

۱۳۱۶۷

کتابخانه صنفی کار میر عالی حیات دکن

۷۷۵۲

تاریخ و جغرافیہ

ترواہر اللوالب لبواہر اللوالب حاشیہ شرح منہج

نام کتاب

جلد اول

فصل کتاب

نمبر کتاب فن مذکور

۲۴۲

منهج المنهج

تتميز

العالم الاعلم المحقق المدقق الشيخ ابي عبد الله محمد
ابن علي بن سعيد التونسي المالكي
شمل الله الجميع برحمته

ومتعهم بنعيم جنته



طبعة اول

الطبعة الاولى

في مطبعة الدولة التونسية

١٢٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بالثناء عليك * ونحرب اليك * وبشكر نعمك * نقرع باب كرمك * فقد قرنت رمالك
بذكورك * وزيادة نعماك بمشورك * وكيف يغيب بمصدقك وانت اكرم لأكرمين * او
يرجع صفرا * املك وانت ارحم الراحمين * يا من جمع الكائنات بأسرها دلت على ان
لا اله سواه نستوجب منك صلوات لا تفرحها لانهم * وتحيات زكيات لا تسرحها
لا وهام * يلوحان في سماء القبول بدرنا منيرا * ويفرحان في بلوغ المأمول روحنا نصيرا *
حتى نرى لاجابة سائرة في اعنتهما * ويباهيها العذبة سائلت في اجنتهما * على حيلة
حلت الرسالة * وصدة عدة الجلالة * السر الساري في سائر الاسرار * والعز العاري من
عامته لاعدار * السبد الداعي الى سنن الهدى طه النبي الهادي محمد
وعلى جبال الدين النواصير * واصوله الرواسي الرواسخ * صدور الجاهل وبذور
الحاصل * اله الطماء الامجاد * واصحابه الكبراء لانجاد *

والصحب قد افقت هواهم فسلوت من اهلي ومن اصحابي
هكذا وان افقر العبد * محمد بن علي بن سعد * احسن الله ما فقهه * وقرن بالسعادة دنياه
واخرته * يقول * راجيا ان يقابل صنيعه بالقبول * هذه حواشي * رقيقة الحواشي * وسماها
بعض اساتيدنا الكرام * علم الصالحه وصالح الامام * في عالم المنام * بزواهر الكواكب *
لبواهر المواكب * تروقي مجملتها * وتشوق مجتهدتها * استغنيت من صحيح لاشارة زندا
وربا * واستكملت من صحيح العبارة انا وريا * الى تحقيق ضرب لديها قبابه * وتدقيق
خلق عليها نبابه * وامعان الاح عليها لمعانه * واتقان افاح لديها روحه وريحانه *

فصاحت كما جاء النسيم معطرا يسر من بعد القطعة بالوصل

دعائي اليها حتى دموتها عاجاب * وخطا ردتته فانهجب * في مسائل لبست على فضلاء
علم * فلم يعرفوا لها لحوما من علم * لم التفت فيها الى ما قيل فالخى اولى بذلك *
ولم اهل فيها على افوايل فكل نظر سالك *

قد مرنا الرجال بالعلم لما عرف العالم بالرجال الناس
يستحسن وصلها العلماء لاحبار * ويستجيد رصفها لاذكياء لاحبار * وحسبها ذلك ذكرا *
وكفاها عرفا وفخرا *

وهي قلت هذا الصبح ليل اتعنى العالمون عن الصياحه
اما السخفه الكسده الجهال * والسفلة المحسده لانزال * الذين يعارضون السكه العبرية
بالبحر * ويصفون اللواط العيبة بالبحر * الماتون زجاجهم صدعا * وانوفهم مدعا * وهم
بحسون انهم يحسون صنعا * فيرون حسنا ليس بالحس * ويكررون طلبا انكارا لحوارج
على ابي الحسن * لكن صديد الذباب لا يكدر البعور * وهرير الكلال لا يبط البدور *
وادا اتفك مدمق من ناض في السهاده لى بانى كامل

على انها اقسيت ان لا تحط نعاها * او تمنط جابها * او تعطي اقبالها * او تمنع وصلها *
الا لئن حنك الخصيل * زفاه الذكاء ماء السلسل * واضطع الاطلاع الواسع نجده
ووهاده * وادعه الدبر الفاطح شوقه وسهاده * عربى الساعه * المعى الطاهر والمحبة *
فعل لكفى الطع ومحك لس ذا بصك فادرج سالا خبر فانسهم

امايها للشرح الترفى * والوصع الخرد الميف * المسمى بسبع السالك * الى الشبه
ابن مالك * المنسوب لاصل الحقيقين * واكمل الدقيقين * بحر العلوم الراخر * وفخر
لاوائل ولاواخر * الجهد العلامة * التبحر الفهامة * نور الدين ابي الحسن علي بن
محمد لاشمونى النافعى سقى الله نراه صوب العران * وجعل نزله وماواه جنة الرهوان *
حالت فيها منكل الفاطم * واوصحت فيها مبهم اغراضه * ودفعت منه وطيح ما امكني
دفعه على وجه الانصاف * وتجنبت ما لم يتجنبه خبري من الجور والاعتساف *

وربما حقلت من كلام التسهيل والوصح * ما لم بقدر احد من شراحها على الطر لوجه
المليح * ولامر ما تركت كره العبل والعال * فيما يعود على احوال المتحمدين من الصصح
والاعلال * فان تلك وطيفه ارباب لاجتهاد * فلا يسوغ لغيرهم ان تلتفها باصلاح او
افساد * على ان العلم الحقيقي في هذا الفن اما هي السماع * واما غيره فلا يعتذر نقصه او

معارضته على يد لاختراع * ومع هذا فلم النزم كثيرى التصريح * بجمل ما في التصريح بل
ما تكلفت صنعة التوضيح * لما نقله الشارح من التوضيح * ولا فرصت على نفسي التسهيل
لكل ما في السهل * ولا تطرت بعنى * الى شيع مما كنهه ابن العتي * اللهم الا مواضع
منها صبرتها الصرورة * بمنزلة حجة الصرورة * فليس مثجى مجرد ادعاء لافلم * او تكبير
سواد السنخى لاسلام * وجعلت فداخ الطر * ومنط السهم والزهر * حواشى العاصل الوجيه *
والكامل الخبر الزبه * ابي اليهاله يوسف الحفنى قدس الله روحه * ونور هريجه * فانها

خلاصة آراء من قال على ذلك الشرح • وليلب افكار من اعرف على قننه ذلك الصرح •
 ويخرج من كتب على غيره من مثلول الصانيف • وحدلول التأليف • الى غيره مما افاده
 له فضلا اخيار • او قيده له طلاء احبار • بيد انهم مع كونهم لم يقدروا على حل اشكالات
 كانوا اعلم • مرت عليها في لاسلام المتن من لاعولم • كثيرا ما يتسبون للشارح الخطا والخلل •
 وينيطون به الزيف والزلل • مع انهم ما علوا ما نواه • ولا تحقروا ما لواه • لا يعرفون ما طبع
 عليه التراكيب • ولا ما جبلت عليه لاساليب • يامحون خالص النقد بالنقد • ويلطمون
 وجنلت الرد بارد •

ان السلاح جميع الناس تملكه • وليس كل ذوات الخلب السبع
 ومع ذلك فقد افاد واجاد • وجمع شقائق الاحسان او كاد • فكم حل من عويصة • وصاد من
 قبيحة • وركب من خطيرة • وحم من حراء علية •

ومن ذا الذي ترجي سجاياه كلها • كفى المرء نبلا ان تعد مدائيه
 ومع هذا فما ابرئ نفسي من جميع الرب • ولا ابيع بضاعتي على البراءة من كل عيب •
 فكيف ولي غايته لاشتهار حتى صد اللئيف • ما ما لا رد ورد عليه • لا صاحب هذا الغير
 الشريف • وما القرض من سارك هذه المسالك • واقحام ماته الماركة • الا الصلح يبرأنا لآخره •
 والصلح على ذواتها الفخرة • بما يبقى ان غاء الله بعد الموت • ولا يعقب حسرة عند الموت •
 حين يعتلي به الطالبين مركب النجاة • ويصل به المحصلون الى ساحل الفلاح •
 وما كمد الحصاد شيء قصده • ولكنه من يزعم البحر يغرق •

شرح الاشعوني

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله

اسأل الله ان يعينني على ما قصنت • ويسهل لي ما اردت • ويوصل لي طريقي • وبحمد
 لي ماري • فليبه كان تعريبي • وبه تعاق رجائي وتأملي • لا اله الا هو (قسوله اما
 بعد حمد الله) اقول حديث البسلة والمحدثه اشهر من ان يذكر • واجل من ان يتكر •
 فلا فائدة في التنبه عليه • ولو بالاشارة اليه • وانما الذي يتناق به القرض • ونعده من الحق
 المنص • مطلبان • المطلب الاول • في التعريف بالشارح الحق • قال ابو عبد الله الزرقاني
 في شرح الواهب اللدني : العلامة ابو الحسن نور الدين الاشعوني بضم الهمزة وكون المعجمة
 نسبة الى اشعون بلدة بصعيد مصر كان اماما عالما وزاهدا متقنا في مآكله وملبسه وفروجه •
 قال الشعرائي سمعته نحو ثلاث سنين كانت كأنها سنة من حسن سمته وحلاوة كلامه ولم يزل
 على ذلك حتى مات رحمه الله • والذي في لوافي الانوار في طبقات الاخيار للعارف الشعرائي
 هذه العبارة : عيشنا شيخ لاسلام العالم الصالح الورع الزاهد نور الدين الاشعوني الشافعي رضي
 الله عنه كان متقنا في مآكله الى • اخر ما نقله شارح الواهب المذكور لم قال اثره نظم المنهاج
 في الفقه وشرحه ونظم جمع الجوامع في لاصول وشرحه وشرح الفية ابن مالك شرحا عظيما
 رضي الله عنه ونعنا ببركاته وبركة طوبه ومدده • امين • الى هنا كلامه لم يذكر له شرح
 الصحيح اما لعدم طبعه به او انه صنف بعد ذلك • واعلم ان الذي ذكره ابن جزري جامع
 رحله ابن بطوطة ان اشعون بنح الهمزة • وقال غيره ما الشيخ نور الدين علي بن محمد الاشعوني
 البخري توفي سنة تسعمائة • المطلب الثاني • في ابحاث تغلفها بعبارة الشارح الحق •

البعث الاول * انهم يقولون اما بعد كلمة يوق بها الانتقال من اسلوب الى آخر واهل البديع صرحوا بان الانتقال من مقام الى آخر يكون على ثلاثة اشخاص . الاول لاقتراب وهو الانتقال مما يجب به الكلام الى المقصود مع عدم الملازمة بينهما كقولهم

لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته لابرار في الخلد شيئا

كل يوم تدي صروف الليالي خلفا من ابي سعيد غريبا

الثاني التخصيص وهو الانتقال مما يجب به الكلام الى المقصود مع الملازمة المرحية بينهما كقولهم

تقول في قوس قوسي وقد اخذت من السرى خطا المهرية الفريد

اطمأء الشمس تبغي ان تظم بها فقلت كلا ولكن مطلع الجود

الثالث لاقتراب الغريب من التخصيص وهو الانتقال من مقام الى آخر من غير رعاية للملازمة

مع التنبيه على ما به الانتقال كقولهم بعد الحمد لله اما بعد فانه اقتراب من جهة عدم رعاية

الملازمة بين ما انتقل منه وهو حمد الله والثناء على رسوله وبين ما انتقل اليه لكنه شيء بالتخصيص

من جهة انه لم يوثق بالانتقال اليه فجاءه بل ارق بكلمة اما بعد قصدا الى ربط الاول بالثاني

وحينئذ فيقال ان اتيان الخارج بكلمة اما بعد في صدر الكلام من غير سببية مقام ما لا تقبله

صافغة الكلام * البعث الثاني * انه لم يثبت الحديث المشهور في القديم والحديث وهو ما قال

الحافظ ابن حجر لم يعرف غيره قوله عليه الصلاة والسلام كل امرؤي بال لا يبدا فيه بالحمد لله

فهر اقطع اذ غاية ما استفيد منه ربط مقولته هذا شرح الخ بوجود شيء ما بعد حمد الله وصلاته

وسجود ذلك لا يكون حمدا * البعث الثالث * انه وجه اتيان المصنف بالجملة الفعلية في

قوله احمد ربي الله خير مالك بوجهين ستراحما ومتصى ذلك ان ياتي هو بذلك فما باله

عدل عنه وقد يجاب عن الاول بان ذلك انما هو في اما بعد بعدم ذكر المصنف اليه لا في

اما بعد حمد الله بذكره لان صورة الذكر لا تحتاج لسببية المقام بخلاف صورة المحدث فانها

تحتاج اليه لتبيين المحدث ويرد كثر استعمال باغاء الكتاب بكلمة اما بعد من غير سببية

شيء يعرف ذلك المتبع لكلامهم على ان اما بعد حمد الله اقوى في اقتضاء سببية المقام

فالاجود في الجواب ان يقال ان لا اتيان بها في صدر الكلام لا ينافي اقتضاء ما سببية المقام لانه

يكفي فيه ان يسبق لفظا من غير كتابة وعليه تكون اضافة الحمد الى الله والى الصلاة بعد

ذلك عهدية ذكرية فان ايت فتقول بسببية كتابة لان البسملة التي تقدمت كتابة اريد

منها جهة كونها ذكرا كما ان قوله حمد الله اريد منه ذلك ايضا ولاصانته على هذا كالاول اذ

لا يشترط في العهد الذكري اتحاد العنوان ويرد عليه انه لا فائدة في دعوى تقدم البسملة

وتأخر حمد الله ثم يراد منهما جهة الصميم وهي الذكر بل اما ان يقال بعد بسم الله فتوافق

العنوان والعنوان عليه على ما هو لاصل وان لم يشترط واما بعد ذكر الله فيشير الى ان البسملة

اريد منها جهة كونها ذكرا وجوابه ان فائدة ذلك لا يملك الى ان حديثي البسملة والمجمل يرجع

بهما الى حديث الذكر كما صرح به لاصوليون من انه اذا وجد طلاق ومفیدان بغير دين

متنافيين يرد بهما الى المطلق نعم يرد انه لا يطرد في الصلاة وبهذين الجوابين يدفع البحث

الثاني ايضا مع عدم اطراد الثاني في الصلاة والجواب عن الثالث انه نلفظ بالحمد كذلك

على ما منح من اسباب البيان *

بقرينة ذلك الترجيح او انه انما وجه اختيار الجملة الفعلية على الجملة الاسمية مطلقا او ان ذلك العدول للتعبير على عدم تعيين ذلك لاثبات الوجه فانه قد يجرى ذلك وليسهم هنا كملت لا تليق عند التدبر (قسولم على ما منح) الطرف صلق بمحمد وهو اما على اصله او مستعار للام العليل كما في قوله تعالى هـ وفكروا الله على ما هداكم هـ وانما قيد الحمد بالطرف رغبة منه في كثرة الثواب فان الحمد المفيد اكثر ثوابا وما موصول اسمي صلته منه بمعنى اعلى من التخت بمعنى العلية وعليه المثل - غير ما اجاءك الى منحة مرغوب - والعائد محذوف اي مقصود ولا سبب جمع سبب وهو لغة المحبل وكل ما يحصل به الى الشيء وفي اصطلاح الاصوليين ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والبيان النطق الفصح للعرب عما في ضمير اي النطق الظاهر الذي لا يلبس بعضهم ببعض كما في الحان الطيور والظهور عما في الضمير بدلالة وضعية صكما في الحواشي السلوكية على الطول وهو محتمل لان يرد به المطوق به وتكون اسبابه الفهم والنظر ملا او اودة ان تطلع الغير عما في ضميرك واردة ان تطلع عما في ضمير الغير والسببية على هذا بالنسبة للنكح او الجوارح التي يحصل بها الالفاظ من اللسان والنفثين ونحوهما وهذه الالفاظ على ان لا يضافه لامية فلما ان كانت بيانية فلا ويكون السبب حيث لا اطلاع ولا اطلاع المذكورين لكن يربطه الى السامع فلاسر على هذا في جمع الين وافراد البيان البالغة ولا يملأ الى ان البيان له وحدة نوعية واما لا تتلقى تعدد افرادها ولان يرد منه المعنى الصدري فالاسباب والاضافة على ما تبين فما قيل البيان هو المنطق الفصح العرب عما في الضمير اي المطوق به لا المعنى الصدري لانه لا يصف بالصلحة واسبابه كالمطر والفهم غير صحيح دعوى ودليا تدبر (قسولم من ابواب النبيان) لا يربط جمع باب وهو معروف ويجمع ايضا على ابوية قال

وقد منح من ابواب النبيان *

هناك الجمعية ولاج ابوية يخالف البر منه الجدد واللين

والبيان يفصح اليه كما هو القياس وبالكسر على خلافه وان ورد به قوله تعالى وثيانا لكل شيء وهو يان مع دليل فهو ابلغ من البيان جريا على ما تقرر من ان زيادة المبنى من دلائل زيادة المعنى وكان في العموم يفصح لا يواب ايماء خفيا الى ذلك ثم لاصافة يحصل ان تكون بيانية وجمع الين وافراد البيان لما تقدم وان تكون لامية اما من اضافة للمبني به الى المعنى كما في الجمن منه او على طريق الاستعارة الصريحة بان تعبئة الادراكات القوية او المدركات بالابواب ويستعار لها اسم الابواب والقرينة لاصافة وتحيي ترشيح او المكتبة في النيان بان يشبه بقصور ونحوها من ذوات الابواب فالقصور او النيان بلداء انه القصور او تشبيه النيان بالقصور الضمير في النفس استعارة مكتبة على مذهب السلف او السكاكي او الحليط وانبلت الابواب او نفس الابواب التخيلية على مذهب السلف او السكاكي التي هي قريبتها وانما قدم منحة اسباب النيان على فتح ابواب النيان لصد الترفي من لاعام الى الاخص وللتنبيه من ازل الامر على ان البناء هنا وقع في مقابلة طلبة فيكون شكرا ولئن شكرتم لازيدنكم وانما لم يعط ابواب النيان على اسباب النيان من غير زيادة فتح لمزيد المناسبة بين الفصح والابواب بل والنبيان ايضا على ما مر وفي الكلام من البديع براعة لاستهلال حيث جاء في طاعة الكتاب

بالفتح الذي هو من مصطلحات غرضه وتورية حيث احتمل ذلك حنيين بل ثلاثة حل لا يواب
وقسم الكسر واجدء الكلام لانه جاء به في مستهله فطوري انه احسن ما شاء والسميع المطرف
حيث كانت الكلمة التي ختم بها القرينة الاولى مغايرة في الوزن لما ختم به القرينة الثانية
نحو ما لمك لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم الموارا ، ولزم ما لا يلزم حيث التزم ان يجي
قبل الحرف الذي بني عليه السميع وهو النون بالالف والياء نحو ما فاما اليتم فلا تغهر واما
السائل فلا تنهر ، وقول المقرري

لا تطلبن بألكة لك رتبة تلم البليغ بغير خط مفزل

مكن الساكن السماء كلالها هذا له ربح وهذا امسزل

وتشريع حيث بني الكلام على نوعين من السميع فانه لو حذف البيان والبيان وقال على ما
منح من اسباب وفتح من ابواب لكان سجعاً تاماً الا انهم صرحوا بان هذا لا يظهر حسنه الا في
النظم نحو قول ابن جابر لاندلسي من قصيدة

يرنو بطرف فائز • مهي رنا • فهو لنا • لا تشتهي من حبه

يهو كخص ناصر • حلو الجنا • يشفي الضنا • لا صبر لي من قربه

وتجيب حيث تمكن من ان ياتي في مكان البيان بالاحسان او لامتنان مثلاً واختار عليه البيان
لانسبته بالفتح والبيان على ما مر وفي الكتاب العزيز • ان في السموات والارض لآيات
للمؤمنين وفي خلقكم وما يبت من دابة آيات لعلم يوقنون واختلف الليل والنهار وما انزل
الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقم يعطون • فان
ذكر العالم بجملة دليلاً على ان المخرج قادر عالم حليم فرع الصديق به الذي هو الايمان
وشاق لانسان وتدير امر الحيوان يكسب التفكير فيه زيادة ايقان وعرفته جزئيات العالم من
اختلف الليل والنهار وانزال الرزق من السماء واحياء الارض بعد موتها وتصريف الرياح تنصبي
رياضة العقل ليم لصاحبها الاستدلال وروي ان اعرابيا سمع شخصا يقرأ • جزالة بما كسبا
نكالا من الله والله غفور رحيم • فقال ما ينبغي ان يكون الكلام كذا قليل ان القاري غلط والقراءان
عزيز حكيم فقال كذا تكون فاصلة الكلام فانه لما عز حكم ومن جوده ايضا قول ذلك المجن

قولي لليفك ينسني من صبحي مند المنام

مند الرقاد مند الهجوع مند المعجود مند الرسن

فصى انلم فتنطفي نار تاجي في عظم

في فواد في حلسوع في كيد في البدن

جسد ثقله لا كصف على فراش من سقم

من قتاد من دموع من وقيد من حزن

اما انا فكما علمت فهل لربك من دوام

من معاد من رجسوع من وجيد من ثمن

واعلم انه لو قال ويذكره جل جلاله على ما فتح من ابواب البيان لسلم من قصر السجدة الثانية على
لاولى بافراط (قسولهم والصلاة والسلام) من القضايا الضرورية المذكورة في العلم الحقيقية

ان استعادة القابل من البدا تتوقف على مناسبة بينهما وقد بنى الحكماء عليها اشياء أسهلها
قولهم ان الروح الحيواني الذي في العروق الصوارب اغد مناسبة في اللطافة للنفس الناطقة
فيتملق به ولا يفيض منها عليه سائر القوى ثم تعلق بالاحشاء ويسري اليها بوسط تلك القوى
وقولهم ان جميع الكائنات بأسرها قابلة للوجود وكما لايتها على وجوه غنى لا ان بعض تلك الوجوه
ابلق نظاما واحسن انظاما للكل من حيث هو كل فهو من حيث قبولها لذلك الوجه لا بلق لاكمل
اغد مناسبة للكل من جميع الجهات فاستحسن ان يفيض عليها ذلك الوجه لا بلق لا حسن
اعني النظام المشاهد الواقع فيها ومن املتها في البراد المعام والمتعلم فانه كلما كانت المناسبة بينهما
اتم كانت استفادة المتعلم اكثر والنار والمطرب فانه كلما زاد ييس المطرب كان اميل للاحراق
من النار بسبب المناسبة في اليبوسة ولا دوية الحارة فانه كلما كان البدن اسخن كان اشد
تأثيرا فيه للمناسبة في السخونة وحيث نقول ان النفس الانسانية في لاغلب متعلقة بالعلاتق
البشرية والعوائق البدنية معدنة بادنس الذات الجسمية وذات الواجب عز اسمه في
فاية الكهود ونهاية القدس وحيث تعدد استفادة المطالب واستفادة المآرب لعدم المناسبة
بين الفئض والمستفيض وبعد الملايمة بين المفيد والمستفيد فوجب التوصل اليه بمتوسط يكون ذا
جهتين حتى يستفيض بجهة تجرده من الواجب ويقض بجهة تعلقه الى الطالب وهم اصحاب
الوحي واعظمهم نبينا صلى الله عليه وسلم وكذا آله واصحابه بالنسبة اليه فانهم له اشد ملايمة
منا فلماذا ادى اصحاب الصانيف حمد الله تعالى بالادعاء للبي والزناء عليه والدعاء لاصحابه
ولال والنساء عليهم رضوان الله على جميعهم (قولهم على سن رفع بماضي العزم) الظرف
متعلق بالسلم ومتعلق الصلاة محذوف لدلالة هذا عليه فهو من حذى لاواول لدلالة لاواخر
وقد يجوز العكس والرفع ضد المحلة والخص والعزم ضد الضمير على الفعل شبه تنا يسف ماض
وحذف ورمز له بماضي الى وجه الاستعارة المكنية والتخييلية او اضيف اضافة منه به
لمنه كالجين الماء ولاصل بالعزم الذي هو كالسيف الماضي ويحتمل على بعد ان يراد من
الماضي المتقدم فالاضافة محض اضافة صفة لموصوف وانما احار العزم على الحرم مع انه اشد
مناسبة بالجزم من حيث الصورة الحرفية للتنبيه على انه صلى الله عليه وسلم احد اولي العزم
اي اصحاب الفرائع الذين اجتهدوا في تاسيسها وصبروا على تحمل مسانها ومشاهيرهم نوح
وابراهيم وموسى وعيسى وقيل انهم اصحاب الصبر على بلاه الله كنوح صبر على اذى قومه حتى
كانوا يضربونه حتى يفيق عليه وابراهيم على النار وذبح ولده والذبح على الذبح ويعقوب على
فقد الولد والبصر ويوسف على الحب والسجين وايوب على الضر وموسى قال له قومه انا
لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين والقواعد جمع قاعدة وهي اساس الشيء الذي بني عليه
ولايمان ان حمل على التصديق القلي فالمراد من قواعده براعيته الدالة على حقيقته على طريق
لاستعارة الصريحة ويجوز ان تكون بالكناية في لايمان بان يشبه بحيطان ونحوها من ذات
القواعد واليات القواعد تخيلية قرينة لاستعارة بالكناية وان حمل على لا سلام فالمراد من
قواعده لا مور الخمس المينة في حديث بني لا سلام على خمس (تسبوله وخص بعامل الجزم)
الخص ضد الرفع وعامل الجزم آله كالسيف والرمح ونحوهما والجزم القطع والمراد من الكلمة غير

خصص القول المرد فهو من مقولات - وكلية فيما كالم قد يم - وفي الكلام من الديق السجع
التوازن حيث كان ليس جميع ما في الفريضة ولا اكثر مثل ما يقابل من لاخرى نحو - سرور
مرفوعة واكواب موضوع - . والمطابقة حيث جمع بين الرفع والمخفض والمجنز وهي اعداد نحو
قوله تعالى . وما يستوي لاصي والبصير ولا الظلمت ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي
لاحياء ولا الاموات . ونظيره قول دجيل

لا تعجبي يا سام من رجل هلك المشيب برأسه فيكي

ولطافة التوجيه على طريقة التناخيرين حيث وجه الكلام الى اسماء حطايمة في الاصطلاح
فانه ذكر القواء وهو اسم كلاب في الفن مع الرفع والاصح والمخفض والعامل والمجنز والكلاب
ونحوه قول امين الدين علي الطلمساني

يا نصب يني فراسي كيف اجزمه والقدر مرتفع والشعر مجرور

والجنس المصارع بين العزم والمجنز حيث اختلغا بصرفين متقنين في المخرج نحو قوله تعالى
« ومن يهون عنه ويثاوبن منه » وفي الحديث الخيل معقود في نواصيها الخير وقول ابن نباتة

رق النسيم لرقتي من بعدكم فكاننا في حكم تنغليس

ووعدت بالسلطان واش بابكم فكاننا في كذبكم تنغليس

واللميح حيث اشار بماضي العزم الى قصص اولي العزم ونظائره حكايات كثيرة مذكورة في
كعبه وكذلك في قوله قواعد لايمان على لاحمال الثاني حيث اشار الى قصته بني لاسلام
على حسن الحديث نحو قوله

فليقلوا ما ارادوا فانهم اهل بدر

فانه اشار لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر حين سال قتل حاطب - لعل الله اطاع على اهل بدر
فقال افعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم - . والواردة حيث اتى بكلمة يضمن ما يكون سبب انكار
ويستعصر بعذفه المخاص من ذلك بتصرف او تصغير او زيادة او نقص وذلك لان قوله
وخص بعامل المجزئ كلمة البهتان قد ينكر من جهة ان عامل المجزئ لا يخص فيخلص بخلاف
اليم وابدال الرأي والا ولذلك تعجب منه من يقول

خلصت مقامي ان جزمت وسألني فكيف جعلت المجزئ عندي والمخص

ونحو قول ابي نواس في خالصة جارية الرشيد

قد صاع شعري على بابكم كما صاع در على خالصة

فانه لما تهدده الرشيد بذلك قال انا قلت صاع ولم اقل صاع فاستحسن الرشيد ذلك وقال
بعض من حضر هذا البيت قلت عيناها فاجبر . ولاخيار حيث اثر البهتان على الطرفين
اشارة الى كذبهم فيما يدعون انه وان ذلك موجب خضعتهم (قوله المتكلم) من لا تختار
وهو لا اختيار وخالصة النسخ وليابه بمعنى واحد ومعد وعدنان من اجداده صلى الله عليه
وسلم فانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد منى بن
قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن
خزيمة بن مدركة بن الياس بن نضر بن نزار بن معد بن عدنان (قوله الذين احرزوا الخ)

محمد المتكلم من خالصة معد
ويصلب عدنان . ودعى الله
واصحابه الذين احرزوا قصرت
السبق في صعر لاحسان .

الموصول صفة للآل والاصحاب وصلته احرزوا بمعنى حازوا والحصار مدة تضيير الفرس وهو ان
تعلقه حتى يسمن ثم تودعه الى القوت وذلك في اربعين يوما ويطلق ايضا على موضع الضمير
كذا في الصبح وفي كتاب الخلاصة في اللغة الحصار الميدان والراد هاهنا موضع تنسيق الفرسان
فانه كان من عادة العرب ان تعزز قصبته في اخر ميدان السبق فتن امدى فرسه واخذها
عد سابقا حينئذ فيحصل ان يكون الكلام كناية من بلوغ الصعابة في الاحسان الى حيث
لم يبلغ غيرهم . ويحصل ان يكون اضافة الحصار للاحصان من اضافة المشيه به للمشي
وصيات السبق ترشيح لذلك التفسير . ويحصل ان تكون استعارة بالكناية في الاحسان
بان يشبه يساهة ذات حصار واليات الحصار تخييل واحراز قصبته السبق ترشيح . ويحصل
ان تكون استعارة تصريحية بان يشبه ما يكون به العلو والرفق بقصبات السبق وقد صرح
باسم المشيه به والحصار ترشيح . ويحصل ان تكون استعارة تمثيلية بان يشبه حال الصعابة
في غلبتهم لكل من جاراهم في باب الاحسان بحال احد المتسابقين الذي احرز قصبته السبق
على مسابقة لآخر واستعمل التركيب الموصوع للهيئة المشيه بها في الهيئة الضميمة والجامع
الرفق . ويحصل ان يكون مجازا غليا ليس للآ في النسبة لايعاينة في احرزوا قصبته
فان لاحراز واقع على الرفق اللابس في الجملة لقصبته السبق والاحسان جائز ان يراد
منه لا نعلم او ما فسر به حديث جبريل وهو ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فهو
يراك . واهل انه اختلف اهل اللغة دل لكل فرس من الخيل في حلبة السباق اسم يخصه
وهو الذي عليه غير واحد من اهل اللغة او انما لاسم للذلي للسابق وهو الاصلي والمانر وهو
السيكيت فقط وليس لما بينهما اسم بل انما يسمى باسم العدد وهو الذي في كتاب ابن الزبير
وعلى الاول فجمعها بهمهم في بيتين فقال

اتاني المجلي والصلي وبعده الـ مسلي وتال بعده علف يسري
ومرتاحها لم الحظي ومومل وجاء لطيم والسيكيت لم يبري

كذا ذكره القراني ونقله ابن عرفة عنه ثم نقل عن ابي عبد الله محمد بن عيسى بن اصبغ لازدي
الطوسي المعروف بابن الناصف في ارجوزته السما بالذهبة ابياتا خالف في تقديم المراتح
على العاطف ونفسا

وعتة الخلية في الحصار وقوفها في درك لاخطار
وما الذي يعزز حصل السبق منها اذا جاء كسهم الرشق
منسوبة جملتها للفسر وبعضها قبل لاهل لادب
وملكها مسرودة مسورة ملتقة اسمارها مفسرة
بحسب الرسع على ما يمكن في الفرس الذي به يبين
فالخطبة التي هنا تعسرف جماعة الخيل التي تسولف
من حلب الفرس وايضا احلبوا كل بمعنى اجتمعوا وحزبوا
وموضع الجري هو الحصار ثم الذي ذاية ما يسار
والخطر ما يجعل للسوابق عند الذي من خطر السابق

وصكان من فطهم فيما مضى ان يجعل الفصح الذي قد نرما
على رويس نصب الرساح في طرق الغاية للاصباح
ومنه قلنا في الذي قد كعلا حاز فلان نصب السبق ملا
وجملة الخصيص ضد العروب من سبق الخيل يوضع القلب
مفردة مطبوقة لاسمائه موقوفه النقل من الفسراه
اولها سبعا هو المجلي يقص مثل التجم او كالتبل
المتق من اجلي بمعنى المهر ما كان من امر الوان ظهره
وقد يقال انه المبرز والسابق الكل بمعنى يبرز
والنرس الثاني هو المصلي لانه الذي يليه دون فصل
فهو كان راسه تسراه ضد صلا لاول في امره
وقالت الخيل هو السلي من السوي اعتناق الفصل
كانما صاحبه به صلا اذ جاء بعد السابقين اولا
وبعد الرابع هو التالي لطوة الثالث في لاصباح
فنسبة الرابع للسلي كنسبة الثاني من المجلي
لم يليه الخامس للبرتاح كانه من كره يرتاح
اذ كان يخشى ان يكون بعد لكونه في السبق منه بعد
وبعد السادس وهو العاطف طفا على المراتح يعني الواصف
لانه قد فقه ما قبل فاضى للبرتاح ايضا يطر
فنسبة منه الى التوالي كنسبة التالي من السلي
والسابع الذي هو الحفظ واصله تن في خطاه يحطو
لانه يحط وان تاعهرا يسبق ما خلفه موعهرا
والثامن الذي هو المومل ليس وراءه سبق امل
فهو مومل الثلاث الباقية بان يفوز من ملثم اللاحية
والثاسع العظيم فهو يحسن حظ الجياد قبله والمسلم
لانه لم يترك المومل لطوة خطا عليه يمسك
والعشر السكيت ليس يتنظر وما اتي من بعده لا يذكر
واصله ووزنه فيمسك من السكوت اذ عاده القول
لانه ماذا مضى تسراه يتسول والعظيم في اوله
ويؤمر السكيت والسكيت ككلاما فيه وقد وثقت

وابرزوا حمير الفضة والشن

(قوله وابرزوا الزح) من لا يبرز وهو لا يشتهر والحمير للزح والاصحاب بضمير الفضة والشن
اريد منه كلفة التوحيد لانها فسرته في قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فهو مجاز مومل
ويحتمل ان يكون من مجاز الخنفي على ان لاصل وابرزوا مفسر حمير الفضة والشن تخفف
منه الصاق ولا يجد ان حمير بمعنى للمصير اي المستر والوارد من الفضة والشن قصته لاسم

وشانه أي أنهم اطهروا لاسلام بعد ما كان مستخيا وذلك ان لاسلام كان مستخيا في اول الامر الى ان اسلم صر يركعه دعاه عليه السلام فقد قال انس بن مالك خرج صر مستلذا سيفه فلقبه رجل من بني زمرة فقال أين تصد يا صر فقال اريد ان اقل مجدا فقال وكيف تامن من بني هلم وبني زمرة وقد قتل مجدا فقال له صر اراك قد صلبت وتركت دينك الذي انت عليه قال افلا ادلك على العجيب يا صر ان اخذك وختنك أي سجدت أي سجدت في العفوة البشرين بالجنة قد اسلمنا فمشي مضيا حتى اتاحا وبعدهما رجل من المهاجرين يقال له خبيب فلما سمع خباب صر توارى في البيت فدخل طيحا فقال ما هذه الهينة التي سمعت منكم قل وكانوا يقرؤن عليه فقال يا صر حديث تعدناه بيننا فقال لعلكم قد صلبتم فقال له خننه ارايت يا صر ان كان الحق في غير دينك فوثب صر على عهده فقطعه وطأ شديد فجاث اخذه قد فضع من زيجها فصرع راسها فاداه فقالت وهي فصاة كان ذلك على رجم انك اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله فلما ايس صر قال اعطوني هذا الكتاب الذي منكم فاعراه وكان صر يقرأ الكتاب فقالت له اخته انك رجس لا يسه الا الطهرون فلم واخسل او ترصا فقام واخذ الكتاب وقرأه حتى اتي الى قوله تعالى « اني انا الله لا اله الا انا فاصبوني واقم الصلوة لذكري » فقال صر دلوني على محمد « وفي رواية اخرى انه وجد في الكتاب سورة الحديد فقرأ حتى بلغ قوله تعالى « امنوا بالله ورسوله فقال دلوني على محمد فلما سمع خباب قول صر خرج من البيت فقال ابصر يا صر ارجو ان تكون دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم لك ليلة الخميس اللهم امن لاسلام باحد العبرين صر بن الخطاب او صر بن هشام قال وابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الدار التي اسفل الصفا فانطلق صر حتى اتي الدار قال وعلى الباب حمرة وطاحته وناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى حمرة وجل التيم من صر قال حمرة نعم هذا صر فان يرد الله به خيرا وسلم ورجع النبي صلى الله عليه وسلم وان يرد غير ذلك يكن قطعه جينا فقال والنبي صلى الله عليه وسلم يرحى اليه فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتي صر فاخذ به جميع ثوبه بحابل السيف وقال اما انت صر يا صر حتى ينزل الله بك يعني من الحزري والكال ما انزل الله بالوليد ابن المغيرة اللهم اعد صر بين الخطاب اللهم عز الدين بصو بين الخطاب فقال صر انه انك رسول الله « ولاين جالس انه قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فكبر اهل الدار تكبيرة سمعها اهل الجرح ثم قال يا رسول الله السا على الحق ان متنا وان حيينا قال بلى والذي نفسي بيده انكم على الحق ان متنا وان حيينا قال ثم لا اختار والذي بعثك بالحق لخروج فخرج في صلين حمرة في احدهما وصو في الآخر حتى دخلوا المسجد فطرت قريش الى حمرة والى صر فاصابهم كآبة لم يصيهم مثلها فلقبه صلى الله عليه وسلم يرمض بالماروق (قوله بسان اللسان الخ) الطرف متعلق بابرزوا وربما يطلبه اهرورا واللسان طرف الريح واللسان الجارحة الملعونة والتركيب اما منخرج على انه استعاره بالكتابة وتخييلة حيث شبه اللسان يرمض وحذف ورمز له بسانه وشبه اللسان بانسان وحذف ورمز له بلسانه او قصر بجملة حيث استعير اللسان لطرف اللسان واللسان لطرف اللسان

بسان اللسان ولسان اللسان •

لو اضافت مفيد به الى شبهه اي اللسان الذي هو كاللسان واللسان الذي هو كاللسان
والوجه في جعل كل منهما مفيداً وشبهاً به مع تافهيهما بالامالة والفرقة وتلعي الشبه
به في وجه الشبه دون اللسان لا ياء الى انهما صارا بحيث لا يفرق بينهما لما ان كلا
منهما في غاية من وجه الشبه فما نظر الى واحد منهما الا وظهر انهما هو لاصل ولهذا السر
نفسه قالت لا تماريه فاطمة بنت الخرشب في بينهما حين سلت عنهم صولة افضل لا بل
فلان لا بل فلان ثم قالت نكثتم ان كنت اطم اطم انهم افضل هم كالحلقة المفرقة لا يدري اين
طرفاها . وفي الكلام من انواع البديع السجع وهو طعنه . والتوجيه حيث اشار الى الخلاصة
وهي اسم الكتاب المشرح واللب اسم كتاب من كتب الفن مع لا يبرز وصبر القصة والشان
والتلخيص حيث اشار بقوله للتخبط الى حديث رواه الترمذي وصححه ان الله اصطفى من
ولد ادم ابراهيم واصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بني سكانته
 واصطفى من بني كنانة قريفا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم ويقول
ابروزا الخ الى قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله او الفصة التي بينا * ولا صاد حيث جعل
قبل العجز من السجدة ما يدل عليه اذا عرف الروي فانه هنا لما قال من خلاصة معد ولياب
يعلم القبط ان بعده مدنان اذا علم ان لاسمها على النون نحو قوله تعالى * وما ملناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون * وقوله

فهذا عرج ليلف بديع
على الفية ابن مالك * مهذب
للقاصد واضح السالك *

اذ لم تسطع شيئا فقدمه وجازته الى ما تستطيع
والجناس اللاحق بين ابروزا وابروزا حيث اختفيا بحرفين غير متوافقي المخرج نحو قوله
تعالى * ويل لكل همزة مرة * وقول البحري

ليس من ثروة بلغت مداما غير اني امرك كفاي كفاي
والعكس حيث قدم سنان واخر اللسان ثم عكس نحو قوله تعالى * يراج الليل في النهار
ويراج النهار في الليل ويخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي * وقول الحسن بن
سهل ابن قال لا خير في السرف لا سرف في الخير وقول لاهبط
قد يجمع المال غير اكله وياكل المال غير عن جمعه
ويقطع الثوب غير لابسهم ويلبس الثوب غير عن قطعه

(قوله فهذا عرج) لا بد من اجبار تعديري انزل قبل هذا ليكون جواب الشرط مستغنيا
ثم يحصل تقدم الديباجة على الشرح فالانارة اما الى ما في الخارج من نقوش مثلا ولا بد
من تقدير اي نوع هذا واما الى ما في الذهن من نحو المعاني فان قلنا ان الذهن تعم
به المصطلات فلا يحتاج لتقدير للمعاني والا فلا بد من تعديري اي فصل هذا . ويحتمل
تلخضا فالانارة ايضا الى ما في الذهن حسبا فتقدم وتلي هذين فاستعمل هذا الذي لا يثار
به الا للحسوس في المعزل ايمالك الى ان هذه المعاني بلغت مبلغ الحسوس في كمال ظهورها
لكن ذكر بعض الحقيقين ان الردود في تقديم الديباجة لا ينبغي ان يصدر من احد لانها
اجمال ما فصل والاجمال مقدم على التفصيل وفيه نظر (قوله بديع) يقال لعان منها الحدث
الصحيح فيكون من صفة المفعول ويكون ايها من صفة الفاعل . ومنها البديع في اسمائه

تدلى لا بداعه لأعياء وأحداثها من غير مثال فنعني كون الشرح بديها أنه مصلحت مهيب
أو أنه مبدع صاحبه سبحانه على حد صفة راضية . ومنها الفن المخصوص فالعني ذو بديع
بديع أي جديديان فالعني أنه جديدي لم يسبق إليه . ومنها الفن المخصوص فالعني ذو بديع
في تراكيبه فعلى هذا يجبر حذف المصلح . وأعلم أن الفري قال في حاشيته المأثور لعلم
مصلح الكشاف في قوله تعالى بديع السموات والأرض الآية إلى أن الفيل بمعنى الفيل
لم يثبت ومثله في الموحاشي السلكتية (قوله) يمتزج بها امتزاج الخ) وصف بالجملة بعد
المفرد كما أن بديع ولطيف وعلى الفية ومهذب وواضح كلها مفردات أما الأولان ولا يجران
فواضح وأما الوسط فلأن الأولى تقدير كائن لا استغر مثلاً لما ساقى الفارح مند قول المصنف
وعكساً استعمل تجده سهلاً من أن الأولى تأويل قد حبا أو دارج بصلب أو دارج ويصدق في
أسوها وجائر بقاصد وجائر لأن المأثور عليه وقع نحا ولاصل فيه أن يكون اسماً . ومن زعم
أن على في على الفية بمعنى اللام مصلحتة بشرح فقد رجم لما أنه يلزمه وصف المصدر قبل
تمام مفعله وهو لا يجوز لما فيه من الفصل بين الوصول وصلته كما أنه عليه الفارح في باب
أعمال المصدر مع أنه صرف للمعرف عن معناه وللشرح عن الطاهر منه والتوكيد مما هو
التيار منه من غير ضرورة وحيد فما هنا من قيل تقديم التعت بالفرد على التعت بالجملة
كما هو الله لب وإن أوجبه بعضهم كما ساقى للشارح . وأعلم أن الناس في الروح على فرقتين
فرقة أسكت عن المحض في حقيقة ولم تعرض له باكر من كونه موجوداً وتوفاً مع قوله تعالى
قل هـ الروح من أمر ربي فإن معناه كما قيل أجهاراً الروح من الكثير الذي لم توتره ولا تسألوا
منه فانه سر من أسرارى فعلى هذا يكون يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد إشارة إلى أن
الشرح مع تطفله بالمشروح غاية الصلح إنما تصل السلس منه لظواهره وأما غفائه وخباياه
ففيثبت تحصر عنها سوابق الأفكار وتعيض عنها فوائده لا نظار وهذا فار منه في مدح شرحه .
وفرقة خاصت فيه ففهم من قال أنه اجسام لطيفة تشبهك بالاجسام الكثيفة اختبالت للماء
بالعوز أجرى الله عاقته باستمرار حياة الاجسام ما دامت متابكة لها وعليه يكون إشارة إلى
أن هذا الشرح في غاية اللطافة وأن اختبالتك بالمشروح يكون سببا عادة في كون للمشروح
كانه حي بين الناس وأولاه لكان كالميت الذي لا يتفهم به . ومنهم من قال أنه عرض وهو
الحياة التي صلا البدن ويجريها حيا وعليه يكون إشارة إلى أن هذا الشرح ممتزج ومتعلق
بالمشروح امتزج وتعلق الصفة بالموصوف وأنه نفس حياة المشروح وظهوره والفرق بين هذا
التجيه والذي قبله قوة لا احتزاج على الأول وصفه على هذا وكون الشرح كسبب الحياة
على الأول وكشفها على هذا . ومنهم من يقول أنه ليس بجسم ولا عرض بل هو جبره مجرد
قام بنفسه غير مقتضى له تعلق خاص بالبدن بالتدبير والتحرك غير داخل في البدن ولا
خارج عنه وعليه يكون إشارة إلى أن الشرح مع كونه ممتزجا بالمشروح في غاية اللطافة وأن
الفظة كافية في اداء معانيه وإن اتصالي المائدة للمشروح من دفع لأعراضات وفك المشكلات
ويبين السجلات لا تكون إلا به مع أنه لشدة اتصاله لا يد فيه كما لا يعد منه . ومنهم
من يقول أنه على صورة الجسم له مينان وأذنان وبدان ورجلتن في داخل الجسم يقابل كل

يعرض بها امتزاج الروح بالجسد •
ويصل منها على الشجاعة من الأسد •

هو جزءه منه نظيره من البدن عليه يكون إشارة الى ان هذا الفرح اخذ بالفرح وتعلق به
تعلق الخيال بالمثل مع انه لم يفت الفرح شيء مما في الفرح الى غير ذلك من الأقوال
الكثيرة التي لولا مضافة الصلوات لسمحتا بكل منها لبارة الفرح بوجه جليل . وبالجملة فقد
بنى لغرضه بهذه العبارة قصورا واقام عليها من انواع الدائع صكرا مصورا سيما وقد هم اليه
ان جمله كالجملة التي ما اشير في لاسد الا اليها ولا عول من اوصافه الا عليها غير انه كان
لاولى التعبير بالبراءة لانها صفة لاسد لا الشجاعة فهي حياة الحيوان انه يفر من الصغير
ونحوه لجنبه (قوله تجد نثر التعقيق الم) النثر الراحة الطيبة والتعقيق اثبات المسألة
بدليها . وقيل او عليها مع رد قولها . ولأدراج ينفع الهدية جمع درج يسكون الراء وفتحها
ما يكتب فيه . وقولهم انغلت هذا في درج كني أي في طيه . ويعيق معارص ميق كفرح
ظهرت والتمت نثر التعقيق اما من اضافة المشبه به للمشبه كاجين لله ويعيق ترشيح
للمشبه او استعارة تصريحية بان يشبه النكت التي تتبع التعقيق بالنثر ويصرح باسم
المشبه به والفرينة لاصافته ويعيق ترشيح الاستعارة او استعارة بالكناية بان يشبه التعقيق
بغير ونحوه من ذوات الروائح الطيبة واثبات النثر تخييل ويعيق ترشيح وانما اخار التعبير
بأدراج على طي مع انه يصير في النثر قوية لان به يحصل تجنيس وترصيع كما يتبين
والقوية وان كانت مقدمة لكن الصغيان يظهران النوي مع ان طي العبارات يومع ما لا
يناسب مثل هذا الكلام (قوله) وبدر التدقيق من ابراج الخ) البدر احد اسماء القمر ويسمى
ايضا الباهر والفاسق والزبرقان واللال والساخور وغير ذلك . وقد وصلت العرب القمر من
اول ليلته الى اخرها فالت - أين ليلته . رهاق خفيفة . حل اهلها بوملته . وابن ليلين .
حديث اثنين . كذب ومين . وابن ثلاث . قليل اللبث . وابن اربع . حمة ربع . لا
جائع ولا مرعب . وابن خمس . حديث وانس . وابن ست . تحدث وبث . وابن سبع .
دلجة صعب . وحديث جمع . وابن ثمان . قمر احصيان . وابن تسع . ملقط جزع . وابن
عشر . خفن فجر . وثلاث الشهر . وابن احدى عشرة . يرى مثلا وبكرة . وابن اثني عشرة .
موق البصر . بالبدر والحجر . وابن ثلاث عشرة . قمر باهر . يمشي من الطر . وابن اربع عشرة .
مقبل الشباب . صبي . وجنات السمك . وابن خمس عشرة . قمر تام . يهدي لالام .
وابن ست عشرة . نقص الخلق . في الغرب والشرق . وابن سبع عشرة . اكنت الخضر الفترة .
وابن ثمان عشرة . فايل البقاء . سريع الفاء . وابن تسع عشرة . بطي الطلوع . بين المنوع .
وابن عشرين . يطلع سمرة . ويغيب بكرة . وابن احدى وعشرين . يطلع كاعيس . في الطس .
وابن اثنين وعشرين . يليل السرى . ويضا لا يرى . وابن ثلاث وعشرين . يطلع في خمة .
ولا يجاوز طلة . وابن اربع وعشرين . يطلع في ظلة الليال . لا ظلمة ولا حلال . وابن خمس
وعشرين . دنا لاجل . وانقطع لامل . وابن ست وعشرين . يطلع نكرا . ولا يرى طورا .
وابن سبع وعشرين . دنا ما دنا . فليس فيه من سنا . وابن ثمان وعشرين . يسبق الشمس .
ولا يرى له حص . وابن تسع وعشرين . هتيل صغير . لا براه في الجبير . والتدقيق اثبات
دليل المسألة بدليل اخر او اثباتها بدليها على وجه فيه دقة . ولا يراج جمع برج محل سر

تجد نثر التعقيق من ادراج عباراته
يعيق . ويسندر التدقيق من ابراج
اشاراته يشرق .

الكواكب وهي اثنا عشر برجاً معروفة . فبدر التدقيق ايضاً اما من اضافة للشبه به الى
 الشبه كاجبين للماء وابراج ويشرق ترشح للشفيه . او اريد ببدر التدقيق ما يظهر منه
 من النكت على طريق الاستمارة الصريحة وابراج ويشرق ايضاً ترشح او يشبه التدقيق
 بالسلمه من حيث الرفعة والثبات وعدم تفرق الخلال واثبت البدر تحصيل ولا براج ويشرق
 ترشح . وقد يجعل ابراج اثارته من اضافة للشبه به للشبه او اسعارة صرحة او مكينة
 (قسوله خلا من لافراط الخ) لافراط مجاورة الحد في الشيء حتى يحصل اللل والملا والسمانة
 والطريق الضمير في الشيء حتى لا تعطيه حقه وفي المل والمخل مجاز علي في حد صفة
 راحة او مكينة وتخييلة حيث شبه الطريق بالفرط والافراط بالفرط وحذفه ووز له بلازمه وهو
 المخل والمل او تبعيت بان يشبه سبيته لافراط في اللل بالابقاع فيه وسبيته الطريق في
 المخل بالابقاع انسان . اخر في المخل ويطلق اسم الشبه به وهو لا لخل ولا مل على الشبه وهو
 سبيته لافراط في اللل والطريق في المخل وينتق من لا لخل ولا مل بمعنى السبب في المخل
 والمل والمل والمخل فثبت . وفي الكلام من انواع البديع السبع الرصع حيث كان ما في
 نعر التحقيق من ادراج عباراته يبقى من لا لفظ مل ما يقابل من بدر التدقيق من ابراج
 اثارته يفرق في الوزن والحقبة نحو قوله تعالى « ان الينا اياهم ثم ان علينا صابهم »
 وقول الخريزي : وهو يطبخ لاسباع بجواهر لفظه . ويقرب لاسماع بزواج وعطه . وصكنا
 قوله خلا من لافراط المل مع ما بعده . والمجنس اللاحق بين الجسد والاسد والتضيق
 والتدقيق ولا ادراج ولا براج والمل والمخل . والتوجيه في اثارته . والمجنس الصارع بين خلا
 وطلا . والتفريع على ما تقدم حيث كان يكتفي ان يقول تجد نعر التحقيق من ادراج عباراته .
 والطبع الى اللل السائر وهو قوله احسن لامر اصلها . ولا تهابس (قسوله وقد لقيه)
 لاطهر ان يكون مستانفا استئنافاً ياتي واختار لقيه على سبيته لشارة الى انه قصد به ايضاً
 لاشعار بمدح النرح والضمير للنرح بمعنى لا لفظ او القوش او المعاني او اثنين منها او
 المجموع لاقوال السبعة ومختارها اولها كما قال السيد السند . والنهي الطريق والسلك اسم
 فاعل سلك يخطى به الى الفية بعد ايجار حنف الهن في الى فهمها (قسوله ولم آل
 جهدا الخ) « آل مشتق من لالو على وزن الخو او من لالو على وزن الصر بمعنى الضمير
 وجهدا يسم اوله ونقصه لاجتهاد يقال الفراء بالاول الطافه وبالناني النقة وهو اما حال
 من فاعل آل على توليله بمجتهد او على جعله على حنف الهن اي ذا اجتهاد
 لصديق الخال على صلاحها لا ان يعمل على التباغته واما ان يكون تميزاً محبلاً عن الفاعل
 واما ان يكون منصوباً على انتزاع الخافض ولا وجه الثلاثة منية على ان آل قاصر لم
 يضمن معنى فعل متعد ويجوز ان يضمن معنى فعل يتعدى لواحد كاتركت فيكون جهدا
 مفعله وان يضمن معنى ما يتعدى لاثنتين كمنع كما في قولهم لا الورك جهدا فيكون جهدا
 للفعل الثاني والمفعول الاول معنوف انقصوا واختير هذا الوجه منها لانه لا يبلغ من جهة
 ان جهدا في سياق الفى فيع اي لم اعتك شيئا من لاجتهاد ولهذا فال صاحب الكشاف
 في قوله تعالى « لا بالونكم خبالا » يقال « آل في الامر اذا قصر فيه ثم استعمل تنديدا الى

خلا من لافراط المل . وطلا من الطريق
 المخل . وكان بين ذلك قواما . وقد
 لقيه بينهم الثالث . الى الفية ابن
 ملك . ولم آل جهدا في تنقصه
 وتهذيبه . وتوضيحه وتاريخه .

معملين في قولهم لا ألوك نحمسا ولا ألوك جهدا على الصعين والمعنى لا أملك جهدا ولا
 انحصار . ومنها موافقته للاستعمال المشهور . ومنها ان وقوع المصدر حالا ليس بقلي
 لا فيما يكون المصدر نوعا من العامل نحو اتاني سحر مطبا كما صرح به الرضي في باب
 للفعل به والحال . ومنها ان السبب في نزع الخاص ليس مقيما لا في مواضع ليس منها
 هذا . ومنها انه لا ايهام في نسبة التعبير الى الفاعل بل لا يصح ان يكون فاعلا لا على احبار
 لاسناد العجائز . ومنها ان تمييزه معنى الترك وان فعله السيد في شرح المواقف يفيد انه
 لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهد والتقصير بذل كل الجهد وفي هذا نظر تدبره . بقي انه نقل
 عن ابي البقاء ان كل من الافعال الناقصة بمعنى زال فعله يكون جهدا بمعنى جلهذا او
 مجتهدا خيرا ثم حلف التهنيت على التقييد تفسيره واما حلف التعريب على التوضيح
 فحلف مسبق على سبب (قوله والله اسأل الله) اختار مادة السؤال لما فيها من الاعمار
 بانكسار قلب السائل وتذلل وذلك مطلوب في مثل هذا المقام ثم السؤال ان كان بمعنى التوسل
 تعدى بالياء كما في سالتك بالله وان كان بمعنى الاستعانة تعدى للاول بنفسه والثاني بمن
 كما في يسألونك عن الروح لو بدا في معناها كما في فسال به خيرا . اي منه وربما
 تعدى لاثنتين بنفسه كما في - سالتها بين زارت تصور يرقها - والعبارة من هذا السيل فالفعل
 الثاني ان يجمله ولاول اسم الجملة قدمه على عامله اما اعتمادا به واما اشعارا بالخصر
 ايضا ردا على تن يسأل غير الله ان يسأله غيره وعلى هذا قوله انه قريب مسيب تليل
 لاصل السؤال وقوله وما توفيقي لا بالله عليه توكلت واليه انيب تليل لتصوره على الله دون
 غيره . وفي الكلام من انواع البديع للذهب الكلامي وهو ايراد جهة المطلوب على طريق اهل
 الكلام فانه اذار الى قيس اقرارني بتقديره ان يقال الله قريب مسيب مقصور توفيقي واحادي
 عليه وكل تن كان كذلك لا يسأل غيره . واستثنائي بتقديره لو لم يكن قريبا مسيبا توكلني
 واحادي مقصورا عليه لما قصرت سوالي عليه نحو قول الحلي

كم بين تن اقم الله العلي به . وبين تن جاء باسم الله في القسم
 ولاقبيل ولا يغنى لقب اقبيل هذه لاية لما انها دالة بأخوها على انه قد رجع من الكلام
 على الخلية الى المصدر بالذات فهو اقبيل حصن لبراة الختم . واعلم انه يمكن ان يستخرج
 من كلام الفارح في هذه المقدمة من انواع البديع وغيرها اكثر مما اخرجنا لكا انصرنا على
 ما ذكر لان الغرض التمرين وفيما ذكرناه كفاية (قوله قال مجد الله) قال ضل اجوف
 منق من القول على القول للتعجب لاق وهو يقال للراي والاعتقاد كما في قال ابو حنيفة
 سكنا واللبن مند سليم مطلقا وبفروض مند فخرج منق والبلغ كما في ما قلت لهم لا ما
 امرتي به . وبمعنى الحكاية وهو الورد هنا وفاعله مجد وهو علم للصف سمي به تبركا باسمه
 الشريف ودخلوا تحت ظل علمه اللئيف كما هو الغالب في مقاصد اهل لاسلام وقد كنف
 من وجه هذا المعنى غطاءه تن يقول

فان لي ذمة منه يسحق محمدا وهو اوفى الخلق بالذم

واضافته ابن الى مالك غير صحيحة على ظاهرها لان مالكا اما جده كما يستفاد من الشرح ار

والله اسأل ان يجعله خالصا لوجهه
 الكريم * وان ينزع من ثلثه بقلب
 سليم * انه قريب مسيب * ومسا
 توفيقي لا بالله عليه توكلت واليه
 انيب * (يسلم الله الرحمن الرحيم
 قال مجد هو)

الظاهر والصغير بالمراد . اهـ . وليست من تمييز الفرد لعدم وجود التمييز وما يخصها والسمعة
فتن زعم انها من تمييز الفرد او من تمييز النسبة الغير المحول من هي قد دم (قوله
احمد ربي الخ) اخراج مادة الحمد الى الفكر للدلالة على ان الحمد له من طائفة التوابع
ما لا يحسد كما ان له من صفات الكمال ما لا يعد كما اشار الى ذلك الفارح بقوله بجلال
طعنه وجزيل نعمته وتصدير الكتاب العزيز بذلك للاختلال التام لمحدث - كل امر خفي
بال لا يند فيه بلحمد لله فهو ارفع - وقوله عليه السلام - ما عسكر الله جد لم يصده .
وهي اللوح للدلالة على ان الحمد حي وان احسانه وصل لعباده ولا يتبع لفظي الكتاب
والحديث . واما اختيار الضميمة فقد تكفل الفارح بوجوبه واخيار الهمة على التوابع فلان
الصالح لا يتاسب مقام حمد رب العالمين ولانه قصد لاشارة الى انه تولى ذلك بنفسه وصله
فهو تحقيق لقام الربوبية كما يشير الى ذلك ايضا قوله غير مالك ولا هاتفي ربي . وحتى
ربي ملكي اختاره ايضا ايمالا الى ان الحمد حي عالم قادر مريد بل صنف بجميع صفات
الكمال لانه لا ينفك من حالته الى حالته على الحقيقة لا تن كان كذلك واضيقه باسم الله
اما لانه اسم الله الاعظم واما لانه الذي اشتهر فهم استجماع الثلث سائر اوصاف الكمال
من الملائكة وغير اسم تفصيل مصنف الهمة لكثرة الاستعمال كما ساق واصافه الى مالك
اسعراية اي خير من كل مالك فمالك هذا لكونه صفة غير مالك لاول لكونه لها فبينهما
الجلس التام للتفاضل لا تعلق الكليتين في انواع الحروف واعدادها وحيثها وترتيبها مع كونها
من نوع واحد فهو كقول الحريري

قدم نفسك زادا مادمت مالك مالك
من قبل ان تقفاني وكون حالك حالك
فلست والله تسدي اي المسالك مالك
ابا لجنه مدح او مالك في لهالك

لا شكول لآخر

اذا ملك لم يكن ذا حيث قدمه فدونه فليجته

الا في المجلس التام لانه من جناس التركيب المتشابه لتركيب احد لفظي مع إتقانها خطأ
وقيل ايضا كان مقصي الظاهر ان يقول يصعد ياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى النكح
والانصاف انه لا التفت الى هذا لالتفت فلان الظاهر ان يقول قال احمد الخ وهو الذي
اشار اليه الفارح وغيره وبنوا الغاظم واجوبهم عليه وبين انه ليس من خلقي ما يترقبه
السامع عند سماعه قال محمد . وقد قتل سعد الدين عند قول صاحب التاخير وللشهور ان
الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بأخر منها ما صورته
بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا
القييد ليخرج نحو قولنا انا زيد وانت مورو ونفس اللزوم صبحوا الصلحا وقوله تعالى « اياك
نعبد وابالك نسمعين واهدنا وانعمت » فلان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على
اسلوبه . ومن زعم ان في مثل « يا ايها الذين امنوا » الغائتا والقياس اتمم فقد سها ما

(احمد ربي الله خير مالك) اي الذي
عليه التناء الجميل اللائق

تشهد به كسب النعم بهذه مباركة في المصير واتم منها في الطول فتثبت (قصوره
بجلال طمعه الخ) لا هافنة اضافة صفة اوصوف وهي في الثاني طاعة وفي الاول على حد
خير الخيار وجوب العيين لان الجلال هو العطية والنعمة ها تقصر باضافة النفس الناطقة
لما انه قال سعد الدين في شرح القصيدة لما اتم الله عليه بالخاصة نفسه الناطقة العلية
بالطوبى والعارف التي تاليف هذه الرسالة اثر من آثارها وقص من انوارها وكان شكر للنعم
واجبا صدر الرسالة بحمد الله هذا كلامه ويجوز ان يفسر بنفس النفس الناطقة التي هي
متم بها تلك على ان التي في كلام السعد صفة للنفس لا للخاصة ولا على ان هذا الظن وتلك
الرسالة اثر من آثار النفس الناطقة على معنى كونها سببا ماديا فيهما . وبالمجمل انه كغير
من العلم يفرع عليها آثار وراية ذلك ما هنا جافرة ولكن لا وجه رماية العقل لمحدث
- انت امر خلقي علي - وقول النبي

لولا القول لكان ادنى صميم ادنى الى عرفى من الانسان

ويجوز ايضا ان يراد من النعمة للنعم به ويعاد اليها الصبر بمعنى الاتم على طريق الاستعداد
فما قيل البراد من النعمة الاتم بقرينة قوله التي هذا الظن اثر من آثارها لانه ليس اثر
للنعمة بمعنى النعم به بل هو فرد من افرادة غير صحيح (قصوره واخبار صيغة المصارع
الثبت الخ) المصارع صفة لخصي في الفعل المصارع فيندرج تحت هذه النعمية مطالب
اختيار العلية على لاسمية والمصارعة على المصارعة وعلى الامرية والنعمة على النية اما
الاول فلان المصود التقييد يشير الى ان نعم الله متعددة طبعا ولاسمية لا تفيد . واما الثاني
فلان المصود الاستمرار يشير الى ان نعم الله مستمرة ايها والمصارعة لا تفيد . واما الثالث
فلان المصود ان يصعد التكم لا ان يطلب الحمد الذي لم يحصل من المضطرب او دوام
حصوله والامرية لا تفيد . واما الرابع فلان المصود اثبت الحمد لله والنية لا تفيد ويجوز
قول المصارع لما فيها من الاستمرار التقيدي معناه لما في صيغة المصارع للثبت من الوقوع
لا طلبة ولا نية والاستمرار لا لا تقطاع والتقيدي لا الثبوت فينتج تلك المطالب بأسرها لكن
لا يخفى ان قوله وايضا فهو رجوع الى الاصل دليل لان لهذا المسمى مستل فيما قصد له مع
انه لا يتجلى لعدم لاثبات بالاسمية وذلك ليس هو الذي يدل على ان اختيار المصارعة
على المصارعة غير مطلوب حيث قال اذ الاصل احد او حدثت مع ان الصبر بالاختيار
يلد ان صلحية العلم لكل من تلك الامور على حد سواء مسلبة وانما السؤال عما به لا اختيار
لعدم ظهوره في باقي الرأي فيهما او فيما عدل اليه فقط وما هنا ليس كذلك اذ ليس صلحية
العلم الامر او للعلى او النفي ما يسري المصارعة بخلاف لاسمية فانها مصرية المصارعة بل
فيها ما يقتضي اولويتها لما انها المصدر بها كلام رب العالمين والمحلة بعلية الدوام والثبت
فلا جم يسأل من سبب تركها واختيار غيرها منها فيجب بان في هذه العلية ما يقتضي
ترجيحها في هذا المقام وهو لا يماه الى ان نعم الله متعددة مستمرة وليس ذلك في لاسمية مع
ان في العلية مرجح لاصالة ايضا فلحق ان قول المصارع واخبار اي على لاسمية حكما هو
الواقع في جارة غيره لتقع كلمة اختيار موقعها ويصادم الدليل الذي . ثم ان روح العلة هو

بجلال طمعه وجزيل نعمته التي هذا
الظن اثر من آثارها واخبار صيغة
اللمصارع للثبت لما فيها من الاستمرار
بالاستمرار التقيدي وحسد بذلك
الموافقة بين المحدث

قوله وتعد بذلك الموافقة بين الحمد والمصود عليه وهو بطاوعه يقتضي ان الحمل على ذلك لا اختيار بالآخرة مجرد كون المحامد والنعم اشتراكا في وصف التجدد والاستمرار وهو وان كل في اتعاظ المطلوب لكنه قصد لا يراعى فيه وقد سلمت براءة الخطأ من هذا كله حيث قال وادار الجملة القطعية على لاسمية مع كونها معلقة عن حلية الدوام والنبات الذي تدل عليه لاسمية لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار التهديدي وأنه أولى بالاجتهاد في هذا المقام من النبات والدوام • لدلالة الاول يقتضي للفتاة على ان ما يقابل بالحمد من انواع الاعمال • ومنه ان اتصال السلام • متجدد على الاستمرار فلا تضلوا لجهة من انما جديد • ومزيد • لاصان غيب مزيد • هذه صيرته • فمن قال واعطى صيغة الخ الي على لاسمية والمصورية لما فيها من الاعمال بالاستمرار التهديدي أي للتلصص للمقام كما بينه بعد وكل من لاسمية والمصورية لا تؤيد ذلك لم يقتصر على الحق ولا استوجب ما سواه (قولهم والمصود عليه) أي الذي اشار اليه بمعنى العمل الذي بالعمل (قولهم كذلك نصده بمحامد لا تزال تتجدد) أي ننفي له الحمد بصيغة دائمة على محامد لا تزال تتجدد لقوله فيما ساقى وانظروا خبر ومعناها الانشغال مع ان بقاء الجملة على ما هو المعروف من كونها خبرا لفظا ومعنى بالمثل لعدم امكان تصديق مصونها من مثلنا وهذا حكما تصفي الصلاة على النبي اله مرة يقولون صلى الله على محمد اله مرة وبالجملة انه من بلب انشاء الحمد بالاصحون لا من بلب انشاء الضمير • فمن قال يجعل الجملة انشائية كما صرح به بعد لا يظهر ما ذكرنا لان الحمد لا تشتمل على بقطع باقناع النظم به فاين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى لم يصب لا في النوى ولا في الدليل ولا في الاستظهار فخل • ولعلنا بحث وهو انهم صرحوا بان الحمد والنعم لا يمكن تكافؤهما لما ان الانسان ولو بلغ بحمده ما بلغ لا ينبغي للابحس ما وجب عليه من الحمد لما ان لالههم ولا فناء على الحمد مما يقتضي ايضا الحمد وكلم الفارح أقصى بطاوعه الكافو حيث قال كما ان الاء لا تزال تتجدد كذلك نصده بمحامد لا تزال تتجدد • وجوابه منع ذلك لاختصاصه او تسليمه وادعاء ان ذلك انما هو في صور التفضل وانما انه بباطع النعم كلها على وجه لا لجمال ما حصل منها وما لم يحصل ويبقى بلفظ واحد دال على محامد تغايلها فلا شك في امكان ذلك وان كان في الحقيقة لم يلت بجميع المحامد (قولهم ثم عدل الى الرفع الخ) أي ولو بقي النسب لاصفت تلك الدلالة لاختصاصه الفعل الغير الدال على ذلك (قولهم ثم ادخلت ال لاصد لاستغراق) يستدل ان يكون ادعاء انها للاستغراق تعريضا صاحب الكشف حيث ادعى انها للجنس ووجه بان الاستغراق لا يناسب مذهبه • ويحصل ان يكون تبينا لقصده بذلك أي بانها للجنس لينتقل منه الى الاستغراق الذي هو المقصود فيكون دعوى انها للجنس لتدل على الاستغراق بطريق يرواني وهذا انصب بلفظ التصد والمساواة بمسوتة في الطول وجواشيه (قولهم والله علم الخ) عبارة السعد اسم الخ فقال عليه الفاضل السكرتي على ما ذهب اليه البص من انه في الاصل صفة صاولة بالقطعية وتفصيله في التفسير وانما اورد المعروف باللام في قوله الذات إشارة الى انه أي لفظ الله اسم للذات العينية بالمشخص فهو تحقيق لمعناه ثم ذكر من صفاته ما هو

والمصود عليه أي كما ان الاء تعالى لا تزال تتجدد في حقنا دائما كذلك نصده بمحامد لا تزال تتجدد وايضا فهو رجوع الى الاصل اذ اصل الحمد لله احمد او حدث حسنا لله فحصى الفعل اكفلا بدلالة مصدره عليه كسم عدل الى الرفع قصد الدلالة على الدوام والنبوت ثم ادخلت عليه ال قصد الاستغراق والرب المالك والله علم على الذات الواجب الوجود أي لذاته السحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى • هل تعلم له سياه • أي هل تعلم احدا سمي الله غير الله

مختص به لفظا ومعنى اشارة الى طريق استعملوه والى اشتهار هذين الرسلين في مدن اطلق
ذلك الاسم كساتم بلجود (قولهم وهو عربي مدد لاكثر) مقابله مسخوف لي ومسمى مدد
غيرهم (قولهم وهذ الحقين انه لاسم لاظم) استدلوا له بانته لاسم الخاص به الجامع
لمعاني اسمائه فلذا تصاف اليه جميع الاسماء فيقال الرحمن من اسماء الله تعالى وكذا الباقي
ولا يعنى هو الى شيء وبانته الذي وقع به لاصحاز اذ لم يسم به احد . هل تعلم له سببا
اي هل تعلم احدا يسمى الله غير الله . وبانته الذي اذا حذفته هزنته او لامه الاولى او
الثانية بقي الباقي معنى صحيح وهو لله وله وهو يتكبر في القرآن ذلك العدد وعدم الاجابة
به لكثير من الداعين لعدم توفر شرط الدماء التي منها اكل الجلال او ان الله يضرها لما يريد
لا لما تريد ان ربك فعال لما يريد (قولهم وقد ذكر في القرآن الخ) غير حق عليه فقد قال
بسمهم ذكر فيه اللين وخمسائة وستين مرة (قولهم واختار النووي الخ) ليس هذا فقط
مقابل ما للحقنين بل يقابله اقوال كثيرة منها انه لا وجود له ولاظم الوارد بمعنى العظيم لما
انه لا يجوز تفصيل بسم اسمائه على بعض . ومنها انه ما استأثر الله بظلمه . ومنها انه هو
ومنها انه الله الرحمن الرحيم . ومنها انه الرحمن الرحيم المحي القيوم . ومنها انه الخالق الخالق
بديع السموات والارض ذو الجلال والاكرام . ومنها انه ذو الجلال والاكرام . ومنها انه الله لا
اله الا هو لا احد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد . ومنها انه رب رب .
ومنها انه مالك الملك . ومنها انه دعوة ذي النون . ومنها انه كلمة التوحيد . ومنها انه هو
الله الذي لا اله الا هو رب العرش العظيم . ومنها انه مغي في كاسمه الحق . ومنها انه
كل اسم دعا به الصديق مستغفرا بحيث لا يكون حبيذا في فكرة غيره . ومنها انه اللهم .
ومنها انه الم . ومنها انه يا الله يا الله . ومنها انه الم كيهن حم سق . ومنها انه الواحد لا احد
ومنها انه في اللهم اني اسالك يا بني العهد انك انت الله لا اله الا انت لا احد الصمد الذي
لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد . ومنها انه العلي العظيم . ومنها انه اللطيف الخبير .
ومنها انه هو الكافي . ومنها انه هو الغفار . ومنها انه هو الوهاب . ومنها انه هو خير الوارثين .
ومنها انه حسبا الله وضم الزكيل . ومنها انه في سورة الانعام . ومنها انه في سورة الحواميم .
ومنها انه في سورة الفتح . ومنها انه في سورة الحديد . ومنها انه في سورة الم نشر . ومنها انه
في اول سورة الحديد واخر سورة الم نشر . ومنها انه يا رحمن . ومنها انه في اللهم اني
اسالك بان لك الحمد لا اله الا انت الخالق الخالق بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام
يا حي يا قيوم . ومنها انه في اللهم اني اسالك باسمائك المحسى كلها ما علمت منها وما لم
اعلم وباسمك العظيم لاظم وباسمك الكثير لاكبر . ومنها انه يا وريد يا وريد يا وريد يا ذا
العرش المجيد يا مبدي يا معيد يا فعال لما يريد اسالك بتور وجهك الذي لا اركان مشك
واسالك بقدرتك التي قدرت بها على جميع خلقك وبرحمتك التي وسعت كل شيء لا اله
الا انت يا منيئ اعني . وقيل غير ذلك (قولهم تنبيه) هو ممكن على انه موقوف او
هو مبتدا مخبر مسخوف او كسبه لا مغول لفعل مسخوف وهو كاسمه الكتب في الاقوال
السيعة ثم الفرق بين لغوي واصطلاحه لا يحتاج للتنبيه عليه انما الذي ينبغي ان ينبه عليه

وهو عربي مدد لاكثر وهذ الحقين
انه اسم الله لاظم وقد ذكر في القرآن
العظيم في اللين وثلاثمائة وستين موضعا
واختار الامام النووي تبعاً لجماعة انه
المحي القيوم قال ولهذا لم ينحصر في
القرآن الا في ثلاث مواضع في البقرة
وال صافات والاعراف

هنا هو ان جل تهيئات الفارح لغوية لا اصطلاحية كما لا ينبغي (قولهم اوقع الماصي
 موقع المستقبل (ال) اطم ان الفعل سواء كان ماضيا او مضاريا او امريا انما يكون حقيقة
 اذا استعمل في الحدث والزمان الذي منه بازائه الواضع وللا كان مجازا مرسلًا ان كانت
 علاقته غير اللغائية المعنوية وللا فهو استعارة تبيته ثم هي على قسمين احدهما ان يصار
 فعل لآخر ويقصد جهة ويختلفا مادة كاستعارة حمل لغوب والثاني ان يتفقا مادة ويختلفا جهة
 كصوب ليصوب واذا تمهد هذا فنقول ببيان ان للوصف حين ابدائه بكلمة قال لم يوجد منه
 مقول في الزمن الذي قبله على ما هو الظاهر حتى يحكيه بها فلا جرم ان التعبير الحقيقي
 انما هو يقول مثلا واما قل فلستارة قصرصيحة تبيته من لاني القسمين الذي بينا بان يغيبه
 القول ببد كونه في الزمن المستعمل بالقول ببد كونه في الماضي وينزل لاول المشبه منزلة
 الثاني المشبه به حتى كانه منه لما ان لاستعارة مبنية على تناسي التثنية وادعاء العينية
 ويستعمل القول الذي هو موضوع الثاني في لاول لم ينشئ منه . لا ان العلاقة التي بها يتم
 ما ذكر وطبها يعني ما ذكر اما ان تكون اللغائية في مطلق المحصول الذي فاته كفى في
 تحصيل العلاقة التي تتوقف عليها الاستعارة او اللغائية في تحقق المحصول الخارجي ولا
 يقتصر على المحصول الذهني ونظير هذا في تنويع العلاقة ان تقول في مثل رايت غسما في الجامع
 اوقعت غسما موقع وجه والعلاقة اما اللغائية في مطلق الفاعل وذلك كفى او اللغائية في
 لاشراق التلم وان ما مداه من الوجود لا يظهر مع وجوده كما لا تظهر الكواكب مع الشمس وهذا
 معنى ما قال الفارح الحق اوقع الماصي موقع المستقبل اي جعل صيغة الماضي وهو قال
 واقعة موقعا هو بالحقيقة لصيغة المستقبل . وانما ساء ذلك تنزيلا لقوله الذي لم يحصل
 منزلة مقول حصل وادعاء انه منه ويحتج لابد من علاقة يتم بها التنزيل فاما ان يكفى
 في بيان العلاقة باللغائية في المحصول الذهني الموجود في المشبه والمشبه به فانه يكفي ان
 يكون جامعا واما ان يذكر في بيانها ما هو اولي وهو ان ينظر الى تحقق المحصول الخارجي كما
 في الآية هذا كله اذا بينا على ما هو الحق المشهور مند ملء البيان من ان لاستعارة مجاز
 لغوي وكذا ان بينا على مقابلة مدعهم من ان اللفظ فيها مستعمل في حقيقة لكن بعد تصرف في
 امر غلي وتنزيل الفرع منزلة الاصل لان القولين متعلقان على اخبار سائر ما يحجر في الاستعارة
 لا ان الاول يرى ان ذلك التنزيل يصير اللفظ مستعلا في غير ما وضع له وهو الحق والثاني
 يرى انه يصيره مستعلا في ما وضع له وواقعا مقصود وضق القولان على انه قبل ذلك ليس
 مستعلا فيما وضع له هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام في هذا التعلل حتى تعلم ان كلام الفارح
 الحق في غاية الصحة وانه جار على كلام البيانيين بقولهم على اتم وجه وان جميع ما حولوا
 به عليه من التصويب ومن كونه لا يسمع لا على ملحظ التعريين ولا البيانيين في غاية
 الفساد وليت شعري من اين اخذوا الخلق الذي ذكروا انه واقع بين التعريين والبيانيين
 فان من مارس الفنين وعرف مقاصد الفنتين لا يجب من استعماله بل لا يشك في فساد
 (قولهم والياء في موضع جر بالاضافة) الوجه ان تتكهن بالاضافة مسببة
 او لاضافة بمعنى الصلى لان بقائه البلاء على ما هو التبادر من كونها لالته ولامضافة على

اوقع الماصي موقع المستقبل تنزيلا لقوله
 منزلة ما حصل اما اصطلاحا بالمحصول
 الذهني او نظرا الى ما قوي صدق من
 تحقق المحصول وقربه نحو « اى امر الله
 فلا تستعجلوه » وجملة هو ابن مالك
 حذرة بين قال وقوله لا جعل لها من
 لاعراب ولفظ رب نصب تقديرًا على
 اللغوية والياء في موضع جر بالاضافة
 والله نصب بسند من رب او عطوف
 بيان ونحو نصب ايضا بدل او حال
 على حد دعوت الله سبحانه ووجه الجملة
 نصب مفعول لقال ولفظها خبر وجعلنا
 لانفاء اي انشئ المحمد (صليا) اي طالبا
 من الله صلاته اي رحمة (على النبي)
 بتجديد البلاء من الآية اي الرفعة
 لرفعة رتبته على غيره من الخلق او بالهمز

جعل الغرض معمول المتكاملين صحيح في الآل ولا يصح كما هو ظاهر وفي اتباعهم فهم لما
ان اصل الغرض حاصل لنوع لا تناسل على غيره واستكملوا ما بقي منه باتباعه وامسا على
جمله وصفا لثاني معمول المتكاملين مستوفيا فصحيح فيها ايما وان كان في الثاني بادماها
واعلم ان في كلام المصنف حيث ذكر انهما مجردا حيث كان لفظ الآل له معنيان قريب وبعد
واريد البعيد احتدا على قرينة خفية وهي حال المصنف فانه يقتضي ان لا يميل معصيا
من الصلاة لا مجرد عدم ذكر المصحب على ما قيل . وهذا ومن اللطائف في هذا العلم ما في
حواشي الفاضل الدواني لشرحها حياكل النور عال الغرض ما يؤول اليه ذلك الشخص بحسب
النسب او النسبة . اما الاول فهم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم ممنوعون في حاكم والمطلب
واما الثاني فهم العلماء ان كانت النسبة بحسب الكمال السوري اعني علم التشريع والآراء
والحكامه المتأطرون ان كانت النسبة بحسب الكمال الحقيقي اعني علم الحقيقة وكما حرم
على الاول الصدقة السورية حرم على الثاني الصدقة الخيرية اعني تغلب الغير في العلم
والعارف لاهية فالذي ما يؤول اليه نسبة عليه السلام لاجتاهه الجسدية كاولاده النسبة
ومن بعد حذوم ومن اقاربهم السورية او بحسب نسبة لهيئته العقلية كاولاده الروحانية
من العلماء الراغبين في العلم والآراء الكليلين والحكامه المتأطرين المتبحرين من مفاتيح النبوة
سواء سبقوا زمانا او لاحقا . ولا يخفى ان الثانية اكد من الاولى والثالثة اكد منهما واذا
اجتمع الستان بل النسب الثلاث كان نورا على نحو كما في لايتة المهورين من العرة
الطاهرة . اد . (قولهم وقد صفروا على اهل) اي تصغير تطهير او تكميل في المرات الواقعة
عليها لا للعنف اليه او فيه ايما وان كان غريبا لان الغرض تصفوت مراتبه بحسب
لاصاقته وعلى كل فلا منافاة بين تصغيره وكونه لا يصفى لا في غرض (قولهم ولا يصفى
لا في ذي غرض) في الحواشي التفاضلية على الكشف جرى في الآل تخصيصات حيث
لا يصفى الى البلاد ولا يصفى لا لمن له خطر في الدين او الدنيا . هذا وجه تخصيصه
بالاصافة لغوي الخطر بانه جبر للخص القوي الذي حصل فيه بسبب طلب الهاء الذي
هو حرف حلقى قليل لكونه من اقصى الحلق الى لائق الذي هو حرف خفيف وبهذا وجه
ايضا تخصيصه بعدم الاصافة الى البلاد وكذا واي سن خصه بالاصافة للظاهر وان رده
الساع (قولهم واستعين الله) اي المطلب من الله العون اي الظهور على الامر لانه لا عون
تعالى تصدرت المطلب على قاصديها . وانسدت طرقها على سالكيها .

اذا كان عون الله للمرء ناصرا قويا له من كل صعب مراده

وان لم يكن عون من الله للفتى فلول ما يجني عليه اجتهاده

وانما لم يقدم اسم الجلالة مع كونه اهم وسعرا بالتخصيص ايما الى ان لاصحاب العرفي بالاصافة
مقدم بلغة على الاهتمام الذاتي وان عسر امضاهته على الله بلغ من الظهور الى حيث لا
يحتاج ان يدل عليه ولم يقل بلكه اشارة بعدم الواسطة اللفظية الى ترك الواسطة بينه وبين
ربه وعدم الاطلت الى غيره بوجه من الوجوه فهو في حجرة المشاهدة (قولهم الف او
الفان) يريد ان عبارة المصنف ليست نصا في كونها الفا تعريفا بمن قال ان المصنف نص

وقد صفروا على اهل وهو يشهد للؤل
وعلى اويل وهو يشهد للثاني ولا يصفى
لا في ذي غرض بخلاف اهل فلا
يسأل اهل لا سأل ولا يقتض بآل
فروين فان له طرفا باعتبار الدنيا
واعتلى في جواز اضافته الى الصغير
فبعض الكسائي والخصاس وزعم ابو بكر
الزبيدي انه من لحن العوام والصحيح
جواز قال مبد المطلب
وانصر على عال الصلي

مب وعابديه اليهم والذ
وفي الحديث اللهم صل على محمد وآل
(واستعين الله في) نظم نصيدة (الفية)
اي عدة آياتها الف او الفان يتأ على
انها من كامل الرجز او مشطورة وصل
هذه الجملة ايضا نصب مطلقا على جملة
احمد

على انها الف بيت فوجب ان يحصل على مدم الفطر وهو لاصل . ووجه التصريح
 انا نسمع خصوصية كلام المصنف في ذلك لكون الفية تحصل بالنسبة الى الف والى الفين .
 وحذفت ثلاثة التثنية للسبب كما ياق في كلام النظم وقدم لاحتمال لاول لكونه الطاهر
 المتبادر للهم . وهذا وكونها الف بيت بناء على ان ما قارب الفين يعطى حكمه ولا فني
 ذاتية منها بعدد سبر (قوله والطاهر ان في بمعنى الخ) الفرص لاشارة الى سوال يرد في
 المقام والمجواب منه . محصور لاول ان لاسعانة وما احدثت منهن من افعال واسماء فاعلمين
 ومفعولين وبغيرها ما جاءت في لاسعانة حادثة لمفعولها الثاني لا على دون غيرها فخصها
 بقي كما فعل المصنف اتصال لها على غير ما جاءت عليه فلا يكون مقبولا . ومحصول الثاني
 انه يجعل يوجهين . احدهما ان يجعل ذلك قرينة على انه مجاز تبني في الحرف فيضبه
 تنق لاسعانة بالالفية الذي هو تعلق اسعانه بفتح المظروف بالطرف فيسري الضميمة
 من ذلك في معنى الحرفين فيحصل في الضميمة اللفظ المزعوم للضميمة به . فانهما ان يجعل
 ذلك من باب الضمين والاثنيان يعني لاجل ذلك لضمين بالفتح اي اسعين مستغفرا في
 الفية . ولا يذهب عليك انه يمكن في المقام ادعاء غير لاسعانة التبعية في الحرف والضمين
 من لاسعانة بالكناية بلن تضبه لاسعانة ولافيه بطرف وطرف حقيقين تضبها ضمرا
 في النفس بجماع الارتباط بين شيئين في كل منهما لم يصرح من اركان الضميمة بسوى الضميمة
 ودل على الضميمة بذكر ما يخص الضميمة به وهو لفظة في . ولاسعانة التثنية بان تضبه
 التبعة المتعزة من لاسعانة ولافيه وارتباطا احدثها بالآخرى بالهيئة المتعزة من الطرف
 والمظروف وارتباطا احدثها بالآخر والجماع شدة التمكن واستيعار الضميمة المركب الدال على
 الضميمة به لا انه لم يصرح من المركب المستعار لا بلفظة في اكتفاء بدلالتها عليه . ولاسعانة
 التبعية في الفعل بان تضبه لاسعانة بالاسعانة ويطلق اسم الثاني على لاول ويشق من
 لاسعانة بمعنى لاسعانة اسعين بمعنى استغفر . والتضيمه البلع بمعنى لاداة اي اسعين
 اسعانة كانها في الفية . ومجئنا فاستظهر احد ذينك الوجهين لما انهما الشاغلان عند النحاة
 اجبارا كما يشهد لذلك استغراء كلامهم في بابي تعدى الفعل ولزومه وحروف الجر ولان
 حدث لاسعانة هو المقصود لآدم من لفظ اسعين لتيسير الطالب . واعلم ان تقديم الشارح
 في اللفظ لاحتمال المجاز التبني في الحرف على الضمين لسهولته ولما في الضمين من جمع
 الحقيقة والمجاز في اللفظ على ما زعم بعضهم ولا فاحتمال الضمين هو لاول لدلالة على طلب
 العيون والخبرة في الفعل ما . وامسا ان لاسعانة تقتضي التردد والمصنف جانن لغرضه في
 الفعل على وجه خاص فيرد بان ذلك انما هو اذا حملت على خصوص لاسعانة الشفوية اما
 اذا كان المراد منها مجرد طلب ان يجعل الله في الفعل خيرا فلا كما لا يخفى . هذا والضمين العرف
 في احدي العبارات بلشرب لفظ معنى اخر هو الوجه بان يقدر حال من فاعل الفعل المذكور
 تعدى بذلك الحرف وهو بحث نحوي صرف نعم اهل البيان يكتفون عليه من حيث انه
 مجاز او كناية او من مستعانت الحراكيب او غير ذلك لتعقّب ذلك على وجه اليتين عند ما
 تطلع على ما حذرناه اخر بحث التعدي والزم . فمن ادعى ان الضمين محيين احدثها

والطاهر ان في بمعنى على لان لاسعانة
 وما تصرف منها انما جاءت متعدية
 على قال تعالى : واعانه عليه قم
 عاخرين * والله للسان على ما تضلوه
 او انه ضمن اسعين معنى استغفر ونحوه
 مما يعدي بفي اي واستغفر الله في
 الفية (مقاصد النحوي)

ذلك لا غراب ولا خبر هذا التعديل وقابل بينهما ونسب لهما لاهل البيان والآخر لاهل
التصو فقد اخلا مرات كثيرة (قوله اي اغراضه وجل مهماته) اثار بهذا الى دفع سؤال
المشترى في القلم وتبينه ان يقال ان صيغة مقاصد صيغة مفعول لا تغرر في كسب لاصول من ان
صيغة الجمع المعروف بالاحافه عند عدم العهد للعمم خلافا لابي حاتم فيخصي اجزاء الكتاب
على جميع المقاصد والرائع بخلافه مع انه يمارسه خصص قوله . فلما على جل المهمات
اشتمل . حيث اشخص انه لم يشتمل على بعض المقاصد . وتحقيقه ان صيغة العمم السابقة
تستدعي صدق موجبة كلية قائله كل فرد من افراد مقاصد التصو احرزة هذا الثالث وقصده
من وجوب الاول انه امر غير مطابق للواقع قطعا لصدق نقيضه وهو السالبة الجزئية القائلة
ببعض المقاصد لم يصرفها كيان الظاهر الساكنين واما باب القسم فقد اشار الى بعض احكامه
في ابواب مفرقة ولم يمله كما وهم . الثاني انا لو قطعنا النظر عن الواقع وما فيه لا يصح لان
قوله قطعا على جل المهمات اشتمل بلزمه بعض المقاصد لم يصرفها هذا الثالث وبيان اللزيم
ان المهمات هي المقاصد فاذا اشتمل على جلها فلم يشتمل على البعض الآخر بطريق المهم
وذلك اللزيم سالبة جزئية تناقض هاتيك الموجبة الكلية فلا سيل الى صدقهما معا ولا لصدق
النقيضان فلما ان تصدق الاولى فتكذب الثانية او بالعكس . وتلخيص الجواب ان السالبة
من تعارض العلم والخاص فيجعل العلم على الخاص كما حمل قوله عليه السلام . فيما سكت
السما المرفعه على قوله . ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة . فذلك الصيغة لم يرد منها العمم
بقرينة ما ذكره وانفرا . ويجتذ فلا تخصي الا قضية جزئية وهي لا تناقض ما في نفس الامر
وما يخصيه كلامه وانفرا . اذ لا تناقض بين جزئيتين فالعني بقوله مقاصد التصو جل مهماته
واغراضه الا انه اختار صيغة العمم في اول الكتاب توفيقا للطالعين وعلى هذا قول الشارح
اي اغراضه وجل مهماته اثار بادراج كلمة جل الى سلب ارادة العمم مع كون المهمات هي
لاغراض للفسر بها المقاصد . ويشتمل ان يكون اغراضه تفسيريا وجل مهماته تفسيريا للمقاصد
فيكون مفسرا الى منع ان المقاصد هي المهمات بسند انها اخص وبعض افراد المهمات . لعمول
المهمات للمقاصد والرسائل ويجتذ فتكونها لم تشتمل على جميع المهمات لا يمارض او يتناقض
اخراجها على جميع افراد المقاصد لكن لا يخفى انه يجتذ لا يندفع الا المعارضة والناقضة
بين الكلاليين واما بطلان لاحتراره على جميع المقاصد في نفس الامر فلا . بلي انه قد يدعي
ان المهمات اخص من المقاصد وعليه فالتصحيح الاولان وجوبهما بحالهما لكون الواقع انه لم
يصح جميع المقاصد فكيف يقول جميع المقاصد مضمونة بها . وما لم يشتمل على جميع افراد
لاخص محال ان يشتمل على جميع افراد لأم فاذا اريد من مقاصد . جلها لا كلها لم يلزم شيء
ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه واما احتمال ان المقاصد والمهمات متباينان فما يذهب اليه
وهم وقرب منه احتمال العمم والخصوص الوجهي (قوله حد التصو في الاصطلاح) الحد
بالاصطلاح للخطي القول المشتمل على ذاتيات الشيء قط اختاره الشارح هنا مع ان التعريف
الذي ذكره ليس منه بل من الرسم اذ قد اخذ فيه لاختراجه بالمفاهيم وهو خارج من حقيقة
التصو عرضي تنبها على ان ذلك اصطلاح خاص بأهل الخطى ولا فاعل العربية كاهل لاصول

ي اغراضه وجل مهماته (بها) اي
بها (مضمونة) اي مضمورة . تنبيه .
لنحو في الاصطلاح هو

يريدون به الجامع للمانع ليس إلا سواء كان رسماً أو حداً إلا أن هذا على بعض نسخ فيها
 كلمة حد وفي غالبها استعمله وقدم بيان المعنى الاصطلاحي على بيان المعنى اللغوي مع أن
 الغالب العكس لانه لا صل ولا شارة إلى أن ذلك ليس بواجب مع أن كونه المقصود هنا بالذات
 مما يقتضي له بالتقديم والجوار والمجبرور طرف مستقر صفة بتقدير العامل معرفة أو لغو حلق
 بالنحو لما فيه من معنى الحصول كما لوح لذلك السعد في بحث فصاحة للفرد حسبما دل
 عليه كلام الشرف (قوله العلم) هو غير الحد على ما في بعض النسخ والنحو على ما في
 غالبها والمستفخرج صفة والمقاييس بالياء لا بالهمز جمع مقياس ما يختبر به نفس الشيء
 ويعطف بالمستفخرج والمستنبطة نعت للمقاييس والاستنباط والاستفراج مقاربان وبه يعطف
 من استفراه كلام العرب وهو من إضافة الصفة لموصفها أي من كلام العرب للخطري والوصلة
 نعت لأن المقاييس وبه يعطف المجبرور بهذه والوصول نعت كأخف الأجزاء وصغير الخلق
 يعد للكل لا للأجزاء فالصلة جرث على غير تن هي له وعدم الأبراز رعاية للمذهب الكوفي
 الذي هو مذهب المصنف كما صرح به في شرح التسهيل وصلى ترى كلامه في مصلحه أن
 شاء الله لا ما قال الشيخ لأثير واتصاه كلام التسهيل بظاهرة من أنه إنما يجب الأبراز في
 الوصف دون الفعل وطلبه وخالفه فيه تلميذه للرائي في شرحه وجعل الكلام عاماً في الوصف
 والفعل كما صرح به المصنف في شرحه وأرفعه البحر الدماغي بما تريكم أن شاء الله لانه
 ليس في ذلك اباحت أن يصغر الصغير بل أنه يبرز أو يصرح بالاسم الظاهر كما يأتي ولا
 لأن الخلاف بين أهل البلدين إنما هو في الوصف وأما الفعل فلا يجب فيه الأبراز اتفاقاً
 فإن ذلك شيء زعمه الرضي وقد حوى فيه . وأطم أن العلم يطلق على الأدراك وعلى عطية
 وهو العلم وعلى تابعه في الحصول الذي يكون وسيلة لبعائه وهو الملكة والمعنى الأول هو الحقيقي
 وأما لا غيران فاما حقيقيان مرفيان أو اصطلاحيان أو مجازيان مشهوران ويشتد فتقول يمكن
 أن يحصل العلم هنا على الملكة والمقاييس على الأصول والقوانين المستنبطة من كلام العرب مثل
 الفاعل مرفوع والفعل منصوب ومعنى استفراج الملكة من المسائل أنها تحصل بسببها على معنى
 أنها تنكشف بممارستها ومزاولةها فالمسائل سبب والممارسة شرط وليس الاستفراج هو الاستنباط
 كما قد يفهم إليه اختيار التعبير أولاً بالاستفراج وثانياً بالاستنباط . والمعنى أن النور ملكة
 تنكشف من ممارسة مسائل أخذها المجتهد من كلام العرب بالاستفراج يحصل إلى معرفة
 أحكام أجزاء الكلام بذلك المسائل بالطريق المشهور . ويمكن أن يحصل على القواعد والأصول
 والمقاييس على الأشارات التي أخذت من استفراه كلام العرب التي بها تعد المجتهد قواعد
 الفن وأصلها أصولاً جامعة لأحكام جزئياتها كلها مأخوذة من كلام العرب ثم هذه المسائل توصل
 إلى أحكام الجزئيات بالطريق المشهور ويلزم ضرورة أن توصل إليها للمقاييس بلائقي التعمد
 لأن الوصول للوصول للشيء موصول لذلك الشيء . والمعنى أن النور أصول أصلها المجتهد وأخذها
 بادلته أخذها من حيث وجوه دلالتها من كلام العرب بالاستفراج وتلك دلالة بإسالة إيصالها
 إلى القواعد توصل إلى معرفة أحكام أجزاء الكلام . وأخصر بأن كون الفروع مستفجرة من
 المسائل يقتضي توقفها عليها واستنباط المسائل من كلام العرب يقتضي توقفها على الجزئيات .

العلم المستفخرج بالمقاييس المستنبطة
 من استفراه كلام العرب الموصلة إلى
 معرفة أحكام أجزائه التي انطوى منها
 قائله

واجب بان لا أول بالنسبة لمن بعد المصدر الأول والثاني بالنسبة لهم ، ويمكن أن يحصل على الادراك ويكون بالمقاييس حقله على القرينة لأنهم ملزمون للسائدين احدهما صناعي وهو وصف للمصدر قبل عمله ، والثاني عدم مسحة وصف الادراك بالاستخراج حقيقة لأن ان ثبتت اختصار ذلك في الظروف أو يدعى مسحة تلك الوصفية في السنة الطله ، فما قيل لا جاز ان يرد بالعلم الادراك لو السائل أو اللك ليس بشيء ، بقي ان الناطرين جزوا بل ضحا أن يراد من العلم هنا فرع التصايا الكلية أي التصايا الجزئية المستخرجة منها بالطريق المشهور قالوا وإن كان هو عند مستغني الفلاسة بجازا لأن ملوهم كلها قواعد كلية لكنها حقيقة مرفقة عند علماء الفريفة والادب كما صرح به الفاضل سري الدين في حاشيته على شرح نسخة التفكير ، اقول ليس ذلك في كل علم غربي ولا كل علم ادبي بل في مثل علم من الحديث وعلم البديع وما لا مسائل كلية فيه لا في مثل الفقه ما له ذلك فقد قال ابن مرفة الفقيه العاروف بكبريولت كاشفة والمصاحي العاروف بصغر ياتها وفي مثل النحو فإن نصيب لاينة مصانفة على انه يقال فلان يعلم النحو ويراد للسائل فكلهم ذلك الفاضل مسهب وانما الباطل تنزيهه في هذا العلم ، هذا والعلم جنس يفصل سائر الملكات والمستخرج بالمقاييس لأخراج الملكات المجبئية على الأول والأحكام الضرورية على الثاني والمستنبطة من استقراء كلام العرب يخرج الملكات المأخوذة من الأدلة الضرورية أو العلية أو السائل المأخوذة من ذلك ففهرج العلم العقلية والضرورية بلوها وعلم العربية كلها لأن النحو والصرف ينصرفها الواصلت الى معرفة أحكام اجزائه التي انتكف منها ولا بد من مراعاة الحقيقة أي للواصلت الى معرفة أحكام اجزاء التي اختلف منها من حيث انها اجزاء يتألف منها الكلام ولأن فهم المعاني مثلا لم مستخرج بادلة مستنبطة من استقراء كلام العرب يوصل الى معرفة أحكام اجزاء الكلام لكن من حيث الطائفة لتخصي الحال ويصعد فالحكم اجزاء الكلام المعوارض اللاحقة للحكم حال افرادها كصريح الماضي والمضارع والامر والمصدر والمفعول والمثنى والمفصر ونحوها من الصاريف والاطلال والادغام والحذف والتبديل أو حال تركيبها كالاعراب والبناء بانواعها فخال (قوله) صاحب القرب) هو الشيخ الاستاذ النحوي أبو الحسن علي بن موسى بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الوهين بن منصور بن صغير المصمري كاشبيلي مولده عام السيل بلاشيلية سنة ٥١٧ و توفي بغير تونس يوم السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ١١١١ والمقرب سجله بعضهم بكر الراء على ما هو الظاهر وبهمم بالفتح (قوله فلم انزع) تغريغ على قوله للوصلت الى معرفة أحكام اجزائه فانها شاملة للامراض اللاحقة حال الافراد واللاحقة حال التركيب كما علمت ثم علم العربية وان كان اصله يطلق على انني عفر قلنا قد يطلق ايضا على النحو والصرف فقط وهذا هو البراد هنا لا الأول كما فهمه بعض من اعرض على الخارج (قوله وهو صدر) أي قيلني لان فعله نضا وهو ثلاثي معد وسجبي ء فعل قياس مصدر العدني من ذي ثلاثة ... (قوله وبسبب تسمية) بقي عليه موضوع وهو الكلمات العربية من حيث لاحوال اللاحقة لها حال الافراد أو التركيب على ما تقدم ، واستعداده وهو من كلام العرب لان كل علم ملاته الشيء الذي يبنى عليه ، وحكمه هو القرينة كفاية على ما نص عليه فير

صاحب الثوب فلم ان المراد هنا بالثوب
ما يراعى قولنا علم العربية لا قسم
الصرف وهو مصدر اريد به اسم القول
اي المصروف كالخلق بمعنى الخلق وخصته
علمية لاسعمال بهذا العلم وان كان كل
علم متصفا اي متوصفا كما خصت الفقه
بعلم الاحكام العربية العربية وان كان
كل علم مقفا اي متفقا اي متفاهما وجاه
في اللغة لعلم خمسة الفصد يقال نصرت
فصرك اي فصدت فصدرك والمثل نحو
مررت برجل نصرك اي مثلك والمجته
نصرت توجهت نحو البيت اي جهته
البيت واللمدار نحو له مندي نحو
الف اي مقدار الف والقسم نحو هذا
على اربعة انحاء اي اقسام بسبب
تسمية هذا

واحد لان معرفة الاحكام العربية واجبة لاجلها ومعرفة الاحكام بدون لادلة باللملة ولا لادلة
ترجع الى الكتاب والسنة وما واردان بلفظ العرب ونصهم فلا بد من معرفة ذلك لان ما لا
يتم الواجب المطلق الا به واجب . وسأله وهي قصاياه التي تطلب نسبة مصولاتها
لمصولاتها وهذه المصولات اما موصوع العلم مجرودا كما في الكلمة اما معرفة او مبنية واما
مصرفة او غير مصرفة او نوع من موصوع العلم كما في قولنا لاسم اما معرب او مبني او هو
مع ذات له كما في قولنا كل اسم معرب اما بالمحروف او بالحركات واما المصولات فهي لاهراض
الذاتية الموصوع . وفصله فقد قال ملي كرم الله وجهه امر يا الكليم قم يا الترفع ان وقال
ابو بكر رضي الله عنه لئن اقرا واسقط لصب الي من ان اقرا والمجن وكان ابنا ملس وصبر رضي
الله عنهم يصربان اولادها على الحسن . وشايعه لاسعانة على فهم كلام الله وكلام رسوله صلى
الله عليه وسلم . وفادته معرفة صواب الكلام من خطائه . (قول له ما روي الخ) في الاشياء
والظواهر للحافظ السيوطي قال ابو الفاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم
الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثنا يعقوب بن اسحاق المصموي حدثنا سعيد بن
اسلم البلخي حدثنا ابي من جدي عن ابي لاسود الدولي قال جعلت على ملي بن ابي
طالب رضي الله عنه فرائض طرعا ففكر فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت
يلدكم هذا لحنا فاردت ان اسنح كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وابقيت
فيها هذه الفتنة ثم اتيت بعد ثلاثة فالتقي الي صبيحة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام
كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا من المسمى والفعل ما انبا من حركة المسمى والحرف
ما انبا من معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزنه في ما وقع لك واعلم يا ابا لاسود
ان الاشياء ثلاثة ظاهري ومضمري وشي ليس بظاهر ولا مضمري وانما تتعلم العلماء في معرفة ما
ليس بظاهر ولا مضمري قال ابو لاسود فجميعت منه اشياء ومضيتها غير فكل من ذلك حروف
الصب فذكرت منها ان وان وليت وفعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم
احصيا منها فقال بل هي منها فزعمنا (قول له الديلي) قيل ضبطه بعض المحققين بكسر الدال
لشدته وسكون الياء التخيية هذا كلامه وكانه اراد به ابن الكلبي فانه قال في الصحاح وقال
ابن الكلبي هو ابو لاسود الدولي فقلت الهمة ياء حيث انكسرت فاذا اعلت ياء كسرت
الدال لتسلم الياء لكنه قال قبله قال احمد بن يحيى لا تعلم اسما جاء على فعل غير هذا قال
لا تخش والى المسمى بهذا لاسم نسب ابو لاسود الدولي الا انهم فتحوا الهمة على مدحهم في
النسبة استغناء لتوالي الكسرتين مع ياء النسب كما تصب الى نور نمري وربما قالوا ابو لاسود
الدولي فقلبا الهمة ولوا لان الهمة اذا انقصت وكان ما قبلها همة فتخفيفها ان تقلبها ولوا
محصة هذه ميارته وقال النظم في باب النسب - - - . وفعل وفعل بينهما اتح وفعل .
وقال عليه الشارح هناك يعني ان المنسوب اليه اذا كان ثنائيا مكسور العين وجب فتح منه سواء
كان بفتح الفاء كمر او مكسورا كابل او مضموما كدفل فتقول نمري وابلي ودثلي كرامته
اجتماع الكسرة مع الياء وفي القاموس والنسبة دولي ودثلي بفتح بينهما ودثلي كخبري ودثلي
بكرتين تندر وفي فرج اللع للصماني وابو لاسود ظالم بن عمرو الدولي انما هو بكسر الدال

ما روي ان عليا رضي الله تعالى عنه
لما اشار على ابي لاسود الديلي ان
يعلمه واسم لاسم والفعل والحرف
وشيا من الاعراب قال اني هذا النحو
يا ابا لاسود

ونحن الهمة نسبة الى مثل كعب وهي قبيلة اخرى غير المتقدمة ابن الطاع الدئل في كتابه
 رط اي لاسود بالهم وكسر الهمة والعلول في حيلة كزير وفي ميد العيس الدئل كزير وكذلك
 الدئل في لآز تدير (قوله تغرب) اسناد ميازي وحقيقته الفوية يقرب موفها على ما
 اخذوه من حكام السكاكي من ان الحادث الذي يظهر فاطم ينسب اليه والذي لا يظهر
 ينسب لذاته تعالى هذا ولما الفاضل في الحقيقة بمعنى نفس الامر فهو الله تعالى (قوله اي
 لا بعد) الصير به ككون المفسر على زنة التفضيل حيث قال المصنف لاصى ولم يقل العاصي
 وانما اختاره المصنف لما انه محل ترجم عدم تغريب لا بعد لها لمزيد البعد فيه ولا فيهي كما
 تغرب لاصى لا بعد تغرب البعيد العاصي بل يأن تغريب البعيد بالاولى على معنى ان
 الانفاذ للصفة بالية اذا كانت في غاية التحقيق والتهذيب بحيث ان ما هو من معانيها زائد
 بقدة في نفسه يعقرب بها الى لانها لم فضا هو من معانيها ليس في تلك الرتبة بل دونها
 اخرى بان يعقرب بها الى لانها لم هذا ما لا شك فيه وليس المراد ان كل ما تكفل بان يبين
 المسائل الزائدة البعد يحفل بعيين ما هو ليس في تلك الرتبة حتى يرد طيه انها قد تغرب
 لا بعد لعدة غفلة احتملا به ولا تغرب البعيد وان فهمه الناطرون (قوله اي تعمل ذلك
 مع وجازة اللفظ) الاشارة للتغريب والغرض من هذا الكلام الاشارة الى تصحيح الصلصة التي
 اشكلت عليهم بانها صلصة هي لنفسه وحاصل الدفع ان الصلصة بين التغريب والمغز
 من تغرب والوجازة للمغز من موجز لا من صلفي صلتوف على ما فهم وانما اختار كون
 الباء بمعنى مع على كونها سببية لما انه يستلزم حجتا ان لآلية جمعت بين وصفين قل
 ان يجمعها وان كثر وجود كل منهما بانفراده اما على مقابل فلم يستدل لا وصف التغريب
 بسبب وجازة الانفاذ وللد على من زعم فساد وفي الاول مدح لها يارمين لم يوجد في غيرها
 وفي الثاني يواحد فقط مبن سيبه وليس الرد على مدعي السببية بعدم تسبب التغريب على
 لا يميز لان القائل بذلك جعل السبب وجازة اللفظ واصابة اللفظ وتفسير العبارة ولا شك في
 صحة السبب حجتا بين لآلية واللفظ الموجز (قوله وهو اشارة) قيل بطريق الاستعارة
 المكتبة حيث غلب لآلية بانسان كرم بجزر وعده ورمز للشبه به بلازمه وهو الورد ولا يميز
 وما منه ترصيح . وقيل بطريق الاستعارة التمثيلية حيث شبه سرعة اتيان المفاصد عقب
 الترحال والمجربات عقب الكليات ببعثة كرم يربي سائله بما وعده بجماع حصول المطلوب
 في كل والمطلق التركيب المجمع للشبه به على المشبه وقيل غير ذلك . واعلم ان في بيت
 الناطم جنسا لاحقا ولباقا ومراعاة نظير مرتين وارصادا فتدير (قوله وورد للخير) اي عند
 الاطلاق ايما . واعلم ان عبارة الصالح في هذا هكذا الورد يستعمل في الخير والشر قال الفراء

(تغرب) هذه لآلية للأنهال (لاصى)
 اي الابد من المعاني (بلفظ موجز)
 الباء بمعنى مع اي تعمل ذلك مع وجازة
 اللفظ اي اخصاره (وتيسر) اي توسع
 (البذل) بالعبارة اي السطاه وهو اشارة
 الى ما تمخض لغارنها من كثرة الفوائد
 (يرمز مخبر) اي مولى سر يسا *
 * تنبيهه . قال الجوهري اورد مد
 الاطلاق يكن للشر وورد للخير وانشد
 واني وان اوردته او وعدته
 اخلف ابعادي ومنجز موهدي

يقال وعدته خيرا وعده شرا قال الفراء
 الا طلائى كل خير معسل ولا تعذاني الشر والخير مقول
 فاذا اسعلا الخير والشر قالوا في الخير الورد والعدة وفي الشر لا يمد والورد قال الفراء
 واني وان اوردته او وعدته لاختلاف ابعادي ومنجز موهدي
 فان ادخلوا الباء في الشر جلفوا بالالف قال الرجز

ارعدني بالسجين ولا تلطم رجلي فرجلي شئت للناس
تعديه ارعدني بالسجين ولوعد رجلي بالادلم فان رجلي شئت في قوته على الفيد هذا
كلامه (قوله) وتخصي الخ) مر به حين تطلب اشارة الى ان الرضى كانه دين لها على
كل فاطر فيها فيه استعارة بالكناية حيث عبه الرضى بالدين وحذقه والبت له لاصطفا
تصليلا او شبه لالفة بخصن طالم لدينه والبت لاصطفا تضييل او تبيته في تخصي
وزيادة بغير سطح للخراس من توجه احمال لشمالها على اسباب كل من السخط والرضى
مع ما في ذلك من ايام الصلاد . وبالجملة فالقصد من هذا الكلام طلب لاقبال عليها والطر
الها بين الرضى الصرف حتى تظهر حسناتها وتسمى سياتها

وجن الرضى من كل سبب كليتة ولكن حين السخط تبدي المساويا
(قوله بسبق) الرداد به طلق السبق هنا وان كان اسلمه التقدم في السير وبلوه للسيرية
كما قال الفارح والعامل حازر والتقدم للحمال والوزن وقد يحصل على انه المحصر اي لا
بزيادة في العلم ونحو ذلك . وحسب فالتنكير في تصليلا نوي يورده ما اطن به في التسهيل
من ان الله انخر له ما صر فهمه على كثير من المتعدين فقد قال في طالعده واذا كانت
العلم مكا الهية ومواهب اختصاصية وقدر جيد ان يحصل لبعض الناس على ما صر فهمه
على كثير من المتعدين . (قوله حازر تصليلا) حازر الفصح تن استولى عليه والتضليل الحكيم
للفصح بالفضل او حظه فاضلا ولا بد من حمله على انه ماخوذ من البني للقول اي المفضلية
او على انه مراد منه سببه وهو الفصل او على حنفى للعلى اي استحقاق التفضيل فلا يرد
ان التفضيل وصف للفعل واما وصف الفصل فهو الفصل . واعلم ان السبق على قسمين احدهما
بالزمان وهو من مميزات التفضيل لما ان فيه مبادرة للخيرات ولعراز اليوم الذي هو خير
من القد بشهادة حديث خير القرون ثوني الحديث واحراك قدم السن الذي مولد الثلاث
المختصة لتوسع المجالس بشهادة حديث لا توسع المجالس الا ثلاث لذي علم ولذي سن
ولذي نسب . والتقدم في بلب لامامة كما هو معروف عند الفقهاء وكثرة الشواهد فان كل
مهد وطامل الى يوم القيامة يحصل له لاجر ولشرف وشيخ عظيمه وكذا . قال الشافعي رحمه الله
تعالى ما من خير يعمل احد من امت النبي صلى الله عليه وسلم الا والنبي صلى الله عليه وسلم
اسل فيه فجميع حسناتهم واهمالهم المصلحة في مصائب نيتا عليه السلام ويعذا يعلم تفصيل
السلب على الخلف . ثانيهما باستخراج الامور الحسنة واجتماع الطرائق للسكنة . حتى
يكون من بعده يسري بدلالته . ويخترق من فضائله . وهو ايضا من مميزات التفضيل
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم تن سن سنة حسنة كان له اجرها واجر تن عمل بها الى
يوم القيامة وتن سن سنة سيئة كان له وزرها ووزر تن عمل بها الى يوم القيامة وعليه قول
القاتل ظو قبل بكها بكيت مصابة بسعدى خفيت النفس قبل التقدم
ولكن بكت قبلي فبقي لي البكا بكها ظلت الفصل المتقدم
فان الجملة لما بكت ملته ان يكي معده وحسب قول الصنف بسبق يحصل ان يحصل
على المعنى الاول وهو ظاهر ويحصل ان يحصل على المعنى الثاني على معنى انه الذي فخر

(وتخصي) اي تطلب لما اشتملت
عليه من الحسن (رضى) محصا
(بغير سطح) يعنيه (فائقة الفية)
لامام العلامة ابي الحسن يحيى (ابن
مطلي) بن عبد النور الزواوي المحلى
اللقب زين الدين سكن دمشق طويلا
واضلل عليه خلق كثير لم سافر الى
صر وتصدر بالمجامع العتيق لاقراء
الادب الى ان توفي بالسلطنة في سلخ
ذي القعدة سنة ثمان وصغيرين وستة
وثلث من القد على غير الخندق بقرب
تربة لامل الشافعي رضي الله تعالى
عنه ومولده سنة اربع وخمسين وخمسة
مئة . يجوز في فائقة الصب على
الحال من فاعل تصعى والرفع خبرا مبتدا
محتوف والجر نمطا لالفة على حد
هذا كتاب انزلناه مبارك . في النعت
بلفظ بعد النعت بالجملة والمصالب
العكس ولوجه بهم (جو) اي ابن
مطلي (بسبق) البلاء للسيرية اي
بسبب سبقه اياي (حازر تصليلا) على
(مستوجب) علي (لشافعي الجميلا)
عليه لما يستحقه السلف من نفع الخلف
وثناي مصدر مفعلى الى فاعله وهو
الايلا

باب نظم الضميمة لآلفية للصنف وبه انتهى **إلا** ان قول الفارح لما يقتضيه السلف من
 فيه الخلف وما يميل بها الى الاول (قولهم والجمل اما صفة للصدر او مفعول له) على
 الاول هو للنف على ما هو الاظهر في الفقه من اختصاصه بالخير لتأثير الظاهر اذ فيه
 للقطع والتخصيص على عقابله من حرمه الخير والشر لقول تلك الظواهر باعراجها من نحو
 باب للمساكنة وعلى الثاني فهو مفعول مطلق ان كان التقدير شاعري التثنية الجميل **ولا** فهو
 مفعول به على حذف الجار او على التوسع والفرق بينهما مصرح به في الاشياء والظواهر
 (قولهم اي يمكن) فسر بذلك تنبيه على كونه المراد من معانيه فان التصاء يطلق على
 اعطاه ما في الذمة من الدين وعلى الاطلاق بالبيع وعلى الموت وعلى الفراغ من الشيء وغير
 ذلك (قولهم وفي جميع العاقل طلقا للمابقة) اراد من الاطلاق حالي القلة والكثرة
 وجهه للاخصية حيث ان من يقل يعني بصفاته فان عكسه يكس القبح الموافق الى ما
 لا يعني بصفاته ما لا يقل ثم بالضموي الى ما لا يقل ما لا يحق بصفاته فهو وجه عدم
 المابقة فيما لا يقل لكن يستثنى منه جميع القلة فانه يطلق جبرا لفظه **ولا** يتوهم فيه
 لافراد تامل (قولهم بدا بنفسه الخ) في شرح البرهانية الفيرني انه يقدم الدعاء للعباد
 ايشارا لهم لما ورد في الحديث ان الصديق اذا دعا لغيره للسلم قال الله تعالى صديقي بذلك ابدا
 فاي فصيحة تلتزم وادع هذه وهي كونه مبتدئا به في لاجابة فمعاذ لا يار عالم قال شريف . اد .
 واما حديث الترمذي المذكور فقد قال الزركشي في حواشي ابن الصلاح ان ذلك اذا كان
 الدعوى به واحدا فان تعاريف فهو غير (قولهم ولان الصميم الخ) اي تنبيهه في الدعوى له
 على ما اقتضاه كلام القراني في الفروق فانه قال من اداب الدعاء اذا قال لسان الهم
 انظر لي ان يقول لجميع المسلمين . وقد اخبر الله من اللاتكة انهم يقولون « ربنا وست كل
 شيء رحمة وطما فاخر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم مذهب الجحيم » وحيث فلا ينفع ان
 يقال ان الصنف قد عم حيث جمع اليلات ونكروا تنكيروا تطعيما لان ذلك تنميم
 في الدعوى به . وقد اوجب من الصنف باحتمال انه عم لفظا واسط خطا وليس ينبغي لان
 ذلك انما يقع في التصحيح وهو مسلم وانما الكلام في لاصنية كما هو صريح الفارح وذلك
 لا ينفيها كما لا يخفى

(الكلام وما يتألف منه)

(قولهم فاصل هذا باب شرح الكلام الخ) ان يرد انه وقع التلطف به اولا اي عند التأليف
 بهذه العبارة ثم حذفته منه تلك الالفاظ وانما اراد ان العبارة المتعارفة في اداء هذا المعنى هذا
 بلب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه الكلام فاختصر اي ادى بهذه العبارة التي هي اقل
 لوصح ما اني بلك العبارة من هذه العبارة التي هي اقل فالمراد بيان المعنى واجاز العبارة
 لا ان ذلك كان مذكورا وحذف ونظيره ما قاله بعض المحققين في قول سيوريه اما زيد فمطلق
 معناه معني يكن من شيء فزيد مطلق ان مراده بيان المعنى البحت وان اما تفيد لزوم ما بعد
 فاتها لما قبلها لا انه في لاصل كان كذلك نعم ان كان الكلام مبتدئا فلا بد من ان يقدر له
 خبر وان كان خبرا فلا بد من ان يقدر له مبتدأ وان كان مفعولا به فلا بد من تقدير فعل ولا

والجميل اما صفة للصدر او مفعول له
 (والله يعني) اي يمكن (يميل)
 جمع جته وهي العطية اي عطيات
 (وافرة) اي تامة (لي وله في درجات
 الآخرة) الدرجات قال في الصحاح هي
 الدرجات من المراتب وقال ابو حنيفة
 الدرج الى اعلى والدرج الى اسفل والمراد
 مراتب السعادة في الدار الآخرة وافظ
 الجملة خبر ومفعول المطلب تنبيه .
 وصف بملت وهو جمع يوافرة وهو مفرد
 لقوله بصاحته وان كان لافصح وافرات
 لان جلت جمع قلت والافصح في جمع
 القلة ما لا يقل وفي جمع العاقل طلقا
 الما يقصو لاجاز انكسر ومنكسرات
 والهندات والهند اطلاق ومنكسرات
 والافصح في جمع الكثرة ما لا يقل
 لافراد نحو المجلوع انكسرت ومنكسرة
 . حاشية . بدا بنفسه الحديث كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا
 بدا بنفسه رداء ابو الدرد وقيل تعالى
 حكايته من نوح عليه السلام « رب اغفر
 لي ولوالدي » ومن موسى عليه السلام
 « رب اغفر لي ولأخي » وكان لالحسن
 ان يقول رحمه الله تعالى
 والله يعني بالرحمة والرحمة
 لي وله لجميع لامة
 لما عرفت ولان الصميم مطلوب
 . (الكلام وما يتألف منه) .
 الاصل هذا بلب شرح الكلام وشرح ما
 يتألف الكلام منه اختصر للوجه

(كلامنا)

يقدر زائد على هذا بقي الغني المخفض الذي يلزم الضروي النظر فيه هو ما اقتضته الصانع
وذلك كان يجده خيرا بدون مبداء أو بالعكس أو حرطا بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفا
بدون مطوف عليه أو معطوفا بدون عامل نحو « ليعلم الله » ونحوه قالوا خيرا ونحوه ما فاك
الله قال وأما قولهم في « إسرائيل تتكلم الخمر » ان التقدير والبرد وفي نحو « وتلك نعمة تمنها
علي أن يهدت بني إسرائيل » ان التقدير ولم تبدئي فصول في طم النور هذا كلامه .
فاندهشت حيلك الناطرين على أن تلك اللزائم واكرم منها لو تمت لا تقصر لانه اجبار لا استعمال
كما نبه عليه القائل السلكوقي في حواشي الطول بل لما اليه السعد ايما في الشرحين في
مراجع قدبر (قوله ايها النصارى) مامله معطوف وجوبا كما يليق لي لخص ايها النصارى
وانما قيد المصنف بالامانة المفسرة بما ذكر لحرارة من اصطلاحى اللغة والكلام ولا يكفي في
ذلك مقاصد النور بها مصرية ولا كون الكتاب في نفس الامر في النور لانه لا يلزم من
لاحراره والكون المذكورين ان لا يكون في الكتاب فيهما كيف وقد قال - وكلية بها كلام قد
يم - شامل (قوله اي صوت الخ) تفسير للفظ بمقتضى لاسمية فانهم يقولون اللفظ هو
الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي اولها لالف وءاخرها الياء . واطم انه قال
في الاشياء والظواهر ما خرج من الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت وان اشتمل على حرف
ولم يدل معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة او مركبا من اثنين ولم يدل نسبة
مقصودة فجملة او افاد ذلك فكلام او من ثلاثة فكلم . ولا يخفى انه صريح في ان الصوت
لا يشتمل على حرف فيعارض قول المخرج اي صوت مشتمل على بعض الحروف والوقوف
بينهما اما يشتمل الصوت هنا على ما خرج من الفم هناك او يشتمل الصوت هناك على الفرد
الذي يقتضيه به صومه على كل قسم من اقسامه اي صوت قط وهذا هو الحق فانهم قالوا
في تعريف الصوت انه الهواة للمعصط بين قارع ومفروع او قانع ومفلوع . هذا ولاشتمال
المذكور اشتمال المطلق على التقييد فان الصوت اسم للامنية للمعبر عنها بالهواة للمعصط من
حيث هو اي من غير قيد والمخرج اسم للهواة للمعصط لخصص فلن كل حرف لفظ وكل لفظ
صوت ولاخص هو التقييد لاشتماله على لآم . وبالمجمله فكون الصوت اسم من اللفظ وان
الصوت هو الهواة للمعصط مما اجمع عليه لعل لآم لا يردف ذلك ان تغول من اشتمال
لآم على لآم والخص والكل على الجزمي لا اشتمال كل على جزء لظهور ان الصوت ليس اسما
لكل الحروف او مجبوضها وانه منها اعدد وتركب . فما قيل انه من اشتمال الكل على جزئه
لما ي لا من اشتمال المطلق على التقييد ليس بصحيح (قوله كالصير للمستتر) اي فانه صوت
مشتمل على بعض الحروف تقديرا بمعنى انه لا يتحقق له خارجا إلا ان العقل يقدر ذلك
ويصيره لداع من جهة الفم فاذا قلت قم او اتعد مثلا فليس ثمة لفظ محقق إلا لفظ الفصل
اما لفظ الفاعل فليس كذلك لكنه مقدور ومخير فهو امر اجباري ليس إلا وحيد فليس يتدرج
تحت جنس المجرى ولا تحت جنس من اجناس لآم اراض التسعة لما ان تلك انما هي اجناس
المجوزات وهذا ليس بمرجود ولذلك لم يرد على استحالة حين حصريا لاجناس في العشرة
الوحدة والنقطة كما بين في كتبهم . فما قيل انه ليس من مقولة معينة بل تارة ويكون واجبا

ايها النصارى (لفظ) اي صوت مشتمل
على بعض الحروف تصحيحا كزبد او
تقديرا كالصير للمستتر (مليد) فائدة
يخص الصوت عليها (كاستغفر) فانه
لفظ مليد بالجمع فخرج باللفظ غيره

وتارة يكون مكانا جسما او عرما وتارة يكون من مقلدة الصوت اذا رجع الصمير الى الصوت فير
صحيح بل هو غلط محض منهاء التباس الصمير بما وقع عليه لان تلك لا تقسم انما هي في موقع
الصمير ضائل (قولهم من الدوال ما يطلق عليه في اللغة كلام) قيل ان من الاولى يمانية والثانية
تبجيية كما هو ظاهر وقد يجده بقله لسان الحال ونحوه ويرد بدخوله تحت الكافي كما لحظ
فتكون من الثانية يمانية ايضا وقد يجده ايضا بان دوال جميع وما يطلق عليه في اللغة كلام من
خط او رمز او اشارة او نحو ذلك بعض لذلك الجمع ويرد ايضا بان يخرج من بلب المجموع
الى بلب كل فرد بل لا استغراقية وما يطلق عليه في اللغة كلام من تلك الاشياء يبين تلك
الافراد وقد يجده ايضا بان الدوال جمع دال وهو يم اللفظ ايضا ضلك لاشياء بعض افراد كل
الدوال ويرد ايضا بان بعد جعل من الدوال يانا لغير اللفظ لا يمكن ان يكون عاملا له ايضا
على ان غير اللفظ يشمل كل مقايير له وما يطلق عليه في اللغة بعض منه قطعاً فلم لا تكون من
تبجيية فيه على انه قد تكون التبجيية يمانية كما ياقب في بلب حروف الجر وانما قيد الطراح
الغير بمن الدوال التي يطلق عليها في اللغة انها كلام دفعا لما يوحى في ذلك المصمم من
التخصيص بما مدنا ما ذكر احكاما على المطلق اللغويين اسم الكلام عليه سيما عند النظر
لحداركة للكلام لاصطلاحه في وصف لافادة او ايماء الى مدوة في الخارج بلطف مع انه جنس
بان تلك الاشياء تقيد فتدخل في صمم مفيد وتخرج بخصوص لطف كما ان نحو زيد والركب
لاصافي يدخل في صمم لطف وتخرج بخصوص مفيد وهو معنى قولهم ان الجنس اذا كان بينه
وبين ضمه صمم وجهي صمم ان يخرج بكل ما يتناول صمم لاخر (قولهم والطعم مدلوله
بالضرورة كالنار حارة الخ) في بعض شروح التسهيل قد صرح سيوريه بغيره بعدم كلامية ما
ليس مفيدا مفردا كزيد او مركبا دون اسناد كيطيك وخير منك او باسناد مقصور لغيره فكان
قمت او لا لغيره مما لا يجهله احد كالنار حارة . ووقع في سر الفصححة لانكار على النفاة
في تخصيصهم الكلام بالمفيد وقال انه لا دليل عليه . واوما ابن جني في الخصائص لردده بما
تجوزونه لا اشتقاق تسمى بذلك ودل عليه فان الكلام ملغوز من الكلم وهو المجرى والتاثير
جراحت السنان لها العلم ولا يلزم ما جرح اللسان

وليس يظهر ذلك كل الظهور بلا مع لافادة لا تنتشر النفس تائرا تاما لا مع ذلك . ولذلك
منعوا لاجدء بالنكرة التي لا تنفي وصحروا ان الجملة اهم من الكلام وهذا امر حسن واهل اهل
لاصطلاح وجعلوا مناطا للتسمية بالكلام تدور معه ويجردا ومعدا وان لم يرعه اهل اللغة مثلا
حتى ان التركيب الواحد منهم يسمى كلاما عند وجود مناط التسمية وهو ان يخاطب به
تمن يجهله ولا يسماه عند عدم وجود ذلك ولا خلف في ذلك وان زعمه بعض معاصري الشيخ
الاخير . واما الحكي في قال زيد النار حارة مثلا فليس بكلام لذلك فلا تصح حكاية ايضا بناء
على ان قول سيوريه . واعلم ان قلت في كلامهم انما وقعت ليحكي بها ما كان كلاما مراد من الكلام
فيه الكلام على بابه كما فهمه الصنف منه وهو الظاهر للتبادر فيكون مجموع الحكاية والحكي
منهما فان اريد منه الجملة كما فهم الشيخ لانيير فالحكي ايضا ليس بكلام لذلك واما مجموع
الحكاية والحكي فكلام على ما هو لاظهر وان نفى بعضهم كلامية لآ اذا كان القرض منه التعجب

من الدوال ما يطلق عليه في اللغة
كلام كالخط والرمز والاشارة وبلفيد للفرد
نحو زيد والركب الاصافي نحو علم
زيد والركب الاسنادي للطعم مدلوله
بالضرورة كالنار حارة وغير المستقل كجملة
الفرط نحو ان قام زيد

فلا نفع ولا تسام في هذا المقام لقول الشيخ لاثير ما اظن احدا يمع قال زيد النار خارة ولا قال
زيد الكل اسلم من الجزء ومن هنا يظهر ان رأي سيويه والجمهور اجبار افادة الخلط شيئا
يجهله وانته المرتضى لا يسجد حصول الاستناد ولو بدون ذلك كما ارتضى الشيخ لاثير وانته لا
عجب في جعل اصدق المعايير كالشيطان لا يجتمعان ولا يرتفعان ونحو ذلك ليس بكلام كما
زم بعض من عاصر الشيخ لاثير . واطم ان تقسيم الكلام للخبر والاشارة تقسيم للانسان الى
ايض واسد فان الانسان لا يفيض ولا انسان لا سدد لخص من مطلق الانسان وان كان بينه
وبين مطلق لا يفيض لعدم الوجهي وكذا الكلام الخبري والكلام لا يفيض لخص من مطلق الكلام
وان كان مطلق الخبر بينه وبين مطلق الكلام لعدم الوجهي . هذا تحقيق المقام بعد الاطلاع
على غالب ما لهم من الكلام وقد تركنا ما في كلام المنظرين من اضافة التطويل واطلقت ان احسن
التدبير في ما تلوته عليك ترتقي في تحقيق المقام ورد كلام المنظرين الى رتبة عالية (قوله
غير المقصود) هذا مذهب سيويه واحدة للصف ~~مور~~ وهو الحق لما علمت . واطم ان
غير المقصود يتم الخطا على ما ينبغي به كالمصنف فانه قال في شرح التسهيل قد قسم
سيويه الكلام الى مستعمل حسن نحو اثبت اس ومستعمل كاذب كصحت الجبل ومستعمل
قيح نحو قد زيد اريت والى صال كذب نحو صلح الجبل اس وزاد لاغرض الخفا
كعربي زيد تريد هربت وزادا والطاهر ان سيويه لا يرى الخطا كلاما للخطي من القصد
(قوله فانه انصرف في شرح الكافية) فهم ككله شرح لان جوارته فيها . قول مفيد طليا
او غيرا . هو الكلام كاستمع وسترى . وهي مساوية لبارته فاعنا من جهة ان قوله كاستمع
وسترى محتمل لان يكون تنميما وان يكون تمثيلا وينبغي ان يكون قوله فانه انصرف ملته
لجواز ان يكون كاستمع تمثيلا واما ملته كونه الطاهر فمحذوفة اي لان ذكر الجزءي مقرونا
بالكافي بعد الكلبي يجادر منه التمثيل للمجرد وايك ان تتوهم ان الاستدراك كافي في قوله
لكنه مرصح فيما الخ ما يؤكد ذلك ولو يوجه فليعامل (قوله نظرا الى ان الافادة تطرهما)
اي التركيب والقصد واستطرام الافادة القصد صحيح واما استطرامها التركيب فقد انكروا ابن
الفجار وذلك انه لما اورد عليه طلبته مائة ان اشتراط الجزئي للركب في حد الكلام حشو
لجلب على الخيال بلزيم دخول اسلمه لامداد في التعريف نحو ثلاثة اربعة فانها مفيدة مع
كونها غير مركبة بدليل تطهر بها على الوقت وقولهم ثلاثة اربعة اذا ادراجا ولا تسمى كلاما
واحرص بانها افادت مع القرينة الا ترى انها لا تقيد اذا « د بها من غير حضور مصدر فقد
حصل التركيب يوجه ما فلذلك حصلت الافادة فليست الفاظ العدد اذا « د بها من المفردات
على الاطلاق وعلى هذا التقدير تسمى كلاما . واجيب بان القرينة سبب للمائدة لا للمالاة
على تقدير محذوف يحصل به التركيب ولا كما كانت موقوفة . وبلن كلام ابن الفجار ليس
مختصا بلسانه الامداد حتى يتم قول المحرص بل يطرد في كل السرودات ومن ذلك البديل
احرف الجواب كنم وبلى فانها مفردات مفيدة ودعوى تقدير الجمل بعدها منقوطة والسند
كما قال بعضهم ان الفاعل مقام الشيء له حكمه . ولا يترك الاستدلال بعمل افعال تلك الجمل
المحذوفة في تابع ان حال في نحو اتم تصرف زيدا فقول بلى وصرا . يحسب الانسان ان

وغير المقصود كالصادر من الساعي والناثم
• تنبيهات • اول اللفظ مصدر اريد
به اسم المفعول اي اللفظ به كالتحقيق
بمعنى المخلوق . الثاني يجوز في قوله
كاستمع ان يكون تمثيلا وهو الظاهر فانه
انصرف في شرح الكافية على ذلك في
حد الكلام ولم ينسح التركيب والقصد
نظرا الى ان الافادة تطرهما لكنه في
التسهيل مرصح فيما وزاد فقال الكلام ما
تضمن

ان نجمع نظامه على قدرته ، فقد رتب بعض خواص السهول بان حرف المتروك نفسه العامل
 لئلا يجرى من باب تلك الاصل معنى فاعطى حكمها وكم لذلك من نظير في كلامهم (قولهم من
 الكلم) ليس من يمانية والا لا تتع صدق الكلام على في الكلمتين بل تبعية في وجوبها
 في جميع نصب على الحال من مستكن تضمن الهم لا ان يراد اليانية بالحق لاخر كما قدما
 (قولهم ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تميميا لاسد) اني لانه قال . فاكفى من تميم
 الحمد بالتعديل . فان معنى هذه العبارة ان الحمد ناقص مسجع لان يكمل بمفعوله اليانية ويوق
 بها على ما هو للعلم في الأصول لكنه لم يذكر ذلك بل افلم التفعيل فاعلم حتى يستدل منه
 ما يستدل من ذلك وهذا كما تقول اكفيت يزيد من ضروري ان ما تصدته من ضروري حصل
 لي من زيد ظم لعجز له بخصوصه ولذلك فرجها العارح على قوله كانه قال الكلام لفظ
 مفيد فائدة تامة مسج لاكطلة بها كالفائدة في الشتم وهذا اصل مبارته الكلام عند الضومين
 هو اللفظ الدال على معنى يحسن اللفظ عليه وهذا الذي اراده بقوله مفيد كاستقم كانه قال
 الكلام لفظ مفيد فائدة تامة مسج لاكطلة بها كالفائدة في استم فاكفى من تميم الحمد بالتعديل
 هذا تقرير كلامه وعليه فهم ساكن من جاء بعده . وبالجملة قد افلحنا على كون التفعيل تميميا
 لاسد كاد ان يكون ضروريا ومع ذلك فقد عدل فيه بعض الناطرين (قوله) وفي وتوسع
 ثلاثة بين الجزاين (البراد بالافتة النسبة التي تحصل الفائدة فقد قال لاسم بها الذين
 ابن النضال في تعليقه على القرب الفرق بين التاليف والتركيب انه لا بد في التاليف من
 نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فالتركيب اهم من التاليف هذا كلامه ولعله لاجله قال
 بعض الحكماء الطاهر ان مثل غلام زيد تركيب لا تاليف وازاد ببطل غلام زيد الحيوان الناطق
 ونحوه . فما قيل ان لافقة النسبة ولا ترتبط بين الكلمتين باسناد احدهما الى الاخرى او
 اصانتها اليها او وصفها بها بخلاف محبها اليها بدون شيء من ذلك غير صحيح (قوله
 الكلم مبتدا خبره ما قبله) اخبر هذا لاعراب على ما قيل من ان الكلام مبتدا واسم وفعل وحرف
 خبر والمباد اسمك وافعال وحروف لما فيه من كثرة التمييز ومن بقاء اسمك اخر خارجة ككلام
 كملت هي اسم وفعل وحرف واسمين وفعل وبكسبه يشير لهذا قوله لان الكلام ليس مخصوصا
 بهذه الثلاثة بل هو قول على كل ثلاث كملت ضاعدا . وعلى ما قيل من ان الكلام مبتدا اول
 وواحدة مبتدا ثان وكلمة خبر الثاني والثاني وبخبر خبر الاول واسم وفعل وحرف خبر وهي
 مصدوفة لادانته لانتقال البيت على التصديق اللفظي والخلف من غير دليل مع اداه التصديق
 منه بما ذكر ولا يضاف انه على هذا التركيب يكون قول الناطم واحدة كلمة فايل الجندوى
 هذا وقد اورد بعض الناطرين على القيل الثاني ان البراد بكلمة في واحدة كلمة الماصدق والبراد
 بالكلمة التي تنفع مخبرا عنها بالاسم الخ المفهوم فيتنافير الصغير ومجمعه . واجاب بان من شبه
 لاسمك . ولا يذهب عليك ان بين قولنا واحد الكلام كلمة وهي اسم وفعل وحرف وبين
 تخالف العائد والمعاد لاسمك وما يشهد به البعد اكثر مما بين الرمتين واداني النضا فانه
 في لاسمك وفي شبهه لا بد من نقل اللفظ عن معناه المرصوع له الى معنى اخر يرجع واخر
 ولو مجازيا لا انه في شبه لاسمك لا ينقل عنه بلورة كان يكون اللفظ مضمونا لجميع لافراد

من الكلم اسنادا ملينا مقصدا لذاته
 فواد لذاته قال لاهراج نحو فلم ابره
 من قولك جاعني الذي قلم ابره وهذا
 الصبح لولى لان الحدود لا تم بدلالة
 لاالزم ومن ثم جعل الشارح قوله
 كاستقم تميميا لاسد . الثالث انما بدا
 بصرف الكلام لانه المقصود بالذات
 اذ به يقع النظام . الرابع انما قال وما
 يتألف منه ولم يقل وما يركب منه
 لان التاليف كصما قيل اخص اذ هو
 تركيب وزيادة وهي وقوع الالفة بين
 الجزاين (واسم وفعل ثم حرف الكلم)
 الكلام مبتدا خبره ما قبله اي الكلام الذي
 يتألف منه الكلام ينقسم باخبار واحدة
 الى ثلاثة انواع نوع لاسم ونوع الفعل
 ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلى الى
 جزئياته لان المقسم هو الكلمة صادقة
 على كل واحد من الاقسام الثلاثة اي
 لاسم والفعل والحرف وليس الكلام متقسما
 اليها باخبار ذاته لانه لا جائز حيث
 ان يكون من تقسيم الكل الى اجزائه
 لان الكلم

فصله للبص كما ذكره في . والمطلقات جري من . وبذلك يقتضي التخيلاف بين المعاني
والعاد مع ان الحق لشارح الطالع ان المراد من التخيلاف المراد من الحصول مفهوم للسمي وبه
لا يحتم ما ذكر تدبير (قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاث) اي باجماعها بل يطلق على كل
ثلاث كلمات اجتمعت سواء كانت من لانواع الثلاثة او من نوع واحد منها او مفصلة . قيل
قال بعض المصنفين بقي النظر في ان المراد من الكلمات التي يستعمل فيها هل هي الكلمات
لاصلاحية فلا يطلق على ثلاثة افعال مهمة او ام يطلق على ذلك محل نظر ويظهر الثاني
لان الظاهر يبين معنى الكلم لغة لا اصطلاحا ويؤخذ من كلام التوجيه كثير ان القول عبارة
عن اللفظ الدال على المعنى وانما ام من الكلم صوما حلقا لا وجهيا وان المراد الكلمات لاصلاحية
اذ لو لم يرد ذلك كان ام منه صوما من وجه هذه عبارة . ولعمري انها اشتملت على سبع
هيئات . الاولى ارتضاء ناطقه له . الثانية العنوان من قاطعه في هذا المقام بعض المصنفين
الثالثة كونه نظرا بقي . الرابعة استظهار الثاني . الخامسة استظهار ان المراد يبين معنى الكلم
لغة لا اصطلاحا . السادسة التزام ان الكلمات شكلت لغوية . السابعة استبطان ان المراد
الكلمات لاصلاحية من كلام التوجيه يشهد لجميع ذلك قول الناطق واسم وفعل لم حرف
الكلم . واحدة كلمة والقول م لكن ان له قلب او اني السمع هو شديد . واطم انهم صرحوا
بان الكلمة ليست بالكلام اذ لم تعمل من معناها اذ القول المفرد هو معناها الخياضي لغة واصطلاحا
ومستعمل في ذلك تحقيا ان شاء الله (قوله ان الكلمة الخ) اختار هذه الطريقة لما انه
قال بعض الفضلاء انها احسن الطرق . اما على الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي
ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقتصر باحد
لازمة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل فلان من . احدهما دعوى دلالة الاسم على
معنى في نفس اللفظ وهو يقتضي بظاهرة قيام للسجلات بالافعال وهو مبالغ . والثاني دعوى
دلالة الحرف على معنى في غيره وهو وان كان هو للمعبر لئلا انه رده الشيخ بهذه الدين ابن
التعليل وقال انه دال على معنى في نفسه ويضعه الشيخ لاثم في شرح التسهيل وقد حقق
المقام السيد السند في حواشي المطول بما لا مزيد عليه . واما على طريقة ابن سطي وهو ان
الخطوب به اما ان يدل على معنى يصح لاخبار منه وبه وهو الاسم واما ان يصح لاخبار
به لا منه وهو الفعل واما ان لا يصح لاخبار منه ولا به وهو الحرف فلما قال ابن اياز من
ان فيه خلا لما ان قسمه غير حاضرة اذ يحصل وجهها رابعا وهو ان يخبر منه لا به وان لم
يكن هذا القسم واقعا وهو يرد على طريقة ابن الحاجب ايضا . لكن اورد على ذلك المختار انه
استدلال بالمعروض لا بالذاتيات لاطراف لاسناد لئلا حالة التركيب وانما التوريدي في الذاتيات
لا في العوارض . وانما يبين ان يكون ملازم للطرفية او المصدرية او النداء او الحالية حرفا لانه
لا يصلح لاسناد . وان الف قاما لا يسند لئلا اليها فلا تقبل لاسناد بطريقه فلا تكون اسما بل
فعلا وهي اسم لا فعل . والمختص من ذلك بان التوريدي في الصلاحية لاسناد لا في نفسه وهو
موجود في حالة الافراد فالتوريدي في الذاتيات لا في العوارض على انا نمنع ان لا توريدي لئلا
في الذاتيات . وبان الصلاحية لاسناد انما تحصر ومعها كما في كتاب الفاخر فان لاسما هي

ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول
على كل ثلاث كلمات فصلها ولا من
تقسم الكلبي الى جزئياته وهو طاهر
ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة ان
الكلمة اسما ان تصلح ركنا لاسناد او لا
الفناني الحرف والاول اسما ان يقبل
لاساند بطريقه او بطرف الاول لاسم
والثاني الفعل والصريون يسمعون على
هذا لئلا تن لا يحد بمخلافه وقد اورد
بجوابه الى كيفية تاليف الكلام من الكلم

التي رجعت لاجل ان يسند اليها ثارة وتسمى المعرى وتضاف مرة ويضاف اليها المعرى ولا
عرب يلزم تلك الاخيلة لهاتيك الاحوال لموجها وبعد ذلك كله يرد على قوله الثاني الفصل
انه صادق على ذلك القسم الغير الموجود فلا بد من التحويل على الاستعلاء . وهذا وغيره ان
في قوله ان الكلمة هو ان تدل من غير تقدير لفظ حال قبل الكلمة لان البراء تقسم الكلمة
لا حال من احوالها ولا ذو قبل ان تصلح لما قال السيد السند من تمام الوجدان بصحة حمل
ان والفعل على الذات بدون تقدير يختلف للصدر السريع (قوله بانهم ان) المناسب
لتصوير الخالف ان يميز بالانضمام لا بالضم فان المناسب له التاليف فحصل الخالف على
التاليف او الضم على الانضمام وفي كثير من النسخ التاليف والامر جئت بين (قوله واصل
ما يكون منه ذلك الخ) اي لا يتخلف او الكلام على وجه الانضمام اسمان الخ اي على
وجه التضمين . فيندفع اتحاد المثلث والمثلث منه واسقاط الاستناد من الانضمام التي ذكرها اشارة
الى انه شرط لا جزء كما اختاره العرفي الصوري ليندفع انه لا يوجد كلام وهو غير لفظ حقيقة
لان المركب من اللفظ ويشير اللفظ غير لفظ التصير بال اشارة الى انه قد يتركب من احسن
كسطين وكعل واسمين او ثلاثة اسماء او اربعة اسماء وطبع جماعة الخ ان الذي دلت
عليه عبارة الشيخ ابن الحاجب وارتماء المحققين انه لا يتركب الا من اسمين او من فعل
واسم والبياني لا تدخل لها في تفرقه (قوله واصل ان الكلام) اي هذا اللفظ لان النول بجميعه
او بكونه اسم جنس او جمع انما هو في لفظه كما هو ضروري وهذا بخلافه سابقا حيث قال
اي الكلام الذي يتألف منه الكلام لانه بيان لما اريد منه ولا تعرض فيه للجمع من جميع ما
ذكره هنا لما ان لفظكم الواردة على الانضمام مصروفة لمعانيها كما هناك الخ لفرقت كما هنا قسم
قوله فيما تقدم الكلام الذي يتألف منه الكلام لا يستفاد منه ان الكلام لا بد وان يكون مفيدا
فان مجرد كون الكلام يتألف من الكلام لا يقتضي ان يكون الكلام مفيدا وان كان الكلام لا بد
وان يكون مفيدا . وبالحقيقة لم يقد ما تقدم الا ان الكلام يتركب من الكلام ولم يقد ما هنا لا
ان لفظ الكلام جمع او اسم جنس او اسم جمع فلا تخالف بين كلامي الخارج بوجه من الوجوه
فما قيل انه حمل الكلام فيما سبق على ما يتألف الكلام منه وهو الكلمات التنوية والكلم بهذا
اللفظ غير الكلام الذي هو مورد الخلاف لانه ما يتركب من ثلاث كلمات فصاعدا اقام ام لا
ففي كلامه تنافي ليس بشيء . فان ايراد ان الكلام فيما تقدم تنوية ليس الا وعلنا لغوية
ايضا لمعوله ديز طيس بشيء ايضا . اما اولها فالكلمة لا تطلق على نحو ديز ولو لفت كما
ينبغي . واما ثانيا فلان ما يتركب من ثلاث كلمات سواء اقام ام لا لم ينص الا ان ذلك المركب لا
يتجدد بالافادة واما ان الكلمات للمركب منها تتناول الهملا فلا يقتضيه بوجه . واما ثالثا فذلك
العبارة حيث يحد في غاية الرداءة فليدبر (قوله لانه لا يقال الا على ثلاث كلمات فاكتر) خلاصته
انه استدلال على ان الكلام اسم جنس جميع لا افرادي بقياس تركيبه الكلام لا يقال الا على ثلاث
كلمات فاكتر واسم الجنس لافرادي ليس كذلك بوجه من الثاني الكلام ليس باسم جنس افرادي
واما على قول من يرى ان اسم الجنس الجمعي لا يطلق الا على ما فوق العشرة فيقال الكلام
لا يقال الا على ما فوق العشرة واسم الجنس لافرادي ليس كذلك بوجه الكلام ليس باسم جنس

بالله مع كلمة الى كلمة فاكتر على وجه
تفصيل مع الفاتحة المذكورة لا يطلق
الاسم واصل ما يكون منه ذلك اسمان نحو
ذا زيد وجهات نجد لو فعل واسم نحو
اسمهم وقلم زيد بفحالة الاستعلاء ولا
نص بالنداء فان من الثاني . تنبيه .
ثم في قوله ثم حرف يعني الواو لا
معنى للتأليف بين الانضمام ويكتفي في
الانضمام بانضمام درجة الحرف من
تسميته ترتيب التأليف لها في الذكر على
حسب ترتيبها في الشرف وروحه طرفا
واصل ان الكلام اسم جنس على المختار
وقيل جمع وقيل اسم جمع وعلى الاول
فالمختار انه اسم جنس جمعي لانه لا
يقال الا على ثلاث كلمات فاكتر سواء
اتحد نوبها او لم يتحد افادت ام لم تعد
وقيل لا يقال الا على ما فوق العشرة
وقيل افرادي اي يقال على الدليل
والكثير كماه وتزب وعلى الثاني فيقال
جميع كثره وقيل جمع كلمة ويحيري هذا
الخلاف في كل ما طرق بينه وبين
واحدة بالناه وعلى المختار

أفرادي هذا محصى كلامه وقد توقفت فيه فلم أعلم من لامية تن يقول بأن الكلام بخصوصه لا يقال إلا على ما فوق العشرة . وأنا أظن أن كلام العلويين وابن صفور ربما دل على أنها قائلان بأنه اسم جنس جمعي وأنه لا يطلق إلا على ما فوق العشرة إلا أن الأول يرى أنه هنا كذلك بخلاف الثاني وذلك لأنهما اختلفا من إطلاق الكلام على الأتباع الثلاثة مع زعمهما أنه اسم جنس جمعي للكثير فقال الأول أريد بها أي تلك الثلاثة لاجنس وهي لا تنحصر أفرادها . ورد عليه بأن اسم الجنس إنما يطلق على ما فوق العشرة من دللته واحد والكلمة إنما هي الكلمة للراد بها جنس لاسمها والراد بها جنس لأفعال وجنس الموقوف فلم يقع الكلام إلا على ثلاثة خاصة . وقال الثاني إنما أوتينا اسم الجنس على ما فوق العشرة والجمع بالالف واللام في ما دون ذلك تفرقة بين القليل والكثير حتى لا يجنس أحدهما بالآخر وذلك ما غير مصور لأن الكلام إذا كان جمعا للكلمة الواقعة على كل من لاجنس الثلاثة لم يكن لها جمع قليل ولا كثير فيفرق بينهما إذ ليس للكلمة التي هو اسم الجنس والكلمة ما يعان عليه إلا لاجنس الثلاثة خاصة فلما اختلف تصور التفرقة ما غرق وجنس الجنس متوح الجمع بالالف والياء لأن الياض إذ ذاك هذا كلامه . وأعلم أن جنسية اسم الجنس الجمعي وصعوبة وصعوبة استعماله كما صرح به الشارح في غمته جمع التكسير . فلا يرد أن كونه اسم جنس يلزمه الجمع للماجة وكونه جمعا يلزمه الجمع للفراد وتثاني الزايم يدل على تثني للفرادات (قوله يجوز في حميرة النائي) حميرة حميرة للكلمة بقرينة سابقه وهو قوله وعلى الاختار إذ هو محصى في الكلام لا في مطلق اسم الجنس ولا حقه وهو نحو ه إليه يصعد الكلام الطيب الخ . لا يطلق اسم الجنس لأن منه ما يجب في حميرة التذكير ومنه ما يجب فيه النائي ومنه ما يجوز فيه الوجدان . (قوله فاسم الجنس الجمعي الخ) ليس تقريبا على قول النظم واحدة شكلته بمجرده إذ ليس كون الكلمة واحدة الكلام يقتضي أن الجنس الجمعي من حيث هو يفرق بينه وبين واحدة بالهاء بل طبع مع حميرة أن الكلام اسم جنس جمعي وأن له نظما كلم وكلمة وثيق وثيقة فتدبر (قوله ولا حراز بغالبا) في النائية لا الأولى فإن محترزها وقد يفرق (قوله وحد الكلمة قول مفرد) حد مفردا والكلمة حصى اليه والخبر قول مفرد ولا يجرم هنا جاز أن يقال قوله فضلا من وجوبه ويصل ذلك بأن الخبر لا بد أن يطابق البدأ في النائي وأن شرائط الطابق متوفرة لأن البدأ حد وهو مذكر لا الكلمة التي هي مؤنث نعم قيل ذلك على تن قال الكلمة قول مفرد ولذلك عدل عنه الشارح إلى ما ذكره . فتن قال هنا لم يثبت الخبر مع أن شرط الطابق موجدة وهي كونه مشتقا أو موزنا به وكونه رافعا لضمير البدأ وعدم استواء المذكر والمؤنث فيه لكونه في الأصل مصدرا واختار الأصل جائز في مثله فقد ظن أنه يقول على عبارة غير الشارح (قوله وتطلق في الاصطلاح) عبر بالفعل التمازح المعبر بالاستمرار ولم يثبت بعد المنعرة بالتثنية على استمرار هذا التمييز في الاصطلاح وعدم ثلثه والقييد بقي الاصطلاح لأخراج اللغة فان هذا التمييز ليس يستمر فيها مكن إطلاق الكلمة على الكلام فانه مجاز مستمر عند اللغويين دون اللغة . وأصل ذلك أن للكلمة ثلاثة الملامات الملائمة على القول المفرد وهو المطلق الحقيقي مستعمل

يجوز في حميرة النائي ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو لاكثر نحو ه إليه يصعد الكلام الطيب يصرفون الكلام من مواضعه . وقد أنه ابن مطي في البيت فقال وأدعها كلمة ونذكرو النظم فقال (واحدة كلمة) ونظير كلم وكلمة من للصناعات لبن ولبنه ومن الخلوصلت بقي وثبقت فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحدة بالهاء غالبا بأن يكون واحدة بالهاء غالبا ولا حراز بغالبا ما جاء منه على العكس من ذلك أي يكون بالهاء دالا على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد نحو كم وكلمة وقد يفرق بينهما وبين واحدة بالياء نحو رم ورومي وزنج وزنجي وحد الكلمة قول مفرد وتطلق في الاصطلاح مجازا على لحد جزئي العلم المركب نحو امره القيس فمبهمهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن نبتة

في عرف النصارى بل وفي عرف أهل اللغة وهذا القيد قد مره العارح بقوله وعد الكلمة قول ملود
والطائفة على أحد جزئي العلم وهذا المطلق مجازي معروف فيما بينهم ولم يعارض في عرف
اللغة وهو الذي أدار إليه العارح ها بقوله وتطلق في الاصطلاح مجازا الخ والمطائفة على
الكلام وهو المطلق مجازي مهمل في مرهم وإن كان معارفا في اللغة وهو الذي يأتي في قوله
- وكلمة بها كلام قد يم - هذا هو الكلام الضروري في هذا المقام وقد أوردنا في شرح التسهيل
فانه قال هذه العبارة - المطلق الكلمة على ثلاثة أقسام حقيقي متصل في عرف النصارى وهو
الذي يصح له ومجازي مهمل في مرهم وهو المطلق الكلمة على الكلام فلا يصح له ويجه
ومجازي متصل وهو المطائفة على أحد جزئي العلم المصنف فيجوز ترك التصريح له والتصريح
أجود لأن فيه مزيد فائدة - إلى ها كلاً - فما قيل الصواب اسخط قوله في الاصطلاح لأن
كلاً من الجزئين أن يروي حاله قبل العلية كان كلمة حقيقة لغة واصطلاحاً وإن روي حاله
بعد العلية كان المطلق الكلمة عليه على سبيل المجاز لغة واصطلاحاً لأنه حينئذ بمنزلة الزاوي
من زيد غير صواب تأمل (قوله وتجميع على كلم) أي إذا قيل كلم تحصل الجمعية وحل
مع اسمية الجنس أو لا يجرى على التفصيل السابق بل الكلام إنما هو في الاستعمال الذي
بأخباره لا فرق ها بين الجمع واسم الجنس المجع لما مر من أن جنسيته وجمعيته ليس إلا
فليس هذا مبنياً على قول من التلحين للرجوعين المتقدمين ليتأمل (قوله لغة) أي تحصيلها
أو تقديرها كما تقدم مفرداً أو مركباً من كلمتين أو أكثر مفيداً أو لا دل على معنى دلالة ومعنى
لا علية ولا طبيعة إذ لا نظر لادل هذا الفن في واحدة منهما فيخرج حيث أح الدال لمعاً على
وجع الصدر من حيث هو كذلك وغلاً على حيلة لا فطمة من حيث هو كذلك وتدخل المجازات
والركبات لأن اللزاد بالوضع ما يشغل النوي الذي ها منه وحينئذ ظهرت أهمية القول من
الثلاث واندفع تنكيك المصريح (قوله م) لاظهر لفظاً انه فعل ماضٍ لعدم الاحتياج إلى
دعوى المحذف منه ولذا اختاره ها - ومعنى انه اسم تفصيل لأنه الذي يفيد انفراد القول من
الثلاث بخلاف الأول ولذا زاد العارح قوله صوماً مطلقاً لا لفظاً لا احتياجه إلى أن يقال أن
الهمزة حذفت منه كما حذفت من غير وهو مع أن كثرة الاستعمال مقبولة ما فلا يجوز إلا
للضرورة وإما كونه اسم فاعل فمشتغل على مرجعيه الأول والثاني وطى كل فاللفعل مسحوف
أي ما ذكر أو ما ذكر أو فيما ذكر لا يدخل اللفظ كما لا يدخل مفيد بلسان الله لأنها لم
يصعداً بحسب أو تحديد وإنا قصدنا الجرد أن يكون مراداً تعريف مفهوم الكلام وكذا لا يدخل
مفهوم واحدة لأنه إنما قصد الجرد أن يعين به من الكلمة ولا لاسم والفعل والمجرى لأنه
إنما ضد بها بيان انتمالك الكلم إليها وذلك ظاهر للعلماء - وإطمأن أن قول العارح وهو على
الصحيح لفظ دال على معنى وقوله بعد فلا تطلق الخ كالصريح في كون القول مشتركاً بين
الشارح والمترشحاً معناه لا لفظاً ولا أنه حقيقة في البص مجاز في البص هذا ولو اقتصر
الشارح على أن يقول والمركب من كلمتين أو أكثر أو والمركب لكناه (قوله وقد بان لك
أن الكلام والكلمة الخ) أي من قولنا والكلمة مفصص باللفظ فانه صريح في أنه اخص من جهة
لا فائدة ومن قولنا والكلمة مفصص بهذا الثالث فانه صريح في أن جهة خصوصه ليست هي

وتجميع على كلم كين وكلمة على وزن
سبعة وتجميع على كلم كسدر وكلمة على
وزن ثمة وتجميع على كلم كسندر وجده
اللفظ في كل ما كان على وزن فعل
كسكندر وكسفت فان كان وسطه حرف
حلق جاز فيه لغة واحدة وهي اتباع
فائه لميمه في الكسر اسماً كان نحو
فخذ أو فلا نحو عهد (والقول) وهو
على الصحيح لفظ دال على معنى (صم)
الكلام والكلم والكلمة صوماً مطلقاً فكل
كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس إما
كونه اسم من الكلام فلا تطلقه على اللفظ
وغيره والكلمة مفصص باللفظ وإما كونه
اسم من الكلام فلا تطلقه على المفرد وعلى
المركب من كلمتين وعلى المركب من
أكثر والكلمة مفصص بهذا الثالث وإما
ككونه اسم من الكلمة فلا تطلقه على
المركب والمفرد وهي مفصصة بالمفرد وقيل
القول عبارة عن اللفظ المركب باللفظ فيكون
مراداً بالكلام وقيل هو عبارة عن المركب
خاصة مفيداً كان أو غير مفيد فيكون اسم
مطلقاً من الكلام والكلمة ويمينا للكلمة
وقد بان لك أن الكلام والكلمة بينهما

لا فائدة بل التركيب من ثلاث فصاعدا ولا يجعل ذلك من مجرد كلام العالم فانه لم يعلم حده
 إلا ان الكلام مخصص باليد وأما كون الكلام لا يتركب إلا من ثلاث فلم يجزى له يوجب سواها
 كان غير الكلام فيه واحدة كلمة او اسم وقيل ثم حرف اذ لم يقص على كليهما إلا ان واحد
 الكلام كلمة وانها مقسمة الى الاسم والفعل والحرف . وكون معنى الكلام في نفس الامر ما تركب
 من ثلاث كلمت لا يتبع غيا كما هو ظاهر ولينظر الناظرين هلها كلمات في نهاية الخط
 مسلك قطع على ذلك بنور التوفيق ولا فطلق تمييزا يقيق عن ان يحيط ببيان ذلك .
 (قوله صم وخصوص من وجه) اي صم من وجه وخصوص من وجه وهذا اعني العدم والخصوص
 الرجعي هو الاسم الخاص لهذه النسبة المخصوصة من النسب الاربع المذكورة في علم المطلق
 وليس هذا هو الذي يعبر عنه بالبيان الجزئي انما الذي يعبر عنه بذلك ما يعم العدم والخصوص
 الوجهي والبيان الكلي ونظير ذلك ان الحيوان المنطق يعبر عنه بالانسان وليس هذا هو الذي
 يعبر عنه بالحيوان بل ذلك الجسم ذو الاجزاء المتحرك بالارادة الذي يعم الانسان والفرس مثلا
 وهذا معلم لمن لم ادنى معارسة للمطلق فتدبر (قوله على الصحيح) انما قيد به مع ان
 لخاصية المذكورة ليست مفيدة به لوجودها في القولين الرجعيين ليشتمل على النصف حقيقة
 ان يلغى القول جنسا للكلام وذلك لان القول على القول الاول من الرجعيين مرادف للكلام
 فلا يمكن للمفسر ان ياخذ جنسا للكلام ولا ان يحكم بانه اهم من الكلمة والكلم والكلام وعلى
 القول الثاني يلزم الثاني مع انه ليس من الحق ان يكون من الحق ان يفي للمفسر كلمة
 على الرجوع فاندفع ان الاول اسقاط قيد على الصحيح لانه اهم انه على مقابلته رعا القول
 بمرادفة الكلام والقول بانه اهم مطلقا منه ومن الكلام وليس كذلك شامل (قوله ولا حاجة الى
 ذلك) يشير الى انه صحيح في الجملة لعدم التناقض بين التوزيع وارادة اللفظ لجواز ان يقال ان
 لفظ كلمة فيه احباران أحدهما ان يرخذ من حيث المعنى وهو حينئذ واحد الكلام وهذا
 نوع ثانيهما ان يرخذ من حيث ذاته وهو حينئذ يطلق على الكلام وهذا نوع ثان فانهم .
 (قوله على الجمل للنفيدة) التقييد بالافادة صرح به غير واحد من عظماء النحاة كالناظم في
 شرح الصمد بل رعا حيث قال كلم والشيخ الاثر وابن هشام وغيرهم وهو الاحتراز من الجمل
 الغير النفيدة فانها ولو ساغ المطلق الكلمة عليها مجازا لفعل تلك الافادة إلا انه ليس مجازا
 كثير لاستعمال في عرف اللغة بتخلل المطلق الكلمة على الجمل النفيدة فانه كثير فيما بينهم
 كما اريت سابقا غير مرة ولذلك قال الشارح فيما سبق لا غيل في نفسه فانه كثير فتن قال
 ان لا فائدة ليست بقيد فعدم ولا استدلال عليه بالافادة التي هي لا تلبس بالاستدلال بها على
 التقييد امدوحا لان الذي في الافادة عدم اقتضاه شيء لا اقتضاه عدم التقييد او اقتضاه
 التقييد كما هو في غاية الظهور فتدبر فانهم لم يحصلوا في اللام على ما نقل (قوله اصدق
 كلمة الي) في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
 اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد - الا كل شيء ما خلا الله باطل - وكاد امية ابن ابي الصلت
 ان يسلم . وفي رواية لها قال اشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد الخ وكذا في الشعائل
 وزوي ان اصدق كلمة قالها الشاعر - وزوي ان اصدق بيت قاله الشاعر - وزوي اصدق

صم وخصوص من وجه فالكلام اهم من
 جهة التركيب واخص من جهة الافادة
 والكلم بالفسح فيجعلان في الصدق في
 نحو زيد اية قائم وينظر الكلام في نحو
 قائم زيد وينظر الكلام في نحو ان قائم زيد
 تنبيه . قد مررت ان القول على
 الصحيح اخص من اللفظ مطلقا فكان من
 حقه ان ياخذ جنسا في تعريف الكلام
 كما فعل في الكفاية لانه اقرب من
 اللفظ واطم انما عدل عنه لما شاع من
 استعماله في الرأي والاحتقاد حتى صار
 كانه حقيقة مرفقة واللفظ ليس كذلك
 (وكلمة بها كلام قد يصح) اي يقصد
 كلمة مبتدا خيرة الجملة بعده قال الكوفي
 وجاز لا بداء بكلمة للتوزيع لانه نوحها
 الى كونها احدى الكلام والى كونها يقصد
 بها الكلام . اه . ولا حاجة الى ذلك
 فان المقصود اللفظ وهو معرفة اي هذا
 اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لفة على الجمل
 النفيدة قال تعالى - كلا انها كلمة هو
 قائمها . اشارة الى . وب رجوع لعلي
 لعل صالحا فيما تركت . وقال عليه
 الصلاة والسلام اصدق كلمة قالها الشاعر
 كلمة لبيد

الا كل شيء ما خلا الله باطل
 وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه
 كسميته

بيت قاله الشاعر . وروي أصح بيت قاله الشاعر . وروي أصح كلمة قالها العرب .

هذا قول ينبغي أن يكون بيده في الصدق قول لآخر

وما حلت من ناقة فوق رحلها أبر وأرفى ذمت من محمد

هذا وفي كلامهم على ما قيل أصف بيت

أتهجسوه ولست له بكمو ففرحنا بخيركم الفساده

واكذب بيت

نجم سله كلما اتعص كركب بدا كركب تلوي اليه كواكب

اصلحت لهم اصانيهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم المرح ناصبه

واحكم بيت

عندي لك لايلام ما كنت جاهلا وباتيك بالاختيار من لم تسزد

من اللز لا تسال وسل من قريته فكل قرين بالثأرن بقندي

واصح بيت

اذا مت فادفني الى جنب كومة تروي ظامي بعد مرق مرورها

ولا تدفني في الفلاة فانني احب اذا ما مت ان لا اذرتها

واغزل بيت

ان العيون اتى في طرفها حور قطنا ثم لم يحين قولنا

يصرن ذا لب حتى لا حراك له ومن اصعب خلق الله انسانا

واجيب بيت

قم اذا استنجح لامياف كلهم قالوا لاهم يولي على الناس

فصك البول يغلا ان تعيد به فما تبول لهم الا بفساد

وامدح بيت

الشم خير من حشب الطابيا واندى العالين بطون واح

واعلم ان الذي في بعض نسخ الشرح ذكر عجز البيت في الحكى من النبي صلى الله عليه وسلم

وليس بصحيح فقد ذكر ابن اليازي في تاريخه الف با ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكمل

البيت لان فيه اجراما بان نعيم لاهرة لا يزل وكذلك وقع في النمازل والمصحفين كما

ذكرنا وبه تمام انه لا يحتاج لنصف المخرن (قوله ريشة القم مينا) الريشة الطليعة

والجمع الربايا والراد النطر يجلس على مكان عال ينظر للقم وفي الصباح ربت القم ربنا

واربناهم امي وقبهم والريشة الطليعة والجمع الربايا . وفي الثامن رباهم وهم كنعن صار ريشة

لهم امي طليعة ولا ارتفع ووقع واصبح وانحب وجع من كل طعام وناقال في مئته واشرف

كارتا واربناهم حذوته واتقيته ورافته وحارسته والرياة لادارة من ادم اربعة والربا والريوة

والربنا الموقبة (قوله والبيت من الشعر نافية) النافية ضد التحليل من اخر حرف البيت

الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى هذه ايضا ان المحرك الذي

قبل ذلك الساكن هو اول النافية فالنافية من قوله يا خالط الدنيا الذي ثمة انها شرك

الري -

وريشة القم مينا والبيت من الشعر نافية
وقد يسمون النسيبة نافية لاشتمالها
عليها

الري - هي من حركة الكاف من عرك الربي الى الآخر او مرسوم قوله ك الربي وهاهنا قول
 آخر مذكورة في علم النواحي (قوله وهو مجاز مهمل في حرف الفقة) التقييد بالطرف للاختراز
 من حرف القويين فانه فيه مجاز مستعمل ثم كن هذا لاطلاق مجازا والمحققة انقول الفرد
 في الفقة ولاصلاح ما ابلغت عليه ككتبهم كما دل عليه كلام اللطيف في شرح التسهيل والشيخ
 الاخير وغيرهم ولذلك تراهم في اول كتبهم حين يذكرون الكلام ويعرفونه قد يبينون معناه القوي
 للقول منه ولا يذكرون ذلك في الكلمة وما ذلك الا لان حقيقته القوية هي حقيقته لاصلاحه
 وهذا ليس بالخطي على احد ولذلك وقع حتى في الجواهر اليسنية على الفاكوفي وعلى ايضا لغة
 على اللفظ المفرد وهذا لاطلاق مدلولها الحقيقي ولهذا سكت من يئانه لانه علم من ذكره
 لاطلاق المجازي ان مدلولها الحقيقي مساو لاصلاحها وفيها ايضا وهذا لاطلاق بيني المطلق
 الكلمة على الجمل للصفة مجاز كما يأتي فلا وجه لامتاز وان كان النكر كونه حقيقة فلا يده
 احد هذا كلامه ويثبت فما قيل ان اعتبار العلاقة انما يناسب اذا كان لاطلاق مجازيا وليس
 كذلك بل على سبيل الحقيقة عند القويين وهم (قوله وهذا غرور في ذكر العلامات ان)
 النصار اليه بقول المصنف بالجر المجر وهو غير المخرج فمقدّر التحدي اي ذو شروع او يتميز
 في النسبة على ما هو المقرر في شروع التخصيص في - فانما هي اقبال ودبار - ويخفى ان يعلم
 ان العلامة اعم من الوجودية كما في لاسم والفعل والعدمية كما في الحرف وان صيغة العلامة
 لم يرد منها لاستغراق لان المصنف لم يذكر جميعها في هذا الكتاب بل ولا في غيره من كتب
 على كثرتها وقد استوفاه صاحب الاشبه والظن (قوله قال في شرح الكافية الخ) كانه
 انما اسنده اليه لانه مخرج بان على وصن والتكفي يستدل على اسميتها بذكر حروف الجر لا
 بالكسرة التي هي الجر . ووجه ايضا بان حرف الجر قد يدخل على ما ليس باسم فهو صفت
 من ان قصت . والاتصاف ان ان قصت اسم تلويلا وعن وعلى مجبوزة تعديدا فظهر اولوية
 الجر على حرف الجر بما ذكر بل لا اقل بأخصرية اللفظ . واعلم ان تعريفهم للجر بانه الكسرة
 التي بعدها عامل الجر تعريف لفظي لمن حرف الطرفين وجهل النسبة واعرف الجر بالاصالة
 لا بالبابية امتنا لعكم عرفى لاصالة ذو فلا صور . وهذا ينبغي تأويل لاهات
 بلصافي او جعل الباء لاصالة طير بطريق الصنف سببه كما اردت كما بما يوافق ما هو
 لارجح من ان العامل هو الضمى (قوله لم ثاب) اي صار اسما جملنا على بالظنية
 فعالته لاصالة المصدرية والمخالدة المطاوعة كونه اسما جامدا على بالظنية ويعلم كون الاسم
 في الحالة الباقية ليس هو المحدث السابق وانه امر مخصص من قوله بعد حتى صار اسما
 لنون تاتحق لآخر لفظا لا خطأ لغير توكيد فانه يدل على انه نقل من المصدر لان من «أزاد»
 لم خصص بانكر خاص فاندفع ما قيل ان الصواب ان يقول لم نقل ويحل الخ لان ما ذكره لا
 يصحح اعتبار كونه على بالظنية لان ما وقع على بالظنية وضع ليعني كلى وظب استعماله في
 بعض جزئياته وما ليس كذلك لان النون مغاير للاندخال ما بين له وان كان اثر من «أزاد»
 هذا والغرض العريض بالسيبلي حيث النس طيه للغي لاصلي بغيره حتى منع صحة حمل
 النون على النونين بسند ما بينها له (قوله موحا من مدة لاطلاق) هذا يدل على انه

وهو مجاز مهمل في حرف الفقة
 • تنبيه • قد في قوله قد يم الغليل
 ومراة الضليل النسي اي استعمال الكلمة
 في الجمل قليل بالنسبة الى استعمالها
 في المفرد لا قليل في نفسه فانه كثير وهذا
 شروع في ذكر العلامات التي يتناز بها كل
 من لاسم والفعل والحرف من اخصيه
 ويبدأ بالاسم اشرفه ففصل (بالجر)
 ويرادفه التحصن قال في شرح الكافية
 وهو اولى من التعبير بصرف الجر لتناوله
 الجر بالتحرف ولاضافة (والنون) وهو
 في لاصل صدر نونت اي ادخلت نونا
 ثم قلب حتى صار اسما لنون تاتحق
 الآخر لفظا لا خطأ لغير توكيد ففصل لا
 خطأ فصل مخرج للنون في نحو هيمن
 اسم اللطيلي وهو الذي يجي مع الضيف
 مطلقا ولان التلحقه للنون بالظنية
 اي التي اخرجها حرف مد موحا من
 مدة لاطلاق في لغة قوم وقيل قوله
 اعلى اللزم مدخل والنابن
 وقول ان اصبت لقد اصابن

ليس الوردان ملحق القافية الذي هو حرفي ليدمج مع التكوين المذكور على ما جعلوه من لحقة القافية التي ملحقها ما ذكرناه لا يجمع العين والعين فندبر (قولهم لا أصل الحباب وإسبابا) هو مبني على أن كل صراع بيت وألا فلا قافية في الصراع الأول وكذا يقال في قوله لا أصل خير وإتامر (قولهم على حذف مصلى) هو رأي للسلف وذمب غيرا إلى أنه لا حذف لأنه عند التكوين يعمل الزنم لأن التكوين هته في التجميع (قوله) وليست من أنواع التكوين حقيقة (البحر) يعني أن هذين ليسا تنويثا حقيقة والدليل عليه قياس من الشكل الثاني تحريره أن يقال هذان التكوينان يجبان مع ال وفي الخط والتكوين الحقيقي ليس كذلك بل يجب فهذان ليسا بتكوين حقيقة وخلاصته أن لأن هذين التكوين مع ال وفي الوقف ولأن التكوين حقيقة هدم التكوين مع ذلك وتنفى الزنم يدل على تنافي المثلثات لكن ذكر الناحي اليهاري في تفسيره «فإذا انقسم من عرفت» ما انقسم أن الذي لا يجمع ال هو تزيين التكوين فانه قال هذه البارة ومرفت جمع سعي بكاذوبات وإنما نون وكسر وفيه العلية والتأنيث لأن تكوين الجمع تكوين المبالغة لا تكوين التكوين ولذلك لا يجمع مع التكم (قولهم) وقد عرفت أن الملقى اسم التكوين (البحر) أشار به لدفع السؤال الغرور وهو قوله أن التكوين يتناول تكوين التزيم والفعالي مع التهما ليسا من خصائص لاسماه لوجبهما في الفعل والمعرف وحاصل الدفع منع التناول المذكور والسند انهما ليسا فردين حقيقيين للتكوين فلا يتناولهما عند الإطلاق وإنما يطلق اسمه عليهما مجازا وإنما عدل من المجلوب بأن التكم في التكوين للهد لأنه رد بانه لا معهد يصرف له الظرف عند تن وذكوله علامات لاسم . وأعلم أنه ينبغي أن يعمل اختصاص تلك الأنواع لاربعة بالاسم على ما يعم لاختصاص لا تغني عن الشجر ابن المجلوب لما استقط تكوين المبالغة والعين وجهه التكم سعيد بانه ذكر خصائص تخصي ذاتها لاسم وذات تكوين المبالغة والعين لا تخصي لاسم لأن تكوين العين يمكن أن يقع في أفعال للغة التكم التي استقط لانها الجانب موحا من التكم المحذوقة وتكوين المبالغة يمكن أن يقع في الفعل المصارع للسند للمذكر المخاطب الواحد في مقابلة النون في الربعة المبالغة لكن اتفق هدم دخلهما في الفعل وأما تكوين التكوين والتكثير فتخصي ذاتهما لاسم لأن معنى الأول كمن مدخله لا يغير الفعل والمعرف بذلك لا يكون إلا في لاسم ومعنى الثاني كمن مدخله غير معين والفعل وضع على التكثير فلا يحتاج إليه لكن لا يذهب طبع أنه ضعيف فانه أن أخذ كل من التوحيثات لاربعة بعناه المشهور لم يمكن أن يدخل الفعل وأن أخذ يعنى غير ذلك أمكن أن يدخل الفعل فيقال يدل تكوين التكوين على أن لاسم متحرك في بابه لا يخرج إلى بلب الفعل أو المعرفة وتكوين التكثير يدل على أن مدخله نكرة فالفرق تحكم بصحت فلاحسن نتيجة من وجه بانه يرى انهما تكوين تكوين (قولهم نحو لسفعا) لم يزد نحو لتسرين يا قيم وتصريين يا هند تعريضا بالوجه في لائتين بهما مع انهما خارجان بقيد لا خطأ لانها يتكبان كما سميت أنه شاء الله تعالى في بابه وكأنه رأى أن قيلهما الكتابة الفا فلذلك اخرجهما بقيد لغير تأكيد لا بما قيله (قولهم لا أول تكوين لا مكنية) منه على الحق تكوين المكنية كان تعني باطله موحا فتكثيره بتكوينه وتكوين صرف ما لا يصرف كوله - ويوم دخلت

لاصل الحباب وإسبابا وكوله
فقد التحول غير أن وكابنا

لما تول برحمانا وكان قدس
الاصل قدى ويسمى تكوين التزيم على
حذف مصلى أي قطع التزيم لأن
الزيم مد الصوت بمدة تيجانس الروي
ومخرج أيضا التزيم اللاصقة للوفاي
للعدة وهي التي زويها ساكن غير مد
ككوله

لما رين صرد لاني غصون
ويعدو على الزره ما ياتمون
الاصل بحر وإتامر وتزله
وقام لاصاق غاري المخترق
الاصل المخترق وتزله

فالتت بثلث الم يالسلى واننى
كان فقيرا معدما فالتت واننى
فمن حاتين التزيم زيدا في الوقف
حكما زيدت نون معين في الوصل
والوقف وليست من أنواع التكوين حقيقة
فتبقيهما مع ال وفي الفعل والمعرف وفي
الخط والوقف وحذوفا في الوصل ويسمى
التكوين الفعالي زادة الاخفش وصفا
بذلك لأن الظرف الزيادة وهو زيدة على
الوزن وزم ابن المجلوب انه انما سمى
غاليا لفته وقد عرفت أن الملقى اسم
التكوين على هذين جهاز فلا يردان على
النظم وقيد لغير تأكيد فصل آخر مخرج
لنون التوكيد الناجية في اللفظ دون الخط
فصو لسفعا وهذا التعريف متطابق على
أنواع التكوين وهي اربعة لا أول تكوين
لا مكنية

دخلت المختار خبر حيرة - كما يليق في بابهم وكذا تنوين التثنية في الصيغة نحو - سلام الله
 يا ماطر عليها - كما يليق أيضا في باب بطله على ما ذهب إليه بعضهم لأن الصيغة كما ابلحت
 التنوين ابلحت لأحزاب واختار النائم فيه أنه يكون حينئذ وليس بتثنية ونظر فيه
 صاحب اللغني بما أحرجه عليه الدماميني (قولهم ويقال تنوين الصكن الخ) أي أن الخلف
 إنما هو في العبارة وأما المقصود من العبارات الثلاث فواحد وقدم العبارة الأولى على الثانية لأنها
 هي المتعلقة بكون مدخول مسما لم يبدى الفعل ولا الحرف بخلاف الثانية يطلعك على ما ذكرناه
 زيادة التعليق في قوله ليدل على عدة تمكنه وآخر الثالثة لما فيها بالطر المعنى الأصلي من
 إيهام وصف الشيء بوصف واحد وإن رده أن لا يحافه لادنى ملابسة فليتدبر (قولهم كرجل
 وقلس) خصهما بالتشثيل مع أن تنوين لامانية يكون في المعارف أيضا دفعا لما جزم في
 تنوين قاض من أنه تنوين موحى من الياء المحذوفة كتثوين جوار وفراش - ولقد دلت على سن
 زعم أن تنوين رجل للتكثير احتمالا على كون مدلوله نكرة - ووجه الرد بقاؤه بعد زوال التكثير
 حيث سمي به لكن منع بقاؤه بعد زوال التكثير بل زل بزياله وخلفه تنوين التثنية بل
 قد قيل أنه للتثنية لكون مدلوله مصغرا للتكثير لكونه وضع لشيء غير معين قال الرضي
 وأنا لا أرى مانعا من أن يكون تنوين واحد للتثنية والتكثير معا فإن سمي به تمحص كونه
 للتثنية لوجود مانع التكثير وعلى هذا لا يخص تنوين التكثير بالثبوت إنما يخص بها
 التخصيص منه (قولهم هو الشح لبعس الثبوت) يجب أن يقيد التصريح بغير الفعل أو
 البعض باسمي الصوت والفعل والعلم المخيم يورده مثلا يرد تنوين هؤلاء (قولهم) إذا استزنت
 مضطربك من حديث معين الخ) هذا التكرير إنما يتناسب القول بأن مدلول اسم الفعل المصدر
 وأما على القول بأن مدلوله لفظ الفعل فيقال تقول أيم بغير تنوين إذا أردت الفعل من حيث
 حصوله في المصدر من غير إخبار بالتلفظ به أي الفعل الذي وضع له من حيث العين الذهني
 فإذا أردت واحدا من مفاد الفعل الذي يحدد اللفظ به قلت أيم بالتثنية فاندفع قول
 المصرح هو مبني على أن مدلول اسم الفعل للمصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن
 جميع الأفعال تفرقت فكذلك قول ولا يذهب إليك أن إخبار المصروف والتكثير بذلك المعنى في
 لفظ الفعل مع كونه تمسكا جدا لا ينبغي أن يفت إليه في هذا المقام مع أنه لا دليل عليه
 بخلافه في نحو إسماعه فإنه إنما ارتكبت فيه لأنهم متروا صرفة مع التانيث ونحو ذلك بل لا
 تصح طية الجنس هنا ولو بلعبار للمعنى الحديثي لما أنه غير المزمع من أسماء الأفعال في الاستعمال
 لا أتري أنك إذا قلت منه بغير تنوين لا يفهم منه شيء طلب السكون للعين وإذا قلت منه
 بالتثنية لا يفهم منه شيء سكون مبهم يعرف ذلك من يعرف الاستعمال العربي -
 والتحقق أن أسماء الأفعال يرغذ منها المحدث عند من يقول بأن مدلولها لفظ الفعل أو مدلوله
 لفظ أنه على الأول بواسطة دلالة الفعل عليه وعلى الثاني مباشرة وهو عند تنوين لفظ اسم الفعل
 يرغذ منكرا وعند دم تنوينه يرغذ معروفا لأصابعه له ولو بواسطة لكونه جنسا مأخوذا من
 حيث أنه مدلول اسم والمعنى من حيث هو كذلك يقبل التصريف والتكثير وإن كان من حيث
 أخذته من لفظ الفعل لا يكون إلا منكرا لأن المحدث للتصريف في الفعل المحدث المهم قل حين لم

ويقال تنوين الصكن وتنوين التثنية
 كرجل وقلس معي بذلك لأنه لم يلق
 لاسم ليدل على عدة تمكنه في يلب
 لاسميت أي أنه لم يفهم الحرف فيفي
 ولا الفعل فيمنع من الصرف والتثنية
 تنوين التكثير هو اللاحق لبعض
 الثبوت في حالة تنكيره ليدل على
 التكثير قول سيويوه بغير تنوين إذا
 أردت معنائه بغير تنوين إذا استزنت
 مضطربك من حديث معين فإذا أردت
 غير معين قلت سيويوه وأيم بالتثنية
 والتثنية تنوين التثنية ويقال له
 تنوين المعنى بالصفة ببيانته وبه هو
 في اللغني

وهو أول ما هو عين من حرف وذلك
تتوين نحو جوار ويؤلف موصا من الياء
الحنوثة في الرفع والجرح هذا مذهب
سيبويه والمجهول وسبقي الكلام على
ذلك في باب ما لا يصرف مبطلاً أن
شاء الله تعالى وإما عين من جملة وهو
التتوين اللحق لاذ في نحو يرمذ وجند
فانه عين من الجملة التي تصلى اذ
الياء فان لاصل يرم اذ كان كذا
فحذفت الجملة وحس منها التتوين
وكسرت اذ لاضلع الساكنين كما كسرت
صه ومنه تعد تنوينها وزعم لاخض
ان اذ مجردة بلاضافة وان كسرتها
كسرة اعراب ورد بلازجها للبناء لشيها
بالحرف في الرفع وفي الاقتضار دائماً
الى الجملة وبانها كسرت حيث لا شيء
يقضي الجرح في قوله
نهيتك من طلبك ام صرد

بجافية وانت اذ صحيح
قيل ومن تنوين العين ما هو عين من
كلمة وهو تنوين كل وبعض موصا
بما فان الياء ذكره النظم والرابع تنوين
للقابلة وهو اللحق لكونه مسلمات ما
جمع بالثاء وتاء سمي بذلك لانه في
مقابلة التتوين في جمع المذكر السالم في
فصو ملين وليس بتتوين لا مكنية
خلفاً للرسم ليوته فيها لا يصرف
منه وهو ما سمي به مؤنث كازحلت
قروية ولا تنوين تنكير ليوته مع
للمعرب ولا تنوين عين وهو طالع وما
قيل انه عين من الفتحة نصبا موزود
بلان الكسرة قد صحت بها

خلف وضعه وهذا كما ان الحديث العربي ان اخذ من لفظ صوب المصدر يقلبها وان اخذ
من لفظ صوب الفعل يقلب الثاني قط ثم العين في مثل صه ليس تعيين اعلم لا جندس ولا
الحقيقة من حيث هي مطلقاً لان الغرض قد يكون تعيين للفرد لا الجماعة من حيث هي تعيين
ان اسماء لاضلع تصف بالتحريف والتشكيك ولو قلنا ان مدلولها لفظ الفعل وان المعرف
العين الحديثي لاللفظ الفعل وان تعريفه ليس دائماً تعريف علم الجنس ولا العرف بال التي
للجنس من حيث هو . وهذا التعريف ينتفع ما في التصريح وما زاد به عليه الناظرين وتلقوا
بالقبول فاعرفه كل المرأة فانه دتيني (قولهم وهو لولي) اي الشخصية مع انه يدل باعتبار
الشيء الاصلي التركيبي على وصف الوحدة الذي هو في لاصم فيلعل ما دل عليه توين لا مكنية
والتشكيك الداليل على وصف في لاصم وما عبارة توين التتوين الصريح فلا تدل على وصف الفعل
لأن ان يكلف اخذه من اثنين للفعل هذا وبين توين وعين تعيين جزئي كامل (قولهم
وذلك توين نحو جوار الخ) فان لاصل جوارى بالعلم والتتوين حذفت الصمة استغناء لـ
الياء لاضلع الساكنين ثم توين الصرف لوجوه صفة معنى المجموع تقديره لما ان المحذوف
لفظ كالثابت ثم عين عن الياء التتوين غرضاً من رجحانه بيزال الضلع الساكنين في غير
للتصرف المستقل لئلا يكون متوقفاً بمعنى بكونه فرعاً وهذا مبني على ان لا علة مقدم على منع
الصرف وهو المختار لان حال الكلمة كنع المعرف انما يكون بعد تمامها باءها وما على مقابلة
من ان منع الصرف مقدم على لا علة بلهذه لغة من اثبت الياء حال الجرح مفتوحة فالتتوين
عين من حركة وهي الصمة او الفتحة الشبكية من الكسرة فلا لاصل جوارى بلا توين حذفت الصمة
في حالة الرفع او الفتحة الشبكية من الكسرة الغاية استغناء لـ ارق بالتتوين موصا عنها ثم حذفت
الياء لاضلع الساكنين وقيل من حرف وذا الياء لانه لما حذفت الصمة او الفتحة حصل
فعل بوجود ياء مكسورة ما عليها فحذفت وعين عنها التتوين لئلا يكون في اللفظ اخلال
بالصيغة (قولهم في نحو يرمذ وجند) الظاهر ان الاضافة فيه احاقته اسم الى اخص
لا احد المترادين الى الآخر . واعلم ان الذي وقع في عبارات المحققين المطلق لاضلع البيانية
على احاقته احد المترادين الى الآخر كسود كرز واحاقته البيان على احاقته الاسم الى لاخص
والاحاقته على معنى من على احاقته الشيء الاسم عنه من وجه . وقد يحصل لفظان عبارة في
مرجع على اخرى فاعرفه يربايتك بعد ايضاً (قولهم وبانها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجرح
الخ) منه لاخض وتل يوجد المتصفي تقديره اذ لاصل حينئذ فحذف للصلف وبقي
الجرح كراء بعضهم . والله يريد الآخرة . اي ثوب الآخرة (قولهم قيل ومن تنوين العين
الخ) تبع في هذا التصغير الصريح حيث قال ان وبها تنوين تمكن يقدم مع الاضافة
وبينت مع عدمها كقال عليه بعضهم لا مخالفة بل هو عين من الضلع الياء ولا يمكن
لان للدخول صوب بخلاف تنوين حينئذ فانه عين لا غير لكونه دخوله طرفاً منبياً .
هذا ولم يذكر ما هو عين من الف كجندل اصله جندل بغير تنوين حذف منه لالف
وعين عنه التتوين لان المختار كما في الخفي انه للتعيين (قوله لانه في مقابلة التتوين الخ)
قال الرضي معناه قائم مقام التتوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التتوين وهو

كونه علامة لتعلم لاسم كما ان التون قائمة مقام التوين الذي في الواحد في ذلك ومثال غيره مثله ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي الوزن لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفردة فزيد التوين فيه ليوازن التون في جمع المذكر السالم . ورد بان التاء التي في المفرد ليست هي التي في الجمع و بان هذا الجمع لا يختص بما في مفردة التاء . ويجب من الاول بان التاء التي في المفرد وان كانت ليست هي التي في الجمع الا انها عليها وذلك مقفود في جمع المذكر فلا جمع يزداد التوين للموازنة المذكورة . ومن الثاني بان ما ليس في مفردة التاء محمول على ما هي فيه (قوله والنذا) هو بالكسر والتعصر فكما هو احد لغاته التي سيذكرها الشارح في بابيه فلا ضرورة للقول بانه ضرورة ولا للقول بانه يمد ولكن تسقط ضرورة ال لانها ضرورة وصل لان الهمزة هنا للقطع على القطع لارادة لفظها (قوله فانها لاجرد التثنية)

تقديم هذا وحكاية ما بعده بقل ينشر بترجيحه وقد صرح بذلك الشيخ لاثير في شرح التسهيل فانه قال وما دخل على ما في الفصل والحرف فليس ينداء على اسم الفلين بل تنبيه بها واطم انه احرص على الجواب الذي ذكره الشارح بترجيحه بان التويل بالدخول على المصروف او يكون يا للتنبيه انما عرف بعد استقرار ان ما دخلت عليه يا في مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نطالب بهذه اللغات من يعجل لاسم يعرف بها وكان الشارح حيث مال هذه بنفسه والسند ان انداء الدخول على المصروف او كون يا للتنبيه يتبع الوصول الى المعنى البراء لا ما ذكره مع ان المخطئ بهذه العلامة يعرف بها كثيرا من لاسمه وان كان في مثل ما ذكر يحتاج الى نوع توفيق (قوله وهو ميسر في لاسر كالاية وفي الدعاء) في التسهيل وقد يحصل للناس قبل لاسر والدعاء فخرم يا . وفي شرحه للبصيف ما خلاصته كان حق للناس ان يمنع حذفه لان حامله قد حذف لزمنا فلهذه الالفاظ التي حذف حاملها وصارت هي بدلا من اللفظ به كايك في التحذير ان العرب اجازت حذف للناس والتربت دليلا على حذفه وهو بقوله ما يكون ما بعده امرا داء فاصعليا النداء قبلها مع يا كثيرا جدا نحو . يا آدم اسكن . يا بني اسرائيل اذكروا . يا بني آدم خذوا . يا بني اركب . يا يحيى خذ الكتاب . يا موسى ادع . يا ايلنا استغفر . يا مالك ليص .

يا رب عبي لي من لدنك مغفرة . تمسح خطايي واكني للعدرة حتى صار الموضع منها على الناس اذا حذف نحو الا يا اسجدوا وقوله يا لعنة الله ولا تقوام كلهم والصالحين على سبيل من جار وقوله الا يا اسلمي يا دارى على البلا ولا زال نهلا بجماعتك العسر وقوله الم تسلمي يا عسرك الله اني كرم على حين الكلام قليل واخره الشيخ لاثير بما محموله ان معنى النظر عدم الجواز لان حذف فعل النداء وحلته اجبى كثير مع ان باب النداء كلب التحذير وما الحق به من الامثال وشبهها وهي لا يحذف منها شيء ولم يقل مربي اني حذف للناس واجزيت بحرف الداء حتى يقال ان العرب اجازوه مع ذلك والدليل المذكور تحقيق هذين واستغفرك غير سائق وثبت ما في تلك الايات ونحوها لا يدل على جواز الحذف وقراءة الكسائي الا يا اسجدوا ولا يثبت بعدها

(والندا) وهو الدعاء يا اولى اخواتها فلا يرد . يا ليت قومي يعلمون . يا رب سار بات ما ترضا . الا يا اسجدوا في قراءة الكسائي لختلف الدعاء من يا فانها لاجرد التثنية وقيل انها للنداء والثاني مصدوف تغديره يا هولاء وهو ميسر في لاسر كالاية وفي الدعاء كهل . الا يا اسلمي يا دارى على البلا . (وال) معرفة كانت كالفرس والفلم او زائدة كالحارث وطبت الفس ويقال فيها ام في لغة طبرستان ليس من امير اصليام في اسفر وسياتي الكلام على الوسوسة ويستثنى لاستطفاية فانها تدخل على الفصل نحو ال فطت بمعنى هل فطت حكاية فطوب وانما لم يستثنى لندرتها

مضرحة على ان يا التبييه . ولا يصح انه تسامح فان كرهه لتصلح للناسي يا في تلك الموضع
 لا مزية او الدعائية يدل على انه عند وجود يا ولا مزايا والدعاه هناك للناسي مقدر لانه اذا
 كثر اتيانهم يفعي في مكان ثم ازاله منه يعلم انه مجبر حدهم في ذلك فكان كما مرح به
 الشيخ المذكور تصريحا كبيرا الفاتية بل ينزلونه منزلة الوجود تصريحا ويثبتون له احكامه وهذا
 كافي في مطالب احوال هذا الفن ولو توقف جواز الحذف على ان يقول العربي اني حذف
 واجتزيت لاصنع الحذف في كل مكان يدعي فيه بالسند المذكور ولا يقدم عليه عين له ادنى
 مسكتة ولا اجبى لان للناسي وان حذف ايضا لا ان تائبه وهو حرف النداء بلان
 مع ان وجود لانه للناسي لا يفي من الامر او الدعاه نزله منزلة ما لم يحذف وبهذا يفرق
 بينه وبين بلب التذير ونحوه مما يتبع فيه مع ان له شيئا يربط لاصحافه ايضا بل
 شبهه به اخرى ما ذكره وقد اجيز فيه حذف للسند فليس الله يميز الحذف هنا وقراءة
 الكسافي ولا يثبت المذكورة وان جاز فيها المحل على التبييه لا ان المحل على النداء ارجح
 لانه الوجود عند الصريح بالاسم في الصور المذكورة ويثبت فالدليل المذكور تليق اتفاقا .
 لا حذيانا . واستقرأه عذب ملح . في مذاق كل ادراك صحيح . (قوله اي محكم به)
 اختار هذا التفسير لما انه المشهور لاصح . وقيل ان كلا سند وسند اليه . وقيل ان السند
 هو الاول بهذا كان او غيره والسند اليه هو الثاني فقام من قام زبد وزود من زيد فقام سند
 ولا غير منهما سند اليه . وقيل بكس . وللأسئلة نظير احدهما المعنى والمعنى اليه
 لاصح قول سيويه الاول المعنى والثاني للمعنى اليه وقيل بكس . وقيل كل منهما معنى
 وصحى اليه . فانها البدل والبدل منه فيهما اقوال لاصحافه ولا صرح هنا ان الاول البدل
 منه والثاني البدل . فانها بدل لاختتمال قيل سمي بذلك لاختتمال الاول على الثاني . وقيل
 لاختتمال الثاني على الاول . وقيل للقدور المتفرق بينهما وهو عزم المباشرة والتعلق اذ لا يتكلم
 احدهما عن ذلك . هذا راجع لامتعة على ترتيب النفر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف ان)
 يريد ان الخارج البدر حمل كلام والده على الجواز للسل حيث الحلق اسم المفعول واراد الصغر
 وسجاء الحذف حيث حذف صفة ذلك للمصدر واحمد في ذلك كلمة على توقيف العلم العارف
 بمقاصد الكلام للعلم وهو يقول في رده انما يرتكب مثل هذا التكلف والتميز لاعتد ولا حاد
 على التوقيف لو لم يوجد سبيل لتصحیح الكلام غيره كيف وتركه على طاهره من عدم جميع
 ما ذكر كافي في الصحيح ويثبت فالحق من ملامت اسمية الكلمة ان يوجد معها سند
 فتكون هي سند اليها هذا غاية التبيين لهذا الكلام . والظاهر ان ما ارتكبه الخارج البدر
 وان كان تكلفا لفظا لا انه دقيق معنى لان خاصية الاسم في التصديق هي لاسناد اليه على
 ما يصحبه كلام السيد السند في مواضع لا السند وان كان لا يوجد لاسناد بدون السند لان
 ذلك ضرورة لاحقة وهي ان لاسناد من الامر النسبية التي لا تنزع الا بين اثنين فان سلم
 انه ايضا خاصية كان رعاية ما في المرتبة الاولى ارجح ما في المرتبة الثانية وقد عبر المصنف
 في تسهيله بالاخبار عنه وما عبر بالخبر . وفي حواشي الطول الشريفة لا بد من رعاية جوانب
 المعاني وان احصيتك الى تعديري كالاتفاق مع انه يقال على الخارج لاخير وتاييده انه

(وسند) اي محكم به من اسم او فعل
 او جملة نحو انت قائم وقمت وانا
 نحن نزلنا الذكر . تبييه . حصل
 الخارج لفظ سند في النظم على اسناد
 فقال وسند اي اسناد اليه فالحق اسم
 المفعول مقام المصدر وحذف صفة احوالها
 على التوقيف ولا حاجة الى هذا التكلف
 فان تركته على طاهره كافي اي من
 علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها
 سند فتكون هي سند اليها ولا يستد
 الى الى الاسم

ليس مجرّد وجود حسد في الدنيا يدل على اسمية الكلمة بل لا بد من قيد كون استلذه اليها فلا بد من القول بالصلة ولاحداث فيها على التعريف ثم اذا قدر الصلة بقدرها اليه ليناسب الاسم وبعد ذلك يصير المعنى من علامات اسمية اللفظ ان يوجد معه حسد اليه وعلى قياس ما قال من علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها حسد اليه فيوم ان قلم من زيد قلم اسم لوجود زيد معها الذي هو حسد اليه فلا بد من ان يعتمد في حل هذا على التعريف كما ائخذ طيه الطارح البدر في ارادة المصدر ايضاً . وما قيل لا حاجة الى تكلف ان يكون حسد بمعنى اسناد لان صدر الزيد يستعمل معيا كما يقال ادخل يدخل لادخال ومدخل غوزن فعل مشترك بين المصدر واسم المفعول واسمي الزمان ولكن قد فوجئ بانهم ان سلم ذلك فالجواز خير من الاشتراك ففي جمع الجوامع وهو اي الجواز والنقل خلقي لاصل وأولى من الاشتراك فليعذر (قولهم) واما تسمع بالميمي خير من ان تراه (للميمدي) تصغير معني على طريقة الترخيم واصل هذا ان المنذر لما سمع بالميمدي واحببه ما يلفه منه من حسن ميته وكرمه فلما رآه استغفرو وقال تسمع بالميمدي خير من ان تراه فارسلها مثلاً فقال ان الرجل ليس يجزور وانما المرة باصغريه عليه ولسانه وان قاتل قاتل يميانه فاحبب المنذر كلامه . وما يناسبه ان الحريري كان دعيم الصورة قصده انسان لاخذ منه قلباً وءاه لم يروه لذلك فانفد له الحريري

ما انت اول سار غره فمسسرو رائد احببته خصرة الدمس
فاخرج لتفكك غيري اني رجل مثل الميمدي فاسمع بي ولا تروني

هذا وتسمع بالوضع لما في الهمع من ان الفعل يرتفع مع الخنف ويصعب مع الاحداث لان المصدر في قوة للذكور بخلاف المحدث . وقد يز ادنه لا يناسب التاويل بالمصدر لاختلافه ان بالكناية حتى انها لم تنصب الا ان يفرق بان التاويل ضعيف يكتفي فيه بوجد ان ولو حدثت بعد ذلك ولذلك اجيز في بعض الايول من غير سابقك واما بخلاف الخنف قائل (قولهم) زموا مطية الكذب) ليس بمثل فقد قال الحافظ السيوطي لم اتفق عليه في شيء من كتب الامثال بل ذكره بعضهم حديثاً من النبي صلى عليه وسلم وذكر انه روي مطية الكذب بالهاء المعجمة والنون . واخرج ابن ابي حاتم في تفسيره من صفوان بن امر الكلابي قال بيست: مطية للمسلم زموا انما زموا مطية الغيظ . واخرج ابن سعد في الطبقات من طريق لاهض من طريق العاصمي قال زموا كيت الكذب . وقال بعضهم لا يوجد الزم في فصح الكلام الا عبارة من الكذب او قولاً انفرد به المعتل او تبقي عهده على الزام وفي ذلك ما يتصور الى تصحيح . وقول سيويو زم الخليل كذا انما يجي به فيما انفرد الخليل به وبقيت عليه عهده لا انه كذب فيه وقد ياتي زم مع القطع بسبق الزام كما في السير من قول سعد رضي الله عنه للفرعي بكنت ان محمدا يزعم انه قاتلك ولم يكن الخبير بك في صدق محمدا عليه السلام بل ايقن الفرعي مع كرهه بذلك فقال انا لا تكذب بمحمدا في خيره . ومن هذا القبيل زم العواذل انني في مسرة صدقوا ولكن ضررتي لا تغني

وقول ابي طالب

واما - تسمع بالميمي خير من ان تراه -
فسمع منك مع ان المحدث قد يصد
والاصل ان تسمع اي سماعك فصدقت
ان رخص حذفها ويجوز اني ان تراه
وقد روي ان تسمع على لاصل وامسا
قولهم زموا مطية الكذب

او معمولا له وطى الثاني فيحصل في الطرف الاول الوجه المذكورة قبذه اربعة عشر وجهها
والوجه في حصل خمسة اوجه كونه محمرا او صفرا او حلا من الصمير في الطرف الاول
او الثاني او سبانا . والحاصل من ضرب الخمسة في الاربعة عشر سبعين وجهها هكذا قيل
ولا يخفى ان الصور العظيمة اكثر من ذلك وانها على ذلك الوجه الذي اجبره اشكر من
السجين فندبر (قوله لا تتأني في غير الاسم) اما لاكتية فلان الفعل والحرف لا يدخلان
في باب الاسم فضلا عن ان يتكنا فيه مع انه لا محي كونهما يخرجان الى باب الفعل والحرف
واما التكثير فلان الفعل والحرف ليسا قابلين للتصريف والتكثير حتى يفرق بينهما بتعنين واما
العوض فلان اصل العجبة ان تكون من صفى الى جملة او مفردا مع ان له جهة هو بها
تتوین تتكین على ما رايت واما الغالبة فلان الافعال لا تجمع وهو انما يدخل المجموع فانهم
(قوله والفعل به لا يكون الا اسما) اي ولو تأولا ليتناول نحو قال زيد صور مطلق
اي قال زيد هذا اللفظ ونحو اظن زيدا اية قائم لانه في معنى قائم لآب فندبر (قوله
جاءه الفاعل متكلما الخ) يريد ان للصف كنى جاء فعلت الظاهر في تاء المخطوب له لازمه
لام وهو تاء الفاعل مطلقا وكذا يقال في تا آتت ويا اضلي . هذا ويشغل من قوله جاء
ضلت انه لا بد من كون الصمير صلا لاتصال النصل بالصفة فيها اذا جرت على غير تن
حي له وانما لا بد من كونه بارزا لاتصال المتكبن بكس المفاعل وانما لخص هذا الصمير
بالفعل لما قال الدماميني من ان حتى لاسم وبمعنهما جمع سلامة يستحق لآلف والاول فلو
لحق صمير الرفع البارز لاجتماع في التثني الفاعل وفي الجمع واوان فان لم تدخل لحدادها
استعمل لو حدثت فالبس . واطمن ان الفاعل اجبر في علامة الفعل تاء الفاعل فتتوقف معرفة
الفعل على معرفة الفاعل وعرف الفاعل فيما ساق بانه الذي اسند اليه فعل تلم اصلي
الصفة او ممول به فتتوقف معرفة الفاعل على الفعل ويدور . واما جارة المصنف بوجهها
فغيرية من ذلك . ودفعه ان الفاعل الساخزي في علامة الفعل اريد به من تطرق به الفعل
لا بعنوان كونه الفاعل الاصطلاحي فتتوقف الجهة وبعد ذلك يد عليه ان العلامة صادقة
على التلم من انت في ما قلم الا انت اذ هي تاء فاعل . قيل تكان على الفاعل ان يقول بناء
صمير الفاعل كما قال المصحح لدفع هذا لايراد . ولا يخفى انه ليس بشي لاتدفاع لايراد
بمعبر ان لاصافته بياينة اتي تاء هي الفاعل والا فالتصويب ايما لا يخلص من لايراد ولذلك
مع لاختصورية لم يتركبه الفاعل . هذا مع ان طاهر تفريقه لكلام الفاعل يقتضي انه منع
ما منعه المصحح لدفع الدور دون لايراد الثاني وليس كذلك اذ جارتها من عبارة لا واضح
تتأمل (قوله الساكنة) تنكيها للفرق بين تاهي لافعال ولاسله ولم يعكس ليعادل
السكون فقل الفعل والحركة خفة الاسم (قوله من الحركة العارضة) اي عن غرضها كما
هو الحق وما سواه مما قيل تخفيف (قوله لذلك) هو كقولنا سابقا لاتقاء الساكنين تخفيف
لجهة الصم وهو التصريك لا لجهة المتخصص وهو الكون كسرة او الكون فتحة وانما اقتصر
على ذلك لان جهة المتخصص غير مرادة هنا ببديل السابق وهو الحركة العارضة وحركة الهمزة
واللاحق وهو للتحركة اصالة وحركتها اعرابا وساقا في اسلب البناء ما يؤخذ منه ان طلة جهة

لا تتأني في غير لاسم واما النداء فلان
للتثني مفعول به والفعل به لا يكون
الا اسما واما ال فلان اصل متعلما
التصريف وهو لا يكون الا للاسم واما
السند فلان السند اليه لا يكون الا
اسما . تنبيه . لا يشترط لتعريف هذه
العلامات وجودها بالفعل بل يكفي ان
يكون في الكلمة صلاحية لتعريفها (بنا)
الفاعل متكلما كان نحو (فطمت) فهم
النساء او مخاطبا نحو تباركت يا الله
بفتحا او مخاطبة نحو قمت يا هند
بكرها (و) تاء التانيث الساكنة
اصالة نحو (آتت) عند والاحمرار
بالاصالة من الحركة العارضة نحو
« قالت امته » بفعل همة الهمزة الى
النساء « وقالت امرأة العزيز » بكسر الناء
لاتقاء الساكنين وقائفا بففتحا لذلك
اما تاء التانيث المتحركة اصالة فلا
تخصص بالفعل بل ان كانت حركتها
اعرابا لخصت بالاسم نحو فاطمة
وقائمة وان كانت غير اعراب فلا تخصص
بل تكون في لاسم نحو لا حول ولا قوة
الا بالله وفي الفعل نحو هند تقيم وفي
الحرف نحو ريمت وثمرت وبهاتين
اللاتين

المختص في الاول الكين اصلا في العطف من انتقال الساكنين وفي الثاني لمناسبة لالاف
وبين الناطقين سلم مسحة الطيل لجهة المختصين في الاول وبصره في الثاني فقال على
قوله بفحصها لذلك هذه العبارة كان للناسب والظاهر ان يقول لمناسبة لالاف فلان المتخصص
من انتقال الساكنين كما يحصل بالفتحة يحصل بالكسرة بل لاصل فيه ان يكون بالكسرة
هذا كلامه . ويرد عليه ايضا انه يحرق يكون طلة الحركة هو انتقال الساكنين بعد توصيب
العبارة على الوجه الذي ذكره يعني الفتح ايضا مطالبا بطة جهة الصريك التي هي ذلك
لافتحة تدبر (قوله وما تاء الفاعل) اي تاء تسمى في الاصطلاح فاعلا ولو مجازا كانه
لست وان لو طحت سابقا بعنوان من تعلق به الفعل فرارا من الدور وتاء التانيث الساكنة
الدالة على تانيث ما يسمى فاعلا اصطلاحا ولو مجازا ولو لم يكن فاعلا في نفس الامر . وبما
حررنا اندفع ما اورد بعض الحققين من ان التاء اللاحقة لسمى وليس ليست فاعلا اصطلاحا
بل اسم لها ولا لغة اذ معلما لم يفعل النبي ولا الربا وان تاء التانيث هي الدالة على
تانيث الوصف بمعنى ما هي فيه من الفاعل تكلمت هند والتاء اللاحقة للافعال لا ربعة
ليست كذلك اما ليس وصى فلان مرفوعا ليس موصوفا بمعناها كما هو واما نعم وبنسب ان
كان معلما امدح واظم فكذلك وان كان حسن وقيح فلان الفاعل هو المحسن وهو لا يقبل ذكورة
ولا انوثة (قوله ان تبارك تعجب التامنين) قال المصريح وهو ان كان مسبوفا بذاك ولا فالفظة
لا تثبت بالقياس يعني ان المدرك الحقيقي في هذا الفن هو السماع فاذا سمع منهم شيء فانه
يقال ثم ان لم يوجد مانع فيلزم الحكم في نظيره ولا يوقف عند خصوص المسوع وحينئذ معل
- قالت بئس المم ... - ما قلت لهم ، يقال قلما ويترد الحكم في مثل تام وعرب وقصد ونصحا
اذ لا مانع وليس هنا قياس في اللفظ واما تبارك فانهم التزموا فيه عدم الحاق تاء التانيث فلا
تسوغ مخالفتهم فان ثبت منهم بنقل صحيح يعني تلك المخالفة فلا مخالفة ولا فيلزموا فيه
ما التزموا فان اريد ان يبعد ذلك بالقياس على مثل قالت ويقال ان فتنهم كذلك لان مناط
للاحق موجب وان التزموا عدم الاحاق في استعمالهم كما انا نسمي النبيذ خمرًا وان التزموا عدم
تسميته بذلك في استعمالهم كان ذلك قياسا في اللفظ وهي لا تثبت بالقياس على ما ذهب
اليه الباطلي وامم الحرمين والغزالي ولا مدي ولا يعمر في هذا ما قال العهد ليس الخلف فيما
ثبت تعيينه بالنقل كالرجل والحارب وبلا استعزاء كرفع الفاعل ونصب للفعل واقره السيد
السند في حاشيته ويبرر لان ما لم يعلم ما بتاني التزمهم فيه عدم دخول التاء المذكورة لم يثبت
تعيين ان كل ما من يحصل بالتاء المذكورة حتى يكون من الذي لا خلاف فيه لصديق يقيمه
وهو السالبة الجزئية في تلك الالة هذا تحقيق كلامه وبه تندفع شكوك الناطقين منذ التامل
الصديق (قوله ونون التوكيد تغية اليه) قال البدر الدماشي اطم ان هذه العلامة غير
محتاج اليها اذ لا تعرف الا بعد معرفة ما يؤكد قياسا وما يؤكد شذوذا وهو لا يعرف الا بعد
معرفة الفعل فيجيء الدور . ولا يلعب عليك انه غير لازم لما ان قوله وهو لا يعرف الا بعد
معرفة الفعل ان اراد من الفعل فيه افرادة من حيث ذلك الوصف فيمنع ذلك المنس لجواز ان
يعرف افرادا من الكلم وان توكيدها غائبة او شاذ مع جهله عنوان كونها افعالا وان اراد منه سجد

وهي تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة
رد على من زعم من البصريين كالفارسي
حرفية ليس وهي تنزيم من الكوفيين
حرفية صى وبثانية رد على من زعم
من الكوفيين كالفره اسمية نعم وبس
• تبينه • اشترك الفان في الحاق
ليس وصى وانفردت الساكنة بنسب
وبس وانفردت تاء الفاعل بتبارك
هكذا معنى طية العلم فانه قال في
شرح الكفاية وقد انفردت يعني تاء
التانيث بالحقا نعم وبس كما انفردت
تاء الفاعل بالحقا تبارك وفي شرح
لاجرومية للمذهب البجلي ان تبارك
تعجب التامنين تقول تباركت يا الله
وتبارك اسماء الله (وما اعلم) يعني
ياله المخلوبة ويشتركت في الحاقها لالام
والصارح نحو قومي يا هند وانت يا
هند تفرمين (ونون) التوكيد لعلية
كانت او حقيقتة نحو : ابلان) ونحو
لنفسا وقد اجتمعا كحاشية في قوله
• ليسين وليكونا • واما لحاقها اسم
الفاعل في قوله -
- اخلعون بعدنا السيفا -

افراد من غير ابدال ذلك فيمنع قوله فيحيى الدور (قوله وقوله اقاتل احصروا الشهود)
قال الدمامي لائل ان يقول لا نسل ان في قوله اقاتل تركبنا بالنون لاحمال ان يكون اصله
اقتل انا فحذفت الهمزة اجهلا ثم ادغم التنوين في النون من انا على حد . لكننا هو الله وحي
وقال فيه نكتت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا
قال المرح وطبعها اعراس من وجهين احدها انه يعبرق اللين ان يكون على وزن اللين
طيه وهنا ليس كذلك لان لالف الغانية في اللين طيه مذكورة وفي اللين مصلوقة والغاني
ان هذا لاحتمال انما يصحى حيث كان اللين اقاتل انا على التكم اما اذا كان على المطلب كما
تخصيص السوابق واللاحق فلا على ان العيني قال المعنى هل انتم قاتلون فلجري مجرى اتقون
هذا كلامه . واقتل ان يقول طيه فيه نظر من وجوه . اول ان الفرق بين اللين واللين
طيه انما يكون صارا باللين اذا كان بابه خصوصية في اللين طيه مفروطة في الحكم او
في اللين مانعة من الحكم على ما حقق في الاصول وطهر انه هنا ليس كذلك لان ذلك
الحنف والاذغام او التعل لم يعثر فيه احد وجد تلك لالف على ان ان يحنف لالف لفت
في انا كما ياتي على ان ما ذكر في لكنا هو الله وحي اجازة في قول الشعر . لكن اياك لا اقل .
الثاني انه لا شهادة للسوابق واللاحق كون المعنى على المطلب لصحة على التكم وتن تدبره
وجده . الثالث اننا نسل ان اللين على المطلب وسرع دعوى ان لاصل قاتل انا على
الانفصل ونكتته العامة معروفة وطيه لا تصغر له نكتة خاصة هنا عند التامل . الرابع ان
كلام العيني هو بالرد اولى منه بان يجعل تحقيقا بل جهة الى الدمامي لان الصاعد له بطلا على
ما قال المرح ان يقول الشعر . ارم لا . ارم لا . مع ان الصير لم تساعدة كما قال المرح
وانما الجواب من كلام الدمامي ان يقال ان دعوى الشفخ التي رواها الجمهور اولى من جهة
ان البيت لا يكون معها صارا للقاعدة ولو بلحاصل بضطى ما ذكره كما لا يخفى وهذا ينفك
في مواضع كثيرة يورد عليها مثل هذا فاحفظه (قوله وسرع لاجدء بفعل قصد الجنس) للرد
بالجنس هنا الماجة في حين اي فرد من افراد المعنى ان افراد الفعل تتميز من افراد الاسم
والمرحى بها فعلت واثت وااضلي وتبين اقبل وهذا وان كان كلاما سهلا لم يكثر منه ان تاة
فعلت حلا بل اي انواع الفعل تخصص لكته نصب قرينة المعنى للرد بعده بقوله . وملهي
لا انفصال بالاف مز رسم . بالنون فعل الامر الخ . ومن هنا تصحى اعلم الناظرين (قوله سولها
المرحى) فيه تقديم وتأخير لان المرحى هو العلم فهو البندا وسولها الخبر وحذف صائين
والاصل سوا قابل علامتها قيل ولو لم يحصل على ذلك اخفل المعنى فانه قد علم من قوله . واسم
وقيل ثم حرف الكلم . ان كلا من الثلاثة غير لآخرين قطا وقد منع بعضهم ملازمة هذه الفوية
بقوله سولها اي سوى المعزين للوجين معيز المرحى لا سوى النونين لان ذلك معلوم من
التسمة السابقة للكلمة وثنى وان كانت العيزات صعدة بلجبار انها نوعان . اد . وقد يقال
عليها ان لا استدراك بالوجه الذي اجبره بعد ذلك كله باني بحاله لان كون المرحى لا
يقبل شيئا مما ذكر معلوم من كونها خواص لما جعلت له مميز بها ويعلم من قسيمه وكون مميز
المرحى غير مميزها يعلم اجسا من ذلك مع الغاية من . واسم وقيل ثم حرف الكلم . على انه

وقوله - اقاتل احصروا الشهود -
فلفظ (فعل يتجلى) مبتدا وخبر وسوخ
لا بدعاء بفعل قصد الجنس مثل قوله
تدرة خير من جرادة وبنا صلتى يتجلى
اي يصحى الفعل ويمتاز من قسيمه
بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد
مع غيره الا في شذوذ كما تنقسم
تنبه . قوله في علامات الاسم
والفعل يعرف بكذا وبكذا من بلب
الحكم بالجميع لا بالجموع اي كل واحد
علامته بمفرده لا جزء علامة (سولها)
اي سوى قابلي العلامات التسع المذكورة
المرحى) لما علم من انحصار انواع
الكلمة في الثلاثة اي علامة المرحية ان
لا تقبل الكلمة شيئا من علامات الاسم
ولا شيئا من علامات الافعال ثم المرحى

ليس المقصد مجرد ان يميز الحرف غير مميزها مع ان غير مميزها اهم من مميز الحرف، نعم قد اراد دفع إشكاله فليكن ان سألها مبتدا كما في قوله - فسراك بانها ... - والحرف بدل وهو المقصد وما قبله توالت له قط والخبر كقول وفي ولم فهو إشارة الى تعريف الحرف بالثال كما هو فيها سابق في قوله - الفاعل الذي كبروني اتي - وهل مرادة التعريف سائر الحروف المشتركة وفي مرادة تصرف سائر الحروف المختصة بالاسماء ولم مرادة لتصرف سائر الحروف المختصة بالافعال . بل لك ان تدفع به ايضا ايراد دخول الجملة من غير احتياج الى ان يجلب تقدير الكلفة فانه لا دليل عليه في كلام المصنف . وتدفع به ايضا النص بقط من غير احتياج الى الجواب بمعنى التعريف بالاسم ولا الى زيادة الشارح البدر ما لم يتم على نفي الحرفية دليل فان فيه من الصر ما لا يخاف فيه لاتصاله ان البتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور البتائية له . وتدفع به ايضا لانه الى خطأ البتدي اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء بعد تسليم ورود هذا على المصنف . وتدفع به ايضا ان عدم قبول ما ذكر من قبيل لاعداد الحروف ووجوب وقد صرحوا بان العدم لا يكون ملزمة على الوجوب من غير احتياج الى ان يجاب بان محصل ذلك في العدم للطلق وما هنا عدم مقيد . وهذا لا عراب وان كان فيه نوع تكلف من جهة انه خلافا ما يقصيه طغر كلام المصنف في مثل هذا المقام من فيه من كيه لكن كثرة منافعهم تسوغه بل تورته ولا تصافي انه لو تم تكن تصفا الفاتية (قوله على ثلاثة انواع) لارد الانواع القوية فلا يحتاج لتفسيرها بالامتياز ربما لكون الحرف نوعا من جنس الكلمات ومقتضى الشارح بذلك التنبيه على فائدة تكرير المثال بانها الانقسام الى مشتركة ومختصة بالاسماء ومختصة بالافعال وكذلك للوهل والعمل الجبر والاعمال الجزئية نظرها على ما تقدم كما سيئنه عليه من اختصاص (قوله بالفعل) اي كونها حينئذ بمعنى قد (قوله وذلك انها اذا لم تر الخ) الاولى ان يرجع لما تضمنه الكلام السابق من عدم تقدير الفعل في نحو «ه قول اتم شاكون» وتقديره في نحو هل زيد اكرم هل زيد قلم كما هو ظاهر . وقيل اي وبيان انها مشتركة نظرا الى ما عرض لها في الاستعمال ومختصة بحسب لاصل ثابت لاجل انها الخ (قوله حق الحرف للشرخ الخ) حاصلة ادعاء ثلاث قضايا وبيان انشكالات ترد عليها والجواب عنها . اما الاول فهو كل حرف مشترك بين الاسماء والافعال حقه لافعال وكل حرف مختص بالاسماء حقه ان يعمل العمل الخاص بها وهو الجبر وكل حرف مختص بالافعال حقه ان يعمل العمل الخاص بها وهو الجزئية . واما الثاني فهو انه يرد على الكمية الاولى ما ولا وان التاليفات فانها مشتركة بين الاسماء والافعال ولم تهمل وحينئذ تصدق سالبية جزئية فقلت بعض الحروف المشتركة لم تهمل فيكتب نقيضها وهي تلك للوجبة الكمية الاولى . وعلى الكمية الباتية التنبيه وال فانها مختصتان بالاسماء ولم تمسلا تصدق سالبية جزئية فقلت بعض الحروف المختصة بالاسماء لم تهمل فيكتب نقيضها وهي تلك للوجبة الكمية الباتية وتقدير التسليم تمنع صحة تعقيد العمل بالمختص وسد المنع ان واخراتها واحرف النداء واحرف مختصة بالاسم وقد صلت غير الجزئية . وعلى الكمية الثالثة قد والسين وسوف واحرف الصارعة فانها مختصة بالفعل ولم تهمل تصدق سالبية جزئية فقلت بعض

على ثلاثة انواع مشترك (كهل) فالتك تقول هل زيد قلم وهل بعد (و) مختص بالاسماء نحو (في و) مختص بالافعال نحو (لم) . تنبيهان . الاول انها عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجنتين فهو «ه هل اتم شاكون» . وهل يعطى وبك . لا نظرا الى اصلها من الاختصاص بالفعل الا ترى كيف وجب التصب واستحق الرض بالاجتهاد في نحو هل زيد اكرمه كما سيجي في بابها . وجب كون زيد فعلا لا مبتدا في هل زيد قلم التقدير هل قام زيد قلم وذلك لانها اذا لم تر الفعل في جزمها تسلت منه ذاملة وان رآته في جزمها حنت اليه لسابق الالف فلم ترص حينئذ ليا بمقتضى . الثاني حق الحرف المشترك لافعال وحق المختص بقبيل ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وانما اصلت ما ولا وان التاليفات مع عدم لاختصاص لافعال الحمل على ليس على ان من العرب تن يعملن على لاصل كما سياتي وانما لم تفصل ها التنبيه والفرقة مع اختصاصهما بالاسماء ولا قدرالسين وسوف واحرف الصارعة مع اختصاصهن بالافعال لتزليلهن منزلة الجزء من مدخولن وجزء السعي لا يعمل فيه وانما لم تهمل ان واخراتها واحرف النداء الجزئية لما يذكر في موضعها وانما صلت لن الصب دون الجزئية حملا على لا الفاتية للجنس لانها بمنعها على ان بعضهم جزئية بها كما سياتي وما كانت انواع الفعل ثلاثة

المحرف المختصة بالاعمال لم تعد فكذلك نقيضها وهي تلك الكليات الثلاثة وجدير العظيم
 تمنع صحة تعليل العمل بالخصص عند النسخ ان لن حرف مخصص بالاعمال وقد عدل النصب
 دون الجزم . واما الثالث فهو ان الكليات المذكورة منطوية لحكامها للعمل بمقتضى كلمة حتى
 فيهم وذلك السوابب الجزئية للقرص بها منطوية فيها بخلافه فيصدقان معا ولا تتعارض
 لاختلاف وحدة النسبة التي هي غرضه . ويأتيه في الاولى ان ما ولا وان وان كان لا اصل فيها
 الاعمال لكن عارض قبلها على ليس بهما مع التي اقصى العمل لكن لا يحتاج لهذا على
 لفظة تن يعملان من العرب . وفي الثانية ان ما التثنية وال وان كان لا اصل فيها ان يعمل
 الجزم لكن عارض تنز يلهما من مدخولهما منزلة الجزء من حيث ان العامل يعطى لها ويصل فيها
 بعدها اقصى الاعمال . وفي الثالثة ان قد والسين وسوف والحرف للمصاهرة وان كان لا اصل
 فيها ان تعمل الجزم لكن عارض تنز يلهما ايضا منزلة الجزء من مدخولهما من حيث ان احرف
 المصاهرة يعطى لها العامل ايضا وقد مع مدخولها بمنزلة فعل مفعول للزمن القريب والسين
 وسوف مع مدخولهما بمنزلة فعل دال على الزمن المستقبل من غير اشتراك اقصى الاعمال
 لان جزء الشيخ لا يعمل فيه . واما قيد الخصص فاما في الكليات الثانية فصحيح ولا يستدعي
 منعه لان واخواتها واحرف النداء لان ذلك لبيانها من الفعل فان معنى ان وان لوكد وليت
 اتقى ولعل التبرجى وكان اخيه ولكن استدرك واحرف النداء ادعو . واما في الكليات الثلاثة
 فصحيح ايضا ولا يستدعي منعه لكن فان ذلك لملحها على لا النافية للجنس لانها يعطى لها
 وهو سائق التي لكن لا يحتاج على هذا الجزم بعضهم بها قوله وحق الخصص اشارة للكاتبين
 لاخيرتين وقوله حتى المشترك لاعمال اشارة للكليات الاولى وهو على حذف للوصف اي المحرف
 المخصص ولذلك صرح به في قوله حتى المحرف للمشارك وال فيها استغراقية واصافة عارض
 الى المحل من اصافة الصفة الى الوصف وعلى ان من العرب تن يعملان وعلى ان بعضهم
 جزم بها بمعنى لكن لدفع لالتقاط الذي قد يجرم ما قبلها على حد قوله

بكل تدلونا فلم يخف ما ينسأ على ان قرب الدار خير من البعد

على ان قرب الدار ليس بانفس اذا كان تن تهواه ليس بلي و

وهما التثنية بالتعريف لما في المعنى لا يجوز الد لانه علم على الكلمة المركبة من ماء والفاء لم تترك
 ذلك العلم واحيف التثنية . هذا وقد قيل على قوله حتى المحرف المشترك لاعمال الطاعن ان حقه
 عدم العمل الخاص لادم العمل مطلقا وذلك صادق بالاعمال ويعلمه المشترك وهو غير صحيح فلي
 لا يابه والطاعن ان لا اصل في المحرف لاعمال وحيد فطاعن ان حتى المشترك لاعمال كما قالوا
 لانه لا اصل ولا مقصي للعدول منه هكذا يجب ان يعلم هذا الكلام في هذا المقام (قوله
 مصارع واصل وامر) تبع في هذا الترتيب عبارة التامم وهي احدى طرق اربعة . وجهها اما
 تقديم المصارع فللشرف الذي قال الفارح واما تقديم الماهي على الامر فلفظة الكلام طيه .
 فانيها وهي التي في كلام سيويه واصدا صاحب التحويل ماض وامر ومصارع . ثالثها وهي التي
 في السبعة والكافية ماض ومصارع وامر . رابعها وهي التي في كلام الشيخ لاثير امر ومصارع
 واصل . ووجه الثانية ان الاول فيها يدل على الماهي والثاني يدل على المستقبل وكل منهما يكون

مصارع واصل وامر اخذ في تمييز كل
 منها من اخويه مبتدئا بالمصارع

مجرداً ومن يدا فيه قد اعتراك في الصورية في زمن معين وفي تداول اللفظ والزيادة فلذلك قد ما
على الصارح بالعرفان بين الحال والاستقبال للأنشؤ للزيادة ولكن مجرد للمضي أكثر قدم على الأمر .
وجه الثالثة رعاية الترتيب في الوجود لأن كل حادث مسبق بآراء لم بأن يقول ثم يكن قال تعالى
« أما امرؤا فتلق إذا أردناه أن نقول له كن فيكون » . وجه الرابعة رعاية الترتيب الوجودي
من حيث أن الفعل يكون معدوماً غير مسبوق بيجود ثم موجوداً ثم معدوماً مسبقاً به (قوله
لشرفه بصارحه لاسم) عبارة فيه لشرفه بالأعراب وإنما عدل عنها لانه قليل طبعاً إنما
تسلب ذكر العرب من الأفعال . هذا وذكر الشيخ لاير لأن الصارحة ملغية من لفظ الصرع
وكانهما ارتعسا من فني . ورد بأن صارحه أن يكون شبه اشتقاق لا اشتقاقاً محضاً فلا يسلم
ذلك لانه لا يكون أمراً وحيداً نظير ما ذكر بعضهم من أن لسان مشق من النسيان تسكاً يقول
جيب . قالت وقد حم الفراق وكس . قد غولط الساقى بها والجلسي
لا تسمين تلك الهود فانما سميت انساناً لانك نسل

لشرفه بصارحه الاسم أي بشاهدته
كما سابق بينه فقال (فعل صارح يلي)
أي جيب (لم) النافية أي يفتي بها
(كيف) بفتح الكين صارح غميت
الطيب ونسوة بالكسر من بلب بلم يعلم
هذه اللغة المصمى وجاء أيضاً من باب
ضر يصرح حكى هذه اللغة الفراء وابن
الأعرابي ومطرب ويروى ولا عبرة بكتفنة
ابن درستويه العامة في التعلق بها
(وماهي الأفعال بالغا) المذكورة أي
تا فطت وأتت (مر) لاختصاص كل
منها به . مر امر من مازة يميز يقال
مؤثر فاعاز ويؤثره فميز (وم) أي
علم (بالنون) المذكورة أي نون التوكيد
(فعل الأمر امر) أي طلب (فهم)
من اللفظ أي علامة فعل الأمر ميموع
شيتين انهم الكلمة الأمر اللغوي وهو
الطلب وتقبلها نون التوكيد فالذور
منف فان قبلت الكلمة النون ولم
تفهم الأمر فهي صارح نحو عمل تفضل
لو فعل تعجب نحو احسن يزيد فان
احسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على
الصحيح كما عرفت

فدفع بانه تفضيل شعري لا يستلزم التحقيق . وقال ابن صغير لأصل المراجعة قلب . ورد
بانه لا ضرورة للطلب فإن اللفظ كامل الصرف صارحه صارحه فهو صارح بالفتح
والكسر (قوله المذكورة أي تا فطت وأتت) إشار بوصف المذكورة إلى أن ال في الصا
للهود الذكري لا للجس لأن يزيد الجس للتعمد ويقول أي تا فطت وأتت إلى أن
اللهود على ما يقتضيه كلام المصنف حيث لم يقل بتا فطت وتا أتت صراحة مفرد وهو تا
وإن اضرب إلى فطت تارة وإلى أتت أخرى وكلتا لأصاحين مرادة والفرض من ذلك التعريض
بالشيخ لاير فانه قال كلما التاوين تميز وقد افرد ولا أدري أيهما أراد وإرادة الجميع متعنة
لانه من المطلق المفرد على الثاني وهو سماي . وحاصل ذلك التعريض منع أن تكون إرادة
الجميع متعنة وانه ليس ذلك من المطلق المفرد على الثاني لما أن اللهود هو لفظ تا وهو مفرد
وإن اعتبر فيه كلما اضافيه . فهذا ينبغي أن يجلب لا بمجرد ما قيل لا حاجة إلى التحقيق
في الألفاظ إذا عرفت المعاني لأن كلا من التاوين خاصة له فليهما قصد كان صحيحاً ولاولى
أن يعمل على إرادة التاوين معاً فيكون من المطلق المفرد على الثاني . فانه إعراف بورود
لأجراض على العبارة كما لا ينبغي (قوله فهم من اللفظ) أي لفظ الفعل فلا يرد المصارح
بالفهم كون الطلب من اللفظ (قوله فالذور الخ) أي بسبب تغاير الأمرين حيث أريد
من الأول لاصطلاحه وما في التعريف اللغوي الذكور أي المحاصل من أخذ الدلالة على
الأمر في تعريف الأمر متف (قوله مجموع شيتين) الفرض من هذا التفسير والصريح فيه
بمجموع شيتين التعريض بالشيخ لاير حيث قال أي العلامة في فعل الأمر التي تميز من الماضي
والصارح هي النون فإن من حيث هي علامة للأمر أن لا توجد في غيره وهذا فاسد لأنها توجد
في غيره وهو المصارح بطوله فظهر بهذا أنها لا تكون علامة لفعل الأمر . وحاصل التعريض انه
وهم حيث طعن جزؤه العلامة علامة وظنة من قوله . . . أن امر فهم - وعن قوله - والأمر الخ .
وأعلم أن طاهر كلام المصنف أن فهم الأمر هو لا جزءاً وهو غلط ما يقتضيه قول الشارح بمجموع
امرئين (قوله فعل تعجب) تبع فيه الشارح الثاني المراد وهو غلطة عما قيل عليه من

انه لا ينبغي مع احرازه بان تؤكد بالنون فاعرف لانه حيث لا يريد ليعجز عنه كما قلناه لولا في
 الجواب عن تركيز اسم الفاعل (قوله ولا امر اي اللفظ الدال على الطلب) فائدة هذا التصغير
 التثنية على انه ليس للرد بالامر فعل الامر كما يفرض به تغيير النصف للطلب هنا حتى ينافيه
 الحكم بامسعيه في قوله هو اسم . ويرد عليه افضل في التصحيح لانه امر ولا تعلق بالنون وليس باسم
 اتفاقا . والمراد من اللفظ ما يتصل بالفعل للمعارض للنون بالكم بدلالة المقام كما بين سابقا وقوله
 ... ان لم يكن للنون محل في ... فلا يريد للمعارض للنون بالامر . ومن الدلالة على الطلب
 ولو بواسطة كونه مدلول للدلول فلا يريد ان ما ذكره من ان الامر ان لم يصلح للنون فهو اسم
 ليس بمعنى لانه اما ان يقول يقول الكريجين فلا يصح لان اسماء الافعال عندهم افعال او يقول
 البصريين فاسم الفعل عندهم ليس باسم بل مدلوله هو الامر والتحويل في ذلك على التباين والسياق
 والسياق . هذا وقد قيل على النصف انه ارتكبت ضرورة بمعنى الفاء من جواب الشرط وهو
 هو اسم . ويجب بانه فاعل من فاعله وهو انه اذا تقدم الشرط بعدا جاز ان يتأخر خبره عن الشرط
 ويكون الجواب محذورا مدلوليا عليه بالبعدا وخبره كقوله تعالى : وانا ان شاء الله لمعتون .
 واليه يشير قول المصنف فليس بفعل امر (قوله اما صدر الخ) لاحارة بهذا القسم الى ان
 الاسم له فردان اختلفا النصف بالاطلاق ولذلك لم يقل هو اسم فعل فاندفع ما لورد عليه انه
 المطلق في محل التقيد اذا كان من جهة ان يقول هو اسم فعل ولا يحتاج للجواب بان في محله
 ما يرد للرداد ولا يلي المقام مقام تمييز اصناف الفعل لا مقام تمييز اصناف الاسم (قوله كما
 ينبغي كون الكلمة الدالة الخ) يريد ان يطلق للمسمى والمعارض تساويان علامة لامي في افعاله
 ما جعل علامة عليه عند اضافتها فالعرض لعلامة الامر نوتها حكم . وحاصل الجواب المشار
 له باداة التبرجى منع الحكم والسند ان الكلمة الدالة على الطلب عند اضافها علامة الامر تكون
 اسم فعل حالا على الامر وسياق ان ذلك كثير في قوله . وما بمعنى افعال كآتين كمر . فلذلك اخصر
 عليه ولا كذلك الكلمة الدالة على معنى المعارع او للمسمى فانها عند اضافها العلامة للذكورة
 تكون اسم فعل بمعنى للمسمى او للمعارض وسياق ان ذلك قليل في قوله وغيره كوي وحملت نزر .
 ولعله انما اتى بولعله لان هذا الجواب انما يتفق للسؤال من سر تخصيص ما يرى ككلمة الامر
 بخصوص كونه اسم فعل دون ما يرى كالفعل للمسمى او للمعارض لا في السؤال من سجد يان اضافها
 الفعلية للمعارضة عند اضافها للمسموية عند اضافها لعلامة الفعلية لامية عند اضافها لقبول
 النون وقد حمل قوله سابقا هو اسم على عدم الاسم لا لخصوص الكون اسم فعل كما صنع غيره . وقد
 يجاب عن اصل السؤال بانه انما يخص فعل الامر بذلك لانه بين انه لا بد في تمييز فعل الامر
 بالنون من الدلالة على الامر ومنها توجد الفعلية قربا جرحه انه يكفي في ذلك من غير احتياج
 للنون وان الاول به لاقتصار عليه . فلنأورد به يوجد مع لاسمية فلا بد من النون ايضا
 ليعمل التمييز ولم يصنع مثله في للمسمى والمعارض حتى ياحتهما بالامر فيما ذكر . وبانه
 للتثنية على ان الدلالة على الطلب ليست كالنون التي لا تكون الا في الافعال لوجدها في
 لاسماء . وبانه للتثنية على ان نسبة الدلالة على الطلب والنون للامر ليست كالتأنيب
 للمسمى من حيث ان الدلالة على الطلب تطرد من النون بالكون في الاسم ولا كذلك

(ولا امر) اي اللفظ الدال على الطلب

(ان لم يكن للنون محل فيه) فليس بفعل

امر بل (هو اسم) اما مصدر فهو . فعدلا

زريق المال ... اي ائدله واما اسم فعل

امر (موصوفه) فان معناه لمسكت (وجهل)

معناه اقبل او قدم او جهل ولا يصلح للنون

فيهما . تنبيهات . الاول كما ينبغي كون

الكلمة الدالة على الطلب فعل امر عند

اضافه قبول النون كذلك ينبغي كون الكلمة

الدالة على معنى المعارع فعلا متصلا عند

اضافه لم كاره بمعنى التراجع وثى بمعنى

اتصهر ويصفي كون الكلمة الدالة على

معنى للمسمى فعلا متصلا عند اضافها قبول

الاسم كهيئات بمعنى يد ويشغل بمعنى

اخرق فهذه ايضا اسماء افعال ففكان

الاولى ان يقول -

وما يرى كالفعل معنى وانفجزل

من شرطه اسم نوصفه وحيث

ليقبل اسماء الافعال الثلاثة ولعله انما

اقصر في ذلك على فعل الامر لكونه صحيح

اسم الفعل بمعنى الامر وثمة مبيته بمعنى

المسمى والمعارض كما ستعرف . الثاني انما

يكون اضافها لقبول التاء دالا على اضافها

الفعلية اذا كان للذات فان كان لغرض

فلا بذلك كما في افعال في التصحيح وما

عدا وما خلا وحلدا في الاستثناء وجدا في

المدح فانها لا تقبل احدى التانيين مع

انها افعال مامية لان عدم قبولها التاء

عارض نفا من استعمالها في التصحيح

والاستثناء والمدح بخلاف اسماء الافعال

فانها غير قابلة للتاء لذاتها

أحدى الطرفين بالنسبة للأخرى . وبما أنه لما ذكر سابقا علامات لأفعال لم يذكر فيها لم والدلالة على الطلب لها فذكرها هنا تبين على أن الدلالة على الطلب ليست كالم من حيث أن الدلالة على الطلب المذكورة تكون في الاسم وليس كذلك لم فتعجب (قولهم إنما دل اتعلاه يقول لم الخ) ذكر سابقا أن قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا من باب الحكم بالجميع لا بالجميع أي كل واحد علامة بفرده لا جزء علامة . ويحتمل فيقال إن أراد أن الدال على اتعلاه الفعلي هو المجرع فإنه ما تقدم وتضمنت الجمعية في قوله مع كون هذه الأحرف علامات وإن أراد أن الدال على اتعلاه الفعلي هو الجميع مع ذلك ولكن يفسد قوله كونها مساوية لأن لم أنه لا مساوية حيث إذا لا يلزم من اتعلاه لم خلا اتعلاه الفعلي ولا يصح التطير بالإنسان وقابل الكتابة بل لا مساوية حتى على الأول لما أنه لا يلزم من اتعلاه تلك العلامات الأربع اتعلاه الفعلي لوجوبها بدونها مع إحدى العلامات التي لم يذكرها في هذا الكتاب للفتية لأن هذا منقطع بصحة بالقبول والرداد به الذاتي كما مر ولأنه كالفعل في ذلك فلا يقول واحد وهو العلامة غير سالو والجميع غير علامة وإن سادى فلا فرق بين علامات الاسم والفعل في ذلك وإن العلامات فهما غير متفقة على ما هو لأصل فلا يصح أيضا قوله بخطي لاسم . ويجوابه أن الفعلي في كلامه أريد منها أنزهها يعني المعنى والمصارع والامر والسوالة إذن موجودة لأن اتعلاه يقول لم يدل على اتعلاه الفعلي المعارضة واتعلاه التاء يدل على اتعلاه المأمورية وهكذا فلا متفارقة بين ما هنا وما تقدم وصح التطير بمسألة الاسم للفعل وإن العلامة على الأصل في الاسم دون الفعل (قولهم والعلامات ملزمة لا لازمة) أي ذلك هو لأصل فيها كما يدل عليه قوله وهذا هو لأصل في العلامة فلا ينافي أنها تكون لازمة أيضا على خلاف الأصل (قولهم كونها مساوية) متعلق بقوله دل مع رعاية صطلحه وهو قوله مع كون هذه الأحرف علامات . وأعلم أن بعض المحققين قال الفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالاسم أن التعريف بالاسم تعريف به هو فيجب فيه لأمران أي للأفراد والاعتكاس والتعريف بالعلامة تعريف بقوله لاسم فلا يعرف بالجر مثلا فتقولك ما يقبل الجهر غير صحيح وقولك لاسم يعرف بالجر صحيح

(المعرب والبنائي)

(قولهم المعرب والبنائي) أي من لاسمه لقوله - ولأنه من معرب وبني - ومن لأفعال لقوله - وصل امر ومعني بنيا . وأمر بنيا صاروا ... - ويحصل على بعد أن يدعى التعيد بالأول قط أو بالثاني فخط لا أنه لا ضرر في نفس الحيوان من اللحن طبعه إنما هو في كسبه ولأصل أن يصاروا . وما قيل أي من لاسمها دليل ذكر المعرب من الفعل في أثناء الكتاب وبديل قوله - ولأنه من معرب وبني - فليس بشيء أما الثاني فلا تقدم وأما الأول فلأن المذكور للمصارع فيها سياق تفصيل أمرا به وأنه يرفع تارة ويصوب أخرى ويجهز أخرى ويطن نواصمه ويجاوزه وأما أنه معرب في الجملة فهو المذكور هنا وهذا كما أنه ذكر أمرا به لاسم في الجملة هنا وصل الترويض والتسويط والمجهولون بعد ذلك في أثناء الكتاب كما هو ظاهر (قولهم فيجب أن يقدم بيان لأعرب والبناء) جعل الواجب هو التقديم للتنبيه على أن مجرد ذكر المصنف

البنائي إنما دل اتعلاه يقول لم وإنه والنون على اتعلاه الفعلي مع كون هذه الأحرف علامات والعلامات ملزمة لا لازمة فهي ملزمة ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجوبها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم كونها مساوية لأن لم فهي كالإنسان وقابل الكتابة يطعن في كل منهما ففي الآخر بخطي لاسم وقيل النداء فإن قيل النداء علامة للاسم ملزمة له وهي لخص منه إذ يقال كل قابل للنداء اسم ولا عكس وهذا هو لأصل في العلامة

(العرب والبنائي)

العرب والبنائي أسما فعول متفقان من لأعرب والبناء فيجب أن يقدم بيان لأعرب والبناء فلا أعرب في اللغة صدر أعرب

لا عرب في قوله - والرفع والنصب اجعلن امرأيا - والبناء في قوله - ولاصل في اليني ان
يسكننا - ومنه فوقع ذو كسر وهم الخ انما يخرجهم من حدة الذكر ولا يخرجهم من حدة
ويجب التقديم - لما قيل كلام الفارح يجمع ان المصنف اغفل الكلام على الاعراب مع انه
سابق في قوله - والرفع والنصب اجعلن امرأيا - ليس بلغي - لا يقال ان لا يعلم للذي انما
هو من قول الفارح فالاعراب لا من قوله فيجب ان يقدم بيان الاعراب والبناء لانه يقال
بعد تقديم قوله فيجب ان يقدم بيان الاعراب والبناء للشعر بما تقدم لادع يفي لا سيما
وذكره تعدد المعاني القوية للاعراب وذكر الخلاف في معناه لاصطلاح اي حل هو لفظي او
معنوي وبيان لاصح منهما وتعيين القتال بهما يدل على ان البراد بقوله فالاعراب تصليح
كل التفصيل الزائد على اصل المعرفة التي تتوقف عليها معرفة المشتق - واطم ان ذلك
الواجب دليله ما اخبر اليه من ان معرفة المشتق تستدعي سببته معرفة للمشتق منه وهي
معرفة بان يكون المصدر تعيين للمشتق من حيث تعيين المشتق منه كما وقعت لاهارة اليه
في كلام الحق الدواني وليس هذا في كلام المصنف بشهادة تدبر كلامه هذا هو لاجبه في
الحوار - وقد اوجب ايضا بل تقديم العرب على الاعراب لضرورة تقديم العمل على الحال
لان العرب محل الاعراب - فلي مضي ابن فلاح ان تن قدم حد العرب نظر الى انه محل
لاعراب ولا يقدم العرب دون محله فقدمه بمنزلة تقديم العمل على الحال هذا كلامه -
وفيه صنف فانه ان اريد ان معرفة الاعراب الذي هو كالمثال تستدعي سببته معرفة العمل
الذي هو العرب من حيث انه محل للعرب واد ان العرب يجتذ اخس والاعراب اهم ومعرفة
لاهم من حيث هو سبب معرفة الاخس من حيث خصومه - وان اريد ان معرفة الاعراب
الذي هو كالمثال تستدعي سببته معرفة للعرب الذي هو العمل او لا من حيث ذلك العنوان
ورد ان تقديم الكلمة واقسامها وعلامتها وغير ذلك مما ذكر في الباب السابق يكفي في دفع
تلك الضرورة شامل (قوله اي ابني) في شرح الحدود الفاكهية للناسب من معانيه
لا بانه لان المصدر به ابانه المعاني المختلفة - وقال في الفواكه الجنية ان الضير انصب
بالعنى لاصطلاحه لكن في لاجبائه والظاهر ما اقتضى ان النسبة لا تنصرف على ما ذكر فانه
قال البحث الثاني في وجه تسمية من اللفظ الى اصطلاح النحويين قال ابن فلاح في اللفظ
فيه خمسة اوجه - احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلاة
والسلام اليب يعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما
يبين لسانها ما في نفسه - الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فصدت
واعربها اي اصاحبها والهمة للسلب فكيفيت الرجل اذا ازلت حكاكته والمعنى على هذا ان
لاعراب ازال من الكلام التباس معانيه - الثالث انه مشتق من ذلك والهمة لتعديده لا
للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتفسير الذي
لحقه وظهر التفسير فساد وان كان صلاحا في المعنى - الرابع انه منقول من التعريب ومنه
امرأة عرب اذا كانت متحبة لزوجها والمعنى على هذا ان للتكلم بالاعراب يتعجب الى السامع -
الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية

اي ابني اي اظهر او اجل او حسن او
غير او ازال عرب الشيء وهو فساد او تكلم
بالعربية او اعطى العربيون او ولد له
ولد عربي اللون او تكلم بالعربي او لم
يأبسن في الكلام او صار له خيل عرب
او تعجب الى ضيرة ومنه العروبة للعبيته
الى زوجها واسما في الاصطلاح ففيه
مذهبان أحدهما انه لفظي

والعنى على هذا ان التكلم بالاعراب موافق للفتة العربية (قولهم واختاره الناطم ونسبه الى
الحققين) قال في شرحه لتسهيل اعراب هند الحققين من التخرين عبارة من الجعول
طاهر الكلمة مينا للعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكن او ما يتم مقامها وذلك
الجعول قد تغير لتغير مدلوله وهو لاكثر كالحسن والفتحة والكسرة في حرب زيد غلام صرور
وقد ياتى لزوم مدلوله كرفع لا نولك ان تلعن وتكسب سبعت الله ورويدك وكسر الكلاع
وحريط من ذي الكلاع ولم يربط بهذا الاعراب الاثر يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا .
وقد اعترض من ذلك يوجبين . احدهما ان ما لزم وجهها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح
للتغيير فيصدق عليه تغيير وعلى الوجه الذي لازمه تغيير . والثاني ان الاعراب تتحدد في
حال التركيب فهو تغيير باظهار كونه متغلا اليه من السكون الذي كان قبل التركيب . والجواب
من الاول ان الصالح لعنى لم يوجد فيه بعد لا ينسب اليه ذلك للعنى حقيقة حتى يسير قائما
به الا ترى ان رجلا صالحا للشهادة اذ ركب مع لا وضعت صفة صالح الاعراب اذا فلك تركيبه
ومع ذلك لا ينسب اليهما إلا ما هو حاصل في الحال . والجواب من الثاني ان البنى على
حركة مسبوقة باصالة السكون فهو صغير ايضا وحاله تغيير فلا يصلح ان يحد الاعراب بالتغيير
لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يخل من هذا القدر قولهم لتغير العامل فان زيادة
ذلك توجب زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون الحالة المتغير عنها حاصلية بطريق تغير لم
خلفه عامل طاهر حال التركيب وذلك باطل بيحين اذ لا عامل قبل التركيب واذا لم يصلح
ان يغير من الاعراب بالتغيير مع التغيير منه بالجعول طاهرا من حركة او سكن او غيرها على
الوجه المذكور (قولهم ما جى به) لى شيخ حدث بعد ان لم يكن على ما هو للتبادر الذي
يغير له قوله في شرحه الجعول لان الاعراب لم يكن قبل التركيب وهو في بعض الحركات
طاهر وكذا في كسرة جل غلامي على ما عند المصنف من انها كسرة اعراب وان كانت موجودة
قبل لانهم ادعوا له ان كسرة النسبية ذهبت وغلقتها كسرة الاعراب وليدع له مثل هذا ايضا
في نحو واو ايوك من نحو جاء ايوك فان الواو وان كانت لام الكلمة رجعت عند الاضافة
لأنها يوصف كونها بمعنى العامل لم تكن قبل . فاندفع انه على تفسير الجي به بالحدوث
بعد ان لم يكن لا يصدق التعريف على ايوك مثلا اذا دخل عليه عامل الرفع اذ الواو كانت
موجودة قبل دخوله (قولهم لبيان معنى العامل) لى بيان الامر الذي يطلبه من فاعلية او
مفعولية او اضافة او امرية او عطية او مطوقية او استيفاء . ففي شرح التسهيل للمصنف
ويجب ان يعلم ان المعاني العارضة للتكلم عربان ما يعرض قبل التركيب وما يعرض معه
كالناطية والمفعولية والاصافة وكون المتعارف مأمورا به او علة او مطوقا او مستانفا فهذا
الحرب صائبة معانيه على صيغة فاختار الى اعراب يميز بعضها من بعض ولاسم والمصارف
شريكان في قول ذلك مع التركيب فاشتراكا اعرابا . وفي شرحه لا يقري ان المعاني المتصورة
على لاسم والفعل مشتركة بين ما يدخلهما قبل التركيب كالصغير والجمع في لاسم وكالمعنى
والاشتغال في الفعل وما يدخلهما بعده كالناطية والمفعولية في لاسم وكالامر والنهي والشرط في
الفعل وكذا في غيرها من شروحه . ومنه يعلم ان من اعصر في بيان للتصنيف على الناطية

واختاره الناطم ونسبه الى الحققين وهو
في التسهيل بقوله ما جمع به لبيان
معنى العامل من حركة او حرف او
سكون او حذف والثاني انه معوي
والحركات دلائل عليه

والفعلية ولا عاقلة لم يرد حصرًا لئلا انه عاقلها بالتحسين ككونها التي في لاسمها التي لا عاقلها اصل
فيها والعامل ما اولى في عاقل الكلمة اثرًا له تعلق باللفظ التركيبي فيخرج مثل الفاعل الساكنين
الذين لا يحررون نحو سن ابنك ومن الله فانه وان اثر الكسرة في عاقل الاول والفقعة في عاقل
الثاني لكن لا تعلق لهذا الاثر باللفظ الحاصل من تركيب اسم الاستفهام مع تاليه والحرف
مع مجهولة وانما هو امر مرجح مجرد اللفظ ونحو الفاعل حركة فوهة عليه حل كم خذت وكم
بلك وم كم خذ لك اي كم اخذت وم ابلك وم اخذ لك ودخل من العوامل ما كان زائدا او
هيوه . وقالوا كمن الزائدة نحو ما قام من احد لتاثيرها كسرة احد ولها تعلق باللفظ التركيبي
من حيث كونه علامة على مسطبة مدفولها لما دل عليه الحرف من ضرورة الاستغراق .
والثاني كالفعل من فلم زيد لتاثيره في عاقل زيد حركته الرفع ولها تعلق باللفظ الحادث
بالتركيب ايضا من حيث كونه علامة على الفللية وهذا تعريف المصنف للعامل فلا يرد عليه
دور . نعم من عاقل لا عاقل بما ذكر والعامل بما يتصل به اللفظ يقتضي للعاقل يرد عليه
الدور . ودفع بانه تعريف لفظي لبيان اللفظ الذي وضع له اللفظ (قوله واخاوة لاطم) اختاره
الشيخ لانه واجه له بيان لا عاقل اذا اطلق اصطلاحا على التغيير فقد خصص بعض التغيير
بحر تخصيص له بعض مطلقاته او الى اللفظ كان غلا للفظ بالكيفية من مدلوله اللغوي وليس
للمصالحين نقل اللفظ من معناه بالكيفية . وفيه امر دهم انه ليس للمصالحين نقل اللفظ من
معناه بالكيفية ممنوعة والسند انهم نقلوا التثنية من معناه المصدرية الى التثنية المخصوصة واللفظ
من الطرح الى ما يطرحه اللسان قط وغير ذلك مما هو كثير في سائر الفنون ولم يتكره احد
(قوله تغيير اواخر الكلم الخ) التغيير باق على معناه المصدرية لان العرف الذي هو
لا عاقل كذلك ومغايلة الاواخر بالعوامل تقتضي ان يكون تغيير كل عاقل بعامل ويخرج بذلك
التغيير بنقل او اتباع ونحو ذلك والوارد بالداخلية للسلطة فيدخل العامل المتاخر والمتقدم
والعنوي واللفظي ويخرج نحو . اتاك اتاك الاحقون فانه غير مسلمة لفظا وتقديرا اما
حالان من تغيير الى انهما مصدران يعني للفعل اي مفعول اثره لان نفس التغيير ليس مفعولا
او مقدرا لان الحال حيث مصدر متكرر ومصلحها الخبر واما مفعولان مطلقان ويراد اسم المفعول
ايضا اي تغييرا مفعولا او مقدرا على ما سلف واما تمييزان مفعولان من المصنف اليه اي تغيير
لفظ اواخر الكلم او تقديرها اما عاقلة في تغيير الى اللفظ فواحدة واما الى التقدير فلثلاثى ملازمة
لان لا عاقل حصل التقدير واما خبران فكان المصنوفة مع اسمها اي سواء كان ذلك لفظا او
تقديرًا . ويحتمل ان يكون تخصيصا لتغيير لا عاقل واختلاف العوامل على انه من بلب تنازع
للمصدرين بناء على ان التنازع يجري في العاملين الجامعين لكن صرح لا وجه بمقتضى (قوله
لان الذبح الثاني يقتضي الخ) قد اوجب هذه بان للوارد من اختلاف العوامل لازمة
وهو الوجود وكأنه لم يلفت اليه وقد اصرحوا بالتفاوت من اعماله في هذا التعريف على ما
ارتاحه لانه مجاز بلا قرينة في الصريف (قوله على صفة يراد بها الثبوت) اما التي
لا يراد بها ذلك فليست بناء كرمع ثوب على ثوب والوارد من الازالة ما يجري على العرف
فلو اريد الثبوت في المثال لم يتكده ايضا (قوله لا لبيان معنى العامل) اخرج به لا عاقل

واختاره الاطم ويكيرون وهو ظاهر مذهب
سبويه وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم
لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او
تقديرًا والمذهب الاول اقرب الى الصواب
لان المذهب الثاني يقتضي ان التغيير
الاول ليس امرا بل لان العوامل لم تتغير
بعد وليس كذلك والبناء في اللفظ ومع
شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت
واما في الاصطلاح فقال في التسهيل ما
جاء به لا لبيان معنى العامل من
شبه لا عاقل

وبهم يكسر فسكون أو يفتحان لثان بمعنى الغيبة أي من لامر للمباهة للعراب أي في كونه
 حركتهم أو فتح أو كسر وكونه «آخر الكلمة لا حصرها» (قولهم ليس حكاية الخ) اسم ليس
 صير مود لما والمخاتبة نحو من زيدا أو عن زيد لثالث الأريت زيدا أو مررت بزود ولا تبايع
 كقراءة زيد بن علي وغيره «المجد لله» بكسر الدال وقراءة المحسن «للملائكة استجدوا» بهم
 التاء ثم كسرة لاتبايع أما متاخرة «كالمجد لله» أو حقة نعو «في أم الكتاب» في قراءة
 الآخرين وهي لغت قرش وهذيل ووازن والقناة الساكنين كقراءة ورش «ألم تعلم أن الله»
 والعطف من القاء الساكنين نحو «تن يفا الله يملكه» لا يعجز المؤمنون الكافرين أولياء
 من دين المؤمنين «وأنسا لم يزد على ما ذكره ولا للمخاتبة كهم صريحا ولا لكراهة أربع
 متحركت أما استكفاء بالصرىف بالألف وأما رعاية للفول ببنه الأول «على العم والثنائي
 على السكون» (قولهم جو لزيم مخر الكلمة) أحجز بأخر الكلمة من أولها وسطها وبالحركة
 والسكون من العرب الخفيف لعدم لزيم ذلك فيه وبغير عامل ما لم يكن ذلك اللزيم عامل واحد
 ويولا احتلال من نحو الفتي من حيث لزيم الله السكون فليس هو من حيث ذلك مبني . وأما
 من حيث تقدير الحركات في لثالث فصارح بما قبله لوجه لا يخطئ بذلك التقدير فليس
 قيد ولا احتلال مستدركا كما وهم ولا ترد حيث من حيث لغاتها لأنها من حيث كل لغت لازمة
 غير مخطئة . وأعلم أن التعبير بلزيم حالة واحدة كما وقع في كلام غيره أولى من التعبير بلزيم
 حركته أو سكون لأنه يوم أراد لزيم لأحد لهم يعني مدم المخرج من الحركات الثلاث
 والسكون إلى غيرها ليس كذلك وكأنه أحمده على المعنى التبايع مع ما في هذا من الإشارة إلى
 تفصيل اللزيم بكونه حركة تارة وسكونا أخرى (قولهم والنسابة في الصيغة الخ) لا يريد أنه
 طاهر بالنسبة لجميع المعاني القوية التي قدمها فانه غير طاهر كما هو طاهر (قولهم ومنه
 الخ) يريد أن طاهر العبارة أن مجسوع العرب والمبني قسم واحد وليس كذلك وأنه يخرج
 على تقدير منه معرب ومنه مبني يخفى منه الثاني أحدا على وهو ح المعنى المراد ونظيره
 «فمنهم شقي سعيد» «مها عالم حصيد» وغير ذلك مما هو كثير . وهذا ولاصن في أعراب كلام
 الصنف أن تكون كلمة منه بمعنى يصعد مبتدا ومعرب غير لأنه مبني الفاعلة وكذلك ومنه
 مبني كما إشار إليه السعد في قول النخعيين ثم لأساند منه حقيقة طلية ومنه مجاز على وحققه
 في شرح الكشاف وأخصاه كلام الكشاف أيضا في قوله تعالى «فلخرج به من الثمرات رزقا
 لكم» حيث إشار إلى أن من تبجيحية في موضع المفعول به ورزقا مفعولا من أجله وقال الطيبي
 وإذا قدرت من مفعولا كانت اسما كقوله - من من يميني تارة وأمامي - وقال السيد السند
 من الثمرات على تقدير التبعض مفعول به وقال بعض النحاة في قوله تعالى «ومن الناس
 من يقول» كون من التبجيحية مبتدا وتن يقول خبر هو الذي تصفيه جزالة نظم التنزيل إذ لم
 يستند على عكس من الخبر زيادة على البندا (قولهم أي وبهمه لآخر) كلمة بعض تسمير منه
 وزيادة قيد لآخر تسميه على أن العبارة بمبجرحا أن لم تكن صريحة في عدم المحسر بقرينة
 المدول من الصيغة المنفصلة السابقة في أمثال هذا الكلام فلا أقل من لاحتمال وجو صر وأن
 ذلك مدفع باراته هذا التقييد بدليل أن منجبه ذلك وأنه قال فيما سياتي - ومعرب الاسماء

وليس حكاية أو ابتاه أو نغلا أو تخلصا
 من سكونه فعلى هذا هو لفظي وقيل هو
 لزيم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير
 عامل أو احتلال على هذا ومعني والنسابة
 في الصيغة على النحويين فهما طاهرة
 (والاسم منه) أي وبهمه (معرب)
 على لأصل فيه ويسمى عتكنا (و) منه
 أي وبهمه الآخر (مبني) على خلاف
 الأصل فيه ويسمى غير متحرك ولا واسطة
 بينهما على لأصل الذي ذهب إليه الناطم
 ويعلم ذلك من قوله - ومعرب الاسماء ما
 قد ملأها من طيبة الخرف ...

ما قد سلفا من شبه الحرف - ... يدل ذلك على ان مراده ما ذكرنا قوله ولا واسطة بينهما
على الاصح الذي ذهب اليه النظم وعلم ذلك من قوله الخ . فما قيل هذا يقيد ان قوله
منه كذا ومنه كذا يقيد المحصر وليس كذلك بل ربما يقال يقيد عدم المحصر بقرينة العدول
من لفظة الشائفة في احوال ذلك ليس يعني (قوله ويندو) هذا التقدير إشارة الى ان
قوله لشبهه حلقى يخبر مبتدا محذوف لا بقوله مبني لان مقابله للعرب من غير تقييد
تقتضي عدم تقييده لكن يقال تلك المقابلة تتم بدون ذلك مع تقييد العرب بما لا يباين
الحرف بل هو أولى من حنف ركي لا سند معا . ويندفع بان في ذلك حوالة على مجهول
حيث لم يعلم مشابهة الحرف الباتان وبه تكرار مع - وعرب لاسمه ما قد سلفا الخ ثم
يتمتع تقييد بنوده بالواجب على ما يدل عليه التقييد بقوله مدني . ويقول اصلا فلا يرد
بقوله الاضافة الى مبني واما حذام فقد قيل بنيت لضمها معنى تاء التانيث اذا اصله حائفة
فلا يحتاج في دفعه لما ذكره ويحتمل ابقاء الاطلاق على حاله ويجعل قوله كالشبه إشارة
للسبب الجبروت كالامانة المذكورة ونحوها وهذا انما يتم لو دخلت الكفا على شبه من
الحرف مدني لا على الشبه الرسمي (قوله لعنه من الحرف مدني) اورد على هذا
التعليل انه يقتضي تقدم وضع الحرف لتلا بطن حمل الاسم للوجود على اللعدم ولا معنى
له . وواجب بالفتح والسند انه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تلميز
وضعه بان يوضع الاسم أولا ثم الحرف ثانيا ثم يحكم الاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة ولو
سلم فيجوز ذلك باعتبار تغل الواضع وما رتبته في ظنه بان تغل أولا لانواع الثلاثة عند
ارادة وضعها ولا حظ معانيها ومقتضعا وحكم باستغناء بعضها العمل على بس فيما يقتضي من
الحكم . والجواب المحرر ان يقال ان التخصي لاهراب المعربات انما هو احوار للعاني المخطئة
التي تخلص فتخرج لميز وذلك منوط بالامتعاد وتلك المشابهة المانعة من اعراب القاطعة
بالبناء منوط بذلك ايضا فلا يقتضي التعليل المذكور تقدم وضع الحرف . واعلم انه يكفي
في بنية الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل
من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابهته له من وجهين . قال في البسيط والفرق ان
مشابهة الحرف تخبره الى ما يخصه الحرف من البناء وطه البناء قوية فلذلك جرده
الطه الواحدة واما مشابهة الفعل فانها لا تخبره من اعراب وانما تحدث فيه تقلا ولا يتحقق
القتل بالسبب الواحد . وفي الامثل لابن الحاجب ان قيل لم يبي الاسم لعنه واحد واتسع
من الصرف لشبهين وكلا لاهرين خروج من اصله . فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف
يعد من الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه تناسل بلا في الجنس الاسم كالحرف الا
تري انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولا لانه احد القسمين ويبقى الاسم والفعل
متركيين فيفرق بينهما بوجه احسن من وضعهما بالنسبة للحرف فوزان الحرف من الاسم
كالجماد بالنسبة للادمي وزان الفعل من الاسم كالحجران من لادمي فبهم لا تمان بالجماد
ليس كشبهه بالحجران فقد علمت ان النسبة الواحدة بين الشئيين ما هو ابعد كتناسلت
معددة بينه وبين ما هو قريب منه . وقال ابن التتلي في تعليقه على القرب فان قيل

وبنوده (لعنه من الحرف مدني) اي
عرب لقوته يعني ان طه بنية الاسم
منصورة في مشابهة الحرف شبهها قويا
يقربه منه ولاحتراز بذلك من الشبه
الضعيف وهو الذي صارعه شيء من
خراس الاسم

(كالشبه الوهمي) وهو ان يكون لاسم
 موصوفا على صورة وضع الحروف بان
 يكون قد وضع على حرف او حرفي معناه
 كما (في اسمي) قولك (جئتنا) وحسب
 التاء وتلازم الاول على الحرف الاحادي
 حرف والثاني على حرفين فشاءه الاول
 كيه المجر وعابده الثاني الحرف الثنائي
 كمن ولاهل في وضع الحروف ان تكون
 على حرف او حرفي معناه وما وضع على
 انشكر فعلى غاي لاصل واصل لاسم
 ان يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع
 على اقل منها فقد ضاها بالحرف في وضعه
 واستحق الياء واعرب نحو يد ودم لانها
 ثلاثيان وحسب تسمية ه قال الفارابي
 قاني قوله جئتنا موصوفا على حرفين
 فانها حرف لين وضعه اوليا كما ولافلان
 هيتا من لاسمه على هذا الوضع غير موصوف
 نص عليه سيويه والنحويون يختلف
 ما هو على حرفين وليس لثانها حرف
 لين فليس ذلك من وضع الحرف الشخص
 به لم قال وبهذا يعني اعرس ابن جني
 على سن اهل لبناهم ومن بانها موصومان
 على حرفين فلفيها هل ويل لم قال فعلى
 الجملت وضع الحرف الشخص به انما هو
 اذا كان لثاني الحرفين حرف لين على
 حد ما مثل به الناطم لما اشار اليه هو
 التحقيق ومن الملق الوضع على حرفين
 واثبت به شبه الحرف فليس الملاقه
 بسديد انتهى (ر) كالشبه (للعربي)
 وهو ان يكون لاسم قد تضمن معنى من
 معاني الحروف لا بمعنى انه حل محلا
 هو الحرف كضمن الطرف معنى في
 والتبيز معنى من بل بمعنى انه خلف
 حرفا في معناه اي اتي به معنى كله ان
 يردى بالحرف لا بالاسم سواء تضمن معنى

لم يثبت لاسم لشبه بالحرف من وجه واحد . فالحرف ان لاسم بعيد من الحرف فلهذه به
 يكاد يفرجه من حقيقته قلوا قوت لم يظهر ذلك فيه فلا جرم احترناه (قوله كالشبه الوهمي)
 مرسته ابن الطار بالقضي فانه قال في تبديد الجدل هذا الشبه على حرفين لفظي وحرفي
 فاللفظي نحو كم لانها اشبهت هل لكونها على حرفين واللفظي ان يضمن الحرف او يكون
 مقفرا الى ما بعده وهذا التصير وان كان حسنا باعتبار غايته للعربي لكن التصير بالوهمي
 لحسن التبيه على شرط تأثيره (قوله ولاصل في وضع الحروف) اي الغالب وقول الصيرفين
 لاصل في كل كلمة ان تكون موصوفا على ثلاثة احرف حرفي يبتدا به وحرف يوقف
 عليه وحرف يكون واسطة بينهما اي الثلاث طبعها كما صرحا به فلا تعارض ويوجه هذه لاصلته
 ان الحروف عالات فللتسبب فيها الخفة (قوله واعرب نحو يد ودم الخ) الحكمة في
 ردم الياء للتصغير لزوما حيث قالوا بديته مثلا دون التثنية حيث قالوا يدان بطراد وان قالوا
 ايما يدوان يحصلان عند مفروق قد تضمنت منها ان تبهما
 وقالوا فليسوا انا على جهر ذهبا جرى الديان بالخبر اليقين
 ان التثنية كثيرة الدوران على الثلاثة والتصغير قليله الملهو الياء في التصغير دون التثنية
 على الوجه المتقدم ليهف في كلامهم ما يستقلون ويقل ما يستكثرون وهذا لوجه من حكمة
 اللطيرين (قوله اوليا) احترز به من ما بالصدر (قوله فان شيئا من لاسمه الخ) لاظهر
 انه تحليل لمختلف من هذه العبارة تفديوه كما يدل عليه بخلاف الخ وانما كان ذلك من
 وضع الحرف الشخص به والبراد لاسمه العربيه التي هي لاصل فلا يزد ان من اسماه الشرط
 ولاستعمل ما هو على ظاهر هذا النحو ولا ما اليوصولة (قوله على حد ما مثل به الناطم فما
 اشار اليه هو التحقيق) لا يناسبه كلامه في شرح التسهيل حيث مثل فيه بين وبين ولم
 يحتر بالوضع الخاص بالاسمه ولا بالوضع الخاص بالحروف وانما احتر لاصلته فيها فقط مع
 انه الذي يناسب ما ذهب اليه من ان سبب البناء مصور في الشبه المجري في لانواع
 لا ربه او الخمسة واللا لوردت طبعه من التكررة الموصوفا فانها لم يوجد فيها واحد من ذلك
 وقد بينت قال في الشرح وجعل شبه لاسم للحرف سببا للبناء اولي من جعل شبه لافته
 احبارا عن احبار غيره وعدم انشاء احبار غيره عن احبارا فاما شبهه به لفظا فبان يكون على
 حرف او حرفين ولا ثالث له يعود اليه فان لاصل في الاسم كيرضه على ثلاثة فصاعدا
 لا تقسامه بالسوية على الواجب الثلاثة من اللبدا والتبوي والوسط والاصل في الحرف كونه
 على حرف كيه المجر ولا في المجر والجزم او حرفين كند ومن (قوله قد تضمن معنى من معاني
 الحروف) اي صار معنى الحرف يردى بلفظ لاسم لا بمعنى انه حل محلا هو الحرف اي
 يقع في مكان هو مكان لان يقع فيه الحرف ويؤدي معناه بنفسه من غير ان يردى بلفظ ولهذا
 طرح لفظ الحرف وصار غير منظور اليه في الاول دون الثاني . وسرى تحقيق هذا اللغام فيما
 تسطيعه منا في طالعته بلب الطرف ان شاء الله (قوله اي اتي به معنى كله ان يردى
 بالحرف) اي وذلك ملزم للبناء حال كونه في الحرف فليكن كذلك حال كونه في لاسم
 ولما كانت اللفظ الحروف ليست تدل لالا على ذلك لم يكن لالا البناء بخلاف لاسماء فانه

تدل على ذلك وعلى معاني أخرى سميت أصلها البناء لفظا قسما لحي ذلك ولا عرب مثلا
 نظرا لظن اللعاني لاصليه فاندفعت تفكيكات الناطرين فتدبر (قولهم لانها تصمتت
 معنى حرف كان من حكم ان يصعدها فطرا الخ) اعلم ان فهم للعاني من الالفاظ انما هو
 بعد العلم بالجمع فلا بد ان تكون للعاني حيرة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى فان
 لوط مع ذلك الكون مبرزاً مبهوداً ماسوحاً عند السامع فهو معرفة وان لم يلاحظ مع ذلك
 فثورة وكل اسم كغيره من الالفاظ الموصوفة مضاف به الى مدلوله إلا ان الثقرة يشار بها الى ما
 لم يلاحظ تعيينه والمعرفة يشار بها الى ما لوط فيه ذلك لم التعيين المشار اليه في المعرفة
 ان كان من جوار اللفظ فلم جنسي ان كان للمعبد الجنس وشخصي ان كان حصه وان لم يكن
 من جوار اللفظ فلا بد من قرينة لذلك التعيين فان كانت الاشارة الحسية فسلمه لاشارة
 وان كانت تكلما او خطابا او فيته فالعناصر وان كانت نسبة بحرية فالوصلات او اضافية
 فالعناصر الى واحد منها وان كانت حرف الصريف فالعرف بالاداة . وإذا تهد هذا فنقول
 اذا اردت الاخبار عن حال الالفاظ الغير البهيمية يجمعها لعانيها تقول كل لفظ غير مهبل مبروع
 لعنه اسما كان او فعلا او حرفا ولا تقول كل لفظ كذلك مبروع لان يشار به لعنه إلا ان
 تجعل لام لان يشار ليس صلت مبروع بل للتليل حكما حي في قول بعضهم الفاعل الهدية
 مبروعة لان يشار بها الى المهد مع ما في قوله مبروع من المسامحة فانه طاهر من الهدية
 انما وقعت بالجمع لاقراني لتعين مدلولها للمعبد فذا او خارجا والفرس من ذلك الجمع
 ان يشار بها لذلك التعيين ويشار بها مع مدلولها بسبب الجمع التركيبي للامر للمعين للمعبد
 فذا او خارجا . نعم اسماء الاشارة نحو ذا مبروعة المشار اليه والفرس من ذلك ان يشار
 بذلك اللفظ للثلاث المعينة بالاشارة الحسية اليها فاللازمة للذكورة جزء مسمى من اسماء
 الاشارة وهي معنى عالي جزئي ادنى بما هو اسم وجهه ان يرمى بالحرف كالنبتية والمطلب
 اللذين يكتفان اسماء الاشارة في نحو ذلك زيد لانها التي تربي للعاني لآلية إلا انهم لم
 يصموا لها حرفا بتهلة استقره الحروف المعاملة والبهيمية فثبت ان الاشارة معنى حرى وانه
 لم يجمع له حرف وان كان من حكم ان يصعده وهذا تحقيق نفيس يتدفع به لايراد المهور
 الذي لم يدفعه الناطرون بما يليق ان يحدد عليه (قولهم وكيانية من الفعل الخ) اي
 وكالبيه الاستعالي الذي يجمع فيه بين الاسم والحرف بالنيابة عن الفعل مع عدم الالفاظ
 للعوامل في كل الذي هو مقص للعراب في اللفظ او العمل ويتحقق هذا النوع بضمومه
 من الفيه بين اسماء الالفاظ كيهيات مثلا ويص الحروف كليت ولعل مثلا فان ليت
 ولعل ومعا لان يدلا على معنى اتنى واترجى ومهى اردت ان تدخل عليها عاملا من العوامل
 المتصية لنوع من الاعراب لم تغفل له وتكلمه لا لفظا ولا مصلا فلا يدخلها اعراب لا لفظا
 ولا مصلا فلا جرم تكون مبنية اذ لا واسطة وقد وجد ذلك بينه في يهيات مثلا فانها بمعنى
 يد ومهى اردت ان تغفل عليها عاملا من العوامل المتصية لنوع من الاعراب لم تغفل له
 لا لفظا ولا مصلا إلا ان معي تلك الحروف على هذا الوجه معي على لامل كون اصلها
 البناء واما معي هذه لاسمه على هذا الوجه فليس كذلك بل كان يجزي ان تغفل للعوامل

حرف مبرود كما (في معنى) فانها اتصلت
 للاستفهام نحو متى تكم ولطرا نسر متى
 تكم اقم فهي مبنية لضمها معنى الهرة
 في الاول ومعنى ان في الثاني وكلاهما مبرود
 او غير مبرود (و) ذلك كما (في هنا)
 اي اسماء الاشارة فانها مبنية لانها
 تصمتت معنى حرف مكان من حكمهم
 ان يصعدها فطرا لان الاشارة معنى
 حقه ان يرمى بالحرف كالمطلب والتبديه
 (وكيانية من الفعل) في العمل (بلا تاني)
 بالعوامل ويسمى الفيه بالاستعالي وذلك
 مبرود في اسماء الالفاظ فانها تعمل نيابة
 عن الالفاظ ولا يعمل غيرها فيها بناء على
 الصحيح من ان اسماء الالفاظ لا تعمل
 لها من الاعراب حكما سياقي فليثبت
 ليت ولعل مثلا الا ترى انها ذاتيتان
 من اتنى واترجى ولا يدخل عليهما عامل
 ولاحتراز بانضاه الفاعل ها نائب من
 الفعل في العمل ولكنه يتناثر بالعوامل
 كالصدر النائب عن فعله فانه مبرود
 لعدم كمال مشابهته بالحرف (وكاقتلوا
 اسلا) ويسمى الفيه لاقتضاري

حتى يدخلها لا مرطب لانها اسمك ولا صل في الاسماء لا مرطب وانما خصصت لعل واخراتها
 بلن يعبه بها هنا كونها اقرب لاسماء الافعال من سائر الحروف التي لم تفعل للعوامل بسببه
 لا شريك في الامرين معا وحمل الشيء على ما هو به ابيه اولى . ويحذف فقد وجدت الطنة
 اللينة البناء في لعل خلا وفي هيئت خلا فلا جرم تكون مبنية فالصنف لم يصر في هذا
 القسم والذي بعده لاسم النوع كما تعرض له فيما قبلها وانما تعرض للجامع الذي هو مله
 لية ليرحب البناء هنا وهو التباينة من الفعل مع عدم لانفعال للعوامل الذي هو سبب لا لمرطب

اما ان اريد الطنة لآتية فخط فبقال ان الاسماء المخصوصة واجبة البناء فهي نابتة من
 الافعال ولم تفعل للعوامل اذ لا سبب له سواء . وانما لم يصر الصنف وتن تبعه لكون
 العامل لا يدخل اصلا لكونه في الحروف يدهيا واما في اسماء الافعال فانه وان كان حقا لا
 ان الكلام هنا انها هو في تحوير سبب البناء وذلك لا دخل له فيه فليس المتعلم له بل يذكر
 في باب اسم الفعل مع احكام اخر كما اطردت بذلك ما تنتهم . وبما عرنا عند العامل السابق
 اندفع القول من بعض الشيخ وما وقع لغوة من الناطقين بتدبر (قوله هو ان يفكر الخ)
 الصير للعبه لا تفاري لا لا تفار الوصل لانه للتسلب لقوله سابقا كالعبه الجمعوي وهو ان
 يكون لاسم الخ ولقوله بعده كالعبه المعوي وهو ان يكون لاسم الخ ولذا يكون في الصريف
 دور حيث اخذ لا تفار للوصل في تعريف لا تفار للوصل ، بقي ان هذا غير ما للمصنف
 في شرح الصهيل فانه سعى هذا والذي قبله بالعبه لاصلا (قوله حكما في اذ واذا
 وحيث) قيل سياتي ان بابا الشرطية والاستهامية والوصولة امرت لمعالجة لزوم لا صافته
 فبلا امرت اذ واذا وحيث لذلك فانه سياتي - والزموا اضافة الى الجمل - حيث واذا ...

- والزموا اذا اضافة الى - جمل الافعال ... - ودفع بان لا صافته للجملة كلا اضافة لكونها
 في تقدير الاتصال (قوله وعند زوال الوصفية يزول لا تفار) يقال كما يزول لا تفار عند
 زوال عارض الوصفية والطر الى مجرد كونها نكرة يزول لا تفار في تن عند زوال عارض
 الوصفية والطر الى مجرد كونها معرفة فلا معنى للحكم بالاختار الاذن في المعرفة للوصولة
 دون النكرة للوصوفة . والجواب انه ليس الكلام في النكرة للوصوفة مطلغا فانها خارجة بقيد
 الجملة لا بقيد الزم بل في النكرة المخصوصة بكونها موصوفة بجملة فانها لكونها وصفت
 بجملة يصدق عليها انها اختصرت لجملة فلا تخرج للـ بقيد الزم . ويقال ان اختار الوصولات
 للجملة لذات كونها موصولات فهو لان لان ما بالذات لا يختلف بخلاف النكرة للوصوفة
 بالجملة فان اختارها الى الجملة انما هو لعرض كونها وصفت بها اما اذا نظر لذات كونها
 نكرة موصوفة لم تختص لخصوص الجملة لزم بل الوصف ولو بمفرده على ان لاصل في العت
 لافراد عند زوال ذلك العارض الذي هو الوصفية يزول ذلك لا تفار المخصوص ولذا قال

المخرج اولا ومطه النكرة الموصوفة بالجملة وانما لعرض كونها موصوفة بها فيحصل قوله ليس
 لذات النكرة على معنى ليس لذات النكرة الموصوفة والوصوف الخ على معنى والوصوف
 بها من حيث هو موصوف بها مقرر الى مقفه المخصوصة بكونها جملة . وقوله وعند زوال
 الخ على معنى وعند زوال عارض الوصفية بالجملة يزول لا تفار الى الجملة فلا لزوم . وهذا

هو ان يفكر لاسم الى الجملة اختارها
 جملا اي لازما كالحرف كما في اذ واذا
 وحيث والوصولات لاسمية اما ما اختار
 الى مفرد كصبيان او الى جملة لكن
 اختارها غير موصولة اي غير لان لا تفار
 الصنف في - هذا يتم بنفع الصديقين
 صدقهم - الى الجملة بعده فلا يبقى لان
 اختار يتم الى الجملة بعده ليس لذاته
 وانما هو لعرض كونها صافا اليها
 والصل من حيث هو صافي مقرر الى
 الصنف اليه الا ترى ان يرما في غير
 هذا التركيب لا يفكر اليها نحو هذا يتم
 مباركة ومطه النكرة الموصوفة بالجملة
 فانها مفعولة اليها لكن اختارها غير موصولة
 لانه ليس لذات النكرة وانما هو لعرض
 كونها موصوفة بها والوصوف من حيث
 هو موصوف مقرر الى مقفه وعند زوال
 عارض الوصفية يزول لا تفار - انتهى -
 كقولنا انما امرت اي الشرطية والاستهامية
 والوصولة وذان وتان والاذان واللسان
 لصنف الشبه بما عارضه في اي من
 لزوم لا صافته

والوصوف في جوارحه من الجني للمعاقب لعل قبله كونها موصوفا بها فتأمل (قوله من لهم
 لاصافة) العبيد بالزيم لاخراج كم فاتها اما بيت مع اصافتها لعدم الزيم (قوله وفي
 اليواني من وجود سورة التثنية) لاصافي ان زيادة لفظ سورة يعني انها ليست حتى
 تصحفا وذلك يحصل ان يكون كونها صيغا مرتجلة للدلالة على الاثنين لعدم استيعاد شرط
 للثني الحقيقي وهو محل النول بالبناء الذي هو لاصح . ويحصل ان يكون اليواني ان
 يقال في التثنية ذين وثان والثلاثين والثلثان وان كان حتى حقيقة يعني انها ليست بذلك
 لا ترجيح لفصل على الثاني لكونه المناسب للقول بالاعراب الذي الكلام فيه دون الاول
 الثاني له ولا قول ثالث يتناول عليه الكلام وخاصة انه محل الجمل على لحد معنيته لقرينة
 ولا ضرر فيه . وهذا يتدفع ما في التصريح (قوله فصارت كانها معطلة من لاصافة لفظا)
 لان المعنى حل في محل صدر الصلة وليس ذلك حقيقة لانه مبيد تنزيل وكانها معطلة
 من لاصافة نية لانه محبر في مقام صدر الصلة وليس ذلك نية حقيقة لانه لا معنى لنية
 انقطاع ما كان مصافا مع قيام موجب البناء وهو مشابهة الحرف فمن لاحظ ذلك التنزيل
 وقيام موجب البناء بني ومن لاحظ الحقيقة وترك التنزيل اعرب لمأخرته لاصافة هذا تبين
 مباركة . ويقال عليه ان العارض انما هو لزيم لاصافة كما تقدم وليس كذلك كما هو ظاهر
 ويجب باتيان لازمة لان حاله لا عراب قام فيها التثوين مقام الصافي اليه حكما سيق
 (قوله ورد بسم الخ) نضر على غير ترتيب الالف فان رسم المصنف الصغير مصلا يرد
 اعرابهم مبدا واخذ خبرا والاجماع على امرائنا اذا لم تصف يرد عليها من لاصافة وبتابعا
 (قوله عد في شرح الكافية الخ) عد في شرح التسهيل للفظي فانه ذكر فيه ان حلسا
 لاسمية بيت تشبها لحلسا الحرفية في اللفظ . وعد فيه ايضا الشبه المجرد في فانه ذكر في
 الصائغ ان من وجوه بنائها انها عديمة الصرف في لفظها حتى بالصغير والوصف . وعد
 فيه ايضا لاستغناء من لا عراب فانه ذكر فيه ايضا انه من وجوه بناء الصائغ استغناء من
 لا عراب بلعطف صيغها لاختلف العائى وذلك عن من لا عراب لمحصل لا حياز به
 (قوله والوارد الخ) يريد ان البليار من التثيل بخصوص فواتح السور نحو من ن من
 بين لاسمه مدم تعدى هذا النوع من الشبه لغيرا ولكن اللزاد غير ما يجادل بل اسم منه
 حتى يشمل تلك ويظهر من جميع لاسمه قبل التركيب لاسنادي او لاصافي التي تستحق
 لا عراب بعد التركيب (قوله وبصم ان انها معرفة حكما الخ) في الاشياء والظاهر قيل
 ان يتينما واسطة لا معرفة لعدم موجب لا عراب ولا نية لعدم مشابهة بين لاصل واختاره
 ابن صغير وايو حيان واختار ابن مالك انها نية واختار الرضخري انها معرفة هذا كلامه
 وهو مخالف لكلام الشارح حيث لم يزد في القول الثالث لفظه حكما لكن في حواشي السيد
 السند على الرهي جعل ملصق الكشاف لاسمه المعنوية العارية من المشابهة المذكورة
 اي في قول الكافية في حد العرب التركيب الذي لم يفهم معنى لاصل معرفة وليس النزاع
 في العرب الذي هو اسم معلول من قولك امرت فان ذلك لا يحصل الا باجراة لا عراب
 على الكلمة بعد العقد والتركيب بل في العرب اصطلاحا فلغير العلامة يعني صاحب الكشاف

وفي اليواني من وجود سورة التثنية وما
 من خواص لاسمه وانما بنيت اي
 للمعرفة وهي صافطة لفظا اذا كان صدر
 مثلها حيزا صحتوا نحره لم لتنزه
 من كل شيعة ايهم لحد . قرى بصم اي
 بنك وبصمها لانها لما حلت صدرتها
 نزل ما هي صافطة اليه متروكة فصارت
 كانها معطلة من لاصافة لفظا ونية مع
 قيام موجب البناء فمن لاحظ ذلك بني
 ومن لاحظ الحقيقة اعرب قل حلف ما
 تعلى اليه امرت ايما اقليم التثوين
 مقام كما في كل وزم ابن الطرارة ان
 ايهم مقطوعة من لاصافة فذلك بنيت
 وان لم اشد مبيدا ويحبرون بسم المصنف
 الصغير مصلا والاجماع على انها اذا لم
 تصف كانت معرفة وانما يعني الاثنين
 وان كان الجمع من خواص لاسمه لانه
 لم يحبر على سنن المجموع لانه اخص
 من الذي وكان الجمع ان يكون اسم
 من مفردة ومن اعربه نظر الى مجرد
 السورة وقيل هو على هذه اللفظة مبني جمع
 به على سورة العرب ومن اعرب خوذات
 الطاليتين حملها على نفي ذلك بمعنى
 صاحب رسلية . الثاني . عد في شرح
 الكافية من انواع الشبه لاصل
 وظل له بفواتح السور والوارد لاصافه
 مطلقا قبل التركيب فانها بنيت لشبهها
 بالمعروف للمهمة في كونها لا ماملة ولا
 معلولة ونهض بعضهم الى انها موقوفة
 اي لا معرفة ولا نية وبصم الى انها
 معرفة حكما ولاجل مسكوتها من هذا
 النوع اشار الى عدم المحر فيها ذكره
 بكاف التشبيه

مجرد الصلحية لاستحقاق الأعراب عند التركيب وهو الظاهر من كلام الأمام عبد القاهر وغيره
 المصنف يعني ابن الحارث حصول الاستحقاق بالفعل وذلك بالتركيب مع العامل وإما وجود
 الأعراب في كون الاسم عربيا فلم يعتبر أحد ولذلك لم تعرب الكلمة وهي معرفة إلى هذا جازته
 والظاهر أن عار هذا الخلاف أن مقابلة العرب والبيتي هل من تقابل الصدين أو من تقابل
 العدم والملكة فتن قال بالاول انكسر وتسمى ارتفاعها لجواز ارتفاع الصدين فماع لم القول
 بانها لا معرفة ولا مبنية وتن قال بالثاني لا يصح ذلك لأن التباينين تقابل العدم والملكة
 كالنهيين بالنسبة لتقابل الملكة فلا يجعلان فيه ولا يرتفعان منه فنهى عن قول أنها معرفة
 حكما نظرا إلى كون الأعراب ملكة وهي اعرف من مدها فلذلك خصت بالاختيار ومنهم من
 قال انها مبنية نظرا إلى أن الشبه الاحمال يتصيه . واعلم ان هذا أحد المواضع التي قيل فيها
 بالواسطة . فانها للثاني المفرد قال قم فيه انه واسطة بين العرب والبيتي . فانها الصلح
 إلى يله للتكم قال قم فيه انه واسطة بين العرب والبيتي وسوء خسا . وايضا سمر قال
 الروائي وغيره فيه انه لا عرب ولا مبني . خاسها اس قال قم منهم الكسافي انه لا
 عرب ولا مبني . سلسها الفعل المصارع الفصل بالثمن قيل انه كالصلى إلى يله للتكم لا
 عرب ولا مبني . سابعها ما كانت فيه اللم أو لاصافة نحر الرجل وفلك قال ابن جني
 في الخصائص لا مصرفا ولا غير مصرف . فانها التنية والجمع قال ايضا لا مصرفة ولا غير
 مصرفة . تساعها العلم بالنية ذكر الشيخ الاثير انه لا مقول ولا مترجل وزاد في البسيط ايضا
 كمر وزفر . عشوها ايا قال ابن درويش لا طفر ولا مصر . حادي صفها . . . له رجل
 كانت صوت حاد . قال ابن جني حذف الزوا من كانه لانه لا على حد الوقف ولا على حد
 الرسل لان الوقف يقتضي السكون والرسل يقتضي انبثاق الزوا فهو منزلة بين الرسل والوقف .
 فاني صفها اللم للقوية قيل انها لا زائدة ولا معدية بل بينهما . ثالث صفها النداء قيل
 فيه بالواسطة بين القرب والبعد . رابع صفها الاشارة قيل فيها ايضا بالواسطة بين العرب
 والاعد (قوله وعرب الاسماء الخ) ينبغي ان يجوز في لاصافة ككونها بمعنى من أو من
 اصافة الصفة للموصوف بشرط الاول من القسم البيهجي موجد وكذا الحمل ولا يصح التكلف
 فيه كما لا يصح التكلف في التوضيف على الوجه الثاني على ما اشار اليه في قول التلميح
 او لايامه إلى وجه بطله الخبر واقصاه كلامهم في مثل جرد قليلة . وإما ان يجاب الثاني وتصرم
 الاول كما فعل بعض النطرين فلا ينبغي ثم ان ما واقعة على الاسم لانه هو القسم للسمين
 في قوله . واسم منه عرب وبني والقسم يتجر جنسا لكل واحد من اقسامه . فلا يرد
 صدق التصريف على الحرف واصافة شبه الحرف للعهد الخارجي والمعهود لشبه من الحروف
 مدني أي غير عارض كما يغير لذلك قول الفارح الشبه للذكور . فلا يرد ان ايا بيت
 ولم تسلم من شبه الحرف . والمتصود من البيت يدل انحصار سبب البناء في مشافهة الحرف
 والتشبه على عدم الواسطة بين العرب والبيتي كما نزلنا عليه عبارة الفارح سابقا للاشارة إلى
 ان الأعراب لفظي وتقديري كما صرح به الفارح هنا . فلا يرد انه مستغنى عنه . بقي ان
 قوله الشبه للذكور يراد الذكر ولو حكما ليتناول ما ذكره اشارته بالكافي في كالشبه الخ كامل

(وعرب الاسم ما قد سلبا من شبه)
 (الحرف) الشبه للذكور وهذا على
 قسمين صحيح يظهر اعرابه (كالحرف)
 محل يندر اعرابه نحو (سما) بالصدر
 لغت في الاسم وفيه عشر لغات متكولة
 من العرب اسم رسم ومسا مملكة والعاشرة
 سمة وقد جعلها في قول
 لغت الاسم قد حوالت الحصر
 في بيت شعر وهو هذا الشعر
 اسم وحذف همزة والضمير
 عطفات مع مسمة شعر
 . تنبيهه . يندا في الذكر بالعرب
 لشرفه

(قولهم وفي الصليل بالبيتي) يريد أن المصنف ذكر أولا أن طلة البناء هي شبه الحرف حيث قال لشبه من الحروف وقد عرف العرب بها سلم من مشابهة الحرف فيعلم منه قلما يظلك الثوبية أن ذلك هو طلة لأحزاب كما أن غابله طلة معابله لكن تقديم ذلك الصليل الصريح على هذا الصليل الذي في قوته كونه ملكة وهي تحقق التقديم على مدهما ولا يمكن الشارح أن يبدل كلمة الصليل بالصريف لقوله بعد كونه طلة الخ فإن أبدله أيضا بالكون تعريفه ورد أيضا أنه عرف العرب لا البيتي فاندخت حركات الناطرين (قولهم تلتان أفراد الخ) طلة البناء شبه الحرف ومطولها البيتي أي مصروف مطولها لأن شبه الحرف طلة موجبة للبناء كما هو ظاهر وأفراده النوعية مصورة في ستة أبواب • الصبرات • والأعارات واسمه لأشغالهم • واسمه لأفعال • واسمه للوسولة • ويصح أن يراد لأفراد الشخصية لأن جزئيات هذه الأنواع مصورة أيضا بخلاف أفراد مطول طلة لأحزاب فانها غير مصورة لا بالنوع ولا بالشخص كذا قيل • ويرد عليه أن مجرد كون جزئيات تلك الأنواع الستة مصورة لا يقتضي صحة ارادة لأفراد الشخصية من العبارة بل لا بد من الباث كون المصنف بينها قول الشارح ليعين أفراد مطولها ولا سبيل له كما لا يخفى بل يرد هذا حتى على حملها على أفراد النوعية لأن المصنف لم يبين بعد البيتي تلك لأفراد الستة كما هو ظاهر وإن أشار إلى بعضها كما أشار إلى بعض أفراد مطول طلة لأحزاب بقوله كاره وصفا فلا يفهم ما ذكر وجهًا ثانيًا لتقديم طلة البناء على طلة لأحزاب • ولأقصى أن قلنا تبيين • أحدنا أنه إنما قدم طلة البيتي على طلة العرب لأن أفراد البيتي النوعية أو الشخصية مصورة والذي أفراد مصورة أولى بالتقديم • فانها أنه إنما فعل ذلك لأن أفراد طلة البيتي مصورة في لأربعة المذكورة أو الخمسة وأفراد طلة العرب غير مصورة فقدم طلة البيتي ليعرف أفرادها ثم يقتض لذكر العرب • ويحتمل أن أراد الشارح لأول فكان ينبغي أن يسبق قوله فقدم طلة البناء ليعين أفراد مطولها لأنه لم يذكرها هنا جميع تلك لأفراد يبيها فان أريد بيان البس كان العرب شريكًا له في ذلك وإن أراد الثاني فكان ينبغي إسقاط كلمة مطول ويقتصر على أن يقول لأن أفراد طلة البناء مصورة بخلاف أفراد طلة لأحزاب فقدم طلة البناء ليعين أفرادها فيلعل (قولهم وفعل صبي) يشير إلى أن ألف بني الثانية لأن الأخبار في التحقيق من المذكور والصنف حان لأن المصنف أن الفعل الماضي وفعل الأمر متجان (قولهم بنيًا) أصله منهما بدليل وأمرها فخصف الفاعل للعلم به وأبدل الضمير للمصنف حميرًا مرفوعًا نائبًا من الفاعل (قولهم لأول على ما يجنب به معاربه) أي فيما إذا كان له معاربه أو على تقديره أن لم يوجد وترك قيد أن لو كان معربًا لشبهته فلا يرد لأمر الذي لا معاربه له كهات وتعال ولا امر جمع الموث صحبًا كان أو معاربه أن معاربه ليس مجزومًا لبنائه لاتصاله بنون لأنث هذا تلخيص ما هم في هذا المقام • وقد يقال ليس المراد أن يتخلص لأفعال لامرية تابعة لأشخاص اتصالها بالمصاريف على معنى أنه لا بد من قبيل كل امر على خصوص معاربه مأخوذ من مادته بل المراد أن أنواع لأفعال لامرية تابعة لأنواع لأفعال المصاريف وبين أن لأفعال المصاريف على ثلاثة أنواع نوع اتصل به ألف الاثنين أو واو

وفي الصليل بالبيتي كون طلة ويجوزية وطلة العرب مدنية والأحكام بالهجزي أولي من لأشغالهم بالعلمي وأيضًا فلان أفراد مطول طلة البناء مصورة بخلاف طلة لأحزاب فقدم طلة البناء ليعين أفراد مطولها (وفعل امر و) فعل (صبي) بنيًا) على لأصل في لأفعال لأول على ما يجنب به معاربه من سكون أو حذف والثاني على الترخ لفظا كعرب أو تقديرًا كرمي وفي على الحركة

المجتمعة لو ياء الخطبة وهو يجمع بمختلف النون فكذلك الامر المتصل به ذلك يعني على خلاف
 النون وان كان بعض افراده لا يمارع له ونوع لم يصل به ذلك وهو محل الامر وهو يجمع
 بمختلف حرف الطاء وان كان بعض افراده يبي لتصله بلحدي النونين فكذلك الامر الذي
 هو بذلك الوصف يبي على خلاف حرف الطاء وان كان بعض افراده لا يمارع له ونوع
 لم يصل به ذلك وهو صحيح لآخر وهو يجمع بالسكون فكذلك الامر الذي بذلك الوصف
 يبي على السكون . وجديره تندفع تلك اللمبة من غير احتياج لما تصفوا (قوله) لغاية
 للمارح (تعلم التعليل والمعارع معرب ولاصل في الامراب ان يكون بالمحركات (قوله)
 وقومه صلة الخ) اي صدر صلة لما هو ضروري من ان تلك الانواع لا ربعة ضرورها
 الجملة بجامها فلا يرد ان الواقع ما ذكره هو الجملة لا للمعي (قوله) واما نحو عربت
 من كل ماض اسند فله الفاعل ونحو انطلقنا من كل ماض اسند الى حيز لتلك العلم نفسه
 او المارح ونحو استبح من كل ماض اسند لكون جمع السوة ولا يسكن في غير هذه الانواع
 الثلاث (قوله) كراههم الخ) لاو في التعليل لوجه تمييز الفاعل من المفعول اذا اتصل
 بنون العلم او المارح وصحلت التاء والنون على ما للسلواة في الرفع والاتصال وذلك لان
 التعليل لاو لا يتصل بطب وحنند وان كان لاصل طب وحنند وبتاء الثاني في نحو
 شجرة وقد يمنع النفس والسند ان التوالي للكرهه ما كان بطريق لاصالة في اصل الكلمة
 (قوله) فيما هو كالكلية الخ) الطرف صلق جزائي كما يقصيه المعنى فلا يلزم طرفية
 الشيء لنفسه من جهة ان الاربع مقركات قد تكون كلمة على ما دام لان الطرف ما هو
 كالكلية الواحدة من حيث صوره لا من حيث صدقه بخصوص ما فالطرفية حيث طرفية
 ام لاخص (قوله) بناء الماضي الخ) يلوح ان الفرض من هذا التنبيه التعريض بسوء صنيع
 المصنف حيث لم يقدم ذكر الماضي للتخالف على بناءه على الامر للاختلاف في بناءه مع
 ان الراجح اصابه . ويحتمل ان يكون الفرض التنبيه على ان مقتضى تقديم الامر ترجيح
 بناءه على اماره فيعارض ترجيح صاحب المعنى (قوله) قال في المعنى الخ) ماخص كلامه
 فيه لاستناد في ذلك الترجيح الى سبع ادلة . اولها ان الامر معنى من العاني وكل ما كان
 كذلك حكمه ان يبنى بالمحرف يتبع الامر حكمه ان يبنى بالمحرف . الثاني ان المحرف الذي
 به النبي وما انتي به النبي يبنى به الامر يتبع ان المحرف يبنى به الامر اما السفري
 فظاهرة واما الكبرى فلانها لغويان . الثالث ان الامرية خارجة من مقصد العمل وكل ما هو
 خارج من مقصد العمل لا يبنى به الفعل يتبع ان الامرية لا يبنى بها الفعل تحذف بالمحرف .
 الرابع انهم صرحوا باللام في الاماكن التي حذفوا منها وكما صرحوا بغيره في ما كان حذفه منه
 فقد قدره في ذلك يتبع انهم قدره في ذلك . الخامس ان فيه صفة للمعرب وكل ما فيه
 صفة للمعرب معرب يتبع انه معرب ويبيان السفري انك تقول افتر واخضر واظم واصرب
 واصربا واصربي كما تقول في الجن والكبرى ضرورية . السادس انه على زعمك بنار بالحنف
 والبناء بالحنف غير معرب يتبع ان هذا على زعمك غير معرب . السابع انه لو كان امرا لكان
 انشاك ولو كان انشاك لعهد من الزمان ولو تغير عن الزمان لكان لغرض ولكن لا ماض فلا

لغايته المتعارف في وقومه صلة وصفه
 يتجرا وحالا وشرا ويبي على الفخ لخصه
 واما نحو عربت وانطلقنا واستبح
 فالسكون فيه ماض اوجه كراههم توالي
 اربع مقركات فيما هو كالكلية الواحدة
 لان الفاعل كجزء من فعله وكذلك صمت
 عربوا ماضية اوجها متالبة الاولى . تنبيه .
 بناء الماضي يجمع عليه واما الامر فلصحب
 الكثرين الى انه معرب مجزئ بل الامر
 مقدرة وهو عندهم مصلح من المعارع
 فاصل تم تعلم فحذفت اللام للتخفيف
 وتبها حرف الصلحة قال في الفسخ
 وقولهم انزل لان الامر معنى فحذفه ان
 يبنى بالمحرف ولانه امرا لانه وقد دل
 عليه بالمحرف . ا . هـ . (واهربوا معارضا)
 بطريق الحمل على الاسم

تجسد عن الزمان فلا يتبدل ولا يغير أما الملامزة فظاهرة وأما الانشائية فظاهرة لو كان لها ماضٍ
 لكان له جاتين بحيث فلا هو ليس له إلا حالة واحدة فكيف يكون فعل مع عدم دلالة
 على الزمان . ويمكن ان يجلب من الاول يطلان الكبرى لانه لا يلزم من كونه معنى من
 اللباني اياه بالحرف ولا يدعى انه معنى ماحوط على وجه لآلية من جهة ان الطلب نسبة
 بين الطالب والمطلوب لانه ليس كل نسبة ماحوطة . انه كما صرحا به في قولك زيد هو
 قائم ونسبة التعليل الى زيد واقعة على ما حققه الشريف ولانه يلزم علمه في الخبر على انا لا نعلم
 انه ليس من حق لافعال اداء المعاني لآلية كيف والمحققون على ان النسبة الى الفاعل
 داخلته في مفهومه . ومن الثاني بانه يلزم ان يكون لا فرق بين كف من العرب ولا تعرب
 لكون طلب الكف حيث يكون ماحوطا . واليا في كليهما مع ان مناط الفرق بينهما ملحوظة
 مستغلا في الاول دون الثاني كما حققه السيد السند في مواضع وتابعة . ومن الثالث بانه
 مساداة اذ تكون الامر خارجا عن مدلوله فرع ثبوت تقدير ذال . وآخر هو اول المسألة .
 ومن الرابع بانه لو سلم كونه غير نادر لكن معارضا بان تجرده منها في المواضع الكثيرة ادل
 على الاصلية والاستقلال من الاخران القليل على الفرعية والاقطاع سيما مع الاجماع على
 اولوية عدم التقدير اذا امكن خلافه مع انه مساداة ايضا اذ كونهم حذفوا اللام وصرحوا بها
 في الاماكن التي حذفوا منها فرع ثبوت كونها افعالا معارضة وان اللام محذوفة منها وهو
 اول المسألة . ومن الخامس بان الاشتراك في وصف لا يقتضي اتحاد المشتركين لكثرة الامور
 المتباينة المشتركة في بعض الاوصاف ولا فنقول ان الثاء من عربيت معرفة لانك تقول
 عربيت عربيت عربيت نحو جاء احد ورايت احدا ومررت بلحدا . ومن السادس بانه
 مساداة ايضا لان كون البناء مطلقا لم يهد بالخفى فرع كونها معرفة وهو اول المسألة ولو سلم
 فريد انه يمكن حيث انكار احكام كثيرة فيقال هند ايراد حكم مخصص بنوع من الانواع هذا غير
 مذهب في غير ما ذكر ولو سلم فيقال القول باقطاع الامر من المعارع قول باقطاع فعل من فعل
 والقول باقطاع الفعل من الفعل لم يهد فالتقول باقطاع الامر من المعارع قول بما لم يهد .
 ومن السابع بان الانشاء لا زمان له اوله زمن حالي ولا بد على القولين فيه ان يكون ذلك من
 حيث انشأته لا من حيث قطيعه اما من حيث قطيعه فلا بد له لحدوده من زمان والزمان
 الذي انشأه لغو اضرى لا من حيث انشأته فانه من حيث انشاؤك للطلب العرب
 به لا زمان له على قول ولم زمان حالي على . وآخر بل من حيث انه فعل احبر فيه ان
 يقع حدثه من الخطاب في الزمن المستقبل فلا بد له من زمان . هذا ما جدي في هذا
 المقام فليكن بالتأمل التام (قوله لمشاخه اياه الخ) المعنى بالانيلام احتمال الصيغة الزمانية
 المستقبل والمحال احتمال رجل كل فرد من جنس الرجال وبالقخصيص تخصيصه بالعين اوسوف
 للمستقبل تخصيص رجل بالانف واللام . ويدخل اللام نحو ان زيدا ليقيم . ان ربك ليحكم .
 وبالجرى ان المذكور ما هو ظاهر في نحو يعرب وصاحب بل ولو تقديرا كما في نحو يقيم وقائم فانه
 جار عليه في تحريك الاول والثالث وتسكين الثاني لان اصل يقيم يقيم وفي تعيين الاصول التي
 هي فاع الكلمة وجنبا ولها من الزوائد وهي ما عدى ذلك . هذا وقد رد المنف هذه الوجه

لمشاخه اياه في الانيلام والتخصيص وبغير
 لام لا جدها والجرى ان على لفظ اسم الفاعل
 في الجركات والسكنات وعدد الحروف
 وتعيين الحروف الاصول والزوائد

يحتدل به على التثنية وهو لآلف ووجبت فحذف النون لميل محكي كسرهما فيتحيز الواحد
والنقص الثاني وذلك ليس قطعا فلا يرد منع اللبس بسند يماه كسر النون الذي لا يكون مع
المفرد ولا يفي أن اللبس يوجد عند الذول من الكسرة إذ يرد أن اللبس بهذا المعنى يوجد
حتى مع لآلف على أنه يصح أن لا تحذف الواو والياء إذ يقال قد يغفل عن العلة والياء
(قوله والعايط) أي للسور المتفرقة للنبسة وهي صور بنه الفعل مع نون التوكيد وأما ربه
أن الفعل للمعارض إذا كان رفعه بالهامة إذا أكد بالنون يني لرجوعه إلى لآصل بسبب المعارض
وعلى الفتح تركبه معها تركيب خمسة عشر فالوارد من قوله بني البناء على الفتح لا مطلق
البناء بتدليل كلامه السابق . فان أبهت فاجعل في كلامه هناك فهو لأجراك فيكون ذكر
الطول الأول وهو البناء وحذف طعه وهي الرفع للأصل وحذف المعلوم الثاني وهو البناء
على الفتح وأبته طعه وهي تركيب خمسة عشر . هذا وأوردوا أنهم ركبا الثلاثة اشياء في
باب لا حيث قالوا في لا ماء بارد أنه ركببت الصفة والموصوف ثم ركببت معها لا
ظهر هذا ذلك . ولأوجه لهم الفرق بأنه لما ركببت الصفة والموصوف وادخلت طمها لا
والمعامل في التابع هو العامل في المتبوع مسار الجميع بسبب ذلك كالشيء الواحد بضمتي
الفعل فانه وإن عدل في الفعل إلى أنه لا تسلط له على النون . إلا أنه يرد أن الفرض إنما
هو جعل الشئين كشيء واحد ليكون الثالث منهما كأنه ليس ثالثا وبين أن مجرد كون الفعل
مع فاعله كشيء يكفي في كون النون منهما كأنها ليست ثالثة وهذا الغدر في صورتين على
حد سواء والزائد طمها لا دخل له فلا يخبر . وهذا أن لأوجه أن يقال في الفرق أن
الثلاثة لأشياء هنا يتبع ترتيبها بضملي الثلاثة اشياء في باب لا لأن أحد الثلاثة اشياء
هنا فعل وهو كونه له دلالة معينة ودلالة مادية بمنزلة كلمتين فلو وقع التركيب فيما ذكر
لكان تركيب أربعة اشياء والآخره ولا كذلك في باب لا ولذلك لا تركيب في مثل لا رجل يتكلم
مجرد فليخبر (قوله وليس كما قال) أصل هذا لأحرص للشيخ لاثير فان النظم لما قال
في التسهيل ما لم تصل به نون توكيد أو انك قال في الشرح بعد أو انك فينبى اتفانا
فتعقب لاثير بأن القول بأمرابه لاين درستويه وابن طامحة والسهيلي وجماعة لا استحقاق
المعارض أياه فلا يعلم لأمرابه إلا بعدم مرجبه وبغلة موجه من المعارض بتدليل بقائه وهو
معها أي النون مقدر منع من ظهوره ما فيه من الشبه بالساحي (قوله الذي به) كان
غرضه بهذا الكلام أن المقصود من البيت إنما هو بيان أن بناء الحرف بالاستحقاق وأما
مجرد اتصافه بالبناء الذي هو محل اجماع فمطم كيف وقد ذكر أن لاسم إذا شاهه يني
فكيف لا يكون مبنيا وعلى هذا يتدفع لأحرص على المصنف بعدم التوفية بالمراد لعدم استلزام
لاستحقاق لأطام من غير احتياج لأن يجلب بأن الرابع يعلى لأشياء ما تسحق (قوله
لا يخبره من المعاني الخ) نعمه الشيخ لاثير جواد التبعيض والبيان ولا جدانية على من
مثل رده البدر الدمايني بأن الكلام في المعاني الطارئة بالتركيب لا لأفرادية (قوله أن
يسكن أي السكن) الظاهر أن يقول أي السكنين إلا أنه عدل لازمه كونه عبارة النكاح
ولانه وصف الكلمة من غير احتياج لتكلف ولانه لا يقتضي أن المحركة كانت موحدة

والعايط أن ما كان رفعه بالهامة إذا
أكد بالنون يني لتركيبه معها وما كان
رفع بالنون إذا أكد بالنون لم يبين
لعدم تركيبه معها لأن العرب لم تتركب
ثلاثة اشياء . تبينه . ما ذكرناه
من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المهور
والمصور وذهب لأخلص وطائفة إلى
البناء مطلقا وطائفة إلى لأمراب مطلقا
وأما نون لآلت فقال في شرح التسهيل
أن لأصل بها مبنى بلا خلاف وليس كما
قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه
وابن طامحة والسهيلي إلى أنه معرب
بأمراب مقدر منع من ظهوره ما عرض
فيه من الشبه بالساحي (وكل حرف
مستحق للبناء) الذي به بالأجسام إذ
ليس فيه محكي لأمراب لأنه لا يتصور
من المعاني ما يستعاج إلى لأمراب
(ولأصل في البيت) أسما كان أو فعلا
أو حرفا (أن يسكن) أي السكنون لمحمدة
وفال المحركة

والتي قيل طو حرك اجمع ليلال

(ومنه) اي ويصل البني حرك لعروض

اصهي تصريكه والمحرك (نوحه وذو

كسرو) ذو (هم) فذو الفتح (كايين)

وحوب ورب وذو الكسرو نحو (اس)

وجبر وذو الصم نحو (حيث) ومنشد

(والساكنين) نحو (كم) واحوب وجل

فالبناء على السكون يكون في الاسم الفعل

والحرف لكونه لاصل وكذلك الفتح لكونه

الحرف المحركت واقر بها الى السكون واما

الصم والكسرو فيكونان في الاسم والحرف

لا الفعل لتعظيمه ونقل الفعل وبني ابن

لصبيه بالحرف في المعنى وهو الهمة ان

كان استعماله وان كان غريبا وبني اس

عد الجازئين لصعته معنى حرف

التعريف لانه معرفة بغير اداة طعيرة

وبني حيث للاختصار اللام الى جمله

وبني كم للعبه الوجدى او لصعته

لاستعظامه معنى الهمة والتجربة معنى

رب التي للتكثيره تبينه ما بني من

الاسماء على السكون فيه سوال واحد لم

بني وما بني منها على حركة فيه فثلاثة اسئلة

لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما

بني من لاصل او الحروف على السكون

لا يسال منه وما بني منها على حركة فيه

سوالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا

واسباب البناء على الحركة خمسة التفاهة

الساكنين كايين وكون الكلمة على حرف

واحد كبص الصعرات او عروصا لا يتندا

بها كيهل المرواها اصل في التكن كاول

او شابهت العرب كالماضي فانه اشبه

المصارع في وقوعه مقفلة وحالا وخيرا

كما تقدم واسباب البناء على الفتح طلب

المخفة كايين ومجاورة لالف كايان وكونها

حركة لاصل نحو يا حمار ترحم مضار

بلادة واحدة نحو يا لزيد اسمر ولا تباغ

بجلفه هو (قولهم والتي قيل) اي تكون معناه مقفلا لتسعين حتى كانه تركب معناه ان

كان حرفا وحدا وزمانا ونسبة ان كان فعلا ولا تضام فيه الحرف الى معناه لاصلي سواء كان

في المعنى او في الوجود او في الاستعمال او في الاقتدار ان كان اسما . وما قيل اي لصعته معنى

الحرف زيادة على معناه لاصلي فيكون مركبا فيه قصور طغر لعدم جريانه في الحرف بل في

الفعل ايضا بل فيما مدى النوع الاول من الاربعة التي ذكرت للشيء حامل (قولهم اي ويصل

البني الخ) احد لا يصل ما تقدم في قوله . . . ولاصل في البني ان يسكن . وانما زاد ما

ذكر دفعا لما عسى ان يوجع منه ان ما خرج من ذلك لاصل ليس من البني (قولهم لتعظيمه)

اما الاول فثلاثة انما يحصل باصالح الصلطين الواصلين الى طرف الفعلة . واما الثاني فثلاثة

انما يحصل باصالح العلة الواحدة المجذبة الى اسفل (قولهم ونقل الفعل) بدلالته على

الحديث والزمان والنسبة ومعها (قولهم لتعظيمه معنى حرف التعريف) الصير بالتمسك للشيء

على انه لم يرد فيه عدل واتصاف كلمة معنى طغر في ان المعنى الذي كان في الحرف سلب منه

وايدي بكلمة اس فالحرف مطروح غير منظور اليه . ولا يريك قوله بعد لانه معرفة بغير اداة

طاعة فان الفاعل المستند من غير يصرف للداة وطورها بهذه القرينة وهذا بحيث لا ينبغي

(قولهم وبني كم للعبه الوجدى او لصعته الخ) هذا التزيد منظور فيه لما قدمه قبل من ان

بصمهم لم يفتقر الى الشيء الوجدى كون الثاني حرف لين والبص المفتوحه (قولهم وما بني

من لاصل الخ) هذا كلام حق لا يعزى فيه فقد انتفت طيه كلمة التعم ولا يتخالفه كلام

الشارح السابق فقد قلنا ما ينبغي التنبه اليه على انه ولو كان ضروري البطلان لا يباغذ به .

هذا وما قيل انه غير طغر بالنسبة للفعل المصارع لما تقدم لك من انه لما استحق لالعرب

بسبب المشاهدة السابقة استحق ان يسال منه اذا سكن كما يدل عليه قول الشارح سابقا

ومع الثانية على السكون حلا على الماسي المصطل بها غير صحيح مبني على تلك الشبهة التي

اريناك كيف اجنبت من فوق الارض ما لها من قوار فنبئت (قولهم التفاهة الساكنين)

علما انكال مشهور وهو ان النظم مرف البناء بقوله ما جي به لا لبيان مقصي العامل

س شبه لالعرب وليس حكاية ولا نظا ولا اتباعا ولا تضامنا من سكونين فاقضى ان تلك

الحركة ليست حركة بناء كاخواتها . واجيب بان تلك الحركة الوجدية في العربيت بدليل

تمشلم لها بنصره لم يكن الذين كفروا . وما هنا في الوجدية في البنييت وبان حركة التفاهة

الساكنين التي لا تكون بناء فيما اذا كان الساكنان في كلمتين لا فيما اذا كانا في كلمة كما حا

(قولهم او لها اصل في التكن) يريد ان البناء لاصل فيه السكون كما تقدم ولاعرب

لاصل فيه الحركة فاذا بني الاسم على حركة يشار بحركته تلك الى انه له اصل في التكن

وان خرج منه وطيه يستعمل قول غيره ليطم ان لها اصلا في لالعرب وغير طغر للاعلام بان

البناء غير اصلي . فلا ينبغي ما سبق من ان من فائدة تنوين التكنين الدلالة على تصكك

الاسم في بلب لاصية حيث لم يشبه الحرف فينبى وفهم ان البني لا تمكن فيه وان زعمه

الناطرون (قولهم نحو يا حمار الخ) لا يصلق ان حركته على لغة من ينظر حركة بنية

لا حركة بناء فلا ينبغي ذكره فيه وكذا يقال فيما باقى (قولهم بلادة واحدة) حلق بمصنوف

اسم مفعل والفرق بين معنيين

فصو كيف يثبت على الفتح اتياما حركة
الكاف لان الياء بينهما ساكنة والسكان
حاجز غير حصين ويسلب الياء على
الكسر الضمة الساكنين كاس وسجاسة
الصل كيه الجر والمحل على التعاقب كلام
لا موصوفت حلا على لام الجر فانها
في الفعل نظيرتها في لاسم والاعمار
بالتانيث نحو انت وكونها حركة لاصل
نحو يا مصار ترقيم مصار اسم فاعل
والفرق بين اداتين كلم الجر موصوفت
فرقا بينها وبين لام لا يتداه في نحو
امسى مبد ولاتباع نحو ذه وتب بالكسر
في الاءارة للونضة واسباب البناء على
العم ان لا يكون للكلمة حال لارباب
نحو لله الامر من قبل ومن بعد ، بالعم
ومنابهة الغايات نحو يا زيد فانه
اخي قبل وبعد قيل من جهة انه يكون
ممكنا في حالة اخرى وقيل من جهة
انه لا تكون له الصمة حالة لارباب
وقال السيرافي من جهة انه اذا نكر او
اصيف اعرب ومن هذا حيث فانها انما
صمت لجهها بمقبل وبعد من جهة
انها كانت مسققة للاضافة الى الفرد
كسائر احوالها فصنعت ذلك كما صنعت
قبل وبعد للاضافة وكونها حركة لاصل
نحو يا تصاع ترقيم تصاع مصدر تصاع
اذا سعي به وكونه في الكلمة كالواو في
نظيرتها كنص ونظيرتها هو وكونه في
الكلمة منله في نظيرتها نحو اخشوا العم
ونظيرتها قل ادعوا لاتباع كعذ وقد بان
لك ان الغلب البناء هم وضع وكسر
ويكون ويسمى ايضا وقفا وهذا شروع في
ذكر الغلب لارباب وهي ايضا

صفة لعين اي مدلول طيبا باداة واحدة لا بالفتح لانه انما هو باخفى الحركة لا
بالاداة الواحدة ثم فتح لام السكت لرقعه موقع الصير وكسر لام السكت من اجله للفرق
كما ساق في بابها وقيل لاول لان المطلوب منه الفتح والنصر والثاني لان المطلوب كسره
(قوله نحو كيف) انما محلها للاتباع وبان للطلب الخفة لفتح الكاف وبطل المهمة
(قوله الضمة الساكنين) اي دفع الضمة الساكنين بها هو اصل فيه بدليل هذه فيما تقدم
مختصا لاصل الحركة ولاولى له الصريح به (قوله نظيرتها في لاسم) اي وليست هي
لغايات العمل (قوله ومنابهة الغايات نحو يا زيد) هذا احد الوجهات في اللنادي
والاخر الفرق بينه وبين اللنادي للمعاني في نفس لغاته (قوله قيل من جهة انه يكون
ممكنا) الماحوط في وجه الضمة على هذا هو ان كلا منهما يكون ممكنا في حالة اخرى فاق
بالحركة لضمة على ذلك وعلى ما يفسده هو ان كلا منهما لا تكون له الصمة حالة لارباب
وعلى ما بعده هو ان كلا منهما اذا نكر او اصيف اعرب ومعنى كون نحو يا زيد ممكنا في حالة
اخرى انه ان لم يكن منادى مفردا لم يكن ضمير فممكن ومعنى كونه لا تكون له الصمة
في حال لارباب انه لو كان منادى واعرب فلا يعرب إلا بالصعب نكرة او صافا ويصعد
تكميره (قوله ومن هذا) اي وما ينشئ على الصم لمنابهة الغايات (قوله فصنعت ذلك)
اي للاضافة الى الفرد واما للاضافة الى الجمل فهي لازمة لها (قوله ترقيم تصاعج) اي
على لغة تن لا يطرأ اما على لغة تن يطرأ فلحركة البيت لا للبناء (قوله كنص ونظيرتها
هو) يريد ان نصن وهو متطابقان في الدلالة على جملة ما كان في اخر هو واو اخشا
في نصن ان يكون مبنيا على صمة تصاعج واو الظير (قوله نحو اخشوا العم) يعني ان
اخشوا وقل نظيران وما اصل بل ادعوا صمت لام قبل اتبعها لعين ادعوا ضم واو اخشوا لما
اتصل به الفتح وان لم يكن ما يجمع تلك المناظرة . واخبر بان الصمتين للذكورتين للاتباع
والمناسبة وما هما فيه مبني على السكون فلا ينبغي عدوها فيه في حركات البناء (قوله وقد
بان لك انه) انما لم يعبر بالفاء لانه ليس المقصود ان يكون هذا نكرة لما تقدم وانما الغرض
استنباط كلام علم بعض مقدماته من الكلام السابق ليس به كلام للصنف الذي بعده على
وجه النسبة (قوله ان الغلب البناء الخ) للاضافة لادنى ملائمة اي الغلب انما هو في
التعقيق على حذف صفت لظهور ان البناء لا يزداد كل واحد من الصم والفتح واخويعا
وكذلك الصم مع البنية مثلا وكذلك قولهم الغلب لارباب لظهور ان لارباب لا يزداد
الرفع والنصب واخويعا وكذا الرفع مع البنية مثلا بل مع الصريح بذلك الصافي ايضا يبقى
الصامع على رأي تن يقول بمعنى البناء ولارباب لظهور ان الرفع والصم ليسا نوعي لارباب
والبناء بل الضير ذو الرفع والزم ذو الصم . وبالمجمل فليس مراد تن صبر بلك العبارة إلا
ان الفهم في باب لارباب يعبرون بالرفع والنصب والخص والجنم وفي باب البناء بالصم والفتح
والكسر والسكون واتما ترك الصريح بالانواع لانه مع عدم جريانه على القولين تقدمه بان
السكون عدمي فلا يشارك الثبوتية في النوعية وان رد بان البراء النوعية الثبوتية لا المنطقية
وبان محل ذلك في العلم المطلق . واطم ان هذه الضمات بين الغلب البناء والغلب لارباب

في العربيين جلدتهم وحاضرهم وأما الكوفيون فيجوزون استعمال كل واحد منهما في جميع
 الآخر فنص عليه الرمي - هذا وأما قدم القلب الياء على القلب لأمر لا لأنه كان يصد
 الكلام عليه ولاجل أن يذكر بعدها القلب لأمر فيخلص للكلام على صيغة المصنف يشهد
 بذلك قوله وهذا شروع في ذكر علامات لأمر وقوله وقد أشار إلى لأول بقوله فلا حاجة
 لما تكلفه (قوله أربعة) أورد عليه أن العلم لا يتناول الألف في نحو يا زيدان والفتح لا
 يتناول الياء في نحو را ولجين والسكون لا يتناول الخذف في نحو اغز مع أنها بذلك وليس لأحد
 أن يقول المراد انواحه الأصلية إذ لأصالة والفرعية لا تغفل في الأتباع كذا قيل - وجوابه أن
 الأنواع إنما هي تلك الأربعة وما ذكر ليست منها وإنما هي ثابتة منها كما لا يخفى فإن
 الملق عليها اسم النوع فبذلك الثابتة ليس إلا (قوله والرفع والنصب إلخ) تقدم الرفع
 كما صنع كثيرون لأنه لا شرف إذ هو أعراب العدد ولا يتخط منه كلام يبدأ سيوره بالنصب
 لكونه أوسع مجالا فقال رضي تبحري على ثمانية مجار على النصب والرفع والجزم والفتح
 والعلم والكسر والوقف تقدم النصب على الرفع والعلم وهذا كله ترتيب استصاني لا ضروري
 وأعلم أنه أن حصلت الياء على أن المراد أن لاسم والفعل يشتركان في الرفع وفي النصب
 وأن لاسم يخص بالجزم والفعل يخص بالفتح وكذا أن حصلت على أن المراد أن الرفع والنصب
 اشترك فيهما لأسماء والأفعال وأن الجزم يخص به لاسم وأن الجزم يخص به الفعل وتكون
 الياء داخلة على المنصور على الاستعمال الجيد التليل فالأمر بين فلان حصلت على أن المراد
 الرفع والنصب اشترك فيهما لأسماء والأفعال وأن الجزم يخص بالاسم وأن الجزم يخص بالفعل
 والياء داخلة على المنصور عليه على ما هو الكثير الشائع فيه فيكون اللفظ مغلوبا بحيث والأصل
 والجزم قد خص بالاسم والجزم قد خص بالفعل ولهذا مر في التسهيل بقوله وخص الجزم بالاسم
 وخص الجزم بالفعل . بقي أنه احرص على المصنف بأن ما هنا مكرر مع قوله سابقا بالجزم
 وأجيب بأن الاستفادة من هنا أن الجزم نوع من أنواع الأعراب مخصص بالأسماء ولا شك أنه
 لم يستند ما تقدم (قوله لأن عامله لا يستعمل إلخ) أصل العبارة في التسهيل هكذا وخص
 الجزم بالاسم لأن عامله لا يستعمل فيحصل غيره عليه يتخلى الرفع والنصب وخص الجزم بالفعل
 لكونه كالعرض من الجزم هذا كلامه أي وخص الجزم بالاسم لأن عامله لا يستعمل لاقتضاه إلى ما
 يصلح به فيحصل بالنصب بأن مصدرة بعد الفاعل غيره أي غير الجزم يريد غير الجزم في الأسماء
 وهو الجزم في الأفعال لو كان ومن ثم قد الجزم من المعارف دون الرفع والنصب يتخلى الرفع
 والنصب لا استقلال عامل كل منهما فيحصل الفعل مشاركة للاسم فيهما بطريق المحصل والتفريع
 واختص الجزم بالاسم لعظمه وتباعدته من أن يحصل غيره عليه وخص الجزم بالفعل لكونه فيه
 كالعرض من الجزم جبرا لما فاقته من المشاركة فيه فصار لكل من صنفي العرب ثلاثة أوجه
 من الأعراب الرفع والنصب والجزم للاسم والرفع والنصب والجزم بالفعل . وجاع القول في ذلك
 وبيانه أن لاسم لما كان أصلا في الأعراب بالفعل كانت عامله أصلا لمعامله وقيل رافع لاسم
 ونائبه التفريع عليها لاستقلالها بالفعل وعدم تعلقها بعامل آخر يتخلى عامل الجزم تغير
 مستقل لاقتضاه إلى متعلق ومن ثم إذا حلق الجاز انصب مصوله وإذا علق على المجرور

أربعة رفع ونصب وجزم والرفع
 أن الجزم ليس بلعرب فمن هذه الأربعة
 ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال وما
 هو مخصص بغيرها وقد أشار إلى
 أول بقوله (والرفع والنصب اجطلق
 أمرا به لاسم وفعل) فالاسم نحو أن زيدا
 قائم والفعل (نص) أقدم (وإن أعابا)
 وإلى الثاني أشار بقوله (والاسم قد خصص
 بالجزم) أي فلا يوجد في الفعل قال في
 التسهيل لأن عامله لا يستعمل فيحصل غيره
 عليه يتخلى الرفع والنصب (كما قد
 خصص الفعل بأن يتجزأ) أي بالجزم
 لكونه فيه حيث قد كالعرض من الجزم قاله
 في التسهيل وأعلم أن الأصل في كل
 معرب أن يكون أعرابه بالمحركات أو
 السكون والأصل في كل معرب بالمحركات
 أن يكون وضعه بالفتحة ونصبه بالفتحة
 وجزمه بالكسرة وإلى ذلك الإشارة بقوله

حيث للميم منه باناء) أي انفصل غان لم يحصل منه
أمرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حيزتد مفر لغت
تصد وصرة وتصدية مثلث الله فيهن والعشرة اتباع
فاته ليمه وتصلين فتح فاته متفرقا و (اب) و
(ان) و (ام كذلك) ما أصف (رحن) وهي كلمة
يكنى بها من اسماء الأجناس وقيل ما يستحق ذكره
وقيل من الفرج خامسة فهذه الأسماء الستة تعرب
بالزور رضا وبالألف نسا وبالياء جوا وهذا لأمرب
حين في لأول منها وهو ذو ولهذا بدأ به وفي الثاني
منها وهو التميم في حالة من الميم ولهذا أتى به ويغير حين
في الثلاثة التي تليها وهي اب واخ وهم لكنه لا يظهر
والصن فيها (والنص في هذا الأخير) وهو من
(أحسن) من لا تلتزم وهو لأمرب بالأحرف الثلاثة
ولذلك أحمره والنص أن تحذف لامه ويحذف بالحركات
الظاهرة على الميم وهي التين وفي الحديث تن تترى
بعره الجاهلية فاصورة بين أبيه ولا تتكونوا ولغة
الانصاف في من أنكر الفراء جواره وهو مجوز بصكايه
سيجوه لا تلتزم من العرب وتن حلق جنة على تن
لم يحط (وفي اب وتاليه) وها اخ وهم (يندر)
أي يقل النص ومنه قوله
بابه اتحدى عني في الكرم وتن يعابه أبه فما ظلم
(وصروا) أي قصر اب واخ وهم (من تصهن أشهر)
نصروا مبتدا ونهيه خبره ومن تصهن حلق بلشهر وهو
من تتدب من على أفضل التفسير وهو قليل كما تعرفوه
والبراد أن استعمل اب واخ وهم مقصورة أي بالألف
مطلقا أكثر ولشهر من استعمالها مقصورة أي مسنوفة
اللامات مرعوبة على لأحرف الصاعدة بالحركات الظاهرة
ومن النص قوله

إن أباه وأبا أبلسا قد بلغا في المجد فاجلعا
« وفي النمل » مكره أخاك لا يطل وحاصل ما ذكره أن
في اب واخ وهم ثلاث لغات أشهرها لأمرب بالأحرف
الثلاثة والثانية أن تكون بالألف مطلقا والثالثة أن
تحذف منها لأحرف الثلاثة وهذا فخر وإن في من
لغتين النص وهو لأشهر والتمام وهو قليل وزاد في التسهيل

لأمرطين . أحدهما أن لا يبقى على حاله تلك الحلق به معها بل لا بد
من زوال الميم لقوله حيث الميم منه باناء . الثاني أن يضاف لغير الياء لقوله
وخرط ذا لأمراب أن يصفى لا ليا فإذا تفرقت الشروط وأريد لاثنيان بالضرورة
فيقال مثلا هذا فوك زويت فاك ونظرت إلى فيك وهذا معنى لا غك في استغادته
من كلامه وطابقته وإن عاقت منه الأنطرين الصليب ولا واهم (قوله حيث
الميم منه باناء) أي في التركيب الذي زالت من التميم فيه الميم فحيث للمكان
(قوله والظاهرة اتباع الخ) ذكر بعضهم أنها الثالثة عشرة لأن ست النص والنصر
تعرب في حالتها الضعيف وحدهم فيخرج التثنية والثالثة معرفتها لاتباع ثم ظاهر
أنه على لغة النصر لأمراب بالحركات القدرة فكان الأولى للبحار أن يسقط الظاهر
ما تقدم لأن من يقال أنه رعاية لقوله وتصلين فتح فاته متفرقا (قوله لب
اخ الخ) هي عارضة بقصد اللط (قوله من اسماء الأجناس الخ) عبارة الصراح
للظهور في هذا المقام لا تحصى أنه كناية من نفس الجنس لا من اسمه لأن
قوله ومعناه شيء يحصل أن يراى لفظ شيء . نعم في كلامهم ما يدل على أنه كناية
من نفس الشيء لا من لفظه فقد قال علي رضي الله عنه من يطل من أبيه
ينعلق به وقال الشاعر

وحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا حلك من اللسزر
وقال الشاعر

الا ليت شعري هل أيتن ليلته وهي جاذ بين لهرمي من
(قوله تن تترى بعزاه الجاهلية الخ) أقصر ابن الأثير في النهاية على هذه
الرواية وفي الجامع الصغير للمصنف السيوطي إذا راجم الرجل يعزى بعزاه الجاهلية
فاصوره بين أبيه ولا تتكونا وتترى انصب وانصب أي قال يا فلان ليعزج الناس
منه إلى القتال في الباطل فاصورة أي قولوا له اصنع على من أياك الذي انصب
إليه صاه يجهلك ولا تتكونا لا تذكروا له كناية الذكر وهي الهم بل صريح الاسم
وتترى بشاة مقروحة فمن مهلة فزاي مشددة وأصرا بفتح الهمزة وكسر العين
الهملة وضاده معجمة مشددة وتتكونا بفتح التاء وسكون الكاف (قوله أنكر الفراء
جواره) وذلك لأنه قال وأما ما لم يتم في حال فم من رهنه أذ لم نجد له في
الرواجد تلمعا (قوله بابيه اتحدى الخ) أحرقت هذه الشهادة بلحبال حنق
الياء من الأول والألف من الثاني ضرورية وفيه نظر لأن مثل هذا لا يصدر في
شعر مع أنه انشد حمزة أيضا قوله

سوى أبك لأدني وإن مجددا على كل حال يا بن عم مجد
والظاهر إذا تكاثرت تغيد الطمع مع أنه حكى الفراء هذا أبك وهو لا يجري فيه
ما ذكر تامل (قوله وإن في من لغتين) بقيت الثالثة نبه عليها في التسهيل
بقوله وقد تعدد نونه . اه . مثل قوله

الايه شعري هل ايمن ليله . وفي جلا بين لهوي حسن
 كني يعني للعدة من ذكره وجلا بيمين وقال مصيبة اي مصيب يقال جلا وجلا اي اتصّب
 قائما والله وحان بكسر اللام والزاي طمان نلتان في اللحيين تحت للاذنين كذا في الصحاح
 غير ان الشاعر اصطلها في جاني الفرج على جهة الاستعارة وقد مد الجواليبي الفرج من لمن
 العوام (قوله في اب الشفديد) حكى لا شعري القوي انه يقال استابث فلانا ابا اتخذته
 ابا وفي الكشاف في سورة حس ولاب للري لانه يجب اي يعم ويتعمق والاب والام اخوان
 قال جندنا قيس ونجد دارنا ولنا لآب به والصكر
 وفي شرح الصهيل للدميني غلط تن سمي لآب ابا بالشفديد مراغ فيه من اللقي ما روي
 في اسم للري كما ان تن سمي الوالدة اما مرغ فيها كونها تم اي تصعد وقد بان قصاره انه
 شبه المطلق لا يدل على ما ذكر (قوله واغوا بلسان الخلة) اي على وزن طس نحو ما
 اخذته الثريا ما للري اخوك ان لم تله وزرا هذ الكرهية موانا على النوب
 (قوله وفي حم حوا الخ) صارة الصهيل وهم مائل قرو او قره او خطا . او . لا اول
 بفتح الغني وسكون الراء وواو يطلق على قدح من خشب وعلى ميلقة الكلب والثاني بفتح
 الثاني وسكون الراء وحمزة يطلق على الوقت والحسن والطهر والثالث بفتح الحصة والطاء
 المهملة والهمزة هذ الصواب (قوله ان ذو يعني صاحب وزنها فعل بالقريرك) اي فاعلها
 ذوي خلقت الياء لظرفها وللخفيف وبقيت الواو مخوف خلقت لامراب . وفي شرح
 الصهيل وزنه هذ سيبويه فعل بفتحتن حدثت لانه بدليل ذواتي في التثنية بامادة اللام
 كما قالوا ايوان في تكتية اب كاتنا هذ من بلب ملويت وبه قال لاخفف مستحبا بذلك .
 قال ابو علي والفصح لا يلزم لانه كما استمر تعربك العين لخلف اللام لم يجر ودعا لروحه
 فتركها مصركة كما قالوا دموي . وقال - يدوان يبعولان هذ مغروق . وفي شرح الدمايني
 وزنه فعل بفتح الفاء والعين بدليل ذوي مل وفيه نظر . قلت وهو بين الوجه والمصموران
 استدل به سيبويه اذ لو كان الفصح لاصل على محتمى هذا الدليل لقالوا في الجمع ذوو مال
 كما في مصطلون فكانت لآلف تسقط لكان ولو الجمع ويصح حلوا دلالة على المحذوف هذا
 كلامه . وفي شرح فصول ابن مطي لابن ايباز بعد ان ذكر مثل ما ذكر الشارح فلن قيل
 فلم حكمت على مينه بالقريرك ولا كانت ساكنة . قيل بهمهم يستدل على ذلك بقولهم في
 جمعه انواك لان اضالا جمع فعل كما قدمنا وهذا صعب اذ لقال ان يقول لاصل فعل بسكون
 العين لكن جمع على افعال لكونه مينه مطحة فهو اذا كئوب واثواب ومعين واحواس وبهمهم
 يستدل عليه بانهم قالوا في تكتية منعه الذي هو ذلت ذواتا ولاصل ذواتا فقلت الياء الفا
 لتركها وانفادح ما قبلها ولو كانت الواو ساكنة لفعل ذنيا ولاصل ذواتا فلما اجتمعت الواو
 والياء وسقط احدهما بالسكون ظلت الواو ياء واغضت الياء في الياء وعلى هذا يحمّد
 فان قيل فلم كانت اللام المحذوفة من ذو ياء ولا كانت واوا . قيل قد تبين ان مينها واو
 لقولهم في جمعها ذوو وذوات ولم يقرلوا ذيرا ولا ذيلت واذا كان كذلك فيجعل اللام ياء اول
 من جعلها واوا لان بلب ملويت وشويت اكثر من بلب قرة وحمزة وصفي ذلك ان ما مينه

في اب الشفديد فيكون فيماربع لغات
 وفي اخ الشفديد واغوا بلسان الخلاء
 فيكون فيه خمس لغات وفي حم حوا
 كقرو وحما كقرو وحما كخطا فيصكون
 فيه ست لغات * تنبيه * مذهب
 سيبويه ان ذو يعني صاحب وزنها فعل
 بالقريرك ولاها ياء ومذهب الخليل
 ان وزنها فعل بالاسكان ولاها واو

ولو لا انه ياكثر مما فيه ولو ولاه ولو ومن قواعدهم الحمل على الاحتياط لا على الاستيفاء
(قوله) فهي من باب قوة فاصلته ذو التعديد حذفته الواو الثانية لطرفها والتعريف
وبجئت الواو مخوف حذف لامها وحملت الدال على اللفظ الواو . هذا وجه دعوى اسكان
العين بانه لاصل والحركة زائدة فلا يقدم عليها لا جبت (قوله) واصلته قوة اي وحذفته
الهاء احيلا (قوله) لانه ملك اي بدليل انهاء وقويه (قوله) ورد بسماع صرحا وجه
الرد بان الالف مغلقة من الواو لصرفها وانفتاح ما قبلها ولو كان ما قبلها ساكنا لما صح ذلك
(قوله) ويجمعها على افعال قيل هو رد بالنظر لحم قط لا بالنظر لآب واج لان ملحقه
ان ما كان على وزن فعل بلاساكن وفاءه حركة يجوز جمعه على افعال وافعل (قوله) واعترضه
ابن اياز الخ) عارضة في شرح فصول ابن عطية هكذا فان قيل فما الدليل على ان لانها
ولو وان فيها مقترنة قيل هذا فيه نظر بعد ما قال بعضهم لا اعرف ما يدل على ذلك وقال
شيخنا ابراهيم بن جعفر في شرح الجزولية انه وان لم يسمح فيه لانه قد قالوا في مقوله
هذه بالقرينة واصلته قوة ولذلك جمعه على حركات قال الفلاس

ارى ابن نزار قد جفاني ورايتني على حركات لانها متبايع
ولا ارى فيها ذكوره جته . ونقلت ان يقول لاصل هذه بسكون النون ولكن حذفته الواو
وحركت النون بالفتحة لاجل تله الثانية اذ لا يكون ما قبلها الا مفتوحا او الفا وعلته اذا
كان اسما يجمع على فاعلات كيجللت وقسمت وان كانت العين ساكنة في الواو وهذا واضح
وقيل ابن عيسى في شرح اللوكي انه قيل في جمعه انه لا فعلى هذا يستدل بجمعه على انه
فعل الى هنا جازته (قوله) فيه يستدل اي لا بما تقدم من بعض شراح الجزولية لاعتراض ابن
اياز عليه (قوله) بالاحرف الثلاثة الخ) يريد ان لامها في كلام المصنف اريد منه ما تقدم
في قوله - فارغ يروا واضعين بالالف - واجز ياء ما من لاسما اصف - كما يشير الى ذلك
العلوان بالاعراب وكون الفصل مقبولا للعراب بالحروف والدال المذكور اذ لو كان المشار اليه
القصير لعنن به وقال وشروط هذا القصير . هذا وقيل لا يحتاج لشرط لاهافته في ذو ولا في
الف بلا ميم لانها لا يكونان الا معافين وبشرط ذلك يوم انها قد يفردان ويختلط هذا
الحكم وليس كذلك ولا حاجة الى قوله لا الياء في ذو لانها لا تتصل الى الياء ولا للسير
اصلا وقد اكد لاجراحين في ذوتيليه بها في قوله ذا اهلا فانه مؤن بانها مقصورة بالافتراط
واجيب بان ذو تتصل عند البيرد للسماع وكذلك الفم بلا ميم يسأل للسماع فلا افتراط
بالنظر لذلك وبان النصف لما اتي اولاً بذو غير صفاته وبالفم بلا ميم يجرم انها يفردان
ففيه بذلك لا افتراط على انه وان امكن فيهما ما ذكر في حد ذاتهما فهما لا يستعملان كذلك
لان اعرافهما دائما بالحروف وذلك مفروض بالاهافته على ان الخطاب بذلك هو التلخ الذي
يمكن منه افراد تلك الالفات واصافتها للياء ولغيرها . واورد لا ابا لك واجيب بانه متعلق
للصير واللام مقصودة ورد بانه يكون حيث معرفة فجب الرفع وتكرار لا واجيب بانه وان
كان صائفا حيث لا يمكن قصصا من افعال تلك اللام والفصل بها ان تكون لاهافته كلا
اهافته فهو في صورة النكرة والخبر منصوب فلا جرم جرك الرفع والتكرار (قوله) مع ما من

فهي من باب قوة واصلته ذوو قال ابن
كيسان يحصل الوزنين جميعا وفرك وزنه
هذه الخليل وميسره فعل بفتح الفاء وسكون
العين واصلته قوة لانه ماء وذهب اللراء
الى ان وزنه فعل بضم الفاء ولب واج
وهم وزن وزنها عند البصريين فعل
بالضربك ولا ماتها ووات بدليل تختيها
بالواو وذهب بعضهم الى ان لام حم ياء
من الحماية لان احصاء اللراء يصحونها
وهو موزون بقولهم في الفتحة حوران
وفي احدى لغات حوران وذهب اللراء
الى ان وزنه لب واج وهم فعل بلاساكن
ورد بسماع صرحا ويجمعها على افعال
واما من فاستدل الشارح على ان اصله
الخصريك بقولهم هذه حركات وقد استدل
بذلك بعض شراح الجزولية واعتضده
ابن اياز بان فتحة النون في هذه يحصل
ان تكون لهاء الثانية وفي حركات
لكونه مثل جفتات فتح لاجل جمعه
بالالف والفاء وان كانت العين ساكنة
في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه
لغاه فيه يستدل على ان وزنه فعل
بالضربك (وشروط ذا الاعراب) بالاحرف
الثلاثة في الكلمات الست (ان يصفن
لا ليا) مع ما من

عليه الخ) يريد بذلك دفع ما يؤيد على اللبس من انه بقي غرضان ان تكون متبركة
لا صفة، ونفردة لا تنفك ولا خصوصية وحاصل الدفع انها لم ينجس عليه لا عارته انهما بالعلق
بذلك لاسمه كذلك وانحصر على هذا الجواب لآرائه ولا قد اعيب ايضا بانها اذا ثبت
او جمعت تدل في الباين بعد واذا صغرت تكون كائن لاسمه للصغرة مسكونا لها بحكم
لاسمه المصيبة وتظهر فيها الحركات واما اشتراط ان لا تكون منصوبا اليها فقد رد بان
يبقي منه اشتراط الاضافة (قولهم فانها تكون منصوبة اليه) لا يرد عليه قوله - خالف من
سلي خالصهم وفا - حيث اهرق فا بالحق مع انه غير صلي لانه اما خاذ واما بحدن
الصلى اليه في الصالحين اي خالصها فانها قال الصف (قولهم فخلوف فم الصائم الخ)
الخلوف جسم الخاء العجينة وقد فتح تغير راحة الفم من خلو اللثة من الطعام ومعنى المصيبة
هدد الله رضاء به دنيا واخرى والتعبد في رواية سلم يوم القيامة لانه يوم الجزاء والفرص
من الحديث حمل البعد على طاعة الصم وتسلية من عقابه بان في ذلك رضاء الله وهدد
جزاؤه (قولهم وانما تصلى لاسم جنس طاهر غير صفة) البراد بلس الجنس في هذه العبارة ما
يعمل نحو مل وحرب والمال والعرب قال تعالى «في قوة ضد ذي العرض» وكذا يعمل
نحو الصبر العائد اليه بدليل التعبد بالطاهر ولاصل في التعبد بالتخصيص والطلاق اسم الجنس
على صبره كالطلاق المصدر على صبره حيث غرض في عمل الصدر ان لا يكون صبريا كما
سياق وسكنا يعمل نحو القام ما اخذ من الصدر للدلالة على ذات وحدت تصف به
الذات بدليل التعبد بغير صفة ولاصل فيه ما سمعت وانما اخصت بالاماسة لاسم الجنس
الطاهر لانها مخصوصة لان يحصل بها للوصف بلسه لا جنس حيث لم تصلح لذلك بذاتها
ولهذا لم تدخل على الصفة لصلحتها لذلك بذاتها واما في قول التسهيل ولا يضاف يعني ذو
وفروعه الا الى اسم جنس طاهر فللراد منه ما لا يتناول الصفة اذ لم يقيد بغير الصفة وهو
ام من العرفة والنكرة ولهذا قال الدماميني في شرحه واطم ان البراد ما يتناول الصفة ولهذا
صر قوله بعد ذلك طاهر فلا يقال ذو عاقل ثم قال وقد ترجم بعض لاغياه ان البراد بلس الجنس
النكرة واستفحل بسبب هذا الهم القاسم ما وقع في الحديث «ان صل ذا رصك» وغلب
منه مراجع في التنزيل والله ذو الفصل العظيم ذو العرش العبيد ذو الجلال والاکرام (قولهم وما
خالف ذلك فهو نادر) بان كان الصلى اليه صبريا نحو قوله
انما يصنع الله روف في الناس ذرية

وقال الاخير

وانا لنرجوا عاجلا منك مثل ما رجواته قدما من ذورك لا فاعلا
او علما وفيه تسنين لانه اما ان يترن الصلى بالصلى اليه وصفا نحو ذو وزن وذو سلم
وذو كراع وهذا يصح وجوبا او لا يترن وصفا نحو ذو تبرك وذو ظري قال
توفي خبيب مئة سقطت به وذو ظري كله منك وابسل
وهذا يصح جوازا قط او صفة نحو قراءة ابن مسعود «وروق كل ذي عالم طيم» في احد
الكفر يجتأ او جملة نحو اذهب بذني تسلم (قولهم او مجبوبة جمع سلامة) جمعها جمع

عليه من الافراد والتكثير (كجا اخر اريك
ذا اخلا) مكل واحد من هذه لاسمه مفرد
مكبر صافي وامانته لغير الياء وقد احرث
هذه لاختلاف على انواع غير الياء فان غير
الياء اما طاهر او صبر والطاهر اما معرفة
او نكرة ولا احتراز بالاماسة عما اذا لم
تصف فانها تكون منصوبة صبرية
بالحركات الطاهرة نحو جاء اب ورايت
لها ومررت بصم وكلها تفرد لا ذو فانها
ملازمة للاضافة واذا افرد فربك عوض من
مينه وهي الزوايم وقد تكبت اليم مع
لاضافة كقوله - يصح طمان وفي يعرفه -
ولا يخص بالضرورة خلافا لابي علي قوله
صلى الله عليه وسلم «لخوف فم الصائم
الطيب هد الله من ربح السك» ولا احتراز
بقوله لا لياها اذا اضيفت للياء فانها
تعرب بحركات معددة ككائن لاسمه
للصافة للياء وكلها تنصق للياء لا ذو
فانها لا تنصق لصبر وانما تنصق لاسم
جنس طاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو
نادر ويكونها مفردة عما اذا كانت مثناة او
مجبوبة جمع سلامة فانها تعرب اعرابها
وان جمعت جمع تكسير اعربت بالحركات
الطاهرة ويكونها نكرة عما اذا صغرت فانها
تعرب ايضا بالحركات الطاهرة - واعلم ان

ما ذكره النظم من ان اعراب هذه الالفاظ
والاحرف هو مذهب طائفة من النحويين
منهم الزجاجي وطوب والزبادي من
البحريين وخطم من الكوفيين في احد قوليه
قال في شرح التصويل لهذا سهل المذهب
واجمدها من التكلف ومذهب سيويه
والفارسي وجمهور البحرين انها معرفة
بمحركات مقدرة على الحروف واتبع فيها ما
قول لآخر لآخر فلذا قلت قلم ايزد
فاصله ايزد لم تثبت حركة الياء لحركة
الواو ضار ايزد فاستقلت الصفة على
الواو فصذفت ولذا قلت رأيت ابا زيد
فاصله ايزد فقل تحركت الواو وانفتح
ما قبلها فقلت الفاقيل وقلت حذبت حركة
الياء لم تحرك الياء لحركة الواو لم تكتب
الواو الفاقيل وهذا اول ليعتاق الصب
مع الرفع والمجرى في الاتباع ولذا قلت حذبت
باني زيد فاصله بايزد فثبتت حركة
الياء لحركة الواو ضار بايزد فاستقلت
الكسرة على الواو فصذفت كما حذفت
الصفة لم تكتب الواو ياء لسكونها بعد كسرة
كما في تصويرها وذكر في التصويل ان هذا
للمذهب اصح وهذا للذبحان من جملة
معرفة مذاهب في اعراب هذه الالفاظ وحسب
اقواما ه تنبيه انما اعرابت هذه الالفاظ
بالاحرف توطئة لاعراب اللثي والجبور
على حدة يها وذلك انهم اوحوا ان يربوا
اللثي والجبور بالاحرف للفرق بينهما
وبين اللغز فاربوا بعض اللغات يها
ليانس يها الطبع فلذا اختل اعراب يها
الى اللثي والجبور لم يفر منه لسابق لالفة
وانما اخبرت حكمة الالفاظ انها تعبد للثي
لفظا ومعنى اما لفظا فلانها لا تستعمل
كذلك إلا صانعة والمصان مع المصان اليه
اكتنن واما معنى فلانها كل واحد منها آخر
فالاب يستعمل ابنا ولا يحسن استعمالها

سلطنة لمذكر ثابت سلعته في جميعها (قوله ما ذكره النظم من ان الخ) لان الياء في
وارض يواو الخ وحظها في قوله فارغ بهم الخ وفي قوله وجهر بالفتحة ما لا يصرفه للصوير وقد
صرح بان غير ما ذكر يتوب ولم يذكر هذه الالفاظ فيما يذكر اعرابه تدبير (قوله لقال في
شوخ التصويل وهذا سهل المذهب) زاد فيه بعده لان لاعراب انما هي ه يه لبيان
مضمي العامل فلا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والفاء طاهر وافي بالدلالة المطلوبة
ولا يمنع منه اصالة الحروف لصلاحية الحروف المختطف اليها للدلالة اصلا مع ان في
جعل الحروف البطار اليها نفس لاعراب مزيد فائدة مع كون ذلك توطئة لاعراب اللثي
والجبور على حدة لفرقتهما من الواحد ولا متدحجة من اعرابها بالبحرور فلذا سبق مثله
في لاحاد . امن لاستعجال . فلا يخرج من الاحاد . واخرى الشيخ لايسر على قوله لا فائدة
في جعل مقدر متنازع فيه دليلا بانته لا يتم إلا على رأي تن يرى لاعراب مقدرا في الحروف
او في عطائها اما على رأي تن يرى الحركات قبل الحروف هي لاعراب وهو المازني والظاهر
والرسمي كما سيأتي فلا اذ ليس لاعراب مقدرا . وعلى قوله ايضا ولا يمنع منه امالة الحروف
بان الحرف لاصلي لا يكون اعرابا لما علم ضروريا من زيادة اعراب على مباني الكلم او ما
نزل منزلها من الزيادة . وعلى قوله ولا متدحجة من اعرابها بالبحرور بالخطأ الشهير في
اعراب اللثي والجبور بل لا يرى لاكثريين اعرابها بالبحرور . ولك رد كاول بلن فرضه
انما هو الفصل على قول تن قال باعرابها بحركات مقدرة على الحروف واتبع فيها ما قيل
لآخر لآخر لكونه الذي قال به سيويه وصححه حتى للصف اما ان الحركات قبل الحروف
هي لاعراب فان كانت الحروف ابتاعها كما هو رأي المازني فقد رده بان باب الضرورات قال
واني حيث ما يعني البهي يسري من حيث ما سلكوا ادنو فاستسور
وان كانت الحركات معولة من هذه الاحرف لما قبلها كما هو رأي الربيعي فقد رده ايضا بان
شرط الثقل اللفظ بغير كون الثقل اليه ساكنا صحيحا والثقل منه ايضا صحيحا . والثاني
بلن الصف يصرح كون الحرف لاصلي مختلف الهمثات اعرابا والذي علم ضروريا من
زيادة لاعراب ان ملئت ضرورية انما هو لاعراب بالحركات على انه لا يستقبل دعوى
لاصالة الزيادة هنا حكما نهما عليه قبل . والثالث بانته ليس معنى قوله ولا متدحجة لا
خالف بل ان ذلك لان بناء على ما مضى به الدليل للقول المشهور باعرابها بالبحرور .
وقد قيد اركانها في موضع اخر من شرح التصويل بما يطول بل بناء على ما اشار اليه قوله
هنا لا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والفاء طاهر وافي بالدلالة المطلوبة على ان
الفرص انما هو لسهولة ولا بعدية من التكلف ولا غك في كفاية ما ذكره فيه (قوله من
جملة معرفة مذاهب) هلجها ان الحروف دلائل اعراب قال ابن السراج وابن كيسان معناه
انها حروف اعراب ولا اعراب فيها طعنا او مقدرا فهي بهذا التقدير ادلة اعراب فاعرفه
فانه لم يعرف . واطم ان ابن ابي الريح اورد قولاً حادي مغر وهو ان فيها حالة الرفع
الثقل وحالة الصب البدل وقد اجمعوا حالة الخفض فلاصل في جاء اخوك جاء اخوك
فصيرت حركة الواو الى الخاء وفي رأيت اخاك اخوك فعلت الواو الفا فصبه بحركة مقدرة

على الالف وفي مروت بلعيك مروت بالحرك ثم قلت حركة الروي الى طرعا فاستعملنا
لكسرة ياء (قوله وكذا اليوناني) اي حتى من وثو فانهما يستعملان معنى الالف الذي لا بد
من الاضافة اليه * المتشبي * (قوله بالالف) كان تقديم المعول للمصر الغلي اي
لا ترفع اليها ردا على سيويه ومن تاجده حيث قالوا يا عرابه بحركات مقدرة ولم يفعل ذلك
في الجمع استغناء بما فعل في الثني لعدم الفرق وانما لم يقدم للمعول لذلك في الاسم السعة
مع ان سيويه قال فيها بذلك لانه اختار مذنيه فيها دون اللقي فلم يفتقر ولا في كلب
من كنه بل صغره بما ستره في اخر الباب (قوله الثني) اي سراك احيف الى طلع او
حمر او لم يصف وسواك كان كناية اسم مفرد مذكر كالزبدتين او مونت كالبنتين او صفة
كالمسلمين والمسلمتين او جمع تكسير كالجبالين او اسم جمع كالركيين او اسم جنس كالنبيين
وقد يرشد ذلك من كلامه هنا فان تقيده كلا وكنا بالاضافة وكونها لمصر يغير الى ان للثني
الحقيقي لا يشترط فيه ذلك وتقسيم الجمع الى جمع سلامة بالواو او الياء والثني وجمع بالالف
والياء يغير الى ان حال الثني لا يخلط في ذلك وتخصيص الجمع المذكور بغير ماهر ومذنب
يغير الى ان الثني لا يتقيد بذلك وكون الفرض من الثني الدلالة على اثنين فزيد او جمين
يغير الى انه يجري في جمع التكسير او اسم الجمع او اسم الجنس وقد مرص الصف بذلك
الجمع في شرح التسهيل وجمعه وجه لا يولية تعبيرة بالاسم فون الواحد لكن قال الشيخ
لا تميزه فليس التثنية في جميعها وانما هي مبيسة في الواحد اما الجمع فقد صرحوا
باجتماعه لا مروه او قدوا كقوله

تقلت في زمن السبقل بين ولعي مالك ونهسل

وقوله لاصبح الناس ارفدا ولم يجدوا حد الفروق في الهجا جبالين

واما اسم الجمع فمقصود ايضا على الضرورات كقوله

وكل رفيقي كل حي وان هسا تعللى الشا قوماصا الخوان

واما اسم الجنس فقد مضوا تقيده باقيا على جنسيته فان تميز يرفقه على بعض الجنس جازت
نحو بلبن وبلدان اي صربان من الذين والله هذا ولم يشترط في الثني ان يكون من الاسم
للهرة كون التثنية من خواص الاسماء ولذا لا تقيده جوا ونسبا بعد فتح قد التفت عليه ولان
نحو يعلنان لا يجرم انه كناية للفعل لان مدلول نحو صربان ان الصرب صدر من اثنين
لا انك سمعت يصرب الى يصوب واخر واما ان الصرب الصادر من احدهما غير الصادر من
لاخر فمن دلالة الفعل لا اللفظ كما مرص به الشارفي في حاشية المطول (قوله اتفاقا في
الوزن والحروف) لا يولى ان يزيد والمعنى لخرج المشترك بلحجار مدلوليه والحقيقة والجهاز
جميعا فانه لا يثنى على قول لاكثرين لا خفوا كقول ابي الطا

الم ترني جفني وفي جفن مصلي قرارين ذا نص وذاك منقلب

وقول الحريري في المقامات

جلد بالعين حين اعى هواء عينه فانكى بلا عينين

ولكنه تركه بلا مع للصف فانه اختار الجواز قال في شرح التسهيل ولاص الجواز لان

وكذا اليوناني وانما اخبرت هذه لاحرف
لما بينها وبين الحركات الثلاث من
النسبة الطعرة (بالالف ارفع للثني)
نباية من الصلة والمثنى اسم نذب من
انئين اتلفا في الوزن والحروف بزيادة

التيبة والجلم مختلف ولقي خفت ليس معه الخفية لول يفريله قبلها إذ لا فرق بين رادح
مخاربا صربا بخاربا صريرة وثني مخارين مخربا صريرته ومن صرح بالمجاز ابن الأنباري
تمسك بقره عليه السلام . لا يدي ثلاث فيد الله العليا ويد المظلي والسائل السفلى إلى يوم
القيامة . ويعنيده قوله تعالى . قالوا فيد الهلك واليه عابا لك ابن ليعم وإسماعيل واسحق .
وقوله اللهم أحد الاثنين والجمال أحد الاثنين وخفته الظهر أحد اليسارين والفرقة أحد
الفتنتين والذين أحد الحسين وقال بس شعراء طي

كم ليت أعر لي ذا لعل غرث فكانني اعلم اللين اقدماسا
أي فكان اعلم اللين اقدما أي نفسي نفسه ليما مجازا ثم نبي فقال ليين (قوله انفت
من العاطف والمطوف) لورد طيه ان التعريف صادق بالصير في اتصال قائمان والذين
واثنين إذ هي مفتحة من أنت وانت ورجل ورجل وامرأة وامرأة واجب من الأول بان المراد
من الاسم الذي هو جنس التعريف العرب لا مطلقا بقرينة ان الكلام في العريث لا في
البنيات أيضا ومن الذي بعده بان التبادر من اليابة ان للعاطفين اللوب منهما من لفظ
الاسم النائب . وأعلم ان إيراد الثاني حاما لا معنى له فان الشارح قال أولا نلب من
اثنين اتفاقا في الوزن والحروف بزيادة انفت من العاطف والمطوف ونابا وبالمثل كلا وكنا
واثان واثنان إذ لم يسمع كل ولا ثلث ولا اثن ولا ثنت وهو صريح في كون العاطف والمطوف
من لفظ الاسم وفي خروج اثنين واثنين . نعم هذا لا يلزم صاحب الإيراد العلامة الناصر
فانه انما لورده على عبارة الترجيح وهي ليست بحارة الشارح فانه جعل الزيادة مفتحة من
العاطف والمطوف فيكون للمطوف عليه باقيا مع الزيادة وقد اخطأ في لاثنين لا اتفاق في
الوزن والحروف فلا جرم يكون النائب من لفظ اللوب منهما وانما يلزم من علمه بعبارة الشارح
حيث اساء التزويل . هذا وكان بعض التفصلا (١) من لم فاعصرة يجيب من الأول بالنوع والسند
ان مدلول أيضا شخصان مغضبان بمغضب واحد في زمن واحد ومدلول أنت وانت شخصان
مغضب احدهما بعد خطاب الآخر بمغضب واحد فلا يصلح جعلا اتصالا للنياية من أنت
وانت لثقل مدلولهما فهو خارج بفصل النياية من اثنين . وقد افوت بس من ردها في
استحصانه وحدي انه ليس بصواب فقد صرحا بان في ذات وان النياية وانهما انما لم بعدا
من التي حقيقة لعدم الاعراب مع انه يقال مدلول ذات وثن شخصان مشار اليهما بلخارة
واحدة في ذات واحد ومدلول ذا وذا أو تا وتا شخصان مشار اليهما اشير الى احدهما بعد
الاشارة الى الآخر بلخارة اخرى فلا تكون فيه النياية من لاثنين بل يلزم ان لا يكون نحو
يا زيدان من التي لانفاه تلك النياية بين ما ذكره إذ يقال ان مدلول يا زيدان بالجمع
التركبي شخصان متايدان بتداه واحد في زمن واحد ومدلول يا زيد يا زيد شخصان متايدان
نوعي احدهما بعد تداه الآخر بتداه الآخر فلا تكون فيه النياية من اثنين بل يلزم ان لا
يكونه نحو الزيدتين لانفاه تلك النياية فيه بين ما ذكره إذ يقال ان مدلول الزيدتين ذاتان
معينتان بين واحد أصب طبعها أصباية واحدة في زمن واحد ومدلول زيد وزيد ذاتان
معينتان من احدهما بعد تعيين الآخر بصين الآخر فلا تكون فيه النياية من اثنين ويعنى

انفت من العاطف والمطوف

نقى اليبابة في هذا بلن الصريف في التوب منه على وفي اللحق بال . وتحقق ذلك ان مدلول احما وانت وانت واحد هو الشخصان المخطبان وما ان الخطاب في لاول واحد وفي الثاني صدد قائما هو بدلالة عقيدة فقلت من جهة ان زمن النكح بانته غير زمن النكح بانته لاخر فليكن قلعا ان يكون في لاول خطاب وفي الثاني لاخر فليكنه ولا كذلك احسا والمادة الدلالة الوجعية حنا لا العقيدة فليثبت (قوله فلم نلب من اثنين الخ) لاول في التفرير فلم جنس ونلب من اثنين يخرج الفرد هو طلع والجبوع لان قيد قط مراد من جهة ان البعد انما يخرج ما ينافيها لا ما يفايرها ولا يشمل ما سمي به من البنى لان الاتصال في التعاريف قيد الزمان ملقى فيها والتيد لاول وما بعده يخرج نحو العبرين الخ (قوله نحو العبرين في صدد مصر) ان ثبت حبطه بسم العين وفتح اليم ورد عليه ان قانون التليب مراعاة لاخف قتل

اخذنا بالقرى السله عليكم لنا قراها والخيم الطوالع

قال الاخر ما كان يرعى رسول الله قتلها والعمران ابو بكر ولا مصر ويجب بلن ذلك ليس واجبا كما يدل عليه كلام الطول لكثرة نكات التليب . هذا واعلم ان مثل العبرين في تتيه مصر ولا يخرج إلا بقيد اتفاق الوزن ومثل الزودين في تتيه زيد ومصر ولا يخرج إلا بقيد اتفاق الحروف وما حل العبرين في تتيه ابي بكر ومصر فيصح اسناد اخراجه الى لاول وكذا الى الثاني لما في الطول من ان الفيدين اذا استاكر كل منهما باخراج شيء واشتركا في اخراج ماخر يصح اسناد اخراجه لاي منهما فثبت . وبما حوزنا اندفع ما قيل قد يقال هو خارج بالاول للخطا في الوزن ايضا فلا حجة لاجراجه بالبيد الثاني ليشمل (قوله وبالث لا وكنا الخ) يخرج به ايضا نحو خفف وزوج مما لا زيادة فيه اصلا إلا انه احصر على ما ذكره لانها المذكورة في عبارة الصف بعد والمربة بأعواب المتى فهي محل لا يهمل التام (قوله وكنا الخ) عطف على البنى فيلزم انه غيره واذا حطفت بجوابها المحذوف وليست حالية من معنى الشرط حطفت بأعواب المذكور لانه يقتضي ان تكون قيدا في رفع البنى ولا حالا من كلا لان طرف الزمان لا يكون حالا من الجملة وحطقت بمصر وصلا والباء للعدية وصفا حال من مصر على احد الاقوال التي قد عدا في الاعلى والعنى اليه او من الصير المعاند الى كذا في وصلا . وقيل ان الحال للمذكورة مرسة محض بها مما اذا اتصلت بالصير غير صفاة اليه كصكر كزيد ومصر وما كلا الرجلين فان الاتصال يشمل القبلي والبعدي . وادى بصهم طهيرة وانه لا معيد منه . وفيه ان الذي في النال المذكور الصير موصلا بكلا لان كلا موصلا بالصير كما هو في البيت ورفق بينهما وان تلازما فالحق انها حال لازمة وهو طلع لا معيد منه . وفي الصريح وزن كذا فعل والله قتل من وار لديها تاء في كذا وقيل من ياء لفظها ياء في التتيه ضد سيويه اذا سمي بها ووزن كذا فعل كذا كذا والله الثاني والثالث بدل من لام الكلمة وهي واو واخيار ابي جني او ياء وهو اختيار ابي ملي (قوله كذا كذا) جزم ان يكون مطلقا على كذا يحذف العطف على حد اكلت لهما سنا تمرا كما ياتي في باب الطع وكذا خبر ميتة انسان وكابنين

فلم نلب من اثنين يشمل البنى الحقيقي كالزودين وغيره كالعبرين واثنين واثنين وكلا وكنا ولان لفظ الوجعية للثنين كزوج وشفع فخرج بالبيد لاول نحو العبرين في مصر ومصر وبالثاني نحو العبرين في ابي بكر ومصر وبالثالث كلا وكنا والآن واثنين واثنين اذا لم يسمع كل ولا كذا ولا اذن ولا اثنان ولا كنت واما قوله . في كذا رجلها سلمى واحدة . فانما اراد كذا فحذف لآلى للسروية فهذه المخرجات ما صفاة بللنى في اعرابها وليست منه (وكذا اذا بمصر صفاا وصلا) الا لى للطلاق في ورفع بالالف كلا اذا وصل بمصر حال كونه صفاا الى ذلك الصم حلا على المتى الحقيقي و (وكنا كذا) ابي كذا في ذلك تقول جاني الرجلين كلاهما والباثن كلاهما فان اضيف الى طلع اعرابا بمصر كات مقدرة على لآلى وصفاا ونصباا وجرا

وبصهم يعريهما اعراب الثني في هذه الحالة ايضا

وبصهم يعريهما اعراب المتصور مطلقا ومنه قوله

فم التثني صنت اليه حليقي في حين جد بنا الصير لكنا

تثنيه . كلا وكنا اسمان ملزمان للاضافة وانظهما

مفرد ومثلهما متى ولذلك اجتزى في صيرها اخبارا لثني

فثني واحبار اللفظ فيرد وقد اجتمعا في قوله

كلما حين جد المجري بينهما قد انقطعا وكلا انفعهما راي

الا ان اخبار اللفظ اكد وبه جاء الفرعان قال تعالى

كنا الجنتين واثت اكهما . ولم يقل واثتا فلما كان

كلا وكنا حظ من التثنية لجرهما في

امرأتهما مجرى المفرد تارة ومجرى الثني تارة ومن

اجراءهما مجرى الثني بصلته للاضافة الى المصراة

لاعراب بالمحرف فرع من الاعراب بالحركات ولاضافة

الى المصدر فرع لاضافة الى الظاهر لان الظاهر اصل

المصدر فيجعل الفرع مع الفرع ولاصل مع لاصل

مرأسة للنيابة (اثنان واثنان) بالثنية اسمان من

اسماء التثنية ولما بهتئين حقيقة كما سبق (كابنين

وابتئين) بلاوحدتين اللذين هما متباينان حقيقة (مجريان)

مطلقا فيرفعان بالاثن مثل التثني ثلثان في لغة التميم

(وتخطى الياء) هذه لا لالفاظ (جميعها) اي التثني

وما الحق به (لاقى جرا ونصبا بعد فتح مد الف)

اليا فاعل تخلف قسره للمصرورة والاثف معلول به وجرا

ونصبا نصبا الى الحال من المجرور بلي اي مصرورة

ومصروبة وسبب فتح ما قبل الياء لاضمار بانها خلف

من لاثف والاثف لا يكون ما قبلها الا متحررا وحاصل

ما قاله ان الثني وما الحق به يرفع بالاثف ويمجر

وينصب بالياء المقترح ما قبلها . تنهيه . الاول في

الثني وما الحق به لغة بني الحارث بن كعب وقيل اخر

واتكروا المفرد وهو صحيح بنقل لايمية قال الشاعر

فاطرق اطراق السجاع ولو راى

سافا لثابه السجاع لصمما

وجعل منه . ان ثنانا لسحران . ولا تزلان في ليلة

الثاني لو سمى بالثني في اعرابه وجهان لاحدهما اعرابه

قبل الضمية والثاني ان يجعل كسراين فيثف كالثف ويثمن

الصرف ويثمنه في التسهيل بلن لا يجوز سبعة احرى

وابتين بدل من كذلك ولاهارة حيث لا لثني . وفائدة لاثان على هذا بقوله

كابنين وابتين يعريان دفع ما جزم ان اللغز اليه كلاترديه لا لثني ليدفع

لاستعمال لاهارة الجيد في الغريب والحسن وان يكون مبتدا خبره كذلك ولاهارة

حيث كذلك وان كان قريبا واثنان مبتدا خبره يعريان . ولهذا الوجه يدل كلام

الفارح (قوله) وبصهم يعريهما اعراب الثني في هذه الحالة) هم صكناة

(قوله) وبصهم يعريهما اعراب المتصور مطلقا) هم باحارث على ما حكى الفرقة

(قوله) وبه جاء الفرعان) الظاهر ان الضمير للمصدر . واما . وبجرنا خلاهما

نورا . فيجعل ان الضمير للجبين لا لكنا (قوله مطلقا) اي اعيضا اولم

يعانفا لا ككلا وكنا في اشتراط لاضافة الضمير وكما اولا لانه لا يكون للمصاف

اليه اثنان واثنان صير تثنية لانهما اصلان في التثنية فيلحق صريح اضافة

العين الى نفسه . وحلى هذا يحصل ما فيه عليه ابن هشام في شرح اللمعة

(قوله) وتخطى الياء الخ) في الحواشي اليسانية قال الربيعي احرص على النظم

قوله تخلف بانته يوم ان الياء تكون في الرفع والاثف تكون في الجر والنصب

لان الخلف يقع موقع ما هو خلف منه وذلك لا يكون فيهما . واجاب ابن هشام

بلن المراد بخلف انها تكون في رفعها وقائمة مقامها من حيث انها دالة

على معنى العامل لا في الفرع الخاص الذي ثبت لها مثل . تخلف من بعدهم

خلف . واورد ايضا على قوله تخلف الخ نحو ليك فانه مثنى منصوب بالياء

ولا يقال خلفت الياء كالثف لانه لم يستعمل مرفوعا . واجيب بانها خلفتها في

التقدير . فلن قلت هذا عني فليمن مفردة . قلت انشدوا دعيت بيايى نعم

ينبغي ان لا يعد من الثني لانه لا يدل على اثنين بل على الكثير . فان قلت

يرد ان تن صاد حقيقا لشحم كيف تن صاد مقطعان وبهم

اجيب بان العرب قد ترفع الفاعل والمفعول ما لفهم المعنى قال ابن هشام واجرد

منه ان الاول جاء على قصر المثنى فتجبر الطوق على طهر اللفظ فهو مكلف

على القوم (قوله في هذه لا لالفاظ) يبان معنى لا اعراب حتى يلزم حذف الورك

(قوله بعد فتح قد الف) فافادته التثنية على ان ما قبل ياء المثنى متخالف

لما قبل ياء الجمع وتطول الفتح بانته اوتي به للاثف وبقي مع الياء لانها لا

تكتسى زواله (قوله وقيل اخر) قال الكسائي وهي ايضا لغة عشم وحمدان

وزيد وقال ابو الخطاب وكانه قال غيرها وبني العبر وبني المهجع وبطنين

من ربيعة وبكر بن وائل وبني غارة (قوله وجعل منه الخ) صيغة تبري تشعر

بعدم تمين هذا المثل لكن صرح الفرقة بانته الحسن البخاري في لاية (قوله)

كافيهابين) اي الستين المجديين . جميع المذكور السالم (قوله)

اجرو) قدمت لان النصب محمول عليه (قوله نيابة عن الكسرة والفقعة)

اي نابت الياء نيابة او اعراب بما ذكر وقت نيابة او لاجل نيابة (قوله)

جمع

فان جازوا كافيهابين لم يجز اعرابه بالحركات (وارفع يوا) نيابة عن الضمة (وبيا اجرو وانصب) نيابة عن الكسرة والفقعة (سالم جمع علمرو)

جمع مذنب) اخرج كلمة جمع كأنه إشارة إلى ما قيل حكاهن حق المصنف أن يقول جعي بالثنية . وقد أوجب منه بأن جمع أريد منه الجنس الصادي بالعدد (قوله سلامة بناء واحدة) كان الأولى تأخيره على قوله . ويقال جمع السلامة لذكر يكون تلياً للتسميتين فيكون بذلك مع قوله لأن كلا منهما يعرب بمعرف طة التي قد افلح طل لاسماء الثلاثة وسلامة الواحد في مقابلة تكسيرة بأحد الأمر الستة للضرورة لا في مقابلة لاملال فلا يرد نحو لاطون . هذا وقد يقال لسلامة في جمع السلامة لكون زيدون كسنان . ويرد بأن الزائد في جمع السلامة في تكدير لانفصال لسقوط بعده في باب الاضافة وجميعه في باب النسب ولا كذلك الزيادة في التكسير (قوله هنا لذكر) ادخل صاحب الصريح في العلم علم التوكيد كاجمع وقيدة البازني يكونه غير معلول ومنع كنية نحو مر وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال اقول جاءني رجلان كلاهما مر وكلهم مر . قال الشيخ لا خير ولا اطم احدا وانفرد . وإيراد يكونه لذكر ان يكون سماء مذكرا فيشمل هذا اسم رجل ويخرج زيد اسم امرأة . وانما عدم التذكير قيدا مع ان الكلام في جمع المذكر لئلا يرد ان قولهم جمع المذكر السالم لم يتناول ما كان مونثا كما تناول قولهم جمع المونث السالم المذكر والمكسر (قوله مائل) أي عالم فيدخل جميع اسماء الله وان احتج فيه المطلق منون العاقل . وتخصيص ذوي العلم بجمع الصحيح للواقعة بين الفرخين لكن قال المصنف في شرح السهيل ولا حاجة لتكسب التصغير بتن يقل سجدلا بتن يعلم كما فعل بهمهم ادراجا لاسمائه تمل فيما يجمع هذا الجمع لأن العلم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل وبماهم غير ماعوذه ولا معل عليه لانه لا يرتكب ذلك إلا فيما سمع نحوه . وانا على ذلك به لغادرون . فليس لغيرة تعالى ان يجمع من اسمائه سبحانه او يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز او على لسان نبيه عليه السلام فاذا لم يدع الى تطلب لفظ العقل ناع كان أولى من العلم لكونه على المقصود ادخل هذا كلامه ومنه تعلم ان محصلات الجمع لا تنحصر في الانواع الاربعة في كلامهم ولهذا زاده فيها في السهيل . بقي ان يصح الحكيان قال ينقص اجبار الخلو من التاء والتذكير والعقل قوله تعالى . «اتينا طامعين» ولا يخرجهم تنزيل منزلة العاقل من ذلك أي كونه غير العاقل هذا كلامه وجوابه ان اتينا تركيب منقول من اتيان شخصين مذكرين مائلين لا تقياد السموات والارض الامر الا مثل نقل اني اراك تقدم رجلا وتخير اخرى من الذي يقدم رجلا تأخره وتخرها تارة اخرى الى التردد في الاقدام ولا جمل لا يدري ايها اخرى . فلي تفسير القاضي ولا يظهر ان المراد تصوير تأثير قدرة فيما وتأثيرهما بالذات وتثنيهما باسم الطاع واجابة للطبع الطاع كقوله تعالى . «كن فيكون» (قوله خاليا من تاء الثانية) ادراج كلمة تاء ليخرج ما انت بالافت مضرة كسبيل او مدودة كصراء فانه يجمع هذا الجمع بمنق الفسورة وابدال المدودة واوا على ما تبين في باب الكيفية . والتصغير جاءه دون ما لاخراج نحو اخدرات وسلمت طي رجلين فانهما لا يجمعانه . هذا وفي شرح السهيل للبدر الدمايني وانظر لاي شيء احتج طامعين وقيل طامحت فاصلي حكم المونث اجبارا لفظه وقيل في العدد تلكم طامحت اجبارا بمعناه ولاي شيء قيل زيد طم ترد التاء في التصغير تنزيلا للمعرف

جمع (مذنب) وهما عامرون ومذنبون
ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم
لسلامة بناء واحدة ويقال له جمع السلامة
لذكر والجمع على حد الثاني لأن كلا منهما
يعرب بمعرف طة بصدده نون تخط
للصاقه وإحار بقوله (وشبه ذين) إلى
أن الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفته
فالاسم ما كان كاسمها لها المحرك مائل
خاليا من تاء الثانية

الزائد منزلة تاء التانيث ولم يقل في زيب منفولا للذكر وزيبات تنزولا له منزلة طامحة
 واجب بلن اجتماع طامحين لما انه لو جمع هذا الجمع فلما مع التاء او دونها وفي الاول
 جمع بين ملاحين جداولين التاء الدالة على التانيث والاولو للدلول بها على صفة فاما قولهم
 في وثقة علما للذكر وقانون فليس جمعا بين جنسين اذ ليست الواو طم تانيث بل بدل
 من الهزة للبدلة من الف التانيث فلم يكن فيها دلالة طية لنزوحها بكونها بدلا مما التبديل
 منه بدل من ملاحه وفي الثاني اخلال بضمها لكونها حرف معنى مع مهورتها بالهيئة
 جزءا من الكلمة الزوهم حيث لان الهيئة تتخصص لاسم وتخصص ان يزداد فيه او ينقص وفي
 حذفها اذ انك الى ذهب للمعنى للدلول طية بها ومن ثم جوزوا جمع وروجهل ونحوه من المصغرات
 هذا الجمع وان كان منكرا ولم يكسره لما يعنى اليه التكسير من ذهب اية التصغير فيذهب
 به ما دل به طية واما جواز طامحات فقدم لاخلال بحذفها لمعاقبة تاء تانيثها تاء لالاف
 والتاء واما قولهم فلانة طامحة فغير لما قد يغوت من التذكير بالصيغة الطامحة في تحكيك
 مدلولها بالصيغة الطامحة في تانيث مدلولها واما قولهم زيب نعدم رد التاء في تصغيره لاسطالة
 اللفظ بما اشتمل طية من الفعل المستكثر بلامتي التصغير والتانيث وكلمتها فرجعت على ما
 فيه من الزيادة التي لا تنفك من البنية فخصف بالاكتفاء من بعض ذلك واما دم قولهم في
 زيب منفولا الى الذكر وزيبات بظليل جانب المعنى فمن حيث كون الدلول الذي هو
 التذكير اصلا لاسما وليس فيه من التدافع ما في طامحة سمجها بالزو والنين هذا هو الجواب
 وما في الجوابي غير تلم فليدبر (قولهم ومن التركيب ومن لا عرب بعرفين) ذكرها مع ان
 الفارح الثاني حذفها محلا بانها شرطان للجمع ولو عكسا والتكلم في شرط جمع السلامة
 بخصوصه كانه ايماء الى اولوية خلافه بلن الاول ان يحرص لما يلزم من عدمه عدم هذا
 الجمع ولو شاركه فيه غيره (قولهم واجازة بعضهم) في التصريح وقيل يجوز سلفا وقيل ان
 خص بويه جاز وللا فلا وعلى الجواز في المعجم بويه فمنهم من يسلق العلامة بشاره فيقول
 سيويهن ومنهم من يحذف ويه ويقول سيوين . هذا وقد اغفل المصنف المركب لاهافي
 وفي التصريح ايضا وسكت من المركب لاهافي فانه يجمع اول المتصانفين ويصافي للثاني
 فيقال في ظلم زيد ظلموا زيد ومن الكوفيين اجازة جمعها ما فيقال ظلموا الزيديين وظلموا
 الزيديين يكر الدال فهما (قولهم اجاز الكوفيين ان يجمع نحو طامحة هذا الجمع) وذلك
 لانهم خالفوا في قيد المخلو من التاء فاجازوا طامحين وروعين جمع ربعة للمعدل القائمة لا
 ان يجهزهم انصروا على ذلك واما ابن كيسان منهم فقال بفتح من الكلمة مستدلا بانه لما
 جمع ما لا طامحة فيه من الونث على فعل بالكيف فحقا قالوا ارحمون . وعرض يجمع اهل
 على اهلون على ان ارحمين شاذ لا ينبغي القياس عليه . هذا وقد استند الكوفيين في منع
 العطف للذكر لسماع لامتعة السابقة وللقياس على جمعه تكسيرا مع التاء كقولهم - وعقبته
 لا علب في الشهر لاسم - وكما زالت التاء في التكسير قلن في التصغير وانتهى البصريين
 للرد عليهم فقالوا ان علقت السماع مجروح بالشذوذ وقاضي القليل معزول بالفرق لان تانيث
 جمع التكسير يعقب التاء المحذوفة وليس لجمع التصغير تانيث فيجب بجواز قامت الرجال

ومن التركيب ومن لا عرب بعرفين
 فلا يجمع هذا الجمع ما كان من لاسمه
 غير علم كرجل او طامح لاونث كزيب
 او غير مائل لاحلق طم فوس او فيه
 تاء التانيث كطامحة او التركيب المزجي
 كمعدي كرب واجازة بهم او لاسندي
 كبرق نحره بالاهالي او لا عرب بعرفين
 كالزيديين او الزيديين علما والصفة ما
 كان كمذنب صفة لذكر مائل خالية
 من تاء التانيث ليست من بلب افضل
 فعلاء ولا من بلب فعلان فعلى ولا مما
 يستوي في الوصف به الذكر والونث
 فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات
 لاونث كعاصي او لذكر غير مائل كسابق
 صفة فوس او فيه تاء التانيث كطامحة
 ونسابة او كان من بلب افضل فعلاء
 كاهم وشذ قوله

فما وجدت نسابة بني تميم

حلائل اسودين واحمرين
 او من بلب فعلان فعلى كسكران فلن
 مؤنثه سكرى او يستوي في الوصف به
 الذكر والونث كصبور وجريح فانه يقال
 فيه رجس صبور وجريح وامرأة صبور
 وجريح . تنبيهات . الاول اجاز
 الكوفيين ان يجمع نحو طامحة هذا
 الجمع . الثاني يستثنى ما فيه التاء ما
 جعل ملما من الثلاثي المعرب من فائه
 تاء التانيث نحو مدة او من لاسمه نحو
 ثبة

فإن الزيدتين معنى الله يرفع كونه لا يغلب جمعا لطية العلم ليجوز أن يفكر من يجدها ليجوز
بمعنى لا تغلب ذهب أما سلمنا طرية فهو من العنقذ بحيث لم يرت منه إلا هذا البيت :
بقي هذا امرنا لهدمها ان كلام الشارح ربما يحتمل ان حمل الخلاف العلم ليس إلا وقد اردناك
خلافه . الثاني انما لم يذكر التثنية الرابع الا لاول مع تاليفه له بكونه متعلقا بخلاف
للكوفيين ايضا رايته لتعلقه بالشرط لآخر في كلامه (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع)
اي وان كان شذذا في الفيلس كما سيأتي الصريح به في عبارة الشارح (قوله ولا في الهمز)
اقصر في كلا اللزيمين على اقل ما يقتضي فيه الجمع وهو ثلاث ثلاث في الاول وثلاث عقرت
في الثاني ولا في الهمز في الاول ايضا ان يطلق الى اللذين وفي الثاني ان يطلق ايضا الى
للمائة ولا يتجاوز ذلك على ما ذهب اليه سيويه في جرح السلامة من انها جموع فله
ثم الغرض من ذلك لاحتلال التثنية على فساد ما زعمه بعضهم من ان الثلاثين واخواته جموع
على سبيل التوحيص كما ذكر في ارض لسقوط الفاء من مفرداتها اذا عد بها للونث ولم يكن من
حفظها ذلك فجمعت هذا الجمع توحيصا ومولت بذلك العشرة مع خلو العشرين من معنى
الجمعة اذ قد يعرب الثني اعرب الجمع ويحذف منها ويشبهها تغيير سين ستة وراه ارض .
هذا وعشرين صنف على ثلاثين لا على تسعة (قوله فاعل ليس يعلم ولا صفة) في شرح
التسهيل للمصنف بحسن جمعه على شذوذه انه قد يستعمل بمعنى مستحق يقال هو اهل ذلك
واهل له فاجري مجراه قال تعالى « فخلينا امثالنا لاطلونا » « من اوسط ما تطلعون اهلكم »
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان لله اطين من الناس » ومثل قول الشاعر
وما رمح لاطلين ان سالوا العدا بمجد يدته إلا صافته الصكوب
ولكن اخو البرم الذين اذا دعى اجاب بما يرصده السلم والحرب
ونظيره مخالفة لليليس جمع مرة على مرعين في قول الحسن بن ابي الحسن رضي الله عنه
« اصنوا صلاتكم ايها البرعون » وزعم بعضهم قياسه جمعه تسكا بانه صفة لما مر من قوله
اهل كذا واهل له وبقولهم الحمد لله اهل الحمد . ورد بان المجموع هذا الجمع انما هو ما هو
بمعنى الترابية (قوله لانه اما ان لا يكون الخ) ذكر بعضهم انه جمع له مراد به من يعقل
وفعل ذلك به لتعم جميعه مقام ذكره موصوفا بما يدل على علمه . قال المصنف في شرح
التسهيل وهو باطل ولا ساغ في غيره من اسماء الاجناس واهتة على خي العقل وشيرة فيقال
في جمع علي او شخص مرادا به العقل شيون وشخصون وفي امتناع ذلك دليل على فساد
ما افنى اليه . واجاب الشيخ لآخر بانه لا يلزمه ذلك إلا لو كان يراد فيلسافا وهو انما يراد
شاذا لغوات شرطه وهي العلية . هذا وزعم بعضهم انه جمع قياسي لا اسم جمع مراد به المعجم
من العقلاء وغيرهم ومفردة وان كان اسم جنس لكنه فيه معنى الوصف لكونه طائفة على وجود
صانعه كما اشار اليه الرضوي (قوله على كل ما سوى الله الخ) للراد من كل الكل لا فراديه
اي كل جنس او كل نوع ما سوى الله ليناسب لاطلاق الفروي المراد هنا لا اكل الجمعي
لان ذلك اصطلاح لاهل الكلام لا يراد في مثل هذا العلم إلا انه على هذا لا يظهر ما قاله
الشارح من اخصية للرد انما اللان اذا كان الجمع لمجموع العوالم كلها ان يصحكون مسلويا

فانه يجوز جمعه هذا الجمع . الثالث
يتم مقام الوصف الصغير فنعو رجيل
يقال فيه رجيلون . الرابع لم يشترط
الكوفيين الشرط لآخر مسدلين بقوله
ما الذي هو ما ان طر شاربه
والعائسون وما المراد والشعب
فالعائس من الصفات للفتنة التي لا
تقبل التاء عند قصد التانيث لانها تقع
للمذكر والونث بلفظ واحد ولا حجة لهم
في البيت لثلوثة (وبه) اي وبالمجمع
السالم اللصكر (مفرونا وبابه) الى
النسعين الحق في لامرأب بالجرافين
وليس بجمع ولا لزم صحة انطالق
لثلاثين مثلا على تسعة . وعشرين على
ثلاثين وهو باطل (و) الحق به ايضا
(الاطونا) لانه وان كان جمعا لاهل
فاعل ليس يعلم ولا صفة والحق به (اولي)
لانه اسم جمع لا جمع (و) الحق به
ايضا (عائون) لانه اما ان لا يكون جمعا
لعالم لانه لخص منه اذ لا يقال إلا على
الخلفاء والعالم يقال على كل ما سوى الله
ويجب كون الجمع اسم من مفردة

ليس للفردية حقيقة واحدة وهو عالم جميع العقلاء وماجا ليس وأخر مدلوله وصفة وهو عالم
 الجواهر مثلا إلى جعل جميعا إلهام الجني وعالم الناس وعالم تلك كلها لم يلزم جبره حتى من
 جهة مبدء الجملة . نعم يظهر ذلك على ما للتكلمين من أن العالم مسموع ما سوى الله
 لكنه لا يتناسب للتكلم على ما طلت وكان هذا الوجه مبني عليه بخلاف ما بعده فاعلم .
 (قوله) أو يكون جميعا له بالجلو تغليب (الخ) يعني أن عالم يقال على كل نوع أو جنس مائل
 أو غير . فقد روي من عائل أن العوالم ثمانون ألف عالم تصفها في البر وتصفها في البحر .
 وعن السجلك هي ثمانمائة وستون عالما لا يعرفون خالفهم وهو ألفا يعرفونه . وعن ابن
 السبب لله ألف عالم سعائنة في البحر وأربعمائة في البر . ومن حسب ثمانية عشر ألف
 عالم الدنيا كلها عالم منها وما جمع أريد منه مسموع تلك الأنواع إلا أنه غلب العالم منها
 لفرده على غيره مراعاة لتلك الصيغة وهو حين إذ أريد منه المسموع من تلك الأفراد الذي
 لا يصح أن يواد من الفرد جار على ما هو الواجب من كون الجمع أم من مفردة أي لفعل
 من كل فرد من مفرداته دائما لا غالبا قط لا لخص بمعنى أن للفرد يفعل شيئا لا يفعله
 الجمع ولا يسار بمعنى التماثل في الشمول وكيف ومدلول الجمع من حيث هو جمع المسموع
 ومدلول للفرد من حيث هو مفرد جزء من أجزاء ذلك المسموع فاني يفسر أو يضاربان وهذا
 بحيث لا يضي . فما قيل وهو حيد مسلو لمفردة والسطور أنها هو كون الفرد أوسع دلالة
 من الجمع ولا يتأني قول الفارح وجب أن يكون الجمع أم من مفردة لأنه نظر للبالغ
 فليس بمعنى وكذا ما قيل لثيرة في هذا المقام فليأمل (قوله) لأنه ليس بجمع) مقابل أنه
 جمع لاني اسم مكان فهو جمع لم يستيف الشروط لولت العقل أو جمع قيلني لاني اسم
 ملك وعلى هذا فيقدر في الآية صمى أي لفي حفظ ملكك اسم كل واحد منهم علي كذلك
 تعلم أن وصف التذكير لم يوجد (قوله) وإنما هو اسم لأعلى الجنة) أي اسم مفرد لما هو شيء
 فوق شيء وكأنه ارتقاء لا غاية له . وقال الصنف كأنه في لاصل فعل من الطو فيجمع
 هذا المجمع سمي به أعلى الجنة . ونظيرة من أسماء الامتعة صريلون وصريلون ونصيرين
 والسياسين وقصرون ويرون ووزرون وطلطون . وفي شرح التسهيل للداميني طبع نفوذ
 مفردة (قوله) بفتح (الزاه) حكى سكانها أيضا (قوله) قياسا) أي لا استعلا وسكتل من
 تكسرة وتانيث مفردة وعدم ظله طنة في خذرة القياسي والسوغ لجمعه كذلك في الجملة
 كما قال الصنف أنهم يجمعون كذلك ما يستطع ويحجب منه لأن تعجب لأشياء ذو العقل
 فالق به لا شيء أو الصبيبة في نفع أو حر تقيها على مصيها واستطاما لها . وبهذا ظل الأفراد
 طين وقالت العرب المصنعة مرفقة مرفين ويعود هذا لأخبار في أرضين حسن إيراده في مقام
 الصجب والاستطام كقولهم

وأية بلدة إلى اتينا من الارمين تلمه نزار

وقوله قد صحبت الارمين إذ قام من بني هذاد خطيب فوق امواد منبسر

وقيل أما جمع كذلك ليكون جمعه كذلك حوسا من عدم التانيث بالتحلة لأن أرض كسنة
 ونحوها بجمع التانيث المجازي وحدة لأصول وتحصل ما قلنا لا ينقض كون الارض

أو يكون جميعا له بإخبار تغليب من
 يفعل فهو جمع لغير علم ولا صفة والحق
 به (طهرون) لأنه ليس بجمع وإنما هو
 اسم لا على الجنة (و) الحق به أيضا
 : (أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها
 وهو مما (شد) قياسا لأنه جمع تكسير
 بمفردة مرفقة بدليل أو يسمه وغير مائل
 : (و) كذلك (السونا) بتكسير السين
 جمع سنة بفتحها (وبابه) كذلك عذ
 قياسا والمراد ببابه كل صيغة ثلاثية
 حذفت لامها وعوضت عنها ها التانيث
 يلزم تكسر فهذا الباب

يلد فيه الجمع بالواو والنون رضا وبالياء
والنون جراً ونصباً نحو صفة وصعين ومزة
ومزين وارة وأرين وربة ونجين وثقة وظنين
قال الله تعالى « كم يشتم في الأرض عدد
سنين » « الذين جلاوا القردان صين »
« من البين ومن الشغال عزين » « وأصل
سنة سنو أو سنة القردم في الجمع سنوات
وسنهل وفي الفعل سانيت وسانعت
وأصل سانيت سانونت قلياً الواو ياء
حين جازوت حطرفة ثلاثة أحرف
وأصل سنة صو من السور واحد أصاه
أي ان القطار جلاوا القردان أصاه أي
طرقا يقال صيته وصيرته تصيته أي
فرقه فترقه قال ذو الرمة

وليس دين الله بالصحي

أي بالفرق لانهم فرقوا اقوالهم فيه
أو صه من الصه وهو البتآن والصه
أيضا السحر في لغة قريش قال الشاعر
أبو بريث في النافثا

ث في عقد العاصم الصم

وأصل مرة وهي الفرة من النلس عزو
وأصل مرة وهي موضع النار أري وأصل
تبة وهي الجماعة ثبو وقيل ثبي من ثبيت
أي جمعت والاول أقوى وميله لأكثر
لان ما حذف من اللغات أكثره وأو
وأصل قلّة هي عدان يلصق بهما الصبيان
قلو ولا يميز ذلك في نكرة لصدمة
الحذف وهذا من جمع أمّة كلمة وهي
القدير وحرون جمع حرة وأحرون جمع
حرة ولا حرة وأحرة وأحرون مع انه لا نص فيه فيجوز كذا في ثبة
ولا هو فلا في مجرى من الفاء مع انه مؤنث فيجوز من الفاء الذاجية بل وبأي يتم رابعه
علم انه لانه مضاعف والصحيح ابدال ويحذف في التثنية ولا إسباع نحو من شر ومن
سر ومن انس وجان فكانه ثلاثي فيجوز كما في ارض . وأن شئت قلت لما الحوا التاء تصغير
وراء وقدم وألمع مع تجلوز الثلاثة جمعوا مذهب وأن تجلوزا الثلاثة . وأن شئت قلت لما لم

أسماء ثلاثية فحده التي يكون بلامه التانيث فيجوز مثلاً هما قول تصغير حذفت لام ستة
فلسوا في الجمع فهو يصاح من ثم حوت راء أربعين غير سين حدة وقيل غير ذلك (قوله)
يلد فيه الخ) لاؤيل يكثر لان اللطرد هو الجاري على القيلاب لكنه حقيقاً ما يحصل كل
منهما يعني الآخر قوله سنو أو سنة) أو للشك في تعيين ما هو لأصل منهما لخاصة الألفة
تدبر (قوله صيته وصيرته تصيته أي فرقه فترقه) التبادر منه انها صا بالتحديد وأنه
ورد فيه القلب ودمه وأن التصير لهما أيضاً فاصبر (قوله ذو الرمة) الذي في الصريح
وصه قول روية وألمع ان ذا الرمة بسم الراء وتحديد الياء وقد تكسر وهي في الأصل قطعة
من جبل هو أبو الحمارت غيلان بن عتبة بن مسعود بن حارثة العدوي الشاعر السامي
للمعروف معدود في اللغة الثالثة من شعراء الجاهلية روى عنه أبو عمرو بن العلاء من أين مجلس
من النبي صلى الله عليه وسلم حديث أن من الشعر حكمة وأما لقب ذا الرمة لانه اتي
في صاحبه وعلى كلمة قطعت من جبل واستقاماً فالت أعوب يا ذا الرمة ملت بالسهيان
سنة سبع عشرة ومائة قال أبو عمرو بن الفلاح الشعر بآراء القيس ويختم بني الرمة وكان
والحر ما تكلم به

يا مضرع الروح من نفسي إذا حصرت وقارع الكوب وزحزحي من النصار
(قوله لانهم فرقوا اقوالهم فيه) أي وذلك المعنى بطريق القردان هنا (قوله أو صه)
طغى على قوله صو وأو للشك في تعيين ما هو لأصل لان جمعه على صورت يدل للآل
وتصغيره على صيته يدل للتاني وعلى كل من القولين قطعت ابدال ما التانيث كقراءة تعاقب
حركات الأعراب على الواو المعتلة أو الهاء الخفيفة (قوله في لغة قريش) في الحديث
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « انشروا ما الصه » نقل الحديث من بعض الناس إلى
بعض . هذا وأما غير قريش فالصه حدم كما قال الكسائي الكذب والكفافة (قوله وأصل
مرة وهي الفرة من النلس عزو) الذي في الصريح أصلها مزي فلانها ياء لا ان قولهم
العزوان الفرق المختلفة لان كل فرقة تحزى إلى غير عن تحزى له لا أخرى يدل على انه
من العزو فلهذا لذلك عدل إليه الفارح (قوله ولا يميز ذلك) أي الجمع بالواو أو الياء
والنون وبالراء أي بكثرة (قوله كلمة) تبع فيه ما يظهر من التصاح حيث قال الامة
القدير والمجمع اما مثل قلة وقى لكن قال السرياني المشهور فيه الكسر (قوله القدير) القدير
قطعت من الماء بفادها السيل والفاخرة الترك وبغير فيل بمعنى فاعل من فادرة أو مغول من
افدرة وقيل بمعنى فاعل لانه يضر بلغة أي يتطلع حد حدة الحاجة إليه (قوله وأحرون
جمع احرة) هذا هو لأصل وأما حرة وحرون فخرج بحذف الهمزة . هذا وفي التذكرة لا يمي
على الفارسي انما قالوا احرة وأحرون وأدرون مع انه لا نص فيه فيجوز كذا في ثبة
ولا هو فلا في مجرى من الفاء مع انه مؤنث فيجوز من الفاء الذاجية بل وبأي يتم رابعه
علم انه لانه مضاعف والصحيح ابدال ويحذف في التثنية ولا إسباع نحو من شر ومن
سر ومن انس وجان فكانه ثلاثي فيجوز كما في ارض . وأن شئت قلت لما الحوا التاء تصغير
وراء وقدم وألمع مع تجلوز الثلاثة جمعوا مذهب وأن تجلوزا الثلاثة . وأن شئت قلت لما لم

تحت اليد في الحركة والصوت في الصوتين في اليد لمرئها وكانها جعرا
 نكلا وكذا لوزين في قولهم لوزة خالصة غير لازمة - وان حثت قلت لما كانت
 الهرة انما لحقت في الحرون للتكسر كما كسوت سين سين لذلك كانت يثولت
 الحركة فلم يحد بها ولم لا يقيمون الحركة على الحرف والتكسر (قوله في جمع رقة
 وهي الفضة) قيدا لطبي بالدرهم الصوبة هذا وفي الثقل - وجدان الرقين يطعي
 افسن لا قين - اي وجدان الفضة او الدرهم الصورية يطعي حش لا حش
 (قوله وهي التربة) هو التلوي في السن سمي بذلك لنزولها للتراب في علم
 واحد (قوله في جمع طبة) للصرح به للصرح انه كثر وصاحب القاموس كثر
 (قوله فيمر بـ بالمركبات الطاهرة الخ) نائب فاعل فيمر يعود الى ما اشير اليه
 هذا اليلب وهو بلب سنة والتفريع على الغلبة في قوله وعمل حين فان الغلبه
 به معرب بالمركبات الثلاث الطاهرة على النون مع لزيم اليه (قوله مع لزيم
 اليه الخ) انما لزمت اليه لانها اخف من الزاو ولان بلب اليه اوسع ولان
 الزاو كانت امرابا صريحا اذ لم يشترك فيها فخلان فلر لزمت عند الاارب
 بالمركبات كتان الرفع معها كرفين بخلاف اليه لاشتراك الجر والتصب فيها
 (قوله وفي الحديث اللهم اجعلها عليهم سينا الخ) في السير انه صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي عند البيت وثمة كرش ذبيحة فيها قاذورات فقال ابو جهل
 لعنه الله لجماعة جالسين لمة الا وجل يقوم الى هذا القدر فيليه على محمد وهو
 ساجد فانيحت لشفاعا وهو حية بين اي معيط فالقاه عليه فقل صلى الله عليه
 وسلم ه الله اهدد وطاقتك على مهر واجعلها عليهم سينا كسيتين يوسف ه كانوا ابا
 جهل وحيته بين ربيعة وحيته بين ربيعة والولد بين حبة وحيته بين اي معيط
 وامية بين خلف وصار بن الوليد وهم المستوفون فاعلمهم الله جميعا وبه يعلم
 ما في كلام الشارح فاعمل (قوله اي سبي ه الجمع) السبي ه بمعنى الورد فهو
 جار على ان الصمير عائد الى الورد الماخوذ من يرد وانما احشى السبي ه مثل
 حين اي السبي ه معروبا بالمركبات الى الجمع لكونه به عهد فيما تقدم فالعق
 السبي ه معروبا بالمركبات الثلاث المعهود سابقا بكونه في الجمع وان كان بحسب
 مفهومه ام هو بحسب ذلك المفهوم عند قيم لا يصح على سماح ولا على نوع من
 الجوع بل يطرد في كل جمع مذكر سالم وفي كل ما حمل عليه وهذا المعنى لا
 ريب في استغاضه - فما قيل ان ارود بمعنى ه الجمع سبي ه جمع سنة فظاهر
 ولما في الكلام على حل الشارح راكعة لصيرورة المعنى وسبي ه جمع المذكر
 السالم مثل حين يطرد في جمع المذكر السالم فمفرد على ان الشارح لم يصغر
 بل زاد وما حمل عليه وبالنسبة اليه تانم الركاة على حمل الجمع على جمع
 سنة بمنزلة ما لزمت على حمله على جمع المذكر السالم بالسنة لقوله في جمع
 المذكر السالم (قوله وقوله وماذا تبغى الخ) اي قول سميم بن وئيل الرباعي

في جمع رقة وهي الفضة ولحون في جمع لدة وهي
 الجوز وحشون في جمع حشة وهي الارض الموصفة
 ولا في نحو يد ودم لعدم التعويض وشذاجين واخرون
 ولا في نحو اسم واخت لان التعويض غير اليه اذ هو
 في لاول الهزة وفي الثاني الفاء وشذبتون في جمع
 ابن زو مثل اسم ولا في نحو عاة وشفتة لانهما كسرا
 على شياء وشغاف وشذبتون في جمع طبة وهي حد
 السهم والسيف فانهم كسروا على طي بالهم والطب
 ومع ذلك جموع على طين ه تنبيه ه ما كان من
 يلب سنة متفرج الفاء كسرت فاو في الجمع نحو
 سمين وما كان محصور الفاء لم يغير في الجمع على
 لا تصح نحو مئين وحكى معون وسون وزون بالهم
 وما كان مضموم الفاء فليبه وجهان الكسر والهم نحو
 قمين وقمين (ومنه حين قد يرد هذا الباب) فيعرب
 بالمركبات الطاهرة على النون مع لزوم اليه كقوله
 دعائي من نجد فان سنيته لمين بنا غيبا وشيتنا مردا
 وفي الحديث ه اللهم اجعلها عليهم سينا كسيتين يوسف
 في احدي الروايتين (وهو) اي جميع الجمع مثل حين
 (عند قيم) من النسخة منهم الفراء (يطرد) في جمع
 المذكر السالم وما حمل عليه وعرجوا عليه قوله
 وبه مونس في طلال لا يزلان هارين اللباب
 وقوله وماذا تبغى الشعراني
 وقد جاوزت حد الاربعين
 والصحيح انه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع
 ه تنبيهان ه لاول

سيد من سادات العرب وليس هذا ليبي المستحسن على ما فهم انما ذلك مسمى
الذي ليس اجبا لثبوت وليس قبل البيت اكل الدهر حل وارتحل الى بل هو من
قصيدة اخرى موافقة لها وزنا ودويا للقف المبدئي انما الذي قبله

انا ابن جلا وطلاع الثيايا متى اصبح العاصدة تعرفوني

وبعد اخوخسين مجتمع لشدي ويخضعني مدلوله الشئون

(قوله قد عرفت الخ) اما الاول فمن قول الناظم وغير ما ذكر يتوب . واما

الثاني فمن قوله هو سابقا واخر باب لاسماء الستة وانما اخبرته هذه الحروف

لما بينها وبين الحركات الثلاث من النسبة الظاهرة فتذكر (قوله ثم ان يكون

للفرع مزية على لاصل) اي لان الفرد من حيث وصف الافراد حلقا اصل

لثني والمجموع من حيث وصف الثنية والجمع مطلقا فلا يرد ان الثنية والجمع

فرمان للفرد تلك الثنية والجمع ليس الا . ثم يرد على قوله وهو غير جائز وقوله

في جمع التفسير فانه معرب بالحركات فيلزم ان يكون له مزية على لاسمه

الستة . ويحجب بان لارباب بالحركات في جمع التفسير لما كان جبرا لما فاته

من سلامة الواحد صار منزلا منتهيها كالارباب يجمع الحركات مع تانيث جمع

المونث فكانه غير موجود مع انه كجمع المونث السالم ليس في اخرهما حروف

تصلح لارباب . وما ذكرنا اندفع ما قيل لو كان سبب اعرابها بالحروف مجرد

الفرعية لوجب ان يكون كل جمع معربا بالحروف وليس كذلك فثبت (قوله

ولا نهما لما كان في اخرهما الخ) يعني ان لثني والمجموع في اخرهما حروف

تصلح لان تكون اعرابا جعير بعضها الى بعض وهي لا بد منها لاجل الدلالة على

الثنية والجمع فاما ان تجعل هي لارباب او يقال لارباب حركات عليها تظهر

او تعدد فان كان الثاني فيه لقل اما في القسم الاول فظاهر واما في الثاني

فلكفة التعدير وان كان الاول فليس فيه ذلك لحقة الحرف بلا حركته ولو

تغديرا فلذلك ارتكبت (قوله فلان حروف لارباب لثاني) اي في لاسمه فقط

(قوله في نحو رايت زيداك الخ) اي من كل شئ او مجموع اوق به

منصوبا بالالف اميف ويقد بالاصافته لانه اذا لم يصف لا تحذف نونه

فيمكن دفع اليبس بخلاف في تحريكها وانما قيد بفي نحو زيداك للاحضاز

من نحو زيدوك وزيديك من ككل معنى او مجموع اوق به مرفيا بالواو او

مصرفا بالياء فان اليبس المذكور غير لازم فيه لاحتمال ازالته بفتح ما قبل واو

لثني ويانه وكسر ما قبل واو الجمع ويانه نظير ما هو المعروف في ياء لثني

وياه الجمع . فتن قال على قول الشارح في نحو زيداك لي من كل شئ او

مجموع احيى سواء كان مع لالف او الواو او الياء لم يندبر حق التعدير (قوله

لكونها مدلولها على الثنية) انما دلوا بها على الثنية وبالواو على الجمع لحقة

لالف النسبة لكثرة دور لثني الكبير الدور على لالسته ولقل الواو للناسب لثنية

قد عرفت ان اعراب لثني والمجموع على هذه مخالفة

للغالب من وجهين الاول من حيث لارباب بالهروف

والثاني من حيث ان رفع لثني ليس بالواو ونسبه ليس

بالالف وكذا تصب بالمجموع اما الطة في مخالفتها

الغالب في الوجه الاول فلان لثني والمجموع فرمان من

الاحاد والارباب بالهروف فرع من لارباب بالحركات

فيحصل الفرع للفرع طلبا للنسبة وبما فقد اعراب بعض

الاحاد وهي لاسماء الستة بالهروف فلزم لم يجعل

اعرابها بالهروف لزم ان يكون الفرع مزية على لاصل

وهو غير جائز ولا نهما لما كان في اخرهما حروف

وهي علامة الثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بقلب

بعضها الى بعض فيحصل اعرابها بالهروف لان لارباب

بها يشير حركة اخف منها مع الحركة واما الطة في

مخالفتها للغالب في الوجه الثاني فلان حروف

لارباب لثاني ولارباب ستة لثاني وثلاثة

للمجموع فلو جعل اعرابها بها على حد اعراب لاسماء

الستة لالجب لثني بالمجموع في نحو رايت زيداك

ولو جعل اعراب احدهما كذلك دون الاخر يعني

الاخر بلا اعراب فوزمت طيهما واطفي لثني لالف

لكونها مدلولها على الثنية مع الفعل اسما في نحو

اعربا وحرفا في نحو عربا الحرك واطفي المجموع

الواو لكونها مدلولها على الجمعية في الفعل اسما

نحو اعربوا وحرفا في نحو اكوفي البرائيت وجسرا

بالياء على لاصل وحمل الصب على الجر فيسما ولم

يصل على الرفع لنسبة الصب للجر دون الرفع

لان كلا منهما فضلة ومن حيث الخروج

نور الجمع الغليل الدور لها (قولهم لان الفتح الخ) هذا طاهر لا غناء فيه فانك
اذا خلقت بالياء مثلا التي هي من حروف الهجاء تجد منها حين فتحها حركة خرج
من الحلق لا تجد عند تسكينها زائدا على ما حصل من انطباق الشفتين وتجد
مها حين ضمها خارجا من ضم الشفتين مايزا للامر الذي حصل من سجد
انطباق الشفتين وكذا في الكسر وهذا امر لا ينكره ذو وجدان صحيح (قولهم
بسركت مقدرة على لاحرف) اخرجه النظم بان لا يلزم ظهور السب في الياء
لتجده وتلب الياء الفا لتقصرها وانفتاح ما قبلها . واجاب الشيخ لا يلزم بانهم لو
حلوا فيه على جوه اجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا
الفتحه تسقيفا للسبل والمانع من قلبها الفا تصد الفرق بين التثني وغيره (قولهم
ونون مجسوم الخ) يراه من الوجه الصحيح بالمتصف بلن لا يولد له تقديم
الكلام على نون التثني على الكلام على نون الجمع لان التثني سابق على الجمع .
وجوابه ان تقديم نون الجمع لكون البلب مقدرا له وغيره تبع له (قولهم ورفوا
يند وين نون التثني) صير بينه نون الجمع اي للفرق بين نفس نون الجمع
ونفس نون التثني والوارد لاحصل الفرق . وتن قال اي بالغة في الفرق والا فالفرق
حاصل بسرقة ما قبل الياء ولا يمر تنطق ذلك في نعر المصطفين بمصمولى
الفرق فيه بخلاف الله في الجمع وظلها ياء في التثني وقد ظن ان صير بينه
للجمع ونسي لفظ نون في قول الخارج وبين نون التثني وابعد الغاية وجعل
الحركات التي على الحرف الذي قبل الحرف الذي قبل النون فافترق بين التثني
هذا ومجسوم الصامتين طه لخصيص نون التثني بالكسرة ونون الجمع بالفتحة
اما الثانية فكل فلا تنجب الا تضالفت الحركتين كما هو ظاهر (قولهم بكس ذلك)
العكس كما ان لغيري معارف فانه امر بالفتح هناك وعكس هنا لان الماور به
ها الكسر وحكى هناك فلة الكسر والسكى ها فلة الفتح ولا يعترى في كون
مذا عكسا ولهذا فرع طيه الخارج قولهم فكسرة كثيرا الخ . وبالجملة فكون
هذا يصدق فيه اسم العكس الغير المنطوق ابراهيم من شمس النصي فغير صواب
ان يدعى انه غير صواب (قولهم موصا ها فاتها من لا مارب بالحرركات) اي
موصا من نفس الحركات التي حق لا مارب ان يصكون بها لا من شرف ذلك
لا مارب بدليل وانظر كلامه حيث قال نظرا الى الصويين بها من الحركة فان
حصل على انه عوي من شرفها قيد تسليم منع جمع العويين لا يرد ان التثني
لكونها موصا من الحركات مع كون حروف الطة موصا من الحركات ايضا يلزم
فيها الجمع بين عويين ولا يحتاج للجواب بان التثني موصى من مجسوم الحركة
والتثنيين واما الحرف فمن الحركة فكل فليس العويان مصممين كما هو المتع .
ولا وجه ما قيل ان التثني موصى من التثنيين فكل لانها لم تنطق مع ال كونها
لا تكون للتثني اصلا بخلاف التثنيين فانه قد يكون له ظر ثبت ال لقب

لان الفصح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم
من الشفتين الثاني ما افهمه النظم وصرح به في
مرح السبيل من ان اعراب التثني والجمع على حده
بالمعروف هو ملحق قلب وطائفة من المتأخرين
ونسب الى الزجاء والزجاء قبل وهو ملحق بالكوفيين
وغلب سيبويه وتن واقعه الى ان اعرابها بسركت
مقدرة على لاحرف (ونون مجسوم وما بما التحق) في
اعرابه (فانفتح) طليا للخط من لعل الجمع ورفوا بينه
وبين نون التثني (وكل من بكسرة نطق) من العرب
قال في شرح السبيل يجوز ان يكون كسر نون الجمع
وما الحقي به لغة وجن به في مرح الكافية وما ورد منه
قولهم مرفوا جفرا وبي ايه وانكروا زانفت آخرين
وقوله وقد جازت حد لا ريين
(ونون ما بي والمسبق به) وهو اثنان وثلاثان وثمان
(بكس ذلك) التثني (استعملوه) فكسرة كثيرا على
لاصل في الشفاء السامتين وفكسرة قليلا بعد الياء
(فانتهى) لذلك وهذه الفتحة حكما الكسافي والفراء
كقولهم على احوذين استقلت مبيت
فما هي الا خمسة وتبيح
وقيل لا تخص هذه الفتحة بالياء بل تكون مع لالف
ايضا وهو ظاهر كلام النظم وبه صرح السيراني كونه
أعرب منها الجيد والعينان ومنغرين اشبه طيئانا
وحكى الشيباني ضمها مع لالف كقول بعض العرب
ها خيلاني وقوله

يا اجا ارفني القذان فانتم لا تالله العينان
ت تبسبه . قيل لحقت التثني للتثني والجمع موصا
ها فاتها من لا مارب بالحركات ومن دخول التثنيين
وحذفت مع لالف

اجتماع ملاحظي تفكير وتعرف (قولهم نظرا الى الصريص بها من الحركة) انما لم يكتسب فيطر
في الاضافة الى الحركة وفي ال التعيين لئلا يلزم الفصل بين المعاني والمعاني اليه بغير لامور
المذكورة في قوله فصل معاني خبر فعل الخ (قوله يدفع ترحم لاقراد) اي ترحما لا يزول
بالوقت على المعاني وبهذا فارق جمع النعير نصبا وجرا كرايت فاصحك ومررت بفاحيك
فان الفيلسوف بالفرق المعاني يزول بمرور الزمن عند الوقت على المعاني (قوله طلبا للفرق)
اي العلم بدليل قوله بعد وانما لم يتكف فيندفع ما قيل لا يصح هذا التعليل لحصول الفرق
بمعنى لآلاف في الجمع وتلقبها بآلة في التثنية كما سيأتي على انه لا معنى لعدد سكان الاله
مغلبة من الف في التثنية وكونها ليست مغلبة من في الجمع فارقا بين لفظين حروفهما
واحدة من جميع الوجوه لولا حركة النون فتأمل * جمع المونث السالم * (قوله
وما جا والف قد جمعا) اي فليسا كان او سمليا ولاول مصمور في خمس * اوها ذو الله
مطلقا لآ امرأة وامرأة واحدة وهفت وفلت في النداء * فانها ذو الف العاليت مطلقا ايضا لآ
فعلى الفعل وفعلى فظان * فانها صغر ما لا يعقل كدريهم * رايها علم مونث لا علامة فيه
كزيب * فاسمها وصف غير العاقل كالم معدولات * والثاني ما عدلها خلافا لابن صفور
فانه قال ان مذكر ما لا يعقل ان لم تكسر العرب يجمع بالالف والله قيسا فصر حامات
ولآ استغني بذلك التفكير * ورد بان الصحيح فيها ظيل فالواجب الرجوع الى لرسع البابين
هذا ويصح في ما ان تكون واقعة على الفرد ويحذف فالأخبار منه بكسر الخ بعد صدق
صلته عليه فان الكسر في الحائتين حكم للجمع لا للفرد وان تكون واقعة على الجمع والصلته
لبيان تلك الجمعية بهذا حصلت اي الجمع الذي حصلت جميعته بالالف والله وهو ظاهر
(قوله بسبب ملاسته) يشير بالاول الى ان الاله النسبية والثاني الى ما تستظهره النسبية
من ملاسته السبب للمدخل ضرورة ان مسمود وجد لآلاف والله في الدنيا لا تصيب عليه
الجمعية المسببة او ان اضافة سبب الى ملاسته للبيان للتبيين على ان الاله للسبب الغريب
الذي هو ملاسته لآلاف والله فان ذات لآلاف والله سبب بعيد * ويحذف فالأمران معا
مغذيان من الاله ولا معاني ومقدر ولا غير ثلثي على ما رصه الناطرون (قوله لآلاف
والله) تقديم لآلاف في الذكر ايماء الى ان جارة للصف معدول بها من ذلك للضرورة ولآ
تفرقتها الذكرى على خلف الترتيب الوجيزي (قوله اي كان لها مدخل في الدلالة
على جميعته) يشير به الى ان السبب مسمود لآلاف والله لا احدعها والى وجه اسقاط التثنية
بميزيتين الذي اشتهر احتجاره والى وجه اخراج ابيات وصلة (قوله يكر في الجر الخ) تقديم
الجر للاشارة الى كونه لاصل المدلول عليه ولولا ذلك لما ذكره كالف جميعته على لاصل والنية
بمعنى لاجتماع في الكسر لاجتماع حالة الصب والجر في وان واحد في كلمة وذلك لان
كلمة معا بمعنى جعلا * وقد صرحوا في باب التوكيد بان جميعا بمعنى كل ولا اقتصاه له بالاجتماع
في الزمان الواحد لآ على ما ذهب اليه بعض المتأخرين * فسيجد للثابتة كلهم اجمعين * ثم
راي ثلث ان معا تعني لاجتماع في الزمان الواحد كما في غرض التسهيل (قوله اذ لا
موجب لبقائه) اي لا صحيح المطلقا للزمن وازدقلازمه فيقيد نفي الموجب واليجوز ولا يتصل

نظرا الى الصريص بها من التثنية ولم
يخصف مع لآلاف واللام وان كان التثنية
يخصف معها نظرا الى الصريص بها
من الحركة ايضا ويقل لمحت لدفع ترحم
لاضافة في نحو جافني خيلان موسى
ويصى ومرت ببين كرام ودفع ترحم
لافراد في نحو جافني خيلان ومرت
بالمهدين وكسرت مع التثني على لاصل
في التفاه السالكين لانه قبل الجمع ثم
خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق
وجعلت نعتة طلبا للاضافة وقد مر ذلك
وانما لم يتكف بمسرة ما قبل الاله فارقا
للفظه في نحو الصلطين ولما فرغ من
بيان ما ناب فيه حرف من حركته من
لاسماء لشد في بيان ما نابت فيه
حركته من حركته وهو عيشان ما جمع
بالف والله وما لا يصرف وبدا بالاول
لان فيه حمل الصب على غيره والثاني
فيه حمل الجر على غيره والاول اكثر فقال
(وما جا والف قد جمعا) الاله صلاته
بجمع اي ما كان جمعا بسبب ملاسته
لآلاف والله اي كان لها مدخل في
الدلالة على جميعته (يكر في الجر
وفي الصب معا) كسر اعراب خلافا
للضمان في رصه انه مبني في حالته
الصب وهو فسد اذ لا موجب لبقائه
وانما نصب بالكسرة مع تأني الفتحة
ليجري على سنن اصله وهو جمع المذكر
السالم في حمل نصبه على جره وجرز
الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا

بدمعى تعمن حرف الطف لانه يرمى الارباب كل مقي وكل جمع من جمع المونث وها
وجرا (قولهم رجما فيما حذفت لامه) وجه نصب هذا النون بانه تشبيه لهذه الناه
بالناه التي تبدل في الوقت هاء وجبرا لما فاته من حذف لامه (قولهم ومنه قول بعض
العرب سمعت لغاتهم) العمير الجمهور بمن يرد الى جمع المحذوف اللام المنسوب بالفتحة
والمقصود من التعمين على كون ما ذكر من هذا الرد على ابي علي الفارسي حيث انكر كونه
منه وقال ان ما تخيل من ذلك جمعا في قولهم سمعت لغاتهم وخرجت النحل نباتا مردود اللام
والاصل لغة وثيرة فاستعالت لشعرها وانفاج طوحا الوار الفا قال المنصف وهو مردود بلوجه
بانه لم يسمع في لغة دها . وبما مر من نحو رايت نباتك بالفتح ونحو في الجمعية . وبان
الناه موصى عنها غني دها جمع بين العوس والعوس . وياضمانه لا ختراك وهو غلط لاصل .
وبان النحل اذا دخن عليها خرجت جماعات لا جماعة . واجيب بانه معارض بان لاصل
مدم نصب الجمهور بالالف والناه بالفتحة . وبانه قد ايجز ان يكون ذلك من المشترك .
وبان الناه حينئذ بمنزلة في حصة وزنة لانها حال الرد غير موصى فليس في ذلك جمع بين
العوس والعوس منه . وبانهم لا يجامعون في غروجهن دفعت جن جنامة (قولهم ليتاول
ما كان منه المذكور الخ) اي تتناول ماخوذا من عنوان لاسم فان عنوان ما جمع بالث وناه يتناول
الكسر والمذكر ايضا بخلاف عنوان جمع المونث السالم فانه لا يتناول واحدا منها مع ان تسمية
ارباب النون من ناحية التوصيف هذا مرادة ولا يقال عليه تمنع عدم تناول جمع المونث
السالم لما ذكر دون المجمع بالث وناه لانها اسمان اصطلاحيان حصل منهما اوليا بحيث لا
يعد منه فرد وسمعت اسمارهما بارتباطهما فاحفظه فان نفعه غير مقصور على هذا المكان مع انهم
غفلوا عنه (قولهم لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية) اي لان الناه في الاول والالف في
الثاني لام الكلمة (قولهم كذا اولات) ذكر ابو علي الفارسي ان وزنها فعل كهنى فالعين متحركة
لا ساكنة لا تغلب اللام وهي لا تغلب قياسا لا مغروحا ما قبلها فاللام فيها كالعين في ذات
انقلابا غير ان الفاتحة مع الفاتحة والناه فوزنها فاعمت . لا يقال لو كانت على فعل لم
تجمع في المذكر على اولها لانها حينئذ كصطفون . لانا نقول لما كسروا مع الياء في ثوين وضوا
مع الوار في ثوين اجروه سمجرا لغز القرب بينهما (قولهم والذي اسما قد جعل) المراد بالاسم
هذا العلم نظير ما ساقى - واسما اتى وكنته ولها لا مقابل الفعل والحرف (قولهم اصله
جمع اذرتة التي هي جمع ذراع) هكذا وقع في تهذيب لاسمه والفتان ان النسبة اليها
اذري بالفتح وهي جمع اذرتة التي هي جمع ذراع في لغة تن ذكر وكان النون الخارج
العرس بالدمامي في فرح التسهيل حيث اعرض التميل به ويعرفت قائلا لا واحد
لها اذ لم يسمع اذرتة وعرفت (قولهم ذا الارباب ايضا قبل) كلمة ايضا مربطة بهذا الواقعة
على اعراب جمع المونث السالم الذي هو النصب بالكسرة مع تنوين للقبالة منه عدم المنع
منه لا بالذي كما هو الظاهر (قولهم يتركب) اسم للمدينة المشرفة سميت باسم يتركب بن
عبيد من الصائفة اول تن نزل بها بعد الطوفان وفي حطفي ان الذي في البيت بالناه
وضح الرء وانه اسم مكان فير المدينة المشرفة (قولهم قد تقدم بيان حكم اعراب المثني الخ)

وحكم فيما حذفت لامه ومنه قول
جس العرب سمعت لغاتهم وسجل هذا
القول ما لم يرد اليه بالخطوف فان رد
اليه نصب بالكسرة كمنوت وصحلت
تثنية . انما لم يجر بجمع المونث
السالم كما مر به فيوه ليعتدل ما كان
منه لذكر كصامات وسراذفت وما لم
يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات واخولت
ولا يرد عليه نحو ابيات وقصة لان
الالف والناه فيها لا تدخل لهما في الدلالة
على الجمعية (كذا اولات) وهو اسم
جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا
الارباب المتعاقلة بالجمع المذكور قال
قسالي . وان سكن اولات حملت
والتي اسما قد جعل من هذا الجمع
(كاذرات) اسم قرية بالشام وذاك
معجمة اصله جمع اذرتة التي هي جمع
ذراع (فيه ذا) الارباب (ايضا قبل)
على اللغة الفصحى ومن العرب تن يسمي
العرين وبجوه وينصب بالكسرة ومنهم
تن يسمي كرامة لها فلا يخونه وبجوه
وينصب بالفتحة واذا وقف عليه قلب
الناه هاء وقد روى بالاربع الثلاثة قوله
تتوفاها من اذرتة واحدا
بيجرب ادنى دارها نظر على
والوجه الثالث ممنوع عند البصريين
جائز عند الكوفيين . تثنية . قد تقدم
بيان حكم اعراب المثني اذا سمي به
واما الجمهور على حده فليحسب
اوجه الاول كاعرابه قبل التثنية به .
والثاني ان يكون كسلي في لزوم الياء
والارباب بالحرركات الثلاث على التثنية
منونة . والمثلث ان يجري مجرى

أصافته أمرباب إلى اللقي أصافته اسم جرس لمعركة تفيد الصميم لي تكلم يابن سائر لما رُئِب
 التي مند التسمية به وأما الجمع فلم يهتم يابن كل ذلك فيه فتقول في بيانته فيه خمسة
 أوجه فاندفع أنه تقدم الجمع إذا سمي به في قول الناظم وتلويح (قوله عروين) أصح
 فأنه الست فتح العين والراء * ما لا ينصرف * (قوله وجر بالفتحة) يحمل
 المعنى بالظن للداعي والمستقبل بالظن للمستقبل والوارد بالفتحة ولو مقدرة كوصي (قوله)
 فامتنع الجر بالكسرة لمنع التوهم الخ (وأى ابن الأتاري والسبيلي أن اجتماع الجر بالكسرة
 لأنه لو جر بها لوجب أصافته إلى ياء التثنية محمولة اجتزأ عنها بالكسرة (قوله ولصاحبها
 على معنى واحد) هو رفع الأيهام عن الراقد كما في المثال وكان المراد من التعاقب على المعنى
 الواحد ولو نظرا لأحد لأحد والآخر لا فيقول الشارح في يلب لأصافته النصب في ذنوب ماء
 وجب صلا أدنى من الجر لأن النصب يدل على أن التكلم أراد أنه ضده ما يلا الواء
 المذكور من الجنس المذكور وأما الجر فيحصل أن يكون مرادة ذلك وإن يكون مرادة يابن أن
 عدده الواء الصالح لذلك (قوله ما لم يصف أو يك بعد ال) أي مدة انتفاء كل واحد منهما
 لا أحدهما العين وإن كان اللفظ بل لأنها وقعت في حيز الشئ فتفيد ضم السلب نحو ما
 لم تسبح أو تقرضوا لهن فريضة * ولا قطع منهن * دائما أو كثيرا * (قوله فان أصيف
 أو تبع ال ضعف شبه الفعل) بين أن هذا التصغير غير مقصور على الألف واللام والأصاف
 فان حروف الجر أن لم تكن أخرى منهما في ذلك تسوية والفرق من وجوه * أحدها أن
 اللام والأصافتين يفران معنى لاسم بالنقل من التكبير إلى الصغير ولا كذلك حروف الجر *
 ثانيها أن حروف الجر تجري ما بعدها مجرى الاسم التي تجري ما بعدها لأنفعال قد تقع
 في موضع الجر بأصافته لحروف الزمان إليها فصار وقوع الاسم بعد حروف الجر كأنه غير
 متضمن بها إذا كان مثل ذلك يقع في أنفعال فلذلك لم يجد به ذكر هذين الوجهين ابن إدريس *
 ثالثها أن اللام والأصافتين أبعدا لاسم الذي لا يصرف من شبه الفعل وأخرجه منه فلما
 دخل عليه بعد ذلك العامل صلافة غير مفيدة للفعل فصل فيه فاما إذا دخل قبل دخول اللام
 والأصافتين فأنه يصادفه قليلا فلا ينفذ فيه * وأيهما أن اللام والأصافتين قاما مقام التنوين فكان
 لاسم متون والتنوين هو الصرف وتامة لا يمكن ونس العمل كذلك * غرضها أن لو اجترأ
 العوامل بطل أصل ما لا يصرف لأن التي تدخل على لاسم غير داخلية على الفعل فلو كان
 يعمل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه فيجب صرفه ويطل الفرق بين ما يصرف
 وما لا يصرف ذكر هذه الثلاثة السيراني * سادسها أن حروف الجر جاءت لوصول معاني
 لأفعال إلى أسمائها فتوكل ذهبت بزود بمنزلة ذهبت زيدا فكان معدودا في جملة الفعل
 من جهة المعنى فكانه لم يصل بالاسم (قوله والوصولية نحو كالاسمى والاسم إلى) وقع في
 شروح التسهيل للصفى وغيره التثنية بالاسمى والاسم للمعركة وبالقبطان ناطرة للوصولية
 فقال الدماميني أنه تحكم قلل تمثيل الخارج بالكل للوصولية ميل إليه لكن ذكر بعض أن
 لذلك الصنيع وجهها وهو أن الاسم والاسم وأن كان كل منهما صفة مشبهة كالقبطان لكن
 لاستعمال صيرها اسمين جامدين ونظما يذكر موصوفا لها أو يرقان طائرا يختلف القبطان

عروين في لزوم الواو والأهواب بالمعرك
 على النون متونة والواو أن يجري
 جري هارون في لزوم الواو والأهواب
 على النون غير مصروف العلوية وشبه
 العجمة والخاص أن تلوهم الواو وفتح
 النون ذكره السيراني وهذه الأوجه متزنة
 كل واحد منها دون ما قبله وشرط
 جعله ككسطين وما بعده لا لا يقتضون
 سبعة أحرف فان تجاوزها ككسطينيين
 تعين الوجه الأول قاله في الصبيل
 (وجر بالفتحة) نياية عن الكسرة (حالا
 ينصرف) وهو ما فيه طمان من ظل
 تسع كاسن أو واحدة منها تسم ماضيها
 كساجد وصحرا كما مياتي في بابها
 لأنه خابه الفعل فشكل فلم يدخله
 التنوين لأنه علامة لأخف عليهم ولا يمكن
 مندم فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين
 لتأخيرهما في إخصاصهما بالأسماء ولصاحبها
 على معنى واحد في باب راقود خلا راقود
 خل فلما منعوه الكسرة فهو منها الفتحة
 نحو * نصيرا بلصن منها * وهذا (ما لم
 يصف أو يك بعد ال رفع) أي تبع
 فان أصيف أو تبع ال ضعف شبه
 الفعل فوجب إلى أصله من الجر بالكسرة
 نحو * في الحسن تنوين * * وأتم ما يكون
 في الساجد * ولا فرق في ال بين المعرفة
 كما مثل والوصولية نحو * كالاسمى والاسم
 وقوله وما أنت بالقبطان فأنظر إذا
 نسبت بمن تهاه ذكر الوافب
 بناء على أن ال توصل بالصفة المشبهة
 وفيه ما مياتي

فلذلك جعلت فيها معرفة رتبة أصولها (قوله والزائدة) هذا هو الحق ولذا قلنا السطوري
 حيث رد على من قال ان ال في قوله - ولقد يفتك من يث لاوير - زائدة بانها لو كانت زائدة
 كان وجودها كالمدم فكان يفتك لان فيه العلة والوزن (قوله طهر كلامه الخ)
 ادراج كذا طهر اشارة الى ان له بلنا بخلاف ذلك لما ان قول النصف ما لم يصف او يث
 بعد ال كما يحتمل ان يكون قيدا لقوله - وجز بالفتحة ما - يحصل ان يكون قيدا في وقوله
 لا يصرف (واجعل لغير يظان النون الخ) وجه الرحي اعرب هذه لامثلة بالنون بانه
 لما اختص مصد لا عراب هو الالم بالفتحة للنسبة للالف والعمدة المناسبة للواو والكسرة
 المناسبة للياء لم يمكن دور الاعراب عليه ولا طة بانه فيه فيمنع الاعراب بالكية فجعلت
 النون بدلا من اللمة لمساكنتها في الفتحة للواو ومن هذا لابدال بالالف الاصح به هذه
 الاحرف الثلاثة دون يعضى ويذو ويرمي والفاضي واللامى وان قدر الاعراب في عطائها
 ليكون الفعل الاصح به هذه الاحرف كالتي والجموع على حدة لمعارضة الف يصير بان الف
 صار بان واول يصير بان ولو صار بان وان اتصت بينهما الفرق من حيث حرفية الاصح للاسم
 وصحلت يلة تصليان على اختيها كالف والواو في الحاق النون وانما جاز وقوع رفع الفصل
 بعد فاطمة من كالف والواو والياء كون الصير المرفوع المتصل كالجزة وبخاصة اذا كان على
 حرف ولا سيما هو حرف مد ولين هذا كلامه - وفي عبارة لغيره كل فصل مغرب لم تاحظه
 الف ولا واول ولا يلة يرفع بالعمدة فلذا لم تحث هذه الاحرف ان يرفع بالعمدة لكنها
 تعذرت لانك ان جعلتها فيما قبل هذه الاحرف لحق الاعراب وسطا لان الفعل والافعال كالشي
 الواحد وان جعلت اللمة في هذه الاحرف لزم ان تكون مقدرة ووجب ان تحذف هذه
 الاحرف في الجزم كما حذف الزو من يثو والياء من يري وكالف من يعضى والفاصل
 لا يعضى فلما تعذرت اللمة هنا وجب ان تاحق الواو لانها اصل اللمة لكن تعذرت
 الواو لانه لا يجمع بين ساكنين فلما تعذرت الواو اتوا بالنون لانك لا تجد من المحروف
 الصالح ما يدم في الواو والياء غير النون لغريها منها لان النون لها فنة والواو لها مد فهما
 مستثنيان الا ترى ان النون صير جمع للزوت والواو صير جمع للذكر ثم حركت النون
 بالكرس ان وقعت بعد لالف والفتح ان وقعت بعد الواو والياء ليجري ذلك صيرى الزيدان
 والزبدون والزبدان وما سقطها في الجزم فلانها علامة الرفع فيوجب ان تسقط اللجان وحصل
 المنسوب على الميزم لان الجزم في الافعال كالجري لاسمائه يصير بان ويصير بان نظير الزيدان
 والزبدون وقد حصل نصب الزيدان والزبدون على جروما (الف اثنين الي) الصير هنا بالنون
 دون التي ليشمل نحو زيد وصبرو اذ لا يقال له عرفا عشى وفيما سياتى بالجماعة دون الجمع
 ليشمل نحو زيد وصبرو ويكر اذ لا يقال له عرفا جمع (لاصل علامة رفع) الحامل له على ذلك
 ما جرحى من التناوين قول الناطم هنا ... النون رما ... للمضي كون الاعراب لفظيا وبين
 قوله لاق - وحذفها للجن والصب سمة ... المقصدي كون الاعراب معنويا يشير الى
 ذلك قوله يدل على ذلك ما بعده غير انه اختار التوليد هنا موافقة للشارح البدر وسهولة
 وليا فلذا وقع المذهب النظم من ان الاعراب لفظي وكون اللفظ الاول التوليد فيما سياتى اما

والزائدة كقوله - وايت الريد بين الزيد
 ماركوا - وهل ال ام في لغة علي كقوله
 ان غمت من نهد بريرة نالقا
 . تبيت يدل لم ارمذ اعدا لو لها
 • تبصيان • الاول ما الاولى مصولة
 والثانية حرفية وهي طرفية صدرية أي
 مدة كونه غير ماضى ولا تابع لال •
 الثاني طاهر كلامه ان ما لا يصرف اذا
 اضيف لوتبع ال يكون باقيا على معناه
 من الصرف ولو اختار جماعة وذهب
 جماعة منهم للبد والسيراني وابن السراج
 الى انه يكون منصوبا مثلما هو لاقرى
 واختار النظم في تنكيره على مقدمة ابن
 الحاجب انه اذا ازليت منه طة فصرفت
 نحو بأحدكم وان بقيت الضمان فلا نحو
 بأحدكم وما فرغ من مواضع التباية في
 الاسم شرع في مواضعها في الفعل قتال
 (واجعل لنحو يظان) أي من كل فعل
 صارع اتصل به الف اثنين اسما او
 حرفا (النون رما) الاصل علامة رفع
 فحذف اللصاف وادخل اللصاف اليه مقامه
 يدل على ذلك ما بعده والتقدير اجعل
 النون علامة الرفع لنحو يظان (و) لنحو
 (تدعين) من كل فعل صارع اتصل به
 ياء الخاطبة (وتسألون) من كل فعل
 صارع اتصل به واو الجماعة اسما او حرفا

فلا تلاحظ خمسة على اللغتين وهي يفعلان
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتعلمين فهذه
لا تلاحظ فيها بثبات النون ثيابتي الصفة
(يحدثها) أي النون (الجنين والنصب
سمه) أي علامة نيابة من السكون
في الأول ومن الفتحة في الثاني (كلم
تكوني لثرومي مظهلة) لاصل تكونين
وترومين فحذفت النون للجانين في
الأول وحولم وللنصب في الثاني وهو
ان الصورة بعد لام المجزأة تنصب
الأول قدم الحذف للجنين لأنه لاصل
والحذف للنصب بحولم عليه وهذا مذهب
الجمهور وذهب بعضهم إلى ان اعراب
هذه الامة بحركات مجردة على لام
الفعل * الثاني انما ثبتت النون مع
النائب في قوله تعالى * لا إله إلا هو *
لأنه ليس من هذه الامة إذ الراء فيه
لام الفعل والنون صير النسبة والفعل
معها مبني مثل يترومين ووزنه يفعلان
بختلف الرجال يعبرون فأنه من هذه
الامة إذ الراء صير الفاعل ووزنه علامة
الرفع تحذف للجانين والنائب تضر
* وان تعبرا أقرب للثروي * ووزنه تصوا
وأصله تطووا ولما فرغ من بيان اعراب
الصحيح من البيهقي خرج في بيان
اعراب لأهل منها وبدأ بالاسم فقال
(رسم معلما من لاسمه ما) أي الاسم
العرب الذي حرف أمواهة العلية لازمة
(كالصطفى) وموسى والعسا أو ياء لازمة
قبلها كسرة كالداني (والرثني مكارنا)
* تنبيهه * انما سمى كل من هذين
الاسمين محلا لأن آخر حرف ملة أو
لأن الأول يدل على آخره بالقلب إما من ياء
نحو الفتى أو من واو نحو الصلطفى
والثاني يدل على آخره بالحذف فخرج

بجعل الحذف على المعنى المصدرى والجنين والنصب على المعنى الحاصل بالمصدر وهو الفاعل
يكون نوع اعراب وإما بالنصب وهو ان يجعل الحذف على المعنى الحاصل بالمصدر وهو الذي
يكون نوع اعراب وصفا للفظ والجنين والنصب على المعنى المصدرى والتقدير على الأول واجل
حذف النون أي اسما لها علامة على كون تلك الامة مخبزة ومصيبة لأن ذلك الكون
أثر المعنى المصدرى فمن ان يكون مدلوله * وعلى الثاني واجل تكون النون محذوفة
علامة على جعل تلك الامة مخبزة ومصيبة لأن ذلك الكون أثر ذلك الجعل فمن ان
يكون مدلوله * هذا محصل ما حققه في هذا المقام وأنا لا أراه خيرا فان كون الحذف علامة
الجنين والنصب لا يقتضي ان لا اعراب معزى لجرأته على كل من القولين بلفظية لا اعراب
ومعزوية أما الأول فلان حذف النون كالفتحة والسكون التائب فهما في الكون اعرابا من
حيث صمم لآثار علامة اعراب من حيث المخصوص يصرح بذلك قول الفارح سابقا على ما
ينبأ لا منافاة بين كون هذه لآليله اعرابا وكونها علامة اعراب الخ مع قول التصيل لا اعراب
ما جرى به لبيان معنى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وإما الثاني فلان
تصغير الجنين والنصب اللذين هما نوعا لا اعراب على هذا القول يعلم طبعها بالسكون أو الحذف
وبالفتحة أو الحذف فلا يفتق مع جعل النون رفع لامة الخمسة الطاهر في لفظية لا اعراب
حتى يجعل إلى ذلك التاويل في تقدير مسحه * أنه لما كان المقام لتبين علامات لا اعراب
من جهة انه من قوله * فاعرف جسم واضحين ... إلى فصل السكرة والمعرفة تبين للعلامات
لاسلية والفرعية وقد مر في الحذف بانه سمى للجنين والنصب زاد الفارح كلمة علامة
بين النون ورفعا إشارة إلى ذلك وحرصا على شدة تعلق الكلام لا على انه تأويل لدفع
التأنيص * وأعلم ان المراد من حذف النون انحذفها لا حذفها أياما لأنه في مقابلة الثبوت
أو الثبوت في قولهم علامة رفعا أثبت أو ثبت النون ومن الجنين والنصب نوعا لا اعراب
التاويلان ووزناهما وزان مفتوح معنى في علم الكلام لا فاعل الذي هو نصب الكلمة أو جزمك
الموازن لصفك لأفعال ولا كون الكلمة مصيبة أو مخبزة للموازن للفتحة للحوية للكلمة
فتثبت حتى الثبوت لتخلص ما وقعوا فيه (قوله) فالأمة خمسة (أي بالظن للجانين والآل)
فخرج بالتصيل إلى عشرة لأن تفعلان بالفرعية صالح للخطليين والمخطليين والفتحيين وعلى
الثالث فقط فالألف اسم أو حرف تلك أربعة ويفعلان بالفتحة للثابتين قطع مع وجهي
لألف تلك ستة * وتعلمون لمجمع الذكور الخطليين قطع ورواه اسم ليس إلا تلك سبعة *
ويفعلون لمجمع الذكور الفاتحين قطع مع وجهي واره تلك تسعة والعلم تفعلان للخطلية ولا
تكون ياء إلا اسما خلافا للمازني (قوله) وذهب بعضهم للراء بالحق لأخفى وأبش
درستوه فانها زعموا ان النون دليل لا اعراب للقد قبل لأحرف الثلاثة كما في علمي *
قال الشيخ كاتير حكاة لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد الله القتي صاحب كلب وصف
البياني في حروف العاني من السهلي محلا لبعث تلك الحروف بالحركات للنسبة لها
فكما تمت لاصفاة إلى ياء التكم ظهور الحركة داخل الصافي لفظه بالحركة المطلوبة لياه
التكم فكذا هنا فقيل له فما بال هذه النون ثبتت رفا لا جزما ونصبا فقال لانها انما لحقت

بالمعرب نحو متى والذي وبذكر لآل في الأول النقص نحو الرثني وبذكر اللينة الهموز نحو الخطا وبذكر الياء في الثاني المقصور نحو
الفتى وبذكر الزم ففهما نحو رأيت أمك وجاء الزيداني في الأول ومروث بخلق وخلق وبك في الثاني وبلتراط الكسرة قبل الياء
نحو طي وكري (فالأول) وهو ما كان كالصطفى (الأعراب فيه قدرا * جميعه) على ثلاث

هذه الامتلاء لوقوعها موقع لاسمه فهي من تمام الرفع في الصانع لعلها علم لاسماء فكما قلت ان زيدا يتم فرقة لوقوعه موقع قائم فكذلك ان الزيديين يقومون ملحقا اياه اياها لحلوله محل قائمان فاذا لم يقع ذلك الرفع لم يتحقق كما في لم يقوموا ولن يقوموا لعدم صحة لم قائمان ولن قائمان ومن ثم اذا حصل النصب والجران في نحو لم يحرب ولن يحرب يصوب ذهب الرفع لعدم احتلاله محل لاسم فعلامته الرفع على زاوية في نحو يقومان صفة مقدرة في اليوم وفي النصب ففحة مقدرة فيها واما في الجزم فسكران اليوم تقديرها قال النصف وهو ضعيف لان فيه دعوى تقدير لا حاجة اليه لاختلاف الاعراب دلالة على ما يحدث العامل والنون في ذلك وإفحمة فدعوى اعراب فيها مدلول عليه بها مردودة (قولهم لتعذر تعذرتها) وجه التصدر كونها حتمية تجري مع النفس وذلك لا يتم مع التصديق لكون الحركة تمنع المجري المذكور وتقطع لاسطالة ولذا اذا حركت لآلاف انقلبته هجرة (قوله لانه محبوس الخ) هذا كقوله بعد لحذف لانه للنون او لانه نفس منه الخ منسبات لا توجد التسمية فلا يصح عدم تسمية كضفي مصورا وكفني وكيدوي متوقفا (قوله فيما يوافين الخ) محل الشهادة منه ظهور الكسرة في ما مضى فانه دليل على ان الجر ممكن لا متعذر ولا لما وقع في الضرورة ومثل البيت في ظهور الكسرة للضرورة ما وقع للفعل ابي الفعل ماض من اياته الشهيرة التي اودعها كتابه الشفا يذكر فيها المدينة وصف بها خوفه وحينئذ

يا دار خير المسلمين وتن يه عدي لانك ونص بالايات
عدي لاجلك لومة وصباية وتروق عروق الجمرات
وعلي مهد ان ملكت معاصري من تلك الجدران والعروش
لاظنن معون شيبي بينها من كثرة التقيل والرفل
لولا لاهلكي والعراي زرتها ابدا واسبا على الوجنات
لكن ساعدي من جعل تحتي لعطين تلك الدار والجمرات
اذكي من السك الخلق نعمة قهشاه بالامال والبكرات
وتخصه بزواكي الصلوات ونوامي التسليم والبركات

وقد مارحها لآمام الفاضل البغدادي الجليل بما لم افق عليه بعد البحث الشديد ، ومارحها ايضا العلامة ابي عبد الله محمد بن الرابطة شارح التسهيل سنة ست واربعمين بعد الالف بقوله

يا دار خير الخاق يا شوى التي نطى لاجلك نافر الريعات
يبنيك انك مهبط الوحي الذي يحاذه جبريل بالايات
معنى الرسول ونزل قد طابا فيه تردد دائم البكرات
اسمى الخليفة منصب وشيخهم يوم العاد بجمع المحسرات
عدي لبعذك لومة مخرسة وحشا البلايل حمر الجنيات
ولوامي لى الفواد لهيبها وجواني ترتض بالزفرات
لو سلك القدر او يقضى العا لميت قبل الرسل بالوجنات
ولميت من قرب مير قد زوى بالملك مدفونا لدى التنفلات

لتعذر تعذرتها (هو الذي قد قصرا) اي سعي مقصورا والعصر المجس ومنه هجر مقصورات في الخيام اي محبوسات على بعثتها ونسي بذلك لانه محبوس من الدوا من ظهور الاعراب (والداني) وهو ما كان كالترتقي (نفس) سمي بذلك لحذف لانه للنون او لانه نفس منه ظهور بعض الحركات (وصبه ظهر) على الياء لمخفحة نحو رايت للترتقي ومرتقيها واجيبا داني الله ه وانما الى الله باذنه (ورفعه يترى) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدعو الداني ه لكل قوم ه ه فعلامته الرفع صفة مدبرة على الياء الوجودية او الصلوية و(كذا ايضا يحجر) بكسر نوني نحو اجيب دعوة الداني ه وانهم في كل ولد ه وانما لم يظهر الرفع والجر استغناء لا تدبرا لامكانهما قال جرير فيما يوافين الهوى غير ماضي

وقال الآخر
لمعرك ما تدري متى انت جاعي
ولكن اقصى مدة المعرجل
نتيجة ه من العرب تن يسكن الياء في النصب ايضا قال الشاعر
ولو ان واش بالامانة داره
وداري باعلى حصون احدى ليا
قال ابو العباس البرد

١٥

ولئن نأيت ولا نليت لأخرون أسما ملك لثالي الجسرات
وعلى الذي ولقت بدمك العرى أركى سلم ماطر السمات
وقد جاريهما أنا إيعا سنة اثنين وتسعين بعد المائة وألف بقولي
يادار قلب دوائر الفرف الذي لم تحو الأقسام في الهالات
يا مربع النبا الجليل ومنع الـ سلم الجزيل وطلع لا يليت
شوقي اليك رمي بطني جلوة من دونها حقد المصبرات
وأفلس من عيني بعرا زانصرا يرمي بلواج على وجناق
أن ساعد المقدار واتسع السدا عاق اليك ولو على الحطاق
لا احشني فيك العواني والعدا ميتي لأجلك هو يمين حياتي
لم لا وانت ديار طم للصطفى ولال ولا مصطب والزوجات
مضرم جبريل لأمين الحجي ورئيس كل موقع الدرجات
ذلك الذي ليس النبوة حلة والمخلق في حلل من العدمات
كهف الخلائق كلام ولا تخسم يوم احداث أزمته لأزمنت
تن لي به الله حتى في الكرا ولطم منه سطر السمات
وأكمل لأجفان من هائساره وأشتف الاسماع بالغمات
وأقول يا خير الوزي يا عن به أرجو جميل الصغى من زلاق
كن لي شليعا يمين يمدد الرضى وروما من روعة العرومات
فلقد كرمت من العائم كلها ووقفت دون مغارب الحسنات
وركمت في صمار كل كريمة ورويت اغراضا من الشهوات
وطيت ككل تحية سامية تزري بطر الورد في الشجرات
وذواكي الخيرات والبركات وزواحيك التسليم والصلوات

وهو من احسن مهرزوات الشعر لانه
حمل حالة الصب على حالتي الرفع والمجر
(واي فعل) كان (واخر منه الف) نحو
بضفي (او و) نحو يدعو (او ياء)
نحو يرمي (فمضارع) اي شرط وهو
مبتدا مصنف وفعل مضارع اليه وكان بعده
مقدرة وهي اما غائبة واخر منه الف
جملة من مبتدا وخبر خبرها مفسرة للضمير
للمتصرف فيها او ناقصة واخر اسمها

(قوله وهو من احسن مهرزوات الشعر) هو رأي الجمهور ايضا وهو مقابل للاول من انه
لغة لبعض العرب الذي هو رأي ابي حاتم والمنتف قال ابو حاتم انها لغة ضيعة وقال
المنتف في التسهيل ويقدر لاجلها اي الضرورة كثيرا وفي السفة نيلنا نصيبا وانما صدر الشارح
برأي ابي حاتم والمنتف كانه لكونه الحق عنده كما صرح بذلك يمس شارح التسهيل ايضا
فقد قرأ جعفر الصادق رضي الله عنه من اوسط ما تعلقون اهل اليكم بلسان الياء (قوله
وكان بعده مقدرة) اعرضه صاحب التمرين بان الفعل لا يحذف بعد شيء من ادوات الشرط
غير ان ولو لا اذا كان مفرا بفعل بعده (قوله وهي اما غائبة واخر الخ) مقابلة ما ساقى
من قوله او ناقصة الخ وخلاصة كلامه ان كان المقدرة يجوز فيها وجهان احدهما ان يكون
اسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة بعد ولا تحتاج لرباط لكونها مفسرة له اذ هي عنه معنى
وساقى - وان تكن اياه معنى اكثي بها ... - ثانيهما ان لا يكون اسمها ضمير الشأن بل
هو واخر والف خبرها مفرد لا جملة لا ان الشارح لم يبين على الوجه الاول كون الجملة
خبرا لظهوره مع انه صالح التنبيه على امثاله فيما ساقى وانما بين ما قد يغني عن امر رابط

والف محوها ووقف طيه بالكون على **و** وبجدة
وعرف جواب الشرط فيه صير مستكن نائب عن
الفعل عائد إلى فعل وبخر الجدة جملته **الشرط** وقيل
هي وجعلته الجواب عما وقيل جملته الجواب فقط ومثلا
حال منه مقدم على ما قبله والقي أي فعل كان **والآخر**
حرفا من **الاحرف** المذكورة فإنه يسمى سكتا (فلا تلاب)
أنويه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسمى
ولن يغنى لصدر الحركة على **الاف** والالف نصب
يفعل معمر يفسره الفعل الذي بعده (وايد) أي المهر
(نصب ما) فاعره ولو (كيدو) أو يا نحو (يرمي)
لخفة النصب وإما قوله - أي الله اسمويل ولا أب
وقوله ما أقدر الله ان يذني على شمس

من دارة المعز من دارة صول
فضرورة (والرفع فيها) أي الوري واليائي (أن لعله
طيهما) وأحذف جازما للآخرين) وأيق الحركة التي قبل
الحذف دلالة عليه (تغنى حكما لازما) فهو لم يغنى
ولم يغز ولم يرم فالرفع نصب بالمفعول لآنو وفيها مطلق
به وأحذف سكتا على أنو وفي كل منهما صير مستر
فأعله وجاز ما حال من فاعل أحذف وللآخرين معول
به أما لا أحذف والصير في الآخرين لا حرف الطية
الثلاثة ومعول الحال محذوف وهي لافصال الثلاثة للحقة
والقدير أحذف أحرف الطية الثلاثة حال كونك جازما
لافصال الثلاثة المذكورة أو يكون معولا للحال والصير
لافصال معول الفعل محذوف وهو لآخر حرف الثلاثة
والقدير أحذف لحرف الطية حال كونك جازما لافصال
لآخرين وتغنى معجزم جواب أحذف وحكما معول به
ان كان تغنى بمعنى تزيى ومعول مطلق ان كان بمعنى
تسكم * خاتمة * قد ثبت حرف الطية مع الجازم في قوله
وتسكم في شقيقة مبعضية كان لم تزا قبل اسيرابا
وقوله - ألم باتيك ولتأية تسمى : بما لافلتا ليوين في زياد
وقوله هجيت ز بان لم يثبت محذورا

من صير ز بان لم تهجر ولم تدع
فقال ضرورة وقيل بل حذف حرف الطية لم أصبحت
الفقته في تر ففعلت الب والكسرة في باتك ففعلت
ياه والعمية في تهج ففعلت ولو وأما * سقرئت فلا
تسمى * فلا نائية لا نغية أي نلت تسمى

الجملة وتختصر كون اسمها صير الثاني في قوله خاتمة وإنما لم يجر من الأولى
بكونها ناقصة مع أن كلا لا بد له من اسم ويجوز لما أنه وقع لاصطلاح من أن
التي لها اسم الثانية لا تمت اسمها ولا يمتط طيه ولا يبدل منه ولا يصير
منها إلا بجملته ولا تحتاج تلك الجملة إلى رابط بخلاف التي لها اسم الناقصة
ففي الاشياء والنظائر للحافظ السيوطي ومن زعم أن كان التي يصير فيها لآخر
والشان هي الناقصة فقد اخطأ وإنما هي جبرها والفرق بينهما أن التي على معنى
الشان لا تمت اسمها ولا يمتط طيه ولا يبدل منه والناقصة يميز في اسمها
كل ذلك والتي على معنى الشان لا يكون خبرها إلا جملة ولا تحتاج الجملة إلى
أن يكون فيها عائد يعود إلى الأول والناقصة ليست كذلك هذا كلامه وما يقع
في بعض النسخ ناقصة ناصبة تصحيف من الكنية لما أربناك من أن كلا منهما
ينصب ويرفع . فما قيل في كونها مغالبة للثانية نظر لأن الثانية هي للسندة
لصير الشان فالجملة الواقعة بعدها خبرها وفي بعض النسخ بدل ناقصة ناصبة
وطيها فلا نظر ليس بمعنى تدبير (قوله والالف خبرها) هو ظاهر أن كان روي
أو ولما أو بلا بالنصب ولأ يقدي أنه خبر من هو محذوف عائد إلى ما عر
الفعل والجملة سكتا على ما قبلها (قوله ومثلا حال) قيد بما إذا كان عر متعديا
لواحد ولأ فهو للمفعول الثاني . وقد انحصر بعض هذا على الوجه الأول وفي جمع
التكبير على الوجه الثاني إشارة لتعويض لآخرين (قوله بفعل معمر الخ) تقديرة
لابس (قوله وأحذف جازما للآخرين) طهره ولو بدلا من ضرورة كبر في يسرا
وقري في يقرى ويوصو في يسا وفصل بعض الفتحة بين أن يدر دخول الجانم
قبل البدل فيمتنع الحذف لعدل الجانم عمله في حذف العمدة قبل لأبدال أو
بعده فيجوز حذفها نظرا إلى لفظها وإقرارها نظرا إلى أصلها . هذا وذكر الشيخ
لاثير أن الذي يقتضيه النظر أن تلك لآخر حرف حذف هذا الجانم لا به فان
العلل أن يحذف الجانم العمدة المقدرة فيها غير أنه يلبس بالرفع لو انحصر
على ذلك فحذف الجانم العمدة المقدرة وتبعها هذه الحروف فرقا بين صوتي
الجزم والرفع (قوله أو يكون معولا للحال) سكتا على معنى ما تقدم أي
أما أن يكون معولا به لأحذف أو يكون معولا للحال والأولى أصلا يكون
وأما آخر هذا الوجه لكون الأول انصب تدبير (قوله وحكما معول به ان كان
تغنى بمعنى تزيى) أي سكتا في قوله

قصي كل ذي دين فوق غريمه * ردة معول معنى غريمه
(قوله ومعول مطلق ان كان بمعنى تسكم) أي كما في قوله
قصي الله يا ساءة ان لست زائلا احبك حتى يغضب الجفن منقص
(قوله فليل ضرورة الخ) أي ان وجود حرف الطية مع الجانم مختلف فيه
فمنهم من أحرف بمخالفة اللغة المشهورة وأدى ان السوء تلك المخالفة أنها

هو الضرورة ومنهم من انكر ان يكون ذلك مضافا لها ولدى فن تلك الحروف حروف افعال
ليس لك بعد استيفاء الجانز مخصصه . فما قيل في هذه التعاقبات نظر لان المقابل للقول بالضرورة
انما هو القول بان ذلك لغة ليس بشي . والقول بان وقيل بل حذف حرف الطة الخ ليس
مقابلا لقوله ضرورة وانما هو مقابل لقوله سابقا قد ثبت حرف الطة الخ لا يرعى بمساعده
من لم ادنى مسامحة بالاساليب التركيبية . نعم يبقى على الشارح ان حاله من يرى
المخالفة المذكورة ايضا ولكن يقول انها لغة ظلمه تركه اما لندرة قلله واما لانه مبني على
ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر منه فانهم

(النكرة والمعرفة)

فيهما لطافة من حيث ان لغة المعرفة معرفة فيجبه التوجيه ومن حيث ان لغة النكرة معرفة
فيجبه ايهام الضاد فان نظر الى ان لفظي النكرة والمعرفة لم يرد منهما نكرة معينة ولا معرفة
كذلك كان في المعرفة ايضا جبه ايهام الضاد وفي النكرة جبه التوجيه فليعتبر (قوله نكرة)
قيل نكر لفظ المتعدد ولعله لا يصح لا استعمالا ولا طبعا . ووجهه اما الاول فظاهر واما الثاني
فالان المعرفة لما كان معلوما بوجه والتصريف معلوم ايضا وانما المجهول النسبة لانه مطلق
المعرفة لاسمية او الحقيقية ولان حقيقة التصريف والمعرفة طبيعية ولو جعل موصفا نكرة لربما
كانت مسورة فلا جرم انه لا بد من تحلية المعرفة من حيث هو معنى بلال الجنسية لو ما
جرى سيراها فليتل (قوله قابل ال) علامة النكرة دخول لام التصريف عليها نحو رجل والرجل
ودخول رب نحو رب رجل وتخص بالفصل على غيرك وبذلك وشبهك من دخول اللام كذا
في البسيط لعلمه الدين ابن العلي وهو صريح في ان غير واخواتها وكذا لمد وذياد وصرم
لا تندرج تحت دخول اللام فلا يترد تعريف المصنف . ولا يجب بان هذه علامة حكما هو
صريح البسيط وقد تقدم ان لامل فيها عدم الانعكاس لانه يرده - وفيه معرفة ... حيث
يدخل تحت ذلك ولا يرده التزام تعويد صير فيه الى نكرة لا تقابل ال لانه يرده انه صير
الغير حيثه بمها لانه ما لم تلم النكرة بصريف جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في
التصريف لك الرد الى الجهالة . وكذا لا يجب بان القبول في مارة المصنف يجاوز منه الذاتي
فلا يصح الخلاف في ذلك لكونه لما رضى لانه يرده انه يمكن ادعاء كل ذلك في امثال ذي
بمعنى صاحب فانها من حيث ذات كونها اسما قابلة لال فلا فائدة في قوله او واقع موقع
ما قد ذكرنا لك الخفو والحق الفرق . وكذا لا يجب بان مندرج تحت او واقع موقع ما قد
ذكر لانه يرده ان تلك الالفاظ لا تعجل تعريفا البتة فكيف يقع موصفا معرف لك ان يقال
يقع موصفا شيع ملازم للتكثير وهو يعجل ال بان يقال الشيء الملازم للتكثير ان يقع موصفا اسم
يقبل ان يعلى بال التي هي مجرد تعريف الجنس الذي هو في معنى النكرة او ان ذلك ما
عرض لها من استعمالها مهمته ليس لك وهو لم يجز في الرصع المتصور له ح . ولورد ايضا
على طريق التعريف اسما الفاطنين والمغفرين فانها غير قابلة لال للوزن التصريف ولا واقعة
موقع ما يقلها . واجيب بان اللزاد يكونها مؤثرة التصريف اهم من ان تكون معرفة بنفسها
او معرفة بغيرها والحق ان مارة المصنف لا تساعد فلي ما واقعة موقع ذات وقع منها او طبعا

(النكرة والمعرفة)

(نكرة قابل ال مؤثرا) فيه التصريف

للمحدث فتدرج تحت أو واقع موقع ما قد ذكر وأورد أيضا الصمير المأخذ لصحة نحو حديث
رجلا واكرهه فانه واقع موقع رجل وهو يقبل ال فيكون نكرة والصحيح انه معرفة . واجيب بانه
واقع موقع الرجل للمعز لا رجل وهو لا يقبل ال ولا يرد على الصف علم الجنس نحو ان رأيت
لمامة أي فردا منه فمر منه لانه عند الصف تعريف لفظي فقط غير متجاوز للامية ولا
لافرادها كما دل عليه قوله - ... كعلم لا شعاعا لفظا وهو م - وصرح بذلك في شرح التسهيل .
واعلم ان التقابل بين الصريف والتكثير اما تقابل العلم والملكة أو الشيء والشاري لتعيينه
فلا يجتمعان البتة واما العرف بل الجنسية فانه معرفة ليس إلا لتعيين السالفة فيه وإن
اعطوه بعض احكام النكرة لمشايعته لها في ان الفرد غير معين خارجا ثم قوله أو واقع مطوف
على قابل وليس موقع مفعولا به لواقع لانه لا يصب المفعول به بنفسه ولا مفعولا مطلبا
لفساد المعنى وإنما هو مفعول فيه أي واقع في مكان يقع فيه قابل ال فإجمال (قوله كرجل
وفرس الخ) لا دلالة ان تعددا لا مطنة للشارة الى انه لا فرق في النكرة بين ان يوجد من
افرادها المتعدد كما في الأولين أو الواحد كما في الآخرين ولا بين ان يكون لذكر كل أو موضعه
وتقديم رجل لفرسي العقل والتذكير ثم فرس لمشاركه له في جنسه الفريب ولكونه من
الآلات منافع ثم خمس مع كون الفرس مذكرا لمدة نوحها واستباحها للهار وخفة وسطها وكون
نور الفرس مستطادا منها (قوله خلافا لابن كيسان في الاستصحابين فانهما مدع معرفتان)
استدل على ذلك يرفوع جوابهما معرفة كما في ه فل تن انزل الكتاب الذي جاء به موسى
نورا وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا وعلمت ما لم تعلموا اتم ولا ياويكم
قال الله ه وتقول في جواب ما دعاك الى كذا لفارك والجواب بطريق السؤال ه قال المصنف في
شرح التسهيل واستحجاده الشيخ لاثير وهو ضعيف لان تطابقهما غير لان ولا نزاع في صحة
ان يقال فيمن من ذلك رجل من بني فلان وفيما دعاك الى كذا امر مهم وايضا فهما قائمان معل
أي انسان وأي شيء وهما نكرتان فكذا ما فام مقامهما والاعتك بهذا اقوى منه بتعريف
الجواب لان تطابق شيئين فام احدهما معلم لاخر الزم وءأكد من تطابق الجواب والسؤال
وايضا فالصريف فرع فتن ادعاء فطيه البيان بخلاف التكثير هذا كلامه ه واعلم ان ابن
كيسان كما خالف في هذه المسألة خالف في ان الوصول اعرف من ذي الالة وقال ان
ذا الالة قبل الوصول واستدل على ذلك بان ذا الالة وصف بالوصول كما في قوله تعالى
ه تن انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس ه فان الذي نعت للكتاب
والصفة اما مساوية للموصوف واما حوزة ولا قائل بالمساراة ثبت بالدون وهو المطلوب ه وقال
المصنف في شرح التسهيل في رده اما لا نسلم صفة الذي في الاية وإنما هو بدل او نعت
مطلوع أو الكتاب علم بالظنة لان المعنى بالخطب بنو اسرائيل وقد غلب عندهم على التوراة
فالتحق بالاعلام فلم يأن من وصفه بالوصول جواز وصف غيره ما لم يلتحق بها هذا كلامه
وقال غيره لا نسلم انه لا قائل بالمساواة بين الوصول وذي الالة كيف والاخص والغاربة
يرون ان الوصول معرف بال ولو مقدرة فقد قال الشيخ لاثير للوصول مند اسمائنا من قيل
ما عرف بال كما يقره لاخص هذا كلامه ه وقد اشار المصنف في التسهيل للمساواة معا

كرجل وفرس ودمس وقمر (أو واضح موقع
ما قد ذكرنا) أي ما يقبل ال وذلك كمنى
بمعنى صاحب ومن وافي الشرط والاستعمال
خلافا لابن كيسان في الاستصحابين فانهما
مدع معرفتان فهذه لا تقبل ال لكنها تقع
موقع ما يدلها

ملحقا على قوله وليس ذو لاشارة قبل العلم خلافا للذين يقولون ولا ذو لاشارة قبل الوصول ولا
 تن وما استعملهم بهما معنيين خلافا لابن كيسان في السالين . اه . فتن قال على كلام الشارح
 هنا واستدل ابن كيسان للأول بقوله تعالى : قل عن انزل الكتاب الذي جاء به موسى .
 ان الصفة اما مسلوقة واما دون الوصف ولا قائل بالساواة خيب . الثاني واجلب للصف
 بلن الذي يدل او تمت مقطوع او الكتاب ملن بالفتية لان المعنى بالمطلب هو اسرائيل
 وقد غلب الكتاب صدم على الفتوة فالنق بالاعلم قد نالت لاية عليه يعقبا . تعبطونه
 قراميس تبخونها وتضفون كثيرا الخ . فغير (قوله ان لاوى تقع موقع صلح) لاوى تقع
 موقع ذات ثبت لها الصيغة لان ال في الصلح موصولة . وقيل ان صلح يعقبا ال
 الفتوة التعريف في الجملة لان يعقبا باعبار معناه لاسي الظلي وان لم يعقبا باعبار معناه
 المراد من ذو ها وهو لاوى في الترجيح واما قول المصنف ويخند ليست فيه موصولة لانه
 قد تنحى فيه معناه لاصلي بحسب الاتصال وصار من قبيل الجوامد فقد اورد عليه ان
 الرهي مرع بلن ذو يعقبا العبر لكونه بمعنى صلح فما باله صلح نفسه (قوله
 وهو سكوتا وانكافا) هذا تبين لما هو المصدر هنا وهو التكثير ولذا لم يتعرض للطلب مع انه
 محبر فيهما ايضا فان صه ومه مؤنثين واقعان موقع طلب سكوت وانكافا بالتحقيق لا انه
 لما كان منط الصريف والتكثير المقصودين هنا بالبيان في اسلمه لافعال لا حدث لا طلبا
 فيما يفيد ذلك المطلق على صه ومه انهما واقعان موقع سكوت وانكافا فالمراد من سكوتا
 وانكافا المصدر المجرد عن الطلب . فاندفع ما قيل ان اريد بسكوتا وانكافا المصدر النائب
 من فعله اي استكت لم يقع في موضعه صه بل في موضع طلب السكوت من حيث هو
 ولا تكلفي فقد غلت التكثير وان اريد المصدر المجرد من التباية فالامر فيه المهر لغوات
 الطلب المقصود من صه ومه وللطريقين في دفعه كملت لا تليق (قوله قصد الجنس) اي
 اللحية المطلقة اي من حيث هي لا المجردة ولا المخلوطة على ما هو المعروف في التعاريف
 والمعنى ان حاجية النكرة تميز عن حاجية المعرفة بهذا المفهوم اي لاسم القابل لال الفتوة او
 الواقع موقع ما يعقبا نظير ما يقال لانساه هو الحيوان الصالح اي تمييز حاجية لانساه
 عن حاجية غيره بهذا المفهوم اي الحيوان الصالح وبديده يعلم ان ما قيل قصد الجنس اي
 باعبار ماصدقاته ليس باعبار لان الجنس باعبار ذاته لا يعقل ال ولا يقع موقع ما يعقبا
 ليس بمعنى فتمال ولهم وراء ذلك اوسلم اخر (قوله لانها لاصل ان لا يوجد معرفة الخ)
 اقتصر في التعليل على هذين الوجهين لشهرتهما ولا فني التذكرة لابن هشام يدل على ان
 لاصل في لاسمه التكثير ان التعريف مله تمنع الصفوف وعمل الباب كلها فورية . وفي
 شرح الفصل لابن يمين اصل لاسماء ان تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات طامنة
 واتصاف الى وضع لغتها من لاصل . وفي البسيط النكرة ساجعة على المعرفة لاربعة اوجه .
 احدها ان سمي النكرة استبق في الذهن من سمي المعرفة بدليل طريقان الصريف على التكثير .
 الثاني ان التعريف يحتاج الى قرينة من تعريف جمع او ءالت بخلاف النكرة ولذا كان
 التعريف فرما عن التكثير . الثالث ان لفظ شي يقع على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة

ان لاوى تقع موقع صلح ومن وما
 يعقبا موقع انسان وشي ولا يؤثر خلوهما
 من تضمن معنى الشرط ولا استغنهما فان
 ذلك طار على متن وما اذ لم يجعا في
 لاصل له ومن ذلك ايضا من وما
 نكرتين موصوفتين كما في مروت يتن
 معجب لك وبها معجب لك فانهما
 لا يعقبا ال لكتهما واقعان موقع انسان
 وشي وكلاهما يعقبا ال وكذلك صه ومه
 بالتعريف لا يعقبا ال لكتهما يعقبا
 موقع ما يعقبا وهو سكوتا وانكافا وما
 لغير ذلك ونكرة مبتدأ والمصرغ قصد
 الجنس وقابل ال خبر ومولوا حال من
 الصنف اليه وهو ال وشرط جواز ذلك
 مرجع وهو اقتضاء الصنف السبل في
 الحال وصاحبها واخرز بمولوا ما يدخله
 ال من الاعلام لضرورة اولى وصف على
 ما ساق يائنه فانها لا تنز في تعريفها
 فليس بنكرة . تنبيه . قدم النكرة لانها
 لاصل اذ لا يوجد معرفة الا وله اسم
 نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له

تحت ضروبها دليل على اصالتها كاصالة العلم بالنسبة للأشخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه فرما منه والجنس أصلا لا توامه • الرابع ان فائدة الصريف تبيين المسمى عند التركيب وقيل التركيب لا اخبار فلا تعريف قبل وليظهر هذا قوله وللمستغل اولى بالاصالة يعني ان النكرة مستغلة دون المعرفة وكل مستغل اولى بالاصالة يتبع من الاول النكرة اولى بالاصالة من المعرفة وهو المطلوب اما الصغرى فلاننا نجهد بعضا بل كنعنا من النكرات لا معرفة له ولا كذلك المعرفة لكونها ملازمة للنكرة من حيث ان ما اطلقت عليه تطلق عليه النكرة ولا بد فكانت النكرة مستغلة دون المعرفة واما الكبرى فلان لا حياج شأن الفروع لا لاصول كما هو ظاهر قوله وللمستغل اولى بالاصالة كبرى الفلاس وقوله اذ لا يوجد دليل الصغرى اتمام مقامها فالصغير بالمستغل في مكانه نعم لو قال لانها لاصول لكثرة النكرات على المعارف لكان الاول الصغير بالكثير بدل المستغل لصعوبة نظم القياس النكرات كثيرة على المعارف والكثير اولى بالاصالة • فما قيل كان الظاهر ان يقول والكثير بدل المستغل غير صحيح

تدبر (قوله) فالشئ اول وجوده الخ) يريد ان الذات معروضة لاسماء عامة تعال عليها وعلى غيرها ولعامة خاصة بها لا تعال إلا عليها بحسب الصجع لها فكل ذلك اذا كانت بوصف الوجود إلا انها في ازمته وجودها تازرها لاسماء العامة على معنى انها لا تفعل منها بان تستقصى غيرها اذ الفرض انها ليس لها حيث يتخذ غيرها ثم بعد ذلك تعرض لها لاسماء الخاصة ولا يلزمها حيث واحد منهما اللزيم المذكور اذ يمكن التعبير عنها بالعلمة او بالخاصة بدلها وذلك كالكلامي فانه معرض لاسماء عامة كاتسان وولود وموجود وعامة كمصدق وزين العابدين وايي عبد الله لكنه عند ما يولد وقريب من ذلك لا يطلق عليه إلا انه انسان او مولود او موجود او نحوها ثم بعد ذلك يسمى بكمصدق ويلقب بكنزين العابدين ويكنى بكائي عبد الله ويصح ان يطلق عليه حيث ايها مولود وانسان وموجود هذا شرح عبارته • واعلم ان للاسم المطلق فيطلق على ما قابل المسمى • وعلى ما قابل الفعل والمخرف • وعلى ما قابل المخبر • وعلى ما قابل الصفة • وهكذا ايضا للعلم المطلق فيطلق على ما يقابل الكنية واللقب

فيرانف لاسمي في احد الملاقاته • وعلى ما يعم اسم الذات وكنتها ولقبها • وعلى غير ذلك ويجوز للمصنف بالقرآن كما في قول الشارح هنا تترجم لاسماء الخ وفي قوله لاقى لاسم العلم واللقب والكنية فانه اراد به مقابل المسمى بقرينة فالشئ اول وجوده وكما في قول المصنف لاقى - واسما اتي وكنية ولقبها - فانه اراد به مقابل الكنية واللقب بقرينة مطلقا عليه وجههما قسيمين له وكما في قول الشارح هنا العلم فانه اراد به مقابل الكنية واللقب بدليل جهلها قسيمين له وكما في قول المصنف فيما سمي العلم فانه اراد به ما يعم الثلاثة بدليل ولما اتي وكنية ولقبها ما فيه طعنا من تقسيم الشئ الى نفسه وإلى غيره وانما لم يقل المصنف هناك اتي وكنية ولقبها لما فيه طعنا من تقسيم الشئ الى نفسه وإلى غيره وانما لم يقل المصنف هناك لاسم اول وانما اسمه لما فيه طعنا من قبح تعريف الشئ بنفسه في الثاني ومن المخالفة لهم في الاول من حيث ان المتعارف لهم في ترجمة الالب العلم لا لاسم وانما لم يقل الشارح هنا العلم لاسم واللقب والكنية لانه اخذ لاسم اولا مقابل المسمى وقسمه الى علم وخص

والمستغل اولى بالاصالة وايضا فالشئ اول وجوده تترجم لاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك لاسماء الخاصة كالادبي اذا ولد فانه يسمى انسانا او مولودا او موجودا ثم بعد ذلك يوضع له لاسم العلم واللقب والكنية وانصكر النكرات مذكور ثم موجود ثم مصدق ثم جوهر ثم جسم ثم انسان ثم نام ثم حيوان ثم رجل

فلما خرج من هذا القسم لاسم الجنس لا العلم فلا جرم يكون هو القسم لما بعد ولما احتل في
تقسيمه الى لاسم والكيفية واللقب ما ذكرنا جعله مقسما الى العلم بالحق لخاص بقرينة المقابلة
واللجب والكيفية ولذا وقع في الجامع ثم تعرض له لاسمها الخاصة كالعلم والكنى واللقب
فكل من منجي الفارح هنا والنصف هناك صحيح حسن هو بمقامه انصب منه بغيره ولا
اولوية لمباراة للنصف لآلية على ميارة الفارح هنا حتى يعدل بها اليها كالتكس هذا تحقيق
العلم • ودفع الاحكام • فليثبت (قوله ثم علم) ذكره بعد انسان لاسم من لاسم منه يدل
على ان المراد للنصف به بالفعل ومقابله الجاهل وبين ان بينه وبين رجل العلم العمى الجهوى
لاجماعهما في زيد العالم وانفراد رجل في زيد الجاهل وعالم في الشخص العلم كهد فلا يصح
ان بينهما العلم المطلق كما ذكره الفارح فكانه اراد ثم رجل علم تامل (قوله واستغنى بعد
النكرة من حد المعرفة الخ) صريح في انه ذكر تعريفا للنكرة وانه لم يذكر تعريفا للمعرفة
وانه يتنزل عليه كلامه في شرح التسهيل ولاول حق والاخيران باطلان فان قول النصف
وغيره معرفة معناه كما ذكره ان المعرفة ما لا يقبل الالوة ولا يقع موقع ما يقبلها وذلك تعريف
جامع مانع حسبما تقدم فلا يتنزل عليه كلامه في شرح التسهيل وانما يتنزل على كلامه في
التسهيل الخلفاء لمتبعه كما فانه قال فيه لاسم معرفة ونسكرة فالعريف مصدر علم ومشار
به ومدانى وموصول وصحفي وهو اداة • ثم قال والنكرة ما سوى المعرفة • ثم قال عليه في
الفرع تلك العبارة فصق عبارة الفارح بعد قلها ان تامل بكلام التسهيل لا يستلزم والفرق
مثل الصحيح طاهر • هذا وأعلم ان اذا قلنا لانسان الحيوان الناطق مثلا فليس هناك نصوي
من حيث انه نصوي ينكر ان لانسان مبتدا خبره ما بعده لسدق قيلين مراديين للقدماء
هذه الاول لانسان اسم مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة للسند وكل ما كان كذلك فهو
مبتدا والثاني ما بعد لانسان جزء ثم به الفائدة مع مبتدا غير الوصف للذكور وكل ما كان
كذلك فهو خبر وليس وراء هذا للنصوي من حيث انه نصوي كلام في صحة ما ذكر وليس
هناك ايضا منطقي ينكر ان لانسان مجموع وما بعده محمول لتغير ذلك • ورواه هذا له
مسائلان • الاول مل هذا الحمل حقيقي حكما في سائر التصديقات او هو ضروري قط وجو
الحق الذي مال اليه السيد السند وكان تن قال معرف البع في ما يحصل عليه لاقادة تصوره
اراده • الثانية ان الحيوان وحده والناطق وحده هل هو في هذه الحالة محمول على العرف
او لا الحق الثاني لان المحمول هو الجوع واما هو ليس محمولا بالرواية ولا بالاشتقاق •
هذا خلاصة كلام طويل مفرق في كتب اللباز • ومن تحفته مع ما حققته قبله علم ان
العرض لسكرة وقابل مل بينهما حمل او لا فعول في النكر وان نفي الحمل بينهما عند المطلق
لا يقتضي نفي الاجدائية والخبرية عند النصوي لانه ليس مناه هذه مع ان الحمل الصوري
لم ينكره احد وان كون اجزاء التعريف ليس صحيح منها محمولا لا بالرواية ولا بالاشتقاق لا
يجزم ان يكون سند المنع اجدائية نكرة وخبرية ما بعده وانما يجزم ذلك من كون العرف
غير محمول على العرف • وليست شعري تن منع اجدائية وخبرية ما ذكر في اني يلج من
للفروعك يدرجه وبالجملة فلبعض الناظرين هاهنا كلام يستحي منه حتى ناطق ولوشاء ربك

ثم عالم فكل واحد من هذه ام معا تحم
واخص ما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا
تكن وهكذا كل رجل انسان الى اخره
(وخبره) اني غير ما يقبل الالوة او
يلج موقع ما يقبلها (معرفة) اذ لا واسطة
واستغنى بعد النكرة من حد المعرفة

سأل في شرح التسهيل من تعرض لحد
المعرفة عجز من الوصول اليه دين استدراك
فيه وإتيان المعرفة على ما ذكره حاشية
الصبر (كهم) اسم لأشارة نحو (في) و
العلم نحو (حد) والصلى إلى المعرفة
نحو (أبني) المحلى بال (نحو) العلم
الوصول نحو (الذي) وزاد في شرح
الكافية للنادي للتصديق كما رجل وأحضر
في التسهيل أن تعريفه بالأشارة اليه
والواجهات ونظيره في شرحه من نص
صبريه ونهض قوم إلى أنه معرفة بال
مقدرة وزاد ابن كيسان من وما استلهاه من
كما تقدم ولما قلت على التلخيص ترتيب
للعرف في الذكر على حسب ترتيبها في
المعرفة ليقى العلم ترتيبها في التبريد
على ما سطره فأعرفها الصبر على الأصح
ثم العلم ثم اسم الأشارة ثم الوصول ثم
المحلى وقيل لها في مرتبة واحدة وقيل
المحلى أمرى من الوصول وأما الصلى
فانه في رتبة ما أضيف اليه مطلقا عند
التلخيص وتدل أكثر ان الصلى إلى الصبر
في رتبة العلم وأعرف الصلوات صبر
العلم ثم المطلب ثم الغائب السالم
من لأهله وجعل التلخيص هذا في التسهيل
دون العلم (فما) وضع (لدى) في رتبة
تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما على ما
يساق في ظاهر باب الفعل (أو) لدى
(حضور) حكم أو مطلب (كانت)
وأنا (و) وفروها (سم) في اصطلاح
البربريين (بالصبر) والهمز وسماه
الكوفيون كناية وتكنيا • تبسيه • رفع
أصل دخول اسم لأشارة في رتبة المحصور
بالصبر (و) اتصال منه ما لا يبدأ
به (ولا يلي) لا لاستثنايته

ما غلبه (قولهم) قال في شرح التسهيل (الخ) قال عليه الشيخ لا يرى أنه كلام طهرى حال
من التحقيق والمال في بيانه (قوله) وزاد في شرح الكافية (الخ) زاد ثم أيضا اعلم التوكيد
لجبرين واجمع وجعله جميع وجمع وقال أنها صيغ مرتجلة وجعلت لتأكيد المعارف لظهورها
من التكرار الدالة على التعريف من خارج وتقدير المعرفة الخارجى بعيد نال في البسط
ويؤكد هذا القول أنه لم يتكرر مجعته ولو كان جمع أجمع لتكرر كما يتكرر العلم عند الجمع
فدل على أنها صيغ مرتجلة لتأكيد الجمع المعرفة (قولهم) قلت على التلخيص (صمد) معنى صر
فذلك مداه على كما يشير اليه قوله ليقى العلم ولا فهو يصدى بنفسه (قولهم) الصبر
على (الصبر) أي لا العلم ولا اسم لأشارة ولا ذو لأداة حكما قيل بكل ثم الحلقى ان الصبر
مطلقا أمرى هو المشهور وأما جعل المصنف في التسهيل صبر الغائب السالم من لأهله بعد
العلم فقد قال عليه الشيخ لا يرى له العلم لحد فصل هذا التلخيص في الصبر فيجعل العلم أمرى
من صبر الغائب إلا هذا الرجل والمعرفة ان أمرها الصبر على لا مطلق (قولهم) وأمرى
الصبر (الخ) وأمرى العلم العلم لا يمكن ثم العلم لا يمكن ثم العلم لا يمكن وأمرى لأشادات
ما للتبريد ثم ما للفرط ثم ما للبعد وأمرى المحلى ذو العهد المحصورى ثم ذو العهد الشخصي
ثم ذو العهد المحصى (قولهم) فما وضع لدى في رتبة (الخ) أي لفظ معرفة وضع للجزء في رتبة
في رتبة استقصاء الواضع بمرءة كلية وهي مفهوم الغائب وكذا ما بعده على ما هو التحقيق الذي
ذهب اليه المصنف والسند والسند وجعلته لا للمهم كل ذي في رتبة بفرط الاستصالة في
الجزئيات كما ذهب اليه الشيخ لا يرى والعلامة الشاذلي وجماعة وأدلة كل بسيطة في صلها
وفي حواشي المطول السلكتية ان الحلقى لفظي وعلى كلا البيانين لا يرد على التعريف لفظ
محكم ومطلوب وغائب إذ لم توجه للجزء ولا شرط الواضع استعماله فيه ولا يرد أيضا
عليه زيد من قول من اسمه زيد زيد ضرب ومن قول غيره يا زيد احرب وزيد فعل كذا
لان الفية والمصور لم يعتبر فيهما • وأعلم أنه لا يحسن أيضا بالتكم والمطلوب والغائب
بالتعريف من حيث الوضع التركيبي لكون الواضع لم يلاحظ فيها خصوص حدوث التكلم أو
المطلب أو الفية لكونها معرفة بالوضع الذي كماله المصنف لا بالوضع الشخصي فثبت
(قولهم) تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما (تقدم الذكر اللفظي الصريح) به قبل الصبر ولو
لفظا فقط لا مرتبة نحو ضرب زيدا غلامه والعنوي ان لا يصرح به قبل الصبر ويكون مقتضى
للكثرة قبل تقدم مرتبة البتة على الخبر والفعل على القول والمفعول الأول على الثاني
ويحتمل الكلام السابق للرجوع أو استزادة له استزادة قرينا أو بعيدا نحو في داره زيد وضرب
غلامه زيد حبس الغلام وأعطيت درهمه زيدا • وأعدوا ما أقرب للتقوى • • ولا يويه لكل
ولحد الخ • حتى توارت بالحباب • والمحكي ان لا يصرح بالرجوع قبل ولا يقتضى تقدم ذكره
سابق ولا سابق إلا ان حكم الواضع ان ما يصلح مرجعا للصبر يلزم ان يتقدمه يقتضى ذكره
حكما وان كان قد يخالف ذلك الحكم لغرض (قولهم) وسماه الكوفيون (الخ) في الحقائق لا بين
كيسان وكثير من الصلة بسميه كناية وليس بذلك لان الكتابة تطلق على طهر اقيم مقام
ظاهر نحو • أنا باكلن الطعام • • أو لا سمى النساء • (قولهم) ما لا يجند (به) أي باقيا

على منه الذي كان عليه فلا يرد أن التصل في هرجهم وهرجها جيداً به ويقع وعد لا
 لانه لم يبق على الفعلية حال تعدديه وأما الصير للمستمر في خبرهم ضدية بانث
 للدرج قط والصير الذي حكوا بيرو في زيد حد ما بها هو فليس هو التصل في التفتيق
 وأما هو توكيد له أو ذهب ذلك التصل وأق بهذا التصل مع أنها لا يعتد بها باقية على
 معانيها لم زيادة كلمة به للبناء الى أن التصل حذف الجار فارتفع الصير واستمر كما قالوا
 في المشترك . فلا يرد أن فيه حذفاً للصير المجرور العائد من الصلة للموصول من غير شرطه
 وحذف المجرور الناتج عن الفاعل (قوله اختياراً) هذا التعميد ذكره في أكثر كتبه تابعة
 للقم وغالفة في باب الاستثناء من شرح السهيل تذكر أنه يلحق في الاختيار . قول والصواب
 ما ذكره ها وأما ما ذكره حاك في دعوى عدم لاصطرار من أنه كان يمكن للعامة أن يقول
 - ... أن لا يجاورنا خل ولا دار - فبقي على أن الضرورة عدم اللدنية وهو خلاف المصطلح عليه
 مع أنه ينسد حيث باب الضرورة إذ ما من شعر لا يمكن تغييره وقد مد الشيخ أثير الدين
 المطرفي الكلام في ذلك . هذا وقد يقال أن الصير لما ذكر صير للمعنى إذا كانت جارة لنا لا
 نكتسب بأن لا يجاورنا خل ولا دار فظاهر جرح اللط ولو كتبه فلا جرم أجبج لا لأن مع
 أنه لا مكان حيث في البيت لدار فليحمل (قوله وكل صير إلى) أنها لم يذكره بعد تعريف
 الصير لانه لما قسم في البيت قبله الصير بحسب مواضع لأحزاب خيف أن يترجم من مصدر
 ذلك أمرها فصار إلى أن ذلك لاسمها وأما الفاعلها فواجبة البناء وإنما لم يفسح منه بما تقدم
 من - كاشبه الجمعي في اسمي جنتنا - لأنه لا يلزم من وجوب البناء في ذلك الاسم وجوبه
 في جميع الصمات سيما والشبه الوعدي لا يطرد في جميعها . هذا وقد قيل على قوله البناء
 يجب هذه العبارة . استشكل بأن هذا لا يعلى أن الصمات مبنية بالفعل إذ لا يلزم من الوجوب
 لأعطاه على قيس ما استشكله في قوله السابق - وكل حرف مستحق للبناء ... - ويجب
 هنا بما يصلح ما أجيب به هناك ولعل الشارح لم يبه عليه هنا كما فيه هناك استكشاف
 بما أسلفه ويهده البعد هذا كلامه وليس بهي فأن الفرق الضروري بين الواجب والمستحق
 يهيم أساس ذلك الفلاس فأن الواجب لوجوبه أي عدم الجزاء ولا إشاع لا يقبل لا التبع
 ولا يقول لاقتفاء بحال فإن من وجوب البناء للصمات أخذنا له والمستحق بمعنى التناول له
 الشيء الحقيقي به كما يكون واجباً يكون جائزاً فلم يلزم وقعه وأخذ من استغفنه له فلذا أجرى
 البحث فيما سبق ولم يكن جرأه هنا . وبالجملة فالأرجح لا يتوقف لوجوبه قطاً بغير
 المستحق وهذا بحيث لا ينفى (قوله وذكر في السهيل لبنائها أربعة أسباب) فهو منه
 استيعاب لما ذكره لا على أنه موحىه وإنما فهو يرى صير أسباب بناء الاسم في شبه الحرف
 فكيف يعد لاستثناء من لأحزاب باختلاف صيغه باختلاف المعاني الذي لا يمكن في
 الحروف حتى يرجع للشيء كما هم مع أن اختلاف الصيغ كما قال الشيخ لاثير أنها يستدعي
 اختلاف المعاني بمعنى التكلم والمخاطبة والغيتة لا المعاني بمعنى الفاعلية والفعلية والاهاتة
 التي يجاء بالأحزاب لأجلها ولاقتدار إلى المخاطبة أو غيرها مع أنه صيغ في شرح السهيل
 الشبه لاقتفاري بأن ينظر لاسم إلى الجملة اختلوا متصلاً ولم يعد الجموي منها (قوله ولعل الخ)

(اختياراً أبداً) وقد يلحقها اضطراباً كقوله
 وما نهائي إذا ما كنت جارتنا

الا يجاورونا الاك ديار

وذلك (كاليه والكافي من قولك) انبي

أكرمك . واليه وألها من) قولك (سليه)

ما طلك (فالاول وهو الياء صير متكلم

مجرور والثاني وهو الكاف صير مخاطب

متصوب والثالث وهو الياء صير المخاطبة

مرفوع والرابع وهو الهاء صير الغائب

متصوب وهي صمات حصلة لا تعاني

البناء بها ولا تقع بعد الا (وكل صير)

متصلاً كان أو منفصلاً (له البناء يجب)

باتفاق اللغاة واختلف في سبب بناءه

فقال لمشايعته المحرف في المعنى لأن كل

صير محسن معنى التكلم أو المطلب أو

الهيئة وهي من معاني المعروف وذكر

في السهيل لبنائها أربعة أسباب الأول

مناهية الحرف في الوضع لأن اكتسبوا

على حرف أو حرفين وحمل الباقي على

الأكثر والثاني مشاهيته في الاقتدار لأن

الصير لا تتم ذلك على سمة الا بصيغة

من مفادته أو غيرها والثالث مشاهيته

له في الجمود فلا يصرف في لفظ يجره

من الوجوه حتى بالصغير ولا بأن يوصف

أو يوصف به الرابع لاستغناء من

الأحزاب باختلاف صيغه لاختلاف

المعاني قال الشاعر - ولعل هذا هو الحبر

عند الشيخ في بناء الصمات

لم يجرم به لانه على ما يراه المصنف من حصر موجبت بناء الاسم في غيره الحرف مع انه لا يتسبب - كالغيره الوهمي في اسمي جنتنا ... - (قوله ولذلك عده بتسبيها بحسب النحوي الذي افاده بقوله ... ولطف ما جر كلط ما نصب - الى قوله ... - والفرع ليس متكلما - فانه يبعد منه معنا ان المعاصر قد تنطق بانطق التكلم والمطالب والنية (قوله كانه قصد بذلك) اي بذلك التفسير المأثور على البناء الصمن ذلك التفسير لها حسبا تقدم وانما اتى بكان لاحتمال انه لم يقصد للتصنيف لا مجرد تسميم المعاصر كما ذكر سيما وهو الذي يتسبب ما يراه من حصر طة البناء في الغية الحرفي وانما ادرج كلمة طة لان البناء المظهر سابقا بوصفه حيث قال - وكل حصر له البناء يجب ... فلا يجرم بعد ذلك ان هذا التصيب يعنى لا عراب بل هو قرينة على انه مهيى حكم على حصر بالاعراب لا والبراد منه المعلى تدوير (قوله لطف ما جر) لاصحافه للبيان لا يانية لعدم كون الثاني مرادفا للاول ولا على معنى من التلي لبيان الجنس لعدم العموم والخصوص الرجوي وقد يطلقون اليانية في مكان التلي للبيان والعكس بل وقع في كلام الدماميني اطلاق اصاحفة البيان على مثل فرعون موسى وحاتم علي وسبحان الله وسرناه هنا في بلب اسمه لاحارة ان شاء الله ، ثم هذا كله على التصل للول ما جر ولا فرائده للتفصل بالبيان في قوله - وهو ارتفاع النحوي - (قوله الدال على التكم المشارك او المظم نفسه) الدلالة على الاول بالوجه القوي واما على الثاني فيجاء بالنسبة له تنزيلا للواحد منزلة المجسلة لقيام مقامهم (قوله بالفاظية) اي بسبب انه فاعل او على انه فاعل (قوله واما اليك وهم النحوي) جواب دخل يرد على المصنف ملخصه ان اقتصاء على الخط نا يوم ان الصلوية المذكورة لا تكون لغيره وليس كذلك لوجودها في اليه وهم وتقرير الجواب حيث طلع وقد يقرر الدخول بان يغفل تقديم الجبرور بيد المصنف فيصحي ان الصلوية المذكورة لا تكون لغير نا لا ان الجواب لا يصح الا ان يكون بارخاها العان وتعلم المصنف على الوجه المذكور ولا فصرنا على الصلوية المذكورة الذي هو مفاد التخدم لا يتزامن العكس حتى يرد السؤال - واطم ان يصهم اراد ان يجعل منسا السؤال قصر الصلوية لانيه المذكورة على نا من جهة ان تقديم المسند اليه الغير اللوائي لحرف الشئ على المسند الفعلي قد يبعد قصر المسند على المسند اليه كما ذهب اليه عبد القادر وبين ان هذا انما يكون اذا كان المسند ملحا اما اذا كان الرفع فلا يكون المسند اليه المقدم واما القصر للوجود على كلا الاحتمالين فهو قصر نا على الصلوية المذكورة - وقد علمت انه لا يمكن مودا للسؤال على ما هو الظاهر ولهذا قال وعلى هذا لاحتمال اي احتمال ان يكون صلح الخبر لا الجار والمجرور يكون التقديم مفيدا للقصر اي حصر الصلوية المذكورة في نا فريد طيه اليك وهم فاحتاج الغارح للتعديد المذكور واما على الوجه الاول وهو ان يكون المسند الجار والمجرور فلا قصر اي للصلوية في نا وان وجد حصر نا في الصلوية المذكورة فلا حاجة الى ذلك التعديد بناء على ان موده المصنف للمذكور المستغنى من العبارة وان لم تكن صا فيه فان كان هذا مراده يكون قول من قال طيه انه نالني من سهو وجل تن لا يسهو نالنا من خطاه وجل تن لا يغني طيه خبي (قوله لانها في حالة الرفع) اي لاصلي فلا نفس يكونني سائرا فان رفع اليك لروض كون

ولذلك عده بتسبيها بحسب لاعراب كانه قصد بذلك المأثور طة البناء كمال (لطف ما جر كلط ما نصب) نحو انه ولورايك وموروت بك (للرفع والنصب وجر نا) الدال على التكم المشارك او المظم نفسه (ملح) مع اتصاد المعنى والاتصال (كافرور بنا فاننا فلنا لنح) فلنا في بنا في موضع جر بالياء وفي فاجنا في موضع نصب بان وفي فلنا في موضع رفع بالفاظية واما اليك وهم فانهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه فان اليك وان استعملت للتفكك وكانت صميرا مصلا فيها الا انها ليست فيها بمعنى واحد لانها في حالة الرفع للتصلية نحو اعربي وفي حالة الجر والنصب للتكم نحو لي واني وهم يستعملان للالة ويكون فيها بمعنى واحد لانها في حالة الرفع صمير متصل وفي الجر والنصب صمير محصل (والى والاول والون) صماير رفع بارزة حصلت (لما غلب وغيره) اي الخطيب فالفاظات (ككفاما) وقاموا وقمن (و) الخطيب نحو (اعلم) واولوا واعلمن - تنبيهه - رفع ترم شمول قوله وغيره للتكم بالتصير ولما كان الصمير للتصل على تعيين بارز وهو ما له وجود في اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك وقدم الكلام على الاول طرح في بيسان الثاني بقوله (ومن صمير الرفع)

الكون يقتضي اسما مرفوعا (قوله اي لا الصب النح) ماخذة اما عليهم الرفع وهو لا جواب او
تقديم الجار والمجرور (قوله باسم الواحد المتخاطب) مله نبيه (قوله او بافضل التفضيل)
اي في اغلب احواله للاحتراز من نحو سالت الكحل والحق اسقطه (قوله قال في التوضيح
النح) يريد ان ابن مالك متن معه يمكن على الصمير في زيد قلم بالاستتار المجاز وهو
منوع بل هو من الواجب اذ ليس يستتر تارة ويبرز تارة وما جوهان به ذلك من بروزه في
مثل زيد قلم هو باطل لانه انما هم او كان فاعلا وهو باطل لانه لا يقال زيد قلم هو على
الفاعلية وما جوهان من انه خلفه الظاهر في زيد قلم ايوه والصمير للتفصيل في زيد ما قلم لا
هو باطل لانها تركيب مختلفة لا تدق فيها الخلطة هذا خلاصته وقد اخرجناه المصحح فقال
فيه امران . احدهما ان قوله في تركيب «آخر يوم ان ابن مالك وابن يعيش وفيهما قائلون
بان نحو زيد قلم هو وزيد قلم ايوه تركيب واحد مع اختلاف السند اليه ولا يلح بهم
ذلك الا ان يطلع النظر من خصوصية السند اليه . والثاني انه يقال قلم هو على الفاعلية
والمفعول من سيويه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى « ان يمل هو » ان يكون فاعلا وان
يكون توكيدا . ونقل الرازي في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مروت يرحل مكرم
هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير عن هو له وبرز
الصمير يكون فاعلا باقيا عند البصريين والكوافيين . والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه
ابن مالك وابن يعيش وفيهما مثل لانه لا يخلو اما ان يريدوا مجواز لاستتار انه يجوز
ابراز الصمير متصلا او منفصلا ولاول مصدر والثاني مخالف لما اصوله من القواعد وهو انه اذا
امكن الاتصال لا يعدل منه الى الانفصال الا فيما يستحي وليس هذا منه هذا كلامه .
والجواب من نظر الموضع ان يقال ان ابن مالك متن معه يمكن ان لا يستتر في زيد قلم
واجب ولو سلم انه لا يقال زيد قلم هو على الفاعلية لا لا يتبين بالاستتار جوازا ما يبرز تارة
ويستتر اخرى وانما يتبين به ما يصح استناد ذات العامل الذي استتر هو فيه الى ظاهر
ما او صمير منفصل ما كما صح استناده الى ذلك الصمير للاستتار وذلك هو الرد بالخلقية في
كلاهما حين فلا المستر وجوبا ما لا يخلطه ظاهر ولا صمير منفصل وبيننا مواضع ولا ريبه
في وجود ذلك في صمير قلم من زيد قلم او يقال زيد قلم ايوه او ما قلم الا هو كما يقال زيد
قلم ويجعل زيد قلم وزيد قلم ايوه وزيد ما قلم الا هو تركيب واحد من حيث ذات ذلك
لاستناد الصمير فان دفع ايضا الامر الاول من امري المصحح والنظر الجيد في نظره الجيد ان
تقول قد يجاز جواز ابراز متصلا ولا يخالف ذلك ما اصوله من انه اذا امكن الاتصال لا
يعدل منه الى الانفصال لان ذلك بعد تعيين الموضع التي يجب فيها الاتصال العارض
محل الصمير البارز الذي يمكن فيه الامر ان على ما يدل عليه قلة كلامهم هناك وان خالفه
بعضهم حيث طاول بان المتصل انصر من المتصل وانهم كثيرا ما يلغزون المتصل والمتصل
اقساما من البارز ثم يذكرون الفاعلة مع ان المستتر امر اجازي دعا اليه تكميل الصناعة
لا كبير نفع في اجتراره من حيث الصناعة في مثل « ان يمل هو » وامثاله وقد اقصى ايضا كلام
التسهيل وشارحه البشر والمجراني وقال ابن همام انه الحق ان المستر قسم للمتصل لا قسم

لي لا الصب ولا المجر (ما يستتر) وجوب
او جوازا فلاول هو انشي لا يخلطه ظاهر
ولا صمير منفصل وهو الرفع باسم الواحد
المتخاطب (كامل) يا زيد او بهمارع
ميدو همزة التكلم مثل (الوافق) او بنون
التكلم الماكرات او للعظم نفسه مثل
(تغبط) او بعنه المتخاطب نحو (اذ
تشكر) او بفعل استثناء كقوله وهذا
يكون في نحو قالموا ما خلا زيدا وما عدا
هوا ولا يكون بكرة او بافضل التصحيح
نحو ما الحسن الزيد بن او بافضل التفضيل
نحو « هم لحسن انما » او باسم فعل
ليس يعني المعنى كقوله « واه واه
واغاني هو الذي يخلطه الظاهر او للصمير
للتفصيل وهو المرفوع بفعل الفاعل او
الفاعلية او الصلوات الصمير قال في
التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن
يعيش وفيهما وفيه نظر اذ لا يستتر في
نحو زيد قلم واجب فانه لا يقال قلم
هو على الفاعلية وما زيد قلم ايوه او ما
قلم الا هو فتركيب «آخر والتعقيق
ان يقال يتسم العامل الى ما لا يرفع الا
الصمير كقلم والى ما يرفعها قلم انتهى
« تبينه » انما خص صمير الرفع
بالاستتار لانه صفة يجب ذكره فان
وجد في اللفظ ذلك والا فهو موجود في
النية والتقدير يخلط صميري الصب
والجر فانها فعلية ولا داي الى تقدير
ويجوزها ان ادماس اللفظ (و هو ارتعاع
وانفصال اما) المتكلم و (هو) للثابت
(وانته) للمتخاطب (والقوم) عليها
واسعة (لا تفتبه) عليك (وخواصا
في انفصال جلا « ايكي » وفروعه

(وفي اختيار لا يجوز) العمير (التصل

نقذا تأتي أن يجوز) العمير (التصل

لأن الفرق من جميع المعرول أنما هو

الاختصار والتصل المحر من التصل فلا

تصل هذه إلا حيث لم يثبت الاتصال

المعروية فلم نقوله

وما أصح من قولهم فاذكرهم

لا يزدحم بها الي م

وقوله

الباصة الواحدة لاوارث قد صحت

أيام لاس في دهر الدحارير

لاصل الا يزدحمهم وقد صحت لو تقدم

العمير على عامله نحو ه اياك نعيد ه

أو كونه مصورا بالا أو أنما نحو ه امر

أن لا تبدوا إلا اياه ه ونحو قوله

أنا الذائد الحامي الذار وأنا

يدافع من أحصاهم أنا أو مثلي

لأن الشيء لا يدافع إلا أنا أو ككون

العامل مسنوخا أو متغيا نحو اياك

والشروانا زيد تصدرا لا اتصال بالحدوث

والعربي (رسل أو أصل هذه سانية وما

أشبهه) أي وما أشبهه عاد سانية من

كل بدائي صيرير أولها الحصر ونحو مرفوع

والعامل فيها غير ناسخ لابتدائه سواك

كان غلا نحو سانية وساني اياه والدمم

اطمئنته واطمئنت اياه والاتصال حينئذ

أرجح قال تعالى ه فبكيكم الله ه

أما بكموها ه أن يسألكوها ه إذ يركبهم الله

في شاملك قليلا ولو أراكم كثيرا ه ومن

التصل أن الله ملككم أياكم ولو شاء

ملككم أياكم أو أسما نحو الدوم أنا

سطيكة واطمئنت اياه والاتصال حينئذ

أرجح ومن الاتصال قوله

لئن كان حبك لي كاذبا

لغد كان حيك حقا يثينا

أنا ه الخامس أن غير الكفى من الواح ايا سمع على أسمعه مع غيرها مضاعف في أسمعه

معها فلا يرك ما أجمع عليه لا اختلاف فيه لم تاتى الكافي بلغواها أجزالا للجميع على نسق ه

واجيب من لا أول ياتى شاذ وأمكن أن اياه هذه اسم ظاهر يعني ذات الشيء عليها في قوله

دعني وأيا حسامد فاعلم من مري ناطم

ومن البدائي بالكافي في نحو التبعك ورويدك زيدا فانها حرف ولا تاتىها الهم فلا يقال

التبعك ولا ورويدك زيدا ه ومن الثالث يكفى أرايك فانها حرفية على أصح النظم ولا

تجوز منها فلا يقال أرايك يا زيدون ه ومن الرابع بان التصل المرفوع ما بين بالكية للتصل

المرفوع وتبين بنفسه فلم يحجج إلى البناء ه وأما الخامس فعال الشيخ لا يبر أنه صحيح وبه

نقول وعليه الفراء إذ قد ثبت أسميته هذه الواح حين اتصالها فهي بالية على أسميتها

وقد أراها اتصالها وألوا ايا وعدوها ييا هي قريبا بهذه الزيادة لتصل بالاتصال يد أنه

قال والذي يقطع بطلان ما ذهب إليه من أن يا صير صاف إلى صير اجسامهم على بناء

المعمرات فلو كان كما زعم أن امراب ايا للزم للاتصاف بل يكون امرابا أوضح منه في أي

إذ قد تعلق من للاتصاف لفظا ولم يذهب أحد إلى أن ايا من ايرك ونحوه معربة ه وأما أن

للتصل صرح في هذا الكلام من شرح السهول بأمرين فربين ه أحدهما أن العمير يعانى

للعصير للتفصيص يعني زيادة الوضوح (واحد بالصلة ه ثانيها منع إضافة الشيء إلى نفسه

بإرجاع ما يتبع فيه ذلك للاتصاف ذلك البيان وقد نقل ذلك أيضا عن ابن عرفة فأعرف

ذلك (قوله وفي اختيار الن) أي وأما في الاستمرار فمعني ه التصل إذا تاتى أن يجي ه الفصل

يطلق الصل من مرورة الوزن (قوله أو كونه مصورا بالا إلخ) أصح أن ما قبله ليس

فيه المحر بالا أو بانما ولا نك فيه وإنما لم يبر فيما قبله بقوله أو كونه مصورا بقديده

على عامله للاختصار ولأن المحر يعني العصر غير لازم للتقدم لزومه لأنما وما ولا لأن المحر

في القديم ليس بالوضع كما في أنما وما ولا ه وما قيل أن كون الجميع للمصر صطية أهل

العاني أما الصلة فلا يكون مدمم المحر مفيدا للقدم ه فممنوع لأن المحر مدلول للفظ أما

بالصير أو بالوضع للعربي لا يوضع الخفاء ولا أهل العاني وليس لوحد منهما أن ينكر ذلك

لأن أن العوي يعص من أنواه من حيث سمود العواص التي تناسب نظره وصاحب علم العاني

يعص منها من حيث الطائفة لتخصي الحال وليس الكون للمصر مما يخفى قبله ولا مما

يصلح منه بالذات (قوله أو أصل عاد سانية) أي صورا بصورة التصل ورحلها إليه إذ

عاد سانية لا يمكن فصلها لأنك إذا قلت ساني اياه لم يكن للهواة وجود والفتية مفصلة حقيقة

إذ لا يمكن الجمع بين الاتصال والاتصال في عاد سانية وعاد سانية معول أصل ودفع معول

صل ولو أدى التمس على حد يعكس يعني الملوحة ه ن إذا م أسحا شعامة ه كان أولى لأن

الوصل أرجح خلق العامل الظاهر الدال عليه به أولى (قوله وغير مرفوع) أي فقط فلا يصح

تبيينه بقوله ه لئذ كان حبلت حفا بعنا لئلا أن يقال أن الفلانية قد أصمعت في مثل ما

ذكر حتى ذهب بعضهم إلى أنه لا يطف عليه بالرفع وحذا هو الذي يليق بتكلام الشارح

لا في قبل قوله ه وفي امتداد الرتبة إلخ ه (قوله غير ناسخ للابتداء) ليس المراد نفي ذات

وقوله - وصحكتا بغير استطاع - و(ي) هاء (كشمة) وبابه
(الخطف) لاني ذكره (أضى) أي انصب (كذلك خلتيه) وما
أصبيه من كل فاني صيرتني أولهما لخص وغير مرفوع والسامال
فيهما ناسخ للاجتهاد (واتصالا لخلار) في البابين لانه لاصل ومن
لا اتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن مباد لن
يكنه فلي تسلط عليه ولما يكنه فلا خير لك في قتله وقول الغافر
فان لا يصكه او تكفه فانه لغوا فذته امر بياها
واما الاتصال في باب خال فلعله خلتيه وطعته عليه وأعطى مكره
وهو ظاهر منه قوله بطعت صنع امرأة بر أخاك
اذ لم تزل لا تصلب الحمد مجددا

واما (قيري) سيرويه والاكثر فانه (أحار لاتصالا) فيها ما لا يصير
في البابين خير في لاصل وحق الخبر لاتصال وكلاما مسوع فليس
لاول قوله

لين كان اياه لقد حال بعدنا من العهد ولانسان قد يجبر

ومن الثاني قوله

أخي حببتك اياه وقد دعت أرجاء صدرك بالافسان ولاص
• تنبيه • وافق النظم في التسهيل مسبوقة على اخبار الاتصال
في باب خطيه قال لانه خبر مبتدا في لاصل وقد جره من الفعل
مصوب آخر بطلاني هاء كنهه فانه خبر مبتدا في لاصل ولكنه
شبه بهاء مرفعه في انه لم يجزه إلا مسير مرفوع وللمرفوع كجزه
من الفعل وما اعشاه النظم هنا هو مختار الرمانى وابن الطراوة
(وقدم لاص) من الصميرين في لا يلبس الثلاثة على غير لاص
منها وجوبا (في) حال (اتصال) مقدم صير النكاح على صير
الخطيب وصير الخطيب على صير الفلأب ككما في سلبه
وأعطى مكره وكنهه خطيه وطعته وصحبتيك ولا يجوز تقديم الياء
على الكفى ولا الياء ولا الكفى على الياء في الاتصال (وقدم
ما غشت) من لاص وغير لاص (في اتصال) نحو سلفي اياه
وسلف ابلي والدم اعطيتك اياه واعطيتك اياه والصديق كنت
اياهم وكان ابلي وكذا الخ ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم
اياهم • تنبيه • حاصل ما ذكره ان الصمير الذي يجوز اتصاله
واتصاله هو ما كان خيرا لكان او لحدث اخواتها او فاني صيرتني
أولهما لخص وغير مرفوع فخرج من الكلى من نحو ارمك ودخل
من الياء في نحو قوله - وصحكتا بنبي استطاع - فان الياء نائي
صميرين اولها هو الكلى لخص وغير مرفوع

كون العامل ناسخا ولما لم يلجأ على التسهيل بنحوه اذ يريدون
الله في حركات غلظة واما للارد نبي ان يكون الصميرين اصلهما
الجدنا والخبر وقد نسخ ذلك منهما بالعامل ولذا وقع في صارة غير
وصف الصميرين بليس اصلهما الجدنا والخبر ولي صارة غير آخر
من كل فاني ليس خيرا في لاصل ولا ذلك في صدق ذلك على
المقال المذكور لان الصمير الاول والناثي ليس اصلهما الجدنا والخبر
بل اصل الاول فاعل والناثي مفعول (قوله في لا يلبس الثلاثة)
يريد ان قول المصنف وقدم لاص واجب ليل سلبه وما لخصه
وليل كنهه وليل خطيه للتخصيص على ان جواز الرسل فيها
مفروط بتقديم لاص وان لم يقدم غير لاص ليل لاتصال واما
الفصل فيجاء مطلقا - هذا وخص الفارح العريس والفارح البدر
حيث ارجع كلامه وجوز هذا ليل سلبه وما لخصه فقط ثم التفتيد
بالثلاثة مخرج لتبرحا فلا يجب تقديم لاص فيه كما في صيرتني
(قوله وصمير الخطيب على صمير الغائب) هذا مع ما قبله
عزيم لان يقدم صمير للكم على صمير الغائب لان التقدم على
التقدم على الشيخ مقدم على ذلك الشيخ ولم التسهيل بوجه كما
في سلبه وقوله خطيه (قوله ولا يجوز تقديم الياء على الكلى
التي) هذا ملحق مسبوقة وقولنا منه مع السماع وخالف البدر
وبيرة من الادماء فاجازوه قياسا قال سيويه فان بدا بالخطيب
قبل نفسه نحو اطاعتى او بالغائب قبل الخطيب نحو اطاعتك
فليس لا تكلم به العرب غير ان الضالة فسرة - قال المصنف ولا
يصد تن اجار العباس بولهم يلكي لعدم الكلى فيه وهي فاعل
مضى على الياء فيقول تقدمها عليها منزلة تقدم الله في اكرهى
فلا يجبر مجراها كلى لاحت لها في الفلأب كفى اطاعك واما
ذلك في الغائب وتدر فيه كما حكى ابن الاثير في غرضه من
قول عثمان رضي الله عنه - اراضي البطل خطانا - وقدم الغائب
على التكم للاتصال والقياس والسجع ارائهم - واخرجه الشيخ
لاثير بان صمير الجمع هو الفاعل معي فالقياس اراهم ايلى فلو تقدم
صمير المسمى اراهم انه الذي كان ماعلا قبل ورود هذه النقل غير
انه كان ينبغي اذا تقدم صمير الجمع الفصل كالم ايلى البطل
خطانا (قوله وقدم ما غشت في اتصال) اي فلا يجوز لاتصال
على تقديم لاص فلا يصرح به انه قد يجب التاخير والاتصال
للبس ككما اذا كان لك مبتدا واخذ الغائب بالخطيب فنقول

اطلعت اياه ولا تعول اطلعت اياك (قولهم لانه مسرور بالعادة التي) اي لانه
مفعول به حتى لا فاعل على ما وضعه الصبي (قولهم اي كونهما للقيبة) يعني
الى ان الى في القبيبة حوس من الصبر اي يشهدا اي كونهما للقيبة وان حوس
فيه يرجع الى الاتصال السابق في قوله وفي اتصال الرتبة التي - وحيدة مفصول
التي وقد يتبع كون الصبرين للقيبة لاتصال مع وجود لاتصال الذي ذكر
سابقا انه من خصيصات الفصل والمقصود ان الاتصال غير موزع حيث - ولا يفتى
على ما زود بالماليب الكلام حسن هذا الكلام وموقع كلمة فيه وانه لولا هي ما
تم ذلك المقصود مع عدم الاحياج الى تعدد - وبالمجمل فالمراد نظير وقد يباح
للمعالي في حال صلاته ان يتكلم بهذا طهر لكل حثيث (قولهم ولم يكن لازل
مرفوعا) لاحتز به من نسر زيد صوره مره فان الصبر الفاعل بصرب المستر
مرفوع فلا يجب في الثاني لاتصال لا من نسر زيد صوره صوره كما انقلب
من بعضهم سيرا (قوله لان فيه تفضيلا الخ) طة لزيادة حسن لاتصال وجوده
في الفرض المذكور لكن لا يفتى انها لا تنجز ذلك الفرض لان مرتبة لاتصال هند
وجود الهامين الخططين بالذكر والثاني من غير فاصل بينهما راسا اند من
مرتبه هند وجود الهامين المذكورين مع فاصل فقط لقيامه وند في الصورة
الاولى بايهما القصاص من استغلال توالي اللين بظلاله في الصورة الثانية فان
الفصل شاركه في دفع ذلك ومن هاهنا كان لاتصال هند عدم وجود اصل لاختلاف
واملا لحد الوجه فان اريد ان المجردة والمحسن باحبار سدة البعيد من توالي
الهامين للمعنيين كان ازدياد لاتصال مع الفاصل الواحد حسنا وجودة عليه
مع عدم وجود الفاصل راسا طمرا لكونه يقتضي علما بزيادة الحسن والمجردة للاتصال
فيما اذا وجد فاصلان عليه فيما اذا وجد فاصل واحد بمرتبة وطير فيما اذا لم
يوجد راسا بمرتبتين وهو بدافع قوله «أخرا يفتى انصرمها والاهما وبهيه
إلا ان لا يجعل نظرا لقوله ازاد لاتصال حسنا وجودة بل أجرد قوله اذا ليس
بينهما فصل إلا بالواو أو يجعل نظرا للواو وتخرج صورة الفاصلين وان وجد
فيها سدة التجرد بالاتصال نظرا لكونه هند لاتصال ليس فيها توالي مضامين
ولا تغلر بها نم لا يفتى ان صورة وجوب لاتصال هي العليا فحق الصور التي
بعدها ان ترتب حنازا فمكأنهم راسا فيها ما ذكرنا من الاختلاف وفيها بعدها سدة
التجريد فليتمل (قولهم هو لاختلاف الخ) هو تفسير القيد زائد على ما يابده
التعريض تدبر (قولهم وقيل يا الصبي) اي يله التكلم لان الطاهر من التجريد
عدم ابدته بالفس الخي الا من من التكلم والمخاطب والإثنا كان الطاهر ترك
القيد لعدم الحاجة اليه وعلى ذلك التقدير فالطاهر ان اللزاد احدهما واسلنه
المذكورة بقوله -... ولسي قد نلم وليني غنا الخ - قرينة على ارادة يله التكلم
كذا قيل وانما جعل كون اللزاد احدهما هو الطاهر على ذلك التقدير لان احتمال

لاته مسرور بالعادة للصدر اليه (وفي اتصال الرتبة)
يجوز لا يكون فيها الحسن بل يكون ما صبري نكلم او
بطلب او فيته (المرضا) نسر ساني اي اي
لذلك ولفظه اياه ولا يجوز ساني ولا اطلعت ولا
عليه (وقد يفتح القبيبة) اي كونهما للقيبة (ميد)
اي في الاتصال (وملا) من ذلك ما رواه الكسائي من
قول يسن العرب - م احسن الناس وجرا وانصرمها
وقوله - لوجهك في لاصان يد ويجت

انما هو اقرب
وقوله - وقد جعلت نفسي قبيبة لنفسه
لصاحبها يفرع العلم تاهيا
وشرط النظم لجواز ذلك ان يختلف لطلعا كما في هذه
المنهدة قال فان اتقا في القبيبة وفي الذكر او الثاني
وفي الافراد او القبيبة او الجمع ولم يكن الاول مرفوعا
وجب كون الثاني بلع لاتصال نسر ماطة اياه ولو
قال فاطمعه بالاتصال لم يجوز لما في ذلك من استغلال
توالي اللين مع ايهل كون الثاني تاكيدا للواو وكذا
لو اتقا في الافراد والثاني نسر اطمعا ايلا او في
القبيبة او الجمع نسر اطمعا ايلا او اطمعا ايلاهم
او اطمعا ايلاهم بالاتصال في هذا وامثاله صحت هذه
صارت في بعض كتيبه ثم قال فان اخذها وتغايروا
الهاده نسر اطمعا واطمعا ازاد لاتصال حسنا
وجودة لان فيه تفضيلا من قرب الهاء من الهاء اذ
ليس بينهما فصل إلا بالواو في نسر اطمعا وبالالف
في نسر اطمعه يفتى انصرمها والاهما وبهيه
• تنبيه • قد احدث الناح من العلم في عدم ذكره
المراد المذكور بان قوله وصلا فقط المتكبر على معنى نوع
من الوصل تعريض يانه لا يستباح لاتصال مع الاتصال في
القبيبة مطلقا بل بقيد هو لاختلاف في الفط (وقيل
يا الصبي) دون غيرها من الصور (مع الفط)

كون الخليلد الاحقرار عن نسو يله يطعي مروج بانله لا يتناول اصل اليلب فاندفع ما لورده
 طيه التناطرون (قوله طلفا) يريد ان مناه الحصر الذي افاده القديم هو لزيم النون في سائر
 انسل الفعل في لزيم النون في سائر الانسل مقصور على الفعل لا يتقبلوه الى الاسم . فلا يرد ما
 وجه المتطرون من ان اسم الفعل تلت مع نون الزايت كالفعل تندير (قوله عليه ورجلا ليسي)
 حكى انه قيل لبعهم ان فلانا يريدك فقال طيه رجلا ليسي (قوله وجرز الكوفين ما احصي)
 قد صرحت بذلك العرب فوجب قبوله قوله قاله الشيخ لاثير وقد بنى على ذلك احد مدعيه
 كادباه وهو محمد الفراء المعروف الخطيب في ملحج بقرا طيه النحو اسمه حسن وذلك
 انه قال له يوما اذا تعجبت من حسنك كيف تقول فقال اقول ما احصي فانفعده

يا حسنا مالك لم تحسن الى نفوس في الهوى صعبه
 طرزت بالورد وبالسوسن فحسنت بعد بالناس ملجبه
 وقد ابى صدقك ان احبني منها قد احبني عريبه
 يا حبلا نور افاح حبني ينثر لي القلمه مرعبه
 يا حسنه اذ قال ما احصي روا لذلك اللط ما اهدبه
 قلت له ذلك حدي حتى وكل الفاعلك مستعبد
 نفوق السهم ولم يطعني وما رعاتي مينا اصعبه
 وقال لي كم طابق حبني وجه ابائي قد عذبهم
 يرصه الله على انساني قلبي له لم ادر ما اوجه

والله هذا من فعله الماتة السادسة ذكره ابن طالب في فرحة لافس عامر سعيد يطلم
 بالريته القروان والنحو واللغة ذو ذكاه عروى به الميائد ذكر ان قلبي الريته قبل خولته
 في حبل مروي في حلم باللس واخبره في ذلك بسكايت طوبلته وكان ايضا غروجه لئلا مذته
 يوما وفيهم وهم يسواه الشيخ فضع فيه بعض الطلبة - الا باي خائن او طغ - فلما خرج
 الشيخ طلب منه قصيده فقال

اذا كان دونك لا يطلف وقصر ثيابك لا يرشف
 فلي اضطرار بنا ان نقول الا باي خائن او طغ
 قبل لي قد تبعدا فسل حس كما لا
 لك سمع وتطلق وسواد فطت لا
 قيل غل وصله فلت لما فلا حلا
 اياها العازل الذي يذلي تحكلا
 مد مصيها مسلما لا تثير تبتلا

وله ايضا

وله لايلت الشهرة - نكت اليه بطر الدنف الخ (قوله واما نسو تانروني) في بعض
 النسخ بعده وقوله - تراه كالخام يدل سكا يسره الغاليات اذا ظني - (قوله لانها تنفي
 الفصل الكسر الخ) الملق الكسر ليندل حتى اللغدي في نسو دما ولكن المراد منه لاصلي الذي
 يندخل منه في لاسم فخرج بالتد اول نسو لم يكن الذين كثريا . وفي الحق . لا يغفل كسرة

طلفا (النون واية) مكسورة نسو
 دعاني ويكرمني واحني وقسم القوم ما
 خلاني وما عداني وحلفاني ان قدرته
 اضالا وما احسني ان اتقيت الله وعلمه
 رجلا ليسي ونتر ليس بغير نون كما اشار
 اليه بقوله (وليس قد علم) اي في
 قوله - اذ ذهب القوم الكرم ليسي - وجرز
 الكوفين ما احصي بنا لا على ما مدد
 من انه اسم لا فعل واما نسو تانروني
 فاصحح ان الصلوف نون الرفع
 - تنبيه - ملجبه الجمهور انها انما
 سميت نون الزايت لانها تنفي الفعل
 الكسر وقال الناطم بل لانها تنفي الفعل
 اللس في احسني في لاسم فلما نون
 لانبتت يله للكم بهاء الضالمة وامر
 بالذكر باسم الوننة

ياله المتكلم عارضة أيضا لاما نغزل كسرة القاء الساكنين هارضة من حيث انه
يمكن القطن يهتس المركبة بملأى ياله المتكلم فانها تتعجم خصيص الكسرة
فكانت بهذا لاختيار لازمة وبالثبوت الثاني نضو امره وكذا نضو تعريض ايضا من
غير احتياج لتبديد الكون في غير الوسط فان كسرة خاس بالفعل فلا حاجة للسكون عند -
ففي عرج التسهيل للصنف بعد ما اعرض تهيل الجمهور باوله لا لانها وقت
الفعل من الكسر لاساقه ابلغا مع ياله الحاشية هذه العجالة . وقد يورد اعتبار هاية
الفعل الكسر بان كسر ياتحق لاسم حله وهو كسر ما قبل ياله المتكلم لا كسر ما قبل
ياله الحاشية لاختصاصه بالفعل فلا حاجة الى صون الفعل عند وهو فرق حسن
غير انه مرتب على ما لا اثر له في العتي بملأى ما اعبرته فترتبه على صون
من خلل وليس هذا كلامه (قوله فضل الامر احق بها) اي ليجوز اللبس في
كل فرد من افراده ثم حمل المعنى والمعارف على الامر لعدم وجود ذلك فيهما
اذ لم يوجد اللبس في كل فرد من افرادهما وحيد على امر ان اللبس قد يوجد
في مرئي لو لم تاحصه النون لان الصوب نوع من العمل على ان مثل هذا
ليس مما يقع في كثير من المساورات حتى يقع به لاليلس المعرو ولا فقد يدعى
الطراد اللبس في كل ملس وصغار بان يقال قد يسمى بركوي او بركوي بنح
الراه قليبس به يكرموي او كرموي او سملت منهما النون دل مثل هذا قليبس
قد يقع حتى بعد النون ومثل ذلك غير معبر قطعاً فليانل (قوله لمخاطبتها
مع عدم المعارف) التثيد بالطرف للاحتراز من لدل واهتمامها على ما سباق وقد
طل المرص تلك السانته بقوله لوقه شهبها بالفعل لكونها تغير معنى لايجاد ولا
تعلق ما بعدها بما قبلها كذا في جميع نسخها التي اوقها الله عليها ولا مريته في
وحد ذلك . فما دل اي في المعنى والعمل وهذا اورد من قول صاحب الصريح
لكونها تغير معنى لايجاد وتعلم من الخبر الى لاتنا ولا تعلق ما بعدها بما قبلها
لان ذلك لا يوجد في الفعل غير صحيح (قوله وهو ضرورة اليه) يريد ان السناد
من كلام المصنف ان يعني نادر اي ليس بدلتع وعدم النضوع ام من الضرورة
والجواز اختارها على لغة فاس لم يقل لو لم يورد ما حكى الفراء في الدوري
مباراة المصنف على الملقاة ولا فعلى الاول فما قبل من المصنف من كونه نادراً
قارة ضرورة اخرى لا يحتاجان وليس يتفرع على مصدر التعبير بالشعور الجوار
في الشر بل على الجواز اختارها على لغة لاص من النذور ولازم لا اشعار له
بأخص من سياته من الشارع عند قول المصنف - واسطواراً خفا - ما يردك
مدق النادر في المعروفي فاندفع ما اورده المطرون (قوله وفي بعض لغاتها
الخ) عطف على تسنل جارة واما زاده في التعليل ليعرفي المعارف في لعل طله
في بنية لا حوت حتى لا يفسر فيها الزهبان (قوله لوالى كرامة لامنال)
مكنا في كثير من السن والصواب كرامته توالى لامنال (قوله قليلا) تبس
للراد

فضل الامر احق بها من غيره لم حمل المعنى والمعارف
على الامر (وايضا) يثبت نون الواقية (فها) خلا
على الفعل لمخاطبتها لم مع عدم المعارف (وطبق)
بصفتها (نادراً) ومنه قوله - كنية جابر اذ قال لي -
وهو ضرورة وقال الفراء يميز لي لي وايضا وطلو الجواز
في الاختيار (ومع لعل اكس) هذا الحكم فلا كسر للى
بل نون والاقال لطي ومنه قوله
فقلت امراني التدم لطي لخط بها قبرا لايس لمجد
ومع فاته هو اكثر من لي لي ليه على ذلك في الكافية
وانما صحت لدل من امواتها لانها تستعمل جارة نحو
- لعل ابي للمعارف كريب - وفي بعض لغاتها لى
يالنون فيجمع فلان تولت (وكى صميرا) احوالت
ليث ولعل (آليات) على السوء ففعل انى وانى
وكاني وكاني وكاني وكاني فنيها لويدي المشاهدة
للذكورة وحدها لوالى كرامة لامنال (واسطواراً خفا
مى وحي بعض من دل سفا) من العرب فقال
ايها السائل منهم وحي لست من العرب وليس على
وهو في غاية الندرة ولكن في وحي يثبت نون الواقية
وانما لفتت نون الواقية من وجه لخط البناء على
المسكون (وفي لدنى) بالضمديد (لدنى) بالفتح
(قل) اي لدنى يعبر نون الواقية قل في لدنى
ينتهي ومنه قراءة نافع ه قد بلغت من لدنى هذا ه
بفتحة النون ومع الدال وقرا الجمهور بالنشدبد
(وفي مدنى وطلى) بمعنى حسي (الخلف) للنون
(ايضا مد يلى) فلما ومنه قوله جاسا بين العنن
في قدنى - قدنى من نصر المجيب قدنى - وفي الحديث
فلما طه جرتك يروى يسكن الله وتكسر مع الياء
ودنيها وبروى قلني قلني نون الواقية ولما طه بالعنن
والنون لشهر ومنه قوله
احلا الجوس وقال طلي هلا زيودا قد ملث طلي
وكنون قد وط بعضي حسب في الفتن هو مذم
الليل وسبويه وشعب الكوفون الى ان من جعلها
بمعنى حسب قال قدنى ونطى يغير نون كسما نغزل
حسي ومن جعلها اسم فعل بمعنى اكش قال قدنى

وعلقني باليون كثيرهما من أسماء الأعلام
 • خاتمة • وقتت نون الرقابة قبل يله
 النفس مع لاسم العرب في قوله صلى
 الله عليه وسلم للهد فهدل انتم صلاتوني
 وقول الشاعر

وليس بعيني وفي الناس متع
 صديق اذا اميا على صديق
 وقوله وليس الوافيني ليرد خاتبا
 فان له اصعاق ما كان املا
 للنبيه على اصل متروك وذلك لان
 لاصل ان تصحب نون الرقابة لاسماء
 للعربة للعاقة الى يله التكلم لتخفيها
 خفاء الارباب فلما منعوا ذلك نهوا
 طبع في بعض لاسماء العرب للعاقة
 للفعل وما لمعه هذه النون من لاسماء
 العرب للعاقة للفعل اقل النصيل
 في قوله صلى الله عليه وسلم وغير الدجال
 اخبرني طلم • لعاقة اقل النصيل
 لعل التصحيح نحو ما احسني ان اثبت
 والله اعلم

(الطم)

(اسم يعين السمي) به (طلما طلم)
 اي طلم ذلك السمي فاسم مبتدا ويعين
 السمي جملة في موضع رفع صفة له
 وطلما حال من فاعل يعين وهو الصير
 المستر وطمه خبر ويعين ان يكون طلمه
 مبتدا ومفعلا واسم بين السمي خبرا
 مفعلا وهو حينئذ ما تعمد فيه الخبر
 وجوبا لكون المبتدا مناسبا بصيره والتقدير
 طلم السمي اسم بين السمي مفعلا اي
 مفعلا عن العوائ الخارضة فصرح بقوله
 يعين السمي التكرار ويغمره طلما
 بقية المعارف فانها انما تعين سماسها
 بواسطة فريضة خارجة من ذات لاسم
 اما طلمية كال والصلة او معنوية

للورد من قول المصنف قد يفي اي قد ياني لان مثل ذلك عاتم في التوكيد نحو قد صدق
 الكذوب ثم قد في كلام المصنف التصيغ على التثنية وليست مكررة مع ايضا سواء كانت
 كلمة ايضا مبربطة بالخطف على ما هو ظاهر او يقدرني وعلقني اما على الاول فلانها انما
 تصحى ان المحدث والذكر جاء من العرب واما على الثاني فلانها انما تصحى ان المحدث
 جاء في قدني وعلقني وفي لدني ولدني واستخرج هذا من قولك جاءني ضرر ايضا ان قال
 لك جاهك ريد رابكا فان ايضا فيه لا تدل على اكثر من التثنية في مطلق النسخ • حد
 تن لم طبع سلم فلا ينبغي بعد هذا ان يظن ان قد مكررة مع ايضا ولا انها ليست للتثنية
 كما قيل (قوله غير الدجال الخ) قيل طاهر الحديث يصحى ان الدجال خاتب لان اصل
 اقل النصيل كونه من اللاتي اللاتي للفعل مع ان الورد انه مصوف • ولا ينفك ان مجرد
 كون اقل النصيل من اللاتي لا يقتضي كون الدجال خاتبا فلما لم يصح ما وجه به الحديث
 ان الخوف فيه من اللاتي للفعل المسموع نحو انفل من ذات التصيين والتقدير غير الدجال
 اخبرني مفرقا طلم ففصلى للمعالي اليه الخوف واي بنون الوفاية ثم لعل الحديث
 على ما في الجامع الصغير غير الدجال الخوف على امي لاية للهلين •

(العلم)

يطلق لفظة على الجبل • والدار • والراية • والامارة • غالت الخساء
 وان مفعلا لاسم المهداة به • كانه طلم في ربه ناس
 وفي الحديث طلم لاسم الصلاة فتس فرغ لها فليبه وداط عليها بعددما وقتها وستبها فهو مومن
 وقال ابن خروف
 تهنى الملوك بها من بعد ما نكحت • صكما تراجع فل الجيش للعلم
 وقال غيره من لاندلسيين ايضا

اعلمه السد اعلم يسوده • كانه في وجوه الملك خيلان

نقل في الاصطلاح الى ما يعين سماء طلمعا من غير قيد كونه امارا وكابجل والدار والراية
 في لاحدها به الى سماء (قوله به) كذا هو داهب في بعض النسخ من الشرح وهو متعلق
 بالسمي لا بيعين (قوله حال من فاعل يعين) الاول ان يكون نعمت مصدر مضمون اي
 تبيها طلمعا لما ان بيان الهيمنة الذي هو ماط المقصد من الحال ليس هو الفرض حا (قوله
 ويعجز ان يكون الخ) قدم لاحتمال الاول كونه للبيان من جوهر الخط والى والبتدا هو المصروف
 لا لحد والرد من اليقين هنا الخارجي فالصير عند المصنف غلص بالعلم السمي
 يشير الى ذلك ايزاده المعروف اسما طلمعا لا صميرا وذكره طلم الجسم بعد مستقلا وذكره الضمير
 الى الكثرة واسم واللب الذي لا يظهر الا في طلم السخص قبل ذكر طلم الجنس ثم الورد
 بالتصيين طلمعا وصما فلا ينبغي تعيين شمس وقمر ولا يصر استراك زيد مثلا بين جاءه (قوله
 ملنا بصيرة) هذه العارة منه هنا قد جرت على السنة العلم كثيرا وقد هرب بها المصنف فيما
 ساء حيث قال - كذا اذا دال عليه مضموم ما به منه ميبا بغير - ويشير الشاعر - للورد
 منها بما تحقده له ان شاء الله والمعنى هنا ملنا بصيرة ملابس الخير لان الصمير في علم السمي

كما صرح به في التعدير لا لاسم - والقول بأنه يصح موده لاسم وإن لاهاقة على معنى من
 لأن العلم نوع من لاسم ومن لأن العلم نوع من لاسم المطلق لا من لاسم الذي يبين الشيء
 مطلقا الذي هو المداد ولا يستغنى في تعريف مع أن العلم لخص من مطلق لاسم مطلقا لا
 من وجه فلا تكون امثاله اليه على معنى من وكذا القول بأنه عائد الى الشخص للوجه
 من اللام ومن قوله لاني - كعلم لا لخص - فانه ومن ايضا لانه فحلب للبعد التقدير وترك
 للترتيب الظاهر من غير ضرورة (قوله المحصور) أي في حيز التعلم والاضطراب لا واسم
 لاشارة ايضا لان قرينة تعيينه أنها هي لاشارة الحسية كما تضمنه تعريفه وصرحوا به ونهيا
 طبع سابقا ولا يخل هذا قول الخارج سابقا وضع ترجم دخول اسم لاشارة في ذي المحصور
 بالتشثيل لصدق كون اسم لاشارة ذا محصور ثوب كون قرينته المحصور ذا معرفة فعد خطأ فيه
 (قوله والقيمة) لاظهر وتقدم المعاد وهو ظاهر اذا كان المعاد معرفة وكذا اذا كان نكرة لان
 الصبر في جافني رجل فأكوشه بمعنى الرجل لا بمعنى رجل وإن كان هو الذي فسره وتقدم
 ذلك في طالع باب المعرفة والنكرة تدبر (قوله وقرن) لا ينبغي انه لا ينص بالوجود من
 القليلة حين وضعه وهذا يعني الى كيفية لان القليلة التي هي جملة الاشخاص المسمون
 لخدم ليست مضمرة في الخارج وعلى هذا فليس المراد بلم الشخص ما كان مساه فردا
 حقيقيا ولا ما كان خاصا في الخارج لان الموصوع له في نحو هذا المجموع ولا تنصص له في
 الخارج حين الوصع فقولهم تنقص العلم خارجي بالعلم للثب ويؤيد ان العلم الشخصي
 قد يوصع لعني نعتي كذا لبعهم (قوله ورائق) جملة ناعا تليق الى قوله تعالى . وانهم
 كلهم . . ومن الطوائف هنا ما روي عن الحسن البصري في الكتب مفر خصال حمودة
 ينبغي ان تكون في كل خير . لا يزال جافنا وهو من ادب السالطين . ولا يكون له وضع
 يعرف به وذلك من طلمات التركيبين . ولا ينال من الليل لا الليل وذلك من صلات الصبي .
 واذا مات لا يكون له ميراث وذلك من اخلاق الزهادين . ولا يفسر صاحبه وان جهله وصربه
 وذلك من خيم الرواديين . ويرعى من الدنيا بذني يسير وذلك من اماراة النافعين . واذا
 غاب عن مكانه تركه وانصرف الى غيره وذلك من اخلاق الزاهدين . واذا طرد وجعل عليه
 ولخرج له كسرة اجل ولم يصدق على ما حوى وذلك من طاعة الخاضعين . واذا حصر شيء من
 لاكل وقت يطر من صد وذلك من اخلاق الماكين . واذا رحل لا يرحل معه شيء وذلك
 طامنة التجرديين (قوله المراد به هنا ما ليس الخ) التعييد بالطرف للتبعية على انه لم يرد
 به هذا المعنى ايضا في قوله سابقا - اسم يبين الشيء - ولا اهم من الكنية واللقب فيها ولا
 لاسم هذا والمعايير للكنية واللقب هناك وذلك لانه لو اريد به في الموصعين ما ليس بكنية ولا
 لقب لمن ان يكون التعريف غير جامع ولو اريد به فيها ما هو اسم صريح التعريف ولأنه تقسم
 الشيء الى نفسه وبغيره ولو اريد به في الاول ما قابل الكنية واللقب وفي الثاني ما هو اسم
 ياتي الامران . وفي اللام مزيد تنقيح كما ذكرناه سابقا فذكر (قوله ما صدر باب او ام)
 فيه ايها ما وضع لعموله نحو اب لزيد وام لعمرو مسمى بهما بعد تطبيق ما يدل على سبب
 الذات اولاً ولا ياتي مركب اصنافي صدر باب او ام بعد وضع ما يدل على الذات . وفي السهيل

المحصور والقيمة اسم العلم على نوعين
 جنسي وسباني وشخصي وسماه العاقل
 وفيه ما يولد من الحيوان وبغيره (كحجر)
 لرجل (وبغيره) لامرأة وهي لغت طروقة
 ابن الصيد (وغيره) لليلة ينسب اليها
 لويس القرني (وغيره) لولد (ولاحق)
 لفرس (وغيره) لجمال (وغيره) لصفة
 (وواحد) للكلب (واسما اي) المسمى
 والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا لقب
 (و) اي (كنية) وهي ما صدر باب
 اوله كائني بكر وام هاني (و) اي (لقب)

ولو لا صفة كنية وغير كنية (قوله وهو ما اشعر الخ) اورد عليه ان الكنية تعبر بذلك ،
واجب بان لا يخفى ان اللقب من حيث اللفظ ولا خلاف باخبار مفهومه لاصلي ولا عاخر في
الكنية باخبار عدم الصريح بالاسم لما ان بعض الفرس تناقض من ذكرها بصريح اسمها فان
اشهرت بذلك باخبار مفهومه لاصلي كما في ابي الفتح وايي جهل في لقب من هذه الجهة
وتأثير لا موز لا موزارية انما هو بالجهل . ولورد ان لاسماء قد ينسب ليعلم اختيار مصداق
بصفة كمال او نقصان كما في حاتم وماتر في ضمن الملائكة . واجب بانه لم يقصد اصلا وان
فهم او بانه لم يقصد حال الوجود (قوله وقد رفع الخ) تستيق هذا البيت والمصراع قبله
من المداحين . فنقول فيه ليس فيها ما يفت العاقل من الصرف فيه لا بالطر لغيره لا اسم
لادارة ومعيدي سواء وصحبا ومفسرها اللقب ومعيروا يكونوا ومفسرو اللقب والسوى والنفي في
وان لا ومفسروا يكونا مفردين ومعيروا رضى ومفسرو الذي . ويحتمل فقال اذا تركت هذه الالفاظ
لظهورها تباين منها ان سواء علم حامل للاسم والكنية تقدم لاسم على الكنية او تالفر فلا يصدق
الشرط فيما اذا وجد لاسم قط او الكنية فيفيد المصراع وجوب تأخير اللقب ان مصاب لاسم
والكنية مما تقدم لاسم على الكنية او تالفر وربما يفيد بطريق المفهوم انه لا يخلو عن لاسم
قط وهو صورة بالملته وان معيروا يكونا في صدم مفسرو فيصدق الشرط في وجود لاسم والكنية
الذي هو معنى السوى الذي هو احد فرعي التني واللقب الذي هو الفرع الاخر ثم يكون الخبر
صفة ليعدها يكون السوى مفردا واللقب مفردا وهي صورة بالملته . وان قوله انصب معناه ارفع
في ذلك اضافة فيصدق بان تعييف لاسم الى الكنية او الى اللقب والكنية الى لاسم او الى
اللقب واللقب الى لاسم او الى الكنية وعلى السب لا يدري حال الثالث الثاني بعد اخذ
اثنين وبان تعييف مجموع لاسم والكنية الى اللقب او مجموع الكنية واللقب الى لاسم او
مجموع لاسم واللقب الى الكنية وفي كل من هذه الست صورتان لان المجموع المصلى او
المصلى اليه فيه صورتان باخبار الضم والناحر في جرتبه تلك اثنتا عشرة قسم الى الست
قبالها بجماني عشرة . وان قوله ولا اتع الذي رضى معناه ولا يكونا مفردين بان كادا مركبين او
السوى مركبا واللقب مفردا او عكسه فاجعل الرادى ايا كان نابعا لما فانه وكون السوى من
حيث صومه في العرض المذكور فيه تركيب مع كون اللقب مفردا او مركبا هو فيه افراد مع
كون اللقب مركبا لا يرتكب بثلاث صورة ثم يندرج تحت كل من الصور الثلاث الدرجة تحت
قوله ولا يكونا مفردين اسم الذي رضى سائى عشرة صورة حسا دروا في اضافة واربع
وبخمس صورة والمثل قوله انصب يتناول التواضع الخمسة فلما صيرت فيها لاربعة والخمسون
سائر مائتين وربعين اذا حمت للثلاث والضررين السائفة كل كلام المصنف مولا في مائتين
وثلاث وتسعين صورة كلها بالملته لا سمع صور ولا معنا لذلك لا المجرود فيه على الظاهر وترك
العالم على صومه والمثل على الملامه من اجل ذلك وصح ان يحصل على ان المراد من التابع
البدل وطفه البيان لانه الجائز في العلم وان التابع رافع على الاسم ليس لا كالمصلى اليه في
قوله فاصف بقرينة واخرين وان السوى الذي هو احد فرعي معبر التني في قوله يكونا
واقع على لاسم قط لطلان ان يكون مصصا باللقب قط لانه يكون انجلب لاصفاته في

وهو ما اشعر برفعة سماء او حله كزير
العابدين وعلته (واخرن ذا) اي اخبر
اللقب (ان سواء) يعني لاسم (صحبا)
تقول جاء زيد زين العابدين ولا يجوز
جاء زين العابدين زيد لان اللقب في
لاطلب مشغول من غير لانتسان كبطنة
فلو قدم لاوله ارادة سماء لاول وذلك
ما مون بالخير وقد ندم تقديمه في قوله
انا ابن مزيثا ضرر وجدني
ابوه منذر علم السماء

وقوله

بأن ذا الكلب صرا خيرون نسب
بطن شربان يوري حوله الذئب
* تنبيه * لا ترتب بين الكنية وغيرها
فمن ندميها على لاسم قوله
انصب بالله ابو خضن مهر
ماصها من ثقب ولا ذبر

ومن تقديم لاسم عليها مواء

وما اخر عرض الله من اجل ذلك

معها به لا لسد ابي عمرو
وكذلك يفضل بها مع الاسم . اه . وقد
وقع ترجم فحول الكنية في قوله سواء موله
(وان يكونا) اي لاسم واللقب (مفردين)
عاصف (لاسم الى اللقب (حتما) ان
لم ينص من لاصفاته مانع على ما راى
بيانه هذا ما ذهب اليه جمهور الجبريين
نصر هذا سعيد كرز

قوله اصنف انجيل اصفافه اللهيه لنفسه واييجلب لاتباع في قوله اتبع الذي رضى انجيل
اتباع اللهيه لنفسه على ما هو ظاهر فان حمل على ما اذا تعدد القلب كان حمله على غير المراد
مع انه لا يعلى قلب ولا يتبع له . ولعلنا ان يكون متضمنا بالكيفية قط لان الكيفية لا
تكون مفردة فلا يصدق قوله وان يكونا مفردين وليس حيث صورة افراد فيها مع تركيب في
غيرها ظم يتق ان يكون السوى الذي هو مفرد ذلك الصير الذى لا متضمنا بالاسم قط ظم
يتناول حيث قوله وان يكونا اليه في سبع صور صورة لاصنافه فيما اذا افردوا ولا يتابع بدلا
او عطف بيان في تركيبها معا او تركيب احدهما ثم قوله واخرين ذا ان سواء صحيحا لا يحصل
السوى فيه على صورة العمولى فلما اتلا يصحى بغيره تلك الصورة الباطنة . وهذا بحيث
لا يمكن ان يخالفنا فيه احد وانما اخطب الفارحين فيما وراء ذلك . فاختار جماعة منهم
المرادى ان يكون السوى لا الذي في قوله وان يكونا بل الذي في قوله ان سواء صحيحا عاما
مردا بدليا اي فردا ما هو سوى قالوا لان القلب يجب تاييده على الاسم وكذا على الكيفية
ايضا ويوجه على الترتيب في الجمع كذلك فليكن في اللفظ طيه وما يوا ما يوجد في بعض
النسب . وذا اجل وانما اذا اسما صحيحا . وقالوا ليس لاولى للمصف ان يقول . واخرين ذا ان
سواء صحيحا . واختار آخرون منهم ابن قتيب تخصيصه بالاسم قط وان لاولى ذا البعض من
النسب او ذلك التعديل وهذا هو الذي عليه الفارح الحق كما ترى . وكان سر الميل منه
لهؤلاء انهم لم يصنعوا في كلام المصف الا تخصيصا في لفظ ظاهر بمجرد العمى لاسب قوله بقده
وان يكونا الخ فانه محض بذلك فلما حسبنا بينا وليناسب شكله في التفسير وشرحه
والكافية وظهر شرها وما اريدك فقد صرفوا العمى من معناه لاصلي العمولى وتبينوا بذلك
في حمل كلام المصف على خلاف كلامه في كتبه تلك وتخصصوا بهد ذلك السوى الذي هو
مفرد صير يكونا بالاسم قط وما نسبوا بين الصير ومصاده وكل ذلك من التصعب بحيث لا
يرتكب فلن كان كذلك طمري قد احس ما شاء . واما لاهراض على قوله وقد رفع الخ
بانته يصدق قوله وان يكونا مفردين مع صير قوله سواء اي ان يكن القلب وسواء مفردين
كما في لاسم القلب فمتناهى ان الفرض للفرح من ذلك الاستدلال على صمد التعميم
الذي قال به اولئك الجماعة وليس كذلك فان الدليل عليه ما بيناه انما الفرض منه لشارة
الى فساد العمولى في السوى بتناوله لاسم والكيفية معا بنه على ما هو الطاهر من موافقة
الصير لمصره غير الى ذلك بطرف على قوله دخول الكيفية في قوله الخ فثبت كل التثبت
وانما الملما في هذا المقام انقال لفرص اهتماما بالمرء بالمال (قوله يتناول لاول الخ) قال
المصف وغيره وانما اول لاول بالسمى والداني بالاسم لان لاول هو للمعرض للاسناد اليه
والسند اليه اما هو لسمى طم ان يصعد بالاني مجيد اللفظ . اه . وخلاصته ان السويل
بالسمى وان امكن في كل منهما لكن تعرض لاول للاسناد بقدمه رجحه للتاويل واما قولك
كنت سعيد كرز فان كتبت اللطيف معا كان ليس ما نص فيه وان كتبت سعيد قط كان
ارادة لاسم من لاول قط فترتب كتبت ثم لا ينبغي ان يرحم ان ذلك على اي حال خارج من
قوايم كل حكم ورد على اسم فهد على مدلوله لا لفرقته فانهم (قوله على انه بدل منه او

بتاويل لاول بالسمى والداني بالاسم
ذهب الكوفيون الى جواز ادع الثاني
لثبوت على انه بدل منه او طم بيان
هو هذا سعيد كرز ورايت سعيدا كرز
بروت سعيد كرز

حلف يان) انما لم يجوزوا فيه ان يتكلموا في التوكيد لعلها بالمراتب تنقسم
منه وهو ما اجبروه في القلب من دلالة على مدح الذات او ذمها بها تدوير
(قولهم والطلع) اي الى الرفق على انه غير مبتدأ صليته وجوباً او نفياً
على انه مفعول فعل مصلوب وجوباً كما صرح به الفخر في ١٠٠٠ هـ وهذا
هو القلم لاصطلاحه لا في يامه في التواضع ان شاء الله والى ١٠٠٠ هـ وكتب
اليان لا يطلعان الا شريطة لياكل لما يحايي للشارح في غنمه الابل من انه
يطلع بل قد يكون قطعاً على سبيل الوجوب وقد صرح بذلك في ١٠٠٠ هـ
بعدوا التطلع في الاشياء التي اختار بها واحد منها بل كلهم يذكرون في هذا
الباب قطع البذل وصف اليان في ذلك المعنى في هذه المسألة وانهم (قولهم
مفعول من شيء) اي مسمى سبق استعمال ذلك العلم في ذلك المعنى او يلموه
ظهير ما لا يراى في التطلع في تعريف الكلام ومنهم الشارح ببل المنة المصية
المحصنة للمعروف منها في هذا العلم فيدخل تحت التعريف ما سبق استعماله
بالفعل في علمته شخصية او جنسية او تكميل او وضع انتهى وان ما من اجمع
ذلك من المفعول (قولهم سارق الصيف بركة) هو من اسمته الوجدان لمعناه
لا لفظاً ببركة بدل من الصيف لا مفعول سارق كادول زدر (قوله حونا)
اي علم شخصي لتأثيره والكلام فيه استعمال ولو يامه لما ذكرنا في صمالة عليا
اي شخصياً لبادره لا جنساً لان العلم الشخصي يذكر على حدة لا في هذه الحالة
قط بل من اول الامر فدخل تحت التعريف ما وضع لاداة ابتداء ولم يستعمل
فيها بالفعل ويخرج منه علم الشخص المفعول من علم الجنس على ان تعريفه
المفعول والركن اهل ما ظهر فيما لا استغري من كلام العرب على ما تنبأ به في كلام
صاحب البسيط وبما ذكرنا ظهر صحة التعريفين طرداً ونكساً (قوله ومن لا يقول
التم) قد استعمل في البسيط اقسام المفعول فانه قال العلم المفعول يقتصر في
ثلاثة صفر نوعاً ولا دليل على حصره سوى استغراقه لكلام العرب المفعول من المركب
كتاب غرا وخط قرنلوا ومن المجمع نحو كلاب واسمار ومن النبتة نحو طمان
ومن مصفر كبير وسهل وزجر وحرث ومن منسوب كرمي وصفي ومن اسم
من كبر ولشد تحيزاين وجعفر لهنر وصفر لواحد صفر لاسنان فانه هل من حقيقة
عامة الى حقيقة خاصة ومن اسم معنى كريد وراس صردى زاد وعلى اينما
اعلى وليس هو مصدر ايس مغلوب يش لان مصدر المغلوب يابى على لامل
ومن اسم فاعل كمالك وحارث وحاتم وطلحة وعائشة ومن اسم مفعول كسعد
ومطر ومن صوت كعبه ومن الفعل الماسي كشمرو ويذر ويثر ونشم ولا خاص
لها على هذا الوزن وكسب ومن المصارع كيزيد ويشكر ويصر وتكتب ومن الامر
وند جاء منهم في موضعين احدهما ما سمي بفعل الامر من غير فاعل في قولهم
اصمت لباد بينه والثاني مع الفاعل في قولهم المرقا اوسع بعينه (قولهم ومنه

والقطع الى الصبب بجمع فعل والى الرفق بالجمع
مبتدأ نحو مروت يسعد كروا وكز لي اعني كزواوه
كز (والا) اي وان لم يكنا مفعولين بل كانا مركبين
نحو عبد الله افل النافذة او لاسم نحو عبد الله بلة
او الصبب نحو زيد اصف النافذة احصت لاصفاة
للطول وحيث (اتباع الذي رتب) وهو القلب لاسم
في لاصراف يابا او بدلا ولك القطع على ما تقدم وكذلك
ان كانا مفعولين ومنع من لاصفاة مانع كالنحو الحارث
كز (ومن) اي يعنى العلم (مفعول) من شيء سبق
استعماله فيه قبل المنة وذلك المنة لا المصية
(كفصل و) اسم من مثل (اسد) واسم فاعل كصارت
واسم مفعول كسعد وصلة منبهة كسعد وفعل ماض
كفعل علم فوس دل الشاعر
ايوك جنب سارق الصيف بركة

وجدي يا هاج فارس شورا
وفعل صارع كيشكر قال الشاعر - ويشكر الله لا يسكره -
وجعلته وصلى (و) بعضه لآخر (ذو ارجال) اذ لا
ولسطة على المشهور وذم يصهم الى ان الذي عليه
بالطبة لا مفعول ولا مر تعجل ومن مسويه ان لا علم
كلها مفعول ومن الراجح كلها مرتبطة والركنل هو ما
استعمل من اول الامر لها (كسعد) علم امرأه (واحد)
علم رجل (و) من للنعول ما اصله الذي نعال منه
(جملته) حلية والفاعل طاهر كبرى نعره وخطب قوله
او صير بارو كالمرقا علم مفارقة قال الشاعر
- على المرقا باليت الخيام - او مستر كبريد في قوله
نبت احوالى بنى يزيد طما طينا لم فديد
ومنه اصمت علم مفارقة قال الشاعر
لشلى سلوينة باليت وبلت بها

يوحي اصمت في اصلها ارد
تنبيه على حكم العلم المركب تركيب استندوه للقول
من جملة

اصمت) اني بكلمة منه ردا على المصنف حيث رأى انها ليست منها تبعا للشيخ لاثير فقد
قال المصنف وذلك حدي غير صحيح لوجوبه • لاحدما ان الامر بالصمت اما من اصمت
او سمعت فلازل متخرج الهرة والثاني صمومها وصموم الهم واصممت بخلاف ذلك والمقول
لا يغير • الثاني انه قيل اصممت بالهاء ولو كان امرا لم تسمعه واذا اضي كونه مقولا من
عمل امر ولم يثبت له اتصال في غير العلية تبين ارتجاله • ووجه الشيخ لاثير بان اصل
الهمزة الوصل من صمت صممت اذا سكنت كل انسان يقول لصاحبه في الفلاة يسكنه سمعا
لبنية اصمها فصمت لذلك وتعلمت الهمزة • قال ابو الفتح وقطع الهمزة من اصممت مع
التسمية به هو الذي شجع النسخة على قطع نحو هذه الهمزة اذا سمي بها هي فيه واما
قوله ولو كان امرا لم تسمعه بالهاء • فلجواب انها لحقت في الفاعل على هذا المخذ زيادة في
ايجاع ما انتصه واعلما بمقارنته موضع من العلية من حيث دم لحاقها في هذا المثال فعلا •
ولا يخفى عليك ان هذين الكلامين يتبعان من تسليم ان القول لا يغير ولا يصرح بمنعه
الشيخ لاثير فكيف يدافع كلامه كالم المصنف في الوجه الاول فان منع ذلك فادفع ان
سلمه المصنف • ومن علمنا رفع في الرمي اصممت بكسر الهم منه والمسموع في الامر الصم لان
لاعلم كثيرا ما يغير لفظا بعد النقل (قوله ان يمكن اصله) اي يصوب بحركات مقدرة في
ما غيره منع من ظهورها لغفل الخل بحركة الحكاية كما هو الحق ثم طاعوه ان الحكم مطلقا
الحكاية ليس لا وهو فيما اذا كان العجز حذيرا مستورا او بارزا مسلما لان اضافة الاول لفظا
من الاستتار والرفع الى البروز والتخص فيغير لفظ العلم وفي الثاني يغير ايضا كما لو سميت
بكت فاصلت صدره الى عجزه قلت كاني وقد سمعت ان القول لا يغير واما اذا كان العجز
اسما طاعوا فليس كذلك • ففي التسهيل وربما اصب صدر لا ثاني الى عجزه ان كان طاعرا
وي شرحه للمصنف واذا كان المركب جملة فاني جرتيها طاعوا فص العرب عن يعقوب اول
الخرس الى الثاني فيقول جاهني يرق نضرة • ويجهل بان الحكم بدار منه القياسي وما
ذكر قبل فاعجز كما تفسر له وما صرح بذلك الشيخ لاثير بل صرح بمنعه فانه قال ولا
يغنى بل نضرا على ان ما سمي به مما يعلم ان فيه اسما ان ليس فيه الا الحكاية هو
سعي يزيد قائم او قلم زيد لم تجهز اضافة صدره الى عجزه (قوله منزلة تاه الثابت) اي
في ان ما قبله متوجح لآخر ما لم يكن ياء وما لم يكن مبنيا يدل على ذلك ما بهد من لانه
لا يرد معدي كرب ولا نحو سيويه تامل (قوله وقد يعرف غير متصرف) هو مختار الجرمي
قال الشيخ لاثير وهو متوكل الى ان يستند الى سماع والا لم يقل لان القياس الشاذ لا يحفظ
لاسم بالصور وصيرورتها اسما واحدا هذا كلامه لكن صرح المصنف بان بعض العرب يغيره
منوع بالصور وهو طاعوا في الاستناد الى السماع (قوله ووصوا) اي الواضعين الماخذين
من الرفع سواء كان الواضع هو الله كما هو الاصح او لا (قوله علم على السببي) اي ما لم
يصب والا كان اسم جنس كما قال القاضي البصري وعليه فهذا ما العلم فيه المخالفة من
جمعه واستعماله كغير العلم من المعارف على رأي لاثنين او ولو اصب لاتها للبيان ككان
لمي والبطانة العلية انما هي المعرفة والمحصنة كما قال الدمايني ويرد عليه ان هذا ليس

ان يمكن اصله ولم يرد من العرب علم
مفعول من يمدد وغيره لكنه يخفى القياس
جائز • له • (او من العلم) ما يبرز (وكما)
وحوكل اسمين جملا اسما واحدا مرلا
ثانيهما من الاول منزلة تاه الثابت ما
قلها نحو بطلحك وحمر موت ومعدي كرب
وسيويه و (دا) المركب تركيب مزج
(ان يغير ودم) اي ختم (اعربا) اعرب
ما لا يصرف على الجزء الثاني والجزء
اول يثنى على الفاعل ما لم يكن آخره ياء
كمعدي كرب فيثنى على السكون وقد يثنى
ما تم يغير ويه على الفاعل تشبيها بخصه
منزلة يصفى صدره الى عجزه ولا قول هو
لاشهر اما المركب الرجعي الخدم يويه
كسيويه وصرويه فانه مبني على الكسر لما
سلف وقد يعرف غير متصرف كالخدم
يغير ويه (وخاص في العلم ذو الصاحبه)
وحوكل اسمين جملا اسما واحدا مرلا ثانيهما
من الاول منزلة التثوين وهو على مرتين **فر**
كبة (كعد خمس) كبة مغل (اي صغره)
واعرابه اعراب شيرة من المتصاعين
(روصوا لسن لاجس) الي لا توافق
غالبا كاسماع واليعرض والاحاش (علم)
عرباها وثانها من جمع لا على لاخصاصها
لعدم الداعي اليه وهذا هو النوع الثاني من
نوع العلم وهو (كلم لا خاص لفظا) فلا
يثنى ولا يدخل عليه حرف التعريف
ولا يصمت بالكرة ويجدا به وتصب
الفكرة بهد على المثال وينع من الصرف
مع سبب آخر غير العلية لثانيتها في
اسماءه وتعاله وزن العمل في بثلث او وير
وابن آبي والرباذه في سنان علم الشيخ
وكسان علم على الهدر وعلم مفعول يوصوا
ويقف عليه بالسكون على لغة ربيعة

وصفا

واظنا تمييز اي العلم الجنسي كالم الشخص من حيث اللفظ (وجو) من جهته المعنى (م) وشاع في اتمه فلا يخص
به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لا عروت

موصفاً لأن يقال فيه احاطة بآن تكون الثاني ليس بين الأول ولا لخص منه لا مطلقاً ولا من وجه تامل (قوله وهذا معنى ما ذكره النظم الخ) خلاصة الكلام في هذا الكلام على ما اُخبر إليه الفارح ان الفرق بين اسم الجنس وطله لخصف فيه على ثلاثة اقوال • الأول ما ذكره المصنف في شرح التمهيد ان علم الجنس تكرة معنى معرفة لفظاً وأنه في الشياخ كسد وهو مذهب قوم من النحلة كابين بليغاذ وأبن يمش قال لا تدلسي وأقول اذا كان لنا تأنيث لفظي كعرفة وشغرى وصمراء ونسبت لعلية ككوسى فلا بد ان يكون لنا تعريف لفظي وهو اما باللام او بالعلية كما في اسامة • انتهى • الثاني للشيخ ابن الحاجب في شرح الفصل وتابيه عليه جملة ان اسم الجنس موصوع لواحد من طرادات الجنس المبرر منه بالفرد العشر وطم الجنس موصوع للحقيقة للتحقة في الذهن وهو منه وصه الله مبني على ان اسم الجنس هو التكرة كما قال لامدي وقد وهما فيه مصلح جمع المراجع • الثالث وهو الذي اُلحق عليه التأخيرون ومنهم العدد المطلق والسيد السند واما لهما وبالرا انه التحقيق ونزولاً عليه كلام سيوريه ان اسم الجنس وطله اشتراك في ان الموصوع له اللعنية واخرها من حيث تعيينها في علم الجنس وعدمه في اسمه • فان ايتت لآ تحريره فنقول ان اسم الجنس وطله اشتراك في ان الموصوع له اللعنية للتحقة في الذهن كما ان التكرة وطم المخلص اشتراك في ان الموصوع له الفرد وكما ان الفرد لا يفرد من سائر الافراد لا بد ان يكون في نفسه ميلاً متافراً من سائر الافراد كذلك الحقيقة لا يفرد من سائر الحقائق لا بد ان تكون في نفسها ميلاً متافراً عن سائر الحقائق وبين ان العلم الشخصي لم يشارك التكرة لآ بان الفرد فيه ملاحظ تعيينه في الوضع وفيها غير ملاحظ منه ذلك فكذاك ايضاً العلم الجنسي لم يشارك اسم الجنس لآ بان اللعنية فيه ملاحظ تعيينها عند الوضع وفي اسم الجنس غير ملاحظ ذلك • ومن هنا كان اسم الجنس اذا دخل عليه ما يدل على ملاحظة العين فيه سألوى علم الجنس مدلولاً • واصل ذلك ان حقيقة المعرفة على ما قاله المحققون ما اشير به الى معين من حيث ذاته وقصد ملاحظة تعيينه وان كان ميلاً في نفسه فان بين صاحبة العين وملاحظته فرقاً بينا اذ لا يلزم من الاول الثاني • ومن هنا كانت اللعنية المطلقة غير اللعنية المجردة والمالعية المطلقة • ويحتمل بظهر انه لا يلزم من كون اسم الجنس موصوعاً للحقيقة المضمرة في الذهن اللعنية ان يكون معرفة لان الكون معرفة يتبع ملاحظة ذلك العين في الوضع لا مجرد ملاحظته وعدم ملاحظة العين في الوضع وان كان لا يفرغ الحقيقة من كونها معينة في نفسها لكنه يفرجها من ملاحظته الذي هو مناط التعريف ولو كان مناط التعريف مجرد ملاحظة العين لزم عدم الفرق بين التكرة والعلم الشخصي لان الفرد يصحبه العين في نفس الامر فطام اسم الجنس اذا مرف بال التي هي الحقيقة لم يبق للراد منه اللعنية من غير ملاحظة العين ولا لم يكن معرفة بل للراد منه اللعنية الملاحظ تعيينها لآ ان اللطحات فيه من الاداة لا من جبر اللطحات كما في علم الجنس وليس يتناق هذا حصره لاسم في المعرفة والتكرة لانه نظر فيه لدخول العلم الجنسي في المعرفة واتحاد التكرة باسم الجنس في الاستعمال • هذا هو التحقيق الذي يجب ان تبين اليه الغرل السليمة فل الحمد اعلم ان فهم المعاني من الاعمال بمعرفة الوضع والعلم منه فلا بد

وهذا معنى ما ذكره النظم في بلب التكرة والمعرفة من طرح التمهيد من ان اسامة ونحوه تنصرة معنى معرفة لفظاً وأنه في الشياخ كسد وهو مذهب قوم من النحلة

من قصد للعاني معارفاً بمعناه من يحس حد السامع فإذا دل بلسم على معنى فاما بذلك لا يجاز
أي كون الذي معناه عدة معارفاً في فحده ماصولاً منه أو لا فلا دلل للعرفات والثاني التكرار .
ثم قال ولاشارة إلى تعيين المعنى وخصومه أن كانت بغير اللفظ سمي علماً أما جنسها أن كان
العهد المتعارف جنساً وملازمة كاسامة أو شخصياً أن كان فرداً منها كزبد أو أكثر كالباقين علماً
على جيلين وإن لم تكن بغير اللفظ فلا بد من أمر خارج عنه مشار به إلى ذلك كالإشارة
في اسمها للإشارة وكثيرة التكم والمخاطب والتعبئة في العمارات وكثيرة المطبوعة من جملة
وتجربها في المصولات والمصانيف إلى المعارف وكثيرة الدعاء والتم في العرفات بهذا فظهر أن
معنى التعريف مطلق هو العهد في الحقيقة غير أنه جعل اسماً خمسة بحسب تفاوت ما
يستخرج منه ويسمى كل قسم بلسم مخصص وإن لاطم الجنسية على فاقها أهلام حقيقة كالاطم
الشخصية إذ في كل إشارة بغير اللفظ إلى حضور السمع في الذهن فمال سيوريه إذا قلت
اسامة فكانك قلت العرب الذي من شأنه كيت وكيت وإن الفرق بين اسامة وسد إذا
كان موجهاً للجنس من حيث هو بحسب الإشارة ومنه كما هو وأما لاسد فالإشارة فيه
بالألف دون جهر اللفظ هذا كلامه . وفي المجلد الثاني المطبوعة على المطول وأما تنبيهه على
اسم الجنس موصفاً للمادة من حيث هي فصد كل من اسم الجنس وأوله موضوع للتعبئة
المقتضية في الذهن وإنما اختلفا من حيث أن علم الجنس يدل بغيره على كونه تلك الحقيقة
مطبوعة للمخاطب معبودة فدهد كما أن لاطم الشخصية تدل بغيره على كونه لاطم
معبودة له وأما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بغيره بل بالألف أن كانت . وفي جميع الجوامع
والعلم ما وضع لعين لا يؤول شرة فإن كان العين خارجاً مطلقاً فليس العلم إلا فطم الجنس
فقال الحلال الحلي فهو ما وضع لعين في الذهن أي ملاحظ اليهود فيه . فذلك هذه الكلمات
فانك أن انتقبتها لا تكون حد السامع وبين السامع وبين السامع (قوله) لكن تفرقت
الواضع الخ (قوله) على ما ذهب إليه أولئك العلم بأن تفرقت الواضع في لاصحكم تأنيبه
(قوله) من اسم الجنس وعلم الجنس) إنما لم يجر بالسكره بدل اسم الجنس مع أنه قال سابقاً
تكرار حتى أبلغ إلى أن اسم الجنس حد هؤلاء هو السكره والألف لا يرتبط الكثر إلا أنه في
أن يراد من اتحاد السكره بلسم الجنس بحيث لا اتحاد في الاستعمال والألف والمجهول يفرق بينهما
وهذا علماً بالوضع للمعاني والفرد تامل (قوله) وفي كلام سيوريه الخ) وسط هذا المذهب كانه
إشارة لبراهم لخص لا موز أولها والبراد من الفرق العارون وأما غير الإشارة لأن سيوريه
لم يصرح بأن علم الجنس موضوع للمعاني للاطلاع عليها وهذا كما أنه أشار إليه حيث قال
إذا قلت اسامة فكانك قلت العرب الذي من شأنه كيت وكيت (قوله) في هذا) أي علم
الجنس (قوله) حامله) أي ليس هذا كلامه (قوله) ومناه باليهود الخ) أي شعبه بالحق
اليهودية وبين محطته لينبه على أنه دال على تلك اليهودية حيث قال فكانك قلت
العرب الذي من شأنه كيت وكيت (قوله) أن يوضع له) أي لليهود . وأعلم أن الشيخ
لا يبر مال لهذا القول ولحق له بكلام سيوريه قال في شرح التسهيل إنما يطلق على اسامة
ونحوه معرفة تمييزاً إذ لا تباين بين اسد واسامة إلا في أحكام لطيفة ومنه الحكم على ليس

لكن تفرقت الواضع بين اسم الجنس وعلم
الجنس في الأحكام اللطيفة تفرقت بالفرق
بينهما في المعنى أيضاً وفي كلام سيوريه
الإشارة إلى الفرق فإن كلامه في هذا
حاصله أن هذه الاسماء موصوفة لاختلاف
المقتضية في الذهن وعلمه باليهود بينه
وبين مخاطبه فكما صرح أن يعرف
ذلك اليهود بالألف فلا يبعد أن يوضع
له علم

بالفطرية لوجود أحكام لأفعال فيها وقد قال سيويه رحمه هذا بلب من المعرفة يكون فيه
 لاسم الخاص شاعيا في أحد ليس واحد منها أولى به من الآخر ولا يجوز فيه فرد دون آخر
 له اسم غيره كقولك للحد أبو الحارث وإسماعيل ولطيف ومائلة وأبو الحسين وللذهب أبو
 جعدة وقرى بين إسماعيل وزيد بلى الخطاطب قد مرى زيدا بعلية أو امر قد بلغه وإذا
 قال إسماعيل فانما يريد هذا لاسم غير قاصد لإشارة إلى شيء قد مره فبعد معرفته زيدا ولكنه
 أراد هذا الذي كل واحد من أحد له هذا لاسم هذا كلامه . وكأنه رحمه الله لم يفرح له
 أحيائه الذين يلحق بهم على النصف دائما هذا العمل من الكتاب أو وافق عن طبقة ولا
 تكيف يدعي أنه لا فرق بين أحد وإسماعيل في أحكام لفطرية ويستدل له بكلام سيويه
 الصريح في خلافه ألم ترى قوله أولا هذا بلب من المعرفة وإلى قوله فانما قال إسماعيل
 فانما يريد هذا لاسم وإلى قوله لئلا غير قاصد لإشارة إلى شيء قد مره فبعد معرفته زيدا
 الذي زاد فيه معرفته زيدا ليكون مسبب في قوله رابعا ولكنه أراد هذا الذي كل
 واحد من أحد له هذا لاسم فانما دلالة على اعتبار المحصور في معنى علم الجنس وليس ذلك
 في الامور لذلك بالغ في بيان الفرق بينهما وبين إيراد أمثلة لا شمس فنعين أن يكون في
 المخالف وهو رأى الجمهور الفارسيين ينهوا معنى خلافا من قصر الفرق على اللفظ . ومن هنا
 قال المصنف وله ذوق بعد كلام سيويه جعله خاصا شاعيا في حال واحدة فخصومه بجواب
 تعيين الحقيقة في الذهن وخيامه بجواب أن لكل شخص من الأشخاص نوعه قطعا من تلك
 الحقيقة في الخارج فتدبر (قوله فاعلم بهم) هذا هو القول الذي للشيخ ابن الحليج
 وتبنيه (قوله لا يعمه في أصل واحد) أي ليس عتبا جسيمة في أصل واحد بل إن يكون
 ملاحظا تعينه فيه وانما قيد بقوله في أصل واحد لأن العيين في نفس الأمر لا من هذا
 إشارة منه لما بينا بل من أن بين صلاتهما الحب وملاحظته موقفا ولا مطلقا على معنى ما
 تقدم وإسماعيل أصل لوصفه للبيان والمضى موضوع لإحدى من أمهات الجنس ملاحظ بكونه واحد
 من ألاحدا لا ملاحظ بعينه في أصل واحد (قوله البصدة في الذهن) الطرف يعلق بالخذة
 وفادته لا حراز من اعتبار الوجود فانها تعدد بالظر اليه يدل على هذا قوله وإن من الملائكة
 على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد (قوله شرح الحولية) لا لا تدل على اللزوم خارج المصل
 (قوله وهي مسألة مشكلة) بل رحمه انكاليا أنه لم ينس عن الراعي فيها بشيء وتفرقة
 من اسم الجنس وعلمه في الأحكام اما تدل على اعتبار تعريف في علم الجنس دون اسمه وكون
 ذلك التعريف لفظيا فقط كدليته في تلك الأحكام كناية التحول في الفرق بين هو ومن
 غرو من أمهات التصرف أو معويا كونه الفرد الكامل لا كونه مطلقا وقد أمكن إحصاءه فلا
 متدوحة فيه وكون الفرد للغير من اسم الجنس هو الوجود له أو هو في ضمن الوجود له
 ليس فاعا ما يدل عليه بخصوصه ولا إحصاءه لاسم بلخص من فينا دل في هذا المقام . فكم
 زلت فيه من اقدام . (قوله فعد معرفت أن العلم الجسي يتبين للذوات) أي حقائقها
 للأطراف تبينها وأوقافها طامعا أو الفرد اليهم على الخلق السابق وهذا مرف من قول المصنف
 . . . أم مرف بالقرن . وكذا مسألة للسلط . وما زاده عليه الشارح واللعاني أي حقائقها

قال بعضهم والفرق بين أحد وإسماعيل
 أن إسماعيل موضوع للواحد من أحد الجنس
 لا جسيمة في أصل واحد وإسماعيل موضوع
 للحقيقة البصدة في الذهن فانما الملائكة
 أسدا على واحد الملائكة على أصل واحد
 وإذا الملائكة إسماعيل على واحد فانما أدت
 الحقيقة وزمن من الملائكة على الحقيقة
 بجواب الوجود التعدد فبهاء التعدد منها
 لا باعتبار أصل الوجود فالانفاسي خارج
 الجزئية وهي مسألة مشكلة (ص ذلك)
 الموضوع علم الجنس (أم مرف) وخبرة
 (للقرب وكذا فاعلم) وأبو الحسين
 (للتصنيف) وإسماعيل وأبو الحارث للتعدد
 وثلاثة وأبو جعدة للذهب (وله مرة) علم
 (للمرة) بمعنى البرء (كذا فاعلم) بالكر
 كضام (علم للمفردة) بمعنى المعبر وهو
 الجبل عن الحق وقد جمعها الشاعر في قوله
 أنا احسننا عطينا بيتنا
 فعملت مرة واحملت فجار
 وعلمه كيسان علم العبد ومنه قوله
 إذا ما دوا كيسان كانت كهدلهم
 إلى العبد ادني من شياهم الرد
 وكذا ما عظم الموت ولم صور الأمر
 الشديد فقد مررت أن العلم الجسي يتبين
 للذوات واللعاني ويتكون أمما وكية
 (خاتمة) قد فاجه علم الجنس لما يولف
 كقولهم للصبرول العين والنسب حبان
 ابن يبيان والقرن أبو الهاء واللعاني
 أبو الدغلاء وهو دليل

اللاحظ تعيينها أو الفرد اليهم أو حلقها مطلقا على الخلفى السابق وهذا عرق من البيت
لاخير المصنف وما زاده عليه الفارح فبشارة الفارح جارية على كل من لا تزال فاعلم
(أسمم الإشارة)

(قوله ما وضع لمار اليه) أي لفظة معرفة وضع جزئي مضاف اليه أي ملاحظ تعيينه من حيث
كونه مضافا اليه إشارة حسية وإن لم يسطر بمرواة كلية وهي مفهوم الفارح اليه أو لفظة معرفة
وضع لمفهوم الفارح اليه بغير أن لا يستعمل إلا في جزئي على ما بينا في الصير ثم الإشارة
في الأول والثاني بلحق الفري إذ لم يتقلها لاصلاح وهذا التصريف في التطبيق تبين
وشرح لهذا المركب من حيث الاضافة فقط في قولهم اسما الإشارة قصد به دفع ما
يجبه ظاهر اللفظ من أن الإشارة هي تمل معنى هذه اللفظة كما في قولك اسما لاسد كذا
وكذا وكأنه قول للمنى من اضافة الاسم للإشارة وجمع الذات الفارح اليها حسا لا وضعه ليجرد
تلك الإشارة ويثبت فلا يرد صير القية ولا مدفوع ال العبدية لعدم ملاحظة تعيينها بالإشارة
الحسية ولا نحو هذه مسألة كذا كونه مجازا بالتزويد ولا دور لأنه لم يقصد تعريف الجزء
المانى الذي هو الإشارة كما لم يقصد تعريف الجزء الذى الآخر الذي هو كاسمها بل مجرد
تبين مرادهم بهذا التركيب من حيث تركيبه اصطلاحهم . هذا هو القول الذى أراه في
هذا الكلام وللخطين كالت ليس يرعى بها ذو أدراك غاى (قوله بدا) أى الكويين
والسهيلى أن الفها زائدة احتججا بقولهم في التنية ذان لم يبق سوى الدال . ورد بان
الالف حدثت لافعال الساكنين ولذا شذبت الون مما دها . وبانه غير متناه حقيقة بل
صغرة موضوعة للتنية . وبانه ليس في لاسمه الطفرة للسلطة ما هو على حرف . وقال
البرصين انها اصلية احتججا بقولهم في الضفير ذبا ولاصل ذبا قد عدت لالف باء كالم
الكثرة مدغيا فيها ياء الضفير على ما تغور في بابه . ومارحه الدمايى بما قاله ابن عيسى
أنك إذا سميت به قلت ذا فزبد الفأ اخرى ثم تعيدها مرة كما تفعل بالنائيات مسمى
بها كأنها وانها الفا . وأجيب بنى البرصين لا يوافقون على قوله كونه ثلاثي الوضع مدغم
ثم يوافقه على ذلك من يرى انها نائية كالسراي (قوله لفرد) الالم بمعنى الى والمراد
الفرد ولو حكما فربما الجمع والفريق والمذكور ومنه « هان بين ذلك » خلافا لحس ثني
تفسير العاصى أي ما ذكر (قوله مذكر) أي ولو تالي لا يتناول الفونث المويى بالانفص
ولاسان ويجري مثل ذلك في قوله ... على لاني انحصر - ولا يرد على هذا لاصار « لها
راى الشمس باذعة حال هذا ربي » اما لما قال الشيخ لاكير من أن ذلك كونه حكاية لقول
ابراهيم دام يكن في لسانه فرق بين الذكر والنون لأن ما عدى لفظة العرب من اللعلت
المذكر فيها والنون على حد سواء فال وهذا اصص ما يعذر به في لاية . وإما لما قال
الفاسى البصري ذكر اسم الإشارة لذكر الجهر وصيانة للوب عن شبهة النانث (قوله فلا
ينار بهذه العشرة لغيرها) يشير الى أن الماء صلعت بعامل من مائة الإشارة بدليل - هذا لفرد
مذكر لشر . - وإن المقصود عليه هو لاني القرون بعلى في قوله على لاني وإن المعنى
انحصر في الإشارة بما ذكر على لاني وهذا لا شك في صحته سواء أريد المجموع أو كل واحد

(اسم الإشارة)

اسم الإشارة ما وضع لمار اليه وتركزت
النظم تعريفه بالحد اختلافه بمصر الفزادة
والمدحى ستة لانه لما مذكر لو مونت
وكل منهما اما عود او منى او مجموع
(بدا) مقصورا (لفرد مذكر انش) وقد
يقال ذاه همزة محصورة بعد الهمزة
(بدي ردة) وانه يسكن الهاء ويكسرها
ايضا بالذباع والاحتلاس فيهما و(أى ا
و(نا) وذلت (على لاسى) المفردة (انصر)
هذا ينار بهذه العشرة لغيرها كما حكاهما
في السهيلى (و(ان اد) نان لاني

وتن قال لعار به الى ان اليه داخله على العصور لا على القصور عليه وهذا طاهر ان ليطح كل واحد من الفاظ العشرة على حدته اما اذا ليطح بالجمع فلا فرق فقد دم (قوله المرتفع) اي ليطح ان اريد بالفتى للشي والام نسبة الدال الى مدلوله ولا فلا والنسبة نسبة الجزئي لكليه . وهو دفع لما يقال ان ذان وثان ليس واحد منهما موصوفا للفظ بل للشي فان اريد للشي فلا يناسب المرتفع (قوله تلح) يجوز كسر الطاء وقد يجوز فتحها (قوله ويلول لعر لجمع مطلقا) سال ابن جابر تليده ابن حنبل شارح الظن من الحكمة في ان العوب لم تنمع صيغة لجمع الوثن في اسم الاشارة كما في الوصول . فاجابه بان الاشارة منزلة منزلة الايام بالنداه فيها يعلم حال المشار اليه من تذكير وتانيث وانفراد وجمع فاستخروا في الجمع بلفظ واحد والمنة مفصلة من الوصول فهي وان كانت بمنزلة جرؤم لكنها لفظ مستقل . فعلم انه يارمك الاستدعاء في التثنية . فاجاب بانه لو فعلوا ذلك لاجتنبوا واختاروا الجمع على التثنية في الاستدعاء بعد الجمع من المذكر وقوب التثنية منه فلتخصمه (قوله اولي فيه من القصر) الراد من القصر هم المد ليس الا ولذا غابله به وهو يكون في التثنية كما هنا وكما عبر به الفارح في قول المصنف هذا وضع على ذلك في السهول وبيرة والخص بالاعراب انما هو اسم القصور عد ما يقابل بالخير فيعرف بما حرف اعرابه الع لازمة . وما ذكر ابن الخطيب القصور والمعد وال الفاصل الجماعي في تفسير القصور هو ما في اخره الع مفردة لازمة . بل رأيت في كلام مقدمهم اطلاق المعدد والقصور كثيرا على نحو جاء وشاء واذا متى واولا والاه . فما قيل ان المعدد والقصور خاصان بالعرب دم (قوله على رأي السالم) فاطر المرتبةين لان الذي عند غيره مراتب لا مرتبة اول هو المرتبة الثانية لان الذي عند غيره ان الترتيب هو المرتبة الثانية لا البعد وعلى كل لا يرد انه لا خلاف في وجود مرتبة ثالثة فلا تنقيد المرتبة الثانية بدلي رأي النظم تدبر (قوله على الخطيب) اي بذاتها (قوله وعلى حال الخطيب) اي بحرناها وما يصل بها والتعيين هنا بالمادة والهيئة لا بيدي (قوله فذلك ستة ولاثني) اي باطر احدى التقسيم الغلي ولا باطر لاجزاء خمسة وعشرون خطا ولذلك من الخصال طرق • الاولى ان تطرح من الستة والاثني ست مرور حاصلة من ضرب احد جمعي المشار اليه في ستة احوال الخطيب فلم يبق في المشار اليه الا خمسة تصرب في احد اثنين الخطيب يخرج خمسة تصعب مع الستة فبها يخرج احدى عشرة تطرح من مجموع الست والاثني ويكون البقي خمسة وعشرون فلها • الثانية ان تطرح من احوال المشار اليه الصرب فيها احد الجمعين استغناء عنه بالاخر ومن احوال الخطيب العشرية احد اثنين ستة • ثم بالاخر فلم يبق في كل من الصرب والصرب فيه الا خمسة يخرج من ضرب احد لهما في اخرى خمسة وعشرون فلها • الثالثة ان تطرح من احوال المشار اليه الستة للصرب فيها احد الجمعين ثم تصربها في ستة الخطيب يخرج لاثني تطرح منها خمسة حاصلة من ضرب احد جمعي فيها خمسة حاصلة من ضرب احد اثنين الخطيب في خمسة البدي في المشار اليه يخرج خمسة وعشرون فلها • الرابعة ان تطرح من احوال الخطيب العشرية احد اثنين ثم تصربها في ستة المشار اليه يخرج لاثني تطرح منها خمسة حاصلة من ضرب احد جمعي

المرتب الاول المذكور والثاني المرتبة (وفي سورة) اي سوى المرتبة وهو العصور والنصب (ثني) و (ثني) بالياء (اذكر تلح) واما • ان هذان لاسهران • فويل (وواو لعر لجمع مطلقا) اي مذكوران او مرتكبان (والد اولي) فيه من القصر لانه لفت الجواز به جاء التزيل فقال الله تعالى • ما انتم اولاء تصبرونهم • والقصر لغة تيسر • تيسره • امصال اولاء في غير العاقل قليل ومنه قوله ثم المنازل بعد منزلة الولي والنيش بعد لركك الايام وما تقدم من فيها اذا كان المشار اليه قريبا (ولدى البعد) يعني المرتبة الثانية من من مرتبة المشار اليه على رأي النظم (اطلعا) مع اسم الاشارة (بالتكافى حرفا) الف اطلعا مدولة من نون التوكيد المتخففة وحرفا حال من التكافى اي انطق بالتكافى مصكوما عليه بالجرية وهو اتفاق وتبني ما به لا لا يجرم انه صغير كما هو في نصرة فلامك ونش التكافى للدلالة على الخطيب وعلى حال الخطيب من كبره مذكور او مونا مفردا او مني او مجعدي هذه ستة احوال تصرب في احوال المشار اليه وهي ستة كما تقدم فذلك ستة ولاثني يجمعها هذا الحد ولا •

—•••••—

اطر الجداول في اصل صفحة ١٢٥

المعار إليه في الخمسة الباقية في احوال الخاطب يخرج خمسة وعشرون . واما حرب اهد
الجمعين في معية واحد الثنتين في ستة وتطرح من الستة والثلاثين حتى يخرج اربعة
وعشرون قلنا فكلام تن لا يحسن من الحساب دقيقة لانه اذا ضرب اهد الجمعين أو اهد
الثنتين في الستة لا يصوب لاحد الاخر بعد ذلك إلا في خمسة لسقوط الواحد الاول وبها
حررنا اندفع الجص الذي مبرزت الفصلا من جوابه حتى سكت منهم جملة وافهم «اخرين
وحول الناظرين ملنا على مقصده وهذه ميارة مختصرة لو ضربت لاحوال العقلية لاحدما
في لاحوال العقلية للاخر واستطعت القسمين المتداخلين ان ان تكون لاقسام الخارجية اربعة
وعشرين وعلى ذلك جرى بعضهم وذلك لانك اذا ضربت الستة في ثلثها حصل ستة وثلاثين
تسقط منها اثنان مصروبة في ستة باقني مفر غليامل فان هذه طريقة الحساب فما الموجب
لاختلالها . وقد بسطت مع جماعة من الفصلاء فلم يجيبوا بشيء وغاية ما قال بعضهم ان
لاثنين لا تصوب في الستة بل في خمسة قلنا يلزم ان تكون لاقسام الخارجية ستا وعشرين
(قوله لكان اسم الاشارة مضافا)

انظر اصل صفحة ١٦

كَيْفَ	أَيُّهَا الْمَرْءُ	أَيُّهَا الرَّجُلُ	كَيْفَ	كَيْفَ	أَيُّهَا الْمَرْءُ	أَيُّهَا الرَّجُلُ	كَيْفَ
كَيْفَ	ذَلِكَ	الرَّجُلُ	يَا رَجُلَ	كَيْفَ	تِيكَ	لِلرَّاءِ	يَا رَجُلَ
كَيْفَ	ذَانِكَ	الرَّجُلَانِ	يَا رَجُلَ	كَيْفَ	تَانِكَ	الرَّائَتَانِ	يَا رَجُلَ
كَيْفَ	أُولَئِكَ	الرَّجَالِ	يَا رَجُلَ	كَيْفَ	أُولَئِكَ	النِّسَاءِ	يَا رَجُلَ
كَيْفَ	ذَاكُمَا	الرَّجُلَ	يَا رَجُلَانِ	كَيْفَ	تِيَكُمَا	الرَّاءِ	يَا رَجُلَانِ
كَيْفَ	ذَانِكُمَا	الرَّجُلَانِ	يَا رَجُلَانِ	كَيْفَ	تَانِكُمَا	الرَّائَتَانِ	يَا رَجُلَانِ
كَيْفَ	أُولَئِكُمَا	الرَّجَالِ	يَا رَجُلَانِ	كَيْفَ	أُولَئِكُمَا	النِّسَاءِ	يَا رَجُلَانِ
كَيْفَ	ذَاكُم	الرَّجُلَ	يَا رَجَالَ	كَيْفَ	تِيَكُم	الرَّاءِ	يَا رَجَالَ
كَيْفَ	ذَانَكُم	الرَّجُلَانِ	يَا رَجَالَ	كَيْفَ	تَانَكُم	الرَّائَتَانِ	يَا رَجَالَ
كَيْفَ	أُولَئِكُم	الرَّجَالِ	يَا رَجَالَ	كَيْفَ	أُولَئِكُم	النِّسَاءِ	يَا رَجَالَ
كَيْفَ	ذَاكَ	الرَّجُلَ	يَا امْرَأَةَ	كَيْفَ	تِيكَ	الرَّاءِ	يَا امْرَأَةَ
كَيْفَ	ذَانِكَ	الرَّجُلَانِ	يَا امْرَأَةَ	كَيْفَ	تَانِكَ	الرَّائَتَانِ	يَا امْرَأَةَ
كَيْفَ	أُولَئِكَ	الرَّجَالِ	يَا امْرَأَةَ	كَيْفَ	أُولَئِكَ	النِّسَاءِ	يَا امْرَأَةَ
كَيْفَ	ذَاكُمَا	الرَّجُلَ	يَا امْرَأَتَانِ	كَيْفَ	تِيَكُمَا	الرَّاءِ	يَا امْرَأَتَانِ
كَيْفَ	ذَانِكُمَا	الرَّجُلَانِ	يَا امْرَأَتَانِ	كَيْفَ	تَانِكُمَا	الرَّائَتَانِ	يَا امْرَأَتَانِ
كَيْفَ	أُولَئِكُمَا	الرَّجَالِ	يَا امْرَأَتَانِ	كَيْفَ	أُولَئِكُمَا	النِّسَاءِ	يَا امْرَأَتَانِ
كَيْفَ	ذَاكُنِ	الرَّجُلَ	يَا نِسَاءَ	كَيْفَ	تِيَكُنِ	الرَّاءِ	يَا نِسَاءَ
كَيْفَ	ذَانَكُنِ	الرَّجُلَانِ	يَا نِسَاءَ	كَيْفَ	تَانَكُنِ	الرَّائَتَانِ	يَا نِسَاءَ
كَيْفَ	أُولَئِكُنِ	الرَّجَالِ	يَا نِسَاءَ	كَيْفَ	أُولَئِكُنِ	النِّسَاءِ	يَا نِسَاءَ

عزيمته الذين الجدل بينك تنظر لاحوال الصالحين السعة

فانخذ كل حال منها مع احوال الخلق اليه السعة بعدنا
منها بالفرق ثم يلقني بضميه كذلك فلم يصير كذلك
واجدي بالمصالح المذكور الفرع ثم اللقي ثم المجموع ثم
المصاحبة للروعة الفرعة لم اللقي ثم المجموع وانما قلني على
هذه الكيفية بالمرقية على الخطي مواضعها لانها كانت
اسما كان اسم لا عارة حمانا واللام يلقن لان اسم لا عارة
لا يقبل التكثير بحال ويتحقق هذه الكيفية اسم لا عارة
(دون لام) كما رأيت وهي لفظة تميم (لوحده) وهي
لفظة العجماء ولا تدخل اللام على الكافي مع جميع اسماء
لا عارة بل مع الفرع مطلقا نحو ذلك وتلك ومع اولي
مقصورا نحو اولك ولولاك واسما اللقي مطلقا ولولا
المدني فلا تدخل معها اللام (واللام ان قدمت ما)
التبعية فهي (متضمنة) عند الكل فلا يميز اتفاقا مذكرك
ولا ما تملك ولا مولاك كرامة كثرة الزوائد • تبعية •
انهم كالماء ان ما التبعية تدخل على المجرى من الكافي
نحو هذا وهذه وهكذا وحالتان ومواء وعلى المصاحب
لها وحدها نحو هذا وتلك وهذا ذلك وما تملك ومولاك
لكن هذا الثاني قليل ومنه قول لفرقة

رأيت بين فرقة لا يكرهني ولا هذا ذلك الطرف الممدد
(وبها) المجرى من ما التبعية (او لمدا) الميرورة بها
(اشرائي ذاتي الكلي) اي قرصه نحوه انا مخلصا
فاعدوني • (وبه الكافي صلا في البعد) نحو هذا
وهذا لك (او به) اي اطلق في البعد بدم نحو
• وارلفنا ثم لاخرين • (اوها) بالهمزة والتدديد (او
بهنالك) اي بزيادة اللام مع الكافي (الاسم) على
لفه العجماء كما يتبين ذلك بنحو هالك اجلي المومنين
ولا يصحور هالك كما لا يميز عدالت في الدين
(اوها) بانكر والتدديد قل العاصم
ها وما ومن لها لها ذات التماز ولا بهاين جنم
تروى لاولي باعني والعانة بانكر والمانع بالهم
يتحدثون الذين في اللان وكماها بعني وهو لا سارة الى
الكل لكن لا يلبس للبعد ولا حيرة للربوب زريسا
جاءت للزمان ومنه قوله

حدث نوار لانتها حنت ويودا الذي كاذن نوار اجنت

(قوله لكان اسم لا عارة حمانا) بينان للامنة ان لاسم حيث لا بد له من
مامل وهو اما مامل رفع او نصب او جر لا وجود للاول ولا ان الكافي منلفته
له ولا وجود للثاني اذ لا فعل ولا شبهه والمحال وان نصبا اسم لا عارة لكان
المعير لا يكون حلا فعين المجرى ليس هالك حرفي فحيث لا عارة (قوله
لان اسم لا عارة لا يقبل التكثير) قد منع بعضهم ذلك لان الجوز لا جري فيه فلا ولي
الطويل بلانهم غالبا ذينك وتينك ولو كان اسم لا عارة مسافا لمحتفت فونه (قوله
ويتحقق هذه الكيفية اسم لا عارة) بين في التسهيل ما تلحقه من اعارات المورث
تقال بعد تعيين اعاراته العشر ثم يتك ويك ذينك ثم تلك وتلك وتلك وتلك
هذا كلامه فالثلاثة لاول الروعة الفرعة البسيطة الا ان الثالثة استكرها فطب
ومصاحب السماع والثالثة الثانية للجد (قوله دون لام) اي في المرد واللفي
والجمع على ما هو لغة تميم (قوله وهي لفظة تميم) هكذا نسبة المصنف فقام
الفراه وقال ابن هشام الذي صرح به الفراه انه لغة اهل نجد من تميم وقيس
واسد وريمة (قوله مقصورا) اي هذين بضم ياء وكيس واسد وريمة (قوله
كثرة الزوائد) هذا تليل للصف • ورد باليس بالهمس لاستيعار كل من الزوائد
بمعنى فالهم بالبعد والكافي بالمطلب بها والتبعية • وظله بعضهم بان اللام لاسية
ايضا فلا تتجمع مع هاء • ورد بالفتح • وهاله السهيلي بان اللام دالة على تراجم
وصد في المشار اليه واكثر ذلك في اللهيب وما ليس بصورة المصاحبة ولا يبينه
المصاحبة على ما ليس بصورتها (قوله وعلى المصاحب لها وحدها) لم يقيد مع
ان المصنف قدوة في شرح التسهيل بان لا يكون مفتي او مجبورا ولا مجبور هذا ط
ولا حولتلك لما ان الشيخ لاثير والبرادي والدرامي روى وقالوا انه باطل بالسماع
ومن رد السماع التدوير وقد كان الشارح كالصفت في التسهيل محروا
بالطبعة وامي (قوله لكن هذا الثاني قابل) تقع في هذا لاطلاق التسهيل وقد
انخرجه الشيخ لاثير وتابعوه بكثرة هاتيك بل ذكر ابن مسوي ان في لا تتعمل
الا بها اوهاما والكافي واخرها كقول دي الرمة

قد احصلت مني هاتيك دارها بها اسم تزدى والمجمل المطوي
(قوله الى ذاتي الكلي) اي من حيث كونه لمحو للفعل معرفة ما علم لها من
لرم الطرفة والا لا منع في نواك هذا الكلي وهذه الدارة ناك المجتة اليه وده
المشوى • (قوله وبه الكافي صلا) فحيث معرفة ليس الا (قوله او به) (قوله
كانه لم يصح فيها ما منعني ما لانها لا تسفها هاهنا ولا ما فيها كافي (قوله
ومين اسم لا سارة) اي المجرى من الكافي كما يشير اليه اسماء الكسرة (قوله
وبه وما طيلا) كذا في التسهيل قال الدر الدمامي ويظهر به اعداد لان لها
مستويين يقع بهما الفصل كبرا بين ما التبعية واسم لا عارة وليس بها ما
واحرته احدها الكافي نحوه امكننا عركه ونحوه ما هكذا باعد ترد لابل •

ويؤيد

• خاتمة • يعقل بين ما التبعية وبين اسم لا عارة يصير المشار اليه نحوها انا داها نص ثانها نص اولاء
انا تيها نص ثانها نص اولاء واما انت داها انت داها انت داها انتا تانها نص اولاء
وها مودا هاهنا دانيها نص اولاء هاهنا تانها نص اولاء وبه قوله

ويؤيد على لاصل تتكلمه

ويلمها في قوله الجو طالمصة ولا كهذا الذي في لارض مطلوب
الثانية اسم الله تعالى في القسم حدد حذى الجار نمر لاها الله ذا . واجب بانته ليس مدفول
ها التية فيما ذكره اسم لاشارة مفصلا بينهما كما هو التكلم فيه بل حرف الصفيه في الاول
والجار في الثاني وليس لمحقق ها التية اسم لاشارة واجبا حتى يصح في كل مقام وجد
فيه التية غير داخل عليها كذا فيه عليه بص فليعلم فان فيه للقدر مبالا

الموصول

(قوله الموصول) تعريفه للمهد الذكري لتقدم المهد في قوله والذي فتخرج الموصولات
الحرية فليست الترجمة اسم من التعريف لم (قوله كذلكا حدة في التسهيل) حدة بصيغة
الفعل المسمى لا لاسم على ما هو المتبادر ليشعر بان ذكره المهد والمصنوعا على نحو ذكرها
لم ذلك مع انه مر من المصنوعا هناك بالموصول من لاسمه لا ان لاصافته في قوله ها
موصول لاسمه لما كانت على معنى من لويده شرطه كان ما ها راجعا لما هناك (قوله فخرج
بقيد لاسمه الخ) اعلم ان الفارج قد شرح حد التسهيل على الوجه الذي شرحه به
المصنف والشيخ لاثير والرازي فانهم قالوا انما يخرج الموصول المحرف بقوله من لاسمه وعلى
قوله ما افتر هو جنس يفصل الموصولات ويفرها من المفترقات وعلى قوله ابدا المخرج للسكر
الموصوفة بجهلته لاظهارها حال الوصفية اليها وعلى قوله الى عائد آخرها من حيث واذا واذا
وصير الين . وبهذا تعلم ان الفارج نزل كلامه على ذلك وان مراده بقيد لاسمه اي من
قول المصنف موصول لاسمه وان لم يقل بقيد من لاسمه مع انه عبارة التسهيل نظرا لمرادته
ها مع رجوعها لتعريف واحد على ما ين . وقد اخرج البدر الدمايني في شرحه على اولئك الجملة
فانه قال على قوله الى عائد هذه العبارة يخرج الموصول المحرف واذا واذا وحيث وصير الهان
والابو حيان رحمه ابن لم تاسمنا خرج الموصول المحرف بقوله من لاسمه . وفيه نظر اذ ليس
قوله من لاسمه فصلا واصا في التعريف حتى يكون مفرقا واما هو قيد في حيز العرف
بالفتح وما ذاك الا بمنابته ان يقال الكلمة اسما لفظ وضع لمعنى مفرد فيتصق بالفعل والمحرف
فيجب ان يخرجهما بقرائن اسما ومنه لا يسمع هذا كلامه . وقد نقل من بعض النسخ انه
قال في الجواب يمكن ان يقال مراده لاسمه التي هي مصدرى ما الواقعة في التعريف لا
لاسمه الواقعة في العرف وصح لاجراجه به وان كان جنسا لما بينه وبين الفصل من المعنى
والمخصص الوجه ولا ينابى ذلك قوله بقيد لاسمه لانه من حيث المخصص فصل ولذا صح
لاجراجه به هذا مقال وهو ليس بصواب فانه ليس يمكن ان يكون قوله في التسهيل من
لاسمه يابا لما لانه صلب عليه من الحروف التي يفسر المعنى هو ما افتر الى عائد الخ حال
كونه من لاسمه ومن المحرف ما اول مع صلته بصدر هو لا معنى له ولم يجزوا ما مفسر
بالاسماء غير الذي في العرف لانهم لم يذكروا الا ان للفرق جنس يتناول سائر المفترقات وما
ذكروا ان له جهة خصصت وفسلها بها وقع لاجراجه . وعبارة الشيخ لاثير للموصول لاسمى والمحرف
كلامها مبسور بالعد فلا يتقرر الى تعريفها بالجد وقد حدها المصنف فليس قس لاسمه انه

نحوه ان ذي عذرة وقد تعاد بد الفصل
توكيدا نحو ها اتم هؤلاء والله اعلم
(الموصول)

(موصول لاسمه) ما افتر ابدا الى عائد
او طلمه وجملته صريضة او موصولة كذا
حده في التسهيل فخرج بقيد لاسمه
الموصول المحرف ويساوي ذكره في اآخر
الباب وبقوله ابدا السكر للموصوفة بجهلته
فانها اما تفكر اليها حال وصلها بها

يحد الوصول لاسمي . اد . مع انهم لو صرحوا بقل ذلك ما كان ينبغي قوله لما اذ تصف سخطي
عنه بالوجه الذي صعد البدر الى انه اذا رجع الى تفسير ما ما كان ينبغي ان تفسر اللفظ
بالمعرفة وحده فتخرج التكرار للموصوف بل الجواب من اجرام الدماغي ان ما صعدوا لا ينبغي
ما صعد لان ما لانهم التي بينا انما تدل على سبيل اخراج للوصول للمعنى من المصعد وما
دعوله في نفس الحد او غروجه فساكته منه فحصل على انه مراد غروجه بالي مائة لفظة
عدم الفرق بينه وبين ما ذكر في ذلك القدر ثم انا نقول حتى صلح التسهيل من حيث
التسهيل لسطح كلمة ابدا واذا ارتكبتها فليقتصر في خرجها على بيان الواقع ويجعل ما واقعة
على المعرفة لان للوصول قسما والقسما جنس كل واحد من اقسامه ولقد جاء على ذلك في
تعريف العلم حيث اخذ جسمه الخاص ومن حيث لا يتناول الجنس اللفظ المراد المعرفة وجميع
ما عدى ذلك كله خارج حتموا بها من المعارف يخرج بها بعد . ومن ماها قال الشيخ ابن
الحاجب الوصول ما لا يتم جزء اللفظ جملة ومائة وان اجزاه طبعه اليه بالتكرار للموصوف
فلفظ ما ذكرنا (قوله فلفظ) هو ظاهر لقوله بها لا لاجد ما قبله يعني ان التكرار في حال
وصلها بالجملة متعذر للجملة نظرا لظن الحال اما بالنظر لاجد موصوفها فلا اذ الصفة من
حيث هي صفة تكون مودة بل ذلك لاصل . وفي شرح التسهيل بعد ما ذكره الفارح هنا
غير ان الوصف بالاصالة للفرد وتوهم الجملة به يعني ذكره منها فالاختار الى ما تقول به لا
اليها بل صدق ظاهرا انه اليها فلا يصدق طبعه انه كائن اليها ابدا بمقتضى الوصول بها
فانه ابدي عند ذكر الوصول (قوله واراد بالبولية الطرف الخ) يعني انه فاقبل البولية
بالصريحة اي الحاصلة في اللفظ فيكون المراد منها التي طريق حصولها التاويل كما في الطرف
والجار والمجور والصفة فاتها ليست جملا صريحا اللفظ لانها جمل بالتاويل لاذك اذا نظرت الى
الفعل الذي هو خلف ما ظهر من تلك الالفاظ اما في الاولين والحال حصل الثابت حصلت
الجملة . فاندفع ما اراد طبعه ان كلا من الثلاث ليست جملة اولت يعني بالصواب ان
يعول جملة مفردة بها او مودة او مفرد مول بالجملة (قوله الذي التي) اصلها عند سيره
الذي ولي كمي وعجي والياء اصل وجد الكوفية لاسم الدال ودعة والياء واللام مزديتان
لسوط الياء في الضمة وحذفها في الشعر لاسكان الدال زدنت اللام امكانا للطنق بها ساكتة .
واجاب البصريون بانهم ليس بتحية حقيقة واما حذف الياء في الشعر فسد الشذوذ بمثل فلا
يدل على الزيادة وكم من اصل محذوف للضرورة ومن الفراء ان اصل التي تا لا لارية والسبيل
ان اصل الذي هو بمعنى صاحب ولها في ذلك تفرقات مصفة (قوله وفيهما ست
لفظت) اما الاولى فهي لا تحتاج للعدد واما الثانية وهي حذف الياء منها مع بقاء الكسرة
فمن شواهدنا في الذي قوله

لا تعذر الدال لا ينفك مكتسبا جمعا ولو كان لا ينبغي ولا يذر

وفي التي قوله

شفت بك الـت تبتك فعل ما بك ما بها من لوعة وشعر لم
ومن شواهد الثالثة وهي حذف الياء مع اسكان ذال الذي لو تاء التي في الذي قوله

لفظ وقوله الى مائة حيث واذا فانها
تصغر ابدا الى جملة لكن لا تقتصر الى
مائة وقوله او خلفه لانفعال نحو قوله
- معاد التي احببتك حب معادا - وقوله
وانت الذي في رحمة الله اطعم ما ورد
فيه الربط بالظاهر واراد بالبولية الطرف
والمجور والصفة بالصريحة على ما سياتي
فيما بعد وحذا الوصول على نيتين
ومعترك فالنص لمانية (الذي) للفرد
للكسر عاقل كان او غيره (لا تقي) للفرد
لها (التي) عاقل كانت او غيرها وفيهما
ست لغت اثبات الياء وحذفها مع بقاء
الكسرة وحذفها مع اسكان الدال او التاء

وتدبدا مكسورة وصومنة والساحنة حذق لائف

والأم وتضبط الياء ساكنة (والياء) منهما (اذا ما تبا)
لا تكتب بل ما تليها (الياء وهو الذا من الذي واخاء
من التي (لوله العاطمة) الدالة على البنية وهي لائف
في حالة الرفع والياء في حالتي الجر والنصب تقول
اللائن واللائل واللائن واللائن وكان التليس اللذان
والتيان والذين والذين بالتيان بالتي الياء كما يقال
المعيلين والمعينين في تهيئة المعنى وما اشبه ذلك
ان الذي والتي لم يمكن لياتهما حظ في التصريك
ليتهما فاجتمعت ساكنة مع العاطمة ففسدت لائفا

الساكين (والنون) من متى الذي والتي (ان تعدد
فلا علامة) على تن يسهدها وجرى الرفع ضيق على
جواز وقد قرئ والذان يأتياها منكم وما في النصب
فعله البصري واجازه الكوفي وهو المصير قد قرئ
في السبع « ونسأ اننا اللذين اعلنا » بالفتحديد

والنون من ذين وقس) تكتبه ذا وتا (عدد ايضا) مع
لائف ويقاق ومع الياء على الصحيح وقد قرئ « فلذلك
برهانان » « واحد ابي عاتين » بالفتحديد فهما
(وتومس بذلك) الشفود من الحذوق وهو الياء
من الذي والتي ولألف من ذا وتا (قصدا) على لاصم
وهذا الشفود المذكور لغة تميم وقس وألف عددا
وقصدا للطلاق اخيه حكم تسمية الذي والتي وما (جمع
الذي) فشيان الاول (الال) معصرا وقد يمد فقال
الشاعر وتلى الاول يستحقون على الال

تقرن يوم الروع كالحدا قبل
وقول الآخر ابا الله للشم الالاه كاهم
سيتف اجاد الذين يوما مقالها
واكثير امصاله في جمع تن ويقال ويستعمل في غيره
قالا وقد يستعمل ايضا جمعا للتي كما في قوله في البيت
الاول على الال تراهن وقوله

مصاصها حب الال كس قبلها
والداني (الذين) بالياء (مطعما) اي رعا ونصا وحر
(يصيهم) وهم مذبول ويقال (يالوا رعا نطقا) قال
نص اللذين معصوا الضباها يوم الفضل غرة ماحبا
« تنبيه » من العلم ان الال اسم صغ لا جمع
فالعقل ويغيب فهما كالعالم والعالمين « ا « (بالث واللاي)

فلم ار شيئا كان احسن من هذا من « الال مرة صامر
وقوله ما الال يصومك سوا بعد يمد يد بالير لا كعمل البغي عدوانا
وقوله فسا نصن لك من اناش تصرموا بلاني من الال نصن فيه واقرأ
وقوله وكنت ولامر الذي قد كسيرا كاللا تري ربيته فاصطبرأ
وفي التي قوله

فقل لث تلومك ان نفسي ارواحا لا تمز بالضميم
وقوله ارمنا اللث لوت ذوي الفقر والذ ل فاسميا ذوي غنى وحزاز
ومن عوائد الاربعة وهي ذكر الياء في الذي والتي مفعدة مكسورة في الذي قوله
وليس الال فاعلم بمسسال وان ارمك لك للضمي
ينال به اللاد ويصلح به لاقرب اقربيه والضمي
ومن عوائد الخامسة وهي ذكر لياهما مفعدة صومنة في الذي قوله
انص ما سلطت فالكرم الذي يال الملم ان جفاه البني

قيل ولم تطف الخامسة والرابعة في التي وانما اخذ قريشا « ومن عوائد السادسة
وهي حذق الالف واللام وتضبط الياء ساكنة ما سمع ابو عمرو فانه قل
سمعت امرابيا يقرأ بالتحفيف صرلا لذين « وفي كلب العزلا لاي يحد بين
حد السلام السلامي لقرئ قرا اي بن كسب واين السبع واير جواه بتحقيق
اللام حيث وقع الذي جمعا ار فهدا (قوله) وتدبدا مكسورة وصومنة (في
الصريح ان الياء على لغة العديد اما مكسورة او جارية بيوم لاعرب وقد
تبع فيه جماعة منهم الجزولي لكن في الرفع ولا وجه لاعرب الشدد اذ ليس
الشدد موجبا لاعرب وليس محطوا في التي هذا كلامه (قوله) والنون ان
تعدد فلا علامة (يعني لادن حذق الون وبفاء لائف فهما وحذف ال) منهما
فيقال لادن ولين ثم ان الفزاة التي استشهد بها الفارح تسكن الراء من ارنأ
(قوله) وتومس) اي لا تأكيد الفرق بين تهيئة العرب والبي ولا الدلالة على
الجد في ذاك وتاتك وحصل فيه طبع كما يقول القزلب لم الفرق ان تعلق
بحوس كان ذلك السوء للازداء به واللا فليصر نظير قولهم عني جاء بك
(قوله) لال) يوزن الملا يكتب من غير واو (قوله) معصرا وقد يمد (المثل
بمد مرتب على ترتيب الف فابيت لاول للول وما يمدد الثاني (قوله)
الذين مطعما) في شرح الصهيل للصف لما كانت التهيئة من خواص لادمه
للتعكة ولحقت الذي والتي جعل لحاقها لهما معاوجا لمعارضها المخرف فاعربا في
التهيئة كما جعلت اصادة اي معارضة لمعارضها المخرف فاعربت ولم يعرب
اكثر العرب الذين وان كان الجمع من خواص لادمه للتعكة لاخصاص الذين
بالول العلم ومعهم الذي قام بغير على سنن المجموع لفظا ومعنى هذا وفي
التصريح الذين يكتب بالمد واحدة فرقا بينه وبين التثي ولم يمكن لال للتي

فلطلاق الجمع عليه معناه وما الذي فانه خاص بالفعلة والذي علم في العاقل ويغيب فهما كالعالم والعالمين « ا « (بالث واللاي)

بأبكت الياء وحذفها فهما (التي قد جعما)
التي مجددا وقد جمع خبره وبالألفي صلتى
بجمع أي التي قد جمع بالالف واللام
نحوه والالف يأتين الفاحضة من نهجكم
والتي يسن من الخبيث وقد تقدم
أنها تجتمع على لائي وتجمع أيضا على
الواو بأبكت الياء وحذفها وعلى الواو
معدودا ومعدورا وعلى الألف والنصر والاءات
منها على الكسري ما عربا أعراب أولات
وليست صله بصحوح حقيقة وإنما هي
أسماء جعوم (والله كاذبين نزوا وقها)
الله مستدا ووقع خبره والكاذبين صلتى به
ونزوا أي غلبا حال من ذاعل وقع وهو
الصغير المستعر فيه والالف للألفى
واللغى أن الله وقع جعما للذي غلبا كما
وقع قال جعما للي كما تقدم من هذا قوله
فما عابا لونا بأين منه

طبا الله قد ههنا الجعورا
والشعرى ستة عن وما وال وهو ذاك وأبي
على ما ساقى شرحه وقد لشار إليه في قوله
(وتن وما وال تساري) أي في اليموسية
(ما ذكر) من اليموسيات (وهكذا ذو
معد طي ٥ شهر) بهذا فاما تن فالاصل
استعمالها في الدال وتعمل في غيره لدارس
تدعيه به كقوله
أسرب القطا مل تن يجر جاحه
لعلي إلى تن قد هويت الجير
وقوله

الأم مباحا أيها الظلال البالي
وكل يعص تن كان في العصر الخالي
أو تخليص ماله في الخطأ نحو ٥ وله
بمسجد تن في السموات وتن في الأرض
أو اقترانه به في صوم

سابق الجمع فيجي على أصله من اجتماع اللامين وذكر غيره أنه على القول بالأعراب يكتب
لامين وعلى القول بابتهايم يكتب بلام واحدة لأن اللين ملان حالة واحدة وذلك يرجع
إلى أن خفض بعض أحدى اللامين (قوله) وأبكت الياء وحذفها فهما) تقدم فأكملت لأنه
لاصل في شرح التسهيل للمصنف وأبكت الياء هو لاصل وحذفها تنفيها واجتبابا للاسقاط
وقد بالغوا في ذلك حتى حذفوا الباء والياء من اللواي فقالوا الألا والوا ولم يجد هت على ذلك
لأن تصديق الرواة وقد أحصى عليه الشيخ كاتير نقل وعدم وجدانه هو غير دال على عدم
الوجود وهذا أمر مرجعه للفتة وليس من شرط النقل للفتة أن يجد المتأخر في ذلك نغلا من
العرب يصرح لفظها بل يكتب قول الفري العربي تقول كذا ولا يخطئ طبع المصنف
لم يدع دم الوجود استدلالا بعدم وجدانه وبأن وجدان العلف من شروط النقل يرجع بل
ذكر أن تصديق الرواة هت على ذلك الثبوت حتى استثناء من عدم وجوده استدلالا متصلا على
ما هو لاصل وهذا طاهر لا شرة فيه (قوله) وعلى الواو معدودا) أي شرحين على التسهيل
يصرح أن أصله اللواي فصنفت النام لم طبت الياء لوقوعها طرفا بعد الف ورواياته مع
كونه متصلا لا يصرح بغيره لعدم وقوع الياء بعد لالف حقيقة لعجز الاء الحذفية عنها مع
أن شرط ذلك لا أن يكون العمل المر الف واحدة وذلك لا يتأتى في اللين كالصولات
لعدم اتصالها للصريف (قوله) ومعدورا) استشهد له المصنف بقول الفاعل
جمعتهما من أينسق عكسار من اللواي يفرين بالصوار
وعلى الألف معدودا استشهد له بقول الكهيت

وكانت من الألا لا يبرها ابنيها إذا ما العلم لاحق لأم وسرا
وقوله لأخر

فدعي على العهد الذي كان بينا لم أنت من الألا لم عهد
(قوله) والاءات) استشهد له بقول الفاعل
أولئك الهواني الذين مضىهم وأحيانك الاءات زين بالكس
(قوله) واليني) أحارة لبيدوه ولا يجوز أن يكون المعنى والله وقع كاذبي في زيادة الياء
وتنوين وأخوه كقولهم

وأي من اللعين أن قدروا غوا وأن تزيوا جندرا ثيان أتروا علوا
أو وأو دون كقولهم

هم اللعين فكروا العمل مثنى يهرو الضمعيان وهم حناصري
(قوله) أي في اليموسية) ليس أميا حطعا بصلوي يانا لما فيه التسوي بل مقرر حال من
فاعل تسوي قصد به الإشارة إلى أن مسارة كل من هذه الألفاظ الجعوم ما ذكر سابقا أما هو
في حال موصليتها لا يعرفها ولذا عند بعد تنها فيه بين ذلك التبر وأما لم يقدم الضرف على
تسوي فغرا من معنى الحال من المستدا فادفع أنه ليس العرس مسارة هذه لما ذكر في
كل موصولا لأنه لا يفيد لانتراك الذي هو المصدر تدبر (قوله) فالاصل) أي الحقيقة
كما هو أحد الملاحظات (قوله) الأم التي) التمثيل به بناء على ما هو لأظهر من أن

المراد من متن الظلال البالي ليس إلا بدلالة السابق - الام صليها ايها الظلال
 البالي - واللاحق - وحل يعين من كان أحدث هذه • ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال -
 فاندفع قول الدمايني قد يقال في ميت امره انفس ان من كان في العصر الخال
 صادق بالظلال ويبرو يكون من التسم بعدة (قوله صل بين) اي الجارة على ما
 هو ظاهر (قوله ومن يفتت الخ) الصل على ما اما باعتبار كون من موصولين جن
 ما بعدما لان الموصول قد يجري مجرى الشرط في ذلك والصلية على ان الحكم
 المذكور يجري في الشرطية ايضا (قوله في صفات العالم) اي في ذوات العالم
 ملاحظا فيها حال لاستعمال صفة غير ما تدل عليه الصلة فلا يلزم ان كل موصول
 كذلك لم ذكر هذا بعد الذي قبله ذكر خاص بعد عام على ما وقع به التصريح
 في غروح السهيل باحسان ان غير العالم يحسب ما اذا كان الملاحظ ذوات أو
 صفات فان خصص لاول بما اذا كان الملاحظ ذوات ويجعل الطغف قربت لم
 يكن منه فخال (قوله نحو فانكسروا ما طلب لكم من الصل) في الكسفي
 ونيل ما طلب دعابا الى الصفة - وفي المواقف الخاضعية عليه استعملت ما في النساء
 مع اختصاصها ما طلبتها في غير الصل لان هذه الفرقة انما هي مد ارادة الفلت
 اما عند ارادة الرصد كما في ما زيد افصل لم كرم ولي للموصولة كالم من هفت
 من هؤلاء الرجال اي القامد او القاعد او نحو ذلك فهو بكلمة ما يحكم الجمع
 على ما ذكره للصف والمساكن ويبرها وان انكره بعض المراد هنا الصفة اي
 انكسروا للموصولة وهي صفة اردت من اليك واليب والقانية والسبلة والجنيلة
 وامداد ذلك وعلى غير ذلك من الاوصاف وقيل المراد الموصولة بانحاء الفتح
 والقصي في تزويد وقد خفي معنى قوله دعابا الى الصفة على بعض العلماء
 فزعم ان معناه الرصد الماخذ من المذكور بعد ما فعي ما طلب الطيب وهو صادق
 على العامل وبقره وما سحرى السحر وانث حبر بان السؤال غير ساطع بمعنى
 ذلك هذا كلامه وهو نهاية في الغامضة (قوله صحن ما يسع الخ) اي صحن
 الموصوف بسائر صفات الكمال الذي يفعل هذا الملك العظيم بالنساء عليه صحن
 القادر الذي سحرى لما فاللاحظ في استعمال ما حيفت صفة العالم عما نيل ان
 جعل الخارج ما حكى عن ابي زيد من ذلك شر صحيح غير صحيح (قوله)
 وما نفعنا من خير يوقى اليكم لم يوردها على انها عاية من الغرر وانما لم
 يقل نحو قوله تغلبي فيندفع ان الصواب يطهر الله لان يوقى اليكم لم يقع في
 الغرر ان لا جوابا لانه وما نفعنا من خير فما ذكره ملحق من عابتي (قوله)
 وهو هو الحصون بالذبح اي والمظرف حال منه (قوله من موصول) اي
 وصلته جلية من المذكور والمضروب ويعدو ذلك مخصص بلغة وهو رايه
 عند من يفتت الحصون حرا (اي لا حصن) اي وانها على رايه لا تكون بكثرة
 نامة بل اما ماضية او موصولة كما سبى الشرح في باب التخصيص وكذا قال

فصل بين نحو • ففهم من يمشي على بطنه ومنهم من
 يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع • والخرانة
 بالماثل في كل دابة وتكون بلفظ واحد بالذكر والمؤنث
 مفردا كان أو مثنى أو جمع والافكر في صهيروا اجبار
 اللفظ نحو • ومنهم من يؤمن به • ومن يفتت منك •
 ويجوز اجبار المعنى نحو • ومنهم من يستعملون اليك •
 ومنه قوله • تعلى فان ما نعتي لا تصونتي

نكن مثل من يا ذئب يسطحان
 واما ما فاتها موصولة لغير العالم نحو • ما منكم من يد
 ومنه الله باقى • وتستعمل في فية قليلا اذا اخطأ به
 نحو • يسر الله ما في السؤل وما في الاوص • وتستعمل
 ايضا في صفات العالم نحو • فانكسروا ما طلب لكم
 من الصل • وحكى ابو زيد • صحن ما يسع الزبد
 بصد • وصحن ما سخرى لنا وقول بل هي فيها
 لغوات من يغل وتستعمل في المهم امره كقولك وقد
 رايت شخصا من بعد انظر الى ما راى وتكون بلفظ واحد
 كتن • تشبه • تقع من وما موصولين كما مر
 واستغماطين نحو من • حلت وما نعتك وشربطين نحو
 • من يدي الله هو البهتي • وما نفعنا من خير
 يوقى اليكم • وتكررت موصولين كقوله

الاربع من تفتت ما نفعنا من خير
 وقوله • وب من اصحبت فيطأ طم
 قد تعلى لي مولا لم يدل
 وقوله • لما نفع يعلى اللهب فلا تكن
 لحن يود بعد الاخر ساء
 وقوله • ربما تكرو الغوس من لاه
 وله فرحة كحل العال
 ومن ذلك فيها قولهم مروت يتن معجب لك وربما
 معجب لك ويكزا ايما تكثرى تخشى اما من هو
 راي ابي علي رما انها في قوله • فممن من هو في سر
 رادش - تمر والغال مستر وهو الحصون بالذبح
 وقيل غير من موصول داخل وقوله • ومنه ما خرو
 آخر مدشوش على حد شعري شعري واما ما على
 راي البصريين لا لا حصن في نحو ما احص زبدا اذ
 المعنى من حسن زبدا على ما سأل بيانه في بابه

وفي باب نعم ونعم عدد كبير من التعريين للناظرين منهم المستعري في نحو عمله صلا بما عاى نعم شيا فما نسب

على التمييز إما لا فللمعاني وغيره وما ذكره النظم من أنها اسم موصول ذو ملحظ الجمهور ويذهب للمازني إلى أنها حرف موصول ولا غشش إلى أنها حرف تعريف والدليل على اسميتها إحياء الأول من المعير عليها في نحو قد افلح الله في ربه وقال المازني ما قد على موصوف مستوف ورد بأن ملحظ الموصوف ملطاف لا يصفى في غيرها إلا ضرورة وليس هذا منها الثاني استقصان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو جاءه الكريم فلو أنها اسم موصول قد اهدئت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لغير غلها من الموصوف الثالث أصل اسم الفاعل معها بمعنى الذي فلو أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها لحق منه بقوتها الرابع دخولها على الفعل في نحو

ما أنت بالحقم الزمعي حكومت ه ...
والعروة مخصصة بالاسم واستدل على حرفيتها بأن العامل يقتضها نحو مررت بالشارب فلما جازى صارب ولا موضع لال ولو كانت اسما لكان لها موضع من لأحارب فحال الشاربين الدليل على أن الالف واللام حرف قولت جاءني النظم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم الاء لأنه على هذا الدير مهمل لانه صلة والصلة لا يصلط عليها عامل الوصول وإجابتي شرح السهيل بل معنى الدليل أن يظهر صلته على الوصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة غير اليتكسب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والمجمل لا تتأثر بالعوامل لها كانت صائفة الالف واللام في اللغات غير جملة صحيح بها على معصي الدليل لعدم التانع ه .هـ . وادعى عصار اهـ : بأن اللفظ نحو الصارب والصاربه والصاروين والصاربات وما ذو هي الفاعل وهـ وهـ قال الشاعر - ذاك خليلي ذو يمامش

يزي ولغني باسمهم واسميه
ونال لآخر
فولوا لهذا البرء ذو جاء ساميا
علم على الشرقي الغرائض

بعض من لا غشش ككن في اللفظ والفاصلة تقع في ثلاثة أبواب أحدها التعجب نحو ما حسن زيدا للشيء حي حسن زيدا جنز بذلك جميع البصريين إلا لا غشش فغيره وجوز أن تكون معرفة موصولة والمجمل بعدد صلة لا سهل لها وإن تكون نكرة موصوفة والمجمل بعدد في موضع رفع نحا لها وطبعا ضمير البتداء مستوف وجوبا وتقديره شيء طعم (قوله على التمييز) الطاهر أن التمييز للتوكيد حينئذ وما وصف شيء الذي وقعت عليه ما بطعم فلا ينسب موصوع المسألة وهو أن ما نكرة تامة إلا أن يرد من فضامة مفعول ما لا أنه شيء زائد عليها (قوله ملطاف) هي كون المثل صالحا لمباشرة العامل وكون الموت بعض اسم مجرور بلي أو من (قوله وليس هذا منها) أي لانها مع دخولها حينئذ بتأويل المصدر وهو لا يسع أن يفسره العامل الذي هو المفعول مع كونه ليس بعض اسم مجرور بين ولا يفي . هـ . ما قيل قد يقال هو من الأول لأن التثنية صالحة لمباشرة العامل غير صحيح (قوله نحو جاءه الكريم) أي على أحد اللذين فيقول الشارح وفي الصفة المشبهة غشش فلا يرد أن كرم صفة مشبهة والالتصاف بها حرف تعريف (قوله لكل اللفظ) أي لكن منع اسم الفاعل من العمل حين كونها غير موصولة حال كونها معها أحق من عمله حال كونها بينهما وبين الأوزم يكون ال تلفظ مغشوشا من الجواز بتوكلها حينئذ من خصائص لاسماء التي أصلها المجرد فلا يعمل ولذا الزيد لا غشش أن اسم الفاعل لا يعنى الماضي لا يعمل معها (قوله الرابع دخولها على الفعل) الاستدلال به ابن برهان فقال المصنف وهو قوي لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التقيس في اختصاصه بالفعل فكما لا يدخل ذلك على اسم فكذلك لا يدخل هذا على فعل (قوله واستدل على حرفيتها بأن العامل اللفظ) استدلال أيضا بأنها لو كانت اسما لكانت من لاسماء الطائفة وليس شيء منها على حرفين لمدعها حرف وهـ ل وكسرت حرفها كونهما تكرر وهـ في لاسماء إلا ما ندر من أبين الله ولجاء الفصل بينهما وبين صائتها بمفعول الصلة كالم ال زيد صارب كما جاز الذي ريدا صرب . واجب عن الأول بأن لاسم الطائفة ورد على حرف فالوا لم الله وحرفته وصلية مع كونه عربيا فكان اللفظ بذلك أجدر واد اجاز سيويه قياسا إذا سميت بناء أصوب أن تغفل أن بالحق معرفة الوصول عربيا صار على حرفين ابتداء وصل على حرف بل ربما ورد لاسم العرب على حرف في الخليل حكى ابن عسقم عن طيب شربت ما هـ وعن الباقى بأن فتح حرفته تشبها له بالحرف هـ وعن الثالث بأن عدم العمل بالفعل لما بين ال وصلها من شدة الارتباط بخلاف صلة الذي كونها جملة (قوله قال الغلوين الدليل على أن الالف إلى) ذكر هذا ولم يتعسر على ما مله لما تضمنه من الزام بناء الصلة الذي لم يعلم ما قبلها وتغوت له بأنه مرتضى مثل الشاربين (قوله بأن

مقصي الدليل) يعني ان ما زعمه من لزوم بناء الصلة ليس مقصي التواعد ولا دلته انما معناه
 ان يظهر عمل العاقل في ظاهر الصلة كما هو في مجز المركب للزجي الشبيهة به لكن اذا
 كانت الصلة جملة تخرج من ذلك لما في الجملة لا تكثر بالعوامل فالاعتناء ان الدليل
 في عبارة شرح السهول لم يرد منه دليل المثلين كما لم يكن كونه اذا سلت مقدمته انما
 يقضي لاصال لا ظهور صل عامل الوصول في ظاهر الصلة بل اريد منه ان نسبة الصلة
 من الوصول نسبة مجز المركب من المركب لا انه يؤخذ لولا بينهما مجزا وما بعده بيان
 له وتفصيل كما تغول مقصي الدليل حدوث العالم فانه حفيو وكل حفيو حدث يصرح
 بذلك في ظاهر العبارة . واطم ان البدر الاميني اعرض ذلك الجواب فقال وفيه نظر فان حتى
 لا يعرف ان يرد على الوصول كونه المصدر وانما هيء بالصلة له يصلحها بدليل ظهور
 لا يعرف ان اي للوصول كالم ايم مرجه وفي اللذان والثلث على القول بغيرها واللفظ
 على لغة هذا كلامه . ورد بان يظهر لا يعرف في اي وما معها لما قلتم بكل منهما ما عدت فضلا
 من صلته او بالفضل اما في اي فالاصاحه واما في غيرها فالتنية والجمع فانه اكسها شيئا
 سوروا بالحققة لا يعرف من متيات غيرها والتجسست على دعاء مع ما علم من ان التنية
 والجمع لا يصغر والتكثير ترجع لثانيه الى اصلها (قولهم مع بقلة الياه على الصم) لا ولي
 اسقاط بناء لان ذو منية على السكن (قولهم واطلق ابن صغير الخ) تحقيق هذا الكلام ان
 ابن صغير ذكر ان ذو وذات مدحني يتبين وصعنا واطلق كلامه في ذلك حيث قال
 هذه العبارة تغول في تمنية ذو الطائفة ذوا وما وذوي نصبا وجرا وفي جمعه ذوا وذوي كذلك
 وفي تمنية ذات الطائفة ذواتا وذواي كذلك وفي جمعها ذوات بالصم في الاحوال كلها هذا
 كلامه فلم يعبده يكونه سماعا ولا قياسا وذكر الصنف ان السموع انما هو ذوات وذوات وطية
 لا ينشئ لابن صغير ان يطلق مكانه احد فيه على غير ما لم يسمع على ما سمع . قال
 في شرح توبه ومهم تن يقول رابت ذات صلت وذوات صلت يعني التي واللائي كما مر
 التنية عليه . واطلق ابن صغير القول بتجنيتها وجمعها واطم حمله على ذلك فويل ذات
 وذوات بمعنى التي واللي فاصريت عنه لذلك هذا كلامه . وذكر الشيخ لاير ان ذاك من
 المصنف مع ابن صغير كونه لم يحيط تسه وجمع ما ذكر كنه نقله ابن السراج عن العرب
 واليهودي في لارديه . قال في شرح التسهيل بل بناء صاحب لارديه وابن السراج عن العرب
 هذا كلامه . وجدند قول الفارح في تسمية الخ جعنا بالقول كما يدل له عبارة المصنف التي
 بانا ولا يصاح لملق لافاق حيثند على ما هم وقد يجوز ان يعطى بالملق ولا يتجنى لملق
 للقول حيثند على ما هم ومعنى لا لافاق انه لم يعبده يكونه سماعا ولا قياسا واللي ان ابن
 صغير اطلق القول في تمنية ذو وذوات ولم يعبده بصاح ولا فيليس فاحتمل ان يكون سماعا
 وان يكون قياسا والمثلين ليكون السموع ذات بذوات صلت ان الحامل له على ذلك لا لافاق
 ويلهم ذات وذوات يانه فليس عليه ما يعي من التني طائفا وجمع الاذكر يدل لذلك ما ذكرنا
 والتعريف بملق ولاستدراك بلكل . وما قبل بملق الجار بالقول ويراد من لا لافاق عدم تنيد
 ما ذكر بعض طي صغير صحيح لانه يادعاه قول النظم واطم الخ ولاستدراك بلكل الخ ايضا

وقال لآخر

فاما كثرهم مرسون ليعهم

فصبي من ذو حدم ما كانيا

وقال لآخر

فلن الماء ما ابي وجدي

ويعري ذو حفت وذو طويت

والشهور فينا البلاء وان تكون بلفظ واحد

كما في الشهود وبعضهم يرميها اعراب

فهي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين

قوله فصبي من ذي حدم ما كانيا

(وكانيا ايضا لديهم) اي عند طبع

(ذات) اي بعض طبع الخي بنو تـ

الثاني مع بقلة البناء على الصم حتى

المرء بالفضل ذو فضلك الله به والكرامة

ذلت اكرمكم الله به (ورويح الابي اي

ذوات) جمعا لذات غلال الراجز

جمعها من اثنى موارى

ذوات ينهض بغير سائق

• تجيبه • طاهر كلام الفاضل انه اذا

اريد غير معنى التي واللاي يقال ذو على

لاصل واطلق ابن صغير القول في تمنية

ذوات وجمعها فقال النظم واطم

الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات

بمعنى التي واللي فاصريت عنه لذلك

لكن نقل اليهودي وابن السراج عن

العرب ما نقله ابن صغير (ومل ما)

لوصولتها فيما تقدم من انما تسند

بمعنى الذي ورويه بلفظ واحد (ذا)

اذا وصت (بعد ما استعجم) بتفاني

(او) بعد (عن) استعجم على الاصغر

وهذا (اذا لم تلع) ذا (في الكلام) والرد

بالعائنه

فانك علمت ان احرام الفصح لاثير نص في خلاف ما ذكر ، بقي انه قل عن بعض المحققين انه قال الردود عليه انما هو لاطلاق في جميع لغة طبعي واما كون ذو كلفي وتجميع عند بعض فهو ثابت . له . فيحصل وهو لاظهر ان يكون للرد من التورك على المصنف بانه جعل الرد على ابن صفور القليل بناء على كلفه وليس كذلك وانما الذي ينبغي ان يرد عليه الاطلاق في جميع لغة طبعي لثبوت ما هذه قطعاً لا ظناً . ويحصل ان يكون رداً على الفصح لاثير تابعيه المستدركين على المصنف بان ذلك الاستدراك منهم مبني على ان الذي رده المصنف على ابن صفور لاطلاق في مجرد كلفية ذو ذوات وجعلها وليس كذلك لثبوتها قطعاً حتى عند المصنف انما الذي رده عليه لاطلاق بمعنى عدم التقييد ببعض طبعي وغيره غشاً فيعتبر كل التدبر فانه لم يتصل فيه الناطقون (قوله ان تجعل مع ما اوتى اسماء واحدا مستلها به) تفسير لانهما بذلك احتراز من ان يراد به زيادتها كما انصاه كلام بعضهم فانه انما يلبس الكوفيين لان البصريين لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء ويصرح على كون المجموع اسماً واحداً ان لا تصنف الف ما وعلى كونه للاستعمال ان لا يصل ما فيها فيها واليه ذهب جماعة وذهب الى الجواز في خصص ماذا عاينهم . وقد دارت المسألة بالاندلس بين ابني المحسن بين ابني الربيع ومالك بن البراء حتى ان مالك كتب الرمي بالمصا والصوب بالمصا وفيه حادثة لا ينبغي ذكرها وفي ذلك قال الاستاذ ابو الحسن

كان ماذا ليها عدم
ليني يا مال لم ارجا انها كالشار تعظم

وقال مالك بن البراء

ما لم قسم كان ماذا ليت شعري لم ماذا
واذا عابوه جهلاً دون علم كتابنا ماذا

ومن الغريب في هذا الكلام ان الناح الحاص اياً بكر بن حيش لما قال في تصحيحه للشعور - فماذا على كل من الحق ارجيت - اعترض عليه ابو ركباة الغرني الملقب بالشرقي بحمل النصب الحشد عند نفسه بما صرح استعمال المحسن ماذا في البيت تكثيراً وخيراً والمعروف من كلام العرب استعمالها استعمالاً فاجاب ابو بكر المذكور بقوله اما استعمالها استعمالاً كما قال فكثير لا يحتاج الى شاهد واما استعمالها في الس صحتها العرب للكرة فكثير لا يحتاج الى شاهد لو وصل بصاً ، واستعمل كنناً ، لم يتعرض على ولي . ولا تنكح في هلي .

وليس يصح في الادخال سبق اذا احتاج النهار الى دليل

قال الله تعالى في سورة نونس : قل اطروا ماذا في السموات والارض وما تبني الاياد والار عن قم لا يمينون ، ووقع في صحيح البخاري في راء المؤمنين من المشركين يوم بدر واذنا بالطيب غلب بدر من العيلت والشرى الكرم وماذا بالطيب ثاب بدر من التيزي نكل بالاسلم

وفي السير في راء المذكورين ايضاً

ماذا بيدر فالغشغل من مرابطة جلاله

ان تجعل مع ما اوتى اسماً واحدا مستلها به ويظهر الاثرين في البديل من اسم الاستعمال وفي الجواب فنقول عند جعلك ذا موصلاً ما ذا صنعت اخبر لم شر بالرفع على البدلية من ما لانه معداً وذا وصله غير مطلق من ذا اكومت ازيد ام ضرر قال الشاعر
الا تسالان المرء ما ذا يصلون

انصب فلفي ام حلال وبالمثل وتقول عند جعلها اسماً واحداً ما ذا صنعت اخبراً ما شر اوتى ذا اكومت ازيد ام ضرر بالنصب على البدلية من ما ذا ام من ذا لانه منصوب بالمفعولية مقدماً وكذلك تفعل في الجواب نحو : يسألونك ماذا ينقون قل الصفو ، قرا ابو ضرر برفع الصفو على جعل ذا موصلاً والباقيون بالنصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى : ما ذا انزل وبكم قالوا خيراً . قل لم يعظم على ذا ماوتى لاستلهايمان لم يخبر ان تكون موصولة واجارة الكوفيين تمسك بقوله حدس ما لعلك عليك امارة

فجريت وهذا تفصيل ملحق وخرج على ان هذا ملحق بجملته اسمية وتفصيل حال اي وهذا ملحق بمسبولا . تنبيه : يفترض لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق ان لا تكون متشابهة بها نحو ما ذا التواني وما ذا الوقوف وصكت ضد لوصوحه (وكلاً)

وهذا العصر لامية ابن ابي الصلت التقي . وقع في لاغاني الوليد بن يزيد يرثي نديما له
يعرف بابن الطويل

له قيسر سمعت فيه ظلم ابن الطويل

ماذا تصنع اذ تسوى فيه من الرأي لاصيل

واجلى من هذا واهلى . واحق بكل تقدير واولى . ولكن الوار لا تعيد رتبة . ولا تضمن

نسبة . قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . ماذا انزل الليلة من اللعن . وهو في الصحاح .

ودقع في الحماسة وقد اجمعوا على الاستشهاد بكل ما فيها

ماذا احال وبيرة ابن مسالك من دمع بلصكية طيه وبسالك

وفي الحماسة ايضا والطيها لابي دهل

ماذا راينا غداة الخلل من زمح حد الغرقى من خيم ومن كرم

وقع في نوادر العالى لكعب بن سعد القنوي يرثي احاء ابا الخوار

هوت امه ما يبعث الصبح غاديا وماذا يرد الليل حين يسووب

ودقع في شعر الخنساء ترى احاء صغرا

الا نكلت لم الذين غدوا به الى القبر ماذا يحملون الى القبر

وقال قيس من عبراتهم وفلسن لي ماذا لقيت من الهوى وايمسا

وفي الحماسة ايضا ماذا من البعد بين البطل والمجد

ودقع في الحماسة ايضا وهو لامرأة

هوت امهم ماذا بهم يوم صرعوا بحيشان من اسباب سجد تصروا

ارادت ماذا تصنع لهم من اسباب سجد يوم صرعوا بحيشان . ومسا يظهر به قول ابي

الطيب المتبي

ماذا انيت من الدنيا واصبرها انى بما انا بك منه محسود

وموله وماذا بمصر من الصعكات ولكنه عحك كالكس

ومن ملح المتأخرين كان بمرسيت ابو جعفر المذكور في المطمح وكان يغاب بالبعير فقال فيه

بعض اهل صره

فالوا البعير بهيجونا فقلت لهم ماذا دعيت به حق من البقر

هذا وليس بنور دل هو ابنه وابن مشرلة لاننى من الاذكر

وانشد صاحب الزمر ولا اذكر فتلله

ماذا لعبت من المستعرجين ومن قيس قولهم هذا الذي ابتدعوا

ان فات فاميت بكرة يصكون لها معنى يخالف ما قد روا ومعموا

ولما لمحت وهذا الحرق متصب وذات كخص وهذا امس يرتفع

ومرنا بين عيد الله واجتهدوا وبين زود حجاج الصرب والرجع

وقال صاحب الزمر ولا اذكر فتلله

الا في سبيل الله ماذا تضمنت بطين البرى واسدع الباد المعمر

هذا ما حصر بفعل الله من الاستعداد على ان ماذا تصعد بمعنى الخبر والتكثير والله الذي لا اله غيره ما طالعت عليه كتابا • ولا فقت فيه بابا • وانما هو امالة من حصر التذكير • وصياغة ما فات به شك لا فكار • والى مما سد به السمع • ايام خلو الذرع • وعقدت عليه الجبا • في صر الصبا • ورحم الله من تصفح • وتلح فصح • وصحح ما وقع اليه من اخلل • واصلح ما رجع لديه من اخلل • فخير الناس • من اخذ بالبر ولا ينس • فصر من جهله • ولذكر من علمه • وانما المؤمن اخرة • وتصابه في الله رفته وطرفة • ولهم في السلف الكرم • ومخاطبتهم على الجد القديم • اسوة كريمة وقوة • الى هنا كلامه • قال ابن الجراح اظهر تصديق هذا كلام الرئيس • ولاسمى الخيس • واستحضار كلام لادبا • وسير الشاد الىها • وسالطته مع فرسان العاني • ووصله تلك المقاتل • وقد كان حامل لواء الادب • وفلق ابنه جنسه في مرقب الطلب (قوله اي كل الموصولات) اي السابقة نعت او مفترقة بقرينة كونه تفسيراً للمعبر العائد لما تقدم فخرج الموصولات المفترقة (قوله يلزم بعده صلة) ان جعل ضمير بعده الصلة امتنع كونه ظرفاً لزمان او مستقراً حالاً من صلة سواء كان صلة فاعلاً والارباب مصدوف اي يازمه او مفعولاً والارباب الماعل لما يدي اليه من بعدوية الفصح من نفسه او تعدد الصلة لكل موصول وان جعل لكل كما هو مقتضى تذكيره جازت لاربعه (قوله تعرفه وجه بها معناه) اي وضعها عند نال الرجب ان الموصولات معارف وضعها لما مر ان وضعها على ان يظلمها التكلم على ما تقرر عليه عند الاختلاف كما هي غاصبة المعارف ومن لم يجب كزنها بقرينة يكون مصروفها حكماً معاني الوضوع المعطى قبل حال الخلف والجملة الانشائية ظاهرياً كانت او غير ما عر معرفة المصنف ان بعد ايراد معنيها قال ويهنا سقط اعراض عن قول ان الموصولات قد تعرف بالصلة وهي جملة مهلا تعرفت بها السكرة الموصوفة فينتفي ان لا يكون في قولك لقيت من صرته فرق بين كمين من موصولات او موصوفة هذا كلامه • وللسيد السند في حاشيته الطولي في تحقيقه كلام نفسه فانه قال ان الموصولات فيها اشارة الى عام المتعاطف بعد من حيث هو معين بعده بتعريف الموصوفة وان وجوب علمه بالاسية الوصفية لا يقتضي تعيين الموصوف مدهد وايضا الموصولات مستعانة في ذلك المعنى اما لانها موصوفة لاهليات واما لانها موصوفة للمهمز كلي يستعمل في جزئياته المعينة والموصوفة مستعانة في مفهوم كلي وان كان مختصراً في معين فلو فرضنا تعدد محضون متعاطفات واسمعت الموصولة كان صدك الى معين ولا يد من قرينة جبر بها ما صدته فان احتاج المتعاطف الى ان يسعر لجماع القرينة عليه كان ذلك استغناء عن المعنى الذي هو المصدر بعينه واما استعانة الموصوفة كان مضيقاً معهما كلاً ولم يكن به حاجة الى نصب قرينة فالو فرض هلك استعمار لم يكن معاناً بالمقصود اوضحه بل باعوار ذلك المعنى المصدر حيث لا يوجد خارجاً الا في ضمن معين منها • انتهى • واعرض تعريف الصلة للمعبر بانها جملة او موزنة بها والجمال تكررات فكيف تعرف الموصول • واجيب بمنع كون الجملة تكررات ولو سلم فالمعروف في الحقيقة اجتماع الموصول والصلة (قوله انه لا يجوز تعدد الصلة ولا معنى منها الخ) طعن ما في الصريح ويشير اليه قول النوارح سابها

اي كل الموصولات (يلزم) ان تصكون (بعده صلة) تعرفه ويتم بها معناه اما مفعولة نصح جاء الذي احكرتمه او موزنة كقولك

نصص الا الى فاجمع حصر

علت ثم وجههم اليها اي نحن لالى عرفوا بالنسبة بدلالة المقام وانهم يقولون بعده انه لا يجوز لتقدم الصلة ولا تنوع منها على الموصول واما معناه وكافوا فيه من الراغبين • ففيه معاني مصدوف دلت عليه صلة ال

ويتم بها معناه ان الصلة من كمال الوصول ومنزلة منزلة جزؤه للتأخر وجزؤها خلفها لان
جزء الجزء جزء ولم يخص المشرح الفصل بين الصلة والوصول وان اجزى بالجملة لاختلاف
اظهارها بل في كلام المصنف لا دلالة له على تخصيص حكمه والتعبد بعلی الوصول للاشارة الى
انه مورد للنسب فيجوز تقديم بعض اجزاء الصلة على بعض (قولهم لا يصلها الي) هو مبني
على ان ال موصولة وهو غير محتمل قال اليعاقبي وفيه يعلق بالرازي اذا جعلت للتعريف
وان جعل بمعنى الذي فهو حقيق بمحذوف بينه الزامدين لان حقيق الصلة لا يقدم
على الوصول (قولهم ويشترط في الصلة الي) يريد ان العوض من الصلة تعيين البراء من
الوصول فان اريد به معهود هدية بلعني كاعم اي معين فلا بد من هدية الصلة ذلك
المعهود لتعيينه من تلك الجهة فردا كان نحو جاء الذي قام ابيه او جنسا كما في نحو ه كفل
الذي يتيق به وقد يراد به على خلاف الوهم منهم تخفيما وتبويلا فلا بد من انتهالها نحو
ه تخفيهم من ايم ما غشهم ه اي تخفيهم من ايم ما سمعت قصته ولا يعلم كنهه **اي** الله اما
المهديه بلعني لانه فيكون لها كما يكون لغيرها اذ هو كالعرف باللام قال المصنف في شرح
السهيل للنهروى تعبد الوصول بها بكونها معهود وليس لارا اذ قد يراد بالوصول معهود فنكون
معهوده نحو ه واذا قلنا للذي انتم الله عليه باصحت عليه ه وقوله
الا ايها الغلب الذي فاده الهوى ابقى لا اقر الله عليك من قلب
وقد يراد به المجلس فواقته نحو ه كمل الذي ينس بها لا يسمع **اي** دلفا ومدا ه وقوله
ويسعى اذا ابني يهدم صالحي وليس الذي بني كفن غانه الهدم
وربما قصد الغنيم تنهيم كونه تداي ه غشهم من ايم ما غشهم ه وقوله
فلن اطلع اطلب وان يباب الهوى فعمل الذي لا تمت يلب صاحب
وقوله وانما اذا ارسلت طرفك راكضا لطلبك يوما انتبهت للسلطان
وايت الذي لا يحمله انت فادرك عليه ولا عن بصره انت مسابر
انتهى ه وفي حواشي شيز لا سلام الخفيد على شرح المختصر السعدي بهذه العبارة فان قيل
الوصول مرتفعه معهوده للمطالع بانها الصلة فلا ايها فلما ذلك بالمراد الى اصل وضعه ه
انتهى ه وتن تدبر ما ذكرنا علم ان دعاء على قول ان عرفت الصلة الوصول مع ايمانها في نحو
ذلك فلا معنى لانها العهود **والا** فكيف يكون الوصول معرفة بها والتزويل للذكر لا دخل
له في التعريف (قولهم ان تكون معهوده) اي ساء كان المعهود فردا حكما في قولك جاء
الرجل الذي اكرمه او جنسا كما في ه كمل الذي ينس ه وجاء القوي الذي غرته ه (قولهم
وجله او شبهها الذي وصل به) مدحا وخير اي اصلة جلته او غمه جلته والاول للاستبانه
وليس للطف على صلة **والا** اكملت الجملة او شبهها غير الصلة مدحا الذي وصل به الي
(قولهم من طرف وسرور تامين) هو يبالي لبه الجملة وغومه من ذلك لا يدا الى ان غمه
الجملة في صلاتهم يريدون به الطرف والمحرور المذكورين ولا يجلول الصلة وان كان قد
الطلق صلح التوجيه عليه ذاك ولهذا ذكرها المصنف بعد في قوله ومعه صرحت صله
ال ه فما قيل ومن شبه الجملة الصلة لا يتيق ويجوز قول المصل واسم الفاعل في المصارب

لا يصلها والتقدير وكانوا زامدين فيه
من الزامدين ويشترط في الصلة ان تكون
معهوده او منزلة منزلة المعهود والا لم
تصلح للتعريف فالمعهوده نحو جاء الذي
قام ابيه والمتره منزلة المعهود في الواضحة
في معروض النهويل والتعظيم نحو ه غشهم
من ايم ما غشهم ه وقوله الى عده
ما اوحى ه وان تكون (على صير لائق)
بالوصول اي مطابق له في الاستعداد
والذكر والمروءة (منفصلة) اجعل
الربط بينهما وهذا المعبر عن المقاد على
الوصول وربما خلف اسم ظاهر كقولهم
معاذ اني اصنالك حب سدا
وقوله وانما الذي في رعدة الله اطع
كما سبقت لاسارة ابيه ووجهه فلا بد من
عليه ه تنبيه الوصول ان مطابق لغيره
معناه فلا تنكأ في الصلة وان خالف
لغيره معناه فالت في العادة ووجه مراعاة
اللفظ وهو لا يختص بمراعاة المعنى حكما
سبقت للاشارة اليه وهذا ما لم يلزم من
مراعاة اللفظ ليس فان ايم انما يصراط
من سالك لا من سالك وصحت مراعاة
المعنى (وجها او شبهها) من طرف
وسرور تامين (الذي وصل به ه
الوصول (كس عدني الذي ايه كفل)
فندي طرف تام صاته من وابنه كفل
جمله اسمية صله الذي واسما كان الطرف
والمحرور الزمان شبهها بالجملة لانها
بطابق معناه لا ليعين كونهما مما طابق
يعمل مسند الى مصر الوصول تقدير
الذي استغرقت عندك والذي استغرقت
الدار وخرج من ذلك مالا منه الجملة
منهما وهو الطرف والمحرور المتصل
نحو جاء الذي ايم والثاني بك فانه
لا يجوز لعدم التقدمة تنبيه ه من شرط الجملة الوصول بها مع ما سبق

بمعنى الفعل وهو مع الرفع به جملة واقعة صلة ليس بباطل لاجاز ان يكون معناه
اسم الفاعل بمعنى الفعل والفعل مع الرفع به جملة فيكون اسم الفاعل مع مرفوعه
في معنى الجملة وكما وقعت حتى صلت فكذلك هو تقدير (قوله ان تكون خبرية)
لا يخفى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وذلك فرع وجوب الحكم
المجهول حاله من حيث الطاعة اذ هو المطابق بالعكس وهو غير موجد في جملة
الصلة لا بالغة الترتيب من الفعل فمخرج نسبتها من كونها معدومة لذاتها من
حيث الصلة بها الى تعيين الموصول فمطلق الخبرية عليها مجاز بلعبار ما كان
او ما يكون او الكمية ومن جملة الصلة في جميع ذلك الخبر والنعت والحال
وهذا خلاصة ما قال السيد السند في اطلاق الخبرية على جملة الصلة تجوز
لعدم الحكم المجهول فيها ودخل ذلك الجملة الواحدة اخبارا ونعتا واحوالا طبعست
اخبارا اي كلاما غائبا لا يطلب فمخرج نسبتها من كونها مقيدة بالذات له .
فعله لعدم الحكم المجهول فيها اي جملة الصلة ليس فيها حكم بالفعل في حال
كونها صلة يقل ان مجهول حاله يطرأ لثلاث حتى يحتمل المطابقة للواقع
وهدها وقوله فمخرج نسبتها حادثة لثلاث العلة . وما يدل عليه اثبت سحر بل
الخبر لا يقتضي في معناه مجهول الحكم منع والسند ان المراد من جهالة الحكم
عدم معرفته صدقه من كذبه لذاته وهو عين قولهم ما احتمل الصدق والكذب
لذاته فقد اضربا في مذهب الخبر جعل الحكم بل لم يحضرا فيه غيره . وما استدلل
به على ذلك من انه لو اضربا في مذهب الخبر جعل الحكم لم يكن ما قصد
به الصلة لان الخبر خيرا فالحال المأمرة لوجود تلك الجملة المذكورة في الخبر
الذكور لا حصوله الصدق وان كان بالظن لذاته اي ثبوت شيء او سلبه منه
اذ ليس فيه ما يقتضي زوال الحكم طعنا فليت ثبت كل الثبوت (قوله معصوم
على اصدار قول) اما اصدار طابع مع انه يمكن الخبر حتى على ان الصلة ازورجا
وهو لملي معصوم يدل عليه جملة الصلة وحاصل لملي معصوم لعدم النصف
فيه ولا طراده ولكونه المنذور من العلم في اصل ما ذكر (قوله وان كانت
مندم حادثة) ان كان دل دخول ما مسلم ولكنه لا يتفق وان كان بهذه الطاعة
منه لانها لا تضاهي الصلة كما صرحا به فقد قال الرضي وقد اجاز ابن خروف
وقوع الاحجية صلت من دون اصدار القول نحو حاء الذي ما احسنه ونعمه
ابن بابويه وسكر الاخرى وهو الوجه لكونه انتفاء هذا كلامه (قوله والمراد
بها ما اسم الجملة واسم الفعل اي) صر بذلك دون ان يقول ما كان كالصواب
والصحيح القسار الى الوصف المتأخرى معصوم ما ذكر اذا اريد به الصوت
مصورونه صفة مشبهة وتدخل في صفة قوله وفي الصفة لطبيعتها حلق
(قوله صلت طعنا لا سميت اي يدلل صمد الخبر بان على موصوف وتعمل
الصمد والعمل على الصفات (قوله) ومذهب البلط جواره اختيارا) استدلل له

ان تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز حاء الذي
اسم به او لوجه قام له وحده الله خلافا للسند في
الكن والظن في الاخيرة وما قوله

واني لارج غيرة قبل التي

لملي وان خلطت قولها ازورجا
وقوله - وما ذا عسى الراءون ان يصدقوا

سوى ان يقولوا اني لك معلق

معصوم على اصدار قول في الظاهر اي قبل التي اقول

فيها لملي ازورجا وان ما في الذنبي اسم واحد وليست

ذا موصولة لموصولة معنى فعل في المعنى وان تكون غير

نقصية فلا يجوز حاء الذي ما احسنه وان كانت

ه دهم غيرة واجارة يصح وهو مذهب ابن خروف

و . على حراز الصلة بها وان لا تدعى كلاما سا

ولا يصح حاء الذي كنهه دهم (وصف صريح)

اني حكاية الوصف . صلة ال / الموصولة والمراد بها

ه اسم الفعل واسم الفعل واحد اللفظة وفي الصفة

التيهت حاء وهو المعنى اي لا تزول والفعل لانها

لاست ومن كانت ال / انما على اسم الفعل

لست موصولة بالانطلاق وفخرج بالمصيرحة الصفة

التيهت ه / لا سميت نحو الخبر وهو احب

فعل في / يا حروف تعرب لا موصولة والصنعة

ه دهم ه / ال اسم الفعل معنى ومن لم يحسن

صلة / فعل تابع سحر . والله وكن معصوم / ومن لم

فهم . ان الله تعالى والمصدوق والموصول الله فرضا

حدا . وان لم يثبت فيه دعواه ان يدخلها على

الفعل في على صورة المعرفنة المتضمنة للاح فرضا

لعدم . وتبره اي على ال / معرب لفعل / ومن

انصرف . على اس ذات فم

ه امت الحكم ال / حكمة

ولا لفعل ولا في ال / والمجدل

وهو معصوم ه / الخبر . نصيب . ه / لم

جواره اخبارا ومن نصيب

بما حصله ان لا يثبت البرادة له يمكن ثباتها بتحويلها فلا ضرورة وبلى منع وصل ال بالجلل الاسمية والعلية لما كتبها للمرمة لعلنا ولما كان الضم ذلك قد يتم انها المعرفة ادخلها في شبه اسم الفاعل هو المصارع الذي لا تدخل عليه المعرفة قصدا للتصيص على التغايرة فيكون جائزا احتجارا . ورد الاول بما هو مفعول والى ان ترد الثاني بلى التصيص على التغايرة ونفع الانيام المذكور لا يتصحي الجواز احتجارا لكفاية الجواز التصور على الضم فيه (قوله) وقد سمع منه ابيات اهي قوله

ما كاليروح ويغزو لاجيا قرحا مفعرا يستديم الخنق ذا رعد
وقوله ويستقرع اليربوع من نفاقه وس جمره بالهجة اليخمس
وقوله قلوا لئال يري مالدخون مره لما نابه والطارق اليسعد
وقوله يقول الخنا وبسهم نطقا الى ربه صوت الخمار الجديد

(قوله) واهرب (قال الفارح البدر اهرب اي دون اخواتها لان شبهها بالمخوف في الاضمار الى جملة مغرور يلزم الامانة في للمخوف فثبت على خصي الاصل في الاسماء . اهـ . قال الز ابن جلاءة وفي هذا إشارة الى تحقيق تيس ثلثية من الاختراع من ان محل قول ايمت الاصل المانع مقدم على المصفي اذا لم يحدد المصفي والا فللمصفي مقدم للاحكام حيث من اللانح انهي . والمصفي للصدق هنا الاسمية ولزوم الامانة والمانع مشابهة المخوف (قوله) ما لم تصف وصدر وصلها صير انصاف (حاصله ان ايا اما ان تصلى او لا وعلى كل اما ان يذكر صدر صلتها او لا فالصور اربع . الاولى ان تصلى ويذكر صدر صلتها . الثانية مكسها . الثالثة ان لا تصلى ويذكر صدر صلتها . الرابعة مكسها والثالثة الاول صور اهراب املعا للصنف منظوما والاخيرة صورة بناء املعا صلتها اما الاول فلان جملة وصدر وصلها صير انصاف حالية صلتها المستقر في تصف واملها تصف وامل ان الحال وصف للصاحب قبل العمل فكأن اماعة اي مفيدة يخلو صدر صلتها فالفني السفلان لم منص على ناك السه القيدية فيصدق فيها باعاده التيد قطع على ما هو الترد الشائع فيعيد الصورة الاولى لان دم حذف صدر الصلة هو ذكره وبإهداء المفيد قطع بعيد الصورة الثانية وفيها ما بعيد الثالثة واما الثاني فلان مفهوم النبي انكثت فيعيد الرابعة وكلم الشرح مرل على ذلك فان قوله وان لم تصف بتزل على الثانية والثالثة وقوله وان لم يحذف بتعدي او اصبحت ولم يحذف بتزل على الاولى واما صورة الداء هي قوله وان اصبحت وحذف صدر صلتها بيت رانه فدعها مع كونها مفعولا على الوالي للطرقة طرا كونها الحالة الثانية في المرصولات هذا غاية الوجه لما يترأى هنا ان في مصلحتها لاعدادها اذا ورد الفني على كلام مفيد بغير ودير (قوله) اهرب

وقد سمع منه ابيات . تحميم . غزو وصل ال بالجملة
لاسمية كونه من التوم الجول الله منهم
لهم دانت رقب يني معد
وبالطرف كونه

من لا يزال شاكرا على الله فهو حر بيضة ذلك معه
(اي) تتصل موصلة خلافا لاحد بين يعنى في
قوله انها لا تتصل الا غرطا او استهلما وتكون بلفظ
واحدني لانفرد والتذكير وقروها (كما) وقال ابو موسى
اذا اردت بها الموت لجنها الله وحكي ابن حكيان
لن اهل هذه الفتة بغيرها ويصغرنا (واهرب) دون
اخراتها (ما لم تصف وصدر وصلها صير انصاف)
فلى اصبحت وحذف بيت على الضم نحو هـ ثم
لنترس من كل شيعة ايم لعد . القدير ايم هو امداد
وان لم تصف او لم يصنف نحو اي قائم واي هو فتم
وايم هو قائم اهرب وقد سبق الكلام على سبب اهراب
في البيات (وبعضهم) اي معنى الفتحة وهو الخال
ويؤنس وتن واملها (اهرب) اي (ملعا) اي ران
اصبغت وحذف صدر صلتها وتاولا ثابت اما الخال
صحتها . اننهاية مكينة بقول مقدر والتقدير لم لسترس
من كل شيعة الذي يقال فيه ايم امداد واما يؤنس
صحتها استهلما ايضا لكه حكم يتأني الفعل قبلها
عن الفعل لان الطين مدنه غير محصور بل عمل
الطوب واحج عليها بقوله

اذا ما اهرت بني مالك عمل على ايم الفصل
سم اي لان حبيب الجرا لا جمر ينها ومن موعودا
قول ولا نمان ويهدا يطل قول من رسم ان شوط بانها
ان لا تكون مضرورة بل موعودة او منصوبة ذكر هذا
الشرط ابن ابر وصال ص طابه الشب في لاداي
وتحصل ان يردد بقوله ويصم الى آخره ان بعض
العرب يرويه في الصور الاربع وقد قرى سدا ايم
اسد بالصعب على هذه اللغة . تنسها . كقول

لا تسمى أي لشدة غلظها لا بين صلب ولا يصل فيها
 إلى صلب قدم كما في كناية والبيت وسئل الكسائي
 لم لا يميز بصيبيهم فلم يقل أي كذا خلقت هـ الثاني
 تكون أي موصولة كما مرف وبشرها نسو هـ أيا ما تدعى
 هذه كناية للشيء هـ واستطاعها نسو هـ ففي العرفين
 الحق بالأمس هـ ووصلت لنداء ما فيه ال ونحدا لشدة دالا
 على الكمال نسو مرفوت برجل أي رجل وتلفح حالا بعد
 المعرفة نسو هذا زيد أي رجل ومنه قوله
 غلبيت أيماء خفيما لمجد فلفح عينا جبر أيماء فتي
 (وأي ذا الخلف) للذكور في صلة أي رجو حلفي
 الصانع إذا كان مبدعا (أي غير أي) من الموصولات
 (يعني) غير أي مبدعا ويعني خبره وأيا فعل عدم
 وأصل التركيب غير أي من الموصولات يعني أيا أي
 يصحها في جواز حلفي مصدر الصلة (أن يمتثل وصل)
 نسو ما أتا بالذي نال لك سرورا أي بالذي هو قاتل
 لك ومنه رجو الذي في السنة المذمومة أي هو في السنة
 المذمومة (وأن لم يمتثل) الوصل (فالحذف نورا) لا يمتثل
 عليه وأجازه الكوكبين ومنه قراءة يسى بين يمينه هـ تماما
 على الذي أحسن هـ وقراءة مالك ابن دينار وابن السكك
 هـ ما يجمعه هـ بالرفع وقوله
 لا تنو أي الذي خبر لما شئت
 أي نفيس لآلئ الشعر نابوتا
 وقوله تنو بين بالحمد لا يطلق بها صفة
 ولا يصح من سئل بالجد والكرم
 (وأيا ان يمتثل) العائد للذكور أي يطالع ويصنف
 أن سلمه الباني بعد حذفه (لوصف كمدل) بأن كان
 ذلك الباني بعد حذفه جملة أو شيئا لانه والحالة
 هذه لا يدعى ذلك مصنف لم لا لعدم ما يدل عليه
 ولا فرق في ذلك بين صلة أي وبشرها فلا يميز جاني
 الذي يعرب أو أيماء فتم لو هذلك لو في الدار على
 أن المراد هو يعرب أو هو أيماء فتم أو هو هذلك أو هو
 في الدار ولا يصح أيماء يعرب أو أيماء فتم أو هذلك
 أو في الدار كذلك أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل
 بأن كان مرفوا أو غاليا عن العائد نسو هـ أبهم لند هـ
 وهو الذي في

أيا مطلقا) أي أيا مطلقا أو مطلقا أي مطلقا أي أنه تمت مصدر صنف
 أو حال من مرفول صنف (قوله لا تسمى أي لشدة) المراد أي التي الكلام
 فيها وهي الموصولة بدلالة ما سبق وما يأتي من قوله أيضا تكون أي موصولة
 كما مرف فخرج أي للصوت بها والرفعة حالا لأنها لا يضاف إلى لشدة
 والاستطاعية والعرفية لأنها يضاف إلى لشدة وكذا المعرفة إذا كانت هذلة أو
 موصولة منه أي الزيدتين لص إلى أو مطلق عليها منها بالواو هـ وأورد على كون
 الموصولة لا تسمى أي المعرفة ولو تليدا أنها معرفة بالصلة فيجتمع عليها مرفان
 وأوجب إلى أيا حاجة لصراف جنس ما وقت طبعه وصراف عنه فالأول
 بلصافي والثاني بالصلة (قوله حطم) أي ليعاز من العرفية والاستطاعية
 فأنهما لا يصل فيها أي مطلق وقد يقال لا ليعاز يتكفي فيه أن الموصولة يصل فيها
 التقدم والمخبر ولعله لذلك ذهب الجرمون إلى أن عمل المفعول فيها جائز
 تندير (قوله أي كذا خلقت) يعني وصفت على عدم الجواز الذي ذكرته أي
 وصفت وهذا يعني عدم جواز ذلك حيث روي فيه العموم الثاني للعينين
 الذي يخصه للشيء فقد قال في الصريح قال ابن السراج مرجها قول الكسائي
 ما منه أن أيا وصفت على الأيهام والعموم كذا فلذا قلت بصيبي أيماء
 فكانت قلت بصيبي غصص يقع منه التعليم كأيما ما كان ولو قلت بصيبي أيماء
 فلم لم يقع أي على الشخص الذي أضف بالقيام في الخارج فظهرها ذلك ما
 وصفت له من العموم هذا كلامه ولكن لا ينبغي أن العينين الذي فقه أولا
 والوجه الثاني أنها بينه في الفعل الواقع صلة والطلب بيانه في نفس العامل
 ولا يلزم من ثبوت ذلك في الصلة ثبوت في العامل كالمس ليس فيه تطبيق
 الدليل على لندى على أن الموصولات مطلقا وإن كانت مبهمة في ذاتها موضوعة
 على أن تعين بملتها ولو سلم فالذي ينبغي أيماءها تعيين مطلقا لا عواملها
 والمس أميل لكون الكسائي لم تلح له الملة كما قيل وربما يوجد ذهب
 الجرمون إلى جواز عمل الشيء فيها فليعلم كل التامل (قوله إذا كان مبدعا)
 هو من جملة الغريب لذا الخلف للدار به قوله ومصدر وصلها صير انصنف
 فإن كون الصير مصدرا يعني إبداعيته (قوله وأن لم يمتثل الوصل فالحذف
 نورا الخ) منه لاسباب زيد أن رفع زيد فميتول المرفح في خاصة الاستثناء
 وما موصولة أو تكرة مرفوتة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو ييم أو لا مثل
 عيم هو ييم ويعطيه أي نسو لا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول
 وصرح صاحب اللغني في بحث سي بذلك وصحدا خروج الصهيل هـ فما قيل
 مستثنى منه لا سيما زيد فأنهم جزوا أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ
 مصنف أي هو زيد وهو مقيس لا ينسب كما لا ينبغي (قوله ولا فرق في
 ذلك بين صلة أي وبشرها) أي أن هذا مشروط في صلة غير أي كما هو مقتضا

فيها وإنما قيد بـ"فلي" ذلك لأن ما قبله هو اسطرطاة السلة أنما
يعبر في غير سلة هي لا فيها - نعم القول لا يقيد السلة لأن
لاني لا تنك منه فلا يمتد أيضا قال الرعي لحصول الاستطرطاة في
نفس الوصول بسبب الاستطرطاة وإن لم تطل السلة هذا كلامه وفي
الوصول بخرق الاستطرطاة في سلة غير هي ولا خرقة في صاحبها
فانهم (قولهم) ذكر غير النظم لحذف العائد للجدد خرطا آخر
قد زيد على ما ذكره هو أيضا خرطا آخر - أحدهما أن لا يكون بعد
حرف نفي نحو جاء الذي ما هو نائم - فانها ان لا يكون بعد
أداة المنص نحو جاء الذي ما في الدار لا هو وإنما في الدار هو
(قولهم) إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه (قال الرعي) إذا
غير ذلك إما خبره وكن المصير خبر مبتدأ أقل قليل فلا يكون إذا
ليل على أن خبر للجدد هو المصروف بل يصل على أن المصروف
هو الجدد لكثرة وقوعه مبيرا وأما فاعل فلا يصلح ولا يجوز حذفه
وأما خبر أن وسكته حكم خبر الجدد كما ذكرنا وإما اسم ما المجازية
فلا يصلح أصلا حكم مفعلا هذا كلامه (قولهم) نحو جاء الذي
أياه أكرمت (أي ما عدل فيه من الاتصال إلى الاتصال لطف
مصرفته كالصبر أو الصبرم ولا يجوز الحذف فيه نحو - بسا
عائيتهم كلهم - أي عائيتهم إياهم كلهم - فأكبرهم بسا - أتتلم
رهم - أي إياهم لأن اتصال الصميرين المتدينين متع في غير الغيبة
شاذ فيها كما قلنا (قولهم) تبييه في مبارته (أمر) لأصل أنه في
مبارته أيضا أمره - قال أنه لا معنى للأحرام على المصنف بكونهم
أخطأ في التوكيد واللفظ على العائد بالمصنف للمصوب بقرعة -
الثاني أنه لا معنى للأحرام بكونه إنما لم يقيد الفعل بكونه ذمما
أكثرا فبالتصديق كما هي مادته ولا تطويل في المسألة لآلية كونه
لم يقيد الوصف بكونه ذمما أمرا في مبارته ولا في الفرق - الثالث
حيث جعل استطرط ابن صغير في حوار حذف العائد أن يكون
معيضا للربط أحراما على المصنف فلم يجعل في المسألة السابقة
استطرط غير النظم تلك الأمور أمرا في مبارته أيضا ولا في الفرق
على أن جعل ما قلنا أمرا في مبارته أولى مما حاك كون المسألة
حكاك نقلت خرافة جدا بإحدا على أن استطرط ابن صغير قد رد
بأنه متى كان العائد أحدهما لا يمتد لا يسمى لا منصوبا ولا مبيرا
فالصواب أن يقول تنبيهات لأول في مبارته أمران ويدل كلمة
الثالث بالثاني والرابع بالثالث والخامس والرابع وبهذا يعلم ما

الصلة له - جاز كما عرفت لظن بالمصنف - تنبيهان - لأول
ذكر غير النظم لحذف العائد للجدد خرطا آخر لاحدا أن لا يكون
معلقا نحو جاء الذي زيد هو فاعلان فانها أن لا يكون معلقا
عليه نحو جاء الذي هو زيد فاعلمان فاعلمان هذا الشرط من
البحرانيين لكن إجاز الفرك وابن السراج في هذا المثال حذفها
أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لا كركه - الثاني
أنهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه فلا
يجوز جساء اللذان قام ولا اللذان جن (والجمل مندهم) أي
حد النعمة أو العرب (كثير منجلى) في فاعل حصل أن أصب -
بعل (تم) (أو وصف) هو غير صلة ال فاعل (كأن مرجع يجب)
أي تزيده وهذا الذي بحث الله رسوله أي بعده وما صلت
أبدىها - أي صفته والوصف كقولهم

ما الله مولىك فعل فاعله هو - فاعل لدى خبره فاعل ولا هو
أي الذي الله مولىك فعل ويرجع من ذلك نحو جاء الذي إياه
أكرمت وجاء الذي أنه فاعل وجاء الذي كانه زيد والعارها
زيد حد فلا يجوز حذف العائد في هذه لاطلة وشذ قوله
ما السخر الهوى مجرد ماقبة ولو أتبع ما مرفوعا لا محذور
وقوله

في العطب البغي أهل البغي ما ينهي أمرا حازما أن يما

وقوله

أخ مخلص وفي صغير مصنف على اليد والهد الذي كل مالك
أي كأنه مالك - تنبيهه - في مبارته أمر الأول طامعا أن
حذف للمصوب بالوصف كبر كالصوب بالفعل وليس كذلك
ولطف إنما لم يبيد عليه لظن بإصالة الفعل في ذلك وقوية الوصف
فيه مع إرشاده إلى ذلك بمعددين الفعل وتأخير الوصف الثاني
طامعا أيضا التوسية بين الوصف الذي هو غير صلة ال والذي
هو صفها ومنحبه الجمهور أن

مضروب صلة لا يجوز حذفه وجازة التسهيل وقد حذف مضروب صلة
الانف واللام في الثالث خبر جواز حذف هذا المائد لن يكون ضميا للربط قال
ابن مسعود فان لم يكن ضميا لم يجوز حذف نحو جاء الذي مر به في داره
الرابع انما لم يبد الفاعل بكونه تاما اكثرا بالتسهيل كما هي حاله في الخاص اذا
حذف المائد للمضروب بضمه فلي تحكيده والمضرب عليه غلظ اجازة
الاغض والكسائي ومعه ابن السراج واكثر للغة وبه انشأ على معنى المثال
منه اذا كانت حاضرة منه نحو هذه التي ماتت ميرة اي ماتتها ميرة
فان كانت المثال معدومة نحو هذه التي ميرة فاعتقت فلجازا فطلب ومنها
معلم وهذا شروع في حكم حذف المائد بالمجوز وهو على ترتيب مجزور بالاضافة
ومجزور بالمحرف وبهذا بالاول مثال (كذلك) اي مثل حذف المائد للمضروب
المذكور في جواز تكرره (حذف ما يوصف) ماض (لغضا كانت خاص بعد)
مثل (امر من نفسي) لئلا تضل في فاض ما انت قلص اي تلبس ومنه قوله
ويصر لي في ثلثي اذا انشئت يعني بانك الذي كنت طالبا
في طلبه اما بالمجوز بالاضافة غير وصف نحو جاء الذي وجهه حس لو بالاضافة
وصف غير ماض نحو جاء الذي انا حار به اس فلا يجوز حذفه • تنبيه •
انما لم يبد الموصف بكونه ماضا اكثرا وبهذا المثال اليه • (مكتنا) يجوز
حذف المائد (الذي جر) وليس صفة ولا منصوبا (بما للموصول جر) من
المحرف مع اتصال ضلعي الحرفين لهما معنى (كسر بالذي مروت هو جر)
اي مروت به ومنه • ويغوب ما تغربون • اي منه وقوله
لا تركن لي الامر الذي وكنت اياه مصر حين اسطرما القدر
اي ركنت اليه وقوله
لقد كنت تعفي حب سراء حبيبة فيم لان منها بالذي انت بالبحر
اي بالبحر به وخرج عن ذلك نحو جاء الذي مروت به ومروت بالذي مر
به ومروت بالذي ما مروت اي به وبحث في الذي ربيت منه وحملت
في الذي حملت به ومروت بالذي مروت به تعني بالعتى اليه ابن السبكي
ولاخرى لا معنى وزعمت في الذي ربيت فيه وسورت بالذي مرحت به
وولدت على الذي ونعت عليه تعني بعد العلى الوصف وبالاخر الوقوف فلا
يجوز حذف المائد في هذه الامثلة وما تولى حاتم
ومن حشد يسور علي غومي ولكي الدهر ذو لم يصحوني
اي فيه ودول الاخر
ولن اساني شدة يتعنى بها وهو على عن صبه الله عظم
في طيه مساكن وحكم الوصف بالموصول في ذلك حكم الموصول كعما في
قوله لا تركن لي الامر الذي ركنت اليه وقد اطلق العلم ما اشرت
اليه من التبدل بانه بل • تنبيه • في الاول حذف المائد للمضروب
وحذف المجزور طيه لان كلا منهما ضلعا واحدا في المحذوف من الجار والمجزور
ولا حذف المائد وقيل ميرة حذفها ما وجوز سيرة والاغض الامر من • اه • الثاني قد يصح ما علم من موصول غير ال

في قول تين قال على قوله الخامس في جمل هذا من الامر
الارادة على عبارة المصنف نظر فان الاول ان يجعله
تنبيها لثانيا لتبسيط (قوله مضروب صلة الانف واللام)
اي الذي هو متعقبا كما يدل عليه صدر عبارته حيث
قال ويجوز حذف مائد غير الانف واللام ان كان صلا
مضوبا بفعل او وصف الخ وانما ان يكلم التسهيل
لما قلته المجهول لما حكى بين ذلك (قوله الذي جر
ليس صفة ولا منصوبا بما للموصول الخ) ان حمل قوله
تعلي • ذلك الذي يعبر الله بجاه • اي به على انه
حذف الجار اولاً فانصبت المائد على المفعولية توصا
لم حذف كل حذف فيها متدرجا في السلسلة السابقة والى
فهم مسرع والفرط للذكورة انما هي السلسلة التي ليس
(قوله اي حذ) انما غير ذلك ولم يقدر مضوبا اي
تغريبه ويندرج في السلسلة السابقة ويكون مسجما
باعتبار ان ما يغوب منه مغروب لهم باعتبار جسده
لكونه لا تنصب حيث قال ويغوب ما تون ان يقول
ويغوب ما تدبر (قوله فلا يجوز حذف المائد في هذه
الاعطاف) اجازة بعضهم في سورت بالذي فرحت به
وخرج طيه • فاصدع بما تورم • اي به (قوله فذلان)
هذا اصله من ما دل اليه الشيخ لا غير وذلك ان المصنف
ذكر في التسهيل وخرجه انه يجوز الحذف وان لم توجد
الفرط فيما اذا تبين الحرف الجار نحو الذي سورت
بم الجملة اي فيه والذي وثاق بدوم لم اي منه
فتل فخص الحذف تبين المصنف كما حسنه في
الخير والموصول اولي بذلك لاستطاعة • وزد الشيخ لا غير
وقال لم يذكر ذلك احدي السلسلة وانما ذكره في الخير
ولا يبين ان يغلب طيه ولا ان يذهب اليه الا بسام
من العرب ما هم (قوله واخلف في المصنف الخ) مر
على حذف بدل ما بعده اي اختلف تين سال وقال
المصنف منها اول اي شيء فخص مسيب بالصين اي
المصنف اول الجار من حذف المائد من جميع اللفظة
اي لم يحذف شيء منها اول بل حذف ما يدل على ذلك
قوله فقال الكسائي فاندفع ما لورد طيه تدبر •

لقد كنت تعفي حب سراء حبيبة فيم لان منها بالذي انت بالبحر
اي بالبحر به وخرج عن ذلك نحو جاء الذي مروت به ومروت بالذي مر
به ومروت بالذي ما مروت اي به وبحث في الذي ربيت منه وحملت
في الذي حملت به ومروت بالذي مروت به تعني بالعتى اليه ابن السبكي
ولاخرى لا معنى وزعمت في الذي ربيت فيه وسورت بالذي مرحت به
وولدت على الذي ونعت عليه تعني بعد العلى الوصف وبالاخر الوقوف فلا
يجوز حذف المائد في هذه الامثلة وما تولى حاتم
ومن حشد يسور علي غومي ولكي الدهر ذو لم يصحوني
اي فيه ودول الاخر

لقد كنت تعفي حب سراء حبيبة فيم لان منها بالذي انت بالبحر
اي بالبحر به وخرج عن ذلك نحو جاء الذي مروت به ومروت بالذي مر
به ومروت بالذي ما مروت اي به وبحث في الذي ربيت منه وحملت
في الذي حملت به ومروت بالذي مروت به تعني بالعتى اليه ابن السبكي
ولاخرى لا معنى وزعمت في الذي ربيت فيه وسورت بالذي مرحت به
وولدت على الذي ونعت عليه تعني بعد العلى الوصف وبالاخر الوقوف فلا
يجوز حذف المائد في هذه الامثلة وما تولى حاتم

ومن حشد يسور علي غومي ولكي الدهر ذو لم يصحوني
اي فيه ودول الاخر
ولن اساني شدة يتعنى بها وهو على عن صبه الله عظم
في طيه مساكن وحكم الوصف بالموصول في ذلك حكم الموصول كعما في
قوله لا تركن لي الامر الذي ركنت اليه وقد اطلق العلم ما اشرت
اليه من التبدل بانه بل • تنبيه • في الاول حذف المائد للمضروب
وحذف المجزور طيه لان كلا منهما ضلعا واحدا في المحذوف من الجار والمجزور
ولا حذف المائد وقيل ميرة حذفها ما وجوز سيرة والاغض الامر من • اه • الثاني قد يصح ما علم من موصول غير ال

(المعروف بآلة التعريف)

كانه لم يقل ذو لاداة وإن كان لا يحصر التامس لكونه لم يقل العرف بالأصهار ليكون كل من البلب وترجمته وجارة الترجمة العرف بالآلة ففصل غايته التامس لئلا كان لا يرى أن لا يقول التعريف فانه غير محتاج اليه اذ لا يفضل احد اذا قيل ذلك انه صرف بآلة وليست أداة تعريف وصحح بان البلب للمصاحبة ليم مدخلها للمعرف بها كالنقط وبغيرها كالن والذين لم الآتي . وأعلم ان الخلفي المذكور في هذا البلب نقل عن السعد انه يجري في ال الوصولة وقال الحافظ السيلوي لم ار عن حكي خلافا مل هي ببعيلتها موصلة او اللام فقط كما قيل بذلك في ال للعرفه ولغيره انه اجاب عن النفع من جاراتهم الجزم بانها بعيلتها الوصول هذا وما يذكر فيه قول النظم او اللام فقط ما في نفع الطيب عن سعد الدين ابن العارف ابن عربي انه قال

لما تبدى عارضا في تقسط قيل مياك بلام اعطسط

وقيل سطر الحسن في عديده قط وقيل نسل فوق ما ج انبط

وقيل سك فوق رد قد قط وقال تم انها اللام تقسط

(قوله قط مرث) سط ميتدا مرث بالصد الى اعطط . فما قيل انه سوغ لا جداء به الوصف بما بعده غير محتاج اليه (قوله زائدة مدد بها في الجمع) اي زائدة في كلمة التعريف لا عليها كما ان لعل موصولة للجمعي واللام زائدة فيها ولا تطلق موصوع للصلوات للمخصوص ونونه زائدة فيه كذا قيل وبني انه لا يقبل تثبت فيه (قوله اقرب) جدل ما ذكره ادله للاقربية مع ان المصنف جعلها ادلة للصحة فان رأى في ذلك جواب الشيخ لا غير فلا تصح الاقربية ولا الصحة وكانه رأى ان ذلك هو الحق في الدليل وانه مراد المصنف من الصحة (قوله ما دعوى الزيادة الخ) رده الشيخ لا غير بان قد رم الفضا زائدة لولي لامي لعل ولك ان تقول ان هذا يخالف به ايضا ذلك الراجح وان تفرق بينهما بان دعوى ذلك في لعل سهلها ما فيها من معنى الفعل وصله والفعل اهل لازيادة فيه . وقد اجيب ايضا بان لعل خارجة عن القيلس فلا يصل عليها غيرها وفيه انه ليس مقصود المحرس القيلس بل ابداء الخير لان المصنف ذكر ان رأى سيويه مود لعدم الظير بخلاف رأي الخليل هذا وقد جعل الخارج لا مرس على سيويه لربم الزيادة فيما لا اعطية فيه لها وقد جعله المصنف لربم تصدير الزيادة فيما لا اعطية فيه لها وكانه رأى كفاية في المطلوب ولا هذا الزاد انما بناسب لا تقوى غايتا (قوله اعطية) يخرج العمرة وكان بعض المتأخرين لا جعله بقول عن سم حمرة اعطية وليس فيه اعطية (قوله وان فقت طعنا) قيل قد يقال فقتها هنا ايضا لمارس وهو كثرة لاستعمال وهو صحيح ابداء المصنف وفعه فانه قال الرابع لربم فقه اصلية بلا داع ولا ظير له قال واحترزت بالظرم ونفى الداعي من حمرة ايس في القسم لورودها بالحقين الكسر والفتح جبرا من الاضلال من كسر الى صحتين دون حاجر حصين ولم تقم هربا من تولى لامل المتعقلة فل جعل داعي الفسخ في ال طلب التحقق لكثرة لاستعمال لم معذور اخر اد الخفيف مسامحة متعاطة باللفظ فلا جرت به عليه الحقم الا متروطا بسلامته من مفيدة محطلة

ومن ملته غيرها فلاول كقولهم

امن يحجر رسول الله منكم

وبعدهم ويصرو سواد

والثاني كقولهم

نفس لاني فاجع جو لك ثم وجههم اينا

وقد تقدم هذا النسائي . غائته .

الوصول الحرفي كل حرف اول مع مائه

بمصدر وذلك سعة ان دان وما وكي ولو

والذي نسو . اولم يصنعهم اما انزلنا .

وان تصوموا خير لكم . . بما نسوا ييم

المسلب . كليا يصكون على المؤمنين

خرج . . بيد احدهم لويسر . . وختم

كلائي خلاصا .

(المعروف بآلة التعريف)

(ال) بجمعها (حرف تعريف) كما

هو مذهب الخليل وسويوه على ما نقله

في التسهيل وجرده (او اللام قط) كما

هو مذهب بعض الفقهاء ونقله في شرح

الكافية من سيويه ز سقط مرث مل

فيه البسط) فالهمزة على الاول هند الاول

حمرة قطع اصلية وصلت لكثرة لاستعمال

وصد الثاني زائدة مدد بها في ال الوصح

ورلى الثاني حمرة وصل زائدة لا مدخل

لها في التعريف وقول الاول الرب لمدد

من دعوى الزيادة بها لا اصلية به

للازادة وهو الحرف والروم منه حمرة

حمرة الوصول بكسرة وان فقت طعنا

كهمزة ايس الله وانها انما فقت ليملا

ينقل من كسر الى سم دون حاجر حصين

بالحي كخوف اللبس وهو حال لا لا لبسها ومصلحة متوخاة يومرة لاستعمالها فبما لها الخلق
بما يلائمها من ابدال وتحويل فرق بين الخبر ولاستعمال وهو مستعمل وقول البذل حيث لا يقع
البذل منه لعدم ثبوت الرسلية مبدعاً فيها فإذا فعل بها احد الامرين بعد الاستهانة وقع
البذل حيث لا تقع وفيه ترجيح فرع فوجب المراجعة هذا كلامه (قوله والرقب عليها في
التذكر وامادتها الخ) اي تذكر ما بعدها والعرب في الرقب عليها امرتان سكنوا ما
كما في اليتيم والخالق مدة تفصل بينهما في الكلام ويقولون الي لم يذكرين تقولون الرجل
كما تقول قدي ثم تقول قد فعل ولا يوقف إلا على ما كان على حرفين اذله صاحب الهمع
وهو بمجرد يخصي ان الرقب للتذكر تباد منه ال ولم يخص ان امادته ال منه واجبة بل
قوله كما في اليتيم يخصى خلافه وكلام المخرج سواء قرى فيه وامادتها بالنصب على المنة
او بالمخرج ملقا على الوقت والخال انه لم يعد الاثم لم يخص إلا ان الرقب عليها في التذكر تارة
لا يكون مع امادتها بكمالها لعدم الضرورة لامادتها كما في اليتيم وتارة يكون مع تلك الضرورة
كما في البيت بينهما . وبالمصلحة لا تتعارض بين مصدر الكلايين يوجه . نعم قلت المخرج ما
في الهمع من ان الرقب للتذكر يكون بالخلق مدة تفصل بالاستعمال . وثبت صاحب الهمع
ما في المخرج من انه تعاد ال بكمالها حيث لا اضطرار على ان الخلق المدة للذكورة انما هو
اذا لم يقصد الوقت لا اذا قصد كما في ما هنا ففي التسهيل اذا نطق بكلمة حذرك غير قاصد
للتوقف ومنع المخرجاً بقصد تعاضل حركته ان كان مقترناً بزيادة سائمة بعد كسرة ان كان
مسيماً تامل (قوله ودليل الثاني خيشان الخ) يريد ان دليل القول يكون اداة التعريف
الاثم قطعاً خيشان . الشيء الاول ان الحرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كاحد اجزائها وكل ما كان
كذلك فهو ليس على حرفين ينتج الحرف ليس على حرفين وبخلاف الربط بين هذا التليس
وتنتجهم بالمرتين . الاول ان العامل يقتضي الحرف وكل ما يقتضيه العامل فقد امتزج
بالكلمة وكل ما امتزج بالكلمة فهو ليس على حرفين ولو انه على حرفين لما امتزج بالكلمة ولو لم يمتزج
بالكلمة ما تسطه العامل لكنه تسطه العامل فهو متزج بالكلمة فهو ليس على حرفين . الثاني
ان قولك رجل والرجل في قانيتين لا يعد اطلاقاً وكل ما كان كذلك فالعرف متزج بمدخله
وكل ما امتزج فهو ليس على حرفين ولو انه دخل في لفظ نفسه اي لما امتزج ولو لم يمتزج
لوعد اطلاقاً في ذلك القوس لان مدخله ال لا يكون معرفة فيحصل لكون العرف يمتزج ولا
بد لكن لا اطلاقاً فالعرف متزج طيس على حرفين . الشيء الثاني ان التعريف ضد التفسير
وسلامة التفسير حرف احادي وهو التوضيح فليكن مقابل الذي هو علامة التعريف كذلك
احادي . وفيهما اي في كل من الشيء الاول بالمرتين والشيء الثاني نظر . وبيان ذلك في
الشيء الاول من حيث الامر الاول انكم زعمتم ان الكون على حرفين ملزم لعدم تسطي العامل
لانه ملزم لعدم الاحتياج للملزم له وملزم للملزم ملزم ولا نسلم ملزومية الكون على حرفين
لعدم تسطي العامل والسند ان ما التنبيه على حرفين وهي لم يمتزج فلم تتم دلالة ذلك
الدليل على احادية العرف . ومن حيث الامر الثاني انكم جعلتم الكون متالياً ملزوماً للعلم
بالنفس اي لعدم امتزاج وهو ممنوع والسند ان ما التنبيه ثنائية وهي غير قائمة بنفسها

والثيف عليها في التذكر وامادتها بكمالها
حيث اضطر الى ذلك كقوله
يا خلي يا ربنا واستغفرا له
حزول الدارس من حي حال
حل حتى البرد على يدهك ال
عطر منه وترايب الشمال
وكقوله

دع ذا وجعل ذا والمحدثا بذلا
شم اذا قد ملأه بنيل
وذيل الثاني يشعل الاول هو ان الحرف
يتمزج بالكلمة حتى يصير كاحد اجزائها
الا ترى ان العامل يقتضيه ولو انه على
حرفين لما تسطه ولو قولك رجل والرجل
في قانيتين لا يعد اطلاقاً ولو انه نامي
نعم ينسب الثاني ان التعريف ضد
التفسير وطم التفسير حرف احادي وهو
التي فليكن مقابلة كذلك وفيهما نظر
وذلك لان العامل يقتضي ما التنبيه في
قولك مررت بهذا وهو على حرفين وايضا
فهو لا يعرف بنفسه ولا المنع من علامات
السكر وهي على حرفين فهلا حل
اتعرف عليها

أي هي متعرجة . وفي الثاني انه انما ينس لو لم يوجد حل الشيء على هذه فيما ذهب اليه من ثنائية المعروف وهو ممنوع فلن لا علامة التكرير الذي هو ضد التصريف فلتصل عليها علامة التصريف . هذا غاية ما يرمى به التدبير الصالح في ضم ما تتكرر من كلام الفارح على قانون النظر ولا نطعمه ان قوله بدليل الى قوله الثاني دليل لسفري القيس وهي ان المعروف يعترج بالكلمة حتى يسير كاحد اجزاها وليس يلزم ذلك قوله ولو انه على حرفين لما تخطاه وقوله ولو انه فتلوي لزم بنفسه انما يلائم ذلك لاستدلال على اصل دعوى ان للعرف ليس على حرفين اما الملائم لا يثبت لا حارج فهو ان يقال ولو انه لم يعترج لما تخطاه ولو انه لم يعترج لوجد لا يلائم لم لو قال كذلك ما لاحظه قوله في الجواب وذلك لان العامل الى قوله لا يتم بنفسه كما لا يخطئ ولو سبقت له السلامة من ذلك كله لقال هكذا . ودليل الثاني عيّن ان الاول ان المعروف يعترج بالكلمة حتى يسير كاحد اجزاها ولو انه على حرفين لما امتزج وان العامل يخطاه ولو انه على حرفين لما تخطاه وان قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ايماء ولو ان ال على حرفين لعد ذلك ايماء لان التلوي يتم بنفسه فلا يعرف مدخوله الثاني ان التصريف ضد التكرير وطم التكرير حرف احادي وهو التتوين فليكن مقابله كذلك وفيها نظر الخ . ولا ضرر في جعل تلك الثلاثة هيما واحدا او قال هكذا . ودليل الثاني ايماء الاول ان للعرف يعترج بالكلمة حتى يسير معها كاحد اجزاها ولو انه على حرفين لما امتزج الثاني ان العامل يخطاه ولو انه على حرفين لما تخطاه الثالث ان قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ايماء ولو ان ال على حرفين لعد ذلك ايماء لان التلوي يتم بنفسه فلا يعرف مدخوله . الرابع ان التصريف ضد التكرير وطم التكرير حرف احادي وهو التتوين فليكن مقابله كذلك وفيها نظر لان ما التنبيه متعرجة بدخولها وقد تخطاها العامل ولا تنعم بنفسها وهي على حرفين ولا الجنسية الخ . هذا وتعتبره أولا بانه على حرفين وانما بانه فتلوي محقق ثلثين وانما لم يقل ولا يتم بنفسه من غير ان يقول ايما فهو مع انه لمصر ايماء لكونه قصد منه مير ما قصد ما قبله فلن ما قبله ناظر لقوله ولو انه على حرفين لما تخطاه والثاني ناظر لقوله ولو انه فتلوي لزم بنفسه . هذا ما سمع دعني به في هذا المقام والله ولي لاتعلم قوله واطم ان اسم الجنس الخ قد قيل ان ال مشتركة لفظا بين تعريف الحقيقة وتعريف العهد الخارجي وتعريف الاشتراق وتعريف العهد الذاتي وقيل انها مشتركة بين ذلك معنى وقيل انها مشتركة لفظا بين تعريف العهد الخارجي اي لاشارة الى الجنسية وبين تعريف الجنس اي لادارة الى اللبنة من حيث هي او في معنى فرد ما لو في ضمن جميع الافراد . والتبادر من كلام الفارح الاول وقد يتجزل على الثاني بل وعلى الثالث ايضا فلن لا يلائق المذكور فيه يجعل ان يكون الملائق المشترك التلوي على معانيه او الملائق الكلي على جزيئاته لو التركيب منهما وليس سرى بها في الاول كما لا يخطئ (قوله قد يشار به) اي قد يدل به على نفس حقيقة المتصورة في الذهن اما الحقيقة فمن كون المدخول اسم جنس واما المتصور في الذهن فمن كون ال للتصريف واما التمييز بنس المتصورة بين غير الخ فمن الوصف او الفرقة على قول لا اشتراك التلوي او

واطم ان اسم الجنس الداخل عليه انه
التصريف قد يشار به الى نفس حقيقة
المتصورة في الذهن

الغري . وما قيل في مراد به نفس حقيقة ولا فالشار به الى ان المراد الحقيقة لا لا
مذعولها ليس على ما ينبغي (قولهم غير اخبار الخ) عدم اخبار الشيء ليس اخبارا لعدم
فختلوا لام الجنس لام الحقيقة المجردة ولم الحقيقة المطلقة (قوله ومذعولها) اي من حيث
كونه مفعولا لها في معنى علم الجنس اي قريب منه وبعبارة اخرى في تعريف الجنس وليس
هو هو كقولهم التعريف في الاول ذاتيا وفي الثاني جوهريا وهذا لانهم يقولون فرق بين كون الشيء
في معنى الشيء وكون الشيء الشيء على الاول لا على الثاني وعلى هذا فظاهر ان الثانية وتدبر (قوله
الى حصة) في حواشي السند لحقده الاول ان يقول الى فرد وقد اثير في الحواشي السلكية
على الطول الى رده بان الحصة عدم والفرق بمعنى واحد والفرق بينهما اصطلاح للناطق
(قوله مكتبا منه بما) اي مدلولها عليه على وجه الخلف بما علم لفظ ما عام في الذكر ولا نفي
لكن قرينة التعريف تدل على ان المراد به الذكر فالكناية لقرينة على ما هو ظاهر ويحتمل
على بعد ان تكون اصطلاحية مطلوبا بها غير صفة ولا نسبة فان التعريف من لوازم الذكر
وقد ذكرت الصفة وهي التعريف ليعتدل بها الى الوصف المختصة به . واطم ان مرادهم
بالاثر في يلب الكناية انما هو الرافى والتابع لا الذي لا ينك على ما هو الحق وان
لا تضل في زيد كغير المراد انما هو من كوة المراد الى الكيم الا ان السكاكي يقول فيه انه
اصال من الاثر الى اللزوم وصاحب التاميم يقول بكسه لما منه بالسكاكي . وفي الطول
فالتاخر من ابي لب الى جهني من الاثر الى اللزوم او من اللزوم الى الاثر على اختلاف
الرائس . اد . ويحتمل فالكناية فيما ذكر تجري على القولين خلافا للآخرين منبث (قوله)
فان ذلك كان خلافا بالذكور) لاشارة الى لجة للتعريف للدلول عليه بهجرا لا للشار للهم
من نذرت على ما ومن عبارة اخرى التخصيص فان اللفظ ما وان كان يتم الذكر ولانها لكن
التعريف وهو ان يبقى المراد لخدمته بيت للامس انما يكون في الذكر دون لانها (قوله)
او لمحصرا من خلا في علم المحاطب) سلف على لتقديم ذكرها في اللفظ والمراد علم المحاطب
الذي لم ينشأ عن حس بقرينة قوله او لمحصرا (قوله فالاداة) اي في التقديم الذكر بقسميه
وفي الجاهل للمعنى بقسميه (قوله بل في الذن) اي بل ميسر في الذن يتبين حقيقة
(قوله ولهذا نصت بالجملة) اي لاجل كون المدعول في معنى النكرة جاز ان تعرب الجملة
بدون نص في البيت المذكور وانما اقتصر في البيت على النكتة مع جواز الحالية بل هي
للتبادر لان المعنى الجمل في البيت عليها التغير المتعلق بالصرف من الظاهر في حواشي الطول
التزجية لم يرد بالتاميم الحقيقة ولا لاستغراق وحواظ ولا العهد للمعنى للصورة عن اداه ما
هو المقصود من التمدد بالاداء والرقار في مواضع تطبق فيها اولو للاحكام الحقيقية ولا يثبت
فيها الا ارباب الغرام الكاملة وانما قال امر بصيغة الصارع مع ان المراتب لغيره فصحت
صيغة الضمى دلالة على مرور مستمر كأنه قال امر بدمت على لثم من اللثم موصوف
بسبب بعد حب فلا اجازيه ولا التعت اليه وايضا عنه . ومن هنا يعلم ان حمل معنى
على الخذل وتبديد الزور يوقت محصين ليس بعيد (قوله وقد ينار به الى جميع الافراد)
اي عند قيام قرينة على ان المراد كل فرد بقرينة في المقام الضمى وبطانية في المقام

من غير اخبار للجمع مما صدق عليه من
الانوار نعر الرجل غير من المرة فالاداة
في هذا تعريف الجنس ومذعولها في
معنى علم الجنس وقد يشار به الى حصة
ما صدق عليه من الافراد معينة في
الخارج تقدم ذكره في اللفظ مريضا او
كناية نعر . وليس الذكر كالانثى
فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكتبا منه
بما في قولها . نذرت لك ما في بطي
محصرا . فان ذلك كان خلافا بالذكور
ولا نفي تقدم ذكرها مريضا في قولها
ب ما اني رجعتها انثى . فلو لمحصور
مسلما في علم المحاطب نعر . اذا هي
العار . او حصة نعر القوم ليس من فرق
سبها فالاداة لتعريف العهد الخارجى
ومذعولها في معنى علم الشخص وقد يشار
به الى حصة غير معينة في الخارج بل
في الذن نحو قولك ادخل السوق حيث
لا يجد ينك وبين محاطبك في الخارج
ومنه واحتمل ان يظلم النكح فالاداة
فيه لتعريف العهد الذي ومذعولها في
معنى النكرة ولهذا نصت بالجملة في قوله
- ولقد امرت بالانكح بسى - وقد ينار
به الى جميع الافراد على سبيل التمثيل
اما حقيقة نحوه ان لا ندر ان في خبره

المطاني ومنه خوف الوقوع في القنم كما بينوه في ظان يطلي الدينار . وما قيل لي ان لم توجد قرينة البسطة سواء وجدت قرينة الكثرة لم توجد ضمير متخبر ما لم يحصل على ما ذكرنا لان الكلام في الـ الاستغراقية (قوله او مهبازا) لا تنسب بقوله لاني مبالغة ان يكون مهبازا امتداده بان يعبه الفرد بجميع لا نقول لجمعه جميع خصائصهم من العلم والادب ونحو ذلك ويطلق على الفرد ما يطلق على الجميع ولا يتلقى هذا قوله بعد الاستغراقية خصائصه لانه غير قولك انت لاسم لا يثبت الاستغراقية لك وعلى هذا جاء قول ابي نولس ليس على الله يستحسّر ان يجمع العالم في واحد

وقول للثبي

في الفرس لا قصي ورويتك لاني ومنك الدنيا وانت الخلق
وقول السلمي

اليك طوى مرض البسطة جاملا قصارى للعالم ان يلوح لها القصر
فكنت عززي في العلم وصاري ثلاثة ابناء كما اجتمع النسر
فبشرت «مالي بملك هو الزرى ودار هي الدنيا وعيم هو الدهر
وقوله ايضا

البسل ملي وقل ملي وجني وغاري فاصدي راجي متاري
انت لاسم ومن ادع وصرتك دنا فابن اقصي بصر لوطاري
وقول لارجاني

يا ساعلي حله لما جئت امدهم هذا هو الرجل العاري من العار
ليته فرايت الناس في رجل والدهر في ساعته ولاوس في دار
وقولي يا رئيسا لقيته في اوان ظليت الزرى وكسب اوان
وطيما وزعمه بالرياء فابهم جلالة للـ
وقول ابي دلف مكا المعنى للذكور

دمي لاجوب لاوس في فواتها فلا الكرج الدنيا ولا الناس فاسم
وقول لآخر

فلن رجم الى لاحسان فهو لكم جيد كما كان مطوع ومسلم
وان ابيت فارض الله واسمته لا الناس اتم ولا الدنيا حسان

(قوله فصعب معروا بنبروا وباقيا على تنكيرو) يشير به الى ان الفرد من زيلاتها كرهها غير معرفة ولذا زاد بعد قول المصنف ترداد كلمة ال تنكيبا على انه عائد اليها بدون قيدما على نحو الاستخدام الذي ذكرته في معني دمج وصفه . وما يعبر من صبر ولا يتغن من صبر . ولم يرد قيد التعريف كما صنع الخارج البدر ايلا كونه ليس على ما يتغن من حيث ان الكون للتعريف لا يجتمع الكون وانما وان صبح في الجملة بلعبار ان المراد الكثرة للتعريف في اصل رصمها وان لم تكن له حاتم انه انضى كلام الخارج البدر والخارج الحق ان ترداد بالانه اما الاول فطوله اداة التعريف واما الثاني فقلوله كما يرد غيرها وهو ان يث عن المصنف

او مهبازا نحو انت الرجل ملي وادبا
فالازادة في الاول لاستغراق افراد الجنس
ولهذا صح الاستغناء منه وفي الثاني
لاستغراق خصائصه مبالغة ودعول
الازادة في ذلك في معنى تنكيرو دخل اليها
كل (وقد ترداد) ال كما يرد غيرها مع
الخروف فصعب معروا بنبروا وباقيا
على تنكيرو وترداد (لازما) او غير لازم
فاللزم في الغلط مسيطرة وهي لاعلم
التي قارنت ال وصحبها (كالتت) والعزى
طبي صغير والسؤال

فذلك ولا فلا يسميه طلوع قوله لازما وجعل وان سمى باجبار ان لازما نصت
 لاسموف في زيدا لازما وجعل في ال باجبار كونه حقا او لفظا (قوله واليسم)
 هذا على انه عربي ويحذف فخصرهم اسماء لانها العربية في مهمهم يريدون
 الحق عليه منها واما على انه اصيبي فغايتة ما يلزم ان تكون ال ما اخترك فيه
 لغتان ولا ضرر فيه (قوله ولاخارة نحو لان للزمن الخمر) الظاهر من السوي
 ان الاخارة حلت على كالحكم بالخبر بها من سبيل لالفاظ السطوت فيقدر للخاص
 او يراد من الاخارة اللفظ لا المعنى وان قوله للزمن الخمر حال في حال كون لان
 اسما للزمن الخمر اي اسما للزمن الخمر من حيث كونه يشار اليه وان قوله بنافه
 ملته ككون ال لان زائدة بدليل قوله بعده اما على القول بان لاداة فيه لصريف
 المحصور فلا تكون زائدة وحيدة فالصير بالاخارة لا يثبت ككون لان ليس من
 اسماء الاخارة المعروفة لكن في كلام بعض المحققين انه منها فيكون مثل حسا
 للكان حسبا يشير الى ذلك كالم شرح التسهيل ويحصل ان يكون بناء ال قوله
 الزواج ملته لذلك وكونها من اسماء الاخارة على معنى ان ما ذهب اليه في
 التسهيل من انها بنيت لتضمها معنى الاخارة وان لم يصح له حوا كما في هذا
 وحده ونحوه وفيه مخالفة لقوله انه من مصمن الخ فانه لا يصح ولا عدم التعريف
 لال وقوله اما على القول الخ فانه يشير الى ان مقابله عدم التعريف ليس بلا
 ويحصل ان يكون للزمن الخمر لفظا بالاخارة فان لم يقدر لزم ان الكلام
 في لاللفظ والاخارة حيث لا يست منها والصل بين المصدر وصلته وان كان يثبت
 ان يقول في سابقه والاخارة كالات والعزى لمتضمن الخ وان قدر اسم لزم لاخير
 غلط (قوله والذين ثم الاني) قيل على الخارج المناسب لغرضه سابقا وهي كالحكم
 والاخارة ان يقول ملته والمصولات نحو الذين ثم اللات . وقد يقال في دفعه
 سر العنول انه لو قال ذلك لسرى بين المصولات في الذكر وهو يدافع في
 الظاهر الترتيب الذكري الذي تقيد له في كلام الصف لم ان لزوم الزيادة في
 الذين واللات بالنظر للعالم ولا هذا حكى سبط ال منهما في لغته (قوله ولا)
 فبينتها اي ولو كان الوصول ال هذا وفي لاداءه والنظائر لالحاظ السيلبي نظير
 ذلك للندى نحو يا رجل قيل تعرف بالخطب وقيل باللام الحذوفة وكان يا
 انيت منهاها قال لا يدي في شرح الجزولية وهو الصحيح الا ترى انك تقول
 انت رجل قائم ولا يصرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في لاسل سبط له
 ال الي المحصور ثم انحصرت ولذا لم يمت يا ولم تصنف لثلا يقول الخلف
 ولانها صارت عوضا (قوله لانه لم) اي بنات اوير وصرح بعض المحققين
 يكون اوير علما ايضا (قوله زيادتها في التمييز) هذا ظاهر لقوله قبل وباقي على
 تكبره اما قوله معروا بغيرها فيظهر له كالات ولان والذين والاني وبنات اوير
 (قوله اراد طبت نفسا) لانه للتجانس الذي لا تصف فيه وانار باراد الى انه

واليسم ملي وجعلين (و) لاخارة نحو (الان) للزمن
 الخمر بنافه على انه معرب بما تصرفت فيه اسماء
 الاخارة لصحته مناسبا فانه جعل في التسهيل ذلك
 ملته جنسه وهو قول الزجاجة او انه مصمن حتى ادلة
 التعريف ولذلك يثبت كونه رده في شرح التسهيل اما
 على القول بان لاداة فيه لصريف المحصور فلا تكون
 زائدة (والذين ثم الاني) وبقيت المصولات ما فيه
 ال بناء على ان الوصول يتصرف بصلته وذهب قوم
 الى ان تعريف للوصول بل ان كانت فيه نحو الذي
ولا فبينتها نحو من وما ولا ايا فانها تصرف بالاحاطة
 فلي هذا لا تكون ال زائدة وغير اللان على حربين
 اضطراري وغيره وقد اشار الى الاول بقوله (لا اضطرارا)
 اي في الخمر (كيات لاوير) في قوله
 ولقد جيتك اكروا وصلا

ولقد نهيتك من بنات لاوير
 اراد بنات اوير لانه علم على حسب من الكلمة
 وشي كما نص عليه سيوري ووزم المبرد ان بنات اوير
 ليس يعلم قال جده غير زائدة بل معروفة (كذا) من
 لا اضطراري زيادتها في التمييز نحو (وليت الفس
 يتجسس السري) في قوله
 ولدت لا ان عرفت وجعلنا

صعدت وليت الفس يتجسس من صرو
 اراد طبت نفسا لان التمييز واجب السكر بخلاف
 للتكثير وانار الى الثاني بقوله (ويصن لاصلام)
 اي المتعانة طبة

قد يجوز ان يصحون اللبس مغفلا لصدقت مع تصف (قوله دخلا) الفم
للطائف كاتب تلك وتقدم توجيهه (قوله للبحر) أي متى طابقي كما في
الفعل أو تصحي كما في الحارث أو التزمي كما في النصارى كذا قيل ولا ينبغي
انه ان كانت تلك الدلالة قبل الفعل فدلالة النصارى على الدم ليست التزما
وان كانت بعد فدلالة الفعل ليست طابقة كما لا ينبغي (قوله ما يقبل ال)
الاولى ان يكون نيانا حالا من صير عليه وإنما قيد به للاحتراز من العلم الذي لا
يقبل ال في أصله الذي يرد لمح نعو الزيد لأن الفعل لا يقبل ال ولو موصولة
على ما هو الحق ولا عبرة بحال العمرة وحيد فال فيه قاعدة ضرورة لا احسا
فيغير (قوله اي يعقل النظر من الطبيعة الى لاصل) اي قبل ال قد حصل
اللبس فيها فدخل ال بعد ذلك فذكر ال ذا حين اذ كان اللبس حاصلًا بدونها
فيها وحذفه بيان في عدم كون اللبس مأخوذا من واحد منهما اذ ليس اللبس
قاعدة مرتبة على ذكر ال حتى لا يصح في حذفها فالراد نفي قاعدة خاصة على
ما يقتضيه السياق ويحي ان ينظر من العلم الى لاصل بسببه ال لا انه لورده
في صورة السوم مخالفة . ويهذا حد لاصل السامق يتدفع انه عند وجود ال
يكون في الكلام قرينة لفظية تدل السامق على ان الكلام لم ياصل بمثل
البحر من ال فانه وان لم ياصل قبل الرفع ليس في الكلام ما يدل على ذلك
فليس بسين (قوله ما سيل من حيث عدم افادة الصرف) اي على كل
من شاع التزديد فيصح كلامه مع أي التقيين حمل (قوله قال الخليل اليه)
دليل للسائلة من أصلها (قوله لتعلمه الشيء بينه) اي لتدل على ان مدلول
مدخولها الشيء الموصوف بالشيء للقول منه بينه (قوله صواب) فيه تمييز
بالمالكي اسم الجزء على انك اذ العلم بالغة مصبوع الصواب والمصالي اليه على
ما هو الظاهر (قوله فانه غلب على العائدة) ال في العائدة مرض من الحاصل
اليه اي مصادلة لاسمه المذكورين واسم ان صير يعود الى ما ذكر من لاسمه
الصائفة ومخالفة الجمع بالجمع يخصص انقسام لاهل على لاهل والخطيب واقع في
الاسماء والمغرب عليه هو كل واحد ممن تسمى بعبد الله دخلا تحت وصف من
الاصناف لاهلية الذكورة والعتي فان ابن عباس يتناول كل واحد من ابائه الصالح
وقد غلب على عبده الله منهم وابن عمر يتناول كل واحد من ابائه عمر وقد غلب على
عبده الله منهم وكذا . فظهر انه ليس الكلام في ان لاهل العائدة علم بالغة حتى
يزد انه ليس منهم ابن الزبير وابن سمود (قوله العهديت) كذا وقع التقييد
به في اللفظ وخرج عليه الناطرون ان مدخولها اذا نودي لا يحصل له بال كما
ترسوا بها لنداه ما فيه ال الجنسية نعم بانها الرجل . وقد تعرضنا للتقييد بعض
الفصله بان اللفظ الذي يستحق كل فرد من الافراد هو الاسم للبحر لا للزبور
بال العهديت اذ السامق لها هو التردد للبحر بين المتطلبين دون تن عدا

دخلا للبحر ما قد كان ذلك البحر (منه دخلا) مما
يقبل ال من صدر (كالفعل) و صفة مثل (الحارث و)
اسم حين مثل (النصارى) وهو في لاصل اسم من اسماء
الدم وانهم قوله ومن لاطلم ان جميع اعظم اللغوة
ما يقبل ال لا يثبت من ذلك وهو كذلك فلا تدخل
على نحو محد وصالح وعروف لان السلب سلب
ويخرج عن ذلك غير التثنية كمداد ودد والفعل ما لا
يقبل ال كيزيد ويعكر فاما قوله . رايت الوليد بين
اليزيد مباركا . ضرورة سهلنا تقدم ذكر الوليد ثم قوله
للبحر ان ارد ان جواز دخول ال على هذه لاصنام
سبب من لم ياصل اي يستقل النظر من الطبيعة
الى لاصل فيدخل ال (فذكر) ال (ذا) حينئذ
(وحذفه بيان) اذ لا قاعدة مرتبة على ذكره وان
اراد ان دخول ال بسبب اللبس لاصل فليس بسين
لما تجزى على ذكره من القاعدة وهو ان لاصل نعم ما
بيان من حيث عدم افادة الصرف فليحمل كلامه
عليه فقال الخليل دخلت ال في الحارث والقاسم
والعباس والصالح والحسن والحسين لتعلمه الشيء
بينه . تنبيه . في تمييزه بالنصارى نظر لانه مثل
يه في شرح الصهيل لما قارنت لاداة فيه علمه وعلى
هذا فالدلالة فيه لازمة والقي للبحر لاصل ليست لازمة
(وقد صير علما) على بعض سمياته (بالغة) عليه
(صواب) كايين عباس وابن عمر وابن الزبير وابن
سمود فانه غلب على العائدة حتى صار ملها عليهم
دون تن مدغم من اخوتهم (او مصوب ال) العهديت
(كالفنية) والمدينة والكتاب والصق والتيم لفنية
ايلى ومدينة طيبة وكثل سبويه وخو لد بن ثعلب
والنريا (وحذف ال ذي) لاختياره ان (تاد) مدخولها
(او تصف او صوب) لان أصلها المعرفة فلم تكن
بدرله الحرف لاصلي الاثر ابدا كما هي في نحو اليسع
كما تقدم فقول يا صق وبا لخل وهذه عهية ايلى
ومدينة طيبة ومنه لاهل ان لاطلم مجاني
والاخلا من صعب وبغض وظب على الشعار
المعروف حتى صار ملها عليه دون غيره وتقول امشي
تطلب زانية ذريان (وي غيرها) اي في غير الداه

ولاصافة (قد تتفنى) سمع هذا عرق طاعنا وهذا يم اكين مباركا فيه . تنبيهان . لاول للعبث في اعظم الطيبة كايين عباس لا يزوج
من لاصافة بداه ولا غيره الا لا يمرض في اصعاده ما يدعو الى ذلك . الثاني كما يمرض في العلم بالغة لاشتراك فيصلى طالبا للتخصيص

كما سبق كذلك يحسن في العلم لاصلي ومنه قوله
 ما زيدنا يوم النفا ومن زبدكم
 بابيحي محلي الطفرين يمانيا
 وقوله بالله يا طيبك افاع ظن لنا
 ليحيى تنكن لم ليلى من البهر
 • عاتمة • حاة الصوريين انهم يذكرون حاة تعريف
 العدد فلذا كان العدد صفانا وادرت تعريفه مرفت
 لاخير وهو اللحن اليه فيسير الاول صفانا الى معرفة
 تقول تلكت الاولوب وماتت العرم والث الدتار ومنه
 قوله ما زال مذحدث يده ازاروه
 فسماء فادرك خمسة لاجبار
 وقوله وهل يروح الصلم او يكشف لنا
 ثلاث الاكالي والديار اللطع
 واجاز الكثرين الثلاثة الااروب تشبها بلحسن الوجه
 قال الوضغري ذلك بعزل عدد اصحابنا من الفليس
 واستمال الصفاة واذا كان العدد مركبا المحدث حرف
 العريف بالاول تقول الاحد صفر دوحا والاكسا صفره
 جارية ولم تاصف بالثاني لانه يهزله بعض الاسم
 واجاز ذلك الحنن والكثريون فقال الاحد الصفر دوحا
 والاكسا صفره جارية لانها في الحقيقة اسنان والطف
 مراد فيها ولذلك بنا ويدل عليه لاجزمت لكنت صفر
 واربعة صفر واثا التانيث لا تقع حذرا على ملاحظة
 الطبع لما جاز ذلك ولا يجهز الاحد الصفر العرم
 لان التهجيز واجب التكرير نعم يجهز عدد الكوي وقد
 فصل ذلك بعض الكتاب واذا كان طويلا مرفت
 الاسمين كما تقول الاحد والعشرون دوحا لان حرف
 الطف فصل بينهما واطم انه في تعريف اللحن قد
 يكون للعرف في جانب الاول كما تقدم وقد يكون
 بينهما اسنان نحو خمسة الف الديتار وقد يكون
 ثلاثة اسماء نحو خمسة الف ديتار الرجل وقد
 يكون بينهما اربعة اسماء نحو خمسة الف ديتار
 غلام الرجل وعلى هذا ولو قلت عشرين الف رجل
 امتع تعريف اللحن اليه لان الصافي يصعب على
 البه ز فلو عرف اللحن اليه صار اللحن معرفة
 باصطناع اليه والتعبير واجب التكرير نعم يجهز ذلك
 عند الكويين ولو ثاثة خمسة الف ديتار جاز تعريف اللحن اليه نحو خمسة الف الديتار وكذلك حكم الثلاثة لان
 مبهز يجهز تعريفه كما مرفت ولا تعرف الاثني لاصطفا والله اعلم (الاجده) الجده هو الاسم

والله قد لا يحق في ذلك الفرد فلا دليل على انه علم له غالب على ذلك
 الفرد . ولك ربه بانه مبني على ان الفرد الهديتة الحارجية وهو غير حين لجواز
 ان يكون الفرد من الهديتة الخفية على نصها في . ان ياكله الذئب . فلا
 يكون الذي يستقنه كل فرد من الافراد لاسم الجده لا للفرد بل الهديتة .
 واطم انه بعد هذا ايضا للعالم ممكن لان تعيين الفرد كما يستدل ان يكون بعلمية
 جوا لاسمعال يستدل ان يكون بهديتة جوا نحو هديتة . اذ صا في الفار .
 ويكون حذف ال يحتج في الندا ولاضافة لذلك من غير تصف وماتة كون
 ال في اصلها مرفتة كما هو على الاول فما المرح لا حياره . ولعل لهذا قال ابن
 صبور ان هذا ليس من العلم وانما هو جوار صبره قطع ثم ما فصره بالظرون على
 هديتة ال في لاصل من انه لا يوصل لنداه منقولها بقي كما في يا ايها
 الرجل ان كان منشاء مجرد قول المصنف . وحذف ال ذي ان تكتفي او تعطف
 اوجب ... فهو متوقع لان للبتار منه صلة على ما اذا يلمن حرف الندا
 العلم بالظنية وهو لا يتناول بتابعها اذا اريد كالتالي باني اما على ما بينا فطاهر
 واما على ما ذكره ظرومية لاصل وان كان منشاء نص من العلم فليست فيه
 (قوله كما سبق) اي في اصلي تطلب ونافذة ذيلي (قوله مادة الضويين
 انهم يذكرون حاة تعريف العدد) قد ذكره في التفسير في باب العدد (قوله
 فلذا كان العدد صفانا) اما اذا كان مركبا فباني واما اذا لم يكن صفانا فانه
 يعرف الاول نحو هذه الصفر رجلا والثلاثة امرأة وثلاث ديتار (قوله مرفت
 لاخير) اي لا الاول وان اجازة قيم من الكتاب على ما نال ابن صبور فانه
 فيص صفره لاهافة للعرفت الى ذكره . وقد مضى به نحو الحسن وجهه . وما
 وقع في صحيح البخاري ثابت الرواية من . وثاني بالا ف ديتار . بصريف
 ثلاث وتكثير ديتار فقد خرج على ان الحنن بصافي مقدر مبدل من العرف
 اي بالالف الف ديتار (قوله ذلك بعزل عدد اصحابنا عن الفليس واستمال
 الخ) اما الثاني طاهر واما الاول فلطرق المانع من الفليس لان اضافة الفليس
 تعرفه ولا كذلك اضافة للفليس عليه (قوله ولذلك بنا) اي ويكون الطف
 مرادا فيها بنا اي لاسان غير لاثني الصفره بقريته ما تقدمه في باب البني
 فهو نظير قوله تملل . والطفلة جريمنه . (قوله مرفت لاسمين) ولا يجهز
 ترك ال من الطوف عليه واما من اللطوف فقد اجاز جماعة واخبره لاصدي

(الابتسداء)

المعروف في قولن هذا الباب البعدا والخبر وبه خون المصنف ايضا لا في
 الكافية وهذا الكتاب كان اللحن ما ذكره لا لاجدها والطعن اما بلن يال
 انه كناية حيث ذكر للزوم واذا لازمه او انه مجاز حنف ولاصل جزءا
 لاجدها فلما حنف الاول اقيم الثاني فلهذا انه اراد من لاجدها البعدا

اما

إما صارا لغويا من المطلق المصدر على اسم مفعول وقد ذكر الخليل في هذا المعنى في عبارات لأصناف
والشيخ لاثير والبشر النعماني وغيرهم لم إما ان يعتبر إيماء حذف الواو مع ما حطت وبصرز
فصيلة تصولي الضوان والنعون عليه أو لا فلا مع كونه غير صحيح كما نعلمك عند لا سيما وبصر
الجدوعات لا خبر لها طائرا كمال رجل يقول ذلك ، وقد يقال لاصل لا جداء والجداء والخبر فاعلم
الجداء والخبر وذكروا فيما بعد وذكر لا جداء واسمعه منه فيكون لا حجابك إلا ان هذا الوجه فيه
كلف زيادة الضوان وقد طمحت ردة ، وأعلم ان اللزاد يسم ذكر لا جداء عدم ذكر حقيقة وحكمه
في نفسه كما فعل في الجداء والخبر ولا فقد قال ورضوا مبدعا بالاجدا جدا واجداه من الأرفحات
بالجداء اعمدا لغول سبيويه وابن السراج يأنه اصلها ولذلك صدر به في تشبيهه حيث قال
واسمها بالجداء أو الفعل أو كلاهما اصل ، ووجه بان المجداء يكون مسمى من العوامل النقطية
وتعري لاسم من غيره في التقدير قبل ان يعترف به غيره لكن قال ابن عيسى الذي عليه اصحابنا
اليوم ان الفعل هو لاصل لانه يظهر برفعه فائدة دخول الحرف الكلام من حيث كان تكلف زيادة
الامر بانما حصل للقرى بين المعاني التي لولاه لرفع لرس فالرفع انما هو للقرى بين الفاعل
والمفعول اللذين يجهز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعلا برفع الجداء والخبر لم يمكن لامر
ينصفي التباسه بل لعرب من الاستقصان وتشبيبه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما
مفعلا عنه واقتضار الجداء الى الخبر الذي بعده كاختصار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك
رفع للجداء الخبر ، اه ، وأعلم ان الشيخ لاثير صرح بلى هذا الخلف لا يجدي فائدة ، واحرمه
البشر النعماني يظهر فائدته في اولوية اللزاد عند لا حصل كما اذا دار الامر بين يكون
الاصحوف فلا والباقي فاعلا او كونه خبرا والباقي اجزاء كما في زيد جوابا لتن قال تن قلم
فجعل زيد الفاعلية اي قلم زيد ولا جدائية جندريد زيد قلم فلان قيل باصالة الفاعل ترجع
لاول او الجدا ترجع الثاني ، وجوابه انه ان ارد انه يمكن ان يبقى ما ذكر على ما ذكر
مسلم ولكنه لا يقع في رد كلام الشيخ لاثير وان ارد انهم نزلوا ذلك قطعا فمعنوع والسند
انهم صرحوا بكون الباقي في الفرض الذي ذكره ليس فاعلا مطلقا ومفعولا اصلا ، فلي التعلية
للجاء ابن الفحل اذا تردد لاهامر بين ان يكون قد اصرنا خبرا او اصرنا فلا كان
اصار الخبر وحذف اول من اصار الفعل لان علو المجلة لولي بالخلف من اولها هذا
ككلامه ، وقد اهرق الحافظ السجلي في الاشياء والظواهر بان تلك قاعدة مرجوع اليها في
الامر ، ولي المعنى اذا دار الامر بين كون الاصحوف فلا والباقي فاعلا او كونه مبتدا والباقي
خبرا فالمعاني اول لان المجداء من الخبر فالاصحوف من المبتدأ فيكون المحدث ككلا
حذف فاما الفعل غير الفاعل على ان اللزاد من لفظة الخلف انه لا يرتب عليه ثمة في
الحق ولا شك في ذلك فندبر (قوله العاري من العوامل التي) اللزاد من موه ان لا يكون
مطلوبا لفاعل لفظي فيخرج زيد في جواب تن قال تن فلم ويدخل ميموه لا واسمها عند
رفع مفعلة لاسم لما ان المجموع محله رفع بالاجداء عند سبيويه ولا يشترط في تجده لان
لا حجب جرك حقيقي واما اذا اجبر رفع المفعلة على انه مرادها لاجل الاسم قيل دخول لا
فظاهر انه باجبار تلك التيلية مجبر فاعلم وتعريف العوامل استغراق اي العاري من كل عامل

العاري من العوامل النقطية هو الزائدة
مفعلا عنه او مفعلا واقعا لمعني به

واما ابن العربي يدل على الثاني وقد تقدم على ادلة الاستغراق فيلزم سلب العدم والمصدر مع
السلب فمدفوع بلحاظه بحيث الثاني على الاستغراق فيكون الاستغراق قيده في الثاني كما
قيل به في « وما رطل كلام للميد » او بان الفلانة اكثرية لا كلية على ما صرح به السعد
او بان ال لا الحقيقية وقد اطلت الجمعية كما هو مذهب بعض الاصوليين ونفيها يستدعي نفي
جميع الافراد فلا يتبقى في ضمن ما يعني ثم العامل اهم من اللط من وجه فسيح من نسبة
الجو في الاصنافي لكليه واما ارادة اللط من اللط فيرد بان اللط حقيقة عينية في المطلق كما
هو علم مجازي في غيره فكيف يصار اليه مع عدم تعدد الحقيقة واضلعه الكثرة . والمطلق غير
الزائدة ليعمل باحصار ما كانت زيلاته حقيقة لكونه مستغنى عنه كالذي جعل به او حكمية
بان يكون شيئا بالزائد في عدم التعلق وان كان لا يستغنى عنه كمجوز وب لعل ولولا وان
كان معصوما في وب دون لولا لعل نظير المطلق لاسم على لاسم الحقيقي والسكبي والمطلق
الوصف في قوله او وصفا وانما الخ على الحقيقي والسكبي فلا يصلح لما قيل كان لا يرد ان
يقول او بعضها ليعمل كمجوز وب لعل للجارعة ومعنى مضيا عنه مصداقا منه فلا دور في اخذ
الخبر في تعريف الابدان والابدان في تعريف الخبر وهو يشمل لاخبار اللط في نحو قلم فعل
ومن حرف ولا يرد عليه اقل رجل يقول ذلك لانه مخبر عنه حكما اذ الصفة معينة من
الخبر . وفي التوصل قد يقع مقام ما يفعل احد اقل لازما للابدان والاصافة الى تكررة موصوفة
بصفة معينة من الخبر . اه . ولا يرد على قوله او وصفا وانما استغنى به . لاجلة قلوبهم .
لانه حيث طلب على الحال الذي هو مضيا عنه وصلحها هو لاسم العاري وان كان خبرا
او ضمير العاري اقصى ذلك فيه اجزاء العرو ولا كذلك لاجلة والبراد من الوصف الوصف
ولو تلويا فيستلزم لا نزل ان تعمل لان نزل وان كان صادرا بمعنى التناول لانه بمعنى
للفعل اي ليس متناولاً لك بمعنى ما ينبغي لك فعله فلا يرد ما قال الشيخ كالتجريد لا
نزل ان تعمل فيعلم اياه من هذا العروب مع عدم وصلحته لكونه بمعنى لا ينبغي لك ان
تعمل وقد سمع نزل ان تعمل مجزوا من الثاني من باب فاعلم الزيدان في قول لا تخش البراد
من كون مرفوع الوصف انفي من الخبر انه اكفى به وحسن السكوت عليه كالتجريد فلا يرد
ما قال البدر الدمشقي انه لا خير لهذا الابدان الخاسر راسا حتى يخلص منها منه غيره او
ساحا منه ولو تكلفت تقديره لم جلت لكونه بمنزلة الفعل متى وهو لا خير له ومن ثم لم
يلغظه كلاما (قوله) فالاسم يشمل الخ (الظاهر انه دخول اللط الحقيقيته وسهولة الشعور الذي
لا يحتاج فيه الى ترتيبه لا دخول اللط المجازي فيه وان كان كل مختلف في جوارحه لان المطلق
لاسم على الاول لما احتمل ان يكون حقيقيا وان يكون مجازيا . كان حمله على الثاني أولى
لان الجواز خبر من الاشتراك كما ذكرنا في صدر الكتاب (قوله) وتسمع باليهدي خبر من
ان تراه) تكرير التام للتبيين على ان لاسم الاول يكون من فعل وحرف مصدر مدكور
كما في لاجلة او مصروف كما في النل . وفي تفسير العاصم عنه قوله تعالى « ان الذين
كفروا سواك عليهم الاذنتهم » الفصل انما يتبع لاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع له اما
لو أطلق واريد به اللط او مطلق الحديث للدلول عليه معنا على الاتساع فهو كالاسم في

فلاسم يشمل المصريح الاول نحو « وان
تصوموا خير لكم » وتسمع باليهدي خبر
من ان تراه والمزني من العوامل اللطية
« صرح نحو الفاعل واسم كل وغير الزائدة

على زمن ينحني صاحباً لهم والمزمن فهو نظير ما معروف الزيدان ونائب الفعل المرفوع
قال ابن هشام وهو من مفكر التركيب . وقد سأل علي ابن ابي الفتح اياه عنه فاجاب بان
غيراً خير مقدم والمقصود ثم الزمان الذي حله حاله ولاصل زمن ينحني بالهم والمزمن غير
ما سبق عليه لم قدمت غير ما بعدها ثم حذف زمن دون مقدم فعاد مجرور على على غير
مذكور فلحق الاسم الظاهر مكانه واعتاره ابن الحاجب . قال ابن هشام فان قلت فبني حذف
الموصوف مع عدم افراد صفته وهو في مثل هذا مستع . واجاب باختصاص الهم بالشر وهذا
شعر فيجوز فيه كونه . يرمي بكلي كان من ارضي البشر . اي يبغي رجل كان . وقال الفيني
لا يرحل هذا القفر به نهاية في التكلف وهي وفاة ابي الفتح وشيعة في ميتهما بالقهر يبعث
التكلفه التي لا تكاد تاحطها العرب . قال ابو الفتح وان شئت قلت هو محمول على المعنى
كما حمل على ذلك اهل امارة تقول ذلك فلم يحج اقل الى غير وفجره ابن الحاجب على
ان غير غير استوفى ومسبق صدر جاء على محمول كالسور واليسر مراد به اسم الغافل
والعنى انا غير سالف على زمن هذه صفته وهو طاهر (قوله) وقد يجوز نحو فانز (الخ) في
التسهيل ولا يجري ذلك المجري بلتخصن لآ بعد استعظام او نفي خلافا للاختصاص . اهـ .
وهو طاهر في انه يرى ان لاهامدا شرط في جريانه ذلك المجري المستحسن واما الاختصاص
فبغير ان ذلك لا يتقيد بالايجاد وذلك في ذلك . فيجوز له ويوجه الدلالة منه ان
حسن البيت الذي لا ينكر لا يكون لآ اذا امرت بما ذكرنا ولو لم تكن البيت مستحقة
به لزم ان ينسب لها وجه مستحسن واما القول مدم حسنه فعليها التزم مدم حسنه وليس
يتכן لآ ان يكون بنو لهب مبتدا وبغير غيره وهو مردود لما فيه من عدم المطابقة والرد عليه
ان يقال فتنه امر له بنو لهب مبتدا وبغير غير ولا نسلم عدم المطابقة لما ان فعله يستوي
فيه المرد وفراعه كيف وهو على حد ما هو في غاية الحسن وهو . واللائكة بعد ذلك ظهوره
ونظيره . وحسن اولئك رفيقا ويحتج بقول للصف وقد يجوز نحو فانز اولو الرهد .
اي جوازا قليلا لا استحسن فيه ولذلك زاد العارح كلمة جدا وقوله خلافا للاختصاص والكوفيين
اي فافهم يرون انه من الكثير المستحسن استعظاما بالبيت فان حسنها الذي لا ينكر دافع
بين ما ذكر وان يكون مبتدا وبغيرا والثاني بلل لعدم المطابقة فحين لاول وقوله ولا جئت
منع لدليل بطلان الثاني والسند جواز كونه خبرا مقدما على حد ما هو في غاية الحسن وهو
. واللائكة بعد ذلك ظهوره . واعلم ان هذا كله ان لم يجعل معنى قوله في التسهيل خلافا
للاختصاص في نفي الاستحصان والمجاز مسا ولا فيجوز كذلك قول العارح خلافا للاختصاص
والكوفيين وحسن المراد هذا هو الذي يجب ان يفهم كلام المصنف والشارح عليه . وما للناظرين
لا يلفت اليه . (قوله في سوى الافراد) يعادل المثنى والجمع ولوجع تكسير على ما ي
الصريح (قوله) فان تطابقا في الافراد جائز لافراد) استثنى منه مساطن يتبين فيما كون
الوصف مبتدا مستغنى برفعه . لاولي ان يكون الوصف مذكورا والرفوع بعده موحا نحو
الظاهر العاصي امرأة فانه لا يجوز كون الوصف خبرا مقدما ولا لوجع تانيته كالفعل .
الثانية ان يلاح من الرفوع محمول الوصف نحو . اراغب انت عن الهوى . فانه لا يجوز

عليه ما وفي بعض اعدا
اذا لم تكونا لي على من اطلع
ومن العنى بغير قوله
غير لاه مذكور فالمرح الله
و لا تتصور بغيره سلم
وقوله
غير مرفوع على زمن

ينحني بالهم والمزمن
(وند) يجوز) الاجتهاد بالوصف للذكور
من غير اختصاص على نفي او استعظام
(نحو فانز اولو الرهد) وهو قليل جدا
خلافا للاختصاص والكوفيين ولا جئت في
قوله فيجوز بنو لهب فلا تلك ما
ملائكة لهي اذا الغير مرفوع
لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد
. واللائكة بعد ذلك ظهوره . وقوله
من صديق الذي لم يسبق (والثاني
مبتدا) مرفوع (وهذا الوصف) للذكور
(حر) مدم مقدم (ان في سوى الافراد)
وهو التثنية والجمع (طبعا استقر) اي
استقر الوصف مطلبها للرفوع بعده نحو
امان الزيدان وامان الزيدون ولا
يجوز ان يكون الوصف في هذه الحالة
مبتدا وما بعده فاما اعني من الخبر لآ
على لغة الكوفي البرانيث فان تطابقا في
الافراد جائز لافراد) نحو اكرم زيد وما
ذاتية عدد

كون الوصف خيرا مقدما ايما ولا نعلم الفصل بلجني بين الوصف ومعهوله لان البندا اجنبي
من الخبر وحصل ذلك ان لم يقدر للجبرور حلق ولا جاز لامر ان (قوله ورضوا اي العرب)
لا يخفى ان العرب هم الذين رضوا البندا والخبر كما اتهم الذين نصيبا للمفعول ونحوه وجبروا
للحلق اليه ونحوه واما الملق بذلك من غيرهم فانما سار في القارم واحدى بمنارهم .
واما حظ الجهد العربي فانما هو اخبار ذلك الرشح الذي صدر بهذا فنههم متن يصل به
اجتهاده الى ان ذلك الرشح الذي صدر منهم انما هو بالاجتهاد لدليل حده على ذلك ومنهم
غيره . ويحتد نقول للمصنف - ورضوا مبتدا بالاجتهاد ... حده صدر من القم رفع البندا
بالاجتهاد على ما طعن سيويه بحسب اجتهاده وليس مولا القم لا العرب كما هو بين فخير
الشارح السقي الصير في العرب معين لا يميز ان يقال بدله النكتة ولا سيويه وتن تابعه
لا بما صحت لا ذاتي اليها وليس معاه حكما بان للبندا مرفوع بالاجتهاد وهذا كما ان قوله
حوب زيد مرا حده صدر حوب مرفوع من زيد لا ان حدها حكم زيد بان مرفوع حوب .
ولم يصر ان هذا الوجه من شمس العصى ومع ذلك فقد حصل فيه بين الناطقين فانكسر
صنيع الشارح وارتمى مرة عبد الصير للنكتة واستظهر اخرى عده لسيويه وتن واقعه وهذه
عبارته فيه ان العرب لم يقع منهم حكم بان العامل في البندا والخبر ماذا وانما نطقوا بكل حوب
بالنكتة النكتة في الرابع فالاولى ان يقال اي النكتة . وقد يقال رفع البندا بالاجتهاد والخبر
بالاجتهاد لم يحكم به جميع النكتة اللهم الا ان يقال ال في النكتة لهد اي النكتة للمجهول
وم سيويه وشاوية وروى من هذا ان يقال في تفسير صير ورضوا اي سيويه وتن واقعه
(قوله ورضوا اي العرب) هو معنى اصطلاحى للاجتهاد مرادف لخباراتهم لآخر تدبر (قوله)
للاضاد اليه) اي ولو حكما كما في مرفوع الوصف فانه مستند حكما بتايد من السند الذي
هو الخبر فانطبق التصريف على تسمي الاجتهاد (قوله فاما الذي بني عليه ال) البني عليه
معد سيويه هو للبندا حد القم فانه يصر عن البندا بالبني عليه فلا ينبغي ان يجعل عبارته
على تقدير للوصف اي البندا الذي كما قيل وشي هو البني الذي هو الخبر والصير لاول
لذي والثاني لشئ وبجيز الكس والغرض بيان تضادها على شي واحد والوصولية في
الشي عليه موقفة شي الذي هو الخبر او هو لاول او الثاني على الاحتمال والصير الجبرور
يرجع للذي وصير يرتفع بعد لال وصير به للذي والصير البارز في قوله كما ارتفع هو بعد
ايما للذي . ولما قل ان يقول ان في صيرة سيويه امرين ه لهدا ان جملة هو حوب اما
ولم تقتصر بالقاء وهو قبله . الثاني ان فاء فان البني ال لا تصلح لتبطل ولا تفرع اذ لا يقال
اتحاد البندا والخبر صدقا برفع للاجتهاد للبندا ورفع البندا لاخر ولا يفرع عليه كما لا يخفى
والجواب ان يقال ان جملة هو هو صفة لشي لا جوب اما وفاء فان ال في الفاعلة في
جواب اما والشي فان البندا الذي بني عليه خبر موصوف بكونه من البندا يرتفع خبره به
كما يرتفع هو بالادعاء . واعلم ان هذا الوجه اختصر عليه للمصنف ما وقدمه في السجل
ارتقاء له . وقد رد بان البندا قد يرفع قلنا نحو القام اية صلحت فلو كان الواقع الخبر
لاذى الى اعمل عامل واحد في معولس رفعا من غير تبعية ولا نظير له . وبانه قد يكون

(ورضوا) اي العرب (بعدا بالاجتهاد)
وهو لا حاصم بالاسم وجملة ماذا للاضاد
اليه فهو امر معنوي (كذلك رفع خبر
بالاجتهاد) وحده قال سيويه فاما الذي
بني عليه شي هو هو فان البني عليه
يرتفع به كما ارتفع هو بالاجتهاد

جامدا ونقصي جموده ان لا يتقدم معونه عليه والخبر سائق القديم فليس مأملا . وبانه قد يكون حسيلا وهو لا يرفع قلدا على ما يعمل فكيف على غير عمل . واجيب من الاول باختلاف الجهة فلن عليه للعدل غير عليه للخبر . ومن الثاني والثالث بان عمل الجدا بطريق الاصل لا بالمحل والفرقة وما ذكر من عدم التصرف والامار لا اثر له في فيما يعمل للفرقة (قوله وقيل رافع الجوهري هو لا جداء) القائل بهذا هو لا غش وابن السراج والرماني (قوله ونظير ذلك الخ) يعني ان القول يكون لا جداء عمل في حين للبيها ليس صلوب الظير على كآه علت في حين للبيها ايها يتكبر لا جداء طلب بنفسه وكان يسلطه طحا الذي هو التفسير لا يتكفي اسم للظلمة ولا تتوقف على ان يكون العامل الضحية نفسه في السلة للظلمة بها على ما رسم فيه الطائرون فيدير (قوله وصف بان الخ) قد وصف ايضا بان لا جداء معنى قائم بالجداء لا شطاطه منه والمشي ضمن معنى المشي منه بتكديم الخبر عليه في لائق جائز اجابا من اسماجا فلو كان مأملا ثم من جواز تكديمه على الجدا تقدم معول العامل الحثي لا وصف وهو مع الحثي لا قوى صريح فكيف بالاصف واجيب من الاول بانه يتم بين ان رفع الخبر بطريق التبعة للجداء وطبقه قد عمل الحثي اياما بالاجداه وفيه نظر لتفيد الخارج بدون اتباع . ومن الثاني بمنع ان لا جداء قائم بالجداء قط بل به وبالخبر (قوله ذهب الجرد الى ان الخ) عبارة التسهيل او رفع بلا جداء المبدأ او بهذا الخبر وفي كصالة الخارج والفرق منها ان لا جداء رفع اللبدا بذاته ورفع الخبر يلماثة اللبدا . ففي شرح التسهيل للصف راي الجرد ان الاجداه واقع للخبر بسلطة المبدأ وله دونها وهو موزع باتصافه كون العامل معنى متفويا بلطف وانما هو شأن العوامل للظلمة كالفعل متفويا بواو التبعة وربما تحوت الالعلم للاماني كمتفوي الحثي بمعنى العلم او من فاعل قول الاجداه معنى عامل متفوي بالجداء لا نظير له ومن هذا تطلع على معنى قول الخارج وهو قول بما لا نظير له لا ما قاله بعض الظهور لا توحيها ولا جوابا (قوله وذهب الكويين الخ) تلخيص هذا الرأي لانه ترابطات طوائف الصرورية على فسله فردية بان اللبدا قد يرفع غير الخبر والخبر غير اللبدا نحو التاتم ابره صاحب اخوة فلو ترافعا عمل الاسم رفعين دون اتباع . وبان الخبر قد يكون جامدا والجوامد لا تتصل . وبان رتبة الخبر بعد اللبدا وديته العامل بعد الحصول فدافعا . وبان الخبر يكون فلا فلو عمل فيه استحقاق فاعلا . وبان الخبر كالفعل وهو لا تتصل في موصوف فكذلك هو . وبانه لو ترافعا لكل لكل منهما في التقدم رتبة اصلته لان اصل كل عمل ان متقدم على معونه فيلزم تقدم النسخ على نفسه ومع هذا لا قد اخذت الحافظ السيوطي وابن جني وكذلك الشيخ الاثير وطالب باتصاف كل منهما وما كان محصيا لغير رئيس مستغلا ينبغي كونه عاملا . واجيب من الاول من تلك الامور باختلاف جهة الرفع فانه ي احصاها على الفاعلية وفي الاخر على غيرها . ومن الثاني بان ما يعمل بطريق الاصلته كما هنا لا اثر فيه لتصرف او جسد بخلاف ما يعمل بطريق الفرقة . ومن الثالث بانه معارض بما وقع الاتفاق عليه من قولهم ايا تصرف تصرف مرتبة عمل الشرط بعد ادائه وهو عامل في اسم الشرط ولا يلزم ان رتبة قبل اسم الشرط ولا

وقيل رافع الجوهري هو لا جداء لانه انحصارا ونظير ذلك ان معنى التبعة في كان لما انقصي منها ومبها به كانت عامله فهما وصف بان اقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما ليس اقوى اولى ان لا يعمل ذلك وذهب الجرد الى ان لا جداء واقع للجداء وما وافق الخبر وهو قول بما لا نظير له وذهب الكويين الى انها ترافعا

تدافع في ذلك ، ومن الرابع باننا لا نسلم ان العامل الفعل الواقع خبرا بل لاسم الواقع مرفوعه
ولو سلم لم تكن غاطية للبدا لان رفعه على طريق الخبرية نهاية من لاسم ، ومن الخامس
باننا لا نسلم ان الخبر كالمفعول في هذا اذ لا يغير احد ركني الاستناد بما لا انتظار اليه في كيفية
الاستناد ، ومن السادس بانه متضمن بلسم الشرط على ما تبين على ان العامل التعري ليس
مؤثرا حتى ياتي مقدمه على الرب بل هو طامنة على ان كل واحد منهما حاكم على مصلحه من
وجه حاضر من وجه ولا ضرر فيه ، ولعلم انه بقي في المسئلة قول عاقر منصوب بالجرمي
وجملته بصرية وجزء الفراء للخليل وأشعشأة لا يرفونه وهو انهما مرفوعان بغيرهما الاسناد
(قولهم وهذا الخلف لعلني) اي لا تترتب عليه احكام غاطية اذ لم يترتب على قول منها
منع رفع في البعده او الخبر ولا نصرة ولو بالظن على هذا وشعر على غير لانه وان ادى الى
حلف مسرعي مالمين مطلقين على بسبب هذه الاقوال وسلم اعلمه انما يتم ان كان حلف
مرفوعا وليس ذلك بيمين لانما التعلق بذلك ويعبر حلف حمل ، فاندفع قول بسبب
لا العامل بل هو معرفي لانك اذا قلت زيد قائم وصبروا على الس واذا من حلف المرفوعات
يكون مسحوبا على القول بان العامل في المرفوعين لا جداء بغاطية على جهة الاقوال للزم
الظن على مسرعي مالمين مطلقين (قوله التمس الفائدة) اي ولو يصعب الاصل فيعمل
خبر البعده الثاني في قولك زيد اية قائم وان كان اسناد اية قائم حيث لا يصح ان اسناد اية
لم اسناد التمس لصبر الجزء بجانر منه انه لا دخل لغيره فخرج يصحب من زيد يصحب اية
للمعلية اية فيما ذكر ، واسلم ان الفائدة لا غاطية لا تكمل الا بمجموع البعده والخبر ولا
كانت ناقصة ولا يحتاج فيها الى شيء وادعاهم ان لو اردت تربية الفائدة فليخرج بالفصل
وفي التاميم واما تكديده بفعل ونصرة نظرية الفائدة لا يصح بالفصل فالتمس الفائدة ها هو الخبر واما
الفصل فمريات لها قط قول للمصنف الجزء التمس الفائدة لا يصدق بالفصل فالاحراس
عليه بان تعريفه لا يصدق الا بالفصل كالجواب بان الرد بانتم المصل الفائدة ليس
بشيء فليدبر (قوله مع مبتدا غير الوصف للذكر الخ) لعل به لدفع السؤال المشهور في
المعلم وتقريره على ما وقع به التصريح في التصريح ونصرة ان التعريف يشمل فعل الفعل
وعمل الوصف لما انهما جزءان تمت بهما الفائدة وما ليسا من المعرف فلا يكون مانعا ،
وحاصل الجواب لشار اليه ان الرداد مع مبتدا غير الوصف للذكر لدليلين : احدهما انما
فانه استبعد من اول الرب الى ما ان الخبر يصلح للمبتدا وان الوصف للذكر لا خير له
لعله فاعل اي في الثاني التعليل بقوله - الله بر ولا ياتي شامعة - لانه كثيرا ما يصح على
التعليل في بيان الرداد ، ومن هنا تعلم سر ما قاله الشارح وخبره لخرج العامل ونصرة دين
ان يقول لخرج به الفعل بالنسبة للفعل ونصرة على ان هذه الصورة داخلية في قول الشارح
خرج به الفاعل ونصرة ، واسلم انه يمكن ان يدفع السؤال ايضا بتجمل تعريف الخبر للبعد
الذكر والمجهول الخبر الذي هو عاقر فمجيء الجملته حيث لا خبر ولا خبر الذي هو عاقر التمس الذكر
في قولنا زيد عاقر هو الجزء الذي تم الفائدة لا زيد الذي هو البعده وكان الشارح لم يغيره
لجده في نفسه ودم لا يبعثه للتقسيم لآتية بعده في قوله - وعرفنا بان الخ - كما لم يغير

هذا الخلف لعلني (والخبر الجزء التمس
الفائدة) مع مبتدا غير الوصف للذكر
بذلات العلم والتعليل بعوازه (كأنه بر
ولا ياتي شامعة) فلا يرد العامل ونصرة
(وعرفنا بان) الخبر

الحجاب يكونه تمريرا بالام على راي التبعدين (قولهم روي) اي الخبر المرد لاصل الخبر
 المجلد اي الغالب لو ما منه الشيء فان الخبر المجلد يتركب من الخبر المرد كما في زيد
 جاريه نعت تدبر (قولهم والرد بالرد منا الخ) التبعيد بالظرف لما ان المرد يطلق على
 معنى اصطلاحية نقل اليها من معناه اللغوي ليجرد الأفراد في جميعها ما ليس بجمله ولا شها
 وما ليس بعقبي ولا بصحور وما ليس بكلام وما ليس بذكر وما ليس بعقبي ولا غيره به
 وليس واحد بتبادر منه كما في الخواشي السلفية على الطول خلافا للسند والتبعية والجمع
 منها بالعلمة كما هنا فان قول بلانتي أو بالصحور يرد به ما انفرد من طائفة التبعيد والجمع
 وهكذا (قولهم روي) فعل مع فاعله الخ) اي حقيقة أو تنزيلا فلي الذي هي عبارة عن الفعل
 وفاعله كالم زيد روي الجدا وغيره وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب الناس وأقام الزيدان
 وكان زيد قائما ونحوه فكما . له . تدبر (قولهم ليس من أرنب والريح ربيع زرنب)
 هو قول امرأة من إحدى عشرة جلس يصلن أزواجهن صدقا . فلي الشائل حدثا علي بن
 حجر أخبرنا عيسى بن يونس عن مسلم بن مرة عن أبيه عبد الله بن مرة عن مرة عن عائشة
 روي الله تعالى عنها قالت جلس إحدى عشرة امرأة فصاعدن وتماقدن أن لا يتكمن من
 إخبار أزواجهن شيئا . وقالت الأولى زوجي لم جد فت لم جد روي سهل فبركتي
 ولا سين فيسقي . قالت الثانية زوجي لا بخت خبره أني لعنني أن لا أؤثره أن أذكره أذكر
 صبره وبصره . قالت الثالثة زوجي الصنف أن انطق والمط أن أبكت اعطى . قالت الرابعة
 زوجي كابل تهامة لا حر ولا تر ولا مطاة ولا سامة . قالت الخامسة زوجي أن دخل فهد وان
 خرج أسد ولا يسأل عا عهد . قالت السادسة زوجي أن أكل الف والي شرب العصب وأن أسلم
 الف ولا يبيع الكف ليتم البت . قالت السابعة زوجي عيالة أو عيالة لمباةة كل داه له
 داه شريك أو فلك أو جمع كلالك . قالت الثامنة زوجي المس من أرنب والريح ربيع
 زرنب . قالت التاسعة زوجي رفيع العباد طيم الرماد طويل النجاد قريب البيت من الناد .
 قالت العاشرة زوجي مالك ما مالك مالك خير من ذلك له ابل قصيرات المبارك غيلات
 السراح اذا سمعت صوت للزور ايقن انهن موالك . قالت الحادية عشرة زوجي ابو زرع وما
 ابو زرع المس من حلي الذئب ولا من شحم صدي وبجني فيجنت الي نفسي وجندي في
 امل تنبئة بحق فعجني في اهل مهبل والمط داهي متى فدهه اقول فلا اقبح واريد فاضح
 واخبر فاضح ام ابي زرع فنام ابي زرع كوحها داح وبنتها فراح ابن ابي زرع فما
 ابن ابي زرع صحيحه كسمل نظية وتبعه ذراع الجفرة بنت ابي زرع فما بنت ابي
 زرع طوع امها وطوع امها وعل كسملها وطع جارتها جارية ابي زرع فما جارية ابي زرع
 لا تبث حديثا تقيدا ولا تبث ميرثا تقيدا ولا تبثا تمصيا . قالت خرج ابو زرع
 والاولاد تبثن طلعي امرأة معها وليل لها كالفدين يلعبن من تحت حصرا يرماتين
 طلعي وتكسوا فكسحت بده رجلها سرا بكب شرها واخذ خيلها واراح علي نمارا واخذاني
 من كل راحة زوجها وغال كلي لم زرع وميري اهلك طو جعلت كل شيء اعطانيه ما بلغ
 امره . آتت ابي زرع . قالت عائشة روي الله عنها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم

هو لاصل والرد بالرد كما ليس
 بمجملته كغيره وشعدة (وياسي جعله)
 روي فعل مع فاعله نحو زيد قام وزيد
 قام ابنة أو بنتا مع خبره نحو زيد ابنة
 قائم ومطوية في الجملة أن تكون (حلوية
 معنى) المجدا (التي سبت) غيرا (له)
 ليصل الربط وذلك بان يتكمن فيها
 صبره لفط كما فعل أو بنته نحو المسن
 منون بدمج أي تتران منه أو خلف
 من صبره كقولها زوجي المس من
 أرنب . والريح ربيع زرنب . قيل ال
 مرس عن الصمير وأصل مسه من
 أرنب ورجعه ربيع زرنب كذا قاله
 الكوفيون وجماعة من البصريين وطلحا
 منه . وأما تن حلي غام ربه ونهى
 أغس من الهوى فان الجذ هي المولى .
 في ماواه والصمير ان الصمير مطوي
 أي المس له أو منه روي المارني له

كنت لك كافي زرع لام زرع غير اني لا لالمالك . ا . (قوله ولا لثم الخ) لا تصلى انه
لا تم للصحيح ايضا (قوله وهو قلند) وجه الفساد بها هم ان لآب صفة لزيد (قوله وليس
الغوى ذلك غير التصيل يعني على ان ذلك مبتدا وغير خبره والمجمل خبر ليس للرفع
واما ان جعل ذلك يائنا او بدلا من ليس فلا (قوله اما التعلل الخ) ذكر ابن السكيت
في اعمالي انه ورد عليه سؤال من التوصل في عمل سائل لاحداث هذه واجلب بها فيه
طول ومخصصه اخبر الصم رابطا . ومن مبارته وعمل هذا البيت ما انشده مبرور

الا ليت شعري على لى لم يمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبر

فالصبر من حيث كان معرفة فخلت تحت صبر لثني لغيره بالتكثير وتغير هذا قولهم
زيد تم الرجل بدخل فيه زيد تحت الرجل لان الراد بالرجل حا للجس فيضني للجداء
بدخله تحت الخبر من مقلد اليه من الجملة ويصح لك هذا ان قولك تم الرجل كلام
مستقل وقولك زيد قام الرجل كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل
كما ان قولك تم الرجل كذلك ولم يستقم قولك قام الرجل حتى تقول اليه لو عد او نحو
ذلك لكون لآف والقم فيه لشراف العهد والراد به واحد بينه هذا كلامه . ولا يخطئ
انه صريح في ان زيد قام الرجل انما احتج لهدية لآفة ولا لجاز . وفي شرح التصيل
للمصنف ان الربط بالصم خلق عليه فقد قال فيه والخلق عليه منها خمسة اشياء صبر
المبتدا وتكرار لفظة واكثر مواضع التهديد والتخصيم نحو : الخافه ما الخافه . العارضة ما
العارضة . التهدير الخافه اي خرج كما تقول اي رجل زيد مطما اياه ومخفا قتل العاصم
ليت القرب غداه ينصب دائما مكان القرب عطس لآداع

ولا عاراة اليه والصم نحو ... فاما الصبر عنها فلا صبر . وقوله ... اما التعلل لا لثمل
لديكم - وحطف جملة بالآه فيها صبر على عارية منه هو الخبر قوله

وانسان عيني يصبر لآه تلرة فيجدو وتلرت ييم فيفسرق

وقوله تن الخياط اجد البين فانقرقا وحاق القلب من اسما ما علقا

في رواية تن رفع البين هذا كلامه . ويحتمل تلمذ ان نظر الفارح ليس نظرا لكونه اجلالا
لامر خلق عليه بالزام خرج مفعول فاعمل (قوله التعلل) اي زيد تم الرجل على ما قاله ابو
الحسن من الربط بعبادة البتداء بمعناه يتلا على مسحه ولا فقد رد جازيل لايت التي تسلك
بها لذلك ويتلا على ان الرابي فاعل تم للعهد ليكون معنى مدخولها حين سعى المبتدا لا الجس
ولا لما كان المعنى واحدا . هذا وقد رايت من كلام ابن السكيت المطلق التمع على تقدير الهدية
والجواز على تقدير الجس فاعمل (قوله وان تكن اياه الخ) يريد ان الجملة الخبر بها بيتها
وبين المبتدا ما تنفي به لغوية الجملة قطعا وهو العارضة لثمل ان تكن غير البتداء معنى فلا
بد من احتياها على معنى البتداء بالاحتياها على ما يدل عليه فقرته به وان تكن اياه معنى
فلا تحتاج لذلك لما انها حينئذ كالغرد الجامد في قولك هذا زيد ورديد رجل لان الراد بها
خدم كما في شرح التصيل للمصنف الجملة الخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث
وكلام ومنه صبر الشأن . ا . وهذا عند التامل يتدفع ان الجملة ان تكن المبتدا معنى فقد

ولا لثم جزا نحو زيد لآب قائم وهو
قلند لو كان فيها اشارة اليه نحو وليس
الغوى ذلك غير ا . او امادته باللفظ
نحو الخافه ما الخافه . قال ابو الحسن
او بمعناه نحو زيد جلاني ايو عبد الله
اذا كان ايو عبد الله كية له او كان فيها
صم يشمله نحو زيد تم الرجل وقوله
... اما التعلل لا لثمل لديكم -

كلما قاله وفيه نظر لاستظهار زيد ماثت
الناس وخالف لا رجل في الدار وهو غير
جائز فالاول ان يخرج التعلل على ما
قاله ابو الحسن يتلا على مسحه وعلى
ان الي فاعل تم للعهد لا للجس او
رفع بدعها جملة مفتعلة على صديقه
بغير كونها اما مطوية بالآه نحو زيد
ماثت صرو قوله وقوله

وانسان عيني يصبر لآه تارة

فيبدو وتارات ييم فيفسرق
قال هشام او الواو نحو زيد ماثت هند
ورزها واسما حطسا مدلولها على جوايه
بالخبر نحو زيد يقوم صروان قام (وان
تكن) الجملة الواقعة خبرا عن البتداء
(اياه حتى اكتسفت بها) من الرباط
(كطفي الله حسي وكفي) فطفي مجددا
وجملة الله حسي خبر منه ولا رابط فيها
لاتها نفس البتداء في المعنى والراد بالخلق
الخلق ومنه قوله تعالى : وآخرو دعوانم
ان الحمد لله رب العالمين . وقوله عليه
الصلاة والسلام : افصل ما قطعته انا
والنبيين من قبلي لآله لا اله الا الله (و
الخبر (القدر الجامد) منه (فأنزع)

أحدث على حدة فهدرج تحت . جلوية متى الذي سيثبت له . . ويجه الدفع ان متى
لحرفها على متى الذي سيثبت له ان تحصل على ما يدل على التبدل من الاربطة للتقدم
وهدرج ايضا انهم جعلوا الجملة الواقعة خبرا عن صير العلى من كونها اية متى وهو يخفى ان
يسوع تلك الجملة والظلمة من حيث مدته هو الدان الذي هو متى الصير والطاهر ان الدان
هو صيرها الذي هو مدد كما في سائر الجمل فلا متى القوي ووجه الدفع ان جملة الله احد
نفسها من حيث صلها الدان والصفة ولذلك فترته ولا كذلك الجمل التي تحتاج للاربطة
ولذلك لم تفسر جملة ثم ابره زيد من قولك زيد قلم ابره ظهر القوي وتوضيحه ان الدان
هو الحكم الثابت في الواقع ولا يبعد ذلك في الجمل لا للمفردات . ويتضح ايضا انه ان اريد
بكون الجملة نفس الجند لا لخاصة في المصدق فكل مبتدا وخبر كذلك اريد في المفرد فيبدى الى
الفئة الجمل . ووجه الدفع انه لا يلحق الجمل لا لو اتحد عنوان الجند والخبر اما عند احتلالها
فلا . ويتضح ايضا ما ذكره الدمايني ويبره من ان مثل ظلي الله حسي ليس من قبيل الاخبار
بل الجملة بل باللفظ على ارادة اللفظ . ووجه الدفع انا لا نبي يكون الخبر جملة نفس الجند
لا كونها وصفت خبرا من مدد يدل على جملة ولو ماست لان قصد لفظها وترجم بذلك
للمفرد في السأل ولا شك في تصدقه في المثال المذكور فليثبت (قوله من صير الجند) دليل
هذه الزيادة قول للصف في الشئ . . . فهو ذو صير مستكن . ووجه الدلالة انه لما حكم
على للشئ بكونه فيه صير وعلى قسمه بكونه فشرحا دل ذلك على ان اللزاد فارغ من
الصير . وفائدتها دفع ما اورد على النصف من ان قوله فارغ من يتبين اللزاد منه اذا لا يدري
من ماذا (قوله فهو ذو صير مستكن) اي وجوبا على ما هو طاهره ها وكذا في التسهيل وهو
مختلف القول عن سيويه والسيويين فقد نقل الحمراوي عن سيويه انه اجاز في مروت
برجل مكرمت هو ان يكون تاكيدا ولان يكون فاعلا فدل ذلك على جواز برون في الخبر . وفي
شرح التسهيل للبراني طاهره كلام النصف وجوب لاستلزامه ان يبرز كان توكيدا لا فاعلا
بالصف وقد اجاز سيويه في . مروت برجل مكرمت هو . الوجهين . هذا والراد من قوله بشئ
الشئ الذي لم يجر مجرى الحمد نحو هذه البضاعة ولا فلا صير فيه (قوله ليست
مستغنة بلحق الذكر) اي لاخص بل مستغنة بمعنى ما اخذ من المصدر للدلالة على ذات
وحدث وهو للشي لا م (قوله حيث فلا الخبر) الطاهر على يجعل بدل كلمة الخبر للمفرد
لشئ وكذا بعد قول للصف مدته لما ان الكلام فيه لا في صير الخبر المفرد ولا في صير الخبر
وكان سر القول التبره على ان هذا الحكم الذي هو لا يبرز لا يقصر على لشي بل الفعل
كذلك يبرز فيه الصير نحو ظم زيد يهرمه هو اذا اريد ان زيدا يصوب العلم وان اختار
الشيخ لا يبره عدم وجوب لا يبرز عدد خوف البس لا دفعه جبرو الطاهر نحو ظم زيد
يهرمه زيد مريد بانه لا يصح وضع الطاهر موضع الصير في غير مواضع التحميم وكذا
قال الدمايني في شرح التسهيل تبعا للمراوي وهذه صارت وقال بعض لا يجب لا يبرز بل
اذا خيف اللبس ازيل بتكرير الطاهر الذي هو الفاعل نحو زيد صر يهرمه زيد وقول
للفص اقوى لصف وقوع الطاهر موقع للصير لا في مغارلت الصميم . اه . واسا جيل

من صير الجند علما للزويين (دلي
يشتق) المفرد يعني يصاغ من المصدر
ليدل على صنف به كما صرح به في
شرح التسهيل (فهو ذو صير مستكن)
فيه يبره على البعد والاشتق بالحق
للتذكور هو اسم الفاعل واسم الفعل
والصفة المشبهة واسم الضمير وما اسما
اللاته والزماني ولكن فليست مستغنة
بالحق للتذكور فهي من الجواهر وهو
لا صلح . تبين ان . الاول في متى
للفص ما اول به نحو زيد اسدي
فجاء وصرو تيمم اي منتسب الى
تيمم ويكره ما مال اي صاحب مال ففي
هذه الاخبار صير البيتة . الثاني
يصح في الصير للزويين بالعرف ان
يصح ستر او مبعلا ولا يجهز ان
يصح بارزا مبعلا فاعلم ان واد
عشرون من قولك الزبدان قاتمان
والزبدان قاتمون ليسا بصيرين كما
هذا في يديان ويلقون بل حرفا تنبيه
وجمع ولاما امرأ اوايزنت اي
الصير المذكور (طلعا) اي وان اي
اللبس (حيث فلا الخبر ما) اي
مبتدا (ليس مدته) اي معنى الخبر (له)
اي لذلك الجند (مفعلا) ماله جد
خوف اللبس ان تكرر عند ارادة الاخبار
يصار فيه زيد وصرويه هو

ابن جماعة بلن قدم المحسن اذا لم يكن لحي قصد كون الالبس فيه بل في رفع الالبس ليس
 لا يكون **قوله** بالظاهر حتى يصح ومنه مخرج الصبر لكفاية الصبر فيه مع السلامة من
 ذلك الجمع وامر زمام الرعي ان العمل لا يجب فيه لا يبرز حلقا بلجام اهل البلد من
 اربابك انكروا في صدر الكتاب فتذكر **(قوله** زيد صوابه هو) للتصل لصوابه والتفصل
 لزيد وهو عامل بالتحصن وقيل بل تركيد للصبر فيه واما رده مائه لان التركيد ليس بالثبوت
 فهو ليس بتركيد فليس بالثبوت لانه لم يصرح دفع الالبس **(قوله** وقال الكوفيون لا يجب
 لا يبرز حبش) الذي حوجه ليد الوجه على ما هو الكثير الشائع اي بل يجوز لا يبرز
 ولا يستأثر بخلل الذهب لاول فيجب لاول وجبت فلال السابق وهو زيد حدد حاربه
 هو كالذي بعده حين على للذهب الجوري ان يكون الصبر للتفصل فيه فلما كما هو في
 زيد صوابه هو بانهاهما وعلى للذهب الكوفي يجوز ذلك وكونه تاييدا للصبر المستمر
 وتظهر الفائدة في الشبهة والجمع فيرد الوصف على الفاعلية وبقي رجع على التركيد والجمع
 من غير لغة الكوفي البراءة اما هو لاول **(قوله** ووافهم العلم في غير هذا الكتاب) افرد
 في طرح السؤال من الجمل اليه حتى جعل الذين تصدوا لرد حجة حاكمين محصين وذلك لانه
 لما استدلل لهذا للذهب بصفة الفراء - كل ذي عين نطوره اليك - وقوله تعالى غفلت احداثهم
 لها خالصين ووافاة ابن ابي مليه - حتى يرضى لكم الى علم غير نظرين اناء - بغير غير
 وقوله وان امرؤ اصدى اليك ودونه سهو ومرة اليك سلق
 لمحقوه ان تصحبه لصوته وان تعلى ان للعاني موقى
 وقوله ترى ارباقهم حطدبها اذا صدا الحديد على الكفة
 ان الذي لولك اسف رطبه لجديوه ان تطليه خيللا
 وقوله قومي ذري السجد بانها وقد ملئت بكته ذلك عندنا وعطلى
 فنظرة خبر كل وليس له ولم يقل من كما ان خالصين صفة لا رباب لامتلى ولم يبرز وكذا
 غير نظرين صفة لعلم وليس له ولا ابرز فيه وصحوقه صفة للمراة جارية على امره ولم
 يبرز وحطدبها على الارباب وليس لها ولا يبرز له وباتوا على ذري السجد لفظا وهو معنى
 لغوي فاصغى بلسنته قال بعده وتكف بص الصصين للبرية وزعم ان التقدير في حكاية
 الفراء الحلق او اجمل كل ذي عين فهو على حذف صنف وان البراد بالاحراق في ثابتة
 الجمادات كما قالوا اتانا حتى من الناس وان لا صبر في مصوقه لرضه ان تصحبه ولو
 تصليه وعا جملان في مخرج خبر ان في البيت قبله وان الارباب مضم في لانتاد الثاني
 اي تزام حطدبها اي حطدي الارباب معاملة للمضى للنبي ساملة ما اضيف اليه حيث
 جاز اللفظ بالاضى اليه كقولهم اجصعت اهل اليمامة لسوفان اجصعت اليمامة مرادا اهلها
 كما يجوز في ترى ارباقهم حطدبها لسوفان تزام حطدبها اي الارباب او هو على حذف
 صنف اي ترى اصحاب ارباقهم حطدبها وعا لذلك المحذوف وفي لانتاد الخامس ان
 التقدير قومي باتوا ذري السجد وفي تنزيهه حطدي بين ابوي علي والتمير مود في باب
 لانتفال وفي عادة ذلك تصف فلا عدول اليه **(قوله** واخبروا اليه) لم يقيد الطرف والجهود

زيد صوابه هو حاربه هو حاربه بغير من
 صوابه هو الحاربه لزيد وبارباز
 الصبر علم ذلك ولو استر ان التركيب
 بكس المعني وحال ما امن فيه اللين
 زيد حدد حاربه هو وحد زيد حاربه
 هي فيجب لا يبرز ايها لمر بان الخبر على
 غير تن هو له وقال الكوفيون لا يجب
 لا يبرز حبش ووافهم العلم في غير هذا
 الكتاب واستدلوا بذلك **قوله**

قومي ذري السجد بانها وقد ملئت
 بكته ذلك عندنا وعطلى
 تنبيهان - لاول من السور التي
 بطر الخبر فيها ما ليس مدله ان يرفع
 طاعوا نحو زيد فاعلم ايوة فثلهاء في ايوة
 هو الصبر الذي كان مستكنا في فاقه لا
 صبر فيه حبش لانتاع ان يرفع لحيين
 طاعوا وصمرا - الثاني قد عرفت انه لا
 يجب لا يبرز في زيد حدد حاربه ولا
 حدد زيد حاربه ولا زيد صوابه حاربه
 تريد لاخبار صوابه صوابه لمر بان الخبر
 على تن هو له بل يصح لانتاع في
 هذا لاخير لما يلزم على لا يبرز من انهام
 حاربه زيد **(واخبروا بطرف)** نحو
 زيد جدك **(لو يعرف جبر)**

بالألف كما فعل في الكافية أبعادا على معية والجذر الجزء التام الفائدة كما أبعده على قوله ولا يكون اسم زمان خيرا ... في عدم تهيد الطرف بالكافي حين كون البعدا جثا وأبهر بأوله ... نؤمن معنى كان أو استعار - أنه لا يميز المبهارة وقد ذكر في التسهيل وخرجه أنه لا يميز المبهارة إلا على قلت وأبهر أيضا بلن للفتين غير محتمين لأدراج شكلته معنى وأن الطرف والمجهود محمول ذلك التوري ولا يحصل استعر على خصوص الماضي لأنه يميز تقدير المصارع بل يمين عند أرواة الحال أو لا احتجاب إلا أنه لم يمين كان على هو من الناقصة أو التامة والحق أن تقول أنه يصنع التزم تخصانه دائما لأدائه التسلسل وعلى هذا يحصل كلام السعد في حواشي الكشاف المشهور في هذا المقام تصنف كونه تارة وتارة لأدائه إلى كلفة تقدير لأن زائد على التقدير الأول وإن وقف بعده مع التوضيح منه وبمعنى كونه من البنية دائما لصلحه من الأمرين ولم يمين أيضا موضع التيه وأصل العلم وقد يرد له ما يرجح تغييره نحو في الدار زيد لأن أصل الخبر التغير وما يوجبه نحو ما في الدار فزيد لأن أما لا بلها الفعل ويذكر له تنعيم (قوله مع مبهرة) يعني في الكلام حذف الزاد وحملها (قوله صاهما) يشير إلى أن في الكلام مسامحة من حيث أنه أقصى أن التوري العلى مع أنه الدال على معنى كان أو استعر (قوله إذ هو الخبر حقيقة) هو طعة لعله نال من وكان الفرض منه تزويل عبارة للصف على أن الخبر هو المحلوف وهو لازم . وفي التسهيل وما يجرى للظرف من خبرية وصل فالأصح كونه لاطلة . اهـ . وفي أدراج كلمة حقيقة أيضا إلى أن تن جعل الخبر هو المذكور أو مبيحوا للمذكور والمخوف لا ينظر لحقيقة الأمر من أن ذلك المقدر هو الركن الثاني من ركني الاستناد وهو المقصود بالذات وأما الطرف والمجهود فمستطاب له قيادة فلا بد منهما لذلك فلا وإنما نظر للظاهر أما تن رأى الخبر للمذكور فلا بد الفطرية الذي دل على تمام الكلام وإن سكان لا بد لهما من فعل وأما تن رأى المبيحوا فطاعة المقصود بالاعتبار (قوله وهو مرزوق بأوله الخ) وجه الرد على ما في الصريح أن أجمع مرفوع لا يصح أن يكون توكيدا لقواني ولا للدفع لأنهما منصوبان ولا الصيرير المخوف مع الاستعارة لأن التوكيد والمخفف متجانسان ولا لاسم أن على معمله من الرفع على الإجداء لأن الطالب للعمل قد زال بوجود التامخ . وإذا بطلت هذه الأقسام تبين أن يكون توكيدا للصيرير المتعلل إلى الطرف وهو الطابوب ولا ينكح بالتسلسل بالانجي وهو الدعاء فانه جازم الضرورة هذا كلامه . وفيه أنه يمكن أن يدعى أنه توكيد للدفع والرفع لضرورة العافية كما التزم لنفس من الفعل بالدفع للضرورة وإلا فما الفرق (قوله أبعدها أن تقدير اسم الفعل الخ) خلاصته أن الخبر حكمه الرفع فإن قدر اسم وأعل قبله بنفس من غير احتياج إلى اعتبار حليله محل على وإن قدر فلا احتياج إلى اعتبار طرف قبل ذلك الرفع بمثل ذلك الفعل مثلا فيخرج قولك لكونه وأيا بما يحتاج إليه من غير تقدير وإعبار دون الثاني لعدم ذلك فيه وكذا قال في شرح التسهيل تقدير الفعل لا يعني من تقدير اسم الفعل ليستدل على أنه في مرفوع واسم الفعل من من تقديره وتندبر ما يعني أولى . اهـ . فعلى ظهور الرفع في اسم الفعل إصافه به من غير احتياج إلى أن يعمل معله غير الأمر المستفاد من لا وإلا أصابي

مع مبهرة نحو زبدي (الدار) (نالين) مبهرة إذ هو الخبر حقيقة حذف جزئيا واتعمل الصيرير الذي فيه إلى الطرف والمجار والمجهود وزعم السيلاني أنه حذف مع ولا مغير في واحد منهما وهو مرزوق بقوله

فإن ولد جناتي بأرض ساكن
فإن فواتي عندك الدهر لجمع
والعلق التوري إما من قبيل اللغز وهو ما في (معنى كان) نحو ثابت ومعتز (إلى المصلة) وهو ما في سقي (استعز) وثبت والخاطر عند العلم الأول قتل في شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لو جهن احدما أن تقدير اسم الفاعل لا يجوز إلى تقدير أخر لأنه وثق بما يحتاج إليه العمل من تقدير غير مرفوع وتقدير العمل يسرجه إلى تقدير اسم فاعل إذ لا بد من الحكم بالرفع على عمل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر والرفع المستحكم عليه به لا يظهر إلا في اسم العامل . الثاني أن كل موضع كان فيه الطرف خيرا وقدر نفسه بفعل احتسك قطعه باسم الفاعل وبعد إما إذا انفجارت فيصنع العلق باسم الفاعل نحو إما عندك فزيد ويخرج فذا في الجلب زيد لأن أما وإذا المنجسية لا يليها فعل طاهر ولا فذر وإذا تبين تقدير اسم الفاعل

أي دون الفعل الذي انطلق منه على أن لا يمر دونه وبين اسم الفاعل
 يمر أن لا يمر فيه يظهر الظهور المذكور في غير اسم الفاعل ويظهر ما حوزا يتقدم
 ما قبله ولا قد يقال كون الجملة ذات محل من الأعراب لا يخصي كونها مقدرة بفرد
 يظهر فيه الأعراب بل يكفي في ذلك بقوله موقع للفرد وثانيا لا يقال هذا يخصي
 أن كل ما لم يظهر فيه الأعراب لا يعد من تقديمه بها يظهر فيه ولو فردا ولم يذهب
 أحد إلى ذلك فالحق أن تقديم الفعل لا يجوز أن يقدم شيء وأخر كما تقدم
 (قوله في بعض الأعراب) أي موضع الخبر لقوله سابقا كل موضع كان فيه الطرف
 خبرا فلا تزد السفة والسفة (قوله لا دلالة فيه) أي لا يصلح أن يكون دليلا
 يصح عليه أي أثبت المطلوب على ما هو معنى الدلالة في معاملة المصطلح تقديم
 وأعلم أنه يقتضي الدليل الذي ذكره المصنف بأن اسم الفاعل مفرد وهو اصل يقتضي
 الجملة وقد أمكن فلا متول عنه (قوله إنما هو تخصيص الفعل) يريد أن ذلك
 التبيين لا مر خارج عارض لا تنطبق له يتوقع الطرف خبرا ونظيره أن ذلك
 التبيين لا مر خارج عارض جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم فان
 عارض الصلة والسفة بين تقديم الفعل وأن اصله واسم الفاعل بالذات (قوله
 إذ يجوز تقديمه بعد الجبنا) المراد من الجوزا هنا في قول أبي الفتح سابقا حل
 يجوز إذا زيدا مرجحه هو عدم الاتصاف بدليل مخالفته بالفتح الذي أصابه السؤال
 وقوله أولا فالمتصور ظهور الفعل بعدها ويحدث فتوى البارة أن تقديم الفعل بعد
 الجبنا غير متع وهو متعق بالوجوب والجواز ولم يمس الوجب وأن كان هو المراد لعدم
 كون المقام لذلك وكون هذا معنى البارة ما لا يرتب فيه عارضة بموافق الكلام
 فاندفع ما قبل ظاهره أنه يجوز تقديمه أيضا قبل الطرف وليس كذلك لصريحهم
 بأن الخبر إذا كان ضالا لا يجوز تقديمه في هذين الموضعين ولا في غيرها
 لما سيأتي في قوله - كذا إذا ما الفعل كان الخبرا - فكان الصواب أن يقال إذ يجب
 إليه هذه الجزئية والمحجب عنه أنه صنع نظير ما صنعت في قول النظم وجوزوا
 الغدبد إذ لا ضرر وأن كان يقول عليه أن شاء الله (قوله إنما يجب حذف
 للفتق المذكور) أي الذي هو مبسوط هذه المسألة وهو الواقع خبرا لا مطلق
 الفتق على أنه لو لم يرد قوله المذكور لكان بقوده بذلك كما فعل في قوله سابقا
 في بعض المواضع لو لم يرد بقوده بذلك لعدده بالذات كما هو التبادر وعلى كل بسط
 ما قيل في هذا الموضع نظر فانه قد يجب حذف الفتق الخاص في نصه
 الجملة صحت فيه وقد تقدم رجل ذلك الواح في مثل أو منه نص الكفا على
 البقر أي أرسل ثم لا استقرار العالم لا يكون في واجب الحذف (قوله هو معنى)
 زاده لسير إلى أن المراد بالجبنة في هذا العلم ما قابل المعنى بالاصطلاح الضعيف
 لا المسم بغير العبد على ما هو اللغة فيندفع ما قبل الصواب الخبر بالنظم
 بدل الجبنة (قوله وذهب قوم منهم النظم في تسهيل) تعريب هذه المسألة

أي بين الأعراب ولم يصح تقديم الفعل في بعض
 الأعراب وجب رد المسئلة إلى ما لا احتمال فيه ليجري
 الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذي خلت على
 أول وجه هو ملحق بسيوريه والآخر مذهب لا غش
 هذا كلامه ذلك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا
 دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول مخلص بلن اصل
 الفعل للفعل وأما الثاني فيوجب كون الفتق اسم
 فاعل بعد ما إذا إنما هو تخصيص الفعل كما أن جوب
 كونه فعلا في نص جاء الذي في الدار وكل رجل في
 الدار فله درهم كذلك لوجب كون الصلة وصفت
 الفتوة الواقعة بعدا في خبرها الفاعلة جملة على أن ابن
 جني سأل أبا الفتح الزمطري حل يجوز إذا زيدا مرجحه
 فقال نعم فقال ابن جني يؤولك إياه إذا التبعاتية
 الفعل ولا يليها في أصنافه فاعلا لا يلزم ذلك لأن
 الفعل مفعول الحذف ويقال عليه أي أما فالمتصور
 ظهور الفعل بعدها لا تقديمه بعدها لأنهم يفترون
 في التفتوت ما لا يفترون في الملقولت سلفا أنه
 لا يليها الفعل فاعلا ولا مقدرا لكن لا نعلم أنه يليها
 فما نصه في إذ يجوز تقديمه بعد الجبنا فيكون التقديم
 إمامي الدار فزيد استقر وخرجت فذا في الباب زبد
 حصل لا يقال أن الفعل وأن قدر فاعلا فهو في فية
 التقديم إذ رتبة العامل قبل الموصول لا ما يقول هذا
 الموصول ليس في مركبه كونه فاعلا عندما وكونه المعلق
 فعلا هو ملحق أكثر البصريين ونسب لسيوريه أيضا
 في تنبيهه إنما يجب حذف الفتق المذكور حيث
 كان استقرا عاما كما تقدم فان كان استقرازا خاصا
 فهو زبد حالي عندك أو نظم في الدار وجب ذكره
 لعدم دلالة عليه هذه الحذف عند (ولا يكون اسم
 زمان خيرا عن جش) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة
 (وإن بعد) ذلك موطئة لتقديم حالي هو معنى (فليخبرني)
 كذا في عهده الولا التلة والربط ذهري ربيع والبيع
 خبر زيدا أمر وفعله - أكل - لم يتم تعريفة - أي طارح
 الهلال ويجوز الربط ونسب خبر وأمرنا ثم فاعلا
 حيثما باسم الزمان إنما هو من حتى لا جشة هذا
 مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم النظم في
 تسهيل إلى عدم تقديم حالي طرا إلى أن هذه لاسية تنبيه المعنى لمعددها وقد وثق وهذا الذي بغضيه الخلافه

تسهيل إلى عدم تقديم حالي طرا إلى أن هذه لاسية تنبيه المعنى لمعددها وقد وثق وهذا الذي بغضيه الخلافه

على ما المصنف في المصهيل وهو أنه يتأيد على أن كان جنة فلا يصح منه بلسم الزمان إلا إذا
 انما حصول الفاعلة يكون في الغالب على نفسه الجهة التي في المحدثات وهذا هو
 نحو الهلال الليلة والرطب شهري وريح وزيد حين بل وجهه وزيد حين لم شارب والبالسة
 ثلاثة أشهر والطلع شهرين والجماع زمين مروان أو يدل دليل على تقدير معنى نحو اكل
 يوم ثوب تلبسه واكل ليلة حيف يوزك واكل علم نعم تصونه وافي كل علم مائم تصونه أي
 تجدد ثوب واقيان حيف واحراز نعم وحذوت مائم فان تلبسه ويوزك وتصونه الخ دلائل
 على تجدد واقيان الخ أو تم واسم الزمان خاص نحو نص في شهر كذا أو مستول به من خاص
 نحو في أي الفصل نص وفي أي علم نص ومن غير القلب تحصل في غير
 ذلك نحو اليوم خبر وهذا امر وقوله . . . وشأنى اذا ارثت نسيما - وهذه عبارة المصهيل ولا
 يعني صوب زمان غالبا من خبر اسم عين ما لم يعبه اسم معنى في المحدثات وهذا هو
 أو تم إضافة معنى اليه أو يتم واسم الزمان خاص أو مستول به من خاص ومال في شرحه
 ذات التي بعدهم إضافة وتقال على قوله غالبا واشتت بقولي غالبا الى انه قد يصح من العين
 بالزمان غلبا قول امره القيس - اليوم خبر وهذا امر - وقول الآخر

جارى للبحرين والهـر لنا و شأنى اذا ارثت نسيما

فما في مبتدا واذا خبره هو اسم زمان . واذا تقرر لديك هذا فنقول ان في عبارة الفصح الخارج
 نظرا من وجوه . الاول انه اتضح ان الجمهور يجوزون ذلك ان وجدت الفاعلة بواسطة
 تقدير المعنى وليس كذلك اذ القول انهم حاكمون بعبارة ويوزون ما ورد بتقدير المعنى
 والفرق واضح . الثاني ان الذي ذهب اليه في تسهيله على ما يبا هو الصحة مع الفاعلة
 أو بالمعنى لا هم تقدير للمعنى . ولا نلذ ان تدفعه بتقدير معنى في العبارة أي عدم
 لزيم لانه علم بقوله نظر الخ وذلك عند المصنف معص لريم عدم التقدير لا هم الزم كما
 لا يفي . الثالث انه اتضح ان الامثلة السابقة كلها تشبه المعنى لحدوثها وقا بعد وقت
 وجو لا يصح إلا في الهلال الليلة والرطب شهري وريح . الرابع ان اكل علم نعم تصونه مما
 هو بتقدير المعنى عند المصنف . الخامس ان اليوم خبر وهذا امر ليس مما يعبه المعنى ولا
 ما يقدر به المعنى هذه ايضا بل من غير الغالب على ما سمعت . السادس ان قول المصنف
 ما لم تعد لا يفهم شيئا مما ذكره كما لا يفي على العبادة الهرة طينما في للعام (قوله لا
 يصح لا يندبا بالكرة الخ) علمه بسن الخشخشة يكونه خلاف لاصل اد لاصل في البيت ان
 تكون معرفة لما ان المعرفة معنى معينا بالمطالع لاهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم
 على الامر المعينة وقال الرهي طارة بان السدا متحكم عليه والحكم على الشيء لا يكون إلا
 بعد معرفته وهذه العامة تطرد في التعامل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التفصيل قال
 واما قول ابن الخنجب ان التعامل مع الحكم المقدم عليه محرم لانه اذا حصل تخصيصه
 بالحكم فقط كان يعر الحكم غير محصن فكيف قد حكمت على الشيء قبل معرفته ثم قال
 ولا اشكر ان يزوع الد معرفة اكثر من فحصة مكره لا شنيعة بالمصنف في كثير من المباحث
 بحسب التعامل بل صلا لندمه علمه وجوبا لا بلبس بالصفت . ثم وفي حواشي المطول

ولا يصح لا يندبا بالكرة ما لم تعد

للفعل الجلي . ثم قلت فما الفرق بين الفاعل والبناء حيث جازيا تنكير الاول ولا تنكير
 دون الثاني في مثل وصل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير البناء احتلا
 بالوصف من الكلام وهو لا يفهم لانه اذا كان منكرا ميبهلا وهو مقدم على الخبر ينظر السامع من
 استماع حديث التكلم بصل الفاعل لانه اذا سمع الفعل انتهى الامر ولم يفلح به ذلك
 ان السامع لا يمشي الى كلام التكلم هذا كلامه وهو ايجد ما اريد لهم في هذا الكلام . واطم ان
 هذا كونه لا في - مصلح ما يعلم جازم ... انه يجري في البناء الذي له خبر واما الوصف
 الذي يستغنى به مرفوعه فلا يميز حذنه ولا حذى مرفوعه ولا يفلح تنكرة لكونه مسكوما به
 وانما الحكم عليه مرفوعه . بلى ان كلام المصنف انما هو في مجرد ان البناء لا يكون تنكرة
 بلا موع . وهناك مسألة اخرى وهي انه اذا وجد معرفة وتنكرة موصوفة وصح ان يكون كل
 مبتدأ كلام العرب على ان المعرفة البناء والتنكرة الخبر لا التمس الا في الاصله وهذا ما خال
 في الملل ليس في كلام العرب كون البناء تنكرة والخبر معرفة في الجمل الخبرية . له . وبين
 السامع اكثر ما بين الترتيب والترتيب وان وهما فيه ظنيدي (قولهم كما هو الغالب) في حال
 كون التنكرة جارية على ما هو الوصف الغالب فيها وهو عدم الامارة فالتكفي بمعنى على وما
 واقعة على عدم الامارة والها بعد ما في الوصف الحسن قدير (قولهم الا حصول الدلالة)
 التي كون الكلام بحيث يحصل السامع الامارة فالتكفي على المرفوعة (قولهم فمن مثل النخ)
 خبر مبتدأ محذوف ومن تسمية مثل ومثل مضاف الوصف محذوف والتقدير فهم بعض
 فريق مثل ومصلح ان يكون من بمعنى من مضافة بمثل في لم يخرجوا من فريق مثل
 وفريق مكرر الخ افاده الدر الدمايني والاحمال السلي طاهر تصور وان سكان نهائية في
 المصنف واما الاول وهو الاول فصاحبه انه ليس في الكلام مصلح في البناء لدلالة قوله
 وزاي الملهون ان كل احد الخ ما به موصوف مثل الخ ومن بمعنى بعض هي الخبر على ما
 اريدك في قوله - ولا سم منه عرب وبني والمفح ان المتأخرين بعضان بعض فريق
 مثل مثل وبعض فريق مكرر مورد ما لا يصح الخ وانما انصر على قوله فهم بعض فريق مثل
 مثل لما ان غرضه مجرد بيان المصنف والموصوف المتأخرين وكون من بمعنى بعض وذلك كافي
 فيه ولما كان بيان من مثل مصلح يعني من بيان ومن مكرر مورد الخ لعدم الفرق لم يصح له
 في ذلك التفسير . فاندفع ما قيل في الاول من الاحمال نظر لان جميعهم ليس بعض فريق
 الخ . له . لكن لا يخفى ان تقدير الموصوف لا ضرورة اليه (قولهم ان يكون الخبر محصا)
 التي ليس مفادة حتى قل ان يجعله احد كعدد رجل او لاسئل على ما ذكره (قوله فيجوز عدد رجل
 مال ولا تسئل رب) التي وجدت في وقت امر (قوله ان تكون طاعة) ذكر الرمي وصاحب
 الملل ويظهر ان التنكرة في سبيل التخييل او الهي او لا يفهم تسعير الجنس طامرا وفي غير
 ذلك عدم الاستعرا هو الطاهر وقد تكون له معازا ويكثر ان كانت مبتدأ نحو تمرد خير
 من جرادة (قوله وما تفعل افضل) فعول اصل محذوف (قوله اغر من الله) اي امد منه
 غصبا وازادة للانعام من تسير على مسامحة وجزء الحد الذي اوقفه مددا (قوله ان تقتض
 يوصف) اي ولقد بسبه معنى خاصا يكون الكلام به مقبدا فيخرج حيثما نحر اعلامي في الدار

كما هو الغالب فان افادت جاز لا يبداء
 بها ولم يعترض مبيدوه والتقدم لجواز
 لا يبداءه بالتنكرة الا حصول الفائدة وراي
 المتأخرون انه ليس كل احد يعتدي الى
 مواضع الفائدة فتعنيها فمن حال محل
 ومن مكرر مورد ما لا يصح او معد لا محرو
 متداخلات والتي يظهر انصار المصنف
 في الذي يذكر ذلك خصه مع امرا
 الاول ان يكون الخبر محصا طورا او
 مجرورا او جملة ويحكم عليها (كعدد
 زيد تمرد) وفي الدار رجل وتصدق
 كلامه انما قيل ولا دخل في
 التسويغ وانما هو لما في التأخير من ترم
 الوصف فان ذلك لا خصصا نحو عدد
 رجل مال ولا تسئل رب اذنت لصد
 الفائدة . السلي ان تصح ان اما
 بتلخيصها كالملة الشرط والاستفهام نحو
 من يتم احكامه وما تفعل اصل ونحو
 تس مصلح وما صدك او يفرها وهي
 الواقعة في سبيل اسبابهم او نفي نحو
 . الله مع الله واول من يكتم ما حل لنا
 وما اذ من الله . السالب ان
 تقتض يوصف ان لفظا

وكان عدول الخارج عنها لعدم المبدأ الأول في سائر المذهب في رفع الجندا والخبر وقد اختلف
 بان وجود المستطام عليه قيل الحكم ان اريد في المنع منع الوجوب لري الخارج فسلم ولا
 يقع كما الحال به الغريب في حاشي الطول (قوله من حيث انه موافق الخ) المجيبة للفتيد
 والبراز من الدلالة على الحقيقة ان يدل على صحة الجندا لا سيبه يدل على ذلك معلومة بقوله
 او على شيء من سيبه (قوله ولا لم يبلغ درجتها في وجوب الخارج) اماك الوجوب الى الخارج
 اماك صفة توصف الي بالخبر الواجب والى المطلد من لم يبلغ منصب على الصفة
 فليس درجة الصفة في الخارج الواجب لم يبلغها الخبر وانما بلغ مجرد الخبر فخصت تصورا
 فيه وجزوا القدم فصح الكلام في نفسه ولازم ما بعده . وان دفع ما قيل ان الصواب حذف
 قوله في وجوب الخارج لخصه ان كلا منهما واجب بالخبر لكن درجته الخبر في ذلك اقل
 وانزل وذلك غير صحيح في نفسه وهو ملائم لما بعده (قوله وجزوا القدم) البراز من الجواز
 هنا عدم الوجوب لقوله بند - ونحو هندي درهم ولي وطره - فترم فيه تقدم الخبر - وعدم المنع
 ايضا لقوله بند ايضا - فانه حين يستوي الجزءان - وكلام الخارج منزل على ذلك فالاحكام
 ثلاثة وبين ان الثاني للجواز انما هو احد القسمين الباقين الى الوجوب او لاختصاصه لا
 لاصالته - فما قيل وجزوا اي لم يستوي البراز للجواز استواء الطرفين الخ وهم . والجب
 ان هذا المعلق مع ذلك قال على قول الصنف - والاصل في الاخبار ان توخا - اعاد بذلك
 الى ان الخبر في نفسه حالين القدم والخبر والاصل منهما الخبر من حيث هو بطلع النظر
 من كونه واجبا او جائزا او مستثنا وواجب ذلك يكون له ثلاثة احوال وجوب التقدم ووجوب
 الخبر وجزوا وقد اعاد الى الجواز بقوله وجزوا القدم اذ لا ضررا - والى وجوب منع
 بالخبر بقوله - فاحصه . - والى وجوب التقدم - ونحو هندي درهم الخ - هذا كله (قوله
 اذ لا ضررا في ذلك الخ) يجابر من كلام النازح انه جعل اذ تعليلية وكذا المرور المتلى في
 ذات القدم فان جاء فنس مارس وان جاء فاحصه فدخلت في جوب شرط معلوف . والاصل
 انه لا ضرر في ابائه اذ لا ضرر على ما يظهر منه من ان اذ طرف من غير تقليد بالكون
 ذاتيا ويكون فاحصه يات في المعنى لمهم ذلك الفتيد يورده قواه في مغايه حين (قوله نحو
 صديقي زود واصل منك افضل مني) نشر على ترتيب اللف فلاول لمرغا والثاني لنكرا واعلم
 ان المنع غير متعلق عليه فان قوما من نساء سوسطة اجازوا غير ملطتين لذلك لانكس
 نظرا لمصالح الفائدة قدمت او اضرحت وفيها تنالجر طمطم من طلاء لاندلس وها لاستاد
 ابو محمد ابن السيد البلوي ولاديب الفيلسوف ابو بكر ابن بلجة النهر بابن الصانع
 حتى ادت الى ملكة ونواع وتصب فامل في ذلك ابن السيد كلاما نفيسا فضالي في كل
 المسائل جعني يجلس مع رجل من اهل الادب فارضي في مسالته من مسائل الفقه دبت
 الايام ورجعت اليالي . وانا لا ابروا مكري ولا احطوا يالي . هم افضل لي ان قوما بصبرين
 له وصبرونه . يستغنون اي انا الصلي بها فترم . فزابت ان اذكر ما جرى بنا فيها
 من الكلام . وازيد ما لم اذكرك وقت المنازعة والخصام . ليعلم من ارجي الصانع وبالله
 الرقيق . كل بعدا لامر ان هذا الرجل المذكور قال لي ان قوما من صوفي سوسطة اخفيا في

من حيث انه موافق في الامر لما هو
 له دال على الحقيقة او على شيء من سيبه
 ولما لم يبلغ درجتها في وجوب الخبر
 تيسوا فيه (وجزوا القدم اذ لا ضررا)
 في ذلك نحو تميمي انا ومشركي
 يفترق فلان حصل في التلخيص مرور
 فالحاصل حكمنا مستوفى اذا تغور ذلك
 (فاحصه) اي تقدم الخبر (حين يستوي
 الجزءان) يعني البندا والخبر (عزما وتكرا)
 اي في التصريف والتكبر (عندي يابن ا
 اي فترمة تبين البراز نحو صديقي زود
 واصل منك افضل مني لاجل خوف
 اللبس فان لم يستويا نحو رجل صالح
 حاصو او استويا ويجد بيان اي فترمة
 تبين البراز نحو ابو يوسف ابو دينة
 جاز التقدم فتقول حاصو رجل صالح
 وابو حنيفة ابو يوسف

قول كبير وأنت التي حيث كل قصيرة إلى وما تدري بذلك الصائغ
 حيث قصيرت الجمال ولم ارد قصار النساء عن النساء البعائر
 فقال بعضهم البعائر مبتدأ وعن النساء خبره . وقال بعضهم يجوز أن يكون عن النساء هو المبتدأ
 والبعائر خبره . وانتكوت أنا هذا القول وقلت لا يجوز لأن يكون البعائر المبتدأ وعن النساء
 هو الخبر فقلت له الذي قلت هو الوجه الخعار وما قاله الصوري الذي حكيت به جائز غير
 مستحب . فقال - وكيف يصح ما قال وهل فرض الصامري أن يصير أن البعائر عن النساء - وجعل
 يتكرر من ذكر الموضع والمحمول ويورد لالفاظ الخطيئة التي يستعملها أهل البرهان . فقلت له
 - أنت تريد أن تدخل صناعة المطلق في صناعة التصور وصناعة التصو يستعمل فيها مجازات
 ومصاصات لا يستعملها أهل المطلق . وقد قال أهل الفلسفة يجب أن تصل كل صناعة على
 القوانين للعارفة بمن أطلها وكانوا يرون ادخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل
 التكلم أو من قصد منه للخطا واستراحة بالانفعال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه
 طرق الكلام . وصناعة التصو قد تكون فيها اللفظ مطابقة للمعاني وقد تكون مضافته لها إذا
 فهم السامع المراد . فيقع الاستناد في اللفظ إلى شيء ووعي المعنى إلى شيء آخر . إذا علم المخاطب
 فرض التكلم وكانت العادة في كل الحالين واحدة فميز الضميرين في معانيهم أعلى درج
 زيدا ويرون أن غلاته كقائده قولهم اعطي زيد درهما فيستدرون لاطاء إلى الدرهم في اللفظ
 ووعي المعنى مسند إلى زيد . وكذلك يجيزون ضرب زيد الضرب وخرج بزبد اليم وولد لزيد
 سئون ماما وقد علم أن الضرب لا يضرب واليم لا يضرع به وإن السئين ماما لا تولد . فهذه
 الألفاظ كلها غير مطابقة للمعنى لأن الاستناد وقع فيها إلى شيء ووعي المعنى إلى شيء آخر انكالا
 على فهم السامع . وليس هذا لضرورة شامر بل هو كلام العرب الصحيح المتعارف بينها في محاوراتها
 وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه لبيان . وما بين هذا أن الضميرين قد قالوا إذا
 احضرت مرفقان جعلت أيهما شئت لاسم وأيها شئت الخبر فنقول كان زيد اخاك وكان
 اخوك زيدا . فإن قال قائل الفائدة فيهما مصنعة لأنه إذا قال كان زيد اخاك افاد الاخوة
 وإذا قال كان اخوك زيدا افاد انه زيد فالجواب أن هذا جائز صحيح لا يتعارض فيه منازع .
 ويجوز أيضا أن يقال كان اخوك زيدا والمراد كان زيد اخاك فيقع الاستناد في اللفظ إلى لاح
 ووعي المعنى إلى زيد . والدليل على ذلك أن العراء مروا . فما كان جواب نومه إلا أن قالوا .
 برقع الجواب ونصبه فذارة بطلون جواب لاسم والقول الخسر . وليس يشك أحد أن الغرض في
 تنك القراءتين واحد وأن لاخبار عن الجواب . وكذلك قوله . فكان ما بينهما انهما في النار . فربي
 برقع العاقبة ونصبها ولا فرق بين الأمرين منه أحد من البصريين أو الكوفيين . وكذلك قول
 الفرزدق
 لقد شهدت نفس فما كان نصحا قبيحة إلا عطاها بالاداهم
 بنشد برقع النصر ورفع العطا وبرقع العطا ونصب النصر والعاقدة في الأمرين جميعا واحدة .
 وكذلك قول الآخر
 وقد علم لأرقام ما كان داوا بتهلان لا الخزي ممن يقردها
 بنشد برقع الداء ونصب الخزي وبصب الداء ورفع الخزي والعاقدة فيهما جميعا واحدة وإنما
 تداوى ذلك لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى . وما بين ذلك بيان وأصح أن العاتل إذا قال

حر الناس الفسق لو قال الفاسق حر الناس فقد افاننا في كلا الحالين فائدة واحدة . وكذلك اذا قال ايوك خير الناس قال فافاننا بكافدة قوله خير الناس ايوك لا يمكن لاحد ان يجعل بينهما فرقا . ويحسد لذلك قول زهير

واما ان يقولوا قد ابيتسا فخر مولاي الحسب لا باء

فهذا البيت الغيب لا يهياه بيت كثير وقد جعل زهير خروجه للبداء ولا باء هو الخبر وانما فخره ان يصير ان لا باء هو خروجه الحسب ولا يجوز انهم ان يزعم ان لا باء هو للبداء وشراخوة لان الفاء لا يجوز دخولها على خبر للبداء الا ان يصحمن للبداء معنى الشرط الا ترى انه لا يجوز زيد قائم . وما بين لك تمازي الامر عند الضربين باب الاخبار بالذي والي والالف واللام فمن تأمل قول الضروبين فيه رأى قول الضروبين نصا لان القائل اذا سأل فقال لضربين من زيد من قولنا فلم زيد فغيره . عند الضروبين لجهين الذي فلم زيد لو التأم زيد لا

للمع بضميرته للقدم ومنه قوله
بنونا بنو ابناقتنا وبناتنا

بنين ابياء الرجال لا باء

اي بنو ابناقتنا مثل بنينا و (كذا) بشنع القديم (اذا ما الفعل) من حيث الصورة الحسب وجو الذي فاعله ليس محسوبا بل مستعرا (كان القبرا) لا يعلم تدعيمه والحالته هذه فاعلية البعد فلا يقال في نعر زيد فلم فلم زيد على ان زيد مبتدأ بل فاعل فان كان الخبر ليس فعلا في الحسب بل يكون له فاعل محسب من صغير بارز لو لم طغر نعر الزودان فلما والاربدون فاعلوا وزود دام ابوه جاز القديم فتقول قاعا الرودان وثقنا الزودون وبالم ابوه زيد

تري ان المحسب قد جعل زيدا غيرا وانما سأل السائل ان يصير عنه ولم يصاله ان يصير به فلو جاء الجواب على حد السؤال لقال زيد الذي فلم وزيد قائم وباب الاخبار ككله طرد على هذا . وانما جاز ذلك عندم في قولك الذي فلم لان الفائدة فيه كالفائدة في قولك زيد الذي فلم . وكذلك الفائدة في قولك زيد التأم كالفائدة في العالم زيد ولولا ان الامرين عندم سواء لما جاز هذا . ومن اطرف ما في هذا الامر ان جماعة من الضروبين لا يجوزون غير البعد عليه اذا كان معرفة فلا يجوزون ان يقال اعرك زيد والراء زيد اعرك واحقرا بلينين . احدهما ان العرفين متكافئان ليست احدهما احق بل يندد اليها من الاخرى وليس ذلك بمنزلة المعرفة والكرة اذا اجسها . والجملة الاخرى انه يقع لاشكال فلا يعلم السامع انهما المسند وايضا المسند اليه طارح فيهما لاشكال لم يجوز القديم والناخير وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول اذا وقع لاشكال فيهما لم يعر تعدد المفعول كقولك صوب موسى موسى وهذا قول نوي جدا . غير ان الضروبين كلهم لم يلقوا عليه . فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز ان يكون حر الناس غيرا مقدما يرجع من الوجوه فان شكل هؤلاء العرم يربون صناعة الضور فذا ترجع صناعة الضور وان شكلوا يربون صناعة الخلق قد قال جميع المتكلمين لا لحظ في ذلك خلافا بينهم ان في التصايف المظمية قصايا تنكس فيغير موصوها محسوبا ومحسولها موصوها وانما الفائدة في كلا الحالتين واحدة وسدتها وكبها بمطوالب طها فاعلها فاذا انكست لم يحط الصدق والكلية سى ذلك انقلاب التسمية لا انكس . ومثل العكس من التصايف قولنا لا انسان واحد يجر تنكس فتقول لا حجر واحد باسما فهد تسمية زد انكس موصوها محسوبا ومحسولها موصوها والمثلية في الامرين جميعا واحدة . ومن التصايف التي لا تنكس كل اسما حيوان فهد تسمية صادقة على صيرنا موصوها محسوبا ومحسولها موصوها فاعل كل حيوان اسما عالت تسمية كاذبة فهذا يسمونه انقلابا لا انكسا وبالله التوفيق (قوله) للمع بضميرته القديم اي لان الغرض لعقله تسميه اي صوف بئني حبيبة تنسب مستغما اما لو اريد التسمية المألوف ولا (قوله) من حيث الصورة المحسوبة) بنو به الى دفع . يقال كلام الصنف ينصبي ان الخبر يمنع تدعيمه في قول زيد فلم ابوه والزودان دعا

الكلية والرافعة وليس ذلك ملحقا من تقديم الخبر لان تقديم الخبر اكثر من هذه اللفظة والمحل على الامر راجع قوله في عروج المصنوع واسم التركيب كذا اذا ما الخبر كالي مثلا لان الخبر هو المحدث منه فلا يحسن جمله حديثا لكنه طلب العبارة لعمدة العلم ولبعد المصير الى الرب المذكور في قوله (او بعد لستعالة مصعرا) اي وكذا يتبع تقديم الخبر اذا استعمل مصعرا نحو وما بعد في رسول الله انا انت مندر اذ لو قدم الخبر والمحلته هذه لانصكس للمعنى المصدر ولا حصر التركيب بحيث بانصاير الابدان فان قلت المصنوع منصف اذا تعدم الخبر بالمصنوع بالا مع الاظت هو كذا في انهم الربوبية بالخبر على لا للمصور بانما واسم موله - وهل في ملك القول - فكذا وكذا يتبع تقديم الخبر اذا كان لا لا لاجداه داخل على الابدان نحو لزيد فثم كذا انما اليه قوله (او كل) اي للخبر مصداق اي لا لابدان لا لاسم على لا لا لاجده المصدر وما قوله حالي لا ست ومن حور خاله صل الصلاة ويكنم لا خالا فكذا او سور وكل التلم واحدة وصل التلم داخل على ما دا مخلوق اي هو انت وزيل اسماء الخالي انت لمحت العلم بالمصنوع (اي مصداق الابدان لا لا المصدر) كاسم لاسم العلم والشرط والجمع وكما المجهيزه (كمن في معدا) ومن ثم احسن الله وما احسن زودا وكما عود لود و... قوله

ودعه ود حلت على عذابي وفي معنى اسم لاسم العلم واسم لاسم لاسم العلم على عذبت وعلمت

والزبدون غائبا مع انه ليس كذلك، وحاصل الجواب ان اساد الصفه للخبر للصل مع ان الخبر حقيقة والمجمله ايماء الى ان محل اللع حيث لم يكن في الصورة الموصية الى الفعل فتخرج تلك الصورة لان فيها حس الفاعل طاعوا او مصيرا بارزا حذا ما يفر به كلام المخرج على ما يدل عليه قوله بعد فليكن الخبر ليس فلا في الحس الخ لا ما قال الناطرون وان كان مسميا في نفسه - واسم ان لا وجه للنسب لمدارك هذا الفن ان الوصف الفاعل في ذلك فلا يجوز التقديم في نحو لزيد قائم وما زيد قائم لا لافليس المذكور بيته ولا بعد طاعوا كلام المصنف (قوله لاسم من المصنوع المذكور) لود عليه وجوده حيث في التي بسبب سقوط لائف الساكن عند القديم - واجيب بانك ينقصه الوصف او بيته على معنى انه يصل اللفظ للكلية الاولى بها بعدد ومع ذلك يظهر الساكنين في كلامه كما يظهرها اذا وقف على فاما والذي يسوغ له ذلك نيته الوقوف على ان اللبس انما يصور اذا ولي لائف ساكن كما الزبدان لا ي نسو قلما اخوك فافهمه (قوله لعمدة العلم) ليس المراد انه لولا ضرورة العلم لانتج لاثان به كما يدل عليه الطيل الثاني بعده لان مثل ذلك من المصنف المأروف من العرب في محاوراتها لا ينقص بضرورة نشر نحو كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا - وما كان جواب قوله لا ان قالوا به برع الجواب وصبه وقوله - فكان منتهما - بالرفع والصب وقد تقدم ذلك في كلام لاسم ابن السديع ان ذلك يحسن لو كان في الصراع الثاني لا قول مع انه لا يليق بضرورة عند المصنف (قوله ولبعد المصير الى اقرب الخ) فيه انه ذكر صاحب الذي ان كون المصير يمد الى الاقرب جملة ما لم يكن المحدث منه لا بعد ولا ولقد اليه لا لا اقرب (قوله مصعرا) بكسر الصاد على معنى ان الخبر من حيث هو مصور في هذا الخبر الذي حمل على الابدان او على معنى مقرون باداء المصير وبفتتها ويقدر له صلت اي مصعرا ولا يظهر انه يفتح اساد والاصل مصعرا فيه ففصل الجار واصل المصير على ما قلنا في المتنك والفتك ان كان بفتح الكاف وهو لانسب بالصراع قبله حيث دبر فيه ما قبل الراء - وما قيل هو بكسر الصاد على معنى ان الخبر من حيث هو مصور في هذا الخبر الذي حمل على الابدان فمع كونه تصدقا يناسب ان المصنوع يظهر الا ينصف لا ينسب ان العروس حصر الابدان في الخبر لا للخبر الكلي في الخبر المجرى - وما قيل هو بكسر الصاد على معنى وقع بعد اداء المصير وانه لا وجه غير صحيح اذ لم يسمي في اللفظ انصهر وقع بعد اداء المصير اذ لا يقال انصهر ردد اي وقع بعد اداء المصير (قوله بانصهار المبتدا) المصدر من المبتدا للمصير اي الكون مصعرا فيه (قوله مول) اي صرفوف عن طاعوا التي هو تعدم الخبر مع كون المبتدا ذا لا لا لاجده الى حلاله وهو دعوى انها داخلته على مبتدا محذوف اي هو انت او انها لا م رادة لا لا م ابتداء طيس من الصلابة اذ وفي المصير وصفت التعديل الاول ان الجمع من لام الوكيل وحذف المبتدا كالمجمع بين متابعين وصفت التعديل الثاني ان رتبة اللام في الخبر حاصلة بالنسبة قوله في التي واذا دار الامر بين الله بغيرين وتسمى الرتبة الاولى من دعوى الحذف لتلا جمع الوكيل والحذف وهو منع من المجهيزه الى ما كلامه (قوله المأروف بانما) اي لان الاء لا تقدم على الشرط فكذا

بمن اتم منه بوجه صحت مع دبا تقدم الخبر - تبه - بحسب ايضا لتخير الخبر للمأروف وبعده نحو "نبي دسني ولم درهم وله في نوح الكاهن - وهذا شروع في السؤال اي يجب فيها تقديم الخبر

خفيه كما يهلي من المصنف (قوله وان يكون نعا له لانه نكرة محسنة) هو معاني والمحصل
 ان يكون نعا وانما ظل احتمال التحية بما ذكر ولم يطل احتمال الحرية اطلاقا بما يظهر اليه
 تطبيق لاحتمال على الوصف للنسب اي الكون مجددا اي انما لمحصل ان يكون خبرا لكون
 ما قبله مبدءا وهو يطلب الخبر . ولما كان تطبيق لاحتمال في الثاني تطبيقا على وصف غير
 مناسب من جهة ان الكون مجددا لا يخص التحية فيه على العلة للنسب له بقوله لانه
 نكرة محسنة ثم لما كان احتمال الوصفية واجبا للتركيب القيدني وهو من الارواح القرآني
 واحتمال الحرية واجبا للتركيب العلم وهو من الارواح النواتك كان احتمال التحية ارجح
 من احتمال الحرية للترتيب بين تلك الارواح . ولما كان تقديم الفاعل احتمال الحرية
 يديم رجحانه على احتمال الوصفية مع انه لما قدمه كونه البلب له امار الى دفع ذلك
 مع تحقيق الترتيب بين الاحمالين فقال على وجه الاستحسان لا الصلف مبينا لاتدفع
 لا يعلم مفعلا الى ثلوث لاحمالين وحلجة النكرة الخ هذا هو الكلام الجيد في هذا المقام
 ومنه يظهر ان محل قوله لانه نكرة محسنة علة استنوف والتقدير كونه نعا اقرب لانه
 الخ ليس ينبغي فيعامل (قوله ولهذا) اي لكون التزام التقديم طه رفع افعال احتمال التحية
 الاحتمال اليها احتياجا لحد من لاحتمال للخبر كان التقديم جائزا لو نعت النكرة لان الحكم
 يدور مع طه (قوله وقد عرفت الخ) اي من لا خلافة للذكورة . واطم ان للبتدا اذا ليس
 بصغير اسم مئوس بلخير فلما ان يمكن تقديم مفسر الصغير وحده او لا فان امكن واما ان
 يكون الخبر فعلا نحو زيد ابيه مريب او مرفا نحو زيد ابيه مارب وعلى كل فالمسألة صحيحة
 بتقديم الخبر وتأخيرها ولكن صحة ذلك الأخير في الخبر اما يراد بالعبريين وهنم من
 الكوشيين ورثت بقية الكوشيين منع ذلك الأخير طعنا في الكسائي فانه منه في صورة الفعل
 واجازة في صورة الوصف قلنا ان تقديم للمعول يؤخذ بتقديم العامل والفعل متروك التقديم
 والحالة هذه يتعلق الوصف والصحيح الذهب الجري لان الفعل اول بالفعل مع ان
 السماح منه قال - خبرا لبيته حاز وان لم يفسر فالحسي في الرشد رداه - واذا لم يمكن
 نحو مله من خبيها وعلى الصورة ملها زيدا ومن حسن السلام لره تركه ما لا يبيح صحة
 للسائلة بلانها اهل الصرين ويضمن الخبر حيث وجوبا ويطل بطلا بعد الصغير على خاطر
 افعال ورتبه وهذا هو التحقيق الذي اوحى اليه المصنف في التسهيل وخرجه . هي التسهيل او
 الى مئوس بصغير ما ليس بلخير وتقدم للمفسر ان امكن صحح خلافا للكوشيين في هذا
 ووافق الكسائي في جواز زيد اجله صمرا لا في نحو زيد اجله اعرز . وفي شرحه واذا
 انشأ للبتدا بصغير اسم مئوس بلخير وامكن تقديم صاحب الصغير صحة المسألة مد
 الصرين وحسن الكوفي في نحو زيد اجله صمرا لا في نحو زيد اجله اعرز ووافق الكسائي في الاول
 لا في الثانية . وفي مائة لغيرها ويقول زيد ابيه مريب او مريب جائرة مد البحر مد وسلم
 وخطا عند الكسائي والغراه فان قلت زيد ابيه مارب فاجازها المصرية والكسائي واحالها
 الفراه . اه . لكنه قال في شرح تخيله على قوله مئوس ذكر لالتباس اولى من ذكر لاصانة
 لتسول الاول لاصانة كما في البيت وغيرها نحو عرض من هد بطلها هذا كلامه . ولا يخفى

(ونحو خندي درهم ولي وطر) وقصدك
 فلامه رجل (مخرج فيه تقدم الخير) ومما
 لا يعلم كونه نعا في علم الاحتمال اذا لو
 قلت درهم خندي وطر ورجل تصدك
 فلامه الاحتمال ان يكون التابع خبرا للبتدا
 وان يكون نعا له لانه نكرة محسنة
 وحلجة النكرة الى التخصيص لبيد اخبار
 منها فائدة بعد بطلها الاكد من حلجتها
 الى الخبر ولهذا لو كانت النكرة محسنة
 جاز تقديمها نحو راجل حسي مد
 و (كذا) يلزم تقدم الخير (اذا عاد عليه
 صمرا ما) اي من البتدا الذي (به)
 اي بلخير (مد) اي من ذلك البتدا
 مبينا بلخير والحق انه يجب تقديم
 الخير اذا عاد عليه بصغير من البتدا نحو
 على الصورة مثله زيدا واوله
 اهابك اطلاقا وما بك قدرة
 ملي ولكن مله من خبيها
 فلا يجوز ملها زيدا على الصورة ولا خبيها
 مله من لما فيه من مريد الصغير على
 حلجر لفظا ورتبة وقد عرفت ان قوله
 عاد عليه هو على حلف مصنف اي
 عاد على ملاصقه و (كذا) يلزم تقدم
 الخبر اذا يستوجب الصديرا بان يكون
 اسم استظهار او مضاف اليه (كائن تن
 عليه صمرا) وصحته اي يتم مسكوك
 (وجبر) للبتدا (الصمرا) فيه بالا او
 بانما عدم ابدا) على البتدا (كذا
 اي اباغ احدا) وانما مذكرك زيد

ان السائلة سقطت بعد العمير على حلقه لظا ورثته كما رايت وهو لا يلزم في الحال بالخطا
 لجواز من هند بطلها معر فيحصل على انه كلام على اللباس لاعم من سورة امكن تقدم
 مفسر العمير وحده ومقابلها فلا يجرى في القسمين مقابل في المقابل فقط والمحال له . واما
 تهديد هذا فيقول ان عبارة الصنف هنا ظاهرا مقصود ان العمير في السائلة مائة الى نفس
 الخبز لا الى صنف له ولو بالسلطة ولا الى مجرور يصلح به . وبين ان هذا لا يصح لوجهين
 احدهما انه حيث لا يتكيد يوجد له مثال جار على المشهور اصلا . كانهما ان السائلة التي
 ذكرها السائلة لا تنزل على هي منها فلا جرم وجب صرفها من ذلك فرائي الخارج الحق
 ان ذلك بتقدير صنف بين على ومجرورها اي على ملابس لما ان الصنف صرح بذلك في
 تسهيل الذي هو اتم كنهه لعمير ولم يلبثت الى تقديرها بالابسة التي لا يمكن تقديم
 مفسر العمير وحده منها لان الفرض انما هو صرف اللطخ من ظاهرا وان ذلك التقييد يوجد
 من ذلك الكتاب الذي اجبحت عنه هذه اللفظة وراى ابن هشام ان ذلك بان يجعل الخبز
 في كلامه مجازا ايضا على ما لا يحصل منه من صنف له او مجرور نحو مله من حبيها
 وعلى طوب اخذتها لتكون العبارة منزلة على التفسير الذي في التسهيل معترضا اذا كان
 ملابس الخبز يمكن تقديمه وحده نحو مسرور زيدا اجله ومعرض من هند بطلها اي انه لما
 راى ان المحل الاول جاز ايضا بعد صرف اللطخ من الطاهر مدر جازته بان روسها في
 المحتوي بهذه الصورة قتال كانه اما قال عليه ففرض هذه العبارة لخرجه سلته مسرور زيدا
 اجله ومعرض من هند بطلها او قال اذا عاد على بص الخبز حلت حقائق المراتم من ان
 التقديم فيها لا يجب لجواز من هند بطلها معرض زيدا اجله مسرور اذا ليس فيها الى تقديم
 معمول الخبز على البتة واي مانع من ذلك ولا يقال في هاتين ان العمير عائد على الخبز
 بطلها مله من حبيها لانه عاد على ما لا يتصل من الخبز وكذا في نحو على طوب اقالها
 الى هنا جازته . وتن تدبر هذا التفسير . ونبت فيما لديه من التفسير . اي ان ابنا
 العبارة على طهرها كما ارتضاء بص اللطخ في التث وتبهم بص اللطخ في الشرح غير
 صحيح وان من العجب لاسدلال على ذلك بكم السهل وان من لا عجب لاسدلال على
 بكلام ابن هشام السابق (قولنا لما سئل اي من اقتضاه نفس البنى المقصد) (قوله لك
 من مدك) هذا منه رعاية لعل الصنف يقول لم ما يوجه به كلام الصنف يكون توجهها
 له واصل ذلك ان التبادر ان سقلا سأل رجلين بصدقة عن مدكها واراد ان يبيها فيس لهما
 الصنف ان يتولا له زود بعد ما تصدر لهما ثالث الصبغة من السائل وعلى ذلك فالاول
 للصنف والشروح ان يقول كما تغفلان زود من غير ذكر الخبز بعد ما يقال لكما تن مدكها
 والمخرب من وجه . احدها ان يقال ان في قول السائل عن مدكها تطيب الصالح على
 غرة والوجه له المطلب احدهما خط ونسول وان جرابي على ما هو الواقع والمعنى اذا قال
 لك سئل عن ذلك زود تقول له بعد . يقل لك ذلك زود . مانها ان يقال ان
 الخشب ينك مدكها واحد الى انه احوت عليه مدقة البنية نظوما كما في نحو قفا نيك
 سبم اذا كان الصالح هو الرجل الذي من الكلام الذي مد الصنف وتقول وان جاربان

لما سلف . فقيه . كذلك يجب تقديم
 الخبز اذا كان البتة ان وصلها نحو مدني
 انك فاعمل اذا لو قدم البتة لا تجبست
 ان التفتيشة بالكرة والكرة بالتي
 هي تفتي في لعل وليها يجوز ذلك بعد
 امر كلوه

مدني اصطبار وام اني حزع
 يوم اثري ما وجد كان يورثي
 لا في التسمية لعل لا يدخل هنا . انه
 (وحيث ما يعلم) من الجزهين بالقرينة
 . (كما - تقول زود) من غير ذكر
 (بعد) ما يقال لك (تن - دما)
 وتكدير زود عند وان نبت صرحت
 به وراى ان العجب به فكرة نحو رجل

قدر الخبر أيضا بعده . فسأل في شرح
 السبيل ولا يجوز أن يصحح التعديل
 حدي رجل لا على صف (وي جوب
 كيف زيد قل دنف) بغير ذكر البعدا
 (زيد) البعدا (استغنى عنه) لفظا (أد)
 قد (عرف) بقرينة السؤال والتعديل هو
 دنف وأن شئت صرح به وقصد
 يحذف الجزء من ما إذا خلا سئل مفرد
 كونه تعلى . والاعني لم يصح . أي
 فحدثين ثلاثة أشهر فصذفت حسنة
 الجملة لوجهها موقع مفرد وهو كذلك
 لدلالة الجملة التي قبلها وهي . فحدثين
 ثلاثة أشهر . عليها وأطسم أن حذف
 البعدا والخبر منه ما سبيله الحوازي كما
 سلف ومنه ما سلمه الوجه وحدا
 نزوع في بيانه (وبعد لولا) لاحتياج
 (غاليا) أي في غالب الأحوال وهو كونه
 لاقتناع مطلقا بها على وحد البعدا
 الوجود الطلق (حذف الخبر) (حسم)
 نوره وأولاد دفع الله الناس بعضهم يحسن
 لغسنت لأرض . أي ولولا دفع الله الناس
 موجود حذف موجود وجوبا للعلم به وقد
 حواها حسنة إما إذا كان لاقتناع مطلقا
 على الوجود القدر . وهو غير القلب . وإما
 فإن لم يدل على اللين دليل وجب ذكره
 نحو لولا زيد . لما سأل ما جعل منه قوله
 عليه الصلاة والسلام . لولا مولاك . دبت
 عهد بذكر لبنت الكعبة على قوامه
 إبراهيم . وأن دل عليه دليل حذر أدائه
 وحذفه نحو لولا أنتمز رد حموه ما
 سلم وجعل . نه قبل العربي
 يذهب الربيع عنه كل صب
 فأولا العهد بيسمك لعل
 وأعلم أن ما ذكره السليم هو مذهب
 "روبي وابن السيري" والسليبي

على الحقيقة . فإلها أن بين عندكم على حقيقة لا أن الشخص لما كانا نهاية في الاتصال
 نزلها المصنف والشارح منزلة الواحد واعتلها بخلط الواحد . وأنها كذلك لا أن
 لا فردا يكون العتي كما تقول يا مخاطب . وأن كان موقع عتي . وله أجيب أيضا بأنه يستعمل
 أن أحد المتكلمين يجيب . وآخر يكت نظير . وقال موسى ربنا أنك . ثابت إلى قوله
 فطمس على غلوهم الخ . ثم قال قد اجبت دعوتكما . فنسب الدعوة إليهما مع أن الادي
 موسى وأرادون يرض كذا قيل ولا ينبغي أن لا يوافق يكون هارون معنا أي دلها بالاحتياج
 يصح أن نسبة الدعوة إليهما جارية على معنى الظاهر فلا يسم التخدير بها ثم من هنا أيضا
 يظهر لك أن ما قيل على الفارح لا أول له أن يقول كما لا ينبغي تدبر (قوله) قدر الخبر
 أيضا بعده) والسرور وقومه في جواب استعلم (قوله) ولا يجوز أن يكون التعديل أي لأن
 التقديم في مثل ما ذكر بيد المحرر هو لم يظلم السائل فلا يطاق الجواب السؤال لا على
 مذهب بلن يسلب التقديم المحرر أو يستعمل جوابا بعرض المحرر وحده لا مع المحرر وقبل
 لعدم مطابقة السؤال الجواب ي ترتب اجزائه الجملة ومخالفت الأصل في الخبر من التأخير
 من غير ضرورة (قوله) دنف) الدنف المشرف على الهلاك ويجوز فتح نونه فيكون صدرا
 لا يني ولا يجمع تقول رجال دنف وقم دنف ونسوة دنف وإن كسرت نونه فهو اسم فاعل
 يني ويجمع ويؤنث تقول رجال دنفان وقم دنفين وأمرأة دنفة ونسوة دنفات وقد أدنفه
 الرص فهو مدنف وتربصوا عاليا أدنفن النس إذا عرفت على القرب وهو تفسيه كذا
 ليصهم (قوله) كونه تعالى والاعني لم يحص الخ) قال ابن حاتم أعلم أنهم مثلا لمسلت
 حذوها بقوله تعالى . والاعني لم يحصن . والتدبير فحدثين ثلاثة أشهر . فإن قلت فلا جعلت
 الادي عطفًا على الادي وما بينهما خسر عظم . قلت ياباه أمران . أحدهما أن الخبر مقرون
 بالفاء تربط له منزلة الجواب والخبر لا يقدم على شرطه وكذلك ما نزل منزله وقد نص
 المصنف في تسهيله على أن البعدا الحسم معنى الشرط لا يقدم خبرا عليه . والادي أن ذلك
 يستدعي جواز زيد دفعا وهو مع أنه لا يجبر للقب القطعي بخلت قولك زيد في الدار
 وهو فلا فتح فيه (قوله) لاقتناع) أي لا التضييعة فيقول ... وأوليتها لفظا (قوله) للعلم
 به وقد جوبها حسنة) علة الجواب إنما هي سد الجواب سد الخبر وأما العلم به فلم يصح
 لا جواز الحذف فيجوز قوله للعلم به وقد الجواب حسنة هو تطيل قوله حذف موجود
 وجوبا ويحذف فلا يحرم أن العلة للحذف الواجب هي العلم به وأنها مطردة أيضا فيما إذا
 كان الخبر وجوبا ومدا دللت عليه قرينة خارجية . نعم يقال أن سد الجواب سد الخبر
 يمكن أن يدق فيما إذا كان الخبر وجوبا ومدا دللت عليه قرينة ولا يصح بان المراد للعلم
 به من نفس لولا لأنك علمت أن ذلك ملط لاصل الحذف وهو أنما يشترط فيه وحد القرينة
 كيف كان كما يدل عليه وحذف ما علم جائز فلم يبق إلا أخبار المد المذكور والظاهر أنه
 لا مانع منه وهذا ما ينهذه المذهب المجهور على مذهب الرومي ويرو ودير . هذا وذهب
 ابن الطرارة إلى أن الرابع بعد البعدا هو المحرر ولا حذف . وقد بانم خال من الربط على
 وجد في بعض السرايك كقولنا لولا رد لا كرمه فهو اتعني . وذهب الفراء إلى أن لاسم بعد

وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف
مطلقا بقوله على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا وإنما يريد
الكون للبعد جعل بعدا مغفول لولا مساندة زيد أياتا
ما علم أي موصولة وأما الحديث فهو في بالقي ولحقوا
للعمري (وفي من بيننا) الحكم وهو حذف الخبر
وجوبا (استغنى) نحو لمركب لا صلح وأبى الله لا تفرق
أي لمركب قسمي وأبى الله يعني فحذف الخبر وجوبا
للعلم به وقد جوب القسم صده فال كان الجدا غير
نص في الجين جاز البت الخبر وحذفه نحو عهد الله
لا صلح وعهد الله ذي لا صلح • ثم يسه • انحصر في
درج الكافية على الدال قال وزاد ولده الدال الثاني
وتيسر عليه في التوضيح وفيه نظر إذ لا يبين كون
الحذف فيه الخبر لجواز كون الجدا هو الحذف
والقدير نسي أبى الله يحذف للدال لكان لا
لاجداه • وكذا يجب حذف الخبر الواضع (بعد)
مدحول (وإن كنت معكم مع) وفي الزوال المسألة بواب
المصاحبة (كسل) قولك (كل صانع وصانع) وكل
رجل وصيحه تعدية مقرونين إلى أنه لا يذكر للعلم به
وسد السلف صده فإن لم تكن الزوال للمصاحبة نسا
كما في نحو زيد وهو ومعهما لم يجب الحذف قال
الشاعر
تمنوا في الوت الذي يذهب الفتي
وكل امرؤ والوت يلعبان
وزعم الكوفيون والهاشمي أن تسوكل رجل جده مستغنى
من تعدية خبر لأن صده مع جمعه فكما أنك لو
جئت بمع موقع الزول لم تحضر إلى مراد عليها وعلى
من يهبط في حصول العدة كذلك لا احتياج إليه مع الزول
ومصوبها • وتقبل حال لا يكون خيرا) أي وصحب
حذف الخبر لأن وقع قبل حال لا تصلح خيرا (من)
الشداء (التي خيرة قد أصرا) وذلك فيما إذا كان
المتدا مستورا مازلا في اسم مفسر لمعبر في حال
بعده لا تصلح لأن نكير خيرا عن ذلك الشدة أو اسم
تصلح مستأما إلى المصدر الذكور أو إلى مؤنن به
جلازل • كصوبى البعد مستأما (والذي مثل أنم •
سبني الحق موطا بخكم)؛

لولا مرفوع بها فيلجأها من لو لم يجده • وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بعل
معمور والتقدير لولا وجود زيد (قولهم مطلقا) أي في الصورتين السابقتين حد
الصف وأن كان الجمهور يرونون لصحتي الصورتين ولهذا زاد المصنف قوله بنافه
فهو في بالقي أي رواة اللولدون الذين لا يسكن جرهم كما تقدم قال الحافظ السيوطي
تلا من جامع ابن هشام الجمهور الملقوا وجوب الحذف بقوله على أنه لا يكون
بعدها إلا الكون للخلق ولحقوا للعمري وقالوا الحديث مروي بالقي من تغيير
الرواة اللولدين وهذا ظهر أن ما قيل هذا إنما يتم لو لم تكن رواية الحديث عربا
ولم يكن خبر الطاهر فلا يعلم الجملة بلسانه غير تلم (قوله ولحقوا العمري) رد يوزن
مثل عمري في خبر الموقر بمرهم (قوله استغنى) أي تمكن ولم يزل نظير • فلما
رماه مستغنى عنه • فليس حكوا عاما حتى يجب حذفه كذا قيل ولا يذهب
أن عدم العزل مع لا ية بقصية يصفى كلام المصنف يعرف ذلك المعارف
بواقع الكلام فيلجأ (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر لأن ذلك يرجع للمصنوعة
الفتاة حذف الخبر هنا واجب ما دام ما حذف فيه الخبر وهذا لا ينبغي جواز
أن يكون من حذف الجدا فهو كل كاتب متروك لأصابع بالضرورة ما دام
كاتبيا وإن كان وصف الكفاية ليس واجبا لمراده تدبر (قوله لكان لا) لا جداه
لا يقدر لها بعدا) أي لو كما قالوا في لم المجلس محض لانهم إنما فعلوا ذلك
بالضرورة ولا ضرورة هذا تدبر (قوله كل صانع وما صنع وكل رجل وصيحه) إنما
كانت الزول في ذلك للغة نسا لأن ذكر الصنعة مع الصانع والصيعة مع
صاحبها لا يجاوز منه لادل العرف إلى لا تفرق والطاهر أن ما في ما صنع حرفة
أي صنعه (قوله) أي أنه لم يذكر للعلم به وسد السلف صده) قال الرضي
وفيه اشكال إذ ليس في تقديرهم ما يمد صد الخبر فكيف يحذف وجوبا وإنما
قال ذلك لكان تشية الخبر ولو جاز أن الحذف الساد لا يقدر الكوفية
في صري زيدا حصل بل ليس هناك ساد إذ يقولون تأخر الخبر عن مركزة يمد
ولو فلما التقدير كل رجل مقرون وصيحه أي هو مقرون بصيحه وصيحه مقرونة
به طير زيد فكم وعمرو من حذف مقرون وأقيم الحذف مقامه لورد الحذف
في غير الحذف وجوبا من غير حال ولا يميز أن الحذف جاز مجرى الحذف
عليه فيجب حذف خبره على أن الطاهر أن حذف الخبر في مثل ما لا
واجب هذا كلامه وهو لأن مد التدبر والطاهر لما ظاهرا به المسألة لا ية وجوب
الناس في السؤال الثاني فيها ومنه يظهر ما في جعل الناصح الذي نفس الحذف
ولن التقدر مقرونين (قوله وزعم لا حسن والكوفيون الخ) اختاره ابن خروف
وقال أن تقدير مقرونين لبيان الشيء ليس إلى وذهب المصنف بأنه يلزم ما في
كل ما يلزم فيه حذف الخبر (قوله حل) أي ولو طرعا نحو حديث كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم أحد الناس وكان أحد ما يكون في رمضان يرفع أجود

الثاني اسما لكن وفي رحمان حال سد صد الخبر (قوله) اذا جعل مثلا جارا
على الحق) وجه عدم جعله مثل هذا التقيد في مربي العبد صحتها بانه انشأ
الى عدم صلاحية الجدل للاخبار ام من ان تكون الذلات كما في الاول لو قصد
التمكك ويطلب كما في الثاني يتدفع ايراد ان للعل العالي في كلام الناصب صلاح
فيه الحال للخبرية ومفهوم الشرط المصرح به في قوله بعد لا على اليد انة
و جعل جاريا على اليد كان من مصادره فيكون مسئلة قبل حصل الخبر فلا يعد
سدة فلا يكون الخلف واجبا (قوله) والتقدير اذا كان او اذا كان) انما كان
الخبر الطرف قد سبويه وتاجبه لتقديره مستوفيا والخلف توسع والطرف
احصل له وقد زمانيا تكون الحال عوضا منه وفي الاول انصب كونها توقفا
كالزمان للفعل من حيث المعنى وكون اليد هنا حدفا واسم الزمان انصب به
من طرف المكان وانما عن التقدير باز واذا جاز غيرها قال ابن مرون لا يحترق
اذ للمعنى وانما المستعمل وكان القدرة بعدها مكان العلة لانه لا بد للفعل
للقدر من فعل او معناه سطوا له ولا بد للحال ايضا من فعل واسم العامل
لافعال فقدرت كان تامة دلالة على المحذات المطلق الدليل عليه بالكم - هذا
ولم يترس الرعي قول سبويه ويجهه محلا بها فيه من التكلفات الكثيرة من
حذف اذا مع الحاشية للحاشي اليها ولم يست في غيره فاما ومن العبدون من
طاهر كان ان قصت الى معنى النامة لان معنى حاصل اذا كان فحشا طاهر في
معنى النقصت ومن قيام الجدل فمط الطرف ولا طير له وانما اولهم ويبرم فيها
لزمهم التزم اتحاد العامل في الحال وفيها بلا دليل ولا ضرورة لمجاعة والحق جواز
البيان كما ذهب اليه المالكي فتدبر تقدير صوري زودا فحشا حامل فحشا باعمال
حاصل في الحال وصوري في فيها من اليه او زيدا وحذف العامل في الحال
من كان او حاصل كونها كونا مطلقا عاما لعامة الافعال حذقه في زبد عندك
او في الدار تعنيها للحال بالطرف ولجوب الخلف في كليها الامر لها فمط
عالمها (قوله) وحذفت جملة كل التي هي الخبر اي للقدر قبل اذا العامة
فيها لا الواقعة بعد اذا وربما يرمي الى ذلك جملة كل التي ان يقول جاشا
زودا جيبس ان لا تتسع في كلام الفاعل كما نزع بعض الطرسي (قوله)
لبنيتهما (يبدأ) اي بالذات او بالقدح (قوله) لتي جزا وقريا (قوله)
واختاره في التسهيل) عل بانه اقل حذو مع صيغة المعنى اذ لم يلقب منه الا
خير معنى الى مريد بطلاني راي البصرية فاد حذو منه عزم من نقب منه
مع فعل واصل كون لاصل مربي زودا مستقر اذا كان فحشا لكي في بين
رسنل الحاشية والى قال لا حاشي تدبره صوري زودا صوري فحشا وهذا لا
يحو اما ان يجعل المصدر الثاني وهو صوري مصفا الى المفعول فطاهر صير
انكسر مستوف فيصير كانه قال صوري زودا صريه فحشا واما ان يلهم من

إذا جعل منوطاً بما جرى على الحي لا على المبدأ والنتيجة
نحو العطب ما يكون لا غير قائماً والتقدير إذا كان أو
إذا كان شيئاً معطوفاً وقائماً فشيئاً وحرطاً وقائماً
فصب في الحال من الضمير في كان وحذفت جملة
كان التي هي الخبر للعلم به بعد الحال صدحاً وقد
عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبراً بأنها المبدأ إذ
الغريب مثلاً لا يسع أن يخبر به بالأسوة فإن قلت
جعل هذا المنصوب حلاً مني في أن كان قائمة فأن
لا جعلت ناصبة والمنصوب خبراً لأن حذف الناصبة
أكثر فالحالوب أنه منع من ذلك إمراره أحداهما
ثم لم ير الحرب أصحلت في هذه الأربعة إلا اسماء
منكوبة منتقاة من المصدر فيكتفي بأنها أحوال لا ذو
كانت خبراً لأن كان المصدر لا يرى أن تكون معارف
ونكولات وشكليات وغير منتقاة هـ الثاني وقوع الجملة
الاسمية مفعولاً بالوزع مفعول كونه مفعول الصلاة والسلام
هـ الواب ما يكون البعد من ربه وهو ما جد هـ وتقول
العلماء خبر اقتراعي من الأولى حليف رضى
وغير يهدي به وهو فضيل
فإن قلت فما الجوع إلى أصله كان فيكون عاملته
في الحال وما المانع أن يصل فيها المصدر فالحالوب أنه
لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صفة
فلا تعد صفة خبره فيقول لا كونه في تقدير خبر الجمع
صل المصدر في الحال فيكون التقدير خبري عربي
شيئاً مجرد وهو ولي كونه ذهب لاخض إلى البعد
الخبر الحذف مصدر صفى إلى معنى في الحال
والتقدير خبري البعد مره شيئاً وأضاره في الاستيعاب
ويعد منع الغفلة وتروع هذه الحال فلا مهاباً وإجراً
مبيو به ومنه قوله
وزي حيث ألقى إذا
يعطي الخبز فليكن ذاك
أما إذا سلم الحال لا يكون خبراً لعدم مباينته الجدا

فانه حين رفعه خيرا فلا يجوز سري زيدا شيئا
ويشذونهم حكمك مستطاني حكمك لك متينا كما
شد زيد قلنا وخرجت فلانا زيد جالسا فيما
الاعين اي ثبت قلنا ورجلنا ولا يجوز ان يكون
الخبر بالملوك اذا كان لو اذا كان لما عرفت من انه
لا يجوز الاخبار بالزمان من المجتهد تنبيهه لم
يصح هنا لوضع وجوب حذف الجندا وهذا في غير
هذا الكتاب اربعة الاول ما اخبر به بعت مملوك
للمرغ في عرض مدح او ذم او ترميم الذي ما اخبر
به بخصوص نعم وليس الوجه نعم نعم الرجل زيد
وجس الرجل عرو اذا قدر بالخصوص خيرا فلي كان
مقدما فزيد نعم نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر
المسلم ولان في موضعها من هذا الكتاب الثالث
ما حكاه القاسمي من قولهم في ذني لاصان القديري في
ذمي عهد او ماني الرابع ما اخبر به بصدر مرفوع
حي به بدلا من اللط عليه نحو سمع وطلعت اي
امري سمع وطلعت ومنه قوله
قالت حنان ما اى ذلك حنانا

انو نسب ما انت بلخي طرف
اي امري حنان اي رحمة وفول الراجز
شكا الى جملي طول السوي صبر حبيل فكلانا جملي
اي امرنا صرحيل (واصررو بالين او باكره من)
مبتدا (ولقد) لان الخبر حكم ويصور ان يحكم على
الشيء الواحد بمحكمي فافكر لم تعدد الخبر على سريين
لاول تعدده في اللط والعتي (كم سره سرا) ونحو
هو الغفور الزيد ذو العرش العبد فعل لما يريد
وقوله عن بلد ذابت هذا بيت عايض صيف متفق
وقوله يلم واحدني علقه ويعلق

يلغري لاعاني فهو يظلم نائم
وهذا الصرب يصور فيه اللطف وتركه والشي تعدد
في اللط حين المعنى ويظلمه ان لا يصدق الاخبار
يصح من البندا نحو هذا حلو حاس اي مز وهذا
أصغر سري امس وهذا الصرب لا يجوز فيه اللطف
خلفا لاني علي كذا اصغر اللط على ذنبي السريين
في شرح انكافيت وزاد ولده في شرحه نوعا دائما بموجب
فيه اللطف

نفس الخبر غير اللغيم من الجندا فلا يصح واما ان يفهم منه ان سريه المطلق
مثل سريه قلنا وهو غير الخي المصوب بان جعل الصدر معاد الى فاعله صابر
للغيم منه غير المطلوب من الكلام (قوله فانه حين رفعه خيرا) النقص من هذا
كما يدل عليه ما سيذكره انما هو بيان انه لا يجوز حيث ان يكون الخبر هو
الاستغفار المستوفى هو وجبته اذا كان لما اني الحال يكون حين رفعه صابرا هو
زيد مع انه لا يصف بها ولا يجوز ان ينصب حديثا على انه حال ويكون
الخبر مستقرا جوابا ان دل عليه دليل ولا يجب ذكره فافهم (قوله لما عرفت
من انه الخ) اي اذا ابي المصوب ما ذكر على نصبه وقد كان ان اذ كان
كما هو بين (قوله في عرض مدح او ذم او ترميم) اي لا في عرض لا يصح
والنقص من فانه حيث يجوز الذكر والمخفى قال المصنف واما النقص هنا حذف
الفعل افعلا بانسكتها كما فعلوا في الدماء اذ لم يظهر الا لام الاخبار ثم الصريا
في الرفع حذف البعدا لاجرة الوجهين على سن واحد وقيل ابو علي اذا ذكرت
صلوات المدح او الذم ونحوها في بعضها فلا تنوين ويسمى قلنا والتقدير على شدة
الانصاف الصريا حذف الناصب والرافع جلا له في صورة خلق من مصافحت
ما قبله (قوله ما اخبر به يصح نعم ونعم) طه وحسب المخفى هنا
مضرورة الكلام بعد حذفه لانه قد وقع في مجرى مجرى الجملة الواحدة
(قوله من فافهم في ذني لاصان) اي في تركيب سريين في القسم كما في الدل
فان البندا للغير سريين في القسم ولا يريدك عد الشارح قل عهد الله من غير
السريين لان الخبر حال هو مذكور فاحل ان يقدر في ذني او مما يجب
الوفاء به واما ما سيذكره وهو في ذمي فلذا قدر شيئا ان عهد بعد ذلك لم يكن
لا القسم لم الذي في الذمة هنا نفس العهد والابقى اذ الخي تقتطد في ذمي
نفس هذه الفين ان لم اهل هذا الامر وبجاءة التبديل لها بالول الشارح في
شر هذا الكتاب او سريين القسم فما قيل ولم يحتر هذا الصراحة في القسم
بدلالة المثال ومعه في ذني خلق عهد او ميثاق وهو مصون من الجرب لانه
الذي يصير في الذمة لا نفس العهد والميثاق غير صحيح تدبر (قوله لان
الخبر الخ) لا تطرد هذه العلة في المال الصادر في النوع الثاني والثالث لا
ان يقال انهما متصلان على الاول او يقال التصلب للعدد الحقيقي وهو ليس لا
في الاول تامل (قوله يلم واحدني علقه الخ) اطهر ان هذا الميت لا يصح
التشبيه به للنفس لاول وهو تعدد الخبر لفظا ومعنى اذ الظاهر ان النقص ان
للذنب حيث حالة بين النقص واليغطة كما ان النقص في قولك الزمان حلو
حاصل ان له حالة بين الخلو والخصوص تامل (قوله والثاني تعدد في اللط
دون المعنى) تعدد اللط ظاهر واما عدم تعدد المعنى فابحار المقصود من التركيب
لان قولنا الزمان حلو حاصل لم يفسد منه لا انه ذو كية مركبة من الخلو

والحسنة . وبهذا يتدفق ان المعنى متعدد في هذا القسم ايضا ضرورة ان الظاهر
ليسا من قبيل التراتبي (قولهم جو ان يحدد الخبر لعدد ما هو له) يريد ان

عالم القسم متعدد فيه الخبر كون الجدا وان كان بلفظ واحد وانما على عدد
منظم بحسب تعدد الخبر فاحد لاخر . القسم واحد لآخر وهكذا وانما على
البتدا يعد لها المهور بالظن وهو الخبر . وبهذا اجاز هذا القسم من الاول فان
تعدد الخبر فيه ليس لعدد البتدا وان تعدد فان كل واحد من الاعبار فيه وصف
له سواء احدد نحو زيد كاتب عام فقيه او تعدد نحو حم اتيه فتيها غمره
(قوله واحصره في التوضيح) ابي وجه في التوضيح اعراس الكلام السابق على
ابن النظم حيث ذكره في شرحه لانه قال وليس منه ما ذكره ابن النظم انه
وكون ابيه قال يصدر في شرح الكافية واليس لاخر ايضا في شرح التسهيل

ما لا يدخل له في المقام اما اولا فليس فته ما يبعد ان هذا لاخرس لا يوجه
لانه عليه لا على والده وان قاله وانما اياها فلاخرس مسرور بما سمعت من قول
التوضيح وليس منه ما ذكره ابن النظم وما قال ما اختره ابن النظم فنلجوز
كل الخبر ممن يدي ان احاطا الخبر (قوله وان لا يوجب) المصدر المنسبك
طغى على ابتداء وي بضم النسخ بلفظ لا والمصدر المنسبك حيد مطوف على
الطغى تدبر (قوله لان نسبة من ابتداء كسبة الفعل من الفعل ونسبة الصفة
من الموصوف) من الاجتهاد ابي فاذلة من البتدا وصلت به وهو ان كسبة على
ما في بضم النسخ من وجود الكلى وعلى نسبتها اسقط الكلى نسبة بالرفع
هو الخبر على حد زيد اسد لا بالصعب على نزع الخاص على ما فهم وصنى
التركيب ان احصا الخبر الى البتدا كاتصلب الفعل للفاعل واتصلب الصفة
الى الموصوف وبقي من هذه الاصلان لا يخصى الفاء فكذا ثابت لا تصاب
لك من اتصلب الخبر للبتدا شيعة باتصلب الجواهر للشرط من جهة ان
البتدا كالفرط في السمع والاعتقال فيخصى الفاء في الخبر الذي هو الجواهر ولم
يهر هذا الفاء في شيء من اتصلب المعلى للموصوفات ولافعال للفاعل
فثبت على عدم اتصافه بالدخول فيها وانما جاء زيد فملت سرور ولم يخص
اللاء فيه احصا الفعل للفاعل اما احصاه قصد ربط احدى المتعينين بالآخرى
مثير الى ما ذكرنا قوله اولا لا ان يصح التحدث اليه وانما قلدهم الصم انه
هذا هو الكلام العيس الذي تدفع به اهل سائر النظمين . هذا ويشي ان
يتم ان هذا التوضيح لا يجري في البتدا الواقع بعد اما لان الفاء اما دخلت
لاجل اما لصنعا متى همى على ما هو المشهور واذاتها على مقابلته الذي
يرى انها حرف شرط بالوجه لا حصص معنى الثبوت كما نره على هذا في خروج
التسهيل (قوله وذلك ان) ابي خبر البتدا المتعين بالفاء جزاء يدل على ذلك
التفصيل الذي بعده وظاهرة ان هذه الصور من عروض الجزاء مطلقا وقيدة بضم

وحيث ان يحدد الخبر لعدد ما هو له اما حقيقة نحو
يكون كاتب ومعلم وصانع وقوله
بذلك يدعيها يربطها واخرى لا مدتها فافطت
واما حكما كقوله تعالى . اعلموا انما الحياة الدنيا لعب
ولهو ولذة وتفاعر بينكم وتكافروا لا مآل ولا اولاد .
واخرى في التوضيح فضع ان يكون النوع الثاني
والثالث من بلف تعدد الخبر بما حاصله ان قولهم
كلو حصى في سبي الخبر الواحد بدليل اجتماع الطغى
وان لا يوجب بينهما مجدا وان نحو قوله
بذلك يدعيها يربطها واخرى لا مدتها فافطت
في قوة مبتدئين لكل منهما خبر وان نحو انما ثلثه
البتدا لعب ولهو الثاني تابع لا خبر قلت وفي هذا
لاخرس نظرا اما ما قاله في الاول فليس بمتى اذ لم
يصاحم كلام الفاعل بل هو عينه لانه انما جعله
محددا في اللفظ دون المعنى وذكر له صاحبا بان لا
يصلى لاعتبار يعضه من البتدا كما قدمته فكيف
يقبه لاخرس عليه به ذكره . اما الثاني فهو ان كون
بذلك نصرة في قوة مبتدئين لا ينبغي كونه بحسب
اللفظ مبتدا واحدا اذ النظر الى كون البتدا واحدا او
محددا انما هو الى فعله لا الى معناه وهو واضح لا غناء
فيه . اما قوله في الثالث ان الثاني يكون تابعا لا
خبرا فاما نقول لا منافاة ايضا بين كونه تابعا وكونه مجزا
اذا هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين خبره
خبر من حيث طغى على غير اذ الطغى على الخبر
خبر كما في الطغى على الصلة صان والطغى على
البتدا مبتدا وخير ذلك وجوبها طغى فاختاره . على
غير البتدا ان لا تدخل عليه فانه لان نسبة من البتدا
نسبة الفعل من الفعل ونسبة الصفة من الموصوف
لا ان يصح البتدعات يضم ادوات الشرط فيقتضين
خبره بالفاء اما وجوبا وذلك بعد اما نصرة . اما بعد
فهو ديتامه . اما قوله . اما الفعل لا فاعل لديكم -
مسرورة وما جزاء وذلك ان موصولا

فصله شرح الكافية بما اذا نظر الى مجرد تضمن الجدة معنى الشرط وما اذا تعدد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب شعور الله كما يجب عدمه عند عدم قصد ذلك (قوله فعل لا حرف شرط معه) يجوز فيه ما اذا كان موصولا بفعله معه اذ لا شرط كما يصرح به نحو الذي ان يكرهني اكرمه هو كرم فتفتح الفاء في الخبر لاستعمال الشرط جزئية لان الفاء انما دخلت على الخبر لكونه جوابا لها في المعنى وقد اخذت جوابها فلو دخلت انما ان يكون للشرط جوابين وهو ممنوع وايضا فانما دخلت عبر الذي كان بمثابة الشرط ولا يدخل اسم شرط على حرف شرط فكذلك ما هو بمنزلة ومختلف بعضهم وزعم انه يجوز نحو الذي ان تطلع الشمس يطلع اليها فهو صحيح نظرا لاستعمال الشرط والمجرأ (قوله او بطرف) يريد به ما يفعله الجار والمجهول او حذف المعلق والمعلق وحل فيما سباني له وحذف مثال ما ذكر هنا على طريق الاحتمال . وهذا تابع جملة الصور خمسة عشر موصولا بفعل موصول بطرف موصول بجار ويجوز تلك ثلاثة موصوف بفعل موصوف بطرف موصوف بجار ويجوز الى الثلاثة لاول تلك ستة معاني الى الموصول بسوء الثلاث معاني الى الموصوف بسوء الثلاث الى الستة لاول تلك اثنا عشر موصوف بالموصول بسوء الثلاث الى الثاني عشر تلك خمسة عشر ثم اشترط الفصل او الطرف او الجار والسيرور الواجبين للفعل لاجل ان تكمل مفاهيم ما قابها للشرط (قوله بفعله قصد الصم) كان الدواعي كانه قصدتها على ان الصور التي ذكرت انما يصح فيها دخول الفاء اذا قصد منها عدم اما اذا اراد بها معنى فلا معنى الذي يتبين طه درهم صحيح ان قصد منه الصم اما ان قصد به زيد الصم فلا لانه حيث بمنزلة زيد طه درهم وهذا لا يجوز قلنا عند غير لا نفس وعلى هذا متكلة قصد ليست في اليين وهذا فيا سباني لاداء التصريف الهندي في الصم عليه واذ لم تذكر هنا حرف ما تقدم او دلالة ذلك عليه واما عدم جواز الذي تسلمه في الخبر فسلمه او الصم الذي تسلمه في الخبر فسلمه وكل رجل ياتيني في المسجد فله كذا او كل رجل كريم فله كذا فلم يرصد طه فليجوز (قوله واستعمال معنى الصلة او الصلة) اخرج كلمة معنى للتبعية على ان مضمرة اللفظ غير مضمرة ولا حراز بذلك من نحو الذي زار افس طه درهم فيجتمع وخالف بعضهم فيه تسكنا بقوله تعالى . وما اصابتكم بين الله الجبال ما بين الله . وما ادله الله على رسوله منهم فما اوجفتم . هروقة معنى ذلك لفظا ومعنى مقطوعا بكونه صلة وضرا . واجيب بانهم على معنى النبي اي رواه بين اصابتهم اياكم وما ينسب انذاعة الله على رسوله نظيره ان كان يقتضيه قد من قبل . (قوله ان لم يكن ان او ان لو كمن) ادعاء الصنف في شرح التسهيل ما لم يكن النسخ ان وان ولكن فانها صيغة الفصل اذ لم يحير بدخلها المعنى الكائن مع لاداءه ومن مازعها الصنف على معنى لاداءه ولم تعمل في الحال بخلافه كان وايت

بفعل لا حرف شرط معه او بطرف واما موصوف بما او صنف الى احدهما واما موصوف بالموصول المذكور بفعله قصد الصوم واستعمال معنى الصلة او الصلة نحو الذي ياتي في الدار فله درهم ورجل يسألني او في المسجد فله درهم وكل الذي تفعل ذلك او طيلة وكل رجل يتلى الله فله فدية والسعي الذي تسعده فسادته طه عدم الصم لم تدخل الفاء لانتفاء فيه الشرط وحسبنا ان عدم الاستقبال او وجود مع الصلة او الصلة حرف شرط واذ دخل خبر من نولسم لاداءه على التبع الذي افترق خبره ببلانه ازال الفاء ان لم يكن ان او ان لو كمن بامعاء بالتعيين وان كان التبع ان وان ولكن جاز بقاء الفاء نص على ذلك في ان وان سبويه وهو الصحيح الذي ورد نص الفرع ان لم يجز به قوله تعالى . ان الذين قالوا ربنا الله ثم اسلموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . ان الذين كفروا وماروا وهم كافرين على اصيل من اصدع مله لاوس ذعب . ان الذين يكفرون بآيات الله ويدرؤن النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالعقل من الناس فيدرهم بذهب اليم . ولما دوا انما عدم من شيء على له خمسة .

ولعل غريزة خيرة يدفعها للمنى الكائن مع الاجزاء مانعة بدخولها الصلح على حتى لا يجدها صالحة للصلح في الحال فترى شيئا لا يصلح فسلطتها في اللع من الغلة (قوله قل ان الموت
الرجل) لاوى تقديم هذا الفعل على الذي قبله كما لا يخفى •

(كان واخواتها)

(قوله كان واخواتها) افرد هذه الافعال بهاب الفرق الذي بينها وبين سائر الافعال - فقال
ابن الريش في شرح الاصباح كان واخواتها مخالفة لاصول الافعال في اربعة اشياء احدثها
ان هذه الافعال اذا سلطت بقي السند والسند اليه ويروا اذا سلط لم يبق الكلام • الثاني
منه لاصال لا تؤكد بالمصدر لانها لم تدل عليه ويروا من لاصال يؤكد بالمصدر لانها تدل
عليه نحو قام فلان • الثالث ان الافعال التي ترفع وتصب تبقى للفعل وحده لا تبقى له
لا تتعمل كمن غرق فلان فلما عبر من البعد فلما زال البعد زال الخبر واذا وجد للبعد وجد
الخبر • الرابع ان الافعال كلها تستعمل بالرفع دون النصب ولا تستعمل هذه بالرفع دون
النصب لانه خبر البعد هذا كلامه • وافرد كان بالذكر مقدمة وجع البراني في صم لاخرت
تنبيه على ان كان هي لاصل • قال ابن ابيناذ كان ام لافعال لان كل شيء داخل تحت
الكون ومن كم صرغوا تصرفا ليس لغروا واصبح واسى اختان لانهما طرعا الزمان وطسل
واصصى لاختان لانها مصدر النهار وبات وصار لاختان لاحتلال بينهما وزال وقضي وانك وبجر
ردام امحلت للرمز اولها ما وليس منفردة لانها لا تصرف • وقال ابن ابياء في اللباب اما
كانت كان ام هذه الافعال الخمسة اربعة • احدها سعة الاسماء • والثاني ان كان الشاة تدل
على الكون وكل شيء داخل تحت الكون • والثالث ان كان دالة على مطلق الزمان للمضي
وتكون دالة على مدة الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصبح
والساء • والرابع انها اكبر في كلامهم ولهذا حذفوا منها التويز في قولهم لم يك • والخمس ان
بغير اخواتها يصلح ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد اصبح مطلا ولا يجوز اصبح زيد كان
مطلعا الى هذا كلامه • والمثل في اخواتها على ما يدل عليها لساعة تصرفية حيث شبه
الظواهر بالاخوات ثم المثل اسم الشبه به على المشبه وهذا في لاصل ولا قد صار حقيقة

عرفن ثم لا نسب لتعليم كان ام اللباب ان يقولوا كان وبناتها (قوله ترفع كان الجند) اي
تصل فيه الرفع لان رضة الاول بالاجزاء فيقول منه يوجد العامل القطعي ليس فيه تحصيل
الحاصل وانما ترفع وتصب لكان تصرح بالذهب اليسري المشهور من انها تصلها وكان
المعيار ان لا تعمل لما انها ليست اقوالا حتمية من حيث ان دخولها اما هو للدلالة على تيقيد
الخبر بالرأس فان كان زيد فلما يترد اس زد قائم لكانا صلت عند سيووه وشبهه تشبيها
بموامل لافعال الحتمية فرضت لاسم تشبيها للعامل من حيث الضمت عنه ونصبت الخبر
تشبيها للفعل وزعم الفراء ان اتصلب اخبارا تشبيها بنحل فكان ورد صاحبك عدة به رانه
جاء زيد صاحبك احتجابا بورد المحلة والفرق في موضع الحال وليس نحو من ذلك في مجمع
الفعل به وبعدم حسن وقوع الماضى خبرا لا مع قد كماله حالا وبدنه لانه منه كساين
من الفعل به في صرحت ردا بطلت به بل ان كسبت في لب كان طلت كل زد كذا

• قل ان الموت الذي ترون منه فانه
ملايكم • وشكل ذلك مع لكان قول الشاعر
بكل داعية القى العداة وقد

يطن ابي في مكري يوم فرغ
كلا ولكن ما ابدىه من غرق
فكي يفروا فيغريهم في اللعب

وقول الاخر

قوله ما فارتكم قاليا لكم

ولكن ما بعضى فضيف يكون
زوري من لاحتن انه منع دخول الغلة
بعد ان وهذا عجيب لان زيادة الغلة
في الخبر على رابه جازية وان لم يكن
الجدد يفهم اداة الشرط نحو زيد فقام
فاذا دخلت ان على اسم يفهم اداة
الشرط فيجوز الغلة في الخبر احسن وسهل
من وجودها في خبر زيد ونسبه ونوت
هذا من لافعال متجدد والله اعلم

(كان واخواتها)

(ترفع كان المتدا) اذا دخلت عليه
ويسمى (اسما) لها:

وقال الكليلين هو باقى على وجه القول (والقول تصبغ) بالحق
ويسمى بغيرها (ممكن هذا من) فصر اسم كان وسيدنا بخير
(كلان) في ذلك (قل) وسعدنا الصلح الغير عنه بالخبر نهلا
(بالت) وسعدنا اتصافه به ليل (بصلى) وسعدنا اتصافه به
في الصلح (و (بصلى) وسعدنا اتصافه به في الصباح (و (بصلى)
وسعدنا اتصافه به في المساء (و (بصلى) وسعدنا القول من مكة الى
مكة (و (بصلى) وسعدنا القربى من جند الطائي لثاني الحال وعند
القيود برون بمصعبه (و (زال) ماضي يؤلوا (برجا) (و (هي) وأطلق
ومضى لأربعة مائة من الخبر الغير منه على ما يصحبه الحال نصر
ما زال زيد صاحكا وما يرح صدر أوزق العينين وكل هذه الأفعال
ما عدا لأربعة لأخيرة تعمل بلا شرط (ومضى لأربعة) لأخيرة لا
تعمل في بمر كونهما (لغيره في) ولما رده به النبي والدعاء (أو
لثاني متجه) سواء كان الثاني لفظا نصرا ما زال زيد فلهذا ولا يزالون
مطلقين . . لن يخرج عليه حاكين . وقوله
ليس ينكح ذا فنى وأهراز كل ذي طعة على قنوع
أو تكديرا نصرا . تلك فنى تذكروني سيف . وقوله
قلت يمين الله ابرح فاعسا ولو نظرا راسي لديك وروائي
ولا يصح الثاني منها قبلنا في في الصم كما رأيت وشد قوله
وأبرح ما ادلم القوي يصمد الله مطلقا مجيدا
في لا ابرح وسأل النبي قوله
صاح عمر ولا تقول ذاك أو م ث قصيانه هلال مبين
ومثل الدعاء قوله
إلا أسلي يا دارم على البلي ولا زال منها بمر ذلك الطير
(و (زال) في العمل المذكور (دام مسبوها) بالصدرية الطرية
(كأط ما دمت صيبا فربما) في مدة فوامت صيبا . تنبيه .
مثل صار في العمل ما وافق في المعنى لأفعال وذلك صفة وهي
" من ورجع وعد واستقل وعد وحار وارث وتصل وعدا ورجع كراه
وبالخص حتى " من هذا مطلق . اد فم سائر ما وجب الفعل فانه
وفي الحديث " لا ترجعوا بعدي كفرا " وقوله
وكن مصلح من " حديث بريدة . فله من مصلد بالرد آمسرا
وفي الحديث " فليست غريبا " من كلام العرب ابرح هفرت حتى
تعدت كاهها حرية وقال بعضهم
والأمر في كائنهم وعندهم يصير وملا بعد إذ هو سلسلح
وقل الله نعل . الداء على وجهه منزد بغيره . وقال امرؤ القيس
وبدأت نرحا دامية بعد مصحة فيا لك من نصي نصير ابرسا
وفي الحديث " لروحم كما نروى الطير نعره حننا وقروح بلانا "

خرج السهيل للصف وقد يستشهد له بقرئه صلى الله عليه وسلم . لو ترككم على الله حق
توكله لروى كما ترون الطير تمدو أجناسها ذروح طائرا . وقول ابن سعد رضي الله عنه أمد
حاله أو ضعفا ولا تكن أمة مال ولا حجة في ذلك لاحتمال كون المصوب بعدها حالا سيما ولا
يوجد في نسخة (قولهم وسكى مبيوه من بههم ما جاءت حلجك) قال الشيخ لا خير أول
تن قالها المخارج فالأول لابن ميسر رضي الله عنه حين أرسله علي كرم الله وجهه إليهم .
هذا وقال الشيخ ابن الجاهلي في أمالي الفصل في جاء البر فقزين الخطب في نسب القزوين
فقال على النجاشي والأولى أنه على اختيار لفظة الحال وإن المعنى على الصيرورة وإن القزوين
سقط الفائدة تقول كنت البر فبما فغيزين . قال الشيخ لا خير والمسيح الحمل على المسألة
وأجل له بعض بلن ليس القصد صيرورته على ذلك بعد أن لم يكن طيحا (قولهم وقد استعمل
كان وظل الخ) زعم لكدة لأصحابي ولها بادي خارج القمع وتبليها السراي ويحرم عدم كون
طل بمعنى صار لأخصاصها عندهم بعل النهار قال السراي هي لما يتصله البره نهارا وليست
إلى ناصت . وقال ابن السراج منعت من الطل وأنا متصل نيا فيه للشمس ظل من الطلوع
للغروب . وقال هشام لما بين الصباح والساه وهب لكدة قورا لأصني

يطل وحيا لربب التنون ولطم في أمله والحسرن
فانه ليس الطلوع إلى نهار قال افتراه يطل نهارا وحيا لربب التنون فإذا جاء الليل امن ومنع
طل فلان عوه سفيها وشهوه سامرا إلى وسيرة نهارا ولم يترس المحققين منهم ذلك قال أبو حفصة
الدجوري رد على لكدة أنقضى أنت أن السامري الذي ظل عاكفا على السهيل كانت مبادته
نهارية خط فاذا جن الليل فكر وقد قال ه لن نبرح عليه ما تكين حتى يرجع إلينا موسى .
وقد كانت الغيبة أربعين يوما بل يبنني على ذلك في قوله جل نناؤه . ولئن أرسلنا رجلا
فراوه صفرا لطلوا من بعده يكفرون ه أن يكون كرم نهاريا لا خير وفي قول الشاعر

وحيان صدق لست الملع بههم على سر بعض غير لي جماعها
يطلون حتى في البلاد وسوسهم إلى صغرة أعين الرجال صداعها

أن يكون هؤلاء حتى بالنيار فاذا جن الليل اجتمعوا وأحدم بالغور ولاخر بقصد وقيل ذو البره
طلت تصفق أصداعي على كدي صكتني من حذار البين مسرود

أنقضى حذاره نهارا واذا جن الليل امن وثينا من امتزاجهم وبالكيل على الكس (قوله ولا جنة
له على ذلك) أي لانه لم يرجع ما يدل عليه مع لاقترافه الدام والخير لك حد على ذلك
بعض المخارج قوله صلى الله عليه وسلم ه فان لحدكم لا يدري أن باتت يده ه إلى أنه
رد بانه لا صيرورة إليه لامكان كونها بالعين المصعب عليه لها من الدلالة على معصية الجاهل

ليلا (قوله ان كان غير المحصي منه لسهلا) قيل فيه أنه يقتضى أن غير المصبي إنما يتصل
إذا كانت العرب قد استعمله وطعت به وإن ذلك يتوقف على السماع وليس كذلك بل
لنا استعماله وإن لم نسمعه ولا نتوقف على سماع إلى في موضعين إذا كان الفعل غير مصروف
كليس أو منع مانع منعي من استعماله كما منع الغنى في ما زلنا ونحوها من استعماله صل
لأمر لأن الغنى لا يصلح مع لآمر . واعتذر بأن مرادة التبعه على مثل لس ولام وما لم منع

وسكى مبيوه من بههم ما جاءت
حلجك بالصب والرفع بمعنى ما صلت
فانصب على أن ما استقامت مبتدا
وفي جعلت مبيو يعود على ما وأدخل
الثانيه على ما لأنها هي المجاعة وذلك
المبيو هو اسم جاءت وما جعلت خير
والاعتذار بأنه حاجة صلت حاجتك وعلى
الرفع حلجك اسم جعلت وما غيرها
وقد استعمل كل وظل وأصيح وأصبح
وأصى بمعنى صار كثيرا نحو وفقت
الساعة فكانت أيابا وسيرت الجبال
فكانت سرايا ه وقوله
جبهة قمر والى كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا يومها
ونحو ه ظل وجهه صيدا وهو صكليم ه
وقوله
ثم بصحوا كأنهم وري ه
ف فارت به الصبا والأبيور
وقوله
فأصبحوا قد أمد نعمتهم
أذ هم قريش وإذا ما ملهم بشر
وقوله

است غلا وأصى أهوا احتلوا
أخفى عليها الذي أخفى على لبد
قال في شرح الكافية ورمم الترضي
أن بلى ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة
له على ذلك ولا إلى يافه (وتبر ماضي)
وهو المخرج والامر واسم الفاعل والمصدر
(مثله) أي مثل السلي (أمد غلا)
العمل المذكور (أن كل غير الحصى منه
استعمل) يعني أن ما تصرف من هذه
لا تفعل عمل غير الحصى منه عمل الحصى
وهي في ذلك على دلتة أصام صم لا
يعصرف بصال وهو ليس بتخفى

وَدَامَ عَلَى الصَّبْرِ وَالْمُحْسِنِ تَصَرُّفًا تَقَرُّفًا فَاقْصَا وَجُزْأَلْ
وَأَعْرَفْنَا فَالْهَ لَا يَنْتَهِي مِنْهَا لَأَمْرٌ وَلَا الْمَدْرُ وَمَنْ
يَصْرِفُ تَصَرُّفًا تَقَرُّفًا بِأَيْهَا فَلَمَّا عَرَفَ نَصْرَهُ وَلَمْ
أَكْ بَيْتَهُ . وَلَا مَرَّ نَصْرَهُ قُلْ كَرِيزًا جَاهِرًا أَوْ حَدِيدًا
وَالْمَدْرُ كَوَلَّدَ . يَهْدِلْ وَحَلَمَ سَلَا فِي قَوْمِهِ الْفَقِي
وَكُنْ لَكَ إِذَا هَلَاكَ يَمِينُ
وَأَسْمُ الْفَاعِلِ كَوَلَّدَ . وَكُلَّ عَيْنٍ يَهْدِي الْبَصَلَ كَمَا
أَعْلَمَ إِذَا لَمْ تَقَرَّ لَكَ مَقِيدًا
وَقَوْلُهُ قَسَمِي اللَّهُ بِأَسْمَاءِ إِنْ لَسْتُ نَذْلًا
أَحْبَلْتُ حَتَّى يَفْضُلَ الْجَهَنُّ مَعِي
(وَفِي جَمِيعِهَا) أَيَّ جَمِيعِ هَذِهِ الْفَاعِلِ حَتَّى لَيْسَ وَمَا
دَامَ (تَوَسُّطَ الْخَبَرِ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ (أَجْزَلُ) لِجَمَاعَةٍ
نَصْرِهِ . وَكَانَ حَقًّا مَقِيدًا نَصْرَ الْوَحْدَانِ . وَرَقَابَةُ حَصْرَةٍ
وَمَعْنَى هَذَا الْبَرِّ أَنْ تَوَلَّى وَجْهَكُمْ . بِحَسَبِ الْبَرِّ وَقَوْلُهُ
سَلَا إِنْ جَهَلْتُ الْبَلْسَ هَذَا وَمَعْنَى
فَلَيْسَ سَلَا مَالًا وَجُزْأَلْ وَقَوْلُهُ
لَا طَيْبَ لِلْعَبْدِ مَا دَامَتْ مَنَصَّةُ

لَدَانَتْ بِذِكْرِ الْوَيْلِ وَالْهَرَمِ
• تَبَيَّنَ هَذَا الْقَوْلُ مَعْنَى سَلَا تَوَسُّطَ عَمْرٍ مَا دَامَ
وَجُزْأَلْ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَذَا وَتَقَرُّفًا لَمَّا وَجَدَ خَلْفًا
فِي جَوَازِ تَوَسُّطَ عَمْرٍ لَيْسَ وَالصَّوْلُ مَا ذَكَرْتَهُ . الْبَلْسُ
يَعْمَلُ جَوَازِ تَوَسُّطَ الْخَبَرِ مَا لَمْ يَعْصِ مَا يَجِبُ ذَلِكَ
أَوْ يَنْصَحُ فِي الْأَجْلِ . أَوْ يَكُونُ لَأَسْمٍ مَصَافًا إِلَى
مَعْنَى يَهْدِي عَلَى عَيْنِ فِي الْخَبَرِ نَصْرُ كَانِ فَعَلَمَ حَتَّى بَلَّغَهَا
وَلَيْسَ بِذَلِكَ الدِّيارِ أَلَيْهَا مَا عَرَفْتُ وَمَنْ الْخَبَرِ عَمْرٍ
الَّذِي نَصْرُ كَانِ مَصْلَحِي عَدُوِّي وَأَعْرَابُ الْخَبَرِ بِالْأَنْصَرِ
• وَكَانَ مَصْلَحَتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِذَا مَكَتَهُ . وَإِنْ يَكُونُ
فِي الْخَبَرِ مَعْنَى يَهْدِي عَلَى عَيْنِ فِي لَأَسْمٍ نَصْرُ كَانِ فَعَلَمَ
حَتَّى مَعْنَاهَا لَمَّا عَرَفْتُ أَيْسًا (وَكُلَّ) أَيَّ كُلِّ الْعَرَبِ
أَوْ الْفَضْلِ (سَلَا) أَيَّ سَبَقَ الْخَبَرُ (دَامَ حَصْرًا) أَيَّ
مَعْنَى سَلَا مَصْدَرٌ بِحَسَبِ مَعْنَى الْفَاعِلِ
وَدَامَ فِي مَصْرَعِ الْعَصَبِ بِفَعْلَوِيَّةٍ وَالْوَاقِدُ أَنْصَرُ أَيْسًا
عَلَى مَعْنَى لَمَّا عَرَفْتُ عَمْرٍ دَامَ عَلَيْهِ . وَنَدَانَتْ مَعْنَى مَرَّتَيْنِ
لَاوَلِ الْأَنْصَرِ عَلَى مَا وَدَعْتُ لَأَحْصَا عَلَى مَعْنَى
مَسْلَمَةٍ وَآخَرَةٍ إِنْ بَدَلْتُ عَلَى دَامَ وَبَدَلْتُ وَنَاخَرُ

مَنْ جَرَّيَانِ الْكَيْسَ وَإِمَا مَا هَذَا ذَلِكَ فَهِيَ فِي حَكْمِ الْمَوْجِعِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ . هَذَا
وَأَمَّا إِنْ لَرَدًا مِنْ اللَّحْمِ أَوَّلًا وَثَانِيًا الصَّبْرُ الدَّافِعُ عَلَى الزَّمَنِ الْمَاضِي وَجُزْأَلْ
يَتَنَبَّأُ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْجَهْمِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهَا عَلَى اسْتِغْرَارِ الْخَطِّاعِ
بَلْ ذَلِكَ مَوْكُولٌ لِلْفَرَقِ إِمَّا أَنَّهُ لَا يَأْتِي مِنْ وَقْعِ الْفَعْلِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي إِنْ يَطْلُعُ
وَالْخَطِّاعِينَ مَعْلَا كَلَامٍ مَحْظُوطٍ (قَوْلُهُ دَامَ عَلَى الصَّبْرِ) قِيلَ عَلَيْهِ لَا نَسْلَمُ عَدَمَ
تَصَرُّفَهَا بَلْ فِي حَصْرَةٍ إِذَا هِيَ غَيْرُ مَالَةٍ حَيْثُ وَتَقَلُّبُ الْعَمَلِ لَا يَجِبُ تَحْقِيقُ
الْخَصْرُ فَإِنْ أَعْمَلَ الْفَعْلَ مِنَ الْعَصْرِ مَعْنَى مَنَ دَامَ لَمْ يَمَلَّ عَمَلُهُ . وَتَوَحُّصُهُ
إِنْ التَّصَرُّفَ جَاهِرًا عَنْ تَقَلُّبِ مَعْنَى الْكَلِمَةِ إِلَى أَمْتَةٍ أُخْرَى مُتَعَدِّلَةً عَلَى مَادَتِهَا أَمْ
مَنْ إِنْ يَطْلُعُ مَعَهُ حِلُّ الْكَلِمَةِ أَوْ لَا وَلِذَا كَانَ أَفْعَلُ الْفَعْلِ مِنَ الْعَصْرِ مَعْنَاهُ
مَنْ دَامَ لَمْ يَمَلَّ عَمَلُهُ فَتَقَلُّبُ الْعَمَلِ فِي يَدَيْهِ دَامَ وَدَامَ لَا يَجِبُ تَحْقِيقُ
الْخَصْرُ . وَاجِبٌ إِنْ لَرَدًا بِالْخَصْرِ هَذَا إِنْ تَقَبَّحَتْ تِلْكَ الشُّبُهَاتُ عَامِلَةٌ ذَلِكَ
الْعَمَلِ عَلَى إِسْمٍ لَا نَسْلَمُ الْإِتِّحَادَ مَعْنَى دَامَ النَّاصَةِ وَيُفْرِغُهَا فَتَدْبِرُ (قَوْلُهُ وَأَسْمُ
الْفَاعِلِ) لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ الْفَعْلِ لَعَدَمِ تَأْتِيهِ فِيهَا مِنْ جِهَةٍ إِنْ أَلْمَلَا الْخَصْرَةَ
مَعْنَاهُ أَوْ أَخَذَ مِنْهَا اسْمَ الْفَعْلِ لَوَضَعْتُ الْخَبَرَ عَلَى الْيَابَةِ وَهَذَا لَأَسْمٍ مَعْنَى
أَسْطَلَّ لَأَسْمٍ يَتَدَبَّرُ اسْطَلَّ عَمْرٍو كَمَا تَتَدَبَّرُ مِنْ ابْنِ الرَّيْعِ (قَوْلُهُ تَصَرُّفًا تَقَرُّفًا)
تَعَامَلُ نَسْبِي عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ كَانِ الْمَدْرُ وَالْمَرَّ كَمَا فِي الَّذِي قَبْلَهُ فَلَا
جَمْعَ فِي التَّعَامَلِ حَيْثُ تَعَامَلُ اسْمُ الْفَعْلِ (قَوْلُهُ مَعْنَى ابْنِ مَعْنَى تَوَسُّطَ عَمْرٍ دَامَ
وَجُزْأَلْ) هَذَا لَمَّا وَقَعَ مَعْنَى فِي فَصْلِهِ . قَالَ ابْنُ الْبَرِّ فِي عَرَبِيَّهَا مَا وَضَعْتُ
فِي تَصَانِيفِ أَعْمَلِ الْعَرَبِيَّةِ حَقْدَهُمْ وَخَافَهُمْ عَلَى نَفْسِ بَيْتٍ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ
اسْتَكْرَمْتُ السَّوَالِ وَالْجَمْعُ مَعَهُ فَمَا أَهْبَرْتُ بِلَا أَحَدٍ يُزَاقُ هَذَا الْمَصْنُوعَ
فِي مَعْنَى جَوَازَةٍ وَهَكَذَا فِي عَيْنِ لَا أَتَقَبَّحُ بِهِ مِنَ الدِّخْرِ تَقَبُّحُ الدِّينِ الْحَقِّي إِنْ ابْنِ
الْخَبَرِ تَقَلُّبُ تَقَلُّبُ دَامَ ذَلِكَ وَحَالُ هَذَا جَارُ مَعْنَى التَّحَالُ . وَهَكَذَا إِنْ ابْنِ الْخَبَرِ
الْوَصْلِي مَعْنَى إِلَى دَمْنِي وَاجْعَلْ لِلْمَصْنُوعِ سَالَةً فَهَذَا أَفْكَرُ بِهِ لَمْ أَجْعَلْ بِهِ
مَرَّةً أُخْرَى وَعَدَا سَالَةً فَهَذَا لَمْ لَا تَقَلُّبُ مَعْنَى فِيهِ شَيْئًا (قَوْلُهُ يَمَلُّ حَوَازِ تَوَسُّطَ
الْبَرِّ) الْوَاقِدُ مِنَ التَّوَسُّطِ هَذَا وَفِي مَعْنَى الْفَاعِلِ مَعْنَى الْخَبَرِ لَيْسَ إِلَّا وَأَمَّا عَدَمُ التَّعَدِيمِ
مَنْ الْعَامِلِ أَيْضًا فَخَبَرٌ عَامِلٌ بِحَكْمِ مَنْ قَوْلُهُ وَكُلُّ مَقْدَرٍ دَامَ حَصْرًا .
وَقَدْ أَسَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّارِحُ حَيْثُ مَثَلُ لَوْحِ التَّوَسُّطِ بِكَانَ فَعَلَمَ حَتَّى بَلَّغَهَا
وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الدِّيارِ أَهْلًا . فَاذْفَعُ مَا لِلْبَرِّ الدِّمَانِي الصَّوْلُ إِنْ يَمَلُّ بِخَبَرٍ
يَعْنِي إِنْ يَكُونُ فِي الدَّارِ مَصَاحِفًا (قَوْلُهُ مَا عَرَفْتُ أَيْسًا) أَيَّ مَنْ لَرَمَ عَمْرٍ
السَّيْرُ عَلَى خَاصَرٍ لَفْظًا وَرَقَابَةً . وَيَلِيزُ لَرَمَهُ فِي هَذِهِ السَّلَاطَةِ إِنْ عَدُوِّ مَعْنَاهُ
لَمَّا ذَكَرْتُ الْخَبَرَ عَلَى لَأَسْمٍ لَمَّا مَصَّبَ عَلَى لَفْظِ حَتَّى الَّذِي حَرَّجِي مِنْ
الْعَامِلِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ خَبَرًا وَلَا أَسْمًا وَجُزْأَلْ وَرَقَابَةً وَإِنْ كَانَ فَعَلَمَ

مَا رَقِبَ دَعِيَ لَأَحْصَا عَلَى مَعْنَى تَقَرُّفًا لَأَنْ الْعَمَلُ يَطْبِئُ أَحْدَاثَهُ عَدَمَ تَصَرُّفًا وَهَذَا يَدَّ تَلْمِيحُهُ لَا يَنْصَحُ مَا بَأْتَانِي
بِذَلِكَ أَصْلَانِي فِي لَيْسَ مَعْنَى لَأَحْصَا عَلَى مَعْنَى تَصَرُّفًا وَآخَرَةٍ إِنْ مَا مَرْسُولُ حَرَقٍ وَلَا يَصْلُحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمَلِهِ وَهَذَا
يَعْنَى مَا مَعْنَى مَعْنَى وَقَدْ أَجْزَلَ كَبِيرُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْوَصُولِ الْغَرَفِيِّ وَبَيْنَ مَصْلَحَةِ أَلَا كَانِ عَمْرٍو كَمَا الْمَدْرِيَّةُ

لكن الصورة الأولى أقرب الى كلامه اشعر بذلك قوله
(كذلك سبق غير ما التفتة) أي كما مضى ان سبق
الخبر ما التصديق كذلك مضى ان سبق ما التفتة
(فيجب بها طلبة لا تأتية) أي حبيبة لا تأتية لان
لها الصدر ولا فرق في ذلك بين ان يكون ما دخلت
طيه يغترب في علمه تقدم الثاني كمال او لا كذلك فلا
تقبل فاعلم ما كان زيد ولا فاعلم ما زال عمرو فبال
في شرح الكفاية وكلامها جازم هذه الكيفيين لان ما
ندم لا يلزم تصديقها ووافي ابن كيسان البصريين
في ما كان ونسوة وغالطهم في ما زال ونسوة لان فليها
الاجاب • تصححت • الأولى انهم كلامه انه اذا كان
الثاني بغير ما يجوز التقديم نحو قوله ان يزل زيد وقلمنا
لم يكن عمرو فقال في شرح الكفاية هذه الجملة واستدل
له بقول الشاعر
درج الفتي للخير ما ان راجع
على السن خيرا لا يزل يزيد

اراد لا يزل يزيد على السن خيرا تقدم معمول الخبر
وهو خيرا على الخبر وهو يزيد مع الثاني بلا تقديم
للمعول يرخن بجواز تقديم العامل غالباً لكنه حكى
في التمهيد الخلف من القراء قلت ومن شواهد
السريسة قوله
بمثل لو احسن من شمس الضحى

الخلف انهم ايضاً جواز توسط الخبر في ما وانما بها
نحو ما قلنا كان زيد وما فاعلم زال عمرو ونسوة بعضهم
والصحيح الجواز الثالث قوله كذلك يتم ان هذا
الفتح يجمع طيه لانه شبهه بالجمع عليه وانما اراد
التعبي في اصل الفتح قوله وله ما عرفت من
الخطي • له • (وتع سبق خبر ليس اصطلاحي) مع
صدر رشح بالاجتهاد صفات في فعله وهو سبق
والفعل مصلوف وسبق مصدر جر بالامالة مضاف
الى فاعله وهو خبر وليس في محل نصب بالمفعولية
واصطفي جملة في موضع رشح خبراً ابداً والتقديم منع
من منع ان سبق الخبر ليس اصطلاحي في اختياره وهو
رأي الكوفيين والمرد والبرقي والراجح وابن السراج
والمرجاني واني علي في التلبيات واكثر التلخيص
لعدمها بعدم الصرف وجهها بما التفتة وجهت من

مطلعا رتبة • وحال من اجاز ورأي انه لما كان المضاف والمضاف اليه كالقمة
الواحدة فلم يلزم لا بعد الصير على حلقه لفظاً حذم رتبة وقد اخبر الفارح
الى مثل ما ذكرنا في «لغو باب الفاعل» وكذلك قال المصنف في شرح التمهيد
عليه ومن مريض المانع حذر اليأس نحو ما عدي مديني وصبر الخبير نحو
انما كان زيد في المسجد واعمال الخير على صير ما لم يعمل عليه لاسم نحو كان
بطل حذم جسيها فيجب تلخيص الخبر في طله للزوم عدم الصير على حلقه غير
صلى به العامل لو رط او قدم وجس لا يلزم التلخيص في طله لان المصاطين
كشي واحد فالوسط وقيل كان حسيها بطل حذم جاز لم يدر الصير على ما هو كجزء
مرتفع الفعل فهو مقدر المتقدم من حيث لا يتم معناه لا به ولفظ من جوارز
جواز كان حسيها الذي مطلب هذا لان تمام المضاف بمنزلة تمام الوصول وهو
منوع فكذلك ما هو بمنزلة وقد افرد الشيخ الكاظم والبرقي وابن عيل والبر
الدمايني في خروجهم وفي التمهيد في باب الابداء • وبما حرزنا بين ان من
بالغ في نسبة الفارح الحق في هذا القلم للشعر وقطع الجواز وقال هذه الصاوة
يزد بانته يجوز تقديم الخبر حيث لان الصير يرد على مقدم رتبة وان تلغى
لفظ وقوله لما عرفت مراده في شرح قوله - كذا اذا عاد طيه صير... - وهو هو
جل من لا يسهو قد اعطى جل من لا يسهو (قوله) لكن الصورة الأولى أقرب
الى كلامه (الظاهر ان الصورة الثانية هي المتبادرة من قوله... - وكل سبقه دام
حظرت وما ذكر من الاشعار منوع (قوله) يرخن بجواز تقديم العامل غالباً)
يجوز بالغالب من نحو زيدنا صير مرف فانه جازم عند البصريين مع قولهم لا
يقدّم الخبر اذا كان فعلاً فاجازاً تقديم المعول ولم يجزوا تقديم العامل وفي
التنزيل • قلنا اليتيم فلا تقهر • بتقديم معمول الفعل مع ان الفعل لا يميز
تقديمه لان اما لا يليها فعل (قوله) وهو رأي الكوفيين والبرقي (ان) اعذاره ايضاً
ايو الحسن بن عبد الوارث وكذلك ابو زيد السهيلي حتى قال قائماً لست وقائماً
لسنا وخارجين لسنا ما اذن العرب فقلت به قط • وذكر بعض ان الجواز متعبد
لقدماه البصرية ونسبه مصلوب الالب للكويتية • وقال ابو الفتح انفراد البر
بمنه وخالف الجمهور واختلف القائلين سيوده فنسب له بعض الجواز وقال
بعض ليس في كلامه ذال طيه والى الجواز ذهب الفارسي والسرياني والمرسلي
والزحرفي والاندلسي واخبره ابن صغير قال ويصليه كلام سيويه (قوله)
واجيب الخ (في الصورة) وبان يتم معمول اخذت قديره يرمون يتم يتائم
ليس صوراً جملة حالية مركبة او صافته او بان يتم في محل رشح بالابتداء
ويجي على الفتح لاحاقه الى جملة يتائم وليس صروراً خبره الى ما عارته
لكن سرح الرضي بانته لا مانع من تعلق يتم وليس وقال بعض انه الحق •
واطم انه يمكن ان يجعل قول الفارح ان معمول الخبر هنا طرف والطرف

اجاز قوله تعالى • الا يتم ليس صروراً عنهم • فكما علم ان تقديم المعول يرخن بجواز تقديم العامل
واجيب بان معمول الخبر هنا طرف والطرف يجمع فيها وايضا فان عسى لا يقدم خبراً اجملها لعدم تصرفها

مع عدم الاختلاف في فعلها ليس أولى بذلك
 لما رواه في عدم التصرف مع الاختلاف في فعلها
 تنبيهه خبر في كلامه من ليس صاعداً إلى ليس
 حكماً مرفوعاً في قول تولي خمس حركات ذلك متصرف
 (وذكر تعلم) من إفعال هذا اليب أي العلم منها (ما
 يقع بكفي) أي يستفي ببرفعه من مصوبه كما هو
 لا مفعول لا إفعال وهذا المرفوع فاعل مرفوع (وما سواه)
 أي ما سوى الكسبي مرفوعه (ناقص) لاختاره إلى
 التصوب (والنقص في هـ فعليه) و(ليس) و(زال)
 ماضي يزيل التي هي من إفعال اليب (فإنما فعي)
 فلا تستعمل هذه الثلاثة تأمة بجمال وما سواه من إفعال
 اليب يستعمل ناقصة وأما نحو ما شاء الله كان
 أي حدث وإن كان ذو صفة أي حرم وتعالى كان
 يعني كمال وبمعنى قول يقال كان فلان السبي إذا كلف
 وكان المصروف إذا قرأه ونحوه فصح أن الله حين
 تسمى حين تصحى أي حين تدعوا في الساء
 حين تدعوا في الصباح فغالبين فيها ما دامت
 السموات والأرض أي ما بقيت وكبره
 ويأتى وثالث له لينة كليتة ذي العاشر لا ورد
 وقيل أيت بالغنم أي نزل ثم ليلا ونحو ذلك اليب أي
 دام ظله وأما أي دخل في الحصى وعنه قوله
 لا الآية الشبهة أصح جليده أي بقي جليدها
 حتى أصح أي دخل في الحصى وقيل صار فلان
 الشيء بمعنى صده إليه وصرت إلى ريد نصرت إليه
 وقيل أخرج الخلفه وأفك الشيء بمعنى أفضله وبمعنى
 غلبه تنبيهان قالوا لما قدمت زال بمأضي يزال
 الخشوع من ماضي يزيل فانه فعل تام عند صفة ماز
 يزيلون أو صامته من مرفوع أي من مصبها من يمس
 يصدق القول ومن ماضي يزيل فانه فعل تام قلص
 مبداءه لا مفعول ومنه قوله تعالى أن الله يمسك السموات
 والأرض أن يوقعا وقوله "الرب" لا "ألقى أنا فالت
 كان ريد وقيل أخرج أن كان ناصه ضربه أخرجاً
 وإن فكيف نله فكيف حالاً لا ولياً ولا فلت
 كان ريد أخرج وجب أن يكون قد لا بد من غيره
 الخائن مبرراً ولا على الله أي كمال وحسنه (مزيل)

يوسع فيها جواباً بالنفع والسند وقوله وإيضا فإن صي التجر جواباً لأن بالنفع
 والمعرفة وكأنه قيل لنفع دلالة لايت على التجار بسند أن معمول التجار حا
 طرف والمرفوع يوسع فيها ولكن سلفاً للاحقة فلا يعم لك التصديق به لأن
 الفعل المسبق يدل على النفع فإن صي التجر ضم للاحق بعدم الاختلاف في
 فعلية صي يفاضل ما تقدم من أن بعض الكريهين زعم حرفيها كأنه لم يحد
 به كما يفهم إليه الزم وإيضا بعض تخير حتى استدرجكم اندفاع على للظلمين
 (قوله يستفي ببرفعه من مصوبه) جازعاً عنه أنه حمل رفع في صيغة
 التصرف على المرفوع مجازاً مرفوعاً منهم تن حمله على مجاز الخلق أي فني
 رفع واجزأها بقوله على ظاهرة مبالغة كما في فأنما هي إقبال وإدبار، ولك إيضا
 أن تقيمه على ظاهرة من غير أن يرتكب شيئاً من جميع ما ذكر وإن الرفع ليس
 اسماً بل مصدر فلفظ العلم ما يكتبه بل يرفع عن أن ينصب أي بلان يعمل
 الرفع ولا يحتاج إلى أن يصل النصب، وهذا ويتبين أن يعلم أن اللزوم بالاستغناء
 بالمرفوع أن يستل به الكسب جملة من فعل وفاعل فيدخل كان بمعنى كمال
 وفعل ونسوة مع كونه يصيب المفعول لأنه فعلية مستغنى عنه في الاستناد (قوله
 وهذا المرفوع فاعل مرفوع) الأولى حقيقة لأنه في مقابلة كونه فاعلاً مجازاً في
 صورة النقصان (قوله ما شاء الله كان أي حدث) صريح في التسهيل بقوله وإن
 أريد بكان ثبت وقيل طيه في شروحه ويثبت كل شيء بحسبه حارة يسر منه
 بلازمية نحو كان الله ولا شيء معه وثارة بحدث نحو إذا كان الشيء وأخرى
 بحسب نحو وإن كان ذو صفة، وطورا بقدر نحو ما شاء الله كان، وفي شرح
 البدر الدمايني والتبصير بقدر ممكن لأن شئ الله بمعنى قدر فيقصد السبب
 والسبب، وفيهم بعضهم يمنع أن تكون المباشرة بمعنى قدر والسند أنها لغت
 بمعنى لا رادة ويأمنه متى على أن قدر مصف من التقدير وأما على أنه مصنف
 مبنى للنصب أي وجد فلا إشكال (قوله وإن كان ذو صفة أي حصر) نقل أن
 الرضا ذهب إلى أن كان في الآية ناقصة والتجرب محذوف أي عرياً لكم دلالة
 الكلام عليه قال وهذا أجود لأن كان الامة إنما تعلق بالأحداث دون الأشخاص
 عالياً نحو كان المخرج (قوله نحو كان طعناك أكلاً زيد) أورد الشيخ الأثير في
 مسألة كان زيد أكلاً طعناك أربعة مشرفين تركبها ماضية من كلام أبي
 بكر أحمد بن الحسين العزوي بأن شقير، وما يلحقها أن التركيب مستعمل على
 أربعة أقطار في تقدم كل منها ستة صور حاصلة من التقاليف في الألفاظ الثلاثة
 بعد وقد أوردنا مع أمثلها ماضية تكون صلب العين فراجع (قوله تسكا
 نقوله) أي المرفوع يصح جرباً لا جرباً على ما هم وطيلة أبو جبر (قوله
 فافقه الأثر) نحو من ذا محذوف والأكثر تنبيه بليغ على نحو قوله تعالى هـ م بكم
 حتى، ومثله من الظاهر وحده من الحقيق أنه ليس بمسألة وحقق السعد

أخبره، وأما عند جديدهم، عرس سراً بكم المخرج على، نحو عرسك طعناك أكلاً وقد خلافاً لأن السراج والفراسي وابن صفور
 أنتم نحو تخرج طعناك ريد فافقه، الكون، تسكا قوله، نحو من ذا محذوف جرباً بفرهم به كان أقدم طعة عدا.

ويخرج على زيادة كل واحد اسم مراد به الضلع او راجع الى ما
وطبقه لعلية مبتدا وقيل ضرورة وهذا القول حين في قوله
بانت فواتي فأت الخال سلبية فالعين ان حكم في عين من العصب
وقوله

لمن كان على الضيب بالحد غربا لقد من السلوان هنا التعلل
المعروف نصب الجبر واسل تركيب العلم ولا يلي معول الجبر العامل
تقدم للمعول وهو العامل والمعر العامل وهو معول الجبر لمراداة النظم
ولمعد المعير الى القوب مذكور من قوله (لما اذا طرنا اتي) اي
معول الجبر (او حرف جر) مع مظهره فانه حينئذ يلي العامل
اتفاقا نحو كل من ذلك او في الدار زيد جالسا او جالسا زيد للتوضيح
في الطرف والمجهول (ومعول الضلع اسما اتو) في العامل (ان وقع)
شي من كلامهم (محم) جواز (ما استبين) لك (أمة استمع) كما
تقدم بيانه في قوله اتفاد مداحون البيت وقوله

فأصبوا والقرى على مرهمس وليس كل النوى تلقى المساكين
في رواية تلقى بالهاء الكثرة من فوق وبه احسن تن اجاز ذلك مع
تقديم الجبر وقال المظهر التقدير ليس هو لي الضلع وقد عرفت
انه انما يقدح معير الضلع حيث اتكن تقديره ومن الدليل على مسنة
تقديره معير الضلع في كل قوله

اذا مت كل السلس مغلى غامت وآمر على بالذي كت اعنع
(وقد تزداد كان في حلو) اي من شيوخ واكثر ما يكون ذلك بين
ما وهل العصب (كما ان اصح من تقدمنا) وما كان احسن
زيدا وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله

في حرف الجملة العليا التي وجبت لهم هناك يعني كان معكرو
وجعل منه مظهره قول الفرزدق

فكيف اذا مروت بدار قوم وجيران لما كانوا حكرلم
ورد ذلك طيه لكونها رافعة للتصغير ليس ذلك ماها من وادتها كما
لم ينح من الغاء طي عند تسليها او لتضرعا اسنادها الى الاعمال وبين
العلف والعلوف طيه كقوله

في لغة عوت اباك بصوحا في الجمالية كان ولاسلم
وبين ثم واطلها كقوله

ولست سربال الضيب ازورا ولم كان حبيبة المحتال
ومن زادتها بين حزني الجملة قول بعض العرب ولدت فاطمة
بنت الخرب الكثرة من بني بس لم يوجد كان مثلهم نعم شذت
زادتها بين الحزن والحزن كقوله

سره بيني ابي بكر تسمى على كل السومة العرب • تنبيهان •

اول اهم كلامه انها لا تزداد بلفظ الصارع وهو كذلك لا ما دتر من قول ام هانئ انت تكين مايد نيل اذا تهب شمال بليل

انه اسجاعة بما نوزع فيه وليس الصريح بالمشهد به مصليا للكون
استعارة على ما دمر لجريانه في التشبيه والمقول بان في البيت
استعارة كناية وح ايسا (قوله وهذا القول حين في قوله الخ)
علمه وقع في التوضيح والمشار اليه التخرج على الضرورة ومعنى
تقيدته انه لا يجوز دعوى الزيادة في كل ولا اصمار اسم مراد به
الضلع او راجع الى ما فالتصين نسي حكمه هو الظاهر وذلك له
التصلي بالمعير السبب في الجبر فانه اما يمنع زيادة كل واصمار
اسم الضلع لما ان كل الزائدة لا تعمل ذلك ومعير الضلع لا يصير
هذا بالقدوم اما كون المعير يعد لتقدم فلم يصح لتصل ابطاله
لظهور عدم الامداد فلا يثلي ذلك جواز ان يكون فواتي مثلث سقط
منه حرف التنداء ومعول الجبر معطوف اي لك على ما توسع
لصاحب الصريح ومن جمعه مع ما فيه من تصف • وفيه فقول
ايضا يمكن ان تجعل بنت تامة وسلبية حال قد قل الصنف في
شرح المعقول بنت الفعل وبنت بالفعل نزل به حديدية بظها
وبالهاء والمعنى بانت صاحبة الخال فواتي حال كونها سلبية مع
مداهمه من حذف اداة الداه مع عدم ظهور التنداء من البيت
والفعل في الواو ليس نداه وبه ذلك (قوله) في رواية تلقى
بالهاء المشابهة من فوق) يجوز بذلك من رواية تلقى بالهاء المشابهة
من تحت فانه لا يكون معناه الجواز ولا جهة طيه لانه حينئذ
يعين ان يكون المساكين فعل تلقى ولا لعل يلغون فيكون اسم
ليس معير الضلع وجوبا وجعلته تلقى المساكين كل النوى عبروا
(قوله) وجعل منه مظهره الخ) قال الخنيزاري لا يبر والذلي نغذاه
في البيت ان كانوا لا كان واسمها وضمرها ومعنى اللام لاخصص
والجميع في موضع الصلة ولا يعني الخليل ويسويه يزيادتها فيه ما
لهم منها الضعفين واما اراد انه لو لم تدخل هذه الجملة بين
جيروا وكلم لهم ان هؤلاء اقيم كانوا جيروهم في ما سوى وانه قد
فلزتهم بالحيرة كانت في الزن النضي في • بقوله كانوا لسا
تاكيدا لما هم من المعنى قبل دخولها فاطلغا الزادة لذلك لا كزادة
ما كان احسن زيدا • على كل السومة العرب • ويرشح انه
كان يصف حالا ماضية قوله قيل

هل اتم عابطين بنا لسا نرى المصلمات او اثر الخيام
لال ولا يمنع كونها ايضا الزامة على حذف مصلى اي وجدت
جيروهم ثم حذف المعنى فيما حمله للمصلى اليه قال كادرا

لاول اهم كلامه انها لا تزداد بلفظ الصارع وهو كذلك لا ما دتر من قول ام هانئ انت تكين مايد نيل اذا تهب شمال بليل

الضمان القسم قوله في حقها انها لا تزيد في غيره وهو
كذلك خلافا للبراء في اجازته زيادتها آخره الثالث
انهم ايضا تفصيل الحكم بها ان غيرها من المعاني لا
يزاد وهو كذلك لما عاين من قوله ما أصبح ابردها وما
امسى اظفعا روى ذلك الكوفيون واجاز ابو علي زيادة
لجميع وامسى في قوله
قدو عييتك زيادتهما اصغر مشغول يستعمل
وقوله اعانك قوله ما عويت كأوي
كفيرا ارى امسى لدونك ذنوبي
واجاز بعضهم زيادة سائر افعال القلب اذا لم يتبين
اللامبي (ويحذفونها) اي كان اما وحدها او مع لاسم
وهو لاكثر (ويكون الخبر) على حاله (وبعد ان روى
السرطيين (كفيرا ذا) الحذف) (الخبر) من ذلك
الردة يجوز بصله ان خيرا قصير وان غرا مفر وقوله
قد قيل ما ميل ان صدنا ولي كذبا
وقرأه
حدثت علي بلون صبة كلها
ان ملأنا فعم ولي عاينا
وفي الحديث النص ووجهه من حديث وقال الشاعر
لا يامن الدهر في ربي ولو ملكا
حذوه صلي منها السهل والجليل
تسبيح ، لا يولد تحصى كان مع خروا وسقى
لاسم من ذلك مع ان الردة مجري بعماله ان خسرو
مضروا في شرفه يرمي اي ان كان في علمه حسر
مضروا خسروا وان كان في علمه شرفه مضروا في هذه
السلسلة اربعة اوجه مشبهة فذان والمثلث فصوبا
على تقدير ان كان عام خيرا فهو مجري حيرا والاربع
عكس الاول اي وقع الاول وحسب الثاني وهذا الرابع
اصحها والاول ارجحها وقد سبقه «سطلان ومنه مع
لو الاطمان واو نعره فيه مسره وقع قوله على تقدير
ولو يمكن تردد عمر - الثاني قل حثي كل مع عمر
ان ولو كثيرا من ادى سولا الى اوتتبر
فرد مسره من ادى ان كانت سولا ووه ان
يصدرة عوت من عت ، اي من كل

والجملة ايضا ستة (قوله) اما وحدها او مع لاسم) لم يرد تنزيل عبارة الكسب
على اللسانين ما حتى يتأخيه لاقصا على قوله ويعون الخبر وانما اراد تنزيله
على الثانية قط قوله ويعون الخبر من ربط قوله او مع لاسم قط ويمكن ان
يولد تنزيله عليها مما ويجعل قوله ويعون الخبر اي وحده او مع لاسم ويكون
حذف ذلك استغنى عنه بقوله وحدها او مع لاسم لما انها اذا حذفت وحدها
قد بقي لاسم والخبر وانما حذفت مع لاسم قد بقي الخبر قط ولا وجه انه
اراد تنزيل قوله ويحذفونها على اللسانين وجعل قوله ويعون الخبر اي وحده
على انه ظن قوله مع لاسم وجعل قوله وبعد ان تومض ما الى معلوما على
ويحذفون الخبر على انه ظن قوله وحدها وعلى كل يدفع ما ذكره بعض النطرين
من ان تنزيل كل الصب عليها ما يتأخيه لاقصا على الخبر في قوله ويعون
الخبر (قوله) وبعد ان ولو كثيرا ذا الشهور) وجهها من لاوت الطلابة
لصان ليلول الكلام فحذف بالخلف وخس ذلك بان ولو دون بقية اجوات
الشروط لان ان ام لاوتات الشروط الحارة ولوام لاوتات الشرط الغير الحارة كما
ان كان ام بالها وهم يتسبون في الهات ما لا يتسبون في غيرها (قوله) وفي
الحديث النص (اي) في السرير بعد قول صاحب الترمذ وقوله لا يامن
الدهر البيت هذه العبارة وقوله الا حصف ولو تروا وبها رد على ابن حنبل
حيث شرط ان لا يكون ما بعد ما اعلى ما قبلها ولا ام طان الملك اعلى ما قبله
والشرع من الحنف فاطره مع ما قاله الحسن (قوله) قد تحذف كل مع
خبرها) انما لم يقدروا تامة حتى لا يحتاج الى الخبر لانه قال في الصهيل واصمار
كان الناصبة قبل الفاء اول من اصمار الناصبة . وفي بعض شريفة لصن
اصمار الناصبة مع الاصب واسكانه مع الرفع فيجب ترجمته اجزاء للأعمال
على السلوب واعمد اسماء الفعل الختم اذا اصمر بعد ان الشرطية من مفسر نص
« وان احد من المشركون استجارك » حثفت الناصبة لكونه مفر جزيها « وفي
النسر وانصه فيها ما لا يجيب في غيرها ونقص الدليل ان لا تشاركها الناصبة
في لا اصمار غير انه اذ فيها تشبيها بالنقص فلا يستويل لتقدير (قوله)
اي ان حثكت في علمه خير مضروا (غير) قل الربحي هذا لانك في مسرة
تدفعه من حث الصلابة في الجملة واما ان يحكم بصحته فلا اعطه معنى اد
معنى ان كل في علمه خسروا ان كل علم او في بده او منه شيء معنى خبر
مقصود اد لم يرد الحكم الا ان كل نفس علمه خبرا او ان كان ما هل من سبدا
لا ان اعملا ومنها حرو ولا ان مصدروا في بده او بصيرته وقت الفصل
سبب وفيه ايضا ضعف من جهة اللفظ لان حثي كل مع خسروا الذي هو
في مسرة المفعول الفاعلة حثي شيء كثير ولا سيما اذا كان جاريا ومجرورا فحذف
حذفها مع اسمها الذي هو كسرة ولا سيما اذا كان مفعلا ولا يتقدير الناصبة

(أرتكب) فختلف كان ذلك وجوبا إذ لا يجوز الجمع بين النص
والنص (كذلك إما أنت برا مقارب) فإن صدقته وما مر من
كان وانت اسمها وبها خبرها ولاصل لأن كنت برا فصدقت لام
التعليل لأن حذفها مع لن ملزم فم حذف كان فاقطع الصبر
للتصل بها لم مرص بها وما وإنهت فيها الترتين منه قوله

أيا خلة أنت إذا قصر فإن قومي لم تأكلهم الصبح
• تنبيه • حدثت كان مع حصولها بعد أن العريضة في قولهم
أفعل هذا أما لا أي إن كنت لا تفعل غيره فما مرص كان ولا فاقية
لخبر ومنه قوله • امرت قاص لو أن مالا لو أن نورا لك أوجعلا
لو أنه من فم أما لا - العذير إن كنت لا تعبدن غيرها (ومن صارع
لكان) ناهية كانت أو تامة (مفترق) بالسكون لم يصل به صبر
نصب وقد وليه مقولك (تصلف نون) هي لام الفصل فتصلفها
(وحوصل) جائز (ما التزم) نسوة وإن تذك حصة • في التفارقتين
بختلف نسوة • تن تكون له عاقبة الدارة • وتكون لكما الكبير زاء
في لاري وتكونوا من بعده قوما صالحين • إن يكس ظن تسلط عليه
• لم يكن الله ليعرف لهم • وخالف في هذا الأخير يونس فأجاز الخلف
حيث تسما بقوله

فإن لم تترك المروءة أبدت وسلعة فلقد أبدت المروءة جهة هيمن
وحمل على الضرورة على الغلظ ويقول الأول إذ لا ضرورة لكان أن
يقال فإن تكن المروءة أهدت وقد قري خاذ • لم يك الذين كثر •
• خاتمة • إذا دخل على غير زال وأخواتها من أمثال هذا البلب نفي
فألقى هو الخبر نسوة ما كان زيد علما فإن كان الخبر من الكلمات اللازمة
بالأ نسوة ما كان زيد إلا علما فإن كان الخبر من الكلمات اللازمة
للشي نسوة يصح لم يجوز أن يعترض بالأ فلا يقال فيما كان زيد يصح
بالدواء ما كان زيد إلا يصح ومعنى يصح يتفق وحكم ليس حكم ما
كان في كل ما ذكر وأما زال وأخواتها فبغيرها لا يصح فلا يعترض خبرها
بالأ كما لا يعترض بها خبر كان الخاتمة من نفي نسوة ما في الفصل
فبعت الخبر وما الوهم غلط ذلك بما فصول كجمله

حرا يصح ما تفك إلا منلصة على الخلف أو نوى بها بلد اقرا
أي ما تفعل من قاتل في حال اتلعبا على الخلف إلى أن
نوى به • بلدا اقرا فتفك ها تامة ويجوز أن تكون ناهية وخبرها
على الخلف ومنلصة مصوب على الحال أي لا تفعل من الخلف
في حال اتلعبا والله اعلم

(حصل في ما ولا ولات ولن المسهنت بليس)

أنا سمعت هذه بليس في العمل لسانها إياها في العني وأما المخدث
من بلب كان لأنها حروف وتاك أفعل (أعمال ليس أعلمت ما)

وإن كان ما يقتضي به كثرة المصروف فمعين هذا كلامه وقد رد
الصف الأول بمعنى التصريد ولا يقتضي ما فيه (قوله أرتكب)
يقرا على ميفة لآخر على ما هو القاسب بقوله اتعرب لا على
صيغة المنص المجول حتى يصح أن النصيب للذكر خارج
على القياس كما قيل (قوله لأن حذفها مع لن ملزم) هذا يصح
الحذف ليس إلا وأما مرجعه الأول بالبين فلا يحصل مثلا
(قوله أي إن كنت لا تفعل غيره) قيل عليه لا حجة لهذا
التفك لجواز أن تكون ما زائدة لتأكيد أن العريضة ولا فاقية
للتصل بالعدد ولا ونفيا هو الشرط فاما إذا شرط مركبة فما نظرها
في قوله تسلى • فماترين • والشرط المقتر صلتف الجواب
للدلالة ما سبقه عليه نظير ذلك في التقدير

فألقها فلت لها بكتلو ولا يلو مفردك المسلم
ولاصل أفعل هذا أن لم تفعل غيره وهو كلام جيد (قوله لا مكان
إن يقال فإن تكن المروءة أهدت) فيه أن الصبر بلغته يصح
بأن وسامة وجه التلظر مبرجة ولكن أخفها للمروءة وهو بلبل ولا
يصح بذلك فإن لم تترك المروءة أبدت وسلعة تدبر (قوله فتفك هنا
تامة) هذا هو التلور الأول يعني إن تفك تامة بمعنى تفصل
فعدنا الثبوت وقد دخل عليها نفي فصار نسوة ما جاء زيد إلا
راكيا (قوله ويجوز أن تكون اليه) هذا هو التلور الثاني يعني
أن تفك ناهية وخبرها على الخلف ومنلصة حال فمدهول في
الحال لا الخبر وإنما آخر هذا لاحتمال لمعه يوقع الاستثناء
الفرغ في لافان وهو ظيل ويعمل ما قبل في ما بعدهما وليس
صحتي منه ولا تأنها للمشتق إن كان عامل الحال ينك ولم يجره
الصبر ومن جلف عامل الحال وهو ظرف وتقدم المشتق الفرغ
على عامله والصبرين يعنون أن كان العامل على الخلف •

(فصل في ما ولا ولات وإن)

(المسبهنت بليس)

(قوله ما ولا اليه) أخصر منه الصبر بها وأخواتها مع أنه ينسب
ما بها كان وأخواتها لاحقا وأن وأخواتها ومغير إلى أن ما في هذا
الباب • قال أبو البقاء في النيس ما هي لاصل في العني وهي
لم بابها والنفي فيها لوكد وكذا فعل في التسهيل حيث قال فصل
في ما المحذرة وما الخفي بها وكأنه عدل منه ملامح لصاروا

من بلب كان لأنها حروف وتاك أفعل (أعمال ليس أعلمت ما)

بمايتها من غير تطويل ينفك ما لو فعل ذلك في كل واحد من مع ان الاشارة الى حثرتها اما
مستطاة من تصديدا في العلوي مع انه لو عبر بها ذكر قلنا ان لا ياتي بقوله اللحيات ليس
فيكون الصبي على انها موصولة على ليس او لا فيقبل انه صفة لاحداثها دون ما لا سيما
وهي لم . هذا وللشاهية للشارع اليها ليست هي الثبوت لتسليم بل ملوثة ليس لا والثبوت
هو الاستعارة كما هو ظاهر بغير لذلك بطرف خفي قول الشارع هذه لفظة العجائزين واعلموا
بو تميم نحو القياس على على غرض من الحروف المشككة فليعلم (قوله هذه لفظة العجائزين)
ذكر ان التهامين منهم يرضون بها لاسم ويصوبون بها الخبر (قوله مع هذا النبي وتوترب)
الراد بغيرها في مصولي ما كما هو ظاهر واما معقول الخبر فحسبونه يعترض بالا لو لا او يقدم
او لا فحفي فلو تعرض لاحصاء تقديم العول اذا كان غير ظرف فيما بعد وسكت عن افتراءه
بالا فيبقى على لاصل من عدم ضرر فاعلم اقوله وكذا اذا انقض النفي بالا) ليس في مثل
ما زيد غير فقيه في التحقيق انما على في الخبر انما للنفس فيه ما بعده اما هو فغال على
النبي لا مض فيه تدوير (قوله او موصول) اي على ان لاصل وما الدهر لا يدور دوران
مفتيرون وما صاحب المناجاة لا يعذب معذبا اي تعذبا والتعذيب الدوياب . والكلام على
تنبيه طلب الزمان بلطف من رفع الى خفض ونحو ذلك بدوران الدوياب استعارة تبعية وليس
الدوران حقيقيا حتى يبين حمل الدهر على الوقت كما قيل (قوله ويل غلب) هذا مبني على
ان العربي يتكلم بغير لحنه ومطبا . وذكر بعضهم ان الجن ان العربي يتكلم بغير لحنه ولا
يتكلم باللفظ واما قول سيوريه للبركي في المسألة الزبورية مرحب يعني العربي ان يتكلموا
بذلك فانهم لا يتكلمون فانه مبني على انه خطأ اكسابي في المسألة . وقد كان ابن مسعود
رحي الله صه يقرأ حتى حين يفتنه هذيل وهو من غرض قرطبي . وفي خروج المصل ان العربي
يتكلم بغير لحنه . وفي خلاص ابي الفتح ابن جني باب في العربي الصحيح يتكلم لسانه
ثم بين ان ان اتقل الى لفظة فصحة وجب ان يرعد بلحنه اني اتقل اليها وان كانت
مؤددة لم يرعد بها وانه اذا انقل الى الفاسدة لا ييجي الى عدم لاخذ بكلامه في لحنه .
وفي الطبقات للجاح السبكي الذي يظهر ان العربي لا يابص ولكنه يمكن ان ينطق بغير لحنه
وذكر مسالة ليس الطيب لا المسك وان لاسم واليزود لنا بس العجائزين الرنح وجهدا
لم يفعل وبص الصبيبين الصب وجهدا فلم يفعل وقال فيها انها لم يتكلمها اللحن بغير
لحنها بل انها لم يفعلوا ففرو بين عدم التحكي وعدم الفعل وان عدم الفعل يجامع القدرة .

وفي شرح الكتف للسري بعد ان است قول الاعشى

وردد على وبار ففككت جرة وبار

ومنا البيت لاحسن بني قيس ابن مطيرة لا في منزله باليهاد وبها بو تميم وغيرهم من قبائل
العرب والمختلرين قد يطلب على جانتهم لغة اصلا ليسهم . واعلم ان دعوى الشارع الطل
في البيت المذكور لحد وجوه وقد اختلفوا في الرندي وقال الفرزدق تبني فلسطين لغة
عرو جارا لاصب مع العلم عليه مع الاخير فاعلم لكانه اعترض بان العربي اذا جاز له القياس
على لغة عرو جاز له في لحنه فيجوز الى فسادها . وقال المصنف ان الفرزدق اصدا من

هذه لفظة العجائزين واعلموا بو تميم نحو
القياس لعدم اختصاصها بالاصح ولا اله
هذه العجائزين بين حريف اشار اليها بقوله
(دون ان) مع بقا النبي وتوترب (ركن)
اي لم فان فاعلم حط من هذه العجيزة
يطل صلاها نحو ما ان زيد فاعلم فاعلم حط
ففي مهمل وان زائدة وزيد مجدا وفاعلم
خبرة ومعه قوله

بني ففانته ما ان اتتم ذهب

ولا صريف ولكن اتتم الحزق
واما رواية يعطوب بن السكيت ذهب
بالصب ففسرجه على ان ان فافته
مؤكد لا لا زائدة وكذا اذا انقض النفي
بالا نحوه وما يجد في رسول . فلما قوله
رد الدهر في مفتونا يعلم

وما صاحب المناجاة لا معذبا
فنادى او موصول وكذا يطل صلا اذا تقدم
حبروا على اسمها نحو ما فاعلم زود ومعه
يوله وما غفل ففهم فافهم للعدى
ولكن اذا اوجزهم هم هو

لما قول الفرزدق

نابصوا قد اعد الله نعمتهم
اذ هم قرطبي واذا ما منهم بئر
شاذ ويحل غلبه سببه انه تبني واراد
ن يتكلم بلغته العجول ولم يدور ان من
تربط بالصب مع بقا التوترب بين
لحنه والخبر

أصل العجز عنهم ومن علم أن يظنوا له يفرغ ويحرق بها إلى طائر ولو جرى
 شيء من ذلك لعل توفير الدواهي على الصدقة بمنتهى نعم الله دليل إجماع
 النبي صلى الله عليه وسلم على تصويب (قوله وقيل مولد) تأويله من وجوه أولها وهو لا زني
 والمبرور والفارسي أن يفرغ وبالأجداد لأنه اسم ما وظنهم مصوب على الأصل
 والمخبر مصدق فأنها وهو للألم أن السبب مبرور عربا من اعتلال اللدح
 بالدم لأنه إذا قلت ما مطلق أحد فثبت لأحدية أصل اللدح والدم فإذا
 وضعت أحدا وصبت مثلك كان ضا في اللدح فمن لم نصب أحد وفيه نظره
 لأنها وهو للذين أن ظنهم ضا طرف بمعنى بدلهم حكى الفارسي في الأمازي في
 تصويب بالنصب على الطرفية أي ملك ولشعبد له ابن علي بفراده بعضهم
 أنتم إذا ظنهم ما في مثل حالهم وأنها أن مثلا ضا طرف صفة لا أصل
 للطرف أي ولا ما مكانا مثل مكانهم صفت التوسيف والصفى والسم الصفه
 والصفى إليه مقامها فحاشها أن ظنهم في موضع رفع وبني كيومذ لأصافه
 لمجي (قوله وقفا لسيوره) قد انكر الشيخ لأكثر أن يكون ذلك لسيوره
 لقوله في الكتاب إذا قلت ما مطلق عبد الله وما صبي من أمته وضعت
 ولا يصحون مقدما ظنهم مبرورا كما لا تقول أن اخوك عبد الله على حد أن عبد
 الله اخوك فهذا صريح منه في منع النصب فيه مقدما لم لم يكف حتى جبه
 بها لا يجوز البعث ثم قال وروى ابن بعضهم قال وانشد بيت الفرزدق وهذا لا
 يكذب يفرغ فإلا عدم معلوم أي أنه لم يفرغ بمسمة زعمهم ول في مقابلة
 عرفانه على حد قوله تعالى لم يكذب يراد فكيف تفرغ إليه إجماعا نصبه
 مقدما لم كيف يعني ما لا يكذب يفرغ فانوى يصوغ النصب توسيفا طرعا جائزا
 ول هذا إلى تصحيح لكلامه ما لا يقتض (قوله مدحوا ما) معقول لسبق
 (قوله يجوز تقديم معقول خبر ما) فرق بين هذا وبين ما إذا كان الخبر
 نفسه طرفا أو مبرورا فانهم يفرغون في الصفات ما لا يتفرغون في خبرا (قوله
 ومنه قوله) أي على رواية النصب (قوله ولا يجوز نصبه مطلقا على خبر ما)
 أي على مذهب الجمهور وأما على مذهب يونس فلا يمتنع لعدم اشتراط ذلك
 فالصنف في شرح التسهيل وبالسبب مذهب يونس لا يمتنع نصب العطف
 يدل ولكن هذا كلامه ثم تصفح التي أنا باني في بل على مذهب الجمهور لا
 على مذهب الجمهور من أنها تصرف الشيء من الأول إلى الثاني فلا يمتنع النصب
 (قوله جاز الرفع والنصب) تعرفها معني فيفيد أن الرفع على أسماء البدأ
 والنصب على العطف ولا يترك قوله تسمية ما بعد بل ولكن مطروحا مجاز حيث
 اصغر على مجازية العطف فيها دون غيرها فان ذلك يزال للسمية في قول
 الصنف - ووقع مطويع بل أو يدل - ولأن الاختيار هناك أتم لكونه في
 العطف والاطرف حيث كان بل ولكن حرفي أبدله وما بعدها خبر لمبدأ

وقيل مولد • تنبيهان • لأول قال في التسهيل وقد
 فصل حوصلا خبرها وموجبا بالأول وقفا لسيوره في الأول
 ويونس في الثاني • الثاني انحصى الخلاف منع العمل
 عند توسع الخبر ولو كان طرفا أو مبرورا قال في شرح
 الكافية من الخويعين تن يري صل ما إذا تقدم خبرها
 ولكن طرفا أو مبرورا وهو اختيار أبي الحسن بين معقول
 (دقيق حرف جر) مع مبرورة (أو طرف) مدحوا
 ما مع جملة العمل (كما • هي أنت حنيا) وما جندك
 زيد قالما (أجاز المبدأ) سبق صدره نصب بالفعليته
 لأجاز صفى إلى فاعله والمبدأ أنه يجوز تقديم معقول
 خبر ما على اسمها إذا كان طرفا أو مبرورا كما سدل
 ومنه قوله
 بأبعد حزن لذ رأيت أمنا فما كل حين من توالي ما ليا
 فان مكانا غير طرف أو مبرور بل العمل نحو ما
 طالعك زيد أكل ومنه قوله
 وبالأول تعرفها للنازل من متى

وما كل تن ولى متى أنا عارف

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والمخالة هذه (وضع مطويع
 بل أو يدل • من بعد) خبر (مضروب) بها • العجز عنه
 (الزم حيث حل) رفع صدره نصب بالفعليته لأنهم
 صنف إلى معقوله والفاعل مضروب والفعلة الرفع
 وضع مطويعا بل أو يدل إلى آخره وإنما وجب الرفع
 لكونه خبر بعد مقدم ولا يجوز نصبه مطلقا على خبر
 ما لأنه موجب وهي لا تصح في الرفع تقول ما
 زيد قائما بل قاعد وما صور شيئا لكن كرم أي بل
 هو قاعد ولكن هو كرم فان كان العطف يفرغ لا
 يوجب كالإبر والفاء جاز الرفع والنصب فخر ما زيد
 فخرها ولا قاعدا ولا قاعد ولا جاز النصب • تنبيه •
 قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن مطروحا مجاز

أليس يعطون وإنما هو غير معدا للغير وإن كان حرا أجملا (ويعد ما)
 الثانية (وليس حر الب) الزائدة (الخير) كحرا نحو وما ولد بظلم .. ليس
 الله يخلق جوده (ويعد لا) الثانية (ونفي كان) وبقي الواسع (قد يجر)
 الثانية فذلك قوله

فكن لي عليما يم لا فرغتم يعني شيئا من مواد بين قلوب
 وقوله وإن مدت لأبدي إلى الزوال أي بأصلهم إذ أجمع القوم أصل
 وقوله دعاني أي راجع إلي ربي دعيا دعائي لم يهتدي به فاستد
 وربما أجروا لاستعظام مجرى النفي فلهذه أياه كقول

يقول إذا أقبل عليها واقرنت لأهل امرئ لذيذ بسدام .
 وتدري في غير ذلك كثير إن ولكن وليت في قوله

فإن تأمنا حيلة لا تلتكنا فإليك ما أحدثت بالجر
 وقوله ولكن لجرأ وعلت يمين رجل ينكر للعريف في الناس ولا جر
 وقوله - ألا ليت ذا البش اللاذذ بدائم - على إحدى الروايتين وإنما
 دخلت في خبر أن في قوله - ولم يروا أن الله الذي خلق السموات
 والأرض ولم يبي بطعن بغيره - لأنه في معنى - أليس الله جلده تسييت
 لأول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون جازية أو تميمية
 كما اتصاف الملائكة وصرح به في غير هذا الكتاب وضم أي ملي أن دخول
 الباء مخصوص بالجازية وتيمم على ذلك الزمخشري وهو موزع فقد قل
 سبويه ذلك من تميم وهو موزع في المعلوم فلا دخلت إلى تن منع ذلك
 أسني اتصاف الملائكة أيضا أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بلل
 صاها بدخول أن وقد سرح بذلك في غير هذا الكتاب ومنه قوله
 لمرك ما أن أي ممالك يوه ولا يبعث قسواء

الرب اتصاف الملائكة أيضا أنه لا فرق في لا بين العاملة عمل ليس كما
 مندم والعاملة عمل أن نحو قولهم لا خير بغير بده الرائي لا خير غير
 أي التكررات أصلت كليس لا) الثانية بغير بده الرائي والرتيب على ما
 موزع أيضا خاص بغير الجواز تيمم ومنه قوله

فمر لا خير على الأرض باقيا ولا دور مما قضى الله وأما
 تميمية - لأول ذكر ابن السخيري أنها أصلت في مرة وأنشد للرافعة
 المحدثي - وطئت سواد القلب لا أبا باليا سواها ولا من بها حواصيا
 وتردد رأي النظم في هذا البيت فاجتزأ في شرح التسهيل اليس ليس عليه
 وتوليه في شرح الكافية فقل يمكن مدي أن يجعل أنا مرفوع فعل مصر
 نصب بالياء على الحال تقديره لا أرى بقاء لها أصغر الفعل برز الصير

وأنصل وبجوز أن يصل أنا مدنا والفعل أكثر بده خرا نلسا بالياء على الحال وتبين هذا من باب الاصطلاح بالعمول من
 العمل الدلالة عليه ونظائره كثيرة فيها فلهذا حكمنا مسطوا أي حكمك لك مسطوا أي مبتا ففعل مسطوا وهو حال متبنا من عامل مع كونه
 غير فعل فن يعمل بالياء بذلك وشامله فعل آخر وأول هذا فعله الثاني اتصاف كلامه مسطوا لا ليس في كونه العمل وليس كذلك بل صاها عمل
 ليس فقل حتى منه الفرافة وتن واقع وقد ناه في غير هذا الكتاب الثالث العال على غير لا أن يكون مسطوا حتى قيل أن ذلك لازم كونه
 - تن صد عن غيرانه - فتأين قيس لا يروح - أي لا يروح لي والمصحيح جواز ذكره كما تقدم (وقد تلي لات وإن ذا الصلا) المذكور

مستوفى بتفاني غيرها فانه في اللطيف قط فافهم (قوله)
 مجاز أي مرسل ملكه للعلماء السورية وقوله لزم
 الرابع مع أن ما قبله منصوب فانه يدل على أنه ليس
 مسطوا حقيقة ولا ما جاز فيه الرابع فعلا من لزمه (قوله)
 آخر على لذيذ بدائم) أصل العبادة منه كلمة بدائم حيث
 زعمت فيه الباء وهو غير امر كونه في حيز لاستعظام
 البوي يبل أجروا له مجرى النفي على لغة وما قيل من
 أن ذلك غير مناسب لأن الكلام في زيادة الباء في غير
 النسخ ليس بغير ما أن قول النصف وربما أجروا لاستعظام
 مجرى النفي أي في دخول الباء منه كما دخلت مع النفي
 فلا يجر من الصرح لا ولا وهي كان والتشثيل لذلك بامثلة
 كلها بحيث يخرج لاستعظام وأما أن ذلك لأجروا مع النسخ
 فعل فلا كيف وقد قال العارح أولا لا فرق في دخول الباء
 في خبر ما بين أن تكون جازية أو تميمية ولانها لا فرق
 في ذلك بين العاملة والتي بلل صاها فقامت (قوله) في
 خبر ما (لا صلافة لا تني بامثلة أي الجبر الذي دخلت
 عليه أم من أن يكون في التصديق لها أو المبتدأ على أنه
 في التصديق ليس لا المبتدأ يدل على ذلك قوله بين أن
 تكون جازية أو تميمية (قوله) كما اتصاف الملائكة (الخ)
 ينبغي أن يقال للعل عليه في هذا اتصاف لغير البشارة
 مع تصريحه بذلك في غير هذا الكتاب فلا يرد أن الباء
 معدة للجازية ليس لا فلا اتصاف على أنا تمنع كون
 الباء لها قط بل للمبهة بليس في أوه معنى الشئ صلت
 أو لا كما يدل له العلوان لم يصر فيه بعد إلا للجازية
 مع أن قوله - وبعد ما وليس جر الباء الجبر - دون أن
 يقول خبرا بيه على ذلك الاتصاف لا تغفل (قوله) لا
 خير بغير بده الرائي الظاهر أنها بس في الطريقة ولهذا
 منع أي ملي وزعمتها فيه دعوى أنه خلاف الظاهر ما
 لا تنفي على طرف بالتحليلات (قوله) وقد تلي لات وإن
 ذا الصلا) كلمة قد للتليل بالنسبة لأن والتصديق بالنسبة

لأن

أما آلات فابقت سيوريه والجيهور صلبا وتغل معنه من لاخلف واما ان
فاجاز اسفاهما الكسبي. واكثر الكريسي وطاعة من البصريين ومعنه جهير
البصريين واخلف النفل من سيوريه والبارد والصحيح لاهال فقلد معنه
نورا ونفا من الشر قولهم ان احد خيرا من احد فلا بالغاينة وجعل منه
ابن جني قراوة سيد ابن جبير. ان الذين تدعون من دون الله مفلسا
اشاكم. طى ان ابن تاغية وقت الدين ونسبت ماذا اشاكم خيرا وذا
والحق ليس لاصنام الذين تدعون من دون الله مفيدا اشاكم في الاتصال
بالصل طو كانوا اشاكم ويبدونهم لكتن بذلك فمظنين هالين فكيف
حاشكم في مفادة تن هو دونكم بعدم الحجة والادراك من العلم قوله

ان هو سترنا على احد **لَا** على احد بل على جميع
 رؤسهم ان لا يروا بيتا بفسادهم حيث انهم ولكن بان يفي عليهم فقتلا
 وقد مرحت انه لا يعطى في موعدها ان يصكونا بكتوتين (و لا لانت في
 سوى) اسم (حين) اي زمان (عمل) بل لا تعمل **لَا** في اسمه لاجاب
 نحو حين وصاعته واولي قال قتلى و لانت حين مناس و قال النصارى
 - ندم البغاة لانت ساعة مندم -

وقال لاهم طليبا ما حنا ولا ت اوان فاجنا ان ليس حين بقه
اي ليس لاوان اوان ملج فحنف الحافى اليه اوان متوي الفيرث
ويبي كما غل بيل وبعد لا ان اوانا لاهم بنزال ونا بني على الكسر
ونون احطرا ونا قوله

لہٰذا ہیکل اللعۃ می خائف یخی جزاک ہیں لات مہر
فارتقا مہر علی لاجدہ ار الفایۃ می لات یحصل مہر لولات لم
مہر ولات مہلۃ لعدم دخولہا علی الزمان ۛ تسبیہ ۛ للکوسین می لات
الزمان بعدہا ہا کیرلہ
— ہت توار ولات ہا دت —

مذهبان. أحدهما أن آلات ههنا لا اسم لها ولا حركات في موضع نصب على الظرفية لأنها مارة إلى الكل وحديث مع أن مقدره فعلها في موضع رفع بالابتداء والفاء خبر حدث نزار ولات حالك حين وهذا توجيه الدرس. والثاني أن تكون هاتم لات وحديث خبرها على حذف مسمى والثالث أن يليس اليت وحديث حين وهذا الوجه ضعيف لأن هذا يخرج هذا من الظرفية فيجوز الظروف التي لا تصرف وفيه أيضا أصل لات في موهنة وإنما عمل في مكره وأصل لات باتن لا تذكر موه موهلاً معاً بل لا بد من معنى أحدهما (وحديث حين الزعم) وهذا هو الاسم (فما) وتذيير ولات صلب معلن ولات الحس على منس أي ما فيهم الزعم وثالث حين منس صلب معلن والخير والحق على ما ذكرنا بعضهم ذواتاً ولات حين منس رفع حين على أنه اسمها والخبر متخفف والفاء تذيير ولات حين منس مهم أي اتناهم. حذفت اسم لات لا الباب. وحدث عليها ذلك الباب كما في

لأنه جاز على جواز استعمال المتحرك في معياره أو للتقليد على بالنسبة للآلات أو لها أو للتقليد على بالنسبة لأن على مقابلة وعلى كل فلا ينظر إلى عمل آلات لصناع من العرب أو يبال معنى ذلك لاجتماع أنه ما معهم أحد ولا وصلها وإن تكن أعمالها أكثر ولا ياتي التقليد بالنسبة اليهما ، وما قيل من على لاجتماع على الجواز دون الوجوب فلا ينظر لاختلاف ينس لأن لاجتماع على الجواز أو الوجوب من لوصاف المتجدين لا العرب التثبت لهم لاجتماع في هذا المقام (قولهم إن هو مستور في العلم الشهادة منه عمل إن في هو مستور) - يقال بسن النظرين فيه دلالة على أن المخلص الفني بالنسبة إلى معمول الخرج لا يحضر وهو كذلك - وفيه بحث لأن صورة لا مخلص إن لا تصح كلمة لا ينس للتحول كما لو كان لاستعارة مغنيا وقيل إن هو مستور فلا في المصنف الجانيين وأما حيث كان تاما وقيل ما قيل فلا وذلك على ذلك أن طلة النسخ يذكر هو عليها في موجب كما تقدم وهو مفيد حيث لا أحد مطلق وإن المخرج منه بسن الجانيين ويؤايد به أن على المصنف الجانيين بدل من على أحد والبدل على نية تكرار العامل فصل إلى حيث في موجب ويحتمل ذكر غايطلم (قولهم في سوي اسم حين) أي لا خصوص لفظه كما يقوله الفراه (قولهم تنوي التثبيت) أي نيت على لا اللفظ كما بدليل ما بعده (قوله لا إن لوأنا لنهذه بزواله وإن على المكسر) قيل أنه مبني على التنوين والمكسر للفتحة من الغنة الساكنة والتنوين للسروية (قولهم) لا للتخلص من سبيلهم أو لآلاته (مبهم) لمؤلفه مكسر ثم لا يستعمل إلى أن يكون تقدم له الضموم لأن وقوع التنوين في مبهم في سبيل إلى سبيل منه (قوله وفيه أصا أعمال آلات في معرفته) وفيه أيضا الجمع بين حيثما أقوله وآلات الجانيين حين مناس) قدوة معرفة لأن الغنى على نفي من يؤمنه وأما ينتج الصيرفي في لاسم إذا صرح به (قوله أي كالمها له) ليس كالمها هو الخرج حتى يرد إليها لا تغفل في غير المسح ليس بل متعلما صفة الأخير أي حيا كما (قوله يقبل بالمعنى في الفني) أي أصلها إذ هو للوحدي في صورة الفني وأما في لا يثبت في طاعة وتفسيره وألا فيه أو يبدل

رَبَّتْ وَنَمَتْ قِيلَ لِيَقْرَأْ شَبِيهَا بِالْفَعْلِ
وَلِحَقَّقَهَا الْفَعْلَ وَلَيْسَ لَالْفَاءِ السَّاكِنِينَ

الباقية لها اسمها فحصلت بصيغة حال تدوير (قوله) بدليل ربت (الظاهر انه لا ضرر في التعليل بالعلم الساكنين حاوران لم يكن في ربت وفعت هذا والذي في بعض غرض التسهيل في معنى خاصة الدارج هذه العبارة اعطيت في لاث قال سيوره انها مركبة من لا والله وطله وسيت بها حكيت ولا غرض والمجهول هي لا فزيدت عليها الفاء زادتها في ثم واين العبارة ليست للثانث بل واحدة مع المئين لا مع لا تمسك بقوله . العاطفون تحيين ما من ملطف . اي حين ما من ملطف وبه قال قبله . اير ميده تمسك بوجهها في الكلام منطقتة يحيين ولا دليل فيه فكم من اعياء خارجة من الغيلس . وفي غنى الذئب ويشهد للصهور الوصف طها باليهيين وانها رسمت منضلة على المئين وانها قد تكرر للسالكين وهو معنى قول الزمخشري وقري بالكرس على الياء كغير وسياتي الكلام على الياء وقال ابن ابي الربيع اما اصلها ليس بدلالة سينها تاء •

(افعال المقاربة)

(قوله) افعال المقاربة) افردنا من كل باب للتفصيل لاني الذي انصبت به ابحارها كما نبه عليه الشارح ولذا اخبرنا عن باب ما ايضا والصواب له في باب الواضع منيع متعلق طيه فيما بينهم حلنا المصنف في العدة فانه اخبرنا عن بابي المنصب ونعم وبس قيل للاجتماع في دهم الصرف بالوجه لاني (قوله) وصعت للدلالة . يستدل منه ان اضافة في افعال المقاربة اضافة دال لدلوله ثم الهمزة لادلالة اللغاة العتية اي غايته ومع تلك الافعال ان يدل بها على قرب المجرب لا صلة حتى يرد ان المعنى الراجع له هو قرب المجرب لا الدلالة عليه وانما هي عارضة . هذا وقد عد من افعال المقاربة صاحب كتاب لائمة النقل ايضا قارب وقرب واولى واحال واقل وظل واشفى وشارف ودنا وقد وهب وزلف وذلف واذاق واخبر وتبها وامس . وزاد غيره صار وانسوى والم فاقصم الدارج على تلك الكلمات الثلاث لمهرتها (قوله) من باب الضمير) اي طلب اسم بعض افعال الباب على البعض الآخر . ووجه بعض المحققين اختيار الضمير على الضمير على العاز للزرل لطافة الجرأة بان تسمية الكل باسم الجزء ان يطلق اسم الجزء على ما تركت منه ومن غيره كسمية المركب كلمة واما تسمية الاشياء الضمعة من غير تركيب باسم بعض منها فكذلك هنا تعطيل ليس إلا وربما يرمم هذا ان الضمير ليس بمحاو مراما مع ان الذي في الطول الصريح بانه منه . ثم قال في شرح المفاتيح وما بيان مجازية الضمير وبينان العلاقة فيه وانه من اي نوع مما لم ار احدا علم قوله بل ربما يدق ان علاقته في مثل هذا ما ذكره الراجح على انه لا ضرورة لما قال لعدم الضرر في تحصيل الضمير تدوير (قوله) في العمل) فائدة هذا الضمير التسمية على ان تسمية المصنف كاد بكل واحد فانه يد لكل يوم استراعا في جميع الاحكام إلا ما اخرج بلكن هو غير صواب لان المجرب لا يتقدم على المتكلم ولا يحيط في رأيي ويحذف ان طم وحين عود الضمير منه الى الاسم فلا يرفع الظاهر لاسباب ولا اجتنابا على ولا تستدعي لمعبر الشان في تدوير وان ذلك تندفع بجعل وجه التسمية العمل ما فهم (قوله) جملة فعل ماض (اما ان ذلك لان الخبر الجملة من الفعل وفعله وان كان المآل الى الاسم المفرد واما الفعل وحده فيس بغير لا حالا ولا مالا . فاندفع ما اوردته عليه (قوله) واختارها من افعال الباب

بدليل ربت وفعت فانها فيها معترضة مع تصريك ما قبلها وقبل اسمها ليس قلت الياء الفا والسكن تاء وجعيف ليجيب • لا دلان فيه جماع المئين وهو مرفوض في كلامهم لم يحسن منه إلا ما وشاك الا تزلهم انهم لم يدعوا في بلد وجد فراروا من حذفت الواو التي في الفاعل وطلب السين الى جنس الاسم . والثاني ان طلب الياء الساكنة الفا وطلب السين تاء غلظان لا يقدم عليها في بدليل ولا دليل والله اعلم

(افعال المقاربة)

اسلم ان هذا الباب يفصل على ثلاثة انواع من الفعل افعال المقاربة وهي ثلاثة كاد وكرب واولئك وصعت للدلالة على قرب المجرب وفعال الرجاء وهي ايضا وثلاثة صى وهوى واغلق وصعت للدلالة على وجاه الخبر وبقيت افعال الباب للدلالة على الشروع في المجرب وهي ايضا وطلب واخذ وجعل وطلب فسميت الكل افعال المقاربة من باب

باب (كناي) في العمل (كاد وصى لكن تدوير غير) جملة فعل (مضارع يهدى) واحوانها من افعال السلب (حبر) فذلك اقربا ليابيه وغير جملة المضارع المفرد كحوار

وابت الى فهم ما كانت داليا وكوابه لا تكون لغير صيت مكلما وانه . ملحق سببا بالسوى . فللمجرب معذوف اي يسي سببا والمجاء لاسية كونه وقد جعلت فاعل في زياد من لا كادز مرتها غريب وجملة التسمية كنول ابن سبويه الله تعالى جعل الرجل اذا لم يشطع ان يحسن اسل وسولا

يريد ان قول النصف لهذين فيه حلف الاول مع ما حلفت بكونه قوله غير صانع
 الشامل للام والجملة لاسمية والفتحة للموصولة ولم ترد لاسمية والموصولة لا في لغوات
 كاد وصلى لا فيها . فيندفع ما قيل ان كلام النصف يقتضي ورود خبر كاد وصلى جملة اسمية
 وموصولة وليس كذلك . واجب ايضا بان خبر تكرر في سياق لا قبلت فلا يتم (قوله) وكونه
 يدون ان بعد معنى نزر) هذا صريح في ان القرون بان خبر كما هو مذهب الجمهور وصحة
 حمله على التبع لا تحتاج الى تقدير لكونه ليس صدرا صريحا ومذهب سيبويه انه مقول به
 على اسقط الخاص ويوجه قلته عدم لاقتران بعد معنى بانها من افعال الترجي والمترجي قد
 يراعى حصوله فاحتج الى ان الدمرة بالاستقبال وكثرة عدم لاقتران بعد كاد بانها لدلائلها
 على قرب الخبر مكانها للفروع الثاني للاستقبال (قوله) ان تغيط عليه) في الصبي فانه العبارة
 وتقطيع بالباء المحبة من فاعل البيت وفاضلت نفسه فاعله الزجاء وفاضلت نفسه بالصاد جازم
 عند الجميع لا لامعني فانه لا يجمع بين الظاه والنفس بل يقول فاعل الرجل وفاضلت نفسه
 بالصاد وقال ابن بري يجوز فاضلت نفسه بالباء يحتمل بهذا البيت وقال ابو زيد وابو عبيدة
 فاضلت نفسه بالظاه لفته قيس وبالصاد لفته تميم . وفي كتاب الصاد والباء لانمي الفرج من
 سهل يقال فاعل البيت يقطيع فاعلا اقصي وقيل فاعل يقطيع وهذا مذهب ولكن قال صاحب الترتيب
 قال الحميدي في جملته للفتس قال في ابو محمد علي بن احمد كتب الوزير ابو الحسن جعفر
 ابن عثمان المكشي الى ابي بكر محمد بن الحسن الزبيري كتابا فيه فاضلت نفسه
 بالصاد مجازيه الزبيري ينظم بين له الخطا فيه حين تصريحه وهو

قل للوزير السبي مسعدة لي ذمتك انت حاطها
 هداية بالظلم معجزة قد يخط الاولين باطلها
 يكر لي عروا وصروا فينا ونظامها وحاطها
 قد حكان حكا قول مرحها لكن صرف الزمان لا طلها
 وفي طوب الزمان موطاة لو كان ينهى الفرس باطلها
 ان لم تعاط صابرة نيت اليك قدما فتس باطلها
 لا تدم حاتي طهرتها فان نفسي قد فاعلا باطلها

فاجابه الصقلي بقوله

غص وقات فانت لرحمها لها وتابها وحاطها
 كيف تميم الطرم في بلد اجلوه كلامها باطلها
 الظالمين كلها مطلية ما لم يعزل طيلك لا طلها
 تنذا يساولك ان ظفقت وقد افر بالخير منك جاملها
 طم نبي العالين ملك كسكا نبي من الشمس عن لا طلها
 وعد اتني منيت شاطلة للفن اذ طلت فاعلا باطلها
 عاوصيتها تعز بنسابة قد يخط الاولين باطلها

فاجابه الريدي ومن شعره السامد على ذلك

(وكونه) اي كون العلم والارواح خبرا

(بدون ان) للمصدرة (بعد معنى نزر)

اي طيل ومنه قوله

صلى الفرج الذي اسيت فيه

يكون وراه موحى ميم

(وكاد لآخره) مكا فاقترانه بان بدعا

فيل كوايه - كانت النفس ان يقط عليه -

وقوله

ابيت قول السلم منا فكتدعو

لدى الحرب ان تقوا السيوف عن المل

وانشد سيبويه

لم ار عليها جاسية واجدة

فنهت نفسي بعد ما كنت اضم

وقال اول بعد ما كدت ان افناه فحلى

ان وايضا ماها ومنه اهداه بالمراد اصران

محر كاد بان لان العامل لا يمتنع ومعنى

عنه لك اذا المراد سيرة (يخمس) في

العمل والدلالة على الرجاء (حزى) ولكن

جداه حروما بان سكا نحو حرى

زدد ان يقيم ولا يصور حرى ويدعوم

(وأنما الملقق ان دخل حرق) قلنا اعلمت السمة ان تعلم ولم يعلموا
لعلمت تعلم (وبعد لهذا انما ان نورا) اي قلنا لكثير لا تقربان بها كقول
لو مثل الناس العرب لا يتكلموا اذا قيل عاتق ان يعلم ويمر
ومن القوم قوله

يحدث عن فر من ميسم في بعض غرائه يوافقه
(وعل كادي الاص كريا) بفتح الراء وتدل كسوا اي يضي ان اليك ان بعدما
قليل ومنه قوله

قد جوت او كربت ان تبسروا لما رايت بهما حبسوا
وتعلم ساعدا ذروا لاجل سبلا على القفا وقد كربت امانا ان تعلموا
والكثير القوم ولم يذكر سبيوه فيوه ومنه قوله

كرب الغلب من جواه ينجب حين قال الربعة عند فصبوب
(ترك ان مع نبي الفروع وجبا) لما بينهما من الكفاة لان افعال الفروع
لجبال وان لا يتطاول (كأما الساق يصور وطوق) زيد بعدو بكر العام
وقتها ويطبق بالاه ايمار (كذا جعلت) انكلم (واخذت) اقرا (ويافق)
زيد يسمع ومنه قوله

اراك فقلت تكلم من اجرتا وطلم الجسار اذلال اشير
ه تسبعت ه الاول عد التلم في غير هذا الكتاب من افعال الفروع حب
وقام نسر حب زيد يفعل وقلم بكر بعد ه الثاني اذا دل دليل على غير
هذا اليل جاز حذفه ومنه الحديث - من تاني اصلب او كاد من ميل
الطرا او كاد - ه الثالث يجب في المعارج الواقع حيرا لا افعال هذا اليل
غير صى ان يكون راضا لمسير لاس وما قوله

واسميه حتى كاد ما اجمه تكلمني اجماره ولاجمه
وقوله وقد جعلت اذا ما قمت يفتني بوبى واهض نض الغارب التمل
فاهوه ونوبى بدلان من اسمى كاد وحل راء صى فانه يجرى في المعارج
بعدما غنصة ان يرفع السبي كقوله

ودا صى العجاجة بلغ جوده اذا نصى حلونا حبر زباد
ونبي يتصب جوده روفعه ولا يجرى ان يرفع طعونا غير سبي وما قوله
صى الكوب الذي اسيت فيه يصكون رواده فرح غريب
فال في يكون مسير لاس والجمه بدنه غير يكون (ولست عمليا صاروا لاوتكا)
كما رادت وهو اكثر استعمالا من راضها (وكاد لا غير) هي دون عرضا من
افعال اليل فانه ملام لصيغة التمسى (ورادنا موكنا) اسم فعل من لوكنا

ملاكه كقوله - فميتكا ارحنا ان تفرح - حالى قانس حيحا! يمان - وقوله - فاملا منلدا ان لاترها - وتددون عاسرة العوادي -
وهو نادر ه نيهل في الاول انبت حصة اسم الطالع من كاد وكوب واستفرا على الاول قوله - فميت اسى بيم الرحام واني بغيضا لوس
والذي انما كاد - وعلى السبي وراء - انى - ايل كارب يومه - فادا دعيت الى الكار وصيلا - والصور ان الذي جاني في البيت الاول
كابد باليله الوحدة كما جزم به الكيت في نوح - دول كبر اسم فاعل من الماكابده غير حار على صله اذ العيلس مكابد قال ابن سدة كابده
مكابدة وكما قلناه ولاسم كابد لاكتل والمارب وان كرابا في البيت الثاني اسم فاعل من كوب لسمته نحو فعلهم كوب الفداء اي قرب
كما حرم به الجوري وغيره ه السلي حتى لاصح طعن طعن كعرب بدوب ولحق بطن كظم يعلم رضع ايمار - ابن البير ليهزم حتى
يجعل اذا عرب الله جهم -

اتاني كلب من كرم كرم فخص من نفس تكاد تخط
نسر جميع كاديساه وروده صى رجالا وغروين ويغروا
لقد حفظ العهد الذي قد اساه لعدى سواه ولكنهم حفظ
واصحت من فطمت وقلي تالها رجالا لدهم في الحلم حظروا
روى ذلك من كيان بولناشعروا مثال اي الفيلادومعيط
وصيت فباطا ولست بفاسط عدوا ولكن الصديق تكب
فلا ربح الرحمن ويصلح حير ولاهي لا اروح حين تكب
ثم رايت البني ذكر لايات في كيو (قوله) والراا اعطواي
ان الير) انما لومت ان غير حرق واعطواي كونه في اصل
بصرف المجرى لا يدخل في الفعل ولا يثنى غير صى لان
شهرتها في الرجا انتت من ذلك الترم وبصت لولك
بنيت لاقران مع متاركمها لك وصوب في الدلالة على
اقرب والصديقة في اصل بصرف المجرى لان العرب للرجح
عاصر فيها دونها كذاها موصولة للاسراع التمسى الى الغرب
(قوله) يني ان ابرت ان بعدما قليل) انما انصر على
ذلك ولم يزد وتدل على الرجا لما ان الصف لم يبين في
حكاك انها المعطية اذ لم يبين لا فاعل التي لكل نوع من
الانواع الثلاثة بخلاف ذلك لاقران فقد قدمه في قوله
وكونه بدون الخ صر راد ذلك قد اكفى بطاويته ذلك
وشهرته (قوله) بالاه اي الكسوة وصكدا هو في بص
السح (قوله) غير يكون في بص السح حركان وتصعب
بارادة طلق الماده (قوله) اي دون غيرها) لم يفسره بدون
غير المعارج لما يرميه من الماشعة لقوله ورادنا موصك
(قوله) والسواب ان الذي في البيت الاول كابد ليت
شعري ما الدليل على هذه الدعوى بل ربما يرد صدر البيت
الذي قبله وهو

وكنت قد سالت من الصبر مرة سعا عائدتها واقبل مائد
كما لا صغى على غزوى مالميل الكلام - ومن ملاء قال

الخصف

المتصف في عرج التحويل اراد بالثبوت الذي كدث اليه ولا تصح
ان الخارج قد سلب التصرف في هذه الدعوى ولذا لم يمتنع
انفاده باليد القوية . وقد رايت بعد ما قلت هذا انه وجب منه
في ظاهر امره واعترف بان ذلك من الصواب قال في عرج التحويل
الكبرى والطاهر ما انشده المصنف وقد كتبت اقامت مدة على خلافه
ونصحت ذلك في تجميع الخلاصة لم انصح في ان الصواب معه
هذا كلامه . (قوله بعد عسى لخالق الخ) قال ابن هشام يحمل
ان يريد انها حيث تدنا فاصفة ولكن حدثت عند الجزئين ويحصل
ان يريد انها تامة ولكنهم التزموا كون فاعلها ان والفعل ولاول
مراده كما صرح به في عرج التحويل وقال ان لاول ان يحكم
بفعلان متى دائما هذا كلامه . والطاهر ان قول الشارع ونسى
حيث تامة لا يوجب حمل مارة المصنف على احتمال لاول
كونه يبي تسمى للمجهول ولا على انها في هذه الحالة ثبت لها
السببية بالتمتع عند التزم وان كان المصنف يختار في نفس الامر
تسميتها فانصت وان يفعل بعد عند الجزئين . ثم لظاهر التبادر
من عبارة المصنف هنا احتمال الفاعل وان كان يمكن التعلق على
احتمال الفاعل جفت وبهذا يدفع ما للتأخرين تندير (قوله
فان والمعار الخ) يريد ان متى وما معها في حالتها تصانها لا
ثم كلاما ملينا لا بالخير للمصنف فانظروا الى ان يضم لها وفي
حالتها تمامها تستقل كلاما بالاسم الذي ياول اليه للمعار وان
فالتفتي بذلك من المصوب الذي هو الخبر في حالتها النص .
ومذا كما ان كان في حالتها تصانها لا بد لها من الخبر للمصوب
وفي حال تمامها تستفي من ذلك الخبر للمصوب الذي لها في
تلك الحالة الاخرى هذا مدلول العبارة الذي لا يلزم فيه نزق
سلم . وما قيل ان قول الشارع مستفي به من التصوب يخصي
ان لها في هذه الحالة منصوبا مع انه لا منصوب لها على رأي
القيم وانما ذلك على مذهب التلزم وهم . كيف وهم يؤولون كل
التمامة تستفي بالرفوع من المصوب مع انه لا منصوب لها في
تلك الحالة بل قال الشارع عند قول المصنف - وقد تم ما يرفع
يكفي .. اي ما يستفي برفوعه من منصوبه بالاامانة بل
بين هذا التامل عند قول المصنف - ولعل انفي - ان الاول من
انفاده من الخبر حسن النكوت معه كما يحسن مع الخبر لا انه
هناك خبر وحذف واستغنى بالرفوع عنه مع ان الشارع يحظر الى

(بعد عسى) و (لخالق) و (لويلك قد يرد) في بان يفعل اي
يستفي بلى والمعار (عن ثاب) من معولها (قد) وتسمى حيث
تامة نسو . وعسى ان تكونا غيتا . وخالق ان يأتي وليك ان يفعل
فان والمعار في تاول اسم مرفوع بالفتحة مستفي به من التصوب
الذي هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد ان والمعار لم يفعل فان كان
نحو عسى ان يقوم زيد فذهب الفاعل الى انه يجب ان يكون
لاسم الطاهر مرفوعا ويقوم وان ويقوم فاعل متى وهي تامة لا خبر
لها وذهب للبد والسيرافي والسلسلي الى تجويز ذلك وتجويز وجه
آخر وهو ان يكون لاسم الطاهر مرفوعا بسمى اسمها لها والمعار
في مرجع نصب خبرها لها فتقدم على لاسم وفعل المعار حصر
يؤيد على لاسم الطاهر ويجوز عليه طبعه حلفوا لتقدم في التية وتظهر
فائدة الخلق في التنية والجمع والتانيث فتقول على رايه عسى
ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم الزيدون عسى ان تقوم الهندات
وعسى ان تطلع الشمس تانيث تطلع وتذكير وعلى رايهم يجوز
ذلك ويجوز عسى ان يقوم الزيدان عسى ان يقوموا الزيدون
وعسى ان يقوم الهندات عسى ان تطلع الشمس تانيث تطلع
نظرا وهكذا اولك وخالق . تبينه . حين الوجه لاول في نحو
عسى ان يصوب زيد صرا فلا يجوز ان يكون زيد اسم عسى لولا
يلزم الفصل بين صلتها ومنعولها وهو صرا باجتي وهو زيد وتغير
قوله تعالى . عسى ان يعبك ربك عاقبا مجزا . (رجوز عسى)
واختها لخالق واوشت من المعير واجعلها سنده الى ان يفعل كما
مر (او ارفع سمرا بها) يكون اسمها وان يفعل خبرها (اذا اسم
قبها قد ذكرنا) ويظهر الر ذلك في التنية والجمع والتانيث فتقول
على لاول الزيدان عسى ان يقوموا الزيدون عسى ان يقوموا زيدا
عسى ان تقوموا الهندات عسى ان يقوموا الهندات عسى ان يقوموا
وهكذا لخالق واوشت هذه لغة الهجاز وتقول على السلي الزيدان
صيا والزيدون صرا ودد عمت والهندات عمتا والهندات صير
يكندا لخالق واوشت وهذه لغة تميم . تبينه . لاول ما سوى
عسى وخالق واوشت من اسم اليب يجب فيه الاسم فتقول
الزيدان احنا يكتنبن وطلعا يحصلن ولا يجوز اخذ بكنن وطفن
يخصنن . السلي احلف فيها يصل عسى من الكافي والحوادث
تجوز صلاتك بعد حذف سيرة الى انه في مرجع نصب

زيادة قوله الذي هو المصوب الذي هو الخبر لاجل بيان قول المصنف ... من ثاني فقد - فاعلم فانه اجمع من خمس المسمى (قوله حلا على لعل) وده المصنف بان حمل فعل في الفعل على حرف لا نظير له . ووجب بانهم ان سلم لا ينهض دليلا واذا جازا الفعل على المحرف فاصوله حتى من القامول في فلما يتم زيد فاعلم لاجدو وقال بعض النظمين وهي حيث حرف كامل لئلا يأن حمل الفعل على المحرف وفيه بحث فان مجرد ذلك لا يسوغ دعوى الحرفية على ان القول بالحرفية حيث لا يسوغ لليسوي بل زعم السيراني ومعه المصنف بعدمه اشتراك فعل وحرف في لفظ (قوله لا ان معير المصنف ذهب من معير الرفع) وده الشيخ لاير يوجب احدها ان انابت معير من معير انما ثبت في النقص وما قوله - يا ابن الزبير طلالا عيك - فالكوفي بدل من البناء بدلا تصرفيا لا من الانابت كما طن المصنف والفاشي ان الخبر قد ورد مرفوعا في قوله

نظمت صلما نازكس وعلها تفكي فاني نصحوا فاعلمها (قوله ولو كان المصوب المشار اليه الخ) فقال المصنف في شرح التسهيل ولا حصارم على صاك ونصح فلو كان في موضع نصب لزم الاستعانة بفعل ومصوبه ولا نظير له بضلتي كونه في موضع رفع فطير لاستغناء بمرفوع كاد في قولهم تن تاني اسباب او كاد ورده الشيخ كايير بان طر لاقتصار الجملة على لعل كما فعل بليل في قوله يا ابا طاك او صاك وهذا يقرر ان يكون هو وجه النظر الذي في الشرح لكنه لا ينفع الا سيويه دون الميز وقد يهده بمنع كون المذكور بمنزلة الفعل مطلقا والسند عدم ظهوره عند سيويه الذي يقول ان المصنف عليه لاسم فانه مستحكم عليه فكيف يكون بمنزلة المفعول ولو سلم فيمنع ان الفعل لا يجهز لما عرف من حذفه في موضع (قوله انصري هذا الصر الخ) البيت لا في الطاء المعري وقد اجابه المصنف على حسب مراده وان كان غير مرعي هذه كما ترى في الشرح بقوله

نعم هي كاد لرو ان يذ الحمى فغاف لانيات بجلي ورد وفي تكسها ما كاد ان يذ الحمى فخذ ظلمها فاعلم غير بيسد (قوله مراده هذا المائل كاد الخ) كان هذا رعايته لا لشهر من القول السابق ولا فليجيبان جردان على سائر ادوات الاستثناء ونفي نفي كسما لا يعني *

حلا على لعل كما حدث فعل على صي في القولين مجزا بان كما في الحديث ففعل يحكم ان يكون المجرى مجزعا من يصب والميز والفاشي الى ان صي على ما كانت عليه من رفع لاسم ونصب المجرى لكن الذي كان اسما جعل مجزا والذي كان مجزا جعل اسما ونصب لافعل الى ان صي على ما كانت عليه لا ان معير المصنف قلب من معير الرفع كما ذهب منه في قوله

يا ابن الزبير طلالا عيك وطلالا عيكنا اليك

وكما ذهب معير الرفع من معير المصنف ومعير المجرى في التوكيد فصر واجد انت ومررت بك انت وهذا ما اعلمه النظم قال ولو كان المعير المشار اليه في موضع نصب كما يقول سيويه والميز لم يقتصر عليه في حل يا ابا طاك او صاك لانه بمنزلة المفعول والمجزوء الثاني بمنزلة الفاعل والفاعل لا يمتنع وكذا ما ابيه وفيه نظر (والفتح والكسر اجزي السين من ه) صي اذا اتصل بها تاء المعير او نوناه كما في (نصر صيت) وصينا وصين (واضحا الفتح زكي) انفعه ببالفي صدر اخفي الشيخ اي اختاره وزكي علم اي اختيار الفتح لم لانه لاصل عليه اكرر القراء في قوله تعالى و فحل صمت وقرنا نافع بالكره عتته قال في شرح الكافية قد انتشر القول بان كان انابتها نفي وفيها اثبت حتى جعل هذا للخي لفر

انصري هذا الصر ما هي لقطت جوت في لساني جرم ومسير اذا اتصلت في صرة الجند انبت وان انبت فاست مقام جسد ومراد هذا المائل كاد وتن زعم هذا ليس بمصحب بل حكم كاد حكم ما ان لا فعل وان معناها مني اذا مصحبا حرف نفي ولايت اذا لم يصحها مادا قال نازل كاد زيد يكي فعنه قارب زود البكاء فعنار بته البكاء نابت ونفس الكاء منصوب واذا قال لم يكد يكي فعنه لم ينزوب البكاء فعنار بته البكاء معنية ونفس الكاء منصوب انفعه ابعد من انصركم عند بيوت المعنار بته ولهذا كان قول ذي الرمة

اذا غير الذي العجب لم يكد وسي الهوى من حب فيه يرح صبيحا بلما لان صدا اذا تغير حب كل محب لم يتأرب حي انصير واذا لم يتزبه فهو بعيد منه فعنه ابلغ من ان يقول لم يرح لانه قد يكون غير بلرح وهو قريب من البراح بطلت بالخبر حه يعني طارئة البراح وكذا قوله تعالى و اذا اخرج يده لم يكد يراها هو ابلغ في نفي الروية من ان يقال لم يرها لان تن من ان يردد يقارب الروية بطلت من ان يتزرب واما قوله تعالى و ذبيحها وما كادرا يفترقون و كلكم تمشي كلايين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر والقدور فذبيحها بعد ان كاديا بداء من ذبيحها غير طار بيب له وهذا واسم والله اعلم

(ان واخواتها)

(قوله تصب البتدا) وجه هذا التفرع ان الصنف بين ان صل هذه الكلمات هو عكس صل كان علم ان الصب في البتدا والرفق في الخبر وأصل العكس الى ما للبتدا بوله من صل فبهم بقا كون الاول الذي هو البتدا يسمى اسما لها ويكون الثاني الذي هو خبره يسمى خبرا (قوله ان قوما من العرب تصب بها الجرئين) الصبر المبرور بالباء يرجع للكلمات الستة وظاهرة ان الجواز على هذا في الكلمات الستة هو مذهب بعض وقد نقل ابن اسبغ ان الجمهور على النسخ سلفا قال واجازته الفراء في كان ولعل وليت والكسائي في لاخيرة وبعض المتأخرين في الستة وقال ابن مسعود وقد زعم بعضهم جواز ضمها الجرء ومن ذهب اليه ابن سلام في طبقات الشعراء زاعا انه لغة روية وقيل وقال ابن الزبير حكاه ابو علي الفلويين من جماعة منهم ابن الفراء وابو محمد الطليجي. هذا والجمهور المتأخرون يؤولون ذلك الولد اما الى الحال او الى افعال فعل وهو رأي الكسائي غفلا ان حرمانا اسدا على التثنية لا يؤول الى اول تصغيره على الاول ظهورا فائدة او نكرة . في المعارف والتكررات يفهمون اسدا ومثل - فائدة او قلنا مصرفا على الاول ظهورا فائدة او نكرة . وعلى الثاني لا حسن يفهمون فائدة ومثل - يا ليت ايلم الصبا وراجا - تقديره اقبلت وراجا وعلى الثاني لا حسن يفهمون الله وراجا وتغير ذلك . ففي التسهيل وما استشهد به مصبول على الحال او على افعال فعل وهو رأي الكسائي وفي بعض شروحه وهو احسن لا يفهمون نينا هو معرفة ونكرة بظلال الخالية فاما تنقيح في النكرة ومثل فادخل او قلنا مصرفان فصلى التثنية ضرورة . وقال ابن مسعود وما قول ابي نعيم - كان اذنيه ... فان لا يصحى وابا عمرو لمناه بصرة الرشيد ولولا انه غير فصيح لما جاز لها ذلك وقال لا تدلسي لا تصح هذه الحكاية ولها محل من التثنية من غير لحاج الى تاحيص هربي ويدل ذلك على بطلان دعواه تاحيص قولهم وابو عمرو بصرة الرشيد ولم يجمعهم ابو عمرو مع الرشيد لتقدم وقاته وفي صارة وقد اتشد بصرة الرشيد فلهذا لمنا فقال لو قال - تخال اذنيه اذا تنوفا - لا حسن (قوله في لزوم الح) احرص بقيد اللزوم من الا وما لاستخلاجيين فانها تداخل على الجملة الطين وبقيد لاستخلافه من اذا التثنية ولولا لاستخلافه فان لا يولى تستدق كلاما سابقا والثانية جوابا لاحقا . واطم ان لاضاءة في ان المكسورة طاهر وكذا في كان وليت ولعل واما ان الفتحة فلا كونها مغاوبة للعامل ولا بد وعلائه الى المصدر ومثلا لكن فان معنى لا استدراك انما هم ببقية ما يجمع فيه التثنية والفي وقد صرح الصنف في شروحه بجوده اسألته ان المكسورة بهذه العبارة ان المكسورة منجوعة بصرفها عن زيادة بظلال الفتحة لا ان يقال المراد من لاستخلاف التثنية لها ان لا تقلب في نفسها من حيث معناه شيئا وتذا على الجرئين وان كانت غير مستغنية بمعنى انها ومضاهيها في تاويل مصدر مفعول مفعول لاماله فينصل (قوله فصلت صلها) في شرح الدمايني على التسهيل لا يلى ان لو قال فصلت صلها وكذا قال على قوله ولان معانيها الخ وعلى قوله وكانت . واخرج على الطين بطراصا في ما التجازية لم يقدم مصرها . وارجل بعض المتأخرين بان فوعة ما فوعة التثنية فلا تحتاج لتفسير لعدم اتفاق العرب على افعالها وبطلان صلها عند فقدان شرط من الشروط السابقة

(ان واخواتها)

(لان) و (ان) و (ليت) و (لكن) و (لعل) و (كان عكس ما لكان) النافضة (من صل) انتصب البتدا اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كان زيدا عالم بالي) كثر ولكن ابنه ذو عفن ابي حشد وقس البقي هذه الالف المشهورة وحكى قديم منهم ابن سيدة ان قوما من العرب تصب بها الجرئين معا من ذلك قوله اذا اسود جنى الليل طلت وفكس ضلك غفلا ان حرمانا اسدا وقوله يا ليت ايلم الصبا وراجا وقوله كان اذنيه اذا تنوفا فائدة او قلنا مصرفا تنبيهات الاول لم يذكر العاطف في تسهيله ان الفتحة تطرأ الى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة الماني اشتر بعله عكس ما لكان الى ما لهذه الاحرف من التثنية بكل في لزوم البتدا والتحرر والاستغناء بها فعلت عملها مكملا لغيرها معين مفعول قدم وقيل اخر نسيها على العروبة ولان معانيها في الاخر فكانت كالكمد والاسماء كالعلمات والطينا امرا بيبها

بالحال حتى ان ولد التوكيد ولكن لا يحذف والتركيب
ولست مركبة على لاصع وقال الفراء اسمها كرك ان
فعلت الهمزة للتثنية وتكون لكن الساكنين كقولهم
ولست بأكبر ولا أصغر

ولذلك لم يأت في كتابي سرك إذا فعل
والساكنين مركبة من لا وان والفتح الزائدة لا
التثنية وحذفت الهمزة تعظيما ومعنى ليت التحضي في
التمكن والاحتويل لا في الواجب فلا يقال ليت غدا
يخرج وأما قوله تعالى «فصنوا للوث» مع أنه واجب
فالراء منه قبل وقته وهو لا كره وأصل التخرجي في
الصليب نصره لعل الله يحدث به ذلك امرأة ولا تخافان
في التكررة نصره «فلنك تارك من ما يريى اليك»
وقد انحصر على مدني في فروع الكافية وزاد في التسهيل
أنها تكون للتبديل والاستفهام فالتبديل نصره «لعل»
يذكره «والاستفهام نصره» وما يذكره لعل يركى
وتابع في لأول لأعش ولي الثاني الكوفيين وتخص
لعل بالمكن وليست مركبة على لاصع وفيها مفرقات
مفهورة وكان التثنية وهي مركبة على الصحيح وقيل
باجتماع من كالتثنية وان فاعل كان زيدا أحد
ان زيدا كمد قدم حرف التثنية لحدادها به ففقدت
همزة ان لمعول الجار (وراع هذا الترتيب) وهو تقديم
لسمها وتأخير غيرها وجوبا (أي في) للواضع (الذي)
يكن الخبر فيه طرفا او مهورا (كليت فيها او هنا غير
التي) للنوع في الظروف والموروث قال في العدة
ويجب ان يذكر العامل في الطرف بعد الاسم كما
يقدر الخبر وهو طرفه وتبينان «أول حكم معلول
غيرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إذا كان طرفا او
جارا ومهورا نصره ان ذلك زيدا علم وان فاعل صرا
واقتب ومنه قوله «ولا ينبغي فيها فلان يصبها
أحد صلب القلب جم بلاه

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنه بعضهم
الذي جعل حراز تقديم الخبر اذا كان طرفا او مهورا
في غير نصره ان مد زيدا أحد وليت في الدار صاحبها
لما سلف (وصرة أن نصره) وجوبا (أحد صدره) مسندا
مع معلولها لزوما بلى وقعت في محل عامل نصره
«او لم يكلمه»

بمقتضى هذه الأحرف وفيه نظر لان هذا إنما يقع في الصليل الأول الذي زاد
فيه اللفظ تنبيها على التكررة ولا يقع في الثاني لعدم إضمار ذلك فيه على
ان تمام ثبوت قرينة ما لا ينبغي التنبه عليها ولحق في الجواب ان يقال ان
أفعال هذه ليست ظاهرا حقيقة موجبة حتى يرد ذلك او ان يقال الصليل الثاني
جار في كان وإنما هي منسوبة تستخرج بعد الوقوع والنزول فلا يصر فيها وجوها
في صورة لم يوجد فيها الحكم «ثم يصر فيها ان يندى وجودها في الصل الذي
طلبت له فلذا هي ليست كذلك فقول ان التأكيد ونصره من مدلول هذه الكلمات
منطوقه النسب لا المصولات فكيف يصح قوله ولان معانيها في الاختيار لا ان
يقال معنى كونه فيه أنه تعبير اصطفا له قبل اصطفا للاسم تدبر (قوله)
ان وان التأكيد) قال الشيخ لا يصر من مله القول ما في الهمزة لان معرفة انصافه
فرد للتصديق ويعني ثم وأمر من لاتبين وأما مبدأ الفعل على لغة جرت وأما
من لاين تكول للنساء ان أي اثنين وعاصيا مسندا إلى جماعة الموثق من لاين
نحو ان يا هذات وأمر من الواي أي الودع لغيره فون التوكيد كقولهم

ان هذه الهيئة الحسناء واي غير اصحرت لعل وفاء

وأما للنساء من دان أي قرب نصره ان يا نسأ أي اقربين وإخبارا عن الموثق
البحر عن النساء ان أي قربين وان قائم أي انا قائم (قوله ومعنى ليت)
يقال أيضا لت بابدال الياء تاء مدخلة في البناء وفيها مفرقات (قوله للنوع
في الظروف) أي في مثل التقديم على لاصع لا على ان تفهما لان المسورة
لها الصدارة للمفردة محمولة عليها عطاسا من اول التكلم بالتاكيد ثم التثنية
بين هذه الحروف حيث ساغ تقديم غيرها وبين ما التانية حيث لم يجوز فيها
ذلك قوة هذه الأحرف بنسبها انما لا تحصر في اللفظ والمعنى (قوله لما سلف)
أي من لزيم مرد الصبر على حار لفظا ورتبة وقد بقي على المارح مسألة احتاج
تقديم الخبر ومثل لها بقولك ان صاحب الدار فيها «وأخرج بان لاصع موثقة
التقديم فيجوز مرد الصبر عليه مع تلغوه لتقديمه وثمة فالأولى التثنية بقولك ان
زيدا لبي الدار وهو مدفع لما يباه في «وأخرج قوله - وفي جميعها تربط الخبر
اجز ...» تدبر (قوله أي وجوبا) أي يصورت جازا الوجهين ووجوب الكسر
يتدرجان تحت قوله - وفي سري ذلك اكسر - ويكون قول العالم ماسر في
لا بداهة وقوله بوجهين إلى «وأخره تنبيها لهذا العلم» (قوله لمد مصدر مسندا)
تذكير مصدر للتنبه على ان المراد أي مصدر لان خبرا ان كان فلا او اسما
ملابا للعلل انما لا قدر المصدرس لفظ ذلك الفعل ولاسم كلفتي أنك تطلق او
منطلق أي يلحق انطلاقتك وان كان طرفا او مهورا قدر من لفظ استقرار العامل
فيما كلفتي أنك عند زيد او في الدار أي يلحق استقرارك وان كان جملا قدر
بلكنت كلفتي ان هذا زيد أي كين هذا زيدا هو المظهر عند التقديم ونزاعهم

السببي وقال إنما تقول بالحدث كما قال سيويه وإنما التي تقول بالمصدر أن التسمية
للفعل لا للحدث إذ قد يكون خبراً إما محصياً كملت أن الليل لاسد ما لا افعال له بالمصدر
(قولهم لم يفعلوا) المفعول لفعلهم لم يفعلوا به كما مثل والمفعول معه نحو «أذكروا نعيي التي
أنتمت عليكم وأني فضلكم على العالمين» والمفعول له نحو زرتك أنك تحيي أو أني أحبك
زير في التسهيل بالنصب بدل للمفعول ليفعل المستحق نحو تعيبي امرؤك لأنك تعتم
اللس لكن قال احمد بن الحجاز ومفعولاً معه نحو يعيبي جليوك وأنتك تصدقنا لا مفعولاً
فيه أو حالاً أو تمييزاً (قولهم غير محكي بالقول) قيد به ليس صورة قول المصنف... لـ
صدر مدعاه... لا ظهور عدم ذلك فيما إذا حكى بالقول كونه لا يصيب إلا الجملة ببيان
لو حكيت بالقول... فلو لم يقيد بذلك لتصلبه مع قولهم أو مفعول ولا يحتاج إلى مزيد
منا وغير خبر في الأصل ليخرج غنت زيدا أنه قال كما قيل لكن الفاعل بين محروجه في
التبيين لا في قولنا (قولهم أو مبتداً نحو ومن وابتداء) يدرج فيه ما إذا وقعت بعد أو نحو
قولهم فلو أن قومي انطلقوا معهم فقلت ولكن الزمان حوت

أو مفعول غير محكي بالقول نحو «ولا
تخافون أنكم افركتم» أو تطلب عن الفاعل
في نحو «قل أوحى إلي أنه أسمع» أو
مبتداً نحو «ومن آياته أنكم ترى الأرض
مخضرة» أو خبر عن اسم معنى غير قول
ولا صادق عليه خبرها نحو امتدحت
أهلك فاعل يطفئ قولك أنك «أصل
واختلاف زود أنه حل أو يجوز بالحرف
نحو «ذلك بيان الله هو الحق» أو
بالإضافة نحو «ملأ أكم تطلون»
أو عطوف على شيء من ذلك نحو
«أذكروا نعيي التي أنتمت عليكم وأني
فضلكم» أو مبتداً منه نحو «وأذ يدرك
الله إحدى الطائفتين أيها لكم» «تعيبه»
أنما قال لـ مصدر ولم يقل لـ مدد
لأنه قد يد المدد مدعاه ويجب أن يكون
نحو لم يمد زيدا أنه مدد «وفى حوى
ذلك أكر» على الأصل «أكبر في الإضافة»
أما حقيقة نحو «أنا مفضل لك» أو حكمه
كالرفعة بعد الألف لا لـ «أجبت» نحو «أنا
أن الرباء الله»

أي انطلق راجح قومي أي على مذهب جمهور الجرمين وسيويه من كونه مرفوعاً على
لاجده وأما على ما ذهب إليه الكوفي واليزيد والزياد والزمخشري ومهامة من أن رفعه على
الفاطية أي قولي تبت أن قومي التي فيدخل تحت قوله سابقاً بأن وقعت في محل فاعل كما
يدخل فيه ما إذا وقعت بعد ما التيفية نحو ما حكى يعقوب «لا أكلمك ما أن في السماء
نجماً» لعدم دخلها إلا على لافعال لكان مصدر بها كما يصرح به الفارح عند قوله... وفي
بده صلة (قولهم أو بالإضافة) أي فيما إذا كان المضاف لا يضاف إلى المضافات إنما
إذا كان لا يضاف إلى الجملة كصحت فيصرح الفارح بوجوب الكسر فيه لأن كان ما
يعني لهما فالوجهان بدل على ذلك أنه عطوف على صير مد المصدر مدعاه لوجوب الضم
تدويه فانه طغر (قولهم وأني فضلكم إلخ) المضاف يكتفي لاحتمال ولا يميز أن تكون الواو
المبتدأ وما بعدها مفعول معه كما قد مر (قولهم على الأصل) هو ذهب المدد وابن السراج
هو الضيق عند المحققين لا أن كان منها أصل ولا أن للفتحة لأصل كما قيل به - قل
المصنف لا مفعولاً ثلاثة «أحدنا أن الكلام معاً جاء غير موزنة بعدد بحال الفيد والأصل
أن الطوق به جملة من شكل وجه أو طرف من كل وجه «الثاني أن المكسورة مستغنية
بمفعولها من زيادة بحال الفتحة «الثالث أن الفتحة تستقبل مكسورة بمعنى ما يتعلق
به ولا تستقبل المكسورة مفتوحة إلا بزائدة والوجه البه يذف أصل المفعول إليه بزائدة
وقال غيره لزوجة «أحدنا أن المكسورة تغدو معنى واحداً وهو التأكيد والفتحة تغدو وتعلق
ما بعدها بما قبلها مثل الفرع الزائدة التي على الأصل «الثاني أن المكسورة أشبه بالفعل
لكنها علامة غير معولة بحال الفتحة فانها علامة معولة فهي كالركب والمكسورة كالغدة
هو أصل للمركب «الثالث أن المكسورة مستغنية والفتحة كسب اسم لكونها ومفعولها بتدوير
اسم (قوله كالرفعة بدل الألف) كان مراده أن يجعل كالم المفعول لا لصور الكسر السبع التي
ذكرها مرة فخمسة تندرج تحت عين لاجداه والأربعة الباقية مخرج بها ولا في أدليس

والواقعة بعد حيث نمر اجلس حيث ان زيدا جالس والواقعة

خيرا من اسم الذات نمر زيد انه نمر والواقعة بعد اذ نمر جلتك
اذ ان زيدا عاتب (ولي بدنه صلب) نمر ما ان عاتبه لتدعه
ينطلق صغر المسلة نمر جاء الذي حدثي انه قاتل ولا اضله
ما ان في المسلة نمر اذ التقدير ما ثبت ان في المسلة نمر
(ويثبت ان لمين متكلم) يعني وقت جوابا له سواء مع اللام
او دونها نمر والعصر ان الاتصال لفي خبره - هم والكتب المبين
انا انزلته (ان حكيت بالقول) نمر - قال لي عبد الله - فلن لم
تفعل بل اجري القول بجري الفل وجب الفتح ومن لم يري
بوجهين قوله - اتقول انك بالحجة منع - (او حلت محل - حال)
ان مع الزاد (كزرت والي ذو امل) - كما اخرجك ربك من بيتك
بالحي وان غرقا من المؤمنين لكارمين - وقوله
ما اطينني ولا تسعيا لآي والي المجازي كسرى

او يوجهه نمر - لا انهم لا يكون العلم - (وكسرى) ايضا (من بعد
فعل) طي (عنا) بالله كالم امره لئلا تقي - والله يعلم انك
لرسوله وانفذ سيوره

الم تر اني اسود ليلته نسري الى نارين يطولنا
(و بعد اذ فهاه) ان فعل (قسم طاهر) لا لام بعده بوجهين نمر
هي نسب تطرا لوجوب كل منهما لصلاحية اللغز له على سبيل
الاول فمن الاول قوله

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا امر عبد الله والابان
بروي بالكسر على معنى فلدا هو جد الكفا وبالفصح على معنى فاذا
الصديقه الي حاصلة كما تقول غرقت فاذا لاسد دل العلم والكسر
اولى لانه لا يصح الى تقدير لكن ذهب نمر الى ان اذا هي الفخر
والقدير فاذا الصديقه اي على الصورة الصديقه وعلى هذا لا تقدير
في الشيء ايضا فيمنوي الوجهان ومن السني قوله

او تصلي بربك الغلي او ايو ديالك الصبي
يروي بالكسر على جعلها جوابا للنسب وبالفصح على جعلها مفعولا بواسطة
مفعول الخاص لي على اي والتعديد يكون القسم بصل طاهر للاحراز
ص مرقية في الكسرة وبغيره لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك
حيث يخص فيه الكسر صحوه وبطلون بالله اهم الحكم - وه اولاه
انفس اصبر بالله جهد ايمانهم اهم الحكم - وقد اضم لك ان تن
و ان لم يجعله جواب القسم لان الفصح منوف على كون الفعل
موجب فيه الصبر من اول وصلها وجواب القسم لا يكون كذلك فانه
لا يكون في جملة ويجوز الوجهان ايضا مع نادر الجوا - نمره وانه

صبر وجه - حارب - من فعل كرم سواء بجهالة - فوق بالكسر على
وبالفصح على تقديرها بعدد

في تلك الصور اجدك على ما يجازي ولهذا قال في التسهيل للاشباع
التلويح كسرت متعددة وموصولا بها وجواب قسم وصحيت بالقول
واقعة موقع الحال او موقع خبر من سبقه وقيل لا مفعول وفي بعض
عروضه وزاد بعض وقولها بعد حيث نمر اجلس حيث ان زيدا
جالس وقد اربع علم الفقه بالفتح بعده وابن الجار بعد اذ وضعها
من الظروف المصيرة كجئت لاذ ان زيدا فقم وقيم ان عبد الله
مسافر (قوله والواقعة بعد حيث) قد صرح به التلويح انها
ما يجر فيه الوجهان ولو قلنا انها لا تنافي لآ الى الجمل قالوا
ان لا يلية للرد لا تخرج الجملة من كونها جملة - الكافي في
مقصي حيث (قوله ولي بدنه صلب) في الجزئية الكبرى ان
لوصف بها كالوصول بها في وجوب الكسر (قوله والتعديد يكون
القسم بصل طاهر الخ) خلاصة ان صور القسم اربع لانه اما ان
يكون بصل مضمر او بصل طاهر وفي كل اما ان تكون بعده اللام
او لا - الصورة الاولى ان يكون الفعل متصلا وبهذه اللام - الذاتية
ولا لام بعده ويصير كسر ان فيها متد جميع العرب فصين ان
يكون جواب القسم جملة ولو فحقت لكان مفردا وهو الذي اوجه
لاصحاب واصدق التماس ورواه البصريه مذحجا وبه ورد السماع
ويكي ابن كيسان من الكوفيين جواب الوجهين فيما اذا لم تذكر
اللام بل مثقلت تن نقل ان العدة يوجب الفتح وقال الصغار
عن الكسائي والطوال تقول والله ان زيدا مطلق بالفتح دائما - اد -
وقال ابن عروق لم يسمع الفتح ولا وجه له قيلما خلافا للكوفي
في اجازتهم اداه اشكرا بتقدير حلفت وقد ظفرا فيه وببانه
ان تن كسر بعد حلفت لم يجهها لآ قسما متلقي بان وثالها او
منح حلها اجزا عن القسم لا قسما ولا يصور التقديران بالصغار
حلفت لعدم اصداهم ايضا مرادها بها غير القسم بل متى اصمرت
كانت قسما فمن كسرت بعدها مضمرة هذا كلامه وما كان السورزان
هذا القول عابها - وحيث ان لمين مكسلة - ولذا قال
الدارج عليه يعني وقت جوابا له سواء كان مع اللام او بدونها
نمر - والعصر ان الاتصال لفي خبره - هم والكتب المبين انا
انزلته - وقال هنا والتعديد يكون القسم بصل طاهر للاحراز عما
مر فربما في الكسرة - الثانية ان يكون الفعل طاهرا ولا لام
بعده - يصور في ان جئت الكسر على امره جواب القسم ولوجه
البصريه قال في السهل وقد تضمنه - د الكوفيين والمبرد بعد

قسم
جعل ما بعد الفاء جملة تامي هي مغرور وجه

ان الله يعلم ولا مله بعد الفراه على ان لا جرم
بمزلته لا رجل وحده لا بد ومن بعدها قدرة والكسر
على ما حكا الفراه من ان يهضم يزل بمزلته العيني
غيره لا جرم لا تيك (وبعد قلت الكسر تصعب
لغير جواز) لام اجداه نحو اني لوزر اني ماجا
وكان حق هذه اللام ان تدخل على اول الكلام لان لها
المصدر لكن لما كانت التاكيد وان التاكيد كروا الجمع
بين حرفين لغنى واحد فزحلوا اللام الى الخبر في تصبه
امعصى كلامه انها لا تصعب غير غير ان المكسورة
وهو كذلك وما ورد من ذلك يهضم في بزيادتها فمن
ذلك قراءة بعض السلف الا انها لا يكون الطعام
بمن الهرة واجاز الورد ما حكا الكوفيين من قوله
- وكفى من جها لعبد - ومنه قوله
لم الخبيس لهجوز لهرية ترعى من الاسم بطم الرقية
وقوله فقل تن سلا اسمي لمهدا -
وقوله وما زلت من ليل لذي ان عرفها
لثانيهم المعنى بكل مراد

والله اعلم
ان الله يعلم ما لم يرس عن احاره قد صمم
على ما سوي في باب التوكيد حتما - واما ما قيل من ان التوكيد اللغوي اعادة
لاول لفظه او مرادفه وذلك مفقود هنا فم بعد لاهوائ يكونها لغنى واحد
لا ان يريد ما ذكرنا بغاية التكلف يشير الى ما ذكرنا بطرف خفي قول الفارح
لكن لما كانت التاكيد وان للتاكيد فسه لم انه لا بد ان يبيد كراه ذلك بكونه
في اختص الكلام كما في التسميم ولا فريد دخولها على مسير الفصل - واعلم ان
يخرج السهلوي للفصل لاختط الفضة في ان واللام ايها اند توكيدا فعال
بصهم ان انما يوحى في العمول وتفسيرها لفظ لا بداهة لشد ناكيدا واهد من اللام
وقال الاخرون اللام لشد توكيدا لانه يحمس دخولها لذلك ولا يمكن له فيه
بالفعل (قوله فزحلوا اللام) انما لم يرحلوا ان لثا يتقدم مسبوها عليها واما
لهك فتم بفتح اللام وكسر الهاء التي هي بدل من صرة ان فزحلوا صوز ان
بذلك لا بدال - وقال لاخفى انما بدني بان لكونها عامه بخلاف اللام تقدموا
لا فريد وحظوا لاصل (قوله بفتح الهرة) اي شذبا وان اتصى كنيها في
محل الحال الكسر (قوله في افارة) يورد ان كلمة تاسم ادارة معمول يلي
واللام بدل منه وهو على نية تكرار العامل فيكون مصوبا بالمفعولية فكفي من كونه
بدلا بضمه على المفعولية - هذا وبفتح النون في ما ذنقيا - اجماع لامين اذا
صاحبت لام لا بداء لم او لا وحول الباقي طبعها وفي ما صكوبها - لعد شهم

ان الله يعلم ولا مله بعد الفراه على ان لا جرم
بمزلته لا رجل وحده لا بد ومن بعدها قدرة والكسر
على ما حكا الفراه من ان يهضم يزل بمزلته العيني
غيره لا جرم لا تيك (وبعد قلت الكسر تصعب
لغير جواز) لام اجداه نحو اني لوزر اني ماجا
وكان حق هذه اللام ان تدخل على اول الكلام لان لها
المصدر لكن لما كانت التاكيد وان التاكيد كروا الجمع
بين حرفين لغنى واحد فزحلوا اللام الى الخبر في تصبه
امعصى كلامه انها لا تصعب غير غير ان المكسورة
وهو كذلك وما ورد من ذلك يهضم في بزيادتها فمن
ذلك قراءة بعض السلف الا انها لا يكون الطعام
بمن الهرة واجاز الورد ما حكا الكوفيين من قوله
- وكفى من جها لعبد - ومنه قوله
لم الخبيس لهجوز لهرية ترعى من الاسم بطم الرقية
وقوله فقل تن سلا اسمي لمهدا -
وقوله وما زلت من ليل لذي ان عرفها
لثانيهم المعنى بكل مراد

والله اعلم
ان الله يعلم ما لم يرس عن احاره قد صمم
على ما سوي في باب التوكيد حتما - واما ما قيل من ان التوكيد اللغوي اعادة
لاول لفظه او مرادفه وذلك مفقود هنا فم بعد لاهوائ يكونها لغنى واحد
لا ان يريد ما ذكرنا بغاية التكلف يشير الى ما ذكرنا بطرف خفي قول الفارح
لكن لما كانت التاكيد وان للتاكيد فسه لم انه لا بد ان يبيد كراه ذلك بكونه
في اختص الكلام كما في التسميم ولا فريد دخولها على مسير الفصل - واعلم ان
يخرج السهلوي للفصل لاختط الفضة في ان واللام ايها اند توكيدا فعال
بصهم ان انما يوحى في العمول وتفسيرها لفظ لا بداهة لشد ناكيدا واهد من اللام
وقال الاخرون اللام لشد توكيدا لانه يحمس دخولها لذلك ولا يمكن له فيه
بالفعل (قوله فزحلوا اللام) انما لم يرحلوا ان لثا يتقدم مسبوها عليها واما
لهك فتم بفتح اللام وكسر الهاء التي هي بدل من صرة ان فزحلوا صوز ان
بذلك لا بدال - وقال لاخفى انما بدني بان لكونها عامه بخلاف اللام تقدموا
لا فريد وحظوا لاصل (قوله بفتح الهرة) اي شذبا وان اتصى كنيها في
محل الحال الكسر (قوله في افارة) يورد ان كلمة تاسم ادارة معمول يلي
واللام بدل منه وهو على نية تكرار العامل فيكون مصوبا بالمفعولية فكفي من كونه
بدلا بضمه على المفعولية - هذا وبفتح النون في ما ذنقيا - اجماع لامين اذا
صاحبت لام لا بداء لم او لا وحول الباقي طبعها وفي ما صكوبها - لعد شهم

وما ابلن ان اصلاح سوان
(ولا يلي ذي اللام ما قد عيا) ذي اشارة واللام نصب
بالمفعولية وما من قوله ما قد نلعا في موضع رفع ولما عليه
اي لا تدخل هذه اللام على مني ولا ما ندر من قوله
واما ان تسابجا ونزكا الا متناهيان ولا سواء
(ولا) باها ايضا (من لصال ما كوسيا) ما من تصرف
غير مقرون به ولا يقال ان زيدا لمسى واجاز الكسائي
وهضم فلان الفعل صلوا دخلت عليه مصروا كان
نحو ان زينا لمسى او غير مصروف نحو ان زيدا ليزر
الشر وظنوا كلامه جاز دخول اللام على المسمى اذا
كان جو مصروف نحو ان زيدا ليم الرجل او لمسى
ان بفتح وهو ذهب لافض والفراه لان الفعل الجند
كالا مفعول على من هو له امه لا يصح ذلك فان اتقوا
المسمى المصروف بان حذر دخول اللام منه كما اشار
اليه بقرائه - وقد بينها مع ود يكن ذا له دسا على
المدى مستحذا لان قد تحرك المعنى من الحال

الى حاجتنا او غيره فلا

يريد يصيب المعامل على كمال حرقه
على كماله واما اليوناني فغلب الزنجار
واين السراج الى جزوة فيها نارا وواقفهم
الطام ولذلك اطلق في قوله وقد يثنى
بالصل وذهب سيويه للتع لما سبق من
ان ما ازيلت اختصاصها بالاسماء وحيثما
للدخول على الصل نحوه فل انما يوصي
الى انما اليهم له واحد • • • كما يستقون
الى الوت • • • وقوله

قوله ما فارقكم غاليا لكم

ولكن ما يصي لسبون يكون
وقوله احد طرا با بعد ليس لها
اصوات لك النار الحمار اللبنا
بضائف ليت منها باينة على اختصاصها
بالاسماء وانفك ذهب بعض القوم
الى وجوب الاتصال في ايما هو يسكن
على قوله في شرح التسهيل بجوار اتصالها
واسمائها وجامع (وجاز) في الجمع
• • • مطوف على • • • مصوب (ان)
للتسوية (بعد ان شككنا) • • • حروها
ان ردا على كل طرفة • • • وهو وجه
عن ذلك لم يذهب اليه

فلن لا لام الخيبة ولا ب
واس مطوف حيث على محل الاسم مل
من جاء من رجل لا امره بالرفع لان
الرفع في مثل لا لا يندفع وقد لا يتحول
الاسم بل امره بحذف والجملة
ان تارة تعلق على محل ما جاء من
كذلك • • • او محذوف على العمري
الشر ان كل اصل كما في المال والست
في ان كل فصل صور ان ردا على قوله
عن • • • يجر لا ولا وقد اشعر قوله ودان
ان • • • حب هو لاصل ولا وجه اما اذا
صلى على • • • كقول قيل شككنا ان حرونا نحن • • •

(قوله واما اليوناني فذهب الزنجار) حاصل القول هنا ان لازمه في المسألة امرته •
احدها قول لا تخض وزي لسويه والفره وصح ان ما تكلموا به ليت فلانها احتياجا
باني اختصاصها بالجملة لاسية غير مؤثر • الثاني جواز اتصال ما فيها وادخالها وهو قول الزنجار
والصغيري وابن السراج وهذان اللذان تعرض لهما الفارح • الثالث جواز كالتعلق في احد
وليت وكان دون ان كان ولكن وهو الزنجار • ونقل عن ابن السراج واختاره ابن ابي الربيع
ونسبه في البسيط الى لا تخض احتياجا بانه لما جاز الوجهان في لينة وهي عبارة عن الجملة
جاز في لهما وكانه يجعل الضمير في كل بضائف اليوناني • الرابع وهو من الفراء اعتناء لاهل
ويجوز اتصال في ليت واهل قال يتبع لينا حيث واهل قمت (قوله وواقفهم السالم)
قال في شرح التسهيل بعد ما حله من ابن السراج ويقول في المسألة اقول على ان قصية كلام
ابن الفاسم الزنجاري في جملة بل صريحه ان اعمال جميعها سموع لقوله في باب حروف لا ينداه
ومن العرب من يقول انما زيدا قائم واهل قائم فيلحي ما وينصب بان ركنا اخواتها
(قوله وقوله فوالله ان) هكذا وقع في التوسيم ايما وفي بعض نسخهم بضائف قوله الر
في الصريح ويجوز في غالب النسخ اسقاط لفظة بضائف وليست بجيدة وقال قبله فاما
اسم مصول لا زيادة • اه • ولا ذهب طيك انه ممكن مثله في • • • قل انما يوصي • • • وفي
• • • اصوات لك النار الحمار اللبنا • • • على ل • • • ان حارسا ادا • • • ولكنها اسمي لجد مؤثر •
ولا يريد لا احتياج الى التقدري في بعض ذلك فاد اجاز سيويه في رواية الرفع في الا لينة
ان تكون ما موصولة وهذا خبر متدا محذوف والمعامل تمت هذا ولما خبر ليت • • • والحوار
ان اسمية ما في ولكنها بعض مقتضى بضائف اليوناني (قوله ماها باينة على اختصاصها ان)
في صنف طاعة القزويني ان الضميمة تلتها ايما اقولهم ذهب بعض القوم (ب) هو الفراء
ك • • • طعت (قوله وليس مطوفا حيث على محل الاسم) هذا على ما فهم بعض كاهن الحاجب
من القول بالعلق على الحال وقد فهم بعض كالحزبي منه انه محل مجموع ان واسمها •
وامم انه ليس في هذا ترك على الصنف فكما قيل ان ليس فيه تصرف بانه عطف على
الحال فاذنه انه ساء مطوفا بجارا كما اسلفه في ر • • • قوله • • • وضع مطوف بلاك ان • • •
فلن اراد به القول بالاحل كل محاذ حذف اي على محل مصوب ان او القول بانه خبر متدا
محذوف كل بجارا مرسلا في الضميمة • • • المشايبة للصورة او العطف على ضمير الخبر
كل محذوف مرسلا من باب الخلق اسم المفعول بالشيء على المفعول بالشيء • • • والحاصل ان قرينة
صرف الطاعن طاعة موجبة ولا بدالات الحارمة محددة والشرح لاختار منها القوي
فثبت (قوله بل اما مددا محذوف) قال الشيخ لا يجر هو المصير اليهم من عبارة
سويه ونسب اليه اسمها وقال ايضا هو ما اخذت من حذاني من ثورات عليهم وهو واي ابن
ابن العافية وابن الاخضر • • • احد شيخنا المحصول منهم هذا العلم وعن بعضهم منه وهو •
نحوه عند الباحثين وكلام سويه ولا يصح منه • • • وهو قول الجزوي في الفروع هذا واشترط
لاستكمال على هذا القول لئلا يلزم الخط دل علم المطوف عليه ولهذا حبس القصب عند
منه • • • قوله عطف على محل ما قبله • • • اي على ما دلها به من محار الزيادة كقوله تتصل

ولجاز الكسائي الرفع ملطفاً تسماً ولما
قوله تعالى «ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصالحين» وقرائة بهمهم «ان الله
وملائكته يصلون» برفع ملائكته وقوله
فمن يك اسمى بالقدريته وحله
فاني وقار بها لقويم
ويخرج ذلك على التقديم والنسب
حذف الخبر من اول قوله
عليه مل طوب فاني واتصا

وان لم تبوها بتهوى فتنين
ويحسن لا زل في قوله - فاني وقار بها
اعرب - لاجل الهم في الخبر - والفتي
في ملائكته لاجل الراوي يصلون الي ان
قدوت الصلح كلها في «رب ارجعون»
ووافق الفراء الكسائي في ما خفي به
اعرب الطوب عليه نحو انك وزيد
ذاهبن وان هذا وصرو هاتين تسماً بعض
ما سبق قال سيويه واهم ان نسأ من
العرب يطالعون فيقولون اسم اجمعين
داهون وانك وزيد ذاهبن (والجئت
بأن) للكسوة فيما تقدم من حوز الطف
بالرفع بعد الاستكمال (كان) بنسقى
كقوله

وما نصرت بي في السامي خروا
ولكن معي اللط لاصل والمحل
(وان) للفتحة على الصحيح اذا كان
موضعها موضع الجملة بنسقى فاعلم ان
صلى نجر - ولان من الله وسأله الى
السس يوم الحزم لاكر ان الله يرى
من الشكرين وسأله - (من قول) است
ولعل وكان) حيث لا يجوز في العطف
مع هذه الالف لا حسب تقدم الطوب
او تحر اول معنى لاجداه معها واحز
الفراء (الرف مع) اي استفهاماً واحز
بنسقى السابق وهو حلاً لا عراب
وحظت في «مكسورة على الفعل» (وكرر لاهم اولاً) احدها منها حيث نجر

«ليس كمثلهم شيء» في لحد البرهة وقريته ما سرح به من انها اجدانية للمعنى ان ما قبلها
كذلك فلا يحل لها كما ان قوله من لاجداه من مجاز الخفى اي من ذوات لاجداه كقوله تعالى
«واسأل القرية» في لحد البرهة وكان انما «ان لا يلائن بهذا الكلام في هذا القول اذارة الى انه
عبر به عن قول بهذا القول خذلت عليه كما يفير اليه للصفت وردت لهذا القول بما بينا ثم
ان ما ذكره جار في ان زيدا «انك لمعاند وصرو» وهو طبع وفي البيت ايما فاني انقاد طلعت
على مصروف هو جواب الشرط لعدم تسبب ما بعد الفاء على ما قبلها وطلعت - ان لنا الام
الغيبية والاب - تطيل منافع والحي من يكن عدم نجابة لام والاب فلما طلع اذا لام
الغيبية والاب تعدير كل التدبر (قوله واجاز الكسائي الرفع الخ) هو مرير بقوله اما اذا
طلع على المصوب المذكور قبل الاستكمال ان خبراً تعين الصب فكمه قال وعالف الكسائي
فلم يبين الصب اذا طلع على المصوب المذكور الخ واجاز الرفع ملطفاً ضعي لاغلاق سوا
استكمل ام لا لا سواء طهر اعرب الطوب ام لا كما طهر بعض من ليس له ذرية بالاساليب
واما ان مدح الكسائي لا يتجد يظهر اعرب الطوب عليه فيجد من قوله ووافق الفراء
الكسائي الخ فامل (قوله وقرائة بهمهم) هو محمد ابن سليم الهلندي (قوله ويخرج ذلك
على التقديم والاعراب) اي فيجد الشرط التخيرو استكمال حيث تقدم الخبر وتجرى لا قول
السابقة وما في التصريح من ان الخبر محذوف عند اختيار القول سيويه السابق لا انه لا يمكن
غيره فانهم (قوله ويحسن لا زل في قوله الخ) ذلك مقيد بما اذا لم تجعل الهم صلة او طلعت
على مجدا محذوف (قوله قال سيويه الخ) العوض من هذا القول هو المثال الثاني ليد
به على الكسائي والفراء وما لا زل فلا لانه لم يخص له المصنف ولا الشارح وان كان طهر
فلي التسهيل والتدق وطع البياني والتوكيد كالنصوى عند الجرمي والرجاع والفراء هذا وفي
شرح المصنف على التسهيل وطع سيويه من قال انهم اجمعون ذاهبين وانك وزيد ذاهبن
لان معاده معي لاجداه جرى انه قال هم كصفا قال لست مدرك ما معي ولا سابق شيئاً
وهذا غير مرضى عنه رحمه الله فان اللطوع على العربية كقتل بيت زمر لو جاز طهر
في هذا لم يروق بعض من كلامه بل يجب اغفال المصوب في كل ما نطقت به العرب للمعرب
حديث الناص «هم يغير الطباع وسيبويه على وفق هذا ولا لم يقبل نادوا كدس فعوة وهذا
جسر صعب غريب هذا كلامه - قال الشيخ لاير لم يجمع احد من سيويه ما فهمه المصنف
من ارادة حقيقة الغلط وانما المعنى به عده انه لم يفكر في العامل وكان لم يجمع عامل الاشارة
بل اجدي به مرفوعاً فاتح بمرفوع - وفي البسيط معاذ فاعلم لروحه فليسا في به من صل
عائس في واحد وفي الكوفية ان ليس الخبر معزلاً لان «قاسم كميجوزي علي» مدلس
(قوله وان المفتوحة على السجع) حريان الخلق فيها دون ان المكسورة ولكن ككون الجملة
معها تصير مرفداً بالسبك والاولا منها ثلاثة - احدها الجواز ملطفاً يعطى طبع كلام الناص - والثاني
انح مطافاً لذلك التغير ونسب للشيخين - والثالث الفصل بين كوني المثال الخ - وبلا نيل
بد الجملة فالنح اولاً فالجواز لكونها حذو بمرئ المكسورة لوجهها مع معزها موضع المتعوس
لأنها حجة تامة في لاصل رها هو الذي نزل طهر الشارح كلام الناص لكونه احتراز

(وحظت في «مكسورة على الفعل» (وكرر لاهم اولاً) احدها منها حيث نجر

هـ وان كل ما جميع لدينا محضرون هـ
 وجاز اصلها بصحبا للامل نصير وان
 كلاً ما ليتهن (وتكرر الهم اذا ما تامل)
 لافرق بينهما وبين ان النافية ولهذا
 تسمى الهم الفارقة وقد مررت انها لا
 تاتي عند لاصل لعدم اليأس هـ فقيه هـ
 ملهيب مبيو به ان هذه الهم هي لام
 لا جداء وذهب الفارسي الى انها غيرا
 اجلبت للفرق ويظهر اثر الخلفي في
 نص قولهم طيه الصلاة والسلام قد ملنا
 ان كنت لومنا - فلي قارل يجب كسر
 ان وعلى العملي يجب فتحها (وربما
 استغنى عنها) اي من الهم (ان بنا)
 اي طهر (ما تامل اياه محمدا) على
 مرتبة اما لفظة كرام - ان الحق لا
 يعنى على ذي بصيرة - لو منوية كوله
 ان ابن اية العيم من مال ذلك
 وان - ان كانت كرام العبد
 والعمل ان لم يكن ناسيا - لا جداء
 زوكان وكاد يطن واخرها (فلا نفية)
 اي لا تجده (مالا بان حي) انخفضت
 من الله الى موصلا وان كان ماسسا
 بهن موصلا كذا نصير هـ وان يكاد
 ان يكونا ليزولك ما بهن هـ وان
 ط لك من الكاذبين هـ واكثر منه كونه
 - ص نصير هـ وان كانت لكثرة هـ وان
 كنت ليزول هـ وان يهودا اكثرهم
 شافس هـ من الشافس قوله - نلت
 نلت ان قلت لسلما - ولا يفتن هـ
 مع ان قام لاد وان قد لرد خلافا
 لحنس واكوفس واذا منه كونه لا
 نصير ولا نصير كونه هـ ان منه
 مع ان وان لاد نصير وان نصير
 لاد نصير هـ

ابن صغير (قولهم وان كل ما جميع لدينا محضرون) في تفسير الصولي وان محضرون
 النافية والهم هي الفارقة وما مزودة للتوكيد وقرا ابن عامر وعاصم وصحوة لنا بالعديد يعني
 لنا فتكون ان تافيت وجميع فعل يعني مقول طرف له او اسحرون (قولهم وان كلاً ما
 ليتهن) في تفسير الصولي الهم قارل لام القسم والنافية للتوكيد او بالتمس وما مزودة
 بينهما للصل وقرا ابن عامر وعاصم وصحوة لنا بالعديد على ان اصله من قطبت النون يما
 للادغم فاجتفت ثلاث ميمات فخطفت اولها وللتي لمن الذين يرفعهم ربك جواز اصلهم
 وقري لا بالثنتين اي جميعا كوله تعالى اكلنا هـ وان كلاً ما هـ على ان نافية ولما يعني
 لنا وقد قري به (قولهم ويظهر انر الخلفي الخ) يعني اصلا على هذا الخلفي المحافظة على
 الشروط السابقة في قوله - ولا يلي ذا الهم ما قد نفيا - على القول بكونه لام اجداء وجواز
 انضالها في اي علم من مير محافظة على ذلك على القول بالزيادة - هذا والخلف للذكور في
 الحديث للذكور وقع في القدم بين لاغش الصغير والفارسي ثم وقع في لاندلس بين ابن
 لاغش وابن ابي العافية قال لاندلسي وابن معلم المصري اللذان كانا في (قوله فعلى
 لاول يجب كسر ان) اي لتليق لام لا جداء العمل من العمل على الثاني يجب فتحها لطلب
 العامل والهم ليست حطلة بل فارقة لا في حالة الفتح اذ لا التباس بعد بل في حالة الكسر
 قبل دخول العامل الذي اتصى الفهم (قولهم كوله ان الحق لا يعني على ذي بصيرة)
 الغرنة الفطية فيه هي ان الخبر للشي لا تحصل طيه لام لا جداء كلاً في الصريح وفيه
 نظر فلان مثل هذا لا يقال فيه قرينة فطية اذ صغاره وجدان خبر مفلي نحو كما يكون مع
 الخففة يكون مع النافية وليس محصا بالخففة حتى يكون قرينة فطية طيه هـ وقيل القرينة
 الفطية فيه لا في الخبر فانه يبعد عنها ان يراد بان الشيء اذ او اراد بها ما ذكر لحي هـ
 بالانث لان فلي الشيء اقبلت وجرم طاهر ولو ذهب فذهب الى عكس ما ذكره فتكون
 معنوية في هذا والخففة فيما بعده لقوله انا ابن الخ لم يبد - ولا تصلى ان القرينة معنوية
 معها فليدير (قولهم وان كان ناسفا وهدته موصلا بها كثيرا) يشير الى ان الراد من الفطية
 التي عبر بها المصنف ها كالتمثيل وسرجه الكثرة للنافية للذود وان كانت في موضع اكثر
 منه في ظاهر كما ان الذود في موضع اورد منه في ظاهر والى ان غالبا نمت مربوط بقوله
 موصلا على انه نمت لمصدر محذوف ختم عليه ما يحد منه اي موصلا عالما او حال من صغير
 فكان لودا فيه لا من صغير فليبه وانم قد في لاندلس على ما رجم فليبه ولدا قال موصلا
 بها كتكرار على السارد منه لا على اسقاط الحرف لكثرة على السارد والى ان تليق بمعنى تعدد
 وهو بين منه والى ان حط الفتي ناك المسقة على ما مر اصلا والى ان عطوق العسرة ان
 العمل اذ لم يكن نسفا لم تعد موصلا من هذه اصلا عالما بل نادرا - ثم هذا الذود صارت
 لاسقاطها في نحو ان مودك اصل وان مبيت اوبه - ونفاه في نصير ان قلت لسلما
 فليبه ان التام لا كالي نسفا فليبه موصلا من هذه اصلا عالما اي كثر لا نادرا هـ هـ
 - ع - على في لغة نصير وان ناد ومنه هـ مر منته صيا نحو وان كنت - هذا تحديق
 تيمم لفتي تدفع له سكو نصير اي خلاها المصطوبين - وانم ان في كلام السارد تيمم هـ

الذي هو صميم المعاني (استمكن) بمعنى حلف من اللطيف وجوبا ونوب وجودة لا
ابها تصفه لانها حرف وايضا فهو صميم نصب وحماض الصب لا تحسكن

واما يبرز اسمها وهو غير صميم الدان في قوله
ظو انك في يوم الرعدة سالتني طلائك لم اجعل وانت مدني

وقوله يانك ربيع ويحيث مريح وانك حاك تكون الصلا

ضمورة (والخبر اجل جملة من بعد ان) نحو علت ان زيد قائم فلي محففة
من التثنية واسمها صميم الدان مصحوف وزيد قائم جملة في مريح وقع ضمها

تبيسه ان الغنجة اسم بالعل من المكسرة لان اهلها كلف عن مضيد
به المعنى او الامر والمكسرة لا تشبه الا لامر كعد فذلك اوردت ان الغنجة

المخففة يلقب عليها على وجه بين فيه الصف وذلك بان جعل اسمها مذكورا
لتكون بذلك مائة كلاءة وما يوجب مرتبها على المكسرة ان طلبها

تعمل فيه من جهة لاختصاص من جهة وصليتها بمصرها ولا تطلب المكسرة
ما تعمل فيه الا من جهة لاختصاص جعلت بالتثنية وبطل عملها بمفاتيح

اللقنوة (وان يكن) صدر الجملة الواقعة خبر ان اللقنوة المخففة (معا
يكن) ذلك الفعل (دعا) ولم يكن تصريفه متصلا بالاصح حيث دعا الله

بين ان ويثنه (بعد) نحو وطم ان قد صدقنا وقوله
جهدت بان قد خط ما هو كائن وانك تعمر ما تشاء ونشئت

(او طي) بلا او لم نحو وصيا ان لا تكون حرة و اجبص
يفدر طبع اده و اجبص ان لم يره اده (او حرف تقيس) نحو طم

ان يكون وقوله
واطم ضم لامه يفعه ان سوف ياتي كل ما نورا

(او ان) نحو وان لو استقاموا على الطريقة (وتليل) في كتب الفقه (دتر)
وان كل كثيرا في لسان العرب وانار بقوله فالاحسن الفصل ان انه ورد

والقائمة هذه بنوع واصل كقول
علوا في مولود قصدا قول ان ساليا باطم سول

ويوله اي زعيم يا قوم لقد انزلت من الزاج
ونصحت من موقن النسو من المعنى الى الصاح

ان نهبطن بلاد قسوم يرتعن من الطلح
اما اذا كانت جملة الخبر اسمها او صاية عليها جاد او دعا ولا نزل الى واصل

كما هو مفهوم الخبر من كلامه نحو واعر كرم ان الحمد لله رب العالمين و ان ليس للانسان الا ما امرى و والفاضة من نصيب
الله عليها (ونصحت كل ابسا) جملا على ان اللقنوة (فتوي) متصرفا وهو صميم الشأن كيرا وناياتا ابسا روى وهو غير مدرك

قللا كمصوب ان فس الاول قوله وروى مشرق البحر كان دودة حالي وقوله وروا توميا بوجه قسم كل طية تطول
وارق السلم حلي رواية متن وضع معا وعلى رواية الصب حد من الساع وفد عرفت انه لا يلزم في خبره عد حلي الاسم ان ين

جملة كما في ان بل يجوز ان يكون جملة كما في البيت الاول وان يكون مفردا كما في الثاني تبيسه ادا كل خبر كل الحقة حد
سبعة لم يصح الى واصل كما في البيت الاول وان كانت صليته وصلت بفد او لم نحو كل من تن بالاص وكبره لا يهولت
اصلا الى الخبر ب مذكورا كل قد الا خنثة لا يجوز تصغير لعل على اخطا لقائها واما كل ففتت فمطل وجوب نحو

بالمصنف في خرج السهل ثما للشيخ فاكبر حيث قال
ولا يكون الا بالحق المعنى فان كان صارا حلق ولا يقاس

طيه هذا والذي يكون الثاني ناسخا ما قرره ابن الحاجب
من انهم لما خرجوا من مصرها بدخلوا على القدر

اقرروا كونها من افعال التجندا والخبر طمورا الى بقاء
الرجع وهو من زواله بالكتابة ووجه اخرى المعنى

انه لشبه بالفاكيد لدلالته على الوقوع والمصير فيما
سعى دون الصراع بكي ان الصف المطلق النسخ

وجو مفيد بما لم يكن نائيا ولا مينا ولا حلة فلا تدخل
على ليس ولا على زال واخاتها ولا على دام (قوله

الذي هو صميم المعاني) تبع في هذا الشيخ ابن الحاجب
لكن قال الشيخ فاكبر ويحيى ان ينص الجواز بالعمل

في العمر مستوفيا غير مخصص بكونه صميم المعاني كما
زم بعض اصحابنا حتى اتكس مرده على غيره بل هو

اولى وقد قدر مبيوه ان يا ابراهيم قد صدقت
الرواية يانك وفي قوله كبت اليه ان لا تقول ذلك

بالرفع اي انك لا تقول (قوله) بمعنى حلف الي
يبرز ان المصنف المطلق استمكن على حلف بجهزا

ثانيا ومرتبه انه في غاية الظهور من جهة ان ان
حرف ولاستكان الحقيقي لا يكون فيها وان الصمير

صمير نصب ولا استكان حقيقة فيه (قوله) فالاحسن
الفصل اي الفرق بين المخففة والناسبة للصراع كذا

طال كنه لا يجرى في الفصل ولا لاصحتها لها كما
قال الشيخ لاني وما قاله بعض اللطيفين لا يدفعه عدد

التدوير (قوله) فلا تحتاج الى واصل اي لعدم التيسر
المخففة بالمصدرة جئت لكون المصدرة لا تقع في

عنه الواضع (قوله) وان يكون مفردا كما في الثاني اي
والصمير جئت للام لا للسان لانه لا ينصرف عن مفرد

كما هو مفهوم الخبر من كلامه نحو واعر كرم ان الحمد لله رب العالمين و ان ليس للانسان الا ما امرى و والفاضة من نصيب
الله عليها (ونصحت كل ابسا) جملا على ان اللقنوة (فتوي) متصرفا وهو صميم الشأن كيرا وناياتا ابسا روى وهو غير مدرك

قللا كمصوب ان فس الاول قوله وروى مشرق البحر كان دودة حالي وقوله وروا توميا بوجه قسم كل طية تطول
وارق السلم حلي رواية متن وضع معا وعلى رواية الصب حد من الساع وفد عرفت انه لا يلزم في خبره عد حلي الاسم ان ين

جملة كما في ان بل يجوز ان يكون جملة كما في البيت الاول وان يكون مفردا كما في الثاني تبيسه ادا كل خبر كل الحقة حد
سبعة لم يصح الى واصل كما في البيت الاول وان كانت صليته وصلت بفد او لم نحو كل من تن بالاص وكبره لا يهولت
اصلا الى الخبر ب مذكورا كل قد الا خنثة لا يجوز تصغير لعل على اخطا لقائها واما كل ففتت فمطل وجوب نحو

سيويه حتى لا مع الحلق وشبهه وانما يتوقفان في رشح الخبر
 لكن في شرح الحاشية لنعم لا ية الرمي ارتفاع خبر لا اذا لم يكن
 اسمها مينا حد جميع الضمة وان كان اسمها مينا قال سيويه
 ارتفعه يكون خبر الجدا ولا رجل مرفوع الجدل بالاجداه وذلك
 لانه لما صار الاسم الذي كان عربيا يسما مينا صار دخولا عليه
 سبب بناءه مع قرينه منها لسعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق
 بسببها امرها فيبقى على اصله من الرفع بالاجداه . هذا كلامه ولا
 يغنى انه طاهر في ان الخبر باق على رصفه لاصلي الذي كان
 له قبل لا الا ان يقول بان الاجدانية المذكورة اجدانية لا مع اسمها
 ومعنى تلك الامانة كونه بالاجدانية لا بقا فلن ابقي كلام الرمي
 على طاهره لم يحج لي ما ذكرنا في صيرة الدارج . وقال ابن
 حنبل الذي مندي ان سيويه يرى ان المركبة لا تصل في الاسم
 ايضا لان جزء العين لا يصل فيه . ولا تصلى ان مارتهم في بيان
 مذهب سيويه معطوف وان كان يغل عنه بحسب ما يفهم منه
 فليصير (قوله مع لا تركيب خمسة عشر) اعلم انه اخلاف من قال
 ببناء الاسم المركب مع لا قبل لتركبه بها تركيب خمسة عشر وقيل
 لخمسة عشر معنى من وكل وجهه . وقول الدارج تركيب خمسة عشر
 يشير الى ان طلة البناء التركيب قد قال خراج السبيل على قوله
 وركب معها وبني انه اشارة الى انه بني للتركيب وتصرفه به
 بان الطلة هي تمنع من الحرف يقطع بخلافه فطاهره معطوف لا
 ان يقيز ويصل الخار اليه على المصر به بان لا يراى من الاول
 في جود ادم مركب لا انه طلة البناء او قبل وانما الواو
 الياسة بمعنى او الاصله في ان هذا لا ينسب قوله بعد والحالة
 هذه تدبر (قوله اما للشي والجموع جمع سلامة لذكر فينيين)
 لا يصر انهم جعلوا التثنية تمنع منه الحرف لان ذلك فيما اذا
 طرقت عليه اما المحس فلا يراى في (قوله) وانما جمع السلامة
 لوث (في شرح السهل الشين لا يراى في نحو لا مسلمات اربعة
 مذهب . احدثا الكسر والثمن وهو مذهب ابن خروف والنق
 الكسر بك تنوين وهو مذهب لا كرين . والالف الفتح وهو مذهب
 الفاري والفرسي . والاربع حار الكسر والفتح من هو تنوين في
 الحائض . قال يرفع من صيغة الكسر والعن على الخلف في
 حركة لا رجل من فعل اها حركة اعراب قال هذا لا مسلمات
 بالكسر والثمن وث قال هي حركة بناء والاني يقول ادم بني

مع لا تركيب خمسة عشر (فاعلم) له من غير تنوين وهذه الفتحة
 فتحة بناء على الصحيح وانما بني والحالة هذه لخمسة حروف الجر
 لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سؤال سال بصح او
 غير سال قال هل من رجل في الدار وكان من الواجب ان يقال
 لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه لما جرى
 ذكر من في السؤال لفتحت منه في الجواب ففتحت قبل لا رجل
 في الدار ففتحت من ثني لذلك وبني على الحركة ايدانا مبرزين
 الياء وعلى الفتح لخمسة هذا اذا كان المفرد بالشي المذكور مير متى
 او مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كلا حول قوة) لا بالله وجمع
 التكسير هل لا طين لك اما للشي والجموع جمع سلامة لمخسر
 فببنيان على ما يسمونه وهو الياء كقوله

تمز علايين بالعيش صا ولكن لواء اللون تتابع

وقوله يحضر الناس لا بين ولا اءاها لا وقد هتتمه عورين
 ونعت المفرد الى انها عربيان وانما جمع السلامة لوث فيبقى
 على ما ينصب به وهو الكسر ويجوز ايضا فتحة ووجه ابن
 حنبل وقال النظم المنع اول وقد روي بالوجهين قوله
 ان السبب الذي يجد عواصمه وه لا ولا ذلك السب

وقوله لا يافت ولا حواء بناء على اثنين اني استيلاء اهل
 (والاني) وهو العطف مع مكر لا كتيه من لا حول ولا قوة الا بالله
 (اجعل مريحا) كقوله لا ابي ان تان ذلك ولا
 (او مصوبا) كقوله لا نسب ليم ولا حة . او مركبة كالاول
 فهو لا يبع منه ولا حة ولا سمعه . في فراهه امي عور واين
 كبير فان الرفع فانه على احد بناء اربعة طط على عمل لا مع
 اسمها فلي محتمل ومع لا يذاهد لا سيويه

وقد يتبادر قوله وفيه المراد (والفعل ان لم تنكره) صمد (احكامه بما
للمت ذي العمل الصالح) من جواز الرضخ والصب دون البيا كقوله - فلا ادب
واهدا على مولاى وابنه - بصبص ابن وبعوز رعد وبعص بلاء على الفتح واما ما حكاه
الاعشى من نحو لا رجل وامرأة يفتح غفظة وما ذكره في مغلوبه صلى لعل لا
قال لم يصلي ثمين - فيه نحو لا رجل يهد فيها - تنبيه - حكم البذل الصالح
لعل لا حكم التمسق بالصلوات نحو لا احد رجلا وامرأة فيها ولا احد رجلا وامرأة فيها
فان لم يصلي له تبين الرضخ نحو لا احد زيد وصورة فيها (واصله) هذه (مع صفة
استطعام - ما تستحق) من الاحكام (دون الاستطعام) على ما سبق ويانه واكثر ما
يكون ذلك اذا قصد بالاستطعام منها التبرع ولا نكار كقوله

الا طعن الا فرسان عاريت الا تجفركم حول التناقص
وقوله الا امرء ابن ولت عيشته واذنت بعصم بيده حسرم
وقيل ذلك اذا كان مجرد استطعام من الغي حتى ترحم الخلوبين انه غير واقع كقوله
الا استصار لسلي لم اجد اذا الاقي الذي لادته احبالي
اما اذا قصد بالاستطعام التبرع وهو كثير كقوله

الا عمر رلى استطاع وجوهه فيول ما املت يد التفلات
فهو الخليل وسيرويه ان الاله هذه بمنزلة امي فلا خير لها وبسرها ليت فلا يحور
مرامها صلها من اسمها ولا تاعلم اذا تكورت وحالها البرقي والبرد ولا هت لها
في البيت اذ لا يحسن كون استطاع خيرا او صفة وجوهه فاول بل يحور كون
استطاع خيرا مقدما وجوهه مبتدا ومغرا والحمة صفة تالية ولا خير هناك - تنبيه -
فاى الا لحد التنبيه وهي الاستفاحه - تدخل على الجملةين نحو - الا ان ارياه
الله لا حرف عليهم - الا ايم - يتبين ليس مصروفا عنهم - والمعرض والتقصيص
فخصص بالفعلية نحو - الا تحبين ان يغفر الله لكم - الا تقاتلون قوما نكثوا
ايمانهم - وقوله الا رجلا حراه الله حيرا يدل على مصداقه تبيست
ولست الاولى مركبة على لاطهر وفي الاخيرتين غلظ وكلامه في الكافية بفتح
بشرك (ويعاى في ذا الباب اسطاع الحرس) حوارا - د - ا - زيس ولورما عد
الحسين والطيبين (اذ المراد مع سقوطه طهر) بقرينة نحو - ولو ترى اذ امرجا فلا
موت - طاولا لا صبره وان خفي المراد وحيد ذكره صد الجمع ولا فرق بين الطرفين
وجوهه حال جاتم - و - ز - زعم حرفا صرمة - ولا كريم من اللؤلؤ مسوح
- تنبيه - ندر في هذا الباب حذف لاسم وابنه الجبر من ذلك قوله لا ملك
يودون لا باس عليك - اد - (خاتمة) اذا اضل فلا خسر او صحت - د - ل - وح
تكرار في نحو - لا يها غول ولا من بها يرمون - ت - قد من شعرة ماركته ومنه
لا شريح - ولا عربة - وجاه زيد لا حذق ولا اسفا وامان قوله

وانت امرؤ ما حلفت لعيرسا حينك لا منع وموتت فاحس
وقوله بكت حروما وانحرفت لم اذنت وانكنا ان لا اليا وجيت
قوله قهرت العدا لا مسيا بصبص ولكن بانواع الخداع والكسر

(قصد) صمد ابن صلي فيما اذا كانت الصلابة
معاملة وقال الصفة للبيئة المحافظة مصونة لا غير نحو
لا يجدكرم الحسب قال الرضى ولعله فاشها على صفة
الثاني لابي العموم صافته - قال وقال ان يفرق
بلي لا لو يثبوت المحافظة وجب الصب فلم لما
وقع صفة لا يثبوتها وبعوز في الصلابة بالبادية لا
الرضخ عند التكرار نحو لا ظلم رجل في الدار ولا ظلم
امرأة ظلم يرمه الصب لا وقع صفة لا يثبوت لا
(قوله وقد يتبادر اليه) وجه القول ان يجعل تعريف
المراد مسندا ذكرها والعهود قوله مفردا وقوله ليني
لان النبي مفرد وقد اريدك انه لا يجب في العهد
الذكرى السعد العنوان واما اخرج كلمة قد للتنبيه
على انه لا بد لصلته من الصيانة بان يرد يصب
المت ويرفع اذا فعل التثنية او اضى الاراد منه
او من الصوت ولا يصح كونه غير متاخر قد يعلم ان
الرضخ والصب في الصوت ايضا فاعلم المذكر
تجيبه لكلام الخارج لا رد له على ما رسم (قوله
حكم المت للفصل) اي في جواز الرضخ والصب
وامتناع البناء وعامة اعتنا كونه على نية تصكروا
العادل بينهما حاملز مقدر يمنع التركيب - هذا وحكم
عطف اليان حكم البذل - والوكيد ان كان لفظيا فالاولى
كونه على لفظ المؤكد مجزوا على التبيين وبعوز الرضخ
والصب ويشع تأكيد المبني ليني تأكيدا متويا
وعلى القول بجهوز بعض الرضخ لانه معرفة (قوله
ولا احد رجلا وامرأة فيها) الاولى ان يكون على البديلة
من صل اسم لا قبل حولها على مذهب من يبيح
واما ما قيل من انه على البديلة من مجموع محل لا
واسمها فلا يصح لان العمل الذي يتكرر حيث هو
لا بد منه ولا حركه من البذل منه فلا تصلح على الدل
فيكون الدل متبنا والعرض عليه غلطا مماثل (قوله
هذه) اي العنطة عمل ابن المعدي لها البلب كما هو
الظاهر (قوله اذ المراد مع اليم) قيل نصته اذا اولى
من نصته اذ التغطية لانها تزعم ظهور المراد في كل

تركيب : وانت خير بان نسمة اذا قوم ان الشرط فيه الشرع وليس كذلك
وانما هو الجواز فكما انما فيه قوله فان لم يظهر الخ تامل

(طن وأخواتها)

(قوله) تدمل بعد استيفاء فاعلمها على البعد والخير هذا مبني على رأي الجمهور
ولا قد زعم السهيلي انها مفعولها اجدت كطيت بدليل فنتت زيدا مفعول
مع احتاج زيد مفعول على التفسير وهو غير مراد قال وطامل على ذلك انهم
روا حذ لا تفعل جازة الترتك فيغند من مفعولها مودنا وغيره . اهـ . والتفسير
لاول وليس الثاني ما ترم به رجوع مفعولها الى اجدته وغير هذا فكيف

وفي شرح التسهيل للدرامي وبفعل على ذلك حسب ان زيدا قائم على غير
زيد وكلامه على رأي سيويه وفعل التفسير كسبوت الذين خرجوا وصبت
الذين ابرياء . قلت الخطب في جميعها سهل اما الاولان فمن خصائص هذه
الافعال ان تد ان ولي مد مفعولها التخط منها اجدت وعمر من حبث ان
الغويين مدد ومدد اليه وكل من ان ولي يصفه يعصمها صرحا يها او

باحدها نسر قوله . ثم الله انكر متذكرين . هـ لخص الناس ان يركروا
ان يقولوا ههنا هـ وهو شبه بالاختلاف بان يفعل بعد صي فلو جيء بالصدر
الصريح لم يكن بد من الخير واما لاخران فعلى ارتكك عرب من فاعل فان
مفعولها افعال التفسير تنفذ منها اجدت وعمر ففعل ثانيا على انهما يقال
الذين خرجوا اي هائل الى الخربة وبالحطب يفعولها فخرجوا مذهب التفسير
النزاهة ان لم يكن مطابقة وقصد اولها الم تر ان داني الحسين فاعل الجزئين

في وصف او اوصى هو او هي الماطلة على جمع احدهما وحصل لآخر كذا في
بعض خروج التسهيل (قوله او من الرأي) اي لاحد نسر رأي ابو حنيفة
حرمة كذا اي اعقده هذا وقد تقع المخرج في تعديتها من الرأي او بمعنى
اصاب ركنه الى واحد الصف والفارسي وقد زعم غيرها تعديتها لاثني فنتب

(قوله) وبمعنى الذين وهو قليل ذكر بعضهم ان اتصاله فيه مجاز فلا يركد
بالصدر لا يقال فنتت زيدا مفعولها كما لا يقال قال الماطلة قولاً لرفع التأكيد
الجاز . ونسب لاشتاذ ابو بكر بن ميمون البغدادي في كتاب تنقيح الظل الى ان

الطن بمعنى اليقين غير مفعول في اللسان ولا مفعول عليه في حكاية تن حكاة وقال
كما تباينا حكما وحدا تباينا الملاما وتعبيرا واما الذين يطون كامة فاما ذلك
لرجلهم وغوهم على ايائهم وحزمهم السلف على انفسهم حتى تعدوا بذلك
فقال القائل ما عافه الله ولا ائنه ولا كافر وقال تعالى . والذين يوترون ما
عافوا وطروهم وجلة هـ فندهم بالوجل ولا فاعل واما هـ ولما انهم مياصروا هـ
ماظن على باهر لرجاء الكثرة مع سادته البار القية لما خافوا من سعة رحمة
الله وسعة تقديمه للذنوب والحرام فلم يظلموا بمواضعها لكنهم طابا لها ساجد راجدين

(طن وأخواتها)

حذ لا تفعل تدمل بعد استيفاء فاعلمها على البعد
والخير ففعلها مفعولين وهي على نوعين افعال تلرب
سبت بذلك فليعلم سادتها بالقلب والافعال تفسير وقد
اشار الى الاول بقوله (اسبغ بقل انقلب جزوي اجدت)
يعني للجدد والخير (اي) بفعل القلب (رأي) بمعنى
لم وهو التكرير كقوله

رايت الله اكبر كل شيء مصولته واكرم جديا
وبمعنى لم وهو قليل وقد اجدهما في قوله تعالى هـ انهم
يرونه بعيدا ونراه قريبا هـ أي يظنونه ونفسه فابن
كانت بصيرة او من الرأي او بمعنى اصله وقده
تعدت الى واحد واما المحلية فاعلها (رأي) (خال) بمعنى
طن كقوله

اهالك ان لم تمش الطرف ذا موى

يسرك ما لا يسطع من الوجد

وبمعنى لم وهو قليل كقوله

فعلى الفواهي صهن وخطي لي اسم فلاذني هـ وهو اول
فان كانت بمعنى تكسر او طاع هي لازمة (علت)

بمعنى فنتت كقوله

عليك الباذل المعروف فانفتحت

اليك يي واجفلت الدوق والامل

وقوله عليك منانا فلتت بأمل

نذاك ولو طمأن فثان طاريا

وبمعنى فنتت وهو قليل نسر هـ فان مفعول من مراد هـ

فان كانت من قليل طم الرجل اذا اسفتت خفصر

الطام فهو اطم فهو لازمة واما التي بمعنى عرب

صتاف و (يحتا) بمعنى علم نسر هـ وان وجدنا اكرم

لفلسطين هـ وصدرها الوجدان كان بمعنى اصاب

تعدت الى واحد وصدرها الوجدان وان كانت بمعنى

استغنى او حزن او حاد فهو لازمة (طن) بمعنى

الرحال كقوله

طسك ان عبت للى الحرب صاليا

صوتت فمع كان هنا صرعا

وبمعنى الذين وهو قليل نسر

في قوله تعالى . وكذلك جفا لكل نبي مدوا من الجرمين . أي
 مينا لكل نبي مدوا فجعل بمعنى بين طلست اعرف هذا في اللغة
 واحط جوابه فثبت الى ابن الحسن فاجوبه بذلك فقال نعم
 هذا معروف في لغة العرب . وقيل العربي الحسي . بالنون .
 - جفا لهم نعيم الطريق فاسبحوا على بيت من ابراهيم حيث يمدوا .
 فمدت الى ابن عبد الرحمن فرفعه ذلك (قوله كسبا) اي
 متقاربة من صار احدث كان بالضعيف لا من صار بمعنى انضبل
 ولا تعدت الى واحد بنفسها والى الآخر بالمعنى . وفي البسيط
 ان مبر بمعنى انضبل متعدية الى واحد بنفسها وبالجار الى حاضر
 كثير ذلك الى مجمع كذا (قوله نوح جمل واتخذ) قيل الفرق بين
 تغييرهما انه في الثاني لا يتغير الفعل في نفسه ويعد عليه منه
 نحو تقول اتخذته حبيبا وصاحبا دون اتخذت الطين خزفا
 بخلافه في الاول كجملت الرجل علما . هذا وذكر ابن بدران في
 اتخذ انه لا يعملها الا متعدية لاثنين فانها بمعنى لاول . وقيل
 ابو علي وتعدى لواحد نحو . كقول المسكيت اتخذت بيتا .
 وفي البسيط تعدى لواحد بمعنى نحو . ما اتخذ الله من ولد
 له او اردنا ان نقتل لهما . واتخذت الخاتم اي لسته وبمعنى كل
 ذلك حتى الملائكة (قوله بعض الخ) يجوز ان يكون امرا نحو
 وحوز لالعام ولها مينا للجهول نحو حب قد اوزا ودلى كل
 القصد قصر الصلح على سابق حب وتعلم اي انه ينبغي ان يجعل
 التصور اصابيا اي بالاسم لهب وتعلم او حازيا والمصور مجموع
 الصلح والاعمال والى فالصلح يصكون اصابيا في نظر فلسفية نحو
 « فانظري اذا تاملين » او بصرة نحو « يا طرايا اركي له ما »
 « فانظر ما ذا ترى » « افلا يتطرون الى لابل كيف خلقت » .
 وفي ابرص نحو « فستصر ويمسرون بليك اللذين » وفي تفكر نحو
 « اولم تفكروا ما يصلحهم من جنة » . وفي سال نحو « بالاولين
 اياي نعم الدين » « جمال اياي نعم الالبامة » . وفي نحو نزع
 عما لا يوافق البلية ولا يغارها نحو « لنزع من كل شعرة ابرم
 اعد على الرحمن هنا » على مذهب يونس هذا ما ذهب اليه
 المصنف . وقيل ان صغور ولم يقبل من لالاعل اي افعال الاول
 وهي طعت وطست ونحوها ولم يقبل من غير افعال الاول اي الطر
 واسأل فالرا اطرتن زبد واسأل من صغور وكان الذي سوغ ذلك
 فيها كونهما سبب للام والام من افعال الطار فاحرى السب

اي اظنني و(سلم) بمعنى اطم كركله
 تعلم غلة النفس قهر مدوا فبالغ بلفظ في التعليل والمكر
 والكثير المهور لصلتها في ابن وصلها كركله
 قتل تعلم ان للسيد قوة ولا تعيها فانك قاتله
 وقوله . تعلم رسول الله انك مدركي . وفي حديث الدجال تعلموا
 ان بكم ليس بغر اي اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحسب ونحوه
 تعدت لواجد تعد بلان لك ان افعال الطار الذكورة على اربعة
 انواع . الاول ما يقيد في الخبر فيها وهو الثلاثة وقد وتعلم ودرى .
 والثاني ما يقيد فيه رجعا وهو حسد جمل وجها وهذ وزعم وهب .
 والثالث ما يرد للآخرين والغالب كونه للبين وهو اصاب راي وعلم .
 والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو لفتك لمن دخل
 وحسب . قتيبه . انما قال اعني راي في « انظره اينا منا بان افعال
 العلوي ليست كلها تصب لمفعول او منها ما لا يصب لمفعولا
 واحدا نحو عرف وفهم ومنها لانه نحو جين وحزن . وهذا غرور
 في النوع الثاني من افعال الارب وهي افعال الصير (والتي كبر)
 من كبر في الدلالة على التحويل نحو حمل واتخذ واتخذ ويحب
 وترك ود (ابص يا اصيب) بعد ان تستوي فاعيا (مبتدأ وخبرا)
 نحو . فسروا حل كصف ما كمل . ونحو . فبطلناه صلا متفروا .
 ونحو . واتخذ الله ابراهيم خليفا . وكركله . تعدت فرار ابراهيم دليلا .
 وما حكاه ابن الجارود من قولهم . وهي الله ذكرك . ونحو . وتركنا
 بعضهم يردد يروح في بعض . وقوله
 يرددته حتى اذا ما تركته لما الغم واستعن من المع خازبه
 ونحو . لو يرددنكم من بعد ايمانكم كذا . وقوله
 فرد شعري من السود مسحا ورد ورحمن النبي سيدا
 (وحسن بدناي) واد اطل العمل لط لا محذ (والافله) وهو
 اطله لط ويحذ (ذكر) من قبل حب) من افعال الخلوب
 وهو احد صفر هذا وذلك

لان هذه الافعال لا تؤثر فيما دخلت عليه .
 تأثير الفعل في المفعول لان متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص وإنما متناولها لأحداث التي تدخل عليها اسماء المفعولين والمفعولين فهي صيغة الفعل . يختلف افعال التعبير وإنما لم يدخل الصليق ولا الفاعل حب وتعلم وان كانا قليبين نصف شعبهما بأفعال الثواب من حيث لزيم صيغة الامر كما ادخل اليه بقوله (ولا امر حب قد الزما) كذا (تعلم) الزما من مجهول فيه صير صير يمد على حب نائب من الفاعل والالف للطلاق ولا امر نصب للمفعولين والجملة خبر المبتدأ وهو حب (واغتر المسمى) وهو المصارع (ولا امر واسم الفاعل واسم المفعول وللصدر (من سولما) أي سوى حب وتعلم من افعال الياء (ليجل كلما له) أي للعاصي (زكن) أي ظم من احكام من نصب مفعولين هما في لاصل مجدا وحس نحو اظن زيدا قائما هذا ظا ظن زيدا قائما واماطا زيدا قائما وصوت يرجل مطنون اية قائما واصبحى طك زيدا قائما ومن حواز لاله في العلي وتايعة على ما ستره (وجوز لاله لا) حال (لا بد) بالفل بل في حال توسطه او تاخره وصلى ذلك بياض صير - لا بد ان يتوسط الفعل بين المفعولين ولا لاله والامال حينئذ سواء كبره - شيك اظن مع المطنين - يروى يرفح ربح على انه فاعل شيك أي احزنك واماط لغو وبصبه على انه مفعول اول لاطن وشيك للمفعول الثاني عدم الثانية ان ياحمر منها والافعال حينئذ ارجح بقوله آت اللوت تملون فلا ير حكم من لظي المجرى اسطرلم

مجرى المسبب (قوله لان هذه الافعال) أي التي قبل حب وتعلم لا تؤثر فيما دخلت عليه وما للمفعول تأثير الفعل في المفعول وهو ان يؤثر الفعل في ذاته نحو ضرب زيد ضربا فان الفعل وهو ضرب اثر في ذات مبركها هو مظهر ودم تاثيرها المذكور لان متناولها أي متعلقها وان كان في الظاهر هو الأشخاص لانها مدلول مفعولها الاول لكنه ليس هو كذلك في الحقيقة بل هو لأحداث التي تدخل عليها للمفعول الثانية وهي اسماء الفاعلين والمفعولين وحينئذ تم انفعالها من درجة الافعال فهي صيغة الفعل غير قويته فيمكن الفعلها وتاييعها وحذا بمصطفى المبال الصير فلا تأثيرا فيما دخلت عليه تأثير الفعل فيما في المفعول لان متناولها في الحقيقة لا يخصص فهي قويته الفعل فلا يمكن فعلها منه الفاعل او تاييعا (قوله وهو المصارع) أي لا السفة المصهية لان صوفها من لائم ولا فعل تعجب ولا افعال تعجيل لعدم صرفها من الفعل الثاني (قوله من سولما) يان اغتر فهو حطى بمحذوف حال منها مؤكدة قصد منها بيان دفع ان يروى صم غير المسمى على طاعة ويصحب به الحكم السابق على ان النصف ليس من التتم الربيع في تجارة الافعال تنبيه (قوله بل في حال توسطه او تاخره) قال الشيخ لا يجر في عرح التعجيل وتجار التوسيط مع التوسط والتاخر شرطان لافعال لا تدخل لأم فاجدها على لاسم فموزود قائم طنت وزود طنت فتم يتبع لافعال وان لا يفي العامل نحو زيدا مطلقا لم اظن وزودا لم اظن مطلقا فيتم العكس نظير انباء الكثر على الظن والعلم المئين ولا يد قوله - وما افعال لديها منك تدبر - لاسط الثاني على ما بد افعال - هذا كلامه - ولا يغني فساد قوله لاسط الثاني الخ (قوله يروى يرفح ربح) جاز لاله في الفعل المتوسط بين الفعل والظاهر هو مذهب الأصريته وروى الكوفيته وجوبه قيل ولاول هو الصحيح وبه ورد السماع بشهادة البيت ونوعيا منع ان متجك فعل ومفعول بل صان وصلى اليه فعل رفع الربع فتشجك ابداء خبره ومع الماطنين والعمال لتوسطه بين مفعوليه علمي وهو جائز بلا قبح وعلى نصبه فتشجك نصب بفتحة مقدرة على انه مفعول مقدم - قال الشيخ لا يجر الذي يقصبه الفيلس منع لافعال لكونه مرتبا على كون الجزئين كانا ابداء وحسرا وليس هذا كذلك لسم لاجداه باسم تقدمه فعل واقع صير (قوله الثالثة ان يتقدم اليه) ادخال هذه الصورة تحت قوله لا في لاجداه في عي انه محل لاجداه والتقدم في قوله لا بدوا وما تقدمنا على لاجداه المعيني أي ان العامل لم يتقدمه شيء اصلا وهو بني تنبيه بعد بقوله وما افعال وقوله أي رابت اليه تامل (قوله ولافعال حينئذ ارجح ويمل واجب) في التعجيل وبعض أي لاله في نحو متى طنت زيد قائم وفي بعض حروجه قالوا ولم يذكر سببويه في ابن تظن زيدا مطلقا لافعال وحذا محدد الخارج بها ذكره - وبطل يصح من التلهم اذا كان لم التوكيد تعين لاله او حرف استفهام تعين لافعال او غيرهما وصلى عمل الفعل فيه ولم يجعل مفعولا له بل للخبر فالتجاء او جعل مفعولا له امضع لاله افرقع الفعل في لاجداه ولحصر (قوله ولا يجوز ادع التقدم) وجه بلى تصدير العامل اية لافعال به ولاعداد عليه ولافعال يافره وانما ترجح او وجه في متى طنت زيدا قائما لفرجه ما لم يسبقه شيء وانما ترجح لاله في نحو - آت اللوت تملون - لعنف العامل بالتاخر وانما تتواويا

لما لانه ان يتقدم عليها ولا يتدنا به بل يتقدم عليه شيء نحو متى طنت زيدا قائما ولافعال حينئذ ارجح ويمل في نحو ارجح ولا يجوز الفاعل للتقدم علما للكوبين والاختص

في نفس - شيئا ان ربح الطائفتين - لان صف
العامل بالحيث سوية مائة لا يجده له (قوله)
وانو صوير الثاني او لا (اجدا) الاول اجازة للمصنف
احصاها والثاني عليه سيويه وقد رجع الاول بانه ابداه
لعمل العامل من وجهين يحل في الثاني فانه ابداه
له مالا قط - قال الشيخ كاكير وكفى النظر ترجيح
قول سيويه لكثرة جوعهم الى اللقي - فيها اختاره
حذف حرف تركيد لا صل فيه لظن ولا موضع له
من لا عرب وفيما حكاه المؤلف حذف معمول على
وحذف غير معمول لولي وايضا فهو مهم مفسر في معنى
القياس البائدة كما لم يحذف بعد وب وباب نعم
والفانزع مع ان حذف احد حرفي طي تفرقة غاية
في التدوير - والى ان تقول ان حذف حرف التوكيد
لا ينبغي لسانه الحذف والتوكيد في الجملة وحذف
المعمول اولي ليصير ماله دليلا عليه وقد حذف
الصير الميم المفسر كثيرا في باب ان اللفظة والذى
هو في غاية التدوير حذف المعمول الغير صير السان
لكون الثاني بعد الحذف مفسر المصنف فيكون هذا
كلا حذف (قوله السابق) لا ينبغي ان هذا الصنيع
يستدعي ان يكون لس جهلا قول المصنف في ما من
لصناعة الصنع للمصنف تدبر (قوله في جواب
قسم الن) هي طريقة للكوفيين واختيار ام صغور
والذي عليه البصريون خلافه وصح (قوله او لا م
جواب قسم) المطلق منه مجموع القسم وجوابه لا
الجواب فقط واما طلت الام العامل في القسم مع انها
مضافة منه كونه موكدا للجواب فكان مع كنه
واحد (قوله ولما طلوا ان لبتراء) فرق بين حالت
الطليق والحالة التي قبلها فيما لا امر في لفظة
قبل الطليق كذا من العمل قبل الصليق للصيرين
وبعد لبتاء (قوله في خبرا الام) استظهر ان لاسم
ومعول الخبر كذلك (قوله ان لالتاء سبيله) قد
وجد سببه الخوازم اي بالظن للذات وان عرض له
ما يقتضي الوجدان كما في نص زد قتم طي ملك

وانو صير الثاني) ليكون هو المعمول الاول والخودان جملة في مرجع المعمول
الثاني (او) انو (لام اجدا) فتكون المسألة من باب الصليق (في مرجع المسألة
ما تقدم)

كقولهم ارجو وأمل ان تذنون مرتبها وما الحال لدينا منك تنوول
وقوله كذلك لايت حتى صار من علقني لقي رأيت ملكا الشيعة لالاب
فعل الاول التذير لخاله ورايته اي الشان وعلى الثاني لملك ولايتنا فالعمل
مائل على التدوير من ثم يميز ان يكون ما في البيت من باب لالتاء لعدم
ما في الاول واني في الثاني على الفعل لكن لا رجع خلافا كما عرفت فالمعمل على
ما سبق اولي (والنزم البطي) من العمل في اللط اذا وقع الفعل قبل شيء له
الصدر كما اذا وقع (قبل في) ما (النافية نصه) لقد طلت ما حولا يطلعون
(واس ولا) النافيتين في جواب قسم مطلق او مقدر نصو طلت والله ان زيد قام
وطلت ان زيد قام وطلت والله ان زيد في الدار ولا عمرو وطلت لا زيد في
الدار ولا عمرو (لام اجدا) لا م جواب (قسم كذا) نصه ولقد طلوا ان
اقتراه وكقولهم ولقد طلت لثنتين متبى ان الدنيا لا تليش سهاها
(لاستطاع ذا) المحكم (له انتم) سواك كان بالجر نصه وان ادري اقرب
لم بعيد ما تريدون - لم بالاسم سواك كان لاسم مبتدا نصه لنتلم اي الخريجين
لصبي - ولعلنا اينما اشد عذابا - ام خيرا نصو طلت متى السفر لم مصافنا
اليه للجدنا نصو طلت اي من زد ام فعلته نحو - وينعلم الذين طلوا اي
مطلب يغفلون - فاني نصب على المصدر بما بعده اي يغفلون مغفلا اي انقلاب
وليس مصوبا بما قبله لان استطاع له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله - تبينات
اول اذا كان الواقع بين الطليق والطن غير صليق نصو طلت زيدا من هو جاز
نصه وهو لا جاز لكونه غير مستطعم به ولا حلف الى مستطعم به وجاز ايضا
رضه لانه المستطعم منه في المعنى وهذا خيه بقوله ان احدا لا يقول ذلك فاحدا
هذا لا يستعمل الا بعد نفي وجا قد وقع نيل الغنى لانه والصير في لا يقول
شيء واحد في المعنى - الثاني من الملعول ايضا لعل نحو - وان ادري لعله
تحتكم - ذكر ذلك ابو علي في التذكرة ولو التولية كقولهم

وقد علم لا قرام لو ان حاتما ارد ثلثة اثال كان له وفو وان التي في خبرها
الام نصو طلت ان زيدا لنام ذكر ذلك جماعة من الفارغة والطاهر والعلق
انما هو اللام لا ان لا ان ابن الخمار حكى في بعض كتبه انه يميز طلت ان
زدنا قائم بلكم مع عدم اللام وان ذلك ملحق بسيويه فعلى هذا المطلق ان
الثالث قد عرفت ان لالتاء سبيله هذ وجد سببه الخوازم

من ان المصدر لا يعمل في مقدم (قوله والصلق سيله الوجوب)
ولو ي ان التي في خبرها اللام على القول به (قوله على عمل قوله
ما البكا) اي ويقدر له اي لوصلت فعولا فانما اي ولا موصلة
الطب اي لا يلايه اي (قوله اخذا من الامة الملقاة) اي التي فقد
زوجها او اساء عقرتها او نحو ذلك (قوله لعم مران الخ) ذكر
الرعي ان الفرق بين طم اذا كانت بمعنى الطم ولذا كانت بمعنى
مرف اختيارا للعرف غير مستحب لافرق وهم بخصوص احد المتساويين
في المعنى يحكم المصنف على الآخر . وذكر غيره ان الفرق هو ان الاول
تصلق بصفة الشيء كملت زيدا فالقما اي مرفت صفة زيدا .
والثانية تصلق بذات الشيء نحو طمت زيدا اي مرفت ذاته .
وفي الخاطريات لاني الفصح ابن حي قلت لاني على قال سيبويه
اذا كانت طمت بمعنى مرفت مديت الى مفعول واحد واذا كانت
بمعنى العلم مديت الى مفعولين فما الفرق فقال لا اعلم لاحتسابا فرقا
محصلا والذي يندعي في ذلك ان مرفت معناها العلم الموصول اليه من
جهة الشاعر والمجرب بدلالة ادركت وطمت معناها العلم الواسل اليه
من موجهة الشاعر والمجرب ويدل على ذلك في مرفت قوله تعالى
« يعرف الصرون بسيماهم » والسماة تدرك الشاعر والمجرب قلت
له افصح ان يقال مرفت ما كان مدهه في اللفظ انتكرت وطمت ما
كان مدهه في اللفظ جهلت لان لا تكسر قد يصام العلم والمجهول لا يصام
العلم ولان المجهول يكون في اللفظ قط ولا تكار باللسان وان وصف
الطب به كقولنا اسكره فليكن كما هو او كين لانكار باللسان دلالة على
ان المعرفة بالشاعر قتال هذا صحيح . هذا كلامه (قوله في غير ما
يتمدى فيه) ان نسب بكلمة فيه ان يجعل موقع كلمة ما التركيب اي
في غير التركيب الذي يمدى فيه الى مفعولين وبلا طر للمعنى ان
يجعل موقعها المعاني التي على استعمالها في المعاني المأخوذة للمعاني التي
تندى بها المفعول لانه لم يسد ذلك التركيب وانما من المعاني التي
لا تندى بها الى مفعولين كما لا يمدى على الادراك (قوله بملأها)
اي قانها مع عدم ضمها للمفعول لا يضر جازا من الطبيعة غالبا .
واما عام اذا انتفت شفعه الطائفة فمن غير الغالب هذا هو المطروح
عليه الكلام وقبل بملأها اي اذا ضبا فعولا واحدا فانها لا
يضر جازا عن الطبيعة فلا بد طام اذا انتفت شفعه الطائفة فانه لازم
تدبر (قوله من لا حكام) اي لا حكامه والصلق يكونه مخصوصا
بافعال العلوب على ما تقدم مع كونها ليست من الافعال التي اجتمعت

بأنفال

والصلق موجه للوجوب وان الثاني لا عمل له البتة والصلق عامل
في الجمل حتى يميز اللطف بالصلب على العمل كقوله
وما كنت ادري قبل مرة ما البكا ولا موصلة القلب حتى تولت
يروي يصيب موصلة بالكسر طفا على عمل قوله ما البكا ووجه
تميمه قيل ان العامل ملقى في اللفظ عامل في العمل فهو عامل
لا عامل نفسي ملقا اخذا من الامة الملقاة التي لا موصلة ولا
مطلقة ولهذا قال ابن الجعاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة في هذا
القلب لهذا المعنى « الرابع قد لحن باصاال العلوب في الصلوق
افعال فيروا نوره » فليظروا اي اركى طعنا « فحسرو وبسروين
باينكم الملقون » او لم يفكروا ما يصلحهم من جهة « يدلون
ايمن ييم الدين » ويستنبطون الحق هو « ومنه ما حكاه سيبويه
من قولهم اما ترى اي يرق ما هنا (لعم مران وطنهم » تدية
لواحد مازعه) نوره والله اخبركم من يكون امهاتكم لا تعلمون
ذمها اي لا تعرفون وتعمل سرق مالي وكنت زيدا اي اتهمته
واسم المفعول منه « الذين وطنين مال الله تعالى » وما هو على الغيب
بطنين اي بمتهم وقد نهيت على استعمال بليتة افعال التاروب
في غير ما يتمدى فيه الى مفعولين كما وايت وانما خص هو علم
وطن بالتدبير لانها لاصل اذ غرما لا يصعب للمفعولين الا اذا
كان بعداها واجعا وهذا عند عدم نصب للمفعول يخرج من
الطائفة غالبا بصلهاها (واي) التي صدوها (الرويا) وهي الخلة
(ام) التي انصب (ما لعمراء طائب معولين من قبل امي) اي
انصب ما موصول منه انتهى في موضع نصب مفعول لائم وطالب
خزل من عام واري ملحق بالتم ولعلها ملحق بانتمى وكذلك من
قبل والتدبير انصب لئلا ياتي مصدرها الرويا الذي انصب لعم
هذه الى مفعولين من لا حكام وذلك لانها ملحقها من حيث لا يدرك
بالجس اليائس قول الشاعر

ابوحش يترقى وطلقى وصار وآتة السـ
ارفعه ومعنى حتى اذا ما تجلى الليل وانصرف انصرفا
اذا انا كاذبي يجري لورد الى آل عام يدرك بـ
فهم من لوام مفعول اول ورفعي مفعول ثان وانما قيد بقوله طالب
مفعولين من قبل

باعتبار الطلب في التطبيق (قوله تعالى يحدد أنه أحال له الخ) أنت خير بلن علم هذا لا خلاف
يكني فيه مجرد قوله طالب مطعون فيكون قوله من قبل مستنداً لك أن يقال يكني في ثبوت
السك للجمهور لثبوت النص أو يقال أنه إشارة إلى أن قوله من قبل حال ثانية من علم لفتية على
عدم لافله في رأي يصفاه عدمه في علم كما يستفاد من التطبيق فيها من حالة عدم التطبيق في علم
بكونه طالب مطعون لأن المراد الطلب في اللفظ كما هو المتبادر لكنه لا يتناسب قول الفاعل سابقاً
ولعلم مطعون وكذلك من قبل لأن يقال وكذلك أي في مطلق لا يرتبط لا التطبيق لا مطلقاً
في هذا الباب أي يغفل فيه فأنه يجوز حذف للمفعول فيه بلا دليل كما سيلقي وحذف
فصلته لجز والفرق أن المفعول في هذا الباب إما مبتدأ أو خبر وهو ركن ولا كذلك فيه إنما
هو لغوية الفائدة (قوله بلا دليل) مربوط بقوله سقوط أي سقوط ما ذكر من غير دليل لا
يجوز والمراد بلا دليل أصلاً كما هو ظاهر إذ لو كان معه دليل ولو غيباً لكان حذفاً اختصاراً
لا اختصاراً كما هو المنوع . وما قيل أي بلا دليل ظاهر ولا مخالف لا بد له من دليل دفع
بطلان تعليله لا معنى للغوية فيه تأمل (قوله ويسمى اختصاراً) قال ابن عديم جرت
عادة الضومين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واختصاراً يريدون بالاختصار الحذف للدليل
وبالاختصار الحذف لغير دليل ويضافون نحو : كلاً وأغريباً أي أوتقوا هذين الصليين وقول العرب
فيما يصدى لآتين عن غير ثمن أي يكن منه خيلة والتحقق أن يقال أنه يخلق الفرض
بالأحاطة لمجرد وقوع الفعل من غير ثمن أو أنه وقع عليه فجاءه بمصدرة مستنداً إلى
فضل كونه تلم فيقال حصل حريق أو نهب وتارة بالأحاطة بمجرد إيقاع الفعل الفعل فيقتصر
طبيعاً ولا يذكر المفعول ولا يترى إذ لا يربى كالباب ولا يسمى محذوفاً لأن الفعل ينزل لهذا
الغرض منزلة ما لا مفعول له ومنه . وبني الذي يصح ويصير . . حل يستوي الذين
يسلمون والذين لا يسلمون . . وكلاً وأغريباً ولا تسرفوا . . وإذا رأيت ثم . . إذ للخي ربي
الذي يعمل لأحياء ولأمواته وحل يستوي من وصف بالعلم وتن يتطير منه العلم وأوتقوا
لكل والغرب وذروا لأسمي وإذا حصلت منك روية حالك وتارة بقصد استناد الفعل إلى
فعله وتعليقه بفعله فيذكر المفعول نحو . . لا تأكلوا الرمي . . ولا تأكلوا الرمي . . وتقول
ما أحسن زيدا وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو . . ما يدعك ربك وما فلا .
وقد يكن في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم فيجوز تقديره نحو . . لهذا الذي بهت الله
رسولاً . . وكلا وعد الله الحنفي . . وما شيئاً حيث يستباح . . إلى حد كانه . . وأهين عليه بان
هذا وإن كان حسناً في نفسه لك أنه لا يحسن الترجاه في اللفظ الضمير لكونه ماحطاً
بأياها كما لا يخفى . كذا قيل . ولحق أنه غير حق لأن ماحط الباني ليس إلا مجرد أن ذلك
الحال يصح تلك الخصوصية . وإما أن كذا مفعول أو فاعل يذكر أو يدور ولا ولا ماحط ضمير
تأمل (قوله في الإجماع) عل بلن الحذف حيث حذف بعض الكلمات وأبقاه بعضها لأن
مضمون المفعولين هو المفعول به حقيقة . . ومن أمثال ما يصح على منع حذفها عما (قوله
من يسمع يخل) أي صد عن يفسر يخل يقع منه خيلة لا يخل مسبوحة صدقاً (قوله
صلا ومعنى) هذا ما للصمير وقيل صلا عط قيل يخلق ويخلق على لأول دون الباني (قوله

تلا يحدد أنه أحال له علم العلمانية
فإن قلت ليس في قوله الرويا من على
المراد في الرويا تتصل مصدره لراي
مطلقاً حلية كانت أو عقيمة قلت
إذالباب والمفعول كونه صدراً للعلمية
(ولا تهرحنا) في هذا الباب (بلا دليل
سقوط مفعولين أو مفعول) ويسمى اختصاراً
إما الثاني فيالاختصار وفي لأول وهو
حذفها عما اختصاراً خلق من خبره
والأخلف للنع مطلقاً كما هو ظاهر الملاحق
العلم ومن لا كثرين الجواز مطلقاً تسكاً
بغيره . أمده علم القريب فهو يرى .
ويطمع من السوء . . وقولهم
تن يسمع يخل ومن لا علم الجواز في
أفعال الفن دون أفعال العلم أما حذفها
لدليل ويسمى اختصاراً فجاءت أفعالنا
نحو . . أين عراكهم الذين حكمهم تومسون .
وقوله . . بلي كلب أم بليته سنة
قرى حكم عارا علي وتكتب
وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف
فمنه ابن كلون وأجازته الجمهور من
ذلك والمخالف لأول قوله تعالى . . ولا
يحصن الذين يظنون بما آتاهم الله
من فضله وخيرا لهم . . في قراءة يحصن
بالياء . . وآخر المخوف أي ولا يحصن
الذين يظنون ما يظنون به من خيرا
لهم ومنه والمخالف الثاني قوله
ولقد فرت فلا تطغي فيه
من يزلته صاحب المكم
أي لا تطغي فيه وأما مني (وصكطان)
صلا ومعنى (أجل)

جوزاء (تقول) صارع قال الجوزاء للخطيب فاستجب
 به ففعلين ان وليه مستهتما به من حروف او اسم
 (ولم يفتعل) منه (بغير طرف او كطرف) وهو الجوزاء
 والمجوز (او صل) اي مصبول (وان يبعثني) في
 المذكورات (اصلت بحمل) فمن ذلك اي حيث لا
 فصل فوله علم تقول الريح ينقل ما تنقل
 اذا انما لم يلحق اذ الخيل كوت
 وفوله متى تقول الفرس الرواسما
 يذنين لم قلم وقاسما
 ومنه مع الفصل بالطرف قوله
 اجد بعد تقول الدار جاسته
 فعلي بهم لم تقول الجعد معجوما
 ومنه مع الفصل بالمصوب قوله
 اجهلا تقول بني لربي لمر ابيك لم معجما
 فان قد حرم من هذه الاربعة تعين رفع الجزئين على
 الحكاية نحو قال زيد صرو مطلق ويقول زيد صرو
 مطلق وانت تقول زيد مطلق وانت تقول زيد
 مطلق * تنبيه * زاد السهيلي شرطاً * اخر وهو ان لا
 يصدى بالالف نحو اتقول لزيد صرو مطلق وزاد في
 الصهيل ان يكون حاصراً وفي شرحه ان يكون مصدراً
 به الحال هذا كله في غير لغة سليم واجري القول
 كقول طائفا اي وار مع فقد الشرط المذكورة (منه)
 سليم نحو دل ذا ملحا) وفوله
 قالت وكنت رجلاً طفيماً هذا امر الله اسرايما
 * تنبيه * على هذه الالف تعين ان بعد قلت ونبيه
 ومنه قوله اذا قلت اي اتب اهل بادة
 وصحت بها هذه الالف بالمعسر
 * خلاصة * قد عرفت ان القول انما يصيب المتكلمين
 حيث تضمن معنى الظن ولا فهو وفروعه مما يتعدى
 الى واحد ومفعوله اما مفرد وهو في توكيد مفرد في معنى
 الجملة نحو قلت شعراً وضابطه وحدها مفرد براد به
 مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم اي يطلق عليه هذا
 الاسم ولو كان مبنياً للفاعل لمصب ابراهيم خلافاً لمن منع
 هذا النوع ومن اجازة ابن خروف والبرصيري واما
 جملة فتكى به فتكون في موضع مفعوله والله اعلم

جوزاء) يريد ان طاهر الصغير يلجأ الى الجوزاء لان ميته افضل حقيقة فيه والبراد
 الجوزاء وفي الصهيل وتجزى ان لم يدم (قوله صارع قال البير) اي البراد من
 تقول كونه صارعاً مدحاً جهه الخطيب اسم من ان يكون الخطيب واحداً او
 حتى او مجعلاً لا خصوص الواحد كما قد يجرم وكنت من كونه حالياً او مستقراً
 مع انه يبعد من ذلك لان المصنف صرح في الصهيل بشرط المحصور على ما
 سباني (قوله وفي شرحه ان يكون مصدراً به الحال) قد يجرم انه مطوف
 على ما في الصهيل فيصطط عليه زاد فيهم منه انه شرط ماخر مشايير للمصور
 وليس كذلك بل هو مستأنف اي في شرحه ياتنا لهذا الشرط ان يكون مصدراً
 به الحال فيكون تكميلاً له ويأتنا للبراد منه . وقال الشيخ لا يمر لم يذكره غيره
 فيما اعلم ويظهر انه غير شرط دليل عليه مستغنياً في قوله

اما الرجل فدون بعد فان

على تعلق متى جعول . وتعب بان لا نسلم قلن به بل بتبعها فالفصل المجمع
 والظن حالي اذ ليس الغرض متى تعلق في اللصون ان المدار تصبها . وفي الصريح
 فيه نظر لان تقول على هذا يكون خبر مستهتما منه فلا يكون مالم لا تعد
 على استهتماً وظني انه غير صحيح فانهم ما شرطوا في عمل الظن ان يكون مستهتماً
 منه بل كونه بعد الاستهتماً شرط منه قال المصنف ... ان وليه * مستهتماً به ...
 وفي التوضيح وكونه بعد استهتماً . وفي الصهيل صارع الخطيب الحاضر بعد
 استهتماً الا ان لا تصف ان ذلك لا يصح للمصنف لاختلافه بل لا بد من احد
 صريح من كلام ضميم بل قال ابن حنبل ان المتراجمين لا استهتماً يقتضي ان يكون
 مستغنياً لكنه مبني على ان الشرط كونه مستهتماً منه لا كونه بعد استهتماً فليجاء
 (قوله حيث تضمن معنى الظن) طاهر ولو دد سباً لانه ادخل حكمة صلا
 ومعنى فيما تقدم ولا مخالفة بينه وبين ما تقدم في المطلق المعسر بقوله واو مع
 فقد شرطوا للاذكرة التي هي ان وليه التي وهو لا ياسب الصهيل له سابقاً بقوله
 . قالت وكنت رجلاً طفيماً . الطاهر في ارادة الحكاية منه الا ان يمنع ظهور الحكاية
 فيه ويدي انه لظن وقد يناسبه وكنت رجلاً طفيماً الا انه لا يلائم الحكاية
 التي يذكرونها في معنى البيت (قوله خلافاً لمن منع هذا النوع) اي ويبول
 نحو * يقال له ابراهيم * يا ابراهيم (قوله فتكى به) يقتضي اخبار كونها
 مطلقاً بها في غير هذا الكلام وهو كذلك الا انه لم كان ماصياً يقتضي ان ذلك
 اللفظ في الزمن الماضي وان كان امراً او حاضراً يقتضي ان يكون الناطق به في
 فترة فلان عكس معنى الفاعل كما ندم في مؤه . فقال مجد الى وهو ضميم مدلو
 به حكمه الياءه *



(اعلم وارى)

(قوله مطلقا) يحصل ان يرتبط بقوله وما لمفعول
ملت فله وان يرتبط بقوله والثاني والثالث ايضا حقا
فقط وان يرتبط بهما معا فعلى الاول يكون ردا على تن
منع ذلك مطلقا وعلى الثاني عليه وعلى تن شرط لجوار
الاعاء والتطيق يكون العامل في هذا الجلب مبنيا
للمفعول ليكون بدوئت طشت في القطع في نصب
مفعولين فقط ولهما على الثالث جو ظاهر (قوله ويجوز
حذفه اختصارا الخ) قال عبد العزيز بن جمعة بن
زيد الوصلي من كلام بغداد احد ماصري الشيخ
لاخير ما نصه ولاظهر منع حذفى الاول كونه مطلقا
معنى ولادائه الى اللبس في نحو املت زيدا صرا
مطلقا واجازه بعض كونه صلتا (قوله واعلمته الخبر)
الفتيل به دون غيره تلويحا بالانزيا بالمثل المصوح
لارد على تن قال ان لم بمعنى حرف نفعها لاكتين
بالصحيح لا بالهمز - قال الشافعي وما السماع في
العتدي فكثير وذكر املة منها لم الخبر واظنه اياه
اقوله ومن تطيق ارى عن الثاني الخ منع ان
يكون ذلك ضم الوجه والصريح الاول بسند ابا
ها طيبة والماني بسند ان الجملة في تاويل صدر
مفعول لاري والتقدير ارفي كيفية احداثك (قوله
نبا لصرا الخ) اما نبا فقد المجعها بالهم وارى واما انبا
فقد زادها ابو علي والجرجاني وغيرهما وصرح المصراوي
بلن سيبويه زادها ايضا واما اخبر وخبر فقد زادها
العراق واما حدث فقد زادها الكوفيون ولم يذكر قدما
الجرميين هذه الثلاثة لاواخر وقد اوجدها صاحب
التميز وجماعة اخرين (قوله لضعفها معناه) تنبع
في ذلك الشيخ لاير فانه قال وتن الحق هذه لاصال
بالهم وليس لان الهمزة والضعف فيها للعلل ان لم
ملت نيا وخبر وهن محذوفات بمعنى عام وانما هو من
باب الضمين اي ان كلا من تلك اللفظا معهن معنى
اعلم فمفعول معالته - وقال المصنف في شرح السهل
ان اولى من ذلك معنى من نصب نيا واخواته لثلاثة

(اعلم وارى)

(الى ثلاثة) من الثلاث (ارى وعلما) كاصيين الى مفعولين (معا اذا) دخلت
عليهما مرة الفعل و(سارا ارى واعلم) لان هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي
فيصدي بها الى مفعول كان فاعلم قبل فيصير صديدا ان كان لازما نحو جلس زيد
واجلس زيدا ويؤاد مفعولا ان كان صديدا نحو ليس زيد جنة واليست زيدا
جنة ورايت الحق غالبا وراي الله الحق غالبا وملت الصدق ناعما واعلمني الله
الصدق ناعما (وما) حقي (للمفعول ملت) ورايت من احكام (مطلقا) للثاني
والثالث من مفاعيل اعلم وارى (ايضا حقا) فيجوز حذفهما مع اختصارا اجماعا
وفي حلى احدهما اختصارا ما سبق ويمنع حذف احدهما انصارا لاجتماعه وفي
حذفهما مع اختصارا للثاني السابق ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو مرور
املت زيدا فاعلم ومنه البركة اعلم الله مع الاكابر وقوله

وانت اراي الله انعم مخلص وارى مستكفي واسمع واهب
وكذلك يعلى الفعل بهما نحو املت زيدا لعمرو قائم ورايت حالدا بكر مطلق
واما للفعل الاول فلا يجوز تطيق الفعل منه ولا الغاية ويجوز حذفه اختصارا
او اختصارا (واين تنديا) اي راي وطم (لواحد بلا هـ) بان كانت راي بصريته
وظم عرفانية (ملائين به) اي بالهمز (توصلا) لما عرفت فمفعول اريت زيدا
اللال واعلمه الخبر (والثاني منهما) اي من مذين المفعولين (كثاني اتي) مفعولي
(كسا) وبابه من كل فعل يصدى الى مفعولين ليس اسلمها البتة والخبر نحو
كسوت زيدا جنة واعلمه درهما (مير) اي الثاني من مذين للمفعولين (به)
اي بالثاني من مفعولي بلف كسا (ي كل حكم ذو انسا) اي ذو افتداه فينتفع
ان يصير به من الاول ويجوز لاقتصار عليه وعلى الاول ويمنع الاضافة نعم يستحق
من الملاقاة التطيق فان ارى واعلم مذين يلفان من الثاني لان اعلم فليته وارى
وان كانت بصريته فهي ماحقة بالعاطية في ذلك ومن تطيق ارى من الثاني قوله
تعالى و رب ارفي كيف تصي الوقي (وكاى السابق) القدي الى ثلاثة مفاعيل
فيما عرفت من للاحكام (ابا) و(اخيرا) و(حدث) و(ابا) و(كذلك خبرا)
لصحتها معناه كقوله ثبت زهرة الساعات كلها تقوي الى غرائب لاقتصار
وكقوله وما عليك اذا خبرتني دنفا رضى بطلت يوما ان تؤدبني
او تمنع ما تسألون فمن حذمنوة لم علينا الولا
وامت قيسا ولم المسمد كما ضميا خبر اهل البسقي
وخبرت سؤدة الغنم من جنة فاقبلت من ابي بمصر او دما
كقوله تنبيه - دخول همزة الف والهمزة على الفعل للمفعول متعابلي بالنسبة الى ما ينشأ
منه فدخل الهمزة على الفعل بجمله صديدا الى مفعول لم يكن صديدا اليه بولتها
وصعود المفعول بجمله قاصرا من مفعول كان صديدا اليه قبل الصوغ فاعلم لا
يصدى ان دخلت عليه همزة الفعل تدى الى واحد ولادني الى ثلاثة اذا صح
للمفعول سار صديدا الى اثنين وذو لاثين يصير متعدبا الى واحد وذو الواحد

ان يحصل الثاني على نزع الخاص كما في دأيت التصريح كما في قول يحيى نبت زيدا مصصرا عليه وكما قال سيبويه في نبت عبد الله والثالث حال ويرجع ذلك كونه حلا على ما ثبت وجو التوجه وإن فيه سلامة من التعمين الذي هو خلاف الأصل (قوله لمحي باب طين) أي يصدى لما يصدى له كما هو صريح السوابق واللاحق وإما حذف أحدهما انحصارا فليس دأيت ما يفسر بكمه ها وإن كان هو الجواز (قوله أجاز لأخض) وأما ابن السراج فخطأ له غير أنه لا سماع لهما يصحكان به وإنما أحصا في ذلك على التماس (قوله لمجاز ان) يقال البست زيدا صرا ثوبا) أي على فرس ان يكون قبل الهمة صديدا لائنين فلان التثنية يكتفي الفرس كما قلنا . ولا تصح ان لا يولى التثنية بأكسيت زيدا صرا جيت لأنه الذي قبل الهمة يصدى لائنين ويها لثلاثة كامل وكذلك في شرح الكافية للماغذ هذا منه فذلك تفسيف لا أكسيت بالبست فليبه هذه العبارة وهو ضعيف لأن العدى بالهمز فرع العدى بالتقدير إلى ثلاثة فبصل عليه صمد بالهمزة وتضعيته أن لا يتصل لم ورأى إلى ثلاثة غير أنه ورد قبل مصصرا عليه وقد وافق لأخض على منع أكسيت زيدا صرا ثوبا .

(باب الفاعل)

(قوله الذي اسند إليه) الاختيار التصير بالذي اسند إليه من الخبر به ليبرز فاعل الفعل لا تخافي في نسر المرب والمراد من لسانك منه المتبادر للمفسر بسم كلة إلى أخرى على وجه يزيد ويرجع له ما يقتضي أنه لا فائدة فيدخل عرب زيد ولم يصب وإن قام زيد قائم عمرو وإن قام زيد وتخرج سائر الفاعيل إذ لا اسناد فيها بالعي المذكور ولا يفرغ فاعل الوصف وتصح فأنها آتة إلى لسان المذكور كما يغير إليه قوله أو موزل به . وما قيل اسند أي نسب ورط اصطلاحا فدخل بضمير لسان بالنسبة والربط زيد في أو موزل ولم يصب زيد لتعلق النسبة والربط فيها ويبدل اصطلاح خرجت للفاعل فأنها تسمى فيه صاخلت لا منصوبا إليها غير صاخلة إليه مع ما فيه من التقييد الذي لا دليل عليه وأما تلك القضية في الاصطلاح مع أنه لم يصرح بها أحد من أهل الاصطلاح والمراد من الربط الربط لاصلي الذي هو المتبادر لأن لا يلفظ عند تمام التورية يجب حلها على المتبادر لانياسي في التصريف فتخرج سائر التوابع حتى البذل لأنها وإن اسند إليها عامل صحيحها طامرا كما هو الخبر على ما هو الظاهر كما يأتي لكن ليس أصليا بل تبعاً للفاعل مثلا . فما قيل فخرج من التوابع الضبط بالمعروف لأنه لسانه إلى التابع لا في فيه لكن تبعاً وأما بنية التوابع فلا اسناد فيها حتى البذل إذ عامله مقدر غير صحيح ووجه من ذلك أن يصر لسانه بطلق الربط بقرينة أو موزل به ويبدل بكونه فلا واسطة كما هو المتبادر فيتلول اسناد المصدر لفاعله وتصح أيضاً ويخرج ربط الفاعيل والتوابع بأسرها وعليه أيضا لا يتم ذلك القيل وأما عامل فيه الفعل فيدخل بقرله أو موزل به . فما قيل دخل بقرلنا اسند إليه فعل باختيار مدلوله فاعل شبه الفعل وهم كيف وقد قال الفارح وذكر أو موزل به لا دخال للفاعل للسند إليه سفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه . ومعنى أصالة الصيغة أن لا تكون موصولة من خبرها كما هو المتبادر فيدخل عهد وتصح باختيار ما فيه من الفتح فالتكون أو بكسرتين ونحو ذلك فإن كل صيغة من ذلك أصلية لأنها لفات كما

يصبر غير حصد فإن كان الصوغ للغير من باب علم لمحي باب طين وإن كان من باب طين لمحي باب طين وكلمة صوغ للغير في ذلك الطلوع . حسنة . أجاز لأخض أن يعامل غير علم ورعى من لمراتهما التلبية الثانية معاملة في النقل إلى ثلاثة بالهمزة فيقال على مذهبه أظنت زيدا صرا فاصلا وكذلك أصحبت وأخلت وأزمت ومذجه في ذلك ضعيف لأن المتعدي بالهمزة فرع العدى بالتقدير ليس في اتصال صمد إلى ثلاثة فيصل عليه صمد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا يغلط لم ورعى إلى ثلاثة لكن ورد السماع بتعليقها فغير وجوب أن لا يقاس عليهما ولا يصعد اتصالهما إلا ما سمع ولو ساع التماس على العلم ورعى لمجاز ان يقال البست زيدا صرا ثوبا وهذا لا يجوز إجماعا والله اعلم

(العامل)

(العامل) في عرف النحاة هو (الذي) اسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو موزل به (كموزع)

هو مجهول حتى في ظهور الذهب ويخرج النبي للمفعول لانه معلول عن غيره وليس واحدا من ذلك فيندفع ما قيل انه يخرج منه زيد مثلا في قولك شهد زيد بفتح فسكون او كسرتين ومن زيد كذلك لان الفعل حيث لا اسمي الصيغة ولا يحتاج للجواب بان للولد باسلي الصيغة ما لم يقع فيه تصرف خاص فليأمل (قوله الفعل والصفة) ادرج ذلك للتبسيط على ان اقل زيد ومنه الفتي في عبارة المصنف قسم واحد وهو قسم الفعل ومنه اوجهه قسم اخر وهو قسم الصفة فصحت التفتية بقوله عروفي فيندفع ان التفتية لا تصح لان للرفعت ثلاثة وانما لم يقرأ بصيغة الجمع لكون المفرد ليس علما ولا صفة (قوله) يفعل الاسم الصحيح كما مثل والمجول به) يتبادر منه ان الافعال لا يخرج عنها وهو منعت جهور البصرية ومخالفة علم والمطلب وجعلة كقوله فاجازيا ان يقع الامل جملة فليته نحو يصحني تعلم وطهر لي اقام زيد لم هدد نكسا بقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الانثى ليستجته حتى حين وقوله

وما راعيني الا يسير بشرطة ويعهدي به قينا يلفن بكسر

وقوله فان كان لا يروى حتى تردى الى غاري لا اخالك راعيا

وربط الفراء وجماعة كون العامل مضافا لكون الجملة يعطى نحو طهر لي اقام زيد لم هدد وفي التفتية وفيه نظر لان اداة الصلح بان تكون مفعلة بل تكون مجبوزة وكيف يعطى الفعل عما هو كالمجوز منه قال ويؤدي ان المسألة صحيحة لكن مع الاستعمال خالصة وعلى ان الاستناد الى معاني محدثي لا الى الجملة التي تر ان التي طهر لي جواب امل زيد اي جواب قول العامل ذلك ولا بد من تقديره دفعا للدافع اذ ظهور الشئ مضاف للاستعمال التخصي

الجملة - اذ - وفي شرح المصنف للتسهيل ان الافعال يكون غير اسم كقوله

ما صر تطلب وائل اهوريسا لم يلبث حيث ظلم العهران

قال ولذا قالت السند اليه دون الاسم السند اليه وقد يحصل كلام الشارح على هذا الكلام تقدير (قوله والتبعية بالفعل اليه) يريد انه لما جعل نائب فاعل اسند شخص الفعل ومنه مول به اي خصوص الاول به خرج الجندا لان الذي اسند اليه اذا كان الخبر فليسا يستند الى صيرر الاسم السابق او الظاهر المنس به ثم يستند اليه وكذا اذا كان مشتقا يعبه الفعل وليس كذلك فاعل الفعل ولا فاعل شبهه . قال الرصيصي في الفصل الفاعل هو ما كان السند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه . قال الشيخ ابن الجاحظ في شرحه له لم يتصور على السند اليه من فعل او شبهه حذوا من ايراد مثل زيد علم فانه مستند اليه وليس فاعلا فعال مقدما عليه اخرجا لذلك وهو في الحقيقة غير لان زيد في قوله لم يستند اليه الفعل او شبهه

وانما اسند اليه الفعل مع ما اسند اليه بالفعل او شبهه مستند الى ما هو موفر وهو الضمير وما جميعا مستندا هذا كلامه . ومن ما قال في تعريفه في السهل فارغوني التفتية السالكية على الطول ومن زمن ان الخبر او الصفة هو مرفوع وحده بدون فاعله فذلك لا يارمه من له سمت في علم الاخر (قوله وبالنسب اسم كان) اي فانه اسند اليه فعل وهو كان في الظاهر وان كان في الحقيقة الدائم هو السند الى زيد وكان للقييد بالرمض الماض وذلك كافي في بيان فائدة هذا العيد ولذلك اطلق عليه (تكملة) انه فاعل فاعله واليرمين ماعلا مجازا وبذلك ان من اجاز حتى

الفعل والصفة من قولك (اف) زيد

منه ووجهه نعم الفتي) فكل من زيد والفتي فاعل لانه اسند اليه فعل لم اسمي الصيغة الا ان الاول مصروف والثاني جامد ووجهه فاعل لانه اسند اليه مول بالفعل للذكر وهو منير فالتفتية اسند اليه فعل يفعل الاسم الصحيح كما مثل والاول به نحو - او لم يتكلم انا انزلنا . والتبسيط بالفعل يخرج الجندا وبالنسب نحو اسم كان وباسلي الصيغة الناقب من الفاعل وذكر او مول به لاندخال الفاعل للسند اليه صفة كعما فعل او مصدر او اسم فعل او ظرف او شبهه . تبينه . للفاعل احكام اعطى النظم منها بالتفصيل البص وسذكر الباقي

اسم نحو من قبل الرجل لمرأته الجدة
لو بين أو إليه الزائدتين نحو أن تكونا
ما جاءتا من غير ولا نفعه ونحو
وكني بالله هبدا وقوله
ألم يأتيك ولا تلبس

وما لاقت لبن بني زياد
ويسمى حينئذ بالرفع على صفة حتى
يجوز في تابعه الجر صلا على اللفظ
والرفع صلا على الجمل نحو ما جاءني
من رجل كريم وكريم وما جاءني من رجل
ولا امرأة ولا امرأة فإن كل اللطيف معرفة
تعين فصح نحو ما جاءني من جد ولا
زيد لأن خبر الجر الفاعل بمن أن يكون
مذكور بعد نفي أو هبده الثاني كونه
عدة لا يجوز حذفه لأن الفعل وفاعله
كجبري كلمة لا يصفى بأحد من الآخر
وأجاز الكسائي حذفه تسكا بقوله
فلن كان لا يرويك حتى تردى

إلى نظري لا أحملك لهما
وأوله المجهول على أن التقدير فإن كان
هو أي ما نصح عليه من السلامة الدلت
ويجب تأخير من راعاه فلن وجد ما
طاعوه تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل
سيرا مستترا وكون القدم إما مبدأ كما
في نحو زيد قام وأما فاعلا متخوف الفاعل
كما في نحو وإن أحد من المؤمنين
استجارك ويجوز لامرأان في نحو إشر
بهودنا وه الضم قطع وه ولا وجه
الاعية لا يبنى في باب الاعتعال إلى
هذا الدلت لأخا بهوله (وبعد عمل)
أي وبهيه (بطل) فاعل متدا حيزوي
الطرف قبله أي حسب أن يكون الفاعل
بعد الفعل (فان طهر) في اللفظ نحو قام
زيد والريديان قاما (هو) دالت (ولاً)
أي وإن لا يظهر في اللفظ ضمير أي هو

الفاعل اسعد بما فيه حلق اسم كان بهذا إنما يحتاج إليه على لأحवाल الأول في لسانه لا على
لأحवाल الثاني لأوجه تذكر وما قيل أن كان مستند إلى القيام المفهوم من قاما لا إلى زيد فصح
بين (قوله الأول الرفع) وجه اعتبار الرفع بلي الفاعل أقوى من المفعول لعدم استغناء عنه
والصمة أقوى كونها من الؤر التي هي أقوى فاتها أصح مخرجها وكل ما صافى صلب وقوي فاعلي
الأقوى للأقوى ولا مذهب للأصنف وبأن الفاعل أقل وجها إذ لا طاعين لفعل بطلان المفعول
ما صليت الفضة الخفيفة للمفعول الكثير والصمة الثقيلة للفاعل العليل ليكثر ما يفتح ويقال ما
يستقل وبأن الفاعل مقدم على المفعول والصمة أول الحركة فاعلياً (قوله) وقد يجر لفظه
بإضافة الخ النسبة في هذا وإن كانت تعديدية لآ أنها استدلالية في المثال لا ليلولة المصدر للفعل
هذا يحتاج إليه على لأحवाल الأول في استدلالية الأول هذا وقد ذكرنا أمرين توسع بهما العبارة
للؤل بلي الجار المصطفى مارا تذكر (قوله حيد) أي حين إذ حر من أو بإله الزائدتين
بدل على ذلك ما بعده (قوله لأن الفعل وفاعله كجبري كلمة) ربما يقتضي منع حذف الفعل مع
أنه حازف كما سياتي فالأولى في التعبير لأن الفاعل كسرة من فطه وبذلك مر أبو القاه في
الباب وإن حتى في سر الصناعة وابن الخليل في الصليقة وابن حنبل في المنفي كما تقدم
وقد رجع الفارح إلى هذه العبارة في شرحه - والله تأنيث تلي المص - وقد يقال إن هذا
بقتضي ذلك أيضاً فإنه إذا كان زيد من موب زيد منزل منزلة شاه فكذا لا يسوغ
حذف زيد لأنه كانه بقي هو بدون حذف الباء كذا لا يسوغ حذف الفعل وإبقاء الفاعل لأنه
لا يباله الباء بدون هو وهو لفظ . قال أجب بأن علل التزم لا يلزم المراد - قيل ذلك في
العبارة لأخرى أيضاً وحيد يكون تنويع الفارح في التعبير إشارة إلى وحدة المأك . وأما الطويل
بلا يلزم تمام العرض بنفسه ففيه ظن بين (قوله) وبعد فعل فاعل (المراد من الفعل كالفعل لا لفظ
المرعوت كما هو المعلم وعدم التصرص لشبه الفعل لأنه مطيح أن فيه الشيء متجذب إليه
وقوله سابقا... متيرا وجهه... - ولأنه لم يلزم لأدلة بائتر لأحكام ولذا قال الفارح
وشبهه . ومن قال المراد الفعل العربي فقد وم لأنه المعنى الذي هو المحدث والكلام في اللفظ
وتقدير مفهوم فعل مع عدم الضرورة إليه وما يتناول نحو لفظ حدث وألف فعل فاعل (قوله)
فان طهر) أي الفاعل لأصطلاحه لأن الكلام فيه كما لا يخفى لا في الفاعل المعنوي مع أنه
لا يصح حيد... ولا ضمير استمر - إذ يصير المعنى ولا يظهر الفاعل المعنوي ضمير استمر
هو بين البطلان هو ذلك أي ولا يصح لتقدير مسر يدل على ذلك ولا يظهر في اللفظ
محتاج إلى أن يقال هو ضمير استمر وترتب الجرأة على الشرط بأما لأنه كثير وإن يكذبك
فقد كذبت رسل من قبلك . وحيد يصح الحكم السابق وهو - وبعد فعل فاعل . فانه
وإن كان قضية مهملة لكن يحصل على الكلمة لا تكون الكوة تم في ثالث بل لأنه ذكر
الشيخ الرئيس أن بناء أن مهملة الطم لا ت فاعل . دفع أيام الدارين . بقى أنه لا
بد لصدي تلك الكلية من تقييد الفعل بالمطالب الفاعل أخرج المتكيف والتي للفعل ليخرج
الشيء للكمب والوارد من الظهور وأو حكما لينزل الحذف لطفه تصريه (قوله) كجبري
ككلمة) أي والفعل المصدر والفاعل المعجز ولذلك قيل ولا يصح تدمم إليه (قوله) وأحرار

واولهم الجسرين على ان فيها بيتا مملوكا الخيم
والجسر فيها يكون او يوجد ويؤيد وقيل صهوة وقد
روى عطفاً الرفع على ما ذكرنا والنصب على المصدر
اي تعني فيها والخص بدل اجمال من الجمال
(يوجد الفعل) من مائة الفية والجمع (اذا ما اسندوا
لاثنين) كمال الشهيدان ويغز الشهيدان (او جمع
كفار الشهدا) ويغز الشهداء وفازت الهندات وتغوز
الهندات هذه اللغة المشهورة (وقد يقال) على لغة
قلية (سعدا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وسعدوا)
الصعود ويسعدون الصعود ويسعدون الهندات ويسعدون
الهندات ومن ذلك قوله - قول غزل المازني بلسه
وقد اسند بعد وصم
حاتم واوس لندنفا صنت عطابك يا ابن عبد العزيز
وقوله تصورك قوبى فاعترزت بهرم
ولو انهم خذواك كعت ذليلا
وقوله ياومرنى في اشتره الفيل لى قوبى فكلهم يمدل
وقوله وايس الغزالي الفيل لاح بارهجي
فامر عن بلخندوا برامهر
ويصر من هذه اللغة باغة الكوفي البرافيت وطهايا حمل
النظم قوله عليه السلام والسلم - يصاحبون فيكم ملائكة
بالليل وملائكة بنهار - اخرجه مالك في الموطا ثم قال
لكنني اتول في حديث مالك ان الربا في مائة اعمار
لانهم حديث مختصر رواه الربا طولاً مبرداً قتل ان
له ملائكة يجاقبون فيكم وحكي بعض القويين انها
لغة طوع وبصمهم انها لغة اترشوة (والفعل) على
هذه اللغة ليس سننا لهذه لاخرى بل هو الطاهر
بعد (سند) وهذه احرف ثالثة على تسمية الفاعل وجمعه
كما دلت الشافى قامت هذه على تانيه الفاعل ومن
القويين من يعمل ما ورد من ذلك على انه خبر
مقدم وسندا موخر ومنهم من يجعله على ابدال الطاهر
من المصدر وكذا الخليل غير متع فيما سمع من غير
اصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من
ذلك على لا بدال او الرفع والماجر لان لاية الماخذ
منهم هذا العمل انفعرا على ان قوما من العرب يحيطون

الكوفيين تقدم الفاعل (لعل وجه هذا الجزاء عدم مع انه يجزي الى التيسر
الفاعل بالبدل ان هذا ليس كالبس كالبس كون مرجعه الفاعل قطعاً لاتحاد المعنى على
كل حال ليس كالبس الذي في صوب موسى عيسى (قوله وقيل صهوة) كان
وجه حكاية قيل وتأخيره ان ابن السيد ذكر ان الجسرين لا يميزون تقدم
الفاعل في ثمر ولا نحو فقد تفرقت النور عن الجسرين في النظم (قوله
بدل المفعول) قد رد ما يلزمه عند احواله حمل لاؤل من نحو الجسر المنقوع عن
صغير الجدا حين يصير التركيب هكذا اي هي كائن للهي الجمال ويؤيد فانه
يفترق في التابع ما لا يفترق في الفروع وفيه انه ليس لاراد من لاجل ذلك كما
يأتى في بابها وانه لو اهل كان التركيب هكذا اي هي كائن للهي الجمال في
حال كونه ويؤيد وليس فيه ما ذكر (قوله ويوجد الفعل) مظهر الوجه ولم تنبه
على ذلك المصارع كتحالف بالتبعية في نظيره فانه قال ما جاء وبعد فعل (قوله
لاثنين) مير به دون الفاعل ليعلم ان المراد خصوص الفاعل لا مطلقاً وليس
كذلك ومن هنا يعلم انه لم يرد خصوص الجمع لا مطلقاً اي (قوله) وقد
يقال ان (قوله) قال سيويه واعلم ان من العرب من يقول صريرتي قوتك فضيها هذا
بالهاء التي يطهرونها في قالت فلانة فكأنهم ارادوا ان يصحوا للجمع علامة كما
يجوز للعرب مائة ثم قال على لغة قليلة - وقال السهيلي البت في كتب
الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرتها وحيثها وارود وانما كثر فعل
هذا يكون تعليل الظاهر لما بقى نسباً بالظر للغة صهيرو العرب (قوله نسباً
حاتم الى) هذا لان احكام نائب الفاعل لهذا اسماها الفاعل لا انه اخذها بالناية
(قوله اكوف البرافيت) العدول من النور لئلا يرتل البرافيت منزلة جميع
الذكور (قوله ملولا) اي زيادة ان ملائكة على ما انصرف اليه الرازي
في الاختصار وهو وجه قبيح فيكم ملائكة بالليل بمجرد اي من مائة الجمع لان الربا
حينئذ صغير عائد للملائكة لا احرف وملائكة بالليل بالظاهر تفصيل
للاجمال الذي في ملائكة في صدر الحديث (قوله كما دلت اللغة الخ) فروع
لغة المجهول بين الشبية والجمع وبين التانيث حيث الحوا مائة التانيث دون
علامتي الشبة والجمع بانه لو قيل فاما الحواك وانما اخوتك وقص نرتك لوم
ان لاسم الطاهر متدا موخر وما قبله فعل وفاعل مقدم وكذا الوصف ولا كذلك
علامة التانيث اذ لا تقع ضميراً حتى تليس - هذا وقد اخذ البئر الدملعي من
اجراه غير المجهول تلك العلامات بحرى التانيث انه ينبغي لامل تلك اللغة ترك
العلامه اذا قالوا قلم الجيم اخواك حوازا واذا قالوا ما قلم لا اخواك وحوا كما
يأمل الكل في علامة التانيث الحقيقي (قوله ووصى الي) فترجع على قوله اتقوا
الخ (قوله لانها لو كانت اسماء) اي عند هؤلاء للتصديق اي لاية الاخير عنهم
هذا العمل بديل ما قبله لزم اما وجوب ابدال لا بدال ويكون العمل

هذه لاخرى علامت للشبية والجمع وذلك بدو منهم على ان من العرب من يلزم مع تغيير لاسم الطاهر لاسم في نمل لاين والروي في
عمل جمع الذكر والين في صل جمع الوث فيوص ان تكون هذه حيلة حرفاً وقد لزم للدلالة على الشبية والجمع كما اشرت انما
للا لالة على التانيث لانها لو كانت اسماء لزم اما وجوب ابدال او التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللام بالمتانق (ويضع الفاعل

لا كحل ز يدي جوليستن قرا) اذا جعل
 التقدير قرا زيد ومنه وثن سالمين تن
 خلق السموات والارض ليعزل الله في
 خلقهم الله او مقرر صكرارة ابن عامر
 وصحته به سجع له فيها بالقدو والاصل
 رجاله وقرائة ابن كبير وكذلك يحيى
 اليك والى الذين من قبلك الله وقرأة
 بعضهم و زين لكثير من المشركين قتل
 اولادهم شركائهم و قوله
 ليك يزيد صارع المحصورة
 ومغيب ما طلع المواتح
 بينه لافعال للعلول والاسماء المذكورة
 رفع بالغايات لافعال محدودة كانه قيل
 من يسبح ومن يحيى ومن زينه ومن
 يبيكه فقول يسبح رجال ويحيى الله
 ورينه شركائهم ويبيكه صارع وهذا
 اول من تقدير هذه الموصفات اخبار
 مبدآت محدودة لاحصاء التقدير الاول
 بها رجسه اما لاية الاولى فليترت فيما
 ببيها هو و ثن سالمين تن خلق
 السموات والارض ليعزل خلقهم المزين
 العليم وفيما هو على طريقته هو و قال تن
 يحيى العظم ويحيى ريم فل يحيا الذي
 انشأها اول مرة و صالت تن اباك
 هذا قال بنو العليم الخبير واما اليواق
 فبالرواية لاخرى وحى روايت البشلة
 للفاعل تم في غير ما ذكر يكون الحامل
 على الذي اولى لان للبتدا حين الخبير
 فالخليف عن الثابت فيكون الحذف
 كلا حثف بمحلى الفعل فانه غير
 الفاعل او اجيب به نفى كوله
 تجلوت حتى قيل لم يبر طيه
 من الوجد حتى قلت بل اعلم الوجد اي
 بل مراد اعلم الوجد او استمره فعل قبله
 كوله استقى لالة علوت الوادي وجوه كل ملت غلدي كل اجش حالك العواد اي سفلنا كل اجش

استند مرتين بجهة او التقديم والتأخير ويكون الفصل اسند مرة واحدة واما اسناد الفعل مرتين مرة
 الى تلك الصغار مرة الى لاسمائه مبدع في غير تبيحة وبيان التزم انها اذا كانت اسما لا
 يمكن فيها غير ذلك والآن باطل بتسوية اتفاقا منهم اما القسم الثاني مظهر واما الاول فانه لم
 تبق حيث لا يفس العرب مخالفة لغيره بل الكل على لغة واحدة مع انهم اتفقوا على ان هذا
 لفعل لبعض العرب ليس في هذا تقرير نفيس فتدبره حتى التدبر اسلم ما وقفا فيه (قوله)
 ومنه وثن سالمين ضله من لان حقيقته الاستفهام انما هي هند فرض ان يسألوا بالفعل
 على ما حق السعد ولا يبره بما اختاره السيد في حواشي الطول كما فعل بعض النظمين لانه
 لا يناسب ما وجه به قول الفارح لاني فيما يشهها وقوله بعد وفيما هو على طريقته تدبر
 (قوله هذه الموصفات اخبار مبدآت محدودة) ليس قوله محدودة نحا لمبدآت بل لاخبار
 والاشارة الى لافعال ومعنى كون تلك لافعال مرفوعة انها مع فواعلها في محل رفع فاعلى هذا اي
 جعل المحذوفات افعالا والمذكورات فاعلا اولى من جعل تلك المحذوفات اخبارا والمذكورات
 مبدآت وكان في العبارة افعالا من الناسخ والاصل اولى من تقدير اي جعل هذه الموصفات
 مبدآت اخبار محدودة والذاتي لذلك حتى لم تبق العبارة على طبعها ان كلام لاية في هذا
 العلم هو ان المذكور اما على او مبتدا على المعنى ولا تغدر مبدآت محدودة لاخبار لان
 يكون غرض الفارح لاشارة الى انه يجهز ان يكن ايضا خبرا فليشمل (قوله لاحصاء التقدير الخ)
 قيل اولى منه ان يبال بمصطلح المطابقة كون جملة السؤال قضية حقيقة وان كانت اسبة صورية
 لان قوله تن قلم اصله افلم زيد ما عمرو الخ ورد بانته لو كان التقدير اقلم زيد الخ لكان
 الملف في الفعل وليس كذلك اما حوى العامل موجب ان يقال لاصل ازيد فام الخ فلا مطابقة
 فيصير ذلك لاحصاء الثاني للفارح (قوله فليترت) اي فليترت دائما يدل على ذلك قوله يشهها
 وفيما هو على طريقته وتكثير لامله ويحذف فلا يعارضه ان يقال يدل على انه مبتدا انه قد
 جاء كذلك قال الله تعالى و تن يشبكم من طلمات البر والعصر الى غداة تملأ قل الله فيقيم
 منها و تم وربما يعارض تن انصهر على مجرد لآتين بقوله و ثن سالمين تن خلق السموات
 والارض ليعزل خلقهم المزين العليم فليط (قوله فيما يشهها) اي في كونه اجيب به استعمل
 محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجراه واما في الصورة السابقة يحيى ما هو على طريقته
 فقد اجيب به لاستعمال المحقق من غير ما ذكر ولذلك خص قائل بلس المطابقة (قوله)
 او اجيب به نفى) عطف على اجيب به استعمل كما ان قوله بعد هذا وما وجوبا طيف
 على قوله قبل ذلك اما جوارا (قوله) او استمره فعل قبله كوله الخ) قد وجه لاستعمال
 في البيت بل اسقى صاه جعل كذا سايقا فيلزمه السقى لزم لانفعال الفعل وتعليقه ان سقى
 يصدى اخوئس لانها قد يذكران عند تعلق الفرض بهما مال تعلق و سقام وهم خرابا
 طورا و قال بعض الناقحين سقى الله الجنى صوب الولي وقال اخر سقى الله الكاف
 الخيا سبل النصارى وقد يحذف المفعول الثاني للعلم به كوله

ففى الصا والساكنيه وان هم شئ بين جواني وجلسوى
 اي سفا ما يحتاج اليه في الصحة والصارة ونحوه ويحذف اذا دخلت عليه صرة الغل يصدى

الى ثلاثة

إلى ثلاثة والفعل الأول هو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة على ما علم في باب العلم وأرى
وقد يصفى القول الثالث كثيرا إذا علم كما في هذا البيت فإن التقدير لشيء الله البيت
مدونات الرادي ما تتخلصه . نعم منهم من يقول إن أسقى وسقى لفنان وكان السارح اختار
البناء على الأول إما لأنه يرى إرجعته لما ذكرنا وإما لأنه يكتفي بالتخييل بها ذكر كس في تفسير
القاضي السخري وسقى لفنان وقيل لسهل جعل له سقيا وهو بخلاف ذلك الخبير
أي جعله ساقيا إلا أن يرد إليه يترج تلويل . وأعلم أن ما قوراه نظير ما ذهب إليه السخري
في الررض لانت في سرى فانه اختار أن سرى لأن وسرى تعدد حذف معلوله فأنزل
(قولهم أو دلابة) حذف على صيغة وصيغة لصيغة وصيغة لله فعل واللابس هو لاسم
الخاص باللبس بصغير الفاعل (قولهم لاني) أي مونت حقيقة أو مجازا أو موزل به أو مضرب
به منه أو صلقى إليه مقدر الحذف نحو الغت المرأة وأغرقت الفرات وأندم كتابي وقد
حلب من كانت سريرة الغمر . وكما أغرقت صدر الغاء من الدم . وهذا البراد تارة ثابت
سكنته لأنه الجاهل قد لا يظن كما في ذلك في السجل فلا تدخل ناة فأنتم أمر ولذلك
قال تلي المهي وهي منصبة بالمهي وصما لا نفاء لأمم بالراء كاصري والصارح بها كليل
وجاء الصارحة (قولهم إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل إلح) ميل أن الفاعل حيث ذكر
كلمة نام لم تدخله الفاعل وأن تقول أنه لشيء منهم على أنهم يجهلوا الفعل والفاعل ككلمة
ولا ينسب على ذلك ادخال الناء على الفاعل . وأجاب بأن بعض أحوال الفاعل تأييده لفعل
ككلمته ولو لمجد الناء لا يجمع ثلثتا ثابت وحصل البقي عليه . وبأنها أو لجمت الفاعل
لأمرها أو أفرجه إذا كان معربا لأنه لا يفي تزك أفرجه لفظا محاطة على سكن الشاء لأصلي
ولو أعرب فأت ما هو منها من السكون وأن جرى أعراب على ما ملأ كانت يندوات لأهول
في وسط الكلمة . ولأجابه أن الفرس المصنوع على ثابت الفعل وليس ذلك إلا ما دخلها
على الفعل لأن ثابت الفعل قد يكون لفظيا والشيء مذكر ليس إلا وقد يكون لفظيا وهو مشعور
بين الذكر والوئنت نحو رجعت وقد يسمى المذكر بلسم لوزن ظو حذانه لفيان: بها تلك
لاحتضالات فاحتضنا لاه صيص بدخلها على الفعل البري من ذلك وأذلك لم يدخلها في نحو
تمت بكسر الناء لعدم احتمال غير الثاني حيث على أن التحقيق أن تقول لا ينبغي التعرض
ما لا يزد من كون مضمي كون الثاني في الفاعل أن تكون الناء فيه وساق كونها في الفعل
كون الفاعل كجزء منه كما فعل السارح قد أم في بلف علمت لاسم أن الساكنة من
خصائص الفعل والحقرة من خصائص لاسم ليعادل حصة السكون كل التركيب ودل التعريفات
حصة البساطة . وأعلم أنه ذكر الشيء أكثر لأنه لا يوجد العرف بما في لسان الفرس والترك
دل المذكر والوئنت في ذلك شيء أكثر لأنه لا يوجد العرف بما في لسان الفرس والترك
الندكير في قوله تعالى . ولما رأى النمس بأفقت قل هذا ربي . إشارة لبط هذا المذكر كونه
حكاية قول إبراهيم عليه السلام ولم يكن في أسنانه فرق بينهما فيجاء على حسب لونه
يؤد توافقا لسان العرب والحنشة في لسانها المصهي فالتة على أنه . فأنتم إليه فتيه ربح
كلمت الماطرس (قولهم أو فعل فاعل طاهر مصل) الشيد بمصل ملحوظ من . وقد بسبب

وأما وجوبها كما إذا لم يربا بعد الفاعل
من فعل مستند إلى صيغة أو ملابسة فم
« وإن أحد من المشركين استجارك »
« ولا زيد قلم أي أي وإن استجارك »
أحد استجارك « ولا لابس زيد قلم أي »
إلا أنه لا ينكلم به لأن الفعل الفاسر
كالبذل من اللفظ بالفاعل المصغر فلا يصح
بها « وناء ثابت تلي المهي إذا »
كان لاني (لعل على ثابت الفاعل
وكان عليها أن لا تتخلص لأن معناها في
الفاعل إلا أن الفاعل لما كان كجزء من
الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفاعل على
معنى في الفاعل كما جاز أن يصل بالفاعل
« ولا رفع الفعل في لافعال الخمسة وسواء
في ذلك الثابت الحقيقي (كانت هذه
قائمة) وأحرار كلمت الشمس (وأنه
نزل) هذه الثلاثة لأفعال (عمل) فاعل
(مصور مصل) سواء زاد على مونت
حقيقي كهد قامت والهندان قاما أو
مجازي كالشمس طلعت والبيان نظرة
(أو) فعل فاعل مطلق مصل (منهم ذات
حر) أي ذات فرح وهو الوئنت الحقيقي
محتمت هذه وقامت الهندان وقامت
الهندات فيجتمع هذه قسم والهندان
قاما والشمس طلعت والبيان نظرة ولم
ولم الهندان ولم الهندات وقد أنتم أن
النداء لا تلزم في غير هذين الموصفين فلا
تلزم في المصغر للفعل نحو هد ما قلم
إلا في وساق قلم إلا أنت ولا في الماطر
انصاري « فأنتم نحو طلعت الشمس ولا
في الجمع غير ما ذكر على ما ساقى بينه
« تيمم من » لأول يصعب كليات
الهاء مع الحمر الفصل الثاني تسامي
هذه الناء

الفصل ترك التلم... لا من حصل لأول كما لا ينبغي أن يخفى (قولري
الزيم وعدمه) لا ينبغي أنه يتدرج تحت قسمين في الزيم البيت قبله وتحت
عدمه الفصل في الأحكام لانيته في الانفصال من قوله وقد يبيح الفصل الح
(قولري في نحو) زيادة كلمة في النح للتبسيط على المكان التي يظهر فيه تأثير
الفصل المذكور للإباحة فيخرج نحو أبيع لأرض القيس فإن ترك التلم هنا
ليس مما أباحه الفصل المذكور كما علم من قوله... لا من فهم ذلك حر-
ونحو ما قلنا عند كما يعلم من قوله- والذين مع فصل بالا النح وكلمة في
نحو لانهال غير التمثال من أمثلة الفصل المذكور وأجرا ما عدنا ما فيه من
الفصول ونحوه ما تقدم وكلمة كما لتفصيل الفصل الثاني فإن كلمة ما موقها
الفصل لتعلم الكلام - وبالمجته فلاذكري في التثنية قاعدة موجهها الفصل الثاني
ويجوزياتها التي مثل بها لها ترجيحاً من الفصول الخمسة لا من مواقع ما تقتضي
فيه تلك الفصول الدخالة بنى نحو فلذلك زاد الفراع كما فلفعي وقد يبيح
الفصل بين الفعل وفاعله ترك التلم مثال ذلك الفصل الثاني الجزئي الثاني
في - أي الفاعل ينت اللفظ - ونحوه من كل مثال يقتضي فيه الفصل فدبره
فانه جيد تندفع به أو لم التطويرين (قولري حكى سقوطه إلى) لم يشهد
بشيء يشهد إلى الاحتمال أن أصله تمنى إلى تدر (قوله التانيث الجزائي)
الغيس لا ينسب لها التانيث إلا مجازاً في الأصل وإن شاع بعد واسا نسبة
الحاز لتانيثها حقيقة كما هو بين والمعنى ومع التنيث الرابع على ذي التانيث
الجزائي لا الحقيقي النح وهذا في عبارة التطوير ومع ذلك قد خلا في التطويرين
بما لا ينبغي أن يسمع (قولري وقع أيضاً) الطاهر وبطله يرفع لا يفي شعر ولا
يسوغ أن يربط بين شعر وربما ساق ربطه بالتحلى أو بضمير النح تدر (قوله
والسالم من مونث) كلمة السالم طفت على السالم المصلى لسوى وهو واقع
على الجمع إذ هو فرد من أفراد جمع المستثنى منه فإن لانهاء جعل فاعلي
والنحو مع كل جمع كالنحو مع أحد اللسان الجمع السالم من مذكر والجمع السالم
من مونث يخرج من هذا نحو طامحات ويدخل في ضم أفراد المستثنى منه
ويجوز فيه الوجهان ولنا مثل به الفراع لما يجوز فيه الوجهان (قولري وهو
ما ليس له فرج حقيقي) يخرج كلمة حقيقي للتبسيط على أنه لا يعبر في تحقير
الوئذ الجاري وإن قلل الوئذ الحقيقي ما أو نزل مثلاً شيء ما لا فرج له مرة
ما له فرج والنت له فرج مجازي وبالطاقة والعزيمة - ويصلوات أيمه هذا
الثاني بالتأنيث الحقيقي والفرج والفرج الحقيقي - والجزئي أكثر من أن يذكر
فما دل لا حاشية إلى حد الحقيقي إذ ليس المخرج منسماً إلى حقيقي ومجازي
ليس يشق (قولري وحذفنا لذكره بالجمع) ومع في شرح السهل لاداماني
أن الحذف أحد كون التانيث فها قلنا ما لا ينع ولم يحذف التانيث الحقيقي

الفرجاني

في الزيم وعدمه تلم صاوح الغائبة والغائبتين (وقد
يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الطاهر المعنى التانيث
(ترك التلم) كما (ي) نحو أرى الفاعل ينت اللفظ
وقوله قد ولد لا يحتمل أم سورة
وقوله إن امرأة مكن واحدة

يهدى ويعدك في الدنيا لمغفور
والأجلد لا كملت (والخفف مع فصل بالا صلا) على
الأيدي (كما ذكرى إلا حقة ابن الملا) إذ معناه ما ذكرى
أحد إلا حقة ابن الملا ويجوز ما زكت نظراً إلى اللفظ
وحقة المجهول بالضم كقول
ما يروى من ربيعة بنى في حزينا إلى بليت الم
وقوله هنا بيت إلى الملوغ المراجع قال النظم
والصحيح جزاء في الفريضا وقد قري - فاصصوا لا
تري إلى سائكم - - لن كانت إلى صحت واحدة -
والخفف قد يأتي مع الظاهر الحقيقي التانيث (بلا
صلا) وهذا حكى صوبه قال فلا (مع - صمد ذي)
التانيث (الجزائي) الخلف (في شعر وقع) أيضاً كقول
فاما تربي ولي لنت فإن الحوادث أوتى بها
وقوله فلا مؤنة دخلت وفيها ولا أرض أبطل أفعالها
(والنحو مع جمع سوا السالم من - مذكر) والسالم من
مونث كما (كالنحو مع) المونث الجبري وهو ما ليس
له فرج حقيقي مثل (أحدى اللسان) انتهى لنت فكما
تقول مثلت اللنت وسغا اللنت تقول فاست الرجال
وقام الرجال ونعت الهنود وبام الهنود فقامت الطامحات
ونعت الطامحات فاست التلم لتلوله بالجملة وحدها
لتلوله بالضم

لا تفرق الذي كان في الفرد كمال نسبة لازالة العاري الطاري لحكم الخفي
ازالة التذكير الخفي في رجل فكان في كظم الفارح اشارة الى رده بل العارل
في صورتين معا لا في الثانية فقط حتى يجمع عليه الخلف فيستويان (قوله
وكذا تفعل باسم الجمع) علمه اسم الجنس الجمعي في ذلك (قوله اوجب التذكير
الخ) اي لان الثانية في الاول والثاني انما كان ينلويل الجملة والجمع هو غير
لائق مع سلامة نظم الواحد للذكر لاوجب لعدم التاء والواحد للونث لاوجب
لها (قوله بان البنين والبنات لم يسلم فيهما الخ) يريد انه ليس من محل
الخلف بل من محل لاتفاق لكونه يعامل معاملة جميع التكسير من جهة
ان لاصل هو فعدمت اللام وزيدت الواو والون في التذكير والالف والنة
في الثانية (قوله وبان التذكير في جملته للصل) يريد ان لا احتياج
بالاية الى جواز الوجه غير صحيح لانها ليست من مسائل النزاع اذ جواز
التذكير فيها امسا هو للفصل بللعل وتقدم ما دل على انه جردان صكان
الثابت اجد منه ففكون لايت مرجحة على وجه جيد غيره اجد منه قرا به
التي صلى الله عليه وسلم وبلغ به العلة السبعة تواترا فغروا به وليس يمكن
واحد منهم ان يقرأ بالثابت جعذ ولا كان مبدلا له وتن بدله بعد ما سمعه
عائنا انه على الذين يدولونه . كيف وم في الدرجة العالية من العدالة
ل ذكر السعد في حواشي الكشفي انه لا يتبع لجماع السبعة على احد
الجازين وان كان مرجوحا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان الاختار
جيمت ككون العادل موشا غير حقيقي بلا فاصل . فاندفع ما قيل ان لا يجب
اذا كان الفصل بغير الا لآيات وتركه مرجوح وقد اجمع القراء السبعة على
تركه فليام اجتماع السبعة على مرجوح (قوله او لان لاصل النساء للونث)
يعني ان عامل جاء في لاصل هو النساء وقد تقدم انه مما يميز فيه الوجهان
لأ انه اقيمت صفته مقامه واعربت فاعلا فيجوز فيها ايضا الوجهان لئلا لا يام
(قوله او لان المقدرة بالي) اي لان مدخلها قصد منه التجدد والحديث لا
العلم والتثبت لان لايت نزلت بين الله حين فرغ رسول الله صلى الله عليه
وسلم من بعثة الرجال واخذ في بعثة النساء وتلك حالة حديث لايمان وتجده
اي اذا جاءك الاى حدث منها لايمان وتجدد بعد ان لم يكن فيايعهن الخ
وقوله ال الداخلة على الموص والكافر ليست موصولة لان الصلة ليست للتجدد
مرادهم في نحو زيد موص وصورة كافر ما لم تقم فيه قرائن الحديث لا دائما
مما قيل انه غير صحيح لان ال في نحو الموص والكافر معرفة لكون الوصف
للصوت والديم لا للتجدد وهم (قوله ولاصل في المفعول ان يعضد) ايست
هذه الجملة منقضى عنها بما قلها لانه لا يام من كون لاصل في العادل لا فاصل
ان يكون لاصل في المفعول لا فاصل لاحتمال ان يكون اصلا فيهما على معنى

وكذا تفعل باسم الجمع كسرة ومنه وقال نسبة في الحديث .
• تميم • حق كل جمع ان يميز فيه الوجهان اي ان
سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح اوجبت التذكير
في نحو قام الزيدون والثانية في نحو قامت الهندات
وعالف الكوفيين فيميزا فيها الوجهين واطهم في السامي
ابو علي الفارسي واحتجوا بقوله • آمنت به بنو اسرائيل
اذا جاءك للونث • وقوله
فيكي بنافى شيمس وزوجني والظلمون الميث تصدروا
واجب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما فلم الواحد
وبان التذكير في جملته للصل او لان لاصل النساء
للونث لا لال مقدرة بالآي وهو اسم صحيح
(والخلف في نعم العدا) وبمع الفاة (استصفا)
اي راء حسنا (لان صد الجنس فيه بين فلسدد
اليه الجنس وال في العدا جنسية خلافا لمن زعم انها
هدية ومع كون الخلف حسنا لا لثت احسن منه
(ولاصل في العادل ان يصلا) بالعل لانه كبره منه
لا ترى ان كلمة الرفع تتغير منه في لاصل الجملة
(ولاصل في المفعول ان يفسلا) عنه بالفاسل لانه
فصلة (وقد يجله بخلاف لاصل)

فيقدم للفعل على الفاعل اما جوارا واما
 جوبا وقد يمتنع ذلك كما سيأتي (وقد
 يجي المفعول قبل الفاعل) وفاعله هو
 ايضا على ثلاثة اوجه جازن نحو فرقا
 هدى وواجب نحو من اكومت ومنتع
 وينته ما لوجب تلغره او تيسره على
 ما سيأتي بيانه واخر المفعول من
 الفاعل وجوبا (ان ليس حذر) بسب
 غله لا عول وعدم التريته اذ لا يتم
 الفاعل من المفعول والحالة هذه لا بالرتبة
 حكميا بل نحو حوب موسى ميسى وابني
 لنبي فان اللبس لوجود قرينة جاز
 الغدوم نحو عربت موسى على وامنت
 سدى الحمى . تنبيه - ما ذكره
 النظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره
 وتفاوتت عليه نصوص اللغويين ونازع
 في ذلك ابن الحاجب في نعهده على ابن
 سفيور فلما جاز تقديم المفعول والحالة هذه
 حكمها بان العرب تميز تملير عمر وعمر
 على غير ويان لا جمال من مفاصل الغلاء
 وبانه يجوز ضرب ادمعما الاخر ويان
 تلغير البيان الى وقت الحاجة جازر فلا
 وشرا وباء قد نقل الزجاج انه لا اختلاف
 في انه يجوز في نوره فما زالت تلك
 دعواه . ان تكون تلك اسم زال ودعواه
 الحمر والتكس قلت وما علمه ابن الحاجب
 صعب لانه لو تقدم للفعل واخر الفاعل
 والحالة هذه لقضى اللفظ بتعصب المفعول
 بتعنية المفعول ونحوه في الاعمال فيعلم
 المصور ويقعد الخطر بجلال ما احتج
 به في الامر فيرد الى مثل ذلك
 وهو ظاهر (اوله هو الضاعل) اي واخر
 للمفعول من الفاعل ايضا بجوبا ان راع
 الفاعل مفعولا غير متعصب .

انه ان اتصل الفاعل بالفعل جاء على اصله وان اتصل المفعول بالفعل فتنقل جاء على الاصل
 اي لا يخرج من الحالة لاصلية لا اذا اتصل بفرعا . هذا والظاهر من المفعول المفعول به
 اذ هو الجازن عدد الاطلاق وهو الذي بينا عليه ما ذكرنا ونحصل ان يراد ما هو اسم فيقول
 المفعول معه ايضا لا انه لا يخرج من تلك الاصلية لما انه لا يقدم على الفاعل اصلا ولا
 يمر ذلك قوله ... وقد يجي المفعول النح كونه لا تتوقف مسحه على ان يراد بيه في سائر
 المفعول (قوله يقدم المفعول النح) غلط على كلام المصنف بلغاه اشار الى انه ماخوذ منه
 وذلك لان المعنى الماخوذ من بيلة شامل للوجوب نحو . واذا اجلى ابراهيم ربه . وهو بى زيد
 وما صوب صرا لا زيد والجاز نحو . جاء عال فوجن الشر . وكلمة قد اصحمت انها قد
 ينتهيان معا وهو المعنى بالاشتغال نحو مرجه وحرب موسى ميسى وما حرب زيد اي صرا
 وسياتي تفصيل ذلك (قوله قلت وما علمه ابن الحاجب صعب النح) هذا الطلب من الداحس
 فنقول ما عدي فيه . اعلم ان دلالة التراكيب على تلكه اخذها فانها اما بالاجمال او
 بالابليس او بالبيان يقتضي الاول بان يوجد متيان ملا ثلاثة اللفظ على كل منها بالسوية
 لا المهيمنة له في ادمعما ولم يرد الا واحد منهما ولم تعصب قرينة عليه ويتحقق الثاني بان
 يوجد متيان ملا دلالة اللفظ على ادمعما المهيمن من الاخر والذي اراد منهما هو الحق من
 اللفظ ولا قرينة فان نصبت القرينة فالملت . ثم الفرض قد يطلق بالاول فيصعد تسيير السامع
 وتذكيره وقد يعلق بالثاني فيصعد افعاله في الخطا يشهد وقد يعلق بالثالث تعصب الترائين
 ويطلع على اراد وهذا هو الكثير جدا لاسيما في محاورات العرب وخطاباتهم في بياح وشراواتهم
 ونحو ذلك البصيرة على انه غاية لهذا الفن كما هو مشهور الا ان هذا على نسبي الاول ان
 يرف باللفظ من اول مرة مصحوبا بالقرينة وهو الاشجع والثاني ان يرى به مجرد غيا اذا جاء
 وقت الحاجة لها ارى بها وهذا الصم جزمه فلا يتناقض بشرا على لاصح خلا للمحترلة وكثير
 من الخفية وايضا اسحاق البروزي والصيري . واذا علمت هذا فذا اوف بفعل وقابل لمفعول
 وبين ان الفعل لا يلبس بياح معهما فان كان لا حارب طاعرا فالامر طاهر وان لم يكن
 وان قصد على المدح والثناء في الخطا مع سلطان ان يضر الفاعل ويادم المفعول بل ربا
 يقال انه يجب وهذا هو الدال على لا جمال على ما سمعت الا ان هذا لتدوره في المحاورات
 لا يصح على حكمه على هذا الوجه وان قصد ان يبس المراء كما هو الناتج في المحاورات
 فاما ان تعصب قرينة اجنبية تبسب الفاعل من المفعول واصحمت نحو اصحت عدى الحمى
 واصحمت العفري الكرى بسوغ ان يضر الفعل طعا ولا بد من الصاطعة على الرتبة
 ليحكم على القرينة الدالة على المراء الشامة فغلب لا عول في ذلك . وقد جربنا في جعل
 لاسم لادنه على في اصطلاح لاسمى بيان كان الخفاء على حذاه على ما نلاحظه من ان
 ساء الله تعالى . وهذا هو الضيق الذي رماه المصنف واما السراج وابن عسوي ونصيح
 . احرصوا في السفر واصوب انه في ارض من ارضان . واما ما وقع في القيد لاشيالي المسمى
 بند الايدار على جملة الخمار من ادمعما فكلهم اشرف على طلة مثل وانصاف . وكثرة
 حبر واصف . وكم من بزي . علم . واد الله ندمع الحمى . وذلك ان قوله العرب تميز

تصغير عمرو على صير غير صحيح هنا • أما أولا فلأنه ان أراد به انه يدل على ان حلف
 اللبس لا يعال به حكم في هذا الفن أصلا فيأبطل لما انه طرأ امرأاب الكلم قطعاً بل وغير ذلك
 من مسائل كثيرة على ما سيجيء • وإن أراد انه لا يكون علت حادثة فلا ضرورة فيه فان غالب
 على أهل هذا الفن كذلك بل القنون لا دية كلها من ذلك التعليل على ما هو الحق وإن أراد انه
 ليس كل لبس يعر كان مسلماً ولكنه لا يتفق به • وأما ثانياً فلان اللبس في صير له دافع لما
 انه لا يلغى في تركيب على انه مستند او مسند اليه مثلاً لأن ما هو عالم بوضعه من حيث
 وضعه العلى وبعد ذلك لا يبقى ليس بخلاف ضرب موسى عيسى فان سامعه بعد معرفته
 وضع الالفاظ المفردة لا يرتفع عنه اللبس وتحقق ذلك ان اللبس المذكور في صير نظيره اللبس
 في موسى او عيسى من حيث الاشتراك اللفظي فيبقى اللبس من حيث الفاعلية والمفعولية
 ليس في صير ما يقابله • وأما ثالثاً فلان حالته ليسه فليته فان الاسم وإن كان يصغر لأن
 ذلك يقل في المحاورات بالنسبة لمقابله ولا كذلك تأكيد لأفعال بفواعليها ومفعوليها وقوله
 لأجمال من مقاصد العقلاء ان أراد به انه يقع وقوما غير متنع على ما هو معنى المطلقة العامة
 فسلم لكنه لا يتفق في شئ وإن أراد به الاستمرار على ما هو معنى الدائمة ولو عند تعلق
 الغرض ببيان المراد كما هو على ما هو الحال في المحاورات كان ممنوعاً منعاً طاعراً على ما بينا .
 وقوله وبأنه يجوز ضرب أحدهما لآخر ان أراد انه يجوز في مقام تعلق الغرض بأن احداً
 ضارب ولاخر مصروب على ما يشعر به التعبير بأحد والاخر كان مسلماً لكنه ليس فيه نفع وإن
 أراد انه يجوز في مقام تعلق الغرض ببيان ان الضارب زيد بخصوصه والمضروب عمرو بخصوصه
 كما هو المقصود في ضرب موسى عيسى كان طاعراً بالطلان . وأما • فما زالت تلك دعواهم • فان
 الجدا بين الخبر والمعنى المقصود انهم استمروا على قولهم يا ويلنا انا كما طاليل وهو لا يتخير على
 الاحتمالين اللذين ذكرهما قبل ليس لم يتجاوز اللفظ بخلاف نحو ضرب موسى عيسى . بقي ان
 طالعت كثيرة من الناحيتين ومنهم الساقون تصافروا على الجواب عن تعد صاحب النقد بأنه
 مني على عدم الفرق بين اللبس الوجود هنا وهو ان يسبق الى الفهم خلاف المراد ومن لا جدال
 وهو ان يقف الذهن فلا يحكم بشئ وان لا ارأه صحيحاً فالفرقة المذكورة لأجل الأصول وليست
 لأجل هذا الفن وكثيرهم مضطرب بذلك كالمغني وشرح التسهيل ونحو ذلك من مشهوراتهم وعبرها
 ولذا بقي ابن الحاج كلامه على عدم الفرق بينهما وقد قال المصنف مشيراً الى نحو رغبت ان
 تفعل . مع ام ليس كمجبت ان يدوا- مع ان ذلك مما يقول أهل الأصول فيه انه اجمال وشرى
 في كلام المصنف والسارح وكذا الصرح المطلق اللبس على كثير من مثل ذلك وقالوا انما دخل
 لأمرأاب الأسماء لدفع الالتباس الحاصل فيها لاختلاف المعاني المختلفة ويعملون ذلك بخبر ما
 احسن زيد وما اسند الجر ونحو ذلك وطاعر انه قيل لأعراب من قيل الجمل لا اللبس • وقالوا
 ان الفعل المصارع تنوثر المعاني المختلفة فمع فيه الالتباس كالاسم في نحو لا تاكل السمك
 وتنشرب اللبن ولذلك اعرب وطاعر انه قيل لأعراب من قيل الجمل لا اللبس • وقالوا ان
 نحو ضارب لا يصان إلا الى المفعول اذ لو كان تارة يعطى الى الفاعل وتارة الى المفعول ليس
 وطاعر انه اذا قبل هارب زيد يحتمل المعنيين على حد سواء بناء على الطاعر فيكون اجمالاً

لا لبساً . قال صاحب البسيط اتصل اسم الفاعل المتعدي إلى المفعول دون الفاعل لأن اتصاله
إلى الفاعل والمفعول تنعني إلى اللبس لعدم تعيين المصطفى إليه بجناس الصفة المشبهة واسم الفاعل
من الألف فانه لا لبس في اتصاله إلى فاعله لصيغة فحازت اتصاله لذلك . وقالوا انه لو
كانت صيغة اسم فاعل فعل وافعل على وزن مفضل لا ليس وظاهر انه لو كان كذلك لكان
اجمالاً . قال صاحب البسيط كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعول
بان يقال مقتل ومضرب ليكون جارياً على مضرب ويقتل لأن عدل عنه إلى مفعول لتلا
يلبس باسم المفعول من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واحرب ويخص اللان بالزيادة لتلا
حروفه . وقالوا لا ينبغي افضل التفصيل من المبني للمفعول لتلا يلبس به من الفاعل وظاهر انهم
لو بنوه منها لما كان سامع قولنا زيداً اضرب من ضرور يجوز لاحتمالين على حد سواء فيكون
اجمالاً . قال صاحب البسيط قياس التفصيل يافعل ان يكون على الفاعل نحو زيد فافعل
وعمره افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفعول وعمره افضل منه لانهم لو فعلوا على الفاعل
والمفعول لالتبس التفصيل على الفاعل بالتفصيل على المفعول فلما كان يلحقى إلى اللبس كان
التفصيل على الفاعل أولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فصلته فكان التفصيل على ما هو كالجزء
أولى من التفصيل على الفاعل . وقالوا ان عدم جر ما لا يتصرف بالكسرة لتلا يلبس بالمصطفى
ليه التكم محذوفة وبالنسبة إلى الكسر . وحيث قد فلت مروت بأحمد احتمال منع الصرف
والبناء على الكسر ولاضافة ليه احتمال الجملة اما بالنسبة للثلاثة او لاثنتين قال في البسيط
المجهول على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وطه منع الصرف انما ازال التنوين خاصة
وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراحت ان يلبس بالاضافة إلى ياء التكم
لانه حكى حذف ياء التكم وابقاء الكسرة في غير النداء قال - شرقت دموع بهن فهي يسجيم -
وكراهه ان يلبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام . وقالوا ان نحو صعب لو قيل فيه صعب
لا لبس المذكور بالمؤنث وظاهر انه حيث قد قيل لاجمال . قال في البسيط تكسير الصفة
ضعيف لانها اذا كسرت النسب فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور مذهب
الموصوف نحو فامت الصعلاب يحتمل الرجال والنساء واذا جمعت بالواو والتنوين او بالالف والهاء
انثى النسب . وقالوا يضم اول مضارع اكرم ولا يفتح كاول مضارع ضرب دفعا للانباس وظاهر انه
حيث قد جملة . قال ابن فلاح في المعنى انما ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره بحيلة
النسب الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة من الرباعي
تزل مع حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم امضارع الثلاثي هو ام مضارع
الرباعي . وقالوا تقول متعجباً ما احسننا بلا اعدام وادفياً ما احسننا بالادغام ولو ادغمت فيها البس
وظاهر انه حيث قد يكون مجعلاً . قال الخفائي في شرح الايضاح تقول في التعجب ما احسننا
وفي الغنى ما احسننا وفي الاستفهام ما احسننا لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام لتلا يلبس
احدهما بالآخر والشيء بهما . وقالوا انك لا تصب على الاختصاص الكثرة في نحو نحن قم
نعمل هكذا لان الكثرة لا تزيد لسا . والظاهر ان الاحتمال بها يباري الاحتمال بدونها
فيكون اجمالاً على ما هو الظاهر . قال ابن الخناس في تطييعه على القرب لا يجوز ان ياتي

المصوب على الأشخاص من الأسماء المجهة نحو أنا هذا أفضل كذا
لأن المصوب إنما يذكر لبيان المصير فإذا أجمعت قد جئت بها
هو أفضل من المصير وكذلك لا يجوز أن يرف به تكرة فلا يقال
نسي قوما نفل كذا لأن التكرة لا تزول لیسما . وقالوا إن اسم
الاعارة للناس لو حذف منه حرف الداء فتقول في يا هذا هذا
يحبس المندى بغيره وبين أن الأحكامين حصولان فيكون لجملا
قال ابن فلاح في لثني إنما اجتمع حذف حرف الداء من اسم
الاعارة عند الصربين لئلا تنبس للاشارة للمعترفة بقصد الداء
بالاعارة العاريت من قصد الداء . وقالوا إذا نسبت لبدن نفس
تقول نفسي لا يعني لثني نفس بالنسبة لبدن النفس يظهر أنه
حينئذ من قبيل لأجمال وسأب هذا كص ما تقدم للفارح
وبقي في كتبهم من هذا النمط كثير يعرف ذلك واسع الأطلاع ولو
منع مانع في بعض ما ذكرنا كونه حصولي لأحالات لا يقدّر
على منه في الكل . وأما جواب الفارح الحق فليس إلا محذور
تفريق بين الواضع التي ذكرها ابن الحاج وبين هذه المسألة بالرو
والعصف من غير تعين لثني لألباس ولأجمال وانها من حيث
الغنى عتال أو ثوران فيفتح به العلم وبغيره بالنسبة لهذه المسألة
ويبقى مسألة نسي وشت أن تصل يرمع فيها لما ذكرنا نسي . وأما
ما قيل أن هذا الجواب لا يجوز العلم فما لانه أراد بالبس ما
يشمل لأجمال كما سأل في قوله . مع أم لبس . فيكون قد أجب
الحاج وأردنا عليه فليس على ما ينبغي . هذا ما صنع للفكر العتار
والعمل المتأخر والله ولي الأعلام (قوله نسي أكرهتك وأعت زيدا)
تكرير المال للاشارة إلى أن وجوب تأخير المصوب على الفاعل يعني
عدم توصله بينه وبين الفعل أم من أن يمنع تقدمه على الفعل
كما في الأول أو لا كما في الثاني (قوله وما صرحت إلا صرا)
الأولى ما صرحت زيدا إياه وإنما صرحت عمرو إياه لأن الاسم في
قوله السابق طعنا كان أو محمدا في المصوب فيه البعير فاعطأ أو
مفعولا (قوله الذي أجاز تقديم المصوب إليه) تقدم أن المصوب
قال . . وقد سبق أن قصد طهر . ورواد الفارح فاعطأ كان أو
مفعولا وهو صريح في حوار ذلك السابق ودرج سوله ولا شك
في أنه شعر بأن لا فاعلا إلا أنه لما صرح به فقد الفارح التمس
الذكور للصريح بذلك الفاعل وأنه اكتفى ولذا قال في الذي
أجاز ولم يدل أجاز اكتفى فالبعض اصطلاح وتصير لأطلاق

نسي أكرهتك وأعت زيدا (وما بالآ أو وإنما انصبر) من فاعلا !
أو مفعول طعنا كان أو محمدا (آخر) عن غير المصوب منهم .
فالفاعل المصوب نحو ما صرحت عمرا إلا زيد أو لا أنا وإنما صرحت
عمرا زيدا أو أنا والمفعول المصوب نحو ما صرحت زيدا إلا عمرا .
صرحت إلا عمرا وإنما صرحت زيدا صرا وإنما صرحت عمرا (زيد)
يسبق (المصوب فاعلا كان أو مفعولا غير المصوب) أن قصد طهر
بأن كان المصوب بالآ وتقدمت مع المصوب بها نحو ما صرحت
زيد عمرا وما صرحت إلا عمرا زيد ومن الأول قوله
لم يدرك إلا الله ما حبيت لنا عفتة والله الديار وشامها
وقوله
ما علب إلا لثيم فعل ذي كرم ولا جفا لثي جبتا بطم
ومن الثاني قوله
تزدت من ليلى بتكلم ساحة فما واد إلى صعب ما مبي
وقوله
ولما أتى إلى جملنا مسرودة ولم يدل من ليلى بمال ولا اهل
فإن لم يظهر قصد بأن كان المصوب بأنا أو بالآ ولم تقدم مع المصوب
أمنع تقديمه لأنفس الغنى جذا وذلك واضح . تنبيه . الذي
أجاز تقديم المصوب بالآ طعنا أو اكتفى معها بما سبق وده
بعض الصربين إلى منع تقديم المصوب مفعولا واحدا والآخر إلى
والصوبين صلا لا لا على أنما ودهب المصوب من الصربين
والفراء وابن الأتاري إلى منع تقديم الفاعل المصوب وأجازوا تقديم
المفعول المصوب لانه في بنة التفسير (راجع) في لسان العرب
تقديم المفعول للنفس بصغير المفعول له (نحو حاف ربه عمر) وقوله
جاء الخلاء أو كانت له قدرا كما في ربه موسى على قدر
لأن المصير فيه ولي على قدر ما تفر في الفاعل إلا أنه تقدم في الرتبة

(وهد) في كلامهم بتقديم الفاعل للمفعول عليه (نور زان نور العسير)
لما فيه من مرد العسير على حلقه لهذا ورتبة قال اللم والعريون إلا أبا الفتح
يسمكون بمع هذا والصحيح جواز استدلال على ذلك بالسام وانهد على ذلك
أبهات منها قوله

ولو أن هذا أخذ الدهر ولدا من النسل أبقي عمدة الدهر طعنا
وقوله وما نعت أصالة الله راجيا جزاء طبعها من سوي تن لم لاو
وقوله جزى بنو أبا الفيلان من كبر وحن فعل كما يجرى مستسار
وقوله كما حله ذا الحلم ألوب سود ورق نداء ذا الدا في ذرى الجد
وقوله جرى ربه عني عني بن حتم جزاء الكلاب الماريات وقد فعل
وذكر جواز رجوع من النسل ومن جهاز ذلك قبله وقيل أبا الفتح لاخض من
البريين والمعال من الكوثين وتاول الدانون بسى هذه لايات بها وحكى
طعنا رد لجواز بسى الخلة ذلك في الدهر دون النسل وهو الخى ولا تصفى
لان ذلك انما ورد في الشعر • تيبات • الاول لو كان العسير المتصل بالفاعل
للقدم وهذا على ما اتصل بالمفعول لاخضر نسر عرب ابنا فلم تند احتمت
السائلة احصا كما اتعت صاحبها في الدار وقيل فيه خالف واختلف في نسر
عرب اباما غلام هند فنه قم واحدا والعربون وهو الصحيح لانه لما عاد
العسير على ما اتدل بما رتبه التقديم كان كمود على ما رتبه التقديم • الثاني
كما بعد العسير على منته رتبه دون لط ويسى مقدما حكما كذلك يورد على
حتم معنى قول لط وهو العائد على المصدر المهيمن من الفعل نسر اذ ولدك
في الصغر يهيم في الكبر اي التايد ومنه • اعدلا هو اقرب لغوى • اي
العدل • الثالث بعد العسير على مناصر لطا ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع
المزجع يتم ونسر نسر زبد ونسر زلا مرور بلا على ان المصنوع
متدا لخر مصنف او اخر ليندا مخرن • الثاني ان يكون مفعولا بلول
التعريض المعدل نائهما كقوله

خوفني ولم اجب لاحاله اني لغير حيل من غليلي مهمل

على ما سبأ في بابه • الثالث ان يكون مصرا حته ميسرة نسر • ان سى
لأ حبات الدنيا • الرابع صير النسل والصلة نسر • قل هو الله احد • فلذا
مى • صاحبة احوال الذين كروا • الخامس ان يصر يوب وحكمه حكم
صير نعم وبس في وجوب كون مصرة تبيرا كقوله
ربه فيته دعوت الى ما • بورت ليد داتبا فجلابيا

وكذا بام ابا الذكر جيل ربه امراه لارها وبال نعمت امرة حده • السادس
ان يكون مبتدأ منه الظاهر المصغر كخرجه زيدا قال ابن صغير اجازة لاخض ومنه سبوه وقال ابن كيسان هو جازر بلجاع • اه •
• خامسة • قد نهته الداعل للمفعول واكر ما يكون ذلك اذا كان احدهما متدلا من الآخر اسما متصلا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل
في موضع الاسم ان كان مفعولا صير الحكم المزجع وان كان منصوبا صير المصنوب وتدل من المتصن اسما بعبارة في الغل وهدمه فلان
صحت المسألة بعد ذلك فهي مصححة قبله والأه هي فائدة فلا يميز اعجب زيد ما كوة صروان لوغت ما على ما لا يضل لانه لا
يجوز اعجبت النوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز اعجبت النوب فلان لوغت ما على اواع من يضل جاز رفعه لانه يجوز اعجبت
النساء وتقول انك السافر السفر بنصب للسافر لانك تغفل انكتي السفر ولا تغفل انكنت السفر والله اعلم

فيه سواه كان فاعلا لا مفعولا لا سواه طهر التصدم
لا يدل على ذلك التفصيل في رذع الجمهور • فما
قيل كلام الشارح يحتم انه تقدمت الإشارة الى ان
حلتك فاعلا بالجواز معلقا بالتيه بعد التصريح به
مع انه لم يقدم إشارة الى ذلك مكان الظاهر اشفاط
لفظ الذي ويكون التيه بعبارة لغوي اي لا يقط
ليس يقع طاعل (قوله وهد) اي جاز على علو
فان ذلك مذهب للصف واما مذهب غيره المنع وما
ورد من قول كما يعلم ما سبأ (قوله بعد العسير على
حلقه لهذا ورتبة سوى ما تقدم) قد ذكر الصف
هذه الاشياء في باب العسير في التسهيل وتدل وتقدم
ايضا غير متوي التخصيص ان جر يوب • او رفع يتم •
او شبهها • او بلول التنازين • او ابدل منه للمسر •
او جعل غيره • او كان المسمى صير الشان عند
البريين وصير المصنوب عند الكوثين ولا يسر لأ
بصلة خبرية صرح بجوهرها خلافا للثنتين في
نسر طعنته قلما زيد وانه صوب او قام واقراده
لان وكذا تذكره ما لم يلمعنث او مذكر شبه به
مؤنث او فعل بطلامة تائيث فيرجع تائيته باعتبار
الصلة على تذكره باعتبار الفعل ويبرز مبتدا او اسم
ما منصوبا في ياني لمن وان ويستكن في ياني كان
وكذا • هذا كلامه • ولا يضل ان صيحه اصيب
(قوله ان تكون مصرا حته) اي يمدد وبهذا غارق
ما بعده (قوله قد يعليه الفاعل للمفعول) اي قد
يغيبه عن مصدر منه الفعل بين وقع عليه لا لفظ
الفاعل بلط للمفعول كما في صوب موسى عيسى المهور
لازواج هنا فيهما اى في احدهما (قوله واكر ما
يكون ذلك الخ) صخره فزاد لاه وتقول انك السافر
الخ (قوله اسما ناقضا) قيل ارد به لاسم للمصنوب
لانه لا تتم دلالاته على معناه إلا بصلته •

الثائب من الفاعل

قال الشيخ لاثير في شرح التسهيل العريضة بالثائب من الفاعل لم ارجأ لغير ابن مالك وإنما عبارة القويين فيه ان يقولوا بلب للفعل الذي لم يسم فاعله ولا مضاعفة في الاصطلاح . ومنه يعلم انه لم يصب ما ترجم به النظم وأنه لا معنى للرد عليه بان ما ترجم به النظم اسم من قول غيره اذ من افتراده ما يعلم فاعله واسم وانحصر من قول علي بن ابي حمزة للفعل الذي لم يسم فاعله على ان الكلام في ترجمة الالف ولم يعرف في اللغة من ترجم الالف بفعل المجهول نعم كان الاول للقويين ان يختاروا ما عبر به الصف من جهة ان اسماء ارباب الاصطلاحات من باب التبريغ كما بينا سابقا وبالنظر اليه لا يدخل في مابزهم الطرف وغيره مما ينبى من الفاعل ولا يخرج ديتارا من اصلي زيد دينار وإن كان لا يصر ذلك من جهة انه اسم اصطلاحى حصل مفهومه ووضع هو بآثاره بحيث لا يخرج عنه شيء منه ولا يدخل فيه شيء من غيره ولا مضاعفة في الاصطلاح (قوله كالايجاز وتسميع النظم) تسميع النظم يؤول ما مر منه غير بالتفصيل وهو امانة وزن الشعر كقولهم - جعلت غيتا غيتا من اجرتي - والتوافق في اعراب التوافق خوفا من لاقله والاسرائى نسر قوله

وما للرد لا كالفعل وهو - يصير وماذا بعد اذ هو ساطع
وما للرد لا لاواو ولا واو ولا تسع ولا بد يوما ان ترد الواو التسع

دخل تحت التثنية المتعرب في الاسماع فلا تبعد السجدة على اختها بهذا تفر عنه الطباع وتسميه لاسماع نسر قول الخريزي في المذلت ما طلع طلاله وسمع اطلاقه تامل (قوله والجمل) اخرجه الجمل ابن حاتم بعدم انحصار الجمل به لا ان لا يصرح باسمه لاحذف كيف ويسوغ في كل فعل استنده الى الفاعل مضاعفا من صدره كمال سائل وقال تامل وهذا لا

يعرّف في وقت وفيه ان هذا البحث ينبغي حكما لعرف به وقد مرّح امله بان المبال التامى للخصوصية على تسمين موجب وهو الغالب ويشير موجب نحو انحصار استهجان التصريح بالاسم العلم موصلية للسند اليه فانهم جملة مقتضى اوسوليه مع انه يحصل السلامة منه بغير اوسوليه من اسم كاهارة ونحوها والجمل المذكور من هذا القليل واسما ما

احيب به مما وقع في هرجس لاخراج انه رأى بسط والده الذي رجمها الله ما نصه يقال جاء شيء ولا يقال جاء جاء وإن كان اخص من شيء لكون جاء مستندا فيه والسند اليه الفاعل ومعرفة السند اليه سابقة على السند متى عرف السند كالشيء لم يبق في الاستدلال

فائدة والشيء قد لا يعرف بمجرده فمضى على ان معرفة السند اليه يجب ان تكون قبل معرفة السند . وفي الخواصى الشريفة على المطول انه غير واجب مع ان المطلق انه لا يقال جاء جاء بلعنه قوله تعالى - سال رسول - . واعلم انه قال الشيخ لاثير قال بعضا ابو الحسن

ابن الصائغ هذا اي ذكر اعراس الخفى من مذهب المتأخرين ولا فرق بين طلب علمه ذلك وبين طلب علمه بناء الفعل للفاعل . وفي الغنى ان هذا تعلق من التعرّيب على صناعة اليان (قوله فيما له من الاحكام) ينبغي ان تكون ما للجنس وكذا لاحكام فقد قال الشيخ لاثير في شرح التسهيل انما ينبى منه في الرق وروحيات تليخه عن الرابع والتول منزلة الجزء

(الثائب من الفاعل)

(ينبى فاعل به من ماعل) حذف
لنفس اما على كالايجاز وتسميع النظم
او معنوي ككلام به والجمل ولا يعلم
والنظم والتخفيف والخوف منه او عليه
وساوي انه ينبى عن الفاعل اشياء غير
الفعل به لكن هو لاصل في النهاية عنه
(فيما له) من الاحكام كالرقع والعدية
ووجوب التأخير

واستعاض الخلف ولا يجري مجرى في العامل لان الفعل يرتفع باسم
 الفاعل وبالطرف والجور والامعة والجماد الجاري مجرى للمشتق
 ولا يرتفع اسم الفاعل الذي لم يسم فاعله لا بالفاعل واسم المفعول
 وفيما يتعلق بالصدر الفعل خلفي فلذا لم يجر مجراه في كل ما له
 (قوله وغير ذلك) لم يدرج الوجوب في الاثنين قبله لكان
 الخلفي فيهما كذا قيل وهو يصح ان لا خلاف في الاخير وليس
 كذلك وما اريا عن خلاف في الثاني . والمجيد في ذلك ان يقال
 انه لبيان ما اظهره القاب بسبب النية ولم يصح فيها فاعله
 قبل النية لم يكن له جنس الرفع ولا جنس الصيغة بخلاف
 اصل الفاعل فانه كان قبلها وانما اثر في وجوده فخط ماذا
 ادرج الوجوب فيه دون غيره ثم انه يدخل في غير ذلك استحقاق
 الاتصال به لا عدم الخلف على ما قيل لان التعدية المصح بها
 تدل على ذلك (قوله عن صيغة لاصلية) اي الصيغة التي كانت
 له مع الفاعل الذي هو اصل الى صيغة اخرى اي فاعلية لها ترفع
 بالنية وليس في كلام الفارح الا بيان ان الصيغة التي كانت مع
 الفاعل لم تنق وانه اوبى صيغة اخرى وهذا محل اجماع وانما انه
 حل كل من الصيغتين المتغير عنها والمتغير اليها للنية مشتق من المصدر
 بافراده او صيغة الفاعل فقط وليس كالصير فيه كما قيل فصيت
 (قوله والاني الي الي) القيد بالاني للنية على ان الحكم
 مخصوص بالماضي دون المضارع لان الثاني فيه تاء الملوحة ثالث
 لا تان لاضطراره بصرف المضارعة فلا يسم فيه تاء الملوحة ثالث
 وحذا كما فيه فما يدره على ان الكلام ايضا في غير المضارع بقوله
 هو الوصل (قوله من كل تاء مزودة) تلك الزيادة مفيدة بالاحياء
 احترازوا ما لا اعياد فيه كحوس الشيء بمعنى رسل فلا يسم تاليه
 وكان الشارح احمد على ما يجادل دد لاطل (قوله ولاعدام
 هو لا تان على الفاء الخ) عبارة الشارح الثاني لا تان ما حرره
 بين التاخرين فقال كهيئة اللقي به ان نلفظ على فله التاكيد
 بصوت مركبة من حركتين ابزرا لا شيئا جرة الصمت مقدم وهو
 لاقل يله جزء الكسرة وواكثر ومن ثم تنصبت الباء (قوله
 وان يشكل من هذه الاشكال) الظاهر ان الاشكال جمع على باب
 فان لا تان من شكل قلما اما اعلا مظهر لانه حاة بين الكسر والهمز
 ماخر لهما واما رسا والى الرسم يميزونه بعلامته على ما هو مظهر
 عدمه . مع شكل فتحة في سبيل السطر مع انه لا يخفى

بالاشغال

وغير ذلك (مستحيل غير نازل) فغير نازل عن الفاعل المحذوف
 اذ لاصل نال زيد غير نازل ثم النية معطوفة على غير الفعل
 عن صيغته لاصلية الى صيغة ترفع بالنية (قول الفعل) الذي
 تبيته للمفعول (اممن) مطلقا (و الحرف) المصلح بالاعين
 منه (اكر في صي كوسل) ودرج (واجله) اي للصل بالانصر
 (من صارع مطلقا) كخصي القول فيه عند الياء للمفعول
 (ينتهي) (و الحرف) الثاني الثاني نا الملوحة) وعيها من كل
 تاء مزودة كالاول اجله بلا مازعة (تقول تدرج الشئ وتقول
 من الامر بقاء الثاني الاول في الصم (وثالث) الفعل (الذي)
 يعني (يهمز الوصل) كالاول اجله كاستخفي) الغرض واستخرج
 المثال صحيح الثالث ايضا للقول في الصم (واكره لضم ما) فعل
 (ثاني اعل) (مينا) ولما كان او يليا قد غري . وقبل يا ارض
 ابني ماوت ويا رساء افعلى ورضى الله بها ولاعلم هو لا تان
 على الفاء بحركة بين الصم والكسر وقد يسمى زوما (وهم جا) في
 بعض القلت (كبرج) ويحرك (فاحمل) كقولهم
 ليت وهل يقع شتا ليت ليت شبابا دوح فلتعريه
 وكقولهم

حركت على تيرين اذ تملك تعبت النوك ولا تملك
 • تنبيه • انما بقوله فاحتمل الى صنف هذه اللفظة بالنسبة للفتن
 الاولين وتحرى ليني نفس ربي دبر (وان يشكل) من هذه الاشكال
 (خفيف ليس يجهت) ذلك الشكل ويعدل الى شكل واخر لا لس
 فيه فلذا اسند الفعل الثلاثي الحقل العين بعد يته للمفعول الى
 صير يتكم او مضطرب فان كان يليا كصباح من السع احسب
 كسرة وعدل الى الصم او الانشام فلا يلتبس بفعل الفاعل نحو بعت
 البعد فانه بالكسر ليس لا وان كان ولو بكس من الصم اجنب
 منه وعدل الى الكسر او الانشام فلا يلتبس بفعل الفاعل نحو سميت
 المد فانه بالهمز ليس لا • تنبيه • ما ذكره من وجوب احل
 الشكل لللبس على ما هو مظهر كلامه ما صرح به في شرح الكافية
 لم يصحح له سيرة بل مظهر كلامه جزاء لوجه الثلاثة مطلقا
 ولم يلفظ للالهي

المصدر في نحو مختار وتعارف لا تخلف

أول واربع (وما باع) ونحوه من جواز
العم والكسر والاعمام (قد يرى لصاحب)

وذكر من كل الذي صنف مقدم كس
لا يفسح حاشية حتى قبل يصح لم يبرز
غيره والصحيح الجواز فقد قرأ طاعة ردت
الينا «ووردنا» (وما باع) ونحوه
من جواز لا يراه الدلالة ثابت (لما العين

تلي «ي» كل فعل على وزن اضل او
انقل نحو (اختار واقتد ونحوه) يقبل

فقط اغيور واكثروا واغبر واغبر بهم
الاء والفاء وكسرها والاعمام وتحرك

المزة يجرهما (وقابل) للابنية (من
طرف او من صدره) (أو) مجرور (حرف

جر بابتية حري) اي حين وما لا ولا
والعابل للابنية من الظروف والمصدر هو

المصدر المخصص نحو سم رسول وطس
اسام الاخير «فاذا فتح في الصور ففتمت

واحدة» ويختلف الاثر منهما ما د
واذا سبحان وماذا لا صاع الرفع واجاز

لا تخلف جلس حدك ويختلف اليهم نحو
ميم زملي وطس مكان وسير سر اقدم

الفائدة فاحصا سير على اسرار السير
احق غلاما لي اجاز وما قول

وثالث متى يغفل طيك ويغفل
يسوك وان يكشف فراكم تدوب

فمنه ويعلو هو اي لالال العهود او
امثال طيك فخصي طيك لدلاء طيك

اول عليه كما هو منال الصفات المحصنة
وبذلك يوجه وجعل بينهم وتول

في لك من ذي حاشية حل ديني
وما كل ما يعزى امره ما دلت

والعابل للابنية من الضرورات هو الذي
لم يأن الجاز لا طريقة واحدة في الانفعال

كذلك ومن وجوب حرف التسم والاشارة
ونحو ذلك ودل على تبليغ الكلام والبناء ومن اذا جاءت التعليل فلما قوله - ينفي حاشية وينفي من مهابته - فلا يكلم الا حين بنسب

بالاشارة ليس لكن مع التكرار المذكورة في لاث فخدوة فادد وجه فيه (قوله) لمصدر في نحو
مختار وتعارف (فوق بل ليس في نحو مختار وتعارف لا يفسح حاشية حتى قبل يصح لم يبرز
غيره والصحيح الجواز فقد قرأ طاعة ردت
الينا «ووردنا» (وما باع) ونحوه
من جواز لا يراه الدلالة ثابت (لما العين
تلي «ي» كل فعل على وزن اضل او
انقل نحو (اختار واقتد ونحوه) يقبل
فقط اغيور واكثروا واغبر واغبر بهم
الاء والفاء وكسرها والاعمام وتحرك
المزة يجرهما (وقابل) للابنية (من
طرف او من صدره) (أو) مجرور (حرف
جر بابتية حري) اي حين وما لا ولا
والعابل للابنية من الظروف والمصدر هو
المصدر المخصص نحو سم رسول وطس
اسام الاخير «فاذا فتح في الصور ففتمت
واحدة» ويختلف الاثر منهما ما د
واذا سبحان وماذا لا صاع الرفع واجاز
لا تخلف جلس حدك ويختلف اليهم نحو
ميم زملي وطس مكان وسير سر اقدم
الفائدة فاحصا سير على اسرار السير
احق غلاما لي اجاز وما قول
وثالث متى يغفل طيك ويغفل
يسوك وان يكشف فراكم تدوب
فمنه ويعلو هو اي لالال العهود او
امثال طيك فخصي طيك لدلاء طيك
اول عليه كما هو منال الصفات المحصنة
وبذلك يوجه وجعل بينهم وتول
في لك من ذي حاشية حل ديني
وما كل ما يعزى امره ما دلت
والعابل للابنية من الضرورات هو الذي
لم يأن الجاز لا طريقة واحدة في الانفعال
كذلك ومن وجوب حرف التسم والاشارة
ونحو ذلك ودل على تبليغ الكلام والبناء ومن اذا جاءت التعليل فلما قوله - ينفي حاشية وينفي من مهابته - فلا يكلم الا حين بنسب
فالثابت فيه ميم المصدر كذا على ما لا قوله من مهابته «تثبيات» الاول ذكر ابن ابار

في كنه خيرون ويصح عبق من كنه اروع في عينه شم
وتسبها للحزين الكافي واسمه عور بن عبد وهو من شعراء الدولة الاموية جازي طوع
وكان حجة حبب اللسان وليس هو من خدم الخلفاء ولا اتفقهم بهدح ولا كان يرمي الجار
حتى ملت وهذا الشعر قوله في عبد الله بن عبد الملك بن مرزبان وكان عد الله من خبان بني
امية وطرفاتهم وكان حسن الوهم حسن المذهب - حدث الزبير بن بكار عن عمه ان عبد
الله بن عبد الملك بن مرزبان لما جاء قال له امه سياتيك الحزين الشاعر بالدينية وهو ذوب
اللسان فايتك ان تحبب منه فلما كان في المدينة دخل الحزين عليه فلما صار بين يديه
ورأي حاله وهما «وي يده قصب خيرون وقف ما كنا فادله عد الله حتى طس انه

ونحو ذلك ودل على تبليغ الكلام والبناء ومن اذا جاءت التعليل فلما قوله - ينفي حاشية وينفي من مهابته - فلا يكلم الا حين بنسب
فالثابت فيه ميم المصدر كذا على ما لا قوله من مهابته «تثبيات» الاول ذكر ابن ابار

ان البنية الحالية في نحو خرج زيد بعبارة
لا تعجب علم الفاعل كما ان لاصل الذي
تتبعه هذه كذلك وكذلك للجزء اذا كان
معهم من هؤلاء طبت من نفس فانه
لا يتم مقام الفاعل ايضا وفي هذا الثاني
نظر فقد تنبأ ابن مسعود على انه لا يجوز
ان تدخل من على الميز المنصب من
تمام الكلام الثاني ذهب ابن دوستويه
والسهريلي والبيهقي الرندي الى ان النائب
في نحو من يزيد صير المصدر لا يجوز
لانه لا يقع على الفعل بالرفع ولانه يقدم
نصبه كالنائب متولا ولانه اذا تقدم لم
يكن مبداء وكل شيء يتوب من الفاعل
فانه اذا تقدم كان مبداء ولان الفعل
لا يوثق له في نحو من يند واما سهر
يزيد سيرا وانه انما يرفى فعل يظهر في
الصحيح نحو لست بفاعلم ولا اعددا
بالصحيح بطلان مروت بزود الفاعل
بالصحيح ومم يرد الاصل بالرفع لانك
تقول لست قوما ولا تقول في الصحيح
مروت زيدا ولا مروت على ابن ابي جني
اجاز ان يضع على ملة بالرفع والنائب
في لاية صير لاجم الى ما رجح اليه اسم كان
وهو المكلف واستناع الاجداء لعدم المجرد
وقد اجازوا النيابة في نحو لم يصوب
من ادم مع اصراع من ادم لم يصوب
وقالوا في كل الله شهداء ان المجرد
فاعل مع استناع كمت ههنا ههنا
مذهب الصريين ان النائب انما هو
المصوب للمفعول ولا يصوب بكلام العلم
على حثي معني لكن طهر كلامه في
الكافية والتسهيل ان النائب المصوب
(ولا يتوب بعض معني) المذكورة اعني
التي في المصدر والمفعول ان وجد في
اللفظ مقبول به

الله اراح ثم قال السلام عليك ورحمة الله اولا فقال عليك ثم قال حي الله ويهلك ايها الامير
اني كنت قد مدحك بغير فلما دخلت عليك ورثت جالك ويهلك انطى منه فانست ما
كنت لله وقد قلت في خطبي هذا يعني فقال ما حال في كنه خزان - البيت - يعني
حرام - البيت - فليجده قال اخذني اساحك الله قال لا اخذني في اخر احد مدين الخليلين
فاخذ احدهما قال له جد الله املنا بقي هذا لآخر - والنس يرون حديثين للشيخ للفرزدق
في ابياته التي مدح بها علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب طبع السلام التي اولها - هذا
الذي تحرف الجاهل بطلته - البيت - وهذا غلط من رواه وليس هذان البيعان مما يندج
به مثل علي بن الحسين طبعهما السلام لانهما من نعت الجابرية والمرك وليس كذلك ولا هذان
من صفته عليه السلام وله من الفصل ما ليس لاحد - وبهذا سقط كلام الظاهرين (قوله من
الباء الحالية) اي مدخلها وكذا مقبول ولو المية وادلت لاشبهه بغير كان بالنسبة لكان
(قوله وكذلك للجزء) يحصل ان يكون التفسير تاما كانه قال التفسير اذا كان مع من
كلامه الحالية فكما ان الباء المذكورة لا تقع مقام الفاعل كما ان الحال كذلك وكذلك التفسير
مع من لا يقع مقام الفاعل لكون التفسير بدون من كذلك ولا ينافيه لاقتصاص في التفسير
على كونه لا يقع مقام الفاعل كما لا يخفى - ويحصل ان يكون في مجزء عدم القيام مقام الفاعل
كما هو المناسب بذلك التفسير ويكون عدم زيادة كما ان لاصل الذي الخ في المجهول لما
ان التفسير خلف في نيافته مقام المكسافي كما ياتي ولا كذلك الحال - وبهذا يظهر حيث
ان الكلام لا يقتضي ان اصل التفسير يتوب وليس كذلك تدبير (قوله وفي هذا الثاني) اي
مثال الثاني (قوله المنصب على تمام الكلام) رد بان كل تمييز كذلك فالاول المصوب من
الفاعل (قوله) ولانه يقدم اي مع بقائه كونه نائب فاعل وبهذا غاير الدليل الذي يده
لانه باخبار انه يقدم ويصلح عن كونه نائب فاعل تدبير (قوله والنائب في لاية الخ)
رد للدليل الثاني من ادلة ابن دوستويه ومن باخبار بخصوص لاية (قوله) واستناع الاجداء
الخ) رد للدليل الثالث (قوله) وقد اجازوا البائة الخ) هذا رد لعوله في الدليل الثالث
وكل شيء يتوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبداء واحصاه انكم قدتم كون الشيء الذي
يتوب عن الفاعل مبداء بما اذا تقدم على ما هو الحق في الشرط والجزاء عند اهل العربية والمقام
واصلهم الشرط الذي هو تقدم النائب وقد صرح الرئيس ابن سينا بان مطلقت العلم
مرويات ومهلكاتها كليات متكونين فاعلم بموجب تقدم كل نائب عن الفاعل وذلك بالمثل
بنوت نقيضه وهو ان بعض الوابت لا يقدم كما في لم يصوب من ادم كما بينه المصريح
على ان الكتبة المذكورة صريحة في الكلام - وبما حرمنا ادفع ما قيل قد يقال هذا لا يظهر
الرد به الا لو ذلوا ان كل نائب يقدم ويصوب مبداء ولم يقولوا ذلك واما قالوا اذا تقدم اعرب
مبداء وهذا لا يقدم لما علمت تقدم اعرب مبداء لعدم تقدمه (قوله) وكلام الظلم على حثي
الاصناف) لم يجعله من بلب لكلامه بالخارج من المفعول فوافق طهر كلامه في التسهيل
والكافية كما فعل غيره لما ان الشيخ لا ذل عليه وما ذهب اليه في النائب لم يقل به
احد فانهم (قوله في اللفظ) احرروا ما اذا وجد في التدبير غلط فانه لا يمنع امانة ميرة

(قولهم بل هيمن اناجيه) وجهه ان حيرة لا يتوب
 إلا بعد تقديره مفعولا به مجازا ولا يرتكب ذلك
 التقدير مع إمكان عدمه ويانه قد يكون مفعولا في
 المعنى يختلف غيره ويانه يتوب بلا شرط (قوله مطلقا)
 يفرضه قوله بعد لكن بشرط تقدم النائب (قولهم
 وواقفهم لا يخفى لكن بشرط تقدم النائب) مكذا
 نقله ابن بريان وجماعة وقال هذا منه طريق
 جدا ونقله عنه الرعي وبغرو ان يوسف ونقله من
 السيد تفصيل ماعرفه ان وجود المفعول به تقدم او تأخر
 لا يربط بالنيابة ولو مع وجود المفعول به تقدم او تأخر
 وفي الرعي ولا يربط ان يقال كلما كان ادخل في عناية
 لشئكم احكاما بذكره وتخصيص الفعل به فهو اول
 (قولهم اذا قد الفعل به) في بعض مخرج التسهيل
 لا يكونون على انه اذا قد الفعل به تسليوت وتب
 الباقي جوازا ويرجع ابن عطى الجمل والمجوز لكونه
 مفعولا به يربطه وبسبب الطرفين والمصدر لانها
 مفاجيل دونه واثير الدين المكان لقوله من الفعل
 به لدلالة الفعل عليه التزاما بختلاف الزمان والمصدر
 فانهما احد متولييه وابن صفور المصدر لدلالة
 الفعل عليه اكثر (قولهم يسلط ما لم يومن النبيلة)
 لا يرس يسلط الرتبة كما في جواب موسى عيسى لما
 انه لا يحتاج لذلك بعد إمكان احرازه بتأنيبه
 لا يربط مع المحافظة على ما هو لاصل من انيابة
 لا يربط دون النبي بخلافه حاله مع ان في تلك
 المحافظة الفاعل لا تخصيه النيابة من كون النائب
 يصل محل للنوب عنه عليهم (قولهم لما سلف) اي
 من عدم ظهور القصد اذ كل منهما يعلم ان يمكن
 سطونا انه لاخر في باب طن ولا يكون محلا ومجلا
 به في باب ارى فلم تجع عبارة لتقدير (قولهم
 وهو مضمي كلام التسهيل) ظاهرة انه لا يربط من
 كلام المصنف هنا وهو كذلك لانه وان كان مضمي
 طن وقد ذكر حكمه في انه لا سار لنا في دخول الامور
 لم يلزم ان يثبت له ما كان قبل من الاحكام وهذا

بل هيمن اناجيه هذا مذهب سيوريه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انيابة
 غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة ابي جعفر له ليجزى قوما بما اتوا
 يكسبون وقوله لم يمن بالنبيلة لا سيبدأ ولا يخفى ذا الذي لا ذكره
 وقوله وانما يرعي النقيب ربه ما ظم محيا بذكر طلبه
 وواقفهم لا يخفى لكن بشرط تقدم النائب كما في البيت «تنبه» اذا قد الفعل
 به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قبل ولا اولوية لولده منها وقيل
 للمصدر اول وقيل المجزى وقال ابو حيان طرف المكان (وبالتفريق قد يتوب)
 المفعول الثاني من «يلب كسى فيما النبيلة امن» نحو كسى زيدا جيت واعطى
 صرا حرم بطلاني ما لم يومن النبيلة نحو اعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاما ان
 يقال فيه اعطى زيدا صرو بل هيمن فيه انيابة لا يربط لان كلا منهما يصلح لان
 يكون «اخذا» تنبيه «فيما ذكره» من الاتفاق نظر فقد قيل بالنع اذا كان نكرة
 والاول صرفته حكمي ذلك من الكوفيين وقيل بالنع مطلقا وقوله قد يتوب لاخارة
 بعد الى ان ذلك قليل بالنسبة الى انيابة الاول او انها للتصحيح «ا» (ي باب
 طس و) يلب (اى النعم) من اقامة المفعول الثاني (اشتهر) عن اللغة وان امن
 اللبس فلا يجوز عدمه طن زيدا قائم ولا اعلم زيدا فوسك مسرجا «ولا ارى منها»
 من ذلك (اذا القصد طهر) كما في الدالين وفاقا لاس ملحمة وابن صفور ي
 لا يربط في الدالين فان لم يظهر القصد تبين انيابة الاول اتفاقا فيقال في
 طنت زيدا عمرا واعطيت بكرا حالدا مطلقا طن زيدا عمرا وامام بكر حالدا مطلقا
 ولا يجوز طن زيدا عمرو ولا اعلم بكرا حالدا مطلقا لما سلف «تنبهت» لا يربط
 بشرط لا انيابة المفعول الثاني مع ما ذكره ان لا يكون جملة فان كان جملة احتتمت
 اناجيه «النفي» افهم كلامه انه لا خلاف في جواز انيابة المفعول الاول في لا يربط
 الثلاثة وقد صرح به في شرح الكافية واما الفلث في يلب ارى فقل ان ابي
 الربيع وابن هشلم الحضاري وابن الدائم لا يفتلق على منع اناجيه والمحق ان
 الخلفى موجود فقد اجازوه بعضهم حيث لا لبس وهو مضمي كلام التسهيل نحو
 اعلم زيدا فوسك مسرج «الثالث» احسن من منع انيابة الثاني في باب طن مطلقا
 بالابليس فيما اذا كانا نكرتين او حرفتين

ظلم وان عني (قوله زيد الصير الي) اي لان المعاني اذا
 تلب من الفعل تكون له رتبة وهي التعظيم على الاول الذي لم
 يصب ولا يقع في رد العود لذلك يجب ذكر المعاني في موضع
 كونه لم يقل به احد مع كون نياجه من الفعل تانيه كما هو
 (قوله وضع فعلون الي) هذا صريح في ان الفروع معول والمصوب
 فاعل وكذا صرح حكمة من فعل هذا الشأن وهو صواب وليس
 فيه قص للعيادة لما صرحا به من ان القادر والمثالا لا يقعها ولا
 ينافيه تن ادنى فيه القلب كما هو طر ليجرد في الامر بمتن
 قال ان الفروع هو للفعل ولا صوب هو المعول قد حاد من الصواب
 اذ الفاعل هو الذي اسند اليه فعل تام اصلي الصيغة على جهة
 قيامه به او وقوعه منه لا او وقوعه عليه وللغرض به ما وقع عليه
 فعل الفاعل لا ما وقع منه او وقع عليه وحذا من الظهور بكان
 وان وقع خلفه من بعض الاماكن *

(الاشتغال)

هذه الترويسة المشهورة وتقوم في بعض كبرياء امر عاملة على
 شرطية التصير وذكر هذا الباب على الرؤى لتكون المغلول
 منه قد يكون مرفعا كما سيأتي (قوله عاملا) المفعول لثلاث تخرج
 صور الخلف من غير اسمي الفاعل والمفعول كالصنعة العامل فان
 فيها ثلاثة افعال • احدا اندراجا في الباب مفعلا بصرف مصدر
 او كان في الامر او لا يستعمل نحو زيدا صوبه عاملا واما زيدا
 صوبا اياه وزيدا حريا اخاه • وفي صكك البند لا يغني ايه
 الصلح والكوفة في احاطة لا اشتغال في المصدر السلي دهم اندراجا
 فيه فيجب قبله رفع الاسم السابق بالاندراج • الثالث عدم اندراجها
 مفعلا بخلافه بدلا من الفعل • واجاز المبد عليه في منزله اذا كان
 تكة غير موصوفة فيسر عاملا • وقال ابن خروف اذا كان بدلا
 فسر غير عامل فيما قبله واما اسم الفعل فاجاز تفسيره بجزر عمله
 فيما قبله كالكنية ونحوه الكوفية • واما الفعل الجامد فاجاز
 سبويه في ليس نحو زيدا لست عمله ومضه غير • ومن ابن
 كيسان في كلف الخائف ان بعض الكوفية والثاني ينعون دخول
 ليس وكان في الب فلو مرون جواز زيدا لست عمله وصرا كنت
 عمله وواقعهم في ليس المبد وفي اسمي الفاعل والمفعول خلف
 صرح جامعة وحوارة خافرون • ثم المنع في الصفة المشبهة اجازي
 هذا وقد اشتد التصريح على اركان الاشتغال لاسم المغلول

منه

صريحه او عمله نحو هذا صريحه (فاسابق اصبه) اما وجوبا واما جوازا او مرجحا او معويا لا ان يرمون
 ما يمنع التصيب على ما سيأتي قيامه (بفعل اصبرا) حقا)

ويعد الصير على ظاهره لفظا ورتبة ان كان المعاني تكة نحو ان
 قائم زيدا لان القلب كونه مفعلا واحدا تن منع اتاجه مفعلا في
 باب اظم وح قه منهم المفعول ولا بدني وابن صفور باب الاول
 معول صريح ولا غران بعدا ونحوه بها بدني اعلى وبان الساع
 انما جاءه بآلية الاول قوله

ويعت ميد الله بالمر اصيحت حكراما موالها لثما سميها
 الرابع حكى ابن السراج ان قوما يجيزون آنية خبر كان المفرد وهو
 قائم لعدم العادة ولا سطره اخبارا من غير مذكور ولا مقدر واجاز
 الكسائي ناية التميز فجاز في اشلت الدار رجلا احلي رجلا
 وإلى ذلك امار في الكافية بقوله

وقول قوم قد يربح الخبير بهل كان مفردا لا يصبر
 وناب تميز لدى الكسائي لاعداد من التيسر فاه • اه •

واعلم انه كما لا يرفع رافع الادل لا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع
 الناقب منه لا دافيا واحدا (وما سوى) ذلك (الناقب ما طفا •
 بالرفع) له (الصب له مفعلا) اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا او
 مفعلا ان يكتنه • فتيه • قال في الكافية

ورفع مفعول به لا يقس مع نصب فاعل زوا فلا تقس
 اي قد جعلهم ظهور للمعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به
 باعراب لاخر كقولهم غرق النوب السمار وقوله
 على القامد مداحين قد بلغت نهران او بلغت سواتهم هجر
 ولا يقس على ذلك • اه • خاتمة • اذا قلت زود في رزق عمرو
 صفون ديارا تعين رفع صفون على الباية فان قدمت صرا قلت
 عمرو زود في رزقه صفون جاز رفع الصفون ونصبه وعلى الرفع
 فاعل حال من الصير فنصب توحيد مع للمعنى والمجموع ونصب
 ذكر الجمار والجوز لاجل الصير والراجع الى التبدد وعلى التصيب
 فالفعل مختص بالصير فزود في التهيئة والمجموع ولا يجب ذكر الجمار
 والجوز

(امتثال العامل من الميعول)

(ان صهر اسم سابق مفعلا خلف • منه نصب لفعله او الفعل) اي
 حقيقة يلب لا اشتغال ان يسبق اسم عامل مشتقلا منه بصيرته او
 فاعله او تفرغ له هو او ما سبه لتعبيه لفظا او محلا فيصير الاسم
 السابق عند نصبه عامل ملبس لثامل الظاهر فسر به على ما
 سبأ يياه والصير في منه وفي لفعله لاسم السابق والمثابة في
 نصب مفعلي من وهو يدل امتثال من صير منه بصلة العامل
 والاثم والقم في الفعل بدل من الصير والتقدير ان فعل صهر
 اسم سابق فعلا عن نصب لفعل ذلك لاسم السابق اي نحو زيدا

صريحه او عمله نحو هذا صريحه (فاسابق اصبه) اما وجوبا واما جوازا او مرجحا او معويا لا ان يرمون
 ما يمنع التصيب على ما سيأتي قيامه (بفعل اصبرا) حقا)

فيه والمامل للفعول والمافعل هو المصير أو ملابسة للفعول به بشرط لا يؤول المفعول
وقبول لا مامل ولا اختيار لما بعده وإن لا يكون من جملة أخرى وإن يكون مخصصا
بشرط الثاني صلاحه للفعل فيما قبله وعدم الفصل بينه وبين الاسم السابق
وبشرط الثالث أن يكون مصيرا محمولا للفعول أو من تحت حصيله (قولهم أي
أصبارا حيا) فندم هذا الوجه للتشبيه على ما رجعته على ما بعده صلاحه من
حذف مرفوع السبي الذي هو غير جائز ومن قرع الصدر المنكر حالا وهو مضمور
على السماع (قوله وأما معنى كون لفظ) أي بأن يكون أصلها صادقا على الآخر
كما تصدق الجلالة على اللزور المعنى باللبه لا يعلى في مثل زيدنا مروت به
ولامانته على هرب الخ بالظن المعروف في زيدنا هربت أخاه وهذا تندفع سائر
المتكولات هنا (قوله يفترض في الفعل المفسر) أي لا لاسم لا حياجه إلى ما يفرض
عليه أن لا يفصل بينه وبين لاسم السابق أي باجتناب مجاز زيدنا في الدار هرجه
(قوله من لا اختصاص بالفعل) في جملة يائما لا وحملت له تسع لا أن يفصل
اللام بمعنى على لست كونها وحملت على لا اختصاص بالفعل (قوله هم يجوز الخ)
استدرك على ما قبله فإن المصنف طوى تحتم النسب على موالاة ما يخص
بالفعل فانحصر إلى أنه لا ينفي النسب وبغضه الرفق لما وجد ما يخص به تلك الأشياء
وبينه الشارح في الرفق بالاجتماع قطع فيجوز حيث أن الرفق دائما على الاجتماع
وأنه يصل دائما بما يخصه تلك الأشياء فدفعه الخارج بقوله ضم الخ فالاستدراك
في موقعه بالنسبة لكلام المصنف والشارح أيضا كما لا ينبغي على المعارف بالأصليب
ودبر (قوله وإن لم تنفع بلهت لم يهلك) طلع في أن الدانية تبين للآلئ لا
جواب الشرط إذا هو اسب (قوله أدوات الشرط ولا استفهام) لاصطفاة العهد
الذكوري والمعهود في لأول طلع وفي الثاني أدوات الاستفهام غير الهمة ويحذف فلا
تدخل الهمة في كلامه هنا كما هو طلع (قوله فلا يليها إلا صريح الفعل) وأما
و أما لمجد فهديتهم ه فجار على أن أما ليست شرطية كما في العروس (قوله
فصورية النظم الخ) في الصريح وهو أي أن الفرض من التصورية بينهما إنما هو في
وجوب النسب حيث وقع لا انتظام بينهما (قوله كذا النقيض) تقديم التخييل
بها على غيرها للرد على من يرى عدم اختصاصها بالاسمية وانها تدخل على
الاسمية مطلقا وأنه لذلك يجوز الرفق والنسب بعدها وليس الرد عليه بقول
للمصنف - البرم ابدأ - كما قبل لأن للمصنف رتب التزم الرفق على
لا اختصاص بالاجتماع وفي عند هذا الغافل ليست كذلك . ثم يحصل الرد عليه
بما ذكر لو كان يقول بالاختصاص المذكور ولم يفرض الرفق المذكور لكنه لم يقله
ففي شرح التسهيل للمصنف ولم يقل إذا فعل ولا معمول فعل وإنما يليها دائما
طما يـ را ابدأه وغير مطويع بهما أو ابدأه بمخوف الخير . فتن أولا ما غير
ذلك فقد جاز من لسانهم فلا يلتفت إليه ولو كان سيويه . هذا كلامه . على

أي أصبارا حيا أي واجباً أو هو حال من المصير في
أصمر أي سمحوا بذلك لأن الفعل الطاهر كالمثل من
اللفظ به فلا يصح بينهما (موافق) ذلك الفعل المصير
(أما قد اطهرا) أما الفاعل ومعنى كما في نحو زيدنا هرجه
أذ تقديره هربت زيدنا هرجه وأما معنى كون لفظ
كما في نحو زيدنا مروت به أذ تقديره جلوت زيدنا
مروت به فتبينه بشرطه في الفعل المفسر أن لا يفصل
بينه وبين لاسم السابق فلو قلت زيدنا أنت لم تعربه
لم يميز للفعل بانته (والنصب حتم أن نلا) أي تبع
لاسم (السابق ما) أي حيتما يخص بالفعل وذلك
كأدوات الشرط (كان رجعنا) وأدوات التخصيص
وأدوات الاستفهام غير الهمة نحو إن زيدنا ليجد فأكوم
ويجدا صرا لقيته فاضحه وجلا بكرا هرجه وابن زيدنا
وجده ولا يجوز رفع لاسم السابق على أنه مجدا
لأنه لو رفع والحالته هذه خرجت هذه لأدوات مما
وسعت له من لا اختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه
بالفاعلية لفعل مصدر مطاوع للطاهر كقوله - لا تهرزي
أن منس اطلعه - في رواية منس بالرفع وقوله
فإن أنت لم يهلك ملك فانتصب
لعلك تهديك القرون لا وأول
التقدير إن ملك منس اطلعه وإن لم تنفع بملك لم
يهلك ملكه تشبيهه لا يقع لا انتظام بعد أدوات
الشرط والاستفهام لا في الشعر وأما في الكلام فلا يليها
إلا صريح الفعل لا كانت أداة الشرط إذا مطلقا أو
أن والفعل منس يجمع في الكلام فصورية النظم بين أن
وجبنا مريده (ولن نلا) لاسم (السابق ما بالاجتماع
يخص) كذا النقيض ولجسا (فأخرج القوم ابدأ)
على الاجتماع

ويخرج الماتة من هذا الباب إلى باب
الجدد نحو خرجت فلاناً زيد يصريه صر
وليس ما خرج زرت ولو نصبت زيدا وبغير
لم يجر لان اذا الماتة وليت للفرقة
بما لا يليها فعل ولا مصل فعل ومسا
يخص بالاجداه ايما ولو الحال في نحو
خرجت وزيد يصريه صر ولا يجوز
وزيدا يصريه صر بحسب زيد وكذا
الفتح وضع الاسم السابق (اذا الفعل)
المفعول منه (كلا) اي تخرج (ما) اي شيئا
(لم يرد ما قبل مفعولا لما بعد وجد)
كانت الحرب ولا مفعولها والقسمين ولا
لاجداه وما الثانية ولا المجزئة والمرفوع
الناسخة والموصول والموصوف تقول زيد
ان زرتة يتركه رجل واحد ولا تكتبه
وتكتبه الى ما عداها بالرفع ولا يجوز
النصب لان هذه الالف لا يصل
بعدها فيما قبلها فلا يفسر عملا فيه لانه
يدل من الالف به (ويخرج نصب) اي
يخرج على الرفع في ثلاثة احوال الاول
ان يقع اسم الاستغفال (قبل فعل حي
طلب) وهو لامر والنهي والامراء نحو
زيد اصربه او يصربه صر ولا تهنه
والهم مبدك ارضه او لا تراخذه ويكر
عمر الله له وانما وجب الرفع في نحو
زيد احسن به لان المصيري يحمل رفع
وانما اتفق السبعة عليه في نحو الرأية
والزاني فاجلدوا لان تقديره تند سبويه
ما جلى عليكم حكم الرأية والزاني سم
لصوت الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل
عنده في الجزر في نحو هذا ولذا قال في
قوله وقالت عولان فانكم فعاتهم
ان الغدير هذه عولان وقال البرد الفاء
اخرى الخرو ولا يعمل الجواب في الشرط
مكذوك ما لم يفسر

ان المصنف لم يصرح بكثرة اذا بخصوصها بوجه فكيف يحصل من كلامه الرد على من
خالف فيها بخصوصها فتدبر (قوله وتصرح المسألة الخ) هو مراد بقول المصنف ... قال
التزم ابدا - التصيب من العارض الذي هو تلو السابق ما يخص بالابداء ويحذف فيخصي
ان المخرج من الباب انما هو بالنظر لهذا العارض وان كان لم يخرج بالنظر لكون العامل
مسلحا للفعل في الاسم السابق لذاته فليس كلام الخارج يخص المخرج وكلام المصنف يخص
المفعول والثاني صواب ولاول بالمل كما قيل (قوله وما يخص بالابداء الخ) لا تصاف
ان ضلها ما قبله بمن اما تفتن او لاجل ان ما بعده حيد بطلان السابق وما قيل انه كيون
حتم الفصل يعم انها كذا وليما في الاختصاص بالاجداه مطلقا فليس على ما ينبغي لان كلفة
في نحو خرجت وزيد يصريه صر فتفي ذلك والقول بان المثال لا يختص فاعلم من عدم
الفرق بين نحو كذا وفي نحو حثكذا (قوله نحو زيد اصربه الخ) هذا مع ما قبله للتفيه
على ان الطلب في عبارة المصنف يشمل طلب الكف ويطلب الفعل امر بالصيغة او بالجرى
وجاء بصيغة الامر او بالنهي او الخبر ومن الامر ايضا ما يكون غيرا صرورة نحو الاولاد يرهمهم
والوالدات ومن النهي ايضا ما صرورة غير نحو زيدا لا تعرب بالرفع وقوله
القاتلين يساروا لا تنسلطوه فاعلم السيد من الامر ان امرها
كم جواز الرفع في مثل زيدا يصريه صر ولا تهنه لانهم اجروا الطلب بالالف مجرى الطلب
بالصيغة ولا فاعلم ولا اللطيان لا يصل ما بعدهما فيما قبلها وما لا يصل لا يفسر - واعلم
انه يندرج في الامر ايضا ما كان بالاصول الواقع موقع الفعل الدال عليه - ففي البسيط ويجري
مجري الفعل ما وضع من المصادر مجع كزيدا جرما له وصرا قرا له والله حننا له ويكر
هربا له وما جرى مجرى الامر من اسم الفعل نحو زيدا صرابة ولاغرا كزيدا ملكه ينصب
بما دل عليه تأنيده وقد مر ان ذلك وفي الكسائي في حديث - هذا وانما اخير النصب هنا
لان الطلب اما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى كذا في الصريح ولان في الاخبار
بالطلي اقوالا للثنا يمتنع بدون تاريل والراجع منها للتعطيل (قوله) وانما وجب الرفع
الخ) تنبع فيه التوجيه ولا فلاولى ان يقول فلا يختار النصب في زيد احسن به لعدم
الطلب وان وجدت صرورة بل يجب الرفع لان الصغير اثره وكذا في بعض شروح التسهيل
على قوله او وله عدل - له - هذه العبارة ما ملهم متاه فخرج نحو زيدا اسع به نصيبا عما لا
يفهم ذلك هذا وفي كون النسل للذكور ينصب وجوب الرفع غلط بطريق (قوله لم اسع
السكر) اي فلا يلزم عطف الانشاء على الجزر ولا يسمي لاشتغال لان جزء الجملة لا يصل
في جزء اخرى (قوله) ولا يصل الجواب في الشرط قيل لعل المجهول لا يواظونه على ذلك
لان اذا خلاصت لشرطها صرورة مجرباها ولو مقترنة بالفاء (قوله فافلايه صدر الخ) تقرير
على قوله ان يفسر فعل فانه لما اوضحه موقع ايلائه في عبارة المصنف علم انه صدر عن مل وان
الفعل لاول من الفعل وان اخره المصنف ان هو فاعل ولي العبد وان الصغير هو المفعول الثاني
الذي ارسلته اليه المهمة وان قدده المصنف وسبويه وذلك انه لو قال ايلائه الفعل اياه كان
فضلا مع امكان المصل ولو ابدل، الخارج عبارة بهذه العبارة اي بعد ما الغالب عليه ان

توالي

عملا وقال ابن السيد وانما يستأخذ الرفع في العموم كالاتية والنصب في الخصوص كزيدا اصربه (و) الثاني ان
يضع (بعد ما ايلائه الفعل غلب) اي بعد ما الغالب عليه ان يله فعل فافلايه صدر حثاني الى المفعول الثاني والفعل
مفعول اول لانه الفاعل في المعنى والذي يليه الفعل غالبا ايلائه منها صرورة لا مفعولها نحو - ابترنا ما واحدا تنجده

لأن فعلت الهمزة فالخيار الرفع نحو انت زيد
تصريحه لا في نحو اكل يمع زيدا تصريحه لأن الفصل
بالرفع كالأصل وقال ابن الطرطوش ان كان الاستفهام
من الاسم فالرفع نحو ازيد مرجه ام مرور وحكم
بشذوذ الصب في قوله

الطبعة الفياض ام رايها عدلت بهم طرية والخطاب
ومنها النفي يا او لا او نحو ما زيدا وجهه ولا مرأ
كلمه ولي يكره مرجه وقيل طاهر كعم سيويه المختار
الرفع وقال ابن البانض وابن خروف يستويان ومنها
حيث المجرى من ما نحو اجلس حيث زيدا مرجه
(و) الثالث ان يرفع (بعد ما تلف لا تفصل على

مفعول فعل مستقر اولاً) سواء كان ذلك المفعول منصوباً
نحو ليقت زيدا ومرأ كلمه او مفعولاً نحو قلم زيد
ومرأ اكرمه وانما وجه الصب طلباً للتلمس بين
المجئتين لأن تن نصب قد سلف فطية على فطية
وتن رفع قد سلف اسمية على غاية وتائب التعاطفين
احسن من تعاطفهما واحضر بولوه بالأصل من نحو
قلم زيد واما مرور فأكرمه فان الرفع فيه اجد لان
الكلام بعد اما مستأنف مقطوع عما قبله بولوه فعل مستقر
اولاً من العطف على جملة ذات وجهين وصاحبي
تبيينه • الاول تمييز النظم في قوله على مفعول
فعل اذ السلف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما
عرفت • الثاني لترجيح النصب اسلب آخر لم يذكرها
حاشا لحداد ان يقع اسم لا يشتغل بعد ذميه بالتعطف
على الجملة الفعلية نحو اكرمت الفتي حتى زيدا اكرمه
وما قام برك لكن عرا مرجه فصح ولكن حوا ابتداء
اشياء المتعلقين فالو قلت اكرمت خالدا حتى زيد
اكرمه وقام برك لكن مرور مرجه تعين الرفع لعدم
الطاعة اذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل ومفعول
ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه • ثانيها
ان يحل به اسم استفهام منصوب كزيدا مرجه جواباً
لأن قال ايم مرجه او تن مرجه ومفعول المنصوب
للعناني اليه نحو قلم زيد مرجه جواباً لى فقال
قلم ايم مرجه • ثالثها ان يكون رضم بجمع ومفعول
متعلق بالمرجع ويكون نصبه ناصي لا مصدر كما في • انا

تولي الفعل اياه او غير ذلك كان انصب شامل (قوله فان فعلت الهمزة)
يعلن القول للصنف ابتداءً فلي سماع التباسه من غير فصل كما صرح به الحد
وان توقف في كونه حتى لم نقولاً (قوله فاختار الرفع) لأنه لا يعود الى
حذف ولا الى دعوى ان المصير اصله حصل (قوله وقال ابن الطرطوش ان)
حاصل معنيه انه انما يختار الصب ان كان السؤال من الفعل واما ان كان
السؤال من الاسم فلا وانما التعليل بحذف الرفع لأنه المفعول منه • ولا يخفى ان
هذا المدرك الذي لا ين الطرطوش غير قوي ولا يعصيه القيلس وان قال به مروان
ولا خفف ولا زبي على ما في التصريح لما انه لا يلزم من السؤال من الاسم إلا
مرالته الهمزة وهو موجد مع نصب الاسم السابق وتلغير ماله عنه كيف وقد
صرحوا بأنه يقال في السؤال من المفعول ازيداً مرجه • وفي التاميز كثير
والمفعول منه ما هو ما يلها كالفعل في لم يره زيدا والفعل في انت مرجه
زيداً والمفعول في ازيداً مرجه (قوله ومنها النفي بما لو لا او ان) المصير
المرجوع بمن الاشياء التي يطلب مولاتها للفعل وانما انحصر على هذه الثلاثة لان
غيرها محض بالفعل لا غالب وكذا يقال في القسم الذي بعده (قوله اسم استفهام
منصوب) الشديد يكونه منصوباً للاحتراز ما اذا كان مفعولاً فانه يترجم الرفع
حيث ان اختيار الصب في صورته مطلق بطبيعة الجواب للسؤال في الصيغة
ولا حاك في وجه المطابقة مع الرفع في الاسمية مع عدم الاحتياج الى التقدير
(قوله كما في • انا كل شيء خلفه بقدره) لم يرض الرمي التحصيل بالاية
بل بما اذا اردت ان تصير ان كل من ممالكك انترجه بغيرين ديتار وانك لم
تملك احدا منهم إلا بغيرك بهذا التمس فملك كل واحد من ممالكك انترجه
بغيرين ديتار بنصب ككل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير انترجت
كل واحد من ممالكك انترجه بغيرين وان رضى احصل ان انترجه غير
له وحذفت حلقاً به بغيرين اي كل واحد منهم مفعول بغيرين وهو للرداد
وان يكون مفعول كل وبغيرين الخبر اي كل من انترجه من للمالك فيبغيرين
فللحداد على التقدير الاول ام لان قولك كل واحد من ممالكك ام ممن انترجه
انت او انترجي لك او حصل بغير شراه من وجوه التعليل وعلى الثاني لا يقع
إلا على مشترك انت فترجمه طريق لاختلال الوجه الثاني غير المقصود ومختلف
الوجه الاول اذ ربما يكون منهم على الثاني من اشتراكك فترك بغيرين
او اقل او اكثر او يكون منهم حصة بالية او الزوائد او غير ذلك وكل خلاف
المصدر والصب اولى كونه صا في المقصود والرفع محتمل له وفيه قال واما
ما اوردته الصنف من انما الالكب العزيز فغير معلومة التي تتلوت في المسال
سواء جعل الفعل خبراً او مفعولاً لا يصح التحصيل وذلك ان المراد بكل شيء كل
مطلق نصبت او رضى جعلت خلفه صفة مع الرفع او خبراً وذلك انا خلفنا

كل شيء خلفنا بقدره • اذ الصب نص في صم خلفنا لادبائه خبراً ومفعول بقدر وهو المقصود وفي الرفع ايهام كقول الفعل ومفعولاً محصوماً
ويؤيد هو الخبر وليس المقصود

كل شيء بقدر لا يزداد منه خلقا كل شيء يقع عليه اسم شيء اذا لم يخلق تعالى جميع المخلوقات الغير المتعلية ويقع على كل منها اسم شيء فكل شيء في الالة ليس كغيره ، والله على كل شيء قدير اذ صفة قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا فمضى كل شيء خلقه بقدر على ان خلقه الخبير كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى انه ممتلئ كل مخلوق كان بقدر والممكن واحد لاختصاص لفظ كل شيء في الالة بالمخلوقات كان خلقه صفة او غيرا وليس هو مع التقدير الاول ام منه مع الثاني كما في المثال . هذا كلامه . وهو مبني على القول بشيئة المصمم وما ذكره الشيخ ابن الحليج كثيرة من التعميل بالاية وارتعوه فبني على ما عند اهل السنة من ان الشيئة تتعلق الى الوجود وحيد فالتعميل بالاية كالتعميل بالثال كما اشار له السد على انا نقول عليه لا يلزم من تخصيص الشيء بالمخلوق تساوي الخيرية والصفة لان الصفة ليست مطلية الخلق بل الخلق للمصوب للامال فالتبدا على تقدير ان يكون خلقه الخبير ام منه على تقدير ان يكون صفة لمؤله مطلق المخلوق لو او لغيره بخلافه على الثاني وهو ظاهر ما فهم (قوله لاهامه وجود شيء لا بقدر) نقل لنا من بعض كتب الكلام وده بان هذا يقتضي انكار وجود شيء لا بقدر وكيف ذلك الله جل جلاله وصفاته بهذه النابعة ولك رده اولا بان ليس في الفهم ما يقتضي ان ذلك خصوص ذات الله تعالى وصفاته فكيف لا يتم وجود شيء من المخلوقات لا بقدر وثانيا ان محصور الصفة خلق متسوب للتكم ففهم ان شيئا مطلقا لغيره لا بقدر وهو بلال قطعاً كما هو ظاهر وبهذا طم ان عبارة الفارح فيها حذف صفة مخلوق اي لم فافهم (قوله ولم يخبر سيوبه مثل هذا لاهام الخ) بل اخبر ارحمته الرغف كما اقصاه طاهر الكتاب قال فيه اما قول الله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على نحو زيدا مرجحه وهو مروي كثير وقد قري . واما دود نهدينيهم . غير ان القراءة لا تصالح لاهامه سنة حجة . قال ابن خروف وانما اخبر بانها السنة لعصف الصب فيها بكونه بمنزلة زيدا مرجحه . وقال ابن منصور يريد ان الرغف اقرب لعصف الصب اذ ليس هناك قبله داع ولا يبين حقيقة الصب لس سيوبه ان الصب مروي كثير . ومن لاخض ان خلفه صفة . قال الشيخ لاخير ولا يتم في فراهة الرغف (قوله بغيره ان يكون في النابعة صميم الخ) هذا النقط لاجل ان يتم حواز الوجهين كما هو السائل وذلك لانه لو انعدم هذا النقط انصير الرغف لان الصب ليس في على الصلح في الخبر وهو نفس الى خيرية الطوف المتفرقة على الرابطة . واعلم ان هذا الكلام من الفارح صريح في ان المثال الذي اى به لهذا لم يرد من صميم في داره منه في زيد وما اخبر من ان الصبر لا قرب مذكور فقيده بما اذا لم تتم الفراض على ارادة غيره لا مطلقا . فما قيل ان المثال الذي ذكره الفارح لا يبين فيه عند الصبر الى الاسم الاول لجزاز عودة الى الثاني بل هو ظاهر كونه اقرب مذكور وهم يتدبر (قوله لان في كل منهما منازلة) قبل ترجمه الرغف به تم لا حاجا منه الى تقدير وده بانه معارض على فيه الحلف على غير اقرب مذكور يمتثل الصب (قوله وهو ما يقتضي كلام الناطق) فيه نظر فان كلام للصنف لم يقتضي انه يفتقر الصبر او الفاء وان الواو كالفاء في الرابطة انما اقتضى ان الملقف اسم من الواو والفاء وغيرهما وسواء وجد الصبر ام لا واما ان

لا يهاهم وجود شيء لا بقدر كونه غير مخلوق ولم يخبر سيوبه على هذا لاهام مرجحا للصب وقال الصب في الاية طله في زيدا مرجحه قال وهو مروي كثير وقد قري بالرفع لكن على ان خلقه في موضع الخبر للجدد والجملة خبر ان وبقدر خال واما ان الصب فصا في التصديق لانه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا لان الرفع لا يصل فيما قبله فلا يفسر ماملا فيه ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى . وكل شيء على صوره في الزبر . (وان تدا للخطوف) جملة ذات وجهين غير تعيينه بان تدا (مثلا صمرا به) مع مصوله (عن اسم) غير ما الصببية (فاعلم صمرا) في اسم لاغضال بين الرغف والصب على السواء بغيره ان يكون في الثانية صمير الاسم الاول او صلفت بالفاء نحو زيد قام وصمير اكرهه في داره او ضمرا اكرهه برفع صمير ونصبه فالرفع مرادة للكرى والصب مرادة للصرى ولا ترجح لان في كل منهما منازلة يقتضي ما احسن ربحا وصمير احسنه عنده فانه لا اثر الحلف فيه فان لم يكن في النابعة صمير الاسم الاول ولم تصلف بالفاء فلاخض والسيراني يعمدان الصب والصرى وجملة منهم التعلل بصبرونه وقال منام الواو كالفاء وهو ما يقتضي كلام الناطق

فيه المألوف في هذا ايضا كالمألوف وشبه الفعل
 كالفعل فلا يلزم نحو انا صرحت انك حتى صرحت
 والرائي نحو هذا حارب زيد ومرا تكبره يرفع صر
 ونصبه على السواء فهما (والرفع في غير الذي مر)
 انه يجب منه نصب او يمتنع ان يكون راجعا او
 صاوبا (ويجوز) على النصب لمصلحة الرفع من الامصار
 الذي هو على الامصار لرفع زيد بالاجتهاد في قوله
 زيد صرحت ارجع من نصبه بالامصار قبل نصبه مري
 جيد بخلاف من نصبه وانفذ ابن الجعفي على جواز
 قوله
 فارسا ما فادروا ماحدا غير زيل ولا تكس وكل
 ومنه قوله يصهم و جئت عدن يندخلونها و ينصب
 جئت لم اذا مررت ما اوردته من الورد (ما ابيع)
 لك فيما يرد عليك من الكلام ان تروا اليه وتصرحه
 عليه (انزل ربح ما لم يربح) لك فيه ذلك (ووصل
 مغلول) من صير لاسم السابق (بصرف جر)
 طافا (او باضافة) وان تنابت او بها ما (كوصل
 يجرى) في جميع ما تقدم فلاحكام الخمسة المجازية
 مع اتصال الصير بالمشغول تهرى مع انفصاله منه
 بما ذكر فوجب نصب في نحو ان زيدا مررت به
 او بلامه او جئت عليه او على ظلامه او اكرمت
 اخاه او ظلم اخيه اكرمت حكما يجب في نحو ان
 زيدا اكرمه اكرمت ويمنع النصب ويحسن الرفع في
 نحو خرجت فلانا زيد مر به او بلامه او حبس عليه
 او على ظلامه او حبس اخاه او ظلم اخيه صر كما
 وجب الرفع في نحو فلانا زيد يصر به صر وحق
 على ذلك بقية الامثلة و تنبيهه و النصب في نحو
 زيدا صرته احسن منه في نحو زيدا صرته اخاه
 وفي نحو زيدا صرته اخاه احسن منه في زيدا
 صرته بلخيه (وسوى ذا الباب وصفا ما صل و)
 وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال او الاستقبال
 (بالقول) في جواز تفسير ناصب لاسم السابق نحو
 ازيدا انت صرته او مكرم اخاه او مريم او صير
 عليه تروى الحال او الاستقبال كما تقول اربنا تصريه
 او تكرم اخاه او ترم به او تحسن عليه وانما امتنع
 زيدا انت تصريه بخلاف انت صر به

الاول قصد منها الربط كما ان الفاعل كذلك ومنها الصير فلا يلزم طلوعه انه لم
 يجر لاعتراض الربط اصلا وان كانت الجائز مضافة على الاولى التي هي خبر
 وهو الذي يظهر من الكتب ورواه النظم وابن صابر ايضا بناد على منع ان
 حكم المضاف حكم المضاف عليه فيما يجب او يمتنع بتدليل راحة واستغناء
 قال ابن صابر ولم يفتقر سبوت ولا غير راجعا من الثانية للقول تسكا بقره
 تعالى و الله قدرته منازل قرا الحريان واير صر بالرفع والبقول بالنصب
 طفا على و الشمس تهرى استغر لها و ليس للمضاف على المفعول راجع
 الى الشمس وقال ايضا هو والظاهر اجمع القراء على نصب والساء رفاها عطا
 على يسجدان من و التهم والشجر يسجدان و ليس من رافع ثبث (قوله)
 فيه المألوف في هذا الخ قيل لا يجرى هذا اعتراض الربط ولجوز (قوله) نسا
 ابيع الخ وجه لاثني به بان قوله ... والرفع في غير الذي مر وجه - قد
 يجرى ان النصب للرجوع بصر فيه على السماع ولا يفعل قيلنا فغفقه بان
 قطعه بنوب باصل لا باجتهاد بالارجحان فيقول قيلنا ولو كان مرجوحا (قوله)
 من صير لاسم السابق لا يصر ولا يظهر من لاسم السابق وليس في هذا مع
 قوله ... ينصب لفظه او للحل - فاجبت تكرار اذ قد مثل الفاعل نصب
 اللفظ يزيدا صرته والحال بهذا صرته و هذا ولقي ان اصل جارة الفاعل هنا
 من صير لاسم السابق فيصير عليها اللفظ بين عليه فكذلك من صرته بصل
 اي فصل مائل منقول من صير لاسم السابق بصرف جر كم بعد هذا راجع
 كما طنت في عدة نسخ بابني اصحابنا فلا منول من ذلك (قوله) نصب
 في نحو زيدا صرته احسن الخ وجهه في الاول عدم الفصل في زيدا صرته
 والفصل في زيدا صرته اخاه مع كون المسمى مضافا للمسمى لفظا وصفا بخلافه
 في الثاني وجهه اتحاد الفصل في زيدا صرته اخاه وتمدده في زيدا صرته
 بلخيه (قوله) وصفا ذا صل الخ هذا صريح في لفتار قيد الوصفية وقيد
 كونه مائلا وما قيد كونه مضافا للفعل فيما لم يمتد من قوله ... ان لم يكن
 مانع حمل - ولا يخفى انه لا يلزم من كونه مضافا للفعل حمل فيما لم
 كما في الوقوع صلة ال - ما قبل الشرط الثالث يفتي منه الذي كما هو ظاهر
 ليس بظاهر حكما هو ظاهر ثبث (قوله) في جواز تفسير لاسم السابق
 بريد رحمه الله ان مراد النصب بالنسبة بين الرفع والفعل المشروطة بانك
 الشرط اما هو التسوية في جواز تفسير ناصب لاسم السابق لا في جميع الاحكام
 ولا في مطلقها فالحق حيث ان لاسم لا يتكسب صاوبا للفعل في هذه الصفة
 المحصورة التي هي جواز تصريه لاصب لاسم السابق لا اذا كان مع كونه
 وصفا ذا عمل ليس له مانع يمنع من ذلك ولو انتفت الوصفية او العمل او
 وجد مانع فلا يتكسب بالسوية في تلك الصفة ويحتج بدفع امران - الاول انه

يدخل في كلام المصنف صورة وجوب الصب مع انه لا يتلقى جريانها في الوصف لكونه مغرطا بان يقع اسم الاشتغال بعد ما يخص بالفعل • الثاني ان الشرط الثالث يقتضي انه لا تسريته عدد مدمه وجو بلبل اذ كما يكون الوصف صلة لال يقع الفعل بعد اذا التحيات • وما قيل انه انما صرح به لصاحبا بجانب الاسم ولا فهو ملهم من المساواة فلا معنى له ولا لكان ايضا ذا معنى لا معنى له بل وصفا ايضا لا معنى له وذلك لا معنى له فليعذر (قوله لاحتياج الوصف) قيل لا يلدح ميتة ان الوصف اذا فرغ الاسم السابق لم يصبه لئلا يلزم فصل الوصف من معوله باجني لان المنوع انما هو وقوع الاجني بعد العامل مع تأخير المعول اما وقومه قبله فلا يتصح (قوله) نعم يجوز الصب (الخ) لعل وجهه مع ان فيه افعال المصدر واسم الفعل محذوفين انه لما كان المذكور عرضا من الضروف صارا كالذكرين وقيل لا يقدر الضروف فظن فلا يلزم ذلك فليعذر (قوله) بالولو غير متفق عليه • فقد اجاز جماعة الضرب بنم وياو نحو زيدا صرحت صرا لم اخاه او لم اخاه هذا وقيد الملقف المذكور في التسهيل بكونه غير محاد مع العامل لما انه اذا اعيد لم يحصل الربط لكونه من جملة اخرى نحو زيد صرحت صرا وصرحت اخاه فلا يصب الاسم السابق ولكن في التصريفات ان بعض اصحابنا يسمونه مع اعادة العامل ان قدرت الجملة الداية تركبنا وان سبويه لم يقدرها الا محلوقة (قوله) لو جعلت (الخ) يبي التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الصغير المتصل به ملحق الى المؤكد دائما فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق ولا صغير فيه اذا كان بالوافق كذا قيل وهو لا يناسب ما قلنا من التصريفات (قوله) نحو وان اهد من المفرك استقاراك قيل عليه ان اداة الشرط انما تطلب فضلا وانما او انما يكون استقاراك تقسيرا لا تنص لجزاز ان يصب اهد ويجوز مثلا بقريته القام واستقاراك نعت لا تقصر فلا يجب الرفع وفيه ان لا تعرض على المال غير مقبول اذ يتكلم الفرض كما صرحا به فان اراد ان سائر الامانة تجري فيها الاغراض فلا يخفى هذا القسم رد بفعل ان انت اكرحتي اكرحتي فندبر •

لاحتياج التحيات الى ما يعتمد عليه بخطى الفعل على كان الوصف غير عامل ثم يجوز ان يفسر مالا فلا يجوز ازيدا انت صار به او يحسب عليه لمن وانما يكون الوصف العامل بالفعل في التعبير (ان لم يك مانع حصل) يصعب من ذلك كونه صلة لال لاحتياج فعل الصلة فيما قبلها وما لا يصل لا يفسر عالما ومن ثم اختلف تفسير الصلة الشبهة فلا يجوز زيدا انا صار به ولا وجه كلاب زيد حسنه • تنبيه • يصح الرفع في زيد عليك وزيد ضرب اياه لانها غير صلة نعم يجوز الصب عند تن يجوز تقديم معول اسم الفعل وهو الكماهي ومعول المصدر الذي لا يدخل بحرف صدرتي وهو المبرد والسيراني (وظيفة) بين العامل الآخر والاسم السابق (حاصلة) بتابع سبي له جار طي شجر اجني منه وهو الملقف نعا او طلف نسق بالولو او طلف ببيان (كلمة) نفس الاسم السبي (الرفع) غافلا فكما تقول زيدا اكرمت اخاه او محبة فتكون العطف بين زيد واكرمت عليه في سببه كذلك تقول زيدا اكرمت رجلا يحبه او اكرمت صرا واخاه او صرا اخاه فتكون العطف صلة في شجر سببه للذكر ويجوز ان يكون المراد بالعطف الصغير الراجع الى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى في اي ان وحيد الصغير في تابع الفعل كافي في الربط حكما يتكفي ويجوز في نفس الخلط وان كان الاصل ان يكون مصلا بالعامل او منفصلا عنه بحرف جر ونحو • تنبيه • لو جعلت اخاه من قولك زيدا اكرمت صرا اخاه بدلا لاحتياج المسألة نصبت او وصت لان البديل في نيته تكرار العامل ففظو الاولى من الربط نعم يجوز ذلك ان قلنا ان العامل في البديل هو العامل في البديل • وكذا تفتتح اذا كان العطف بغير الواو لامادة الواو حتى الجمع بخطى ميرا من حروف الطف • خاتمة • اذا رفع فعل صغير اسم سابق نحو ازيد فلم او نصب عليه او ملابسا لصغيره نحو ازيد فلم ايوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالا جده كضربت فلان زيد فلم وليصا صرو فقد اذا فدرت ما كافت او بالفاظية نحو • وان اهد من الشركين استعارك • ولا رد فلم وقد يكون راجح لا جديتية على الفاظية نحو زيد فلم وذلك عند المبرد وحاميه ويحرم ويجب اجداتيته لعدم تقدم طلب الفعل وقد يكون راجح الفاظية على لا جديتية نحو زيد فلم ونحو فلم زيد وصرو فندبر • ابشر يهوننا • وانتم تظفرون • وقد يستويل نحو زيد فلم وصرو فقد هذه والله اعلم •

(تعدي الفعل ولزومه)

(قوله لجارحه الفاعل الى المفعول به) اما قيد بقوله الى للمفعول به للتعبير على ان تجارحه
 نصيره من الصغار والاحوال والغرف او غير ذلك لا يسمى به صديدا (قوله اول مستمعا ان
 تصل الى) يشير الى ان في مابعد المصنف مجاز حتى قرينه عليه فانهم كثيرا ما يبرهن فيها
 يراد منه مجرد الصيغة بما يصحى الوجد بالفاعل لاسيما في مقام البلاغة كما فعل هو ايضا في
 العلامة الثانية . وهذا والتقدير من الاتصال انه لا توسع فلا يزيد نحو النهار صمته على طامة
 المصنف ونحو الدار مفعولة على طامة السارح او ان التصيد ادخاله اذ هو من التعدي
 من جهة ان لا يعمل اجراء مجرأ لورود الخلف فيه وكثرة اتصاله من غير توقف على
 سماع او لانه بعد حقيقة كما يقتضيه كالم السارح حيث جعل ما يصير اللان صديدا اسقاطا
 الجار ترسعا . ولورود ايضا لزوم الدور توقف معرفة التعدي على الصيغة للذكورة والتكس .
 وجوابه منع الثاني لجواز ان يعلم صيغة اتصال الهاء للذكورة والصوغ المذكور مع جهل جوان
 تعديهم وهذا كما يقال علم الحيوان الطلق وجعل انه هو لانسان لانسان الحيوان النطق
 وهذا واضح وان غلب حتى على البئر الدمايني (قوله فلا يتم لا بالحرف) منه يستدل ان
 المراد بجماعه استغناء بالحرف انه لم يبعد الصوغ المذكور بالافراد لكونه للتأنيذ او لانه
 يرى انه بعد حقيقة كما تقدم للتعبير عليه ولا فقد فيه به في التسهيل احترازا من مثل
 الدار مفعولة فانه ليس طرذا اذ ليس اصله تاما بل يندى بالحرف وان حذف ضرورة في
 حال قوله ترمون الديار ولن توجهوا كلاكتم علي اذا حصرتم
 (قوله ولطم جملها من الخ) جوب دخل يدي في العلم هو ان هذه العلامة غير مطردة لوجودها
 حيث لم يوجد العلم عليه الذي هو الفعل التعدي وهو كان وخلاصة الجواب ترجي ان يكون
 ما وجدت فيه جمل المصنف من التعدي باعتبار المشاهدة ويورده ان خبرا قد يطلق عليه
 المفعول . وقابل ان يقول المراد بالفاعل في قول المصنف - علامة الفعل للعدى ... - هو الفعل
 الحقيقي على ما هو المتبادر ويحذف فلا دخل كما هو ظاهر (قوله فانصب به مفعولا) هذا
 هو الصحيح الذي عليه الجبرية . وخالف جماعة فقال مفعول بالفاعل . والفراة بالفاعل
 والفاعل معا . وخلف بعضى المعتزلة لعدم وجوده دون الفاعل . ولانها كالشئ الواحد بتدليل
 لاسكان في نحو قمت والتريكب في جذا . ولانها صفة فاعلة بذات المفعول لا بلغة الفعل
 واسناد اليك للغة الفاعلة بالشئ لا انفعوا . ورد بالتصريح مع قد الفاعل لفظا وتعديدا كما
 في . اطعمني منية تيجا . ولجواز الفعل بينهما . وبخبر لم اموب زيدا (قوله ولان غير
 العدى الخ) الظاهر انه تعريف معنى للفعل اللان بالبلاغة اي الفعل اللان هو الذي لم توجد
 به علامة التعدي ظاهرا ما تقدم من قوله - ويشير حقيقة ... - وكلام السارح ظاهرا فيه للامال
 ويحذف يستفاد منه نفي العمل الواسطة لكنه اتبناها في التسهيل فقد قال فيه وقد يتنهر
 بالاسماعيل فيصالح للاسمين وفي شرحه لم ما تعدى تأثره بنفسه واخرى بالحرف ولم يكن
 احد للاصماليين مستندرا قيل فيه بعد يوجهين ككثرته ولم وصحته ولم . هذا كلامه -
 وذكر جماعة ان هذا القسم مستحيل لما فيه من كون الفعل نوبا حقيقيا في حال والفعل محلا

(تعدي الفعل ولزومه)

(علامة الفعل للعدى) الى المفعول به
 فانكر ويسمى ايضا واقعا لوقوعه على
 المفعول به وبجوارحه لجارحه الفاعل الى
 للمفعول به امرأ لا أول صفة (ان تصل
 ها) صير راجع الى (غير مصدر به)
 والثاني ان يصاغ منه اسم مفعول تلم
 وذلك (نحو صل) فانك تقول منه الخير
 صل زيد فهو مفعول بخلاف نخرج
 فانه لا يقال منه زيد خرج صرو ولا
 هو مفعول بل مفعول به او لا فلا يتم لا
 بالحرف ولا احترازا بها غير المصدر من هاء
 المصدر فانها تصل بالان والتعدي نحو
 المخرج خرج زيد والعروب حارب صرو
 • تنبيه • هذه الهاء تصل بكل واخواتها
 والعروب انها واسطة اي لا معدية
 ولا لازمة ولطم جملها من الصدي نظرا
 الى شبهها به وربا الملق على خبرها
 المفعول (ما نصب به مفعوله ان لم يتب)
 ذلك المفعول (من فاعل نحو تدبرت
 الكتب) قلن فاعل منه وقصه به كما
 سلف (ولان غير العدى) غير العدى
 مبتدأ ولان خبره اي ما سوى العدى
 هو اللان اذ لا واسطة ويسمى قاصرا
 ايضا لنصوره على الفاعل وهو واقع وبخبر
 مجاز لذلك (وحم) لزوم افعال السجيات
 وهي البايعة والبراد بافعال السجيات ما
 دل على معنى قائم بالفاعل لان له (كهم)

بكر الهاء الرجل اذا كثر الغدو حيم من وجهه
 وطال قصره وما اشد ذلك و (كذا) ما وزن (الفضل)
 نحو افضله والعلان والعلان وما الخى به وهو اقول نحو
 اكوده الفرق اذا ارتد (و) كذا (الاعلى) في الغاية
 في الوزن افضل نحو اخرجه يقال اخرجهت لا بل في
 اجتمعت وما الخى به وهو وزن الفضل بزيادة
 احدى اللامين نحو (افصا) يقال افصس البحر
 اذا اجتمع من الاتحاد وافضل نحو اخرجهت الدية اذا
 افصس للقتال واسطفى الرجل اذا نلم على ظهره وقد
 جاء منه التمديت نحو اسندى وافرندى في ملا
 وركب في قول الراجز

قد جعل الضلع يسرندني افضه عني ويفرنديني
 ه تميم ه يجوز ان افصس ان يكون مفعولا للضلع
 والاولى ان يكون فاعلا له والمفعول مختلف اي والاعلى
 افصس لما مررت انه ماضى بلهزيم (و) كذلك
 ايضا حم لزوم (ما احصى) من الاصل (طاعة اودسا)
 نحو سلف وطهر وهو وزن ونسب وقدر (او عوا)
 وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير
 نابت فيه كوصف وكفل ونسب ونح وحزن ونعم اذا
 شجع (او طلع المدي ه لواء كمد واحد)
 وحجرت التي فنخرج اما طلع الصدي ككثر
 من واحد فانه صد كما مر (ود لا ما يحرف جر)
 نحو حجت مراد معنى اذجته وحجت منه وحجت
 عليه (وان جثف) حرف الجر (فانصب للجر)
 وجوبا وهذا اجزاء في جوه في قوله - انشأت كليب
 بالاكف الاصابع - اي الى كليب وجهت حذف المجر
 في غير ان وان قائما بصنفي (فلا) لا فيها ملزوما
 وذلك على نون الاول واذا في السعة نحو شكرته
 وصيغته وحجت النمل والثاني محصور بالضرورة كقوله
 - اكلت حب العراق الدعر المصم - وقوله كما صل
 الطريق الطلب اي على حب العراق وفي الطريق
 (و) حذفه (ي ان وان يطر) قيل (مع ام ليس
 كصيت ان يثوا) ه او صيغتي لم جاءكم ذكر من يكتم
 ه شهد الله انه لا اله الا هو ه اي من ان يدوا اي
 يطوا الدية ومن ان جاءكم ويانه فلن حجب اللبس

للفضل وغير حمل للفضل في عان . وصح ذلك ابن صغير وجماعة قالوا ويجب
 ان الصديق بالخوف في افعال نصحت له حذفت انما هو قول ابن بابشاذ
 وايدة اللغوي يكثر الخلف في كلامهم . وحكى ابن اياز ان لاصلا في هذا
 العرب تمديد لا يراسته والخوف زائد وايدة السد بان معناه مع اللام معناه
 يدرنها . وزده اللغوي بان اتسد المعنى مع تساوي لاصلاين لا يتصحي ذلك
 اذ ليس كونه صديقا باللام زائدة الاولى من كونه لازما واللام مخوفة تسما بل
 قد يقال الثاني اول لان معنى الخلف اول من معنى الزيادة لكثرة الخلف
 في كلامهم . واما هاتيك لاستحالة غدا ايلها الطريق الصغير بصر ان يكون
 لخطه يصح قويا بلجه ويصح يصعبه فيجوز به المخوف لم احطت اللغات
 وتداخلت بل يصور وقرح ذلك من خصص في زمانين وانما يستعمل في الفعل
 الواحد في الزمان الواحد من الشخص الواحد . هذا وفي كتاب الهاء للكمالي
 انك تقول شكرت لك وصحت لك ولا تقول شكرتك او تسبكت هذا كظم
 العرب قال تعالى - واسكروا لي ه وصحت لكم ه هذا كلامه (قوله بكر الهاء)
 كلام المصباح قبي بانه بفتح الهاء واما الذي بالكسر فهو بمعنى استداد الشهوة
 فالاولى الصير به اذ هو الذي من اصل السباية يختلف الاول فانه عرب
 (قوله وما الخى به) مطوف على افعال فيسلف عليه عامله كما ان قوله
 قبله وما الخى به مطوف على افعال والوارد من افعال الماضى به اصلي اللامين
 وهو السباية بفتح الياء واما اللدبة بكسرها فهو اخرجهت ونحوه والوارد من الماضى
 افضل بزيادة احدى اللامين وافضل والفرق بين السباية في الوزن افضل
 والماضي ان السباية لا تفضل اوزان كلها اسلبة اللامين والماضي ليس كذلك
 وقوله وهو وزبان جملة قصد بها تعيين الماضى كما ان قوله قبله وهو اقول
 الخ بيان لما الخى هناك فالصغير في الماضى لما عدوه وحافظ عليه فانهم قد
 مجروا عن الوصول اليه (قوله تميم الخ) الاول اسلف هذا الصب فانه لا يلزم
 ما افحصته ما رته السابقة على ما بها من تفسير الصاعدة بالوزنة لا بالانحاف .
 ثم يكون اليوم الثاني اولى ليكون احصاها مفاهيم بالكسر اي ماوان لا منابه
 بالفصح فانه افضل الموزون عليه تامل (قوله) وشذ ابدل على جوه اي بلا
 حلف في السهيل ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر (قوله) وجهت حذف
 (الخ) ينسب الى ان قول المصنف نداء مراد بقوله حذف غطا لا به وبالصعب
 ارجح ان الاول انه يجر ان بقاء المجرر على جوه هو التماس وليس كذلك لان
 حرف الجر لا يعمل في محذوف ما كما في الصريح ه الثاني انه لا يلزم المجرر
 ما هو محذوفه الورد به المحذوف او الصعب بل يكاد يتصحي انه هو الصعب
 بطلان الاول وكل ذلك لا يصح وهو طاهر بلتب شعري ماذا اراد تن قال الوجه
 رجوه لهما تحذيره (قوله) واما قوله تعالى وترضون ان الخ) ينسب ان يكون

استمع المحذوف كما في رضى في ان تعدل او من ان تعدل لانكال الورد بعد المحذوف واما قوله تعالى وترضون ان تكسبون ه
 فعجز ان يكسب المحذوف فيه لغزيرة كانت او ان المحذوف لاجل الابهام ليرتدع تن درج فيهن الجمالهن ومن رعب
 من ادماهن ويعرض

وقد اجاب بعض القسرين بالتقديرين • تصيهان •
 الاول انما اورد حذف حرف الجر مع ان وان لطرفها
 بالهتاء • الثاني اشتقوا في محلها بعد الحذف
 فذهب الخليل والكسائي الى ان محلها جر تسكا
 بقولهم وما زوت ليلى ان تكون حبيبة

الى ولا دين انا ايتها طالبه
 يجر دين وذهب سيويه والفره الى انها في موضع
 نصب وهو لا قيس وحل ان وان في حذف حرف
 الجر قياسا كي الصدرة نحو جئت كي تقيم اي
 لكي تقيم (ولاصل) في ترتيب مقولي الفصل العسدي
 الى اثنين ليس اصلهما اللبدا والخير (سبق فاعل)
 اي ان يسبق الفاعل (معنى) منهما للفقول معنى

(كن • من) فويلك (اليس عن زاركم نسج البتن)
 فان عن هو الابس فهو الفاعل في المعنى ونسج البتن
 هو اللبس فهو المفعول في المعنى ويجوز الفصل من
 هذا لاصل فيعلم ما هو مفعول في المعنى على ما هو
 فاعل في المعنى فيقال اليس نسج البتن من زارككم
 (و) قد (يلزم لاصل) المذكور (الموجب سورا) اي
 وجد وذلك كخوف الابس نحو اعطيت زيدا سورا
 وكون الثاني مفعولا كما اعطيت زيدا لا دحما او
 طلعوا ولاول يصير مفعول نحو انا اعطيتك الكوفه
 (وتترك ذلك لاصل) لسانه وجد (حتمنا قد يرى)
 اي قد يرى واجبا وذلك كما اذا كان الذي هو الفاعل
 في المعنى مفعولا نحو ما اعطيت الدرهم لا زيدا او
 طلعوا والاني مفعولا نحو الدرهم اعطيه زيدا او مفعولا
 يصير الثاني نحو استكت الدار بانها طو كان الثاني
 مقبضا يصير الاول كما في نحو اعطيت زيدا ماله
 جار وحاز على ما عرف في باب الفاعل • تنبيه •
 حكم اللبدا مع خبره اذا وقع مفعول كحكم الفاعل
 في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الامور الثلاثة
 فيجاز تقديمه في نحو طنت زيدا فتما ووجوبه
 في نحو طنت زيدا سورا واحتله في نحو طنت
 في الدار صاحبها (وحلق فصلة) وهي الفعول

هذا جوابا لتدريسا قصد به تعريف الامة على الوجه المطرد ولا قد يقال انها
 من السوء فلا ايراد ولا جواب عليهم (قوله وقد اجاب خبره) مائة خبره وقد
 اجاز بعض القسرين المتخيرين اي في ومن (قوله ذهب الخليل والكسائي
 الخ) هذا العزيز الذي ذكره الصف في التسهيل وفي شرحه نظره لمصاحب
 البسيط وصرح به الشيخ الرضي قال في التسهيل والمرد للاختلاف من حرف
 الجر المتعين مع ان وان محكما على موقعهما بالنصب لا بالجر خلافا لخليل
 والكسائي وفي شرحه ولاصح قول سيويه والفره ان المحل نصب لعلته بعله
 الجر بعد ماله والتس الكثير فالجمل عليه اجدر وفي البسيط ان الخليل والكسائي
 يريان في الموضع جرا كما في المفعول له ومعناه الفراء ومن لاكر ان المحل نصب
 وجوه الكيفية قياسا على ما سمع لكن ومع هاته الحجة الشيخ لاكثر فانه قال
 في التسهيل وما صرح به الصف ومصاحب البسيط من الجر من الخليل والكسائي
 والنصب من سيويه غير صحيح بل راي الخليل الصب حكما صرح به في
 الكتاب قال تقول جئتك انك تصب للعرف انما اراد لانك ولكن حذف
 اللام ثم قال وسالت الخليل من قوله جل لسمه • وان هذه احكم ام واحدة •
 فقال انما هو على حذف اللام نظير • لا يلقى فريش • في كونه ملتا لما بعده
 فلما حذف اللام كان نصبا كما لو حذف من لا يلقى هذا قول الخليل رحمه
 الله تعالى ثم اورد سيويه من ذلك مثلا قال وتقول ليك ان الحمد والنصه
 لك لم ولو قال انسان ان الوجه جر كان قريبا وله نظير نحو لاه ابيك ولاول
 قول الخليل • اه • تقول سيويه ولاول اي كونه نصبا لا جرا فقد رايت نص
 سيويه من الخليل بالنصب وعدم تصريحه فيه بهلجب وانما ذكر مغايل
 الاول على فرض الاول به هذا ما في التذييل • وقال في لا تشفى واذا حذف
 الجار من ان وان على كتب سيويه النص من الخليل ان المحل نصب وتقول
 ابن مالك ومصاحب البسيط ان راي الكسائي انه جر وراي الفره انه نصب
 قال في البسيط لاكثرين على انه في محل نصب • ويوم ابن مالك ومصاحب
 البسيط فقال ان راي الخليل انه في محل جر ويوم ابن مالك فقال ان محل
 سيويه انه في موضع نصب كالفره ولم يصرح سيويه فيه بهلجب انما اورد
 قول الخليل انه في موضع نصب ثم قال ولو قال انسان انه في موضع جر كان
 قويا وله نظير نحو لاه ابيك (قوله ليس اصلهما اللبدا والخير) كالعبد
 بذلك ثم التنبيه على منزعه بعد رواية لغول للصف فاعل معنى فان المفعول
 لاول في باب لم ليس فاعلا معنى لافعال ذلك البلب تدبر (قوله كما اذا
 كان الذي هو الفاعل في المعنى مفعولا) اي فيجب جعزت ترك لاصل لان
 المفعول الذي هو الفاعل يصح تأخيره من حيث انه مفعول فيه قبل راسا
 اذا تعارض خوف الابس وكن لاول مفعولا فيه كما اعطيت زيدا لا سورا

من غير بلب ظن (اجز) انحصارا او
انحصارا (ان لم يصر) حذفتها كما هو
الاجمل ويكون ذلك لغرض اما لفظي
كتسلب التواضع نحو ما يدرك ربك
وما فلا ونحوه لا تذكره لمن يتعبد
والا يميز في نحو فان لم تعلموا ولين
نظروا واما محرفي كاحقار في نحو
كتب الله لاطنين اي الكافرين او
لاستحيائهم كقول عائشة رضي الله عنها
ما رايت منه ولا راي مني اي العورة
فان من الخلف اصح وذلك (كسلف)
ما سبق جوابا لسؤال سائل كصريت
ان قال عن صريت (او حصص) نحو
ما صريت لا زيدا وانما صريت زيدا
و حذف عامله نحو اياك ولا صد
تجنبه قوله يصر هو يصر العاد
حارص حار يصير حيرا بمعنى حار يصر
مرا قال تعالى لا يصرم كيدهم شيئا
لي لم يصرم (ويحذف التا صيا) اي
احصب الفصلة (ان طاب) بالقرينة واذا
حذف بعد يكون حذفه جائزا نحو قالوا
نورا (وقد يكون حذفه مفعولا) كما في
لب لا استعمال والتداء والتقدير والافراء
عوضه وما كان مثالا نحو الكلاب على
لبقر اي اربل الكلاب او اجري مجرى
لكل نحو انعموا بخيرا لكم ه خاتمة ه
سير التصدي لازما او في حكم الازم في
مسة اشياء ه الاول الصميم اعني لازم
الضمين اشرب اللفظ معنى لفظ آخر
إعطاه حكمه لصير الكلمة تدوي معنى
لجئ نحو ه طيعتر الذين يصالون
ن اموه اي يخرجون ولا تعد عينك
نهم اي تنب انما به اي تستدرا
واصلح لي في ذريتي اي بارك

اذا كان صرا هو الفاعل حتى يهل ينظر لحرف اللبس او لرامة المحر هذا كلامه وهو غير متديد
من جهة انه لا معنى لاجتماع المحر مع الالباس فلان الكلام المحرري انما يكون فيما اذا
قصد به انتقاد الخلق من خطاه او شك للعلم غير محل للناطرة غائي يجتمع مع الكلام
الالبسي الذي لم يعلم منه ولم يفهم مقواه (قوله من غير بلب ظن) احتز به قد بلب ظن
من المفعول من بابها سواء الاول او الثاني لانه ليس بفعلته لكونه ضميرا عنه او به والراد
من المفعول ما لم ينسب من الفاعل على ما هو المتبادر فيخرج ايضا ما نلب من الفاعل فانه
صدقة (قوله انحصارا وانحصارا) هذا صرح به غير واحد من شراح النظم وهو الذي في التسهيل
وفروعه ومنهم من ذكر ان الخلف مطلقا لا بد له من قرينة وعليه فيمكن ادراجها في النظم
بل ينحل المحر للشيء عاملا للصور الكثر بعدم العلم بالحدود عند عدم القرينة والتعديل
بعده لا تخصيص فيه (قوله ما راي مني ولا رايت منه) في تقديمها رضي الله عنها فهي
الروية منه تنبيه على انه للتقدم بشرط جنس الذكورية وبشرط الرسالة وبشرط الزبونية
وبشرط التعليم فان ادبه عتيق منه وبشرط كونه ليس كسائر الرجال فانهم الى ذلك اميل
(قوله فان من الخلف) الاولى فان حار كما سياتي التنبيه عليه (قوله الصميم الح)
اعلم ان الصميم لثمة قد يراد منه جعل شيء في صميمه واخر عليه تضمن هذا المكان كثيرا
وقد يراد منه جعل شخص مامنا واخر منه الصمان عند الفناء وقد تعادلت بعد ذلك فنون ه
ففي العريض ان يتوقف معنى ثيت على ماخر بعده توقفا لازما وهو حيث يورث الكلام صيا
نحو قوله
وليس لال فاطمة بهال وان اوصاك الا للذي
ينال به البلاد وصفه اقربيه والنصي
ومنه قول التائي صاحب اليتمة ما كبه الامير اليكالي
يا سيدا بالمكرات ارتدى واتصل العروق والفرقا
مالك لا تهرى على مقصى مودة طال عليها السدى
ان بيت لم يطلب هذا سلك مان من داود نبي الهدى
تفقد الطير على خطله فقال ما لي لا اري اهدنا
ورائل من دسي السائل وحال لوبي الكسف الحابل
فلت له ولا من في نظري اوسع منها كتة الحابل
بليت والله يملح حكمة في فطها ملكا بايبل
هل الحافي في الهوى هائل يومنا العادل بالعدل
وي البديع ان يصح الشعر شيئا من غير الغير مع التنبيه عليه ان لم يكن ذلك مشهورا عند
الغلاة نحو قوله

اذا اليوم ابدى لي لما ونفروا تذكوت ما بين العذيب وبارق
وينكسرك من قدها ومدامى محر عواليا ومجرى السوابق
وفي الشعر له الاما لان ه لاطلاق الاول وهو لانه بلغي الاول الفوري في باب البيات
وهو ان يدل لاسم بالروح على معنى حقه ان يبدى بالحرير قال ابن اياز معنى تنس لاسم

معنى الحرف ان يوصي ما يرد به الحرف من المعنى ويصاغ عليه صيغة لا يظهر ذلك الحرف
 معه قال ابن الدجاني في القرة ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير «التعدي»
 والاطلاق الثاني وهو لاخره بالعنى الثاني القوي في باب الصديق والزمين ولهم فيه مبارات
 منها اعراب لفظ معنى «آخر» يعطى حكمه «ومنها اجراء لحكام لفظ على «آخر» ليندل على معناه
 وهاتان حالتان للصمين لاسماء ولاضلال تعديا ولزوما «ومنها اعراب فعل معنى «آخر» يعطى
 حكمه «ومنها اجراء احكام فعل على «آخر» ليندل على معناه وهاتان حالتان للغالب وللا قد
 يكون في لاسمائه . قال صاحب الكشاف من شأنهم انهم يصمتون الفعل معنى فعل «آخر»
 فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى الصمين قال والفرض في الصمين اصطلاح
 مجسوم معين وذلك اقوى من اصطلاح معنى الا ترى كيف رجع معنى «ولا تعد هناك منهم»
 الى قولك «ولا تقتضهم هناك معاوزين الى غيرهم» ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم «اي ولا
 تضمنوها اليها» «كلين فهذا كلامه» . وقال صاحب الخصائص اطم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل
 «آخر» وكان احداهما يتعدى بالحرف والاخر فان العرب قد قصص فيه قترع للحرفين
 موقع صاحبه ايدانا بان هذا الفعل في معنى ذلك «آخر» فلذا جي «مع» بالحرف الحاد مع
 ما هو في معناه وذلك كقولهم تعالى «احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم» «وانت لا
 تقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافشاء
 وكنت تعدى اقصيت بللى كقولك اقصيت الى المرأة جفت بللى مع الرفث ايدانا واعتارا
 بانه بمنه كما صححوه وحول لما كانا في معنى امور واحول وكما جافوا بالمصدر فاجروه
 على غير فعله لما كانا في معناه نحو قوله «وان شئتم تعادونا مراد» لما كان التعاون ان يعاد
 بعضهم بعضا وعليه قوله «وليس بان تتبعه اقباما» «ومنه قوله تعالى «وتبعل اليه تنبيلا» قال
 وكذلك قوله تعالى «تن انصاري الى الله» «اي مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اي
 معه لكن لما كان معناه تن يتصافى في تصرف الى الله جاز لذلك ان تأتي هنا الى وكذا قوله
 تعالى «هل لك الى ان تركي» «وانت انما تقول هل لك في كذا لكنه لما كان هذا دعاء منه
 صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادموك وارادتك الى ان تركي وعليه قول الفرزدق - قد
 قل الله زيادا مني - لما كان معناه مرقه مداه بمن ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كبيرا
 لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لا جميعه لجاء كتابا مضمنا وقد صوفت طريقه فلذا مر
 بك شيء منه فقبله وانس به فانه حصل من العريية لطيف حسن . هذا كلامه . وقال
 ابن هشام في تذكرته زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المازي انه قد يجوز تضمين الفعل
 المعدي لواحد معنى صير ويصير من بلب لمن فاجاز فحرف وسط الدار بتر اي ميوت
 قال وليس بتر تمييزا اذ لا يصلح ان وكذا اجاز بنبت البيت مسجدا وقطعت الثوب ميمسا
 وقطعت الخلد فعلا وصيغت الثوب ايض وجعل من ذلك قول ابي الطيب

قصمت وقد صيغ الجبابة جبينها لوبي كما صيغ السجين السجود

لان المعنى صير الجبابة يلبسها لوبي اي مثل لوبي هذه مبارته . وقال في المعنى قد يشرعون
 لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدة ان توصي الكلمة مودى كلين

هذا كلامه . واعلم ان المصمن والمصمن اما مرادفان كما في رجبكم الدار بمعنى وصحكم وكما في حرم بمعنى منع او مثلاً زمان حقيقة او عرفاً كذا ذكر بمعنى ذكره قال

تذكروا والذكرى تهيجك زيبا واصبح بلقي وصلها قد تصعبا

وحل بفصح فالابتر اهلها وشطت فحلت مرة ففتبها

واذا تمهيد هذا فنقول اطمح ان لا يمتد الخطفوا في المصمن من اي لا يرباب هو على خمسة مذاهب . المذهب الاول انه من بلب لاصمار اي مجاز الخلف وان الدال على المصمن بفصح الميم لفظ مصنوف يدل عليه ذكر مصطف . وقال ابن كمال بلدا انه راي الفاضل الطنطاوي وتبين هذا حدوثه وكلام الكشاف السابق يوجب اليه ثم قد يجعل المذكور اصلا في الكلام والمصمن قيد له على انه حال كما في « وتكبروا الله على ما هداكم » اي حامدين على هدايته وقد يكس ويجعل المصنوف اصلا والمذكور معموله معولا كما في احمد اليك فلانا اي انهي اليك حمدا ويجعل المصنوف اصلا والمذكور حالا كما في « يومنون بالغيب » اي يعترفون بمنين . قال صاحب الكشاف حذف صلة المذكور وذكر صلة المتروك يدل على قوة المتروك وانه المقصود بالاصالة . وقال السيد السند في حاشية الكشاف جعله حالا وتبعا للمذكور اولي من كسبه وكسبه في شرح المفتاح فيبين ان العكس اولي ولما راي بعض الفضلاء تمارس كلامه قال جعل احدهما اصلا والاخر تبعا وحالا منطوق باختلاف المقامات والقرائن ولذا قال صاحب الكشاف في شرح قول الكشاف في تفسير قوله تعالى وتكبروا الله على ما هداكم ممن التكبير معنى التصفيد فقال لتكبروا الله حامدين ولم يقل لتعبدوا الله تكبرين كما هو لاغلب في هذا الباب لان التعظيم هو الباعث على الحمد وهو الصالح للعبادة له . لم يجعل لاصل حالا لان التعليل بالتعظيم حال الحمد اولي من العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم . هذا كلامه . ثم ما مر من جعل احدهما اصلا والاخر حالا ومعولا رفع من مائة الف . قال بعض المحققين لكنه يجعل ان يكون بياناً لما للعبارة على انه لا يقتصر في ذلك بل له طرق اخرى . منها ان يكون المذكور فاعلا للمصنوف كما في قوله - يهزون من اكل ومن شرب - اي يصدر تهاجهم كما في شروح الكشاف . ومنها عطف احدهما على الاخر كما قدر ابن جني في قوله تعالى « الرثا الى نساكم » الرثا ولاغناء الى نساكم . ومنها ان يكون جماعاً بواسطة حرف كما في قوله تعالى « اذا اكثالوا على الناس يستوفون » قال الرضوي اي تحكموا في الاكثال . ومنها ان يقدر صفة للمصمن كما في قوله تعالى « ورسولا الى بني اسرائيل اني قد جئتكم » اي رسولا ناطقا باني قد جئتكم وفي تنويع عبارة المعنى التي ذكرها الخارج على المصمن على هذا المذهب تكلف اذ يحتاج الى ان يقال لما كان القدر لا يذكر ومع ذلك يفهم معناه عند سماع المذكور صار المذكور ككاهن اشرب معنى القدر وانه ادنى المعنيين . المذهب الثاني انه من بلب الكناية وان المعنيين مرادان على طريقته ميراد المعنى لاصلي توسلا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير لانه تصوير المعنى وتنسب هذا القول للسعد ايضا - وصعب بان المعنى المكتفي به في الكناية قد لا يصعد وفي المصمن يجب القصد الى كل من المصمن والمصمن فيه يعني ان الكناية قد يقصد فيها

المعنى الاصلي وهذا منها فعلى كونه كان الظاهر ان يستعمل في بعض الاحيان استعمالها فلما
 لم يرد موردها الاكثر فيها علم انه ليس منها . واجب بانه استعمل استعمالها وقوله يجب
 التصديق فيه الخ ممنوع وسند المنع انك اذا ثبتت امتثل الصميمين رايها وأردت على نهج الكناية
 الا ترى ان معنى لايمان جملته في الامان وبعد تسميته معنى التصديق لا يقصد معناه الاصلي
 ولم يخطر ببال كثير وكذلك حجب معناه اثاره وحركه ولم يرد منه الا التذكير وتخزيل العبارة
 المذكورة على الصميم على هذا المذهب كثيرا من العبارات فاحرر المذهب الثالث وهو
 الذي نسب الى السيد السند ان اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو التصديق اصله
 لكن قصد جميعه معنى اخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ
 اخر فلا يكون من الكناية ولا لاهتمام بل من الحقيقة التي قصد بها معنى اخر يناسبها
 ويجعلها في الازالة ويحتشد يكون واحدا بلا تكلف قل من المستحقين هذا يعني على ان اللفظ
 يدل على معنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية والشريف جوزوه وظه بمسجعات التراكيب
 واحصره بعض الفضلاء وقال لا يلحق عليك ان قيد بجمه في الازالة يفرج المعنى الاخر من
 حد الاصالة في التصديق والامر في الصميمين ليس كذلك فاس لاهتمام باحد المعنيين ليس بادنى من
 الاخر بل قد تكون الدامية اليه اوفر . واجب بان المراد بالجمعية المذكورة في كلام السيد الشريف
 التوجه باعتبار انه انشغل اليها منه كما هو ظاهر ويحتشد لا منافاة فان مسجعات التراكيب
 معصودة من السياق البليغ وقد تنزل عبارة المعنى التي ذكرها الفارح على التسمين على هذا
 المذهب ايضا لان المعنى التابع لما كان يفهم عند المعنى المتبوع سياقاً فكانه فهم من ذلك اللفظ
 فيصدق ذلك لاشغاب ولاداء لكن لقاتل ان يقول على هذا المذهب والذي قبله ان الصميمين
 والمضمين وقع النص على انهما قد يكونان مترادفين على ما تقدم فلا تاتي المعنى الكناية او
 المستقيم لان اللزيم يقتضي مغايرة بين المعنى اللازم والمعنى اللزيم والبيعة تقتضي ايضا مغايرة
 بين المعنى التابع والمعنى المتبوع . المذهب الرابع انه مجاز تبعية في تلك الاضال ولم يذهب
 اليه احد من المستحقين ولبيت عبارة المعنى التي ذكرها الشارح نصا فيه وان زعم ذلك من
 شارحه وقال انه منى على راي تن جزر الجمع بين الحقيقة والظاهر معاً . المذهب الخامس
 ان دلالاته عليه حقيقة وتقل من ابن جني ولا يجوز في اللفظ وانما التجوز في استعماله الى
 ذلك المعمول وفي النسبة الغير التامة الا ترى انهم حملوا التقيص على تقيصه فعده بما يعهدى
 به كما عدوا اسر بالياء حلا على جهه ولا مجاز فيه فلما يميز بتمييز صله وانما هو تسمح
 وتصرف في النسبة الناقصة . هذا وقد اخطوا ايضا في انه قيلى او ساقى فذهب جماعة
 الى الاول ونقله ابن هشام في التذكرة من خطب وجماعة وكلام الرضي يقتضيه فانه قال اذا
 امكن في كل حرف جر يوجب فيه انه مجاز او زائد ان بصري على معناه وبعض فله ما
 يستقيم به فهو اولى بل واحب وهذا القول هو المشهور واختار ابن هشام الثاني قال في التذكرة
 والحق انه لا يغلط . وقال في المغني ان الصميمين لا يتقلص وكذا ذكر الشيخ الاخر ومن
 الناس من ادعى التوقيف بانه بحسب لاصل لا يفتاس عليه لكنه لما ذكر قيس عليه كما ذكر
 في الاصول ان الرخص لا يفتاس عليها واذا سمعت يفتاس عليها . وفي شرح السهول للبيهاء ابن

قول تميمي القاسم مني للصدقي كبير ديكس قليل ومن القويين من قاس
 الصميم لكثرة ومنهم من قصروا على السماع لانه يروي الى من صبط معاني
 لا فقال • له كلامه • ويظهر لك ما قررنا ان الصميمين في حد ذاته يست
 نوري يست وابن يست من اجل البيان فمن جهة كونه حقيقة او مجازا وما
 اجل المعاني فلا سبيل لهم اليه اللهم لا ان انحصار الحال فيصعب ينظرون له
 من ناحية كونه محض حال وليس فيه خلاف بين اهل الشعر واهل البيان
 وان تميمه فعلا شاعرون وتابعهم على ذلك خلافت ولقد صدقنا لك بهذه
 التكلت جليلة الحال • وروينا لك الحق وهو الهال • وانا بعد الحق لا
 الملال • (قوله ومنه قول الفرزدق النخ) الصمير القهري للصميم المعروف
 بانه لؤلؤ النخ ولا ريت في ان هذا منه وان لم يكن من نوع تميمي للصدقي
 مني فعل لان علي طلق الصميم اسم من تميمي للصدقي مني الا ان فيعمل
 البيت المذكور وان لم يعمل ذلك لاختصاص ويجوز ان يعد مجرور من الصميم
 معنى لان النخ فانه اسم من ان يميز العمل لازما حقيقة او في حكم الاثر ويكون
 هذا في الحقيقة مثلا للفعل الصدقي الذي يميز في حكم الاثر بتميمي معنى
 لان لفعل الفارح او في حكم الاثر وذلك حانين فان العمل صدق حقيقة
 لخصه للفعل به ولكن تميمه لغيره بالخرف من حيث هو كذلك سيرو في
 حكم الاثر وكلا الوجهين يحسن ان يكون سرا لفعل الشارح به • فاندفع
 ما قيل من بعض المستحقين في العمل بهذا نظر لان قول صدق من غير تميمي
 ثم ينبغي ان يكون ما صار فيه للصدقي الى واحد صدقا الى نان يعرف الجهر
 بواسطة الصميم لان قول لا يحدى الى واحد بنفسه فلا معنى معنى حرف
 مداه بمن (قوله الرابع الصفح عن العمل) هذا هو التحقيق وما يباي في
 حرف الجهر من انها زائدة فغريب وقد اربناك في بحث الصميم من الرضي
 انه يجب تفريق الحرف على اصالة مهما امكن على الى انما ادعاه زيادة
 الا ان لا في انما ياتي سيروته لازما حقيقة وليس هو البراد انما المراد هنا انه
 عند ذلك انه في حكم الاثر بذلك ولهذا وضع في النفي التام الموصلة ليست
 زائدة محضة ولا معدية محضة صلت ما قيل الا في اسمها ما ذكر زائدة كما ساق
 في حرف الجهر فلا تنزع العامل من الصدقي الى الزوم فكيف يميز لازما او في
 حكم الاثر (قوله كما اسلفناه) اي من اصالة التي موت في باب اطم وارى
 مع صحتهم ما يفهم اوافه لظ السلفه واما بدونها فلا يفهم اوافه ما مر فلا ابهام
 لا يتكلف لا تنصاف صافته تبر الكلام (قوله للطلب او النسبة) اي لا للسيروته
 ولا فيهم الاربع (قوله ود يدع النخ) عامل يفعل صير اسفدل من حيث
 انه للطلب او النسبة او الى من الطالب او النسبة لان الصلف بلو (قوله
 ومنه قوله اسفخر الله الي) لا ياتي ما ذكره في بل لا من ادعاه على معنى من

ومنه قول الفرزدق

كيف تراني ناليا مجسني قد قتل الله زيدا مني
 اي صرفه بالفعل وقول الآخر - سمعت بوزق عيانا
 ارملا - اي تكلمت وهو كبير جدا • الثاني الفرزدق
 الى فعل بالهم للسند الباقية والصبب نحو صوب
 الرجل وفهم بمعنى ما احربه وانهم • الثالث طلوحه
 للصدقي لواءد كما مر • الرابع الصفح من المنزل اما
 بالتأخير نحو • ان كتم للرديا قهرون • • الذين هم
 لربهم يرحمون • او يكونه فرما في العمل نحو • صدقا
 لما بين يديه • • حال لما يريد • الخامس المروءة
 كقوله • تبلى فواك في المقام عريدة

تلقى الصحيح ياراد يسلم
 ويمير الاثر صدقا يستدعيه • الاول صرة الفعل
 كما اسلفه • الثاني تصغير العين نحو مرع زيد
 وفردت زيدا وقد اجتمعا في قوله تعلل • نزل عليك
 الكتاب بالحق صدقا لما بين يديه وامزل التوراة
 ولا نهجه • الثالث للمفاضة تقول في جلس زيد ومنى
 وسار جالس زيدا وملقيه وسايروته • الرابع اسفدل
 للطلب او النسبة لانه كاستفخرت المال واستصنت
 زيدا واستغيت الطعام وقد بغل دا للفعل الواحد الى
 انشئ نحو استعينة الكلب واستفطرت الله الذنب
 ومنه قوله • اسفخر الله ذبا لست احصيه • واما جاز
 استغفرت الله من الذنب لصمنه معنى استغفرت اي
 طلست التوبة • الخامس صوغ العمل على صلت بالفتح
 اعمل بلفظ لا ذلة عليه • تقول كرمت زيدا اكرمه اي
 غلظه في الكرم • السادس المحسن نحو • ولا تحموا
 علة الكاح • اي لا تنزوا لان زمن لا يعتدى الى على
 تقول عرت على كذا لا عرت كذا ومنه

لكون الثاني بطلا على تبيين معنى الاستجابة كما ذكره الفارح بعد تأمل (قولهم ربكم الخ)
بهم الذين فيهما (قولهم لندم لا نعلم فيهما) لأن الموصد مخصص بالكل الذي يرصد فيه
والطريق اسم للكان المطلق .

(التنازع في العمل)

(قولهم اتفاقا) لم يعمل الفارح تقديم السند في المتن على أنه المحصر فذلك حال اتفاق
فإن للبرد قول أيضا إن الواحد يعمل لكن مع الآخر وقيل إن مراده اتفاق أهل البلادين في
العملية وهذا هو الذي يتلوه التخصيل لآتي في قوله - والثاني أولى عند أهل البصرة الخ -
تقدير (قولهم ولا فسد الشيء الخ) أي وإن طلب قليلا صار الشيء كالماء قليل ولم يخلط وهو
مضى فاسد من جهة كونه غير مراد إذ المراد كفاي قليل من المال ولم يخلط المالك هذا تقرير
كلامه وهو منه رحمه الله تبيين على أنه يكفي في نفي التنازع من البيت أدلوه إلى فساد
الشيء بمخالفة المراد بل لو أدى لفرض في أداء الشيء أو تعبد فيه كان كافيا في فساد الشيء
الوجب لفيه لاسيما في كلام أشهر الفقهاء وطول الدلالة ، ومنهم من قال إن التنازع يوجب
أن يكون ولم يطلب مطروحا لاطلاق الاعتناء بما فيه من عدم الربط ، ويحتمل بل هو كونه
حيث أنه لم يفرقه في حيز اجتماع أو امتناع الشيء أثبت وهو يناهض على السعي لادنى منيحة
ومثل ذلك ما لو جعل حالا (قولهم هكذا مثل النظم وغيره الخ) عبارة التناظم وإنما لم يثبت
التنازع بين عاملين متعارضين فهو زبد فلم يقدّر لأن كلا من المتعارضين مفعل بمثل ما دخل
به الآخر من سبيل لاسيما السابق فلا تنازع يختلف للتقدمين فهو قلم وقصد زيد فإن كلا من
العاملين متوجه في الشيء إلى زيد وسأله العمل في فعله وأصل لندمها في طهره ولاخر في معبره
إلى هنا كلامه (قولهم أما لئال فطاهر) قال عليه بعض الناطرين أي لأن كلا من الطرفين لم
يطلب لاسم ولم يخص العمل فيه فيكون لئال خارجا بقوله اختصاصا ، هذا كلامه . فإن كان
هذا المراد فيجب بانه لا ضرر في أن يوجد قبلان في تعريف لكل منهما فائدة واخترا في
فائدة فاستندت إلى أحدهما فقط ولو إلى الثاني كما استندت عن الأول ولا شك في وجود ذلك
ها فإن قوله اختصاصا يفرض صورة التوكيد . يحمل يفرض صورة التقدم مع العصب والمجر وصورة
الظلم مع الرقع يمكن إخراجها بكل منهما على أنه يكون الظاهر حيث حقيقة في قول الصنف
قبل ولا يجرى في عبارة التخصيل التي كتب عليها الصنف تلك العبارة للبرادة للشرح - لأنه
لم يجر فيه باتصاف بل جري في معناه بغير توكيد حتى أنه لو شرح كلامه هنا كان يفرض
ما ذكرنا باختصار لا يقبل كما ذكرت وقد يقال مراده بذلك النظر في المثال من حيث أنه المرفوع
فقط لا للمصوب والجيور وهذا هو التلبس لاضراس التطويل ولا يحرص بانه يندرج تحت
كلمة نحو لانه يرد بان قوله من نحو زيد فلم يقدّر لا يفعل لآتي جزيئات المرفوع فقط نعم
قد يقال مراده بقوله من نحو زيد فلم يقدّر كل تركيب تقدم فيه لاسم على العاملين مطلقا
على أن العبارة ليس فيها من كما قلنا وقد يقال مراده بالنظر في لئال أنه يخصني اجتماع
القيام والتعبد في ذلك زيد لكن يجعل بانه في زمانين فلا اجتماع وقد سلم ابن هشام من
هذا كله فانه اعتبر السالم بما انتصره الفارح لآتي في التخييل وسنطو من مآثره طبع

وحصصكم الطاعة وطلع بشر البيت أي
وصحكم وبلغ اليهن - السابق اسقط الجار
تربعا نحو إصبعكم امر ربكم أي من
أمره - واتخذوا لهم كل مرصد - أي عليه
وقوله كما صل الطريق الصليب
أي في وليس انصافها على الطرفية
خلافا للفارسي في لأول وابن الطرارة
في الثاني لندم لا نعلم والله اعلم
(التنازع في العمل)

(إن مدلول) فأكتر (اختصا) أي طلبا
(في اسم عمل) متفقا أو مختلفا (مبيل)
أي حال كونها قبل ذلك لاسم (فلا واحد
منها العمل) فيه اتفاقا ولا حرجا يكونهما
مخصصين للعمل من نحو اتاك اتاك
اللاحقون إذ الثاني توكيد ولا فسد اللفظ
أذ حكمه حيث أن يقال اتاك اتاك لو
اتاك اتاك ومن نحو

كلمتي ولم يخلط قليل من المال
فإن الثاني لم يطلب قليل ولا فسد
لأنه إذ المراد كفاي قليل من المال ولم
يخلط لذلك ويكونهما قبلان فهو زبد
فلم يقدّر لأن كل واحد منهما مع
طالويه أي حيز حيز لاسم السابق فتأ
تنزع هكذا مثل النظم وغيره وظلوا وبني
كل من لئال والتخصيل نظر أيضا لئال
مطلوع

واما السهل فلهو المقلد لان ذلك

يحيى ان لا يتبع تقديم طائفة ما
انما طائفة ما وانما في كتاليف رفع
بطل معبر يفسر انصبا وصل معلول
به وقف عليه بالسكون على لفظة ربيعة
• تبينهك • الاول مراده بالعالمين
فصلان حصرتان او اسنان يشابهانها
او اسم وفعل كذلك فالاول نحو آتوني
افرح طيه غلرا • والثاني كقول

- هددت مينا عينا من اجرك •
والثالث نحو • علم اتريكا كايه •
وقوله • لبيت ولم اكل من العصب سمعا •
ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف
وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره
وعن البند اجازته في فعله انصبا
نحو ما احس واجمل زيدا واحسن به
واجمل بمرور واحسنه في السهل •
الثاني قد يكون التنازع بين اكثر من
عالمين وقد قصد للتنازع فيه من ذلك
قوله عليه الصلاة والسلام • تسعون
وتسعون ويكرهون دبر كل صلاة فلانا
وكتايب • وقول السامر

طابت لم ادرك وجهي فليت
هددت ولم ابع الذي عند سائب •
الثالث اشترط في التسهيل في
فيه ان يصح في سبي مرفوع فغفر
زيد فلم يهد اخوه وقوله

وعزة مطول حتى غرهبها
معمول على ان السبي مبداء والعاملان
قبله خبران منه او غير ذلك ما يمكن
بمختلف السبي المنصوب كما مر ولم
يذكر هذا الفرق اكثر القوسين واجاز
بعضهم في الست التنازع (والثاني) من
التنازع (الاول) بالعمل من الاول (عد
احل الجهره) لقربه (واختار عسا) من

هذا وهو ان الاول لبي سيقه (يعبر دا اسره) اي عر البصريين وهم الكوفيين مع اتفاق الفارس على جواز افعال كل منها
• تبينه • سكتا عن لاسط عد تنازع الثلاثة وحكى بعضهم لاجماع على جواز افعال كل منها ومن افعال قائل قوله

(قولهم واما السهل الخ) ذكر ابن هشام في اصل له في التنازع قوله حده الحافظ السليبي
جارة المنصب التي تلتها عليك سابقا ثم قال عليها هذه العبارة واقول هذا انما يصح في
التقدم للرفع فاما المنصب والجهور فلا يصح فيه فلم يخص تليله اجتماع التنازع وانصبي
تعبه للتعن فاذي ينبغي ان لا يحكم بفتح التنازع في التقدم مطلقا بل يخطو كونه مرفوعا •
الى هنا كلامه • وقد يجب بان السهل بان الجارة المنصب ناظر لاجتماع تنازع المتأخرين في
صورة الرفع كذا لا مطلقا يهدد الى ذلك قوله لولا وانما لم يثبت التنازع بين عالمين متأخرين
نحو زيد فلم يهدد لان الخ وانما يفتى نحو فلم يهدد زيد لان الخ ولذلك قال ابن هشام
فأذني ينبغي ان لا يحكم الخ واما صورتا الجر والمنصب فظلهما مجزئان على صورة الرفع
عده لو نحو ذلك هذا وبما صحت ان يقول على المنصب ان متى تسلط العامل ان يكون في حد
ذاته طالبا للمعول في حد ذاته وذلك ما ياتي ان ياهدد بعد ذلك الصغير ولما كان انصبا
في مثل عربيتي وصيرت قولك وهذا يابل نعم لا تنازع في نحو زيد فلم يهدد من حيث
انه لا بد من فعل واحد وصاح منع منه ان العامل لا يقدم كما مر • المنازع بظهوره في مسألة
• اطن ويطا في انا زيدا وصرا اخرين • واصري ان هذا هو الاحراز الزائد على المثال والسهل
بل وعلى اصل المعنى قد يره فانه الذي انتبه فكري في هذا العلم (قوله بين اكثر من
عالمين) اي ثلاثة كما في الحديث لو اربعة كما في البيت ولعل النقص من ذلك العريس
بالشيخ اكثير فانه قال لم يوجد في كلامهم اكثر من ثلاثة ومن ثم قال الثلوثين افعال ان
يهدد عاملان او ثلاثة • اه • لكن الظاهر ان البيت مدل لثلاثة على انصاف اما ان قري
فهدت بالفاء والتاني فظاهر لانه لا يرا ببناء للفاعل اذ لا معنى للشي مع قوله فلم ادرك
فغرا بالياء للمعول على ما تنصبه جزالة المعنى واما ان قري هددت بالتاني والعين فلانه
لا يصح للمعول الا ان يقال يظلمه على ان يهدد به من ما ينادل (قوله اشترط في
التسهيل الخ) قال في عرجه نهت به من ان نحو زيد منطلق صرح اخوه ليس من
التنازع ولما لم اسند احد العالمين الى السبي ولاخر الى صوره ما من عدم ارتباطه للسند الى
الصغير بليندا لعدم وضعه صغيره ولا ما التيس به ورده البدر الدهميني بما ملخصه ان احد
العالمين اذا التيس بصغير السبي للبتدا فقد ارتبط بالجر ببلنداه • لزم بين مقدم الشرطية
وتاليا وبان الجملة اذا فلم يصحها مقام معدي الى العدم اه فهدت عن السائد نحو • والذين
يتوفون منكم ويلدرون ازواجا يتوفون • هل خبر الذين يتوفون ازواجهم ولما جاء بصغير
لازواج فقدمهم اجتمع ذكر الصغير لعدم اصابة الذين صد حصل اثر بها لكونها قائمة مقام
الظاهر للتحقق للصغير ويانه يان ان يمتنع زود فقامت وقوده • واه • وايضا من الكل بان
صغير السبي يندم لا يقدم عليه هدير (قوله يهدد السبي المنصوب كما مر) انصاف في
الصريح على استواء المنصوب والرفع فلا يصح تبينه المصعب المرفوع هذا والسبي المنصوب
مر للفرح في قول الشاعر • هددت مينا عينا من اجرك • • • وقد صرح البراءي في
شرح السهل بكون البيت المذكور من السبي • فما قيل على الاولي حذف قوله كما مر
لانه لم يندم له تميل السبي المنصوب ومن رفع فيه تبه (قوله من افعال الاول) اما

لم يكن

كذلك ولم تشككه فاعلم انه

الحق لك يطيلك الميزيل وتلمس

ومن اتصال الثالث قوله

حيي في لم حالف وقت بالهم انهم

لن اجازوا خود مر بلا هون

(واصل المهدل) منها وهو الذي لم يصلط على لاسم

الطاهر مع توجهه اليه في الحق (في صير ما به تنازعوا

والفرق) في ذلك (ما التوسا) من مطابقة الصير

للطاهر ومن اجتماع حلف هذا الصير حيث كان

مدة وسواك في ذلك كان قول هو المهدل (كيساني

(ويشي) اينكا) لم الثاني (و) ذلك نحو (مد بني

واحدنا ميذاكا) وهذا لغال الثاني حلق على جواز

وقول معه الكوفيون لانهم ينعون لامصار قبل الذكر

في هذا الباب فذهب الكسائي ومن وافقه الى وجوب

حلف الصير من قول والحالته هذه للدلالة عليه

تسكا بطر قوله

تفق بالارطى لها وارادها رجال فبنت نيلهم وكليب

وقال الفراء ان اتفق المائلان في طلب المرفوع

فالمعل لها ولا امصار نحو يمسن ويشي اينكا

وان اخفاها امصرتة مرفعا نحو صرني وصرت زيدا

هو والحمد ما عليه الجسرين وهو ما سبق لان المدة

يقتض حذفا وان لامصار قبل الذكر قد جاء في غير

هذا الباب نحو ربه رجال ونتم رجلا وقد سمع ايضا

في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيديويه من قول

بسمهم صرني وصرت قومك ومنه قوله

جولي ولم اجف لاحاله اني

ليرجبل من حليي مهمل

وقوله هو يني وهويت الغايات الى

ان شئت فاصرفت عني آمالي

وقوله وكفا مدة كل حزنا

جزي فونها واستفرت ثمن مذهب

ولا جهة فيما تسلك به الا مع لاحتمال افراد صير

المجموع وقد اجاز ذلك المصري في الاحوال كلها تقول

صرني وصرت الرمدني ذلك غلبت صرني من

على ما لا يصح (ولا تجيب مع اوله داحلا به بصير

لغير رفع) وهو النصب لمعا او محلا (اوولا) اي جعل املا (بل حذفه) ان يكن غير جريا في لاسل لانه حيث ضل فلا حيلة

الى امصارا قبل الذكر فنقول صرني زيد ومروث ومرني صرو ولا يميز صرني زيد لا مروث به ومرني صرو وما

قوله - اذا كنت ترميه ويصليك صلب - ج: (او امكن في الغيب احظ للذ - فمروث) (واخره) ان يكن هو الخبير

لم يكن من اتصال الثاني ولا الثالث للاصمار فيهما وانما لم يكن ما بعده من

امصار الاول ولا الثاني لوجود الحرف الذي يصح به دون الاول والثالث

(قوله) الاول معه الكوفيون (لم يمنع الكوفيون حيث جواز اتصال حكل من

العاملين وانما صرنا لامصار قبل الذكر فيها اذا عمل الثاني فلذا اتسموا فمن

حلف الصير من قول ومن مرفعه في صيرة فلا يجمع متاعه هذا لان الاتفاق

السابق على اتصال كل منهما كامل (قوله) في هذا الباب (التعبد لبيان محل

الخلاف بينهم وبين الصيرية لا لانهم لا يميزونه فيما عداه (قوله) تسكا بطر

قوله) ادرك كل من طاهر ايملا الى ان لم يلحقا لا يحسك به وقد صرح به

بعد حيث يقول ولا جهة فيما تسلك به لانه (قوله) وقال الفراء ان

اتفق المائلان في طلب المرفوع فالمعل لها) احضر به ما اذا اتفقا في طلب

المصوب فانه يصح الصير الاول بافتقار ومن هنا تعلم ان يحمل لامصار تأخير

في لا يفتقار اذا كان الطلب للمرفوع هو الاول واصل الثاني في المصوب

فتمل وأعلم ان ابن الخضر قال لم اختلف على هذا القول من الفراء من غير

كلام صاحبنا حال الدين بين مالك رحمه الله وهو التثنية فيما يقول - قال الشيخ

لا يري وقد عمل ذلك بعض نحاري اسمائنا - هذا وانما لم يحكاية مذهب

الفراء على حكاية مذهب الكسائي لان الفارسي قال فيه انه امتنع من مذهب

الكسائي (قوله) لان المدة التي هذا تعليل لما تضمنه المصير الذي في قوله

والحمد ما عليه الجسرين من ان ما عليه الكسائي لا يبعد عليه وما بعده من

قوله ولان التي علمت لذلك واصلت لامصار على ما عليه الفراء مع امصار راي

الجسري - لا يرد ما قيل هذا الدليل لا يبعد وجوب لامصار لان كان وجوب

لامصار او جواره - هذا وقال الشيخ لا يرد لامصار جواز حلف المائل وجواز

لامصار لثبوت الاول فيما اوجب به الكسائي مع لا يات وتروا مع الطاهر واما

ثبوت لامصار فكما مرث شواهد (قوله) وقوله وكفا مدة (الخ) الطاهر انه

لا تقبل منه حجة لاحتمال ان يكون محذورا فكما يحصل ان يكون مستعرا

(قوله) لاحتمال افراد صير المجموع وقد اجاز ذلك (الخ) اتصال ما يقول البيت

السابق بان اصل تتفق تصنف فيصنف احدي التاويلين لانه مع كونه لا ينسب

وارادها رجال لا يلزم في لا يات لآخر التي تسلك بها الكسائي ايضا مثل قوله

لو كان حيا نيلهم غلقتنا حيا للمعلم وجرحهن وزمن

وقوله

وحل يرجع النسلم او يفتعلنا ثلاث كذا في الديار البلاقع

ثم ان افراد صير لثبوت والمجموع غير قليل فمن الاول قوله

لن وحليقتن رل بها العنان تهل

وقوله ولو بخلت يداني بها ولنت لكل علي للندر الخبار

لا بد من قول في كل ما ينكر في الكلام في الأصل فلا يصح قولك كنت

مكث زيدا قائما إياه ولقيت زيدا طالبا إياه إما اجتماع لأصنام عندما
فعل في المخرج لا يفتي عليه وفي دعواه نظر فقد حكى ابن صغير ثلاثة
عشرون أمدا جزاء كالمزور وفي كلام والده في الكافية وصرحها ميل إلى
مجاز يصعب التصويب مطلقا مقدما وأجوز له وهو أيضا طبع كلام الصبي
وإنما الخلف فضعه الجبريين وإجازة الكوفيين لأنه مدلول عليه بلفظه
وهو أنثى للذهب للاحقة من أصنام قبل الذكر ومن الفصل • تبيات •
أول أقصى كلامه أنه يجيء ضمير الفصلة مع الثاني للملهم نحو حرفتي
وسرعه زيدوس بي ومرت بهما أخوتك لغيره تحت قوله - وأصل الملهم
في ضمير ما • تنازله ولم يفرجه ومنه قوله

إذا لم تسك بعد أراك تخط فلست كنت به مزا سئل

وإنه يجوز حذف الملهم قوله وأنتم ما أنتم وهذا لم يفتن ذكره لأنه ضمة ومنه
قوله - يتكلم يعني الظاهر • أن إذا لم تسك بعد • وكس بعضهم حذفه
بالضرورة كالتيه لأن في حذفه تهيئة العامل للصل وقطعه عنه لغير معارض •
الثاني كلامه هنا مخالف للصبيول من وجهين الأول جزمه بحذف الفصلة
والثاني جزمه بتأخير الخبر لم يجوز فيما في الصبيول بل إجاز التقديم •
الثالث ينسب لحذف الفصلة من أول الملهم من التلبس فلن يخف التلبس
وجب التأخير نحو أصمت وأصمتان علي زيد به لأنه مع الخلف لا
يظم له الحذف مستثنى به أو عليه • الرابع قوله غير خبر يعم أن ضمير
التنازع فيه إذا كان للمول الأول في باب من يجب حذفه وليس كذلك
بل لا فرق بين الموليين في امتناع الخلف وزعم التأخير نحو فئت مطلقا
وطعني مطلقا عند إبداء فاباها فعول أول لفتن ولا يجوز تقديمه وفي
حذفه ما سبق وذلك قال الخارج لو قال بدله

وأحذفه أن لم يك فعل حسب وإن يكن ذلك فاعره تصب
لخص من ذلك التزم لكن قال للرازي قوله فعول حسب يعم أن غير
فعول حسب حذفه وإن كان خبرا وليس كذلك لأن خبر كان لا
يصح أيضا بل يضر كفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما وهذا

مدرج تحت قول للصف غير خبر ولو قال - بل حذفه أن كان فعلته حم
أيضا من الإضافة ما على بيت الأصل من عدم استطراده أم اللس كما أنه من كان لخص أن يقول - وأحذفه لا أن يخف ليس أو يرى
- لصدة فيجب به مخرجا - الخامس قال للرازي وجماعته للتعدي إلى ثلثة على التعدي إلى اثنين وتليه معنى في الصبيول فتقول على هذا
حد أعمال الأول أعني وأعلمه إياه إياه زيد مخرقا وأعلمت وأعلمت إياه إياه زيد مخرقا وأعلمت وأعلمت إياه إياه زيد مخرقا وأعلمت وأعلمت إياه إياه زيد مخرقا
زيدا مخرقا قائما إياه إياه وأعلمت وأعلمت إياه إياه (ولم ير أن يكن ضمير خبرا) أي في الأصل (لغير ما يطابق للفرس) أي في
الأفراد والذكر وفروهما لتعدد الخلف يكونه صدة ولاصام بدو الطائفة خص لاظهار وتخرج السائلة من هذا الباب (نحو الحسن
ويطفاخي إياها • زيد وصرا أخوين في الرضا •) على أصل الأول فزيدا وصرا أخوين فعولا ابن رابعا ثاني فعول يفتناني وجيء به مطورا
لتعدد إصمارة لأنه لو أصمر فاما أن يصمر مفردا مراعاة للخبر عنه في الأصل وهو الإله من يطفي مختلف مفرد وهو أخوين في التثنية

وتقول

مكن في العيين حسب قولك أو منبل كملت به فاهلث
ظلم يقل تهلان أو طشا أو كحشا • ومن الثاني قولهم هو
لحسن الفتيان وأجله وأحسن بني أمية وأبيله وقوله تعالى
• وإن لكم في الأثام لبعرة نستقيم ما في بطونه • وقول روبة
فيها خطوط من سواد يربط كأنه في الجلد تليح الخيط
وفي الحديث - خير نسك من ألح قريش لخصه على ولده في
مفرد وأرجله على زوج في ذات يده - وشمع ما يؤيده من
الرحي فانهم (قوله لأنه مصوب) فلا يصح قبل الذكر
أي لئلا يصارى الوقوع والمصوب (قوله سلكه المصنف هنا فلا
لأصام قبل الذكر) أي إذا أصمر مقدما ومن الفصل إذا
أصمر مخرجا • وقد يقال هذا جار في الوقوع ويترك يعرف
الوقوع على التصويب في الجملة ولو كان المصوب صفة معنى
وهذا صريح في حذف الذهب الذي سلكه المصنف هنا فلا
يصح ما أورد عليه الطبري (قوله لأن في حذفه تهيئة العامل
للصل وقطعه الخ) قيل التقييد بغيره مخرجا لخراج أصل
التالي مع الخلف فإن المخرجا فيه لزوم لأصام قبل الذكر
وقيل التهيئة إلهة العامل ما هو موصوله معنى وقطعه من
الصل وهذا لا يجري في أول لفظة من العول بالعامل
الساقي (قوله يرم أن غير فعول حسب الخ) يعم أيضا
أنه يكون فعول حسب مما مع أنه يكون أمدا وهذا
على ما في بعض النسخ من التثنية وأما على غيرها من الأفراد
فلا (قوله أو يرى لعدة) التزم رائدة لكنه يجاز منه أنها
إصابة مطلقه بماء دا أو رابعا سلا أو يرى رابعا لعدة
فيوم وجوب لأصام والخبر أيضا في مثل جاعني وجعل

فأكرمت

وأما ان بقي مرادة للمصر فيضائفه
 الخبر منه وكلمتها متع عند المصريين
 وكذا الحكم لو اختلف الثاني فهو يخطئ
 وأما الزيد بن اخوين اهما واجهان
 الكوفيان لاهلنا على وفق الخبر منه
 نعموا ويطعن اياه الزيد بن اخوين
 عند اهلنا لاول ولأهلنا الثاني واجهان
 ايضا الخنف نعوامان ويطعن الزيد بن
 اخوين « تبينه » وجه كون هذه
 المسألة من هذا الباب هو ان لاهل
 اهلنا ويطعن الزيد بن اخوين فتارة
 العاطل الزيد بن لاهلنا يطلبه فعولا
 والثاني يطلبه فاعلا فلهذا لاهلنا طلبه
 به لا يحسن واسمنا في السني صحير
 الزيد بن هو كالف وبقي طينا للمعول
 الذي يتجلى الى اصداء قريانه مصدرا
 لما مر صدقا به الى لاهلنا وثقا اهما
 فافق الخبر منه ولم تصح مصالفة
 اخوين لانه اسم طاهر لا يحتاج الى
 ما يصره « خاتمة » لا يلقى المنازع
 في السيز وكذا الحال خلافا لابن مطي
 وكذا نحو ما قل وقد زاد وما ورد
 مما طهره جواز ذلك مرول ويميز فيها
 مدا تلك من الميولات والله تعالى اعلم
 (المعول المطلق)

فاكرمت واسلمت ذلك الرجل فانه اذا امر في اكرمت يكون المعبر دكدا الى ذلك الرجل
 الذي هو رجل الذي فاعل له وجهه مع انه لا يجب لاهلنا والتخبر فيه فكان
 الاول ان لو قال في القول

ولحنه ان لم يلك عدة ولم يلبس ولا فيه التخصير لم
 فاعل (قوله) وما ان بقي مرادة للمصر فيضائفه (قوله) لا يلبس وجوب
 المباشرة بين المعبر والعد اليه حيث لم تجس الخاتمة بينهما قال الله تعالى « وان كانت
 واحدة » وقوله « فان سكن نسلا » والمعبر للزاد فلاهمل قد يرد حسب للغي للمصدر
 فيجوز حسني وصحبهما ايضا الزيد بن حنظلة وان كان المعول اليه مفردا رماية للسند اليه
 وكذا تقول حيث حسني اياه الزيد بن حنظلة وصحبته وصحبتي اياه هذا قائما وصحبتي
 وصحبها عند قائما وفي كل هذا حصول التبع لفصل لا يجبي بين العامل ومعهوله وفي بعضه
 بين البعده وبخبر في لاهل هذا كلامه (قوله) وجه كون هذه المسألة من هذا الباب (اي
 بالنظر لاول الامر وان كانت ليست منه بالنظر لآخر الامر الذي هو لاهلنا فلا تاتي بين
 ما هنا وبين قوله سابقا وتخرج المسألة من هذا الباب ولهذا طعن الفارح على قوله سابقا
 فخص لاهلنا (قوله) فتارة العاطل الزيد بن (اي لا في الاخوين) فافقا لاهلنا صاحب الترجيح
 قوله مرول (اي بانته من باب الخنف لا من باب المنازع كما في الصحيح) •

(المعول المطلق)

(قوله) وذلك تفسير للشيء بما هو اهم منه) يورد ان متني المصنف في ذلك الشرح غير
 مستحسن لاهلنا لما انه يفسر فيه المعول المطلق بالمصدر وهو اهم من المعول المطلق ولا
 يستحسن تفسير الشيء بالامم منه وانما يقتضى بالمعول لما فيه من الامور والانعكاس وكان
 الثاني للفارح لهذا الاعتماد على طرح الكافية ويعلن التسمية بالمعول العاطل بين المصدر
 والمعول المطلق مع ان ذلك ليس نصب عنه لاثارة الى حسن متني المصنف في الترجمة
 هنا في ذلك بل وعلى ما في شرح الكافية فانه مع لاهلنا لاخصار سلم من ذلك الضمير بالامم
 ومن لاهلنا بالتخصير في غير مقامه وهو الترجمة واخر بذلك العنوان باجبار المصنف ولم
 يلت بما يصد من ذلك لاهلنا بطلان ما في شرح الكافية فقد فاته هذه لاهلنا وما ان
 المراد من المعول العاطل ماذا فهو وان لم يصر له كصوص الفارح له بقوله فالمعول المطلق
 الخ لا انه ينفذ من كلامه يادني تامل غير انه تعرض لولا تصديد المصدر لانه جزء
 للمعول المطلق هذا هو الذي يفيد مدعى السائل في هذا التلم من كلام الفارح لا ما اطل به
 السطرون (قوله) نظرا الى ان ما يقدم مقامه الخ) جيد بذلك لانه لو لم يعط الى تلك
 الخاتمة لانها للمعول المطلق اصا من المصدر في بعض من تلك السعة صغر موصفا لاهلنا
 يكون بينهما المعبر الوجهي (قوله) واطمن ان المفعول خمسة) في التبر الذائب في لاهلنا
 الفرائد قال ابن ابيازن نظرا الى حيد السراي الى قول الله تعالى « واعلم موسى نعمه سبعين
 رجلا » اي من يومه فرد في المفاعيل خمسة مفعولا واخر سماء للمعول منه فقال ابن ابيازن
 جذا حبيب جدا لانه يقتضي ان يسمى نحر نولك نظرت الى زيد مفعولا اليه واصدقت

مفعولا به وقد تقدم

عن زيد فعولاً خبر (قوله) في بلب تندي الفعل وزومه) أي لا في بلب الفاعل كما وقع ليهجم (قوله من صدر) أي صريح كما هو المتأخر فيخرج الأول الخ (قوله فما ليس خبراً الخ) لا يعني أن قوله من صدر بيان لما خلاصته به أن يكون هو الجنس وقول فمن صدر يخرج منه نحو الحال المؤكدة نحو ولي مديراً وليس خبراً يخرج لنحو المصدر اللين للنوع في نحو قولك ضربك ضرب اليم وغيره يؤكد عامله الخ لأنه رأى الترتيب اللطفي (قوله لنحو الحال المؤكدة) بكسر الكاف اختصر به من المؤكدة بفتح الكاف فاتها خارجة بما ليس خبراً (قوله فاتها ليست بمفعول الفاعل) أي ليست مفعول الفعل الذي اسند إلى الفاعل الذي هو مفعول ذلك الفعل في الواقع يعني أن مفعول الفاعل هو مفعول الفعل الذي اسند إليه فمفعول زيد الذي دل اللفظ على إيجاره في ضرب زيد هو الضرب ولا ذلك أنه هو ضرباً في ضربت ضرباً لا أنه الضرب به أو وقع لأجله أو فعل وأخر وإن كان لذلك الفاعل أيضاً وقع هذا الفعل لأجله أو فيه أو معه إنما ذلك فيما إذا قلت ضربت زيداً تاديباً أو بين الخبيث أو والبل وكذا إذا قلت قتلت أجبلاً فإن فعل الفاعل فيه إنما هو القيام وأما لأجله وإن كان فعله للتكلم أيضاً لأنه لم يجبره إلا من حيث أنه ملته لما فعله من القيام وقس عليه قتلت أكراماً ونحوه حتى أنه فرق بين أجملت وفتت أجبلاً وأكرمت وفتت أكراماً فإن فعل الفاعل البراء هنا في لأول لأجله ولاكول بصلاته في الآخر والذوق السليم حامد صدق بما ذكرنا، فما قيل يزد على قوله ليست بفعل الفصل فهو لأجله كفت أجبلاً أو أكراماً والفعل به في نحو أبيضت قيامي فإن كلا مفعول الفاعل حقيقة كما هو ظاهر غير ظاهر كما هو ظاهر فليست فيه دقة ما (قوله وتسمية الخ) هذا الكلام إما هو أصل التسمية بمفعول مطلق أي من التشديد بصلته فلا جرم أنه ينال ما طلب به لاستعمال من إرادة للمفعول به من لفه المفعول إذا المطلق ولم يزد عليه شيء وأخر أصلاً فأنهم (قوله ولو معنى دون لفظ) إنما زاد ذلك هنا للتبيين على ما صلب المصدر وتلقبه لأن في باضمائه وإن ناصبه هو ذلك الفعل والموصوف أو المصدر ولو من غير لفظه من غير تقدير في محال اللفظ وهو الذي اختاره المراد والبرائي والرازي وصححه الصف والتبع لكثير قال في التسهيل ويصوب ببناءه أو قرره أو بفتحهم فقام أحدهما وقال في شرحه الصحيح في الموافق معنى لا لفظاً معروية لواقعته معنى خفاضة نصب بالآيت لا بجملة صفة لقولهم حالت يميناً ولا تيمناً كل البيل » فاجادهم فاني جلدت » ولا تصرونه شيئاً » ولا يصح أن يذكر لها عامل من لفظها فحينئذ أنه ما قبلها يجب المراد هذا السك فيما له فعل من لفظه اجزاء البلب على سن هذا كلامه طيناً » فقد أدى بعض الناظرين أن كلام الخارج هنا خلاف

الخبير

في بلب تعدى الفعل وزومه ومفعول مطلق ومفعول لم ومفعول فيه ومفعول معه وهذا أول الكلام على هذه الأربعة فالفعل المطلق ما ليس خبراً من صدر مفيد تؤكد عامله أو بيان نوعه أو مدته فما ليس خبراً يخرج لنحو المصدر اللين للنوع في قولك ضربك ضرب اليم ومن صدر يخرج لنحو الحال المؤكدة نحو » ولي مديراً » وغيره يؤكد عامله الخ وأخره يخرج لنحو المصدر المؤكدة في قولك امرئ سير سير والمسبق مع عامله تغير المعاني الثلاثة نحو مررت فيملك ومدخل أنواع المفعول المطلق ما كان منها صواباً لكونه فصلة نحو مررت ضرباً أو ضرباً عديداً أو مررتين أو مرغماً لكونه نائياً عن الفاعل نحو نصب نصب عديداً وأنا سعي فعولاً مطلقاً من حمل المفعول عليه لا يسوغ إلى صلت لآخر مفعول الفاعل حقيقة بضائى سائر التخصيلات فاتها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها فعولاً إنما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه فإذ كانت حدثت في حمل المفعول عليها إلى التشديد يصرف الجر بخلافه ويهذا استحق أن يقدم عليها في الجمع وتقدم المفعول به لم يكن على سبيل التخصيص بل على سبيل الاستطراد والبيعة وإما كان المفعول المطلق هو المصدر مع صيغة طرح وأخر كما مررت بهذا بصريح المصدر لأن مدقة المركب موقوفة على سرعة إزائه فقل (المصدر اسم ماسوي الزمان من م مدلولي الفعل) أي لم الحدث لأن الفعل يدل على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأن من م مدلولي (اس) وصوب من مدلولي ضرب (بينة) ذو معنى دون لفظ أو فعل أو وصف نصب) نحو فلان جهنم جرادكم حراً مؤثراً » وبعضى إيمانك تصديفاً » وكلم الله موسى تكليماً » والآيات دروا » (وكونه) أي المصدر (أصلاً) في الاشتقاق (لهذين) أي للفعل والوصف (انصب) أي اختير وهو ذهب الجرمين وخالف بعضهم فجعل الوصف حتماً من الفعل فهو قرع الصرخ وذهب الآخرون إلى أن الفعل أصل لهما وزعم ابن طائفة أن كلا من المصدر والفعل أصل لهما ليس أحدهما منشأ من الآخر والصحيح مذهب الجرمين

التحقق مع انه هو التحقيق وان ما مثل به من معجبي ايمانك
تصدقا من بلب اليانية كما سيأتي في النظم مع ان ذلك لا يصر
الصرح هنا لتأنيبه وقال على قول النظم وقد ينوب عنه الخ ان
طاعوه ان التائب ولو مرادفا مصوب بالفعل المذكور مع ان النظم
لم يتكلم في قوله وقد ينوب على التأنيب املا وقال بعد ذلك
قرينا ما قلنا قبل مع انه قال قبل انه غلط التحقيق ولعمري
ان هذا غاية لاجطراب (قوله لان من شان الفرع ان يكون فيه
ما في لاصل وزيادة) الزيادة هنا في العمل الزمان وفي الوصف
الذات هذا وفي لاعباء والنظام ومصاص ابن جني وغيرها في
هذه المسألة كلام واسع الذي يطرح اليه من اراده (قوله سير
ذي رشد او سيرا الخ) تكرير المثل للتبني على ان بيان النوع
المراد للمتكلم بهذا التركيب كما هو القوم اما بلصافته المصدر او
بجوسيله او بهديته ولا اشكال في بيان النوع في هذا فان سير
ذي رشد بين ان سير المتكلم فوذ من افراد هذا النوع وكذا سيرا
خديدا والسير الذي تعرفه وصنفه كالتركيب املا دل على ان
المتكلم قبل فردا من افراد ذلك النوع لا انه فعل فعل غيره او فعل
مفل فعل غيره . فما قيل ان الصافي من بلب اليانية كمرجه
اذ يستحيل ان يفعل الانسان فعل غيره فالاصل سيرا مثل سير ذي
رشد وم . وانصد منه ما قيل ان هذا موحدي العرف باللام اد
يستحيل ايقاع السير العهد وانما يقع ماله (قوله فلا تميزا
كل الليل) صعب النهي انما هو كلمة كل على ما هو قلدها اذ ذلك
النهى منه دون اصل الليل فانه غير معني . قال القاضي
البيهاري فلا تميزوا كل الليل بترك السطاع والمجر على المرغوب
منها فان ما لا يدرك كله لا يترك كله . وقال قبله . وان تعطيلها
ان تبدلوا بين النساء . لان العدل ان لا يقع ميل البتة وهو صذر
ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه فيعدل
ويقول . هذه قسمتي فيما املاك ولا تلغضي فيما تملك ولا املاك .
فتن فقال يرد عليه اي على الفرد ان انه سواء كان التقدير لا
تميزوا ملاميا او لا تميزوا ملاما مستغفرا لسائر افراد الليل لا ينبغي
تجوز ايل الغير النصف بالظم او بعض الليل لا ان يقال خرجت
لاية على السبب ملاما فقد اتزى واجزى فموز بالله من
حصائد الالمنة التي تكسب في النار وتصر النار (قوله كايه) اي
دال كايه وانما طائر هذه العبارة على تفسير التوجع بكل وبس

لان من شان الفرع ان يكون فيه ما في لاصل وزيادة والعمل
والوصف مع المصدر بهذه العبارة اذ المصدر انما يدل على مجرد
الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيدا او تباين)
المصدر للسوق مفعولا مطلقا (او مدد) اي لا يخرج الفعل المطلق
من ان يكون لفرس من هذه الاعراض الثلاثة فالركد (كسرت)
سيرا ويسمى اليهم وبين العدد كسرت (سيرتين) ويسمى العددين
« فدكا دكة واحدة » وبين النوع كسرت (سير ذي رشد) او
سيرا خديدا او السير الذي تعرفه ويسمى المخصص هكذا غيره
بعضهم والطاهر ان العددين من قبيل المخصص كما فعل في التسهيل
فالفعل المطلق على قسمين مهم ومخصص والمخصص على قسمين معدود
وبغير معدود (وقد ينوب عنه) اي من المصدر في الانعصاب على
الفعل المطلق (ما طيه) اي ما على المصدر (دل) وذلك سعة
مشرشا فنوب من المصدر اليين ثلاثة مفر شينا . الاول كايه
(كيد كل الجهد) ومنه . فلا تميزوا كل الليل . وقوله
- يطان كل الطن ان لا ثلاثا - الثاني بعضه نحو هرجه بعض
المرج . الثالث نومه نحو رجع القهري وقد القرصي . الرابع
صفته نحو سرت احسن السير واي سير . الخامس جيشه نحو
يموت الكافر ميتة سوء .

السادس مرادفة نحو قلت الوثيق
(وافرح الجدل) ومنه
يصحبه الضحوى والبرود

والنصر حيا ماله مزيد •
الساخ عميره نحو عبد الله اخنه جالسا
ومنه اذعيه عدائا لا اذعيه لعدا من
العالين • الثالث الشارب به اليه نحو
موجه ذلك العرب • التاسع وقته قوله
- ألم تخصص مثلك ليلة ارمد - اي
انعمس ليلة ارمد وهو عكس فطخه طلوع
الشمس لأن انه قليل • العلو مسا
لاستعجابية نحو ما تصوب زينا •
الخاصي مفر ما الشرطية نحو ما شئت
فاجلس • الثاني مفر انه نحو موجه
سوطا وهو يلزم في آتة الفعل دون غيرها
فلا يجوز موجه خفية • الثالث مفر
مدته نحو • فاجلدوم ثمانين جلدة •
وزاد يس المتأخرين اسم المصدر العلم
نحو بريرة وغيره فيغار وفي شرح التسهيل
ان اسم المصدر لا يستعمل مركبا ولا مبنا
وينوب عن المصدر الزيادة ثلاثة اقسام •
الاول مرادفة نحو نشئت بضما واجبيته
مقره وفحصت جدلا • الثاني ملافة في
الاشتقاق نحو • والله انكم من الارض
نباتا • • وتبتل اليه تبيلا • والاصل
انباتا ويقل • الثالث اسم مصدر غير علم
نحو ترمنا ومرونا وافصل فلا راطي

طالع (ويا) حتى من المصدر (لتزكيد
موجه ابدا) لانه بمنزلة تكرير الفعل
والفعل لا يثنى ولا يجمع (ولن واجمع
غيره) اي غير المركب واللين (وامرأ)
لصاحبه ذلك اما العدد مبتدأ في نحو
صريقته صرية وصريقين وصرسلت
واختلف في النوع فالشهور الجوار نظرا
الى انواعه نحو سوت سيري زيد الحسن

لا يعلم لا اتصال على خصوص اللطين وليس كذلك (قوله السادس مرادفة) اي اذا كان
معرفا ولما نجا به من المصدر المركب فيما سيأتي فبقيا اذا كان منكرا (قوله وهو عكس فطخه
طلوع الشمس) اي ما ناب فيه المصدر عن الوقت لأن انه اي نهاية الوقت عن المصدر
نايل فالصغير المتصل بان يعود الى ما عاد اليه الصغير المتصل قبله (قوله لانه بمنزلة تكرير
الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع) انما زاد بمنزلة ايماء الى انه ليس تكريرا له حقيقة لما ان
الكرر حقيقة مصدر الفعل لا نفسه ثم هذا كناية المصنف في شرح التسهيل فانه قال لانه
بمنزلة تكرير الفعل فعول معاطفه في احتياج التفتية واجمع لصلاحه للبل والكثير • هذا
كلامه • واقصمى ذلك انه من قيل التوكيد اللطفي وبه صرح ابو الفتح وقال لا بدني انه
ما يعني به البيان لرفعه الجواز والبيان الحقيقة وعليه قوله تعالى • وكلهم موسى تكليما •
اي كلمة حقيقة من غير واسطة اذ لا يزد التوكيد في الجواز واجاب من قوله

يكني الخ من موق وانكر جلده وصحت صحيحا من جذم الطارفي
بتدوئه وقال الشيخ الاكبر قسم اصحابا التوكيد الى لطفي وسنوي فالاول لانه المعنى في
الشمس والثاني اما لازالة الضمك من الحديث وهو التاكيد الصدري واما من المحدث وهو
بالشمس واللين • واما كناية الرحي في التصليل لهذه المسألة اذ القرض بالكفاية ما تضمنه الفعل
بلا زيادة ولم يضمن لأن اللعينة من حيث هي والقصد الى السابعة من حيث هي هي
يكون مع قطع النظر عن غلظتها وكثرتها والتفتية واجمع لسا لأن النظر الى الكثرة لتداعها
(قوله وطاهر مذهب سيويه للنع) قال ابن الجعلب نص سيويه على النع من قيس
جمع الجمع والمصدر غير حد في الاستعمال بالانكار والطمح على لقد نفى ان يكرر جمعي فكرر
وطم اذ كان لا يحدد عدده بل يستعمل العرب لا الاول من كلامهم • وقال السيوطي اما انواعه
ففي الحقيقة لا تقتض لان الفعل حركات العالين وهي لثلاثها متاملة واما برجع لاختلاف
الى صطلحات الاعمال لا المصادر ولان العلم ولا شمال والطمح فهي الطومات والامور المتصل بها
والثلاث في النعم واما الامراض فطل فمن جمعت (قوله وحذف عامل الزيادة) قد
مد في التجميع والتصريح المطلب للدال في الكلام في هذه الحالة وبين كلام المصنف في شرح
الكافية ورد واده عليه في شرحه ورد كلام ولده وانفصلا على ان الحق مع المصنف وان احراض
ولده غير علم تلم حتى كتبت الطلعي يماضي نفسه من شرح الفارح البدر على هذه
المسألة حذفت قول الفارح

واين الجون اذا ما لز في قرون لم يسقط صولة البول الدافيس
بل فذكر يس كن من الكسف من المصنف من حال ابنه معه قوله اي انت حقا صرفا
وقوله كني بكا بكاء ثلاث صلته - كانه يقول لم تتحق انك ابن لي في العلم واما ابوك
فيه دنيا ارفى منك بهذه الامور واني عظيم منك لذلك ابكي الكافة جواز حذف عامل اللين
(قوله وفي سواه دليل صحت الخ) وجه المصنف في شرح الكافية جواز حذف عامل اللين
بانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فالحق المفضل به فجاز حذف عامله فكما جاز
حذف عامل المفعول • وهذا واعلم ان كناية المصنف ما تحتمل ان يكون معبر سواه لحذف

عامل
والصحيح وطاهر مذهب سيويه للنع واضعارة الحاروبين (وحذف عامل) المصدر (لتركب استمع) لانه امسا جي • به
لثبوت عامله بترقيق معناه والحذف ياتي ذلك وتزاع في ذلك الفارح (وفي) حذف عامل (سواه دليل صحت) عند
الجميع كان يقال ما صريت فتقول بلى صرنا مثلا او بلى مخرجين

وكذلك إلى قدم من سفر قدموا مباركا إلى ان اراد الحق
او فرغ منه ، ثم مرورا فسلط العامل في هذه الاشياء
وما اشبهها حكايا لدلالة القرينة عليه وليس يلزم
(والنقد حسنة) ي واجب (مع) صدر (هات
بدلا من مله) لانه لا يجوز الجمع بين البديل
والبدل منه وهو على نوعين واسع في الطلب ويقع
في القسمة فالاول هو الواقع امرا او نهيا (كقوله اللذ
كاندلا) في قوله

على حين الهى الدرس جل امروم

فدلا زريق المال نذل الثعلب
فدلا بدل من اللط باندل ولاصل ائدل يا زريق
الال في اعطفه يقال نذل الشيء اذا اعطفه وعنه
وضرب الرقاب ، اي فاصريا الرقاب وتقول قلما
لا نقود اي ثم ولا تعد كذا الملقى النظم وعنه ابن
صور الوجوب بالتكرار كقوله - فصبوا في مجال
لثوت صبرا - او فعلا نحو سبنا وربما وجدنا وكما او
مقرونا بلشغلهم توبيخي نسر اثنائها وقد جد قرتولك
وقوله - الواما لا الك واغترابا - والثاني ما دل على
عامله قرينة وكما استعمالهم قولهم عند تذكر الصفة
حمدا ونكرا لا كرا وعند ذكر الندة صبرا لا جزما وعند
ظهور معجب مهيبا وعند الاحوال سعا وطاعة وعند
خطاب موحى هذه افعال ذلك وتكرارته وبسرة وجد
خطاب معصوب عليه لا اعمل ذلك ولا كذا ولا ما
ولا فطت ذلك ورضا حوانا (وما) سبي من المصارف
(التفصيل) اي تفصيل ماله ما قبله (كأما هنا) من
قوله تعالى - فغدوا للوفاء فاما منا بعد واما فداك -
(عامله يصفى حيث ها) اي حيث مرض لما ذكر
من انه بدل من اللط بعامله والتقدير فلما تقوس
واما تاقدون (كذا مكرر وكذا حصر و) كل مضمنا
(مقرب هل لاسم عين كسند) نحو انت سيرا سيرا
واما انت سيرا وما انت لا سيرا فالتكرار عوض من
اللفظ بالمثل والمصر يتوب طلب التصكير فلو لم
يكن مذكورا ولا مضمورا جاز لاحكامه ولا يفسر
انت سيرا وانت تميز سيرا ولا حوازا بلم العين من
اسم للشيء نحو امرك سيرا سيرا

عامل الموكدة وموضع كلمة سوى حذف عامل للبين فيصير المعنى وفي حذف عامل
البين الذي هو غير حذف عامل الموكدة لدليل اتصاع ولا يرد عليه ان سوى
حذف عامل الموكدة اسم من حذف عامل للبين لصدقه بذكر عامل للبين
وصدقه وذكر عامل الموكدة ولازم له افعار له باعص حين لانه يمتنع قول
المتصف لدليل فان الاحتياج له المختلف لا الذكر وانما كان حذف عامل للبين
حسنا فيه اي جائزا كان ذكره ايضا جائزا وعلى هذا لا يحتاج الى افعال حذف
المتصافين في كلام المتصف وجعل قوله لدليل منة للخصوف كما صنع الفارح
ويستعمل ان يكون الصير للموكدة نفسه وموضع كلمة سوى للبين نفسه فيصير
المعنى وفي للبين للغاية الموكدة اتصاع وهو غير صحيح لا يتغير متصافين اي
حتى عامل حكما انما له الفارح واسا اندارة ليهوئه ولا فلان لا لاق
(قوله) وكذلك ان قدم من سفر التي) تكرر للدلالة التبيين على ان الدليل
على الخصوف اسم من الخالي والمغالي (قوله) وتقول قايما لا قويدا) انشد للمتصف
في شرح الصبيل على النبي قوله

قد زاد حزنك لما قيل لا حزنا حتى كان الذي يهلك يفرحك

قال الشيخ طاهر يريد ان المعنى على النبي فهو تفسير معنى لا افعال ضرورة
لخصائص الالمانية والاعمار فهي مترتبة الدخول على لاسمه ولا يسرغ ان يقال
فعلها متصرف في لا تحزن حزنا لاصح حذف فعل لا هذه - والذي نتجازه
ان لا نافية دلالة على حزنا بنينا بها على الفتح متونا ضرورة كما في - سلم الله
يا مظهر طيها - وهو في مراد به النبي كما جاء على احد الثاوليين في - لا يسه
إلى المظهرين - فقال الدمايني ويحتاج مع ذلك ان يقال انه خبر في معنى النبي
وكلا الامرين مخرج من الظاهر سيما مع قول الفاعل كان الذي يهلك يفرحك
والاحتمال من ذلك بناء على احتناع حذف مجزئها بانه تفسير معنى غير ظاهر
(قوله) او مقرونا باستفهام توبيخي) اطلق في الاستفهام التوبيخي ليشمل ما
لذا كان مقلوبا به او مقدرا لشك او مخطب او لغائب في حكم المظاهر ويجوز
يرافق قول الفارح عبارة الصبيل او في توبيخ مع استفهام او دونه للنس او
للمخطب او غائب في حكم حاضر (قوله) كما لهما) بين به سر افراد الصير
ودفع ترم اداة ان المصير قط وهو ظاهر (قوله) فالتكرار عوض من اللط بالمثل
التي) ظل الرحي لزيم المختلف في هذه المسألة بقوله واما لزم لان المصدر من
المصر او التكرير وصف الشيء يحصل الفعل منه ولزومه له ووضوح الفعل
على التقيد وان لم يحصل للعارض للدوام احيانا نحو زبد يلوي الطريد ويحسن
المختلف ويكر العاري وعلم الجميع - والله بيقين وسط - لمصاحبه لم الفاعل
الذي لا دلالة فيه وصفا على الزمان فلما اريد التخصيص على الدوام والزميم
حيز العامل ووضوح اما فلا وهو مجموع على التقيد او اسم فاعل وهو مع العمل

(المفعول له)

قال لا تنسني في خرج الفاعل قال الخوارزمي للناظر في الحقيقة ثلاثة فاما التصويب بمعنى
الأم وبمعنى مع غلبا معنيين ، هذا وذكر الزواج ان ما يسمى النكاح مفعولا له هو المطلق
لما رأى من كون مضمون مامل المفعول له تنصيصا وبيننا له كما في مخرج تاديبا ويصح ان
يغال الصوب هو التاديب فصار في مضمون مامل هو المفعول كصيرت مبرا ، قال
الرجي ولا يلد له في جميع أنواع المفعول له اذ ليس المفعول بيالي الجنب ولا يقال لا مجازا
فمودة بين كما لو قلت جئتكم اصلاحا لخالك بلا طعله مان الجني ليس بيانا للتصالح بل
بيانه لاطلاقه والصحيح كما صرح به ولطه يقدر في مثله فمودة بين وبمعنى اصلاح على حذف
صاف وهو تكلف (قوله واقترب الى المفعول المطلق) مطلقه على ما قبله التفسير فالمراد من
تلك الانجليزية هي اقربته الى المطلق ولذلك ظل الكل بقوله لكونه مصدرا (قوله يصيب)
في كون ناصبه الفعل قبله على تقدير لام المنة او لا على تقديره بل على انه ملاقى له
في التي يصيب لارادة او فعل مقدر من لفظة اقرب الى الجمهور اليسريين والكرمين ويصح
اليسريين (قوله اي التي) تبين في هذه الزيادة بين المتلفعين ووجه بلن المنة هي
الجملة على ايجاد الفعل والمفعول على الفعل جدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك اما لانه
مستغنى عنه بالحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق او لانه
رد يانه ان اريد بذلك التقدم المخارفي فمفعول او الصوري فسلم ولكنه لا يمين ولا ينبغي
من جوع وحمل صيرت ابني تاديبا بمعنى اوافة تاديب تكلف كما سمعت من الرضى نصبت
(قوله ويشترط كون من غير لفظة الفعل) الصواب اسقاط هذا الكلام اذ هذا الشرط يفيد قول
الصف ... ان ابني تاديبا ... ضرورة انه لا يستعين التعليل فيما اذا كان من لفظة فعله
ولا على الفعل بنفسه يرشد الى هذا قوله بعد ذلك وكونه ملة فلا يجوز احسن اليك
احسانا اليك لان الفعل لا يمل بنفسه ولا يدفع هذا بانه ذكرنا هنا بيان كون مصدرا حيث
على المصدرية لان ذلك لا يبره هذه شرطا وانما مع انه يمكن ان يغير هذا البيان الى ما
بعده (قوله نصب بزع الخافض) الاولى انه تبيين (قوله فالشرط حيث خست) اي
شرط نصب ما يسمونه فيما بينهم بالمفعول له او لاجله او من اجله فانه لا يلزم من ذلك
بمجرد ان يكون ملة او مصدرا او غير ذلك كيف وسهم مع ذلك يقول انه مطلق نظرا الى
ظاهر نحو قولهم مخرج تاديبا فالمرطبة في الجمع صحيحة على كل حال فتدبر كل التدبر
(قوله واجاز يونس الي) هذه مائة الوجع وغاز الصرح الى ان المراد اجاز كون غير صدر
للمعاج وان سيويه استجبه وقال انه لغة ردي (قوله طما غدا في مخرجك) لغير بعدكم
غدا انه لو كان قيدا في معروف لما اضي الشرط المذكور وهو ظاهر (قوله تبيين قد يصح
البح) لا قصد ان لو قال بدله ولا جرة له في نحو قوله تملن ، يريكم البرق خوفا وطما ،
لوحيد لا قصد تقدير لان معنى يريكم مبيهم ترون (قوله ما عدى قصد التعليل) اي تليل
الفعل فهو معنى قوله سابا وكونه ملة لا انه ادرج كلمة التصيد حاشا تنصها على انه المراد من
كونه ملة في التراكيب فان لاقى به فيها قصد تليل الفعل به ثم هذا لا اشتد لان المفعول

لعل هذا هو الراجح والاصل وتكون العلم بذلك وان لم يكن ذلك في علم القارئ من غير ان يحد القارئ الى وجه

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن اجله وقدم
على المفعول فيه لانه ادخل منه في
المفعولية واقترب الى المفعول المطلق بكونه
مصدرا كما اثار الى ذلك بقوله (يصيب
مفعولا له للمصدر) اي التلي (ان ه ايان
تليلا) اي انهم مكونه ملة لحدث
ويشترط كون من غير لفظة الفعل كجهد
شكرا) اي لاجل الشكر فلو كان من
لفظة الفعل كعمل مبيلا كان انصا به
على المصدرية (ويش ا طما) (و) اي
للمفعول له (بما يمل فيه مقصد) وكذا
وافلا) الجملة الحالية ووقفا وفلا نصب
بزع الخافض اي يشترط نصب للمفعول
له ان يكون مصدرا قلبيا سبق للتعليل
من يقتض مع مصلحه في الوقت وفي
العمل فالشرط حيث خست كون
مصدرا فلا يجوز جئتكم السم والصل
قاله الجمهور واجاز يونس اما الصيد
فهو صيد بمعنى مها يلحصر شخص
لاجل الصيد فالذكر ذو صيد وانكره
سيويه وكونه طميا فلا يجوز جئتكم
فراة للطم ولا فلا للكار واجاز الفارسي
جئتكم صوب زيد اي لصوب زيدا
ويكونه ملة فلا يجوز احسن اليك
احسانا اليك لان الفعل لا يمل بنفسه
وكونه مقصدا مع التملل به في الوقت
فلا يجوز جئتكم امس طما غدا في
مرويتك ولا يشترط تعيين الوقت في
الطما بل يكفي عدم ظهور النعانة وفي
الفعل فلا يجوز جئتكم صبيحت ابني
حالا لان غروفي تبييه ، قد يكون
لاحاد في العامل لتقديره بكوله تعالى
ي يريكم البرق خفا وطما ، لان معنى
ي يريكم مبيهم ترون ، اه (وان غروفي)

الشرط المذكور ما عدا قصد التليل (عد ه جرة بالرف) الدال على التليل هو الام او ما يؤم مقامها في نفس السمع بالام اي
او ما يؤم عنها فقد لازل وهو كون مصدرا نحو ، والاصل وضعها للام ، والتالي وهو كونه طميا نحو ، ولا تحايا للاعلام من اطلاق
بمعنى غشة اطلاق ، والثالث وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله ، فحيت وقد نصت لنم زايها ، والرابع وهو الاتحاد في العامل نحو

له حد جره بعيد الطول بما جره به من الهمزة اليه او ي او من لو الكاف على ما قيل فلا
يكنى حيث اختلف الصل (قوله وقد انشأ لامتداد الخ) اتفاه اتفاد الفاعل لان فاعل
الذليل الفاعس وفاعل الامامة المتخيل واتفاه الزمان كائن الهم به بمعنى بعد (قوله
جره بالهم او ما يحسم مقامها) هو بيان للمراد بل كذا النسخين على ما لا يخفى (قوله
قال المجزول انه متروك) قال لا تدلسي لا ارى هنا مانعا ولا اعلم له فيه موقفا وقال الرضي
يدل على الجواز قوله تعالى ه فيعلم من الذين صدقوا حرمنا ه فان الباء للفعل كالاتم
الهم كلامه ان للصفى الخ وجه ذلك انه لم يذكره مع الهمد ولا مع صحب ال فاعلم انه
ليس متكوفا منها في العلة والكثرة المذكورتين وليس بمجرد هذا يلزم استواء الامرين بل
لا تدلجهم بعد ذلك تمت صم قوله ... وان شرط فقد فاجره بالهم وليس يتبع مع
الفرط ... تقدير (قوله خلافا للرندي) استحقا بان الراد ذكر ذات السبب الحامل فيكنى
تكتير ويز بان الحامل ربما علم بعد المتخيل فيعرفه ه

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)

(قوله لا يراطة حرف مطوق به) هو بيان لما قبله من وصول العامل اليه بنفسه وحيث
لا يتلى ما يسبق للشرح من ان المفعول فيه لم طرح فيه لفظ الحرف وتضمن للفاصلة
بينه وبين المفعول مع ذاية تكون العامل لا يصل اليه بالحرف المطوق بل القدر يتلقى
المفعول مع فاته يصل اليه بصرف مطوق يتلقى طيك من نصيب الامة في تقدير الحرف
في الظروف قول جيلنا فانهم (قوله وقت او مكان) راد في التخصيص على ذلك الذي مرحت
دلالة على احدها وخواصه العدد المبرق بهما ما قد به كاية احدها او جزيعة وما كان
صلة لاحدها وما كان مغفوها باصافه احدها والذي يجري مجرى طرف الزمان والحرف
بذلك ان تكتص من ه وتزفون ان تكتص من ه لانه ليس من المكان ولا مما بعده ويخرج
به ايها قوله من ه واختر مسمى قوله ه (قوله معنا معنى في دون لفظها) يريد طيه ان
هذا صريح في ان المفعول فيه معنى الحرف وان اللفظ مطروح غير منظور اليه فيلزم ان
يكتص من النوع الاول من فني الصمن وقد احرز فيما ساقى بان من الثاني ولمن
حيث بذله فيمكن حيث اضراس الفخ كالاير وقد قصد من ذلك التبيد دعه ه والجواب
ان الراد يقول دون لفظه ان لا يكون الحرف صرعا به مع حيث خصصه معنى الحرف
ام من ان طرح مع لفظ الحرف ولا ينظر له او لا لا ان الراد الثاني بدلالة ذلك التبيد
مرشد الى ما ذكرناه قوله ويعنى في دون لفظها من نحو سوت في يوم الجمعة لا ان المطلق
الصمن حيث على ذلك الصريح يتبين ان يكون على صوب من المالكلة ه وان شئت ان
تكون نواصي الحق يديك ناسم لما نطو من الكلام عليك ان الثاني الحرف لما كانت الفواصة
ماحولة لا على وجه الاستقلال لم يمكن ان تكون مع الاعراب الذي يجعله به لا زالت
لا تليس من الثاني التركيب الملاحظة بالاستقلال فلا جرم تخصي بناء لفظ الحرف فاذا خلط
لفظ لاسم لفظ الحرف بان صار المعنى الذي كان معنى لفظ الحرف معنى لفظ لاسم صار
لاسم معنا معنى الحرف كما ارى بك في تحقيق مسالة الصمن فلا بد من بناءه فورا من ا

وطني العربي للتحريك
وقد اظهر الامامان في ه اتم المسالة
لكنك البس ه (وايس يتبع) جره
بالهم او ما يحسم مقامها (مع) وحيد
(الفرط) الذكرة (كروم) ذا قع ه وحل
ان يصحها اي الهم (الهمد) من ال
والامانة كذا المثال حتى قال المجزول
انه متروك والحق جواز وعنه قوله

تم انك لروية ليكم جره

(والعكس في صحب ال) هو ان جره
بالكثير ونصب قبل (واحد) فاعدا
لجواز قول الرازي (لا اعد الحسن من
الحياء ولو تواتر زمر لافساده)

ه تبين ان الاول انهم كانه ان لفتاى
يجوز فيه لا لمرن على سواء نحو جرك
اجده الخير ولا جده الخير ه الثاني انهم
ايضا جواز تقديم المفعول له على ما
منصوبا كان او مجزورا كروم ذا قع ولو
ذا قع ه خلاصة ه اذا دخلت لا على
المفعول له لو اضيف الى معرفة تعرف
بال او بالاجابة خلافا للرندي والمجرب
والردي في قولهم انه لا يكون لا نكرة وان
ال فيه زائدة واحدة غير مصححة

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)

وتقدمه على للمفعول مع العربية من
المفعول الطاق يكونه مطروحا له في الواقع
اذ لا يتناول الحذف عن زمان ومكان وان
العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف
مطوق بسلامه (الفرط) لمت الوصله
وامتلاحا (وقت او مكان) اي اسم
وقت او اسم مكان (معنا) معنى (في)
دون لفظها (بالراد كما امكن ارما) هنا
اسم مكان وارتما اسم زمان وصا حذنان
معنى في لانهما مذكوران الواقع فيهما
جر المكن ولا حجاز بقيد معنا في من

وجوه

صود يتفقون يوما ه ونحوه الله اعلم حيث يجعل رسالته ه فانها ليسا على معنى في فاقصاهما على للمفعول
به وانصاف حيث يطعم مغفوها لان اسم التخصيل لا يصحب للمفعول به

وجود الطة بدون العلول ومن هنا وجب بناء بعض الصمير والاعازات وغيرها وبين انه لا يلاحظ حيث لفظ الحرف اذا لا فائدة لذلك الا ان يوصي ذلك المعنى وذلك معناه لانهم يلاحظ لاسم ولذلك لا يصح في تن الاستهامة ان يقال فيها يوما ما امن بل قد يكون ذلك المعنى لم يوصع له لفظ أصلا كما في الاعازات واذا ثبتت هذا ملئت وجه عدم بناء المفعول فيه لما انه ليس فيه هذا الصمن وانما لفظ الحرف مقدر حتى انك اذا قلت جئتكم يوم الجمعة فليس معنى في اتي بلفظ اليوم بل اتي بكنية في ولذلك ساغ ان يقال في يوم الجمعة وحيث لفظ الحرف لا بد من اجابة واذا لما اتي ذلك المعنى فبان انه لا تضمن فيه وانما فيه تقدير قط هذا ما فهم به نظرنا ثم وجدنا نصوص لا يمتعهت به . قال الشيخ ابن الحاجب في اماليه الفرق بين الصمين والتقدير في قولنا بني ابي لصمنه معنى حرف الاستهامة وصريحه تاديبا منصوبا بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان الصمين يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على وجه يصح اظهاره معه . هذا كلامه . وقال الشيخ ابن يعيش في شرح الفصل الطرف منصوب على تقدير في وليس معصنا معناه حتى يجب بقاءه لذلك كما وجب بناء نحو تن وكم وانما في محذوف من اللفظ لصوب من التثنية فهي في حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو قمت اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع تن وكم في الاستهامة فلا يقال اتن ولا اكم وذلك من قبل ان تن وكم لما تضمنتا معنى الهمزة صارا كالمتضمنين لهما فظهر الهمزة حيث كالنكرار وليس كذلك الطرف فان الطرفية مفهوم من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين الصمين والحرف والذي هو على تقديره بما ذكرته الى هنا كلامه . وقال الشيخ بهاء الدين ابن الخراساني في الطيعة على اللرب الفرق بين الصمين معنى الحرف وبين غير الصمين ان الصمين معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان حكما اذا قلنا في الطرف انه يراد به معنى في فاننا لا نريد به ان الطرف متضمن معنى في كيف ولو كان لبني وانما نفي به ان قوة الكلام قوة كلام الحرف فيه في ظاهره ولذلك يجوز اظهار في مع الطرف فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في ابي وكيف مثلا هل ابي ولا ابي ولا هل كيف ولا كيف . هذا كلامه . ولما اطلع الشيخ لاثير على امال هذه المعقولات على ما هو الظن به تنكب تفسير الصنف بالصمين باقتصاره بناء الظروف قال وانما يقولون بتقدير في والصنف فر من ذلك لعدم المرادة في بعضها كعدن ونظ قال فروق في الصمين الا انه منه البناء على انه لا يلزم من التقدير جواز النطق بقى وكم مقدر لا يلاحظ به . ولعمري انه من الصواب ببيان بيد انه يندفع بالبرام الماصصة في تفسير الصنف من جهة انه لما كان معنى في يفهم من التركيب الذي فيه الطرف عدم حذفها فكانه تضمنتها لاسيما وقد مر بذلك غيره ايضا كالاندلسي في شرح الفصل وبثيرة فصار لفظ الصمين حيث كانه يطلق بالاختراك اللطفي على معنيين * احدهما ذلك التعارف وهو ان يختلف لاسم الحرف على معناه وهذا يارونه ان يطرح الحرف غير منظور اليه * والثاني ان لا يختلف لاسم الحرف ولكنه يفهم معنى الحرف من غير ذكره مع لاسم على

وجه الزوم لكن الدال عليه بقدر هذا يلزم ان يكتفى بالحرف منظوراً اليه لاجل ان
يجزى ذلك للشيء وامل هذا ما اراد الفارح الحق بذلك فان كان ذلك فتقول قوله تضمن
لاسم معنى الحرف على نوعين فيه سماعة لانه ليس للضم معنى كلي يصدق طبعاً
وانما يطلق على كل منهما بالاعتراك اللطفي على ما ذكرنا وقوله ويطرح غير منظور اليه
عطف لازم على طريق وانما انحصر في المعنى الثاني على اللان ولم يقل حكاً لما لان العرض
اتصاف الفرق وذلك كافي فيه مع انه يدل على انه ليس في هذا المعنى خفية لاسم الحرف
على معناه لان تبيين اللوان دليل تبيين اللزومات ولذا لم يقتصر فيه على اللزوم ويقول ان
يلهم معنى الحرف مع لاسم من غير ذكره على وجه الزوم فان تباين اللزومات ليس يستلزم
تباين اللزومات وان وقع ذلك في خصوص مادة تدوير واخطه فانه من التافهات التي لا
تجدها لغيرنا (قوله اجمالاً) تتبع فيه التوضيح وقد نقل صاحب المصريح خلافاً (قوله
هو اسم مكان مخصص) قيد بالمخصص للاحتراز من المجهول وما اتصفت مادته ومادة عامله فانه
طرف كما سبأ (قوله فاقصاه) على الفعل بل هو على التوسع بعد انقطاع الخاص هذا
مذهب الفارسي (الخ) الخاص الساطع على هذا الرأي هو في الالباق كما هو صريح كلام الفارح
اولاً ولاحقاً وكذا صرح المصنف فانه لما قيل في التمهيد ما ضمن من اسم وقت او مكان
معنى في بلطارد جعل في عرقه ما ضمن جنساً يتناول الطرف والمثل والسهل والجبل من
طريق السهل والمثل وما احصى من الامكنة المختصة بعد دخل وجعل قوله من اسم وقت
او مكان لاخراج الخيال وقوله بالمراد لاخراج الخيال ولاخراج السهل والمثل لعدم المرادة لا في
الفعل ولا في الامكنة فلا يسوغ احصاء السهل والمثل ولا طريقا للتيان والطور بل يقتصر
على مورد المورد اي ما بعد سماعه من يروي به ولاخراج ما احصى من مكان مخصص قال
لعدم احصاء الطرد بامل او اتصال طر نصب مخصص لامكنة بدخل على الطرفية لم يفرغ
به بل يقال مكنت البيت وزيد البيت فيصعب بمقدار كالتعقيل الطرفية لان التعصب
عليها بجمل طامر سائح وقوم خرا ، وقال سيويه ان تمثيله بقلب زيد الطير والبطس
ودخلت البيت رئيس المتعصب هنا بمنزلة الطيور اذ لو قلت هو طير وبطنه قاصداً على
طيره وبطنه احتج وقد نقل من هذا للعالم الاندلسي مع احتجاجه بجميع متفرقات الكذاب
ويشكك بعضها يصح . هذا كلامه . وانت ترى كيف اهرق بان اسم المكان المخصص يصدق
عليه اسم مكان ضمن معنى في اي خرج بقدر الاطراد هو في غاية الظهور فانك قد علمت
ان البراء من التعصبات هنا ان يلهم معنى الحرف من غير ذكره مع لاسم لروما وذلك موحى ها
فان العوام في الصورة المذكورة لما كانت تعدي في اصل الجمع لظن الامكنة بل كانت
تلك الامكنة مصنعة متعلها وان توجهوا فيها في الاستعمال والوصول بانفسها على نحو الاصل
للفعل به حقيقة لا من اتصال الفعل للفعل به حقيقة ولا كان هو عيسى قول لاخص
وليس كذلك ومن علمنا اهرق الفارح بانها مذكورة للواقع فيها وصحت فلا بد من قيد بالمراد
كما قال المصنف والفارح الحق لا انه لا يحتاج له كما رحمه النارج البدر وان قال بعض
تن لم يصدق تامله انه قوي جداً على انه لو تم كان اجلالاً لاسم الرأي والكلام انما هو

اجمالاً ويعنى في دون لفظها من نحو
سرت في يوم الجمعة وجعلت في مكانك
فانه لا يسمى طرفاً في اصطلاح على
لاخرج بالمراد من نحو دخلت البيت
وسكنت الدار ما انصب بالواقع فيه
وهو اسم مكان مخصص فانه غير طرف
الا لا يلزم فيه مع سائر الاتصال فلا
يقدح في ثبوت البيت ولا في ثبوت الدار
فانصابه على الفعل به على التوسع
بلفظ الخاص هذا مذهب الفارسي
والعالم ونسبه لسيويه وقول مصوب
على القول به حقيقة وان نحو دخل
بعد بنفسه هو مذهب الاحصاء وقيل
على الطرفية تشبهاً به بالهم ونسبه
الشاذ بين الى الجمهور

في الاحتياج عليه الى قيد بالمرد وعلى الاول يحتاج اليه خلافا
للفارج • تبينهان • الاول تضمن قاسم معنى الحرف على تعيين
الاول يقتضي البناء وهو ان يختلف قاسم الحرف على معناه ويطرح
في منظور اليه كما سبق في تضمن معنى الهمزة وان الشرطية
والثاني لا يقتضي البناء وهو ان يكون الحرف منظورا اليه لكون
لاصل في الوجود ظهوره وهذا الباب من هذا الثاني • الثاني لانف
في معنا يجوز ان تكون للخالق وان تكون صير التثنية بناء
على ان اول بابها وهو الظاهر او بمعنى الواو والخاص لان كل
واحد منهما طرف لا لحدتها • اه • (فاقسب بالواقع فيه) من
فضل رجبهم (مطهرا كان) الرابع فيه نحو جلست يوم الجمعة
امامك واما سائر هذا خلف التركب (ولا) اي وان لم يكن ظاهرا
بل كان مخفيا من اللفظ جوازا او وجوبا (فانه مقدرا) فالجواز نحو
يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وفرستين ان قال كل سرت والوجوب
فيها اذا وقع خبرا نحو زيد حدثك او صلت نحو رايت الذي صلت
او حالا نحو رايت الهلال بين السحاب او صفت نحو رايت طائرا
فوق قنص او منفلا عنه نحو يوم الجمعة سوت فيه او مسوما
بالخلف لا في كونهما حيثه الان اي كان ذلك حيثه واسمح لان
• تبينهان • الاول الظاهر للداري في هذه المواضع سوى الصلوة
اسطر او سطر واما الصلوة فيبين فيها تقديرا اسطر لان الصلوة لا
تكون إلا جملة كما عرفت • الثاني الصير في فاصبه للطرف
وحواسم الزمان او المكان وفي فيه لعدوله وهو نفس الزمان او المكان
واراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لان الواقع هو نفس الحدث
وتيسر هو الحاصب والاصل فتنصيه بدليل الواقع في عدوله فتنص
بحصول المصنف من الاول والثاني لوصح القلم • اه • (وكل) اسم
(وقت قابل دك) النصب على الظرفية بهما كل او محصا والمرد
بالهم ما دل على زمن غير مقدار معين ومدة وقت تغول سرت
حيثما مدة وقتها وبالحص ما دل على مقدار طوما كل وهو المعروف
بالعلمية كصمت رحمان واحكمت يوم الجمعة • او بال كسرت اليوم
وافضت العام او بالاصافة كجيت زس الشتاء ويوم قدمت زيد او
غير طوم وهو الصكرة نحو سرت يوما او يومين او اسبوعا او وقتا
طويلا (وما يقبله المكان لا) في حالتيه الاول ان يكون (بهما) لا
محصا والمرد ما بالحص ما له صورة وحدود محصورة نحو الدار
والمسجد والماد ولطهم ما ليس كذلك (نحو الجهات) الست
وهي ايام وروا ومن وشمال وقوق وحتت وشمالها في السباح
كاحية وكان وجانب (و) نحو (للعاديين) كفسح ويريد وغرة
تقول جلست امامك وانجحت المسجد وسرت فرسقا

في الاحتياج عليه الى قيد بالمرد وذلك حتى غير النظر لنفس
الذهب وهذا ما لا يخفى فيه نعم في قول الفارج ونسبه لسيريه
ايما الى عدم صحة ذلك لانصاف وبه صرح الفرج لا غير
وجعل ما استدلل به المصنف على ذلك بالغا وان مقصود سيريه
هو مذهب الجمهور ومنع على المصنف حيث ادعى فلفظ لا تنسلي
حتى قال واما قوله وقد نقل العلويين فلم يخل عنه كما زعم بل
رأي ان لا دليل فيه كما عرفت وتعليقه الحبيب منه هو الحبيب
لان احدهما يجمع حطفت الكذب غير تاركه ان يقول يقول
للمصنف مقرا بما لا دليل فيه تاركا ما لا يحصل تأويله يعني من
كلام سيريه الذي نقله على ان ملذه هو مذهب الجمهور واما
للمصنف من رجل يقال انه غشم عليه كتاب سيريه بحثا ونظرا
نحو من ستن مرة ورجل اليه السلس من افطار الارض ولم يكن
في صوره ولا في الاصار الخالية مثله رحمه الله تعالى • هذا كلامه •
واظن انه اعرض قول الفارسي المذكور بانه يلزم خروج اسمه للعاديين
لعدم ذلك الاطراف فيها ولا يلحق عليه انه لا يصح الفارج
ولان الكلا في الاحتياج الى قيد بالمرد ودمه على ذلك الذهب
نعم يصح المصنف حيث ذكرها بعد لكن كلام الفارج الجذر يرمي
الى انها مستحبات من ذلك العيد فانه قال ان الطرف غير المشتق
من اسم الحدث يصدى اليه كل فعل فيعلم في المقام كل التام
(قوله وعلى مذهب لا يحتاج اليه) اي لانه على الاول لما كان
صعبا يفسد بها فيكون غير تضمن معنى في يكون خارجا بذلك
القيود فلا يحتاج ليد اخر يفرضه وعلى الثاني هو من احوال العرف
فللتعدي ادخاله (قوله وهو الظاهر) اي بالمر الى مجرد اللفظ
اي او لان الظاهر فيها بالمر لها كونها لاد الفيتين والصير
مرد له مفردا واما كونها للتوزيع فذلك بالمر للمعنى لا تعيد اللفظ
ولذا قال لاحسية فيما بعد قوله لان كلا منهما طرف لا لحدتها
فتأمل (قوله واحكمت يوم الجمعة) هذا بناء على احد الوجهين
والآخر ان العلم الجمعة نظير ما قيل ان طم البلاء واللاء طمان
لعل الحائي والبيان وما قال صاحب الكشاف في شهر رحمان
رحمان انها طمان ايضا لشهر العلم (قوله نحو الجهات الست)
وجه انها ما يدم لزومه مسمى بخصوصه لان خالف علم لم يدرك
قد تغول فيكس ذلك وتكونها ليس لها امد معلوم مثل خالف
مثلا اسم لما واما الى اخر الدنيا (قوله وغرة) عدل من العاديين
تقول

أتم عبارة عن أربعين مثلاً من الصالح الظرف مائة باع والباع
 قدر مد اليد واليد مفرطاً والفرط ثلاثة أمثال والفرط أربعة
 فراسخ (قوله والثانية ما صيغ من مادة الفعل الخ) تحويل ل عبارة
 المصنف المصنوعة أن هذا النوع من الميم لأن أصله الخ لا ما بعده
 تنافي ذلك لا يعلم مع ما سيجي منه في شرح الكافية في التبيين
 لا أن صحت نسخة تبييناً بل ذكر الحافظ السيوطي أنه
 لا خلاف بين النحاة في كون هذا القسم من الميم (قوله كون
 ذا الصوغ من مادة الفعل) هذا بيان للمشار إليه على ما هو الظاهر
 لا أنه لم يظهر غير هذا صرف منه لنفسه عن استدراك طرفاً
 وأن الظرف مغير له بأنه مع كونه بالظرف في نفسه ليس في كلام
 الخارج أي أنه يوجه وهو أجل من ذلك إذ لا يترى طرف
 بالكلام في مسنة عبارة المصنف وفي صحتها هذا وأما أخرج كانه
 مادة في هذا والذي عليه عبارة أن في كلام المصنف مجازاً
 بل الحذف قرره . وكونه أصلاً لهذه الميم انتقبطاً فيندفع ما قيل
 أن كلامه يخص أن الصوغ من الفعل مع أنه من المصدر ومن ها
 يظهر أن مراده بالذات المصدر أو الذي أحد منه الفعل لا ما
 يشمل الفعل أيضاً على ما وجه فندبر (قوله في أصل مادته)
 لأضافة للبيان (قوله لأنه يدل على الزمان) أي الزمان الخاص
 الذي يستفاد من لف الفعل بهيئة أي يهيئته وباللاتزام أي
 يدل على ملأ الزمان باللاتزام لأن كل حدث لا بد له من زمان
 ما وبالجملة فالمراد من الزمان بالنسبة للمصنف حصص الماضي أو
 الحال أو الاستقبال وبالنسبة للالزام ملأ الزمان وهو الظرف
 (قوله لأن في الفعل دلالة عليه) أي على المكان الميم في الجملة
 نظراً لاستلزام ملأ الحدث مكاناً ما لا يخص المكان الذي يدل
 عليه الطرف (قوله لقوة الأدلة حيث) أي حين إذ صيغ من
 مادة العادل ويوجه تلك القوة أن الطرف هنا اسم لكل الحدث
 الخاص الذي دل عليه الفعل (قوله طرفاً تارة وغير طرف أخرى)
 زاد تارة تارة وأخرى أخرى لدفع أن يوم من العبارة اجتماع
 الظرفية وعددها في بعض ألسانه وهو محال (قوله طرفية أو شبهها)
 لا بد فيه من حذف أي طرفية فقط أو طرفية أو شبهها فانه
 ليس نعم ما يلزم شبه الطرفية فقط (قوله نحو قيل الخ) انحطت
 نحو مع قال لاندلسي خارج الفصل الطرفية التي لا يدخل عليها
 من حروف الجر سوى من خمسة مند ومع وقيل وبعد ولدين .

فال

لا تصرف للذات والعرب والفرق غير التصرف منه مصرف وغير مصرف فالصرف نحو سمر ونهار وعشاء وتعمد
 رساء وعشيت غير مقصد بها كلها الجنس وفيه الصرف نحو سمر خصوصاً به التمييز ومن العرب من لا يعرف عيشة في
 التمييز (ود يرب من) طرف (مكان صدر) فينتصب أفعاله نحو جاست قرب زيد أي مكان قرب

(في الثانية) ما صيغ من مادة (الفعل) العادل فيه (كمرى من)
 مادة (رعى) تقول رعى مرمى زيد وجيت ملحق صور ولعلقت
 بعد بكر ولده . وأما كما تقدم منها فاعلم للسبع . (وهو يكون ذا)
 للصوغ من مادة الفعل (عيا أن يقع طرفاً ما في أصله مع اجتمع)
 في لما اجتمع مع في أصل مادته كما على ولما قولهم هو مني مزر
 الكلب ونحوه الثريا وهو مني معني القابلة ومعد لأزار ونحوه فتأذ
 إذ التذير هو مني مضر في مزر الكلب فاعلم لا استقرار وليس ما
 اجتمع مع في أصله ولو أصل في المزر مزر وفي المثلث لفظ وفي
 المثلث قد لا يكن عاذاً . تبييناً . أول ظاهر كلامه أن هذا
 النوع من قيل الميم وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من الجنس
 وهو ما نص عليه غيره وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه
 من الميم كما هو ظاهر كلام النظم ومصدر بعضهم وقال الطوبى
 ليس داخل تحت الميم ومصحح بعضهم أنه غيبه بالميم لا ميمه
 الثاني إنما اشتركت أسماء الزمان بهيئة الميم منها والخص
 للطرفية من أصله للمكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالتهم على الزمان
 اقترى من دلالتهم على المكان لأنه يدل على الزمان بهيئة والالزام
 ويدل على المكان باللاتزام فقط فلم يجد إلى كل اسمك بل يندى
 إلى الميم منها لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة وإلى الشخص
 الذي صيغ من مادة العادل لقوة الدلالة عليه حيث . (و يرى)
 من أسماء الزمان أو المكان (طرفاً) تارة (وغير طرف) أخرى
 (فذلك نحو تصرف في العرف) التعريف كيم وكان تقول موت
 يوم الجمعة وجاست مكانك فيما طرفان وتقول اليوم مبارك ومكانك
 ظاهراً ومجيباً اليوم ومكانك ونحوه يوم الجملة وأحييت مكل زيد
 فهما في ذلك غير طرفين لوقوف كل منهما في أول مبتدأ وفي الثاني
 فاعلم وفي الثالث مفعول به وكذا ما لنهها (وغير في التصرف)
 منها هو الذي لم يطره أو شبهها من الكلام أي غير للصرف
 وهو للالزام للطرفية على نوبس ما لا يخرج عنها أصل كخط وعين
 تقول ما فعله ولا أصله عين وما يخرج عنها أي شبهها وهو
 المجر بالمرء موقوف وبعد ولدين ونحوه فيعين ما من الصرف
 مع أن من تدخل ما من إذ لم يخص من الطريقة إلا إلى ما يشبهها
 لأن الطرف والجار والمجرور سباني في الملأ بالاستقرار والوئوع
 خبراً وصلة وحالاً وصفت ثم الطرف للصرف منه مصرف نحو
 يوم وشهر وحول ومنه غير مصرف وهو غيرة وبكرة طين لهذا
 الوئوع قصد بهما التبيين أو لم يقصد قال في شرح السهل ولا
 قالت لهما لكن زاد في شرح الجمل لأن صفور مسيرة حال أنها

لا تصرف للذات والعرب والفرق غير التصرف منه مصرف وغير مصرف فالصرف نحو سمر ونهار وعشاء وتعمد
 رساء وعشيت غير مقصد بها كلها الجنس وفيه الصرف نحو سمر خصوصاً به التمييز ومن العرب من لا يعرف عيشة في
 التمييز (ود يرب من) طرف (مكان صدر) فينتصب أفعاله نحو جاست قرب زيد أي مكان قرب

قال الحافظ السيوطي وقد نظمتها قلت

من الظروف خمسة قد خصمت بمن ولم يهروا مناسبا
عدد ومع وقبل بعد والسنن خرج لاسم الزور حواصبا

(قوليد ولا يقلب على ذلك لفظه) يعني ان يورد المصدر نقبا من طرف للكان فليلا تصفى
ان لا يقلب عليه وان كان من باب حذف اللحق واتمامه المعنى اليه فله كما قال
في شرح (الثانية) ثم الباب المذكور قيل في غير ما حا لورده غلطا فاحذف (قوليد الذي
كان الزمان صافا اليه) غير كان صافا وصميره للزمان والجزير بالي المصدر اي الزمان
الذي كان صافا الى المصدر وهكذا ما بعده فاندفع ان الزمان معلى لا حذف اليه *

(المفعول معه)

(قوليد يصيب لاسم الفصلة تالي الزور) اي المصدر على موالاة الزور فللاضافة تعريفية
حيث يصيب طبعه صفة . قال البيهاري في « ملك بين الدين » اي له الملك في هذا اليوم
على وجه الاستعارة فتكون الاضافة حقيقية مدة لوقوعه صفة للمعرفة او يقال ان تعريف
الاسم للجنس فهو توكيد في المعنى فلا يحتاج للملك ثم الجاء التبيين فلا فصل كما تقدم فانهم
(قوليد التي بمعنى مع) اي في الدلالة فضا على صلحية ما يندعا للاسم الذي قبلها اخترا
في الفعل او لا ومن هنا فارت والى الطرف فانها انما تكفي بمجر لا اجتماع في العوامل .
قال ابن عيسى فان قيل نحن متى قلنا اسما على اسم بالور دخل فيه الاول واشتركا في
المعنى فكانت الزور بمعنى مع فلم خصصت بلب المفعول بمعنى مع . قيل الفرق بين الطرف
بالور وهذا الباب ان التي للطرف ترجع لاختراق في الفعل وليس كذلك الزور التي بمعنى
مع فانها انما ترجع للملازمة فاذا طفت بالور غلطا على غير دخل في صاه ولا يجب بين
الطرف والطرف عليه ملازمة ومعارضة كقولك قلم زيد وهو ليس لاحدا ملابسا للآخر
ولا صاحب له واذا قلت ما صنعت وبالك فانما يراد ما صنعت مع ايك واذا قلت استوى
الله والخفية وما زلت اسير والليل يفهم منه الملازمة والمعارضة . وقال غيره الفرق بين زور
المفعول معه واور الطرف انك اذا قلت قلم زيد وهو ليس لاحدا ملابسا للآخر ولا فرق
بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة واذا قلت ما صنعت وبالك وما انت والآخر
فانما تريد ما صنعت مع ايك واين باقت في تلك به وما انت مع الآخر في افتقار
وتشترك به (قوليد كما في نحو الخ) قد اربطك سر زيادة كلمة كما من الخارج في مثل هذا
التركيب بما لا مزيد عليه عند قولك كما .. في نحو اى العاصي بنت الوقت . فانهم
(قوليد نصب بالمفعول معه) اي بسبب انه مفعول معه (قوليد وخرج بالاسم الخ) الاول
عن لاسم لما يقتضى (قوليد وتغوب اللين) اطعم ان حا فلات صور الفعل وحده الفعل
وطاعه الفعل والى انصافه والبراد اخراج الصورة الاولى دليل قول الفارح وفي الاولى فصل
ولا شك في صحة ذلك سواء كان الفعل مرفوعا او منصوبا الا ان صورة العصب هي الترحمة
فلذلك قيد به ابن مسلم في شرح المعصية واما التثنية بالغرض كما زعم غيره فوهى واما الصورة
الثانية فمندرجة تحت نحو في قوله ونحو موت الشمس طامعة ولذلك قل وفي الثانية

ولا يقلب على ذلك لفظه فلا يقال آتيا
جلوس زيد قيد مكان جلوسه (وذلك
في طرف الزمان يكثر) يقلب عليه ويحمله
افهم تعيين وقت او مقدار نحو كان ذلك
خطو النجم والروح الشمس وانظروا
نصر جزير وطلب فائتة ولاصل وقت
خطو النجم ووقت طلوع الشمس ومقدار
نصر جزير ومقدار حلب ناقة فحلف
للصلى والى المعنى اليه طامعه *

تدبيه . قد يحلف ايضا للمصدر الذي
كان الزمان صافا اليه فيوب ما كان هذا
المصدر صافا اليه من اسم حين نحو لا
أكله الفارطين ولا آتاه الفرادين ولاصل
مدة غيبة الفارطين ومدة بقاء الفرادين
* خاتمة * ما يوب من الطرف
ايضا مصدر ومدة وكايمه او جريره نحو
جلست طويلا من الدهر شرقى مكان
زسوت هجرين يوما فلان يربنا وسعت
جميع اليوم جميع البريد ولو كل اليوم كل
البريد ونصف اليوم نصف البريد لو
بص اليوم بص البريد *

(المفعول معه)

(يصيب) لاسم الفصلة (تالي الزور)
التي بمعنى مع العاليه لجملة ذات فعل او
اسم يشبهها فيه معنى الفعل وعرفوه
(مفعولا معه) حكما (في نحو سيري
والطريق مسومة) وانا سائر والليل
واعبيني سيرك والليل فالطريق والليل
نصب بالمفعول معه وخرج بالاسم نحو لا
تاكل السمك وتغوب اللين وتوصوت
والشمس طامعة فان تالي الزور في الاول
فعل وفي الثاني جملة وبالفعلنة نحو
لحزرت زيد وهو وبالور نحو جئت
مع صوره ويكونها بمعنى مع

تصويها لا يزيد بغيره كذا لو يفتح ويكسر
ثالثية الجملته في كل وقت يفتح ويكسر فلا
يبرز فيه الصبغ لاختلاف الصبغين ويكون
الجملته قلت فل او اسم يفتح نحو هذا
لك وذاك فلا يفتح في خلافا لاني علي
ولما قلهم ما انت وزيدا وكيف انت
وخصت من لريد وما اعطيه فيضائي
بيانه (بما من الفعل ويهيه سبق) ذا
الصبغ) ذا الصبغ رفع بالايجده خبره
في المجرور الاول وهو بما وسبق صلت ما
ومن الفعل متعلق بسبق اي تصب المفعول
عنه انما هو بما تقدم في الجملة قبله
من فعل وشبهه (لا بالاول في الفعل لاحق)
خلافًا للمجراني في دعواه ان الصبغ
بالواو اذ لو كان لام كما ادعى لوجب
اتصال الصبغ بها فكان يقال جلست
ورك كما يصل بغيرها من المفعول
الماضت نحو انتك ولك وذلك متعنت
بالتعلق وايضا فهي حيث حرف متعنت
بالاسم في منزل منزلة الجزء فيقتضي ان لا
يصل اليه الجزء كحروف الجر ولا بالخطي
خلافًا للذين وانما قيل في منزل منزلة
الجزء للاحرار من لام التعريف فانها
اخصت بالاسم ولم تصل فيه لكونها كالجزء
منه بدليل تخطي العامل لها وتناول
الخطي للفعل الطاهر كما مثل ولقد كره
ما لك والفلان حول نبيد
فهي ما تصنع والفلان ومن افعال شبه
الفعل قوله
مصعبك والصحاح سيح منه
وقوله خدي واعلم فان الى يصهم
يكونوا كتحصيل العلم الموعود
يقوله - لا تصنعك ابواني فقد جئت
هذا ردائي مطويا وسريلا
سريلا تصب على المفعول مع العامل

جملته من غير ان يفتح بالاسميته واما الصورة الثانية فداخله ليجوز لاسم تلو لا ولذا مكثه
منها هذا تصوير للفعل الذي ميزه الناطرون (قوله نحو جاء زيد وصبر الخ) صوبه
في الصريح يرايت وهو الصواب ولا مرة يتكلم الطرفون في وجه من ان التثنية بالعلية والجدية
لكنه لا يصح في الخروج ولا فهي خارجة مطلقا لعدم اعادة ولو الطرف غير مطلق الجمع
لاستعادة التثنية ونحوها من الترانين يخطي ولو للفعل صم (قوله شكل رجل وصيحه)
الصبر ماض الى ما اضيف لكل قبل دخولها ليندفع لاحراز المفعول كذا في حركات القول
السكونية (قوله نحو هذا لك وذاك) هذا انما يظهر بالنسبة لاسم لاشارة فان عامل لك
القدر اما فعل او اسم يفتح ويحول وتناول الخطي الفعل الطاهر والعدد - واما ما قيل من
انه لا يفتح فيه الفعل لعدم قوة الداعي فيه لذلك كونه الطرف قط يخطي ما لك وزيدا
فانه الطرف ولاستقام فليس يعني اذ لا يفتح في عدم الاستقصان والذي انه خطا لا
يتمك به ظهوره (قوله متعلق بسبق) الحق انه متعلق بمصروف حال من ما اذ هو بيان
لها كما هو ظاهر (قوله لوجب اتصال الصبر بها) اي واستمع انفصاله لان امكان الاتصال
يمنع الاتصال ولما اصل الاحكام فلم يخصص لكه وهو الجزاء لظهوره وعدم دخوله في الرد
للمصدر فثبت - وهذا وزاد المصنف في شرح التسهيل في رد هذا القول انه لو كان الصبغ
بالواو لما اختلوا بسبب الفعل او شبهه وانما حكم بما لا نظير له اذ ليس في حركات العرب
حرف ناسب للاسم الا ما فيها للاتصال كان واخواتها او لما فيها كالا الفاعل لاجل نسا
(قوله فهي حيث حرف متعنت بالاسم الخ) قد يقال هذا مشترك لالوام وهو لا يلزم من هذه
الواو مختصة بالفعل مع وهو اسم ولم تنزل منزلة الجزء فكيف ساغ اتصالها - ويمكن ان
يجب باتها منزلة مدغم منزلة الجزء كال في الرجل ولذلك تخطعا العامل مدغم صلا يخطي
المجراني فانها لما كان ما بعدها معمولا منه لها لم يخطها العامل فلم تكن كالجزء وبانه
يخصي لهم منع اختصاصها حيث لم تكن عاملة مدغم يخطي المجراني فلا - بعد اعرفه
بالعمل فاعلم (قوله ولا بالخطي) عطف على لا بالواو وانما قدمه على قوله وانما قيل الخ
نظرا للافعال الثلاثة وهدما في سلك لم يبين سر التعيين في الثاني بعد ذلك هذا وفسر
المصنف الخطي للذكر كونه يضاف للفعل مع الاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه
وان ورد بصورة الطوق المشارك تدبر (قوله وتناول الخطي الفعل الخ) لم يبينه على تأوله
للافسر والتعدي ايضا لخطي الذي فيه يلزم بفس عدم الورد في الاثر - وفي البديع
يرد للفعل مع مع الفعلين الفاعل والتعدي هذا لاكثر نحو لو خالته ولاسد اكله وتوكت
الباقة وضياها ونصر بعض الجزاء على الفاعل حذرا من التسلط بالخطي على المفعول
به فلا يبرز على التثنية حركه وزيدا - هذا كلامه - ثم انه لا يحتاج الى هذا البيان من
الناظر حاشا مع قول المصنف - وبعد ما استفهام الخ - ان لم يكن الكون فيه حركا ولا في ثنائيه
(قوله ومن افعال شبه الفعل قوله الخ) به ايد ما في بعض النسخ من اسقاط قوله بها فيه
عده وحروقه من التعريف (قوله وهو اتفاق) هكذا حكى المصنف واما الشيخ لاير قد
عزاه للمعاصير فالزمعي وانا لا ارى متعا من تقديم المفعول مع على عامله طعنا من

المصنف

به مطويا لا هذا خلافا لاني علي في تمجيده لآمرين - تنبيه - انهم بقوله سبق ان الفعل مع لا يقدم على
عامله وهو اتفاق فلا يجوز والطرق سرت وفي تقدمه على صاحبها خلافا والصحيح التبع

واجاز الطلوع في جني ثمنها بقره

جمعت ربحها لعينة ونعمته خصالا لكالمست منها بمرعي

وقوله اكيه حين انذبه لا كرهه ولا اتيه والسوءه القيسا

على رواية من نصب السوءه والقب يعني ان للزاد في لآل جملت فينه ونعمته مع شخص وفي الثاني ولا اتيه القالب مع السوءه لكن من القالب ما يكون لغير سوءه ولا جته له فيها لا يمكن جعل الزاد فيها مالمقه خدمت في حلقها وذلك في البيت الاول طاهر واما في الثاني فعلى ان يكون اسله ولا اتيه القالب ولا اسوءه السوءه ثم حلق بالنصب السوءه (ويعد

ما استقبله او كيف نصب) الاسم على العية (بعل كون مصدر) وجوزا (بعض العرب) فقالوا ما انت وزيدنا وجه قوله - ما انت والسير في مطلق - وقالوا كيف انت ونعمته من يزيد ولاسل ما تكون وزيدا وكيف تكون ونعمته فاسم كان مسكن وبخرا ما تلطم عليها من اسم اسطلم فلا حلف الفعل من اللفظ انفصل الصغير - تنبيهان - الاول من ذلك ايضا

قوله ازمان قربي والمجاهة كالذي لزم الرجال ان تبيل ميلا فالمجاهة نصب على العية بعل كون مصدر والظنير ازمان كان قربي والمجاهة كذا قدرو سبيوه - الثاني في قوله بعض العرب اشارة الى ان لا يرفع في حل ما ذكره الرفع بالطف - اه - (والطف ان يكن بلا حلف) من جهة اللحن لو من جهة اللفظ (الحق) وارجح من النصب على العية كما في نحو جاء زيد وصبر ويشت انا وزيد - لكن انت وزوجك الجنة - يرفع ما بعد الواو على اللفظ لانه لاصل وقد امسك بلا حلف وبصر النصب على العية في مثله (والنصب) على العية (تختار لدى حذف النقص) اما من جهة اللحن كما في نحو قولهم لو تركت الباقية وفضيلها ربحها فان اللفظ فيه ممكن على تقدير لو تركت الباقية ترم فضيلها وترك فضيلها يربحها لربحها لكن فيه تكلف وتكثر مباد فهو ضعيف فالوجه النصب على معنى لو تركت الباقية مع فضيلها ونحو قوله

اذا احصيتك الدهر حال من امره فدهم واكلم امره واليا ليا

وقوله فكرونا اثم وبني ابيكم مكان الكليين من الطحال

لان في اللفظ تصفا في لآل وتوجنا للذي في الثاني وفي النصب على العية سلامة منها فكل اولي واما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدا ونعمت بعرا لان اللفظ على صير الرفع التصل لا يخصص ولا يتقوى بلا مع الفصل ولا فصل فالوجه النصب لان فيه سلامة من ارتكبت وجه ضعيف منه منوطة (والنصب) على العية (ان لم يميز اللفظ) لانه متى او لعل (يجب) فلان العية المعنوية كما في سوت والنيل ومغيت والمخاطة وملت زيد وطلوع الشمس مما لا يصح منازعة ما بعد الواو منه ل قبلها في حكمه واللفظ اللطفي كما في نحو ما لك وزيدا وما شانك بعرا

الصلح لجوز مع العاطفة التي هي لاصل نحو زيدنا وهو البيت (قوله واجاز ذلك ابن جني) لم يفرده بل رده لاخص والسيراني والعلويين وتليذه ابا الصانع وصغير بل نقل ابن البائس الاجاج طيه (قوله فاسم كان مسكن) هذا صريح في ان كان حقا فاسمته وهو وان كان احد قرين بلا انه الحميم واليه ذهب ابن عوف والشافعي انها تامة وهو ولي الفارسي واختار لانفسي وابن بلي وقيل يعين النصبان مع ما ويجوز الوجهان مع كسيف (قوله الحق وارجم من النصب على العية) اي لكونه لاصل كما صرح به الخارج بعد مع التعلق على مسكونه قريبا يتلقى النصب على العية كما يوجد عند شهادة الغرضان للفظ بمرعي النصب على العية فلا يرد ان الذي يمين النصب قصد العية نسا والرفع مكس ويجوز الوجهين قصد مطلق التسمية (قوله على اللفظ) اي على صير اسكن وهو وان كان لا يرفع الطاهر بلا ان التابع يخفى فيه ما لا يتغير في التثنية اي مطلق ليسكن زوجه على اسكن انت فهو على تقدير ليسكن (قوله على تقدير الرفع) اي ليرتب الجزاء على الشرط (قوله لان في اللفظ تصفا) (الرفع وجه النصف في الاول اداء اللفظ للامر جرك اليا ليا) ووجه التخصيص في الثاني ادله الى كون بني لآل مملوكين والكل غير موصود فصيروه اولا بالنصب وثانيا بالتثنية تنق من جهة رجوع كل للحن لان الراجع للفظ سايه والاولى ان اختيار النصف في لآل لان الطريق المجدية واكل ان يصل على مجموع المتصلين لا على كل منهما باستقلال فمن هذا مع لآل كان تصفا وقد يرد الى ذلك تأكيد التخصيص باللفظ وعدم الملائمة (قوله والنصب ان لم يميز اللفظ) (الرفع) لا يعني ان مال التركيب ان لم يميز اللفظ فالنصب يجب او يحدد اعمار عامل وبين انه يدرج تحت الشرط صورتان - احدهما اجتماع اللفظ وامكان النصب على العية - والثانية اجتماع اللفظ وامكان النصب على العية فان عدم جواز اللفظ يصدق مع جواز النصب على العية ويدونه بالحكمي لآل وجوب النصب على العية واجتماع اللفظ في الثانية اجتماعهما ويخرج التركيب من اعمار عامل ويحدد

قول المصنف ان لم يجب الصنف مساقى بالصورتين وقوله والصنف يجب حكم الاول
وقوله او احدى اقسام عامل حكم الثانية فكلية او للتوزيع وهذا ما ارد الشارح المساقى فان
الشارح اليه بقوله هذا هو وجوب الصنف الذي هو احد نوبي الجزاء ولا عكس في انه انما
يحتكون حيث امكن الصنف على القيمة على ما سمعت وفيه اشارة الى انه انما قدم هذه
المسورة لفهم حكمها الذي هو وجوب الصنف في عبارة السالم لم ذكر المسورة الثانية للندرة
تخصت صمم ذلك الشرط وربط بها الثاني من نوبي الجزاء وهو او احدى اقسام عامل تنبيهها
على انها يحمل ذلك الحكم لما ان الاول في محمل ما قبله وذكر قبله انه يجوز القول ايضا
اشارة الى ان الامر في حكم المصنف ليس للوجوب ولعسري ان هذا نهاية لا رتبة وايضا
الحسن ومع هذا فقد انطى على المخرج التطوير وما ظلمه ولكن كانوا انفسهم يطلبون (قوله
واختلف فائدة الاظم بها) العمير للجزء بالباه يرد الى للمصاحبة ولا عكس انها مطومة في
المثال الثاني اذ لا يجهل احد صاحبة الواجب العين وان تسلط الترجيح على تلك الواجب
فما قيل ان الفائدة مبررة لان صاحبة العين للصاحب الترجيح لا الخلق الواجب ربح
منفلا عدم الفرق بين ترجيح الواجب للمصاحبة للعين وبين صاحبة الواجب الترجيح
للعين والوجود في العلم الاول لا الثاني على انه لا فائدة في الثاني ايضا اذ لا يلى او يرد
احد مغايرة بين العين والواجب الترجيح فليدبر •

(الاستثناء)

صر في التحويل بالمتشقق قيل انه المناسب لما قبله فكما يجب انطى الواو بالفعل معه فكذا
التالي الا بالمتشقق ومنه مع قول المصنف ها - ما استنتج الا الخ - يعلم ان الراد من المصدر
اسم مفعول كما هو احد المطلقاته ولم يعبر به من اول مرة لما ان عرفت الضمة حيويه فكن
بعده العبر بالاستثناء ولما كان الاستثناء في كلام الشارح مراداً منه المعنى لا المصدر لم يأت
به مصيراً فاعاد الى ذلك الاستثناء المراد منه المستثنى وان ككل مقتضى الظاهر لاصحاب
والاستخدام مخرج من الظاهر وما يقال من ان للفرقة اذا اجمعت كانت معنا طيس على الملائمة
كما قال السدي في طالعته بلب الضميمة وحققه في التاويل وحصل الاستثناء في عبارة الشارح
ايضا على المستثنى مع كونه يصرح لاخراج الاجزاء على طاعة ايضا لا ينبغي لذلك لظاهر
سرا وما حمل الاستثناء في الترجمة على بيان الحكم قط او وبيان الحقيقة وفي عبارة الشارح
على بيان الحقيقة قط ثم ينبغي عليه ما ينبغي ضمنا لا يرمى به طبع سليم ولا ينبغي عليه استخدام
منه من استخدام جيد لاستخدام (قوله لاخراج) اي اخراج ما بعد الا او احدى احرفها ما
قبله على معنى انه لم يرد منه وان كان مدلولاً لا وهو معنى قول الاصوليين عوده مراد تناولا
لا حكما هذا على انه من العلم للخصيص وما على انه من العلم الراد به التخصيص كما التزمه
بعض فلا يرد لا تناولا ولا حكما - هذا واختلف اهل الاصول هل لاستثناء من الشيء استات
والعكس لم لا يرد على ان لاخراج من الحكم به او من الحكم فاعمل (قوله بالا) قدما
كالمصنف وذكر ما يصرح لهما لاصنافها في هذا آلب قال ابن عيسى اصل الاستثناء ان يكون
بالا وانما كانت الا هي لاصل لانها حرف وانما يغفل الكلام من حال الى حال الحرف كما ان

لا في الصنف في الحرف بالجزء من غير
اجابة الجواب من عند الجمهور فحين
الصنف في الحقيقة هذا حيث امكن الصنف
على القيمة كما رأيت فاما اذا امتنع مع
اجتماع الصنف وهو رابع لاقسام وذلك كما
في نوب قوله - فطفا فانيا وما باردا - وقوله
لذا ما الفاتحت برزوز يوما

ووجهين الواجب والعيون
فان الصنف متنع لانتفاع المذاكرته
والصنف على القيمة متنع لانتفاع للمصاحبة
في الاول وانتفاع فائدة الاظم بها في
الثاني فاول العمل المذكور يحمل صمم
انصافه عليها فاول مطلقها بانقتها وزججهن
يزين كما ذهب اليه المجري والبارزي
والبردي وابو حنيفة والاسمعي والبريدي
(او احدى اقسام عامل) مطلق ما بعد الواو
فانصاف لم (نصب) اي وصفتها ملا
وكان العيون والى هذا ذهب الفراه
والفارسي ومن تبعهما • تنبيه • ينبغي
من الاقسام قسم خاص وهو تعين الصنف
واجتماع الصنف على القيمة نحو كل رجل
يصحبه واشترك زيد وصبر ورجل زيد
وصبر قبله او بعده • اد • عاصمة •
ذهب ابو الحسن لاخلف الى ان هذا
الباب سماه ذهب غيره الى انه مفسر
في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو
ما انصاف ايراد الظاهر وهو الصحيح والله
تعلى اعلم •

(الاستثناء)

لاستثناء هو لاخراج بالا او احسن
ايجاتها لما ككل داخل او منزلة منزلة
الداخل فلاخراج جنس وبالا الى آخره

ما تغل من لا يوجب الى النبي والهدية تغل من الحجر الى الاستخبار والام تغل من الكثرة الى المعرفة على هذا تكون لا محالة لانها تغل الكلام من المعنى الى المحسوس ويكفى بها من ذكر المشتق منه اذا قلت ما قل لا زيد وما ملها مما يستحق به فوجوه موحها وحصول عليها لمشاهاة بينهما . هذا كلامه . وقال ابن ابيات لا اصل للاحداث في هذا الباب لرجلين . احدهما انها حرف والوجوه لاعادة للعالي المحروف كالنبي والاستعظام والثناء . الثاني انها تلغ في ايجاب الاستعانة على وجوها في امكنة مضمومة بها وتعمل في ايجاب اخر (قوله يخرج التخصيص ونحوه) يحصل ان يكون التخصيص الخارج هو التخصيص بالمراد والصفة والفائدة والمراد بغيره لاخراج يبدل البس فان فيه اخراجا ومع ذلك فلا تكرور على انه لا يخص وهو به النبي السبكي لان البديل منه في نية الطرح فلا تعلق فيه لعل يخرج منه . ويحصل ان يريد بالتخصيص لاخراج بجميع ما تقدم وبغيره بس صور النسخ كما اذا اخراج من العلم بس لافراد بعد وقت العمل ويحذف فلا بد من تقدير في العبارة ان يخرج التخصيص بغير لا ونحوه لان لا قيد التخصيص ايضا . والوجه الجليل ان يقال ان المراد من التخصيص الذي يخرج به بالا تلك المدة وما تصرف منها من خصصت واخص ونحوها وان المراد من نحوه مائة لاخراج وما تصرف منها ومدة الاستعانة وما تصرف منها وسائر ما كان من ذلك ما مدى لا واعترافا فان لاخراج بها لا يسمى استعانة في الاصطلاح هكذا يجب ان يفهم هذا العلم لا كما قال الناطرون (قوله يعمل الداخل حقيقة والداخل تقدير) حقيقة المفعول وتقديره تابعة للصرح بالدخول فيه وتقديره فلذا كان المفعول في العلم حقيقيا وفي الفرغ تقديرية (قوله مقدم افعال) الكلام في الاستعانة فلا يريد انه يجوز غير النصب انما كانت بمعنى غير صفة ثم يزاد الاتباع بها وزد في لغة (قوله سواء كان المشتق الخ) حاصل الصور العلية مائة واربعون لان الاستعانة اما تام او مفرغ وكل اما حصل او مطلق وكل اما مع التقديم او مع التلخيص وكل اما مع عامل الوقع او النصب او الجر وكل اما موجب او منفي يتجزل كلام المصنف هنا على نصفها متوقفا وعلى النصف الآخر مفهوما هذا على ما اثار اليه الفارح من جعل قوله لا ي... وبعد نفي الخ - نصليا لما لجلل هنا اما على ما قال غيره من تعقيد ما هنا بالاجاب فانها على النصف على ربع متوقفا وعلى ربع مفهوما (قوله وهو ما كان بغيره من المشتق منه) هو بمعنى قول غيره ما كان من جنس المشتق منه فان من فيه تبعية وامانة جنس الى المشتق منه الميان خلافا ما كان بس جنس هو المشتق منه وليس الجنس لغة اكلية القول على الكثرة المختلفة الخاف في جواب ما . فما قيل ان ذلك القول يصدق على قلم القلم لا حارا ملا بمحسني انه من اللصل وهم . وكذلك ما قيل انه يصدق على نحو جاء بنو زيد لا بني عمرو مع انه متعلق بالاجماع تامل (قوله او مفعلا وهو ما لم يكن كذلك) قال ابن السراج اذا كان الاستعانة مفعلا فلا بد من دلالة الكلام قبل لا على المشتق تامل هذا فانه ما يصدق به لا عامس اليم من امر الله لا من رسمه . فالعلم العامل ومن رسمه دال على الصفة والخاتمة اي ولكن من رسمه اسم او مصحح وقال فيما زاد لا ما نفس وما نفع لا ما مر وما

بخرج التخصيص ونحوه وما كان مفعلا
منه الداخل حقيقة والداخل تقديرية
هو الفرغ والقييد لاخير لادخل المنطوق
على ما ستره (ما استنتج لا مع) كلام
(تعلم) اي غير مفرغ موجبا كان او غير
موجب (يتصعب) لا ان لا تنصلب مع
الرجب مقدم اتفاقا سواء كان المشتق
مفعلا وهو ما كان بغيره من المشتق منه
او مفعلا وهو ما لم يكن كذلك وسواء
كان مقدما على المشتق منه او خافرا
منه فعلم القلم لا زيدنا العلم ونخرج العلم
لا بغيره ولم لا زيدنا العلم ونخرج العلم
لا بغيره ونكلا تقول مع عامل النصب
والجره تنبيه . منصب المشتق هو لا

حسب لانه لا قيل ما زاد دل على قوله هو على حاله فانه قال هو على حاله لا ما نقص
(قوله لا ما قبلها يسلطها) نسب لسيويه . قال لانداسي عليه السلامين واحدهم للصف
جمعة قاتلوا لا زيدا لا مزا قيلان من حال الفصل فيهما عدم الظاهر اذ ليس في الكلام صل
معدى الى شيئين بحرف واحد من عطف . واجاب الشيخ لا غير بان قد يعنى الفصل
بحرف الى اثنين حدائين انما صلح لذلك غير ملطت الى صكونهما معهادين او متعلقين
كرايت زيدا بيا به بالجرة بعدد متي مع اختلاف الباءات بمصاحبة الاولى وطرفية الثانية
وسببية الثالثة وكل متعلق يرايت فكذا يعنى يسلط لا الى هذه التصويبات لما تنقرر من
ان الاستثناء من الوجوب متى ومن المتعي موجب . وامت ترى ان هذا يصح له في مثل
معدى مفعلة لا سبعة لا اربعة لا ثلاثة لا في مثال المصنف فندم (قوله ولا مستعلا) سطوف
على متعلق يسلطها وقائل هذا ابن غرور واحج له بان غير انما وقت مرفوع لا فيها
ما قبلها من الفعل بلا واسطة . واجيب بمصلحة على حدى لا باقية الفصل او حلف غير
قاتلها فانها ما اصبحت اليه كذا قيل (قوله ولا استعني مصرا) فقلله البز والزعاج في
حكاية ابي حيد السراى واحرمه المصنف بمخالفة الظاهر من حيث لا يجمع بين حرف
وفعل دال على معاد لا بالظهار لو بالعلم ولو جاز ذلك لجاز نصب ما ولى ليت وكان ولا
بالتنى وابيه وانفي وفي الاجماع على احتجاج ذلك دليل على فساد اصدار استعني . وفي الرمي
رده بانه مكسب للثلاثى بالتأني . وفي وقيلت لاجل ان المعاني خمس الدين ابن خالكن
وسكن ابن ابا علي كان يرمي في ميدان هيراز يستمر بعد الدولة فقال له كيف استعني في نام
الكلم لا زيدا قال نصبه بصل مقدور فقال كيف تقديره قال استعني زيدا فقال بعد الدولة فلا
رخصت فقدرت استعني زيد فانقطع الشيخ وقال هذا جواب ميداني لم لما رجع الى منزله صنع في
ذلك كلاما حسنا وصله اليه فالتصنه . وفي الرمي اشارة الى دفع اعراس بعد الدولة على
الجراب اللبدي باننا انما نامل ما ورد ولو رد الرفع لقدرنا استعني ونسوة (قوله على ما لمع
به كلامه) اي من قوله - والحق لا . . . وانما كان لاحتمال ان يراد النواحي من الخارج
(قوله وسرح بالخيارة في غير هذا الكتاب) احوال في طرح تسهيله في استنبطه من كلام
سيويه بما رده عليه الشيخ لا غير ثم ايد به ذكره الشارح وبعد ذلك انصرف على نفسه فود
انحصارها بالاسماء جندتك الله لا ضلت وصلها بانها لو ضلت لاتصل بها الصبر والرافع
انحصارها نحو عن تدعى لا اياه . واجلب من لا رول بتاول لا اسالك لا ضلك . ومن الثاني
بان لا والسندي في حكم جملة منصورة فذكره انحصار الصبر اذ انحصار الر انحصار اجعلني
واجاب ايضا بما سياتي للشارح (قوله وما كان كذلك فهو مامل) اي وجوبا ولذا قال فصب
الح هذا وقد يستدل على عدم تنزيلها منزلة الجزء بانها قد تدخل على قاسم العرف بل فلا
تترل منه منزلة الجزء لتزل ال من تلك اللزلة (قوله ولا ليست كذلك) من بطون الفرق
بينها وبين ولو للفعل مع قاتلها فكذلك فانها لا تخرج ما بعدها من السبب (قوله طما
خالفت المحرور الجارة لم تصل) هذا كافي في المطلوب الذي هو عدم اتصال لا الجر م هو
وان اتصى عدم اتصال خلا وعدا الجر لا انه مددع بموافقة لا الفصل معنى يضاف خلا وعدا

لا ما قبلها يسلطها ولا مستعلا ولا استعني
مصرا خلافا لانداسي ذلك على ما اهرح
به كلامه وسرح بالخيارة في غير هذا
الكتاب وقال انه مذهب سيويه والبريد
والجرجاني ومعنى طيم ولده لاتها حرف
منصص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء
وما كان كذلك فهو عامل فيجب في لا
ان تكون ملانة ما لم توسط بين مامل
مرفوع ومفعوله متعلق ووجبا ان مكان
الضارع مستغنا بصو ما قام لا زبد وجوبا
ان كان مقدرا نحو ما قام احد لا زبد
فانه في تعدد ما قام لا زبد لان احدا
مبدل منه بالمثل منه في حكم الطرح
وانما لم تصل الجر لان صل الجر بحرف
تصنيف معاني لاتصال الى الاسماء وتسميها
الها ولا ليست كذلك فانها لا تنسب
الى الاسم الذي بعدها شيئا بل تفرجه
من النسبة فلا خالفت المحرور الجارة
لم تصل معها وانما لم يجر اتصال الصبر
بها لان الاتصال ملزم في الرفع
الحق والقدر فالزم مع عدم الرفع
اخرى الدال على متن واحد . له .

كما يدل عليه كلامه في شرح التوضيح (قوله وبعد نفي) أي غير متعين قال
في شرح التمهيد أن النفي والشي قد يوجد غير كل من حكم لا تخصه كلا
تاكيدا للالتصاف لا زيدا وما عرّب أحد في المسألة لا صرا فلا هذا وأجابه
بمنزلة ما لا ينهي فيه إذ البراء كما التام لا زيدا وأجابه للمادة لا صرا (قوله
لا تماري) منه التوبيخ في لا تماري أم كما في التامع وخبره لا مابين
له كما فهم ولم اطم ان محل اعتبار الاتباع حيث قد للصف ان لا يجرى
لاستدلاله ولا فلفظ الصب نسو - ما لم يصب للوجن هدي جولة اذا نبحت
صفيه من اهل الدنيا فليحسب في الجنة - ولم يشرط سيويه واسمايه هذا
الشرط وان لا يرد به كلام تضمن لاستدلاله ولا فلفظ الصب نسو ما لك
عندي مائة في دوسين فاشترى في هذه مائة لا دوسين فهو بمنزلة مالك
عندي ما اذبحته ولو رشت كنت مازا بالدوسين ولم يصرحوا بهذا الشرط ايضا
في انه استعمله من كلام ابن السراج (قوله ومثله بعد النفي معنى دون لفظ
الخ) جل في شرح التمهيد منه فخرها منه لا قليل منهم لان قبله - فتن شرب
ومن النفي للول قراءة بس فخرها منه لا قليل منهم لان قبله - فتن شرب
منه طيس مي - فصار شربا منه يعني لم يكونوا منه (قوله - وتن يفتر الذنوب
في الله - تن اسم استعظام مجدا وجملة يفتر الذنوب خبر واسم الجلالة بدل من
تن - فانذغ ان لا يمت من الفرغ والكلام في العلم فانهم (قوله بدل بس)
عدم الرباط حيث اذا جريا على غير الغالب واما لان لا انفت منه (قوله
كيف يكون بدلا الخ) حاصل النظر انكار ان يكون ما بعد في الصورة المذكورة
بدلا والسند انه مخالف لما قبله بالنفي والابتن والبدل لا يخالف البديل
سه لان البديل منه في نية الطرح فيسقط البديل ولا جاني مع ذلك التخالف
وحاصل الجواب انه ليس للغير في كونه بدلا ان يثبت له ما اثبت للاول
او يفتي منه ما نفي عنه بل ان يقطعه في عمل العامل قط على معنى ان يجعل
لاول كانه لم يذكر ولم يصل فيه العامل وانما ذكر الثاني وصل العامل فيه
فلا جرم جاز التخالف في البديل وليس هذا من خصائصه بل يكون في الصفة
والوصف ايضا نسو مررت يرحل لا كرم ولا لبيب فان كثر من صفة لرحل
والطوق عليه كذلك ايضا مع ان كلا معني بلا والوصف وهو رجل مثبت
هذا جواب السراي ومروية قول الشيخ لا تير قد وقفا من البديل على ما جازي
لاول فيه والماي كمررت يرحل لا زيد ولا عمرو ليس مطلق بيلى لان من
شرط طلع لا ان لا تقع مركبة ولو ساع كونها هنا معلقة ساع مررت يرحل لا
زيد لسوفان مررت زبد لا عمرو طرزم تكررهما دليل على عدم معلقتهما - واما
لابدي فقد سلم منع المخالفة واحلب بلسنتها ذلك في بدل البعض حتى انك
اذا قلت رايت الثوب بضمهم كان صدر الكلام مجازا ثم بينت بعد تن رايت

او بعد نفي (ولو معنى دون لفظ (او كفى) وهو الهي
ولا عليها اللول بالنفي وهو لا تماري (انقض) أي
لغيره (اتباع ما اتصل) لما قبل لا في احواله فمثله
بعد النفي لفظا ومعنى ما قلتم احد لا زيد وما رايت
احدا لا زيدا وما مررت ببلد لا زيد ومثله بعد
النفي معنى دون لفظ قوله

ومثله معنى دون لفظ قوله

على تثير في الوري والورد

فان تثير بمعنى لم يبق على حاله ومال غيره النفي
لا يتم احد لا زيد وهل قل احد لا زيد - وتن يفتر
الذنوب في الله - تبسيلات - لاول المتن مدد
البرصين والحالة هذه بدل بس من المستثنى منه
وعد الكوفيين حلف نسق قال ابو العباس طيب
كيف يكون بدلا وهو موجب وشبهه معنى واجاب
السراي بانه بدل منه في عمل العامل فيه وتعلقها
في النفي ولا يجاب لا يمنع البدلية لان سيل البديل
ان يجعل لاول كانه لم ينكر والثاني في مرجعه
وقد يتخالف للوصف والصفة نيا واما ما مررت
يرحل لا كرم ولا لبيب -

فجئت لصري بما ذكرنا تعطيلك النظمين (قوله) إذا تغير
 البذل على اللفظ أبدل على الوصف (الخ) هكذا ذكر في التسهيل
 أيضا فانه قال ولا يجب التجوز بين الباء والراءتين ولا اسم لا
 الجنسية (لا باعتبار العمل . له .) قوله لأن من الباء لا يزدان
 (الخ) احرمه بعضهم بانهم يظنون فيه التتابع ما لا يظنون في
 غيرها فلا يصح حذف البذل على اللفظ (قوله) إذ لا يقال زاد النص
 (الخ) يدبر إلى أن ما صدرية لا موصولة (قوله) ويشير نصب
 للمستثنى (الخ) قد فهم منه ان السابق يجب بدل مع انه مبادي
 انه مبدل منه وليس مراد ولذا صوره الشارع بقوله بل يفرغ
 العامل له (الخ) (قوله على المستثنى منه) قيد بذلك للحوار ما
 اذا كان سابقا على المستثنى منه والعامل أيضا فلي فيه ثلاثة
 اقوال اللغ طلقا فيصح التزم (لا زيدا قلما والتزم (لا زيدا قلتمون
 والتزم (لا زيدا في الدار لمناهيته (لا واو العية والمجاز طلقا وصح
 بالسماح والتفصيل بين كونه صرفا فيجوز او لا فيمتنع كالعدم
 (لا زيدا في الدار وهو لاخض واختاره الشيخ لاكثر قال لعدم
 ورود الصاع (لا في التصرف اما في غيره فينبغي ان لا يقدم على
 جوازه (لا ثبت . وفي السلسلة منه ان هذا الخلفي مني على
 الخلفي في ان العامل (لا او الفعل او غيره السابق (قوله)
 المستثنى منه يجب بدل كل) وانه ابن خروف بانته بدل كل من
 بعض والمجوز بكسه واجاب ابن صفور بان من وضع العلم مجمع
 الخاص فيكون بدل هي من هي كما قال الفاعل . أحب ربا ما
 حيث ابدا . (قوله) ولكن نصب اخر ان ورد الحق ان المعنى
 لحكم فانه مختار ان ورد عليك من كلامهم ما فيه النصب (قوله
 فغيره محيل) قال لا بد من نظر إلى ان السفة في المعنى
 الموصوف فاذا تقدم الاستثناء عليها فكان قدم على الموصوف نصب
 ومن لاحظ المستثنى منه فمقدم على المستثنى اجاز الدل اجازته في
 نحو ما قلتم التزم (لا زيد والوجهان مكافئان (قوله) هو اعتبار
 البذل والمآري (هذا هو الحق لا ما نقل ابن صفور وصاحب الهاية

التي انما تعدل في ذلك على اللفظ ابدل على اللفظ نحو ما جاءني من
 احد (لا زيدا ولا غيره (لا زيدا وما زيد غيا (لا هي لا يبا به
 يرجع ما بعد (لا هي من زعم ليس زيد يقع (لا هيما يصعب لان من
 والباء لا يزدان في لا يجب وما ولا يقدران عاملين بعده كما تقدم
 في موضعه . الثالث انهم قبله انتصب ان الصب جازف وقد قرئ
 في الجمع . ما ضلوا (لا قليلا منهم . ولا بلغت حتمك احد (لا
 امرأته . بالصب . اهـ . (وانصب) والحالة هذه اني فروع للمستثنى
 بعد هي او غيره . ما اقطع) قول ما قام احد (لا حملوا وما مروت
 بلحد (لا حمارا هذه لفظة جميع العرب سوى تميم وعليها قراءة السبعة
 . ما لهم به من علم (لا اتباع الظن . (ومن تميم هي ابدال (رفع
 كالصعل فيجوزون ما قام احد (لا حمار وما مروت باحد (لا حمار ومنه
 قوله . ولما ليس بها انيس (لا اليافير ولا العيس
 وقوله صفة لا تعني الزاح مكانها ولا التبل (لا الشرقي للمسم
 وقوله

ويثبت كرم قد كسحا ولم يكن لنا حطب (لا السنن وصاحبه
 . تنبيه . شرط حواز لا بدال خدم والحالته هذه ان يكون العامل
 يمكن تسلط على المستثنى كما في ثلاثته والموافق فان لم يمكن تسلطه
 وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا لئلا (لا ما نص وما نفع زيد
 (لا ما مراد لا يقال راد النص ولا نفع الصر وحيث وجد شرط حواز
 لا بدال فالارجح عدم النصب . اهـ . (وكثير نصب) مستثنى (سابق)
 على المستثنى منه (اي الذي) ونصب الذي (مد ياب) على قلته بان
 يفرغ العامل له ويجعل للمستثنى منه تابعا له كقوله

لأنهم يرجعون منه ففعلته اذا لم يكن (لا السين فاعف
 قال سيبويه وحدني يونس ان قوما يوقن برميهم يقولون ما لي (لا
 ابيك فانصروه . تنبيه . المستثنى منه يجب بدل كل من المستثنى وقد
 كان المستثنى بدل بعض منه وطوره في ان التنوع اخر صار تاما
 ما مروت بذلك لحد . اهـ . (ولكن نصب) على الاستثناء (اخر ان
 ورد) لانه الصبح الفاعل ومنه قوله

وما لي (لا آل احد خبيثة وما لي (لا مذبح الحق مذبح
 بصب آل ومذهب الاول واختر بقره في التي من لا يجب فانه يصح النصب كما تقدم . تنبيه . اذا تقدم
 المستثنى على صفة السنن منه عليه مذهب احدعها لا يكون بالصفة بل يكون الدل مختارا كما يكون اذا لم تذكر
 الصفة وذلك كما في نحو ما فيها احد (لا ابيك صالحي كارك لم تذكر صالحي وهذا رأى سويته والباقي ان لا يصحرون
 بتقدم الموصوف بل يقتدر المستثنى فمندا بالكتابة على المستثنى منه فيكون نصبه واجبا وهو اعتبار البذل والمآري
 فقال في الكافية وشروها وحدني ان النصب والبذل مستويان لان لكل مرجعا فكافا . اهـ . (وان يفرغ سابق (لا)
 من ذكر المستثنى منه (لما بعد) اي لا بعد (لا

هو لاستثناء من غير العلم قسم قوله أولا ما استثنى لا مع تعلق (يكن كما لو
 لا عدما) فلما ما بعد ما يحسم ما يتبعه حال ما قبلها من المرب ولا
 يكون هذا لاستثناء المرفغ لا بعد نفي او شبهه فانفي نحو: وما تجد لا رسول
 وما على الرسول لا البلاغ البين، وشبهه انفي نحو: ولا تقولوا على الله لا
 الحق، ولا تقولوا لعل الكتاب لا يأتي حي احسن، فقول يملك لا التزم
 الفاعلون، ولا يقع ذلك في المجهول فلا يجوز غام لا زيد واما: وما ياتي الله لا
 ان يتم فوره، فمستعمل على المعنى لا يريد: فتبينت، فالاول الصير في
 يكن يجوز ان يكون ماعدا ما سبق اي يكون السابق في طلبه لا بعد لا كما
 لو عدم لا وان يمد على ما من قوله لا بعد اي يكون ما بعد لا في تسلا ما قبل
 لا عليه كما لو عدم لا، الثاني يصح التفرع لجميع العوالات لا المصدر الموكد
 فلا يجوز ما حرمت لا مراب واما: ان نطن لا غنا، فمقول: الثالث قوله
 سابق احسن من قوله في الفصل مامل لان السابق يكون عاما وشي عاملا كما في
 لا شلته. اهـ. (والغ لا ذلت تركيد) وفي التي يصح مرها واستثناء عنها تكون
 ما بعدها تابعها لا بعد لا فيها بدلا منه وذلك ان تراها في المعنى وسطها عليه
 ان اخضا فيه فلازلا (كلا تمر بهم في الفتي لا الغلا) فاعلا بدلا كل من التي
 ولا الثانية واحدة لجد العاكود والتقدير: التي الغلا الثاني نحو الم الم الم
 زيدا ولا مراب فصرنا عطف على زود ولا الثانية لغو والتقدير فام التزم لا زيدا
 وصرنا هذا قوله وما الدعوى ليه ونهاها ولا طلوع الشمس ثم مايناها
 اي وطلوع الشمس وقد اجتمع البذل والعطف في قوله
 مالك من ينطق لا صله لا وسيله ولا ملامه
 اي لا صله وسيله ومله فوسيله بدل ومله مطوف ولا للعرونة بكل منها
 مركبة (وان تكرور لا تركيد) بل لفصد استثناء بعد استثناء فلا يجوز اما ان يكون
 ذلك مع تفرع لو لا (فمع تفرع التفرع بالعلم) للمرفغ (دم) اي اتوكه ذميا
 (ي واحد مما بلا استثنى وليس من صس سواء) اي سوى ذلك الواحد الذي
 اخضت به العامل (مخى) فقول ما فلم لا زيد لا مراب لا بكرا وما مرابت لا
 زيدا لا مراب لا بكرا وما مرورت لا يرد لا مراب لا عكرا ولا يصح لاغفال العدل
 واحد بينه بل انها اخضت به جاز ولاول اول (وتوبي تفرع مع الصدم) على
 المستثنى منه (نصب لجميع) على لاستثناء (احكم به والتم) نحو قل لا زيدا
 لا مراب لا بكرا التزم وما لم لا زيدا لا مراب لا بكرا احد (واصب لتأخير) منه
 اما في لا يصح ضملا نحو الم التزم لا زيدا لا مراب لا بكرا ولما في عبر لا يصح
 فكذلك (و لكن) جي «يواد منها» ممراب بها يتبعه الحال (كما لو كان هو،
 زائد) عليه فف لا تصال تبدل واحدا على الواحد ونصب ما سواء (كلم فزا لا
 امرا لا على) لا بكرا ضل على بدل من الزوا فانه لا يصح للتبدل واحد لكن الاول
 اولى ويجوز ان يكون امر و هو البدل وعلى مصوب وتوقف طبع بالسكون على لغة
 ريمية وفي لا تنقطع بنصب الجميع على اللغة القصصى نحو ما فلم احد لا حمارا
 لا مرابا جملا ويجوز لا يبدل على لغة تميم (وحكمها) اي حكم هذه السليبات سوى الاول (في الفصد حكم الاول)

من الثاني من المجهول نصب (قوله هو لاستثناء
 الخ) الصير ليعرف العامل الذي يسبق لا من ذكر
 المستثنى منه (قوله واما) ان نطن لا غنا، فمقول
 قول بالتقديم والتأخير اي ان نحن لا نطن غنا وقيل
 بان نطن يحصل من حيث تزم المالمب ان يكون
 غير الظن وقيل يحصل التكثير على ما يريد التورية اي
 ان نطن لا غنا حكرا وهذا هو الذي ارتضاه السد
 ورده الفاضل السلوكي في حواشي الطول بعزم المطرارة
 في مثل: ما افتره الشيب لا افتراره فراجعه (قوله
 وذلك) اي كونه بدلا لن توافق في المعنى بان كان
 الثاني حين الاول لو بعده ما افصل عليه الاول
 وسطوا عليه بالاول فان هذا من المواضع التي تخص
 فيها ان اخضا فيه بان لم يوجد واحد مما تقدم
 فغير (قوله فاعلا بدل من التي) ان كان التي
 منصوبا فاعلم ولا ينبغي على جواز البدل من البدل
 (قوله فوسيله بدل ومله الخ) قيل هنا نولان من
 السير وقال السيراني المراد بالمرلها الطلوع وبالمرسم
 السعي (قوله المرفغ) يشير به الى ان المراد من
 العامل الفعل لا لا ولا لئال ما به استثنى والقتيل
 بانه لضرورة الطم وهم ولا يتابعه دح الثاني فانه
 على تعيين اي ولذلك مداه بلي حكما يشير اليه
 قول الفارح اي اتركه بايضا في واحد تامل (قوله
 والتم) قيل انما لم يصح عنه بما قبله لان الحكم
 به ام من ان يكون على وجه الوجوب او غيره وليس
 فيه اشارة الى انه لا يتأتى هنا اللغة السابقة في نحو
 ما لي لا ابرك ناصر لانك اذا طلت ما جاعني لا
 ريد لا مراب لا بكرا احد برفع زيد على التفرع وروخ
 احد على لا يبدل ونصب الذي الثالث على لاستثناء
 لزم الفصل بين التابع والتويع واستعمال لغة صيغة
 في غير ما نيت فيه لما ان مذهب المصنف ان تلك
 اللغة ناسبة وحسد لا يصح الفصل المذكور فانهم
 (قوله كلم فزا) احله يفيض كصرون حدثت
 الاول فزوها بين عدوتين ثم نطقت صمته اليه الله

لا مرابا جملا ويجوز لا يبدل على لغة تميم

بعد سلب حكمها ثم حذفت الياء لاختفاء الساكنين ثم التوين للجانم (قوله فان كان مخرجها لوروده الخ) يريد ان المستحيل سوى الاول تابعه له فان كان مخرجها كما اذا كان ما قبله مخرجاً في مخرجة وان كان مدغلاً كما اذا كان ما قبله مفتاحاً في مدغلة . واطم ان ما بعد الا يمسح ان يغلق فيه مخرج مطلقاً سواء كان ما قبله عجا او مفتاحاً على انه مخرج من جنس الحكم السابق من غير تأكيد بكونه اثباتاً او نفياً ويصح ان يفصل ذلك التصيل السابق والشارح هاهنا هذا ليكون مع قوله سابقاً لا مستغلاً اعراج الخ اشارة لسمعة كلامين وهو طاهر وان غني (قوله طيل الحكم كذلك) هذا القول للناصري اني يصح فيه اذا قال احد له علي مائة لا عشرة لا اثنين يكون مقراً بشانية ولما نهي (قوله والصحيح ان كل عدد الخ) هذا رأي البصري والكشائي وطيه يكون اقوالاً في الحال المذكور باثنين وثمسين . واطم ان يثبت له طرائق اخر ومذهب في خروج التصيل لا لطيل بها فدوتها ان اردت (قوله في الواجب التورية) هي المستثنى منه وما بعد ما بعده وهكذا (قوله في الواجب التلفية) هي المستثنى الاول وما بعده ما بعده وهكذا (قوله وبغير حلق بلشش) اي واما معول مجهور المسنوف كما يشير له قوله لاني مجهور بلششاتها اليه وانا هاء اطلاقه بغير لاشش على اطلاقه مجهور مع انها تارة لا يا ان المعصود حان بيان المستثنى به وليوافق السابق وهو ما استثنى لا والاضح وهو لاشش بلا ولاظهر ان يجعل مجهوراً منزلاً منزلة اللام غير طالبة لصلته لان كون المجر بالاضح او بالاحصانة يعلم من باب الاحصانة اما هنا فللمعصود بيان ما يستثنى به كما لا يضاف فاتهم (قوله فيجب نسبها الخ) مفرع على قوله بما نسب لاشش بلا فيما تقدم ويثانه ان قلم الصم غير زيد موجب قلم فيعلم وجوب نصبه من قول المصنف سابقاً مع قلم فيصوب ونحو ما نفع هذا المال غير الصم وقع فيه المستثنى بعد نفي مع انقطاع الاستثناه فيعلم وجوب نصبه عند الجميع من قول المصنف ... واطم ما اتعلم ... لكون ذلك الخلف بين تميم وغيرهم انا هو فيما اذا كان العامل يصح تسلطه على المستثنى كما فيه عليه الفارح ونحو ما قلم احد غير حمار كلف مفتي استثناه منقطع والعامل يصح تسلطه على المستثنى فيعلم وجوب نصبه عند غير تميم من قوله ... واطم ما اتعلم ... ومن تميم فيه ابدال وقع - ونحو ما قلم غير زيد احد كلف مفتي قدم فيه لاشش على المستثنى منه فيعلم ترجيح النصب فيه من قوله - وغير نصب سابق الخ - وان اوجبه بعضهم فيه ونحو ما قلم احد غير حمار كلف مفتي استثناه منقطع يصح فيه تسلط العامل على المستثنى فيعلم رجحان النصب فيه على الدلية من قوله ومن تميم فيه ابدال ونفع حيث نكر ابدال وبغير وقوع ونحو ما قلم احد غير زيد كلف مفتي استثناه حصل فيعلم ترجيح ابدال فيه وهعب النصب من قوله - . وبعد نفي او كفي انقصب - اتباع ما اتصل ... ونحو ما قلم غير زيد ما استثناه مفرغ فيعلم احتناع النصب فيه من قوله - وان يفرغ سابق لا الخ - . واطم ان للنصب لترتيب النصب ان لو قال الشارع في نحو قلم الصم غير زيد يجب النصب وفي نحو ما قلم احد غير زيد يترجح الاتباع ويععب النصب وفي نحو ما قلم احد غير حمار يجب النصب عند غير تميم وفي نحو ما نفع هذا المال غير الصم يجب النصب عند الجميع وفي نحو ما قلم احد غير حمار يترجح النصب عند تميم وفي نحو ما قلم

غير زيد

فان كان مخرجها لوروده على موجب فهي مخرجة وان كان مدغلاً لوروده على غير فهي ايضاً مدغلة . تنبيه . عمل ما ذكر اذا لم يكن استغناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت اما اذا امتنع ذلك كما في نحو له في مفرقة لا اربعة لا اثنين لا واحداً قيل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من اصل العدد والصحيح ان كل عدد مستثنى من حلقه فلي لا يكون مقراً بذلك وعلى الثاني بسبعة وطيه فطريق سرفته ذلك ان جميع الامداد الواقعة في الواجب التورية ويخرج منها مجموع الامداد الواقعة في الواجب التلفية او تسلب آخر الامداد ما قبله ثم ما بقي ما لمه وهكذا فما بقي فهو الولد . اد . واشش مجهوراً بغير حمرها بما استثنى بلا نسا) مجهوراً بفعل بلشش وبغير حلق بلشش ومعرباً حال من غير واما حلق بغيرها وما معول مصنفه نصب ولشش حلق بنصب بلا حلق بمسئتي والحق ان غيرا يستثنى بها مجهوراً بلششها اليه وتكون هي معرفة بما نسب للمسئتي بلا من قلوبها فيما تقدم فيجب نصها في نحو قلم الصم غير زيد وما نفع هذا المال غير الصم عند الجميع وفي نحو ما قلم احد غير حمار عند غير تميم وفي نحو ما قلم صر زيد احد عند لاكثر وخرجه في هذا الحال احد قلم وفي نحو ما قلم احد غير حمار عند تميم ويععب في نحو ما قلم احد غير ردم ويععب في نحو ما قلم احد غير ردم ويععب في نحو ما قلم احد غير زيد . تنبيهات . الاول اصل غير ان يصبف بها اما تنصركه نحو صالحا . غير الذي سكتا نفل . او غيرها نحو غير الغصوب طهم .

غير زيد اجد يجب التسبب عند الاكثر وخرج عند قيم وفي نحو ما قلتم غير زيد يصنع وكانه
 مدل منه تصددا للتخصيص ومثلا للثبات يسأل الوجوب على هذه الترجيح على جهة وكذلك
 العطف والاحتجاج لم الاول اسلف وجوب التسبب عند الاكثر في نحو ما قلتم غير زيد احد
 لانه وان كان من الاحكام النسبوية للمعتنى بالا في الواقع لكنه لم يعلم فيما تقدم لا من
 كلامه ولا من كلام المنصف خامل (قوله فان الذين جنس الخ) يعني ان الوصول هنا للجنس
 في ضمن فرد مهم ان قد تقدم من المنصف انه تاتي فيه اتساع الوجود وكذلك السيد وغيره فيكون
 الموصوف بغير شيئا بالفكرة من هذه الجهة (قوله وايضا في الخ) هو مرتبط بقوله او شيئا
 نحو الخ لا بقوله اصل غير الخ اي كما ان مجرد مشاهدة النكرة صحيح وقوع غير صفة هكذا
 ايضا يصح وصف اهلهم غير فانه يقربها الى المعرفة فظهر لكلمة ايضا موقع لكن لا تصاف ان
 الاول استبدال ايضا وما بعده بقوله هذا اذا قلنا بان غير لا تحصر اصلا اما ان قلنا بصر فيها
 فيما اذا وقعت بين صديق فلا يطرأ لصفة التوصيف بها في ذلك كون الموصوف نكرة او
 شيئا هذا والمغاية التي تصعد من كلمة غير ان كانت ذاتية نحو مروت يرسل غير زيد تصفية
 وان كانت وصفية نحو دخلت بيوم غير الذي خرجت به فمجازية كما صرح به الراجي
 (قوله فلما صحت الخ) المجهول على ان هذا الصمن لم يخص بتلصص لمعارضة بالامانة
 خلافا للراه (قوله) لو كان فيها داهية لله الله لفسدتا هـ) قال في اللغوي ولا يميز انها
 للفسدة لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى ان التعديل حيث لو كان فيها داهية ليس الله
 فيها لفسدتا وذلك يخص بهنهم لو كان فيها داهية فهم الله لم تفسدا وليس المراد ولا من
 جهة اللفظ لان داهية جمع منكر فلا يتم في الاكابر فلا يسوغ الاستثناء منه . وفيه بحث
 لان اهتمام المنهم ذلك جار في احتمال الرخصة ايضا ان يصر الخ حيث لو كان فيها داهية
 مغايرة لله لفسدتا فيخصي انه لو كان فيها داهية مماثلة لله لم تفسدا وليس مراد ومفترق
 الا لان لا يتم ولو سلم مغايرة ما يتم تسهيل مفهوم اللفظ لدليل ولا ضرر فيه واما داهية فهو وان
 كان جمعا منكر لا انه في سياق الشرط وقد نص لاصوليون على صحتها حيث كما هـ في وان
 احد من الشرطين استعارك هـ لاسيما والشرط للاختراع الذي هو كالنفي فلهذا (قوله فالصام
 صفة) المطلق فيه اسم الصفة باخبار ظهور الارباب عليه الذي تشارك فيه الصفة والموصوف
 ولا فالصفة هي لا (قوله ولا يميز ان ثوب من موصوفاتها) قال لا بدني في شرح الجزولة
 وسببه ان لا حرف لم يتمكن في الرخصة فلا تكون صفة لا تامة كما ان اجمعين لا يحصل
 في الناكيد لا تامة (قوله وقد يقال انه مخالف الخ) اصل هذا للشيخ لانه في شرح
 التسهيل فانه قال على قول التسهيل ولا حيث لا يصح الاستثناء وكون لا لا تد صفة لا
 حيث يصح الاستثناء كالمصح عليه م قال وفي كلام سيوريه ما يخص طرفة خلق ذلك
 لجمله لا الله صفة لانه في لو كان فيها داهية لله الله لفسدتا ولا زيد صفة لرجل في لو
 كان معنا لا زيد لغلبنا واطل في ذلك . وجوابه يوضح مما قلنا على كلام اللغوي السابق . واما
 ما اجاب به بعضهم من ان المراد بالاستثناء ما هو اسم من الفصل والقطع وانما يصح في لاية
 والعلل الفصل لا التعلل فورد كما قال البدر الدمايني بخصاله كون الشرط للذكر لانها

فان الذين جنس لا قيم بليانهم وايضا
 فهي اذا وقعت بين صديقين وصف
 اهلها فلما صحت حتى لا حصلت عليها
 في الاستثناء وقد تشمل لا عليها فيوصف
 بها بطر ان يتكون الموصوف جمعا او
 شيئا . وان يكون نكرة او شيئا فالجمع
 نحو لو كان فيها داهية لله الله لفسدتا هـ
 وشبه الجمع كقوله

لو كان غيري ساجي الدهر فوره
 وقع الموات لا فالصام الذكر
 فالصام صفة لغيري ومثال شيئا
 النكرة قوله
 انصبت فالتت بلدة فوق بلدة

تليل بها لاصوات لا بلها
 فالاصوات شيئا بالنكرة لان تعريفه
 بال الجمية لكن تفارق لا هذه غير ام
 وجهين احدهما انه لا يميز صنف
 موصوفها فلا يقال جاني لا زيد ويقال
 جاني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل
 والظروف فانها تقع صفات ولا يميز
 ان توب من موصوفاتها هـ فانها اتم
 لا يوصف بها لا حيث يصح الاستثناء
 فيميز مندي دوم لا داني لانه يميز
 لا داهيا ويمتنع لا جيد لانه يمتنع لا
 جيدا ويمتنع مندي دوم غير جيد هكذا
 قال جملعت وقد يقال انه مخالف
 لقولهم في لو كان فيها داهية لله الله لفسدتا
 ومن اطلة سيوريه لو كان منا رجل لا
 زيد لطينا

وطرفا بين الجانبين في خروج **لا** صفة تضاف للاعتناء وجعل من
الغاية قوله وكل ان يشاركه اخره لسر ابيك **لا** الفرقان
الغني انقلب غير **لا** الاعتناء انقلب لاسم بعد **لا** عند الغاية
واختاره ابن صفور وعلى الحال عند الفارسي واختاره النظم وعلى
التصميم بطرف للكان عند جملة واختاره ابن الياقوت في الثالث
يجوز في تابع المستثنى بها مرادة اللفظ ومرادة المعنى قول عام الفهم
غير زيد وصور وعمر فالحرف على اللفظ والنصب على المعنى لان معنى
غير زيد **لا** زيدا وقول ما قام احد غير زيد وصور بالجهر وبالرفع
لانهم على معنى **لا** زيد وظهر كلام سيويه انه من السلف على
المحل ونصب العلويين الى انه من باب التوهم (وسوى) بالكسرو
(سوى) بالهم مصدوتين (سولا) بالفتح والد (اجلا على لاصح
ما لغير جلا) من الاحكام فيما سبق لانها عطفا لامرين احدهما
اجماع اهل اللغة على ان معنى قول الفاعل قاموا سولا وقاموا فيرك
واحد وانما لا احد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان او زمان
والغاي ان من حكم بطريقها حكم بغير ذلك وانما لا تصرف والواقع
في كلام العرب نورا ونظا على ذلك فمن وقها بمجوزة بالحرف
قوله عليه الصلاة والسلام دموت ربي ان لا يسلط على امرئ عدوا من
سوى انفسها وقوله صلى الله عليه ما اتم في سواكم **لا** كالغرة
البيضاء في الثور لاسيد وقول الشاعر
ولا ينطق المفسد من كان منهم اذا جلسوا منا ولا من سوانا
وقوله
وكل من طر ان الوب مضطرب مطل بسواه الحق مكسوب
وبالاصحاف قوله
فانني والذي يمسح النسا من يهدوى سواك لم اسق
ومن وقها مرفوعة بلاجده قوله
واذا تباع كرمته او تصفوى نسواك بلقها وانت الشورى
ومرفوعة بالفتح قوله
الانراك ليلي ليس بيني وبينها سوى ليلته اي اذا لمسيور
وبه اعلم قوله
ولم يسق سوى السعدوا رذلهم حكما فانسوا
ويكى القراء انالي سواك ومضوية بل قوله
لذلك كليل بلاني لسيرل وان سواك تن يولمه يسلمى
هذا تغيير ما ذهب اليه النظم وحاصل ما استدلل به في شرح
الكافية ويروى ومذهب الخليل وسيويه وجهور المصريين ان سوى
من الظروف اللازمة لانها يوصل بها الوصول نحو جاء الذي سواك

ولما ما ربه من ان لاصل في التبيين ان تكون لبيان الواقع ففهم
محص لان ذلك كلام يقال في حد اعتدل على ثاني لم يدخل ولم
يخرج كون الحقيقة ظهرت منه لا في رسم فكيف يقال في قول
تن يقول يضطر في كذا كذا ولا يكون كذا **لا** اذا كان كذا فاصبروا
يا اولي الابصار (قوله) وطرفا بين الجانبين (الخ) اتي به لاختلافه
الجماعة (قوله) انقلب لاسم بعد **لا** عند الغاية (اراد بهم
ابن خروف وتن تيمع ممن يقول العامل ما قبل **لا** مستغلا (قوله)
ومرارة المعنى التغيير بملحق دون المحل لان المطوف عليه حيز
ليس له ذلك لامرط محلا لكونه ليس له **لا** ذلك لامرط العامر
لكنه يبعث كلام آخر يكون المطوف عليه فيه له فيه ذلك لامرط
كما يدل عليه قوله لان معنى غير زيد (الخ) (قوله) وظهر كلام
سيويه انه (الخ) ادرج كلمة ظاهر عبارة الى ان له بلانما يرجع
به لما قبله بلان يراد بالحلل التركيب الذي يكون له فيه ذلك
لامرط اي انه مطوف على اسم يكون في محل اي في تركيب
له ذلك لامرط (قوله) ونصب العلويين (الخ) هذا التصبر هو
لاظهر لكون ذلك الامرط لا يكون للمطوف عليه لا لفظا ولا محلا
بل في تركيب الشاعر فيلهم فهم انه هذا التركيب مضطرب
وتن تامل وجد الخلفي حيثد بين هذه الاقوال حدة العبارة
(قوله) لانها منها) اي مثل غير فكما ان غير اداة استثناء فكذا
سوى واراد للنية الثابتة التي تنافي الكون طرفا والدليل الاول
وان كان يست مطية غير كفى ذلك الكون الذي يبينه المعنى
لكن المهم للمصنف انما هو نفي ذلك الكون الذي قال به سيويه
(قوله) وانه لا احد منهم يقول (الخ) طف على اجماع او حال
من اجماع لا على ان معنى قول الفاعل حكما قد يوم اي الامر
لاول لاجماع وان لا احد منهم يقول (الخ) وانما زاد هذا ولم يحصر
على ما قبله لان للذي اثبتنا الثابتة ونفى الطرية بل هذا اليهم
حكما ذكرنا وهو الذي يبعث الدليل الثاني لا يهمل الملامه
المجلة كما قد يحسم من اول الكلام ولا نك ان الذي يرد دان
الراي مرصعا هو قوله وانه لا احد (الخ) (قوله) وحاصل ما استدلل
به في شرح الكافية (الخ) قال الشيخ الاتير وانما هذا الجانب
للتقول واسهب في ايراد الشواهد لنعاليه مدحا بل ان تابع عليه
اذ لا يكاد احد من مستعربي طم العربية مذهب الى مخالفه ولا
جهة فيما اعطيه من تلك الشواهد اذ لا تعدو محل الصرورة ولم

قالوا لا تصرف عن الظرفية إلا في الشعر
وقال الرماني والتكري تصمد طرفا غالبا
وكثيرا قليلا وهذا اعدل ولا ينص ما اعدل
به الظلم جهة لان كثيرا من ذلك او
بعده لا يتصرف الظرف عن الزم وهو المجر
ويصمد قابل للتلزيم هـ تبسمات
لاول حكي القلي في شرح العاطمية
في سوي لغة رابعة وهي المد مع الكسرة
الغلي انهم كلامه انه يجوز في اللطوف
على المستنى بها اجبار لغني كما جاز في
غير ويساعد قوله في التسهيل تلويها
طعنا سوى بعد ذكره جواز اجبار المعنى
في اللطف على مجرور غير هـ الخالست
تقاربي سوى غير في امرين احدهما ان
المستنى بغير قد يمتنع اذا فهم للمعنى
نحو ليس غير بالهم وبالقبح وبالتوئين
بمختلف سوى فانهما ان سوى تقع سعة
للموصول في فصيح الكلام كما سلف بمختلف
غيره الرابع تأتي سوى بمعنى وسطو بمعنى
تلم قصد فيهما مع الفتح معيه في سواه
الجمجم هـ وحذا دحم سواه وتأتي بمعنى
مستور فصر مع الكسر نحو هـ مكاسرى هـ
وتصد مع الفتح نحو مروت يرجل سواه
والعند ويصير بها حيثذ من اللمحة هـ
قوله نحو هـ ليسوا سواه هـ لانها في اصل
صدر بمعنى لاسواه هـ اد هـ (واشسن
ناسا) للمشتق (ليس) خلا هـ وبهذا
ويكون بعد لا) الثانية نحو قالوا ليس
زيدا وخلا مراء وحذا بكرا ولا يكون خالدا
اما ليس ولا يكون فالمشتق يما واجب
الصمد لانه خبرها واسمها حمير مستر
خبرها يمد على السن الدلول عليه بلكه
السابق فتقدير قالوا ليس زيدا ليس هو
اي بعضهم فهو نظير هـ فان كان نساء هـ بعد
هـ يوسمك الله في اولادكم هـ وقيل حاد على
اسم الفاعل التهم من الفعل السابق والتقدير ليس هو اي
من الكلام السابق والتقدير ليس هو اي

يؤد منها هي في الكلام وقد نزلته في اجطاب الاحاديث هـ واقول رحم الله الشيخ لاغير فانه
كثيرا ما يستدل على امر بغيره بغير واحد لم يغيره بغيره والاولى على الظاهر حتى اذا
رأى المصنف مخالفة ما وجب على ذلك فوجد متفكرا والظاهر اذا تكاثرت افادت
العلم لاسمها في مثل هذا الفن لم يتكر في القول عليه بانه لا يوافق له احد في ذلك او انه
لم يصح الظرف في الكتب في قوله واتم لم يلدن الفن من الشيخ ونحو هذا مما يصح ولا يصح
للمصنف وقد اكثر من هذا في حروجه على التسهيل كونه مرفوعة يعرف ذلك من عاظمه واما
منازعه في اجطاب الاحاديث فسرنيكها وتخلي عليها ونا جيل (قوله قالوا لا تصرف الخ)
استاده انهم يجعل ان يكون تبرؤا فيكون ميلا مع المصنف ويحصل وهو لاظهر ان يصح
توركا على المصنف حيث انتهى على النعم بما صرحوا بلسنتهم (قوله وحذا اعدل) قال
الرازي في شرح السويل هو اثر بها وقال صاحب التجميع واليه انصب (قوله لان كثيرا
من ذلك او يصح الخ) كان فائدة هذا التوبيخ التيسر على ان الرد على المصنف تلم طعنا
سواء كان مدم لاخراج من الظرفية في الكثير لو في بعضه فله بلان منع في الجس لآخر هـ
واصل ذلك ان للجمهور ان الذي لا يتصرف الظرف من التصرف هو المجر يس وحذا ليس
في الكثير من ذلك فان الحق بالمجر بمن المجر يبي وبالله وبالاضافة كان الجمهور من ذلك
هو الكثير فاصل (قوله حكي القلي في شرح العاطمية الخ) لم يلدن به بل كاه ابن
الجزاز في شرح الفية ابن معلى ومصاحب البسيط وابن طيبة في تفسيره والشيخ لاغير وابن
حمام (قوله انهم كلامه) هو مبني على ان المراد من قوله جلا جملها في نفس الامر لا
جمل فيما تقدم من لايات (قوله وبالتوئين) راجع لكل من الفتح والم تمول قبمت صفة
ليس غيرا مقترنا منزلا وليس غير محمدا منزلا قاله الاخفش من بعض العرب وطعنا فالحركة
امرية (قوله ان سوى تقع سعة للموصول في فصيح الكلام كما سلف بمختلف الخ) هذا مرجع في
ان الروع المذكور في سوى وان كان مع رعاية المصنف دون غير مرجح فيه لغير التعلل
والسماح فلا يصح ما قيل الظاهر انه لا فرق بين سوى وغير في ذلك سواء قدر المصنف
فلا او معدا (قوله ويغير بها حيثذ عن الواحد) ارد انه يلزم حيثذ وقرع لاسواه مستدا
للفتح واحد مع انه كسره لآخر النسبية التي لا تقع إلا بين اثنين ولجيب بانه وان لمجر
بها على واحد لكنه يطف عليه امر اخر ليس ذلك الروع فاصل (قوله ليس الخ)
حذه لاضلال لا تصمد في لاسطه للفرغ إلا انه ورد في ليس قال الاخفش
عما ترك الصنع الذي قد صرحه ولا الطبع مني ليس جلدنا ولا طعنا
ولا تصمد ايضا الا في لاسطه المصل بمختلف غير فصمد في للفتح كقوله
وكل ابي بلبل غير انسي اذا مرحت اوبى الطرائد ايسل
(قوله ولا يكون خالدا) اي لا تعد فيه خالدا وبهذا التفسير دفع ما جرح من الثاني بين
ما صر به قاروا واستقبالية يكون وقد يدفع ايضا بان المراد ما كان هـ دل على لا يكون للحكاية
المحال (قوله واسمها حمير مستر وجوبا) هذا رأي البصري وهو الحق ونصب للمصنف
ومصاحب البسيط الى ان لاسم كلمة بسى محذوفة لزوما لقوة دلالة الكلام عليه والتقدير لا يكون بعضهم
اسم الفاعل التهم من الفعل السابق والتقدير ليس هو اي التهم السابق والتقدير ليس هو اي

ليس لهم فعل: زيد في البيت الفرس والعصفور صنف مذكر
مذكر لأن الزيد في لا يكون هناك فعل كما في نحو الفرس
لنقول زيد ليس زيدا وأما خلا وحدا فلان غير مصرفين
لأنهما مرفوعان في الأصل وأصلهما المصنفين فيهما على الصلابة
والمعلمين صير صفتين وفي مرجع الخلف للذكر
تبيينان: الأول قيل موضع جملة لا يستعمل من هذه
الأربع نسب على الحال وتدل مستأنفة لا موضع لها
ومعهم ابن صغور: الثاني لا تصلح أن تستأنف
مع غير لا من أدوات النفي: له (وأجره بما يأتي يكون)
وهما خلا وهذا (أن ترد) الجر فانه جازع وإن كان قليلا
فمن الجر بطلا قوله

خلا الله لا أروى سرك وأما امد مالي فبما من مالكا
ومن الجر بهذا قوله

أبصرا جيم قلا وأبصرا هذا التمام والطفل الصغير
تبيينان: الأول لم يصح سبويه الجر بهذا قيل
ولا بطلا وليس كذلك بل ذكر الجر بطلا: الثاني قيل
بطلان حيدد بها قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة
حروف الجر وقيل موضعها نسب من تمام الكلام وهو
المراد لعدم المراد الأول ولا نهيا لا يبدلان لأصل
التي لا نهيا لها لا يبدلان لأنها بل يزبان معلما
متنا فلهذا في عدم التصديق الحروف الزائدة ولا نهيا
بمعزلة لا وهي بصفة: له (وبعد ما) التصديرة
(انصب) جدا لأنها تنيا بها للصلابة كقوله
الا كل شيء ما خلا الله بطلا

وكل نعم لا محالة وأما
وقوله قل الندامي ما عدلي فإني
بكل الذي يهوى نديمي موع
وموع للموصول وصلته نصب بالاتفاق فقال السرياني
على الحال وهذا شكل لصلتهم في غير هذا الوجه
بأن المصدر الموصول لا يقع حالا كما يقع المصدر الصريح
في نحو أرسلها الذراة ولعل الطرق وما تحته ثابت
في وصلتها عن الوثق فلهذا في الأول فلو جعلوا
زيدا وحلى التي فاما وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن
عروف على الاستثناء كاصول غير في فاما غير زيد
(وأبصر) بها حينئذ (مد يرد) لجاز ذلك المجزئ

والرعي والكساعي والفارسي لكن في تقدير ما زائدة لا صورية قل تأله بالعلى فلهذا لا ما لا تزداد قل
الجار بل بعده فصرعا قليلا فيما رصه: وإن تأله بالصاع فهو من الشؤذ بحيث لا يحس به (وبحت جأ

زيدا ومن ثم لا يختلف اللفظ بهما كجاء التميم لا يستحسن زيدا وتأله ليس صرا
وموت بالنسبة لا يكون هذا: قال في التمهيد وأصلها بحت صفت إلى صير
المصنف منه لأن الحذف: قال الشيخ الأثير وهو مذهب شريك لا يعرف
لغيرها وفيه ضعف لصارفة اسم كان للفاعل فيتمتع حذفه: وقال غيره لا غرابة
في دعواه الحذف جريا على الظاهر لمجرد أنها من أصل تنبها على معنى الاستثناء
في أن اسمها لا يطهران لفظا ولا بيان أو يحسان وكونها مبذولان من بحت
حذف للبعدا للدلالة عليه: وأطمع أن من جملة أحكام ليس ولا يكون أتم
لا يجوز تقديمها على الجملة الأولى لا يقال ليس زيدا قام التميم ولا يكون
زيدا قام التميم (قوله فخصف المصنف) رده الشيخ الأثير بأن فيه دعوى
حذف لما لم يلفظ به قد ورد أكثر من مل هذا مع أنه لا ينفك أنه يصح
أن لا حذف وأجب أصلا وهو باطل (قوله لأنه قد لا يكون هناك فعل النح)
أجاب عنه الأثير الدمامي بما للزمي بأن قوله يعود إلى مصدر الفعل السابق
أو إلى اسم فاعله لا يريدون به الحمد على ذلك والعدل به دائما كان هناك
فعل أم لا وأما هو على جهة المثال تنبها على كيفية القطع في غيره نصبت
قد فعل تصيد ما يمكن من الفعل إليه ففي مثل التميم لم يترك ليس زيدا
يعود على نسب لأخرة للخصومة الكلام السابق والتي ليس هو أي نسب لأخرة
نسب زيد فخصف المصنف على رأي الكوفي فعلمنا مقامه المصنف إليه وأما
على رأي ابن يقدر في ذلك التركيب ليس الثاني فيقدر هنا ليس المتعصب اليك
بالأخرة زيدا: ومنه تمام اندفاع الصور الورد على الصير باسم الفاعل من
حيث لا يتناول التركيب الذي يخصف تقديم اسم المفعول: هذا والمراد من
الفعل التهم من الكلام على القول الثاني من القولين للمصنفين كلف الفعل لا
ما يصدق عليه أنه صل كما لا يخفى (قوله وفي مرجع الخلف للذكر)
لا يرد على الأول لأنه إن مجاوزة البس لزيدا في قولك قام التميم خلا زيدا
لا تطعن بمجاوزة الكل لأن مجاوزة البس أهم لا تنصق إلا بمجاوزة الكل
(قوله نصب على الحال) استظهر الشيخ الأثير استثناء هذا من الماضي الذي
يجب اعتراؤه بقدره وتوجه حالا (قوله على قاعدة حروف الجر) أي في
الطلق بالفاعل أو شبهه (قوله وقيل موضعها نسب من تمام الكلام) فسر يكون
النسب الجملة المقدمة عليها ولصروا (قوله لعدم المراد الأول الخ) مكنا
في اللفظ واعتقد يوجبها الشر الدمامي في حرمه: أما الأول فإنا لا
نسلم أن معنى الحديث ما ذكره بل جعل مجزورا مغفلا به لذلك الفصل
ولا يلزم أن ذلك المعنى للمجوز بل بإلزامه إليه على الوجه المتعصب الحرف
وبقيد ما انقلبه: وأما الثاني فأنه لا يلزم من كون حرف بمعنى آخر ملوأنه
له في مائة أحكام بدليل إلى هذا الحرف بمعناها غير ملوأنه لغير يتخلف

فهما حرفان) بالافتقار (كما هنا ان تصبا غلطان) بالافتقار وسواء
في المثالين افتقرا بما لو تقيدهما (وكخلا) في جواز جر المصحف
بهما ونسبه (خلطا) تقول قلم القوم خلطا زيد وخلصا زيدا غاذا
جرت كانت حرف جر وفيها اتصال بـ ما سبق في خلا وإذا نسبت
كانت خلا والخلط في ناطقها وفي محل الجملة كما في خلا • تنبيهان •
الاول الجهر بصلها هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيوريه واكثر
البريين حرفيتها ولم يميزوا النصب لكن الصحيح جواز قد نسبت
بنقل ابي زيد واني صرح الفيلاني ولا غلط واين حروف واجازة
للزق والبرد والرجاء ومنه قوله

حلفي قريبا فان الله فعلهم على البرية بالاسلم والدين
وقوله - اللهم اغفر لي وطن يسع حلفي الغيطان وابا لاصبح - وقوله
حلفي ابا فويلي ان ايسا فويلي ليس بيكته فسم
قال اللوزي في رواية الصبي حلفي ابا فويلي بالنصب • الثاني
الذي ذهب اليه الفراء انها فعل لكن لا فاعل له والنصب بعده
انما هو بلصل على لا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وهذا على انه
يمكن ان يقول فيها مثل ذلك (ولا تصعب ما) فلا يجهز قام القوم
ما حلما زيدا واما قوله

رايت الناس ما حلما قريبا فاننا نحب العلمهم فضلا
فعلا (وقيل) في حلما (حاش وحشي فاحطها) وحل ماين اللسان
في حلما لاستغنية او التنزيه لاول طاهر كلامه هنا وفي الكافية
ومروها والثاني طاهر كلامه في الصيول وهو لا قرب • تنبيه • حلما
على ثلاثة اوجه اول تكون استغنية وقد تقدم الكلام عليها والثاني
تكون تنزيهية نحوه • حلل الله • وليست حرفا قال في الصهيل بلا
حلفي بل هي جند البرد واين جني واكوفين فعل قالوا لصرهم فيها
بالخلف ولا تعالهم ابعا على الحرف وهذا الدليل ببيان الحرفية
ولا يثبتان الصلية قالوا والاني في لاية جانب يوسف الصية لاجل
الله ولا يتأخر مثل هذا التويل في • حلل الله ما هذا ببرا • والصحيح
انها اسم مراد للتنزيه منصوب انصب المصدر الواقع بدلا من
اللفظ والفعل بذيل قراءة ابن مسعود حلما الله بالاصح كعلا الله
وسعنا الله وقراءة ابي السمال حلما لله بالتنوين اي تنزيها لله كما
يقال وما ازيد والوجه في قراءة من ترك التنوين ان تكون منية
لنهيها بعنا الحرفية لفظا ومعنى الثالث انها تكون فعلا متعديا منصوبا

تقول حليبه بمعنى استنبيه ومنه الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال - اسلمت احب الناس الي ما حلما فاطمة - ما نافية والمعنى انه
صلى الله عليه وسلم لم يمتص فاطمة وتوم الشارح انها المصدرية وحلما لاستغنية بنقله على انه من كلامه صلى الله عليه وسلم فلم يستدل
به على انه قد يقال فلم القوم ما حلما زيدا ويروى ان في معجم اللبراني - ما حلما فاطمة ولا غيرها - ودليل قصره قوله
- ولا اري ولا في الناس ينهيه - ولا احاسني من الاقوام من اعد - وتوم للبرد ان هذا معار حلفا لاستغنية وانما تلك حرف او

هذه (قوله فيما حرفان بالفتحة الخ) قال الشيخ لا يرم لو زم وام
انها في حال الجر اسمان جرا ما بينهما بالاصح كغيره وصلى لم
يكن يبيده وكذا لو قيل انهما حال النصب حرفان تصبا حلا على
لاسم لانهما حرفان حتى لم يمد ولا جهتي في اتصال نون الوالية
بهما على الفطية لان نون الرقابة قد فصل بالفتحة نحو انني
وليبي (قوله) وفيما تنطق به ما سبق) اي فيكون مصلها على
قول الفصل وخيه وعلى القول الاخر مضافا بغي الصلوق وانما لم
تكن جرت بل نسبت كانت صلا والخلط في فاعلها حل هو صير
البص يدل عليه كية السابق او صير اسم الفاعل للمعز من
الفعل السابق او صير الفصل للمفهم من الكلام السابق وفي محل
الجملة حل هو نصب على الحال او لا نصب ولا محل لانها
مستأنفة كل ذلك حل ما تقدم في خلا فاعلم في كلام السلف
والشارح تام فلا يرد على العبارة شيء (قوله) ولذلك التزم سيوريه
الخ) قال الشيخ لا يرم لو زم وام ان سيوريه لا ينكر ان
ينطق بها فلا يرم مستثنى به فهي في الاستثناء حرف وفي غير
فعل نحو فعل زيد كذا فقول حلما له ان يفعل اي جاتحه
الفعل ويصدي بنفسه وبالكلم كصفاك السوء وحلما لك كحاه
المجزي • هذا كلامه • (قوله) بنقل ابي زيد الخ) قال ابو زيد
كما في جماعة ويينا رجل يقال له ابو لاصبح فوقع علينا اعوان
قدما لنا فقال - فعل الله لكم وصنع حلفي النجل وابا لاصبح -
ويظهر ما في مارة الشارح (قوله) على انه يمكن) اي مع انه
يمكن ان يقول فيها الخ (قوله) ولا تصعب ما) اي المصدرية
لانها لا تصل بالجمد والرقدة بالحل (قوله) طاهر كلامه في
الصهيل الخ) ادرج كلمة طاهر لان سياق كلامه في حرمه وتنبيه
دل على ان ذلك انما هو لاستغنية وانما كان ذلك ائوب من
جهة ان عدم الحرفية للفق عليه اسم بذلك من الحرفية (قوله)
وهذان الدليلان) رد لغول قالوا وكذا قوله بعده ولا يتأخر مثل هذا
الويلد رد لغول قالوا والمعنى في لاية الخ (قوله) وانما تلك
حرف او فعل) رد لبريد والشارح اليه نطق حلفا لاستغنية
اي ولس ما تومعه مصححا لان حلما لاستغنية حرف او فعل

تقول حليبه بمعنى استنبيه ومنه الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال - اسلمت احب الناس الي ما حلما فاطمة - ما نافية والمعنى انه
صلى الله عليه وسلم لم يمتص فاطمة وتوم الشارح انها المصدرية وحلما لاستغنية بنقله على انه من كلامه صلى الله عليه وسلم فلم يستدل
به على انه قد يقال فلم القوم ما حلما زيدا ويروى ان في معجم اللبراني - ما حلما فاطمة ولا غيرها - ودليل قصره قوله
- ولا اري ولا في الناس ينهيه - ولا احاسني من الاقوام من اعد - وتوم للبرد ان هذا معار حلفا لاستغنية وانما تلك حرف او

جامد وكلاهما ينطق ذلك العنصر (قوله مع ان الذي بعدها منه على الولوج الخ) اي
وذلك يعني انها ليست منها لان تنطق اللذان يدل على تاني للزومات قال الصنف في
شرح التسهيل ويدل على فساد كونها استثنائية ان اصل انوات لا اشتبه لا فاع وقع موقعه
منها هم فمن انواته وما لا فلا ولم يقع وقع لا توقع حلقا وهذا يغفل ليس ولا يكون ويروا
ما لا يعطى في استثنائيه فوجب لا حوازي بلستائيه بتطابق لاسيما فاع بعد منها بل
مصاد لها لدخول تاليه في مطوع مفعولاً له بلستائه بذلك من فيه وهو يدعي في قول امره
القيس

الارب يوم صالح لك منهما ولاسيما يوم بدارة جامحل
فلا تردد في ان مراده دخول يوم دارة جامحل في مدخول الايام الاخر من الصلاح وان له مزنة
وهو مد الصلاح فلا سبيل الى المانها باثبات لا اشتبه . هذا كلامه . وفي كلامه خطاب
الربني كثيره فلفظه حيث انقضى ان ما بعد لاسيما مذكور فيه فانه قال اذا قلت جاء
القم ولاسيما زيدا فسد ولا حل زيد فيس جاء فهو بمنزلة لا يجي * مثل زيد فانما نعت
ان احدا ممن جاء شيه يزيد ولعل زيدا جاء او لم يجي ولا يعني على العاوف بدواع
لاسيما من الكلام ما فيه ويكتذا اذما لا اشتبه فيها وان لا خارج من المساواة الى الاووية
كفى في ذلك فانه ليس شيء من انوات لا اشتبه بذلك للثابت فلا سعيد من ما مال اليه
الصنف . هذا وسي بمنزلة مثل لعل وسعي ويمنه في الاصل وارو ثلثت يلا لاجتماعها ساكنة
مع اليه (قوله وما زائدة) نقل ابن هشام الصمراوي من سيويه انها زائدة لازمة وهو
فان سيويه صرح بيجواز حذفها قال الشيخ الاثير وكانه وقف على صدر كلامه ولم يطالع
«اخره» (قوله خير لعمر مصحوف) طاهر كلام الصنف في كتبه كثيرة وجوبا واصل وجهه
ان التركيب بمحذوف جرى مجرى الاطال واما ما وجه به من ان لاسيما بمنزلة لا رعي
لا يقع بعدها الجملة فيه نظر على ما روي به الصنف من منع كونها للاشتباه (قوله) واما
انصاف للفرقة الخ) قال ابو علي الفارسي ليس هذا لفتح هندي بالهول وقال ابن الدحلان
لا اعرف له وجهاً واما ما وجهه به بعضهم من ان ما كفته ولاسيما بمنزلة لا لا استثنائية
فما بعدها منصوب على لا اشتباه الفصل فيمنع والشد كون ما بعد لا مخرجا وما بعد لاسيما
مدحلا كما علت (قوله قال فط الخ) يوافق قول الشيخ الاثير ومن احكامها انها لا ترد
بعدها الجملة منصوبة بالطولف وما يبعد في كلام كثير من الصنفين من لاسيما ولامر كذا
والحالة هذه غير مرمي ويكتذا قال المرادي وسلمه البدر الدمايني . واما قول الرعي وقد
يصرف في هذه الفتحة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها قيل سبأ يعطى لا ولاسيما بالتحقيق
مع وجهه وقد يعطى ما بعد لاسيما على جهة بمعنى خصوصاً منصوب المعل مفعولاً مطلقاً
كما هو في الاخصاص من قل نحو ايها الرجل من النداء الى الاخصاص بجمع بينهما معنوي
ضار في نحو انا افضل كذا ايها الرجل منصوب المعل على الحالية مع فداء مطوعة على حالت
الندائية من لم اي ووقع الرجل فكذا ها لاسيما باقى على نصبه الاصيل حين كان اسم لا
التيمة مع كونه منصوب المعل على المصدر بقبامه مفعول مفعولاً فلا قلت اصب زيدا
ولاسيما راصبا او على النور قبمى وخصوصاً راصبا مراكبا حال من مفعول الفعل المقدار اي

فعل جامد يصعد معنى الحرف كما مر
خاتمة . جوت عادة القومين ان
بذلك لاسيما مع انوات لا اشتباه
مع ان الذي بعدها منه على الولوج بها
نصب لما قبلها ويجوز في الاسم الذي
بعدها الجر والرفع حلقا والنصب ايضاً
اذا كان نكرة وقد روي بين محله . ولا
سيما يوم بدارة جامحل . والمجر ارجحها
وهو على الاصحاق وما زائدة بينهما مطلقا في
ابدا لا جملين والرفع على انه خير لعمر
مصحوف وما موصولة او منكرة موصولة
بالمجمل والظدير ولا مثل الذي هو يوم
او ولا مثل شيء من يوم ويصنف في نحو
ولاسيما زيد حذف التائد الرفع مع
عدم الطول والاطلاق ما على تن يعقل
وعلى الوجهين ففتحت سي اعراب لانه
حلقى والنصب على التمييز كما يقع
التمييز بعد مثل في نحو ولوجها بعله
مددا . وما كفته من الاضافة والفتحة
بناء مثله في لا رجل واما انصاف
الفرقة نحو ولاسيما زيدا فتمه الجمهور
وتشديد ياتها ودخول لا عليها ودخول
الوارى على لا واجب فاعل مطب من
استعماله على خلق ما جاء في قوله
ولاسيما يوم فهو محلي وذكر غيره انها قد
نصب وقد تصلى الوارى محوله

وهو بالرفع وبالايدل لاسيما
بعد وانه به من اعلم القرب

واخصه بزياة الحجة خصوصا واكيا وكذا في نحو ولا بهما ان ركب اي واخصه ان ركب
 فيجرب الفرة مثلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزياة الحجة وخصوصا واكيا ويجز انه
 بمعنى المصدر الاثن اي اخصاصا . له . فليس فيه حكاية ذلك من العرب ولا من امته
 الفقة فيحصل على ان ذلك من كلام اللادين كما قاله بعضهم ولين كان طاهر المطلق ربما
 اخصى كون ذلك في لسان العرب ولذلك قال اليدر الدمايني على كلام الرعي ولم يوجد
 في كلام المتأخرين من طلبة العلم وهو بعيد فينبغي تحريرو وقال يمس المتأخرين من فراج
 السهيل قد حرزناه فوجدناه لا اصل له في الفقة العربية اصلا وصحيك في ذلك بصحر
 اثير الدين وعدم اطلاع على وروعه مع طالع وزائرة ملائكة . ومن ها تعلم ان تن تمسك في رد
 كلام الرازي بكلام الرعي قد وهم (قوله) نصب على الحال) اي ما قبله ولا مهملة فسخي
 قاموا لاسيما زيد قلما غير مائلين لزيد في التيام . واعلم ان هذا الذهب مراد بدخول
 الاول وهي تنافي الحال للفرد وعدم تكرار لا . واسما ما اجلب به اليدر الدمايني من ان
 الفارسي يصرح حين الحالية عدم الاول وان تكرار لا مراد معنى وذلك كافي على ما ذهب
 اليه الزهريري فانه قال في : فلا اتقم العتبة انه في معنى فلا فكة رقة ولا اطم سكبنا
 ويوجه ذلك هان ان قام التيم لا مائلين زيدا في معنى لا مسولين لزيد في حكم التيام ولا
 اول من بل اول منهم قد رده الشافعي بلن حكم الفارسي لا اشعار له بالفرق بين سى
 مدعولة للو وبينها غير مدعولة وبان الزهريري انما اكفى بالتكرير معنى لتفسير مدعولها
 بصدد فكانما تعددت لفظا وهو في لاسيما زيد متف .

(الحسالة)

(قوله تذكر وتوث) اي في لفظه وحميرة وكان الغرض من هذا الرد على تقليد الناطم عمن
 الدين البعلي حيث انكر فيها التذكير . قال في كلب الفاخر لم ار لاحدا ذكر تذكيرها . هذا
 والحال مضاعفة من القول والباء متعلقة من واو بدليل احوال وجويلة (قوله) وهو في
 اصطلاح الفقة الخ) مرجع هذا الصير الحال من حيث مفهوما اما بالنسبة لصير تذكرك
 وتوث فمن حيث اللفظ فليس استعمل لم ان في جملته ايضا لاستعمالين الاول في تذكر
 وتوث والثاني وهو ولو قال ويوث بآلية التفتية كان ايدع لايهم الصاد فافهم والتفتيد
 بلى اصطلاح الفقة للحرز من اصطلاح الثوريين فاتها فيه ما طيه الشخص من حير او
 سر (قوله) في السهيل قد سحر براه وادعة واستشهد له في شرحه بقول القائل
 فسا رجعت بظافية وكتب حكيم بن السيب متعلما
 ويقول بعض فصحاء طعي

كان دعيت الى بلاء داهية فما اتحت بهزود ولا وكل

ومنه الشيخ لاثير يستد انه من التثريد الذي هو احد انواع البدع (قوله) ان البراد بالوصف
 ما صعب من المصدر الخ) اي حذيفة او تاولا فتدخل الجبهة وشبهها ونحو فردا من اذهب
 فردا ولا يتنافى ذلك كون لا تافيا . لا لا لازما لانه باختيار طاهر اللفظ وان مع بالظن للتأويل
 كما يريد ما بعده ويحذف متدخل سائر انواع الحال اما على ما صرح به ابن الناطم وطاهر

نصب على الحال وعدم غيره اسم لا العبرة
 وهو الخنجر والله اعلم
 (لفسال)

(الحال) تذكر وتوث ومن الثاني
 قوله

اذا اصيبك الدهر حال من امره
 فدعه واكل امره والبالا
 وسباب لاستعمالان في العلم وهو في
 اصطلاح الفقة (وصف فعلته متعصب
 طهم في حال كغفرا اذهب) فالوصف
 جنس يشمل الحال ويثيرة ويصرح نحو
 القهيري في قولك رجعت القهيري فانه
 ليس بوصف اذ المراد بالوصف ما صعب
 من المصدر ليدل على حصف وذلك اسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة للشيء
 وامتنة المبالغة والفعل التضمين وصلة
 يخرج الصدة صكلا بتدا في نحو اناكم
 الزيدان والخبر في نحو زيد قائم

كلام والده في شرح الكافية كما سيبيء وهو الحق فالامر ظاهر وامسا على مختار العاشر في
 تلك الاقسام الستة من عدم التحويل بل يتحقق فيقال التعريف لاسال الغالبه او يقال ان
 لا يتحقق وان لم يوجد حاشا تلو لا فانه موجود حكما ليام الوصف ونحوه مقامه في التعريف
 وبني من اشتقاقه وصفه او تقدير حاشا قبله الخ وهذا التصريح انقضت سائر ذكرك
 الناظرين فليعتبر (قوله وتصيب يخرج العت) يحصل ان يكون الراد العت بالاسمه
 الثلاثة فيكون العدة التي خرجت بقيد فعله ما كان اخذ ركعي لامتداد يحصل ان يريد
 ما عدا الزرع فيصنعون تلك العدة اهم من ذلك وعلى كل فيصل عدم لزوم الصب على
 ما هو اهم من انشاء الصب اصلا او وجوده لاح وصف اللزوم ولا يتالي هذا ما سيأتي من
 قوله يخرج العت المصوب فان ذلك يبين لسر قيد اللزوم الذي اعتبر زائدا على ظاهر
 العبارة فليعتبر (قوله يخرج العت) في نحو له دره فارسا اي لانه يفهم من لا في وانما
 قيد باني نحو له دره فارسا للاحتراز عما اذا كان ليس متفاه بل جامدا فانه يخرج من الجنس
 الذي هو وصف (قوله من حيث هو) اي من حيث ذاته بدليل ما بعده وقد قل من
 حيث هو يستغنى عنه فقد وهم (قوله او لوقوف العت) اي من غير سده صد العدة
 قباين ما قيل او ما بعدها (قوله الثاني لا يلى الخ) يريد ان قول للصف مصب المخذ
 الحكم المحال في تعريفها فليتم منه ان يوقوف تصورها على حكمها مع ان الحكم فرع الصور
 فيوقوف ذلك الحكم طيبا ويقال المحال موقوف على الصب والصب موقوف على المحال
 فليتم الدور ويتج المحال موقوف على المحال ومع هذا فلا بد منه في الطاهر ولا لم يخرج
 العت لكن بعض افراد العت هو العت المصوب لم يخرج لانه لم يقيد مفهوم بطريق
 الصد كما قيدنا ولا قيد مصب بطريق اللزوم كما قيدنا فبان ان يكون في التعريف مع
 حال ذلك الدور حال عدم النفع فالاولى حيث ان يجعل قوله مصب قيدنا لوف به ليجرد
 زيادة لا يضاف بانطباق مفهوم ذلك اللفظ على المحال من غير ان يوقوف التعريف عليه ولم
 ينصد منه ادخال ولا اخراج ولا اطلاع على جزء الحقيقة حتى تصديق هاتيك المقدمة اتفاقا
 المحال موقوف على الصب واما اخراج العت الذي جعل فائدة لذلك القيد حتى توهم بذلك
 انه لا بد منه والزم الدور فيبطل من قول للصف - فكذا اذهب - بان يجعل تنصبا
 للتعريف وتصدق منه ببيان البهتة لا انه مصوب حتى يعد السؤال وكذلك اخراج العت
 المصوب ايضا فيبطل بذلك لامتداد ولا شك في اندفاع الحائل حيث بهذا الجمل . واما لم
 يقل فالترجيح الخ لما انه قد يقال لا يحتاج لذلك ومع ذلك لا يلزم الدور من جهة ان
 الحكم فرع الصور يبره ما وذلك موجود في المحال او يقال وهو لادق التعريف بالصب
 من حيث انه تصور للخطر في هذا الحد لا من حيث انه ادراك منه لوقوع النسبة او لا
 وتوهمها ولا يلزم عدم النفع ايضا لان الراد مصب على وجه اللزوم لان الراد مفهوم بطريق
 الصد وعدم التعيد بذلك اتكالا على ما هو المتعارف . واما كان الذي ذكره هو لا يلى
 هذا لسهولة مع ما فيه من التبيين على فائدة حصة مغفول منها هي انه ليس كل قيد ذكر
 في تعريف يوقوف عليه للعرف انما ذلك اذا اراد به ببيان الحقيقة او ادخال او اخراج

ومصوب يخرج العت لانه ليس بالزمن
 الصب وهم في حال كذا يخرج العت
 في قصوره دره فارسا . تنبيهان . الاول
 الراد بالفعلة ما يستغنى عنه من حيث
 هو وقد يجب ذكره لما هو كونه سادا
 صد مبداه كصوري العبد ميتا او لوقوف
 المحل عليه كقوله
 اما البت عن يعيش كعبا
 كما قاله بليل الرجاء
 الثاني لا يلى ان يكون قوله كقوله اذهب
 تنصبا للتعريف لان فيه خالين الاول ان
 في قوله مصب تعريفا للشي يستحكم
 والثاني انه لم يقيد مصب بالزمن وان
 كان مراده يخرج العت المصوب كرايت
 وجلا راجعا فانه يفهم في حال ركوبه وان
 كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق الصد
 فان الصد اما هو تنصبا للعت (وكونه)
 اي المحال (مستغلا) من صاحبه غير ملازم
 له (مستغلا) من المصدر ليدل على صف
 (يطلب لكن ليس) ذلك (مستغلا) له
 فقد جاءه ر منزل كما في المحال المركبة
 نحو زود ايئك طواه و يوم اذهب حاه
 والخبر عاها يتجدد صاحبها نحو وعلى
 لاسمان صيفا وويلهم حاشا الله الزمانة
 يديها طول من رجلا ونحوه
 حوت به سبط العظيم كانما
 مما منه بين الرجال ليد
 ويروها نحو دعوت الله سمعا فاقا
 بالخط وحاه جامدا (و تذكر الحميد ي)
 المحل الداله على (سمر)

أما إذا أراد مبرد زيادة الإيضاح والتكف كما في غالب تعاريف أهل الأدب فلا يعرف ذلك
 عن خالف تعاريف سيويه وغيره من علماء الفقه وأما زعم أن عبارة الفارح ذات تصور
 وإن مراده أن منصوب خبر مبدئ محذوف وإن الجملة انحرافية فغير صواب لأن لا إتيان
 بالأحكام من حيث هي أحكام فيما بين أجزاء التعاريف شيء لا يتجلى في تعريف أصلا سيما
 مع ذلك الخلف هذا ما منتهى في إخراج كلام الفارح من حيز النظر إلى أعالي النظر
 وجه لم يحصل له لا تفكير فربك يضلح ما بهاء ويتطار (قولهم أو غاطلة أو تنفيه الخ)
 إنما قرن ذلك بقول المنصف سر ليتبين به أن كلاهما أفراد على حد سواء مندرجة تحت
 مبدئي التارل فيظهر ما سياتي من أن السلف طلف علم على خاص ولذلك زاد ككل أيما
 تقدير (قوله أي مسرا) بفتح العين حال من البر ثم تقدير الفارح البر يحصل أن يكون
 إدارة إلى أنه مفعول وأن منصوف ويحصل أن يكون تفسيرا لصير وجه من غير أداة تفسير
 (قوله عابضة) الأولى في بيان التارل للشيء أن يقول عابضين ومسحوب بأن العوض مبرد
 الدلالة على الملائكة كما هو ظاهر (قوله وأدخلوا رجلا) قال الشيخ الأثير الذي
 اختاره أن كليهما نصب بالمفعول قبله لأن مجرهما الحال لا أحدهما فاعليا معنى المفرد فلتقسما
 أمرابه نظير هذا نحو خاص في أن كليهما وقع على التجريد ولما قال المفرد أمرابه
 وقال الرضي في نصب الجزء الثاني خلفي ذهب الزجاج إلى أنه تأكيد وإين جي إلى أنه
 صفة للأول والفارسي إلى أنه منصوب بالأول لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعدل والاختار
 أنه وما قبله منصوب بالمفعول الأول لأن مجرهما هو الحال فبر نظير هذا نحو خاص (قوله
 قد طهر) أي ميم قوله مسرا فإنه دل على أنه من مبدئي التارل خلافا للوجه (قوله
 فتمثل لها بشرا سويا) أي مسرا بشرا ثم جعل هذا حالا مبنى على تربل المتعاقبين منزلة
 المتصلحين لأنه في حال التمثيل ليس بشرا بل على ما خلفنا في قوله صليا فاندفع ما
 قيل أن دعوى الحالية يقتضي أن البعض فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يصح أنه وقت
 التمثيل ملك لا بشر على أنه مبني على أن الولد في بلب الحال من في حال كذا في وقت كذا
 هو باطل إنما المراد منه في صفة ويقتضي كذا أي فتمثل لها على هيئة البشر كذا تقول في
 جاء زيد وأركبا أي جاء على هيئة الركوب (قوله طينا) حال من مفعول خلقت المنصوف
 أي خلقت في حالة الطينية التي هي مصطنعة من هيئة التلكلية والطينية المذكورة تنقب الإيجاد
 بقول كبر فيقول منزلة المصاحب على ما مر لنا وإن كان نافع الروح فيه بعد ذلك الخلق
 فاندفع ما قيل عليه أنه ليس مغايرا لما خلقت إذ اللين سابق على الإيجاد آدم صورة السرية
 فليست (قوله وفيه تكلف) قد دعت إليه العوائد فيرتكب ركم ملة في الفس (قوله
 أن عرف لفظا) استاذ عرف المفعول مع ما بعده يشعر بنصر ذلك على السماع . قال في
 التسهيل ولا يقاس عليه خلافا لعضام وقال في شرحه لأن فيه إيقاع جاهد موضع منتقى
 ومعرفة موقع تكة ومركب موضع مفرد (قوله وكلمته فاه إلى في) جملته من بلب الحال نحو
 مذهب سيويه ومذهب الكونية فصبه على الفعلية أي حاله فاه إلى في ومال إليه أبو
 علي الفارسي في المحليات ومذهب لاخترن نصبه على إسقاط الخاص أي من فيه إلى في

أو مغلطة أو تشبيه أو تزني (وفي)
 كل (مبدئي تارل بلا تكلف - كبحه) البر
 (مدا بكلا) أي مسرا وجه (ينال مبدئي)
 أي عابضة (وكرر زيد أسدا أي كاسد)
 أي مفعول لاسد وأدخلوا رجلا أي
 مرتين . تثبيها . الأول قد ظهر أن
 قوله وفي مبدئي تارل بلا تكلف من
 طلف العلم على الخاص إذ ما قبله من
 ذلك خلافا لما في التوجيه . الثاني تقع
 الحال جامدة غير مودة بالتكلف في ست
 مسائل وهي أن تكون موصوفة نصرة قرأنا
 مريا . فتمثل لها بشرا سويا . وتسمى
 حالا موصوفة أو دالة على عدد نصرة . فعم
 ميات ربه أو بعين ليله . أو طور واقع
 فيه فتمثل نحو هذا بشرا الطيب منه وطيا
 أو تكون نوعا فصاحبا نحو هذا مالك
 نعبا أو فرما له نصرة هذا حديثك خاتما
 وتقتضين الحال بيونا . أو أصلا له نصرة
 هذا خاتمتك حديثا . أو المجدد لمن
 خلقت طينا . وحمل الفارح هذا كله
 من المويل بالشيء وهو ظاهر كلام والده في
 شرح الكافية ومنه تكلف . له . (والحال
 أن عرف لفظا ماصدغ . تنصيره . مبدئي
 كودك أجهتد) وكلمته فاه إلى في

والذهب لا يذهب ولا يزداد الى ان نحو ذلك مصوب على المصدرية
 والفاعل فيه محذوف والتقدير طلع زيد فينت وجاهه مركب
 وكما وقته يصير مبرا فالحال متحدا مع المصدر لا الصدر وذهب
 الكويون الى انه مصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن المناسب
 محذوم الفعل المذكور لقوله بعل من لفظ المصدر قطع زيد بفتح
 محذوم في تاويل بفت زيد بفتح وجاهه كما في تاويل ركس وكما
 وقته مبرا في تاويل مبرته مبرا وقيل هي صاعده على حذف
 صادر والتقدير طلع زيد طلوع بفتح وجاهه مبرر ركس وقته فعل
 سير وقيل هي صاعده على حذف مملو والتقدير طلع ذا بفتح وجاهه
 ذا ركس وقته ذا مبرر « تبيينان » الاول مع كون المصدر المذكور
 يقع حالا يستكره هو محذوم مصروف على السماع وقوله المبرر مطلقا
 وقيل فيها هو نوع من عامله نحو جاه زيد سرته وهو المظهر منه
 وقوله النظم وابنه في ثلاثة . الاول قولهم انت الرجل علما فيجوز
 انت الرجل ادبا ونظما والمعنى الكامل في حال طم والذب ونيل وفي
 لا تشأني يحصل محذوف ان يكون تمييزا . الثاني نحو زيد زهير
 حذرا قال في لا تشأني فالاحمال ان يكون تمييزا . الثالث نحو اوما
 علما فاعلم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بلم ويؤره متكررا عليه
 وصفه بشير العلم والناسب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف
 وصلب الحال هو الرفع به والتقدير هما يذكر انسان في حال
 طم فالذكر عالم ويجوز ان يكون ناسبا ما بعد الفقه وصلبه
 الصمير المستكن فيه وعلى هذه موكدة والتقدير هما يكن من شيء
 فلا ذكر عالم في حال طم فلو كان ما بعد الفقه لا يعمل دبا قبله
 نحو اوما علما فهو ذو طم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر البالي لا
 معرفة بال فهو عند سيوريه مفعول له وذهب لا يذهب الى ان المكون
 والمعرف كليهما بعد ادا مفعول طاقى وذهب الكويون على ما قلناه
 ائين هنام الى ان الصمير مفعول به بفعل مقرر والتقدير هما تذكر
 علما او العلم فالذي وصف عالم . قال في شرح التسهيل وهذا القول
 محذوف اولى بالصواب ولحق ما اورد عليه في الجواب . الثاني انصر
 كلامه ان وقوع المصدر العرفي حالا فليل وهو كذلك وذلك صوابا
 طم جنس نحو توليم جاءت الخيل بددا وحرف بال نحو ارسلمه
 المراك والصحيح انه على التاويل بددة وصحرت كصدا من
 (ولم ينكر عالما ذو الخيل) كونه كالبددة في المعنى فحق ان تكون
 معرفة (ان لم يتصلح) من الحال فلي تفرغ كل ذلك سموا المصدر
 تكرة نحو فيها قائدا وحل وقوله

الفعل (قوله) وذهب لا يذهب ولا يزداد (الى) اخرج السمع هذا
 الذي بان الدليل على الفعل للقد ان كان لفظ المصدر للمصوب
 فينبغي اجازة ذلك في كل صدر له فعل ولا يفسر على السماع
 ولا يمكن تفسيره الفعل الاول لعدم دلالة الفعل على الصبر ولا
 الفقه على العالجة ولا الاتيان على الركس ، هذا كلامه ، واطم
 ان حصل كون العامل محذورا عند لا يذهب ان لم يمكن للمصدر
 وانما بعد اما ولا فاعمال فيه ما بعد الفقه كما يأتي لم لا ينفى
 عليك ان مجموع الاقوال خمسة لا اربعة القول الذي نزل فيه
 الخارج كلام الشيخ والاقوال اربعة التي زادها عامل (قوله) وقيل
 هي صاعده (الترقين بين هذا والقيل قبله انه على المصنف الصلوات
 حال وعلى ما قبله المذكور ناسب على المحذوف مفعول مطلقا
 (قوله) ويجوز ان يكون ناسبا ما بعد الفقه . كلام السد اخصى
 انه منصرف (قوله) وهذا القول محذوف (اي) من الحالية ومن
 المفعولية ومن المفعولية المطلقة لافرادته في حالتى التذكير والتعريف
 وجواز رفعه بالتيامة من الفاعل ومجيئه غير موزل بالاعتق نحو
 اما قرمنا فاعمالها ولقته نصب للمسمى على الفعل منه ولا من
 المصدر المركب لا يكون معرفة ودعوى زيادة ال خلل لاصل
 (قوله) كونه كالعبد في المعنى (اي) من جهة انه منصرف منه
 متى بان الحال كما يصير بالخير من البعدا سواء كان صلح
 الحال فاعلا او مفعلا او غير ذلك وكون صلح الحال فاعلا غير
 معبر لعدم افرادته المراك كونه مفعلا معنى ويحتج فلا يرد ان
 صلح الحال قد يكون فاعلا وليس نكروه خلاف الغالب من
 غير حجة الى ما تصوفه فندبر (قوله) فان تفرغ كان ذلك مبررا
 لصحة تكرة) لان ذلك التخصيص بالخبر قريب من المعرفة فيظهر
 لاحار عن صلح الحال بالحال في المعنى (قوله) نحو فيها قائدا
 (رجل) قال بعض المحققين اما ياب هذا على جواز مجيء الحال من
 الدندا واما على ما هو الصحيح فال صاحب الحال الصمير للتعامل
 الماروف والصبر . هذا كلامه . وقال للصف في شرح التسهيل
 ويظهر من كلام سيوريه ان صاحب الحال في نحو فيها قائدا
 رجل هو المتدا وسم طريف انه مستكن الخبر وقول سيوريه
 الرأي محذوف لغيرية الحال معي يصح لانه ظاهر الاسم اولى منه
 لاضمه . قال الشيخ لا يرد هذا او سائر ما ادا وقد تبادا تعرفنا
 وتذكيرا فلا . م قال وزعم ابن طائفة ان لا صبر في الطرطن حد

ليته نوبتها لئلا - وقوله

وبلغهم في بيتنا لو لم يسه شعوب وان تشهد الصن تشهد
(لو يضمن) اما يضمن كرامة يضمنه ولما جاءهم كذب من
هذه الله صدقا وقوله

نحيث يا رب نوحا واسمعت له في تلك لمضري اليم مشعونا
واما بملهت شعور في اربعة ايام سلاا للسقلين واما يرسول شعور
صبيحت من صوب احوك خديدا (لو يبين) لم يظهر الحال (من
بعد نفى او صليبه) اي مصلبه وهو النبي والاستغفار فالتفني شعور
وما افكنا من قرية لا ولها كذب مطمح وقوله

ما هم من موت حي وايها ولا تزي من احد باقيا
والنهي (لا يبع امره على امره مصحلا) وقوله

لا يركن احد الى الاجام يوم الرقي مقفوا لحسام
والاستغفار كونه

يا صاح هل حميت باثيا فري انفسك العثر في ابلها لا ملا
ياحترز بقوله غالبا ما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسرغ
من ذلك نزلهم - مررت بهاء عذبة رجل - وقيلهم عليه مائة بها
واجاز سيويه فيها رجل قلما وفي الحديث صلى وراه رجال
فيما وذلك قليل - تنبيه - زاد في التصيل من التصيل ثلاثة
احدها ان تكون الحال جملة مفرقة بالواو نحو او كالذي مر على
فريته وهي غلوته على فرونها لان الواو ترفع ترفع النجدة فانها
ان يكون الوصف بها على خلاف لاصل نحو هذا غاتم حديدا
نالها ان تتحرك النكرة مع معرفتي في الحال نحو مرولة ناس وميد
الله متعلقين (سبق حال ما يصرف جر فند ابي) سبق مغرول مقدم
لايو وهو صدر صفى الى فاطمة والوصول في موضع التصب على
للعملية اي منع اكسر الضويين تقدم الحال على صاحبها الجورور
بالجر ف لا يميزون في نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة
بهند وظلوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال لان فعله صاحب
فعله اذا تعدى لصاحبه يواصلة ان يمدى اليه جلك الواسطة
لكن منع من ذلك ان الفعل لا يمدى بصرف الجر الى شئين
مصحلا عموما من الاشتراك في الواسطة انتم التاخير فقال النظم
(ولا امه) اي بل لغيره وقافا لاني علي وابن كيسان وابن بوا

مسيويه والذين يحرا والفره الا متاعرين ولو تملكه جلد من جاز
توكيده والتلف عليه ولا بدلال منه كصاحبها متاعرين (قوله) ايته
مرحبا لئلا - قال الرعي واما احتجابهم لتقدم الحال على صاحبها
التكر بوله - ايته مرحبا لئلا - فلا يستعمل بعد تن حرة التباد مامل
الحال وصاحبها لا على راي لا غرض من تعجيز ارتفاع زيد في
نحو في الدار زيد على الفاطمية اما هند سيويه فليكن كون الصير
في لية ذا الحال وتن جزر اختطفت العامل وصاحبها جزر كون
ايته مامل في الحال وكون لئلا ذا حال مع ارتفاعه بالاخذاء على
راي سيويه (قوله اي يظهر الحال) اي ذوالحال فهو على حذني
صفى (قوله من بعد نفى او صليبه) في البدع والتكر في
سبيل النبي فتعصب انواها فتعزلت منزلة العورة (قوله
والوصول في موضع التصب) هذا انما يتم اذا نوتت كلمة حال ولا
فيجز ان يكون في موضع خبر بسبب لامافته وليس هذا بالي ما
ملكه الخارج لتعزله لتقدم الحال على صاحبه وطلمه جميعا على
ما هم ما ان سبق الحال على صاحبها يمدى بسببها عليه كون
حامله وطلمه ما كما في قوله - فافلا تعزى لانيته - - - - -
بك قد خففت - - - - - ولد تقدم نظيره في قول النظم - - - - -
سبقه نام خطر - وهذا طامع لا سعة فيه فامل (قوله اي منع اكثر
الضويين التي) يشير الى ان طامع عبارة التصف ربما يفسى ان
النع لجميع الضويين وليس يمداد باريته قوله - - - - - ولا امه - - -
اذ لو اجعوا على النع لسع الصف من ذلك النع ولا تحرق لاجاع
هو ممنوع حتى في غير الغريبات على ما هو الحق - ومن هنا لم
يصر الشاعر المصير لجميع الضويين مع انه يقول وقد ذكر
ابن الاماري لاجاع على النع تقدير (قوله بان تعلق العامل
بالحال الخ) وهذا ونحوه ما اهل به الجمهوري شرح التسهيل
وقال انها جبه وتحييت لا تستعمل لا نفس تن لا تبت لا قال
في رد ما ذكره الشاعر هنا يقال لمدية لا سلم ان ذلك الحق حتى
جرتب طم الزنم التاخير تعريضا بل حتى الحال لصاحبها الطرف
ان تصفي عن الواسطة ومن لم لا تفعل لما لا يمدى بالجر كاسم
لادارة وحرف التنبيه والتعريف والتعني - هذا كلامه - ورد بان
الطرف مقدر بقى وهو في نحو مررت بهند اليم ومررت اليم
يمد صديق بالمرور وبسبب سعة لفظة والحال هي هند والفرد يهيا
معنوي فقط والتسبب بالشئ ليس عظم من كل وجه (قوله لا يستدعي

لأن المهور بالمهر المهرود به في المعنى فلا يمنع تعدد حاله عليه كما لا يمنع تعدد حال المهرود به وايضا (مقدور) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس وقول الناس

تسليت طرا حكم بعد بينكم بكونكم حتى كانتكم مندي

وقوله فمن كان يرد الله جيلان صلياً الي حبيبنا انها تحبيب

وقوله غفلنا فترى التنية للسمره فيقذ ولات حين ابداه

وقوله فاني تلك افراد اسمن ونسرة ظن فيحقها بخل جهال

وقوله معفوفة بك قد خففت وانما حم الغرائي لما اليك سيل

وقوله اذا للره اجبت اللره ناهضا فسطها كمال عليه عديده

والحق ان جواز ذلك مخصوص بالمهر وحمل الآية على ان كافة حال من

الكافي واتجاه المبالة لا للتانيث وقد ذكر ابن الانباري اجاجاع على الجمع

• تنبيهات • اول فصل الكوفيين هاهنا ان كان المهور مصيرا نحو مروت

صلحتك بها او كانت الحال فلا تسو فصحك مروت يندد جاز ولا اجتمع •

الغايي محل الخلفي اذا كان المحرف غير زائد فلي كان زائدا جاز التعديم

اتفاقا نحو ما جاءه راكبا من رجل • الثالث بقي من الاسباب للوجبة اخخير

الحال من صلحتها امران • الاول ان يكون مهورا بالاصفة نحو معرفت

فيلم زيد سرا واحبتي وجهه مد سلفة لا يجوز باجاء تعديم هذه الحال

واقعة بعد الصافي لثلا يلزم الفصل بين الصافي والصافي اليه ولا قبله

لان الصافي اليه مع الصافي كالصلة مع الوصول فكما لا يقدم ما يتعلق

بالصلة على الوصول كذلك لا يقدم ما يتعلق بالصافي اليه على الصافي

وهذا في الاصافة بالصفة كذا رايت اما غير بالصفة نحو هذا غارب

السوق ملوثا لان او هذا فيجوز قاله في شرح التسهيل لكن في كلام ولده

وتابعه صاحب التجميع ما يقتضي التسمية في المنع • لاسر الثاني ان

تكون الحال مصورة نحو • وما نوسل للربلين الا مفرقين ونذرين • •

الرابع كما يرضي للحال وجوب التلخيص من صاحبها كما رايت كذلك يرض

لها وجوب التعديم عليه وذلك كما اذا كان مصورا نحو ما جاءه راكبا الا

زيد • ولا تميز حالا من الصافي له • لوجوب سكنين العامل في الحال هو

العامل في صلحتها وذلك باباه (الا اذا اضمي الصافي صلة) اي عمل

الحال وهو نصبه نحو • اليه مرجعكم جميعا • وقوله

تقول ابني ان انطلقت واحدا الى الروع يوما تاركيا لا ابايا

ونحو هذا غارب السريق ملوثا وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل

والكافية (او كان) الصافي (جزء ما له اصيفا) نحو • ونزنا ما في صندوق

من فل الخوان • انصب احدثكم ان ياكل لحم اخيه ميتا • (او مل جزئه

ولا تقيما) والولد يتعل جزئه ما يصح لاستغناء به عنه نحو • لم اوجينا

اليك ان اتبع ملت ابراهيم حيفا • وانما جاز مجيء الحال من الصافي

اليه في هذه المسائل الثلاث

بصرف الجزر الى اثنين) أي مع الصريح بالانطحة كصفا

يدل عليه ما قبله وما بعده (قوله لان المهور بالمهرود الخ)

جعل المصنف في شرح التسهيل مله عدم المنع السماع

حيث قال فالحق جواز التعديم للسمع السابق (قوله

والحق ان جواز ذلك مخصوص الخ) حتى غلظه وما جل

لاية على ما ذكر تصف كما قال الرضي • واعلم ان ما ذكره

الخارج تبع فيه الشيخ لا غير فانه قال هذا الذي عالج

فيه الناس من اجازته لا مستند له الا قوله تعالى • وما ارسلناك

الا كافة للناس • وهو يحصل لكون الحال من كلف ارسلناك

لا من الناس واذا الدليل طريق الاحمال سلب به الاحتلال

وعرى ما ان شاء الله كلاما في حال الشيخ لا غير مع المصنف

في مثل هذه الامور (قوله محل الخلفي اذا كان المحرف

غير زائد) استغنى عندي الصفة وجرها الزائد للجمع الخلفي

او عليه نحو احسن يزيد ميلا وكفي يزيد ميلا فانه لا يجوز

التعديم على المهور به وايضا (قوله وذلك باباه) يحصل

ان تكون اشارة واجبة لمجيء الحال من الصافي اليه

ومعير باباه لوجوب كون العامل الخ فالحق وجوز مجيء

الحال من الصافي اليه يمنع وجوب كون العامل في الحال

هو العامل في صلحتها لان الصاحب هو الصافي والصافي

لا يصل الخ ويستعمل المكس وهو ان تكون واجبة الى ذلك

الوجوب ومعير باباه لجواز مجيء الحال من الصافي اليه

فالحق وجوب كون العامل في الحال هو العامل في صلحتها

يمنع جواز مجيء الحال من الصافي اليه ولا ولا اثرب

حامل (قوله اي عمل الحال) يريد ان المصنف يريد بالعمل

عمل الصنف لا مطلق العمل وقرينة ذلك جعله شرطيا في

ذلك المجيء • ولا ما صح ذلك الجملة لان عمل الجزر لا يفتك

من الصافي ولا يتصرف الشيء في المنع اذا كان لا يفتك

عنه وهو ظاهر (قوله وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي الخ)

اي يقتضي التالين بعده نقل المهور قبل بل قال الشيخ

لاثير ان المهور بالاصافة متبع ورود الحال منه لي لم

يكن في موضع رفع او نصب كان الصافي جزءا او لا لما

نقرر ان العامل في الحال هو العامل في صلحتها وما سئل

للصافي اليه اما الصافي او متى اختلفت او التام وايضا

قد رتب لم يصلح ما يلا في الحال قال ولا حاجة فيما اخرج به لتصف
لاحتمال نصب اخوانا على اللدح وكون حيفا حال من ملته على
مضى الذين او من صير اتبع ومع تطرق لاحتمال يلحق الاستدلال
على ان التواعد لا تثبت بمغالين مع وروح احكامها وانما تحصل
بالطوائف جريته حكيمة تطلب على اللحن انطقت الحكم بها
(قوله ونسوها) لا تصنف ان المواب اسما لها اذ ليس ثمة غير
الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من الحال اليه مع وجود الخوط
الذكر وتحويل المسائل بالاعتلة تسمية للبحر لا للمهر باسم
كليه لا باسم الكل لا يتم مع التوضيف بالثلاثة ادعاء ان للرد
انواع ثلاثة لا قرينة عليه تقدير (قوله بفعل صرف او صفة)
فقد الاول بما اذا لم يقع صفة لحرف صديري ولا تاليا للهم
لاجداه او القسم والتالي بما اذا لم يقع صفة لال او الحرف
الصديري كما ياتي في التبيين الثالث (قوله نحو مخلصا زيد
دما) الحال منزلة منزلة الطرف فيخرج فيها فلا يقال تقديرها
يؤدي الى تقديم النحر الفعلي لان تقديم الفعل يؤخذ بتقديم
الفاعل (قوله واما) كذا اما اريد لفظا والواو مطلقا على مدحول
الكفي في قوله كحروف واما جده مثال لاما العاملة في الحال
(قوله مشغرا في صير) ان سكان بمعنى غير حزالز فهو حال
موسسة ولا فهو حال موكدة وانما صرح حله حالا مع كونه كونا
عاما على هذا لانه ليس له معمول يقع بدلا عنه (قوله واجاز
ذلك لاخض والفراة طلقا) ذلك انما هو على احد قولي لاخض
ثم ان الفراة هو السابق لهذا القول لا لاخض كما قد جزم من
ترتيبه الذكري ومعنى لاطلاق سواه كان الحال فيه من صير او
طهر وسواه كان الحال طرفا او حرف جر او فيها يدل على ذلك
ما بعده (قوله فيما اذا كانت الحال الخ) صارة ابن الانباري في
كتاب الاصل في وايي البقاء في كتاب التبيين في مسائل الخلاف
بين المرسين والكوفيين السابعة والاربعين يجوز تقديم الحال
على عاملها الفعل ونحوه سواه كان صاحبها طاهرا او صمورا وقالوا
لا يجوز اذا كان طاهرا (قوله واسدلت البصير بقراءة الخ) استدلت
ايضا بقوله

اجتري كليب في الغفار كداح لم هل ابوك مدعما لقال
وبقول الآخر

ونحن معنا العر ان تشربوا به وقد شكلكم ملو بمكان

وبقول

عندك في قولك الباطل اجنحة لا ينفذ منه صاحب الحال وهو المعاني
اليه في قوله ادنى الصنف في شرح التفسير لا اتفاق على منع
مجيء الحال من المعاني اليه فيها مدعا المسائل الثلاث المستندة
نحو صيرت غلام عند جلسته وتابسه على ذلك ولده في حصره
وفيما ادعاه نظر فان مدحول الفارسي الجواز ومن عكده هذه التعريف
ابو السعادات بن العجيري في اماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة
لوجه ولجب التقديم عليه ولوجب التلخيص حده وجازها كبا هو
كذلك مع صلحه على ما مر في الحال (ان ينصب بفعل صرفا او
صفة لفهية) الفعل (الصرفا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه
وقيل علامات الفوعة وتلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
(فيما جاز تقديمه) على ذلك النصب له وهذا هو لاصل فالصفة
(كسرها في دارمل) ويجزى زيد محروبا.... وهذا تصديق لائق.

فصليين في مرجع نصب على الحال وما يلا طلق ووصفة مشبهة.
(و) الفعل نحو مخلصا زيد دما) و غلاما اصاحم يخرجون
وتولهم - شق تورب الخلية - ولا حجاز بقوله صرفا واخضت الصرفا
ما كان العامل فيه فلا جامدا نحو ما احسنه عيلا او صفة تقدير
الحامد وهو اسم التخصيص نحو هو افضل الناس خطيبا او اسم فعل
نحو نزال سمر او حالا متويا وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه
كما اشار اليه بقوله (يعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مفعرا
لن يعلا في كذا) (و) لست وكان) والطرف والجرور المصير بهما
تقول تلك عند مجرده ليمت زيدا اميرا اخوك وكان زيدا رابعا اسد
وزيد هنك لو في الدار جالسا وهكذا جمع ما تضمن معنى الفعل
دون حروفه كحروف التخيير والتبرجى والاستفهام المقصد به التلميح
نحو يا جاريتا ما انت جارة واما نحو ما طرا فقام فلا يجوز تقديم
الحال على عاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم الثاني (وبدور)

تقديمها على عاملها الطرف والصيرور المصير بهما (نحو سعيد مستورا)
= ذلك او (في حير) فما ورد من ذلك مسجودا بحسب ولا يقبل عليه
هذا مذبح البصريين واجاز ذلك لاخض والفراة طلقا واجازوا
الكوفيين فيما كانت الحال فيه من صير نحو انت قائما في الدار
وثيل يجوز بقاء ان كان الحال طرفا او حرف جر ويضعف ان كان
مفعولا وهو مذبح في التسهيل واستدل البصير بقراءة تنغرا = والسموات
طوبى لبيته = ما ي يكون هذه الاعتام غاصلة لذكورنا =
بصعب طوبى لبيته وخاصة وبقره

رط ابن كوز مجي ابراهيم فهم روط ربيعة بن حذار
قوله بنا عاذ صوب وهو بدني ذلة لديكم فلم يعدم ولا ولا نصرا

وتقول ابن عباس رضي الله عنهما نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم حوايا بمكة (قوله وتارل ذلك الماتن) اما لايتح فيها سرورة واما الآية الاولى فبان طولها حال من الصبر في جهنم لانه يعني بجهنم غير الارض والسموات فلف على ذلك الصبر او صلب على الارض موعنة من تقديم ولاصل جها والسموات . واما الآية الثانية فبان خلاصة حال من الصبر الذي في صلبه ما هو في بطون . وفي تفسير القاسمي الصلوي وقوى بالصلب على انه صدر موكد والخبر المذكورنا لو حال من الصبر الذي في الطرف (قوله عذرا بالمرق) لم يرد والصل لانه لا دخل له في اللع المذكور (قوله او فضلا مرقونا بالمرق) يخرج بقروننا نحو لاجسا اصبر مرع بذلك الشيخ الاثير واليدبر الدمايني ويروى (قوله او المرق الصديري) اي سوا كان عادلا ام لا لا انه اذا كان عادلا فباتفاق فاكيد وصله حيثما يصله من حيث كونه مرقا وموصلا وعادلا وان كان غير عامل فيه غلظ والعقيد بالمرق مخرج لاسم فيجوز نحو جاء الذي قام ملحا فقول جاء الذي ملحا قام (قوله قال في الغني وهو مرم بها) قد سبق الى ذلك الشيخ الاثير قال في شرح التسهيل وهذا منه فلفه ورم ونصوص الغني على ان جواز تقديم حصول الصل عليه من حصول به وحال وطرف وصدر ونحوها وانما نموا تقديم الصل على الصلوات لا على التل العادل فيه فيجوز في نحو مروت برجل يركب الفرس سرجا مروت برجل سرجا يركب الفرس وي نحو جاءني رجل صارب امرأة جازرا جاءني رجل جازرا صارب امرأة اذا اردت صربها في حال كونه جازرا (قوله لان فيه ما في الجماد) رده على القويين بان هذه الشاهلث غير ماسقة بالصل بدليل عدم نصبه للصل به مع اشتقاقه من الصدي فاصبح لامصار . واجلب الشيخ الاثير بانه لا يلزم من اجرائه مجرى الصل في العمل في الحال صلته في الصل به لا يطل الغلبة حكم للنسب به كله بل ان ما ادعى من لامصار لم يطل به يوما (قوله وزم السرياني الخ) فسأل اليبر الدمايني واجاز بسن تقدير كان ناصفة احتجلا بحدود الصوب معرفة ثم قال ويحتاج الى سماح واحسن بانه ان اراد السماع في حصص التركيب صبر لانه لو في جهنم فسلم لكن المباحثهم وم ايمت اللسان على الرد بما ذكر قاص بالسماع وقد

وتقول القلم الماتن . تنبيهات الاول محل الحال في جواز تقديم الحال على عاملها الطرفي اذا توسل بها . فان تقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار احتضت النساء لاجعا قائما في مخرج الكافية لكن اجاز لاخص في قوله فذلك الذي واي ان يكون فذلك حالا والعامل فيه لك وهو يصح جواز الصدي على الجملة حده اذا تقدم الخبر واجاز ابن برهان فيما اذا كانت الحال ظرفا نحو . حالك الولاية لله الحق . فهناك طرف في موضع الحال والولاية مبتدا والله الخبر . الثاني انهم كلمة جواز نحو في الدار قائما زيد وهو اتفاق . الثالث قد يعرض للعامل للتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه صادرا مقدرا بالمرق الصديري نحو سرى ذهابك فاريا او فضلا مرقونا بالمرق لاجدناه او قسم نحو لاصبر صعبا ولاقوم ملحا او صلت لال او لمرق صديري نحو انت الصلي هذا ولك ان تفعل قائما شمال القلم وولده او نفا نحو مروت برجل ذاهبة فرسه سكورا حرجها قال في الغني وهو مرم بها فانه يجوز ان يقدم عليه فاعلا بين التل وتحتوه فقول مروت برجل سكورا حرجها ذاهبة فرسه . الرابع لم يعرض هذا القسم الثالث رضي الحال الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء زيد (ونحو زيد مرقا افزع من صرو ماما) ويكر قائما احسن منه قلعا ما وقع فيه اسم التصيل حوصلا بين حالين من اسمين مختلفي للمنى او متعديه ففعل احدهما في حالة على الاخر في اخرى (مسحاج لن يين) على ان اسم التصيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من انه لا يدل في الحال للتقدمة عليه وانما جاز ذلك حالان اسم التصيل وان النسخ درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قوله علامات الفريضة له مزيه على العامل الجماد لان فيه ما في الجماد من معنى الفعل ويلووه بضم حروف الفعل ووزنه فيعمل موافقا للعامل الجماد في اشاع تقديم الحال عليه اذا لم يوسط بين حالين نحو هو اكلم ناصرا وجعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه اذا توسط بين حالين . واصل ان ما ذكره القلم هو متعصب سيوبه والمجهول وزم السرياني ان القويين في ذلك ونحوه محروان كان معذرة مع ان في المعنى واذا في الاشغال وفيه تكلف اسماء ستة اشياء وبعد تسليمه بلزم اصل افضل في ان اذا فيكون واقعا في مثل ما فر منه . تنبيهه . لا يجوز تقديم هذين الحالين على افضل ولا تاخيرهما حده فلا تنزل به قائما قاعدا احسن منه ولا زيد احسن منه قائما قاعدا (والحال) لشيها بالخبر والعت

(قوله) في هذا ما يتبين من حقيقة زيارته بيت الله وجلس حانيا
نحو جادة زيد وأما الجملة (قوله) فلا بد

في هذا ما يتبين من حقيقة زيارته بيت الله وجلس حانيا
ومنع أي منعوا هذا النوع ما لم يكن العامل فيه فعل
الضمير في هذا بمرأه الميب عنه وربما وقع للتعين من
الفاوسي وجعلته فالتالي عندهم تمت للقول أو حال من
الصير فيه . والثانية قد يكون يصح نحو . وسخر
لكم الفرس والفرس دالين . ونحو . وسخر لكم الليل
والنهار والندس والفرس والفرس مستورات . وقد يكون
جفرقي نحو ليت جدا صعدا مقدرة ونحو

لتي ابني اغويهم عائلها متعديها فناسيا مقصدا
فقد ظهر المعنى يرد كل حال الى ما يليق به كما في
الاعتال والبيت ورد عدم الظهور بجعل اول الحالين
لثاني لاسمين وانتهما للقول نحو ليت زيدا صعدا
مقدرة فاصحنا حال من زيد ومقدرة حال من الفاء .

تنبه . **الظاهر** ان قد في قوله قد يعني . للتحقيق
لا للفعل (ومثل الحال بها قد اكدا) أي الحال في
مرتين مستمرة ونسي مبنية وهي التي لا يتطاد
معناها بدونها كقوله زيد وأما ومركدة وهي التي يتطاد
معناها بدونها وهي على ثلاثة أصوب مركدة لتمامها
يحي كل وصف وإني عاملها أما معنى دون لفظ كما
(في نحو لا تمت في لارض صعدا) . ثم وأبهم يديرين
أو معنى ولما نحو . وأبهم لافس رسولا . وقوله
- اصنع صعدا لمن ادعى فضحته - ومركدة لتمامها
نحو . لآمن تن في لارض كلهم حيا - ومركدة لاسمين

جسلة ورد انما اليها بقوله (ولان تركد جسلة فيصوم
عاملها) أي عامل الحال وجوبا (ولعلها يفرغ) من
الجملة وجوبا وانما وبشرط في الجملة ان تكون
مفردة من اسمين معرفين جامدين نحو زيد أعرك
طروا ونحو

ابن داره معروف يا سبي . وحل بداريا للناس من دار
والندبر احق طروا وأنى معروف . تنبيه . قد يورد
من كلامه ما ذكر من الغرط خص به معنى الجملة
من تسميتها مركدة لانه لا يمكنه إلا ما قد عرف
يجودها من كون الحال مركدة للجملة لانه اذا كان

أعرك نفسه بان تستعد هذا العير وورد التصوب معروف وحل السماع فلا بد
(قوله) قد يعني . فا تمدد) قد يفرس له ما يبيحه كبد اما ولا في الضمير
وانفرادا بعد اما متعرج وبعد لا تادر (قوله) ومنع هذا النوع ابن صغر) أي
يغسل على الطيف قال فكما لا يقال تمت يوم الخميس يوم الجمعة كذا لا يقال
جاء زيد مسرعا مسلما ورد للصف في فرغ الضمير عليه هذا الضمير وقال
لا يليق ذلك بفعله ولا يقبل من غيره لاستحالة قيام واحد في يوم الخميس وفي
يوم الجمعة بخلاف مجي زيدا في حال اسراع وحسبك ولكن المغربي عند ينيو
واللاح قد يكتيا (قوله) ما لم يكن العامل فيه فعل الضمير) قال ابن صغر فصار
هذا كالطرف نحو زيد البهم احسن منه فدا وزيد فخلط اسرع منه فاملك
قال وصح هذا في فعل الضمير لانه قام مقام فعلين الا ترى ان معني قولك
زيد البهم افضل منه فدا زيد يزيد ففعله البهم على فعله فدا (قوله) تمت
للزول أو حال) لا قول على جواز تمت المتعرج بلجبار دلالة على الذات .
والثاني على مقابلة (قوله) والثانية) أي الحال ذات العدد لغير العدد سواء
كان دال النين أو جامدة قد تكون جميع أي بلا تعريق فالولد بلجمع في
مبارته عدم التعريق بذليل المقابلة ثم جمع الحال بمعنى تمت تعريقها لا موزان
لا قول ان يكون صاحبها اثنين نحو . وسخر لكم الفرس والفرس دالين .
الثانية ان يكون جماعته نحو . والفرس والفرس والفرس مسفرت . فاحمل
(قوله) وقد يكون جفرقي) أي مع ايله كل صاحبه ام لا كما في مثال الفارح
(قوله) لا للظليل) أي ولو نسبنا ادم القطع يكون افراد المردة اكثر من افراد
للمعدة الذي ينافيه الظليل دون التحقيق تنبته (قوله) فحصر عاملها ولعلها
يخرج) طه وجوب افعال العامل تنزيل الجملة المؤكدة منزلة البذل من اللفظ
به وطه وجوب تأخير لفظ الحال مع الفعل بوجوب الخلف (قوله) لانه
لا يؤكد إلا ما قد مر) هذا انما يتبع تعريف مصمون الجملة الذي هو المؤكد
لا الطرفين كما هو المدعى ولا يدعي ان تعريفه يسطر تعريفها بلطائنه بقيام
زيد في زيد فاعلم ولعل الفارح لذلك انرج كلمة قد خذير (قوله) فكانت
مركدة لتمامها لا للجملة) لان ما يقل فكانت غير مركدة لاسمين الجملة حتى
يشمل ايضا ما اذا كانت مستمرة لان مجموع كلامه وحكام الضمى انما هو
الحال المؤكدة لا حلقا ولا شك انه اذا كان احد الطرفين متغيا والآخر ثابتا
الحال سليم بدونها من الجملة يتبين ان تكون مركدة للعامل مثلا لو قيل في
زيد ايوك طروا زيد محسوب لك بالاية طروا فيمكن طروا حالا من صير
منسوبا فيكون مركدة للعامل الذي هو منسوبا اليه قول الفارح لانه اذا كان
احد الطرفين متغيا او في حكمه كان عامل في الحال أي ومجموع المسألة ان
الحال مسطحة متغيا من مصمون الجملة السابقة فيكون مسطحة حيث من

العامل

احد الطرفين متغيا او في حكمه كان عامل في الحال فكانت مركدة لتمامها لا للجملة ولذلك جعل في شرح الصهيل قوله
زيد ايوك طروا وحل الحق بيانا من تبديل المؤكدة لتمامها وهي مائة لا لان لآب والحق سلطان للعل

والعامل فتكون مركبة له لا للجملة على انه يقال ما باله الموكدة للعامل بالوكدة الجملة زينا
 بين انه اراد بالوكدة للعامل ما يعمل للوكدة اذ يحسن طبعها انها ليست مركبة للجملة
 فانطبع ما قيل مجرد كون العامل مضافا حقيقة او حكما لا يستلزم كون الجملة مركبة له وانما
 يفترضه ان لو كان العامل مضافا على معنى الجملة (قوله) ويوجب تلخيص الجملة من كونها
 تأكيداً) قيل طبع منع ظاهر والسند ان الموكدة لاجلها لم يجب تلخيصها (قوله) اجدها ان
 تكون غيرية) انه اشترط هذا لان المقصود من الجملة تفصيل وقوع صيغها عليها بوقت
 صيغتها حتى ادق معانية الجملة للفرق وانما كانت الجملة انشائية فلما ملية وانما ليست
 على عين من حصول صيغتها او ابتغيت كمت والمقصود بها مجرد ايقاع صيغتها وهو معنى
 قصد وقت الوقوع وعلى كل فلا يتم ذلك الغرض - هذا وفي البسيط اجاز القراءة وقروح الامر
 ونحوه حالا فهو تركت بعد الله ثم اليه وتركت بعد الله فلو الله له على الخالية وفيه ايضا
 تقع الفرعية حالا فهو فعل هذا ان جاء زيد ففعل تارة وقيل لا وهو قول ابي الفتح
 (قوله) والصواب انها معلقة قال بسى السمين لا يصح لجواز ان تكون لصال ولا نافية
 ويژه ان الزاير يمتنع حينئذ لكونها احدى السبع التي تمنع فيها (قوله) ان تكون غير صدرية
 يعلم استقبال اي لان الجملة تتكلم فيها ومقابل العارض وان ثابته حقيقة لا انهم انزوا
 تعريده صدر هذه الجملة اي الصدرة بالعارض من مام الاستقبال لصدائق الجملة والاستقبال طامرا
 وان لم تكن حقيقة ولطخ انزوا لفظة قد طامروا في مقدرة في الماضي فكانت حالا استيعابا
 للفظ الماضي والجملة طامرا بفعل هذا منه الرضي ورضي به السعد وفي الخاتمة الفرعية
 على القول موثوق به مستحسن جدا وكيف لا والجملة بالماضي الذي تضمن بسدده تجتمع ككلا
 من لازمة الثلاثة على حد سواء ولا تناسب الجملة بمعنى الزمن الماضي لا في الماضي لفظ
 الجملة على كل منها اشتراكا لفظيا وهو غير قاصر باستيعاب الصدور بدليل الاستقبال حكما لا
 ينفي - والصواب ان لصال اذا وقعت تقييدا لما لا انحصار باحد لازمة فهم منها استيعابها
 وصالحيتها واموريتها بالقبول الى ذلك التقييد لا بالقبول الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية
 وحينئذ ظهر صحة كلامهم في وجوب الصدور اذ لو صدورت به فهم استيعابها بالقبول الى
 عاملها - هذا كلامه - وقال عليه الفاضل السكوتي هذا مجرد دعوى لا بد له من شاهد فان
 لصال التي تقع خروفا او طرفا لصال اخر فيهم منها ما هوها وصالحيتها واستيعابها بالقبول الى
 زمن التكلم نحو لو جيتي لاكرت وان جيتي اكرت وانما جاء زيد اكرت ونعم زيد ولم
 ينفعه نعم يمكن ان يراد منها تلك المعاني بالقبول الى زمن التكلم اذا قامت قرينة (قوله)
 لشدة شهده بلم العامل) اي في امره على وزنه لفظا في الحركات والسكنات وصدوره حتى
 لكونه مستقرا بين الجمال والاشغال ولما كان مجموع الامرين لا يحدان في الماضي اخص كلمة
 حدة (قوله) الماضي الثاني لا) طبع الرضي على دخول لا في لطلب على لاسمها فلا
 نكف في تزييل لا حكما فصار كالعارض التثنية ثم قال وقد جئنا مع الزاير قد نحو ما نكف
 لا وقد قال خيرا ومعها واحدا نحو ما ليقته لا واكرت لان الزاير ولا تدخل في غير لاجدها
 فتكف بالخال نحو ما رجل لا وله نفس اماره ولم يسمع به قد دون الزاير واستشهد الفارح

ويوجب تلخيص الجملة من كونها تأكيداً
 ويوجب اصدار عاملها من جزمه بالاستمرار
 (ومعجم الجملة تقيي) جملة) كما تقيي
 مجمع الخبر والنعت وان كان لاصل فيها
 لا افراد ولذلك ثلاثة شروط - احدها ان
 تكون خبرية وظل عن قتال في قوله
 - المطلب ولا تصغير من مطلب - ان لا
 نعية والاول لصال والصواب انها معلقة
 مثل - واجدوا الله ولا تفكروا به خيرا -
 الثاني ان تكون غير صدرية يعلم استقبال
 وظل عن اعراب سيدي من قوله تعالى
 - اني ذهب الى ربي سيدي - حالا -
 الثالث ان تكون مرتبطة بصاحبها على
 ما سيأتي (كقوله) زيد وهو نازر وملة)
 مثال لما استكملتم الشروط (وذلك) بده
 بصارح بيت - حوت صيبر) يربطها
 (ومن الزاير غلت) وجوبا لعدة شبه
 باسم الفاعل تقول جاء زيد يصعد
 وقدم لاميير ثلثه الجانب بين يديه
 ولا يجوز جاء يصعد ولا قدم وثقاد
 (وذلك) وهو بعدها انومد - له العارح
 اجتن صندا) اي اذا جاء من كلامهم
 ما طامروا ان جملة الجملة الصدرة بصارح
 مثبتت ثالث الزاير حل على ان العارح
 خبر مبتدأ محذوف من ذلك قوله نعم
 راسلتم منه اي وانما اسلم وقوله
 فلما خفيت الخاتمة تقيي) بصيرت واحدها مالا
 وقسوله - طبعها مرصا واقتل توها - اي
 راتا ارجهم مالا وانما اقتل توها وقيل
 الزاير معلقة لا حالية والفعل بعدها موزول
 بالماضي - تقيي - سائل - لاو لي ما سئى -
 الثانية الواقعة بعد مطلق نحو - فجاها
 بلنا بيلتا او م فاقول - - الثالثة
 للموكدة لصيغ جملة نحو هو الخى لا

ذلك فيه - ذلك الكسب لا ريب فيه - الرابعة للمضي الثاني لا نحو ما نكف زيد لا قال خيرا ومنه - لا كانوا به يستهزئون -
 الخامسة للمضي التلو نحو لاميير ذهب لو مكث ومنه قوله - كن للظليل نصيرا جارا او عدلا ولا تنس عليه جادا او بطلا -

الاسماء للمعارع التي هي في الجملتين وما لنا
لا نوسم بالهاء ، فقلنا لا كقول النحيد
ونوله . يوزن ان قوما لا ارتفاع فيلته
دخلوا الشدة دخلتها لا اوجب
فان ورد بالواو اول على افعالنا وجدنا على
الاصح كقراءة ابن دكوان ، فاستقيم ولا
تجعلن ، وقوله . سكنت ولا يجهني
الوجد . وقوله
اكسبه الورق اليحيى ابا
وقد سكتان ولا يدعى لابي
نس على ذلك في السهل وفي كلامه
خلقه ، الساحة للمعارع التي بها كثر
مهدتك ما تصير وفيك حية
فما لك بعد الشيب صبا حيا
الداني ثلث الوتر مع المصارع للبيت اذا
افترى بعد فحوه وقد تملون اني رسول
الله اليكم ، ذكره في السهل (وقوله)
لحال سري ما قدما) يجوز ويلها (يولي)
وتسمى هذه الولي وار الحال ووار لاجداه
وقدما سيوريه ولا قدمون باز ولا يردون
ابها بمعان اذا لا يرادى الحرف لاسم بل
انها وما بعدها قيد للعامل السابق (او)

ويروى على جواز لا مع الماضي فقلنا لا يقول وير
ثم امره ان لم يمر فليته لا وكان ارتجاع بها وزرا
(قوله للمعارع التي) اي لانه يمتد اسم الفاعل المصنف اليه غير فاعلي جبراه
في لاصداه من الواو كذا للمصنف في شرح الكافية ويحدث محض الفيلس المنع في التي
بلم لو لا ان السماع وهو اللغة الحقيقية ود بالواو فيقبل تدوير (قوله يجوز ويلها يوزر
الخ) يحصل ان الواو بالجزء عدم لارتفاعه ويحصل وهو لظاهر بقوله على اصله وهو بالسية
لخصيص كل واحد من الثلاثة وان كان اصل الواو لا بد منه (قوله وروا لاجداه) اي
لحيه المجل ذوات الجندا والمخير بعدوا ولا يفي المباد وجه الحسية الاولى دون الثانية
لا ان يكلف . واطم ان صاحبي الكسفي والبيضا زما ان اصل هذه الواو السلف لاصيرت
لربط الحال صلحيها كما اصيرت الفاعل من السلف لربط الجزء بالفرط وروى الفصح كالمير بما
روى عليه البدر الدمايني (قوله وسقطي من ذلك ما تقدم التنبيه عليه) يعني فكذلك للمصنف
وان كان عاما لا انه مضمون بما عدا ذلك ولا حصاد في ذلك على التوفيق فان الكتاب
للمجدي التي لا يستفي منه . وقد يقال ان ما تقدم هو ذات البدء بالامصارع للبيت فقط وما
سواه ام من تلك الواو الست فيندرج تحته لان قوله يصير يصدق بالروبو ولو للتدريج
ولا يفي ما فيه مع ان ذلك لاحصاء بان فالاحسن منيع الفرح (قوله سوى التي) بلم
لما اي لانهما يطلبان المصارع لمعنا فاصلي حكمه (قوله غير ما تقدم) مرقع ما لا يستبان
الرافعة بعد ملطف والوكة لاصون جملة ثم قوله جاء زيد والغس طامعة ولايته بمدة
تشبه للربط بالواو وجاء زيد يده على راسه ولا يته بعدة البيتان للربط بالصير وجاء زيد
ويده على راسه ولا يته بعدة للربط بهما (قوله مع جملة الماضي غير ما تقدم) مرقع ما
لما هو ان الثانية لاما والتالية لا و قوله جاء زيد وقد طامت الغس والبيت بمدة للربط

بما هو ان صاحب الحال (او بهما) معا سوى ما تقدم هو الجملة لاسمة وجملة الماضي فليته كاخا او فليته
وجملة المصارع التي وسقطي من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو لاسية الرافعة بعد ملطف والوكة وجملة الماضي الثاني لا والواو
باز والمصارع التي بلا او بما على ما مر فلم يبق من انواع المصارع سوى التي بلم او لا وما التي بلى فلا يمكن هاء وانته ذلك مع
الجملة لاسية غير ما تقدم جاء زيد والغس طامعة ومنه . لتي اكله الذئب ونس مصيبة . جاء زيد يده على راسه ومنه . فلما
اجلوا منها جميعا بسكم لبيس منه . اي حسانين وقوله . ثم راحا ببق السلك يهم . وقوله . ولولا جنان الليل ما آب عامر الى حضر
سرباله لم يترق . جاء زيد ويده على راسه ومنه . فلا تجلوا له اعداوا واتم تملون . وكذا التي واي له مع جملة الماضي غير ما تقدم
جاء زيد وقد ملحت الشمس ومنه قوله . فحيت وقد بل الرائي سيفه . جاء زيد قد طعمه سكينته ومنه . لو جوكم حصرت صدورهم
و جافوا ابلهم حفاة يكون قالوا . اي فاعلين وقوله . وفقت بريح الدار قد غير البلى . معاروا والساربلت البواهل . جاء زيد وزد
مانه سكينته ومنه . وما لنا الا قتال في سبل الله وقد اخبرنا . الذين قالوا لا خواتهم وقصروا . وكذا التي واسلمه مع المصارع التي
بلم او لا جاء زيد ولم يلم عمرو ومنه قوله . ولقد خفيت بلى اموت ولم يكن للحوب دائرة على ابني حميم . جاء زيد لم يصحك
ومنه قوله . كان ثلث الهن في كل منزل . نزل به حب الفنا لم يصلم . جاء زيد ولم يصحك ومنه . لو قال اويحي الى ولم يوج
البه حني . وقوله . سقا الصيف ولم ترد اسلمه . وكذا التي بلها ومنه . لم حبتن ان تنظوا الجدة ولما يعلم الله . تنبيهات
للابل مذهب البصريين لا لا تخش لزوم قد مع الماضي للنبث ملطفا طامعة وقدرة والخطار واما للتبيين ولا تخش لزومها مع الرتبة

بما هو

بالرؤى وجه زيد قد علمه سكونية واللاتية والبيت بعده للربط بالصغير وجه زيد وقد علمه
سكونية واللاتية بعده للربط بهما وإقحام مثل هذا في التصارع اللغوي (قوله - والله عامر) - هو
الربط بالرؤى على الصغير لانه الكثير وإنما قدروا الربط بالصغير في تقييد بدوهم ليفهم ان الصغير
من البر (قوله وليس مستغرا فيه هو المتعلق) اسم ليس مستغرا بمحكيا والمجرر جملة من المتعلق
وفيها حال وصغيرة لقوله تعالى كما هو ظاهر (قوله - قد يحصى ما فيها صل) هو محيد بما اذا
لم يكن محتويا كالطرف والصغير وليس لاحارة ولا فلا يجوز حذفه حد الاكثرين فهم لم لا
لعمدته بصله بطريق التباينة من الفعل والفرار من لجماع تجويز التباينة والمختلف فلا يجوز
الدار زيد قائما تريد فيها قائما ولجاء ذلك البر في قوله - واذا ما منهم بغير - لجمه منهم
حالا معلولة للصغير اي واذا ما في الدنيا بغير منهم (قوله ونهضها) اي بدليله اي يصعب
الانسان ان لن يجمع - وهذا تقدير صيغوي وذكر القوله انه معلول ليعصب مدلول عليه
بالصعب لانسان كانه قيل بلى يصعبا قارئين على ان نسوي بينه اي ازيد من ذلك
وقيل للمعنى تقدر قارئين من بلب قائما علم الله قلوبهم موقع الفعل وزد بانه لا بد حيث
من مشاهدة الحال كما في قائما وقد سار التركيب وبانه لا يتوب منلف الفعل لا الفرو وهذا
قد جمع بالالف والواو وكذا يروى من البسيط (قوله واتقول) رده ابن المنجب بانه ليس
للوارد انقول حال الصيغة بل انشغل تفعلت مصدرة فهو مصدر لا حال (قوله وفيه نظر) اي
لان مجرد تقييد العامل بما يدل على المعنى لا ينفي العارفين بين الحال وذمها حتى تسمى هذه
الحال باللاحية وتكون زائدة على اعلم الحال ويلزم ايضا ان تكون الحال في مثل - سيدطوب
جهنم داخرين - مستتبلة وذلك بلل كما هو ظاهر

بالرؤى وجه زيد قد علمه سكونية واللاتية والبيت بعده للربط بالصغير وجه زيد وقد علمه
سكونية واللاتية بعده للربط بهما وإقحام مثل هذا في التصارع اللغوي (قوله - والله عامر) - هو
الربط بالرؤى على الصغير لانه الكثير وإنما قدروا الربط بالصغير في تقييد بدوهم ليفهم ان الصغير
من البر (قوله وليس مستغرا فيه هو المتعلق) اسم ليس مستغرا بمحكيا والمجرر جملة من المتعلق
وفيها حال وصغيرة لقوله تعالى كما هو ظاهر (قوله - قد يحصى ما فيها صل) هو محيد بما اذا
لم يكن محتويا كالطرف والصغير وليس لاحارة ولا فلا يجوز حذفه حد الاكثرين فهم لم لا
لعمدته بصله بطريق التباينة من الفعل والفرار من لجماع تجويز التباينة والمختلف فلا يجوز
الدار زيد قائما تريد فيها قائما ولجاء ذلك البر في قوله - واذا ما منهم بغير - لجمه منهم
حالا معلولة للصغير اي واذا ما في الدنيا بغير منهم (قوله ونهضها) اي بدليله اي يصعب
الانسان ان لن يجمع - وهذا تقدير صيغوي وذكر القوله انه معلول ليعصب مدلول عليه
بالصعب لانسان كانه قيل بلى يصعبا قارئين على ان نسوي بينه اي ازيد من ذلك
وقيل للمعنى تقدر قارئين من بلب قائما علم الله قلوبهم موقع الفعل وزد بانه لا بد حيث
من مشاهدة الحال كما في قائما وقد سار التركيب وبانه لا يتوب منلف الفعل لا الفرو وهذا
قد جمع بالالف والواو وكذا يروى من البسيط (قوله واتقول) رده ابن المنجب بانه ليس
للوارد انقول حال الصيغة بل انشغل تفعلت مصدرة فهو مصدر لا حال (قوله وفيه نظر) اي
لان مجرد تقييد العامل بما يدل على المعنى لا ينفي العارفين بين الحال وذمها حتى تسمى هذه
الحال باللاحية وتكون زائدة على اعلم الحال ويلزم ايضا ان تكون الحال في مثل - سيدطوب
جهنم داخرين - مستتبلة وذلك بلل كما هو ظاهر

خلفا لقوله والرضخري لما تعلم مثل هذه لاسمية في ذلك على ما يظهر جملة التصارع المتني المجاز في لاجه الثلاثة - الخامس
كما يقع الحال جملة يقع ايضا طرفا نحو وابث الهال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو - فخرج على قمه في ريشته - وصحافان
بستقرار مصنوف وجوبا واما - فلما رآه مستغرا منده - وليس مستغرا فيه هو المتعلق لانه كون خاص اذ معناه عدم التحرك وذلك طلاق
الوجود (والحال قد يحصى ما فيها صل) - ويص ما يحصى ذكره حظل) اي مع يعني انه قد يحصى عامل الحال جوازا لدليل حالي
نحو واحد القاصد سفر واجروا للغام من ج او غالي نحو - بلى قارئين - فان غلط فوجلا او ركيانا - اي تساق وجعت ونهضها
وصلوا - وجوبا قياسا في اربع صور نحو مري زيدا قائما ونحو زيد ايك طرفا وقد معنا - والتي فيها ازيد او نكس جدره نحو
تصدق بدوهم ضاعدا ولغو بدبدلر سافلا - وما ذكره لكونه نحو قائما وقد تعد الناس وانتميا مرة ونحيا اخرى اي التوجد واتقول -
وسمعا في غير ذلك نحو حيث لك اي ثبت لك المجر حيث او هناك حيثما - تنبب - قد تحصى الحال للربة وانكر ما يكون
ذلك اذا كان قولا انفي منه انقول نحو - واللاتية يدطوبون منهم من كل باب سلم بطبعك - اي قائلين ذلك - واذا يرمع ابراهيم التواد
من البيت واسماعيل وتبنا قنا ما - اي قائلين ذلك - غاتمسست - تضم الحال باعشار - لاول باعتبار انشغالها عن صلحها
ولزومها له الى التفتة وهو العالب واللاتية - والثاني باعتبار قصدها لذاتها ودمه الى القصود وهو العالب والولفتة وهي الجامدة
والوصوة - والثالث باعتبار الصبين والتوكيد الى البينة وهو العالب وتسمى الوكدة وهي التي يتطاد صناعها بدونها زود
تقدمت هذه لاقصم - والراعي باعتبار جريانها على سن هي له وغيره الى الحقيقة وهو العالب والسبية نحو مروت بالدار قائما ساكنها -
والخامس باعتبار الزملا الى مقارنه لاملها وهو العالب ومقدرة وهي المستبلة نحو مروت يرحل معه صغر صاندا في غدا اي مقدرا ذلك
ومنه - انطوا خالدين - لتدعطن السيد المرام في غدا الله آتئين صلبين رويكم وتقصرس - اي تلوين ذلك - قبل وانصبت وصل
لها في الفتى بجاء زيد اس رابكا وسماحا سكونية وفيه نظر والله اعلم

(المميز)

(قوله يقال له تمييز الز) أي يطلق عليه ذلك حجة عربية وإن كان المطلق على لاول من كل اثنين مجازاً لغة أما مرسل أو بالمخلف (قوله بمعنى من) وقع في شرح التمييز للشيخ الأثير أحرارهم بأنه ليس في التمييز طعنا من القول والفعل والجدوا ونحو ذلري خلف دارك فرسعا على رجلي حتى يراه تمييزاً من تلم الكلام متى من الجنسية قال وقد سببه إلى نصرة التكبري قتال التمييز يقدر بين من طريق طائفي وإجاب أن جعل بأنه ليس المراد من زمانه بمتناهة أن يكون مدة لا يخرج عنه القول من الفعل والفعل والجدوا والجدوا تمييز العدد وإنه المراد أن الاسم قد تم تيمينا للنسب كما يجاء بهن البيت لا أن هناك من عدة رجال بين العقدين هذه العبارة بمعنى من أي البانبة كما سيخرج به والبانبة هي التي يكون مجروران على اثنين بها ولهذا لا يجوز جر ميمر أحد صفيها لعدم مدقه على لأحد صف ولا جر التمييز في نحو طلب زيد نفاذا أن النسب ليس زيدا وكذا علما دارا وإية وعلى هذا فهذه التمييزات ليست بمعنى من البانبة فلا يكون مطلقا عليها فلا يكون متكاملا . هذا كلامه . وقد يتدفع بأن ذلك الحمل للخطأ بكفي ولو بصرف كما استرجع مما قوله على قول المصنف ... والألم هذا - لما سوى ذلك ... وهو غير ضروري لاثباته التي ذكرها وبما قال ابن هاني لما كان أصل التمييز النصب من تعلم الاسم أو هو للهم بحق لأصل والنصب من تعلم الكلام موص فيه لأهلهم للتمييز في الاستدلال وكان لأصل الحقيقة والجواز فإن منه وكان لاول بمعنى من طلب حكم لأصل وقيل الجواز طعنا بمعنى من مع أنها سمعت في أفراد من الثاني أفديك من رجل ونم الزم من رجل . هذا كلامه . على أن ذلك القول مبني على أن المراد من كون التمييز بمعنى من أنه على تعددها وقد سمعت فيه من ابن هاني لأنه أنه حيث يد اشكال مصوب وهو لزيم بناء التمييز لما أنه إذا جى به للبيان كما جى به من صار معصيا معنى الخوف الذي يعصي البناء . فالانصاف أن الحق ما رماه المصنف وأبو البقاء التكبري ويوضحها من أن التمييز على تعدد من فلا يلزم البناء ولا يرد ما قال الشيخ الأثير وذلك البس لما لما قبل ابن هاني أو لانه لا يلزم من تعددها صحة الصريح بها لها كما قالها في لاصافة التي على معنى العلم وكما قال الشيخ الأثير في أحرارهم على تعبير المصنف بالنصب في القول فيه من أنه كم من مقرر لا يظهر أصلا وكان في قول التكبري السابق التمييز يقدر بين من طريق المعنى روا إليه طيدير (قوله وبين مخرج لاسم لا التبرئة) يستد منه أن كسلة ميمر صفة لاسم وأن معنى من يؤخذ طعنا ويعلم أنه البيلان من كون لاسم ميمرا ويجوز أن يكون ميمر مجرورا صفة لن مخصصة لانه غير ميمنة أصا . تدبر . ثم إن اسم لا إنما خرج لكونه على معنى من الاستغرافية ونحو ذلها لكونه على من التي لانتهاه وهذا بالمر نصير المصنف يكون التمييز على معنى من أما لو لم يكن على تعدد من أو حلت مبارته عليه فخرج حيث اسم لا من هنا (قوله جملة) أي من حيث نصبها كما سياتي ثم هذا تقسيم ليهام الأثير للتمييز وأما أقسام التمييز الضالطة في الأسطلاح فيشير إليها قوله تمييز الجملة رفع أهلهما ما سمعت الخ وأما تمييز الفرد فانه رفع الفرد تمييز . وأما أن هذا التقسيم في الهم

(المميز)

يقال له تمييز وميز وتبين وتبين وتبين وتبين
وعسر يعني الاصطلاح (اسم يعني من
بين نكرة) فاسم جنس ويعني من يخرج
لأليس يعني من كالحال فانه يعني في
وتبين عسرع لاس لا التبرقة ونحو ذنبا
من قول - اسطر الله ذنبا لست محصيه -
ونكرة عسرع لنحو الحسن وجهه ثم ما
استكمل هذه التليد (يصب تمييزا بها
قد قسروا) من البهيمك واليهام التفر
التييز نوعان جلة ومزد دال على مقدار
تخصيص الجملة رفع ايهام نسبة ما تضمنته
من نسبة عامل فلا كان او ما جرى مجراه
من صر او وصف او اسم فعل الى
معموله من فاعل او مفعول نحو طلب
زيد نفسه واشتعل الرضى هيبا

والتمييز في مظهر معمول من الفعل ولاصل
 ثابت نفس زيد والمفعول غيب الراس
 ونحو غيب الراس غيبا . ونحو غيبنا
 الراس غيبا . والتمييز فيه معمول من
 المفعول ولاصل غيبنا غيبا . ونحو غيبنا
 غيبا زيد نفسا وزيد نفسا
 - وروان ذا امالة - وتلصّب التمييز في
 هذا النوع حد سديريه وللرب واللزني
 ومن واقعهم هو العامل الذي تضمنته
 الجملة لا نفس الجملة وهو الذي يصحبه
 كالم التلصّب في داخل البلب ونسب إليه
 في غير هذا الكتاب ذهب قوم الى ان
 التلصّب له نفس الجملة واختاره ابن
 صاور ونسبه للثقلين ويصح تعريجه
 كلامه ما على للذهنين فلا اعتراض لانه
 يصح ان يقال انه لم يعمل لانه رفع
 ايهام نسبته الى معموله وان لم يعمل
 لانه رفع ايهام ما تضمنته من النسبة وما
 تمييز المفعول فانه رفع ايهام ما دل عليه
 من مقدار مساحي او كيلي او وزني كغير
 ارضا وقبزا . وتوحيصا وتورا

(١) تفسير العنكبوت رحمه الله امالة
 بالتحقيق والفرع والخوف في سطر ١٦
 مغاير لما ورد في الفلاس من معنى هذه
 الكلمة بالبدل الا في مادة ا ل و ذهابا
 في مادة س ر ج فخرنا . وكذلك
 استعمال المعنى لفظا . فانها هـ لما
 قيل انه كان يميل من الشاة في الرواية
 الاولى ومن اصب التعمية في الرواية
 الثانية مغاير ايضا لما في الفامرس
 والصلوب وفلما بالراء والنسب المعينة
 او راعها بالعين الهائلة لان الفلام زيد
 الجمل كما في الفامرس فخرنا .

المظهر للتمييز هو المظهر . وذهب الشيخ ابن الجليل الى ان ذلك انما هو ظاهري والحقوقي
 انه لا يكون مفعولا قال الهمداني لان الصبغة في الحقيقة لا ايهام فيها اذ قلنا
 الطيب يزيد لم يعلم انما لا يعلم في الصبغة الذي يصب اليه الطيب في الحقيقة اذ يجعل
 ان يكون ذرا او طما او غيرها فالتمييز في الحقيقة انما هو لامر مقدر . وذكر بعضهم ان تمييز
 الصبغة الذي هو تمييز مفعول ثان لا بد من ايهام في الصبغة اما تمييز المفعول الحقيقي
 فلا يكون محمولا ابدا (قوله والتمييز في مظهر معمول من الفعل) الاولى اسقاط كلمة مثل لانها
 صكيلة نحو التي هي معاد حميرة (قوله مروان ذا امالة) هو مثل يعرب لئن يخبر
 يكونونه الشيخ قبل رحمه قال الشيخ لا غير في شرح التسهيل واصله ان رجلا كان يحسق
 لشعرى علة عيلة يسيل فانها هـ ولا طهي انه ذلك فقال مروان ذا امالة فلما فاعل يبرعان
 وامالة اي هـ (١) منصوب على التمييز وهو معمول من المفعول والتقدير مروان امالة هذه مروان
 يستعمل جبرا محضا وبجرا فيه معنى المجعوب ومنه ما حكاه الجوهري من كلامهم مروان ما
 صنعت كذا لي ما اسرع ما صنعت كذا وقد استعمل بهذا المعنى بعض الشعراء البلديين فقال
 مروان ما لك جيش الكفر واحربا حيث الديار مغاير التي سكنها

هذا كلامه . وقال غيره اصله ان رجلا كان له نسيجه عيلة وفانها يسيل من انها الهالبا
 قول له ما هذا فقال ذلكها فقال السائل مروان ذا امالة ومروان علة السنين اسم فعل
 مبني على التثنية وفعلة ذا لاشارة وامالة اي فرعا ومغنا تمييز معمول من المفعول (قوله
 في هذا) اي نوع تمييز الجملة (قوله فلا اعتراض لانه يصح الخ) يريد انه اعترض على
 النصف بان تمييز الصبغة للمعر فيه هو الجملة مجعبي كلام للنصف انها هي الناصبة مع
 ان الناصب انما هو مستند ما فعل او شبهه فلا يصح كلامه الا في تمييز المفعول . وخلاصة
 جواب الشارح ان لا يمتنع اخطا في عامل تمييز الجملة فذهب جماعة الى ان العامل نفس
 الجملة والمخرون الى انه مستند الذي تضمنته وقول النصف ... بما قد فسره . مستعمل
 لان يدرى على الذهب الاول ويشغل تمييز الجملة ايضا لانه يصح ان يقال ان التمييز لم
 العامل الذي هو الجملة كونه رفع ايهام نسبها وعلى هذا يكون اخبارها ما نسب ابن صاور
 للثقلين وان جرى في داخل البلب على خلافه . ومستعمل لان ينزل على للذهب الثقل
 ويشغل تمييز الجملة ايضا لانه يصح ان يقال ان التمييز لم العامل الذي تضمنته الجملة
 باخباره وان رفع ايهام نسبته الى معموله وعلى هذا يكون اخبار ما دل عليه داخل كلامه وما
 صرح به في غير هذا الكتاب ولهذا قدمه الشارح على اخصال اخر فعلى الاحتمالين صح
 كلام النصف صحيح فقول الشارح فلا اعتراض طرح على قوله وتلصّب التمييز وما بعده وفي
 الحقيقة على قوله ويصح تعريجه الخ وما قبله توطئة له وقوله لانه يصح طه لصيغة تعريجه
 على المذهب وقوله وانما يصح مطوف على ان يقال ولازل لصيغة لاخراج على للذهب
 الاول والثاني لصيغة لاخراج على للذهب الثاني وليس في الكلام عدم حقه ان يطلع ولا
 التمس قد بدى حق التدبر فانه لم يصل اليه المظهرين فاعلموا ما قالوا (قوله من مقدار الخ)
 هو على حقيق معنى اي مقدار مقدار المظهر ان المفعول المميز مقدار فلهذا نفس المقدار

والتعصب التمييز في جهة النوع مبرور بلا خلاف (وبعد
 ذي) القدرات الثلاث (ونحوها) ما اجتره العرب
 مجرما في الاعتقاد الى ميز جي لاوية اللزاد بها المتدار
 كذنب ملا وحسب صلا ونسي سندا وراقد خلا وما
 حمل على ذلك من نسر لنا مثلها ابل وغيرها خلا وما
 كان قوما للتمييز نسر خلافه وليل ساجا وجهت
 خزا (اجرة اذا) اصغها (اي) كمد حطه سدا)
 يشير ارض ونواشر وذئوب ملا وحسب صلا وهاشم
 حديد وبل ساج * تبيينه * لا اول النصب في نسر
 ذئوب ملا وحسب صلا اول من الجر لان النصب
 يدل على ان التكم اراد ان حده ما يلا الولاء المذكور
 من الجنس المذكور وما الجر فيحصل ان يكون مراده
 ذلك وان يصح مراده بيان ان حده الولاء الصالح
 لذلك * الثاني انما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه
 القدرات لان له بابا يذكوه فيه ولا تفرد تمييزها باحكام
 منها جواز الوجهين المذكورين * وتمييز العدد اما واجب
 النصب كسفرين دوما او واجب الجر بالاامانة
 كاتفي درهم * ومنها جواز الجر بين كما ساي * ومنها
 انه يميز تمييز العدد اذا وقت هذه القدرات تمييزا
 له نسر سفرين مدا برا وثلاثين وملا صلا واربعين
 سدا ارضا (والنصب) للتمييز (بعد ما اصيف) من
 هذه القدرات لغير التمييز (وجبا * ان كان) الصافي
 لا يصح اصابه من الصافي اليه (عل) * هل يقبل
 من احدهم (ملا لارض ذبا *) وما في السله قدر
 راحة سحابا اذا لا يصح ملا ذهب ولا قدر سحاب
 فلن يصح اغسله الصافي من الصافي اليه جاز نسب
 التمييز وجاز جرة بالاامانة بعد حذق الصافي اليه
 نسر هو اشجع السلس وجلا هو اشجع رجل * تبيينه *
 حمل ما ذكرته من وجوب نصب هذا التمييز هو
 اذا لم يرد حره بين ككما يذكوه بعد وقد اعلى ذلك
 اصلا بالسؤال (والعامل للقي اصعب) على التمييز
 ا باصلا * مصلا * له على غيره والعامل في العتي هو
 السبي ويطلب منه ان يصاب للفايلة عند حمل اصل ملا
 ا كانت اعلى سرا) واكر ملا اذا يصح ان يقال انت
 ملا مرلاك وكمر مالك اما ما ليس مللا في العتي وهو

وقد يظهر ترك العارة على ظاهرها فيحمل (قوله) ونصب التمييز في هذا النوع
 مبرور بلا خلاف) قيل لعمري يصار بين زيدا وقيل لحمله على اقل من وقد
 اطلال في بيانها المصريح (قوله كذئوب الخ) الذئوب ينقض الدال العصبية
 الدلو الملتصقة او القروية من لاجلها والجب بالعم المجرة او المصنعة منها او
 المنصبة لاربع تجمع عليها المجرة ذات العروتين والخفي وعلا السمن وعليه اللز
 المهور لاني - اشغل من ذات الفحين - والراويد من كبير يطل داخله بالعار
 (قوله جي لاوية) يعني ان مراد النصف بنصر القدرات الثلاث التي اشار
 لها بهي ذكر من كل منها مثالا لاوية وما حمل عليها ما انهم عطية او غيرية
 او فريضة للتمييز فتكون مندرجة تحت قول النصف نسر قول الفارج وهي
 لاوية الى قوله اجرة تبيين لقول النصف نسر وما ان لاوية وما الخي بها
 يجوز فيها كلها الجر لو لا قد اشار الى انه يتبع فيما انهم العطية والغريضة
 بلساطه من بين امثلة ما يجوز جرة المذكور بعد قول النصف اجرة اذا اصغها
 نعم كلام النصف بمجرده ربما يوحى ان الجر يجري في سائر افراد قوله نسر
 لكنه متدفع بان قوله الواء - والنصب بعد ما اصيف وجبا ... - يرفع ذلك لان
 لنا مثلها ابل وغيرها خلا من افراد ... ان كان مثل ملا لارض ذبا - فتن قال
 على قول الفارج وبعد ذي القدرات الثلاث للبيان من التكون البخار اليه
 لاجلها المذكورة فلانها بوضعا سواء كان مقدار ام لا وقال على قوله من
 نسر لنا مثلها ابل وغيرها خلا الظاهر ان حدين التاليين ما وجد به حقه النصب
 لاني فذكرهما كما ليس يظهر لعدم ثاني الجر فقد خرج من مذاق النصف
 والشرح فيحمل (قوله لان له بابا الخ) هو مسلم لا انه لا ينبغي له ان
 ياتي حيث يقول غير ذي العدد كما لا ينبغي (قوله ومنها) اي من لاجل
 التي انفرد بها تمييز هذه القدرات انه اي تمييز هذه القدرات يميز تمييز العدد
 اي يقع تمييزا لتعيين العدد قوله يميز صراع فله تمييز هذه القدرات وفعوله
 تمييز العدد والصير الجبرور واللام في قوله تمييزا له بعد للعدد (قوله بعد ما
 اصيف) اي ولو مبرور غير ماحوط فيها القانون لاصلاحي ليدخل نسر الكوز
 معقل ملا اذ هو في معنى مثلي لاطار فيندفع ما قال الدمايني تدبر لكن قال
 ابن حنبل طلت قدسيا ينبغي ان قوله بعد ما اصيف محمول على ما هو ام من
 لاصافة في اللط والتدبير ليدخل نسر ملل ملا ثم رايت انه متصن بفهم
 الشرط (قوله من هذه القدرات) لا اول اسقاط هذا الفيد ليم بيان الشرط
 بقوله فان صح اغسله الصافي من الصافي اليه نسر هذا اشجع الناس الخ
 (قوله فاطله) انما امر بامله للشارة الى انه غير حصن لجواز اخذ الوجوب
 اصايا بالنسبة للجر والاصافة لا ينافي الجر بين تدبير (قوله فهذا النوع يجب
 جرة بالاامانة) لانه لو نصب كل مفسر للمخير عنه الذي هو ذلك النص

والحسن

ما اقل التمييز بضمه وبلاجه ان يصح ان يجمع موضع اقل بين وصفتي الى جمع فاتم فماده نسر زيد اقل فغيره
 فاته يصح فيه ان يقالريد بعض القهاء فهذا النوع يجب جرة بالاامانة إلا ان يكون اصل التخصيص مصافا الى غيره

والبعض لا ينسبوا الكل (قوله فيصوب) أي لأن التمييز
 جعز في المعنى موصوف اسم التمييز فيصح أن يقع تمييزا
 له (قوله وأجر من لفظ) أي التي التمييز على معناها
 حكما يعبر به قوله بعده لأنها فيه معنى ولا يضاف ذلك
 المضاف لاني فيها بالجمع والزائدة لأنها كونها للبيان وهي
 للنصف يتبعه وقد استظهر الشافعي حاشا أي أنها للبيان
 فانهم (قوله غير ذي العدد) أي المصريح بخرج كم فانه
 يجوز تمييزا به (قوله فانها وإن كانا فاعلم مني)
 أي لا سعة إذ التي طمعت فأرسلت طمعت جارا وحذف
 التوكيد نظير طلب زيد نسا وأصل الراس شيئا وقد طمأن
 أصلها طابت نفس زيد وأصل طيب الراس فيكون أصل
 ذلك طمعت ليرسبك وطعم جوارك فلذا لم يصرح إلا
 بغير الفعل الذي قد يغنى. ولا يلزم جعز أن يكون فاعلا
 صاعدا لأنه فرق بين كون الشيء في معنى الشيء وبين
 كون الشيء الشيء. ويذهب ما ذكرنا بتقديم ما للصرح وما
 لبس النظرين (قوله ومن ذلك نم رجلا زيد) السواب
 أنه تمييز من الصير للتميز ليعبر بمراد لا نسبة صرح
 به الرضي والرازي (قوله لما فيه من لا لخل بالاصل)
 يعني من غير موجب يصحبه ولا يزد أن نكتب الفاعل غير
 ما كان يستقيم من جواز تمييز عامله فقد وقع لا لخل
 بالاصل لأن ذلك لموجب نياجه من الفاعل الذي يخدم
 عامله وجوبا. لا يقال هكذا التمييز لأنه وإن كان خلاصا
 لكنه في صورة الفعل المجازي تلحق عاملها طمعا فذلك
 موجب لا لخل بالاصل لأنه يقال فرق بين كون الشيء
 ثابتا من الشيء في جميع ما له ويكفي في مجز صوته
 بالقوة والنصف فلذا كان لا أول موجبا لذلك دون الثاني مع
 أنه ينعقد من لا يجاب أيضا أن الفرض من التمييز التمييز
 بعد لا لخل الأربع في النص وبهذا يخفى توجيهه مخدع
 سيويه فاعلم (قوله وما شكل نسا بالفروق تليق)
 قال الزجاج الرواية ما كتبه نسي فلا شاهد فيه (قوله

فيصوب نحو زيد احسن الناس رجلا) وبعد كل ما انصبت تمييزا. ميز
 لاكن يائي بكر) وهي الله تعالى منه (أبا) وما اكرمه أبا والله دره فارسا
 وحسبك به كفا وكلي بالله ملا. ويا جارنا ما أنت جارة. (وأجر من)
 لفظا كل تمييز صالح لاجلها (أن حقت) لأنها فيه معنى كما أن حقل
 طرف فيه معنى في ويصوب صالح لاجلها وكل تمييز فانه صالح لاجلها
 من (غير ذي العدد) (الفاعل) في (التي) المفعول من الفاعل في الأصناف
 (كلمت نسا تعد) إذ أصله لطمعت نفسك فهذان لا يصلحان لاجلها
 فلا يقال معدي مفعول من جدد ولا طلب زيد من نفس ومنه نحو أنت
 أعلى منزلا ويجوز فيما سولنا نحو معدي فجز من بر وشعر من أرض ونبات
 من صل وما أحسنه من رجل. تنبيهك. لأول كل ينبغي أن يستفي
 مع ما استشهد التمييز المفعول من المفعول نحو فرست لأرض شيئا. وشعرنا
 لأرض ميزنا. وما أحسن زيدا أديبا فانه يتبع فيه الجر بمن. واللفظ
 تأكيد الفاعل في التي يكونه مفعول من الفاعل في الصاعدا لا يخرج نحو له
 دره فارسا. وأبرحت جارا. فانها وإن كانا فاعلم مني إذ التي طمعت
 فارسا وطمعت جارا لا لأنها غير مضمين فيجوز دخول من عليها ومن
 ذلك نم رجلا زيد يميز فيه نم من رجل ومنه قوله. نعم البره من رجل
 تهايم. الثالث لما قيل أنه حقت أي أن ذلك جائز لا واجب. الرابع
 الخلف في معنى من هذه قيل للجمع وقال الشوليين يجوز أن يكون
 بعد اللادير وما أشبهها زائدة هند سيويه كما زيدت في نحو ما جافق
 من رجل قال لأن المجهول من مذلة النكسة ما مدا لاخض أنها
 لا تزد إلا في غير لا يجاب قال في لا تزدل وبدل لذلك يعني الزائدة
 السلف بالصوب على موصيها قال الحلي

لما ثبت إمامة بالركبان دارنة. يا حسنه من قوام ما ومصلها
 بصب متبا على صل قوام. الخامس إذا قلت معدي مفعول من الرجال
 لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب فاعلم لأن تمييز
 العدد شرطه لأفراد وأيضا فهو صرف. هـ. (وعامل التمييز قدم مفعولا)
 أي ولو فعل حصرنا وفاعلا لسيويه والفراه وأكر الصريين والكوبيين لأن
 الغالب في التمييز المصوب بفعل صرف كونه فاعلا في الأصل وقد حول
 لاسناد منه إلى غيره لعدد البائنة فلا يغير عما كان يستقيم من وجوب
 التمييز لما فيه من لا لخل بالاصل أما غير التصرف بالاجماع وأما قوله
 - ونارنا لم ير نارنا منها - مفعول زيل البديهة طيبة ونارنا مفعول نان
 - (والفعل ذو التصريف نورا سقا) هو سبي للمفعول ونورا حال من الصير

المعتر فيه الثالث من الفاعل أي مبي. عامل التمييز الذي هو فعل صرف مفعول بالتيقز نورا في قليل من ذلك قوله. انسا قلب
 بيل إلى وداع النور ينادي جارا. وقوله. وما كان نسا بالفروق قلب. وقوله. صيت حربي في إيمانتي. لا لا. ورا موييت
 وشيا راسي احتل. ولجام الكساحي والازني والبر والجرمي التماس عليه مخصص بما ذكر وقيل على غيره من الفصائل الصربية بفعل
 مصروف وواقعهم العلم في غير هذا الكلف. تنبيهك. لأول ما استدل به النظم على الجواز قوله. ردت بمثل السيد نهد مخلص
 كبش إذا طغاه ماء تجلبا. وقوله. إذا ليرة مينا قر بالعيش شرابا. ولم يس بالاحصا كل منما. وهو سهو منه لأن طغاه والبر

لأن طاعة الوالد مرفوعة (الخ) لا يجرم أنه يرد عليه أنها مبتدعة أن نقول
 التحويل وقد تنفي إحداهما اسم بعد إذا من تقدير ضل فل فهو لأن كلام التحويل
 مبرر في عدم قبضته وطعن أن لاحمال يحجر في العائد فإن المصنف السهو
 من هذا ولا يفتنهم من سهو إلى سهو (قوله أن الحال قد جرت مني
 الخ) أي من غير مرض حسر لما صد جرت مني الكلام عليه قدر مفترق
 بينه وبين الحال تدبر (قوله مبين للذوات) كأنه اندرج حاله في رأي ابن
 المحجب الذي أرتكبه سابقا من أن التمييز دائما مبين للذوات ويحصل أنه
 حذف الأول وطرحها أي والنسب بقرينة ما تقدم له من التفسير ويحصل
 أنه أراد بكونه مبينا للذوات لأن عدم كونه مبينا للهيئات لازم بقرينة
 القاطنة ضاملا *

(حروف الجر)

قد يطلق الكوفيين عليها أيضا حروف الصفات وحروف لامعة ووجه لأول
أنها تسمى كما تسمى حروف النصب والفتح حروف الجر أو أنها تسمى
معاني الأفعال إلى لاسمه ووجه الثاني أنها تحدث في متفرقات صفة من
بعض ونحوه وكان في هذا رمزاً إلى عدم استقلال معانيها ووجه الثالث أنها
تتبع أي تنسب معاني الأفعال إلى لاسمه أو أن لامعة لامطلاحية تقتدر
بعضها ومن هنا يظهر أصالة جر الحرف على جر لامعة فلذا قدم هذا الباب
على باب لامعة (قوله عمرو) يندري أن الجري على مثل هذا الكلام مستوف
يدل عليه ما بعده والمذكور يدل على من يحمل بناء على ما هو الحق من
جواز حذف اللجل منه وقد خرج عليه ابن مالك قوله تعالى ولا تقولوا لما
نصف السهم الكذب أي تصد بالكذب بدل من العير المحنوف فيندفع
الاشكال المهور من غير احتياج إلى تحيل الطلب قبل الأخبار وأرتكهم في
أصواب الخبر حجت الباردة فافهم (قوله كلها مشتركة الخ) تأكيد
والجملته لصفاء عمرو (قوله وقد تعدد للكلم الخ) إحدار عن اسقاط الحروف
الستة من بين سائر حروف الجر التي تعرض لتفصيل معانيها وحاصله أنه
أنما لم يصل معاني خلا وحلها وهذا كما فصل معاني من غيرها استغناء بها
تقدم في باب الاستثناء وإنما لم يصل معاني في أصل وهي استعاراً بذلك بأن
الجر ما غريب ليس كالجر بما ضل (قوله ما استثنائية) لوحق الاستثنائية
بما مره (قوله أن المسترعية وصلها) أنها جر بذلك دون المصدر وإنما لا هو
حاصل لأن حقيقة نظامها على ما يؤول إليه الحال ليس إلى زواله كان الجر

ويعرضون بحسب ما يذكرون والاسباب العجيبة
الطبيعية والإنسانية لاجمعها الى منع التقدم في نمو
كلى يزيد رجلا لا كلى وان كان غدا عصفرا لا انادي
مضى غير المصروف ذو فعل العجب لان سنده ما اكاد
رجلا - خالسته - بفتح الحال والعين في خمسة امور
ويحذفان في ستة امور - فاما امور الاكاذب فانها اسمان
تكرران في صفات صوبيهان وافضل الايام - واما امور
الاهراق - فالاول ان الحلال تبيح - وجلة وطرفا ويمجدوا
كسما - والعين لا يكون لها اسما - الثاني ان الحلال
يتوقف على الكلام طعيا كما عرفت في اول باب الحلال
لذلك العنصر - الثالث ان الحلال يمتلئ للفت

والتي هي بين الثروات ، الراسخ ان الحال تصد كما
عرفت بظلي التميز ، الفاس ان الحال تعقد على
مالمها اذا كان فلا مصرا او مصفا فيها ولا يميز
الذكي في التميز على الصحيح ، العاقد ان حق الحال
لا يطاق وحق التميز الجسد وقد يصاحبه ثنائي
الحال جامدة كذا ملك كذا وباني التميز مضافا
لله ذوقا وما رند م . السابح الحال تاني مركبة لمالمها
بسطي التميز فاما قوله تعالى ، ان عدة الشهر حد
الله اثنا عشر شهرا ، فبها مركبة لا فهم من ان عدة
الشهر واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فبهي
واما الآية الجرد وقوله نعم الله نعم الرجل زيد فمجردة
واما قوله

تَزِيدُ مِلَّ زَادَ اَيْلَكَ فَيُنَا فَنَعِمُ الرَّادُ زَادَ اَيْلَكَ زَادَا
فَالصَّحِيحُ اَنْ زَادَا مَعُولُ التَّزِيدُ اَمَّا مَعُولُ مَطْلُوعٍ اَنْ اَرِيدَ
بِهِ التَّزِيدُ اَوْ مَعُولُ بِهِ اَنْ اَرِيدَ بِهِ الشَّيْءُ الَّذِي تَزِيدُ
بِهِ مِنْ اَفْعَالِ الْبَرِّ وَطَيِّبِهَا فَعَدَلَ نَعْتٌ لَهُ تَقْدِمُ خَصَارُ
حَالًا وَاَمَّا قَوْلُهُ

نعم الفتاة خاتمة هند لو بذلت
رد التحية نطقاً أو بإيماء
فتاة حال موكدة والله اعلم •

• (حروف الجر) •

وهي عشرون حرفاً (كك حروف الجر وهي من)

و(الي) و(حي) و(خلا) و(حلبا) و(عنا) و(في) و(عن) و(اعلى) و(مذا) و(منذ) و(وب) و(الام) و(وكي)
 و(واو) و(تا) و(الف) و(يا) و(لحق) و(كها) مشتركة على لاسم على الضمير لا في وقد تقدم اللفظ على خلا وحانا وهذا في الاستعمال ونقل
 ذكر كي و(لي) و(لحق) في حرف الفاء المجرى من اما كي فغير ثلاثة اشياء الاول ما للاستعمال المتضمن بها عن علت النسخ
 بكمه بمعنى لم، والثاني ما للصيغة مع صلها كالمرة - يراد القى كما هو ونفع - اي الضر والنفع قاله الاخفش وقبل ما كافة ، الثالث
 الصيغة وصلها نحو جئت ، اكرم ربعا اذا قدمت ان بعدها فاي والنقل في تاويل صدور مجرور بها وبذل على ان تصير بينهما

ظهورها في المروزة كقولهم

قالت أكل الناس أصبحت مانجا لسانك صكيا لن تمر وتضدما
ولاولن لن تكدر كي مسدرة تغدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها
صها نسو ه لكذا لتلواها وما لعل فالجر بها لفته عتيل فاجدة لاول
ومسلوته حفيفة لاخر وكسوته ومنه قوله

لعل الله تفكلم ملنا بفتح انك شريم

وقوله - لعل اي الفلار منك قريب - واسا متي فالجر بها لفته
هذيل وهي بمعنى من لا جدانية سمع من كلامهم لفرجها متي كعب
اي من كعبه وقوله

غرين بيله البصر ثم توفت متي لجر خمر لمسسن تبيج
واما لا ريمت صفر الباقية فساقى الكلام عليها ه تبينهان ه لاول
انما بدا بن لآخر اقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم

يبدل عليه غيرها من عندك ه الثاني مد بعضهم من حروف
الجر ما التبيه وحده لاستعمال اذا جلست مرعا من حرف الجر في
الضم . قال في التسهيل وليس الجر في الضمير بالعوض خلافا
للخفص وتن واقعه ونذهب الزجاء والرامي الى ان ايمى في التسم
حرف جر وهذا في ذلك . وعد بعضهم منها ايم مفتحة في التسم نسو
م الله وجملة في التسهيل بيته ايمى قال وليست بدلا من الواو
ولا اصلها من خلافا لن رسم ذلك وذكر الفراء ان لات قد تهر
الزمان وقوي ه ولات حين مناس ه وزم لافضن ان بله حرف
جر بمعنى من والعصم انها اسم ونذهب سيبويه الى ان الواو حرف
جر اذا ولها معير حصل نسو لولاي ولولان ولولاء فالصائر مجرورة
بها حد سيبويه وزم لافضن انها في ميم رفع بالاجنداء ورجع
معير الجر ميم حيز الرفع ولا صل للوا فيها كما لا تعمل لولا في
الطاهر وزم للبدن ان هذا التركيب فاسد لم يزد من لسان العرب
وهو مجعوج بحيث ذلك منهم كقوله

اتلمس فينا من اراقى دملنا ولولاك لم يرس لاحابا حس
وقوله

وكم مبلن لولاي ملعت كما حوى باجرانه من فته النيق منوى

(بالطاهر احسن مد) و(مد رضى ه والكاب والواو ووب واقفا)

وكي واصل ومتي وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما صدأ ذلك
فغير الطاهر والقصر على ما ساقى بيانه ه وانصن بهذ ومنذ وثا
واما قولهم ما واجه منذ ان الله خلقه فتدبر منذ زمن ان الله خلقه
اي منذ زمن خلق الله اياه ه تسميه ه ويفر في مجرورها
مع كونه وقا لن يكون مينا لا مبهما ملما او حاسرا لا مستقبلا

تقول ما واجه مد ييم الجمعية او مد يرحا ولا تقول مد ييم ولا اواه مد مد وكذا في مد ه . او (و) انصن (يرب ه منكرا) نسو وب
رجل ولا يجوز رب الرجل (واقفا لله ووب) صاندا للكتبه او ليله للتكلم نسو ه وقلة لا كيدن امتناكم ه وتوب الكعبة وتربي لافضن
ونذر تالوص وتحياتك (وما روى من غير ربه نبي) وقوله - وربه طبا انكثت من عليه - (نور) اي قليل ه تبنيه ه يلان هذا المعبر

بظهر حقيقة فيه وكذا يقال في قوله بعده ان للصدرية وصلها
فانهم (قوله ولاولن ان تغدر كي مسدرة) اي في قولنا سابها
خرست كي انكم زيدا (قوله فالجر بها لفته عتيل الخ) هي
حيث بدلت الحرف الواحد في مدم التعلق بفتح فها بعدها مبتدا
وما بعده خبر على حد يمسك دهر كما سيبويه عليه الفارح في
خاتمة هذا الباب (قوله اذا جلست) اي كل واحدة منهما ولاظهر
جسدا (قوله وليس الجر في الضمير بالعوض) اي ليس الجر
في مسائل ترمض حرف من حرف كما في ترمض الهاء والهمزة
من حرف الجر بالعوض اي بالرفع المعوض بل الجر بالضمير
وان كان لا يلفظ به خلافا للافضن وتن واقعه وهذا طاهر مجازة
التسهيل هنا (قوله وليست بدلا من الواو) زعم بعضهم فقال
انها بدل من ولو والله كلامه ورد بانه لو كانت بدلا منها لقلت
كاناه ولان لا بدال الله من الواو نظائر في غير التسم ملرقة وهذا
وليس لا بدال الله من الواو لا ميم هاذو فم على خلاف فيه
(قوله ولا اصلها من) زعم الزخرفي فانه قال انها من
المصصلة في من ربي ورد بانها لو كانت ايلحا لاصصلت في
التص مع ما اصصلت منه في التصل على ظاهره وهو الواو
(قوله منذ مد رضى الخ) للزعمى في هذا لافضن ما وجه
بعضهم من انه في لا ييس بان الطاهر المبر في الدلالة على
الوقت المتضمن به وفي الثالث بانه لجر حده بنفسه من الى
حيث لم يجر غير لآخر والغص به وفي الرابع بالمر من اجماع
كافين في كل وصل الباقي وفي الخامس بالاعمار بانسلط رتبة
عن اصله الذي هو الباء الغير المختصة وفي السادس بلفصله
بالتكر الذي لا يكون لا طامرا وفي السابع بما تقدم في الخامس
وفي الباقي بفرانته لجر به فاصلي الطاهر كونه لاصل (قوله
وثا) مله ما يطعم به منه ان اصل طرفا ككم ومتي على ما
صرح به ابن مسعود (قوله خلق الله اياه) ايها الى ان في
العال متخوعة لا تكسرة (قوله في مجرورها) اما في ما ملها فان
يكون خلا ملما وان يكون اما متيا او خلا متلا ولا تحسوت
مد ييم الحيس (قوله ملما او حاسرا لا مستقبلا) بقي حصرا لا
فعر صر مرادا به معين (قوله ووب منكرا) اي في الكثير بدليل
قوله - وما روى الخ - تدبر نم وجه هذا لافضن ان تكن
الدلالة بها على القلة والكثرة فان المعرفة توخذ ظنها او كثرتها منها

(قوله وقد عذد دعول الخ) هو تبين لصحة لاحمال الثاني فان الواقع يساعد
حيث كان هذيك الكفى على الصغيرين المذكورين (قوله فيعلم في التسهيل
اقل الخ) لا يخفى ان هذا الكلام في ما مرجه الصالح ومن ثمة وجه الشيخ
لاثير بما تكله البرادي من ان الذي في الواقع اما انه اكر لو سار (قوله
بص وين الخ) لا مرها للبلطة والو بمعنى او فهو قريب في المعنى من
قولهم تزدج هذا او اخذها ومن هنا فسر الفارح بقوله اي ثاني من الخ لم تلم
التفسير قوله اقصر المصنف منها على خمسة لا انه مجرد قوله اي ثاني من
لعان وجعلها عشرة فكانه قال اي تبني من امان خمسة حسبما اقصر عليها
هذا وهذا ظاهر وان غلط فيه بصي الناطرين والمال (قوله وجعلها عشرة) هذا
قول الجمهور ولا قد ذهب البذر وابن السراج والسبلي الى ان جعلها لا اجداد
واسار اللعاني واجهة اليه ويحدث فكان لا يولي للصنف تعديده لا ان يكون
قصد بذلك الرد على من ذكر على معنى ان لا اجداد ليس له شرف على غيره
من معاني من فعلا من ان يكون ساقيا يرجع اليه (قوله وجعلها ان يصح ان
يخلفها بصي) البصية الحيرة هنا بصية لجزاة لا افراد ثم وقع في كلام جماعة
منهم المطلق البصية في علم الافراد والجويزات ويحدث قد يجمع فيها التبعيض
والبيان فلفظه (قوله وجعلها ان يصح ان يخلفها اسم موصول الخ) هي علامة
ساردة وليست منعكسة على ما هو لا مامل في العلامات فلا يصح من البصية
في اسار من ذهب مع اضافته ذلك وما تعريتها والفرق بينها وبين البصية
بالمعنى لاشهر ففي كلام الرحي فانه قال وتعريف من البصية ان يكون قبلها
او بعدها مبهم يصلح ان يكون الجمهور بمن تفسيره له ويقع ذلك الجمهور على
ذلك الميم كما يقال مثلا للرئيس انه الاخوان والصغرون انها الدوام والصغير
في قولك مز من قاتل انه القاتل يخلف من البصية فان الجمهور بها لا
يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك الصغير بصي الجمهور واسم الكل
لا يطلق على البصن فلذا نلت مغرور من الدوام فان اشترت بالدوام الى
معينة اكثر من مغرور فمن تبعية لان المغرور بعضها وان قصدت بالدوام
جنس الدوام فهي يابسة لصحة المطلق الجمهور على المغرور (قوله اجداد
العائبة) فاية الشيخ ما به ينهي وهو حد ذلك الشيء ثم المثلث على عنصر
جزء الشيء لميادته ذلك المصنف ثم المثلث في المسافة جعلها تسعة لكل
باسم جرته كذا اشهر اليه في تحقيق كلام الطوسي ولم يذكر الفارح ان هذه
علامة كما ذكر للتي قبلها ، وقال الرحي تعرف من لا اجدانية بان ينحس في
عائبتها الى او ما يفيد فائدتها خبر قولك امض بالله من الشيطان الرجيم لان
معنى امض بالله القبيح اليه (قوله اجداد العائبة في لا اكنة) نص سيوريه
على انها تكون للجداد في غير زمان ومكان ومطله بقوله انه من سليمان •

الجمهور بها لا اجداد والعائبة كبير والتفسير جدير بهذه طائفة
للشي فقال ربه رجلا وره امرأة قال الفارح
ربه فيه دعوت الى ما يورث الجهد دائما فلجأوا
وقد سبق انفسه طيه في مظهر بلب العامل (كذا كما
وهو اتي) اي لندرجت الكفى صير البصية تليلا
كقوله - ولم لجمال كما او اقربا - وقوله
ولا ترى بلاء ولا حلا ولا كره ولا كهن ولا حلا ولا
وهذا منخص بالضرورة • تبصية • قوله وتصور يحصل
فلائت لوجه • لا اولى ان يكون اشارة الى بنية مما
البصية للصلة كما في قوله كره ولا كهن • الثاني ان
يكون اشارة الى بنية الصغار مطلقا وقد عذد دعول
الكفى على صير التكم والمطلب كقوله
- واذا الحرب عودت لم تكن كي - وكقول الحسن انا
كل وانث كي واما دخولا على صير الزرع نحو ما
اما كمو ما انا كانت وما انت كانا وعلى صير الصب
نحو ما انا كايك وما انت كايي فيعلم في التسهيل
اقل من دخولا على صير البصية المصل قال البرادي
وفيه نظر بل ان لم يكن اكثر فهو مسلو • والثالث
ان يكون اشارة الى بنية ما يصح بالظاهر اي ان بنية
ما ينخص بالظاهر محوله على البصية قليل كقوله
فلا والله لا يلقى انفس في حالك يا ابن ابي زياد
وقوله

انت حالك تصعد كل شيء ترجى منك انها لا تبص
اد • وهذا غرور في ذكر معاني هذه المعروف (بصي
وبين واجدي في لا اكنة • بصي) اي ثاني من لعان
وجعلها عشرة اقصر منها ما على خمسة لا يولى • لا اولى
التبعيض نحو • حتى تقفوا مما تحسون • وجعلها ان
يصح ان يخلفها بصي ولهذا فري بصي ما تبصون •
الثاني بيان الجنس نحو • ما جئنا الرجس من الاخوان •
وجعلها ان يصح ان يخلفها اسم موصول • الثالث
اجداد العائبة في لا اكنة بالكتابي نحو • من السعيد
الحرام الى السعد الاقصى • (وقد تاتي لده) العائبة
في (لا اكنة) ايضا خلافا لاكثر الصغرين نحو • لسعيد
اسس على القوي من اول يوم • وقوله

- تبصير من ازمان يمح حليمه الى اليوم قد جرين كل العجائب • - الرابع التبصير على الصغر او تاكيد التبصير طيه
وجي الراجعة لها عرطان ان يستبها فني او شبهه فني وهو النهي والاستغفار وان يكون مجرورا نكرة والى ذلك لاشارة بقوله

(ارزبد في نفي وشبهه فيسره نكرة) ولا تكون هذه النكرة إلا بعدا (كما لباغ من سفر) او فاعلا نحو لا يتم من احد او مقولا به نحو هـ هل ترى من مظهره والتي لتخصيص العموم التي هي مع نكرة لا تفحص باللفظ والتي لتأكيد هـ التي مع نكرة تفحص به كالحمد وقيل . ونحسب الكوفيون الى عدم اشتراط اللفظ وشبهه وجعلها زائدة في نحو قولهم قد كان من سفر . ونحسب لا تخش الى عدم اشتراط الفرضين ما فاجاز زائدتها في لا يجهل جازة لعرفته وجعل من ذلك قوله تعالى « يغفر لكم من ذنوبكم » . الخامس ان تكون بمعنى بدل نحو « اوصيت بالخبرة الدنيا من الآخرة » وقوله الخلفاء الخامس من التفسير طائفة فلما يكتب الاخير اوتوا السادس الطريفية نحو « فلما خلقوا من الارض » اذا نودي للسلالة من يوم الجمعة . السابع الطبل نحو «

والطاهر من اللصق انه لم يصر له وقيل يمكن ان يكون اجداء الفاعلة للمكان هو لاصل وما سواه راجع اليه بالجاز وكافه جعل لا تخش اماكن بالغاويل للازمة لاماكن لها لا اذ يقال من فلان الى فلان لا ولها مكانا بينهما مسافة وقيل اريد بالمكان ما ليس بزمان فيقول ما ليس واحدا منهما (قوله ارزبد في نفي الخ) ليس المراد من بانه زبد للشائب انه مفسر على السماع ولا لما افى بصل صنع غير مسموع - وهو ما لباغ من سفر - (قوله ولا تكون هذه النكرة إلا بعدا الخ) هذا العرف وهو اجداء النكرة او فاعليها او مفعوليها زادة صاحب اللفظ قال وقد احله اكرم فيلزم زائدتها في الخبر والتعريف والمحال وزاد غيره ولها وهو ان يقصد من النكرة العموم ليجز ما زيد من قائم وما هذا من رجل ومن احق به ابن ابي الريح . واعلم انه بعد تحقق هذه الشروط فالمراد من الزيادة ان قيل الزائد يصل الى ما بعده بكونه لا انه لا يفيد معنى اصلا فلا تالي بين قول الفارح زائدة وقوله التخصيص على العموم او تأكيد التخصيص عليه (قوله ونحسب الكوفيون الى عدم اشتراط النفي او شبهه) معصي كلام السعد ان يحرم يوافق في تمييز كالمجربة اذا فصل بينهما وبين ميمها فصل معد ويجب لآتيان بمن لئلا يلبس المعين بفعل ذلك الفعل نحو قوله تعالى « كم تركوا من جنات » « وكما اطلقا من قرينة » (قوله وجازا زائدة الخ) اسناد الجمل لهم للتخصيص على نفيه من يحرم فانها هذه للتخصيص او للتعيين (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى « يغفر لكم من ذنوبكم » الخ) اني ويضوه يجعلها للتخصيص ولا يتناهى به انه الله يغفر الذنوب جميعا اما ان غوطب يلخص لاجل غير من غوطب بالآخرى فطاهر اما ان كل منه فلان لا ياتي لا في معنى الوجبة المجزية والباينة في معنى الوجبة الكلية ولا تنافس بين موجهين (قوله ولا يجوز حتى تصلها) ارد عليه انه

خطايهم اغفروا وقوله - يعني حياته ويعني من مهابه - . الثامن موافقة من نحو هـ يا ويلنا قد حكتا في مطلق من هذا . التاسع موافقة الله نحو « ينظرون من طرف خفي » العاشر موافقة على نحو هـ ونصرناه من القوم الذين كذبوا » (لأنها حتى ولا في) اي تكون هذه الظائفة لاتهاء الفاعلة في الزمان والمكان والى انك في ذلك من حتى لامت تقول سررت البارحة الى نصها ولا يجوز حتى تصلها لان مجرور حتى بان ان يكون « اخرها او مصلا بالآخر نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحوه سلام في حتى مطلع النجوم » . والسادس اللام للاتهاء قبل نحو كل يحسري لاجل معصي . وسابع الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية احكام حتى في بلب اعراب الفعل « اما الى ملها فثانية معان . الاول لاتهاء الفاعلة مطلقا كما تقدم . الثاني للخاصة نحو « ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم » . الثالث النبيين وهي المبينة لفاعلية مجرور ما بعد ما يليد حبا او نفعا من عمل تعصب او اسم تفصيل نحو هـ رب السجين احب الي » . الرابع موافقة اللام نحو « ولا امر اليك » وقيل لاتهاء الفاعلة في منه اليك . الخامس موافقة في نحو هـ لتجسروكم الى يوم القيمة » ونحوه - فلا تنزكي بالوحيد كائني الى الناس مطلي به الفاعل اجرب - . السادس موافقة من كونه - تغول وقد عانيت بالكور ففعلها ايسقي ولا يبري الى ابن احمر - . السابع موافقة عند كونه - ام لا سبيل الى الصواب وذكره انتهى الى من الرجح في السلسل - . الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك العراء معدلا بقراءة بعضهم « افقده من السلس تهرى اليهم » بفتح الواو وخروجت على تعميم تهرى معنى تامل - تسبه - ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى حتى نحو قولنا العروان من اوله الى « اخره ونحو قوله - الله الصبيحة كي مويوب رحله والراد حتى نعلم العدا - ار على عدم دخوله نحو هـ ثم اتوا الصيام الى الليل » ونحو قوله - سفي الحيا الارض حتى امك عرفت لهم فلا زال منها الحجر مسجدنا - عمل بها ولا فاصح في حتى الدخول وي الى عدمه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة . وزعم الشيخ هجاب الدين العراقي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلف مشهور واما للاتصال في حتى المأخوذة لا الخاصة والفرق ان المأخوذة بمنزلة الواو « هـ » (ومن ياك فيهما ن بدلا) اي تاتي من والياء بمعنى بدل احسا من قد سبق بيان ذلك

يصح موت حتى ادخلها ولا يصح بلل فليست الى امكن من حتى . واجب بانته يشتر
ان ما افترقت به الى اكثر ما افترقت به حتى . ولا يخطئ طلبك انه لا ينفع في ابطال ما
ذكره من نفس الطهارة فان رحمه اتمك جعله الطهارة الى ما لا تجوز حتى مع انه كذلك تجر
حتى ما لا تجوز الى ولا تفتت لامتنية التخصيص للمشاركة والزائدة الى لو كان كل ما تجوز حتى
تجوز الى ثم تزيد الى مع ان ذلك للفتح لا دليل عليه بوجه . نعم يجب بان المراد ان الى
تجر الغاية وهي نصف او ماخر او قريب منه واسما حتى فلا تجر الغاية الى وهي ماخر او
قريب منه ومثال السائل لا يخرج من واحد منهما وما يجز الغاية في الثلاثة انواع امكن
ما يجزها في اثنين فقط يجر لما قلنا قول الفارح في ذلك لكن للخسم ان يقول نطلب الدليل
ما لا يجر الى الاخر لو ما اتصل به امكن في اشد اربطها بالاطهارة من حيث هو انتهاء
بخطى ما قد يجر النصف والاطهارة لما ذكرنا ايضا قال في الزام كريمة ماخر جزء
او ملحقا ماخر جزء خلافا لزام ذلك وبين في رحمه ان الزام التخصيصي ورد عليه بقول
الفتاوى حيث قلت فما زلت حتى صفها راجيا فصدت بقولها

اذ التعديل فما زلت راجيا لها اليلت حتى صفها (قوله التصديت) اي الصحة فلا يرد انها
في بقية المعاني للعديت ايضا الى ان السالمى قال لم يذكرها احد من المتقدمين فيما اعلم
(قوله ان هذه الامم لغير الصليكة) اي لا للصليكة حقيقة كون مدعولها ليس مما يملك
ولذا كانت له في وجهت لزيد دينارا على ما سباني (قوله واما لقوية مامل) شرط له ان
يكون المامل لا يصنع لاكثر من واحد وان يكون المصلول مغرولا به (قوله يا الله والعصب)
جز فيه فتح الامم وكسرها على ان مدعولها مستغلت مجازا او مستغلت من اجاء والمستغلت

فيها واما البره قسائي ان الامم عليها قريبا ان
خام الله تعالى والامم للملك ويحكمه وفيه
تعدية ايضا وتطليل في (وزيد) اي تاتي
الامم لاجزاء لاجل جملتها احد ومغرون
معنى الاول انتهاء الغاية وقد مر . الثاني
الملك نحو المال لزيد . الثالث حبة الملك
نحو الجمل للذابة ويخرج عنها بلل لاستحقاق
ايضا لكنه غاير بينهما في التسهيل وجعلها
في عروحه الراجعة بين معنى ذلك نحو
المصد له . وويل للملكنين . وقد يجر
من الثالث بلل لاختصاص . الرابع
العديتة ومثل له في شرح الكافية بقوله
تعالى . فبني من ذلك راي . لكنه
في شرح التسهيل ان هذه الامم لغير
الصليكة قال في المعني ولا يرد حتى ان
يعتدل للتصديت بها احزاب زيدا لمعرو وما
احد ليكر . الخامس الطيل نحو لفتحكم
بين الناس . وقوله . واي لتعروني للذكرات
حذو . السادس الزائدة وهي اما لجر

مختوف

التوكيد كقوله . وملك ما بين العراق وثرب ملكا اجار اسلم ومساعد . واما لقوية مامل صعب بالتأخير
او بكونه قوما في غير نحو . الدين لم ارفع يدي عن . ان كتم للرويا تعبرون . ونحو . صدقا لما معهم . وقال لما يريد . هذا
ما ذكره السالمى في هذا الكتاب . السابع الصليكة نحو وجهت لزيد دينارا . الناس شبه الصليكة نحو جعلكم من انفسكم ازواج .
الثامن النسب نحو لزيد اب ولعمرو عم . العائز الغم والعصيب معا كقوله . لله يتي على لايلم ذو حيد . ونحو . لله لا يضر لاجل .
وتخص بلسم الله تعالى . المحايض عن العصيب البعد عن الغم وتصل في النداء كقولهم يا لله والعصيب اذا تعصوا من كثرتها بقوله
يا لك من ليل كل نعيمه . بكل معار العزل شدت ببذيل . وفي غير كقولهم لله ثرة فاربا لله انت وقوله . ذهاب وشيب وانظار
ودرو . طله هذا الدهر كيف تردنا . الثاني عشر الصبورة نحو فاعطيه مال فروعن ليكون لهم مديا وحرما . وتسمى لام العافية ولازم
ذلك . الثالث عشر التبليغ وهي الجزاء لاسم السامع تصرفات له كذا جعله الفارح . مثلا للام العديتة . الرابع عشر التخصيص على ما
سقى في الى . الخامس عشر موافقة على في الاستطاعة المتعدي نحو ويصرون للاذنان . وقوله . منصرفا للدين والغم . والجازي
نحو وان اسلمت لها . واسرلي لهم الولاء . وانكوه العلى . السادس عشر موافقة بعد نحو . اتم الصلاة لدلوك الشمس . السابع
عشر موافقة بعد نحو كبتك لخص خلون وجعل منه ابن حتى قرأة الجحدري . بل كذا بلحق لما جاءهم . بكر الام وتخصيف الهم
الاس عشر موافقة في نحو . وضع المازين القسط ليم الثامنة . لا يعلينا لوتها الى هو . وقوله حتى ليل . التاسع عشر موافقة
من كقوله . لما الصل في الدنيا واسلك رام . وتخص لكم يوم العيامة اصل . . اتمم عشرين موافقة من نحو . فالت احرام لزام
ريا حولا املاوبا . وقوله . كبرائر المحنة على لوجهها . حسنا ونصا انه لندم . . المحايض والمغرون موافقة مع صغولها . فلما
نفرنا كافي ومالك الطول اجتماع لم ثبت ليلته ما . (والطرية لتبين يا . وفي

مختلف في يوم ولا ظهر القلبي (قوله وقد يبينان السببا) قيل آياته وقد
يخصي ان السببية في الباء وفي قليلة وهو مسلم في واما الباء فالسببية فيها
مضى كثير غير لا يوصف بالظلم . واطم ان جمع للمصنف بين السببية
والاعانة هو ما للمجهور وقد انصرف في معنى تأكيده على الاعانة وفي بعضها
على السببية قال الشيخ لا يبر وأصحابا فرقوا بين باء السببية وباء الاعانة
فقالوا باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو قلت زيد بالجرح
وباء الاعانة هي التي تدخل على لاسم للتوسط بين الفعل ومفعوله الذي
هو ذاته نحو كتبت بالظلم اذ لا يفسح جعل الظلم مبيها للكتابة بل السبب غير
هذا (قوله لاسعانة) هذا الضمى ان لاسعانة معنى حقيقي لئى فلا معنى جئت
لتقرير لاسعانة فمن من يقول انه ليس معنى حقيقيا لكنه ذلك ومن هنا قال
صاحب التصريح انها ليست بمعنى على اي ليست مجموعة لم ولكن هيبة
المطلوب التي تدبر عند غلط فيه (قوله ايجاز ذلك المصنف) هذا ظاهري ان
للمصنف لم يبينه في التيسر ولا في التيسر عليه فلا يرد ان يقال ان التيسر
عليه لا يخص زيادة الباء فيه لجواز ان تكون من استهانة لا موصولة وان
الكلام ثم بقوله ماطر ثم اجدنا مستطاعا بقوله بين تنق مع ان الضمى السليم
يباني حمل البيت لا على ما فهم المصنف فثبت (قوله الرابع الضليل) ذكر
الشيخ لا يبر انه هو ما قبله اذ الطه والسبب واحد وقال الحافظ السرياني انه
الحق لكن قال تاج الدين السبكي في الاحياء والظواهر ان الفرق بينهما ثابت
لغة ومعنا ونحوها فقال العزيزين السبب كل شيء يحصل به الى غيره ومن ثم
سما الجبل سببا وذكروا ان الطه للرض وكلت يدور مدحا امر يكون منه امر
طاهر وذكر الفاضل ان اللام للضليل ولم يقولوا للسبب . وقال اكرم الباء للسبب
ولم يقولوا للضليل . وذكر ابن مالك السبب والضليل وهذا تصريح بانها فيران
وذكروا ايضا لاسعانة وهي مبرها . والمجامل ان الباء الداخلة على لاسم الذي
لوجوده ان في وجود صفتها ان من نسبة العامل الى مضمونها مجازا فباء
لاعانة نحو كتبت بالظلم وتعرف بانها الداخلة على لاسم لالات ولا فان
كان انطبق اما وجد لاجل مجبوروا بباء الطه نحو فظلم الا ترى ان وجد
التعريف ليس لا لوجود الظلم وتعرف بانها الصلصة غالبا لحلول اللام معها وان
لم يكن لخصا كذلك بباء السببية نحو فافرح به من التوفيق رزنا كم .
الا ترى ان احوال التوفيق مسبب من وجود الله ولم يكن الله لاجل ذلك
بل لاجل صامته العباد وبهذا التفسير علمت ان باء الاعانة لا تصح في
الاعمال النورية الى الله تعالى وقال اصل الشرع السبب ما يحصل الشيء منه
لا به والباء ما يحصل به واعد السمعاني على ذلك
الم تر ان الشيء للشيء علة يكون بها كالنار تندفع بالزند

وقد بينان السببا بالباء احسن وقد مر من الصق . وقد
مع ومن هنا اعطى في ثاني كل واحدة من الباء
وفي لسان اما في ظاهرها معنى ذكر منها هنا معنى
لاول الطرية حقيقة ومجازا نحو زيد في السبب ونحو
« وكفى في الخاصص حياة » . الثاني السببية نحو « لمسك
فيما اعلمتم » وفي الحديث « دخلت امرأة النار في هرة
جستها » . وتسمى التطيلية ايضا . الثالث الصلابة
نحو « قال ادخلوا في ام » . الرابع لاسعانة نحو
« لاصليكم في جلوس الفل » وقوله « بلل كان يابدا
في مرحة » . الخامس للعانة نحو « فما جاع الحية
الدنيا في لآخرة لا قليل » . السادس موافقة الى نحو
« فورا ايدهم في افولهم » . السابع موافقة من قوله
اللام صلحا ايها الضلال البلي

وقد بين من كان في العصر الحالي
وقد بين من كان احداث عهد
ثلاثين شهرا في ثلاثة احصوال
هي من ثلاثة لحوال . الثامن موافقة الباء قوله
ويركب يوم الروع منا ففوس
بسيرون في طعن لا باهر والصلوا
التابع الصويص وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة
كقولك صرحت حين رويت تريد صرحت من رويت
فيه ايجاز ذلك الظلم قياسا على قوله
ولا يوافقك فيما ناب من حدث

لا آخر قلته ماطر بين تشق
في فاطر من تنق به . الماطر التوكيد وهي الزائدة
لغير تعيين لاجاز ذلك الفارسي في الضرورة قوله
انا ابر سعد اذا الليل دجا يحال في سواد يبرندجا
واجازوا بعضهم في قوله تنلى « وقال اركبها فيها بسم
الله » . واما الباء طها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة
لاول الجدل نحو ما يسري بها حذر الم وقوله
طيت في يوم قوما اذا ركبا شوا لاثارة فرسانا وركبانا
الثاني الطرية نحو « ولقد نمركم الله يدور » . فحيتام
بسر . الثالث السببية نحو « مكا اخذنا بذنه »
الرابع الضليل نحو « فظلم من الذين «وا مرنا طهم
باء الفعل وهي العادة للهرة في تفسير الفاعل مفعولا

مليات احلت لهم . . الخاص لاسعانة نحو كتبت بالظلم . السادس التعدية ونسبى باء الفعل وهي العادة للهرة في تفسير الفاعل مفعولا

واكثر ما ينبغي العمل الفاسر نحو حديث
يزيد يعني الجهد وحده . ذهب الله
بجوهره . وقري اخب الله نورهم .
السابع الصريح نحو بيت هذا بالق
وتسمى بانه القابلة ايضا . القاسم بالاصاق
حقيقة ومجازا نحو اسكت يزيد ونحو
مررت به وهذا الخ لا يفرقا ولهذا
اقصر عليه سيويه . القاسم بالمصاحبة
نحو . اهدى بسلام . في هذه . القاسم
التيهس نحو . مينا يغرب بها مباد الله .
وقوله . شربين بيله البصر تمضت
مق لنج خسر لمن نتيج
الحلالي مفر الجواره كن نحو . فاسأل
به خيرا . ببديل . يسألون من انباتكم .
والى هذه الثلاثة لا خلاف بقوله
مع ومن ومن بها اطلق . هذا ما ذكره
في هذا الكتاب . الثاني مفر مواظبة على
نحو . من ان قامه بقطار . ببديل . مل
عائكم عليه لا كما اعتكف على اخيه
من قبل . . . الثالث مفر الصم وجي
اصل جوفه ولذلك خست بذكر الفعل
مها نحو اسم بالله والدخول على الصير
نحو بك لا فاعان . الرابع مفر مواظبة
الى نحو . وقد احسن بي . اي الميؤول

والطول يتكرر من هذه بلا واسطة ولا يطرأ ان يترك الحكم على وجوده والسبب انما يصح
الى الحكم بلاطة او يسقط ولذلك يترضى الحكم منه حتى توجد العرائض وتغنى المواضع
واما اللفظ فلا يترضى الحكم منها اذ لا هو لها بل متى وجدت اوجبت حلولها وحكم اسم
الحزمين ولا مدي وبجرها ويجهو بدلائل كثيرة وهو وان كان في اللفظ الخفية فالغرضية عليها
لا في عدم لا يصح بنفسها ومعنى ان يصح اللفظ عند ما تم الاصل للفظ تلازم اللفظ والمطول
واسقطا لثبوت احدهما دون الاخر كما قلناه لانام في العامل وقد اشار الى الفرق بين
اللفظ والسبب الغزالي فقال الفعل الذي له منفصل في الذوب ولا يؤثر فيه فهو اللفظ وان
اثر فيه وحصله فاللفظ والجراة وان لم يؤثر في الذوب ولكنه اثر في حصوله فالسبب . اذ .
(قوله واكثر ما تمدي الفعل الفاسر) الفعل مرفوع على انه غير احسن او بالعكس ومما
ما يحذف على ما هو لاكثر اي واكثر لافعال التي تمدها الفعل الفاسر والكلم جواب سوال
نفا عما قبله تقديره قد ذكرتم انها تعامد الهزبة في تفسير العامل فعلا وذلك يعنى في
لافعال الفلوسة ولافعال التعدية في لاكثر منهما في كونها تعدية . فاجاب بان اكثر ما
تعدية الفعل الفاسر وهذا كالم لا يرتاب في حسنه ولا يسوغ ان تجعل ما صدرية والفعل
مفعول تمدي والتجبر مفعول اي ثابت لكونه يصير الكل مفعول حديثا عن اكثر من افراد
تدريجها للفعل الفاسر على ما ثابت لم لا وربا دل على ان لافعل من افراد تلك التعدية غير
ثابت كما تراه من قولك اكثر مبيدي عدد الملك وكل ذلك غير مستقيم في نفسه ولا ملزم مع
ما قبله ومع ذلك فقد زعم الناطورون تعيينه او رجحانه قددر (قوله السابع الصريح) غير
عنه في التسهيل والتغايلة كايين الحاجب وقال الشيخ لا يور الفاسر انه داخل في البديل ولكن
الحق الفرق بان باء المعنى تدخل على لافعال ولا مواضع يختلف في البديل وفي حالية المطول
السكوتية ان الباء في قوله

وتسلى سلى ابني ابني بها بدلا اراها في الضلال تهيم
للعاقلة لا للبذل وهو طاهر (قوله وفيه نظر) وجهه ان تروى في البيت انما هو بمعنى تمار لا

ضمن احسن معنى لطف . الخامس مفر التوكيد وجي الزادة نحو . كفى بالله هجدا . ولا نلتوا بايدكم الى التهلكة .
بصحب درهم ليس زيد بياكم (على الاتصال ومعنى في ومن) اي تحي على الحرفة لعان عشرة ذكر منها هذا ثلاثة . الاول لا اعتدوا
وهو لاصل فيها وبكبن حيفته ومجازا نحو . وطها على الفاك تملين . ونحو . صلا بصهم كل حص . . الثاني الطرفية كفي نحو
على جن طعة . . الثالث الجواره كن كقولنا اذا رجعت علي مو فخير . الرابع التمايل كاللم نحو . واتكبروا الله على ما عداكم .
وقوله . علم تقول الرمح يقال ماتني . . الخامس المصاحبة كمع نحو . وعادى المال على حبه . . وان ذلك لدر مغفرة للناس على
ظلمهم . . السادس مواظبة من نحو . اذا اكلوا على التلس يستغيثون . . السابع مواظبة الياء نحو . حيين علي ان لا افول . . ودرا
أي بالله . الثامن الزيادة للصريح من اخرى مبهمة كقوله . ان الكرم وابيك يندمل ان لم يبعد يدا على من يتكل . اي من
كل ما . . التاسع الزادة لفر تعويض وهو ما يل كقوله . اي الله لا في سرحة مالك على كل اعداء الصاء تروى . وفيه نظر .
لغائر لا تدرك ولا صواب كقوله . بكل تدرا و اطم مفتح ما بها على ان قرب النار خير من البعد . على ان قرب النار ليس نافع .
ذا كان من تهديا ليس بشي رد . (يعني تجاوزا حتى تن دد طين . وقد نهي) عن (مرصع ودو) مرصع (على) كما على مرصع عن
من جلا . كما رايت وحملت عطلي من عشرة ايضا اعصر منها الظلم على هذه الثلاثة . . الاول الجواره وهي لاصل فيها ولم يذكر الصريحين
سواء نحو سافرت من البلاد ورضيت عن كذا . الثاني البعديته وهو المشار اليه بقوله . وقد نهي مرصع بدو . . نحو . عما قليل ليصبح
دس . . ازركن طبعا من طبق . اي حلا بد حال . الثالث لا اعتدوا كقلى نحو . فانما يقتل عن نفسه .

لايه ابن حنك لا انفصلت في حسب
 مني ولا أنت ديان فتعزني
 الربيع الطويل نسو وما نفس بداركي
 «البعثا من قولك» وما كان استغفار
 ابراهيم لآبيه إلا من سبعة وعدما آياه
 الخمس القريبة كقول

وهاس سرقة الخى حيث لقيتهم
 ولا تلك من حمل الرماحة وأيا
 السادس موافقة من نسو وهو الذي
 يقل التوبة من عباده «لوفك الذين
 يجبل منهم احسن ما معلوا» السابع
 مواصلة البلاء نسو وما ينطق من الهوى
 والظفر انها على حليتها وأن اللقي وما
 يسدر قوله من الهوى «الامن لا اصابه

بمعنى تعصيب سواء كانت السرعة والافان على حقيقتها من الشهيرة والافان او كانت
 السرعة كناية عن امرأة مالك والافان من تسرة غيرها فانهم (قوله) يصلان ايما لسين
 وحريق) لا يضرع بهما ما راجع مدو من مد الله خلقي لانه على احتمال ان يكون المصدر
 في سبل جر بهما فهما داخلان في الثاني ولا في الاول وهذا مراد بعض الناطرين هنا (قوله
 رجا حيثد مبدائي) هذا على القول بانهما مفرعان بمعنى اللذة طهر اما على القول بتكثيرها
 قليل مسرع لاجلده الصريف للنعوي لان مد يمين الجمعة في معنى مدة عدم الروية يعم الجمعة
 (قوله) والتقدير امد الخ) انما قدر في الاول امد وفي الثاني اول الخ لما قال في المعنى ان
 كان الزمان حاضرا او معدوما فنعلمنا لانما وان كان ماضيا فنعلمنا اول اللذة فليس كلام
 الخارج مخالفا له كما قيل لا ان يريد من المخالفة مجرد ان الخارج لم يصرح في الثاني مع
 اول للبلدة (قوله) وقد اشعر بذلك الخ) اي يتكثيرها مبدئين وما بعدها غير ولا يتدرج
 في المشار اليه وجوب تأخير الخبر للعلل بجاهه المرفوع بحرى المبرور كما لا يشفى وجهه
 لا شمار انهما اذا كانا اسمين وما بعدها مرفوع بهما تبين انهما مبدئان وما بعدها خبر لقوله
 سابقا ... كذلك رفع خبر بالمبدأ (قوله) وقيل بالنكس) رده ابن الحاجب وجعله رجا بان

قاله النظم وخل له بشر وميت من القوس لانهم يقولون ميت بالقوس وفيه رد على المحريري في اتكائه ان يقلل ذلك إلا اذا كانت القوس
 هي المربة . التاسع البذل نسو والتوا يوما لا تجزي نفس من نفس غيتا وفي الحديث - صوي من امد - . العاشر الزيادة للصوي
 من اخرى مملوثة كقوله - التجوز ان نفس اتلغا حاصها - فلما اتى من بين جنيتك تدفع - (خبر بكاف) وبها الطويل قد عيى وراقدا
 لتوكيد ورد) اي تبيى «الكنى لعان وجعلنا اربعة اقصر منها في العلم على تلك» قول الشبيه وهو قاصد لقص نسو زيد كالاد -
 الثاني الطويل نسو وذكرته كما حدكم اي لهدايكم ومبروتها هنا وفي التمهيد تخصي ان ذلك قليل لكنه قيل في مخرج الكاتبة
 ودلائل على التعليل كثيرة . الثالث التوكيد وبني الزيادة نسو ليس كتملة مع - اي ليس مع مثله وقوله - لواحق اقارب بها
 كالتى - اي فيها الملقى في القول . الرابع لاستعلاء قيل لبعهم كيف اصيبت فال كبير اي على غير وهو قليل اثار الى ذلك في التمهيد
 بقوله وقد ترائف على (واستعمل) الكاف (اسما) بمعنى حل كما في قوله - يصحكن عن كالبدر اللهم - اي من مد البدر وقوله - بكالفترة
 الفراء جلت ظم اكن لاربع إلا بالكفي المفع - وهو مخصوص عند سيوريه والحقين بالسرورة واجارة كيتوبين منهم الفارسي والسطمي
 لاخييار (وكذا من وثى) استعلاء اسمين الاول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (من اجل ذا طيما من خلا) في قوله - ولقد ارايت
 للمراح دويعة من من بيتي تارة وامامى - وكقوله - غدت من عليه بعد ما تم طموحا تصل ومن قيس نيزه ميهل - (ومد ومدن)
 يستعملان ايما اسمين وحرفين فهما (اسمان حيث رجا) اسما مفردا (او اوليا) جملة كما اذا اوليا (العل) مع فاعله وهو الغالب ولهذا
 اقصر على ذكره او المبدأ مع خبره فالاول نسو ما راجع مد برمان او مد يمين الجمعة وهما حيث مبدئان وما بعدها غير والتقدير امد
 انقطع الروية يرمز واول انقطاع الروية يعم الجمعة وقد اشعر بذلك قوله حيث رجا وقيل بالنكس والمعنى بيتي ومن الروية يرمز
 وقبل طرمان وما بعدها فاعل يفعل مضموف الي مد مكان او مد معنى يرمز اليه ذهب اكثر الكوشين واخاره السهلي والنظم في
 التمهيد والثاني (كحيث مد دعا) وقوله - ما زال مد عدت يداه اواره - وكقوله - وا زلت ابني الخير مد ايا يلغ - والمجهول انهما
 حيثد طرمان صامدان الى الجملة وقيل الى زمن مصلى الى الجملة وقيل مبدئان فوجب تقدير زمان ماضى الى الجملة يكون من الخبر
 (وان يجزا) فهما حرفا حر ثم ان كاي ذلك (ي محي فكنه) هما) في المعنى نسو ما راجع مد يمين الجمعة ومد يمين الجمعة اي من يمين
 الجمعة (وي المحصور معنى في اسن) هما نسو ما راجع مد يمين او مد يمين اي يوسا مدنا مع المروعة كما رأيت ملن كان المحور
 بهما نكرة كانا بمعنى من والى معا كما في المعتدي نسو ما راجع مد او مد يمين وكثيرهما اذا جازا حري حر هو ما ذهب اليه لاكترون
 وقبل ما طرفان منصوبان بالفعل قبلهما «تسبيحت» الاول اكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر مد للماضي على
 رجع كقوله - ورع طفت عاتره منذ ازمان - وعلى ترجيح رفع مد للماضي على جرة فنس الطويل فيها قوله - لن الديار بدت السجور -
 اقرب من مد جرح مد دهر - الثاني اصل مد منذ بدليل وجوبهم الى مع الدال من مد عند ملاقة الساكن نسو مد الح

يعول من جويل فيهم مع جمع الساكن
وقال ابن مالك: لها اسمان لأنه لا يصرق
في الجوف ويهبط ويرد تحديقهم وإن
وكن ووب وقال اللاتني إذا كانت مذ
اسما فاصلها مذ أو حرفا فهي اصل
الثالث يأتي من الحروف بحرفي التفكير
كثيرا والمخيل قليلا فالآول كقولهم صلى الله
عليه وسلم - يا رب كاسية في الدنيا
عارية يوم القيامة - وقول بعض العرب
مد اقتضاه وضماني يا رب صانعه لي
صومره وقامه لي ياقوه ، والثاني كقول
الأوب مولد ليس له لب
وتخي ولدك لم يلدك أيون . اهـ
(ويعد من ومن وبلق زيد ما
فلم يقع من أصل قد ملأ)
لعلم أوزنها لاختصاص نعره ما عطا لهم
أفقرها • • • ما قيل • • • فيما رخصه من الله • • •

الفرس لا يتأخر من اللدة لا من الهم وإن يمان تكرة بلا مسرع ولما قل إن يذنه بأن حكوى
الفرس ذلك أن سلم ليس ينافيه لأعراب على الوجه المذكور لما حققه لأشعلا ابن السيد
فيما نقلناه في باب الجند والمسرور قصد الجند من اليمين (قوله ولما إن لاصل الهم
لكسريا) أي لأن الكسر هو الأصل في الغض من الظلم الساكن فلا يترك لهم طاري غير
أصل كان يكون ابتداء مثلا فاندفع لي دم الكسر وقول بعضهم مذ بصعين لا يقتضي أصالة
الهم لجواز أن يكون ابتداء (قوله يا رب كاسية في الدنيا الخ) كاسية مجرور وب والتعسود
الترتيب في الأخرة وتلييب نفوس الفقراء والتبعية على أن في الدنيا لا يضر به صاحب
والذي كثير من الخلق منصفون في الدنيا وما لهم في الآخرة من علق (قوله يا رب صانعه
لن يومره الخ) يستعمل أن يكون المعنى كثير ممن أدرك رمضان في ما مضى لا يدركه فيها
يأتي وإن يستعمل كثير ممن سلمه وقامه لا يلبس يوم القيامة على صيانه وقيامه (قوله
فكف من الجحرا غالبا) فرق بين وب والكافي وبين الظلقة قبلها حيث حكفت ما وب
والكافي غالبا دون الظلقة لقوة العلاقة بينهما كل اسم وصف وب والكافي يجرهما الجس قفا
(قوله نصره • • • وفي غلظكم وما يبيت من دابة • الخ) أنها جعل الجحرا بالمعنى القدر لأن
جمله بالظن يضي إلى أن يكون من العطف على صغرى ملين مطلقين وذلك لأنه يكون
حيث لا يخلو الليل والنهار مطروفا على خلقكم وهو معمول لفي ودأبت لقم يطاون مطروفا
على

أفقرها • • • ما قيل • • • فيما رخصه من الله • • •
كوله - ربما الجمل الأول فيهم - وحلج بينهم النهار - وكوله - كما الجملات غريبي تيم - (وقد تليها وهو لم يلق - حكوله
- ربما حربة سيف صليل بين برى وحنه نيلة - وكوله - ونصر مولانا ونظم أنه - كما الناس يجرع طيه رجاء - • • • تبنيه • • •
الغالب على وب المكوفة بما أن تدخل على فعل ماض كوله - ربما أوفيت في طم - وقد تدخل على صارع نزل منزله لتفتق وقومه
نحوه • ربما يرد الذين كفروا • • • ونذر دخولها على الجملة لاسمية كوله - ربما الجمل الأول فيهم - حتى قال الغامسي يجب أن تعدد ما
اسما مجرورا بمعنى شيء والجامل غير الصير مسكون والجملة صفة ما أي وب شيء هو الجمل الأول (وحذرت وب) لطا (فبهرت)
متروكة (جد بل • • • والفا) لكن على فلة كوله - بل بلد مله الفعاج عهده - لا يستري كانه وجهه - وقوله - بل بلد في سعد وأبواب -
وكوله - ففلك جلي قد طرقت ومرمح - وقوله - فمرو قد لهرت بهن من - (وبعد الواو فاع ذا البعل) بكثرة كوله - وليل كصبر
الهر أرخي سدوله - • • • تبنيه • • • لأول قد يجر بها مسدوفة بدون هذه الآخرة كوله - رسم دار وقت في طلة - حكنت أقصي
المخية من جله - وهو نادر وقال في التسهيل تهر وب مسدوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا ومع التقيد أقل ومرادها بالكثرة
مع الفاء الكثرة النسبية أي كثير بالنسبة إلى بل • • • الثاني فإلى في التسهيل وليس الجحرا بقاء ويل بالتقيد يحكي ابن صغير أيضا لاتفاق
كن في لاتشلى وزم بعض الضعفين أن الجحرا بقاء ويل لتياجها متلب وب ما الواو ففتح الكوفيين والبدل إلى أن الجحرا بها والصحيح
أن الجحرا بقاء وهو مذهب البصريين (وقد يجر بوسى وب) من الحروف (لدى • • • حنف) وهذا جعه يرى غير ملود يقتصر
فيه على السماع وذلك كقول روية وقد قيل له كيف أصعبت قال غير معاك الله العذير على غير وقوله - انارت كيب بالاكف
لأصابع - وكوله - حتى تجذع فارتنى لأطام - أي إلى كيب وللى لأطام (وبصه يرى طروذا) وذلك في ثلاثة مفر موصا • • • لأول لفظة
الجلالة في السم دون نحو الله لاصل • • • الثاني بعد كم لاسمهامة إذا دخل عليها حرف جر نحو يك دم انتريت أي من دم
خلقا للزواج في تغديره الجحرا بالاحافاة كما سيأتي في بابها • • • الثالث في حولب ما تضمن مثل الضحوق نحو زيد في جراب بتن مررت
الرابع في الطوفى على ما تضمن مثل الحنوف بصرف أصل نعره وب خلقكم ما يمت من دابة عايات لقم يوقن واخلاق
للليل والنهار • • • أي وفي الخلق الليل وكوله - اخلق بني الصير أن يحظى بصليحه - ومنم الفرع للأياب أن يابجا • • • أي ويعدس •
الخماس في الطرف عليه بصرف متصل بلا كوله - ما لص جلد أن يجرى - ولا حيب رافة فيجبر • • • السادس في الطرف طيه
بصرف متصل بلا كوله - متى مذمت بنا ولو فلتة منا كليت ولم تضرنا حوانا ولا وها - السابع في المقرون بالهزة بد ما تضمن مثل

على ما قبلت لهم يقرعون وهو معلول للاجتماع وكذا يقال في البيت بعده قائم على تقدير ان يكون المجر فيه بالظن يكون مدغم مطلقا على حي الصبر وماعلم الباء وان يابسا حلق طم ان ينطق وماعلم الحلق ومن اجاز الصلف المذكور لم يتجع لذلك التقدير (قوله مروت برجل صالح) هذا هو المثال الذي ذكره سيوريه ويونس وان سقط منه في عبارة لولائي صالح الاول يدل على ذلك قول ابن العميد في شرح الكتاب في تصويب تقديرهم ان لا يستكن صلحا اذا قلت ان لا امر نصحت الحق فانك قد قلت مروت برجل صالح ثم تقول ان لا امر يصلح فيما يستعمل وانما للزور واقع بعد ما من اعمار الكون فقول ان لا اكن فيما يستعمل موصوفا بكوني مروت فانما قد مروت يصلح ، هذا كلامه كله منه المراتي في شرح الصيول واقره . ثم كاتل ان يقول في دفع نفس للشيء في التصير بالاعمار مع لا دين لم حكمية الحال والشيء ان بيت ان في امر يصلح فقد مروت يصلح نظيره ان كنت فقد قد طم ، اي ان تبين اني كنت قلته فديبر (قوله لام الصلح اذا جوت كي وصلها) الاول كي وصلها اذا كانت مجهولة بلام الصلح (قوله بدا لي الخ) قد يصح التثنية بان يقال زوت فعل او يد منه المحدث المبرور من الزمان فهو اسم ما او يقال في قوله سايبا للظن على خبر ليس وما نوع مخالفة بان المطلق على ما بعد ما اسم المجر لزومه في مسبة ما بعد ليس وهو خبر حقيقة (قوله لام الصلح اذا جوت كي وصلها) الاول كي وصلها اذا كانت مجهولة بلام الصلح (قوله يصح ان يكون للجبار والغرض صلح) اي لان الجار يجر مطلقا لاسماء الاتصال والظرف لا بد له من امر يقع فيه ولذا كان محل المبرور نوبا بذلك الصلح او ما في حقه .

المعلول فهو لزود من صرر استعمالها لمن قال مروت يزيد . التماس في المفعول بها بعده فهو لا دين ان قال جئت بدم . التماس في المفعول بان بعده نحو امرور بياهم افضل ان زود وان صرر وجعل سيوريه اعمار هذه الباء بعد ان سهل من اعمار رب بعد الزاو فلم بذلك المروءة . المعنى في المفعول بقاء الجزاء بعده كي يفسر مروت برجل صالح لا صالح غلغلي اي لا امرور يصلح قد مروت بطلح والذي حكاه سيوريه لا صلحا غلغلي ولا صلحا غلغلي وقدره ان لا يكن سالما فهو صالح ولا يكن سالما يكن لملما . المجازي مفر لام الصلح اذا جوت كي وصلها ولها تسع الضميرين يميزون في نحو جئت كي تكزني ان تكون كي تليطني وان صررة بعدها وان تكون صررية واللام

مقدرة قبلها . الثاني صرر مع ان وان نحو عجبت انك قائم وان قمت على ما ذهب اليه الخليل والكسائي وقد سبق في باب تعدى الفعل ولزومه . الثالث صرر المفعول على خبر ليس وما الصالح للمفعول الجواز سيوريه في قوله . بدا لي اني لست مدرك ما صرر ولا سابق شيئا اذا كان جاليا . الخامس في سابق على ثوم ويورد الباء في مدرك ولم يجره جعلته من الضمة ومنه قوله . لعل صلا الله ان لست مصلحا ولا حابيا لا علي وحب . ولا سالك وحدي ولا في جعلته من النفس لا قيل انت مريب . وقوله مفاعيم ليسا صاحبين مفيرة ولا ناصب لا بين غرابيا . وقوله . وما زرت ليل ان تكون حبيبة الي ولا دين يما انا طالبيه . تب . لا يجر الصلح بين حرف المجر والمجهولة في الاختيار وقد يصل بينهما في الاحطار بطرف او مبرور كقوله . ان صرا لا خير في اليم صرر . وقوله . وليس الى منها النزول سيل . ونذر الفصل بينهما في العر بالقسم نحو امترجه بالله دوح . خاتمة . يجب ان يكون للجبار والظرف صلح وهو فعل او مفعول بها يفهمه او مفعول الى حده نحو . اتعت عليهم غير المنصوب عليهم . وهو الله في السموات وفي الارض . اي وهو للشيء بهذا الاسم . ما انت بنسبة ريك بميتين . كي انضى ذلك بنسبة ريك فان لم يكن شيء من هذه الاربعة مبرجا في اللفظ قدر الكون لطلق مطلقا حكما تقدم في المجر والاصات ويستثنى من ذلك خمسة احرف الاول الزائد كالباء وس في نحو . كي بالله عبيدا . هل من خالق غير الله . الثاني لعل في لغة عليل لانها بمنزلة الزائد الا ترى ان مبرورا في موضع رفع بالاجتماع بدليل ارتفاع ما بعدها على المجزية . الثالث لولا فينبغي قال لولائي ولولاك ولولاك على قول سيوريه ان لولا جارة فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مفعول العمل بالاجتماع . الرابع رب في نحو رب رجل صالح لئيت او لئيت لان مبرورها مفعول في الاول وينبغي الثاني او مفعول ايضا على حد زيدا حرجه ويقدر ان تصاب بعد المبرور لا قبل الجار لان رب لها الصلح من بين حروف المجر وانما خطت في المايلين لافادة الذكر فخطا لانه يصدر ينصه ولا يتفاته مفعوله في الدال الثاني وان قالوا حدث مصنفوا تقديره حصل او نصرة فيه تقدير ما لا حاجة اليه ولم يلق به في وقت . الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وهذا وحاشا اذا خصص لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى اعلم .

(الاضافة)

اصل الاضافة لامبني فقلت حركة اليه الساكن قبلها وقيل ألفا وحذفت إحدى
الالفين وجعل منها تاء التانيث وهي في اللغة اسناد ومنه العيب لاستعاده على من ينزل
هذه وفي الاصطلاح نسبت بين اسمين توجب التبرير فاتيها (قوله نونا تلي لامراب) اي
حرفه كما يشير له قول الفارح لاي اما الذين التي تليها علامة لامراب . هذا وتقديم المفعول
ليس للسر لانك تصنف ال ما تعين ان كانت الاضافة محصنة او لا ولاول غير معنى
ولا جمع على حدة وما بعده مجرد منها . والقول بالتصريح بذلك على ان اللزوم للمنفى مدفوع
بانه انما يقع بالنسبة لما قد له الخارج التنبيه لا ما ذكر وذلك لانه يصير انهي اي اسم
اخذت ان تعينه اضافة محصنة او لفظة لا والافان لك اي الوجوب عليه فيه هو ان تصنف
نونه او تنويه اي وما هذا فلا يجب عليك وهو بالملل لوجوب حذف ال فيما تحكونا
تختب والمرد من قوله احدى ما هو ام من الحذف الحقيقي والعلمي ليعمل حذف النون
الظاهرة نحو يدا اي لهب وللقدرة نحو ليك وحذف النون الظاهرة نحو طور سيناء
والقدرة نحو عاتق العيب ولذلك وللمعول النونين لا بؤنة نكر المصنف نونا وتنويها . واعلم
ان حذف النون والنونين لان المعنى اليه نزل منزها فهو بغيره مع جمع بين النونين
والعوض منه او لانهما يدلان على الاتصال والاسم المعنى اليه يدل على الاتصال فتعنيها
(قوله كبت يدا اي لهب) التمثيل من قبيل الكف والنظر والمش (قوله عند اس
اليس) احز به من نحو شجرة وبقرة فان العلاء لا تصنف منه عند الاضافة فكما لا
يؤثر خبر ونحو في الصغير للابليس ايضا (قوله بالجرى النوى خلافا للزجاج)
للتسوية للزجاج في شرح السهيل والتوجيه ان العامل معي اللام فالزاد بالجرى اللام وفي
العبارة ايضا معنى محذوف ربما يشير اليه ادراجها عليه في قول المصنف ... واتو من
او في ... فان جازته كعبارة المصنف فيقدر فيها ما قدرو في جارة المصنف (قوله فيما اذا
كان المعنى بعبارة من المعنى اليه) يجوز في كلمة اذا ان تكون حذوية وجوابها مصنف
لدلالة ما تقدم عليه اي اذا كان المعنى بعبارة الز فان في التركيب الذي هو كذلك معنى
البح ويجوز ان تكون زائدة والمعللة صفة او صلة والعائد مصنف اي فيه ولاول اولي
لان فيه دعوى الحذف قط بخلاف الثاني فان فيه دعوى الحذف والزيادة ولا كان التبادر
من البس المجزأ لا المجزأ اذ فيه هما بين الزاد منه حيث قال مع صفة الخ فغير ما صنع
صاحب الفاجس في تعريف العاز الغلي على ما حقق في شرحه وجوابه ثم التيد لاول
للحزاز من نحو هم الحبس والثاني للحزاز من نحو يد زيد واما نوب زيد وصبر المسند
فلك التجار في لسنا اجرائها الى لاول او الثاني كما اريك من الملل مرارا وانما غير بالملل
اسم عليه حين حصل اسمه عليه لنقول المجلد حصل الولاية والانتقال والترتيب
بخلاف الاملاق حد الاملاق (قوله والام خدا لما سوى ذلك) تفسره قوله - وان
يتابعه المعنى بفعل - مع الاملاق قوله تعين يتبعي ان كلامه اوليا فيما هو اهم من
لاضافة الفلطة والحزنة ولما عين لاسافة كونها على معنى من ان وجد صاحبها وكونها

(بالاضافة)

(نونا تلي لامراب) وهي نون النفي
والبحر على حدة وما الحق بهما (او
تنويها) طامرا او مقدرا (ما تصنف
احذف) كبت يدا اي لهب فيه
عنا حطل وكلمتي الصلة وحده معرود
زيد و (كلوز سينا) ومعاتق العيب اما
النون التي عليها علامة لامراب فانها لا
تصنف نحو سينا زيد وسيلان لانس
تنبه به قد تصنف تاء التانيث
للحافة عند اس اليس كوله - واخفوك
عند الامر الذي وعدنا - اي مدة الامر
وتراة بهم لاحدا ما قد في عدته
وحصل الفراء منه - ومع من بعد عليهم
سيلون - واما الصلة بذلك على انه لا
يقال دون اضافة في الاضافة امام ولا في
الفلطة طلب انتهى (والسلي) من
التعاليين وهو المعنى اليه (الجرى)
بالعنى وفاء لسوية لا بالجرى
النوى خلافا للزجاج (وان) معي (من او)
معني (ي اذا لم يسل) ثم (لا ذلك)
للعنى فان معنى من فيما اذا كان المعنى
بعبارة من المعنى اليه مع صفة الاملاق
اسم عليه كنوب خز وخاتم فصة التعدير
بوت من خز وخاتم من فصة الا ترى
ان البوب مع الخز والخاتم بفس الفصة
وامه يقال هذا الثوب خز وهذا الخقم
فصة وار معنى في اذا كان المعنى اليه
طرا المعنى تغير وكسر الليل اي في
الليل (والام خدا - لما سوى ذلك) اذ
هي اصل نحو بوب زيد وصبر الصبيد
ونوم الحبس ودد زيد تسهيل لاول

يحيى ان المصنف يقتضيه بالحق ان كان
 نكرة نحو غلام رجل وصرف به لئلا
 كان موصوفاً نحو غلام زيد (وان يهاجمه
 المصنف بيقول) اي الفعل المصارع بان
 يكون (وصفاً) بمعنى الحال او الاستقبال
 اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مفعلة
 (فمن تنكيره لا يميز) بالاضافة لانه
 في قوة النحل (كوب واجينا طعم لامل
 مروع القلب قيل الخيل) فوالحي اسم
 فاعل وزرع اسم مفعول وطليم وتقليم
 مفعولان مفعليتان وكل منهما صفة الى
 معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره
 بدليل دخول رب وخلفه قوله
 يا رب فاعلنا او كان يملككم
 لاقى مبددة منكم وحرمانا
 ومن ادلت به هذا المصنف على تنكيره
 نعت النكرة به نحو هديا بالغ الكعبة
 واتصافه بالحقال نحو ذلي طعمه و قوله
 فانت به حرض القواد بطلا
 بهذا اذا ما تم قيل الجوهل
 والادليل على انها لا تلبد تخصيصا ان
 اصل قولك حارب زيد حارب زيدا
 فلاخصص مبرور قبل لاضافة وانما
 تلبد هذه لاضافة التثنية او رفع القبح
 اما التثنية فيختلف التوس المظهر كما
 في حارب زيد وحارب عمرو وحسن
 ارميه او للمعدر كعما في حارب زيد
 ويوجب بيت الله او نون الشبهة كما في
 صاربا زيد والجمع كما في صابرو زيد
 واما رفع القبح في حسن الوجه فاني في
 رفع الوجه فيه نحو الصلة من سبيل
 الوصف وفي حصره قبح اجاره وصف
 العنصر بحرر وصف للمعدني وفي الجهر
 نساء منها ومن ثم اتع الحسن وجهه
 اي بالجر لانه رفعه في الرفع اي على
 الفاعل ليجرد العنصر ونحو الحسن وجهه اي بالجر ايضا لانه رفعه في الرفع اي على

فهر قسم جرد لا قسم له ولاضافة انما تعيد التخصيص فكل لكن اقوى مراتبه التصريف
 واجيب بانهم ارادوا بالتخصيص تقليل عيوض النكرة ولا مغلطة في الاصطلاح (قوله يحيى
 ان المصنف يقتضيه بالحق الخ) يريد ان لو في كلام المصنف التبرع لا للتقدير وان التخصيص
 يكون فيما اذا كان الثاني نكرة والتصريف فيما اذا كان معرفة ومراد المصنف انما هو ما ذكر
 وان كانت العبارة تجعل خلفه ولاصنادي ذلك على المعرفة مع انه لما دعي في اول الكتاب
 المصنف الى معرفة معرفة حيث قال- واي (١) يعلم منه هذا ان التصريف فيما اذا اضيف لمرة
 والتخصيص فيما اذا اضيف الى نكرة (قوله اي الفعل المصارع) يغير به الى ان المصنف
 يغير بيقول الى مطلق الفعل المصارع من غير اعادة التخصيص التي في بيقول (قوله بمعنى
 الحال او الاستقبال اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مفعلة) فاعلم ان الكون بمعنى الحال او
 الاستقبال شرط في عدم عزل الوصف من تنكيره بالاضافة او صفة مفعلة وفيه اشكال لان الصفة
 المشبهة لا تكون للعلم والاستمرار كما ياتي في كلام المصنف ويندفع بجعل الشرط المذكور
 كناية من كون الوصف ليس بمعنى المسمى وبان الكون لاصال او الاستقبال ولو صدق ولا شك
 ان العلم والاستمرار في الصفة المشبهة يصنعها لكنه يردحشد ان الاستمرار ليس بظلم من الصفة
 المشبهة ومن لا يتخللون شيئا في العلم الا اذا كان لا يبرز ويحجب باني الكلام فيه تعليل
 اذ الشرط في بنية لاوصلى على اصله ولم ان يكن في الصفة المشبهة كذلك وبعد ذلك كله
 فلاقللم لم يعلم من الاشكال اذ لافل ان يحل هذا يصح ان لا تكون لاضافة صورية الا اذا
 كان الوصف بمعنى المسمى مع انه صرحوا بنهم التوضيحي واليغاري والرحي بان اسم الفاعل
 المعنى لغير فاعله اذا كان بمعنى الاستمرار تكون لاضافة حقيقة وذلك يصح ان تكون لاضافة
 الصفة المشبهة حقيقة البتة مع انها لفظية البتة ولا محس الى ان يقال متى ذلك الصريح انه
 في سورة لاستمرار المذكورة لوجود لازمة الثلاثة يسوغ ان تكون لاضافة حقيقة اذا روي
 جانب الزمان للمسمى وان تكون لفظية اذا روي غيره من لازمة وهذا لا يوافق تبعا لا خلاف
 العاملات الا في اسم الفاعل مثلا يثقل الصفة المشبهة فانه لا يميز فيها اجبار الجاهلي
 للتعلل كونه خلفي ومعها كما ينبغي عليه الشارح بما سياتي وبالمجمل فالاستمرار في الصفة
 المشبهة لا يتناول المسمى الذي هو مناط الحقيقة بل الحال والاستقبال فكل بطلان في اسم
 الفاعل مثلا فيقول له وقد قال الرضي في وجه حقيقة لاضافة فيما اذا كان الوصف بمعنى
 المسمى او الاستمرار والظن بها في غير ذلك ان ملازمة المصنف للمصنف اليه قد حصلت في
 المسمى واشتهرت في نحو حارب زيد امس فيصح ان يقتضيه المصنف به كخصص النظام
 يزيد في غلام زيد حين انتهر بمركبته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والتعجيل معروف فلم
 يستمر فيها ملازمة المصنف للمصنف اليه بحيث يتبين المصنف بها او يقتضيه وفي سورة
 لاستمرار يصح ان تكون لاضافة محض كما يصح ان لا تكون كذلك لان المصنف وان
 كان بمعنى المصارع الا ان استمرار اللابسة يصح فيه او تخصصه هذا كله . وبما
 حرروا اندفع ايضا انكار طاهر صواب وهو انه صرحوا بظلال ما صرحوا به وانما فقد ذكر
 التوضيحي واليغاري في قوله تعالى وجعل الليل سكنا وان جاعلا دال على جعل مستمر

في قوله المصنف يقتضيه بالحق الخ

في لازمة المحلظة ومع ذلك جعله عاملا في المصنف اليه فاصلا له حيث جازا صلف
والعس والغير على محل الليل وهو صريح في تجويز عمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار
وهو خلاف ما صرحا به في قوله تعالى « ملك يوم الدين » من ان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار
لا يخص بزمان دون زمان فلا يعمل السب وتكون اصابته حقيقة ووجه لاندفاع
ان المراد مما ذكر في داية الفاشحة كما قال السعد في حواشي الكشاف ان الزمان المستمر
مستعمل على الماضي والحال والاستقبال فجاز ان يعبر جانب الماضي فلا يكون الاسم عاملا
وتكون لاهافته حقيقة وان يعبر جانب الحال والاستقبال فيكون الاسم عاملا ولاهافته لفظية
وكل من لاهيارين يتعين بحسب اتصاله للفاعلات وقرائن الاحوال واجلب السيد في حواشي
الكشاف من هذا لاهراض ايضا بان الاستمرار في ملك يوم الدين يوقي في جامل الليل
تجديدي بتعاقب افرادة فكان الدلي عاملا واهافته لفظية لاستعمال المعارع بعنده دون الاول
وقد افسد المخلط زيادة الجوايين ما اما جواب السعد فبانه يقتضي ان لا يتعين كون اللفظ
الواحد معرفة او نكرة باعتبار معناه المستعمل فيه لا باعتبار القران لانه اذا لم يتعين اصابته
اسم الفاعل المستعمل في الاستمرار في كونها لفظية غير مفيدة لتصرف المصنف وكونها معرفة
مفيدة لم لم يتعين تعريف اسم الفاعل المصنف الى المعرفة المستعمل في معنى الاستمرار لا
ياحبار الفسر بحسب اتصاله للفاعلات وقرائن الاحوال . واما جواب السيد فبانه مختلف لما
وقع في الكشاف من تعويل المستمر بالجمع حيث قال مالك المييد قصدا الى ان الجمع انصب
بمعنى الاستمرار واطهر في تصوره كما ذكره المييد هناك اذ لاستمرار التبري مما لا فرق في
الدلالة عليه بين الجمع والمفرد واما التجديدي فالفرق ظاهر من جهة ان في الجمع تعددا
فتصاقب افراد مفردة فيستمر المعنى اليه بذلك التصاقب واما المفرد فلا يلزم تعدد افرادة .
واجلب محمد بن عبد الغني زيادة من لافاديين ما . اما من الاول فبانه لا بأس بذلك
ونظائره كثيرة منها ما ذكرنا في تفسير « غير المصنوب عليهم » من ان كونه صفة للوصول في
« صراط الذين » مبني على وجهين احدهما تلويل الموصوف بلجراته مجرى النكرة بالمرار
ان لا يصعد به معهود ولاخر جعل غير معرفة بان تكون اصابته من قبيل لاهافته الى ما
له صد واحد وسجبي وبانهما . طهر ما ذكر انهم جعلوا الموصوف تارة نكرة ببعض القران
واخرى معرفة وكذا الصفة ثم احرص على نفسه بان هذا قياس مع وجود الفارق فان ما نحن
فيه يكون اللفظ معرفة ونكرة مع استعماله في معنى واحد وهو الاستمرار وليس كذلك في النيس
عليه واجلب باننا لا نسام انه بمعنى واحد مطلقا في المحائس بل في احداها بمعنى الاستمرار
المعبر فيه جانب الماضي وفي لاخرى بمعنى الاستمرار المعبر فيه جانب الحال والاستقبال
وثنان ما بينهما . واما من الثاني فبانه لا نسلم عدم الفرق بين الجمع والمفرد في الدلالة على
لاستمرار التبري بل الجمع اطهر دلالة عليه من المفرد فان الوصف المصنف الى اشياء متعددة
اطهر في الدوام من الوصف المصنف الى شيء واحد اذ لا ذلك ان المعنى الذي يتحقق
بالعلق يرول بزوال متعلمه والواحد احرص الى الزوال من المتعدد غالبا فليس المعبر في ذلك
الحال هو التجديدي حتى تازم المحالفة . هذا ما صنعت في هذا المقام وللطرس هاتنا كلام في

فأما لفظة (تقدير) فغير مستعملة بمجازية لأن
فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتقدير
لو تضمنت معنى في تقديره لا اتصال
او تلك الألفاظ الأولى اسمها (مستعملة
وصورية) وبطلانها لأنها خالصة من
تقدير لا اتصال وفائدتها راجعة إلى
اللفظ كما رأيت وذلك هو الغرض الأصلي
من الألفاظ وتبينها . وأول ذهب
ابن جرير وابن الطبري إلى أن أضافته
المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير مستعملة
والصحيح أنها مستعملة لزود السماع بغيره
بالمعرفة كقولهم

لن وجهتي بك العديد أراي

فأذا فيك تن هدت عدولا

ومذهب ابن السراج والفارسي إلى أن أضافته
أفضل التفصيل غير مستعملة والصحيح أنها
مستعملة في مرفوعه أو منصوبه لأنه يثبت
بالمعرفة . الثاني طعن كلامه أن اتصال
الألفاظ في هذين التوحيين وهو المعروف
لكثر زادي في التسهيل نوعا فائضا وهي
المشبهة بالجملة وصح ذلك في سبع
أضافات . الأولى أضافته لاسم إلى اللفظ
نحو مسجد الجامع ومذهب الفارسي أنها
غير مستعملة وزاد فيها مستعملة . الثانية
أضافته للمسمى إلى الاسم نحو غرير ومجان
الثالثة أضافته للصفة إلى الموصوف نحو
سبح عمامة . الرابعة أضافته للموصوف
إلى الأفعال طعن الصلة كقولهم

علا زيدنا يوم العا راس زيد صاحبكم
فحذف الصلتين وجعل الموصوف خلفا
منها في الألفاظ . الخامسة أضافته
إلى اللفظ كقولهم وأكثر ما يكون ذلك في
أسماء الزمان نحو يرخذ ويخخذ وعامد
يقدر يكون في غيرها كقولهم

غاية الاضطراب لم يمر لهم إلا نهاية الحجرة وبالله التوفيق (قوله) لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ
(الخ) قد يجعل ملحقا للصفات الثلاث لأن رجوع قاعدة الألفاظ للفظ فقط مع كونها في تقدير
الاتصال بمعنى أن تكون لفظة لعدم تفرها في المعنى وأن تكون غير مستعملة لتقدير الاتصال
وأن تكون مجازية لأن الحقيقة تؤثر في المعنى ولا تقدير اتصال فيها إلا أن قوله فيما
سيأتي وذلك هو الغرض الأصلي من الألفاظ وليس ذلك الغرض الأصلي من الألفاظ . هذا وأعرض أخذا
بالصفة الحقيقية أو رفع الفتح باتصالها في نحو الصارب الرجل لعدم التوحيين مع ال وعدم
الفتح بعدم فعلية للصلوات إليه واتصاله تصور الوصف ورد بانهم حماة الصارب الرجل على
الحسن الوجه في تمييز الجر كما سكر في النسب . وأعلم أن المراد من كون الفاعلة في هذه
الألفاظ راجعة إلى اللفظ أنها لم ترجع إلا إليه كما يدل عليه قول الشاعر راجعة إلى اللفظ
فقط فلا يرد أن للعروية تأكيد التحقيق بحذف التوحيين . ثم قد يرد أن الألفاظ العنوية يمنع
إدخالها للتخصيص بمثل ما منع به إفادة اللفظة ذلك فيقال كان ابن الصارب زيد صارب
أول اسمها مستعملة . يغير به إلى أن الأولى أن يكون قول المصنف مستعملة غير مستعملة
أي اسمها لأن المقصود بآية لا غير تلك وأن كان هو التمييز (قوله ذهب ابن جرير وابن
الطبري الخ) أحسن له بهاء بصن الخلق ويحكم زيد وصف بالفرق بقول المصنف صير
طوبى به لا اتصال لتقديره بخلاف المصدر (قوله يعز المعروف) طعن للشيخ الأكبر فإنه قال
لم يسمه إليه أحد بل للصفة فيه مذهب . أحدها أنها مستعملة لأنها لا تحت بالضرورة ولا
تقع صدوب ولا تدخل عليها ال ولا تقدر متصلة لمعبر يترى فيها . والثاني غير مستعملة
لأنها في تقدير الاتصال من حيث أن المعنى لا يصح إلا بكلف غروحه عن الطاهر وابن
مالك لما رأى لها أخبارا من جعلها واسطة (قوله وهو التنبه بالجملة) أخبار التنبه بالجملة
لأنه بها أتم شيئا كما طعن من كلام الشيخ الأكبر الساق ولأن الجملة أكثر في الكلام (قوله)
ومذهب الفارسي أنها غير مستعملة وزاد فيها أنها مستعملة (جهة الفارسي المذهب بحسن الوجه
من جهة أنها على تقدير الاتصال لا اتصال والصلح السيد الجامع وجهه فيه أكثر امتناع ال مع
الألفاظ وامتناع دعول رب وامتناع نعت بالضرورة (قوله إلى العظام مقام الصلة) أي في
الاتصال بالموصوف فلا يأتي ما يأتي من كون الموصوف خلفا من الصلة في الألفاظ . وأعلم
أنه على هذا الوجه لا يحتاج قصد الشروع في العلم فهو غير ما تقدم في باب العلم في البيت
(قوله أضافته للمسمى إلى المعبر) وجه الألفاظ ظهور المعنى عند ذكره كقوله عند حذفه . وفي
شرح التسهيل لله أن عليل ومعنى كونه على أنه لا بعد به إلا كالألفاظ بالحرف الرائد
(قوله أضافته للمعبر إلى اللغز) نحو امرئ أبيهم إساءة أي على تقدير أن يكون المصدر
من أي معنى التكرار أي امرئ أبي فرد إساءة حتى يكن الصلوة إليه كأنه لم يذكر البيت
لا على تقدير كونها معرفة موصولة أو على ذلك التقدير والعريف وتكون الصلة معرفة
المعنى والعين مما فاندقم ما لا يلزم (قوله أصل هنا ما لا يعبري الخ) أي بناء على

طاهر

فلت استبرأ عنها فيها الجداد أنه سيمر بها منها سنم وطاريه . السادسة أضافته للمسمى إلى المصدر كقولهم . إلى المرحل
لم اسم السلام عليكم . السابعة أضافته للمعبر إلى اللغز نحو امرئ أبيهم إساءة وقوله . أقام بدياد المراق وشوقه لأهل دمشق الشام
غرض مباح . الثامنة أصل هنا ما لا يعبري بالألفاظ خبيث . أحدها ما وقع موقع توكيد لا تعيل التعريف نحو رب رجل وأخيه

ظاهر قوله ... واحصن اولاً • لو اصله التعريف بالذي تلاه فانه
 جدار عنه ان محافاً واحداً يعبرف ويقتضى باجباري اصاله
 لعرفته واصفاً لشكره ويحصل هو لظاهر ان البراد من احواله
 انه لم يعبرف له بمصرعه ولم يفسر قول التعريف بالاصافة
 كما تعرض لاصافة الوصف الداهية بفعل وعلى كل يندفع ما قيل
 لا احوال لا مكان دخولها في قوله واحصن اولاً فانه افاد ان
 الصافي تارة يقتضى وتارة حرف ولم يصح لاول بما فيه يمكن
 تفسيره بما يشمل ذلك (قوله لشدة ايهامه) تحليل مدم التعريف
 به • ذهب ابن السراج والبرقي ومذهب سيويه والبرقي التحليل
 بكونها في معنى اسم الفاعل الذي لا يعبرف بالاصافة (قوله
 لان جهة الغاية تعني) حاصله ان الغاية تطلق على غاية
 السديته وغيرها ماذا تعبرف بكينها غاية سديته تعبرف وتغيره
 يقال في نحو السديته (قوله وقال اصابي شرح السيل) كانه
 اى به لما ينزاهي منه من الصافة لما قبله لاقتضاه ما قبله
 بحسب الظاهر ان وقوع غير بين السديتين يحتم تعرضها وانصافه
 هذا كذلك لاكتريه في تلك الحانته قط لا ان يقال ان خبر اكثر
 في عبارة شرح السهل في غير لا انا كان الخ فامسل (قوله
 ويفعل عليه • صالحاً غير الذي كما فعل •) لوجب بانه يدل
 لا صفة (قوله ان وصلت بالنائي الي) وجه هذا لانظر ان
 حيث تجوز لاصافة انصب السبب بعد الصفة المشبهة واسم الفاعل
 محمول عليها اما لو لم توصل به لكان معلوماً به بعد اسم الفاعل
 وتميزاً بعد الصفة المشبهة صححت لاصافة لانفاه التقييف ورفع
 التبع بوجه ما بعده ووجهه اليه لان المعبرف وفسره في واحد ووجه
 بوجه ما بعده هذا روجه اليه لان المعبرف وفسره في واحد ووجه
 صوري الثانية والمصح على حداه وجود التقييف في لاصافة
 بحسب الترتيب (قوله كالمجد المبر) سر التعليل به دون الصارب
 الرجل لا يماه الى ان فائدة لاصافة رفع العبر والتقييف الوجوديين
 في المثال دون الصارب الرجل ولذا كان محمولا على المثال المذكور
 (قوله او بما احيى الى صميرة) طلع على قول المصنف - بالذي
 له احيى - والنائي نائب فاعل احيى فهو رافع للظاهر والى صميرة
 متعلق به وصميرة مبرود لما والبراد من ناووية الثاني النانووية
 بالنسبة للصافي الاول وان لم تتحقق بالنسبة لمدام المعبرف وتزويل
 العبارة حيث على المثال - ووصل الى هذا المعنى - اي للسقطة -

وكم تاقته وصلها وفعل ذلك جهده وطاقته لان وكم وب لا يعبرف
 العارف والمحال لا يكون معرفته • فانها ما لا يقبل التعريف لعدة
 ايهامه كمثل وغيره • قال في هرج الكافية اصافة واحد من
 هذه وما لحيها لا تزويل ايهامه لا باهر خارج من لاصافة كوقوع
 غير بين مديتين كقول الفقائل رايت المصعب غير الهن ومررت
 بالكريم غير البخل وكقوله تعالى • صراط الذين اسمت ما بهم غير
 التعريف عليهم • وكقول ابي طالب

يا رب اما تخرجني لسالي في عذاب من تكلم اللسان
 فلكن للغلوب غير الغالب ولكن السلوب غير السالب

فيوقع غير بين مديتين يرتفع ايهامه لان جهة الغاية تعني
 بمثل حلها من ذلك كقولك مررت برجل فيرك وكذا مثل اذا
 احيى الى معرفة دون قرينة تخبر بمقالة خاصة فان لاصافة لا تعرف
 ولا تزويل ايهامه فان احيى الى معرفة وقارونه ما يشتر ثلث خاصة
 تعرف • هذا كلامه • وقال اصابي في شرح السبيل وقد يعني بغير
 وصل غاية خاصة وانه لغة خاصة فيحكم بغيرها واكثر ما يكون ذلك
 في جر انا وقع بين مديتين وهذا الذي قاله في غير هو مذهب
 ابن السراج والبرقي ويشكل عليه • صالحاً غير الذي كما فعل • فانها
 وقعت بين مديتين ولم تعرف بالاصافة لانها وصف الكثرة • او •

(ويصل الى هذا المعنى) الصائب بفعل (مصدر • ان وصلت
 دلتك كالمجد المبر) وقوله ومن الناصات الحوام (او بالذي له
 احيى الثاني • كزيد اصارب رأس الحياي) وقوله • بعد طمر
 الزوار اقية المدي • او بما احيى الى صميرة الثاني كقوله • الود
 انت للسقطة صميرة • وضع الود هذه (وكونها في الوصف كلف
 ان وقع • معنى او جعاً سبيله • انج) اى وكون الى اي يرحمها في
 الوصف الصافي كلف في انفاؤه وقهره معنى او جعاً انج سبيل
 الثاني وجو جمع الذكر السالم كقوله

ان يغيا عني المحتوما مدين فائقى لست يدا منها بغني
 وقوله - الثاني عرسى ولم استنهما • وكقوله - واستغل كثير ما رجوا -
 فان انضمت الشربة المذكورة امتنع وصل الى هذا المعنى واجاز الفراء
 ذلك فيه محافاً الى العارف مطلقاً نحو الصارب زود والصارب
 هذا بخلاف الصارب رجل وقال البرد والرماني في الصاربك وصار بك

موضع الحميم لغض ولال لاغض وحمام نصب ومنه
 سيرة الحميم كالطائر فهو منصوب في النار بك متغوص
 في نار بك وصحوز في النار بك والماريك الوجيهان
 لانه يجوز النار بازيدا والعار موعرا وتحذف النون
 في الصب كما تحذف في الاحافاة ومنه قوله
 الحافظ عزة العسيرة لا ياتيهم من ورائهم وكف
 وقوله
 العارض الحق للدل به وللشغل كثير ما وجها
 في رواية تن نصب الحق وكثيرا نعم لاصح عند
 حذف النون الجر بالاحافاة لانه للمهد والنصب
 ليس بصحيح لان الوصف صلة فهو في قوة الفعل
 فطلب منه التثنية واخرز بقوله سيله اتبع من جمع
 التكثير وجمع الثبوت السالم في قوله ان وقع
 مو بفتح او ومجعه رفع على انه فاعل كفى على ما
 تبين أولا وقال الدارج هو بعيدا لنا وكفى عبوة
 والجملة خبر لأول يعني كونه ونال المكسري في مرجع
 نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجد ال في
 الوصف كفى لوقوعه حتى او مجعها على حدة ويحوز
 في هزان ان الكسر ولد جاءه كذلك في بعض النسخ (وربما
 اكسب لنا) من الصنائع وهو الصافي اليه (اولا)
 منها وهو العتي (تأنيبا) او تذكرنا (ان كان) الاول
 (الحذف مثلا) اي صلحا للحذف والاستعانة منه
 بالثاني من الاول - يرم تهد كل نفس - وقوله - جانت
 طيه كل من ثرة - وقوله - قطعت بعض اماسيد - وقراءة
 بصهم - تلغص بعض السيارة - وقوله - طول الليالي
 اسمرت في نفسي - وقوله - كما غرقت صدر الفاقة
 من الدم - وقوله
 اي الفواش عندم معرفة ولدهم ترك الجميل جميل
 وقوله معنى كما احتوت راح تسهت
 اعاليها مر الرياح التوسم

ومن الثاني قوله

انارة الظل مكتوب بطوح موى

ومثل ماضي الهوى يزداد تنويرا

وقوله روية الفكر ما يبذل له لاه

و معنى على اجلب التواقي

مختر لن وصلت قل بما اي بالذ اصيف الثاني بالنسبة للمستغفلة اي صغر
 الى صغيرة اي ما اي الرد ولا ذلك ان صغيرة صغرة ليد تخدير كل التخدير (قوله)
 وقال لاغض وحمام نصب (اي على التعليل لتعلق موجها بظلال موجب
 لاصافاة فامه وهو حذف التنوين او النون غير معين ان يكون لها لاحصال
 ان يكون ثلثا ياتي لاصصال مع ثاني لاصصال هذه شبهة لاغض ورت بان ادعاء
 كون الحذف للذكر لما ذكر لا ينافي ان يكون لاصافاة ايضا مع ان عد لاسامه
 الجر اكثر من صلها الصب فيرجع اليه عند لاحصال (قوله) ومجعه رفع على
 انه فاعل كفى الخ) لاصافي انه يلزم للصف حيث دخل الخبر وهو كفى
 من صغير للجدا وهو كون اذ التركيب حيث ظير وهو زيد في الدار كفى
 وقومها مبيية ولا يتنفع بفتح ما زينة فليندبر اما تقدير في انظاره فلان هذا
 ليس من موطن ذلك الحذف واما انه في قوة قولنا وقوع الوصف الذي كونه
 فيه حتى او مجعها كفى فقلنا ان سلم ليس يلزم من كون المعنى في قوة المعنى
 ان يطى حكمه وامام ان الخلو من الزايم لان حتى الدارج البدر كما لا يخفى
 فليندبر (قوله) والتقدير وجد ان في الوصف لوقوعه الخ) فيه ركة بينة اذ
 ظاهرة المطلق كناية وجد ال في الوصف الذي هو الذي لم تعلية بالوقوع
 حتى او مجعها فيقيد للذي هكذا وجد ال في الوصف في مل - السفلو كبير ما
 وجها - والفاشي مرجى - ضبت (قوله) ويجوز في هزان ان الكسر) لم يمين
 لا مراب طيه لنهاية ظهوره فلان كون مجدا وكفى خبره متحصل لصير يعد اليه
 وجوب ان محمول دلالة ما تقدم عليه وهو لاحد ل الذي لا يبنى ان
 يعدل منه من جهتي المعنى والاصافاة (قوله اي صلحا للحذف) يغير به
 الى ان قول المصنف محال ليس المراد منه مجعلا املا كما ينصبه ظاهرة حتى يتوهم
 ان الجمل شرط بل المراد منه املا نظير المطلق صلب بمعنى اصابة في قوله
 المظلم ان صامكم رجلا احدى السلام تبته ظلم

ثم الصلوية المذكورة بان يحذف ولو مع صفته كما في قوله روية الفكر
 الخ فيقال فيه الفكر معين على اجلب الخ (قوله) قطعت بعض اصابعه
 الخ) قيل غالب هذه لانه لا يمين فيها ان يكون تانيها كسبا اما قطعه
 قطعت بعض اصابعه فلاحصال ان يكون المراد يمين لاصابع لاصبع وهي مونة
 واما قراءة بصهم - تلغص بعض السيارة - فاحتمال ان يكون المراد بالسيرة
 جنبها فيصحب جماعة سيارة - واما طول الليالي اسمرت الخ فلحاصل ان يكون
 المراد بطول الليالي طولها من المطلق للصدر على الجمع والصدر المراد به الجمع
 يرمى في صغيرة المعنى بقوله تعالى - هل اتاك نبا الحسم اذ تسورا الحصار -
 واما انارة الظل الخ فلان المون الجازي قد يذكر صغيرة في الشعر كقوله - فلا
 ارض ابتل اقبالها - ولاصافي ان امال هذه لاحالات لا تنفي امال ما ذكر

لان مبتدا على ما يجرى في لفظ الجهد ولا خلد انها راجعة على ما قيل كما لا يخفى على من يعرف مدخل هذا الفن ونحوه هذا مع ما في ذكره من التماس على أصل العروبة فليثبت (قوله ويحصله) ان رحمة الله قريب من الصين (عالمه وجهه) منها ان الرحمة بمعنى الايمان وهو مذكور ومنها ان الرحمة مصدر لا يجمع ولا يوزن ومنها ان فعل وفعل يشترط فيه المذكر والوثن قال امرؤ القيس

له الزول ان امسى ولا ام طلع قريب ولا الهبللة ابنته يفكرو
وقال جرير
اتفعلك الحيلة ولم تصد قريب لا تزور ولا تزار
ومنها انه من حلف للعنف واقامته للعنف اليه مقامه مع الاغفل الى الصلوف اي
ان مكان رحمة الله قريب كما قال حسان

يسعون من ورد البريص عليهم يردى يصفى بالرحيق السلسل
ومطه قوله عليه السلام مغيرا الى الذهب والحرير - مدخل حرلم على ذكره امي - اي لمصال
هذين حرلم ومنها ان يكون من باب حلف الوصف واقامته الصفة مقامه اي رحمة
الله هي قريب او لطف او بر او لسان وحلف الوصف ما يقع من ذلك قوله
قامت تكيه على قبره من لي بعدك يا طمر
تربطني في الدار ذا غربة قد ذل عن ليس له ناصر
اي انما ذا غربة وحلم

فلو انك في يوم الرحلة سألني فلانك لم اتبع وانت صديق
اي شخص صديق ومنها ان رحمة وتعد قوله - سبحانه اسم ربك - اي سبحانه ربك ومنها
ان الرحمة والرحم جواربان فاعلى احدهما ما يطأ الاخر ومنها ان فعل هنا بمعنى النسب
معناه ذات رحمة ومنها ان الراد من الرحمة ها للطر وهو مذكور ونظيره - هو الذي يرسل
الرياح نفرا بين بني رحمة - اي طر - وقد بقي وجهه اخر مع دهاورد ما ذكر تركاها
خشية لا مثالة (قوله افهم قوله ربما الخ) اي لانه المحدث عاقته في هذا الكتاب باصعاليها
في التليل فلما كما يلزم جميع كلامه وكلام الناظرين فيه - فاندفع انكار المانع من المحل على
الكثير (قوله اتحد معنى) يشير الى ان مجرد الاتحاد لفظا كما في اللشرك لا يمنع لاصافته
نصر من عن (قوله الحلف يقتضيه الخ) قيل كيف جاز التوضيف للتخصيص واحتجت
لاصافته لاجله - ويتدفع بان تخصيص الوصف بالصفة معناه شيء هو كذا وما تخصيص
للحلف بالالحاق اليه معناه شيء ذو نسبة لكذا ولاول يجامع العينة بمثل الثاني يردك
الى ذلك انك اذا اردت التوضيف في ظلم امرأة تقول ظلم منسوب لامرأة بمثل رجل عالم
وقد يرمى الى ذلك معابلهما هنا التخصيص بالعرف وحلك بالايجاج فلذا جاز التوضيف
مع التخصيص دون لاصافته ولذا احتجت لاصافته ايضا من للترادف وحذا طاهر لكل ذي
طبع سليم - واما ما قيل في توجيه منع اضافة للوصف الى معناه ان الصفة تابعة للوصف
في الاعراب فالوجه مع ما اورد اليه كانت مجرورة دائما ولم تصور متبوعة للوصف في الاعراب
ولي توجيه منع اضافة الصفة للوصف ان الصفة يجب ان تكون تابعة للوصف في

ويحصله - ان رحمة الله قريب من
الصين - ولا يجوز قامت ظلم عند ولا
قلم امرأة زيد لا تطفله الشوط المذخور
- تنبيه - انهم قوله وربما ان ذلك قليل
ومراودة التليل النسي اي قليل بالنسبة
الى ما ليس كذلك لانه قليل في نفسه
فانهم كثير كما صرح به في شرح الكافية
ثم الثاني قليل (ولا يخفى اسم لما به
اتحد - معنى) كالترادف مع مرادفه
والوصف مع صفته لان الحلف يقتضيه
او يصرف بالحلف اليه فلا بد ان
يكون خبره في الحلف فلا يقال فتح بر ولا

لا عراب ومعرفة منه فلا يمكن ان تتصلب اليه ولا خدمته عليه ولم تصور القاطعة ايضا
 فوج طاهر لانه ان اراد ان لاسم اذا تبع ما قبله على حالته استبح ان يفك من تلك الحالة
 فلا يضل ثم ان يكون في اسم اعرب فاعلا او فعلا مثلا استحال ان يرب في تركيب اخر
 مبدعا او خيرا او غير ذلك وهو لا يقدم عليه لانه وان اراد ان لاسم اذا تبع ما قبله على انه
 نعمت له لم يصف له في تلك الحالة لتأتي احكام الثمت ولاضافة فسلم لكه غير نافع
 في الكلام اذ تعيد وتقول لم لم تنفع الصفة الى الموصوف او العكس بعد اصلاح التوصيف
 ويكون قولنا اضافة صفة لموصوف او بالعكس مثل قوله تعالى « وهاتوا اليهم اموالهم »
 وهذا طاهر لا عثرة فيه (قوله ولول محمدا اذا ورد) التاويل صرف اللط من المعنى الطاهر
 الراجح الى المعنى الخفي المبرجح لدليل فلا يثبت في التركيب قبله لا يعلم بمعنى لا يباع في
 المعنى الخفي المبرجح لئلا ان يراد من لا يعلم لا يباع في الوهم اي الذهن فكذلك قال بعض
 المستعربين وفيه نظر فان رجحانية المعنى المصروف عنه في التاويل بالنظر الى طاهر التركيب
 الواردة فلا تأتي مرجحة للوجه لانها بالنظر لخاصة الفراءة للقرعة فهدر (قوله فما ارجم
 اضافة المعنى الى مرادفه) اي واردة المعنى الذي توافده عليه هذا هو المراد بدل طيه السابق
 وهو فلا بد ان يتكبر غيره في المعنى واللاحق وهو ان يراد بالاول المسمى وبالتالي لاسم .
 وبالجملة فمع اضافة احد المترادفين الى الآخر لا من حيث المترادف بل من حيث ارادة
 المعنى المترادف عليه كما تبين ويحذف فلا يصح ما قيل ان ارادة المسمى من الاول ولا من
 الثاني معناه لا يفي البراهين على المعنى الحقيقي فاصافة احد المترادفين الى الآخر للمعنى
 باقية (قوله ان يراد بالاول للمسمى وبالتالي لاسم) ليس المراد ان هذا لاحتمال معين لا
 يمكن غيره بل هو كناية عن عدم بقائه التركيب على طامره واما اختار السكتة بهذا لاحتمال
 لانه مع الله كلفته هو الذي لا يبقى مع توم المراجعة بعده حيث اريد من احد اللفظين ذاته
 ولم يرد منه المعنى بوجهه ومن لم ينجبه لما ذكرنا فقال لا طاهر ان يراد بالثاني مذكول ويؤول
 الاول يسمى فيكون من اضافة العلم الى الخاص كسفر اراك . اه . واعلم انه قال ابن
 الجايع ان قيل لم اضيف سعيد الى كرز ولم يصف احد الى سبع الجواب ان لاعلام كثر
 فجاز فيها من التفتيح ما لم يحز في غيرها ولما افدنا بالاضافة معنى مقصودا بغير تقدير
 العلم له وفيه كفا في قولك زيدكم ولان الثاني اعرف واشهر فكان في نسبة فائدة ليست
 فيما اعرض به (قوله ان يقدر موصوف) اي لان الصفة لم تعلق عليها لاسم حتى تستغنى
 عنه (قوله بفتح اضافة الخ) هذه احدى صورتين بتدريج ان قصت عنهم كلام المصنف لان
 قوله . وبص لاسمه يضل أبدا . . يفهم ان البعض لاخر لا يصل ابدأ بذلك صادق بان
 لا يصل اصلا او يصل تارة ولا يصل اخرى وهو لاصل كما سياتي في التنبيه ولم يظهر
 وجه لفريق الخارج بين هاتين الصورتين حيث ذكر الاول والا والانية بعده نانيا فلو قال
 ومن لاسمه يفتح اضافته كالصمرات الى قوله لا استعمال لم قال وبصها يصل تارة ولا يصل
 اخرى وهو لاصل وبصها يصل ابدأ لا جد . هذا واما اناد من في قوله من اسماء الشرط
 ومن اسماء لا استعمال لتلا يجرهم صلف ما بعده على غير (قوله اشعر قوله وبص لاسمه

وجل لصل ولا فلهل رجل (ولول محمدا
 اذا ورد) اي اذا جاء من كلام العرب
 ما يعم جزاء ذلك وجب تأويله فما
 ارجم اضافة الشئ الى مرادفه قبلهم
 جاعلي سعيد كرز وتاويله ان يراد بالاول
 المعنى وبالتالي لاسم اي جاعلي سعى
 هذا لاسم وما ارجم اضافة الموصوف
 الى صفته قبلهم حيث اضافة الموصوف
 الاول وسعيد الجامع وتاويله ان يقدر
 موصوف اي حبة البجلة للمصنف وصادق
 السادة الاول وسعيد للمكان الجامع وما
 ارجم اضافة الصفة الى الموصوف قبلهم
 جرد تفتيح وصق صمات وتاويله ان
 يقدر موصوف ايضا وضافة الصفة الى
 جنسها اي خبي جرد من جنس الطفيفة
 وخبي صق من جنس الصمات . تبينه .
 اجاز الفراء اضافة المعنى الى ما بعده
 لا تخطئ اللفظين ووافقه ابن الطراوة
 وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين
 وجعلوا من ذلك نسو . ولدان لخرة .
 وه حق اليقين . وجعل الزويد . . وحسب
 الحصيد . وطاهر السهيل وخرجه موافقة
 (وبعض لاسمه) يفتح اضافة الصمرات
 والاشارات وكثير اي من الموصولات ومن
 اسماء الشرط ومن اسماء لا استعمال
 وبصها (يصل ابدأ) فلا يحصل مفردا
 بحال (وبعض دا) الذي يصل ابدأ
 (قد يارت لفظا مفردا) اي يأت مفردا في
 اللفظ فقط وهو معاني في المعنى نحو كل
 وبص واي قال الله تعالى « وكل في تلك
 يستحسن » . فلفظا بهم على بعض .
 « ايا ما تدعوا » تبينه . لشعر قوله

وقوله وبعض ذا الخ) الحق ان الاحكام الثاني مسلم اما الاول فنصوح والسند ان قول المصنف ... وبعض ذا قد يث اليه - لا يضر به بداهة - واما قوله - وبعض لاسمه يعني ابدا ... - فنطوقه ان البعض ثابتا بامتناعه ليس للآخر وهو ان يسما يضر لا تثابت امتناعه اعم من ان يجاد عدم امتناعه او يجوز فيه الامران ولا شك ان هذه الصورة الثانية من صوري لفهم هي لاصل ومعلم ان ما يضر بالام لا يضر بالاحص للمعن اصلا فعلا من ان يضر بصفة لاصص التي هي لامالة فان بناءه على ان صورة المفهم للضر بها اللفظ ما يجاد عدم امتناعه مكان بلطام من وجهين - احدهما بلطان المتي في نفسه لما علت - والثاني ان تلك الصورة ليست هي صورة لامالة مسورة للعلوق - وما قيل في توجيه الاحكام ان يسما يستصل استعمال الترتين فيحصل التظليل والتكثير والضم والتعير والتعير بالترتان وان كان لاصل فيه التظليل كما انه لاصل في الترتين فليس يعني اما اولا فان دعوى امالة بعض في التظليل منوعة بل الذي في الطول علة مجيها لذلك - واما ثانيا فانه لا ينبغي سرا لادراج المصنف قد مع بعض الثاني - واما ثالثا فان علة الجس الذي يعني ابدا لا تدخر للآخر بل الذي لا تثابت امتناعه كثير لا خصوص ان الذي يعني ثارة ولا يعني اخرى هو لاصل - واما رابعا فانه يخصص ان لاحكام الثاني من بعض والحق انه من كلمة قد كما لا ينبغي فليقدر (قوله) وضاري الفهي) يقال فصاراك ان تفعل كذا يصح الثاني قال

ايك طرى مرض السيلة جامل فصارى الخايبا ان يلوح لها القصر ويقال فصاراك بفتحها ويقال كذلك فصرك اي غايك قال
قصر الجديد الى — الى واليش في الدنيا انطالعهم
(قوله) يعني اقامة على اجابك بعد اقامة) قيل في تفسير ليك بصدر من معناه وما بعده بصدر من لفظ اشارة الى ما صرح به من ان ليك لم ينطق له بصل وهو غلط قوله يقال لب بالكن اذا اقام به - واجاب بعضهم بان اخذه ما ذكر باخبار المناسبة في لغي لا يخصص ان فعلها ما ذكر ولا ينبغي ما فيه (قوله) ان ليك واخواته مصادر) قيل اي مصادر حقيقة لا اسما مصادر وفيه نظر من ذوايك اسم مصدر ولهذا قال بعض المحققين المراد بالمصدر هنا ما يتناول اسم المصدر كذوايك اسم مصدر يعني الداروا) (قوله) وهو صيف للتعريف) يريد ان التعريف في الحال غلط الغالب دارتكلبه مع امكان غيره صيف (قوله) كما في علي الخ) التعصيف في سلق الثلب لا يكونه في لامالة الخ كما لا ينبغي (قوله) لما قلت مع الظاهر في قوله ظي يدي مسور) قد يرد

وبعض لاحكامه وقوله وبعض ذا قد يث لفظ مفرد ان لاصل والغالب في لاسمه ان تحسبن ما لحت لاحكامه ولا فارق وان لاصل في كل ملازم للامانة ان لا يطلع منها في اللفظ - واهتمس ان الاذن لاحكامه على ترتيب ما يخص بالامانة الى الجمل وسيلاني وما يخص بالقدرة وهو ثلاثة اقسام ما يعني للظفر والضمير وذلك نحو كما وكذا وجدولتي وسري وضاري الفهي وضاده يعني فاجبه وما يخص بالظفر وذلك نحو لوي ولوات وذي ذات وما يخص بالضمير واليه الاشارة بقوله (وبعض ما يعني حتما) اي وجوبا (اجتمع) ابيات اسما ظاهرا حيث وضع) وهذا النوع على قسمين قسم يعني الى جميع المصادر (كجحد) نحو جئت ودي جئت وحدك وجاء وحده وقسم يخص بصير للخطاب نحو (لي ودولي) (واسعدني) وحلتي وهذا في قول ليك يعني اقامة في اجابك بعد اقامة من لب بالكن اذا اقسام به وذوايك يعني تتناول لك بعد تداول وسعدني يعني اسما لك بعد اسما ولا يستعمل للآخر بعد ليك وهذا ليك يعني تحسنا عليك بعد تحسن وهذا ليك ندالين معصيتين يعني اسما لك بعد اسما (ومذا ابلا

يدى لي) في قوله دعوت لما نافي مسورا طي ظي يدي مسور كما عدت اصاحبه الى ضمير الغائب في قوله لعلت ليه لمن يدعوي - تنسب - مذهب سيويه ان ليك واخواته مصادر منه لفظا ومعناها التكثير واما تنسب على المصدرية بساؤل مصدرة من العاطلة لا هذا ليك وليك فمن معناه وجوز سيويه في هذا ليك في قوله - صرنا هذا ليك ولطنا وحضا - وفي ذوايك في قوله اذا حق يزدق بالبرد سلم ذوايك حتى كما سير لا بس الحالية فليقدر نطقه مدلولي وهذا في مسرين وهو صيف للتعريف ولان المصدر المودع للكثير لم يثبت فيه غير كونه فعلا ملغا وجوز لاطم في هذا ليك في البيت الوصيفة وهو مرود بما ذكر ولانه معرفة وصرا

نكرة ذعوب يرس الى ان ليك اسم مفرد مسورا اصله لبي فلبث الله باله الامانة الى الضمير كما في على والى ولدى ورد فيه سيويه بانه لو كان كذلك لما قلت مع الظفر في قوله نافي يدي مسور وقول ابن النظم ان خلفي يرس في ليك واخواته وهم وزم لاطم ان الكنى حرف خطب لا موع له من الاقرار منها في ذلك ورد عليه بقوله ليه ولي يدي مسور وبمذهب الترتين لاجلها ولم يصنفوها في ذلك

بان ما ذكره فلا يلحق اليه (قوله) وبانها لا تلحق لاسمه التي الخ) حاصلة ان القول
 يكون الكافي حروفية في ذلك كون اسمه لاشارة ونحوها لا تصلى ولا ضرورة للقول به في
 ليس كون الصلى اسما لم يفيد الحرف (قوله) والزوا اضافته الى الجمل (لم يخص المصنف
 هنا لخص من احكام حيث من كونها ظرف مكان لا يصرى غالبا وقد يراد به الزمان وان
 اضافتها للجمله لاسمية التي خبرا ماضيا لو صارع قبضة وان اضافتها الى الجمله الفعلية اكثر
 من اضافتها الى الجمله لاسمية وبما قصص يعربها ولا يخفى من احكام ان من كونها ظرف
 زمان للصلي غير مصروف **لا** اذا اضيف اليه اسم زمان كيرصد ويحدث او وقع فعليا نحو
 «واذكروا ان كنتم قتيلا» وان اضافتها الى جملة اسمية خبرا ماضيا وظل المعارع بمعنى الماضي
 قبضة وانها قد تستعمل للتفيل نحو «ولن ينفككم اليه اذ ظلمتم» وللعلامة وفي الواقعة بعد
 بين او ينما نحو - فبينما المصرد اذ دارت ميلير - بل لم يخص لازيد من كونها لا تفك من
 اضافتها الى الجمل لفظا او تقديرها وهو ظاهر وان عني (قوله) ومعنى هذا المعارع الصلي
 (يحدث) هذا مبني على قول سيوريه والجمهور كما ياتي وان ذهب البعض الى المصنف الى ان
 اذ قد تكون للمستقبل وذكره صاحب الفني - فما قيل قد يقال لا حاجة الى ذلك بصريح
 ابن هشام في التقي بان اذ قد تستعمل للمستقبل ليس بمعنى تدبير (قوله اي وان يدن الخ)
 يشير به الى ان نائب فاعل يتون صير يمد الى اذ واصافته افراد الى اذ فيها إيقاع الظاهر
 مرفوع المصرد واصل وان يتون اذ يجعل افراده وكان الفرس من ذلك دفع ان يجرم ان اذ
 في ماضى البيت هو نائب فاعل يتون والصلى اليه افراد مصروف يلزم الفصل بين الفعل
 ونائب فاعله وهو صناع مع الظاهر في مقام لا صانع مع الاحتياج الى تدبير الصلى وانما
 قيد الفاعل لافراد يكونه لفظا ليهن على ان لا اضافته مومدة تقديرها فلا يجرم ان كلام
 المصنف تنافس حيث جزم يلزم لا اضافته لولا وقيل لافراد فانها (قوله) نحو يروى ويحدث
 لا يعنى لاذ من الظروف في كلام العرب غير سببه الفاعل وهو يروى ويحدث وسببه وليحدث
 وحدث ويحدث وامتد كذا نقل من خط صاحب الفارسي (قوله) ويم احد معانيه لاربية
 مطلق الزمن كما تراه في المثال وهو يم امارة الحجاج وبه يظهر ايهامه (قوله) كاذ في لا اضافة
 الى ما تصلى اليه) تاتخص ما اثار اليه في كلام المصنف ان ما بعدا وكاذ يعلق بمصروف
 صلها ومعنى تميز والخبر كاذ الثانية وان كسلته ما وافته في نحو حين ووقت وان وجه
 الضمير بينها وبين اذ من جهة المعنى الطرفية ولايهام والمعنى وان وجه الضمير المنفرع على
 هذا مطلق لا اضافته الى الجمل يدل على ذلك قوله اصف جوازا لكونه واضحا ما قبله موضع
 الاستدراك لما فيه من ايهام ان وجه الضمير لزوم لا اضافة وليس كذلك فالتقي والفاظ
 التي استعملت كاذ في الطرفية ولايهام والمعنى كانت كاذ في لا اضافة الى الجمل لكن اذ تصلى
 لها لزوما وهذه الالفاظ جوازا لا لزوما وقوله لا سبق صاته اصف لا طبعه . والعرض العرض
 بالضمير لا كاذ حيث غنع على المصنف في هذا البيت لكن الحق انه على هذا الوجه لا
 يسوغ كلام المصنف من عدم تناسق قوله اصف الخ مع ما قبله فخلص منه ان يكون
 ما مقول مقدم باصف والتشبيه في قوله كاذ الثاني في مجرد لا اضافة للجمل فالتقي باصف

وبانها لا تلحق لاسمه التي لا تعنيه
 الحرف . هـ - النوع الثاني من الاثر
 للاضافة وهو ما يخص بالجمل على قسمين
 ما يخص بدوح من الجمل وسياتي وما لا
 يخص واليه لا اشارة بقوله (واذكروا اضافة
 الى الجمل - حيث واذ) فعل الملائكة
 الجمل الجملة لاسمية والجملة الفعلية فالاسمية
 نحو جلست حيث زيد جالس - واذكروا
 اذ اتم الليل ، والفعلية نحو جلست حيث
 جلست و اجلس حيث اجلس - واذكروا
 اذ كنتم قتيلا - واذ ينكر بك الذين
 كفروا ، ومعنى هذا المعارع الصلي يحدث
 واما نحو قوله - اما ترى حيث سهيل
 طالعا - وقوله - حيث في الصائم - فهاذا
 لا يعلق عليه خلافا للسامي - تنبيه -
 فولهام اذ ذلك ليس من لا اضافة الى
 المرفد بل الى الجمله لاسمية والتقدير
 اذ ذلك كذلك او اذ كان ذلك (وان
 يتون يجعل - افراد اد) اي وان يتون
 اد يجعل افرادها لفظا واكثر ما يكون
 ذلك مع اضافة اسم الزمان اليها كما في
 نحو يروى ويحدث ويكون التثنية هوما
 من لفظ الجمله الصلى اليها كما تقدم
 بيانه في اول الكتاب ولما نحو وانث
 اذ سمع فاعرف (وما كاذ معنى) في كونه
 طوبا ميمها ماضيا نحو حين ووقت وزمان
 ويم اذا اريد بها الماضي (كاذ) في
 لا اضافة الى ما تصلى اليه اذ لخص
 (اصف) هذه (جوازا) لما سبق ان اذ
 تصلى اليه وجوبا (مخ حين جاذب)

جوازاً ما استقر كاذ من جهة المعنى المذكور إضافة كماله إذ في كونها للجميل من لأصناف
 (قوله ونحو حين يجهت نبد) إنما فصل بكلمة نحو ولم يستعملها كما فيما قبله ليعبر إلى أن
 قوله بعد تصنيف إلى المفرد وإرجاع إليه نوع ما قبله مبني على الثاني من أحد الجاهزين وهو
 لأصنافه إلى المفرد غير ما سبق وهو لأصنافه إلى الجملة . فما قيل طلعوه إن هذا محال لما
 سبق وهو غير صحيح فكان الأولى أن يقول وقوله جوازاً يصحى إضافة ما ذكره للمفرد غير صحيح
 فاعمل (قوله) فما نزل المستعمل فيه (التي) قيل لا حاجة لدعوى التنزيل المذكور لتصريح
 ابن هشام في اللغوي بأن إذ قد اتصل في الاستعمال كما سبق وقد ذكرت أن يوم ونحوه كاذ وليس
 بشيء لأن الفاعل قال كسلب التصريح كرهذا . هذا مذهب سيوريه وادّكره مذهب اللغوي
 هو ما ذهب إليه ابن مالك وهو مقابل مذهب سيوريه والمجهول . كما صرح به الفارح أثر
 هذا هنا أيضاً كسلب التصريح على أن مذهب اللغوي ذكر القولين مما وردت عبارته في مصنف
 إذ - الثاني أن تكون اسماً للزمن للمستعمل نحو - يرحل تحدثت لمخبرها - والمجهول لا يجهون
 هذا القسم ويصطلحون الآية من باب - ونهض في الصور - المعنى من تنزيل التكليف الواجب
 الوقوع منزلة ما قد وقع وقد يصح لغيره قوله تعالى - فسوف يعلمون إذ لا تفعل في أصنافهم
 فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لفعل حرف التفسير عليه وقد عمل في إذ فيمن أن يكون
 مبتدئاً إذا - إلى هنا كلامه (قوله) وأين أو أverb ما كاذ (التي) أي سؤالا أصناف إلى جملة أو
 إلى مفرد مبني لم فصل ذلك أن لم يكن ولا يجب لأمرأب (قوله) فصلا على إذ) يعني أن
 تلك الأعيان التي كاذ ليس فيها اللمة التي انصهت بناء إذ وهي مشابهة الحرف في لاختلاف
 اللام إلى جملة لا أنها لما كانت عمل إذ في الطرفية التي ما مر بيت كما بيت إذ هذا هو
 الذي ينبغي أن يفسر به المحل في هذا المقام فليدبر قد نط فيه (قوله) للتاسب وظل
 تحليل البصريين وبتوا عليه ويجب لأمرأب قبل الفصل العرب والمبتدأ لا تلتصق بالتاسب وظل
 المصنف يكون الطرف للبناء للجملة فيها بصرف الجزاء في انقار ما بعده إليه وإلى فيه
 وينى على ذلك عدم التقييد الذي ذكره فيما يأتي ورد تحليل الجسرية بانه لو كان سبب
 البناء للتاسب كان بناء ما أصناف إلى اسم مفرد أولى كون لأصنافه إلى المفرد إضافة في
 اللفظ والمعنى وإضافة الجملة في المعنى فقط (قوله) أي ولو كان مبنياً لأصنافه أمواه
 وإنما لم يترجم مع الصارح العرب لأصنافه بانه محاضرة أمواه مع أصنافه لأمرأب في اسم الزمان
 (قوله) واحتقاراً لذلك (التي) رد الأول بأن يوم في لاية الكريمة منصوب على الطرفية أما خبر
 من هذا أي هذا المذكور قبل من كلامه مع عيسى وكلام عيسى مع كائن في هذا اليوم - والثاني
 بأصنافه كان الثانية واسمها (قوله) الطرفية) قيد به لدفع ما يترجم من أن طلعوا كالم للصف
 يصحى إضافة إذ محالاً ولو فبجائية مع أنها حيث حرف فستعمل أصنافها (قوله) نظراً إلى
 ما تضمنته من معنى الشرط) استدل على هذا التصون بكونها تلبي بالذمة في نحو - فإذا نفر
 في النافور فذلك - وكثرة وقوع اللفظ بعدها ماضي اللفظ مستقبل للمعنى وإنما لم تكن جازمة
 حيث أدخلها العرب بكونها للشيء أو الراجح - وفي التسهيل لكنها لما تضمنت كونه أو رجح
 بخلاف أن فلذا لم تجز إلا في النعت (قوله) فإذا طرف) استدل على اسميتها بأن فيها ما في

وجه زيد يوم الجماع امير ونحو حين
 ميمك نبد وجه زيد يوم امير الجماع
 خصصا للفرد فلي كان الطرف اليوم
 مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إذ بل
 يعامل معاملة إذا فلا يصحى إلى الجملة
 لأصنافه بل إلى الطولية كما سيأتي وأما
 يوم هم على النار يفتنون - وقوله
 فكان لي غليما يوم لا خوف غفلة

بمعنى خيلاً من سواد من قارب
 فمما نزل للمستعمل فيه منزلة للأسمى
 لثقل وقوعه هذا مذهب سيوريه وأجاز
 ذلك النظم على فقه تسكا يطلعوا ما
 سبق وأما غير اليوم وهو المصنف فلا
 يصحى إلى جملة نحو شهر وصول بل
 لا يصحى إلا إلى المفرد نحو شهر كذا
 (وأيضاً من أverb ما كاذ عند اجراء) مما
 سبق أنه يصحى إلى الجملة جوازاً أما
 لأمرأب فعلى لأصل وأما البناء فصلا
 على إذ (وأخيراً بنحو فعل بنية) أي
 أن لا رجح واختار فيها تالفة فعل مبني
 البناء للتاسب كقوله - على حين ما جئت
 الشيب على السبا - وقوله - على حين
 يستصين كل حليم - (وقبل فعل موب
 أو مبتدأ - أverb) نحو - هذا يوم يتفح
 الصناديق صدقهم - وكقوله

الم تطلي يا عرك الله اني
 كرم على حين الكرم قليل
 ولم يجوز البصريون حيث ذكره غير لأمرأب
 وأجاز القويين البناء إليه مال الفارسي
 والنظم ولذلك قال (ومن يبق فل يندنا)
 أي لى يظ وأحتقاراً لذلك بفراة نافع
 « هذا يوم يتفح » بالفتح وقد روي بهما
 قوله - على حين الكرم قليل - وقوله

- تذكر ما تذكر من سلمي على حين التواضع غير دان - (والزوا إذا) الطرفية (أصنافه إلى) جعل لأصنافه) خاصة نظراً إلى
 ما تضمنته من معنى الشرط غالباً (كأن إذا احتل) - إذا جاء ضرر الله - فلذا طرف فيه حتى الشرط مصحى إلى الجملة بعده

اذ من الخلالة على الزمان دون تعرض لحدث ومن اخبار بها مع دخولها على
الاتصال نحو - راحة الزمن اذا دخل الجنة - ومن وقوعها بدلا من اسم صريح
كاجتذك هذا اذا طلعت الشمس (قوله فعلى اعمار كان الثانية) اي هي
واسمها كما يدل عليه ما بعده والجملة بعد غير كان ولاصل اذا كان هو اي
المان بالي تحه حظية فانهم (قوله واغارة في شرح الصهيل) قال فيقول
اقول لان طلب اذا للفعل ليس كطلب ان بل طلبا له كطلب ما هو بالفعل
اولى مما لا عمل فيه كعمرة لا استعمل فكما لا تلزم فاعلية لاسم بعد العمرة لا تلزم
بعد اذا ومن ثم جاز ان يقال - اذا الرجل في المسجد فظن به خيرا - ومنه

اذا بالي تحه حظية له ولد منها فذلك الذرع

فيصل بعد لاسم التلوي اذا ظرفا واستغنى به من الفعل ولا يفعل ذلك بما هو
منصص بالفعل قال وما يدل على صحة مذهبه قوله

فامهله حتى اذا لم يكنه مطلي يد في جهة الماء فامر

فلو ان الزائدة حذوة بجملة اسمية ولا يفعل ذلك بما انحصر به لافعل
وانفذ ابو الفتح لمعني لاسدي

اذا هو لم يخفي في ابن مبي وان لم يقد الرجل الظلم

وقال في هذا دليل على حراز ارتفاع لاسم بعد اذا الزمانية بالاجداه لان هو
صغير الشأن وهو لا يرتفع ببل مفسر بقاله ومنه قول لآخر

وانت امر خطا اذا هي ارسلت بينك شيئا ارسله شمسا لك

لان هي صغير القصة - قال الشيخ كالير والصحيح عدم الجواز لاحتمال كحل
التلوي كما قال فاما قوله لولا لان طلب اذا للفعل الخ فذكرى خلاف نص
لاية ان اذا وكل زمني مستقبل فطلب للفعل كطلب ان واما التمسك بهاتيك
المسموعات فتقول فاما اذا بالي تحه حظية فان الغدير اذا كان بالي
ويقول حظية فاعل باسفر مضمونا وباللي فاعل بمضدوف يفسر العامل في
حظية قال في الغني ورده ان فيه حذف المفسر ومضدوفه جميعا وبسمله ان
الطرف يدل على المفسر فتكنه لم يصفى - اه - واما فامهله البيت فان فيه
ليست زائدة وكان مضدوفه بعد اذا اي حتى اذا كان وكبرا ما تحذف كان
بعد الطرف كان خيرا فغير واما ان لم يخفي رضى ارسلت فذلك مرفوع بفعل
مضدوف مفسر بما بعده اي اذا لم يخف اي هو وما حذف اتصل الصغير والرجل
الظلم بدلا من هو وبينك بدل من هي - هذا كلام الشيخ كالير ولا يخفى ما فيه

(قوله ولا لكان يجب اقتران الجملة لاسمية بالفعله) في شرح الصهيل وقول
بسن انه باصمار الفاء مثل - ان ترك خيرا الصبي - مرفوعا باصاع حذف
الفاء لا للضرورة او في زجر الكلام وقول ماخرين ان الصغير يؤكد لا اجداد
وان ما بعده الجواب طاهر النصف وماخرين ان جوابها مضدوف مدلول عليه

والعامل فيه جوابه على المشهور واما نحو - اذا السماء
انفتحت - فمثل - وان احدهم للشركين استجارك -

وقوله

اذا بالي تحه حظية له ولد منها فذلك الذرع
فعلى اعمار كان الثانية كما اصعوت هي واسمها
صغير الشأن في قوله - فيلا نفس ليلى خليها - هذا
محبس سيويه واجاز لا تخفى اسمتها الى الجدل
لاسمية تمسكا بطاهر ما سبق واغارة في شرح الصهيل
والحراز بالولي قالوا في نحو - واذا ما مضوا هم يفترون
والذين اذا اصابهم البقي هم يفترون - فلذا فيها
شرف لغير الجهدا بعدها ولا غرلية فيها ولا لكان
يجب اقتران الجملة لاسمية بالله - تنبيه -
حل اذا حذو لما الظرفية فلا تصل الى جملة اسمية
وتلزم لامامة الى الفعلية نحو - ولا جاءهم كلب من
عند الله - واما قوله

اقول لعبد الله بالساقا ونص يرادي صدمس ردا
فمثل - وان احدهم من المخربين استجارك - لان وا هي
البيت فعل بمعنى ساق وطم امر من قولك صدمس اذا
طوت اليه والمعنى لما سقا ساقونا قلت لعبد الله همه
(لمهم انيس حرف بلا - تفرق اصيف كذا وكلا) اي
ما يلزم الامانة كلا وكنا ولا يمافلن الا لما استكمل
ثلاثه شروط لاحدا التعريف فلا يجوز كلا وجلس ولا
كنا امراتين خلافا للوكيتين في اجازتهم اسمتها الى
النكرة المختصة بنحو كلا وجلس هكذا فامهله وسكن
كنا جاريتين عندك مضدوفه يدعا اي تاركة للفعل

بالجملة تكلف لا داي اليه (قوله اما بالنسبة اليه) ينبغي ان
يراد بالاعتراك ما ليس فضا ليعتدل على ذلك فيقال على قوله
لان ذا مشقة في المعنى اي وذلك يصحق لاشتراك بمعنى عدم
الصومية ولولا هذا كان قوله وانما صح الخ كلاما مطروحا في
البيان لم يثبت به شيء من الصومية ولا اشتراك المذكورين .
واعلم ان اشتراط الدلالة على اثنين لطابق التوكيد وهو كذا
او كذا للتوكيد وهو ما اعيف اليه (قوله لغرد صرف الخ) لعز
بالغرد من المعنى والجمع وبالعرف من النكرة مفردة او جملة او
مجمعة كل ذلك تذكيرا وتائيدا فتجوز لاهمته وتغيير العارح
بالفردة المراد به الغير للكرة ماخذ من نقل المصنف بلي كذلك
من قوله بعد وان كررتها وتفسير لا يخلق سؤالا كانت موصولة
او شرطية او استثنائية او نفا او حالا . نعم تفيد التكرير
بالطف وان كان حقا بل يبعد ايضا بكونه بالو كما في الصهيل
وحكما يصحبه قوله واخصص بها طف الذي لا يعني جبرمه
كاصطف الخ لا انه ليس في كلام المصنف ما يدل له . واعلم
ان طاهر قول المصنف كلامه الصهيل وان صكررتها ان التكرار
قيلسي والذي صرح به ابو علي الفارسي فهو على السماع لم
قوله اصف اي جوارا لكونه في مقابلة لا تصف وهو المراد منه
عدم الجواز (قوله لان المعنى جئت اينا) اي فكون جئت كانها
مضافة للجمع وذلك جائز كما تقدم بهادته عليهم لغرد (قوله)
بانها لا تصلى الا الى معرفة) وجه بان الوصولية يراد بها واحد
بعينه والصلية لا تستغل بذلك مع اي لغزها باي لا يعلم فلا بد
من اصاصها لمعرفة (قوله وهو الغرد نحو الخ) كقوله هو صير
راجع الى ما سبق معه وكلمة نحو الخ تزيل لغير (قوله فلا تصلى
الا الى نكرة) اي لان الوصف والمجال المرادين هنا بقول المصنف
وصفا كما ينبى عليه الفارح كل واحد منهما لا بد ان يكون متصفا
حقية او تاريا والاشتق كلي ويحتمل ان اصيبت اي الى معرفة
انصى ذلك لاستعمال الصرف الجزئية النسبية للكتابة اللازمة
لذلك لاستقلال الازم للسفة وقيل لانها لو اصيبت الى معرفة
تكانت بصا مما تعاقب اليه وذلك لا يصور في السفة اي لان
ايا تكون صفة الا اذا دلت على الكمال والتي بمعنى حسن لا تدل
عليه (قوله وهو الغرد المعرفة) اي التي لم يكرر بطف ولا
نوي فيه لاجزاء اذ هو الذي سبق معه اما اذا كرر بطف نحو

الثاني الدلالة على اثنين اما بالنسبة نحو كلامه و كذا الجين
او بالاشتراك كقوله - كذا فني من اخيه حياته - فان كلمة ذ
مستوحكة بين الاثنين والجمع وانما صح قوله - ان للخير والدم
مدى - وكذا ذلك وجه وقيل - لان ذا مشقة في المعنى مطحا في
قوله تعالى لا فاض ولا يكر حوان بين ذلك - اي وكذا ما ذكر
وبين ما ذكره الثالث ان يكون كلمة واحدة كما اشار اليه بقوله
لا تفريق فلا يبرز كلا زيد وصرو اما قوله
كلا اي وعلمي واجدي هذا في التاليف والملم للثالث .
وقوله

كلا المعين الشئ والعيب نال لدي للذي ولا من في السير والصبر
فمن الصلوات النادرة (ولا تصف لغرد معرف) ايا للفردة مطلقا
لانها بمعنى حسن (وان كررتها) بالطف (فاصف) اليه كصفره
فكن ليقطع خاليتين لصل اي وايك فلوس لا حارب
وقوله

الا تسالين الناس اي وايكم دة العينا كان غيرا واكرما
لان المعنى جئت اينا (او تنى بالغرد المعروف الجمع بان تنوي
(لاجزا) نحو اي زيد احسن يعني اي اجزائه احسن) واخصص
بالعرفته موصولة ايا ايا بفعل بالخصص وبالعرفته مطلقا به
وموصولة حال من اي مقدم عليها اي تخص اي الوصولية بانها
لا تصلى الا الى معرفة غير ما سبق معه وهو الغرد نحو امر باي
الرجلين هو اكرم ولي الرجال هو افضل وايهم لندء ولا تصلى
لنكرة خلافا لابن صفور (وبالفكر) من الوصولية (السمه) وهي
النسب بها والرافعة حالا فلا تصلى الا الى نكرة كمحوت فلان
اي فلان وبزيد اي فني ومنه قوله - طاه عيا جبر ايا فني -
(وان تكن) اي (شرطا او استهماما) فطنا كل بها كلاما اي
تصلى الى النكرة والعرفته مطلقا سوى ما سبق منه وهو الغرد
المعرفة نحو اي رجل يقضي فله دوحه وايما لا يجلس حقية
ايكم يقضي يوسها - فبلي حديث - فظهر ان لاي ثلاثة
احوال - تنبيهه - اذا كانت اي نفا او حالا وهي المراد بالصفة
في كلامه فهي طارئة للاضافة لفظا ومعنى وان كانت موصولة او
شرطا او استهماما فهي ملازمة لها معنى لا لفظا وهو طاهر (والزوا

الاصالة لدن الجبر) ما بعده بالاصالة للفسا ان كان
حررا ويحذف ابن كان مينا او حلة والاول نحو من
لدن حكيم طم - وقوله

تصحب الوحدة في الجبري من لدن الطور الى الصبري
والثاني نحو ولبناه من لدنا لما - ليندر بلنا هدينا
من لدنه - والثالث كقوله - وتذكر نساء لدن ائت
ياغ - وقوله

صربع غوان واقين ورتنه

لدن غب حتى غلب سيد اللواتب
ولم يصف من طريق للكان الى الجملة لا لدن وميت
وقال ابن جبران حيث خط هذا هو لاصل الشائع في
لدن من لسان العرب (ونصب غدة بها عنهم ندر)
كما في قوله

ما زال مهري مزور الكلب منهم

لدن غدة حتى دنت لفسر رجب
لدن حيلة من اصالة لغا ومعنى وغدة
بعدها صب على التميز او على الشبه بالفعل لشد
لدن باسم الفاعل في بويت نونها تارة وحذفها اخرى
لكن يصح سماع الصب بها محذوفة النون او خيرا
لكل محذوفة مع اسها اي لدن كانت الساعة غدة
ويجوز جر غدة بالاصالة على لاصل ما عطف على
غدة للضرورة جاز جر اللطوف مرادة لاصل ويجاز
صبر مرادة للظ لذكر ذلك لا غش واستبعد النظم
نصب اللطوف وقال انه بعيد من الكيلس ويكي
الكوفون رفع غدة بعد لدن قيل هو بكان تامة محذوفة
والغدير لدن كانت غدة وقيل خبر لجندا محذوف
والغدير لدن وقت هو غدة وقيل على التفسير بالفعل
قل سيويه ولا ينصب بعد لدن من لاساه غير غدة
تبيينه - لدن يعني مد لا انها تخص بستر امور
اجمدا انها ملازمة لجندا الفاعل ومن ثم يصحان في
نحو جئت من صد وبن لدنه وفي التبرول « داتيه
رحمة من عدنا ولطاه من لدنا عا - بجائي جلست
صد فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى لابتداه ها

اي زيد وصور اعجبني اصحبك او نوي فيه لاجزاء نحو اي زيد اعجبني اصحبك
فجاءت في كلامه تعريض بين منع جواز اصالة الشرطية لغرد معروف اذا نوبت
لاجزاء (قوله لدن) فيها لغت لدن بفتح الدال واللام كعدن ولدن بفتح
اللام وكسر الدال وفتح النون ولدن يسكن الدال وكسر النون ولدن بضم فسكن
فتح ولدن بفتح الواو وثالثه يسكن فانه ولد بفتح اللام يسكن الدال ولد بضم
اللام يسكن الدال ولد بفتح اللام فصح الدال ولت بفتح اللام وكسر الواو وفي
الرسمي ومثلا اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ولدن حكيم فاذا اضيفت
الى جملة تضمنت لان طريق للكان لا تملأ الى الجملة منها الا حيث
(قوله في التميز) قيل اي من تمييز لغرد وجهه ان لدن اسم لاول زمان
مهم ففسروا ذلك لهم بغدة والذي يخصه كلام محمد بن سعد القزويني في
البديع وكلام الرمي انه ليس تمييزا حقيقة بل شيئا به قل الرمي اما الصب
فانه وان كان هاذأ فيجوز كونه استعمال لدن مع غدة دون سائر الظروف
كبكرة وصيغة وكون دلل انه قبل النون الساكنة تفتح وتكسر كما سبق
في لغاتها لم قد تخطى نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة
تبدلها وتغايير النون من جهة جواز حذفها فصار لدن غدة في اللفظ
كراقد خلا تفصيها تشبيها بالتميز (قوله واستبعد النظم نصب للوقوف)
قال الشيخ الاثير والذي اختاره تصب الصب اذ ليس غدة عند ناصيا في موضع
جر سيما على رأي ناصيا بكن مضمرة فلا يتقبل فيها اذ ذلك جر البيت قال
هان قلت يلزم من ذلك نصب غير غدة بعد لدن ولم يحط - فاجاب باظهار
في الثواني ما لا يحصل في الاول (قوله وقيل على التفسير بالفعل) عبارة
اي التفتح بين جتي وقد شبه بعض بالفعل رفح فقال لدن غدة كما تقول
صارت زيد في اسم الفاعل (قوله ومن ثم يصحان) اللعل مجموع الصاقب
مع انفراد عند فعل اللعل قوله بجائي جلست « صدع ال - قوله ان الغالب
استعمالها مجرورة) انما لم يرد بضمي مد فان الغالب استعمالها غير مجرورة
بين مع انه يتدفع به توم ان عند لا تحصل مجرورة بين اصلا لانه علم من
تعاتها في « داتيه وصحة من عدنا - انها تحصل مجرورة فلم يبق حذ لا
ان ذلك غير غالب تامل (قوله انها مبنية) قال الشيخ ابن الحبيب الوجه
في بنه لدن واخواته ان من لغاتها ومع الحروف فصل البيت عليها تشبيها
بها وار لم يكن كذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهي مبنية بالافتاق
(قوله ويلفتهم فري ومن لدنه) ذكر الفارسي ان الكسري هذه القراءة
للتخلص من الشاء الساكنين لا للاعراب فهي مبنية حيث دائما (قوله هذا

القول

بانها ان الغالب استعمالها مجرورة بين - فالتشابه انها مبنية لا في لغة قيس ويلتهم قري - من لدنه -

وابيها انه يجوز اسماها الى الجمل كما سبق - خاصها جواز امرادها قبل غدة على ما مر - سألها انها لا تقع الا فعلة تقول
السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة - واسألا لدى فهي مثل عند مثلا لا ان جوا ممتنع بجائي جر صد وايضا عند
انك منها من وجهين - لاول انها تكون طرفا للابيان وللغاني تقول هذا

القول حدي صواب الخ) يوم ان احدهما مثل كونه طرفا للحيان ولا امر كونه طرفا للحياني
بل يكاد يوم ان لا اول والاول والثاني الثاني مع ان الثاني هو ابدل للقال الاول
بحدي دبنا ولم يقل هذا القول حدي صواب كان هذا القول حدي اسوب . وما قيل انه
ترك الصيغ الاول ليمس قوله بعد ذلك ويضع ذلك في لذي اي جعلها طرفا للحياني ولو
مثل للحيان لم يصح ذلك فقيه انه تعطل من ايهام بالهلم مع ان الذي لا يحدوه التهم
سرورة ان لاشارة ليست واجبة لجعلها طرفا للحياني بل كونها طرفا للحيان والحياني اي يجمع
في لندن الكون للامرين معا بل تكون لاحدهما على لم يبيده لان الفرض مجرد ان بينهما فرقا
على انه لو تم انما يتبع في مدم الصيغ للحيان ولا يتبع في تكرير للقال للحياني المزم (قوله)
والزوا اضافته ايضا مع) الداعي لاخراج عبارة التي من طوعها من ان مع مبتدا ومع فيها قليل
خير جعل لزوم لاصافته في مع داخلا تحت كلام المصنف ايضا اذ على الظاهر لا يعلم منه الا
ثلاثة السكن وانما فسر مع المزمومة لاصافته بقوله وهي اسم لكان لاصطحاب الخ لظا بداني
ما ذكره في التنبيه لاني من افراخا . ويهنا يعلم ايضا انه لا يخالفه بين ما حسا من لزوم
لاصافته وقول صاحب التصريح والثالب استعمالها عافاة فتكون طرفا . واطم ان ما ذكره

المعروض من مجيها للكان والزمان وان وقع في التوضيح خلافه لكنه الذي في الصيغ حيث
قال ومع لصيغة اللاتفة بالذكور . وفي الرعي حيث قال نحو جها معا اي في زمان وكا
معا اي في مكان (قوله وهو فتح ارباب) قال الرمي لدعول التوتون في نحو كما سا وانجوا
بدن وان كان شاذ في نحو جث من معه وقال للمرح لانها ثلاثية لاصل (قوله فسم)
كذا في خروج الصهيل والتوضيح الا شرح البدر الدمامني فقيه بدله فني (قوله كما اضر
به كلام الهلم) اي حيث زاد كلمة فيها فانصمى ان التكنين في التي كانت مفتوحة وهي
اسم وانما لم يكن مزمعا لاحضال ان يراد جدير فيها تلك الادة من غير ملاحظة لاسيها
(قوله ونقل في الساكنة الخ) هذا هو الذي ارتضاه الطائي والكسبي والرحم والسيلبي
وقال بعض شارحي الصهيل انه طاهر الخلاصة وروى المرادي ان ليس الكسر والفتح في
الساكنة العين بل الفتح في المفتوحة للمعربة والكسري الساكنة البنية وهو الذي يظهر من
جاءة الصهيل حيث لم يجرس للفتح عند ملاقة الساكن وما حي جازقه وتكنينها قبل حركة
وكسرها قبل سكنه لغة ربيعة وفي نسخ كثيرة ما يخالف هذا ويوافق كلام المرادي فالعرضه
(قوله بمعنى جيبا) كذا في الصهيل والتوضيح لكن قال بعض شارحي الاول عليه بعا للفتح
لاثير هذه العبارة هو غلطى قول مطلب اذا مات جلد جيبا حصل الي في وقت او
وتحين او فلت معا فليس الا في وقت وقد عدل بينهما من قال

كنت ويمضي كيدي واحد نرمي جيبا ونرمي حسا

وهي المسألة الجارية بينه وبين احمد بن قادم وحما من معاني الكوفة فقال عنها مطلب
احمد بن قادم ظر يزل يركس الى الليل ففرق لمطلب بما ذكر . هذا كلامه . وقال بعض
الفصحاء على عبارة التهجيع بعد ما نقل من الرعي الفرق الذي ذكرنا لا خفاء في انه يخالف
ما عليه الموصح (قوله وقد تردف عند) هذا يوم انها حيث تخالف ما ذكره المصنف على

فوريحي منكم وهواي معكم
وان كانت زيارتكم لما
وزم سيويوه ان تسكين العين سرورة
وليس كذلك بل هي لغة ربيعة ويضم
مانها مبنية عديم على السكن وزم بهم
ان الساكنة العين حرف وادى الفاض
لاجاء عليه وهو فاسد والصحيح انها
باقية على اسميتها كما اضر به كلام الهلم
هذا حكما اذا اصل بها معرق (وقيل)
فيها (فتح وكسر لسكون يصل) بها نحو
مع التزم فالفتح طليا للفتحة والكسر على
لاصل في التاء الساكنين . تنبيه . فترد
مع مزدوجة الهم فخرع من الطرقتة
وتنصب على الحال بمعنى جبا نحو جاء
الزبدان معا وتتصل لتصح كما تستصل
للتكنين بقوله . واني رحلي فبادوا معا .
وقوله . لذا حثت لاولى سيجي لها معا .
وقد تردف عند فخير بمن حكى سيويوه
فثبت من جهة ومنه قراءة بسم . هذا
نذكر من محي . (واضح بلاء غير ان
مدحت ما لم اميف) لظا (نوليا
ما دما) معنى

أي من الكلمات للثانية المضافة في وجي
اسم دال على مخالفة ما قبله لثبته ما بعده
واذا وقع بعد ليس ولم يلفظ الالف اليه
كجئت مرة ليس فيردا جاز حذفه لفظا
فيضم غير غير توين قسم اختص جعلا
فقال البرد صفة بدله لانها كقول في الالف
فهي اسم او غير وهذا ما لمعه النظم
على ما الهمه كذا وقال لا يلفظ اعراب
لانها اسم ككل وليس لا يلفظ كقول ويصد
فهي اسم لا غير وجوزها ابن خروف
ويجوز قليلا الترخ مع توين ودونه فهي
خير والمركبة اعراب بتلقى الكلام مع
التوين • تنبيهان • الاول يجوز ايعا
على فة الترخ بلاتوين على نية ثبوت لفظ
المصنف اليه قال في التوضيح فهي خير
والمركبة اعراب بتلقى وفيما قاله نظر لان
للمصنف لفظا تتم وتلقى فان صحت تينيت
للاسميت وان فقت لا تضمن للخبر و
لا احتمال ان تكون الفقة ببناء لامها
الى اليه • الثاني قالت ملققة كثيرة لا
يجوز الحذف بعد غير ليس من الفطاف
الجد فلا يقال كجئت مرة لا غير ومن
مجيوزون قال في القاموس ولولهم لا غير
لحق غير جيد لان لا غير مسوم في قول
الداعر • جوابا به تجوز احد فربنا
لن صل اسلفت لا غير تسال

وقد احتج ابن مالك في باب الاسم من
سح التسهيل بهذا البيت وكان قولهم لحي ماخذ من قول السرياني الحذف انما يحصل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان
مكان ليس فيردا من الفطاف الجحد ولا يجوز الحذف ولا يتجاوز بذلك مود السماع • اه كالم • وقد سمع اثنى كلام صاحب القاموس •
والفقه في لا غير فقة ببناء الفقة في لا رجل نظمه في خروج الالف من الكوفيين ووجه ذلك ما ساقى ويشاء صدر نصب
على الحال اي بانها غيرا فعول باسم (و بعد) و (حسب) و (اول) و (دون والمخات) الست (ايضا ومل) اي انها ملازمة
للاصوات وتدخل عنها لفظا دون حتى متى على العلم لشيها حيث بصرف الجواب في الاستخانة بها ما يبعث مع ما فيها من شبه الحرف
في الجحد والانتصار نحو • له لامر من قبل ومن بعده • في قراءة الجملة ونحو كجئت مرة فقتت منزه فقتت اي فقتت ذلك وحكى ابو علي
الفارسي ابدا بذن من اول بالهم ومنه قوله • على ابدا تعدو الثانية اول • وتقول سوت مع الفم ودون اي ودونهم وجاء التهم وزيد خلف او
امام اي خلفهم او امامهم ومنه قوله • ليس لاله تملتن بين سافر • لنا يعني عليه من قدم • وقيل • اقب من قعت عريس من مل • اما
اذا نرى ثبوت لفظ المصنف اليه فانها تنوب من غير توين كما لو تخط به كقول • ومن قبل نلت كل ملى قرابة • اي ومن قبل ذلك
وقري له لامر من قبل ومن بعد بالجر من غير توين اي من قبل الطلب ومن بعده وحكى ابو علي ابدا بذن من اول بالجر من غير توين

ما شرحه به وليس كذلك طواق به اكر قوله والمخبر فيها فهي العين لكان اول فاصل
(قوله اي من الكلمات للثانية المضافة الخ) لا يلفظ ان الفارح نزل جارة التوضيح على
كلم المصنف ليس • وما كان ينبغي ذلك لان كلام المصنف لم يغير بالزمن غير للاضافة اصلا
وغيره انه لا يلفظ ولا يلفظ على المصنف بالفارح من السياق وانه كان الفارح ان يقول
وغير واصمها اذا قدمت الخ لا يضم له جملة تفسيرا لكلام المصنف كما لا يلقى (قوله ويجوز
قليلا الترخ مع توين) اي حدد حذف لفظ المصنف اليه وعدم نفيه لفظا ومعنى ودونه اي
حدد حذفه وتعدده فهي خير والمركبة حيث اعراب بتلقى الكلام مع التوين اي حدد
حذفه وعدم نفيه لفظا ومعنى (قوله وفيما قاله نظر) نقل منه انه قال في شرح التوضيح في
المجرب العلم • ان الامانة الى التي انما تولد البناء اذا كان المصنف اليه مطلقا اي لا
مستوفيا نصف سبب البناء بالحق (قوله قبل كثير) كانه انما لم يقل كثير قبل تكون
غير حيث حد قبل فتدلل حيث تفت قوله • ... وما من بعده قد ذكرنا • ولذا لم يلبس
النصب يكون على الظرفية كما سياتي (قوله وتدخل منها لفظا دون معنى فتي على العلم)
الحق ان الولد من هذا القطع ان يضاف على معنى المصنف اليه اذ به هم المعنى واما بخصوص
اللفظ الدال على ذلك المعنى فلا يلاحظ ولو تقديرا • ولا كان كانه ملطوب به فلا بد من اعراب
ولذا يمتنع التوين حيث • هذا واشترط بعضهم في البناء على الاسم اذ ذلك تقدير المصنف
اليه معرفة • ولا فالاعراب ورد بانه لا وجه لاعتزاله لان البناء انما يترقب على حذف
المصنف اليه ونية صده ولا تدخل في ذلك كونه معرفة او تكررة (قوله لشيها حيث
بصرف الجواب الخ) قال الرضي انما يثبت هذه الظروف حد لفظها من الامانة لشيها
الحرف بالحياتها اي معنى ذلك المصنف • فلي نلت فهذا لا يحتاج حاصل لها مع وجود
المصنف اليه فلا يثبت صده كالاسمه للوصلة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها • قلت
لان ظهور الامانة فيها يرجع جانب اسميتها لانها لا يخصصها بالاسماء اما حيث واذا فانها
وان كانت صفة الى الجمل الوجودية بعدا • ان امة انها ليست بطاعة اذ الامانة في
الحقيقة الى صادر تلك الجمل فكان المصنف اليه مصنف ولا يبدل في كل ويص التوين
من المصنف اليه لم يثبت اذ المصنف اليه كانه ثابت بغير بدله ثم قال وبناه الغايات
على الحركات لطم ان لها عرفا في الاعراب وعلى العلم جبرا بغايات الحركات لما قلها من الجرح

يحدث

سح التسهيل بهذا البيت وكان قولهم لحي ماخذ من قول السرياني الحذف انما يحصل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان
مكان ليس فيردا من الفطاف الجحد ولا يجوز الحذف ولا يتجاوز بذلك مود السماع • اه كالم • وقد سمع اثنى كلام صاحب القاموس •
والفقه في لا غير فقة ببناء الفقة في لا رجل نظمه في خروج الالف من الكوفيين ووجه ذلك ما ساقى ويشاء صدر نصب
على الحال اي بانها غيرا فعول باسم (و بعد) و (حسب) و (اول) و (دون والمخات) الست (ايضا ومل) اي انها ملازمة
للاصوات وتدخل عنها لفظا دون حتى متى على العلم لشيها حيث بصرف الجواب في الاستخانة بها ما يبعث مع ما فيها من شبه الحرف
في الجحد والانتصار نحو • له لامر من قبل ومن بعده • في قراءة الجملة ونحو كجئت مرة فقتت منزه فقتت اي فقتت ذلك وحكى ابو علي
الفارسي ابدا بذن من اول بالهم ومنه قوله • على ابدا تعدو الثانية اول • وتقول سوت مع الفم ودون اي ودونهم وجاء التهم وزيد خلف او
امام اي خلفهم او امامهم ومنه قوله • ليس لاله تملتن بين سافر • لنا يعني عليه من قدم • وقيل • اقب من قعت عريس من مل • اما
اذا نرى ثبوت لفظ المصنف اليه فانها تنوب من غير توين كما لو تخط به كقول • ومن قبل نلت كل ملى قرابة • اي ومن قبل ذلك
وقري له لامر من قبل ومن بعد بالجر من غير توين اي من قبل الطلب ومن بعده وحكى ابو علي ابدا بذن من اول بالجر من غير توين

بعضاً فلا يخلص من لاصافته لفظاً ومعنى أي لم يخلص

لفظ المعاني إليه ولا معناه أعربت منونة وضمت .

لم يدخل عليها جار كما أشار إليه بقوله (وأمر بها نصيب

إذا ما تكبرا) فبلا وما من بعده قد ذكرنا) كقولـه

فصاغ في الشرب وكنت قبلاً الأكاد نص بالله الفرات

وكقولـه فما خروياً بعداً لي لذة عصرا . وكقولـه كجلبند

صخر حله السير من حل . وكقراءة بضم من قبل

ومن بعد بالجر والتعوين وحكى أبو علي أبداً بلداً من

أول بالنصب ممنوعاً من الصرف الوزن والنصب .

تخصيصات . لا أول أصحى كلاً أن حسب مع لاصافته

أي لفظاً أو نوي معناها أو لفظها معرفة ونسكة إذا

قطعت من لاصافته أي لفظاً ومعنى إذ هي بمعنى

كأنك اسم فاعل مراداً به الحال فتصنع استعمال

الصنعة النكرة فتكون نصاً لنكرة صكرت بوجهل

حسبك من رجل ومالاً لمعرفه كذا بيد الله حبسك

من رجل فتصنع استعمال لاسمها الجائدة نعر وحسبهم

جهنم . فان حسبك الله . بسببك دهم وهذا يرد

على من زعم أنها اسم فعل فإن الوصل اللطيفة لا

تدخل على اسمها لأصنافها وتدخل على لاصافته فيجهد

لها أمثاله معنى دالا على التي ويتجدد لها ملازمتها

للوصفية أو الحالية أو لاجدته والبسالة على الصم تقول

رايت رجلاً حسب ورايت زيدا حسب قال الجوهري

كانك قلت حسبي أو حسبك فاصحوت ذلك ولم تنون .

اد . وتقول في لاجدته قبعت صخرة فحسب أي

فحسب ذلك . الثاني أصحى كلامه إيماناً من هل يجوز

اصنافها وأنه يجوز أن تصب على الطريقة أو الحالية

وتوافق فوق في معناه وتوافقها في أمرين . أنساباً لا

تتصل إلا بجمهورية بين . وأنها لا تتصل صفاته فلا

يقال أخذته من عل الطمع كما يقال من طوع ومن

فرقه وقد رمي في هذا جماعته منهم الجوهري وابن مالك

وأما قوله

يا رب يم لي لا الظالم أرس من قصت وأصحي من طه

فالله في السكت بدليل أنه مبني ولا وجه لبنيته

لو كان صافاً . اد . الثالث قال في شرح الكافية وقد

ذهب بعض العلماء إلى أن قبلاً في نبله وكنت قبلاً

يخلص الصالح إليه أي المخلص إليه (قوله إيماناً) يجوز أن يكون مراداً

بقوله بالجر من غير تنوين أي هذا بالجر من غير تنوين كما أن لاية بالجر من

غير تنوين ويحصل أن يكون مراداً بالصبي بالجر حتى أي حتى هذا الحال

بالجر من غير تنوين إيماناً كما حكاه بالضم على ما تقدم (قوله كما أشار إليه

بقوله الخ) يريد أن هذه الكلمات حدد قطعها من لاصافته لفظاً ومعنى تعرب

منونة لأنّها تارة تدخل عليها من زيادة على الفعل أو نحوه ويحذف ثمرها منونة

وتارة يتصغر على لفظ من تلك الألفاظ من غير كلمة من ويوقى بالفعل أو نحوه

ويحذف نصب منونة وهذه هي الصورة التي ينزل عليها طاهر كلام المصنف لانه

حكم بالنصب على كانه قبلاً والكلمات التي ذكر معناها وهي حيث دخل عليها بمجرده

من من هذه هي الألفاظ التي أراد الفارح أن أن المثل لما قبل المثل تدبر (قوله

وكقراءة بضم من قبل ومن بعد بالجر والتعوين) طاعوه أنه مطوف على قوله

لاول فيكون معاً للتعوين والنصب وليس كذلك فليجعل تدفعاً للمهم بقوله ما

لم يدخل عليها جار (قوله وحكى أبو علي أبداً بلداً من أول بالنصب ممنوعاً

من الصرف) أي فلا يكون حيث دعا الكلام فيه الذي هو ظرف بمعنى قبل

بل ما استعمل صفة بمعنى سبق فيمنع الصرف للوزن والوصف هذا غاية

ما يتكلف له والمحق اسماؤه (قوله ما نوي معناها أو لفظها) لا أول أو نوي

معنى الصلح إليه أو لفظه وكأنه قصد الاستخدام بل أن أراد من لاصافته أولاً

المعنى الصدري ونحن مريد السير عليها معنى للشيء (قوله إذ هي بمعنى كأنك)

لاصافته أن هذا التحليل على طاعوه لا يلقي ما تقدمه بوجه فالصواب أن

يزيد قبله وهو متعرب ويكون هو الظل ويحذف ما قصده أو لا يحضر على المصنف

باعتقاده كلامه تعريف حسب في ثلاث صور وتذكيرها في صورة مع أن التذكير

في الكل لأن إصافها لا تعرفها كصاحب طبع المصنف في شرح العدة يدل

لذلك مابة التوجيه المتخذة هذا منها . والجواب الحق من هذا لا يحضر أن

الوصول في قول المصنف . . . وما من بعده قد ذكرنا . للجنس لا الاستغراق

كما صرح ببطله السلكي في أول حاشيته للظلال ويحذف لا يلزم جريان الحكم في

حسب (قوله أن هل يجوز إصافها الخ) الحق أن في العبارة تقديمها وتأخيرها

وحذفها وزيادة ولاصل أصحى كلامه إيماناً أن هل يجوز أن تصب وأنها تجوز

إصافها وقد رمي في هذا جماعته منهم الجوهري وابن مالك وأما قوله

يا رب يم لي لا الظالم أرس من قصت وأصحي من طه

فالله فيه للسكت دليل أنه مبني ولا وجه لبنيته لو كان صافاً والمحق أنها

توافق فوق في معناها وتوافقها في أمرين أنها لا تتصل إلا بجمهورية بين وإصافها

غير صفاته هكذا ينبغي فيكون المزمع فيه هو إصافها لا طين أنها كسائر أحوالها

للتعمدة بدليل فالله فيه الخ وتن قال إيماناً على قوله وتوافق الخ الصواب

تكونه بنته لأهلها في ذلك الموضع لانه
 جعل ما خلفه من الثمنين موصيا من
 القليل بالعالي اليه فقول قبل مع الثمنين
 لكونه موصيا من العالي اليه بما يماثل
 يد مع العالي اليه كما فعل بكل حين
 قطع من الاصله لخمسة الثمنين موصيا
 بهذا القول هدي حسن (وما يلي
 العالي) وهو العالي اليه (ما يلي خلفا
 منه في الارباب) غالبا (اذا ما حذفنا)
 القيام فربما تدل عليه نحوه وجاء ريك
 في امر ريك واصل القرية = اي
 لعل القرية = تنبيهان = قالوا كما قلنا
 العالي اليه علم العالي في الارباب
 يتم مقامه في التذكير كقوله
 يسكن من رز البرص طيبهم
 برضى يصفى بالردى السلسل
 برضى مريض فكان حرم ان يقول تصفى
 بالغله لكنه اراد ما برضى وفي التانيث
 كقوله مرت بنا في نسوة حيلة
 والسك من ارادنا فالحسم
 اي واجبة للسك وفي حكمه نحو - ان
 هذين حرم على ذكور امي - اي استصا
 هذين = وتلك العرى اطلقكم = في اهل
 القرى وفي المجالبه نحو تلوقا ايساني
 سبا اي مثل ابائي سبا لان الجمال لا
 تكون حرفة = التانيث قد يكون لاول
 صغلا الى صغى فيجنى لاول والثاني
 ويظلم الثالث فعلم لاول في الارباب
 نحو = وقيلون رزكم انكم تكذبون =
 اي وقيلون بدل شكر رزكم تكذبكم
 = تدوير اميهم الذي يفنى طبع من
 الموت = اي كثران حين الذي يفنى
 طبع من الموت ومنه قوله
 فانرك ارقاع المرادة طامعا
 وقد جعلني من حريمه اصبا

ان يقول ليس كذلك بل ثوابي الخ قد وهم وصفه الغلطه من قول الفارح وقد وهم
 وبالمجمله فكلام الفارح حا في غايته الغلطه وان افترط عليه الاطرون لكن وانما ننسها فيها
 اسقاط التبيين لاولين ربا وهي حمله فانهم (قوله سوفت بيته لاصافه) لا يوجهم ان
 الفارح اراد ان هذا ياتكم كالم السلام كيف وقد قال سابجا خصي كالمه ان حسب مع
 لاصافه سوفت بيته اذا طلعت منها لظا وهي (قوله وهذا القول هدي حسن) مال الرعي
 هو الحق (قوله وهو للعالي اليه) اي تعدد او اتحد ما لم يكن جملة كما يفهم اليه قول
 الفارح ليلم فربته تدل عليه في الغنى واما العالي لجملة فلا يعلم ان حلفي = هذا
 وقد اضطرب اليونانيون في ان الجاز في الارباب او في الكثرة للبرية وعلى الثاني صاحب
 التاميز حيث قال - فصل - قد يطلق الجاز على كل ما يحكم امرها واما اهل الاصول فاقصى
 كلام الجلال الجلي في حرمه على الورقات وجمع الموصاع ان جمله مجاز حلفي مسجود
 والغريب انه مجاز مرسل بلصصال القرية فلا في اهلها = ولكن التحقيق انه ليس هذا
 بذلك لاجهار من الجاز لم يصح له الشيخ ابن الحاجب في محصوره وفي التقرير للكمال
 ابن الهملم ومجاز الحذف حقيقة لانه في مثله وانما سمي مجازا بلباعبار امره (قوله غالبا)
 مستحرو وربما لا ي (قوله ليلم فربته) اي ولو غير لعلية كما في الاصله = واهل ان هذا
 الفيد لم يحركه لالصف كما قد يوجهم لان قوله - لكن بقرط ان يكون ما حلفي الخ سريع في
 ان اصل الحذف انما يكون عند العلم بالصدوق (قوله اي امر ريك) مرص السعد في
 شرح التاميز بان هذا التقدير غير حين ان مثله جاء مذابه = واهل ان القرية في الآية
 الاستعانة كما افترنا اليه فان الجي = لما اسند لاسم الذات اقصى ان ذلك الله تعالى تصف
 به وذلك محال اذ هو عند اسئلته الى الذوات حقيقة يرد منه التعلقات والقرائن المخصوصة
 التي لا يصف بها لآل الخواص فلا بد حينئذ من تقدير العالي اي امره فلا يكون لامر
 حينئذ بمعنى البلوغ كما يقال شاملا جافني خبرك واتاني امرك هكذا ينبغي ان يعلم هذا
 الكلام (قوله وفي حكمه) للتبادر انه مطوف على في التانيث او التذكير والصغير للعالي
 قيل المراد به مطلق الحكم الشامل للنسبي والفخري كما هو ظاهر وجو لا يحصل له اذ الكلام
 في الاصله ويجعل ان البراد به الحكم به او نفس لالاصاب فان الحكم به في الحديث
 وهو حرام او اتصافه - للعالي الحذف الذي هو لالاصال لكنه ما حلفي بقى لما اعيف
 اليه ومنع الاطلاق في الآية - ولا يخفى انه حيلة لا وجه لها قد فيها التباينة في الارباب
 والتذكير والتانيث - ويجعل ان يكون قوله وفي حكمه غير مقدم وصغيره لما ذكر من التذكير
 والتانيث وما بعده خبر في الآية والحديث في معنى ما قلنا فيه العالي اليه علم العالي
 في التذكير والتانيث ليلم العالي اليه في الحديث معلم العالي في الافراد وفي الآية مقامه
 في العال وهذا لاحتمال اقرب وان كان الصغير يرفي المجالبه خير منه التعبير بقرى التذكير
 ويوجد هذا الوجه ما في بعض النسخ من تعبير لالاصاب حيث لم يذكر كلمة نحو قول الحديث
 وهذا كله رعاية لجانب الخارج ولا فالاصناف ان العبارة ليست على ما ينبغي وباريته في
 شرح الكافية جيدة جدا حيث يقول الثالث لافراد نحو - ان هذين حرام على ذكور امي -

تكونه بنته لأهلها في ذلك الموضع لانه جعل ما خلفه من الثمنين موصيا من القليل بالعالي اليه فقول قبل مع الثمنين لكونه موصيا من العالي اليه بما يماثل يد مع العالي اليه كما فعل بكل حين قطع من الاصله لخمسة الثمنين موصيا بهذا القول هدي حسن (وما يلي العالي) وهو العالي اليه (ما يلي خلفا منه في الارباب) غالبا (اذا ما حذفنا) القيام فربما تدل عليه نحوه وجاء ريك في امر ريك واصل القرية = اي لعل القرية = تنبيهان = قالوا كما قلنا العالي اليه علم العالي في الارباب يتم مقامه في التذكير كقوله يسكن من رز البرص طيبهم برضى يصفى بالردى السلسل برضى مريض فكان حرم ان يقول تصفى بالغله لكنه اراد ما برضى وفي التانيث كقوله مرت بنا في نسوة حيلة والسك من ارادنا فالحسم اي واجبة للسك وفي حكمه نحو - ان هذين حرم على ذكور امي - اي استصا هذين = وتلك العرى اطلقكم = في اهل القرى وفي المجالبه نحو تلوقا ايساني سبا اي مثل ابائي سبا لان الجمال لا تكون حرفة = التانيث قد يكون لاول صغلا الى صغى فيجنى لاول والثاني ويظلم الثالث فعلم لاول في الارباب نحو = وقيلون رزكم انكم تكذبون = اي وقيلون بدل شكر رزكم تكذبكم = تدوير اميهم الذي يفنى طبع من الموت = اي كثران حين الذي يفنى طبع من الموت ومنه قوله فانرك ارقاع المرادة طامعا وقد جعلني من حريمه اصبا

أراد لسبب هذين . ثم قال الرابع العزل فهو . وذلك الذي يمكن لما كان له الخلف في العزل
نحو ثلثوا ابتدي بها . هذا كلامه فندبر جدا (قوله) وربما جرى الخ) الصغير بالعينة
المعينة للأحداث للتيه على أنه لما حتمنا إنما يستحق العرب المصطفى فكان ذلك الجهر
حدث بعد ولدع ترم أن الجهر أحدث حقيقة زاد قوله ... كما قد كان ... وقد جعل كفى كما
بمعنى على ملها في قولهم بني لأم كما كان أي على ما كان ويجعل فقول يحصل أن يكون
الرد من جروا فثقا به مجرورا وتكون ما الداخلة عليها الكلى واقعة على الجهر بالتي المصدري
أي الملقى به مجرورا والثاني تشبيهة والثالث ربما ثقاها بالمصطفى اليه بعد حذف المصطفى
مجرورا كما ثقاها به قبل حذف المصطفى كذلك وعلى هذا فالثالثة بين اللخبه والخبه به
حقيقته لا يبعد أن العرس لا يبقى زمانين كما قيل وليس فيه اتصال أن الحركة الكسرية
في المصطفى اليه جديدة فهو المصطفى إنما فيه أن نلهم بها قبل حذف المصطفى فيه بعده
ولا شك في صحته . ويحصل أن تكون الكلى بمعنى على حلفته بأقربا لا يجرورا وما واقعة
على عدم الخذف والعنى وربما جرى لاسم الذي أقوم على حاله التي كان عليها قبل أن
يحذف المصطفى وهي عدم حذفه لأن أنه على هذا لا يكون كما قد كان الخ كثير فائدة غير
تحقيق اليه وتبين للرد منه في خصوص القلم على أن النصف لم يفتح على ما استعري
من كلامه في هذا الكتاب مثل ذلك مع أنه تركب مرعي متداول مثله في لالسن إذ يقولون
بني لأم على ما كان عليه أمس . وأعلم أنه لا يمتدح من البيت على لاحمال لأول أن
العامل الجهر هو المصطفى لأن بصيغته مقدمة هي أن العامل قبل الخذف هو أيضا وهي لم تقع
في كلامه لأن ابتداء في قوله . والزوارافة لدن غير ... أن سلم مع أن الحق أن قوله
كلم المصنف تحصى أن ليس الغرض لأن بيان أن الحكم السابق في البيت السابق وهو أن
خلف السابق لأول في أمره غير لأن إذ قلنا ما يبقى لأول على ما كان عليه بالشروط المذكور
ثم لا يخفى أن ليس في كلام المصنف على كلا الاحتمالين ما يوجب أن العامل غير المصطفى
فثبت في اللام حق التثبيت (قوله) ثقا بالتي المصطفى على معنوي الخ) طلت المذكور وهو إما
قول المصنف - وربما جرى ... - أو لعل المصنف كقولهم الخ ولاظهر أنه طلت استلوف
تدبره وإنما جعل من هذا القليل ولم يخرج على وجه ذلك لا يخلف فيه وهو أن يكون
مجرورا بالمصطفى على السابق (قوله) بان تجعل قوله (الطاهر أن هذه حليفه انحلت في
كلام المصنف لبيان اللزوم في البيت لأول ينصرف بذلك استقلاله من بعض نسخ الفرج مثل
التوضيح أو أنه سقا من كلام المصنف تصوير ذلك الحلف في البيت الثاني ولاصل بعد
قوله والعامل فيه حل وقيامه مطوفا على تركه والعامل فيه أرى . ومن خلف الطاهر
أن يقال أصل البيان في البيت الثاني كونه يعلم من لأول بالمقابلة (قوله) الجهر فيما خلا
من الشروط مطوفا لأول أن لو قال وفي غيرا مطوفا لا يلقى عليه إذ هو يبين لفهم قوله
سابقا والمالة هذه ولا وجه لنرك مثل هذا الذي يقتضيه طبع التصير من غير ظهور حور فيه
ولا فائدة في غيره مع أن المطلق المصنف اسم الشرط لا تنبيه الجمعية في عبارة المصنف وأن
معنى في الجملة بصيغته أن أجزاء الشرط شروط أو إرادة الجنس من قول المصنف بشرط

أي ذا صفة اسمع (وربما جرى الذي
أقربا) وهو المصطفى اليه (كما) قد كان
يحمل حذف ما تقدما) وهو المصطفى
(لكن بشرط أن يكون ما حذف) مالا
لا طية قد طفت) سواء اتصل المصطفى
بالمطوف أو انفصل عنه بلا قوله
أكل أمره تحمين أمره

ونار ترقد بالليل نارا
أي وكل نار وقوله
ولم أر مثل الخمر يتركه الخ
ولا الشعر ياتي بهرك وهو طالع
أي ولا مثل الشعر ثقا بالتي المصطفى على
معنوي تامين منطيين بان تجعل قوله
نار والجهر مطوفا على أمري والعامل فيه
كل ونارا الثاني مطوفا على أمرا والعامل
فيه تحمين . تشبيهه . الجهر والمالة
هذه متيسر وليس ذلك مطوفا بقسم
نقى أو استقام حكما طن بعضهم والجهر
فيما خلا من الشرط مطوفا لا يلقى

لو من قول الشارع العريض (قوله كالمير بدون حلف) عدم قيامه مذهب بصري والكوفي على قيامه . وكأنه موجه لانهم صرحوا بان الحلف في أصل المسألة على التفرقة ولذا اختلفوا في المسألة المذكورة وصحوا في التفرقة حتى صارت تفعل غير التفرقة فلم يجرى مثل ما ثبت في الصحيح . ثم مدعي عن ابن الروثة فيه لمخلة لان تيم مدعي اسم لنفس الفعلة وذلك غير اليجبي المنسوب للقيام ولعل الجسدية يروونه بعدم الظاهر لمجرد (قوله ومع العاطف للمسؤول بغير لا) هذا يعم انه لا فارق بين موقوف حرم الفصل بلا وضوءه أي الفصل بغير لا لا يكون الفصل بلا وضوءه مع ان الطبع في البيت الذاتية السابقة حلف مفردة وفي الآية حلف جبل كما في الصريح (قوله أي موص لاخرة) هذا التقدير للشافعية ولا فلاخرة ليست بمرس لانها ليست بفائدة (قوله فينبى لأول كلمة الخ) الكافي يفتي على أي وجبى لأول في حاشية الكافية لم يقدم يصل بالشافعي (قوله فلا تحرف) يعني الضامد وتقديره عدم وضعية لا فقه (قوله لاخرة) ان يكون الحلف صريحا . انما قدم هذه المسألة لان الفصل فيها حسن اما فيما بعدها فلو لم نصل ذلك أين حصل (قوله) المسألة لان الفصل بغير حلفه احتراز من نحو قول عبد الله تعالى ورد وقال ذلك بالمثل وهذا ينصحي ان الفصل بمجموع الامور التي جاز الفصل بكل منها غير جائز ويحتج فلا يقل على ما ذكر في قول اللصف ولم يتصل بغير طرف او كطرف من ان الفصل بالمجموع كالفصل بكل منفردا لم ان جواز الفصل بالمفرد قياسا دون العامل لان الفاصل اذا كان داعيا يكون حثكنا في مكانه فيكون الفصل حثيثا بسلامة المفرد فلا تمكن فيه فالفضل به كذا فصل (قوله والحاصل اليه اما لمفعول الاول والحاصل اليه) جاءت والفاصل اليه حالة وقوله فيما

اسیاتی

أي بين رأيي لاسد وجهه لاسد وقوله - على لاصين الفيت سهل وزنها أي سهلها وزنها وقد يكون ذلك بدون الشرط
المذكور كما مر من نحو قوله - ومن قبل ناضي كل مولى قرابة - وقد قرئ غلظا - فلا يحرف عليهم - أي فلا خوف ممن عليهم - تنبيه •
الاول ما ذكره الناطم هو مذهب البيرد وذهب سيبيه الى ان لاصل في طلع الله يد ورجل عن قالها طلع الله يد عن قالها ورجل عن
قالها فحفن ما احبب اليه رجل فصار طلع الله يد عن قالها ورجل لم يحسن رجل بين الصافي الذي هو يد والخاص اليه الذي
هو عن قالها فال بين شرح الكتب وعند الفرار لاسان صافان الى عن قالها ولا تحرف في الكلام - الثاني قد يطول ما حكى من
الحنف مع صفى معطوف على صفى الى مثل الحنف وهو عكس لاول قول ابي برزة لاسلي رضي الله تعالى عنه غزونا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وما في يمينه اليه دون تبوي ولاصل لما في غزوات فكذا مبطله لما في من سببه الجفاري
(صل صفى فيه فعل ما نصب - معطولا او طروا اجزا - فصل مغول باجز مقدم وهو مصدر صفى الى مغوله وبه فعل نعت
الخاص وما نصب وموسول وصلته في موضع رفع بالاعاطية ومائد الوصول مسنوف في نصبه ومعطولا او طروا حالان ما او من
المعبر بالحنف وتقدير اليه اجزا ان يفصل الصفى منصوبه حال كونه معطولا او طروا للاشارة بذلك الى ان من الفصل بين
الخاصين ما هو جائز في السنة خلافا لاصريين في تحميمهم ذلك بالنسر طمعا فاجاز في السنة ثلاث مسائل - الاولى ان يكون
الصلى صادرا والصفى اليه فاطم والفصل اما مغوله كقراءة ابن عامر - فصل اولادهم تركتهم - وقول الشاعر - فسامم سوق
البخت لاجل - وقوله - فسامهم ديس الحميد الدائس - وقوله - فزججهما بجزمة زج العاجس ابي مراد - واما طرفه كقول بعضهم
توك يوما نضك رجلا ما سى لها في راحا - الثانية ان يكون الصلى وصفا والصفى اليه اما مغوله - لاول والفصل مغوله الثاني
كقراءة بعضهم - فلا تصبى الله مختلف وعنه سلمه - وقول الشاعر - سوك مانع ضله الجاح - او طرفه كقوله عليه الصلاة والسلام -
لم اهل تاركوا في صافي - وقوله - كتلت بريا مسمرة بعيل - وقد نزل كلامه في البيت جميع ذلك - الثالثة ان يكون الفصل
نفس وقد اندر اليه بقوله (ولم يصب - صل بين) نحو هذا غلام والله زيد عن ذلك الكسافي وحكى ابو حنيفة ان الشاة ليجر قسم

صوت والله ربحا • تبييه • زاد في الكافية
الفصل ياما كقول

صا خطا اما اسرو منته

واما تم والقتل بالخر اجرت • اه •

وما سوى ذلك فمنصص بالقرع وقد اثار

الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واسطراروا

وجدا) اي الفصل والالف للالفاظ

(باجني او بصت لو نذا) اي لاوي

من هذه الثلاث الفصل باجني واللاوي به

معول غير المعاني فاعلم ان كقول

انجب ايلم والداه به •

اذ تبهلا نتم ما تبهلا

اي انجب والد به ايلم اذ تبهلا او

معولا كقول

- تسلي اعلما ندى المسواك ربحا -

اي تسلي ندى ربحا المسواك او طرنا

كقول

كما خط الكتف بكف يوما

يودي يابوب او يزيل

الثانية الفصل بصت المعاني كقول

واش حلفت على يدك لاحسن

ييمين اسدق من يمينك قسم

اي ييمين قسم اسدق من يمينك وقوله

من ابن ابي شيخ لا بلطح • اي من ابن ابي طالب شيخ لا بلطح •

الثالثة الفصل بالنداه كقول • كان يردون ابا حاصم

زيد حار دق بالاحام • اي كان يردون زيدا يا ابا حاصم وقوله • ولقي كعب يهجر هذ لك من

تعبيل تبهلكه والحد في سفر • اي

ولقي يهجر يا كعب • تبييه • من الشخص بالصورة ايما الفصل بفعل المعاني كقول • نرى اسما الموت تسمى ولا تسمى • ولا

نرمي من نفس اهلونا المزم • وقوله • ما ان وجدنا الهوى من طلب • ولا عدنا قهر وجد صب • ولا رم في هذا اهل منه في الفاعل

لاجني كما في قوله • انجب ايلم والداه به البيت • ويحصل ان يكون منه وان يكون من الفصل بالفعل قوله • فلان تكلمها طر

حرام • بدليل انه يروى ايما بصب طر ورقه والتقدير فان تكلم طر ايلما او هي ومنه الفصل بالفعل المثلي كقول • بلي تراهم

لارمين حلوا • اي بلي لارمين زاده في السهيل وزاد فيه الفصل بالفعل لاجله كقول • حارب جرة وقت الهواشي اشم كانه رجل

موس • اراد ملد وقت الهواشي جرة وحكى ابن ابي حاربي هذا ظلم ان شاء الله تعالى اشيك فصل بان شاء الله • اه • خاتمة •

قال في شرح الكافية المعاني الى الفصح يتكلم بما اضيف اليه تكملة للرجوع بصفه والصلته لا تتصل في الرجوع ولا فيما قبله وكذا

المعاني اليه لا يصل في المعاني ولا فيما قبله فلا يجوز في نحو انا مثل حارب زيدا ان يقدم زيدا على مثل وان كان المعاني مبرا بقصد

بها الشئ جاز ان يقدم طرنا معول اليه كما يقدم معول المثلي بلا فاجازوا انا زيدا غير حارب كما يقال انا زيدا لا حارب

ومنه قوله • ان امرأ خشي صدا مودته • على التثنية لندى غير مكفوز • قدم مندي وهو معول مكفوز مع اضافته غير اليه لانها دالة

سباني او طرنا صلف على بحر الجملة للمعاني وانما لم يخصص على قوله والفصل اي ليس

قوله في المسألة الاولى والمعاني اليه قطع والمعاني الثانية ان يكون المعاني وصفا والمعاني

اليه اما معوله لاوي في حالة كون الفاصل معوله الثاني واما معوله لاوي في حالة كون

الفاصل طرنا الخ فلا عبار على هذه العبارة لان ان للسلب قوله في المسألة الاولى والفاصل اما

معوله الخ ان يوفرا ما بعد كلمة الفاصل كما فعل (قوله اي تسلي ندى ربحا المسواك)

لا ينفى انه يحصل ان يكون ندى ربحا فعل تسلي والمفعول المسواك وتأتي الفصل

لاحاقه الفاعل الى مونت يسوع لاختلاف به منه (قوله اي من ابن ابي طالب شيخ

لا بلطح) قال بسن العتيق كون شيخ لا بلطح نحا لاي الذي هو صلي نظرا لناه لاصافي

ولا فهو كنية فهو قسم من العلم الذي منه افراي ولا الجزاين فيه بدو لا يدل على معين

لكن وجه ذلك ان الفت وان كان حقيقة المبرج لكنه تابع في ابراهيم المعاني والفت

في ذلك للعتق فلذلك جعل نحا المعاني (قوله والتقدير فان تكلم طر ايلما او هي)

يعبر به الى انه لا اتصال بين تكلم و بين ما اذا لا اتصال بينه وبين طر المعاني بها ان

كان معولا مسعرا لايما وان كان فعلا مسعرا لهو بهذا لا بما قالوا يظهر انه لم يلح اضافته

شيخ الى شيخين فتدبر (قوله ومنه الفصل بالفعل المثلي كقول الخ) وذلك لان كلمة اي

معاقة للارمين وترام زاده زيادة كافي في نحو • وجيران لنا كانوا كرم • وكان في نحو • ما

كان اصح علم عن تقدم • ولى بسرية لا معول ثانيا لها والمعني المعسود بلي لارمين حلوا

هو سفي من ترم وكبر نظاره نحو قول بسن المناشرين

تري دل تبجع لايلم عسلا به قيل التود في الترم

يعرف ذلك عن مارس نظرا من الفنون البلاغية وقول صاحب المصريح اي بلي لارمين

ترام بيان كون اي لارمين معاني وصافي اليه وانه ليس حق ترام ان يكون بينهما

قط ليس لالا فلا يثلي ما ذكرنا • وجدر ما ذكرنا تندفع حذوك الناطرين (قوله وان كان

من ابن ابي شيخ لا بلطح • اي من ابن ابي طالب شيخ لا بلطح •

الثالثة الفصل بالنداه كقول • كان يردون ابا حاصم

زيد حار دق بالاحام • اي كان يردون زيدا يا ابا حاصم وقوله • ولقي كعب يهجر هذ لك من

تعبيل تبهلكه والحد في سفر • اي

ولقي يهجر يا كعب • تبييه • من الشخص بالصورة ايما الفصل بفعل المعاني كقول • نرى اسما الموت تسمى ولا تسمى • ولا

نرمي من نفس اهلونا المزم • وقوله • ما ان وجدنا الهوى من طلب • ولا عدنا قهر وجد صب • ولا رم في هذا اهل منه في الفاعل

لاجني كما في قوله • انجب ايلم والداه به البيت • ويحصل ان يكون منه وان يكون من الفصل بالفعل قوله • فلان تكلمها طر

حرام • بدليل انه يروى ايما بصب طر ورقه والتقدير فان تكلم طر ايلما او هي ومنه الفصل بالفعل المثلي كقول • بلي تراهم

لارمين حلوا • اي بلي لارمين زاده في السهيل وزاد فيه الفصل بالفعل لاجله كقول • حارب جرة وقت الهواشي اشم كانه رجل

موس • اراد ملد وقت الهواشي جرة وحكى ابن ابي حاربي هذا ظلم ان شاء الله تعالى اشيك فصل بان شاء الله • اه • خاتمة •

قال في شرح الكافية المعاني الى الفصح يتكلم بما اضيف اليه تكملة للرجوع بصفه والصلته لا تتصل في الرجوع ولا فيما قبله وكذا

المعاني اليه لا يصل في المعاني ولا فيما قبله فلا يجوز في نحو انا مثل حارب زيدا ان يقدم زيدا على مثل وان كان المعاني مبرا بقصد

بها الشئ جاز ان يقدم طرنا معول اليه كما يقدم معول المثلي بلا فاجازوا انا زيدا غير حارب كما يقال انا زيدا لا حارب

ومنه قوله • ان امرأ خشي صدا مودته • على التثنية لندى غير مكفوز • قدم مندي وهو معول مكفوز مع اضافته غير اليه لانها دالة

المضى غيرا (الخ) حلف على قدر في هذا ان حثان للحلف غير غير ولو كان غيرا (الخ) قوله فان لم يقصد بغير نفي اي بان لا يصح لا مع النفي ولو اسما في مكانها كما يدل عليه قوله لولا لا صواب وانما لا يقدر (قوله) لعدم قصد النفي (بغير) يعني انه ليس للعقد حيث سلب الصواب من زيد بغير كما في المثال السابق انما للعقد ان صواب زيد خارج ممن قام كما لا يغنى وحذا لمصر ولا التفت لكلمات النظمين *

المضاف الى ياء المتكلم

(قوله) لان فيه لحكاما (الخ) انما لم يقل لان احكاما غير احكام الباب قبله ليعبر الى ان الاحكام السابقة تجري هنا ايضا من حلف ثنتين او ثنوين ولو تقديرا وكون لاصنافه على تقدير حرف وصورتها الفعية وصوتية ونحو هذا (قوله) لم يك مثلا) يدخل تحت النفي لان تحت المحل نحو دار ومعي لان المراد بالحل ما هو محل حلفه لا ما يتناول المجازي يمرى المصحح كما سيبينه عليه الدارج فيما يأتي قربا (قوله) وقلتي) هو ما يقع في العين وعليه قول بعض السدنيين

حكنا معا اس في بيس تكاديه والعين والقلب معا في قلتي واثنى واليم قبلت الدنيا عليك بها تهوى فلا تنصني ان الصكرام اذا (قوله) واخرها واجب السكن) كانه يهوي الى ان لا ياتي ان يكون غير ذي او جميعا ان لم يكن تاكيدا معذوبا يهوي اليه قوله لولا قبل اكرس طائر الخ وقوله واخرها وتقدم اليه الى قوله حسن وان قوله الياء معيدا خبره ما بعده ويكون كلامه حيث قربا من الاحكام حيث تعرض للصريح بكسر واخر المضى في غير الاتواع لا رتبة وسكت من حكم الياء حيث وتعرض للصريح بحكم الياء في الاتواع لا رتبة ولم تعرض للصريح هنا بحكم كون واخرها (قوله) وحواله زندي) يشير الى ان قول للصف والواو معيدا يعد القلب بالا (قوله) ولاصل في النفي والجهود (الخ) اي لاصل لاصل فلا ياتي قوله بعد ولاصل في الجمع للرفع زندي لان المراد منه لاصل الدالت (قوله) فحذفت النون واللام للصفافه) هذا كالم لا تسمع فيه لان لاصافه تنقصي لامرين معا ضرورة ان اصل ظلم زيد ظلم لزيد كما تقدم في كلام النازيين وابن جني فلما اضيف حذفت اللام والنون معا انما التسمي في ما اشتهر من ان حذفت النون للامافه واللام للتخفيف حيث يوم ان لاصافه لا تكون للتخفيف مع انها ولو مخوية للتخفيف فانهم (قوله) ومنه قوله عليه الصلاة والسلام او مخرجي (م) هو من حديث عائشة رضي الله عنها في بيان كيف بدو البري نحو حديث ماويل صدر به البخاري صحيحه (قوله) بين) لا نسب ان يكون بكسر الهاء صارع ومن اي صف وامايت لقوله في واخر الصراح لاول ان والعنى

على نفي فانه غال لاحدي لا يتكرر وجه قوله تعالى على واكثرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفي لم يترك عليه معقول ما اضيف اليه فلا يجرى في قولك قلما غير صواب زيدا قلما زيدا غير صواب لعدم قصد النفي بغير * هذا كلامه والله اعلم *
(المضى الى ياء المتكلم)

انما الفوه بالذكر لان فيه لحكاما ليست في الباب الذي قبله اشار الى ذلك بقوله واخرها ما اضيف ليا اكرس) اي ويجوز اذا لم يك مثلا) معوصا او معصوا (كلم وقلتي) او يلد) معنى او مهبسا على حدة (كاتبين وزيدتين قلتي) لا رتبة (جميعها) اخرها واجب السكنون واليا بعد اي بعدها فقصها اخذني) اي اتبع (وتقدم الياء) من المعصون والنتي والجهود على حدة في حالي جرحا ونصبها (فيه) اي في الياء المذكورة يعني ياء الحكم (ر) كذا (الواو) من الجهور حال رفعه فقول هذا وامي وزليت وامي ومررت ورامي وزليت ابني وزيتي ومررت بابني وزيتي وحواله زندي ولاصل في النتي والجهود للصوريين او الجهوريين ابني في زديين في فحذفت النون واللام للامافه لم انقصت الياء في الياء ولاصل في الجمع للرفع زندي ما جمعت الواو والياء وسبقت لحدادها بالسكون فلبت الواو ياء ثم لبثت الصمت كسرة لصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام - او مخرجي م - وقول الشاعر

اوى بني واخبرني حسرة عدد الرقاد وجسرة لا تغلح هذا اذا كان ما قبل الواو معصوما كما وايت واليه اشار بقوله (وان) ما قبل واو هم فاكرو بين) فان لم يصح بل اتفق بقي على فحذف نحو صلفون فقول جاء صفلي (والا سلم) من انقلاب سواك كانت للنتية نحو بدائي او الجهور على النتيه نحو لنتي بالانقلاب او عامر المصور نحو صفلي على المشهور

الى غير حكيم رد ذلك بظلمة امره . احدهما اجتازاه بناء الصلح الى سائر المصروفات بل الى سائر لاسامه التي لا تكن لها وذلك بل الى ما استعمل بالما فهو بل الى . الثاني ان ذلك يستعمل بناء الثاني الصلح الى يله التكلم وبناء بل الى ما استعمل بالما فهو بل الى . الثالث ان الصلح الى غير حكيم لا ينبغي لاجرافه بل للاصناف مع كونه قبلها فليسوا للسوق في لا يعلم والمجود كغير الصلح الى يله التكلم لا يقتضوا ذلك في كسر الصلح للبناء فدل ذلك على انه غير مستحق البناء (قوله) ولا هذين للذين بين الصلح) فيه نظر فقد قال الصلح في خرج الصلح وقد يصير للغير بل ان يقال لا لم استعمل ما يوجب بناء لاسامه في مناسبه للغير بل يصلح اليها كون صلح الكلمة لا ياتي فيها ثامر يعامل في تصغير وتكبير وتانيث وتلكير فيلزم من ذلك بناء الصلح المذكور وبيوت الفرق يشهد للمصور فان امرابه يظهر في تصغيره كفي وفي تكبيره ككيفية وفي تانيثه ككيفية والصلح الى يله التكلم لا يظهر فيه ارباب في الاحوال الخمسة فليس ادى فيه امرابه مقدرا فقد ادى ما لا دليل عليه بخلاف المصور فان ظهور امرابه في الاحوال الثلاثة يدل على مسمة تقديرية في غيرها وقد يستعمل له ايضا بان يقال لا تصلح علو الصلح الى يله الحكم من مناسبه للغير لانه شبهه بالذي في ان علمه يلكيه الذي في كونه بعد كسرة لازمة لصلحه للصلح وغير حرفي امرابه وفي انه يصير في السنية تقيرا متيقنا وفي الجمع تقيرا متيقنا والذي مناسب للغير ومناسب للناسب مناسب فاستحقاق بناء الصلح الى الياء بمناسبه الذي شبهه باستحقاق بناء وفلس بمناسبه نزال وهذا الوجه والذي قبله من الصلح التي انفردت بالمصور عليها دون سبب اليها . هذا كلامه .

أعمال المصدر

(قوله افعال المصدر) عامر الصير بأفعال على الصير يصل كانه ليناسب قوله بعد الحق في العمل إلا انه لا يلزم في قوله افعال اسم الافعال فالاولى انه تلقن هذا وفي الترجمة لطاعة حيث افعال افعال وهو مصدر الى مصدره فليها ايضا افعال المصدر مع ما فيه من عيه افعال المصادر حيث وقع لفظ المصدر معبولا وصريح اللفظ افعاله . واعلم ان المصدر يطلق تارة على ما يعم اسم المصدر واخرى على ما يتأمله ومن الاول قوله المصدر اسم ما سوى الزمان الخ ومن الثاني قوله بطله المصدر الحق لقوله لا في ولاسم مصدر عمل ويحدث فيحصل ان يحصل في الترجمة على الاول ويكون العنوان مساويا للآخرين عليه إلا انه لا يرد به ذلك في قوله بطله المصدر كما مر ويحصل ان يحصل فيها على الثاني إلا انه يحدث بنفس العنوان ويصور وان كان لا حرج فيه إلا ان للمأولة احسن منه (قوله بطله المصدر الحق) اصنافه فعل لصير المصدر لدفع ما يحجمه دمهيا من ان صدر اللان يصعدى وبالكس وليس قوله في العمل لحالة على مجهول اذ علم ان الفعل يرفع الفاعل ويصوب المفعول واحدا او اثنين او ثلاثة من باب طي واعلم والفاعل وناثيه وتعدى الفعل ولزومه إلا ان الصير بالانحاف يوم ان المصدر يصل لشبهه بالفعل واستقامته من قوله لا في كسره اسم فاعل في العمل ... قد يحتمل ان افعال اسم الافعال لا لذلك وحكايها ليس كذلك لان المصدر يصل عمل فله لا

والرابع انه لا محبوب ولا مبني واليه
ذهب ابن جني ولا هذين للذين بين
الصلح والله اعلم .
(افعال المصدر)
(بطله المصدر الحق في العمل) تصديقا

لغيره بالفعل فإنه أصل والفعل فرع ولذلك يصل مراداً به المضي نحو المضي
 من بعد مومي الغائيات فواته باسمه للخط يلزم على الوجود
 أو الاستقبال نحو قوله

ثم يدينك هل تستطيع فكلاً جبالاً من قناتة واليسلك
 أو الحال نحو قوله

وحدث على حي الحجة أو أنها برز لها في صرخا من حباتها

بمضائق اسم الفاعل فانه يصل لغيره بالفعل للمعارف باعتراض كونه حالياً أو استقبالياً . وقد
 نبه على ذلك المصنف في شرح الكاشفة وسباني مثله في كلام السارح قيل قوله ... ولازم
 مصدر صل - فلو الحق الحق يئيب اسم الفاعل واسمها من هذا كان احسن فيقول هنا كلمة
 المصدر بصري في الفعل ويقول هناك بطله اسم الفاعل الحق في الفعل (قوله) فل كان

فعله المضي منه لازماً (الخ) يريد ان لزيم المصدر جمع لزيم فله للشيء حذو وتعديه جميع
 تعديه وكذلك تعديه بنفسه جميع تعديه فله بنفسه وتعديه بصرفي جميع تعديه فله
 بذلك المحرف فليس في كلامه إلا ان الفعل يكون لازماً وحديداً بنفسه وبالمحرف وان المصدر
 يتبعه في ذلك واما ان التعدية بصرفي المحرف يسمى معددياً بالاطلاق فلا يكاد يوجد . فما
 قبل هذه العبارة تصح ان التعدية بصرفي المحرف يسمى حديداً بالاطلاق مع ان حكم الذين
 قالوا بالتعدية تعارف في التعدية بنفسه بحسب الجمع فلا يشمل هذا الاطلاق التعدية
 بصرفي المحرف ولم يتعدي (قوله) ان في رفع المالك عن العامل خلافاً لمثله اذا لم يصح
 فله ملازم لبناء المجهول لا تحذف الالف بل يبقى الفعل للعلل به القول بفتح اما القول
 بالمحرف فمطل بالسماح (قوله) ان فاعل المصدر يجوز حذفه (الخ) مرق بينه وبين فاعل
 الفعل بانه لا يحتاج اليه في تمام الجملة بخلاف فاعل الفعل واحتمال السارح الصغير فاعل
 على مرفوع للشيء على ان اسما المصدر الواقعة باقية على عدم جواز الحذف (قوله) واذا
 حذف لا يقتض صيرورة صير حذف فاعل المصدر وكذلك صير صيرورة وصير يقتض
 المصدر فمراد العبارة ان فاعل المصدر اذا حذف لا يقتض المصدر صير ذلك الفعل ومعنى

حذف هنا سقط الفاعل الظاهر من العبارة فلا يباي حكاية الخلق بعده وبقي على السارح
 من لا يور التي يخالف المصدر فيها فله انه لا يقدم مفعوله عليه خلافاً لابن السراج واه
 لا يحذف حذفه بانه مفعوله على لاصح واما عدم فعله من مفعوله جانيب فبنيب عليه السراج
 (قوله) لا فرق في افعال المصدر التي عبارة بس هذا اخواراً من حالتها راجحة لا فعل
 فيها وانما هو اعظم بانه يعمل في سائر احواله وكانت عدل عنها ايراد الى ما اخرجت به من
 ادعاء انه احتراز من الصغير الراجع الى المصدر وتم على الصحيح لا يعمل . ووجه الاحتراز
 انه لا يصدق عليه انه مع ال او صلي وهو ظاهر ولا مجرد لانه انما يقال فيها سانه ان
 يقن بال او بالاصافة لكن يرده ما اخرجت به في التنبه الثالث من ان المصدر لا يعل
 شروط ذكرها المصنف في غير هذا الكتاب وقد هذا منها اللهم إلا ان يقال للورد ذكر مجرورها
 في غير هذا الكتاب ولان ذكر بعضها ما ويرده عدم عد احوال الفعل مع ان لو ما منها وإلا فما

لكن الفصل الاول اتم خصه وقولا دفع
الله الناس ، والقلبي الهن خسو ، او
المعلم في يوم في خست بيتا ، وقوله
- محروبا بالسيوف ويوس قوم - واصال
اللائث قليل كقول - صيف النكاية
امذاه - وقوله

لقد علمت اولي المنيرة اني
كرويت فلم اكن من العروب سمعا
وقوله

فانك والغابن مروة بعد ما

دعاك وايدينا اليه هوارح
وقد اشار في العلم الى ذلك بالترتيب
تبيينه - لا خلاف في اصال اللفظ
وفي كلام بعضهم ما يفهم باللفظ والذاتي
اجزاء البصريين وحده الكوفيون فالرفع
يبدو - فرفع او - صوب فهو جندهم بفعل
محرم وما الثالث فاجزاء سيويو وسن
واقفه وحده الكوفيون وبعض البصريين
(ان كان فعل مع ان او ما يصلح - محله)
اي المصدر انما يصل في موضع الاول
ان يكون بدلا من اللفظ بفعل نحو حرا
ريدا وقوله - فسدلا زريق المال نذل
العالم - وقوله

ما فابل القوب غفونا بآمن فد

اسلمنا انا منها خائف وجل
مربدا والمال وآمن نصب بالمصدر لا
بالفعل المصروف على لاصح والذاتي ان
صح تقديره بالفعل مع الحرف المصدر
بان يكون مقدر بان والفعل او بما والفعل
هو المراد هنا فيقدر بان اذا اريد الهى
او الاستعمال نحو عيب من صريك
زيدا بس او غدا والتقدير من ان
صريت زيدا بس او من ان نعربه
عنا ويفسر بما اذا اريد الحال نحو
عيب من صريك زيدا لان اي مما

الفرق بين ان يفرق بين لاطال للذكور لم يبدع فيها لمرأته كالم المصنف فيه بطلاني
كون المصدر غير موصوف فانه بالرفع ، ويورد ان تلك الشريطة توجد كلها من كالم المصنف لان
الذرة الذي ذكره يطررها لانه حدد اتقانها لا يدل على معنى ان او ما والفعل مع ان محرم
المصدر لا يسي مصدر كما حقق فالاخص ان يقال معنى قوله ذكروا في غير هذا الكتاب
اي بينها سرأته كل واحد باستقلاله فليعمل (قوله لكن اصال الاول اكثر) محل الوم
الذي دفعه لكن هو قوله لا فرق في اصال المصدر فلا ينافي ما سألني من انه اشار في النظم
الى ذلك بالترتيب فلا يقال لا معنى للاستعدادك على قوله معاذ ان محمدا لو مع ال بعد لا هروا
بكونه اثار به الى ذلك بالترتيب لم انه لا يوجع ان لا يكونه مدركا غير لاستقراره والمراد من
لا يثبت انه لوقى باللفظ على الفصل لانه تكوة فيكون لنبه بالفعل كذا قيل ولا يذهب
عليك ان الفصل على هذا الوجه لا ينسب الكلام الذي قدمنا من هرج الكافية والكلام لا ي
عن المخرج قيل قول المصنف ولا سم صدر عمل (قوله وقد اشار الى ذلك بالترتيب) لا
يخفى انه لا يشير الى خصوص كون الثاني اقيس فليعمل (قوله اي المصدر انما يصل
في موضعين) لا يخفى ان المصنف قيد الحاق المصدر بفعله بحلول الفعل مع ان او ما محله
فطلوه انه حدد انفسه ذلك بضي العمل مطلقا مع ان ذلك فيه تفصيل لانه ان وقع بدلا
من اللفظ بفعله يصل كما يصل حد ذلك المحلول ولا فلا صل لكنه لا يصر للمصنف لان المفهوم
ذا التفصيل شاع انه لا يحرم به فليس المخرج بالترتيب الثالث الى موزي العمل بقوله
يصل في موضعين والى صورة عدم العمل بداه المحرم اي ان ذلك مدلول كلام
المصنف مع لاهتمام بتقديم الصورة التعميم خروجها اذ الصور الثلاث مجموع مطبوع المصنف
ومعلومه بقوله اي ان المصدر الخ واولي الى ان ذلك مراده فيجعله كلام المصنف في شرح
الكافية تفسيرا للمراد من العبارة هنا فان هذه عبارة المصنف في شرح الكافية . فاندفع ما قيل
انتم محير بان الاول لا دخل له في عبارة النظم فلا معنى لذكوره بعد اي التفسيرية فليعمل
(قوله لا بالفعل المصروف على لاصح) للثبتي بلا هو قول للميز والسيراق وجعته ومعايله
لاصح وهو قول سيويو ولا غرض والفراد والزجاج والقاري واحج للصح باضافة المصدر اليه
في نحو - فحرب القرب - فانها تدل على انها محمول له اذ لا يضاف المصدر الى المصدر
فقال الشيخ لا يبر اختلف في العامل في القول في القول في المصدر نفسه ولا غرض والفراد والزجاج
والقاري الى انه المصدر نفسه ونصب الميز والسيراق وجعته الى انه الفعل المصروف المناسب
للمصدر وفي لاصح ان المناسب له فعل من غير لفظ المصدر كالنم ونحوه (قوله فيقدر بان
اذا اريد الخ) هكذا في عبارات لهم ووقع الشيء على ان ليس العرس ان لا لا تصل مع الفعل
محل المصدر لا اذا كان المراد حالا لانها تصل محله مع الفعل مطلقا غاية الامر ان ان لم
الحروف المصدرية فلا يبدل منها الى غيرها مع امكانها هي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمعانها
له اذ هي علم استعمال فيما اذا دخلت على المصارع بطلاني ما فانها لا تنافيه فعنى عبارة
المصارع فيقدر بان اذا اريد الهى والاستعمال ولا تغدر وان امكن مصاطفة على رعاية ام
الحروف المصدرية نحو عيب من صريك زيدا بس او غدا الخ وقدر بما اذا اريد الحال

تصرفه • تكييفات • لا أول لحرف في
 التسهيل مع مدح الحرفين ان الخفظة
 تحركت هريك زيدا فان الخفظة طلت
 ان قد حركت زيدا فان الخفظة لانها
 وافقة بعد مدح والواحد غير صالح للصيغة
 الثاني طلع قوله ان كان ذلك شرط
 لا في وقد جعله في التسهيل غالبا وقال في
 غرضه وليس تقديمه وبعد الثلاثة حروفا
 في عمله ولكن الغالب ان يكون كذلك
 ومن وقته غير غير بلصحا قول العرب
 سمع اذني اعمال يقول ذلك • الثالث
 لاصال للصدر شروط ذكرها في غير هذا
 الكتاب • احدا ان يكون مطورا
 امرا لم يصل خلافا للفرعين واجاز ابن
 جني في المتصانص والرسماني اتصاله في
 الجبرود وقيل في الطرف • لانها ان
 يكون تكبرا ولو صغر لم يصل • لانها ان
 يكون غير مستو ولو حد فانه لم يصل
 واما قوله

يسمي به الجند الذي هو حان

يسرى كيه الملا نفس راسكب
 فغدا • رايها ان يكون غير منعت قبل
 تلم عمله فلا يجوز ايجبي هريك المبرج
 زيدا لان معمل الصدر بمنزلة الصلة
 من الوصول فلا يصل بينهما فان ورد ما
 يوم ذلك قدر فعل بعد الصلة يعلق
 به المعول للتلفع ولو نمت بعد تمامه لم
 يمنع ولاولى ان يقتل غير متبوع بدل
 غير منعت لان حكم سطر التوابع حكم
 الصلة في ذلك • خاصها ان يكون مفردا
 واما قوله

ولا يبنى تقدير ان لسانها الحال بظنهما المصارع للتسهيل تقدير (قوله ذكر في التسهيل
 مع مدح الحرفين ان الخفظة) اي يصرح اسمها حيث قال ان للصيغة او الخفظة
 وتعليق الذكر على التسهيل تيسره على انه لم يذكرها في هذا الكتاب يصرح اسمها وان كان
 يصدق الخلق ان به يغير الى ذلك بطرف غيبي انه لم يقل الفاعل طلع صارت لا تتناول
 ان الخفظة مع انه ذكرها في التسهيل الخ حكما قال بعد طلع قوله ان كان ذلك شرط
 لان وقد جعله في التسهيل غالبا ولا يترك قوله سابقا وهو المراد هنا فانه ليس معناه انه المراد
 من جارة الصنف بل من قوله هو الحرف للصدر اي ليس المراد صوته حتى يعمل كي ولو
 ونحوها واما ان الخفظة قد تعرض لها في التنية بعد ذلك فليثبت فانه لم يثبت بين اعراس
 الفاعل بقوله قد يقال قول النظم مع ان فعلها والذي دعاه في التسهيل لذكر الخفظة جعله
 الصدرية تسمية له (قوله سمع اذني اعمال يقول ذلك) النافع من تقدير الخفظة وما
 عدم سببته شيء • ومن تقدير الصدرية ارادة معنى الحال وسمع مبنيا فاعله اذني وعمله
 اذناك ويقول ذلك حال او بفعل وان والفجر حاصل (قوله لاصال الصدر شروط) انما لم
 يصل عند اتصالها لخصه بالامصار يراد حروف الفصل وبالصغير لزوال الصيغة التي هي
 اصل الفصل مع الفصل في المعنى وبالتصديد يكون الصيغة لا ذلك ليست هي التي اشقت منها
 معنى الفصل ولذا يصل اذا كانت التنية في اصل بناء الصدر لعدم دلالة على الوحدة قال
 فلو راجع الصر منك وجهه • فذاك قد كانوا لنا ككلوا

وبالثنية والخفظة يزوال اصل صيغته التي هي اصل الفصل (قوله بمنزلة الصلة) اندراج
 ككلمة منزلة للتيسير على انه حال الصريح بالصدر ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد
 لانصال صلة حقيقة (قوله ان يكون مفردا) اخبار الشيخ لاكثر هذا لا يتناول ولم يشرطه
 في التسهيل بل اجاز فيه اتصاله بمجرى وهو اخبار ابن صغير وقال ابن حزم القول بان
 الصدر لا يصل جمعا ابعد شق لان اتصاله لميل الفعل فلا يتأخير جمعه • وانت خبير
 بوجه المناهضة ما ذكرنا على قول الفاعل لاصال الصدر شروط فان سمع ايضا طبعه استوائ تلك
 الشروط الواجب يصل ذلك ولا فاعل الفرق (قوله واسم صدر عمل) اي صاعا او مجزعا او مع
 ال فقد قال في التسهيل اسم الصدر يصل عمل فعله اي الصدر وطاعة في جميع احواله لكن
 قال الناطقي لم يركب فيها لفظ تنويع ولا معرفة بالاول واثم الناطق له في كيه يصل • هذا وذكر
 بصهم ان اسم الصدر اما يصل بشرط حلول الفعل مع ان او ما عمله وجعل منه ان صانكم باعتبار
 ان ذلك سائق في لاصال وان التوابع العرب ان لا تدخل ان على الحرف للصدر حتى
 ان هذا اعتبار لاصصال فليعامل (قوله ما سوى الصدر في الدلالة على معناه) هذا
 صريح في ان الصدر واسمه يدلان على الحدث خلف ما قيل ان اسم الصدر يدل على لفظ

قد جرى فاعل تجارهم ابا قدامة في الجند والفعلا • فغدا وليس من الشروط كونه بمعنى الحال ولا استعجال لانه يصل لا لشيء
 بالفعل بل لانه اصل الفعل بصلقي اسم الفاعل فانه يصل لشيءه بالمصارع فليست كونه حالا او مسبقا لانوما مدلوله المصارع ولا من
 صدر عمل • واسم الصدر هو ما سوى الصدر في الدلالة على معناه وخالفه بغيره لفظا وتقديرا دون موص من بعض ما في خطه كذا
 عرفه في التسهيل فصرح نحو فقال فانه خلا من الب مائل لفظا لا تقديرا ولذلك نقل يها في بعض النسخ نعر فاك قيدا وضارب

والله من يزيلها توحها وهو **مصدر** وهم صنفان فاحدهما اسما مصدر لا
صبيحان **بفتح** لفظا وتلديرا من بس ما في فعلها وحق المصدر
ان يفتن عروق فله بسوية نحو توحها او بزادة نحو اطم
لفظا ثم اطم ان اسم المصدر على ثلاثة انواع طم نحو يسار وفجار
وبرة وحذا لا يصل اتفاقا وفي ميم مزيده تغير مطاعة كالصوب
والجمدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله
اطم ان صابكم رجلا احدى السلام تميم طم
ولا حراز بغير مطاعة من نحو صارب من قولك صارب صاربه
فانها مصدر وغير مذهب وهو مراد النظم وفيه خلقي فمعه الجرعين
واجازة الكوفيين والبغداديين ومنه قوله
اكثر بعد رد اثوت مضي وبعد طافك المائة الرثاء
وقوله - يصفونك الكرام تعد بهم - وقوله
فاليا كلامك هذا وهي صفيته يفتيك قلت صحيح ذلك لو كانا
وقوله
لان ثوب الله كل موصد جنانا من الفرجس فيها مخلد
وقول عائشة رضي الله تعالى عنها - من قبله الرجل زوجة الووء -
تتبعه - اصل اسم المصدر قليل وقال الصيرمي اصله خذ وقد
اشار الماظم الى تته يتكبر عدل (وبعد جرة الذي اصيف له
كل ينصب او يرفع عمله) اطم ان المصدر المعنى خمسة احوال
الاول ان ينصب الى فاعله ثم ياتي بمفعوله نحو - ولولا دفع الله
الناس - الثاني مكس نحو اصيبي شرب الصل زد ومنه قوله
- قرع القوافير امواه لا بارقي - وقوله - نفى الدرهم تغاد الصياريف -
وليس مخصوصا بالصورة خلافا لبعضهم على الحديث - وجع البيت
من استطاع اليه سبيلا - اي وان جع البيت المستطاع لكنه نال
الثالث ان ينصب الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو - وما كان
استغفار ابراهيم - ربنا وتقبل دعائي - الرابع مكس نحو - لا ينام
لاسان من دعاء الخبز - الخامس ان ينصب الى الطرف فيرفع
وبعض كائنون نحو اصيبي انظار عيم الجمعة زيد صرا - تتبعه -
وله كمل ينصب الى آخره يعني ان اردت لما عرفت من انه غير
لازم (وجع ما يقع ما جر) مرادة للفظ وهو الاصل (ومن - راق
في الاتباع المحل نفس) فالصنف اليه المصدر ان كل مفعلا مضطرا
رفع وان كان مفعولا مضطرا نصب ان قدر بان وصل الفعل ورفع
ان قدر بان وصل للفعل فتعمل محبت من هو زيد الطريف
بالجر وان شئت قلت الطريف بالرفع ومنه قوله - حتى تعجز في الروحها ملاب العلب حقه اللطام - فرفع اللطم فهي

المصدر لانه لا يطم على الاضيق من وهو كذا وكذا الى الحديث لا
لفظ توحها وتكلموا واحرز بقوله في الحديث على معناه من نحو الدمن
والكسل فانه يدل على ذات لا حدث لكن لا يذهب عليك ان
المصدر كلها تخرج بهذا القيد اذ ما جرى الفصح فيه قلما فلا
يصدق على المصدر انها هاركت المصدر في الدلالة على معناه
فلا حاجة لاحراز قتال وعدة بما قدم كما فعل تبها لفرح التسهيل
فكان الاثني بفرصهم ذلك ان يقول الصنف في التسهيل ما دل
على حدث وشاقف الخ ثم يرد على طرد الصريف ايضا برة وفجار
فانها اسما مصدر كما شرح به الفارح لانه يقال ان في كلام
التسهيل تعيد الخوف بغير طم وكذلك في الهم الزائدة تغير الفاعلة
مع خروجها من ذلك الخبر الذي ذكره لانه ان يذهب الصنف انه
مصدر فاصح (قوله - ولكن عوس جها التاء) اي في لاخر وقد
يكون الصعرين في الاول نحو تسليم فان التاء في اوله عوس عن
احدى الالين (قوله خلوصا لفظا وتقديرا من بس ما في فعلها)
اي دون عوس لانه ليس حالكا ما يتوهم فيه الوصية الا السدة
وليست صالحا لها ليهيها في المصدر لا للصريف لا لاطلاق
والاستقرا (قوله وهو مراد النظم) كانه انما حصر البرادية في ما
ذكر رعا لتذكير صل الذي لا ينسب ما يصل اتفاقا كما سيئه
(قوله ومنه قوله) فصل بين ردا على عن زم انه مصدر وقال ان
الطلاق اسم المصدر عليه تجوز (قوله ثم ياتي بمفعوله) انصرف في
الانتماء الى المصدر الذي جرد لواده كانه للاشارة الى ان صور
المعدي لاتين او ثلاثة مع كونها تعلم بالمقايسة لا ينبغي ادخالها
حالا ان قول الصنف كمل معقول على الجواز لا على الوجوب كما
نه عليه فيما ساء بالقييد بالارادة وذكره المنسوب - الك رجا
يكون واجبا (قوله ففي الحديث الخ) مله قوله تعالى - والله على
الس - الخ لان عن لا يصح ان تكون بدلا من الس لا احتياج
الفصل بين المعدل منه والمبدل بالاجنبي بل فاعل المصدر ونبت
ال لا يفرق بل للمعد والاعني والله ان يصح المستطاع البيت
واجب على اي على المستطاع وكان الخارج عدل الى الحديث
لما في لايته من الخفاء مع احتمال ان تكون شرطية والجواب
مضنون (قوله من انه غير لازم) اي لجواز لاقتصار على الفاعل
المفعول واسا صورة لا صفة للظرف وذكر المرفوع والمنسوب بعد

على الاتباع لاجل الذهب وقوله
السالك التفرقة الباطن سالكها

معي البهوك عليها الجمل الفصل
الفصل الاثني عشر في الخلق وهو نعت للبهوك على
الجميع لانها فاعل للمشي وتعمل عبية من اكل الخبز
والاسم فالمر على اللط والصب على الجمل كونه
قد كبرت ذابته بها حسانا مخافة لا تفسد واليانا
ولو قلت والسم بالرفع جاز على معنى من ان اكل الخبز
والاسم تبييه طهر كلامه جواز الاتباع على الجمل
في جميع التواضع وهو منذهب الكريهين وطاعة من
الصبرين وذهب سيويه من واقع من اهل البصرة
الى انه لا يجوز الاتباع على الجمل وفضل ابو عمرو
فاجاز في الطع والبذل ومنعني في التوكيد والنعت
والطاهر الجواز لزود السماع والتأويل على الطاهر
مختصة قد تقدمت لآخرة الى ان المصدر المقدر
بالمعروف للصوري والفعل مع معوله بمنزلة الموصول مع
صلته فلا يقتض ما يقتض به عليه كما لا يقتض شيء
من الصلة على الموصول ولا يفضل بينهما باجني كما لا
يفضل بين الموصول وصلته وانهم ان ورد ما يحرم ذلك
اول فاما يحرم التثنية قوله - وبعض العلم عند الجهل
لذلة اذعان - فليست اللام من قوله لذلة مصطفة
بافعال المذكور بل بمصنوف فيها يدل عليه المذكور
والقدير وبعض العلم عند الجهل اذعان لذلة اذعان
وهذا التقدير نظير ما في نحوه واكتافيه من الزايدين
وما يحرم الفصل بلجني قوله تعالى انه على وجهه
لقد ورد يوم تبلى السرائر فليس يوم مصوبا يرجعه كما
زم الضمري ولا ان الفصل بلجني بين مصدر
ومعوله ولاخبار من موصول قبل تمام صلتهم والوجه
الجيد ان يقدّر يوم ناسب والقدير يرجعه يوم تبلى
السرائر ومنه ايضا قوله

الى اللام داع بالطله فلا تنض فتلقي بلا حمد ولا مال
فليست الياء الجارة للطله صالحة بان يكون الضمير الى بالطله داع للزم وان كان المعنى طبعه لفساد الاعمال لانه يظن المجنورين
الذكوريين والمخلص من ذلك تتلقى الياء بمصنوف كانه قيل الى اللام داع الى بالطله فلان الساي يدل من الى الاول تخذف
وابقي ما يقتض به دليلا عليه اما المصدر لا في بدلا من الفعل بفعاله فالاصح انه ماو لاسم الفاعل في تحمل الصبر وجواز تقديم
للمصوب به والجورور يعرف يقتض به طبعه لانه ليس بمنزلة موصول ولا معوله بمنزلة صلتهم والله اعلم *

فهي لا تتعاق لذلك كقول او تهرز الجمع (قوله) وهو منذهب الكريهين وطاعة
من الصبرين وجهه كما سياتي ورد السماع والتأويل بجمل المرفوع فعلا
لصروف والمصوب معولا كذلك على الطاهر الذي هو عدم الخذف ووجه
ما ذهب اليه سيويه ان شرط الاتباع على الجمل عدم تغير العامل عند ظهور
اعراب المتعصب وهو مفقود هنا ليريد الضمير بزيادة التوحيث عند ظهور رفع الفاعل
او نصب المفعول ووجه التخصيص الذي ذهب اليه ابو عمرو بين الطه ان
البذل والطع اقوى من غيرها كون الاول على نية تكرار العمل والمطع
يقوم مقام إعادة العامل (قوله) الى ان المصدر المقدر بالمعروف للصوري (الخ)
الفعل صلت على المعرف للصوري ومع معوله حال من اسم ان وهو المصدر
والغير بمنزلة الخ (قوله) بل بمصنوف فيها لا حاجة له بل بافعال المذكور
فلي شرح بانث سعاد لا بين مقام ان المصدر انما يقدر بان لو ما والفعل اذا
كان فيه معنى الحديث ينطلق نحو لزود معرفة بالقص وقال ولا يقتض ذلك
في صله في الطرف وان قنع في صله في الفاعل والمفعول الصريح لان الطرف
يتكبه والصلة الفصل وساب نظيره للشارح نفسه في باب الصفة المشبهة ولا
يخفى ان هذا يمكن ان يدفع به ايضا الفصل لا في وقد صرح به السعد ايضا في
اول شرحه على التاميين لكن الذي واجه في كلام كثير من المصنفين لعدم
استثناء الظروف والمجوزات عما ذكر فليعلم (قوله) فليس يوم مصوبا يرجعه
قال في المعنى ان الطرف ايضا لا يقتض بقاء لان قدرته لا تكفي بذلك اليوم
ولا يفهم بل يتصل بمصنوف اي يرجعه يوم تبلى السرائر - اه - واغترس بانه
يصح تعلقه بغيره ويكون تخصيص القدرة بذلك اليوم لانها في غيره تعلم بالاثر
وجوابه ان افعال التخصيص مبررة وهو كلف وذكر ابن جني في باب تجانب
الغاي ولاعرب ان الطرف في المعنى متعلق بمرجه الا انك اذا صلت على
هذا لم الفصل بين المصدر ومعوله واذا كان المعنى طبعه ومنع جانب الاعراب
منه اصحرت ما يتناول الطرف ويدل بالمصدر عليه (قوله) ولاخبار من موصول الخ)
اي من ما هو كالوصول ببديل قوله سابقا بمنزلة الخ والوارد لاخبار من حيث
المعنى اذ التقدير ان رجعه الخ لا يرد انه ياتي قوله سابقا كالوصول وان الضمير
حده صير الخالق لا يلزم لاخبار للذكور - ولا تصح اسقاط هذا الكلام اذ لا
معنى لالزم شيء لا يتم للام على اللام الا بتحويل اللام فيه الى تركيب اخر
بصبر منه ومقام التركيب في تحويله على خطأ *

أفعال اسم الفاعل

(قوله هو الصفة) أي ولو حكما يدل على ذلك إخراج اسم المفعول وما بعده بالدلالة على فاعل فإن ما يعنى اسم المفعول من مصدر نحو الدوم ضرب لا يمر أي مصدريه ويحول نحو جريح أي مجروح ونحوها إذا إخراجا بالدلالة على فاعل فيكونان دليلين في الجنس وما ذلك إلا بذلك الصمم كذا أخير إليه لكن لا يجد أن يراد بالصفة صريحا على ما هو المتبادر فيخرج المصدر المذكور من الجنس وما قيل المذكور فيخرج بالدلالة على فاعل لا بالصفة لكونه صفة صريحة كما لا يخفى (قوله الدالة على فاعل) أي بالصمم لأن دلالة المتابعة على المجموع منه ومن المحدث أما دلالة على الزمان فاحتمل كما هو المشهور (قوله وجارية الخ) إخبار الجريان المذكور في حقيقة اسم الفاعل منظور فيه لجهة كون التعريف له بإخبار المعنى المشهور في اصطلاح النحاة ولا فقد يلقونه على ما عدم ذلك الجريان ويسمي أن نحو امر وفرح وكرم وصعيف وفيروا أسماء فاعلين وقال الصنف ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه صفة جارية خروج أمثلة البلغة ولم يكن في ذلك حيز لأن اسم الفاعل غيرا (قوله وإعناه ومعنى للمعنى صرح الخ) أراد من كونه للمعنى المذكور ولو مجازا فلا ينال ما تقرر من اسم الفاعل حقيقة في الحال إلا أن يصح القول بأن البراد حال الطبيب على ما فصل في كتب الأصول لم الترس لاصلي من هذا التقييد بأن اسم الفاعل يمكن للزمان الحالي والاستعالي والمعنى وما إخراج نحو صامر الكنعن فبالصريح وهذا شأن العيد كما حقق السيد السند وفيه وجه لا يسوغ إسماعيلها ما تلتا يوم أنه كالاسم الجار لا يدل على الزمان أصلا فلا يصدق التعريف ولا على فرد ولا ذكر لأول قط أو الثاني قط لثلا يجمع أنه لا يكون لأخر فلا يبقى التعريف جامعا . فسم إخراج نحو صامر يكفي فيه أحدهما فلما فافهم (قوله نحو صامر الكنعن من الصفة للشيئة) أي وإما نحو كرم منها فقد تقدم غروجه بجارية (قوله في الصدي والزم) أي لا في نحو عدم دخول اللام على مفعول الموصف (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أي كصيا يجمع مظهر كلامه إذ يدل على أنه سوغ كالميتة ولا لما ذكره في اكتفاء مقايير لها ولا لاستغنى عن ذكرها مع أنه في الواقع من أفراد قوله أو صفا لا لاختلاف القول للنداء أو ما عبقاره على الملائكة أو من أفراد قوله وقد يكون نعمت الخ كما هو الحق تندبر (قوله فلا يجوز صواب زيدا) كذا في كبر من الصنع بالاسم على ما هو لا صيب (قوله دون ال) أخذ تعبير عمل للمعنى بدون ال من قول للصف لا في . وإن يكن صلة ال الخ . (قوله ونصب قوم إلى أنه يرفع) ذكر في المعنى أن ذلك لا يضرط كونه مفعولا أو بعنى المعارع وقال غيره بضرط لأصله على ألفي أو لاستعماله كما تقدم في

(أفعال اسم الفاعل)

(كلمة اسم فاعل في الفعل) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والفتحية على المصارع من أفعالها إعناه أو معنى للمعنى كذا مرفوع في الضمير فالصفة جنس والدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بعده وجارية في التذكير والفتحية على المصارع من أفعالها لإخراج الجارية على للمعنى فهو فرح وغير الجارية نحو كرم وفي التذكير والفتحية لا إخراج نحو أخيف فإنه لا يجرى على المصارع إلا في التذكير وإعناه أو معنى للمعنى لإخراج نحو صامر الكنعن من الصفة للشيئة ويصل اسم الفاعل صل فعله في الصدي والزم (أن كان من صميم بمعزل) بيان كان بمعنى الحال أو الاستعالي لأنه إنما صل حالا على المصارع وهو كذلك (ويؤيد) ما يفرجه من العلية بأن وفي (استفهاما) ملوكها به نحو أصارب زيد صورا وقوله . امتحز أتم وهذا وقعت به . أو ملوكها نحو مهيمن زيد صورا أم مكرمه (أو حرف ندا) نحو يا طامعا جلا وأصارب أن النداء ليس من ذلك والمصارع إنما هو لأجله على الموصوف للنداء والتعديير بأرجل طامعا جلا (أو تاليا) نحو ما صارب زيد صورا (أو جا صلة) أما المذكورة فهو مروت برجل فغند بيرا ومنه التحال نحو جاه زيد وأكبا فرسا أو محذوف وسبابي (أو مستندا) لجدا أو ما أصله الجدا نحو زيد مكرم صورا وإن زيدا مكرم صورا فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل بل كان بعنى للمعنى خلافا للمعنى ولا جهة له في . ولكلهم بسط ذلهم . فانه على كفاية الحال والمعنى بسط ذلهم وبذلك ما قبله وهو ونظمهم ولم يسئل ولنظمهم أو لم يصعد على شيء مما سبق خلافا للكويتين ولا غش فلا يجوز صارب زيدا اسم . تنبيهان . لأول هذا الخلف في فعل للمعنى دون ال بالنسبة إلى المفعول به وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع المظهر وبه قال ابن جني والخلايين ونصب قوم إلى أنه يرفعهم وهو مظهر كلام سيويوه واختاره ابن صفرور وما الأصغر فحكى ابن صفرور لا تغافل على أنه يرفعهم وحكى غيره من ابن

أصل اسم الفاعل المجرى إما أن لا يكون
مفعولا ولا مفعولا خالفا للكسائي فيها
لأنهما يختصان بالاسم فيبعد أن الوصف
عن الفاعل ولا جته له في قول بعضهم
الذي مرسل وسوريا فرسخا لأن فرسخا
طرف يكفي بواحدة الفعل وقال بعض
للتأخرين أن لم يحصل له كبير جاز كما
في قوله - تفرق في لا يدي حثيث
صيرها - حيث رفع صيرها بكتبت ولا
جته له أيضا على أصل الوصف في قوله
إذا فاند حليته فرحين وجهت

ذكرت سلمي في الخليل للمازني
أذ فرحين نصب بفعل مضموع وقدره فاند
والفرد قد فت فرحين لأن فاند ليس
جاريا على فعله في التانيث فلا يصل
أذ لا يقال هذه امرأة مرموع ولأنه بمعنى
النسب قال في شرح التفسير ووافق
بعض اصحابنا الكسائي في أصل
الوصف قبل الصفة لأن مضموع يحصل
بعدها بلا قبلها ونقل غيره أن مذهب
الجرسين والفراء هو هذا التفسير وأن
مذهب الكسائي ويلي الكوفيين إجازة
ذلك طلقا (وقد يكون) اسم الفاعل

(نعت مضموع مرفوع فيسحق أصل
الذي وصف) مع النعت للوقوف به
نحوه في مختلف الروايات أي صف مختلف
الروايات وقوله - كلهم مخرجة يرا ليجها -
أي كقول طامع ومنه يا طامعا جبلا أي
يا رجلا طامعا جبلا - تنبيه - لأنهم
لقد روي أيضا كلهم نعت مضموع زيد صرا
لم مكرم أي امين (وأن يكن) اسم
الفاعل (صلت ال في الهي - ويرو
أعمال قد أرتض) قال في شرح الكافية
بلا خلاف وتبع ولده كنه حكى الخليل
في السبيل فقال وليس نصب ما بعد

بل للبتدا (قوله المجرى إلهما) الصيرها بالمجرى وفيما حي يكون ال تنص (قوله وقال
بعض المتأخرين أن لم يحصل له كبير جاز أصله كما في قوله ال) ود بل هل هذا خارج من
محل الخلق كونه متعبا بمحل النسب والذي في البيت محل الرفع (قوله لأن فاند الرفع)
لا ينصب عليه أن الفرض تم بدون هذا الكلام فإن نفي جية البيت للكسائي يكفي فيها
دعوى احتمال كون فرحين مفعولا لفعلت مقدرا وأما على أصل المسألة أي منع فعل الوصف
فقد قدمه في قوله لأنهما يختصان بالاسم فلا يبقى ذكر هذا السبيل كما لا يخفى على العارف
بالسبيل في مثل هذا ثم قوله بعد أن لا يقال هذه امرأة مرموع ولأنها كلام ما يخص
السياق في التبيين أن لم يجرى ما معنى ذكر تلك المادة بل المادة فاند والذي أتاهم لأن
أن الفرض خلاف ذلك وأن العبارة ناهية جدا وكأنه من حالات التصانغ وتسهيل ذلك
أن الكسائي لما أحجى إلى أصل اسم الفاعل للوصف باليت يرد عليه من وجهين - أحدهما
أنا نعلم أن فاند فيها اسم فاعل موصوف لا أنا نقول أن الفعل ليس له بل لقدرة فلا تصلح
للمسك - الثاني أنا نفع أن فاند اسم فاعل وأما لأن اسم الفاعل لا بد من جر ياتنه على
فعله في التذكير والتانيث كما تقدم في تعريفه وفاند وأن جرى عليه في التذكير كنه ليس
له صفة في التانيث يجرى بها على فعله أصلا بل هو النسبة كالتين فلا يصل ونظيره مرموع
فانه ليس له ذلك الجريان حتى يكون اسم فاعل فيعمل أن لا يقال هذه امرأة مرموع ولأنها
لأنه بمعنى النسب ويحصل فكان للثاني لهذا الفرض أن تكون العبارة هكذا أذ فرحين نصب
يفعل مضموع وقدره فاند أذ التقدير قد فت فرحين على أن فاند ليس اسم فاعل أصلا كونه
ليس جاريا على فعله في التانيث بل بمعنى النسب فلا يصل ونظيره في ذلك مرموع أذ لا
يقال هذه امرأة مرموع ولأنه بمعنى النسب هذا ما لاح لي في هذا الكلام وأما ما ذكره
الناظرين فلفظت باردة لأخرى بالخطا غير منها يعرف ذلك من صرف طباع التراكيب
(قوله نعت) قد لا يزدحسون للمعنى الأصلاني ليشمل الحال (قوله حرف) قيل
التحقيق أن حذف الوصف إنما يثبت على وجدان الدليل ولو حاليا ولا ينتهي لخصائص
الصفة بل الوصف كما هو كلام للمعري (قوله أي كقول طامع) أي بقرينة - ولحي قرنه الوصل -
(قوله نعت الهي وشرو) يدخل في صرح وشرو ما إذا لم يحدد أو صغر أو وصف أن كانت
أصاحبه للتفسير أو أما أن كانت مهدية ط (قوله خلافا للمازني ومن وافقه) أحج لهم
يقدر سيبويه بالذي فعل - ود بل المقصود به بيان الزائد مع ال وهو العمل وهو ماض لا نه
كان يعمل فيها حالا وسعليا فلم يسج إلى بيان ما تقرر له بل بين ما لم يكن ناجا - قيل
ويرو عليهم - والمحافظين فيروهم والمحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات - وفيه بحث
لصحة المعنى فيه على معنى والذين حفظوا والذين ذكروا - نعم يرد عليهم قوله
إذا كنت معينا بمجد وسود فلا تقل لا الجملة القول والفعلا

(قوله خلافا للأخفش) أي في دعواه أنه منصوب على التشبيه بالفعل به وأما عدم
موصليته ال وإنما هي حرف تعريف فيبعد من الفعل كونها من خواص الاسم كالصغير -
ورد بأن الشبه بالفعل به ملازم كونه سببا وهذا قد يكون اجنبيا نفع العارف زيدا وتبني

(نسخ المازني)

القرون يقال مضموعا بالهي خلافا للمازني ومن وافقه ولا على التشبيه بالفعل به خلافا للأخفش

اللزائم دليل على ثبات اللزومات (قوله ولا يصلح صغر خلافها لهم)
 رد بانها دعوى لا يصحها دليل (قوله على ان قوله قد ارضي
 الخ) ترى في ظاهره على ولد الناطق فانما ولو قلنا انظر مسا
 في التصويل لم يصح كلامه لان مارة للصف تعبر بالثاني وقد
 يحصل بالنسبة للنظم ايضا على معنى انه لا يصح منه الصريح
 بعدم الخلف مع ذكره له في كنهه تصريحا وإشعارا (قوله اي
 كثيرا ما يحصل الخ) يعبر الى ان لا بد ان مارة للصف بمعنى
 التصويل الى هذه الصيغة وان الكثرة في قوله بكثرة المراد بها المبالغة
 كما في مارة فيرة فلسطين حيث ان استعمالها الصل مسيئ من
 ذلك التصويل فلو لا ما صلت لعدم جريها على الفعل وان المبالغة
 يحصل اليها بذلك التصويل ما لا تصويل فيه لا يقتضي أمر وفرح
 فما لم يكن محولا من شيء ليس من افراد هذا الباب بل من افراد
 الصفات المسمية وان لا يقال مولى ومثال زبد لعدم ثبات المبالغة
 وان التاء في نحو طلعة ونسابة لتحديد المبالغة المستفادة من
 الصيغة لا لاصلها وان العمل الذي استحقه عمل اسم الفاعل
 فيصاغ فيها ايضا على غرضه المذكورة وانها لا تبنى إلا من الثلاثي
 حيث قال من فاعل كما يصحح به وما قوله اي كثيرا فقد اخذه
 من قول الصف بعد -... وفي فيل قل ذا وفعل - لا من قوله
 بدليل كما وح لان محبي فيل لكثرة قليل ولأنه يصير معنى قول
 المصنف وفي فيل قل ذا مثلا على الظاهر وفي فيل قل التصويل
 الكبير وهو معناه عند الفاعل . واعلم ان المراد من قصد المبالغة
 قصد التخصيص عليها ولا فاسد الفاعل لا بتانيها فثبت (قوله وهو
 الثاني والجمهور) فينتقل للكسر والمصحح وقد نقل صاحب البسيط
 وابن ابي الربيع من سيبويه والتحليل وجماعة من القويين انه
 لا يصلح إلا للفرد او الجمع المكسر واختار بعض النحويين افعال
 للنفي والجمع السالم دون المكسر لعدم الجزان وبما في السالم
 لم تمثيل الخارج بفرد ذنبهم اصحى ان المراد بفرد للفرد ما يصح
 امطة للمبالغة ويناسب عدم اتيان المصنف بهذا البيت قبل قوله
 فقال الخ (قوله وانصب بنى لفعال) اطلاق النصب يراد منه
 كونه على الفعلية او الجزئية لا الخالية او التخييلية لا صاعفة
 حيث ويجوز الجز في المصوب انهم لم يدم حوازه في الفروع فكلام
 المصنف والفاخر في مير الفروع والظهور التابع من غير فاصل فيهم
 عدم جواز الجز فيما تقدم مطلقا وما يصل بينه وبين ماله فاصل

ولا يصلح صغر خلافها لهم على ان قوله قد ارضي يعبر بذلك
 بالحاصل اربعة مذاهب للجمهور انه يصلح مطلقا لوجهه موقعا
 يصح تلوينه بالفعل (فعال او مفعول او فعل) في كثرة من فاعل
 (بدل) في كثيرا ما يحصل اسم الفاعل الى هذه الامثلة لقصد المبالغة
 والتكثير (فيستحق ما) كان (له من صل) قبل التصويل بالضرورة
 المذكورة قوله - لئلا الحرب لبسا اليها جلالها - وحتى سيبويه اما
 الصل فاما شارب وكول بعض العرب انه لمضار يواتكها حكاة
 ايضا سيبويه وكقوله - صروب يصل السيف سوق سعاتها - وكقوله
 عليه سعدى او تراعت لوجه بدومة تهر دونه - وصحيح
 فلا دينه واحاج للثوق انهما على العروق اخوان العزاء معوج
 (وفي فيل قل ذا وصل) قوله
 فاعلان اما منهما غشبيهما - مثلا واخرى منها تشبه البدر
 وكقوله - اتاني انهم مرقون مريحي - وقوله
 حذر امرا لا تضر وآمن ما ليس مفيد من لاقدار
 انشدته سيبويه والتدح فيه من وضع الحاسدين وما استدلل به
 سيبويه ايضا على افعال فعل قول ليد
 او يحصل شئ صالحة مسجع يسهله ندب لها وكسوم
 تشبيه - انهم قوله من فعل بدليل ان هذه الامثلة لا تبنى من
 غير الثلاثي وهو كذلك إلا ما ندر قال في التصويل وربما بقي فعال
 ومفعول وفعل ومن فعل اصل ينير الى قولهم ذاك رسا من ادرك
 واسار اذا ابقي في الناس بجمية وسطا ومهوان من اهل
 وسيع ونذير من اسم وانذر وزوق من اذوق - له - (وما سوى
 الفرد) وهو الثاني والصريح (منه جبل) اي جعل مثل الفرد (في
 التحكم والشروط فيما صل) فمن افعال التثنية قوله
 والفاثى عرى ولم اشتمها والنذيرين اذا لم اتها دى
 ومن افعال الجمهور قوله

م زادوا انهم في قهرهم غفر ذنبهم غير فخصر
 وقوله - لو الف مكة من ورق الحمى - وقوله
 من جعل به ومن موافق جبل الطلق غشبي غير مهمل
 ومنه والذاكرين الله كثيرا - هل من كلفك حرة - (واصب

نحوه اني جامل في الارض خيلته ، وحسول ولغضي مسلولي لدلائل ما قيله كما ذكر في
الفرح اني بندي لاصال (قولهم بالاحاقه) اني سببها (قولهم اني جامل في الارض خيلته
الخ) مثال لما اذا قلنا اننا وما بعد مثال لما وجد واصف الوصف اليه وانصب الباقي واحدا
كما في معلي زيد درهما لو اكثر كما في علم زيد بكوا مطلقا وفائدة الاقايين مع هذا بقوله
« جامل الليل سكا » للتعب على انه لا فرق بين ما يصدى بنفسه مثلا وما يصدى قارة بنفسه
وتارة بالخرف ولا بين ما اذا فصل بالثاني بين العامل والاول والنكس (قولهم مطلقا) اني وار
كان غير الخلو اكثر من واحد بمرئاة لامة ولا يفسر يرو غير عامل لانه مرموع هذا التعبيد
فان ال الداخلة على تلو في قوله غير الخلو للهد والعهد قوله فيبيلة تلو غير العامل فتدبر
(قولهم فعل مضمرا) اني لا اسم فاعل لانه يكون بمعنى الاول وهو غير عامل فكذا هذا
والقرن من التعديدر العمل (قولهم شيئا بمصحب كالف واللام) اني في احتاج التوحيث
لا في الصريف لصر يحتم بان ال حذفت موصولة (قولهم وبالنون) اني الذي ليس بمعنى
الشيء لما انه اذا كان بمعنى الشيء يجب انزاله تنوينه واصاخره الى ما بعده لم وجه البدء
بالنون عدم الاضافة (قولهم لن حذفت اول مغولية) بيان للآية ان المصدر فعل فلا يصح
الشيء والفعل غير مذكور (قولهم وناني مغولي طان) بيان للآية ما كان قدس من ان اسم
الفاعل حذفت شيئا بمصحب كالف واللام فعمل وان كان بحسبه لا يقول به (قولهم وذلك متنع)
اني حذفت اول المغولين والثاني المذكورين متنع لانه لا يجوز لاقتصار على احد مغولي
طان فيمتنع لاقتصار المذكور لان اصاح الاذن يدل على احتاج للزوم هذا تقرير هذه التهمة
وقد احرصت بان الحذف حيز لاخصاري ليس لي وبان لاقتصار انما يستحق اذا لم يكن
للمغولين مذكورين بدليل زيدا طانته فاما ولا يذهب طانك ان كاهرايين مبنيان على
تسلم ان طان عامل وما طان به العاري وان الجسم لا يسه انكارة ولا فلتجسم ينكر عمله
راسا فلا يلزم الاذن الاول بقي ان ابن امي الربيع لجلب بان العرب لا تقول هذا طان زيد
اسم مطلقا انما تقول فيه هذا الطان زيد مطلقا اس (قولهم وايضا مهر معني الخ) لاظهر
انه مطوف على قوله ويروي الخ اني ان وجد لاقتصاه المذكور للرتب عليه العمل يروي
هذا الذنب كما ان قولهم السابق يرويه ايضا ان من هذا لاقتصاه يعني على ما ذكره من شبه
اسم العامل المذكور بمصوب ال الذي ينه صاحب هذا الذهب وان كان الجسم المذكور
لم يقل به مع ان هذا انما سبق للفترة لا للكبوت ويحذف يسهل عليه امر ما قيل زيد
ان لاقتصاه مغرور بالمشاهدة العامة بالفضل بان تكون في اللفظ والمعنى مع لاقتصاه واضاف
الشرط يسمى بانقضاء للضرورة . وبالمجمل ان هذه التفرقات تم بعد تسليم مبنى مذنب السرياني
ولا حين لا وهذا كما قيل في المسألة الزنبرية ان سيويه يجيب الكوفة بنالا في مذنب
رحم يرويه عليه بنالا في مذنبهم مع ان مدارك هذه النون منسوبة لا يميز الذي كتبه
او ابداه منسوبة اخرى تناقضها ، ومن حاشا قرأنا في كتابنا هذا لم نسلك سبيل التكلم في مدارك
اقوال المختلفين لا سيما وليس ذلك لي وطريقة المحدثين ككنا اثرا اليه في الدعاية
(قولهم كالبه الخ) فرق بان الكافي في معطيه مانعة من الاضافة وليس بموجبها

بندي لاقتصاه قلنا واغضي) بالاضافة
وقد قرئ بالوجهين : ان الله بالغ امره
« هل من كلفلت مرة » (وهو نصب
ما سواء) اني ما سوى الخلو (مقصدي)
نحوه وجعل الليل سكا « على تكدير
حكاية الخلاله اني جامل في الارض خيلته »
وحذا على زيد درهما وعلم بكرمنا قلنا
« تنبيهات » اول يصح في تلويح
العامل الجر بالاضافة كما اهمه كلامه
واما غير الخلو فلابد من نصبه مطلقا نحو
هذا على زيد اس درهما وعلم بكر
اس خالدا قلنا وانصاف لغير الخلو في
هذين المثالين ونحوها فعل مضمرا واجاز
السيوطي النصب باسم الفاعل لانه
اكتسب بالاضافة الى الاول شيئا
بمصحوب كالف واللام وبالنون ويروي
ما ذهب اليه لولهم حوشان زيد اس
قلنا قلنا حين نصبه بطلان لان ذلك
لو اصر له نصب لنم حذفت اول
مغولية وناني مغولي طان وذلك متنع
اذ لا يجوز لاقتصار على احد مغولي
طان وايضا فهو محسن له فلابد من عمله
فيه قياسا على غيره من التخصيصات ولا
يجوز ان يعمل فيه الجر لان الاضافة الى
الاول منعت الاضافة الى الثاني فحين
النصب للضرورة « الثاني ما ذكره من
حواز الوجهين هو في الطاهر اما التعمير
المصل فيحين جري بالاضافة في نحو هذا
مكرمك وذهب لاخش وبشما الى انه
في محل نصب كالبه من نحو الدرس
زيد عطيكه وقد سبق بيانه في باب
الاضافة « الثالث فهم من تعدد
النصب انه اولي وجوه طاهر كلام سيويه
لانه لاصل وقدال الكساعي مما سواء

(قولهم) وقول لأصنافه الأولى) قتله الشيخ الأكبر (قوله) وأجروا
 انصب) تقديم الجوز للإشارة إلى لصينته على النصب وإن اشتراكا
 في أصل الجواز لكن هذا في غير نحو الصواب الرجل وزيدا فإنه
 يبين فيه النصب لعدم مسمة إضافة الوصف المحلى بال إليه
 فخلو منها كذا في التسهيل ومذهب سيويه الأطلاق لا تخارص في
 التابع ما لا يفترقونه في التبعير (قولهم) بامتناع الوصف العامل
 كأنه لعد التقييد بكونه ملاما من قول المصنف تابع فإنه انحصى
 أن التبعير منصوب أي ملاما وذلك لأن يكون الوصف ماملا
 (قولهم) لأجل المطابقة) ملة للقياد له ولغيره معاكسا حو طاهر
 (قولهم) من الشروط) يريد أن كل ما وافقه على الشروط المذكورة
 في باب اسم الفاعل وإن قوله فهو كمال الرفع على شرط يشير
 إليه ما قبله وإن قوله في معناه مفسر بفي علمه فيصير المحي وكل
 ما اشترط في اسم الفاعل يفترق في اسم المفعول فلي اسمع اسم
 المفعول ذلك يكون تفعل صيغ المفعول في علمه وهذا كما قال في
 اسم الفاعل - كذا اسم فاعل في الفعل إن كان الرفع والمجرور على
 هذا البيان يصحكون موقع ما الشروط فقط لا الشروط وشيئا فالتول
 بأنه لا يخفى ما في قول الخارج من الشروط من التصور لا يخفى
 ما فيه من القصور (قولهم) بلا تفصيل) لا يخفى أنه بالنظر
 لبعض مدلوله تفرس لما قبله وبالنظر لبعض الآخر فاحتد له
 وذلك أن إعطاء شرائط اسم الفاعل كلها لاسم المفعول لا ينافي، أن
 يفعل اسم المفعول اسم الفاعل بالزيادة عليها وإن كان ينافي العكس
 وهذا أن يرى كل بالرفع إما أن يرفع بالنصب ويجعل التقديم
 للحصر على أن معنى أن اسم المفعول لا يمتنع إلا ذلك فلا تفصيل
 تأكيد له ولا تفصيل له - هـ أول جملة تأكيد خطا طاهر خطا طاهر
 تدبر (قولهم) كانا) بفتح الكاف ما كب وانفي ما في أيدي الناس
 من الرزق وفي الحديث - اللهم اجعل رزق دال مجده ككفاها -
 (قولهم) مفعول) أي ثلثا بفتح الضم إلى نفسه من حيث
 أن الوصف عين مرفوعة بمعنى (قولهم) بالنصب) أي على
 التثنية بالرفع بل لا يخول به لاستعانة الوصف بالمفعول (قولهم) م
 حول إلى مجرى التلخيص بالرفع) أي تنوارة من غير إجهاد وبت
 ١١ مدي إلى واحد مجرى التعدد إلى اثنين (قولهم) أنه) أي لا در
 والشان (قولهم) مفعول معاملة الصفة المشبهة) انتهى أنه اس
 صفة مشبهة حقيقة وكذا في التسهيل قد قل غير وإن قصد

وقول لأصنافه الأولى للصفة) وأجروا أو انصب تابع الذي انصب
 بامتناع الوصف العامل إليه (كجفتي جاء ومالا) ومالا (من نهى)
 فالتجر مزاولة للشجاء والنصب مزاولة لمعلمه ومنه قوله
 هل انت باحث بديل لحاجتنا أو مبد رب لها عين من مغزولي
 فبعد نصب ملاما على محل دينار وهو اسم رجل قال النظم ولا حاجة
 إلى تقديم ناصب غير ناصب للمعروف عليه وإن كان التقدير قول
 سيويه وعلى قوله فهل يقدح فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف
 متون لأجل المطابقة قولان ولو جرد رب لجاز فإن كان الوصف
 غير عامل تبين إحصاء فعل الموصوف نحو - وجعل الليل سكنا والغصن
 والتمر حبيانا - إذا لم يرد حكاية الحال أي وجعل الشمس والقمر
 حبيانا (وكل ما قرر لاسم عامل) من الشروط (يعني اسم مفعول)
 وهو ما دل على الحديث ومفعوله (بلا تفصيل) فإن كان بال أصل
 مطلقا ولا اشترط لأصنافه وإن يكون لاصحال أو لا استعمال فإذا استوفى
 ذلك (فهو كعمل صيغ المفعول في - معناه) وعلمه فإن كان متعديا
 لواحد وضعه بالثانية وإن كان متعديا لاثنتين أو ثلاثة وضعه وأحدا
 بالثانية ونصب ما سواه فالأول نحو زيد مصروب أيه فزيد مبتدا
 ومصروب خبره وأبوه وضع بالثانية والثاني (كالمحلي كذا ما يكفي)
 فالمحلي مبتدا وال فيه مفعول مضمع محلي وفيه ضمير يعود إلى ال
 مرفوع المحل بالثانية وهو المفعول الأول وكذا المفعول الثاني ويكتفي
 خبر المبتدا والثالث نحو زيد معلم أيه مرفوعا فزيد مبتدا ومعلم
 خبره وأبوه وضع بالثانية وهو المفعول الأول وخبر المفعول الثاني وكذا
 الثالث (وقد يعني ذا) أي اسم المفعول (إلى اسم مرفوع) به
 (معنى) بعد تحويل لاصحال منه إلى محلي الوصف ونصبه على
 الثانية بالمفعول به (كمحمود المقاصد الزرع) أصل الزرع محمود
 مقاصده فيقاصده رفع بمحمود على الثانية تحويل إلى الزرع محمود
 المقاصد بالنصب على ما ذكر ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر
 لتثنيته - انتهى كلامه بنين لأول أفراد اسم المفعول من
 اسم الفاعل بيجواز لأصنافه إلى مرفوعة كما أشار إليه بقوله وقد
 يعني ذا وفي ذلك تفصيل وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير معد
 وفقد مرفوعه عمل بمعاملة الصفة المشبهة وانفت أصنافه إلى
 مرفوعة مفعول وبد فاسم ثلاث مرفوع ونصبه وخبره على حد
 حس الوجه وإن كنتم - ونذا ليهاد فكذلك - النظم

بقرط ابن اللبس وثالثا لغاري والجهد على المنح
وصل قيم قتلوا ابن حلف مفعوله انصارا جاز ولا
فلا نحو اختيار ابن صفور وابن ابي الربيع والسماح
يزاخمه كقولهم

ما الزلم الغلب ظلاما وان ظلمنا

ولا الكرم ببناءح وان حرما
وابن كان حديدا لا كرم لم يميز الحاقه بالصفة المشبهة
قال بعضهم بلا خلاف في الثاني اختصاص ذلك باسم
لفعل القاصر وهو المصوغ من المتعدي الواحد كقوله
اختر اليه لتفيله وصرح به في غير هذا الكتاب وفي
المتعدي ما سبق في اسم الفاعل للتعدي في خاتمة
انما يميز الحاق اسم للفعل بالصفة المشبهة انما كان
على وزنه لاسي وان يكون من الثلاثي على وزن
مفعول ومن غيره على وزن المفاعلة للبي للمفعول فان
حول من ذلك الى فعل واسمها مما ياتي بيانه لم
يميز فلا يخلل مرث يرحل كميل حينه ولا قيل ايم
وقد اجازوا ابن صفور ويحتمل الى السماع والله اعلم

(ابنية المصدر)

(هل) بنصر الفاء واسكان العين (قياس مصدر للتعدي
من ذي ثلثة) سواء كان متحرك العين (كرد وا)
واكل اكلا وصبر صوبا او كسوبا كقوله نعم واسما
وصوب صوبا واظم لثما والراد بالقياس هنا انه اذا ورد
شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على
هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيوريه
ولا يخفى في تقيسه ، لا تعذر في التسهيل كون فعل
قياسا في مصدر فعل المكسور العين ان يظم مثلا بالهم
كثلاثين لاخريين ولم يشترط ذلك سيوريه ولا يخفى
بل الملقا كما حاد (وهل) للمكسور العين (الانز باه
صل ، ينتج الفاء والعين قيسا سواء كان صحيحا او
مدبرا او مضافا (كروح وكحيرة وكشال) مصادر فوح
زيد وجري صرو وثلث يده والاصل ثلثت ويستني
من ذلك ما دل على كون فاعل القالب على مصدره
القطعة نحو سمر سورة ونهب شيعة وكبش كقيمت
والكعبة لون بين الزرقه والحمرة واستني في التبريعه
ما دل على حرقة او لاية قال قيليه اتصاله وحل للماي فقال كوي عليهم ولايته ولم يعمل للقول فيما قلناه فخر
وان ذلك انما هو معروف في فعل المفعول العين واما في عليهم ولايته فنذكر (وهل) المنتزح العين (الانز

ثبوت معنى اسم الفاعل موقل معاملة الصفة للهيئة ولو كان من مصدر ان اسن
اللبس وفاقا لغاري ولا يصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى ولده من هذا
الباب مطلقا ، هذا كلامه ، ومن الملقى عليه انه صفة مشبهة كالرجح فذاصب
الى خلاف ما عليه المصنف وسنذكر تلامر في تحقيق ذلك ان شاء الله
(قوله يهرط ابن اللبس) اي بالاضافة للمفعول كما في زيد واهم لايتله اذ
يحتل واحمية لايتله ومرحوبهم (قوله ان حلف مفعوله انصارا جاز) اي
لسيورته كالانز المجاز فيه ما ذكر (قوله قل يصعب بلا خلاف) تبرير منه
كانه رغبة للكلام عن غير الملقى كما قيل

ابنية المصادر

اخره في التسهيل لآخر الكتاب اذ قد ذكره طلب باب حصة الوصل ونذكره في
اللافتة طلب التصريف وذكر بعضهم ان للنسب تقديم هذا الباب على باب
اصال المصدر لان معرفة حال الذات تقدم على معرفة الحكم النفعي منها لا
ان لاصال اهم تقدم لذلك لم يرد من لانية الهيئة لا المحرور التي تنفي
متبا الكلمة كما هو ظاهر فالرود من فعل ويروى ما ذكره لاوزان (قوله كرد وا)
مغال للمصنف واكل مثال للمعوز والعرب مثال لغيرهما ولو زاد وود ودا وباع
بيبا وربي وسبا ليكون اشارة الى مثال الفعل الفاء والعين والهم شكل احسن
(قوله كلمهم فيها) مثال للمصحح وطوب واظم ما لا فهم مثلا بالهم واسما
مال للمعوز وبلي المصنف كالمس وللحد الفاء كالولي ومحل العين كالحرف
ومحل اللام نحو التي بمعنى اللزوم (قوله ان يظم مثلا بالهم) قال بسى المتطهرين
انما يكثر فعل في فعل المتعدي اذا كان مضافا كقمت او مقفها عالا باللسان
كقمت السقي وصدت او بالهم كقمت وبلت وقصمت اي اكلت بالخرافى
لساني وحصمت اي اكلت بجميع فعى ، واظم ان ابن الخياط استني في ايضا
من كون فعل قياس مصدر للتعدي ما دل على صلاته نحو جبر الرويا (قوله
قياسا) مربوط بطول المصنف بالهم والسند اليه في هذا التيد وما اى مختلفا لما
حصى فبابه النقل (قوله كروح الخ) الفرح معروف والجوى الثورقة وبسطة
الروح من سقى او حزن والثلل بطلان حركة اليد لفساد عرونها وبقي من الفعل
ممثل الفاء كالرجح والعين كالعوز (قوله ويستثنى من ذلك ما دل على كون
الخ) يستثنى منه ايضا ما كان عابجا ويوقف على فاعل قال ابن الخياط قيس
مصدره المفعول نحو التقديم ولازنى والوصول والمعد مسافر قدم من السفر
وازنى الشيء وصل بالشيء اي لزمه ولصق به وسعد في الجبل قال وهذا معنى
قول سيوريه وقد قلل منه اكثرهم واستثنى بعضهم ايضا ما دل على معنى ثابت ولا
قياسه الفعلة كاليومنة (قوله ولم يعمل للاول) اي المحرور وفي التصريف

فعلال نحو جلبب وقربل نحو حوقل وفعلل نحو يطر وفعلل نحو جهور وفعلل نحو سائر
وفعلل نحو قفس وزاد بعضهم فعلل نحو مثيل وفعلل نحو شريف الزرع طال ورقه وفعلل
نحو تابل القدر وفعلل نحو مرجك الله وفعلل نحو بونا لحية سبها باليرنا نحو الحداء كذا
ذكر الشيخ **الكثير** وفيه من خروج السهيل وفيه من يريك ان فثيل النارج للماسق ببيطام
وما بعده ليس على ما ينبغي فثامل (قوله نحو طاهر كلام السهيل) قال فيه وصدر فعلل
والماسق به بزيادة ما الثاني في طاهره او بكسر اوله وزيادة التثنية طاهره وفي شرحه
للشيخ **الكثير** وطاهر كلام المصنف ان صدر فعلل والماسق به بكسر اوله وزيادة الف قبل
عائنه مقيس لانه قال وصدر فعلل فكذا وكذا وطاهر هذا التغيير وليس كذلك لان الاول في
فعلل والماسق به هو الليس والثاني ليس بمقيس في فعلل ولا مسوم في الماسق به سوى
ما نذكره من صدر حوقل وعند نصيبه على ان صدر فعلل الذي لا تكسر منه يبيى
على مثل فعللة وكذلك الماسق به ثم قال بعد تقرير هذا قالوا زاربه زارلا وبطلته فثالا
وسرحت سرختا مكانهم ازانرا مثال لا طله والكذاب لان مثال صرحته وزنها على انطت
وفعلت . له . فلور سبيوه الفلال مود التلة ونه فط باسليت (قوله نحو الززال والفعال)
جاء فيه ايضا فعلل وفعللة وفعلل قالوا زارل وزرلة وزاريل وسع ايضا زاريل قال
وزرلن الفواد فثالا سوا يطير به لهن الززال

(قوله بعد يومه يوما) حكاه ابن سيدة وانماخذ لاستقلال الكسرة على الراء حتى ان بعضهم
زعم انه ليس في لسان العرب ياء مكسرة اول كلمة الا يسار للرجل او العين او اللان اما
لحد العصر فيالتمه خلصة ويعار جمع يعو وهو الجدي نعم لم يستقل ذلك فيما تارة ولما
كثر في لسانهم قالوا وحاد ويساد ووحاء ويشاح ويوقاق ويوقام وولاء وغير ذلك . واعلم ان طاهر
كلام المصنف كالسهيل ان الفعل والمفعول ولا يركبون المفاعلة قالوا حاله مبالسة
مصدر فاعل المفاعلة وقد يركبون الفعل والمفعول ولا يركبون المفاعلة قالوا حاله مبالسة
واقعدة مائة ولم تسعهم يقولون الجيلاس والقياد ولا الجيلاس والقياد (قوله اي كان له
عديلا) اقتصر عليه ليداره وعلة كلته مع ما فيه من التبيه على ان ذلك العير سلم من
الخطوة والرد بذلك السماع وجوز ان يكون عاد بمعنى رجوع وصدره للسمع والصغير انجيز
باللام لغير ما مر في العبارة قلب ما بالذكس ولا قلب وهو غير المسار مع ان القلب هنا
الطاهر انه لم يضمن اعتنازا لطبا (قوله يبيى المصدر على ونه اسم المفعول في الثلاثي
قالا) اذ في هذا يذهب الفراء ولاحتش فانها نأيا ذلك ومنه مدعها المرفوع والوضع
والمفعول والمجرد والمذون والمكثوب والمفرد بمعنى الرق والوضع والفعل والمجرد والذات والكذب
والنعت وركى سبيوه انكر ذلك وتاويل ما ورد بجعل المرفوع والوضع النعت الذي ترفعه
وتصمه والمفعول منشأ من قولك فعل له اي عد له وصحه فعل غطه قد عد له وكذا

وهو طاهر كلام التحويل . تبينه . يميز
في المصاحف فعلل نحو الززال والقفلال
نحو اوله وكسرة وليس في العربية فعلل
بالفتح الا في المصاحف والكسرة هو لاصل
وانما هي تبينه بفعلال كما جاء في
الفعال التبين والتفاد بالكسر والفعال
كلام بالفتح لا هذين على انهما مذ
سبيويه اسمان وضع كل منهما موضع
المصدر وذهب النكاسي والفراء وصاحب
الكناف الى ان الززال بالكسر المصدر
وبالفتح اسم وكذلك الفعاع بالفتح الذي
يضعه وبالكسر المصدر والوساس بالفتح
اسم لسا وسيس به الفيلاني وبالكسر
المصدر واجاز قن ان يصكونا مصدرين
(لفعال الفعل والمفاعلة) نحو خلصم
خصاما وخصامة وخاب غابا وخابية
لكن يمتنع الفعل والتعين للمفاعلة فيما
قارء ياء نحو يسر ميسرة ويدين مبدنة
وبعد يومه يوما لا يامرة (واير ما مر
السماع مادل) اي كان له عدلا فلا
يقدم عليه الا بسماع فهو كذب كذا
وي تزي لولا تنزبا واجابا جابا وفعل
تصلا والمعل طماننة وقراوا ربا وتغير
فهلوى وقرض قرضلة وقتل قيسلا
تبينه به يبيى المصدر على ونه اسم
المفعول في الثلاثي قلا نحو جاد فلندا
ومجرا وقوله لم تتركوا طعاما لهما ولا
لقرانه محقلا . وفي غيره كثيرا ونه قوله .
وعلم بيبان الراء . د . المحجب . اي عد
انجيزية وقوله . امثال جين لا ارضي في
حالا . اي قلا وقوله . اطلم ان مصابك رجلا . ادى السلام تحته ظم . اي اصابتكم وربما حاذي الثلاثي
جاط اسم الفاعل نحو طبع فالجاء وقوله . كي بالفتح من اسلمه كى . اي كفايته ونحو . فاطلكا بالظاغة .
اي بالظان . فهل ترى لهم من باقية . اي بقية

(وقلة) بالفتح لمة دجاسة ومعية
 وحرية (وقلة) بالكسر لينة كيلة
 وشية وحرية • تشبيه • محل ما ذكر
 انما لم يكن المصدر العلم على فقه بالفتح
 نحو رصة او قلة بالكسر نحو ذرية
 فان كان كذلك فلا يدل على المرة او
 البنية الا بقراءة او يوصف نحو رصة
 واحدة وذرة طيبة (ي غير ذي الثلاث
 بالالف) نحو اطلق الفلاحة واستخرج
 استقراجه مان كان بلاء صدره العلم على
 الفه دل على المرة منه بالوصف كقائمة
 واحدة واستقامة واحدة (وخذ فيه حجة
 كالمرة) من الخسر والعلم من قصر والشفة
 من انقبض • خاتمة • يصاغ من الثلاثي
 فعل ففتح فيه مراد به المصدر او الزمان
 او المكان ان احلت لانه مطلقا نحو مري
 وغري وروى او صحت ولم تكسر من
 معارجه نحو مثل ومذهب فان كسرت
 ففتحت في الزمان به المصدر نحو محبوب
 وكسرت في الزمان به الزمان او المكان نحو
 محبوب وتكسر مطلقا عند غير طي فيما
 صحت لانه واولوه يلو نحو مود وموقف
 ومؤل وذم من جميع ذلك الفاعل معرفة
 ذكرها في التسهيل ومما لم يرد الثلاثي
 علامة الثلاثي في ذلك فنسب اوان ذلك
 في حرمه منقول ومجهول ما يله ما يصدده
 من المصدر كما هو الزمان او المكان
 ومنه • يسم الله بغيرها ومراسما •
 • ومزقتم كل سرق • وقوله الحمد لله
 صامنا وصصنا •

بفتح

البرالي (قوله) وقلة بالفتح لمة كيلة (ال) ي بعض شرح الفية ابن عطية هذا تشبيه فيه
 عليه الصبح ايحيان وروان منذ الياء الدالة على المرة الواحدة لا تدل على كل مصدر بل
 على المصدر الصادرة على الجوارح المذكورة بالنسبة لحرية واحدة والكمة وما صدر لافعال
 الدائمة والمضام المجدية الثلاثة نحو الطرف والنفس واليمين والمجمل فلا يقال من ذلك
 طلة ملة ولا قيمته فهمة ولا صيرته صيرة قتل وهذا امر مغفول عنه (قوله ذرية) بلفظ
 النجاسة والراء الهمة والراء للوحدة للحدة (قوله ياق بقرينة لويصف) اصل العبارة للتجسس
 وما فيها زيادة او قرينة ويجهت بابها من حلف خاص على علم ويد بل لا لا تصف
 الخاص على العلم فتقدر صفة ولاصل ياق بقرينة غير وصف او وصف (قوله يصاغ من الثلاثي)
 اي للتصرف لا المجردة كمنى وليس (قوله ان احلت لانه مطلقا) اي سواء كسرت
 من معارجه او صحت او ففتحت وسواء كان يائيا او ولويا وسواء صحت فية او احلت
 (قوله او صحت ولم تكسر من معارجه) منه للمصنف نحو جر مجرا قال النابتة
 كان مير الراضت ذيلها عليه حبر نمطه الصانع
 واعلم انه قد جاء لتشمل بالفتح ما معارجه فعل باسم العين فهو للثقة وثلاثة والذلة
 والذلة الى العلم ومن ما معارجه فعل ينفع الص نحو لانه والساعة وهو السعي الى الخير
 (قوله وتكسر مطلقا) اي من الفعل صدرا ومانا او مكانا فيما صحت لانه عند غير
 طي واما لخي فيصطلح فيه بين مكسور من المصدر والفتح في المصدر والكسر في الزمان
 والمكان وبين ثبوته بالفتح في الكل والقيده بما صحت لانه للحرز من معارجه نحو روى
 ووقى فانك تقول نعم ما موقى وموقى ولا يد من قيد ما هو وان لا تفتح من المعارج كيدى
 او تكسر كيدى والى بالفتح مطلقا ويكون الفاء واوا قال الشيخ كاذب للحرز من مثل روى
 وغرا فانها محلا للام ولا يقال في ذلك الا فعل ولا يخفى انه خارج بالقيده قبله فالصواب
 انه للحرز عما هو صحيح الالم وليست مارة واوا كما لا يخفى (قوله وخذ من جميع ذلك
 الفاعل) هي مفرق ومغرب وموقى ومثبت ومسجد ومجوز وسقط ومجبة جالوت بالكسر
 وقيلها الفاعل من المزارع ومزعة ومكر جاعا ايضا بالكسر وقيلها الفاعل من المزارع
 وطلع وغرق ومختر ومكسر ومنزل ومحل ومثلي جالوت بالفتح والكسر والفتح الفاعل من
 من المزارع ومزعة من المذموم ومنب الفضل وملاوى الابل ومخيم وحيرة ومظلة ومظلة
 ومزنة ومجبة وحرية السيف وموضع ومحل ومقنة الفائر ومجدة ومجربة ومهنة من هنت
 يعني بطلت جالوت ايضا بالرجعيين والنيلس وبهاك وبهاكة ومقنة ومزنة ومقنة
 ومقنة ومزعة جالوت ملة ولم يجز مثل سوى هناك الا ممن ومكر ومالك ومسر •
 انبئة اسماء الفاعلين والمفعولين والمفعول المشبهات بها
 الزاد من لابتية في امثال هذا انما هي الهبات بشع النور من خصص الزاد كما ينشر بذلك
 قوله • ونظ نفا ذو فوبل... واما قوله اسماء الفاعلين والمفعولين فحقيقه على ما انبر اليه
 انه تضمن جميع احدهما اسماء وهو جمع تكسير وصداقه لط صواب مثلا وانها فاعلين

3
3
3
3

وحر جمع سلامة بالواو والنون وصداقه البزاة الفاعلة وهي وإن لم تكن كلها فاعلة إلا
 أن الماثل منها يطلب على غيره وذلك كاف في صحة جميعه وظلم يجري في اسماء
 المتعولين فمن قال النيس ان يقول اسماء الفاعل والمفعول لغوات شرط الجمع بالواو والياء
 والنون وهو العقل اذ كل من اسم الفاعل واسم المفعول اسم للفظ فقد النيس عليه احد الجمعين
 بالآخر تندير (قوله كمال) اي كهذا الوزن سواء كانت الكاف اسما او حرفا كما هو الظاهر
 (قوله لازما كان كغذا) مبدله او مصدبا الثاني ومثل الاول بذهب وسلم وفرة والثاني
 بحرب وركب للأخيرة الى ان قول المصنف من ذي ثلاثة محمول على ما هو اهم من اللازم
 مفتوح العين او مضمونها او مكسورها والمعني مفتوحها او مكسورها ويكون قوله - وهو قليل في
 فلتت وضع - كذا على قلت فاعل في المكسور اللازم والمضمون فيجى ما عدها على الكثرة ويكون
 كغذا تمثيلا لا تنقيدا واختاره على ان يحمله تنقيدا للثاني المفتوح العين لما انه عليه يكون
 حكم الثاني المكسور العين المتعدي غير مأخوذ من كلام المصنف فقول الشارح بمجمعتين
 مفتوح العين حالان من غذا قصد بهما ضبط لفظ غذا خوفا من التعريف في عبارة المصنف
 ولما كان الضمير بهذا اللازم ربما يجرم منه انه لا يكون مصدبا جاء بعد ذلك بقوله ومصدبا
 بما اي بالمجمعتين واقفا لذلك منها على ان معناه عند اللازم غير معناه عند التعدي ولما كان
 ذهب وسلم ومرب وركب ليس لها إلا حالة واحدة لم يعرض لما سواها وقوله او مصدبا نحو
 ضرب هو الطوف على قوله سابقا لازما كما بيته ومصدبا فانه مبدل كغذا الخ ومن هنا
 يظهر ضد ما قيل ان قوله كغذا مفتوح العين حال من غذا اي حالت كونه مفتوح الحرف
 التقابل بالعين فمما يقابل بفعل كما يقول المصنف - بمن فعل قابل لاصول ... - ولا حاجة
 اليه لان الفعل المذكور لا يجعل سواء لما انه يلزم منه في قوله بمجمعتين فلا وجه لتخصيص
 لاحراس بقوله مفتوح العين واستعمل التصريح بمجمعتين كما ستره مع ان فرض الشارح ببيان
 معنى اللفظ بعبادة قوله بمعنى سال وجررت مادتهم بانهم يقدمون على ذلك ضبط اللفظ خوفا
 من ان يحرف وينسب له الخي بد التعريف وكفى بذلك حاجة وفساد ما قيل حاله
 كونه مفتوح العين بالعين المعجمة ولا حاجة اليه ايما لما ان النسخ التي اطلقنا الله عليها
 فيها مفتوح العين كما يشهد به كل مفتوح العين مع انه بعد النسخ يمنع نفى الحاجة بالسند
 السابق وفساد ما قيل يجعل على بعد ان يكون حالا من ذي ثلاثة ويكون مشيرا الى ان
 قوله كغذا تنقيدا للثاني بالمفتوح العين او مشيرا الى ان كلامه مقيد بالمفتوح العين بقرينة
 ما بعده ما انه مع فساد المقابلة بالواو لا يساويه قول الشارح وذهب زيد فهو ذهب وسلم فهو
 سالم وفرة الفرس فهو فارة او مصدبا نحو ضرب فهو حارب وركب فهو راكب مع انه اذا
 كان تنقيدا يخصي التقييد بالكون عمل اللام وضاد ما قيل ان قوله مصدبا مطوف على
 لازم وكل لاص في صوغ التركيب ان يقال كغذا بمجمعتين لازما بمعنى كذا ومصدبا بمعنى
 كذا ما انه مبني على ان قوله ومصدبا الاول مبدل قوله لازما وليت شعري حيثذ على ما
 يعطف قوله بعد او مصدبا وان اراد انه يزيد كلمة لازما اخرى بعد قوله بمجمعتين فلي
 حسن في ذلك بعد التمثيل بهذا اللازم بل كيف يصح وهو حيثذ كضم الشيء الى نفسه

(ابية اسماء الفاعلين والمفعولين)

(والصفات المشبهة بها)

(كمال مع اسم فاعل اذا ه من ذي ثلاثة
 يسكرن) لازما كان (كغذا) الثاني
 بمجمعتين مفتوح العين بمعنى سال يقال
 هذا الماء فهو غاز ومصدبا بهما بمعنى رعى
 يقال غذا طغله بالعين فهو غاز وذهب
 زيد فهو ذهب وسلم فهو سالم وفرة
 الفرس فهو فارة او مصدبا نحو ضرب فهو
 حارب وركب فهو راكب (وهو قليل في
 صلت) بسم العين كطهر فهو طاهر ونعم
 فهو ناعم وفرة فهو فارة (و) في (عدل)

وكبرية وعلامة الفارح مع عبارة المصنف - فاعلم صنع اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون لا زما كان
 هكذا الوصل بمصنفين متفرجين العين بمعنى سال فيقال هذا الفاعل فهو غاذ وحصدنا بهما بمعنى ربي
 فيقال غذا فاعله بجلين فهو ه ذ يذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفرة القوس فهو ذارة او
 صعدا فهو صوب فهو صارب وركب فهو راكب وجرت في فلتت - لي هنا كلمة صدى بركل التدرج
 (قوله غير مدنى) احذر زه من المدنى فلان فاعلا لا يقل فيه كما تقدم (قوله في الامراض)
 مقابلتها بالفتح والاولان تقعصى عندهما في الذات التامة بها وربما دل على الاحتجاج
 وحرارة السائل - تقعصى مذهبها فيها ايضا (قوله نحو امر وطر) اي لا يمسد التمسك
 والعناية (قوله نحو صديان وزيان وطشان) الاول والثالث بمعنى نظران لحرارة الباطن
 والثاني للاطلاع (قوله وما غاذ فيه) يعنى ان فعل الازم المكسور العين جاء وصله على
 فعل نحو مرسى وصل نحو كهل وجز غاذ اذا القيس فعل كثره وطر (قوله والفعل جمل)
 اي لا جمل بالفتح من قولهم جمل فلان القيس اذابه فان جمل فيه ليس مما نحن فيه بل
 هو اسم لمعول (قوله شخص) بكسرتين في التامير ككشف (قوله لا اذا اضيف الى مرفوعه)
 انهم ان ما هذا فاعل صلت مفعلة وان لا يصف الى المرفوع وهو كذلك بغير قصد المحدث لا
 المحدث ورفق بان فاعلا مجموع بحسب كامل لان يكون اسم فاعل وقصد المحدث طارى عليه
 فاعبر عنه تلك الاضافة اعلما بخصيصه من اسم وطلم ان هاجنا اعراسين اولهما انه اذا كانت
 هذه لانية اسماء فاعلين كما يصعبه كلام المصنف فقد ترجم لانية الصلوات للشبهة ولم يذكرها
 الاولى انه في نفس الامر هذه لانية كلها صلت مفعلة لا فاعلا وقد اطلق عليها انها اسماء
 فاعلين بعبادة قوله بل فيله اذا حذره اسم الفاعل وكلام الفارح في الجمل من الاول
 واجل فيه من الثاني بانه يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف
 مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتعمل صير الفاعل ولا يذهب عليك انه لا يتلوه
 هؤلاء المصنف بقوله والصلوات المشبهة بعد قوله اسماء الفاعل والاستخدام بعيد وقد مر من كلام
 الفارح حرمانه بان تلك كلها صلت مفعلة عند قصد المحدث اسماء فاعلين عند قصد المحدث
 فمع ذلك وبكثرت تلك الشهادة وببطلان ذلك من كلام الفارح انه جعل بطرق المنطوق الكون
 صلا مفعلة تابعة لقصد المحدث ولكن اسم فاعل تاما لزيادة المحدث بطريق المفهوم ولا فرق في

تكمسا (غير مدنى) فهو سلم فهو سلم
 (بل قياسه) اي فاعل فعل الازم المكسور
 العين (محل) فتح الفاعل وكسر العين في
 الامراض (واصل) في التامير والحقاق و
 (صلان) فيما دل على لاطلحه مرة الى الباطن
 (نحو امر) وطر وطر (نحو صديان)
 وزيان وطشان (نحو لاجوس) ولا حصر
 وما غاذ فيه مرسى وكهل (واصل) بفتح
 الفاء ويكون العين (اولى وشيل بفتح)
 مضموم العين (كالمصنف) والظلم (والجمل)
 والظرف (واصل) لهذه صفتهم وبهم و
 (جمل) لظرف (واصل فيه طيل وصل)
 بفتحين وصل بالفتح وقال بالقوس وقال بالقوس وصل
 بصدين وفعل بفتح الفاء او صمها
 وفعل وفعول وفعل بكسرتين نحو حرش
 فهو احش وذهب فهو اذهب
 احمر الى الكثرة ونحو بطل فهو بطل
 وحسن فهو حسن ونحو جين فهو جيلين
 ولجميع فهو جميع ونحو جنب فهو جنب
 ونحو طر فهو طر اي شجاع حائر ونحو
 غر فهو غر اي لم يجيب الامور ونحو
 وهو فهو وصالة اي وصى ونحو صوت
 المرة فهي صوت اي حاق مجرى لبنها
 ونحو شخص فهو شخص • تنبيه • جميع
 هذه الصلوات صلت مفعلة لا فاعلا

كمعارب وانتم فانه اسم فاعل لا اذا اضيف الى مرفوعه وذلك فيما دل على الثبوت كطالع الغلب وشاحه الدار اي ببديها فهو مفعلة مفعلة
 ايضا (وسوى الاله قد يعنى صل) اي قد يستغنى عن وزن فاعل من فعل الماتح فاعله كلفن واشيب وغبب ولبيب (وزنة المسارع
 اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالواصل - مع كسر متو لا حصر مطلقا - وهم ميم زائد قد سبقا) اي ياتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المبرد
 على زنة صامره مفرقا لثانين جميع مفعلة مكلف حرف المعارضة وكما قل لا حصر مطلقا اي - وان كان مكسورا في الصارع كملطقي
 واستفتح او مقوضا كصل وندحرج (وان قصت مد لي من هذا ما كان انكسر) وجوا قبل لاخير (صار اسم مفعول كمل للظن) والاستفتح
 (وي اسم مفعول الثلاثي المبرد - زنة مفعول كلف من صعد) يقصد فاعله مفعول واقت من صوب فهو صوب ومن مر موزون به ومنه
 جميع ومفعول ويرمي الى انها غيت • تنبيه • مراده بالفتكى المصروف (ونب فلا هه) اي من مفعول (نحو صيل) مستويا فيه للذكر
 والمؤنث (نحو هه او ق كحيل) او جريمه او قيل • تنبيه • مراده انه يجب من في الدلالة على معناه قطع قال في التسهيل وينبذ في
 الدلالة لا العمل من مفعول بقلته فعل كثير وفعل كقص وقطعة ككفرت وبكثرة فعل والله اعلم - اه • خاتمة • قال النارح ويحيى فيل
 بمعنى مفعول كثير في لسان العرب وعلى كثرتهم لم يقص عليه باجماع وفي التسهيل ليس مقبلا خلافا لبعضه فنص على الخلاف وفي غيره

هذا المقدار بين فاعل وفير كما صرح به • هذا وينبغي كما اصرح ناخير هذا التنبية لآخر
الباب فلا يحرم ان وصف الفاعل من غير التأكيد لا يكون صفة مفهومة وليس كذلك
إلا انه ينبغي بانه لو طرأ فيه ان قول النظم بل قيله فعل الى قوله وزنت المصارع حرمنا
المراد للمصدر بالتنبية دفعه فحبل بلمنه تنبها على ذلك فاعلم (قوله فيما ليس له
فعل بمعنى فاعل الخ) عبارة البهلاء ابن عثري في شرح التسهيل واجاز بصهم القياس على ما
سمع بغيره ان لا يكون له فعل بمعنى فاعل ولا يجوز عده على ولا قدور بمعنى مكرم وقدور
الى ملأنا الدارة وهي تروك ان قول النصارح فهو قدور وروم تمثيل المكرم ما ليس له فعل
بمعنى فاعل اي لا فيما له ذلك فهو قدور وروم وقوله لغوهم الخ دليل لكون قدور وروم له ذلك
ولما مثال للغلق فخرج فخرج وحل ملا •

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(قوله صفة الخ) لوجه ان يكون هو الخبر وما بعده ابتداء لم يدخل تحت قوله صفة
مهازي الدملع وخريل لما سوف يأتي للشرح ولما حميد الغامد تأتى صفة مشبهة بل عامل
معاملتها عند الصف فاعلم كما يتضح تعريف التسهيل الى وكلام الصف في فيرة الاتي
ايضا وقوله في التسهيل ولاصح ان مجهول اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب اي
من باب ما يامل عامله الصفة المشبهة كما يدل عليه ثم يله فيه وكلامه في فيرة لا من
باب الصفة المشبهة كما روى صاحب التصريح (قوله استحسن جر فاعل) اي في
المجلة لا في جميع انواعها بل لثانها باحاطه في بعض ونحوه في بعض آخر كما سطره فالاصح
للجنس ومن حمل الاستقصان على الجواز فما تخلص من ورود صير النسخ كما هو ظاهر (قوله
من اسم الفاعل) تفصيصة لفظة قريبة ولا من خبره ايضا (قوله قصد ثبوت معناه)
المراد بذلك ان يكون فيه معنى فعل وشبهه من ابيته التفاضل ولاحتراز بهذا التقييد ما ليس
فيه ذلك كمثل وجالس وبجالة المصنف في هذا وخرج اسم الفاعل الفاعل الذي ليس فيه
معنى فعل وشبهه من ابيته التفاضل كمثل وجالس (قوله صار منها) هذا يدل له كلام
المصنف في غير هذا الكتاب فانه قال ودخل فيه اي في التعريف المذكور غيبان ما ليس
باسم فاعل لكونه غير موازن للمصارع نحو حسن وجعل وما هو اسم فاعل وفيه معنى فعل
وشبهه فانه يصلح ايضا للاختصاص الى الفاعل ويأمن بالفلت المشبهة كمنسب اليه ومطلق
اللسان فانهما بمعنى طابق وصحيح هذا كلامه ويدل له ايضا كلامه في التسهيل فله في
توزيعها هي الملائمة فلا لازما ثابت متعلقا تحيقا او تنديدا قايمة للملازمة والتعريف
والنكير بلا شرط هذه عبارته فاطر كيف دخل اسم الفاعل الارام المتعدي منه ما ذكر تحت
ذلك التعريف ثم كلام المصنف في التسهيل يستلزم السارح الاذنين تقدمنا منا ومن الشرح
في خاتمة باب اسم الفاعل يرومان انه ليس منها وانما هو مل معامتها وخطبه بمعمدة سهل
قد جمع المصنف بين اتصاله في التعريف وذكر انه مابق بالصلوات المشبهة في العبارة
التي ذكرناها منه فريبا فتذكر (قوله وان كان صديدا فقد سبق ان الجمهور الخ) رواية
مذهب الجمهور في هذا دون المصنف اوصى الى تنزيل كلامه على غير مراده الى كون جهة

وجهه بصهم عينا فيما ليس له فعل
بمعنى فاعل فهو قدور وروم لغوهم قدور
ورجم ذلك اتم •

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)

صفة استحسن جر فاعل • معنى يها
للمشبهة اسم الفاعل) اي تتميز الصفة
للمشبهة من اسم الفاعل بلستصان جر
فاعله بالمتاخا اليه فان اسم الفاعل لا
يخص فيه ذلك لانه ان كان لازما
وقصد ثبوت معناه صار منها واطلق عليه
اسمها وان كان صديدا فقد سبق ان
الجمهور لا منع ذلك فيه فلا استقصان
• تبسيبان • اقول انما قيد الفاعل
باللحن لانه لا تصلح الصفة اليه الا
بعد تحويل الاستناد منه الى مصدر
الموصوف فلم يبق فاعلا الا من جهة
اللحن . الثاني وجه الشبه بينها وبين اسم
الفاعل انها تدل على حدث ومن قام به

مخصص لاستقصان لم تخرج شيئا لأن اسم العامل للصدى إذا كان لا يجوز فيه ما ذكر يكون خارجا لجهة صوره ليس لا وجارة للمصنف في هذا سلكه من لامين فانه قتل خرج بذلك اسم الفاعل للصدى مطلقا يعني فانه إما أن تمتنع لهافته للفعل كريد صارب ابيه أو تكون غير مستصنة نحو زيد كاتب ابيه . وأعلم أن اسم الفاعل للصدى الذي لا تنكس احادته الى الفاعل بالاصافته الى المفعول الجائز لهافته الى مفعوله عند قصد الكثير من غير استقصان ليس صفة مشبهة عند المصنف حكما اتصافه كلامه في تعريفها في التحويل وشيرة بل يدخل عاملها كلها . وقد قلنا من كلام الشارح والمصنف في التحويل ما هو دليل على ذلك تدبر حق التدبر فلن هذا هو الذي نعره لنا وسمينا به الطرف كلام لهم طويل بعد التوقف مع التدبر مدة طويلة جدا (قوله) وانها توثت) لا يطر ذلك في الاول والعيب اذا يقال ابيته ولا ائيرة فالراد لاظنية (قوله) موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة) ترك المقدمة الثانية وهي . والعلم بكونها صفة مشبهة موقوف على العلم به لانها مضمون الصريف المذكور (قوله) لغير تفصيل) اعرض باصطلاحه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والصفة لا يسميها صفة مشبهة لا اذا خصت او نصبت او زعمت السببي واجب بيان ذلك في زنة فاعل واما نحو حسن وكريم فلا يتقيد بذلك (قوله) او ان قوله للشبهة الخ) جواب فان كما هو صريح السلف على قول القول وحاصل الجواب الاول منع المقدمة الثانية من مقدمتي الدور وهي ان العلم باستقصان لاصافته الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة والسند ان ذلك يعلم من مجرد المعنى وحاصل الثاني تسليم ذلك ولكن يدعى انه ليس فضلا في الصريف قصد به انفعال او اخراج او اطلاق على جزء الحقيقة حتى يتم التوقف عليه وانما الغرض من التايين به انه قيد يزيد اوصلا كما هو شأن تعاريف لادبته ليس لا من غير توقف عليه والصل الذي اذا انضم الى ذلك الجنس تم الصريف به والتمييز عن اسم الفاعل ويجوز العرف عليه هو قوله وصحوا الخ لا قوله استقص كما هو مبنى الجواب الاول ويجوز قصد للمقدمة الاولى من مقدمتي الدور وهي توقف الصفة للشبهة على ذلك الاستقصان وانما المعنى هذا الجواب لكونه خالف ظاهر المتن ولذا بني على الاول حيث احمدا اول اخراج ما أخرجه بقوله استقص مع ان كلام المصنف في شرح الكافية على خلافه وانما ذكر اموب قوله صفة الخ في هذا الجواب تملطه وحسن دخول على قول المصنف وصرفها الخ . هذا مراد الشارح كما لا ينبغي على حمال وقد اسلف نظيرة كما حققناه له في مطالعة بلب الحال وتن لم يصل به تدبره لما ذكرنا قال بكسر ان لانه مطوف على قول القول لا يقال هو على الاول كذلك فلا ينقض بمجرده من الاشكال لا اقل قول مولاه به انه كلام النظم من حيز الاخبار والاسم لا الصريف ولا يتغير قوله بعد ذلك مطلقا عليه لتعلم الصريف لانه بالنسبة للاول لا الثاني تدبر (قوله) انها لا تصاغ قياسا الخ) يريد به دفع سوال يرد على الجواب الثاني وهو ان يقال التيد انما تخرج ما يتاها لا ما يتاير وما هو الصوغ من الاثر يتاير الصوغ من المعنى لا يتاير فلا يخرج اسم الفاعل حيث بهذا التيد وحاصل الجواب المشار اليه ان اضافة صوغ الى ما بعده تكيد للمصر على ما حقق في القول والمختصر وحاشاها عند قول التايين وارتقاء

وانها توثت وبني وتجمع والذلك جلت عليه في الفصل وباب الفارح الشريف المذكور بيان استقصان لاصافته الى افعال لا يصلح تعريفها وتمييزها عما دأما لان العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وتعريفها بقوله ما صيغ لغير تفصيل من فعل لازم لقصد نسبة الحديث الى الموصوف به دون افادة معنى الحديث وقد يقال ان التسميم باستقصان لاهمة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور او ان قوله للشبهة اسم الفاعل مبتدا وقوله صفة استقص الخ خبر وقوله (وصيغها من لازم لماض) الخ مطلق عليه لتسميم الترتيب لتي وما تتميز به الصفة للشبهة ايضا من اسم الفاعل انها لا تصاغ قياسا لا من فعل لازم كطاهر من طهر وجعل من جعل وحسن من حسن واما

هذا كلامه وغير على ان قوله هذا بالنسبة الى صلها فيها هو فاعل في المعنى هو معنى قول الفارح
 للزاد بالصل ما صلها فيه بحق الشيء وكذا قوله واما غيره كالجار والمجهول الخ هو معنى قول
 الفارح وصلها الخ غير ان ما قاله لوصح فكيف قل منه اداء المصروف وطلانه وذا بما رد
 تدبر (قوله حسن الوجه الخ) حسن غير معلوم وبعده للفرغ انت وصل الشهادة طلق
 فانه قد اتصل به معلوم وهو ضمير بارز حصل فاعل ان الزاد من السبي غير لا جاني تدبر
 (قوله جميلة انه) يصح جر انتم بالاداءة ونصبه على التثنية باللفظ به وكذا وصفه
 على لا بدال من ضمير جارية للفرغ في جميلة بدل بعض والضمير ليس يلزم فيه وفي
 بدل لا احتمال كما مرح به الصنف في الكافية تدبر (قوله الرفع على الفاعلية) قد يصح
 كما في بارقة حسن الوجه ولا ليجب التانيث في حسن وقد يصح مدحه كما في بارقة
 حسنة الوجه ولا ليجب التذكير في حسنة وقد يجوز لامر ان كما في يرجل حسن الوجه
 والظاهر ان هذا القسم هو وصل الخلف بين المجهول والفارسي ولا فيصح لا يمكن لا جاني
 لا يذهب احد الى خلافه ويحذف فلا يد على الفارسي كناية بارقة حسن الوجه او قوم
 لا تقف واما حديث لزوم صل الصفة للشبهة مصروفة لان البذل على نية تكرار العامل
 فقد دفع بانهم يتفكرون في التابع ما لا يفترضون في غيره (قوله على التثنية باللفظ به)
 اي فقط ان كان معرفة وعلى الضمير اي مع جواز النصب على التثنية ايضا ان كان نكرة
 (قوله والصفة مع كل) اما نكرة او معرفة وعلى كل اياها اما معرفة او مصروفة او مجهولة
 وعلى كل اما معرفة او صفة او جمعة جمع تصحيح او تكسير وعلى كل اما للذكر او لؤنث
 (قوله في احوال السبي المذكورة) اي لاني مفر وعلى كل اياها اما مفرد او مثني او مجموع
 جمع تصحيح او تكسير وعلى كل اما للذكر او لؤنث ولا الضمير فلا يجمع جمع سلامة ولا تكسير
 (قوله فلك انتان وسبعون) زيد عليها كما سياتي ان يكون معمول الصفة ضميرا يفرقه
 الصفة المخرجة من ال نحو يرجل حسن الوجه جميلة وان تفصل الصفة من الضمير وهي
 مخرجة من ال نحو فرغيب انجب السلى ثرية واكرههما وان تفصل به وتكون الصفة بال
 نحو زيد حسن الوجه الجميلة فهي جئت خمسة وسبعون وعلى ما ردنا واستتبنا اربعة مفر
 الفا وماتان وستة وخمسون والاصل اربعة مفر الف صورة واربع مفر طرح منها مائة
 واربع واربعون حاصلته من ضرب تكسير الضمير وتصحيحه في حالة جرة ولا تكون الصفة
 فيه الا غير مفردة بال وفي حالتها في نفسه من اتصال مع افعال بل او اتصال بدونه خارجة
 ستة تقرب في احوال الصفة الثانية من الفرك وتثنية وجمعي تكسير وتصحيح للذكر او
 لؤنث خارجة فمانية واربعون تقرب في ثالثةها ايضا من رفع ونصب وجر خارجة مائة
 واربع واربعون طرح من لاربعة مفر الفا واربع مائة خارجة اربعة مفر الفا وماتان
 وستة وخمسون كما قلنا فاعرفه فانه مرلة اقدم (قوله مرح بهذا في التسهيل) اي ولم
 يصرح به هنا وان قد يتناول طبعه مبالغة بل يقال ومن اعادته فاعلمها ولو بواسطة

الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا حصلها
 حسن الوجه طلقه انت في السب
 سوي الحرب كالي حقه
 نظم ان مولده بالسبي ما هذا لا جاني فاعلم
 لا تعد فيه * الثالث يتوجه السبي الى
 اني مفر نونا فيكون موصولا بقوله
 اسيلت ابدان دقائل خصوصا
 وليوت ما اظفت عليه المازر
 وموصوفا بضمه كقوله
 ازور امرها جانا نوال اده
 ان اده مستكنيا ازوت الدهر
 والفاقد في جانا نوال وصافا الى احدها
 كقوله ففجها قبل لا اختيار منزلت
 والليبي كل ما الثالث به لا ازور
 ونحو رايت رجلا دقائل شان ومع طلع
 به ومفرونا بال نحو حسن الوجه ومهردا
 نحو حسن وجه وصافا الى احدها نحو
 حسن وجه لآب ومن وجه لب
 وصافا الى ضمير الموصوف نحو حسن
 وجه وصافا الى صفات الى ضمير نحو
 حسن وجه ابيه وصافا الى ضمير صفات
 الى صفات الى ضمير الموصوف نحو
 مروت بارقة حسن وجه جار بها جميلة
 انه ذكره في التسهيل وصافا الى ضمير
 معمول مائة اخرى نحو مروت يرجل
 حسن الوجه جميل غالها ذكره في طرح
 التسهيل وجعل منه قوله
 سبني الفاة البعير وال
 طلقته كشفه وما غلت ان سبي
 (فارع بها) اي بالصفة المشبهة
 وانصب وجر مع ال * دون ال مصوب
 ال وما اتصل بها اي بالصفة المشبهة
 (صافا او مجردا ولا * تغير بها مع ال

سا) اي لسا (من ال خلاه ومن اعادته لساها وما لم يخل فهو بالمجاز وصافا) اي لصول هذه الصفة ثلاث حالات الرفع على
 الفاعلية قال الفارسي او على لا بدال من ضمير ستر في الصفة والنصب على التثنية باللفظ به ان كان معرفة وعلى الضمير ان كان نكرة
 والمفص بالاعادته والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة او معرفة وهذه الستة في احوال السبي المذكورة في التثنية الثالث انتان
 وسبعون صورة للمنتع منها ما لم منه اعادته ما فيه ال الخالي منها ومن الاعادته فاعلمها ولو بواسطة

وذلك تسع صور هي الحسن وجه الحسن
وجه اب الحسن وجهه الحسن وجه
ابنه الحسن ما تحت نفايه الحسن كل
ما تحت نفايه الحسن ثلث اربعة الحسن
سنان ربي يطعن به الحسن وجه جارها
المجمل انه ليس منه الحسن الوجهة
المجمل خالها بهر خالها لاصافته الى
صغير ما فيه ال وهو الوجهة تم هو صيف
لان البرد يتبعه كما عرفت في بلب
لاصافته وما سوى ذلك فيجاز كما اشار
اليه بقوله وما لم يخل فهو بالجزء وما
اي كلمه يتصل الى ثلاثة السام فتح
وصيف وحسن فالصحيح رفع الصفة مجردة
صكانت مع ال المجرد من الصغير
والعاقب الى المجرد منه وذلك لثمان صور
هي الحسن وجه الحسن وجه اب حسن
وجه حسن وجه اب الحسن الوجه
الحسن وجه الاب حسن الوجه حسن
وجه الاب والاربع الاولى التي من
الثانية لما يرى من ان ال خلف من
الصغير وانما جاز ذلك على وجهه لقيام
السببية في المعنى فلم يوجد في اللفظ
لان معنى حسن وجه حسن وجه له
او منه ودليل الجزاء قوله
بسمية حيث شتم قلب

منجذ لا تلي كلمه يبر

فهر نظير حسن وجه والميز لهذه الصورة
ميز لظهورها اذ لافرق والصغير نصب
الصفة للثكرة المعارف مطلقا وجزا ايما
سوى المعارف بال والعاقب الى المعارف بها

لاضافة لصغير فتدخل حينئذ (قوله وذلك تسع صور) هي في جدول الثمونية بال في
الرابع الثالث من المربعات لاثني عشر الحاذية للرابع للكتاب فيه الجز الى الحادي عشر
بالداخل الغاية اما للرابع الاول منها والثاني والثالث عشر فهي ثلث الصور الثلاث التي يثبت
للجزء من اثني عشر حصول الصفة للثمونية بال الجارة واعلم ان حصل امتناع الحسن وجهه
وجهه ابينه وما تحت نفايه وكل ما تحت نفايه ان قدر مصروف الصفة فيه خاليا من
ال كزيد اما لو قدر بها كالرجل فلا لاصافة الصفة لصغير ما فيه ال ولهذا يكتب في
للمربعات لاثني عشر الحاذية لرابع الصفة للثمونية بال زيد الحسن (قوله كما اشار اليه
بقوله وما لم يخل الخ) اي مطلقا ولا ضمهم ما تقدم وغير اليها ايضا فانه ضم في العمل
بقوله فافرق بها وانصب وجوهم في افعال الصفة بال وعدمه بقوله مع ال ودون ال ثم في
للحصول بالاضافة وشيها بقوله وما اتصل بها حادفا او مجردا فلما فهم بعد عن الجز على
الجزاء صور الرفع لاثني عشر في الثمونية بال وطبها في الثمونية ومصور النصب كذلك تلك الثمانية
واربعون ولما قيد ذلك الجز للثمونية عدم بقوله مع ال ياتي في الثمونية المجرورة اثنا عشر على
الجزاء الى الثمانية والاربعة تلك سبعون ولما قيد بقوله سما من ال خلاص اضافة لثانيها
بفي صورة الحسن الوجه والحسن وجه كلاب مع الصورة التي اخذت من السهول وزلنا عليها
كلامه على الجزاء وانطبق بعد هذا على الصفة للثمونية (قوله رفع الصفة مجردة الخ)
الصفة فاعلم المصدر ومفعوله المجرد والعاقب الى المجرد مطلقا طيه وتلييد التقييد اولا
وثانيا بين الصغير للثمونية بانه لم من ان يعترف بال اولا وبذلك تبلغ الصور ثمانية لان
الصفة اما بال اولا ومرفوعها اما بال اولا فان اميت فالحذف اليه اما بال اولا وهي معرفة
في الجدول اربعة في جدول للثمونية بال في اربع مربعات الحاذية للرابع للرفع مكتوب على
الاولين قديم وعلى الآخرين اتيح واربعه في جدول المجرورة منها في اربع مربعات الحاذية
لرابع الرفع مكتوب ايضا على الاولين قديم وعلى الثانيين اتيح وجهه الجزاء والقيح وز يادته
تكفل به الشارح (قوله نصب الصفة للثمونية للمعارف) وجهه الصف اجزاء وصف
الفاصل مجزى وصف للتصدي والتقييد بالثمونية لاجزاء للمعرفة كما قيل فان فيها احادفا على
ال وان كانت معرفة نظرا للقول بانها موصولة تقوي العمل بخلاف الثمونية هذا ودخل تحت
نصب الصفة للثمونية للمعارف ثمان صور لان كون الصفة منكرة وقد حملت النصب احد
احوالها لا حصول الست وقد بقي في موصولها لاثنا عشرة حالة فلما قيد العمل يكونه معرفة
طلبا اي سواء كان بالاضافة او بغيرها فخرج منه اربع صور ما اذا كان نكرة موصوفة او
حادفا اليها او مجردا او حادفا اليه فبقيت ثمان وهي مرفوعة في جدول الصفة الحاذية من
ال في الرابع الاول والثاني والخامس والسادس والسابع والثامن والتعاذي عشر والثاني عشر من
اثني عشر للحصول الحاذية اربع النصب مكتوب على الاولين صيف وكذا على الاربعة المتوسطة
وكذا على الآخرين (قوله وجزا ايما) اضافة جر الى ما اضافة مصدر الى فاعله ايما
ومفعوله ايما وهو صير مفعله للمعارف وسوى للمعرف بال والعاقب الى المعارف بها استثناء
من الصغير الرابع على المعارف والدخل تحت هذا ست صور لان كون الصفة منكرة وقد

صلت الجر من أحد سورها لأصول الست وقد بقي في سورها لاثنا عشرة حالة أخرج
 لأربعة السابعة وهي التكرار المصروف والمضارع والمضارع اليه بالمضارع للقول
 الواقع على الحاضر وللأصول القرون بال والمضارع للمضارع بها بالاستثناء فإني سته
 وهي مذكورة في جدول الصفحة البهجة من ال في الربع الخامس والسادس والسابع والثامن
 والعاشر مفر والثاني مفر من التي مفر القول للصادقة أربع الجر مكتوب على الأربعين
 التوسعة مفر وكذا على الأربعين (قولهم وجه للفرقة بال الصافي إلى مفر القرون)
 هذه الصورة إذا انصبت إلى ثمانية الصب القديمة وستة لجر القديمة ثمت الخمسة مفر
 صور الصفح وهي مذكورة في جدول القرون بال في الربع الثاني مفر من التي مفر القول
 للصادقة أربع الجر مكتوب عليها مفر وأطم أن الفارح فصل في الصل بين ثمانية
 الصب وستة لجر بالمضارع وكذا بين هذه الستة وصورة جر القرون بال الصافي إلى مفر
 القرون بها للصب على ما يخص به كل نوع من الأفعال (قولهم ويدل للجزء في لأول
 والثاني) أي في المثال لأول والثاني الثاني من أمثلة الصب الثمانية وما حسن الوجه
 وحسن وجه لآب يدل على ذلك قوله في بقية المصروفات (قولهم لأنه يفهم إضافة
 الشيء لنفسه) أدراك كل شيء بالشارة إلى أنه ليس منه حقيقة ووجه ما تقدم من أنه
 لا يضاف إليه لأنه بعد تحويل الاستناد إلى مفر الموصوف (قولهم جعلها أربعم) لا
 تنفي مرابعتها بعد تبينها مرابطة المتنوع والضم والفتح (قولهم فهو لحسن ما فيه
 مغيرين) أي تكون أحد المغيرين فكيف (قولهم مغيرا إلى ما يصحها من دليل) حاصل
 دلالة الصورة حول الجدول ثلاثة مفر بيتا أولها قول الدليل
 سبتي القاعة البسة التغير الطليقة كفسه وما غلت إن لسي
 الثاني بيت الحارث بين ظالم التي هي من العبيدة التي قالها حين حرب من الصل بين لنذر
 فما قرني صلبته بين زبيد ولا بفزارة الشعر الرفاقيا
 الثالث بيت النابتة الذياني التي هي من صيدة مدح بها الصل بين الحارث لأصغر
 وناعذ بعده بذناب مفسح أحب الظهور ليس له مسلم
 الرابع بيت الدال
 بهجة ميث عهم قلب منجد لا ذي كهم ينمو
 الخامس بيت هرو بن خاس
 ولا سبي زي إذا ما تلبسوا إلى حلة يوما مغيصة بسولا
 السادس بيت أبي زيد عمارة الطامي
 جفاء طلبة ميمزاه مديرة مضمونة جدلت غنياه أتيلها
 السابع بيت هرو بن الحارث التميمي
 انتحها أني من تعاتمي كرم الذرى وأدقة سوتها
 الثامن بيت الضمخ
 اقتات على ربيهما جارتا مفسحا كيشا لأعالي جرتا مصلحا

وجه للفرقة بال الصافي إلى مفر القرون
 بها وذلك حسن مفر صورة هي حسن
 الوجه حسن وجه لآب حسن وجه حسن
 وجه إليه حسن ما تحت ثمانية حسن
 كل ما تحت ثمانية حسن وجه جاريتها
 جميلته أنه حسن الوجه جميل خالها
 وحسن وجه حسن وجه أبيه حسن
 ما تحت ثمانية حسن كل ما تحت ثمانية
 حسن وجه جاريتها جميلته أنه حسن
 الوجه جميل خالها والحسن الوجه
 الجميل خالها ويدل للجزء في لأول
 والثاني قوله - وناعذ بعده بذناب مفسح
 أحب الظهور ليس له مسلم
 في رواية نصب الظهور في بقية المصروفات
 قوله - انتحها أني من تعاتمي
 كرم الذرى وأدقة سوتها
 إذا فرق وفي بالهزولت سوى لأخير
 قوله - اقتات على ربيهما جارتا مفسحا
 كيشا لأعالي جرتا مصلحا
 والجر عند سيبويه في هذا النوع من
 المصروفات ونعم البرد طالما لأنه يفهم
 إضافة الشيء إلى نفسه وأجاء الكثرين
 في الستة وهو الصحيح فلي حديث لم
 زرع صغر وخالها وفي حديث الدجال
 أمر منه النبي وفي صفة النبي صلى الله
 عليه وسلم غش أصابعه ويدل للآخر
 قوله - سبتي القاعة البسة - البيت في
 رواية جر كفسه وأما الحسن فهو ما عدا
 ذلك وجعله أربعم صورة وهي تضم
 إلى حسن لحسن فما كان فيه مغير واحد
 لحسن ما فيه مغيرين وقد وصفت
 لذلك جدولاً تصرف منه أخيه وأحكامه
 على التخصيص المذكور بسهولة مغيرا إلى
 ما يصحها من دليل بالشارة حديثة وفي

بكن كثيرا اخوت الى كثره بكاف عريته جامعا في ذلك بين كل حاسبين بشاره واحدة هو ما
 (انظر الجدول في اصل ص ٢٦٢ وقابح الخليفة في ص ٢٦٣)

تسبب الفاقة الجدة المعروفة ال

المر	الصب	الرف	السي	الصف	المر	الصب	الرف	السي	الصف
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١
٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩
٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١	٦١
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤
٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧
٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩
٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١
٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١	٨١
٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤
٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦
٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١
٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤
٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨
٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الحزن بابا والمور كليا

ليعلم الناطق في هذا الجدول اننا قد احدثنا في تعداد الاليات المرقمة حواليه وفي وضع الارقام الهندية على ما يفهم من هذا الحسني (التلخيص) لعدم الغرور على نسخة من نسخ الفارح التي كتب عليها ومخالفة ما يابينا لطاير سيات مع ما سرح به وهو والامثلة الصبان من اضطراب الفوارح في هذا الجدل بالنسبة لمخصوص ذلك الامر من رذا احدثنا فيما دنا من نسخة الفارح التي كتب عليها الصبان لانتقامها عليه اللهم الا في زيادة (ك) بلحد من ريعات الرفع من جدول المبردة فانها لا توجد فيما كتب عليه الصبان وفي تحليل الاربعت لدى اجماع بعض المصولات في حكم واحد فان في كلام الطاهر ابن سعد ايماء الى انه غير مراد للفارح وفيما لا حرج فيه ثم انه قد تكرر اشارة واحدة في حكم واحد وما ذاك الا لتوسع شاعتها جوع ما بارزتها في الاربعت من اربعة الصفح وسعها وما يتبع له ان الحسني في حل تولد الجدول من ربيعة المعلى في قوله ومن هنا كتب عليه سورة كذا الخ الا في موضع احدهما في ثالث خاخذ من البيت الاول والباقي في اول خاخذ من البيت الثاني الفارح فانه من ربيعة ربيعة الفارح فينبغي ان يخلص موجب للجدول ولعله قصد حكاية المثال على حد قوله عز وجل حتى يقول الرسول في قراءة الرفع مع صلى القول ولا يخص ذلك بما بدأ حتى يورده دونها في قصة قتل ابي رافع الهندي كما في صحيح البخاري ورواه ويؤيد ما ابدينا ما استدرك به على الفارح آخر القول في ماسن لأمور المعونة بقوله وهذا امر الخ حيث قال فلا تجعل سورة ١١ الخ مع انها احدى الوصايا بل هو صريح فيما ذكرنا هذا ما ينبغي ان يجعل عليه كلامه بصحب ما من لصحة الفير حرة خير الله

الفتح بيت هو أين أي وبهية
 أميكت ابدان دقاي عصور حسا وثيرت ما الطقت عليه السأزر
 العاصر قول القائل

أزور أرمعا جما نزال أصعدة لكن إله مستحيا أرمه الدهر
 الخلدني مكر قول القائل بيت السوال

تعبنا أنا قليل مديدنا قللت لها أن الكلام قليل
 الثاني مكر قول القائل

يا لله من ضمن فرء جميل كل ما يبدني ويغلي
 الثالث مكر بيت روية

فلذلك وم لا يبالى البهسا الحزن بلبا والعور كـ

أما البيت الأول فيه أربعة غلوط أحدها في الهمزة المتجدة فإن الهمزة صفة مشبهة
 جرت التجويد فيبعد للفتحة للفتحة بال المعلقة الجر في الموصول للفتحة بال نحو زيد الحسن
 الوجه وإذا عهد له فليعهد أيضا للفتحة للفتحة بال المعلقة الجر في الموصول للفتحة بال
 بال نحو زيد الحسن وجه الأدب أن لا يفرق بين ويجوز أن لا يفرق بين الثاني ومن هنا
 كتب على الهمزة المتجدة صورة اثنين وخمسين وكتب أيضا على كلمة الحسن المكتوبة في
 الاربعة المضافين للربيع المكتوب فيه الجر من جدول الصفة للفتحة بال وهذا من متسلبان
 جمعا في اشارة واحدة فأنهسا في اللطيفة كقصه في رواية جر كقصه فان اللطيفة صفة
 مشبهة جرت كقصه المضاف لضمير ما فيه ال فهو مثل حسن الهمزة جميل خالها بغير
 خالها ومن هنا كتب على اللطيفة كقصه صورة مكر وكتب أيضا على كلمة حيف المكتوبة
 في الاربعة الثاني مكر من اثنى مكر الموصول المضافية لربيع الجر من جدول الصفة للفتحة
 بال فأنهسا فيه أيضا لكن في رواية نسب كقصه فان اللطيفة حيز مكر مشبهة نصبت
 للموصول المضاف للضمير فيكون مثل زيد الحسن الهمزة جميل خالها بالنسب وإذا عهد له
 فليعهد أيضا لها إذا نصبت للمضاف للضمير للوصف أو للمضاف للضمير مضاف إلى
 مضاف إلى ضمير الوصف أو للمضاف للضمير للوصف نحو زيد الحسن وجه أبيه وحده
 الحسن وجه جاريتها الجميلة انه زيد الحسن وجهه بنسب للمعول في الكل ومن هنا
 يكتب عليه صورة تمسة مكر وكتب أيضا في الاربعة الخامس والسادس والخامس مكر والثاني
 مكر من اثنى مكر الموصول المضافية لربيع النسب من جدول للفتحة بال على كلمة حسن
 المكتوبة تمت وهذه متسلبان جمعت في اشارة واحدة وأجسأ فيه أيضا لكن في رواية
 رفع كقصه فان اللطيفة صفة مشبهة رفعت للمعول للمضاف للضمير فيكون مثل زيد الحسن
 الهمزة جميل خالها برفع خالها ويعهد أيضا لزيد الحسن وجه أبيه وسند الحسن وجه
 جاريتها الجميلة انه زيد الحسن وجهه برفع للمعول في الكل لا يفرق من هنا كتب
 عليه أيضا تلك الصورة بفتحها وكتب أيضا في الاربعة الخامس والسادس والخامس مكر والثاني
 مكر على كلمة الحسن المكتوبة تمت من اثنى مكر للموصول المضافية لربيع الرفع من جدول

قوله بيت السوال كذا في الامور
 التي يابدينها حتى نسخة الولد ولما
 زيادة إذ لا يحسن عقب قوله قول القائل
 (فتح الله)

• طريقة صفة هذا الجدول • أن تجمع
 الورد التي هو موسم فيها بين يديك
 بحيث تكون أبيات الصفة للفتحة بال
 ما يليك ثم ترفع بمرك إلى أبيات
 الصفة للفتحة فإذا فوجئت منها فطر إلى
 أبيات الصفة المرفوعة بال وقد جعل في
 رأس أبيات النجيين خمسة بيت مكتوب
 في أول بيت منها الجر في الثاني النسب
 وفي الثالث الرفع وفي الرابع السبي
 وفي الخامس الصفة ووصل كل بيت من
 هذه لأبيات يلحق مكر مرعا فالربط
 الموصلة بالأخيرين منها الصفة وموصولها
 السبي للحسم إلى التي مكر قسما كما
 تقدم والربط الموصلة بيت الجر
 مكتوب فيها حكم للمعول السبي الذي في
 مرعاته كلها وكذلك في بيت النسب
 وبيت الرفع فما قابله منها متع فهو
 متع وما قابله حسن فهو حسن وكذلك
 لم ما يحسن هذه لأحكام اشارة جديدة
 فاطر في الواعدة المكتوبة حول الجدول
 فما وجدت عليه تلك الاشارة فوراخذ
 ذلك الحكم وقوله جلسا بين كل حاسبين
 الخ أي كما جمع بين حسن الوجه
 وحسن وجه الأدب بصورة مكر في الجر
 ومعمسة في النسب وأوبعة في الرفع •

المقرونات بال وهذه تتصلبت جمعت في اشارة واحدة واسما البيت الثاني ففيه شاهد واحد في الشعر الرقابا فان الشعر جمع اظهر صفة مشبهة مقرونة بال نصبت الموعول المقرون بها نحو زيد الحسن الوجه ينصب الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة المقرونة بال العاملة النصب في الموعول المضاف للمقرون بال نحو زيد الحسن وجه الاب ينصب الوجه اذ لا فرق كما تقدم ومن هنا كتب عليه صورة اثنين وكتب ايضا في الربع الاول والثاني على كلمة الحسن المكتوبة ثمة من اثني عشر الموعول المحاذية لربع النصب من جدول المقرونات بال وهذان متساويان جمعا في اشارة واحدة واسما البيت الثالث ففيه ثلاثة شواهد احدها في اجب الظهر في رواية جر الظهر فان اجب صفة مشبهة مجردة من ال ملئت الجر في الموعول المقرون بال نحو رجل حسن الوجه بجر الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة المجردة من ال العاملة الجر في الموعول المضاف للمقرون بال نحو رجل حسن وجه الاب بجر وجه اذ لا فرق كما تقدم ومن هنا كتب عليه صورة ستة وكتب ايضا في الربع الاول والثاني من اثني عشر الموعول المحاذية لربع الجر من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة الحسن المكتوبة ثمة ونظله في هذا كبيت لاعلى وكرم الذرى وحركى الفواد وطويل الباع ولهذا وضع له الكافى وهذان متساويان جمعا في اشارة واحدة ثانيها فيه ايضا لكن في رواية نصب الظهر فان اجب صفة مجردة من ال ملئت النصب في الموعول المقرون بال نحو رجل حسن الوجه ينصب الوجه ويشهد ايضا لنحو رجل حسن وجه الاب ينصب الوجه اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة خمسة وكتب ايضا في الربع الاول والثاني من اثني عشر الموعول المحاذية لربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة ضعيف هنالك ثالثها فيه ايضا لكن في رواية رفع الظهر فان اجب صفة مجردة من ال ملئت الرفع في الموعول المقرون بال نحو رجل حسن الوجه يرفع الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا لنحو رجل حسن وجه الاب يرفع الوجه اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة اربع وكتب ايضا في الربع الاول والثاني من اثني عشر الموعول المحاذية لربع الرفع على كلمة قبيح المكتوبة هناك واسما البيت الرابع ففيه شاهد واحد في شهم قلب فان شهم صفة خالية من ال وقد رفعت قلب وجوليس فيه ضمير ولا مضاف لما فيه ضمير واذا شهد له فليشهد لحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن الاب والحسن وجهه والحسن وجه اب والحسن الوجهه والحسن وجهه الاب لان المميز ل تلك الصورة يميز لظايرها اذ لا فرق كما قال الشارح ومن هنا كتب عليه صورة الثمانية وكذا على الربع الاول والثاني والثالث والرابع من اثني عشر الموعول المحاذية لربع الرفع من جدول الصفة المقرونة بال على كلمتي قبيح واقبح هنالك وكذا على الربع الاول والثاني والثالث والرابع من اثني عشر الموعول المحاذية لربع الرفع من جدول الصفة المجردة من ال على كلمة قبيح واقبح هنالك وهذه تتصلبت جمعت في اشارة واحدة واسما البيت الخامس ففيه شاهد واحد في سبتى زي فان سبتى صفة مشبهة خالية من ال وقد جرث زي وهو خال ايضا من ال نحو رجل حسن وجه بجر وجه واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة الخالية من ال الجارة للمضاف اي الخالي منها نحو رجل حسن وجه اب لعدم

الفرق ومن هنا كتب عليه صورة سبعة وكذا في المربع الثالث والرابع من اثني عشر المصروف
 الساذية لربع المجر من جدول الصفة المجردة من ال على كلمة أحسن هناك وهذا متناسيلان
 جمعا في اشارة واحدة وأما البيت السادس فغير شاعر واحد في شتياء انيابا فان شتياء
 صفة مشبهة مجردة من ال وقد نصبت انيابا وهو محال من ال نحو رجل حسن وجهها وإذا
 شهد له فليشهد ايها للصفة الخالية من ال العاملة الصب في المصنف الخالي منها نحو
 رجل حسن وجه اب ومن هنا كتب عليه صورة واحد وثلاثين وكتب ايضا في المربع الثالث
 والرابع من اثني عشر المصروف الساذية لربع الصب من جدول الصفة الخالية من ال على
 كلمة أحسن هناك وهذا ايضا متناسيلان جمعا في اشارة واحدة وأما البيت السابع فغير
 شاعر واحد في وادقة سراتها فان وادقة صفة مشبهة خالية من ال وقد نصبت سرات
 بالكسرة وهو مصنف الى صميم الموصوف مثل رجل حسن وجهه بنصب وجهه وإذا شهد له
 فليشهد لما اذا نصبت المصنف للمصنف لضمير الموصوف او المصنف الى صميم مصنف الى
 مصنف الى صميم الموصوف او المصنف الى صميم مصروف صفة أخرى نحو رجل حسن وجه
 ابيه رجل حسن وجه جاريتها جميلة انهم رجل حسن الوجهة جميل خالها بالصب في
 الكل اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة مفرين وكذا في المربع الخامس والسادس والحادي
 عشر والثاني عشر من اثني عشر المصروف الساذية لربع الصب من جدول الخالية من ال
 على كلمة صيف هناك وهذه ايضا متناسيلات جمعت في اشارة واحدة وأما البيت الثامن
 فغير شاعر واحد في جوتنا مصطلحا فان جوتنا صفة مشبهة خالية من ال وقد صلت المجر
 في المصنف الى صميم الموصوف نحو رجل حسن وجهه نجر الوجه وإذا شهد له فليشهد
 لما اذا صلت في المصنف الى المصنف الى صميم الموصوف او في المصنف الى صميم مصنف
 الى مصنف الى صميم الموصوف او المصنف لضمير مصروف صفة أخرى نحو رجل حسن وجه
 ابيه امرأة حسن وجه جاريتها جميلة انهم رجل حسن الوجهة جميل خالها بالمجر في الكل
 لعدم الفرق ومن هنا كتب عليه صورة اربعين وكتب ايضا في المربع الخامس والسادس
 والحادي عشر والثاني عشر من اثني عشر المصروف الساذية لربع المجر من جدول الصفة الخالية
 من ال على كلمة صيف هناك وهذه ايضا متناسيلات جمعت تحت اشارة واحدة وأما
 البيت التاسع فغير شاعر واحد في وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة مجردة من
 ال صلت المجر في لاسم الموصوف نحو رجل حسن ما تحت ثقبه وإذا شهد له فليشهد
 لما اذا صلت المجر في المصنف للموصوف نحو رجل حسن كل ما تحت ثقبه لعدم الفرق
 ومن هنا كتب عليه صورة تسعة وكتب ايضا في المربع السابع والثامن من اثني عشر المصروف
 الساذية لربع المجر على كلمة صيف هناك وهذا ايضا متناسيلان جمعا تحت اشارة واحدة
 وأما البيت العاشر فغير شاعران احدهما في جما نوال في رواية الرفع فان جما صفة
 مشبهة مجردة من ال وقد رصت الموصوف فهو مثل رجل حسن نوال اعد بالرفع وإذا شهد
 له فليشهد لما اذا رصت المصنف للموصوف نحو رجل حسن سنن رص يطن به يرفع سنن
 ومن هنا يكتب عليه صورة أحد عشر وكتب ايضا في المربع التاسع والعاشر من اثني عشر

للمعول المصادية لربع الرفع من ال على كلمة احسن هناك وهذان ايضا
متناسبان جميعا تحت اشارة واحدة لانيهما فيه ايضا لكن في رواية النصب ولم يصحح فيه
الجزءان جميعا صفة مفعلة مجردة من ال وقد نصبت الموصوف فهو مثل رجل حسن ثوبالا امدد
بالنصب واذا شهد له فليشهد ايضا لرجل حسن سنان ورجح يطعن به بالنصب اذ لا فرق
ومن هنا كتب عليه صورة مفعلة وكذا في الرفع التاسع والعاشر من اني مفر المعول المصادية
لربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة حسن هناك وهذان ايضا متناسبان
جميعا تحت اشارة واحدة وامسا البيت الحادي عشر ففیه شاهد واحد في قليل مديدنا فان
قليل صفة مفعلة مجردة من ال وقد رفعت الصافي للصغير نحو رجل حسن وجهه برفع وجهه
واذا شهد له فليشهد لما اذا رفعت الصافي للصغير الموصوف او الصافي للصغير صافي الى
صافي الى صغير الموصوف او الصافي للصغير معول صفة اخرى نحو رجل حسن وجهه
ابيه وامراه حسن وجهه جاريتهما جميلة اتفه ورجل حسن الوجهة جميل غالها بالرفع لعدم
الفرق ومن هنا كتب عليه صورة اثنين وصفرين وكتب ايضا في الرفع الخامس والسادس
والحادي عشر والثاني مفر من اني مفر للمعول المصادية لربع الرفع من جدول الصفة الخالية
من ال على كلمتي احسن هناك وهذه ايضا متناسبات جمعت تحت اشارة واحدة ثم مثل ما
شهد به البيت شديد بلجه الخلافه كاطله وقول بعضهم

سود سوانه نص مرانفه نص نواطرة صغر خواسره

ومن هنا وضع له الكوفي وامسا البيت الثاني مفر ففیه شاهدان احدهما في جميل كل ما
يبدى في رواية الرفع فان جميل صفة مفعلة مجردة من ال وقد رفعت الصافي للموصول
نحو رجل حسن كل ما تحت تقابه برفع كل واذا شهد له فليشهد لرفعها الموصول نحو رجل
حسن ما تحت تقابه اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة ثلاثين وكذا كتب في الرفع
السابع والثامن من اني مفر المعول المصادية لربع الرفع من جدول الصفة الخالية من ال
على كلمة احسن هناك وهذان متناسبان جميعا تحت اشارة واحدة لانيهما فيه ايضا لكن في
رواية النصب فان جميل صفة مفعلة مجردة من ال نصبت الصافي للموصول نحو رجل
حسن كل ما تحت تقابه برفع كل واذا شهد له فليشهد ايضا لنحو رجل حسن ما تحت
تقابه لعدم الفرق ومن هنا كتب عليه صورة ثلاثين وكتب ايضا في الرفع السابع والثامن
من اني مفر للمعول المصادية لربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة
صعيف هناك وهذان ايضا متناسبان جميعا تحت اشارة واحدة وامسا البيت الثالث عشر
ففيه شاهد واحد في الجزن بايا فان الجزن صفة مقرونة بال وقد نصبت المجدد وهو بابا
نحو زيد الحسن وجهها واذا شهد له فليشهد ايضا لما اذا ملته في الصافي للمجدد اذ لا فرق
نحو زيد الحسن وجهه اب بصب وجهه ومن هنا كتب عليه صورة خمسة مفر وكذا في
الربع الثالث والرابع من اني مفر المعول المصادية لربع النصب من جدول الصفة المقرونة
بال على كلمة احسن هناك وهذان ايضا متناسبان جميعا تحت اشارة واحدة وهامسا امر
يجب ان تنبهك عليها منها ان ظاهر قول الخارج ووصل كل بيت من هذه الايات بان

الزوجة مع ياد الحكم تون الرقابة تسو
 ما انما هو الى وصية الله فلهجه بلام
 كالنقطة في زيد صوب حوز وما يسمو
 فعل به وقال بوزة الكوفيين اسم لحيته
 سطر في قوله يا ما ابلج فولا شمس
 لنا فلهجه اعراب كالنقطة في زيد حدك
 وذلك لان مخالفة الجهر للبداء تنقص
 مدغم فيه واحسن انما هو في الذي
 وصف لزيد لا لصير ما وزيد مدغم
 سبه بالفتل به واما الصيغة الثانية
 فلجميعا على خطية اصل لم تعطوا مثال
 الجسرين لانه لولا لام وسه الجهر وهو
 في لاصل ماض على صيغة الفعل يعني
 صار ذا كذا كالف الجهر اذا صار ذا غدة
 لم يهت الصيغة فليح اسف صيغة لامر
 الى لاسم الطاهر فزيدت اليه في الفاعل
 لصير على صورة الفعل به كامر بزيد
 ولذلك التوسيت بخلانها في نحو كفى بالله
 غيبا فهو تركها كقوله
 كفى العيب ولاسلام لله ناعيا
 وانما تصنف مع ان وان كقوله
 واحجب البنا ان تكوني للقدماء
 لا لولاد حلف الجمار معها كما مرف
 وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا
 كيميل وضروفي لانه وسه لامر وغيره
 صير والياء للعدية ثم قال ابن كيسان
 الصير للحسن وقال غيره للخطب وانما
 التز افراد لانهم كلف جرى مجرى التثنية
 (وتلو افعل انصين) التي حتما لا مرف
 (كها) اولى خليايا واصدق (هما) تنبيه
 شرط التصوب بعد افعل والجمهور بعد
 اصل التي يكون مفعلا لتفصل به الفاعلة
 كما ارشد اليرم تنيله فلا يجوز ما احسن
 رجلا ولا احسن برجل هـ (يصف)

الكلية من وشر بفتح كلفم لا قولهم لا يزوج مع ياد الحكم تون الرقابة تسو
 قد كلفم في قول الخطيب ياق الزمخشري وما ابو بكر في اسوة المصنفين في جرد بين
 ضمني حتى ان احسن مدغم اسم فاعل بالزوم حال لا يزوج بمصوب لا اتصال الفراء البنا لا
 الزوم الذي هو الايجاب اذا لم يصح الاستدلال بالذلة او فزع فيوت الخطيب (قوله)
 كالنقطة في زيد حدك (في) يجر البنا ليست ففقد جله بل امراب لكونه منصوبا على الطريقة
 لا في ان نفس هذا خبر مصوب للمخالفة كما لا يعني يجر لذلك انصار العارخ في
 العليين على قوله واحسن انما هو في الذي وصف لزيد وكذلك صيغ التوجيه وما ذكره
 الناطقون من ان الصب في زيد حدك للمخالفة ايضا تعبر به صاحب الصريح والطاهر
 انه مع كونه في الكلام تعبر به ليس بمصنف لان الكوفيين لم يذكروا تعلق اللزوم بوزام
 ولم يذكروا ميم عن تصدي لعل صاعدا الخلق بين المصريين والكوفيين كما في البركت ابن
 التبراري في كتاب التبيين وغيره وعند تقدير المائل لا مخالفة علما كما هو ظاهر مع ان صاحب
 الصريح لم يرد التعلل في المسألة فاعلم (قوله) واحسن انما هو في الذي وصف لزيد
 لا لصير ما) منه يستدل ان المخالفة مدغم ان يكن الجهر مفعلا لصير البداء وليس وسه
 له فيلزم انه لا يلزم نصب جميع الاحبار البسيطة نحو زيد فاعلم انهم لم يعمدوا ذلك
 العايد جواز النصب اي مدغم اعتاده في نحو زيد افضل ابا فاعلم (قوله) وسه الجهر) اي
 وسه لولا قبل التعلل ولا قد صار مع ما بعده مفعولا لافعاله المصوب فيندفع لاجراس بان
 سعي الصيغة مع ما بعده المصوب والمصوب من قول لا تفعل فكيف يصحك من ذلك بانه
 خبر (قوله) وانما تصنف مع ان وان) التعلل من اين مدغم في الجواهر انها انما تصنف
 مع ان المخالفة وان حدثها منع لعدم المساج (قوله) وقال الفراء انه) تظهر نكرة الخلق
 كما قال للصنف فيما اذا اضطر داع الى حذف الياء مع غير ان فيلزم الرفع على قول
 المصريين والنصب على ما قبله (قوله) وانما التز افراد) مريوط بقوله وقال غيره للخطب
 فاعلم لانه على كون الصير للحسن الزوم المفردة طاهر لما ان صير المصدر كالصير لا يعني ولا
 جميع وامس ان كلف مراده انما هو على حاله افضل قبل تظلم مع فاعله الى التصوب فالجمهور
 يقولون هو اذ ذلك يعني الجهر وغيره يقول هو اذ ذلك امر فاعله صير المصدر او صير
 للمخاطب وكان وجه هذا رواية عدة النحاة في الظل من حيث ان الطلب انشاء ايضا
 يغلط الجهر وما قيل انه يقال احسن يزيد في امر فاعله خطاب متعاليين في حالة واحدة
 وم اذ انصم ان يقول جواز ذلك بعد خبر احسن من الصير لا مطلقا لكن في الانشاء والظن
 لاصل مطابقة المعنى للفظ من اسم قال الكوفيين ان معنى افضل به في المصوب امر كلفه
 وقال المصريون ان معناه المصوب لا لامر واجابوا من الفاعلة بان هذا لاصل قد ترك في
 مواضع عديدة فكيف خرجوا بها وفي كلام غيره قال الفراء وتن تبعه هو امر يستدعي المصوب
 وقال الفراء وغيره ما رايت فيه مخالفة صطرية عند التام فان تمكن ان يدق ان الترادف
 منها ما قرره اوله ولا يوصف كان جيدا ويورد ما ذكرناه عند التام الصافي ان للصف
 حكى في شرح التسهيل لاجماع على ان افضل به للمصوب وقد نقله في التصريح في تقدير

(قولهم ما منه تعجبت مصوبا كان أو مجرورا) مبرح في ان التعجب منه هو لاسم المصوب بعد ما افضل والمجهر بعد الفعل وعلى ذلك جرى الاصطلاح ولا ضرورة فيه وان كان التعجب منه في الحقيقة انما هو زيادة حسن زيد لا ان من تعجب من زيادة حسن زيد فقد تعجب من زيد ولعلم انه قيد التعجب منه في الصريح بما اذا كان حسيرا لانه ان كان لاسما طاعرا لم يقدم له ذكر لا يظهر معناه عند الخنف وان تقدم ذكر فهو من وضع الطاهر مبرح لتعجب الذي لا يكون الا نكتة وهي تكون بالخنف فلم يبق الا كونه حسيرا (قولهم اي يصح) هو كذلك اي بعض النسخ لكن فيها معنى بدل منه لا انها لا تصح على رأي لاخر من منع تقديم التعجب من الزائد من وروح اللحن او من صحته على قراءة يصح بالصاد المهملة ان يوجد دليل يدل على اللحن عند الخنف لا ازيد من ذلك فلا تتعجب بين ما في التوجيه وبين ما اذا على كلا القراءتين كما لا يخفى فاعلم (قولهم روح علي رضي الله عنه) فيه نظري في العايرين في فصل الاول من باب التثنية وثلاث وتثنية الدلالية كانها ذات وجهين ومنه قول علي كرم الله وجهه

تلك قريش تمناني لخطبسي فلا وروك ما يبرأ ولا لفسروا

فان طلقت قريش ذنبي لهم بطلت ذنوبن لا يغفر لها امر

فقال المازني لم يصح انه تكلم بشي من الشعر غير هذين البيتين وموسيه الزمخشري هذا كلامه (قولهم بطونا على آخر) اي حطب جبل (قولهم) ورد يوجهين (التر) اجيب من الاول بان هذا الفعل بمنزلة ضم وبس في الفعل من الخبر الى لانقائه ولم يستحق بهما علامة التثنية والمجسم فكذا لم يستحقوا بهذا الفعل وبان التركيب جرى مجرى المثل ومن الثاني بان الفارسي ان يخصص عدم قبول ما للاستعارة بما عدا هذا الباب (قولهم يحكم حما) الطاهر ان التركيب المذكور نظير قولك لومك اطاع دينار يحكم الحاكم الذي لا يد فاللحن يانم عدم الصرف في كلا الفعلين يحكم من النسخة لا يد والقصد انه لا سبيل لصرفهما ومنه تن ترك هذا الطاهر وحمل الحكم الحتم على تضمنهما معنى التعجب او جريانهما مجرى لاسمال فاللحن يانم عدم الصرف في كلا الفعلين بسبب تضمنهما معنى التعجب الذي اثار اليه المخرج في القيل الثاني او جريانهما مجرى لاسمال وعلى قياسه قد يحصل ايما على كون مجيئه على طريقة واحدة ادل على ما يرد به طاعني يانم عدم الصرف في كلا الفعلين بسبب كون مجيئه على طريقة واحدة ادل على ما يرد به من حيث ان تبدل الصيغة يشعر بنزول اللحن (قولهم اي لا يبنى مثلان الفعلان لا الي) لعله اخذ المحصر من مفهوم التبدل اي قوله من ذني ثلاث اليه كذا قول ولاجه انه من قوله واشدد او اشدد او شبههما اليه (قولهم نعم ادنى ابن الطاع انه سمع ذمت البراة اليه)

منه

ما منه تعجبت لاسميه) مصوبا كان أو مجرورا (ان كان عند الخنف معناه يصح) اي يصح فالاول قوله جزي الله هذا والجواب بصله ريبا خيرا ما انف واكرما اي ما طعمهم واكرمهم والثاني وشرطه ان يكون افضل مطلقا على آخر مذكور منه مثل ذلك المصوب ذكره في شرح النكتة نحو اسمع بهم واصبر اي بهم واما قوله فذللك ان ياتي اليه بها حيدا وان يستغن يوما فاجدر اي به فلهذا ه تنبيه ه انما جاز خنف المجهر بعد الفعل مع كونه فاعلا لان لزومه للمجر كراهة صورة الفعلة فيجاز فيه ما يجوز فيها وذهب بزم منهم الفارسي الى انه لم يخلو وانما يشعر في الفعل حين خلقت الباء ورد يجهين احدعنا لزوم ابرازة حيث في التثنية والمجسم ولاخر من ان الصغار ما لا يقل للاستعارة كما من اكرم بنا (وي كذا الطعين) للذكورين (قدما لزما) منع تصرف يحكم حما) ليصكون مجيئه على طريقة واحدة فعل على ما يرد به فالاول في اللحن كجواب وصي والثاني في لانه كعلم بمعنى اطم وقول ان مله جودعها تضمنهما معنى المجرى (الذي كان حقه ان يجمع للتعجب فلم يصح) ومنه ما من ذني ثلاث صرنا ه قابل صحت في ذني اخطا ه وغير ذني وصف يصلي اشهدا ه وغير سالك سبيل فلا) اي لا يبنى هذان الفعلان لا معا استكمل ثمانية شروط ه الاول ان يكون فضلا فلا يبينان من الجلب والمعار فلا يقال ما اجله وما لصوره وشذ ما انهما اي ما اخف يدعا في الغزل يانم من قولهم امرأة ذراع نعم ادنى ابن الطاع انه سمع ذمت البراة غث يدعا في الغزل وعلى هذا يكون الغلظ من حيث البناء من فعل للقول ه الثاني ان يكون ثلثيا فلا يبينان من حرج وصاحب واستخرج لا افضل فليل يميز مطلقا ويقل يصنع مطلقا وتيل يميز ان كانت المهمة تغير الغل نحو ما اظم هذا الليل وما اظفر هذا المكان وشذ على هذين الفعلين ما اعطاه للدرهم وما لولاه المعروف وعلى الثلاثة ما انتاه وما ابلأ الثوبة لانها من اتقى واحللت والخصه لانه من اخصر وفيه شذذ آخر سياسي ه الثالث

قولهم روح علي الخ لعل هذه الزيادة مبرجة فيما كتب عليه السفي ولا فلا وجد لها فيما يابدينا من الشراح وكذا تأخير استبح من مصوبا الخ اول قوله من هذه الصيغة (فتح الله)

فعله قيل في ما اجابته فني الخامس وقد جلف كخرج جلفا وجلفا
فلا شذوذ فيه (قوله ان يكون حصرا) اي ليس خارجا من
طريقة الاطلاق من الثلاث على الحديث والزمن ولا مستغنيا بملعى
فيه فخرج بالاول نحو نعم وبس وبالفعل نحو يدع ويدع حيث
استغنى بملعى جرك (قوله فلا يبينان من نحو هل وكان الير)
اي فلا يبان نصب الفعل للعين او حذف الخبر او جرة باللام اذا
قيل ما اكون زيدا او ما اكون زيدا قالوا او ما اكون زيدا لقائم
والكل منوع (قوله سواء كان ملازما للتي نحو ما عاج بالدواء
الير) في الصريح احرص بانه قد جلف في لا اجلب قال ابو علي
الغلي في نوادر ائندنا غلب من اين لا عرابي

ولم او شيئا بعد ليلي السنة ولا مغربا اروي به فليج
(قوله بقي شرط تاسع) لا يفتى انه ليس بغيره كما يرمى اليه
كلام السهيل الذي قددر (قوله فانه افنى من ودع) قد قروا
ابن حنبل ما يدعك بالتخفيف ورد في الحديث غر الناس من
ودعه الناس اتقاء نفسه وقال الفاعل

فكان ما قدما لانفسهم اعلم نفعنا من الذي ودعوا
ولذا قال في الصباح بهذا علم ان قولهم في الصريح امتزا ما هي
يدع ويدع خطأ (قوله والصحيح) هم المصطلح ذلك (اما كونه
على فعل بالهم اصلا او تحويلا فلان يصح في الصحيح من فعل وفعل
لا يستعملان الى تحويل كما هو ظاهر كلامهم في اخباركهما فعل بالهم
في الازم ويحول هرة النقل فلا حاجة اذا للتحويل ولان لا فعال
ما وجدت العرب صيغة على فعل بالهم وهو للمصاحبة والمعتل
العين والهم ماو تعجب من شئ من هذه الاقارح ادخلت الهمة
ولم تدبر رد الصيغة الى فعل لرضها واما كونه واصا ملاه يجوز
ما احسن ما يكون هذا الفعل واما كونه دائما فليجوز ما اشد له
البرق لكن في شرح السهيل للبر الدلماي لصلب اللخب
لاول ان نقول لو كانت الهمة للفعل من غير رد الى فعل بالهم
لزم في مثل ما علم زيدا نقص معلول لانه كان يعتدى الى معلول
ويعد العيب يعتدى الى معلول واحد وفيه بحث لان المألوفة
معمولة والسد تصميمه عني ما لا يعتدى من افعال الفرائز وذلك
لانه لا حثي في كون الهمة للتعدية وان الفعل مليها ان كان
معدويا يذو بصورة الا ان الحثية يقولون بتقديره على فعل والاعلم
يزد بذلك الوجهين ويقل بل يصينه ما لا يعتدى نعم الورد

ان يكون حصرا فلا يبينان من نعم وبس وشد ما اصاه وامس به
الرابع ان يكون معناه قابلا للفاعل فلا يبينان من فني ومات
لخامس ان يكون تاما فلا يبينان من نحو كان وهل وبك وصار
وكاد واما قولهم ما امسج ايردا وما انسي ائندنا فان الصحيح فيه
دخول على ايرد وادفا وامسج وامسى زائعتان ه المصاح ان يكون
حيثا فلا يبينان من عني سواء كان ملازما للتي نحو ما عاج بالدواء
اي ما انفع به ام غير ملازم كما قلنا ه السابق ان لا يكون اسم
فاعله على افضل ففعله فلا يبينان من مرج وشهل وغمر الزرع ه
السادس ان لا يكون مبنيا للفعل فلا يبينان من نحو ضرب وشد ما
انصرف من يمينين وبصمهم وحطفي ما كان ملازما لصيغة فعل نحو
حيث بصاحك وحي طينا فيصير ما اذناه بصاحك وما افراده طينا
قال في السهيل وقد يبينان من فعل للفعل ان امن البس ه
تبيينان ه لاول بقي شرط تلج لم يذكره هنا وهو ان لا يستغنى عنه
بالصريح من غيره نحو قال من الثالثة فانهم لا يقولون ما اقله استثناء
بما اكبر ثالثه قال في السهيل وقد يفتي في الصحيح فعل من فعل
مستوف للفعل كما يفتي في غيره اي نحو ترك فانه افنى من ودع
وعد في شرحه من ذلك سكر وقد وجس متى قل وقال من الثالثة
وزاد غيره قل وضعب ونلم ومن ذكر السبعة ابن صغير وعد نام
فيها غير صحيح لان سبويه حكى ما اومر ه الثاني عد بعضهم من
الشرط ان يكون على فعل بالهم اصلا او تحويلا اي يقدر رده الى
ذلك لانه فعل غريزة فيصير لازما ثم تاحقه هرة النقل وبصمهم ان
يكون واصا وبصمهم ان يصحون دائما والصحيح علم اشتراط ذلك
(واشد لو ائند او شبههما ه يحط ما بس الشرط جدا) من
لافعال (ومسدر) الفاعل (العاجي) بعض الشرط صريحا كان او
موولا (يمد) اي يمد ما افعل (يتعجب ه وبعد اصل جره بالبا
يجب) يتحول في التعجب من الزائد على ملائمة وما الوصف منه
على افضل ما اشد او اعلم حرجه او انقلبه او حصرته او اشد
او اعلم بها وكذا الغلي والنجي للفعل

عليه هو ان يقال على الوجه الاول ان ايراد انه لا حاجة الى
التحويل بخصوصه فنقول لا حاجة للتخصيص بخصوصه وان ايراد
انه لا حاجة الى ما به اللزوم فلا معنى له. وعلى الثاني ان تقدير
صيغة فعل لا يتاني رفضها اذ كم من مقدار لا يظهر فاعلم (قوله)
لا ان مصدرها يكون موقولا لا صريحا نعم ان لا يقوم وما
يزيد بغيره ولا يجوز للمصدر الصريح صاعدا الى العلم او لانفائه كان
يقال ما اكثر قرا انفائه او عدمه لعدم كونه المعنى المقصود مع
فصله ولا يجوز ايضا العلم او لانفائه صاعدا الى المصدر الصريح
كان يقال ما اكثر انفائه او عدم قيامه لما ان لانفائه والعدم ليس
في نفسه من القول بالاشتراك التاميل للتفصيل حتى يصح تليط
الكثرة او العطف عليه وليس مشترك لا لزوم حتى يعود على ما أكثر ان
لا يقوم وما اعظم ما صوب بالطلال للفرق الظاهر بان ان لا يقوم
فيه دلالة على الزمان بتجاربها يصح التصحيح لصحة اعتبار الكثرة
والقلة في العلم ولانفائه باجبار كثرة لانفائه ونظما في مثل هذا
القام لا في مثل الفناء والوئد بحسب اضاء او عدم الفناء فانه لا
دلالة فيه على الزمان ولا يدل عليه اكثر او نسيه لجمود صيغة
التصحيح وايك ان يريكم ان الفعل مع الحرف المصدرى في
معنى المصدر ماضى يرد عليهم فرقى بين ما كون الشيء في معنى
الشيء وكون الشيء الشيء على لاطلاق مع ان الفاعل يسأل قيل
الخاصة في ما احسن ما كان زيدا فاضد صديقه وكان تامة رافضة
لما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستعجال جئ بكيون وقد قال ما بقا
ايضا والتصحيح انه لا يفرط كونه واقعا ويتدبر ما حرزا سط ما
قيل فلا حاز للمصدر الصريح الذي هو العلم او لانفائه وكذا ما
قيل عليه انت غير بلن هذا ليس مصدر العلم فكان الاولى ان
يقول فلا جاز للمصدر الصريح صاعدا اليه العلم او لانفائه فاعلم
فان ذلك ما اتى اليه التاميل (قوله والتصحيح الجواز) عبارته
في شرح الكافية التصحيح الجواز ليس ذلك من العرب وفي شرح
التنزيل ليس يمتنع ولا يصعب وقد بالغ في الشرحين المذكورين
في نضر هذا المذهب ولاحتجاج ولا نظمه من الجرمي والرجاح
والفارسي وابن خروف والفارسي وان قال هو الصوت والمشهور
والصحيح ونسب الصميري المنع ليس والمخى انه لا ض له فيه
(قوله نعم ما احسن بالرجل ان يصدق وما انبج الخ) قيل
عليه ان التنبيل به وبما اخرى بذى اللب ان يرى صبيرا

لا ان مصدرها يكون موقولا لا صريحا نعم ان لا يقوم وما
اعظم ما صوب وانفد بهما واما الفعل الناقص فلن قلنا له صدر
فمن النوع الاول ولا فمن الثاني فنقول ما احد كونه جميلا او ما
اكثر ما كان مصنا او اشدد او اشكر بذلك واما التامد والذي
لا يفلوت معناه فلا يصحب منهما البتة (ويالندور احكم لغير ما
ذكره ولا تنس على الذي منه اثر) اي حق ما جاء من العرب
من فعلي التصحيح مبنيا مسا لم يستكمل الشروط ان يحفظ ولا
يقاس عليه لنوره من ذلك قولهم ما اخصره من اخصر وهو محلى
مبنى للفعل وقولهم ما اجهدوا واصغره وما ارشد وجى من فعل فهو
اقبل لانهم حملوا على ما اجهدوا وقولهم ما اصلا واص به وقولهم
المن به اي احق به بونه من قولهم هو من يكذا اي حقيق به
ولا فعل له وقولهم ما اجهدوا وما اولعه من جى وولع وهما متجان
للمفعول يشير ذلك (وقل هذا اللب لن يقدمه مصوله) عليه
(ووصله به الزما وصله) منه بطرف او بصرف جر (صفتين
بفعل التصحيح) مستعمل والمخلف في ذلك استغر (ولا تقول ما
زيدا احسن ولا يزيد احسن وان قيل ان يزيد مفعول به وكذلك
لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا ولا احسن لولا بخله يزيد
واحتلوا في الفصل بالطرف والجزور المتعلقين بالفعل والتصحيح
الجواز كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اتبع به ان يكذب
وقوله

خيلني ما اخرى بذى اللب ان يرى صبيرا ولكن لا سبل الى الصبر
وقوله واهر اذا حالت بان استرحلا فان كان الطرف والجزور
غير متعلقين بفعل التصحيح امتنع الفصل بهما قال في شرح التنزيل
بلا خلاف فلا يجوز ما احسن به معروف أمرا ولا ما احسن عندك
جالسا ولا احسن في الذار عندك بجالسا (تسيهات) قال
ال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم التصحيح منه على
فعل التصحيح ولا في منع الفصل بينهما بغير طرف وجار ومجرور
يجمع الدارج في نفي اصل الخلط عن مير الطرف والجزور قال
الحال والنداءى

لكن لاجاز الجرمي من الصريحين وهما من الكوفيين
الفصل بالمثل نحو ما احسن مجرمة متدا وقد ورد في
الكلام الصحيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك
كقول علي كرم الله وجهه - امزج علي ابا اليفطان ان اراك
صريعا مجذلا - فقال في شرح التسهيل وهذا صحيح
للفصل بالنداء واجاز الجرمي الفعل بالصدر نحو ما
احسن لصفا زيدا ونعته المجهول لهم ان يكون له
صدر واجاز ابن كيسان الفصل بـلوا ومسبوها نحو
ما احسن لولا بضم زيدا ولا جئت له على ذلك *
الثاني قد سبق في باب كان انها تزد كثيرا بين ما
وفعل المصحب نحو ما كان احسن زيدا ونعت قوله
ما كان احسن من اجابك اخذا * بهذا مجتبا حتى وعاد
وتطير في الكثرة ووقع ما كان بعد فعل المصحب نحو
ما احسن ما كان زيد ما مصدرية وكان تامة راضية
ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستفهام جازي يكون *
الثالث يجز ما تعلق بفعل المصحب من غير ما ذكر
بالي ان كان غاطا نحو ما احب زيدا الى عمرو ولا
فبالله ان كانا من فهم لما او جهلا نحو ما اعراف
زيدا عمرو ولا لجهل خالدا بيكر واللام ان كانا من
محد فبغيره نحو ما احبب زيد عمرو وان كانا من متحد
بحرف جر فبما ان يعتدى به نحو ما اعطني على
زيد ويقال في المصحب من كما زيد الفقراء التليد
وطن عمرو بغوا صديقا ما اكسى زيدا للفقراء التليد
وما احل صرا لبر صديقا وانصل لاخر بدلول عليه
بافعل لا به خلافا للكوفيين * ثمانية * صورة اصل
في المصحب لمدية ما عدم الصدي في لاصل نحو ما
الطرف زيدا او الحال نحو ما احبب زيدا او حمزة
اصل الصيرورة ويجب تصحيح منهما ان كانا عليها
نحو ما اقول زيدا واقول به ويجب ذلك افضل
الصحيح نحو اشد بصرة ورد وقد تصغير افضل معصوما
على السماع فقول

لا ينبغي لان الخلف بعيد بما اذا لم يكن في المصوب ضمير يعود على المجهول ولا
فيجب الفصل قبل اوجين ومثل اللع ما اذا لم يعلق بالمصوب ضمير يعود
على المجهول فان تعلق به وجب تقديمه بلا خلاف نحو ما احسن بالرجل
ان يصدق وما لعري بذي اللب ان يرى هذا كلامه (قوله لكن) استدراك
قصد به الرد على الناظم وابنه في نقل اصل المثلث (قوله من غير ما ذكر)
كذا في التسهيل وفي مريضه ان اللزوم ما ذكر هو المصحب منه والظرف والمحال
والتعريض (قوله غير الخ) اي غير مفهوم لما او جهلا (قوله صورة افضل في
المصحب لتعديده الخ) مرني هذا ما اوتيك سابقا من اتفاقهم على وجوب لزوم
الفعل للمخوض منه فعل المصحب وان اختلفا فيما اذا كان محديا قبل المصحب
هل يصير لازما بالتحويل الى فعل وهو رأى المجهول او يصحبه ما لا يصدق
من افعال الفاعل وهو الذي صحه المصنف متكلم الشارح جاز على القولين
فما قيل وذلك يقع على ان من شروط المصحب ان يكون الفعل على وزن فعل
اصلا او تحويلا وقد تقدم ان المختار خلافه وهم (قوله صورة اصل للصيرورة)
اي بناء على رأى جمهور الصيرورة ولاولى افعال هذا فقد علم *

* نعم وينس وما جرى مجراها *

(قوله بدليل فيها ونعت) ان كان استثنائية فيقال في تركيزه لو لم يكونا معا
فعلين لما قيل تاء التانيث الساكنة لكنهما قبلهما يتبع فيما ملان وبيان اللازمة
ان التبع من حواس لافعال ران ان امتزاجا فيتل في تركيزه هم وليس قبل تاء
التانيث الساكنة وكل ما كان كذلك فهو فعل ينتج من لاول نعم وجس ملان
دليل الصغرى فيها ونعت واخالف دليل الكرى ما تقدم ومثل هذا يقال في
قوله بدليل ما هي بنعم الولد بفعل على لاول لو لم يكونا اسين لما دخل عليهما
حرف الجر لكان دخل عليهما فيما لسان وعلى الثاني نعم وليس دخل عليهما
حرف الجر وكل ما كان كذلك فهو اسم ينتج نعم وليس اسما (قوله ولسان
مد الكوفيين) قيل انها على هذا القول اسما متبنا على الفتح لصحتها
معنى لانها ورد بان مبد لانشاء جعلها لاسا ولسان ان تكون الحركة
حركة حناية بان حكى الذي على ما كان عليه قبل عروض لاسميتها وذلك لان
لنم وليس اسمعالي لحدسها وهو المثل مد ان يستعلا متصرفين ككسائر
لافعال جازي منها المصارح والامر واسم الفاعل وبغيره وما ذاك للاخبار بالندبة
والليس السلفي وهو المثل اليه ان يستعلا لانشاء المدح والذم وهذا محل
الخلل بالعلمية ولاسمية على الطريقة المشهورة التي اعتمدها الشارح على
القول بالمول بالاسمية بفعل الحركة للحكاية مما نقل اليه (قوله وسال
لازوم هو مل فبيله الخ) اي في كون دخول حرف الجر لا يدل على لاسمية

(هم وليس وما جرى مجراها)

صلى غير مضمون * هم وليس) مد الصريين والكسائي بدليل فيها ونعت واسما مد الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد ونعم السير
على بن العير وقوله - صجك الله بخير باكر - بنم طير وشباب فاخر * وقال الاولون هو مل قوله - صرك ما ليلى بام صاحب -

وسبب عدم تصرفهما لزوما الفاء للدخول والذم على
سبيل الجلالة وإسماها فعل وقد يراد كذلك أو يسكن
العين ويخرج الفاء وكسرها أو بكسرهما وكذلك كل ذي
عين حالية من فعل فلا كان كقوله أو إسما كقوله وقد
يقال في جنس بيس (واقصان اسمين) على القاطنة
(مقارني آل) نعم نعم العيد ويض الفاعل (واقصان)
لما «قارنها كم على الكرم» ولم دار للعين وجس
طوى المتكبرين أو صافين لهوى لما قارنها كقوله
فتم ابن اخى الغرم غير كذب «وإنما لم يبينه على
هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نيه عليه في
التصويل «تبينته» لا أول لاختلاف كون الظاهر معرفا
بال أو صافيا إلى المعرف بها أو إلى الصافي إلى المعرف
بها هو الغالب وإجاز بعضهم أن يكون صافيا إلى معير
ما فيه إل كقوله - نعم آخر الإيجاز ونعم عيناها -
والصحيح أنه لا يقلص عليه لفظة وإجاز الفراء أن
يكون صافيا إلى نكرة كقوله

فهم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الركب عدان بين هاتنا

ونقل إجازة من الكوفيين وإين السراج وخصه مائة
الناس بالضرورة وزعم صاحب البيت أنه لم يرد نكرة
غير صافية وليس كذلك بل ورد كقوله أقل من الصافي
نعم نعم فلام أنت ونعم نعم وقد جاء ما ظهروا أن الفاعل
لم أو صافي إلى لم كقول بيس المبادلة بيس مجد
الله أنا أن كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم مجد
الله وكقوله

ببس قوم الله قوم طرورا تقروا جارهم لحما يحسر
وكان الذي سبيل ذلك كونه صافيا في اللفظ إلى ما
فيه إل وابن لم تكن معرفة وإجاز المبرد والفارسي لسند
نعم وبس إلى الذي نعم نعم الذي آمن زيد حكما
يستدل إلى ما فيه إل الجنسية وتنوع ذلك الكوفيين
وجعلته من الصريين وهو التماس لأن كل ما كان فاعلا

وإن كان وجه عدم الدلالة في نعم الولد وعلى جنس العبر ويوم مسلح كونه
الدخول على مقدر أي يولد مولد فيه نعم الولد وعلى غير مولد فيه جنس العبر
وبلبل نلم مسلح وفي نعم غير أن نعم أريد لفظا وأضيفت إلى غير أي فكلمة
نعم منصوبة للغير وهذا الجواب منع للاختلافية لاختصاصي وأصغرى لاقراني
فيلعل (قوله وإسماها) أي نعم وبس والوارد ملائمتها بدليل تعرضه للماتما
الأربع بعد نعم لو أرادها بعد كسر لاول وسكن الثاني لحذف قوله وكسرها لم
حذفه في نعم وبس الثاني لأنهما للدخ والذم فظنوا أن هذه اللفظ في
الثاني لانهما للدخ والذم والذي ليس المستقيم من لا تذهبين أن نعم وبس
هذين يلزمان وجهها ولحدنا وإن الفاعل إنما هي في الأصل للفاعل منه وقد يقال
في بيس بيس بغير الباء وسكن الباء للبدلة من الهمزة (قوله على القاطنة)
هذا ناظر إلى القول الصحيح الذي صرح به للصف أما على مقابلته الذي
ذكره الفارح فلا يقال مسلح البيت من قال باسميهما فما بعدها ما حدثنا
فأصل ينبغي أن يسكن تابعا إما بدلا أو مطلق ببيان والحق المدوح الرجل
زيد هذا كلامه (قوله هو الغالب) في كون الاختصاص هو الغالب صامصة ظاهرة
لأن أن يولد غالب وقومه في تصانيف أهل الفن ثم كون الفاعل ظاهرا صافيا
إلى معير ما فيه إل من غير الغالب أمر مغلوط به بين الحاكم بالمجاز والحاكم
بالتنوير لأن الأول يرى أن أصله مجاز لعدم اختصامه كما تقدم وأما الثاني
فيرى أن أصله المنع لكن السماع سوف فلا يخلص عليه ويحصر (قوله ما ظهروا
أن الفاعل الخ) يشير به إلى أن بلطفه ليس الفاعل فيه لما أو صافيا إليه
بل هو معير مسترحف فصرفه والمخلص وما بعده بدل أو مطلق ببيان
(قوله وإن لم تكن معرفة) الأول حالته وإنما لم تكن إل في مطلق معرفة
لكونه لها فهي زائدة لازمة (قوله والذي ليس كذلك) أي ليس إذا
نزعتم منه إل يكون مسرا للمعير المستتر فيها لكن إل زائدة لازمة كما تقدم
فهي لا تقبل النزع حتى يترتب أن تصير معير ثم المستر (قوله ولا ينبغي
أن يمنع) أي والكلية السابقة ممنوعة أو عقيدة بما تكون إل فيه غير لازمة
(قوله بمنزلة الفاعل) أي مولا باسم الفاعل فالذي صوب ياول إلى الصارب
(قوله جنسية) أراد بالجنسية هنا الاختصاصية كما يقع كثيرا في عبارة صاحب
الكتف يدل على ذلك قوله فالحسن كله مدوح وقوله جعل المدح للحسن الذي
هو منهم وقوله جعلت زيدا جميع الجنس (قوله وإسماها في تقريره قولان الخ)

حاشتها

لنعم وبس وكان فيه إل كان مسرا للمعير المستتر فيها إذا نزعتم منه والذي ليس كذلك قال في شرح التصويل ولا ينبغي
أن يمنع لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك المراد الوصف به «الثنائي ذهب لا تكونون إل أن إل في فعل نعم وبس جنسية ثم اخطأوا
فقال حقيقة فإذا قلت نعم الرجل زيد فالحسن كله مدوح وزيد مستخرج تحت الجنس لأنه فرد من أفراده ولولا في تقريره قولان
أصحهما أنه لا كان الثمن البالغة في ابتداء المدح للمدوح جعل المدح للحسن الذي هو منهم إذ لا يلغ في إنبات الثمن جعله للحسن
حتى لا يجرم كونه ملزما على الشخصين والثنائي أنه لا تصدر البالغة مدحا للدخ إلى الجنس مطلقا ولم يخصص غير مدح زيد فإنه قيل مدوح
جنسه لأجله وقيل مجازا فلذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مطلقا ولم تصد غير مدح زيد وذهب قديم إلى أنها

فلا يمتنع ان الفرس انما هو مدح زيد والبالغة فيه **لا** انه على الاول توصل الى تلك البالغة بلاطع ان زيدا يمكن في ذلك المدح غير طارطيه قريب من الزوال وسبب ذلك عدم اقترانه به من سائر افراد جنسه وعلى الثاني توصل تلك البالغة بلاطع ان زيدا انما المدح على جوانبه حتى عم سائر افراد جنسه عنه فعلى هذا القولين لم يقصد قصدا اصليا **لا** مدح زيد واما مدح الجنس فانما قصد وسيلته لاحد الامرين للمختارين ويحتمل ان الوجهين مكافئان ولا يلزم الثاني الاول ولا العكس اما الاول فلان عدم طرد المدح على زيد لا يخصى ان سائر الافراد انما مضت من اجله لاحتمال سببته غيره واما الثاني فلان مدح سائر الافراد من اجله لا يخصى ان يكون ذلك المدح فيه حكما اصيلا لاحتمال طرد طيه فيرتبط به مدح البهية وكلم الفارس منزل على هذا جد التدوير فانه اهل الاتفاق القاريين على مدح الافراد كلها بجمل مصورها قوله فاذا قلت الى قوله ولهواه ولا يفتقهما على ان الفرس لى اصلي مدح زيد بقوله لما كان الفرس الخ وبقوله لما قصدا البالغة الخ والى في البالغة العهد الذكري لى في اثبت المدح للمدح ولا يفتقهما على ان الفرس لى الواسلي مدح لافراد كلها بقوله جعل لى قصد اللجس للجنس الذي هو منهم لى بمالفة كما يدل عليه ما قبله ويشير اليه جمل وبقوله علوا المدح الى الجنس بمالفة ويكون جهة البالغة على الاول عدم طريان المدح على زيد بقوله حتى لا يجرم الخ وعلى الثاني كون مدح زيد السبب والذبح بقوله فكانه قيل الخ وما نحن القول بالمجازية ان الرجل في نعم الرجل زيد لم يرد به **لا** زيد فكان الظاهر ان يقصر على لفظه **لا** انه عبر بلفظ الرجل صاحب ال الجنسية للشارة الى ان زيدا جمع ما تقرق في غيره فكانه هو الجميع والظاهر ان هذا ليس واحدا من الوجهين وبالمعنى فالقول الاول ينير الى قول القائل

واسرع فحول غلثت تغفيرا نكف شي في طباطك صد

والثاني ينير الى قوله

وما كنت ممن يدخل المشق عليه ولكن تن يجسر جفونك يمسق

والثالث ينير الى قول القائل

وليس على الله يستكبر ان يجمع العالم في واحد

هذا هو تحقيق هذا العام ، وللطالعين فيه في سبع نقولات من الاحكام ، ما لا تحمله مسيحات لاقيهم . يعرف ذلك بالصلح ما حققنا (قوله ولا ترد الجنس) لى لا تخراق لى حقيقة ولا مجازا ولا ترد مهذا تقدم لى ذكره بدليل قوله وقيل العهد الحققة باخبار وجهها في فرد تعيين ما اريد من مذهب من كون ال فيه مهديته والعهد الحققة باخبار وجهها في فرد مبهم بقوله كقولك اشترى اللحم ورد ما ذهب اليه صاحب القول الثالث من كونها جنسية بقوله ولا ترد الجنس وما ذهب اليه صاحب القول الثالث من كونها للعهد الخارجي بقوله ولا مهذا تقدم (قوله واستدل هؤلاء) لى اشارة للفقهاء بالعهدية سلطانا واستدل عليه ابطال مذهب مصلحتهم القائل بالجنسية لقوله ولو كان عبارة عن الجنس لا على تعيين خصوص مهديته الذهن او الخارج كما لا يخفى ووجه للائمة بين كونه عبارة عن الجنس وعدم كونه

مهديته ثم اختفيا قليل للمهدي ذخي كما
اذا قيل اضر الاسم ولا ترد الجنس ولا
مهذا تقدم واراد بذلك ان يقع اسمهم
ثم ياتي بالتفسير بعده تعيينا للامر وقيل
العهد هو الشخص المدح فاذا قلت
زيد نعم الرجل فكانت قلت زيد نعم هو
واستدل هؤلاء بشيئيه وجمعه ولو كان
عبارة عن الجنس لم يسع فيه ذلك وقد
اجيب عن ذلك

على القول بانها الاستغراق بان الحق ان هذا الشخص يصعد افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين او رجلا رجلا وفي القول بانها للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كان على حدة جس فلجميع جنسنا فثبته الثالث لا يجوز اتباع فاعل ضم وليس جريكده مني فقال في شرح الصهيل بالحق واما جريكده الفعلي فلا يمنع واما انتم فتمنع المجهول واجازة اير النسخ في قوله لمرى وما صري علي بين لبس الفاعل بالليل حاتم قال في شرح الصهيل واما النسخ فلا ينبغي ان يمنع على الإطلاق بل يمنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حيث حذف لذلك القصد واما اذا تولى بالجامع لاكمل الصلوات فلا مانع من نحه حيث لا مكان ان يرد بالصلوات ما اريد بالنعوت وعلى هذا يصح قول الشاعر - ثم التقي الفريانت اذا لم - وحمل اير علي وابن السراج مثل هذا على البدل واما النسخ ولا حجة لهما - واما البدل والطف فظهر سكوته في شرح الصهيل منهما جوازها وينبغي ان لا يجوز منها الا ما تباشره ثم (ويرضان) ايضا على الغالبية (معمرا) بهما (يفسره) ميز قسم قوما مفعولا وقوله ثم امرهم لم تمر ثابتة الا وكان لمراع بها وزرا وقوله لنم مولا للولي اذا حدثت به باسمه في البقي واستبدله في لاهن وقوله ثم امرهم حاتم وكعب كلاهما حيث سيف صلب ونحو جس اللطالين بدلا وقوله

ارجمه ان الجنس الولد به جميع الافراد لا معنى لتعيينه او جمده فلا يرد السماع به حيث (قوله على القول بانها للصغراق) اي الجنس حقيقة بدليل قوله بعد وفي القول بانها للجنس مجازا وحاصل الجواب ان ال تنصرف للثبوت في الثاني والمجوع في الجمع وذكر المودع بعد بالاستقلال لصله فكانه قيل زيد يصل كل حق او كل جمع فاما على القول ببيانها لا استغراق فالنسخة او الجمع للجنس طعنا فاعلم اما في الحقيقة فطعنوا وطعن انه استحسن من هذه اللامب اوطها ثلثة كلفه وناسبه لقاعد الدلس من ابدال هذه التركيب فان افعال ضم الرجل زيد لا يريد الا مدح زيد الا انه ايهمه ولا تفعيها لغانه لا مدح جميع الافراد ليوصل الى المبالغة في مدح زيد بلصد الوجهين السابقين ولا الطوان على زيد بعنوان جميع الافراد ولا مدحه بقيد تقدم ذكره كما في نحو زيد ثم الرجل (قوله لا يجوز اتباع فاعل ضم وليس جريكده مني) وجه بانداه لثباته اللفظ او المعنى فيما اذا قيل ثم الرجل كلم او كلم والديار السفر هاذ ولا يخفى انه لا يلزم في مثل ثم الرجل كلم الزيدون وكذا في القول بالمعديته ومن هنا قال الشيخ لا يرد ومن يرى ان ال معديته لا يعد ان يريد ثم الرجل نفسه زيد (قوله مع اقامة الفاعل مقام الجنس) اي اراد من لفظ الفاعل الجنس اي جميع الافراد حقيقة واما قصر النسخ على حالة قصد التخصيص لان تخصيص الفاعل الذي قصد منه جميع الافراد بانتم حين ارادة جميع الافراد يتلوا ذلك القصد واما حالة عدم قصد التخصيص فكذلك لا يباح والكشف فلا منع فعبني هذا القول بالاستغراق حقيقة اما القول بالاستغراق المجازي فعباني في قوله واما اذا ناول الخ (قوله) ولهذا الصمير احكم) ليس لتقديم السند هنا للصمير تامل (قوله) انه لا يجمع) وجه بشبهه الخوف من حيث ان لفظه وسماه لا يجمع الا بما بعده (قوله ويورد لاول) اي يقرينه على الثاني واما قال ويورده ولم يقل ومنه او نحوه للفرق بان التمييز هنا محذوف كما يأتي لا مذكور كما هو المتكلم فيه تدبر (قوله يرد به الشخص) اي مبهما معهودا فاعلم ان معنا تقدم ذكره معهودا خارجيا اي ان الصمير كذلك في مطلق ارادة الشخص لا الجنس الا انه على ارادة الشخص المودع للعدم الذكر من المترون بالكم يرد ذلك من الصمير ايضا ولا يربك في تعيينها هذا الشخص تميز المصنف

على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا مخصوصا وليس
هذا المعبر شريطة الأول ان يكون مفعولا منه فلا يجوز
تقديمه على ضم وجس الثاني ان يقدم على المخصوص
فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين وأما قولهم
ثم زيد رجلا فاعلم ان الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص
في الافراد وتذكير وحده الرابع ان يكون قابلا
لال فلا يسر بسئل ويغير رأي وأفضل التسهيل لانه
خلف من فاعل مفعول بال فاعلم صلاحه لهما
الحاس ان يكون تذكرا عامتا فلو قلت ثم عسا حذو
الشمس لم يجوز لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت
ثم عسا خمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن منظور وغيره
نظر السادس لزوم ذكر ما نس عليه سبويه ومصحح
بهم انه لا يجوز حذفه وان فهم الشيء ونس بعض
المعارضة على شذوذه فيها ونصت وقال في التسهيل لازم
غالب استظهارا في نحو فيها ونهت ومن اجاز حذفه
ابن مسعود تبييه ما ذكر من ان فاعل ثم يكون
مفعولا مستترا فيها هو مذهب الجمهور وزعم الكسائي
الى ان الاسم المرفوع بعد التكررة للصيغة فاعل نفس
والتكررة مدح مصورة على الحال ويجوز منه ان تكرر
فيقال ثم زيد رجلا وزعم الفراء الى ان الاسم المرفوع
فاعل تكمل الكسائي لا انه جعل التكررة للصيغة
تتميزا مفعولا ولاصل في قولك ثم رجلا زيد ثم الرجل
زيد لم نقل الفعل الى الاسم المرفوع فاعل ثم رجلا
زيد ويصح حده تأخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع
وافاد انايته والصحيح ما ذهب اليه الجمهور ليعين
احدهما قولهم ثم رجلا انت وجس رجلا مفعول كان
فايلا لا تصل بالفعل الثاني قولهم ثم رجلا كان زيد
فايلا فيه النسخ (ويصح تمييز فاعل ظهوره فيه على
عنه) في من النسخ (قد اشتهر) فجازاة البز وابن
السراج والفارسي والناسم وولده وهو الصحيح لوروده نظما
ونثرا في العلم قوله

ثم العلة حقة عند لو بدلت زد القية نطقا او باباه
وقوله والتطيين جس الفعل فاعلمه فاعلمه زلاء مطربة
وقوله - قدم الزاد زاد ايلك زادا - ومن النثر ما حكى من
كلامهم ثم التليل قبل اصلح بين بكر وتغلب

به في القول بالمعبر الخارجي فقد فاته ما انصرف في ذلك طيه بل هم اليه
الرجوع بالمعبر ليعين للمعبر الخارجي ومن هذا يظهر انه لم يكتف من
المعبر على القول بالمعبر الذاتي في الاسم الظاهر كما قيل فاعلم (قوله على
المعبر) اي استعاضا على وجه التفسير (قوله ان يكون مفعولا منه) اي من
المعبر الذاتي في ضم او جس واستخاره فيما لا يمكن تأخير للمعبر عنه إلا جازة
عن الفطين فلذا فرع طيه قوله فلا يجوز تقديمه على ضم وجس (قوله
ان يكون قابلا لال) اي او واقفا موقع قابله نحو ما على القول بانها تميز في
فصلها (قوله وأفضل التسهيل) اي لتسلي او المرفوع بال (قوله وفيه نظر)
وجهه ان تحليل منع لأول جازي في الثاني فلا معنى لجحد سبويه وكذا قيل
والجواب من هذا النظر ان قولنا ثم عسا هذه الشمس اوفى فيه بالمخصوص
مفعولا باسم لا جازة فقد فما احصى في شخص الشمس خارجا وهذا فهم ايضا
من عسا لانها مفرد في الوجود فلم يثبت للتكررة موصف يخص به من المخصوص
واما قولنا ثم عسا خمس هذا اليوم فقد اوفى فيه بالمخصوص صفاتا الى اليوم
المخصص بالاجازة فاقضى في المخصوص خصوصا بالنظر الى ذلك الزمان وذلك
لا يفهم من عسا بل هي عامتا فتناول خمس هذا اليوم اي من حيث لا صافته
وتعمل فيها وان كانت واحدة في ذاتها على ما قلنا في لعل خمس فثبت
للتكررة موصف يخص به من المخصوص فاعلم المرفوع انما هو في التمييز كما هو
صريح الشرح لا في المخصوص ويحذف ثم بعد تحليل منع الاول في الثاني
والمطربين منها كلمات لا تليق به ذلك فقد عبروا عنها بالتحقيق (قوله
استظهارا) اي اجمادا (قوله لا تصل بالفعل) اي استتر فيه (قوله
ومن النثر ما حكى من كلامهم) في كثير من النسخ ما حكى وفي بعضها حكى وهي
صواب ايضا على ان الجندا محذوف والمذكور دليل او على ان الفعل اراد منه
يجوز المحدث فيكون اسما ليس لاجزاء منه في انه اي مانع من تطبيق من
الشر يحكى بهذه اي حكى من النثر انه فيقال (قوله ثم التليل قبله الخ)
قتله ابو يعبر المشهور بفارس العامة في الحرب للمعبرة بين بكر وتغلب
المعبرة بحرب البوس وذلك ان مهلا احا كليب قتل جملة من بكر باعية
ولم ير اهم اكله لاجله الى ان قتل يعبرا وكان سيدا فلما بلغ الخبر الى ابيه
طن ان يقتل به مهلا لسيادته فقال ثم التليل قبله الخ قيل له ان مهلا
لما قتل ايلك قال له بر يفسح فعل كليب فاعلم وقام للمعبر وكانت له
فوس تسمى العامة وقال

قربا مربط العامة مستي ليكاه الشيخ ولا خصال

قربا مربط العامة مستي لحين الصلة ولا موال

قربا مربط العامة مستي ان يبيع الكرم بالشع غالي

وقد جله التمييز حيث لا ايهل يفهم لاجد التوكيد كقولهم

ولقد علمت بلان دين محمد من غير ايدان البرية دنيا

ومعهم سيويه والسياري طافا وتولوا ما سمع وقيل ان افاد معنى

والد جاز ولا فلا كقولهم - فمء الراء من رجل تهامي - وقولهم

- وقولهم نعم الفتى انت من فتى - اي من جئت اي كرم وفي الآخر

- نعم الراء من رجل لم يلا لنا فواها ولم يخلص لنا كما منذ اتانا -

وصحبه ابن عمارة (وما) في موضع نصب (ميز وقيل مامل)

فبي في موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كانت (في نحو نعم ما

يقول الفاعل) جها اخبروا به انفسهم فاها القائلون بانها في موضع

نصب على التمييز فاختفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة

بالفعل بعدها والمخصوص منصوب وهو مذهب لا خلس والزجلى

والفارسي في احد قولهم والرضفري وكثير من اللغويين والثاني انها

نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص منصوب اي شيء

والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة منصوبة والفعل

صلة لما الموصولة المنصوبة وتقل من الكسائي واما القائلون بانها

الفاعل فاختفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم مرفوعة تام اي غير

معتز الى صلة والفعل صفة لمخصوص منصوب والتقدير نعم الشيء

شيء فقلت وقيل به قوم منهم ابن خروف وقوله في الصهيل من

سيويه والكسائي والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص

منصوب وتقل من الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها

وهي فاعل يقتضي بها وصلتها من المخصوص وتقله في شرح الصهيل

من الفراء والكسائي والرابع انها مصدرية ولا حلف والتقدير نعم

فعلك وان كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل

فعلك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك والخمس انها

نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص منصوب واما القائلون بانها

المخصوص فقلنا انها موصولة والفاعل صتر واما اخرى بمنزلة

هي التمييز والاصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذي صنعت

هذا قول الفراء واما القائلون بانها كانت فقالوا انها كانت نعم كما

كانت قل وقال نصير تدخل على الجملة الفعلية * تنبيهات *

الاول في ما اذا وليها اسم نحو فصلي ثلاثة اقول احدها انها نكرة

قائمة في موضع نصب على التمييز والفاعل صعر والاروع بعدها

هو المخصوص وبانها انها مرفوعة تامة وهي الفاعل وهو طاهر مذهب

سيويه وتقل من اللبر وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء

وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا ومع لها من لا عرب والاروع بعدها هو الفاعل وقال به قوم واجازوا الفراء * الثاني الطاهر

انه انما اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاختصاص طيهما في شرح الكافية *

قريبا مربوط التعمامة مسني لتعنت حرب وائل من حمال

لم اكن من جنابك طالمس وفي نحو الاء اليوم مائل

حي قصيدة قاربت للغة بيت كثر فيها قريبا مربوط التعمامة في

في نحو من عشرين بيتا ومن يمتد كانت الدائرة لكر بعد ان

كانت لفظ (قوله وقد جاء التمييز الخ) هذا لا قوله ومن الشعر

ما حكى جويل سوال وهو ان فلانة التمييز ازلته لانها كما انصاه

كلام المصنف في المسألة السابقة يفسره ميز وليس ذلك بطرد

في الفاعل الطاهر فلا يصح الجمع بينهم وبينه فكيف قيل بالجرؤ

(قولهم وتولوا ما ورد) اي فان تلك التصريفات في احوال

موكدة وقال الشيخ الامير وحدي تارول اقرب من هذا وذلك ان

يؤدي ان في نعم وبن ميموا وفلا رفاعة وزادا تمييز تلهم من

المخصوص وتلهم وحده وزاد ايك ابدال (قولهم وما ميز) لا

غك في مسحه على القول الاول من الثلاثة لانه اذ لا تعميم

مسألة ما للتمييز وصفها بالجملة بعدها نعم على الثاني والثالث

يحتاج الى ان يقال الراء من ما شيء له طمة او حقاوة تدبر

(قوله) في نحو نعم ما يغزل الفاعل) اي من كل تركيب وقع

فيه بعد نعم او جس ما طوة يجملة فلية هذا هو التباين من لقال

او من كل تركيب وقع بعد نعم او جس ما طوة يجملة طافا ولا

بنايه كلام الفراء اذ لم يصرح في مسأله فصلي بعدم امكن

شمول كلام المصنف لها فتدبر (قوله انها تمييز الخ) هكذا التمييز

من هذا المذهب واقع في جاراتهم قلله الفراء على ما هو عليه

ووجهه ان لفظة ما على هذا المذهب مكررة بخلقتها على الاثنين

فلحج الى تبيين ان الاولى هي التمييز لا الثانية وان الجملة

بعدها في اللفظ ليست مرتبطة بها بل بما غايته لها بمنزلة لانها

صلتها ثم هذا المذهب مبني على جواز حذف الوصل لاسي وهو

مذهب الكوفيين ولا يخفى وتبهم المصنف ولكن بغرض ان يعطف

عليه موصول آخر كفي للفتى (قوله انها مصدرية) عليه يكون

في المطلق الفاعلية على ما صامت (قوله انها كانت نعم) اي

لشيها بالخرق بعدم الصرف (قوله انها مرفوعة تامة الخ) اي

يكون مدلولها معلوما وهي غير موصولة فلا يخطر الى صلتها وهذا مما

اخصت به ما عن من قلنا لا تكون مرفوعة تامة كما صرحوا به

فانصرف

الطاهر * الثاني الطاهر

الثالث ظاهر مبادئها ما يفير الى ترجيح

القول الذي بدأ به وهو ان ما سبق وكذا

مبادئها في الكافية ونذهب الى السهول الى

انها سهولة تامة وانها الغافل وتعلم من

سيويه والكسائي (ويذكر المخصوص)

بالدخ او اللام (بعد) اي بعد فاعل نعم

وجس لصوتهم الرجل ابو بكر وبس

الرجل ابو لهب وفي اعرابه حيث لا تامة

او بعد ان يكون (مبداء) والمجلة قبله

خير (اذ) يستكون (خير اسم) مبداء

مضوف (ليس يبدو ابدا) او مبداء

خو مضوف ويروا ولاول هو الصحيح

ونذهب سيويه قال ابن الباش لا

يخير سيويه ان يكون المخصص بالدخ او

اللام لا مبداء واجاز الخليل جاعته منهم

المرافق وايو ملي والصوري وذكر في

شرح السهول ان سيويه اجاز واجاز

الثالث شق منهم ابن سحر قال في شرح

السهول وهو غير صحيح لان هذا المذهب

لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه لا وصلا

مفعول بهي بعد مسددة ونذهب ابن

كيسان الى ان المخصص يدل من الغافل

ورد بانه لازم وليس البديل بالان ولا تامة

لا يصلح لبعدها نعم (وان يقدم مفعول به)

اي بالمخصص (كلى) من ذكره (كالملم

نعم للمنى والملقى) فاعلم مبداء قولنا

واحد والمجلة بعده خيرة ويخير دخول

الشرح عليه نحو انا وجدناه مابرا نعم

العبد وقوله ان ابن عبد الله نعم

م نحو العبدى وابن العشيرو

وقوله اذا ارسلوني عند تمليد حاجة

امرس فيها كنت نعم العارس

• تنبيهان • الاول نعم مبادئها واني

الكافية انه لا يخير تقديم المخصص وان

التقدم ليس هو المخصص بل مفعول به هو

مفعول به (قوله) الثالث ظاهر مبادئها (ها) ادراج كلمة ظاهر معنا ونسبها قبله لاحتمال ان

تكون قيل ليست توصية والبداهة به لا لفرجهه بقرينة ترجحه انها معرفة تامة فاعلم

واختصا على ذلك في شرح السهول ولانه لا يلزم من اختصا في شرح الكافية على الاول من

الطائفة والاول من الخمسة ان يرد ذلك هنا لاختصا ذلك في شرح السهول على ما وايت

ظاهريهم (قوله) وفي اعرابه حيث لا تامة (اي) حين اذ ذكر بعد ومضرب هذا ما سيجي

من انه في مثل نعم العلم الملقى والملقى مبداء قولنا واحدا (قوله) والمجلة قبله (خير) كان

لا مضوف ان لو قال او مبداء والمجلة قبله خيرة او المجرى مضوف ويروا لما ان قول المصنف

او مبداء مضطرب على منحين من حيث عدم التوصل لحال الخبر حيث فلا داعي لتقصيصه

بالدخا وكانه رافى ما قلناه من شرح السهول من قوله وهو غير صحيح مانعا من حمل كلامه

عليه وهو ليس بالقوي فان المصنف قال او خبر اسم ليس يبدو ابدا مع انه قد قال عليه

يلزم عليه مخالفة اصل فانه يلزم منه ان ينصب لدخول كان عليه ولم نصبه العوب بعدها

على انه لا يلزم من مبدى مبادئها به تصحيحه له حتى ينال ذلك للقول من شرح السهول

ففاعل (قوله) ورد بانه ان) اوجب بلن البديل يلزم كونه المصروف بالسكم كايجهز رب

وبانه قد يجهز في المعنى تأيها ما لا يجهز فيه حيويا حتى في البديل فقد قال الشيخ الاثير

يجهز في الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجهز فيه اذا ولى العامل فانهم حملوا انك انت قائم على

البديل وان كان لا يجهز ان انت واعلم ان المخصص بعد فاعل جدا قيل انه عطف ببيان

والظاهر جريانها ها والركوت هـ لان البديل وعطف البيان اعران (قوله) توم مبادئها ها

وفي الكافية الخ) اي توقع في وهم سامعها ان تقديم المخصص ممنوع وانما المجاز حذفه

وتقديم لفظ غيره يضر به ويضغى حيث من ذكره وليس هو ذلك المذهب لان المصنف بالذي

الغنى منه غيره وانما قال ترم لان تطبيق المصنف لاختصا من ذكر المخصص على تقديم

لفظ غيره لا يقتضي الا انه عند تقديم ذلك المصنف لا يلحصر المخصص فلا ينال انه قد لا

يتقدم للمصنف به بل يتقدم بنفسه وليس التيد الذي سبق للتخصيص بل لانه محل الخلاف

السابق فانه اذا تقدم المخصص تويت ابدائته وتكون الكلام حيث موبيا للرجوع الطائفة

التي هي ظاهر المخصص وهي لاصل نعم نعم الرجل زيد وحذفه ولاستغناء هـ بضر به

مقدم نعم العلم نعم للمنى على ان العلم خبر مبداء مضوف او مفعول فعل مضوف وتقدمه

نعم العلم نعم للمنى ايضا على ان العلم مبداء ومضين حيث ذلك ومن هنا يظهر لك ان

قول الشارح سابقا فاعلم مبداء قولنا واحدا لا ينسب الا القول بلن النال من تقديم المخصص

لا تقديم المصنف به لا ان يكون الصيغ اعرافيا اي لا خير اسم ليس يبدو ابدا او يدي

ان الصيغ روي فيه غير المعنى الترحم وقيل انما قال الشارح ترم لانما ان ترجع الى ما

في السهول بلن يكون المراد ان يقدم لفظ مفعول بلغنى الذي هو المخصص حقيقة اي او

لفظ دال عليه وهو مكرمه غير صحيح او غير متبادر لا يصح ان يدي ان مقابله امر وحى ولا

ينسب الكافية من الذكر لا ان يقال المراد الكافية من ذكر المخصص مغرا او تعبد على

طاعها من عدم تقديمها بس الذكر والمراد لا يحتاج الى شيء آخر واعلم ان فهم هذا للعلم

على نحو ما بينا في غايه الفلسفه ولقد زل في سائر الفلوسوفين وشكك انهم كلهم تصرفوا بطريق على
 مجرد قول النظم وان يقدم مفسر فقط ورا فيه اسناد يقدم الى مفسر فاعلوا منه بطريق للتفهم
 ابن الخصوص لا يتقدم مع ان حاله تقدم فيه الخصوص وقد صرح في التسهيل بعبارة
 فلهاجا بان قيله كفي في انه هو الخصوص ثم اخرجوا بانه يردده مفسر به اذ المفسر بالشعبي
 فيه هو اجابيا بل البراد وان يقدم لفظ مفسر بها هو مخصص في المعنى سواء كان المفسر به هو
 لفظ الموضح له اولا الى غير ذلك من القواعد التي هذه شعيرتها مع انك ترى في قولنا ان يقدم
 مفسر به كفي مركب من كلم متيد وهو الجزاء وقيل وهو الفرط على ما هو الحق في عربي
 التامض وحولهما فليس يلزم معلقا الا انه يستغنى من ذكر الخصوص عند تقدم لفظ مفسر
 به وهو ما عند ذلك لاستغناء عند عدم تقدم ذلك المفسر بل لا بد من ذكر الخصوص اعم من
 ان يفسر كما هو اصله وهذا محل لا نقول الثلاثه في امرابه وهو السار اليه بالبيت السابق او
 يقدم وتبين حيث اجدك قوله واحدا وهذا يوضح من هذه البيت بطريق المفهوم ويورده انه
 تعرض لاجتماع تقديم الخصوص فيما اخصص به حينها من نم وقد ادناك تفصيله فقدر في
 اللغز وايك ان تعرف الحق بالرجال (قولهم موصوفا بالمدح بعد نم وبالمعنى بعد بتس) حال
 من لفظ الفاعل لا من فاعل يصح على ما سبق الى بعض الاصل في حال كون فاعل نم او بتس
 موصوفا بلفظ المدح ان كان فاعل نم ولفظ المدح ان كان فاعل بتس فتقول في نم الرجل زيد
 وبس الرجل خالد الرجل المدح زود والرجل المدح خالد (قوله معنى) اي انشاء المدح
 وكما اي كالحاج الى فعل وانما اما طاهر مقرون بال او صافى المقرون بها او ضمن مفسر
 جيبوز كما اشار اليه جعداد الفل وصرح به بعد (قوله اي يكون له) اي فعل يضم العين
 ومنه ساء على ما ياتي ما لهما اي لنم وبس الخ وحيث يكون هذا التفسير مفيدا لما اراد ايضا
 من المعنى والمحكم في قوله واجمل كبس معنى وكما ساء مع التنبه على ان البراد من الجدل في
 امثال هذه للتعامل انما هو ما ذكر لا ما ترجمه الماثلون (قولهم وسواء في ذلك ما هو على
 فعل امثاله الخ) هذا ملغوض من الماثل النظم واجمل فلا من ذي بلاء في ما عرنا من
 مصدر فعل ذي ثلاثه كما هو البراد من نظائره في جارة المنصف كثيرا مثل وضعها من ذي
 ثلاث صرفا ونحوه مع ان من تصرف بالاشتقاق ولاغلا بالتحويل اما المفسر به من كما هو
 طاهر فان دفع ما قيل العبارة طاهرة في فعل بالفتح والكسر لا في فعل بالهمز لانه فعل الثلاثي
 لا فعل من الثلاثي ولا حاجته لما تصفوا في دفعه من ان التحويل جار في فعل بالهمز فتدبر
 (قوله) ثم ضمن معنى جس فصار جامدا قاصرا يريد ان تصور الفعل فقد تفرع على تحويله
 الى فعل ثم لما ضمن معنى جس مع ذلك التحويل ثبت له مجموع الجمل والتصور وهذا كما
 تقول صلي زيد فامثل واقمرا الصلاة ثم زكي ماله فامثل واقمرا الصلاة ورا الركبة فلا تكرار
 في العبارة وان اعتدله الفلوسوفين وقيل في دفعه انه لو اقتصر على قوله جامدا لنعم انه بعد
 التصمين عند لاصله وحاصله ان الفاعل فرع منصوبه على تحويله الى فعل ثم بين انه
 ضمن معنى جس وقد بينا ان فعل وان كان لازما الا انه يندبه التصمين نحو رجبكم الدار فرما
 جرح حيث التصدي هنا لان معنى جس الذم والفعل منه ذو هو عند دفعه لامرانا

على ما صرح به في التسهيل • الثاني
 حتى الخصوص لمران ان يكون مخصصا
 وان يصلح للخصار به من الفاعل موصوفا
 بالمدح بعد نم وبالمعنى بعد بتس فان
 بايند اول نحو جس مثل التزم الذين
 كذبوا اي مثل الذين كذبوا • له •
 (واجمل كبس) معنى وكما (ساء)
 نقول ساء الرجل ابو جهل ساء طلب
 النار ابو لهب واي التزول رسالت
 مرتقا ساء ما يسمون (واجمل فلا ه)
 بسم العين (من ذي ثلاثه كم) ويص
 • مسجلا • في مطلقا يقال اسجلت
 الشيء اذا اتكنت من الانتفاع به مطلقا
 اي يكون له ما لهما من عدم التصرف
 باعادة المدح والذم واتصاف فاعل كفا لهما
 ليكون ظهرا مملعا لال او صافا الى
 صاحبها او مضمرا مضمرا جيبوز وسواء
 في ذلك ما هو على فعل امثاله نحو
 لوف الرجل زيد وحيث غلام التزم
 نمرود ما حول اليه نحو حوب رجلا زيد
 يفهم رجلا خالد • تنبيهات • الاول من
 هذا النوع ساء فان اصله سوا بالفتح
 تحول الى فعل بالهم فصار قاصرا فلم
 ضمن معنى جس فصار جامدا قاصرا

ويجوز في نفسه ولا يصرح عند التأمل ما قيل كيف يجوز هذا مع
 التصويل الى فعل بالهمز في لازمة التثنية فمن قال ليده ما قاله
 ليده ما قاله (قولهم مسكوا له بما ذكرنا) أي من كونه كيش
 معنى وحكما (قولهم واتنا انزده بالفتح لفتح الفاء التصويل فيه)
 لا يمتنع للفتح كالمجرى والمجرى للهاء أي جاز في عرجها على
 التصويل وقال أبو العباس الدماغي في عرجه أن هذا المجرى لا يبا
 به لا لاختصاصه بما تحول الى مفعلة ولا يظهر التصويل فيه كقال
 وياع ونحوها مما لا يخصر وتضمن أن وجه لافراد أنها للثم
 العلم فهي تثنى لشيء بهما نحو جيل وصلى فانه للثم للعلم
 (قولهم يجوز في فاعل فعل) كالقاضي لما قصد قوله ولا
 معنى وحكما وقوله ثانيا مطلقا (قولهم نظرا لما فيه من معنى
 العلم ب) أي وكل من لا وجه الثالثة جائز في باب التصحيح لأول

في أحسن يزيد والداعي في ما أحسن زيدا والثالث في الزيدان
 ما استعمل هذا والبيت والثالثان بعده فاعلم لما قيل على الثالث
 والنشر الترتيب (قولهم وذكر ابن صفور أن العوب التي) ترك
 على تعدل للصف وابته (قولهم رمل نم في المعنى) أسالم برد
 وأحكم لعموم المصنف له بقوله الفاعل ذا التي ثم المانعة في المعنى
 ليس منعها السواة في كل وجه بقريته قوله وتزيد عليها بانها
 التي (قولهم حب من حبنا) ينير به الى أن مواد للصف للمانعة
 بين حب ونعم لا بين حبنا ونعم يدل عليه قوله الفاعل ذا
 (قولهم وأعطاهم) تعدية أعطاه على تصنيه المثل أو الكذب
 والمارد التعريض بآية مصفوح حيث نسب ليس القول بالتركيب
 وتثنيب لاسمية (قولهم وإن ترد ذا ما فعل لا حبنا) وتب لاسمية
 لايتيان بكلمة لا حبنا على الواو الذم لا على الواو سلب الدح
 للشارة الى أنه ليست كلمة حبنا الجامعة العادة على إنشاء الدح
 أدخلت عليها لا بل أدخلت عليها قبل موصي المجهول لها وبعد
 ذلك صارت جامعة دالة على إنشاء الذم فلم يأت دخول لا على
 الفعل الغير المنصرف تدبير (قولهم أي أجل للمخصص بلادح
 أو الذم تأييدا لذا لا يعدم بمحال) يشير الى أن قول المصنف أول
 بمعنى اتبع ونحوه لأول المخصص والثاني ذا ولازم للوجوب
 فيمنع التقدم على الفاعل قطع بطريق مع فعله (قولهم وترجم هذا
 بيد فلا ينبغي أن يكون النعم من أجله) يريد أن قولنا حبنا
 زيد لا يفهم منه لعل السلسل لك إنشاء الدح فكذلك لو قيل زيد

مسكوا له بما ذكرنا واتنا انزده بالفتح لفتح الفاء التصويل فيه • الثاني
 أنا يصاح فعل من الكافي لفتح الدح أو الذم بشرط أن يكون
 مطلقا للتصحيح عنه معنا منه نص على ذلك ابن صفور وحكا
 من لا يفتل • الثالث يجوز في فاعل فعل المذكور المجرى باليد
 ولا يستغنى عن ال وإحصاءه على وفق ما قبله نحو

حب بالزور الذي لا يرى عنه لأي مفعلة أو لمسلم
 وتضم زيد والزيدون كزما رجلا نظرا لما فيه من معنى التصحيح •
 الرابع مثل في شرح الكافية وشرح التصويل وتيمه ولده في شرحه
 فلم الرجل وذكر ابن صفور أن العوب غلت في ثلاثة ألقام فلم
 تصولها إلى فعل بل لاصحابها استعمال نعم وتثنى من غير تصويل
 وهي علم وجعل وسع • ١٠ • (ومثل نعم) في المعنى حب من (حبنا)
 وتزيد عليها بانها تصح على المتعرج محبور وتربى من النفس
 قال في شرح التصويل والصحيح أن حب فعل يقصد به لصحة
 والدح وجعل فاعله ذا يدل على الصور في القالب وقد اشار الى
 ذلك بقوله (الفاعل ذا) أي فاعل حب هو لفظ ذا على الاعتناء
 وظاهر من باب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بعبدا زيد
 حب فعل وذا فاعله زيد مبتدا وخبره حبنا هذا قول سيبويه
 وأخطأ عليه من زعم غير ذلك • تنبيه • في قوله الفاعل ذا تعريض
 بالرد على العائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه ملحقان قيل
 غلبت الفلية فقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل
 غلبت لاسمية لشرف الاسم فصار الجميع لسما مبتدا وما بعده خبر
 وهو ملحق بالرد وابن السراج ووافقهما ابن صفور ونسبه الى
 سيبويه وأجاز بعضهم كرن حبنا خبرا مقدما (وإن ترد ذا ما فعل
 لا حبنا) زيد فهي بمعنى يش ومنه قوله

الا حبنا لعل للاغتراب انه اذا ذكرت مي فلا حبنا حيا
 (وأول ذا المخصص) أي لأجل المخصص بالفتح أو الذم تأييدا
 لذا لا يتقدم بمحال قال في شرح التصويل لأجل كثير من التخصيص
 التنبيه على احتياج تقديم المخصص في هذا الباب قال ابن بابنات
 وسبب ذلك تيمم كين المراد من زيد حبنا زيد حب هذا قال في
 شرح التصويل وترجم هذا بيد فلا ينبغي أن يكون النعم من أجله
 بل النعم من أجل إجراء هذا مجرى للذل ويجب في ذا أن يكون
 بلفظ لا يتراد والتذكير (أي كان) المخصص أي أي شيء كان مذكرا
 أو مؤنثا فلوذا أو متى لو مجموعا

(لا تعدل هذا) من الافراد والخصمير

(فهو يصلي الثلاثة) ولاشغال لا تغير

فعل هذا زيد وهذا الزيدان وهذا

الزيدان وهذا عند وهذا المهندنان

وهذا المهندات ولا يجوز حب ذات

الزيدان ولا حب اولاد الزيدون ولا

حب ذي عند ولا حب تان المهندنان

ولا حب اولاد المهندات قال ابن كيسان

انما لم ينقطع ذا لانه اشارة ابداء الى

مذكر محذوف والتقدير في هذا عند

هذا حسن عند وكذا باقي الاطالة ورد

بانه دعوى بلا بينة * تنبيهات *

الاول انما يحتاج الى الاحتذار من عدم

الطابقة في قول تن جعل ذا غاملا واما

على القول بالتركيب فلا * الثاني لم يذكر

ها اعراب المضمون بعد هذا واجاز

في السهول ان يكون بهذا والمجمل قبله

غيبه وان يصح خبر بهذا واجب

للجنف واما لم يذكر ذلك انما اكتفاء

بتقديم الوجهين في مضمون ثم هذا

على القول بان ذا غاملا واما على القول

بالتركيب فقد تقدم اعرابه * الثالث

يصدق المضمون في هذا البلب للعلم

به كما في بلب ثم قوله

الا هذا لولا الحيلة وربما

منعت الهوى ما ليس بالمغارب

اي الاح هذا ذكره النباه لولا الحيلة

وساذكر ما يفرق فيه بمضمون هذا

مضمون ثم آخر * ا * وما سوى دا

اولع بحسب او فحير (بالبا) نحو حب

زيد رجلا وحب به رجلا (دون ذا انضمام

الحا) من حب بالفل من حركة العين

(كره) ونشد بالوجهين قوله - وحب بها

مكترة حين تكل - اما مع ذا فيجب فتح

الحاء * تنبيهان * الاول قال في شرح الكافية

كل فعل حالي الفاء مرادها به مدح او تعجب * الثاني قوله

حبدا واما انه يلزم منه ان موثق ذا غير زيد وانه محبوب لزيد فلا ينساق اليه الذم عند

سماح التركيب والافراط فتصل على المتأخر الى محب الصارف فلا يكون ذلك الفهم الذي لا

ينساق اليه الذم هو السبب في منع التقديم مع انه ينكشف هواره في الحقيقة والمجمع انما

السبب لاجرامه لم يجرى للفل رجلا فيقولنا قال فهو يصلي الثلاثة تعرضا بابين بافلا

(قوله لا تعدل هذا) لاحسن انه جواب اي اي في حالة كان عليها المضمون من افراد او

تجميع او جمع او تذكير فلا لا يجمع في ذلك بل يلزم الافراد والتذكير وقوله فهو يصلي

الفل ليس جواب الشرط بل هو تطيل لما قبله كما يتبينه قول شرح السهول بل اللع من

اجل الخ اي ان وجوب تلخير المضمون على هذا يلزم ذا الافراد والتذكير مثل بالمفاهيم

للعل واعلم انه يمكن حمل كلام المصنف على مضمون السورتين المهمتين اللتين ذكرهما في

شرح السهول من ان علم الغرضين انظارا للتبعية على اسماح تقديم المضمون وان ابن

بابغا ومن في تطيله بان يكون قوله واول ذا المضمون اشارة الى الاول والاخير بلا تعدل

هذا للاختراز من ان يعمل الامر على الاباحة وهذا ما صاه يوم من اطلاق معظمهم ان التقديم

والتلخير عدلان وتبنيهما على انه مطلق للزم فيكون تعدل اما من المدول والباء يعني من

او ليس منه بل من لا تعدل يزيد صرا في لا تجعله عدلا له واما لم يرد لفظا بل اشارة

لحكم السابق الذي هو تلخير المضمون وهو الذي ينسب تعرضه مطلقا لاسم تلخير

مضمون هذا دون ثم وتعرضه للتطيل وليس من ملاته فلتفي انه يظهر المضمون على

هذا ولا يجعل التقديم عدلا للتأخير كما يبيحه الخلاف لان اذنه الى التغيير فيها هو كالاشغال

وحي لا تغير لا تكونه محما كما قال ابن بابشا هذا وقال ابن هشام في تفسير فهو يصلي

الذي يعني انهم ارادوا ان يكون كالصفة الزائدة للذم واللم لا يغيرونه كما انهم لا يريدون

في الاشغال لا التغير ودم التغير فهو يصليهم من هذه الازادة لانهم يريدون استعماله كثيرا

فلم يجوزوا عليه التغيير لان استعمال شيء لغف من استعمال لغيره وهذه هي الطعة في الاشغال

ثم ان الفل فيه امر زائد وهو انك اذا اتيت به حكما قيل اول فاكنا قلت هذه الواقعة

تستحق ان يقال فيها اللفظ الذي قيل قديما في الواقعة المشهورة وليس ذلك في صفة هذا

انما عدم التغيير لمعنى آخر وهذا معنى قوله فهو يصلي الفلا اي من حيث فيه ملته تقتضي

ان لا يغير لا انه ملته من كل وجه فهذان تارويلان حصنان فلنجد لله الذي هذان لهذا

والمن اني صحت في تفسير كلام الضاع في قولهم انه يصلي الفلا احسن مما هروا عليه وقال

ايضا في تبين ملته لاسم الذي مله المصنف بصحابة للعل ان سبب ذلك ارادتهم لاجلهم

ثم البيان كانهم قالوا حب الشيء فليطرا لا اشارة لكل مفار اليه من حيث هو شيء بيده عند

فهذا كما قالوا ربه رجلا وقل هو الله احد فانهم فاكنا لا ترى ملته (قوله واجاز في

السهول الخ) بقى فيه البديلية وطف الببيان وانما اختصر على ما ذكره لولم وانما لم يذكر

هذا اكتفاء بتقديم الوجهين في مضمون ثم (قوله واما على القول بالتركيب فلا) اي لانها

جزء من واسم لا اشارة (قوله نحو حب زيد رجلا) فكنا مثل الشارح ويرده ان العاطفي

قال ان فعل حب مع غير ذا انما يكون اسم جنس او مفعلا مفعلا بغيره او ما من كقوله

نم

في كل فعل حالي الفاء مرادها به مدح او تعجب * الثاني قوله

كل فعل حالي الفاء مرادها به مدح او تعجب * الثاني قوله

كل فعل حالي الفاء مرادها به مدح او تعجب * الثاني قوله

ثم وليس من كل وجه لان حبذا جوار مجرأة فلا يجوز ان يقال حب زيد ولا
حب اخوك لكن لما قيل الفاعل البئر بسبب زيد وحب زيد قال ابن حنبل
ينبغي ان يقال ذلك بما فيه ال كونها العاقبة في فعل حب وقال الفاعل
فما تقدم يجوز في فعل فعل الجار بالياء ولا يخلو من ال واصطاده على وفق
ما قبله تامل (قولنا كذا لا يدل الخ) يريد ان كلمة كثر رخصت مسندة الى
صغير لا تصمم فلا يهتم منها ان لا تصمم في نفسه كغيره لا انه بالنسبة لغيره
كثير انما الدال على ذلك اكثر من كذا وهو لم يأت به فمن انشأ دلاله عليه
قدد وهم واحصب منه تحليل دعوى دلالة اللفظ بادعاء كون اللواتي كثر بالنسبة
الى الفاعل قديرة •

• فصل التفضيل •

(قولنا افضل التفضيل) هي هذا باب الصيغ التي على وزن الفعل في نفسها
ولو جرى الاستعمال في بعضها بخلافه الدالة على تمييز شيء في الدالة على
زيادة حدث الفعل على غيره سواء كان من انواع الفاعل او الكائنات وهذا
لقد قال الله تعالى والله فضل بعملكم على بعض في الرزق واسطاحا فقد قالوا
هو الوصف الذي على افضل لزيادة صلاحه على غيره في اصل الفعل فقد سارت
هذه المأثرة عبارة اسم التفضيل وما قيل ان التعبير به لولي ليناسب التعبير باسم
الفاعل واسم المفعول واسم الفعل فغيره ان التعبير بالفعل التفضيل للتعبير على
خصوص مبدئه مع الاختصار وليست صيغة اسم الفاعل او اسم المفعول او اسم
الفعل واحدة فلما عاينوا جهة العدم وهو كونه اسما (قولنا لزوم الوصفية الخ)
ذكروا في باب منع الصرف في الوصف مع وزن الفعل انه لا يمنع الصرف
لا اذا كان اصليا وذلك لانه تارة يكون لازما لا يظن بحال وتارة يكون اصله
الوصفية وقد مرحت له لاسمية وتارة العكس فالاول يمنع الصرف حقا والثاني
كذلك لان لاسمية المعارضة لهو الثالث يصرف لكون الوصفية لغيا وسيأتي
ذلك في باب ما لا يصرف ان شاء الله وحيث قد افترج الفاعل كلمة لزوم ايماء
الى انه تحقق معنى منع الصرف لذلك اللزوم لا ان الوصفية غير لازمة بل
طلوت عليه حتى يكون لا اثر لها فما قيل انك تميز بين اللزوم لا دخل له
في انحصار منع الصرف فكان الاول ان يقول الوصفية ووزن الفعل دم (قولنا
من كل صوغ) يشير الى ان صوغ في عبارة النصف وان كان نكرة في لا يثبت
حالا ان القرينة دلت على صوغه فانه لما صرح بعد بانه يمنع هنا ما يمنع
هناك بقي ما عداه على بلازمة نظير طمت نفس وما اهل ذا الغني وقيتم غدا
تأمل (قولنا كونه لم يستكمل) لاسمي ربه باني هناك فكانه قيل ما
منع هناك بسبب عدم جمعه الفرائط التي ذكرت فتمت ممنوع لان فرائط ذلك
الجب فرائط لهذا فانهم (قولنا والسن من غلط) الصوصية مطلوبة وغلط

كرو لا يدل على انه اكثر من الفاعل قال الفاعل واكثر
ما تجيء حب مع غير ذا صيغة التمام وقد لا تصمم جامعا
كقولنا - محبدا ربا وحب ديننا - • • • خاتمة •
يفارق تخصيص حبذا تخصيص ضم من لوجه الاول
ان تخصيص حبذا لا يهتم بتلك تخصيص ضم وقد
سبق بيانها القلي انه لا تغفل فيه التماسي بخلاف
مخصص ضم الثالث ان امراة غير مبدأ بمحذوف
سهل منه في باب ضم لان محطه هناك لغا من دخول
تولسع لا يندفع عليه وهي لا تدفع عليه هنا قلنا في
مخرج الصيول الرابع انه يجوز ذكر التفضيل قبله وبعد
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا رجلا قسلا في مخرج
الصيول وكلاهما سهل يسير واصطاحا حكيم لا ان
تقدم التمييز لولي واكثر وذلك بخلاف التخصيص
بضم فلان التمييز التمييز منه تادركا سبق والله اعلم •
(افضل التفضيل)

و هو اسم لدخول فاعلت لاسماء عليه وهو • • • منع من
الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا يصرف من
صفة الفعل لا ان الهمزة حدثت في لاكثر من غير
وشر لكثرة الاستعمال وقد يماثل معاملتها في ذلك
لحب كقولنا - وحب حتى الى انسان ما معا -
وقد يصعب غير وشر على لاصل كقاعدة بعضهم من
الكتاب لآخر ونحو بلال خير الناس وابن الاخير
(مع من) كل (صوغ منه التصحيح) • • • اسما موازنا
(افضل التفضيل) قياسا طرذا نحو هو احبب واطم
وافضل كما يقال ما احببه واهله وافضل (واب) هنا
(الذائي) • • • (هناك كونه لم يستكمل الفروط المذكورة
فتمت رشذ جلوه من وصف لا فعل له كغيره اذن به
اي الحق والسن من غلط هكذا قال النظم وابن السراج
لكن حكى ابن النحاس لسن بالفتح اذا اشترى منه
النس جنيت اللام وكفى شرو لعمري اذا اعدله بغيره
وما زاد على تلكه كذا الكلام احصر من غيره وفي افضل
للذات الثلاث وسمع هو اصطلاح للدراسم والاراسم
للعرف وهذا المكان اكثر من غيره ومن فعل للمفعول

قول الصفي فلا يهتم منها ان لا تصمم هكذا بخطه وصوابه لا ان الخ بالاستثناء للفرغ تامل (مصححه خج الله)

على وزن كلب حكما قال في القاموس اسم رجل طيم في السرقة وبنو القاموس اس هي
(قوله كذا اي من ديك) القوم لا يصيب والتكبر يقال زني بالبناء للقول يزني فهو زنون
وطيم مبي التعليل ويقال زما بالفتح يزوم زوما زني لغة حكما ابن خردويه على هذا فلا هذو
في اللعل وصرح بها الشارح عند قول الصنف وما بهمه حيث قد كمل والديك بكسر
الداال المهملة معروف جمع ديكته وديك ورو معروف بالزوم والبختر والتعالي في مبيته
وذلك معروف فيه وهذا مثل يضرب لكل مصعب حكيمة وعلم فزليم ازي من طاروس
(قوله انفل من ذات الفصين) الففل بالهم وبضمين هـ الفزاع غطف غظا بالفتح
واغطف ايضا والفضي بكسر الهمزة وسكون اللام الحلق المهملة الزقي وقيل مضموسا بما كان الحسن
وذلك الفصين امرأة من قوم الله بن لبيد كانت خرجت في الجاهلية تبجع الحسن فالتعا
خوات بين جبير لاصاري وهي الله هـ فساومها ففعلت نسيا ملوا ففطر اليه لم قال
اسكيه حتى انظر الى لاغر لم حل نسيا آخر فقال اسكيه حتى انظر الى غيره فلما اقبل
يديها ما وقع عليها حتى هي ازم منها فهرب فصرخت العرب بغفلها اللل وقالوا اهل
من ذات الفصين وبنوا اهل من غفل بالبناء للثاقب على وجه الهذو ليس من النبي
للفعل لان الرواد المفعولية كما هو ظاهر وقال خوات في ذلك

وذلك حال وانعين بطلهم خابث لها جارستها خابثات
عددت يديها اذ اردت خلطها بضمين من سمن ذوي عجمرات
فكان لها الوليت من ترك سمنها ورجعها سفرا بغير بسمات
فعدت الى الفصين كما شيعته على سمنها والعلك من فسلات

قال في الصحاح ثم اسلم خوات وشهد بدرا قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
هراذك وتسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله قد رزق الله خيرا واعد بلاءه
من الحمر وحيا حمار رجلا من قوم الله قال

انلر ربة الفصين منهمم ففعلوا اذا عد السمس

وفي لاصابة لاصاف ابن جر وذكروا ابن ابي خزيمة القصب من طريق ابن سيرين قال
كانت امرأة تبجع سنا في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فزادها فابث ففزع وتكر
ورجع قال حل عندك من سمن طيب قالت نعم ففعلت رقا فذاقه فقال اريد الطيب منه
فاسكه وحلت آخر فذاقه فقال اسكيه قد انتقلت بجيري فقالت امسبر حتى اوثق لاؤل
قال لا ولا تركه في يدي يوافق فاني املاني ان لا اجد بجيري فاسكه بيده لاخرى
فانقص طها فلما هي حليجه قالت له لا هناك ، وفي شرح القاموس للسوي امرأة من
لحيان يقال لها حبيبة حضرت سوق مكلا عمل بناية مكة ومها نسيا سمن فاسقتل بها
خوات بين جبير لاصاري ليطامها منها فتع لحدما ذاقه وضمه اليها فلذاقه باحدى
يديها لم فتح لاخر ذاقه وضمه اليها فاسكه بيده لاخرى ثم غشيها وهي لا تعذر على الدخ
من نفسها لخلطها ثم الفصين وشيها على السن فلما قام بها قالت لا هناك الله (قوله
من احد) ونحوه يان لما من قول الصنف وما به الى تعجب وصل والحق مانع من ايهام تعانه

صكرو اربي من ديك وافعل من ذلك
الفصين وايضا بسلامتك وفيه ما تقدم
من الصيول في فعل الصعب (وما به
الى تعجب وصل هـ لانم) من احد وما
جري بمراه (به الى التصيل صل هـ)
هذه مانع صرعه من الفعل

باعت (قولهم لكن لهد ونحوه) استترك على مجرد طالع العبارة
ولا غنا يأتي من امثلة اسم الضمير تارة والقرائن بال لغوي
دليل على اسجده وما تقدم من قوله والفاعل المثنى تسعين فاعلا
مفعلا يثنى على ان مصدر العلم لا يصبغ على المفعول به او
يجوز بانه بل يصبغ تمييزا ولعلم انه استثنى من الاثني بلشد
وصبغ المصدر على الضمير فالدفع السريع للفاعل وفائدة الاكثبات فان
الهد يأتي هناك ولا يأتي هنا لان المصدر يصبغ هنا على التمييز
وذلك يستدعي التشكيك بمصدر لان المصدر المثل لا يكون الا معرفة
ومعرفة ويصح فيه منع ان المثل لا يكون الا معرفة والمصدر انه
ذكر في اللغوي ان لو يسل وصلا في قراءة الصبغ في تلويل ارسالا
(قولهم زود احد استقراجا) من فوائد تعدد اللفظ الضمير على
الهد وكذا على ما قلناه به وان لم يصر في لفظ وبين ان
لاستقراج واليهام عدما بعض الشروط يتوصل في الاول للضمير
بلشد وفي الثاني ياتوي وكذا التواتر انه لم يقبل في نفسه تارة
يتوصل للضمير منه بالظن ان مبهمة واحد من فعل كما هو
طالع فسا قيل ان هذا التعليل ليس مما نحن فيه منوع واما
لاستقراج له بلقي المصدر لاخبار بالتفصيل في الجملة فهو على
الاصل ليس بمعنى انه يقال في الاول والثاني ايضا للتفصيل لاخبار
بالتفصيل في الاستقراج واليهام ثم هذا يناقض ما تقدمه الفلوح
في قوله واما الجماد والذي لا يفلوت منه فلا يصحبه منها
البتة تخرجه (قولهم تديد مع ذلك معنى التبعيض) المراد التبعيض
التقدم في حروف الجر لانه المتبادر عند الملاحقة له وتوكل المصنف
بعد احدا عدم صلاحية بعض مرصعها وليس قول صاحب هذا
للضمير ولم يتم بعبارة دالة على انه لم يرد التبعيض للتقدم في
حروف الجر لصحة طبعها على انه يمكن ان يكون جزء المصنف
المعمل عليه ورد بعد دخوله على كل في المثال الذي ذكره بعد فسا
قيل المراد بالتبعيض كون مهورها بصا وليس بها كما يريد ما بعده
وليس المراد به التبعيض للتقدم في حروف الجر وبه يعلم رد الوجه
الاول من وجهي الاول لاثني غير صحيح ثم يرد عليه ان جعل
التبعيض موقفا على صحة وقوع بعض مرصع تن يأتي مثله على
معنى انها الجائزة فيقال لو كانت الجائزة لركبت كلمة الجائزة
او كلمة من في مرصعها فان ادعى انه لا يلزم صحة وقوع للرائق
مرصع مرادفه قيل عليه مثله واما ما قيل ان صحة وقوع للرائق

تروحي لاجدر ان تعجلي - بدا يعني باراد طالع
لي تروحي واني مكانا لاجدر من غير بان تعجلي فيه - الفالت قوله
صلم يعني انه لا فصل بين اصل وبين من وليس على الملاحقة
بل يميز الفصل بينهما بعمل بعضه اصل بقدر فصل بينهما بل وما
اتصل بها كقوله

ولفرك الحبيب لو بثلث لنا - من مام مجة على خسر
ولا يميز بغير ذلك - الرابع اذا بنى اصل الضمير ما جنى بين
جاز الجمع بينها وبين من الدخلة على الفصل مقدمة او مخرجة
نحو زيد اقرب من صوم من كل خير واقرب من كل خير من صوم -
الخامس قد تقدم ان الصلح والمقرون بال يمتنع اقترانها بين
الذكرة فاما قوله

نصن نفوس الربي لطمننا - مناو كمن الجهاد في السنف
وقوله - ولست بالاكبر منهم حبا -

موقع مرادفه منع منه ان اسم التفعيل لا يصاحب من حروف الجر في الاستعمال
 إلا من خاصية فغير صحيح لان مجرد لاتيان بالمرادف في موضع مرادفه ليطم
 توافقهما من غير ان يورق باللفظ في الاستعمال إلا مع ما جرى لاتيان به لا حرو
 فيه كما لا يخفى على انه يقال طم في بعض (قوله فليولان) اهل لاول ابر
 الفجر ابن جني يان تا مرفوع موكد للتصريح في العلم وهو نائب عن نفس وما
 استأخذ ابر على قد اشدك عليه البيت حتى جعله من تخليط الاطراف وقال غيره
 ان اللصق اليه لفرور ان من عسلته بمسوق مدلول عليه بعلوم او انها غاذة
 واما الثاني فقد ابداه الجمل على طمعه وجعله بجلا لقول الشعراء لا يجتمع
 ال ومن في اسم تفعيل وهو ليس بسوابب ومخرجه غيره على ان المجرور متعلق
 بليس ورد بعدم دلالاته على الحدث واجب بانه يكتفي بواحدة الفعل ومخرجه
 آخر على ان ال زائدة او معرفة ومن عسلته باكثر مذكرا مضمونا مبدلا من
 الذكر لو بالذكور على انها لبيان الجنس طلبا في قولك انت منهم الفارس
 البطل او انها بمعنى في (قوله الم تذكران وان يوحدا) اي تذكران وتوحدا
 وجه الزم الذكر بان الفعل بالمرء فيه به في وزنه ودلالتيه على المزية
 وخراطة الصوغ وهو لا تفصل به العلامات القرينية والفعل المعنى للثورة عليه
 بالجرى في التكسير ويشبه الغيبة عليه (قوله فقول زيد افضل رجل)
 في شرح التفسير للشيخ الاثير زيد افضل رجل اصله زيد افضل من كل رجل
 قياس فعله الى فعله فحذف من كل وايضا افضل الى المجرور كل وكذا في
 كل كلمة لاحقة قال اصحابنا لا بد من كون المضاف اليه افضل جمعا لانه
 بس ما معاني اليه والواحد لا يكون بصا للواحد فتقول زيد افضل الرجال
 وانما جاز افضل رجل لمصا لللفظ لهم الذي فانه لا يجم ارادة المفرد ووجب
 تنكيره على قاعدة كل مفرد جملة في موضع الجمع لا يكون إلا تنكرة فان جئت
 بال رجعت الى الجمع لانهم لا يرجعون للاميل في بعض ويدعون في بعض
 وكذا ان جمعت فلا بد من ال فاما افضل سائطين فالعالي اليه مسلوفا اي
 لسفل قوم سائطين وقال يجوز ان يتكون الجمع باعتبار ان الانسان اريد به
 الجنس ومن ثم استثنى منه وحسن الفعل على المعنى قصد تناسب وقرين الاي
 وفي الترخيب واذا طلفت على التنكرة المعنى اليها قلت هذا افضل رجل واخذه
 وحده اكرم امرأة مدنا واخذه وولاه اكرم نساء واخذه وافضل رجال واخذه بتذكير
 الصبر في الاثنين والجمع والواحد من الذكر والواحد على التوسم فان اسلمت
 الى معرفة تبيت وجبت وهو التيسر واجاز يس لا فقول زيد افضل
 وبيت احسن الظنين جمدا وسالفة واصنعة تسدالا
 كانه قال واصن ما ذكر (قوله ومن لم قيل الخ) هذا التثنية نظرية الى مجرد
 كون آخر على وزن اسم التفعيل وان لم يكن من بابها حقيقة (قوله اي التفعيل

فبولان (اي المنكر يفتح) افضل التفعيل (الوجه ثانيا)
 من ال والاصانته (اللم تذكران وان يوحدا) فقول
 زيد افضل رجل وافضل من صرح وحده افضل امرأة
 وافضل من مدد والزيدان افضل رجلين وافضل من
 بكر والزيدون افضل رجال وافضل من خالد والهندان
 افضل امرأتين وافضل من مدد والهندات افضل نسوة
 وافضل من مدد ولا تميز للظاهرة ومن لم قيل في غير
 انه مذكور من آخر وفي قول ابن حالي
 كان مشرى وكبرى من هاتهما . انه لم يسمي . ثانيا .
 يجب في هذا النوع طلبية المعنى اليه للتوصيف
 كما رأيت ومسا ولا تكونوا اول كافر به فتدبره اول
 فريق كافر به (وقول ال طبق) لما قبله من مجرد او
 موصوف نحو زيد لا افضل وحده الفعلي والزيدان
 لا فصلان والزيدون الا فصلون والهندان الفعليل
 والهندات الفعليلت او الفصل وكذلك مروت يزيد
 لا افضل ويهد الفعلي الى آخره ولا يورق منه من
 كما سبق (وما لمعرفه) اصيف ذو وجهين (موقوفين
) من ذي معرفة) هما للمطابقة وعدمها
 (هذا اذا نويت) بافضل (معنى من) اي التفعيل
 على ما اصيف اليه وحده فتقول على للمطابقة الزيدان
 اصفا القوم والزيدون افضل القوم وافضل القوم وحده
 فعلى النساء والهندان فعليا النساء والهندات فعل
 النساء وفعليلت النساء ومنه وكذلك جسا في كل قرعة
 اكابر مجرمين على عدم المطابقة الزيدان افضل القوم
 والزيدون افضل القوم وكذا الى آخره ومنه وانجدهم
 احسن الناس وحذا هو الغالب وابن السراج يوجب
 فان قدر اكابر فعلا ثانيا ومجرميا فعلا اول اكرم
 المطابقة في الجهد وقد اجمع الاستعمالان في قوله
 صلى الله عليه وسلم لا اخبركم باحكمي والى واقرنكم مني
 منازل يوم القيامة احسنكم اخلاقا (وان لم تقو)
 بافضل معنى من بان لم تترجمه للمطابقة أصلا او تترجمها
 لا على المعنى اليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه
 (فهو طبق ما به قرون) وبها واحدا

كقولهم الناس ولا شيء أهلا بي مروان
أي ملاههم وصحبه حتى أتاه عليه وسلم
أفضل قريش أي أفضل الناس من بين
قريش وأصافته هذين النعمين أجرد
القضمين ولذلك جازت إصافته أفضل
فيهما إلى ما ليس هو بعده بخلاف النعمي
فيه معنى من فائدة لا يكون إلا معنى ما
أضيف إليه فلذلك يجوز يصف أحسن
أخوته أن قصد لأحسن من بينهم أو قصد
حسنهم ويعتد أن قصد أحسن منهم
• تنبيه • يرد أفضل التفضيل مازيا عن
معنى التفضيل نحو ربكم أعلم بكم وأخرون
عليه وقوله

وإن عدت لأيندي إلى الزواد لم أكن
بأصعبهم إذ أجمع اليوم أصعب
وقوله أن الذي سلك الساء بي لنا
بيتا دعائهم اعز وأطول

وقوله غفركما فغير رضا الفداء
وقوله البزد وقال في التصيل ولا شيء
قصر على السماع وحكي ابن الأنباري عن
أبي حبيدة الول يورد أفضل التصيل
مويلا بما لا تصيل فيه قال ولم يسلم له
التعريض هذا لا اختيار وقالوا لا يتجاوز
أفضل التصيل من التصيل وتاولوا ما
استدل به قال في شرح التصيل والذي
سمع منه بالفتوى فيه الراء لأفراد والذكور
وقد يجمع إذا كان ما هو له جما كقولهم
إذا غلبتكم أسود العين كنتم

كولما وأتم ما أتم الأمم
قال وإذا صح جعده ليعبره من معنى
التصيل جاز أن يثبت فيكون قول ابن
هاني - كل منغري وكبرى من قاصصها -
صحيحا . أو - وإن تكن بطوس - الجازة
(مستعمها ههنا) أي لمن ويجوزها
المعظم به (كن أبدا قدما) على أصل

على ما أضيف إليه (وهو بذلك إلى ما قاله بعض المحققين من أن الزواد يكون لأصافته
هذا على معنى من أن المصدر التصيل على المعنى إليه وحده ويكرهنا له ث على معنى من عدم
قصد ذلك وليس لزواد أنها على معنى من الداخلة على أسماء لأجلها في نحو خاتم فضة
لان من حوط ذلك صحة المطلق الخلق على الأول وهو غير صحيح لبطان هذا الناس أو أناس
في قولك هذا أفضل الناس ولا أنها على معنى من الجارة للمعقول لان من تلك تخصي أن
يكون الجمهور بها خارجا على العمل كما في قولك أنا كركمك ويتبع زيد أفضل من الناس
لكونه منهم وقد قارنا أن أفضل لا بد أن يكون بعض ما يصفى إليه وهو متاف لما اقتضاه من
كما رأيت (قوله كقولهم الناس ولا شيء الخ) التصيل على طريق التف والنشر والترتب
الأول لما لم تنو فيه الفاعلة أصلا والفاعل لما نويت فيه على المعاني وغيره ولا شيء هو بين
مد العزيز والناس يزيد بين يدي الملك ميا بذلك لغيره أصابت لأول في وجهه وأخص
الغالب من أرواق المجد وزيادة أي هلالهم بعد المثل الأول لبيان عدم التصيل فيه وأي
أفضل الناس من بين قريش بعد المثال الثاني لبيان أن التصيل ليس على قريش فقط
الذي هو المعنى إليه بل كل الخلق قريش وغيرهم وإن لأصافته قريش كالأصافته لغير مروان
له ث لتخصيص الفضل عليه وبيانته بل لتخصيص الموصوف ويلى نسبته وإذا زاد قوله
وأصافته هذين النعمين الخ (قوله ولذلك جازت إصافته أفضل فيهما الخ) لأهارة كون
أصافته النعمين أجرد القضمين والصغير اللقي النعمين وتبع ما يصفى إليه وصغير ليس
لأسم التصيل المضاف لا لما الواقعة على المعنى إليه وحده فانه ليست إصافته أجرد
القضمين كإصافته النعمين قبله بل لا بد فيها من أن يكون المعنى إليه بحسب المعنى
الوصفي ينسب للمعنى وغيره إلى أن المعنى صاحب زبدة في الوصف على البيت (قوله
فلذلك يجوز يصف أحسن الخ) هذا مربوط بقوله ولذلك جازت إصافته أفضل فيهما الخ
وقوله أن قصد لأحسن من بينهم بيان لأحتمال قصد التصيل لا على المعنى إليه وحده
هو النوع الثاني وقوله أو قصد حسنهم بيان لأحتمال عدم قصد التصيل أصلا وهو النوع
الأول فالأصافته حيث في النوعين أجرد القضمين وقوله ويعتد أن قصد أحسن منهم مربوط
بقوله بخلاف النعمي فيه معنى من ووجه للتحديد أن لفظة أضيف إلى صغير يوسف
والقديم من ذلك أن يصف غير داخل في تلك لفظة ومن ثم اتسع على الحقيقة زبد وهو
أصوبك مدد عدم قصد الجنس فلا يكون اسم التصيل الذي هو أحسن بعض ما أضيف
إليه مع أن ذلك واجب فيما قصد فيه التصيل على المعنى إليه وحده كما هو العرف
فتتأخر وما قيل في تعطيل للنسج كون أفضل ليس بعض ما أضيف إليه وإلا لزم إصافته
التي إلى نفسه حيث أضيف لأخوة إلى مصر يوسف فقط طاهر تدبير (قوله وقالوا لا يتجاوز
أفضل التصيل من التصيل وتاولوا ما استدل به) هذا قول نالت يمنع العليل كما يقول
البزد ونحو السماع بقلته على الطاهر كما يقول الجمهور ويرواه أبو حنيفة (قوله فيكون قول
ابن هاني كان منغري وكبرى من قاصصها) أي بالظر لغير التانيث على الجمعية
بجانب الفرية في كل وإن لم يرد السماع ولعل هذا هو مراد الفاعل اليسى فانه غالي في تافس

التصيل لا على جملة الكلام كما فعل الصنف إذ يلزم على تنبيه الفصل بين الدال ومعوله بلعني لا قال به (كمثل من است خير)

الدرج جرى على السنة الفهم مغرى وكبرى وليس باحسن ان كانوا لا يريدون بالاصغر ولا كبر
التفصيل على معنى من وانما يريدون بالفعل معنى فاعمل او تفصيلا مطلقا فصحت المطابقة وان
لم يصل بال ولا اصيف فيقال اصغر ومغرى وكبرى وكبرى كما قال ابن علي كان مغرى وكبرى
من تفصيها وكما يقول النحويون جملة مغرى وجملة كبرى وفاضلة مغرى وفاضلة كبرى
هذا كلامه وقد اشار بقوله وانما يريدون بالفعل معنى فاعمل الى جواب آخر ذكره غيره وهو انه
ورد الفعل على فعل فيكون اصغر وكبرى جاء على مغرى وكبرى (قوله من اهم انت
افعل الخ) هو بيان لما دخل تحت كل في قول النظم كمثل تقديمه من ويجهزها في
مضمره على جملة التركيب فيبد ان لاطنة التي اشار اليها بذلك من هذا القبيل فلذا اتي
بها المخرج كذلك مع احرازه السابق طيه (قوله اي افعل التفصيل الخ) يريد ان
للمصنف اثبت القلة لرفع اسم التفصيل الظاهر فيستد منه ان رصده للسحر لا قلت فيه وان
للراي بالظهور هنا حله في قوله فان ظهر فهو يعمل الصبر البارز للفصل ايما (قوله
وذلك لانه صيف الفهم باسم الفاعل) اي والعمل في الظاهر بالفي للتقدم قوي لظهور
محملة في اللطاف فيحتاج لثمة العامل ويعدا ظهر ان هذه السلة لا تجري في رصده للسحر (قوله
وتنق ماقب ضا الخ) لم يرتض الشيخ الامير تليل رصده الظاهر هنا بمعانية الفاعل لما ان
الشي في صورة افعل التفصيل مصب على الزيادة في عين الرجل فتبين المساواة ونقصانها
من عين زيد وفي صورة الفعل على التماثل فتبين الزيادة والنقصان قد تغير الشيء فلا معابة
وقال انه يصح التليل بعدم امكان جعل لاسم الظاهر ميذا وافعل التفصيل خبره ثلثا بان
الفعل بين افعل التفصيل ومن وذلك لا يجوز واجاب ابن الصانع بان التراد في الاستعمال
في الشيء مع افعل النقصان ومع الفعل اثبت الزيادة للثاني والنقصان للاول فلهذا لم يوحى النقص
وساقي تفصيها واعلم ان بعض المتأخرين رأى ان عمل افعل في لاسم الظاهر بلحازر معنى
نفسه لا بلحازر معنى الفعل سمعها بان العامل التقطى انما يعمل في مضمره بلحازر اتصاله
معها اياه من جهة احتياج نقله اليه وانه يجوز صله اذا كان حيا كما اذا كان ميتا (قوله
وذلك اذا سبه نفي) لاجابة لمعاقبة الفعل واعلم ان هذا المعايير للشارح البدر ولم يذكر
فيه اجابا موصوف لا فعل وقد اخبره ابن الحليج والتلهم في ظاهرها التفصيل واحسن
ما وجه به ان افعل لم يفر قوة اسم الفاعل ولذا لم يصب للفعل به مطلقا الى الصحيح
فلم يكتف في صله لاحتداد على الشيء (قوله اذا سبه نفي) وجه بان الموصوف فكترة
وي طلب النقصان لا ان طلبها له في الشيء اقوى من طلبها له في لانيات لكون لاول
لصون الكلام من الكذب والثاني لزيادة فائدته وحده قوة طلب الموصوف لصفة تتغير
الصفة على الفعل بخلاف ما اذا لم يطلب الموصوف لصفة فلا تتغير على العمل وقيل
ليعاقب افعل الفعل فانه اذا نفي افعل انتفت زائدته ويبقى اصل الرصع هو في موضع
من الموصوف حله في موضع من غيره او اقل وقيل للدمع يمنع لاول فيكون افعل في موضع
الفعل واحسن بغيره في ما رايت رجلا افعل اياه من زيد فيلزم ان يساوي المثال للشارح
مع انه من النزر وقرى بلى للفعل والمفعل طيه في هذا المثال خطفان بالذلت على ما هو

ومن اهم انت افعل ومن كم دولعلد
اكثر ومن ظلم ايهم انت افعل لان
لاستخدام له المصدر (ولدى الغبار) اي
وهو عدم الاستخدام (للتقدم قرأ وجداه)
كقوله

فما انت لنا املا وسهلا وزودت

جنى الفعل بل ما زودت منه المذهب

وقوله

ولا صيب فيها غير ان سرعها

فلو وان لا شيء منها اكل

وقوله

اذا ساربت اسماء يوما طمعت

فاسماء من تلك الطمعت اطمع

(ورصه الظاهر نزر) اي افعل التفصيل
يرفع الصبر للسحر في كل لغة ولا يرفع
اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا لا غلبا حكي
سيبويه مروت بهول احكم منه ايه
وذلك لانه صيف الفهم باسم الفاعل
من قبل انه في حال تجريده لا يثبت
ولا يبقى ولا يجمع وهذا اذا لم يماثل
فلا اي لم يحسن ان ياقم موضعه فعل
بمعناه (وتنق ماقب ضا فكترا) رصده
الظاهر (كناه) وذلك اذا سبه نفي

لاصل في التضميل فلم يصف المعنى التضميلي فله قوة ان يورد حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
 عمله في الظاهر اما في المثال المشهور فيلخبار الذي هو غائي لاصل ضعف المعنى التضميلي
 فاذا زال بالقي زال بالكلية فلم يبق له قوة ان يورد حكمه بعد الزوال وسياتي ترجيحه هذا
 التيد والتيد الذي بعده في تشييد المخرج (قولهم وكان مرفوعة اجيبا) قال ابن الصائغ
 قد رايت لاسلم جمال الدين ابن الحاجب لغرض السببية والاسلم بدر الدين ابن مالك
 ساكنا من ذلك فان اراد بدر الدين بالاجني نفي السببي الذي اتصل بصير الموصوف كما
 عمل به في انشاء كلامه من ما رايت رجلا احسن منه اياه فلا شك ان افضل فيه لا يرفع
 الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا التيد كان مستغنى عنه بقوله مفعلا على نفسه باخبارين
 وان اراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلق فليس كذلك بل لا بد ان يكون سببيا
 يعده المعنى وهو الذي يحصل عليه كلام الشيخ ابي عمرو فان يكون اجيبا باللفظ الاول لكن
 قدحنا ان هذا خارج من قيد آخر هذا كلامه (قولهم باخبارين) زيادة هذا الطرف لدفع
 ان يقال ان التضميل نسبتة تخصي متسبين مفعلا ومفعلا عليه وذلك لا يصح في الشيء
 الواحد فلا معنى للتضميل فيه وحاصل الدفع ان ذلك انما يتم لو اصبحت ذات الشيء قطعا
 اما اذا اشدت باخبارين متطابقين فلا كما في اللام فان الكسل اصبحت لولا من حيث كونه
 في حين رجل غير زيد واكثر ثانيا من حيث كونه في حين زيد ومفعلي في حال كونه بالاخبار
 الاول على نفسه بالاخبار الثاني فقد صح التضميل ويوجد معناه فقد ظهر ان في اللام اخبارين
 لا اخبارا واحدا فما قيل كان الاول ان يقول باخبار لان التضميل اي الزيادة انما هو باخبار
 واحد لا باخبارين وحسم والعجب انه قال بعد فياخبار كونه في حين زيد فاعمل وباعبار
 كونه في حين غيره مفعول وكذلك قيل واعطوه عليه يقول لاصليين الراءد بالمتخصص له
 جهتي ان لم نطر هنا مجرد ان التضميل وزيادة وقال ما قال هذا ويجه لفتراط ان يكون مفعلا
 على نفسه باخبارين بانه للاحتراز عما تغاير فيه للفعل والفعل عليه بالذات على ما هو
 لاصل في التضميل فله ما رايت رجلا احسن كمال عينه من كمال عين زيد فانه لتفري
 المعنى التضميلي فيه لم يسهل اخراجه من التضميل بالقي فله قوة ان يورد حكمه بعد الزوال
 وهو عدم جواز عمله في الظاهر كما تقدم بيانه واما ان يفرم عدم الفرق بين هذا المثال
 وللتال المشهور فصل (قولهم فانه يجوز ان) مله لما تضمنه التضميل من دعوى ان في المثال
 المذكور معاقبة (قولهم لان افضل ان) مله لومتي ما قبل ان (قولهم لانه ليس له
 فعل يبعثه) اي مع ما تقدم من حذف الضمة باسم الفاعل في عدم قوله الضامات الفرعية
 في بعض صوره ويشهد لا يرد ان الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها لا فاعلها التثبت مع
 انها لم تنصرف من رفع الظاهر لم لا ينبغي ان سقى افضل التضميل وهو غير الراد من الغالبة
 في مثل سابق فيجبه نفوت الدلالة على التفريزة كما يشير اليه الشارع في التبييد فلا
 يرد على قوله لانه ليس له فعل يبعثه انه مخرجي بالفعل للغالبة فانهم (قولهم فيلزم الفصل
 بين افضل ومن باجني) للارد بالاجني هنا ما ليس من مفعولات افضل هذا وزود على هذا
 السبب انه لا يلزم من ابدائية للفرع الفصل بين افضل ومن بالاجني لجواز ان يلحق

وكان مرفوعة اجيبا مفعلا على نفسه
 باخبارين نحو ما رايت رجلا احسن في
 عينه الفصل مفعلي في حين زيد فانه يجوز
 ان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه
 الفصل كسسته في عين زيد لان افضل
 التضميل انما قصر من رفع الظاهر لانه
 ليس له فعل يبعثه وفي هذا المثال يصح
 ان يقع مرفوعة فعل يبعثه حكما رايت
 وايضا فلزم يجعل المرفوع فاعلا لوجب
 كونه مفعلا فيلزم الفصل بين افضل ومن
 باجني والاصل ان يقع هذا الظاهر بين
 صيرين اولها الموصوف ولانها سببا
 للظاهر كما رايت وقد يصفى الصغير
 الثاني وتدخل من اما على لاسم الظاهر
 لوعلى محله او على ذي الفصل

فحول من كحل بين زيد اومن حين زيد اومن زيد
فقدتلف صافا او صافين وقد لا يورث بعد الفروع
يشي نحو ما رايت حين زيد لحن فيها الكحل وقالوا
ما احد لحن به الجميل من زيد والاصل ما احد
احسن به الجميل من حسن الجميل يزيد ثم اصف
الجميل الى زيد للاستهانة اياه ثم حذف الصافي
الاول ثم الثاني وخلص قوله عليه الصلاة والسلام ما من
ايام احب الى الله فيها الصوم من ايام العفر والاصل
من محبة الصوم في ايام العفر ثم من محبة صوم يوم
العفر ثم من صوم ايام العفر ثم من ايام العفر وقول
الناظم (كلن ترى في الناس من رقيق اولي به باصل
من الصديق) والاصل من ولاية الفعل بالصديق
فضل به ما ذكره تبينه لك الاول انما انتع نحو
رايت رجلا احسن في مينة الكحل منه في حين زيد
ونحو ما رايت رجلا احسن منه اياه وان كان افضل فهدا
يصح وقوع الفعل موصى لان العبر في المفراد رفع الفعل
التفصيل الظاهر جزا لن يقع موصى الفعل الذي بني
منه مفيدا فلفظته وهو في هذين المثالين ليس كذلك
الا ترى انك لو قلت رايت رجلا يحسن في مينة
الكحل كسسته في حين زيد او يحسن في مينة الكحل
كسلا في حين زيد بمعنى يلوذ في المحسن ثالث الدلالة
على التفصيل في الاول وعلى التورية في الثاني وكذا
القول في ما رايت رجلا يحسن اياه كسسته اذا اتيت
في موضع احسن بمصارح حسن حيث تكوت الدلالة
على التفصيل او قلت ما رايت رجلا يحسنه اياه فاتي
موضع احسن بمصارح حسنه اذا قلنا في المحسن
حيث تغير الفعل الذي بني منه لحن فغابت الدلالة
على التورية المستعانة من اصل التفصيل ولو رمت ان
توقع الفعل موصى احسن على غير هذين الوجهين لم
تستطع (بالي فذل في خرج التفصيل لم يرد هذا الكلام
المعصم اذ شاع الظاهر بافضل الا بعد نفي ولا بلس
باستعماله بعد نهي او استعظام فيه حتى انك كوله
لا يكن غيرك احب اليه الخبر منه اليك وحل في الناس
رجل احق به لعمد منه بمحسن لا بمن ثالث
قال في شرح الكافية اجسرا على انه لا ينصب الفعول

الجدد من من او يعلم على اصل ومن واجبه بان في التأخير فتح اجماع
تقديم الصير على مسرة واصل الخبر في صيرين لسمى واحدا في غير اصل
الطوب وما صير اصل وصير منه وفي التقديم كراهة تقديم ما ليس بضم لغير
ضرورة فان لا اجتماع من رفع اصل الظاهر انما هو لان استعصامي فنجيز التظاف
من كسسته اذا واحدا ما رايته لولي وهو تقديم ما هو اعم كالكسرة وز بان
فتح تقديم الصير على مسرة متوقع لنية تأخيره واصل الخبر في صيرين
لسمى واحد مخلص بصديقه اصل الى الظاهر والى صير في رفع الظاهر بانقل
والاصل ان هذا لا يرد فان نية التأخير مسرة لا مزيلة للنهي مع ان ركة
التركيب وتقيد على التقديم والتأخير لا يتكسح طبع سلم انما يرد ان يقال
ان لزوم الفصل بين اصل ومن بالاجنبي الى جعل الظاهر متدا وافضل خيرا
انما هو التركيب المشهور السالم من ذلك التقديم والتأخير لا مطلق تركيب يعبر
بذلك قول الشارح قبله وفي هذا المثال وذكره قبل تغييراته البخار اليها بقوله
وقد يحذف الصير الثاني فتدبر (قوله فحول من كحل بين زيد اومن) في
الاول اختصار يحذف في وفي الثاني بجملة واحدة وحذف مجرور وفي الثالث
حذف في ومجرورها ومجرور من ولا يذهب عليك ان قولنا ما رايت رجلا احسن
في مينة الكحل من كحل بين زيد مثل قولنا ما رايت رجلا كحل بين احسن
من كحل بين زيد وقد جعلنا هذا محذورا ان يكون مطلقا على نفسه باختيارين
الا ان يفرق بان هذا التركيب فرع لثالث المصنوع بعد الصرف بخلاف ذلك
بدليل بقاء غالب ما في التركيب للمشهور (قوله فحول من كحل بين زيد اومن) هو وما
حلف عليه مزيلان بقرآن سابقا او على عمله او على ذي العمل (قوله وقالوا
ما احد احسن اليه) المناسب لقوله وقد لا يورث بعد الفروع يشي نحو ان
يقول وقد تدخل من في اللفظ على غير للفصول نحو الخ (قوله والاصل ما احد
احسن به الجميل من حسن الجميل يزيد) لا يخفى ان هذا الذي ذكر انه
اصل لا ينطلق عليه الصافي السابق انما الاصل ما احد احسن به الجميل منه
يزيد ثم اصف الجميل الذي هو موقع الصير لزيد للاستهانة له ثم حذف الجميل
واختلص من على زيد ومن هذا يقال في الحديث وماال الصنف ومن هذا قال
بعض المحققين المفاضلة اما تقع بين اثنين او معينين متماثلين فلا يظهر لتقديم
المحسن فيما ذكر وجهه لان المفاضلة انما وقعت بين الجميل ونفسه باختيارين
وما كونه باحد وكونه بزيد لا بين الجميل باحد وحسنه بزيد وهذا وفي تمثيل
الصنف الا في مساحقة على شرط اسم التفضيل ان يكون له ولد وقد قيل انه
لم يقع ولي بمعنى الياقوت (قوله فانت الدلالة على التفصيل في الاول وعلى
التورية في الثاني) هذا مشترك لا لزم ان يقال في ما رايت رجلا احسن في مينة
الكحل منه في حين زيد ان جعل في مكان احسن يحسن متعارف حسن فالت

التفصيل وإن جعل في مكانه يحسن صغار حبه فالتثنية
فان فرق بانهم في لفعال المجهول تحكي الصلابة يتكون العلم
لده كما تقدم من ابن الصانع بل بلجراه ذلك في ما رأيت
رجلا لحسن منه اية فلأيد من الرجوع الى ما ذكرناه على اول
المجهول من الطريق بين حالتى التفصيل الذاتي والتفصيل لاخباري
هذكري قوله فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) و بان لا
بالعكس اما الاول فلان المعنى ان يريكم على ما اوتي رسلك من
لايات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل
والصلاحية للاسسال واستمك ذلك وما الثاني فلان حيث لا
تقع فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا هذا ولان بهم فاعلا
عن قال ان افعال التفصيل لا يعمل في المفعول به
لورود السماح به كقوله تعالى وهو اعزى سبيلا
وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو
في احسن وجهها حتى لانه لا يمكن ان
يقدر يعنى لان السبيل ليس مهديا ولا
معددي لانه لانه ولا تمييزا لان كونه
فاعلا معنى مفترقا فيه اذا كان تمييز
اسم تفصيل كما هنا فاعلا الى
هذا كعمل الجزء الاول من هذه
الخطبة وفيه الجزء الثاني
اوله (الثبت) يسر الله
تعالى انشاءه بنسبه

وذكره آمين



فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في مبدع نصب بفعل مقدر
يدل عليه اظم وعه قوله - واصرب منا بالسيف الثواني - واجاز
بهم ان يكون الفعل هو العامل لتجده من معنى التفصيل - اه -
عائمة في تعدية الفعل التفصيل بصرف الجر - قال في شرح
الكافية وجعلت القول في ذلك ان افعال التفصيل اذا كان من صدد
بنفسه دال على حسب لو يقص عنى باللم الى ما هو مفعول في المعنى
وبالى الى ما هو فاعل في المعنى نحو الرحمن لصب لله من نفسه
وهو حسب الى الله من غيره وان كان من صدد بنفسه دال على
علم عنى بالياء نحو زيد اعرفني واذا اتى به وان كان
من صدد بنفسه غير ما تقدم عنى باللم نحو هو اطلب
للكار وانفع للعباد وان كان من صدد بصرف جر عنى
به لا بغيره نحو هو ائخذ في الدنيا واسرع الى الخير
وايخذ من كلام واحسن على الخلد واجدر بالعلم
وايخذ من الخنا والفعل الصبيح من هذا لا يستعمل
ما لا فعل نحو ما حسب للرحمن لله وما احبه
الى الله وما اعرفه بنفسه واقطعه
للمراتق وانفسه لفرقة واتخذ في
الدنيا واسعه الى الخير واحرصه
عليه واجوده به - اه - وقد
سبق بعض ذلك في بابيه

والله تعالى اعلم •



بسم الله الرحمن الرحيم الذي باسمه الكريم تسمنح الهبات • ويحمد على
 مزيد فضله نعم الصالحات • وبإهداء صلواته • الى اشرف مخلوقاته • فقال
 الملقب • وبمسن عظام العواص • اما بعد فيقول الفقير ابولاء • حذرة فخر
 الله • مدير المطبعة التونسية وبمبجها • ومحرر صحيفة الراقد وبمبجها • لقد
 غرت العين • مسجول نافي الربيعين • من سنة ثلاث وتسعين بعد المائتين
 ولألف • من هجرة تنى خلقه الله تعالى على اكمل وصف • صلى الله تعالى عليه
 وسلم • وعرف وكرم وعظم • بكمال طيابة الجزء الاول من ضافية الجبر الطامة •
 والبحر الفهامة • محمد بن علي بن سعيد التونسي • للموسومة بزواهر الكواكب •
 لبزاهر الماكن • على شرح الطامة نور الدين ابي الحسن علي بن محمد لاغوي
 الفاضلي • المسمى بمنهج السالك • الى الفية ابن مالك • وذلك بمطبعة
 الدولة التونسية • في ظل المحبرة الصادقية • ايد الله تعالى دولتها • وادام
 عزها وشوكتها • وكان تصحيحه له من ابداء صحيفة ٢١٩ ولما تم طبعه • وزعا
 في حدائق الفصل يتبعه • ارجعت • ام انصامه • وسقى بدر تلمحه • بقولي

ما لصني كواكب من هجود	كم سبت فعل ناسك وهجود
قطام الجوى وقط الصباي	عرك الله واجنياب الهجود
وراء المرام من وصل ليلى	شيب فود بغاتم صبي
وطي الخط من ميون طيابه	يلقى فكهون قلب لا سود
يا ربي الله بالصفا فادة	ت بوملي وما وقت بهيدي
صبا للصفا بصري فسواد	طل اقصى من صخرة صبود
كلما رمت طيابه في هجوع	اكدت نقيه بلام البه سود
فانتد ريماء تونب قلبا	ما ارحوى في الهوى برند صاود
واين منك العنان في طلب العا	م فصر الصبا فصيل البسود
واجن منه قمار روض فصيبر	وانطق عرق طامحه المصود
من حواشي الدلائل ابن سعيد	فهي اخرى بكل فصل مرسد
فللم راض من اوابد تحفي	في يدبع بها معنى شمرود
ولكم من نهى من العلم صديبا	قد رواها من مذهب السورود
مداصلت في مفكر الضواقها	ما دياجي لاوام والغلبد
يا جزاء الاله خير جـراء	في نعيم الفردوس دار الخلود
راق عين العلوم انفس تدفـ	في بها يتجمل انساب السورود
فرحا الطبع حينما ارغـ	رقى اسنى التدقيق لابن سعيد

٢٠٠ ٢١٦ ٦٤٥ ٨٥ ١٤٤

